٣

الأصبهانية

شرح عقيدة شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن محمود بن عباد الأصبهاني الأشعري
(٦١٦ - ٦٨٨هـ)

تأليف
شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية
(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق
عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

يطبع كاملاً لأول مرة

[redacted]

دار العمرية للنشر والتوزيع

وَكَذَاكَ شَرْحُ عَقِيدَةٍ لِلأَصْبَهَا ... نِي شَارِحِ «المَحْصُولِ» شَرْحَ بَيَانِ
فِيهَا النُّبُوَّاتُ الَّتِي إِثْبَاتُهَا ... فِي غَايَةِ التَّقْرِيرِ وَالتِّبْيَانِ
وَاللهِ مَا لِأُولِي الكَلَامِ نَظِيرُهُ ... أَبَدًا وَكُتْبُهُمُ بِكُلِّ مَكَانِ
وَكَذَا حُدُوثُ العَالَمِ العُلْوِيِّ وَالسُّـ ... ـفْلِيِّ فِيهِ فِي أَتَمِّ بَيَانِ



ح دار العمرية للنشر والتوزيع ، 1447هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام
الأصبهانية
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية؛ عبد الله علي السليمان ـ ط3 ـ الرياض، 1447هـ
478ص؛ 17×24سم 2مج
ردمك: 978-603-8562-02-4 (مجموعة)
ردمك: 978-603-8562-03-1 (ج1)
رقم الإيداع 1447/1102

رقم الإيداع: 1447/1102
ردمك: 978-603-8562-02-4 (مجموعة)
ردمك: 978-603-8562-03-1 (ج1)

الطبعة الثالثة
1447هـ/ 2025م

دار العمرية للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ـ الرياض
00966 532 012 171 @dar_alomariah
dar.alomariah@gmail.com



مختصر الأصبهانية

شَرحُ عَقِيدَةِ شمسِ الدِّينِ أَبِي عَبدِ اللهِ
مُحَمَّدِ بنِ مَحمُودِ بنِ عَبَّادٍ الأَصبهَانِيِّ الأَشعَرِيِّ

(٦١٦ - ٦٨٨هـ)

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السُّليمان آل غيهب

يُطبع كاملًا لأوّل مرّة

دار العمرية للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على رسوله الأمين؛ محمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله وصحابته أتمُّ الصَّلاة وأزكى التَّسليم.

أمَّا بعدُ: فهذا كتابٌ جليلٌ وسِفرٌ فخمٌ، وجوهرةٌ مكنونةٌ ودرَّةٌ مصونةٌ، وعِلمٌ عريضٌ مُعجِبٌ، صنَّفه شيخُ الإسلام تقي الدِّين أبو العبَّاس ابن تيميَّة جوابًا لسؤالِ من سأله أن يشرحَ **عقيدةَ** الشَّيخِ شمس الدِّين محمَّد بن محمودِ بنِ محمَّدِ بنِ عبَّادٍ الأصفهانيِّ (ت: ٦٨٨هـ)، وهي **عقيدةٌ مختصرةٌ** اشتملت على أصول المسائل في «**التَّوحيد**» و«**النُّبُوَّات**» و«**المَعاد**»؛ فأتى شرحًا حافلًا حاويًا جُلَّ مَطالب الفنِّ، بل أربى عليها، ومن أنعم النَّظر فيه علم صدق ذلك؛ فقد حرَّره الشَّيخُ ودقَّقه، وعُني فيه بتأصيل المسائل وإقامة الدلائل، وذكر القواعد والفوائد، وحكاية المذاهب والمقالات، والكشف عن مواضع الخلاف، مع مناقشات ومحاكمات، وفحصٍ وسبرٍ، فجلَّى نفيسها، وزيَّف دخيلها، وأبطل بهرجها.

وهو إلى ذاك جامِعٌ بين طيَّاته خلاصة آرائه وتحريراته، على وَجازةٍ وتوسُّطٍ في حجمه، فلا جرم أن كان -بهذا الاعتبار- أجلَّ كتب الشَّيخ وأجمعَها، ومن أحسن ما يُعتمد في باب المعتقد؛ شمولًا ودقَّة وتحريرًا[١].

وهذا صاحبُه العارفُ به العلَّامة أبو عبد الله ابن القيم ينوِّه بالكتاب وعظيم شأنه، ويُطنب في الثناء عليه ومدحه؛ لما فيه من تقرير «**التوحيد**»

(١) انظر في الكلام على مزايا الكتاب وقيمته العلمية: (ص٤٨).

و«**النبوات**» بما لا نظير له في كتب المتكلِّمين، **حيث قال**[١]:

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ... ني شارحِ المحصول شرحَ بيانِ
فيها النُّبُوَّاتُ التي إثباتُها ... في غاية التَّقرير والتِّبيانِ
واللهِ ما لأُولي الكلام نظيرُه ... أبدًا وكتبهم بكلِّ مكانِ
وكذا حدوثُ العالَم العُلويِّ والسْـ ... ـسُفليِّ فيه في أتمِّ بيانِ

وقد كان ذلك سببًا لتشوُّف العلَّامة محمَّد جمال الدِّين القاسميِّ للكتاب وتطلُّبه له، واستحثاثه لذلك صاحبَه العلَّامة أبا المعالي محمود شكري الآلوسيَّ[٢]؛ حتى تمَّت لهما النعمة بالوقوف عليه، فاغتبطا به ونهضا لنشره سنة (١٣٢٩هـ) بمطبعة كردستان العلميَّة بالقاهرة، وكان عماد الطبعة على نسختين: **الأولى** بخطِّ الآلوسيِّ؛ وهي من فروع نسخةٍ **أصليَّةٍ** من نسخ الكتاب في طوره الأوَّل (= النسخة الصغيرة/ النسخة المصرية)، **والأخرى** بتصحيح القاسميِّ؛ وهي من فروع نسخةٍ **مختصرةٍ** من نسخ الكتاب في طوره الثاني (= النسخة الكبيرة/ النسخة الشامية)[٣]، وهي أُولى طبعات الكتاب، ثم توالت عنها عامَّة الطبعات؛ حتى جاءت طبعةُ دار المنهاج بالرِّياض سنة (١٤٣٠هـ) فزادت على الطَّبعات السَّابقة حجمًا وجودةً -رغم النَّقص الواقع في النُّسخ المعتمدة في العمل-، وبذل محقِّقُها فضيلةُ الشَّيخ د. محمد بن عودة السَّعَويُّ -أجزل الله له الأجر والثواب- جهدًا مشكورًا وجِدًّا مبرورًا، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء. وكان من فضائل هذه النَّشرة -وهو السَّببُ وراء زيادة حجمها على الطَّبعات

---

(١) في «**الكافية الشافية**» (الأبيات: ٣٦٦١-٣٦٦٤).
(٢) انظر ما سيأتي (ص٥٣).
(٣) انظر في الكلام على زمن تأليف الكتاب ومراحله: (ص٣١).

السَّابقة- إضافةُ نسخةٍ[(١)] **أصليَّةٍ** من نُسخ الكتاب في طوره الثاني (= النسخة الكبيرة/ النسخة الشاميَّة)؛ فليست نسخةً مختصرةً ولا صغيرةً؛ إلا أنه عكَّر صفوها وكدَّر منهلها نقصُها وانقطاعُها؛ حيث انقطعت النسخة (ص٤٥٠).

وهذه الطَّبعة -التي بين يديك- جاءت متمِّمةً للجهود السَّابقة؛ لـمَا يسَّر الله لكاتبه من الوقوف على نسخةٍ خطيَّةٍ عتيقةٍ للكتاب، امتازت بعدَّة أمور، **من أبرزها:**

١- أنَّها أتمُّ نُسَخِ الكتاب، بل هي النُّسخة الوحيدة الكاملة للكتاب.

٢- أنَّها آخِرُ النُّسَخِ عهدًا بالمؤلِّف.

٣- أنَّها انفردت بزياداتٍ مهمَّةٍ وكثيرةٍ أضافها المؤلِّف أخيرًا في مواضع متفرِّقةٍ من الكتاب[(٢)]، وأحال في بعضها على تصانيفَ متأخِّرةٍ، كـ«**توحيد الفلاسفة**» (ص١٧١)، و«**درء تعارض العقل والنَّقل**» (ص١٥٧).

٤- أنَّها عالجت كثيرًا من المواضع المحرَّفة أو المستغلقة أو المشكلة في بقيَّة النُّسَخ، واستدركت كثيرًا من السَّقط الواقع فيها[(٣)].

وممَّا امتازت به هذه الطبعة:

١- استدراك النَّقص الواقع في الطَّبعات السَّابقة في مواضع متعدِّدة ومتفرِّقة من الكتاب، وبعضها بالصَّفحات، أهمُّها وأطولها (ص٥٣٦-٥٧٢)، وهي في «**التحسين والتقبيح**»، وهذا الموضع من مفاريد الكتاب؛ إذ فيه من المناقشة الموسَّعة والمطوَّلة لمفصَّل حجج النفاة ما لا نظير له في مصنَّفاته الأخرى.

---

(١) وهي نسخة (د)، وسيأتي وصفها (ص٧٥).
(٢) انظر على سبيل المثال: (ص١٥٧-١٥٨، ١٦٠-١٦٤، ١٧١، ٥٨٤-٥٨٥).
(٣) انظر على سبيل المثال: (ص١٣٦، ١٦٥-١٦٦، ١٨٩، ٢٤٧، ٤٤٧).

٢- حلُّها ومعالجتُها للمواضع المشكلة والمستغلقة في الطَّبعات السَّابقة، وتصحيحها لما وقع فيها من تحريفٍ وتصحيفٍ وسقطٍ.

٣- تمييز الزيادات[(١)] الواردةِ في النُّسَخ الكبيرة (= الشاميَّة)، أو في بعضها.

٤- العناية بالنصِّ وتدقيقه وتقويمه.

٥- العناية بتنسيق النَّصِ وتنظيمه وتفقيره.

٦- خدمة النصِّ بالتَّعليق والتَّوثيق وربطِ كلام الشَّيخ بعضِه ببعض داخلَ الكتاب وخارجَه، والفهارسِ العلميَّة والفنيَّة الكاشفة عما تضمَّنه الكتاب من علومٍ ومسائل وفوائد وتحقيقاتٍ.

بالإضافة إلى أنَّ المطبوع (ط. المنهاج) قد اعتمد في قريبٍ من نصفه على نسخةٍ وحيدةٍ؛ فكثر فيه التَّحريف والسَّقط، بخلاف هذه الطبعة فقد اعتمد في ذلك المقدار على نسخةٍ أخرى؛ فانحلَّ الإشكالُ واستقام النصُّ وانجلى المعنى.

فهي بذلك -إن شاء الله-: **أَوَّلُ طبعةٍ كاملةٍ** للكتاب تُحقَّق وتُدقَّق على عِدَّة نُسخ خطيَّة، ولله الحمد.

وكتب
عَبْدالله بن عَلي السُّلَيْمَان آل غيْهَب
الرياض
البريد الإلكتروني: a..a.q2@icloud.com
الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٤٥٧٨٣

(١) ولا يخفى ما في تمييز الزِّيادات من فوائدَ جمَّةٍ، وأثر ذلك في معرفة المتقدِّم والمتأخِّر من آراء الشَّيخ، وزمن تأليف مصنَّفاته، وغير ذلك من الأمور.

التَّعريف بالنَّص المحقَّق

أوَّلًا: التَّعريف بالمتن (العقيدة) ومؤلِّفه:

- ترجمة الأصبهانيِّ.
- التَّعريف بالمتن المشروح (العقيدة).

ثانيًا: التعريف بالكتاب (الشَّرح) وأصولِه الخَطِّيَّة المعتمدة:

- توثيق نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مؤلِّفه.
- تحرير عنوان الكتاب.
- تاريخ النَّصِّ المحقَّق.
- قيمة الكتاب العلميَّة ومنزلته.
- موضوعات الكتاب.
- منهجه.
- موارده.
- الأصول الخَطِّيَّة للكتاب.
- النَّشرات السَّابقة للكتاب.
- منهج التَّحقيق.
- نماذجُ من صور الأصول الخَطِّيَّة المعتمدة.

التَّعريف بالمتن (العقيدة) ومؤلفه

ترجمة الأصبهانـيِّ(١)

اسمه ونسبه:

شمسُ الدِّين، أبو عبد الله، محمَّدُ بنُ محمودِ بنِ محمَّدِ بنِ عبَّادٍ الأصفهانيُّ(٢).

---

(١) الترجمة مستقاة من المصادر التالية -وقد حرصت على تتبع ما ورد في غير مظانِّه، ولم أقتصر على ما ذُكر في ترجمته-: «**قاعدة في الرد على أهل الاتحاد-مجموع الفتاوى**» (٢/ ٢٤٣)، «**الانتصار**» (ص١٤٢)، «**النبوات**» (٢/ ٦٤٧)، «**الدرء**» (١/ ٣٧٧)، «**بيان تلبيس الجهميَّة**» -مخطوط- (١٢٥/ و)، «**ذيل مرآة الزَّمان**» (٤/ ١٠٤)، «**البحر المحيط**» لأبي حيَّان (١/ ١٦)، «**تاريخ الإسلام**» (١٥/ ٦١٩)، «**العبر**» (٣/ ٣٦٧) كلاهما للذَّهبي، «**فوات الوفيات**» (٤/ ٣٨)، «**الوافي بالوافيات**» (٥/ ٩) (٨/ ١٦٢)، «**الذيل لطبقات الفقهاء الشافعية**» للمطري (ص٣٢٤-٣٢٦)، «**مرآة الجنان**» (٤/ ١٥٧)، «**طبقات الشَّافعيَّة**» للسبكي (٨/ ١٠٠)، «**البداية والنهاية**» (١٧/ ٦٢٠)، «**طبقات الشَّافعيين**» (ص٩٣٢) كلاهما لابن كثير، «**المقفى**» للمقريزي (٧/ ٧٩)، «**طبقات الشَّافعيَّة**» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٩٩)، «**حسن المحاضرة**» (١/ ٥٤٢)، «**شذرات الذَّهب**» (٧/ ٧١٠)، «**الأصبهانية**» نسخة (د، ك)، مجموع خطي رقم (٤٧١) بمكتبة عاشر أفندي، مخطوط رقم (٨٢٧) بمكتبة جار الله (١٠/ ظ، ٥٥/ و).

(٢) هذا هو المشهور والمتَّفق عليه في كتب التَّراجم والثَّابت بخطِّه -كما سيأتي-. وقد زاد بعضُهم في نسبه: «العِجْليُّ» -نسبةً إلى بني عِجْل بن لجيم، بطنٌ من بكر بن وائلٍ-؛ حيث قيل إنَّ نسبه ينتهي إلى الشَّاعر الأديب أبي دُلَف القاسم بن عيسى العِجْليِّ. انظر: «**المقفى**» للمقريزي (٧/ ٧٩)، «**طبقات الشَّافعيَّة**» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٩٩).

تنبيهات:

١- «عباد» تصحفت في بعض المصادر إلى: «عياد».

٢- وصف الذهبيُّ الأصبهانيَّ في ترجمته بـ«الكافي»؛ حيث قال: «... بن عباد، الكافي العلامة...»؛ فتحرفت في بعض المصادر إلى: «... بن عبد الكافي» أو: «... بن عباد السلماني». =

مولده:

ولد بأصبهان سنة (٦١٦هـ).

نشأته وحياته وأعماله:

نشأ بأصفهان، حيث كان والده نائبَ السَّلطنة هناك؛ فاشتغل فيها بجملةٍ من العلوم في حياة أبيه؛ حتَّى تفنَّن وفاق نظراءَه.

ثُمَّ لمَّا استولى العدوُّ على أصفهانَ رحل إلى بغداد، فأخذ في الاشتغال في «**الفقه**» على الشَّيخ سراجِ الدِّين النَّهْرُقُلِّيِّ(١)، وبالعلوم على الشَّيخ تاجِ الدِّين الأرمويِّ.

ثُمَّ ذهب إلى الرُّوم فأخذ عن الشَّيخ أثيرِ الدِّين الأبهريِّ «**الجدلَ**» و«**الحكمةَ**».

ثُمَّ قدم الشَّام بعد سنة (٦٥٠هـ)، وناظر الفقهاءَ، واشتهرت فضائلُه، وسمع الحديثَ بحلب.

ثُمَّ ولي القضاءَ بمَنْبِج في أيَّام النَّاصر.

ثُمَّ دخل القاهرة، وولي قضاء قُوص؛ فباشره مباشرةً حسنةً.

ثُمَّ ولي قضاء الكَرَك مدَّةً طويلةً.

ثُمَّ رجع إلى القاهرة، وولي تدريسَ الصَّاحبيَّة وأعاد وأفاد، وولي تدريس مشهد الحسين، وتدريسَ الشَّافعيِّ، وتخرَّج به خلقٌ ورحل إليه

= ٣- يقال: «الأصبهاني» و«الأصفهاني» -بالباء والفاء- نسبة إلى مدينة «أصبهان» أو «أصفهان» من بلاد فارس، وذلك أن اسم البلدة بالعجمية «أسپهان» بباء فارسية، فتعرَّب تارة باءً خالصة، وتارة فاء. انظر تعليق العلامة المعلمي على كتاب «**الأنساب**» للسمعاني (١/ ٢٨٤).

(١) تحرفت في بعض المصادر -كـ«**طبقات الشافعية**» لابن شهبة- إلى: «الهرقلي».

الطَّلبةُ. فلمَّا ولي التَّدريسَ الشَّيخُ ابنُ دقيقٍ العيدُ عزل نفسه، وقال: (بطن الأرض خيرٌ من ظهرها).

صفاته وما قيل عنه:

قال ابن السُّبكيِّ: (كان إمامًا في «**المنطق**» و«**الكلام**» و«**الأصول**» و«**الجدل**»، فارسًا لا يُشَقُّ غبارُه، متديِّنًا لبيبًا ورعًا نزهًا، ذا نعمةٍ عاليةٍ، كثيرَ العبادة والمراقبة...، وكان من دينه أنَّ الطَّالب إذا أراد أن يقرأ عليه الفلسفة ينهاه ويقول: لا، حتَّى تمتزج بالشَّرعيَّات امتزاجًا حقيقيًّا جيِّدًا).

ولمّا قرأ نورُ الدين الإسنائيُّ عليه «**الأصولَ**»؛ أراد أن يقرأ عليه «**الفلسفة**»، فقال له الأصبهانيُّ: (حتَّى تمتزج بالشَّرعيَّات امتزاجًا جيِّدًا).

وحكى عنه ابنُ قرباص أنَّه لما رأى معه كتابًا من كتب ابن عربيٍّ؛ قال له: (إن اقتنيت شيئًا من كتبه فلا تجئ إليَّ!)، أو ما هذا معناه.

وكان مهيبًا قائمًا في الحقِّ قامعًا للظَّلَمة، له في ذلك حكاياتٌ.

وكان وقورًا في درسه، أخذ عنه العلم جماعةٌ، وذكروا أنَّ ابنَ دقيقٍ العيدَ كان يحضر درسه بقُوصٍ.

وقد انتهت إليه الرِّياسةُ في «**الأصلينِ**»، بل قيل: (إنَّه لم يدخل إلى الدِّيار المصريَّة أحدٌ من رؤوس علماء الكلام مثلُه)، ونعَتَه شيخُ الإسلام ابن تيمية بـ(شيخ النُّظَّار بمصرَ)، وأنَّه كان ممَّن تُشدُّ إليه الرِّحال في الاشتغال عليه في الكلام، وأنَّه كان من أعقلِ القوم وأفضلِهم.

وقال الشَّيخ تاج الدِّين الفزاريُّ: (لم يكن بالقاهرة في زمانه مثلُه في علم الأصول).

وقال ابن الزَّملكانيِّ: (اعتنى بعلم أصول الفقه، واشتغل النَّاس عليه

ورحل إليه الطَّلَبَةُ، وكانت له يدٌ في علم «**أصول الفقه**» و«**الخلاف**» و«**المنطق**»).

وقال الذَّهبيُّ: (صاحبُ التَّصانيف، له «**القواعد**» في العلوم الأربعة، وله يدٌ طُولَى في «**العربيَّة**» و«**الشِّعر**»، وتخرَّج به المصريُّون، وتخرج به خلقٌ، ورحل إليه الطَّلبةُ، وكتب عنه الحديث عَلَمُ الدِّين البرزاليُّ وغيرُه).

وفي «**ذيل**» المطري: (وقرأ [أي: تلميذه ابن الأنصاري] عليه: «**المحصول**» و«**المحصَّل في أصول الدين**»، و«**القواعدَ**» التي من مؤلفاته المشتملةَ على أربعة علومٍ: الأصلين، والمنطق، والجدل -على طريقِ العميديِّ-، وكان يقصد أن يضيف إليها علمَ الفقه ليكمل خمس علومٍ فما اتَّفق له ذلك، فقال له: أذنتُ لك أن تُكمل الفنَّ الخامسَ).

وكانت له معرفةٌ جيِّدةٌ بالعربيَّة والأدب والشِّعر؛ لكنَّه كان قليلَ البضاعة من الفقه والسُّنَّة والآثار؛ كما ذكر ذلك عنه جمعٌ ممَّن ترجمه.

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في «**الانتصار**»: (وحدَّثني ثقةٌ أنَّه تولَّى مدرسةَ مَشْهَد الحسين بمصر بعضُ أئمَّة المتكلِّمين -رجلٌ يسمَّى شمسَ الدِّين الأصبهانيَّ، شيخُ الإيكيِّ-؛ فأعطوه جزءًا من الرَّبْعَة، فقرأ: «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم الْمَص»؛ حتَّى قيل له: أَلِفْ لَام ميمْ صادْ).

وقال في «**بيان تلبيس الجهميَّة**»: (فلقد حدَّثَنا الثِّقات أنَّ قومًا في مثل الشَّام وغيرها، ممَّن هو مُصدَّرٌ للإفتاء، والتَّدريس، والتَّصنيف في أصول الدِّين، وفروعه، دع غيرها من البلاد= لا يفرِّق بين القرآن وغيره... وآخَرُ كان ممَّن تُشدُّ إليه الرِّحال في الاشتغال عليه في «**الكلام**»، وكان مع هذا من أعقل القوم وأفضلهم= قرأ في المصحف: ﴿الٓمٓصٓ﴾ -أوَّل الأعراف-، فجعل يقرأ: «اَلْمَص» على وزن «جَعْفَر»).

شيوخه:

من أبرز شيوخه:

١- سراجُ الدِّين عمر بن بركة -أو: علي- النَّهْرُقُلِّيُّ.

٢- تاجُ الدِّين الأُرمويُّ (ت: ٦٥٣هـ).

٣- طغريل بن عبد الله المحسنيُّ (ت: ٦٥٨هـ).

٤- أثيرُ الدِّين الأبهريُّ (ت: ٦٦٣هـ).

تلاميذه:

من أبرز تلاميذه:

١- جلالُ الدِّين أحمد بن عبد الرحمن الدِّشْناويُّ (ت: ٦٧٧هـ).

٢- علاء الدين أبو العباس أحمد بن يحي ابن الزَّكيِّ القُرشيُّ (ت: ٦٨٠هـ).

٣- الحسين بن أبي بكر بن عياض السَّبتيُّ القُوصيُّ (ت: ٦٨٢هـ).

٤- شمسُ الدِّين محمد بن أبي بكر الفارسيُّ الإيكيُّ (ت: ٦٩٧هـ).

٥- عزُّ الدِّين إسماعيل بن هبة الله بن عليِّ بن الصَّنيعة الحميريُّ الإسنائيُّ (ت: ٧٠٠هـ).

٦- تقيُّ الدِّين ابن دقيقٍ العيد (ت: ٧٠٢هـ).

٧- شمس الدِّين محمد بن يوسف الجزريُّ (ت: ٧١١هـ).

٨- تاجُ الدِّين محمَّد بن عليِّ البارنباريُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧١٧هـ).

٩- أحمد بن أبي بكر بن عرام الأسوانيُّ (ت: ٧٢٠هـ).

١٠- نور الدين إبراهيم بن هبة الله بن علي بن الصَّنيعة الحميريُّ الإسنائيُّ الشَّافعيُّ (ت: ٧٢١هـ).

١١- نجم الدِّين أحمد بن محمد ابن صصرى الرَّبعيُّ (ت: ٧٢٣هـ).

١٢- زين الدِّين إسماعيل بن موسى السَّفْطي الشافعي (ت: ٧٣٩هـ).

١٣- علم الدِّين القاسم بن محمد البرزاليُّ (ت: ٧٣٩هـ).

١٤- شمس الدِّين أبو المعالي محمَّد بن أحمد بن إبراهيم ابن القمَّاح القرشيُّ (ت: ٧٤١هـ).

١٥- أثير الدين أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيُّ (ت: ٧٤٥هـ).

١٦- ضياء الدِّين محمد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن المناوي (ت: ٧٤٦هـ).

١٧- شمس الدِّين محمد بن أحمد ابن عدلان (ت: ٧٤٩هـ).

١٨- شهاب الدِّين أحمد بن محمد ابن الأنصاري (ت: ٧٤٩هـ)

١٩- علاء الدِّين أبو الحسن عليُّ بن إبراهيم بن قرباص الحمويُّ.

مؤلفاته:

١- «**الكَاشِفُ عَنِ المَحصُولِ**»(١)، وهو أشهر كتبه؛ حتَّى إنَّه يُعرَّف به عادةً، فيقال: «الأصبهانيُّ شارح المحصول».

٢- «**القَوَاعِدُ الكُلِّيَّةُ فِي جُملَةٍ مِنَ الفُنُونِ العِلمِيَّةِ**»(٢)، وهو من أشهر كتبه؛ ورُبَّما عُرِّف به فقيل: «صاحب القواعد»، وقد أقرأه مرارًا؛ وممَّن قرأه عليه: ابن الزَّكيِّ، وابن القمَّاح القرشيَّان، وأبو حيَّان الأندلسيُّ، وابن الأنصاري.

---

(١) مطبوع، دار الكتب العلمية.

(٢) مطبوع بتحقيق د. منصور كوشينكاغ/ د. بلال تاشقين، دار ابن حزم.

٣- **العَقِيدَةُ الحَقَّة**= عقيدةٌ مختصرةٌ، وهي التي شرحها شيخُ الإسلام ابن تيمية، وسيأتي الكلام عليها.

٤- «**غَايَةُ المَطلَبِ**» في المنطق.

٥- «**المُوجَزُ**» في علم الخلاف -مخطوط-.

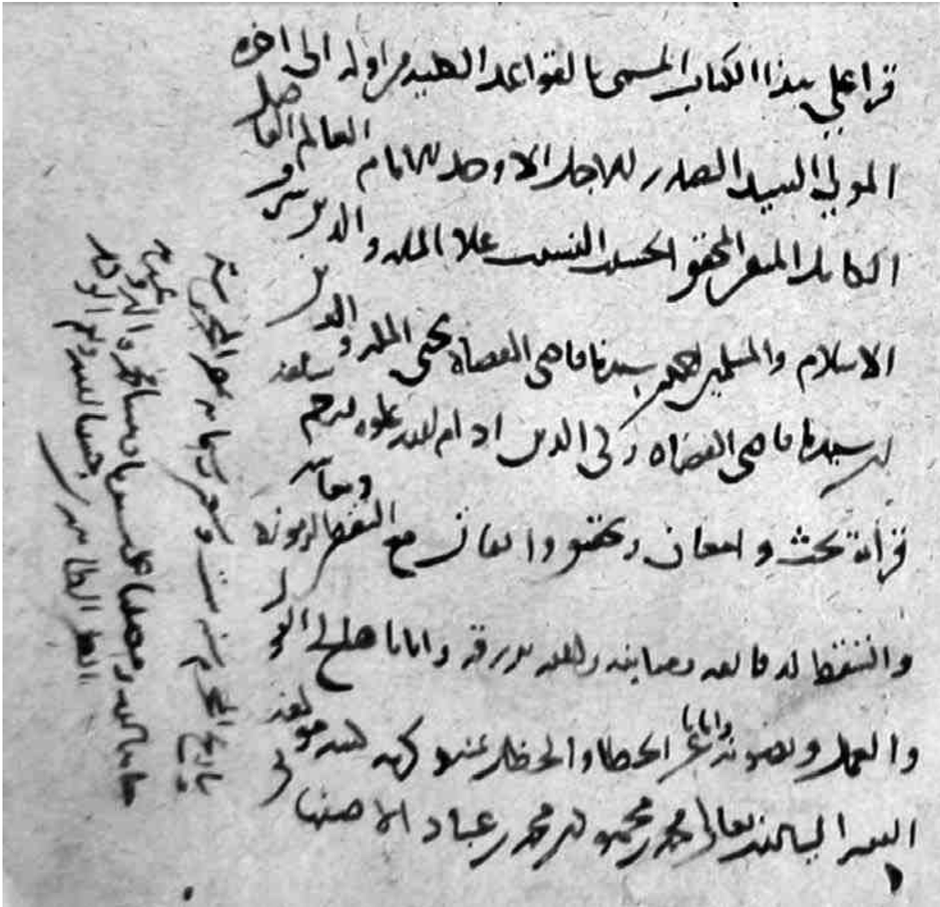
٦- رسالةٌ في كيفيَّة المناظرة وترتيب البحث -مخطوط-.

٧- فصلٌ في الإرشاد إلى الصَّحيح من النُّكت والفاسد منها -مخطوط-.

٨- رسالةٌ في الأصول التي يضطرُّ إليها المعلِّل في مباحثاته ويفتقر إليها المعترِضُ في مناظراته -مخطوط-.

وفاته:

توفِّي بالقاهرة في العشرين من رجب سنة (٦٨٨هـ)، ودفن بالقرافة.



خطُّ شمس الدِّين الأصبهانيِّ[(١)]

(١) من المجموع رقم (٤٧١) (ق٩٦)، مكتبة عاشر أفندي، وسيأتي وصفه (ص٨٨).

التَّعريف بالمتن المشروح (العقيدة)

أورد التَّاج السُّبكيُّ في **طبقاته** (٨/ ١٠٢-١٠٣) هذه **العقيدة** في خاتمة ترجمته شمسَ الدِّين الأصبهاني؛ فقال: (فصلٌ يشتمل على عقيدةٍ مختصرةٍ من كلامه مع الإشارة فيها إلى الأدلَّة، وهي: الحمد لله حق حمده... إلخ)، ثُمَّ ذكر **العقيدة** بتمامها[(١)].

وهي عقيدةٌ مختصرةٌ، اشتملت على أصولِ المسائل في «**التَّوحيد**» و«**النُّبُوَّات**» و«**المَعَاد**».

استهلَّها الأصبهانيُّ بحمد الله والصَّلاة على رسوله ﷺ.

ثُمَّ ابتدأ بتقرير إثبات الخالق سبحانه، وذِكْر وحدانيَّتِه، وأسمائه الدَّالَّة على الصِّفات السَّبع، ثُمَّ استدلَّ لتلك المسائل بأدلَّةٍ عقليَّةٍ، سوى مسألة الكلام والسَّمع والبصر، فقد استدلَّ لها بأدلَّةٍ سمعيَّةٍ.

ثُمَّ ذكر مسألة «**النُّبُوَّات**»، فقرَّر أنَّ نبوَّة الأنبياء إنَّما تُعرف بـ«**المعجزات**»، وذكر أنَّ معجزة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ هي «**القرآنُ**» المعجِزُ نظمُه ومعناه.

ثُمَّ ختمها بمسائل «**المعاد**»، فقرره واستدلَّ له بدليل السَّمع.

---

(١) ووقفت لها على نسخة خطية عتيقة بخط تلميذ الأصبهاني -سيأتي وصفها: (ص٨٨)-، جاء في أولها: (... أمَّا بعد: فإنَّا نورد في هذه الورقة خلاصةَ العقيدة الحقَّة، مع الإشارة إلى أدلَّتِها المجرَّدة عن الاعتراضات والشُّكوك، وذلك بالتماس بعض الطَّالبين السَّالكين، فنقول: للعالم خالقٌ...) وآخرها: (... فيلزم صدقه. والله الموفِّق. هذا آخر العقيدة الحقَّة...).

وهي من المتون العقدية الأشعريَّة المختصرة على طريقةِ أبي عبد الله الرَّازي، ومؤلِّفُها (= الأصبهانيُّ) من أبرز المتابعين والممثِّلين لهذه الطَّريقة والمدرسة (الأشعرية الفلسفية)، وكان شيخ النُّظَّار بمصر، وإليه المنتهى في الأصلينِ، وهو شارحُ «**المحصول**»، ومصنِّف «**القواعد**» -وهو كتاب ذائع الصِّيت-.

ولم أقف على شرحٍ -أو ذِكْرِ شرحٍ- لها سوى شرح شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لكن يظهر أنَّه كان **للعقيدة** رواجٌ في عصر مؤلِّفها وبلدِه؛ حيث طُلب من الشَّيخ أن يشرحها.

وقد ذكر الشَّيخُ أنَّ الأصبهانيَّ قد بالغ في اختصارها، ولم يسلك فيها سبيلَ متأخِّري الأشعريَّة كالجوينيِّ والغزاليِّ ونحوهما؛ فضلًا عن أئمَّتهم ومتقدِّميهم كالباقلانيِّ وذويه؛ فضلًا عن المصنِّفين في العقائد على مذهب السَّلف.

كما أنَّه لم يَذكر ما تتميَّز به الأشعريَّةُ عن المعتزلة، ولم يستوف **الأحكامَ والأصولَ** التي تُذكر في مختصرات المعتقدات، ولا **دلائلَ** ما ذكره منها، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى بعضها إشارةً مختصرةً. بل يشبه أن يكون اعتقادًا مشتركًا بين المعتزلة والأشعريَّة وغيرِهم من الطَّوائف؛ ولهذا كان أصحابُ هذه الطَّريقة -رغم انتسابهم إلى الأشعريِّ- فإنَّما هم في باب «**الصِّفات**» مقرُّون بما تقرُّ به المعتزلة من الإثبات، لا يقرُّون بما تقرُّ به الأشعريَّة من الزِّيادات.

كما أنَّ كلامه في «**التَّوحيد**» ليس مبنيًّا على أصول الأشعريَّة ولا أصول المعتزلة، بل على أصول المتفلسفة، فهو متردِّدٌ بين الفلسفة والاعتزال(١).

---

(١) انظر: (ص١٤٨-١٥٠، ٥٩٧-٦٠١).

وأبرز وجوه النَّقد الموجَّهة إلى الأصبهاني في الشَّرح:

- عدم استيفائه المسائلَ التي تُذكر عادةً في مختصرات المعتقدات.

- عدم استيفائه دلائلَ ما ذكره من المسائل، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى بعضها إشارةً مختصرةً.

- أنه بنى كلامه في «**التَّوحيد**» على أصول المتفلسفة، واستدل بدليل «**التَّركيب**» الفلسفيِّ.

- إغفاله لمسألة «**حدوث العالم**»، وذلك لِمَا رأى فيها من الاضطراب، لا سيَّما فيما عنده من طريقة الرَّازي وأمثالِه؛ فإنَّ كلامَهم فيها يوجب الحيرة والشَّكَّ.

- سلوكه في إثبات الصِّفات السَّبعِ مسلكَ الرَّازيِّ؛ فقد أثبت العلم والقدرة والإرادة والحياة **بالعقل**، وأثبت السَّمع والبصر والكلام **بالسَّمع**. بخلاف طريقة أئمَّة المتقدِّمين من الصِّفاتيَّةِ؛ فقد أثبتوا جميعَ هذه الصِّفات **بالعقل**. فضلًا عن سلف الأُمَّة وأئمَّتها؛ فإنَّهم يثبتونها **بالعقل** كما ثبتت **بالسَّمع**.

- عدم إثباته شيئًا من الصِّفات الخبريَّةِ. بخلاف طريقة أئمَّة الصِّفاتيَّة المتقدِّمين؛ فإنَّهم يثبتونها في الجملة. فضلًا عن سلف الأمَّة وأئمتها؛ فإنَّهم يثبتون جميعَ ما ورد به **السَّمع**، ومنه الصِّفات الخبريَّةُ.

- قصوره في التَّقرير والاستدلال في مسألة «**الكلام**»؛ حيث أطلق أنَّ الله «**متكلِّمٌ**»، دون أن يُثبِتَ أنَّه متكلِّمٌ حقيقةً بكلامٍ يقوم بنفسه -أو أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ-، كما أنه لم يستدل على ذلك بالدَّليل **العقلي**، وإنما اقتصر على الدَّليل **السَّمعيِّ** فقط، ثم إنَّه في استدلاله بذلك يستدلُّ بالأمر والنَّهي خاصَّةً، مع كون الخبر يدلُّ أيضًا على أنَّه متكلِّمٌ بهذه الطَّريق. فضلًا عن الطُّرق الأخرى -**السَّمعيَّة والعقليَّة**-.

• قرَّر أنَّ نبوَّة الأنبياء إنَّما تُعرف بـ«**المعجزات**» فقط.

والتَّحقيقُ: أنَّ العلم بـ«**النُّبوَّة**» يحصل بطرقٍ متعدِّدةٍ.

• أثبت «**المعاد**» **بالسَّمع** فقط. ومذهبُ السَّلَف وغيرِهم أنَّه يثبت **بالعقل** أيضًا.



التعريف بالكتاب (الشَّرح) وأصولِه الخطيَّة المعتمدة

توثيقُ نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مؤلِّفه

صرَّح الشَّيخُ في «**النُّبوَّات**» (٢/ ٦٤٧-٦٤٨) بشرحه عقيدةَ الأصبهاني، **وأحال** على هذا **الشَّرح** في مواضعَ عديدةٍ -كما سيأتي-.

وذكرَ **الشَّرحَ** ضمن مصنفات الشَّيخِ: ابنُ رشيِّق وابن عبد الهادي والبزَّار وابن القيِّم والصَّفدي وابن شاكر الكتبي وابن رجب وغيرهم[(١)].

وجاءت نسبةُ هذا **الشَّرح** الذي بين أيدينا (= **النص المحقق**) إلى الشَّيخ صريحةً في الأصول الخطيَّة.

وورد في «**النَّصِّ المحقَّق**» تسميةُ جملةٍ من مصنَّفاته والإحالة عليها، **منها**[(٢)]:

١- «**توحيد الفلاسفة**»[(٣)].

٢- «**درء تعارض العقل والنقل**»[(٤)].

٣- «**تفسير سورة الإخلاص**»[(٥)].

٤- «**جواب أهل العلم والإيمان**»[(٦)].

٥- «**الرَّدُّ على المنطقيِّين**»[(٧)].

---

(١) انظر: «**الجامع لسيرة شيخ الإسلام**» (ص٣٦٤، ٣٧٩، ٤٦٨، ٤٥٥، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥٩٨)، «**العقود**» (ص٥٧)، «**الأعلام العلية-ضمن العقود**» (ص٧٤٧، ٧٥٤).

(٢) اقتصرت على ما سمَّى فيه مصنَّفه؛ وإلا فثَمَّ إحالاتٌ وإشاراتٌ أخرى؛ بعضُها محتملٌ للإحالة، وبعضُها الآخر صريحٌ في الإحالة، لكن دون تسمية للمصنَّف.

(٣) انظر: (ص١٧١).

(٤) انظر: (ص١٥٧).

(٥) انظر: (ص١٦٨).

(٦) انظر: (ص١٦٨).

(٧) انظر: (ص٥٧٧-٥٧٨).

٦- «**الكيلانيَّة**»[١].

هذا سوى إحالاته الأخرى على مواضع قد بَسَطَ فيها القول -دون أن يُسمِّي فيها كتابًا بعينه-، وذلك في مسائلَ قد عُلم أنَّ له فيها كلامًا مشهورًا.

كما أنَّه أحال في مصنَّفاته الأخرى على «**الأصبهانيَّة**»، وذلك فيما يتعلَّق بـ«**النُّبوَّات**»، و«**دليل التَّركيب**» الفلسفيِّ، ومذهب «**الحرنانيِّين**»، و«**الحركة**» عند ابن سينا، والرَّدِّ على من أنكر «**قدرة الرَّبِّ**»، ومسألة «**القادر المختار**»، وغير ذلك. وهذه المواضع المحال عليها موجودةٌ في «**النَّصِّ المحقَّق**»[٢].

بالإضافة إلى أسلوبه الذي لا يخفى على من له أدنى نظر في تراثه.



(١) انظر: (ص٧٢٨).

(٢) انظر: «**الرد على المنطقيين**» (ص٢٥٤) «**الأصبهانية**» (ص٦٥٧)، «**الرد على المطقيين**» (ص٣١٤) «**الأصبهانية**» (ص١٧٠-١٧١)، «**النبوات**» (٢/ ٦٤٧) «**الأصبهانية**» (ص٦٥٧)، «**الدرء**» (٩/ ٢٤٨) «**الأصبهانية**» (ص٤١٤)، «**الفتاوى**» (٨/ ٧) «**الأصبهانية**» (ص٤٧٩)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٧٢) «**الأصبهانية**» (ص٣٥٢).

تحريرُ عنوانِ الكتاب

أشار عامَّة من ترجم الشَّيخَ إلى شرحه لعقيدة الأصبهانيِّ؛ وذكروا ضمن مصنَّفاته[(١)]: «**شرحَ عقيدة الأصبهانيِّ**»، أو: «**شرح العقيدة الأصبهانيَّة**»، أو: «**شرح الأصبهانيَّة**»، أو: «**الأصبهانية**»[(٢)].

وكذا الحال عند عامَّة من أشار للكتاب أو نقل منه أو أحالَ عليه[(٣)].

وكذا أيضًا في النسخ الخطية؛ ففي غاشية (م)[(٤)]: «**شرح العقيدة للأصفهانيِّ**»، وفي بعض التَّكريسات: «**شرح العقيدة**»، وفي (ك)[(٥)]: «**شرح شيخ الإسلام لعقيدة الأصفهانيِّ**»، وفي غاشية (ل): «**شرح العقيدة الأصفهانيَّة**».

أما الشَّيخُ؛ فإنَّه في المواضع التي أحال فيها على الكتاب أشار له بـ«**شرح الأصبهانيَّة**».

وأمَّا ابنُ عبد الهادي؛ فإنَّه حين ذكر الكتاب صرَّح بالتَّسمية فقال: (يُسمَّى: «**الأصبهانيَّة**»).

وما سبق هو إلى الوصف أقرب منه إلى اللَّقب؛ سوى «**شرح الأصبهانيَّة**» و«**الأصبهانيَّة**».

---

(١) انظر: ما سبق (ص٢٧) (ت١).
(٢) مع التنبيه إلى أنه ورد بالباء والفاء (الأصبهاني/الأصفهاني، الأصبهانية/الأصفهانية)، وقد سبق الإشارة إلى القول في ذلك (ص١٣).
(٣) انظر: ما سيأتي (ص٤٩).
(٤) وهي بخط متأخر -والظاهر أنه المفهرس-، كما سيأتي في وصف النسخة (ص٧٠).
(٥) في طرَّة النسخة -في أولها-، كما سيأتي في وصفها (ص٨٠).

أمَّا «**شرح الأصبهانية**»؛ فهو محتملٌ للتَّسمية العلَمية ومحتملٌ أيضًا للوصفيَّة. وهذا نظير إحالته على «**الجواب الصَّحيح**» بـ«**الرَّدِّ على النَّصارى**»، و«**منهاج أهل السُّنَّة**» بـ«**الرَّدِّ على الرَّافضيِّ -أو: الرافضة-**»، ونحو ذلك.

وأمَّا «**الأصبهانيَّة**»؛ فهو صريحٌ في التَّسمية؛ كما قد عُرف من طريقة ابن عبد الهادي في ذكره للأسماء الواردة لمصنَّفات الشَّيخ(١). كما أنه جارٍ على سَنن أسماء كثير من مصنَّفاته، التي تنسب إلى السائل، أو المرسل إليه، أو بلده، أو صاحب الكتاب المردود عليه -و«الكتاب المشروح» في معناه-، كـ: الإخنائية، والزملكانية، والسبعينية، والهولاكونية، والحموية، والتدمرية، والواسطية، والمدنية.

وعليه يُقال: ما دام أنه قد ورد للكتاب عنوان صريح عند أحد تلاميذ المصنف والمعتنين بضبط مصنفاته؛ فالأولى اعتماده وتقديمه على غيره من الأوصاف أو العناوين المحتملة. **أو يقال -ولعله الأظهر-:** إن هذا من باب تعدد الأسماء للكتاب الواحد، فمنها الاسم المطول ومنها المختصر، وجميعها لكتاب واحد، وهذا وارد في التراث عامة وفي تراث الشَّيخ خاصة، مثل: «**تحقيق الإثبات للأسماء والصفات، وحقيقة الجمع بين القدر والشرع**»= «**التدمرية**».



(١) انظر: «**العقود الدرية**» (ص٥١-٥٢، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١-٦٢، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٩٤، ١٠٣، ٤٣٥).

تاريخُ النَّصِّ المحقَّق

۞ سببُ التَّأليف:

يمكن إعادة سببِ تأليف «**الأصبهانية**» وباعثه إلى أمورٍ ثلاثة:

الأوَّل -وهو سبب التأليف من حيث الأصل-: أنَّه طُلب منه أن يشرح **العقيدة**؛ فأجاب لذلك؛ فأتى شرحه جوابًا لسؤالٍ وتلبيةً لطلبٍ، كما ورد في مقدمة **الشَّرح**، وذكره أيضًا في «**النُّبوَّات**» (٢/ ٦٤٧-٦٤٨)، كما أنَّه في تضاعيف **الشَّرح**[1] قد وصفه بـ«الجواب» و«جواب سؤالٍ» -ونحو ذلك-.

الثَّاني: حالُ **العقيدة**؛ فهي متنٌ عقديٌّ ينتمي إلى مدرسة الرَّازيِّ (الأشعريَّة الفلسفيَّة)، والتي طالما فوَّقَ الشَّيخُ إليها سهامَهُ.

الثَّالث: حالُ صاحب **العقيدة** ومكانته العلميَّة؛ فقد وصفه الشَّيخ بأنَّه «شيخُ النُّظَّار بمصر» -وهي البلد الذي طُلب فيها من الشَّيخ أن يشرح **العقيدة**-، وأنَّه من أبرز المتابعين لطريقة الرَّازي (= الأشعريَّة الفلسفيَّة) والنَّاسجين على منواله.

۞ زمن التَّأليف، ومراحله:

جاء ذكر تاريخ التَّأليف ومكانه منصوصًا عليه في مقدمة النُّسختين (د، ك)؛ حيث قال: (سُئل شيخ الإسلام... وهو مقيمٌ بالدِّيار المصريَّة، في شهور

(١) انظر: (ص١٢٣، ٢٦٢، ٢٨٩، ٣٧٨، ٤٧٥، ٥٩٠، ٦٥١، ٦٨٦، ٧٨٦).

سنة اثني عشر[(١)] وسبعِ مئةٍ؛ أنْ يشرح عقيدةً مختصرةً... فأجاب إلى ذلك).

ولعلَّ الزمان المذكور -مصر (٧١٢هـ)- يوافق أصل التَّأليف -وهي النُّسخة «**المصريَّة**» من الكتاب-؛ فإنَّه بعد عودته إلى الشَّام أعاد النَّظَرَ في الكتاب غير مرَّة، وأصلح فيه إصلاحاتٍ كثيرةً، وزاد فيه زياداتٍ مطوَّلةً -وهي النُّسخة «**الشَّامية**» من الكتاب- رُبَّمَا بلغت ضِعفَي أصلِه تقريبًا.

والظاهر أنه عند ابتدائه للشَّرح قَصَدَ الإيجاز ورامَ الاختصار؛ مراعاةً للمقام كونِه جوابًا لسؤالِ من سأله أن يشرحها. إلا أنَّه في آخر الشَّرح وسَّع الكلام على «**النُّبوَّات**»، ونبَّه على مسلك الغزاليِّ وتأثُّره بالفلاسفة في الباب وناقشه في ذلك -وربما كان لحداثة عهده بـ«**الصَّفديَّة**» أثرٌ في ذلك، فهي أُولى لبناته في الباب، كما سيأتي-.

ثُمَّ إنَّه بعد عودته للشَّام زاد وتمَّم ووسَّع الكلام، خاصَّةً في مبحثي «**التَّوحيد**» و«**القادرية**» -وقد يكون للاعتراضات الواردة على الكتاب أثرٌ في ذلك كما سيأتي-.

وعلى هذا: يمكن أن نستظهر أنَّ للكتاب أصلينِ رئيسينِ: أصلٌ مصريٌّ، وأصلٌ شاميٌّ.

❑ فـ«**الأصل المصريُّ**»: هو نسخةُ الكتاب في **طَورِه الأول** حين ألَّفه في مصر، وكان حجمُ الكتاب حينها على الثُّلُث -تقريبًا- من حجمه فيما بعدُ، وذلك قبل أن يصلح فيه الإصلاحاتِ الكثيرةَ، ويزيد عليه تلك الزِّيادات المطوَّلة في الشَّام.

ويُعبَّر عنه بـ«**النُّسخة المصريَّة**» -باعتبار المكان-، و«**النُّسخة الصَّغيرة**» -باعتبار الحجم-.

---

(١) قوله: «اثني عشر» كذا في الأصلين (د، ك)، والجادة: «اثنتي عشرة».

ويمثِّله من النُّسخ المعتمدة: (ل).

❐ و«**الأصلُ الشَّامِيُّ**»: هو نسخةُ الكتاب في **طَورِه الثَّاني** بعد الإصلاح والزِّيادات المطوَّلة التي نيَّفت على مثليه.

ويُعبَّر عنه بـ«**النُّسخة الشَّاميَّة**» -باعتبار المكان-، و«**النُّسخة الكبيرة**» -باعتبار الحجم-.

ويمثِّله من النُّسخ المعتمدة: (م، د، ك).

والظَّاهر أنَّه أعاد النَّظَرَ في الكتاب غير مرَّةٍ؛ فإنَّ نسخة (م) انفردت بزياداتٍ متفرِّقةٍ -في أوَّلِ الكتاب ووسطِه وآخِره-، وتضمَّنت إحالاتٍ على بعض كتبه المتأخِّرة كـ«**توحيد الفلاسفة**» و«**الدَّرء**».

۞ طبيعةُ الزِّيادات (الحجم والمقدار/ النَّفَس والأسلوب/ الموضوعات):

سبق الإشارة إلى أنَّ مجموع الزِّيادات يعادل مثلي حجم الكتاب -تقريبًا- في حالته الأولى. **وهذه الزِّيادات على ثلاثة أنواعٍ -باعتبار الحجم والمقدار-**:

❐ **زياداتٌ قصيرةٌ**: كزيادة كلمةٍ أو جملةٍ ونحو ذلك.

❐ **زياداتٌ متوسِّطةٌ**: كزيادة فقرةٍ، أو صفحةٍ، أو أكثرَ؛ حتَّى (٥) صفحاتٍ.

❐ **زياداتٌ مطوَّلةٌ**(١): وهي ما زاد عمَّا سبق. وقد وردت في موضعينِ: فالأوَّلُ بلغ عدد صفحاته (٢٨٩) صفحة(٢)، والثَّاني (٩١) صفحة.

---

(١) ومثل هذه «الزيادة المطولة» -والتي غيرت هيئة الكتاب من جهة الحجم- معهودة في بعض تصانيفه، ومن نظائر ذلك: «**كلِّيَّات المنطق والخلل فيه**» فقد طبعت في «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٥-٢٦٥) عن نسخة متقدِّمةٍ مصريَّةٍ بخطِّ الشَّيخ، وهي في نسختها المتأخِّرة المزيدة تربو على أصلها الضِّعفَ أو أكثرَ -والزِّيادة بخط الشَّيخ أيضًا-، يسَّر الله نشره.

(٢) حيث زاد (٢٣) صفحة، ثم بعدها بيسير زاد (٢٦٦) صفحة.

أمَّا النَّفَس والأسلوب؛ فيُلاحظ أنَّ نفَس الشَّيخ وأسلوبَه في أصل الشَّرح مختلِفٌ عنه في «الزِّيادات المطوَّلة»، فهو في الأول يميل إلى الإيجاز، وفي الثاني على العكس من ذلك؛ ففيه ميلٌ إلى التَّفصيل والإسهاب والاستطراد وحشد الآثار والنُّقول، بلْهَ المناقشة المسهبة لبعض الأعلام؛ كمناقشته لابن سينا في مسألة «**الحركة**»، والرَّازيِّ في مسألة «**القادر المختار**» -وما تبعها من مسائل الباب- من كتاب «**الأربعين**»؛ وهذا لم يقع منه في أصل الشَّرح إلا نادرًا[(١)]، وليس سَمتًا عامًّا فيه.

وأمَّا الموضوعات؛ فإنَّ «الزِّيادات المطوَّلة» وقعت في مباحث «**التَّوحيد**» و«**القادرية**»، وجاءت في موضعينِ متتاليَينِ:

الموضع الأوَّل: عند شرحه لدليل الأصبهانيِّ على وحدانيَّة الخالق (= **دليل التَّركيب**) (ص١٧٦-١٩٩، ٢٠٩-٤٧٥)، وهي على النحو التالي:

❐ (ص١٧٦-١٩٩) وهي في تتميم أحد أوجه[(٢)] فساد «**حُجَّة التَّركيب**».

❐ (ص٢٠٩-٤٧٥) وهي في الكلام على «**التَّوحيد**» وأقسامِه وأدلَّتِه.

وذلك أنَّه بعد فراغِه من الكلام على دليل الأصبهانيِّ على وحدانيَّة الخالق (= **دليل التَّركيب**) تمَّم الكلام على «**التَّوحيد**» وزاد هذه الزِّيادة؛ حيث استهلَّ (ص٢٠٩-٢١٠) بالتَّنبيه على اضطراب متأخِّري النُّظَّار في معرفة «**التَّوحيد**» وأدلَّتِه العقليَّة، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٢١١-٢٢١) في بيان «**التَّوحيد**» وأنواعِه الثَّلاثة، والكلام على النَّوع الأوَّل (= **توحيد الصِّفات**) وانحراف النُّفاة فيه، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٢٢٢-٢٦٢) في الكلام على النَّوع الثَّاني (= **توحيد الرُّبوبيَّة**) وفيه الكلام على «**دليل التَّمانع**»، ثُمَّ عقد فصلًا

---

(١) وهو مناقشته للغزالي في مسلكه في «**النُّبوَّات**» في كتاب «**المنقذ**»، كما سبق الإشارة إليه.

(٢) وهو الوجه الرابع.

(ص٢٦٣-٣٧٨) في مسألة «**حدوث العالم**»، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٣٧٩-٤٧٢) في طرق أهل الكلام في «**إثبات الصَّانع**»، ثُمَّ عقد فصلًا (ص٤٧٣-٤٧٥) في طريقة القرآن في «**إثبات الصَّانع**».

الموضع الثَّاني: عند شرحه لدليل الأصبهانيِّ على قدرة الخالق (ص٤٨١-٥٧٢). وذلك أنَّه بعد فراغه من الكلام على دليل الأصبهانيِّ على قدرة الخالق؛ تمَّم الكلام على المسألة وزاد هذه الزِّيادة؛ وهي في الكلام على مسألة «**القادر المختار**» وما تبعها من مسائل الباب كـ«**الحكمة والتَّعليل**» و«**التَّحسين والتَّقبيح**».

۞ أغراضُ الإصلاحات والزِّيادات وغاياتُها:

للإصلاحات والزيادات أغراضٌ وغاياتٌ متعدِّدة، من أبرزها:

١- التَّفسير والبيان والإيضاح.

٢- التَّقييد والاحتراز.

٣- التَّحرير والإصلاح= تحرير الموضع وتقويم العبارة.

٤- التَّوسُّع والإتمام.

وربما اختصت «الزيادات المطولة» ببعض الأسباب والدوافع، منها: استشكال موافق، واعتراض مخالف.

۞ ميراث الإصلاحات والزِّيادات:

لهذه الإصلاحات والزِّيادات آثارٌ في بعض المواضع، منها[1]:

١- التَّكرار الموضوعي: إذ يُلاحظ أنَّ تلك الإصلاحات والزِّيادات رُبَّما أورثت نوعَ تكرار (= التَّكرار الموضوعيَّ)؛ ككلامِه على معاني

(١) وثمَّ آثارٌ وظواهرُ أخرى يأتي الكلام عليها بحول الله في دراسةٍ مفردةٍ عن طريقة الشَّيخ في التَّأليف ومنهجه في الكتابة؛ وإنَّما اقتصرت هنا على ما ورد منها في هذا الكتاب.

«**التَّركيب**» (ص١٧٧) (ص٢٠١)، ومذهبِ الفلاسفة في المفاضلة بين النَّبيِّ والفيلسوف (ص٦٩٣) (ص٨٢٣).

وباستحضار السَّبب[(١)] وملاحظته؛ يدرك القارئ سبب وقوعِ مثل ذلك في الكتاب خاصَّةً وفي مصنَّفات الشَّيخ عامَّةً -كـ«**الصفدية**» و«**الدرء**» وغيرهما-.

٢- **النتوءات:** فمما أورثته تلك الإصلاحات والزِّيادات أيضًا: نتوء بعض الكلمات والعبارات عن السِّياق العامِّ للكلام؛ كما ورد في (ص٦٩٣) حيث وقعت الزِّيادة بين جملة الشرط وجزائه فتأخَّر الجزاء والتبس المراد، ولا سيَّما أنَّها جاءت مصدَّرة بصيغة الإفراد؛ مع أن سباق الكلام ولحاقه بصيغة الجمع.

وباستحضار السَّبب وملاحظته؛ يدرك القارئ سبب وقوعِ مثل ذلك في الكتاب خاصَّةً وفي مصنَّفات الشَّيخ عامَّةً -كـ«**الحموية**»[(٢)]-.

۞ العلائق:

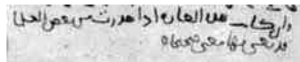
١- العلاقة بين «نقضِ الاعتراض» و«الزِّيادات المطولة»:

ذكر الصَّفديُّ أنَّ لبعض المشارقة اعتراضًا على «**الأصبهانيَّة**»، وأنَّ للشَّيخ «**نقْضُ الاعتراض عليها**»، وأنَّه في أربع كراريس[(٣)]! فهل «الزِّيادات

---

(١) وهو كونُه موضعًا مزيدًا بأخرةٍ.

(٢) إذ قد يغلب على الزيادة -مع تراخي الزمان- عدم التئامها التام مع السِّياق العامِّ، فتكون بنفَس مغاير لأصل السِّياق، مما يسبب اللبس لدى القارئ في سلامة الموضع أو توهُّم الإقحام. ولذا توارد المعاصرون على نفي الزِّيادة الواردة في «**الحموية**» (ص١٨٦)، وهي قوله: (وإن كانت هذه العبارة إذا صدرت من بعض العلماء قد يعني بها معنى صحيحًا)، وهي مما لا ينبغي أن يُشكَّ في صحَّة ثبوته، فهي مما زاده الشَّيخُ -بخطِّه- بأخَرَة.



(٣) انظر: «**أعيان العصر-الجامع**» (ص٤٦٨)، «**الوافي بالوفيات-الجامع**» (ص٤٩٠).

المطوَّلة» صدًى وانعكاسٌ لهذا الاعتراض؟ هذا محتملٌ[١]، وربَّما استروحنا ذلك من بعض الأمارات، منها:

أ- الموضوع؛ فالمعترض مشرقيٌّ[٢]، والمقدار المزيد في «**التَّوحيد**» و«**القادرية**»، وكِلَاهما مظنَّةُ اعتراضٍ مِن مثله.

ب- الحجم؛ فالمقدار المزيد في «**التَّوحيد**» فقط لا يقل عن أربعِ كراريسَ.

ج- البدايةُ؛ فالزِّيادة المطوَّلة في «**التَّوحيد**» (ص١٧٦-١٩٩، ٢٠٩-٤٧٥) ابتدأتْ بذكر إيرادٍ؛ حيث قال: (فإذا قال القائل: أنَا أقول: إنَّ كُلَّ واحدٍ من المتلازمَيْنِ مفتقرٌ إلى الآخر؛ كافتقار المشروط إلى شرطه المستلزِم له...)، ثُمَّ جاءت «الزِّيادة المطولَّة» على إثرها بصفحات يسيرةٍ، وأولها: (وممَّا ينبغي أن يُعلم: أنَّ كثيرًا من متأخِّري النُّظَّار اضطربوا في معرفة «**التَّوحيد**» وأدلَّته العقليَّة... **فصلٌ**: والكلام في «**التَّوحيد**» يتضمَّن ثلاثةَ أنواعٍ...).

٢- بين «الشَّرح» و«الدَّرء» و«قاعدةِ الأفعال»:

لا تخطئ عينُ النَّاظر في الكتاب وجودَ نوع شَبَهٍ وتَكرارٍ في مواضعَ منه مع «**الدَّرء**» و«**قاعدة الأفعالِ**»، وعلى وجه الخصوص (ص٢٩٥-٣٣٥)، وذلك في وحدة النُّقول، وترتيبها، بل وفي التَّعقيب عليها أحيانًا.

أمَّا «**قاعدةُ الأفعال**»؛ فلا شكَّ أنَّها متقدِّمةٌ على «**الدَّرء**» و«**الشَّرح**»؛ فإنَّها مِن قواعدِ الشَّيخ المصريَّة[٣]، ولذا نجد أنَّها أوفى -نسبيًّا- في مواضع من النَّقل المشترك؛ بخلاف «**الدَّرء**» و«**الشَّرح**».

---

(١) ومن نظائره: إصلاحات الشَّيخ وزياداته على فتيا الطلاق التي اعترض عليها السبكي وغيره، على أنَّه أجاب على اعتراضه بمصنَّفات مفردة.

(٢) ويَكثر في المشارقة سلوكُ طريقة الرَّازي -والتي تنتمي لها هذه العقيدة وصاحبها-.

(٣) فقد وردت في المجموع رقم (٦٩) من مجاميع العمرية، وهو بخط الشَّيخ، ويقع في =

وممَّا يدلُّ أيضًا على كونها هي الأصلُ في بعض **النُّقولات المشتركة**: ورودُ زيادةٍ في أصلِ «**قاعدة الأفعال**» بعد قول ابن الهيصم -في النقل المشترك من كتابه «**جمل الكلام**»-: (... وكذلك سائر الكتب)(١)؛ حيث كتب الشَّيخ جملةً ثُمَّ ضرب عليها -وهي بمقدار ثلاثةِ أسطُرٍ تقريبًا-؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه كان ينقل حينها من المصدر مباشرةً(٢).

النقول المشتركة بين «الأصبهانيَّة» و«الدَّرء» و«قاعدة الأفعال»			
الأصبهانية		الدَّرء	قاعدة الأفعال (ضمن الفتاوى)
(ص٣٢٠-٣٢٣، ٣٢٥-٣٣٥)	(ص٣٢٠-٣٢٣)	(٢/ ٧٤-٧٨)	(٦/ ١٥٨، ١٦٢-١٦٣، ١٧٧-١٧٨)
	(ص٣٢٥-٣٣٥)	(٢/ ٩٥-٩٨، ٤٥-٥٦)	(٦/ ١٨١-١٨٤)

أمَّا «**الشَّرح**»؛ فأصلُ تأليفه في مصر سنة (٧١٢هـ) -كما سبق-.

وأمَّا «**الدَّرء**»؛ فيُقدَّر زمنُ تصنيفِه سنة (٧١٣-٧١٨هـ)(٣).

= (٣٢٨) ورقة، ويحوي جملة من القواعد والفصول ممَّا كتبه الشَّيخُ حَالَ إقامته بمصر (٧٠٥-٧١٢هـ)، كما نُصَّ على ذلك في التعليق الوارد في (١٤٦/و) من المجموع نفسه، ونصُّه: «قواعدُ مصريَّةٌ للإمام العلامة -بخطِّه- تقي الدين ابن تيمية».

(١) «**الأصبهانية**» (ص٣٢٩)، «**الدرء**» (٢/ ٤٨)، «**الفتاوى**» (٦/ ١٨٤).

(٢) ونظيره أيضًا نقله عن ابن حامد: «**الأصبهانية**» (ص٣٢٠)، «**الدرء**» (٢/ ٧٦)، «**الفتاوى**» (٦/ ١٦٢).

(٣) أما كونه بعد (٧١٢هـ) فقد ذَكر ابن قاضي الجبل فيما قرأه على الشَّيخ من تصنيفه: (كتاب «**درء تعارض العقل والنَّقل**» أربعةُ مجلَّداتٍ، وقد **حضرتُ ابتداءَ سؤالِه**...)، وهو من تلاميذه الدِّمشقيِّين، وأوَّل لقائِه بالشَّيخ -كما نصَّ هو على ذلك- في دمشق سنة (٧١٢هـ) (وذلك بعد وروده [أي الشيخ] من القاهرة **بمدَّةٍ يسيرة**) -ويشاركه في هذا كثيرٌ من تلاميذ الشَّيخ الدِّمشقيين كابن القيِّم، وذلك أنَّ قدومَ الشَّيخ إلى دمشق كان في ذي القعدة (٧١٢هـ)-. فعلى أقلِّ تقديرٍ يكون قد فرغ من تأليفه في أوائل (٧١٣هـ).

وأمَّا كونه قبل (٧١٩هـ) فقد ذُكر أنَّ لكمال الدِّين ابن الشَّريشِيِّ اعتراضًا على «**الدَّرء**»، وابن الشَّريشيِّ تُوُفِّيَ في سلخ شوَّال سنة (٧١٨هـ). فعلى أقصى تقديرٍ يكون قد اطَّلع على «**الدَّرء**» في سنة وفاته (٧١٨هـ) فور فراغ مصنِّفه منه، ثُمَّ كتب عليه اعتراضَه. =

ومن أوجه التَّشابُه بين «الشَّرح» و«الدَّرء»:

١- وحدةُ النُّقول؛ إذ المقاطع المنقولة متَّفقةٌ في المبدأ والمنتهى والتَّرتيب:

الأصبهانية		الدرء
(ص٢٩٥-٣٣٥)	(ص٢٩٥-٣٠٦)	(٢/ ١٥٩-١٧٣)
	(ص٣٠٧-٣٠٨)	(٢/ ٢١-٢٢)
	(ص٣٠٨-٣١٣)	(٢/ ٢٠-٢١، ٢٣-٢٩)
	(ص٣١٣-٣١٤)	(٢/ ٢٢-٢٣)
	(ص٣١٥-٣١٩)	(٢/ ٢٩-٣٠، ٣٧-٤٥)
	(ص٣٢٠-٣٢٣)	(٢/ ٧٤-٧٨) وبعضه في الفتاوى (٦/ ١٥٨، ١٦٢-١٦٣، ١٧٧-١٧٨)
	(ص٣٢٥-٣٣٥)	(٢/ ٩٥-٩٨، ٤٥-٥٦) وبعضه في الفتاوى (٦/ ١٨١-١٨٤)

٢- اتِّفاقُ النُّقول في التَّرتيب مع كونها في المصدر المنقول منه بترتيبٍ آخرَ:

المصدر	الأصبهانية	الدرء
المعتبر (٣/ ٤٧)	(ص٣٠٣)	(٢/ ١٧١)
خلق الأفعال (٣٨٠)	(ص٣١٩)	(٢/ ٤٥)

= **فائدة**: قولُه (وقد حضرتُ ابتداءَ سُؤاله...) يُؤخذ منه سببُ تأليفِه للكتاب. لكن هل يُفهم منه أنَّه كان جوابَ استفتاءٍ أو أنَّه سُئل أن يؤلِّف في هذه المسألة؟ يحتمل، والله أعلم.

٣- اتِّفاقُ التَّعقيبات على النُّقول:

الأصبهانية	الدرء
(ص٢٩٨)	(٢/ ١٦٤)
(ص٣٠٠)	(٢/ ١٦٧)
(ص٣٠٥)	(٢/ ١٧٢)
(ص٣١٦)	(٢/ ٤٠)
(ص٣٢٠)	(٢/ ٧٦) الفتاوى (٦/ ١٦٣)
(ص٣٢٢)	(٢/ ٧٦) الفتاوى (٦/ ١٧٧)

٤- اتِّفاقُ النُّقول في البياضات والسَّقط والتَّحريف؛ مع كونها في مواضع أخرى من كتب الشَّيخ على الصَّواب:

الأصبهانية	الدرء
(ص٣١١)	(٢/ ٢٦)

وثمَّ قرائنُ تفيد أنَّ «**الدَّرءَ**» هو الأصلُ و«**الأصبهانيَّةَ**» هي الفرعُ في المواضع المشتركة بينهما، **منها**:

١- أنَّ السَّقطَ والتَّحريفَ في هذه النُّقول المشتركة عادةً ما يكون في «**الأصبهانيَّة**».

٢- أنَّه وقع في «**الأصبهانيَّة**» سقطٌ في تعقيب الشَّيخ على أحد النُّقول.

٣- أنَّه رُبَّما اختصر أو تصرَّف في مواضع من النُّقول المشتركة، وغالبًا ما يكون هذا في «**الأصبهانيَّة**».

٤- أنَّه رُبَّمَا أدرج في أثنائِها عباراتٍ تفسيريَّةً وتوضيحيَّةً، وعادةً ما يكون هذا في «**الأصبهانيَّة**».

السَّقط والتَّحريف	
الأصبهانيَّة	الدَّرء
(ص٢٩٧)	(٢/ ١٦٢)
(ص٢٩٧)	(٢/ ١٦٣)
(ص٢٩٧)	(٢/ ١٦٣)
(ص٢٩٨)	(٢/ ١٦٤)
(ص٢٩٩)	(٢/ ١٦٥)
(ص٣٠٠)	(٢/ ١٦٦)
(ص٣٠٠)	(٢/ ١٦٧)
(ص٣٠١)	(٢/ ١٦٨)
(ص٣٠٢)	(٢/ ١٦٩)
(ص٣٠٣)	(٢/ ١٧٠)
(ص٣٠٤)	(٢/ ١٧١)
(ص٣٠٤)	(٢/ ١٧١)
(ص٣١٣)	(٢/ ٢٩)
(ص٣٢٣)	(٢/ ٧٨)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٧٨)
(ص٣٢٥)	(٢/ ٩٥)
(ص٣٢٦)	(٢/ ٩٦)
(ص٣٢٧)	(٢/ ٩٧)
(ص٣٢٨)	(٢/ ٤٨)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٣)
(ص٣٢٩)	(٢/ ٤٨)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٣)
(ص٣٢٩)	(٢/ ٤٩)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٤)
(ص٣٣٠)	(٢/ ٤٩)، «قاعدة الأفعال-الفتاوى» (٦/ ١٨٤)

الأصبهانيَّة	الدَّرء
(ص٣٣١)	(٥١/٢)
(ص٣٣١)	(٥١/٢)
(ص٣٣١)	(٥١/٢)
(ص٣٣٢)	(٥١/٢)
(ص٣٣٣)	(٥٢/٢)
(ص٣٣٣)	(٥٣/٢)
(ص٣٣٣)	(٥٣/٢)
(ص٣٣٤)	(٥٣/٢)
(ص٣٣٤)	(٥٣/٢)
(ص٣٣٥)	(٥٦/٢)

موضع السَّقط الذي وقع في التَّعقيب		
الأصبهانية	الدرء	قاعدة الأفعال-الفتاوى
(ص٣٣٠)	(٤٩/٢)	(١٨٤/٦)

مثال العبارات التَّفسيريَّة	
الأصبهانيَّة	الدَّرء
(ص٣٠٤)	(١٧١/٢)
(ص٣٢٠)	(٧٦/٢)

فالحاصل: أنَّ «**الأصبهانيَّة**» متقدِّمةٌ على «**الدَّرء**» من جهة **أصل التَّأليف**؛ فقد أُلِّفت في (مصر ٧١٢هـ)، وأما «**الدَّرء**» فأُلِّف في (الشام ٧١٣-٧١٨هـ).

وأمَّا المقدار المزيد في «**الأصبهانيَّة**»؛ فهو متأخِّر عن تصنيف «**الدَّرء**»؛ وذلك أنَّ المواضع المشتركة بين الكتابينِ قد وردت في المقدار المزيد، والتي ظهر أنَّ «**الدَّرء**» هو الأصل فيها، و«**الأصبهانية**» هي الفرع. والله أعلم.

تنبيهٌ: وقد يشكل على هذا ورود إحالةٍ في «**الدَّرء**» (٩/ ٢٤٨) على موضعٍ من المقدار المزيد في «**الأصبهانيَّة**»[(١)] -وهي مسألةُ «**الحركة**» عند ابن سينا-.

والذي يظهر أنَّ هذا الموضع مزيدٌ في «**الدَّرء**»؛ فإنَّ «**الدَّرء**» ممَّا قُرئ على الشَّيخ وممَّا زاد فيه أخيرًا[(٢)]. والمجلد التَّاسع من «**الدَّرء**» -الذي وردت فيه الإحالةُ- اعتُمد في نشره على نسخةٍ وحيدةٍ، وهذا من مواطن الاشتباه؛ فقد يصعب أو يتعذَّر في مثل ذلك معرفة المواضع المزيدة، فلا يمكن الجزمُ بأنَّ الموضع المرادَ نصٌّ أصيلٌ في «**الدَّرء**» وليس نصًّا مزيدًا. وهذا من حيث الأصل؛ فكيف إذا وُجد في النُّسخة ما يدلُّ على كونِها نسخةً مزيدةً؟! فإنَّها تنفرد بزياداتٍ في مواضع الاشتراك مع النُّسخ الأخرى.

٣- بين «الشَّرح» وتاريخ الكتابة في مسألة «النُّبوَّات»:

لمبحث «**النُّبوَّات**» مكانةٌ من كتاب «**الأصبهانيَّة**» خاصَّةً، ومن كتابات الشَّيخ في الباب عامَّةً.

فعندما ذكر ابن القيِّم هذا الشَّرح، نوَّه على مبحث «**النُّبُوَّات**» فيه؛ **فقال**[(٣)]:

---

(١) وثَمَّ إحالةٌ أخرى في «**الدَّرء**» (٨/ ٢٢) لم يصرِّح فيها بالإحالة على «**الأصبهانيَّة**»، لكن يحتمل أنَّها هي المرادة، فقد ذكر خلاصةً عن التَّحسين والتَّقبيح، وذكر أنَّه بسط الكلام عليها؛ وما ذكر في الخلاصة يشبه أن يكون خلاصةَ ما فصَّله هنا في الشَّرح.
والجواب عن ذلك نظيرُ الجواب المذكور أعلاه هنا. والمجلد الثَّامن من «**الدَّرء**» -الذي وردت فيه الإحالة- اعتُمد في نشره على نسختينِ فقط، وهما من النُّسخ التي تنفرد بزياداتٍ في مواضع الاشتراك مع النسخ الأخرى.

(٢) فقد ذكره ابن قاضي الجبل فيما قرأه على الشَّيخ من تصنيفِه، بل وحال نُسَخِه شاهدة على ذلك، فقد وقع في بعضها زياداتٌ على بعضها الآخر.

(٣) في «**الكافية الشافية**» (الأبيات: ٣٦٦١-٣٦٦٤).

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ... ني شارحِ المحصول شرحَ بيانِ
فيها النُّبُوَّاتُ التي إثباتُها ... في غاية التَّقرير والتِّبيانِ
واللهِ ما لأُولي الكلام نظيرُه ... أبدًا وكتبهم بكلِّ مكانِ
وكذا حدوثُ العالَم العُلويِّ والسْـ ... ـسُفليِّ فيه في أتمِّ بيانِ

وكان الكلام على «**النُّبوَّات**» قد استغرق ما يزيد على نصفِ الكتاب في نسخته الأُولى[(١)] -النُّسخة «**المصريَّة**» أو «**الصَّغيرة**»-.

وقد أرَّخ الشَّيخ لمراحل كتابته في هذا الباب (= **النُّبوَّات**)، وأشار إلى الباعث على الكتابة فيه، حيث قال:

(... **والمقصود هنا**: الكلامُ على «**النُّبُوَّة**»؛ فإنَّ المتكلِّمين المبتدعين تكلَّموا في «**النُّبُوَّات**» بكلامٍ كثيرٍ لبَّسوا فيه الحقَّ بالباطل؛ كما فعلوا مثل ذلك في غير «**النُّبوَّات**»؛ كـ«**الإلهيَّات**»، وكـ«**المعاد**». وعند التَّحقيق: لم يعرفوا «**النُّبُوَّة**»، ولم يثبتوا ما يدلُّ عليها؛ فليس عندهم لا هُدًى، ولا بيِّناتٌ...

والله تعالى أنزل الكتاب هُدًى للنَّاس، وبيِّناتٍ من الهدى والفرقان. والقرآنُ أثبت الصِّفات على وجه التَّفصيل، ونفى عنها التَّمثيل؛ وهي طريقةُ الرُّسل...

فذكرنا هذا ونحوَه ممَّا يبيِّن أنَّ الهُدى مأخوذٌ عن الرَّسول، وأنَّه قد بيَّن للأُمَّة ما يجب اعتقادُه من أصول الدِّين **في الصِّفات، وغيرِها**. فكان الجواب خطابًا مع من يقرُّ بنبوَّتِه، ويشهد له بأنَّه رسولُ الله. **فلم يُذكَر فيه دلائلُ النُّبُوَّةِ**، وذُكِرَ أنَّ الشُّبهات العقليَّة التي تُعارِضُ خبرَ الرَّسول باطلةٌ، وذُكِرَ في ذلك ما هو موجودٌ في هذا الجواب.

---

(١) فنسخة (ل) في (٧٨) ورقة، ومباحث «**النُّبوَّات**» (ق٣٥-٧٦).

ثُمَّ بعد ذلك حدثتْ أمورٌ أوجبت أن يُبسط الكلام في هذا الباب، ويُتكلَّم على حجج النُّفاة، ويُبيَّن بطلانُها، ويُتكلَّم على ما أثبتوه؛ من أنَّه يجب تقديمُ ما يزعمون أنَّه معقولٌ؛ على ما عُلِم بخبر الرَّسول. وبُسِطَ في ذلك من الكلام والقواعد ما ليس هذا موضعه، **وتُكُلِّمَ** مع الفلاسفة والملاحدة الذين يقولون: «إنَّ الرُّسُلَ خاطبوا خطاباً قصدوا به التَّخييل إلى العامَّة ما ينفعهم، لا أنّهم قصدوا الإخبار بالحقائق».

وهؤلاء لم يكن وقتَ الجواب قصدُ مخاطبتهم؛ إذ كان هؤلاء في الحقيقة مكذِّبين للرُّسل، يقولون إنَّهم كذَبوا لما رأوه مصلحةً؛ بل كان الخطابُ مع من يقرُّ بأنَّ الرَّسول لا يقول إلا الحقَّ -باطنًا وظاهرًا-.

ثُمَّ بعد هذا: طُلب الكلام على تقرير «**أصولِ الدِّين**» بأدلَّتها العقليَّة، وإن كانت مستفادةً من تعليم الرَّسول، **وذُكر فيها ما ذُكر من دلائل النُّبُوَّة** في مصنَّفٍ يتضمَّن شرحَ عقيدةٍ صنَّفها شيخُ النُّظَّار بمصرَ شمسُ الدِّين الأصبهانيُّ. **فطُلِبَ منِّي شرحُها؛ فشرحتها، وذكرتُ فيها من الدَّلائل العقليَّة ما يُعلم به «أصولُ الدِّين»**.

وبعدها جاء كتابٌ من النَّصارى يتضمَّن الاحتجاج لدينهم بالعقل والسَّمع، واحتجُّوا بما ذكروه من القرآن؛ فأوجب ذلك أن يُرَدَّ عليهم... **وبُيِّن الجوابُ الصَّحيح لمن حرَّف دين المسيح**. وهم لم يطالبوا ببيان دلائلِ نبوَّة نبيِّنا، لكن اقتضت المصلحةُ أن يُذكر من هذا ما يناسبُه، ويُبْسَط الكلامُ في ذلك بسطًا أكثرَ من غيرِه»(١).

فتبين من هذا النَّصِّ:

- الباعثُ على كتابة الشَّيخ في هذا الباب.

---

(١) «**النبوات**» (٢/ ٦٤٣-٦٤٩).

• سببُ التَّأخُّر النِّسبيِّ لكتابته في هذا الباب.
• التَّرتيبُ الزَّمَنِيُّ لكتابته في هذا الباب، وهو:
١- الصَّفديَّةُ[(١)].
٢- الأصبهانيَّةُ.
٣- الجواب الصَّحيحُ.
٤- النُّبوَّاتُ.

ولذا؛ يحسن بمن أراد استيعاب كلام الشَّيخ في هذا الباب أن يجمع بين كلامِه فيها.

٤- بين «الشَّرح الصَّغير» و«الشَّرح الكبير»:

علَّق ناسخ (ل) في غاشية النُّسخة تحت العنوان: (وهو الشَّرح الصَّغير)، وفي خاتمتها: (تمَّ الشَّرح الصَّغير وهو الجواب المختصر)؛ فهل يُفهَم من هذا أنَّ للشَّيخ شرحينِ على عقيدةِ الأصبهانيِّ[(٢)]؟

الجواب: ليس الأمر كذلك؛ إذ لم يُشِرِ الشَّيخُ ولا أحدٌ ممَّن ذكر الكتاب على كثرتهم لهذا -أو إلى ما يُفهم منه هذا-؛ فإنَّ الشَّيخ قد أحال على «**الأصبهانيَّة**» في (٦) مواضع، ولم يُشِر فيها إلى شرحينِ أو إلى ما يفيد المغايرة -كما هو الحال في «**الرَّدِّ على المنطقيِّينَ**» مَثَلًا[(٣)]-.

---

(١) وعلى هذا؛ فنسخة «**الصفدية**» التي بين أيدينا -نسخة برتو باشا- هي نسخةٌ مزيدةٌ -والله أعلم-؛ لذا ورد فيها إحالاتٌ على كتبٍ متأخِّرةٍ، ممَّا سبَّب لبسًا لدى بعض الفضلاء في تقدير زمن تأليفِها.

(٢) ورد في خاتمة نسخة الإفتاء (٦٩/٨٦) ترجمة للأصبهاني وللشَّيخ وللشَّرح، وهي لأبي المعالي محمود شكري الآلوسي وبخطه، وفي (ق٦٦/و) قال: (وكان على ظَهر النُّسخة الأولى [وهي النُّسخة (ل)] أنَّ هذا الشَّرح هو الصغير، فَفُهِم منه أنَّ للشَّيخ شرحينِ: صغيرٌ وكبيرٌ، ولم نسمع بذلك، ولا رأينا من نبَّه عليه، وكان على الشَّارح أن يُنَبِّه على ذلك في أوَّل هذا الشَّرح، ولم يتبيَّن لنا حقيقةُ الأمر...).

(٣) ففي كلامه وإحالاته -وكذا عند مترجميه- ما يفيد ذلك؛ مثل: قوله في «**الصَّفديَّة**» =

وممَّا يزيد الأمرَ جلاءً أنَّ الشَّيخ حين أحال على «**الأصبهانيَّة**»؛ كانت غالب إحالاته على مواضع وردت في المقدار المزيد -أي في النُّسخ «**الشَّاميَّة**» أو «**الكبيرة**»-؛ **ومنها**[1]: بحثُه في «**الحركة**» عند ابن سينا، ومذهب الحرنانيِّين، ومسألة «**القادر المختار**». بالإضافة إلى إحالته على مبحث «**النُّبُوَّات**» وهو من أصل الشَّرح، وليس من المقدار المزيد.

وهو في جميع ما سبق من إحالات لم يخصص أو يقيِّد الشَّرح لا بصغيرٍ ولا كبيرٍ= فدلَّ على أنَّ المراد كتابٌ واحدٌ.

فالمسألة كما يظهر مسألةُ تعدُّد نُسَخٍ وزياداتٍ، لا تعدُّد مصنَّفاتٍ وشروحاتٍ.

وما ذكره النَّاسخ إنَّما يُستفاد منه التَّفريق بين النُّسخ باعتبار حجمِها فقط.



= (ص٥٣٢): (كما قد كتبنا بعضَ كلام النُّظَّار في ذلك في غير هذا الموضع؛ في الكلام على «**المحصَّل**» وعلى منطق «**الإشارات**» وعلى «**المنطق اليونانيِّ**» -**مصنَّف كبيرٌ ومصنَّفٌ مختصرٌ**- وغير ذلك).

(١) انظر: ما سبق (ص٢٨).

قيمةُ الكتاب العلميَّة ومنزلته

يُعدُّ هذا الكتاب من أجمع ما كُتب في بابه وأوعبِه، ومن أدقِّ الكتب وأكثرها تحريرًا، وهو من أنفع وأحسن ما كتب الشَّيخُ وحرَّر. **ومن أهمِّ ما امتاز به:**

❐ **الشُّمول مع الإيجاز:** فقد حوى جُلَّ مَطالب الفنِّ، بل أربى على ذلك، وجاء بتحريراتٍ وتدقيقاتٍ وفوائدَ، رغم وَجازته ولَطافة حجمِه؛ إذ ليس بالمبسوط ولا بالمختصر، بل هو متوسِّط الحجم، فهو **بهذا الاعتبار** أجلُّ كتب الشَّيخ وأجمعُها.

❐ **السَّبْك:** فقد اتَّسم الكتاب -في الجملة- بما تتَّسم به الشُّروح وكتب الدَّرس من الصِّياغة العلميَّة، وذلك بما هو معروفٌ في تميُّز لغتها وأسلوبِها وحسن تقريرِها وتقعيدها ودقَّتِها وجزالة عبارتها وحسن سَبكها.

❐ **التَّحرير:** فمما امتاز به الكتاب أن الشَّيخ قد أعاد النَّظَرَ فيه غيرَ مرَّةٍ وحرَّره.

❐ **التَّفرُّد:** فممَّا انفرد به الكتاب: بحثُه مع ابن سينا في «**الحركة**» ومناقشته لحججه، وبحثه الموسَّع في مسألة «**القادر المختار**» وما تبعها من مسائلَ كـ«**الحكمة والتَّعليل**» و«**التَّحسين والتَّقبيح**»، وكذا تحريرُه وتأصيلُه في «**النُّبُوَّات**».

❐ **الشرح النقدي:** فالكتابُ شرحٌ أثريٌّ نقديٌّ لعقيدة متكلِّمٍ أشعريٍّ.

وهذا النَّمط من التَّصنيف غيرُ معتادٍ عند أهل السُّنَّة والأثر، والمصنَّفاتُ فيه نادرةٌ أو معدومةٌ.

كما أنَّ فيه **كشفًا** لمواضع الخلاف على جهة التَّفصيل، **وبيانًا** لِمَا في مقالات المخالفين من بهرجٍ وزيفٍ، **وتقريرًا** لِمَا يجب اعتقادُه.



وقد اشتغل به جملةٌ من العلماء، وأشاد به آخرون، ونقلوا منه، وأحالوا عليه؛ **فممَّن قرأهُ -أو أقرأه- واشتغل به:**

١- شمسُ الدِّين محمَّد بنُ عليٍّ الحمويُّ الفَلُّوجيُّ الشَّافعيُّ الواعظ (ت: ٩٥٢هـ)[١]؛ فقد قرأ الكتاب **قراءة بحثٍ وتحقيقٍ وتدقيقٍ** على قاضي القضاة بالقُدس الشَّريف شهابِ الدِّين أحمدَ الميليِّ المالكيِّ[٢]، وأجازه بذلك[٣].

٢- العلَّامة شمسُ الدِّين محمَّدُ بن أحمد السَّفَّارينيُّ (ت: ١١٨٨هـ)؛ وله قيدُ قراءةٍ ومطالعةٍ على نسخة (د) قال فيه: (أنهاه مطالعةً **مرارًا** مالكُه الفقيرُ إليه تعالى الحاجُّ محمَّدٌ السَّفَّارِينِيُّ الحنبليُّ عفا عنه بمنِّه وكرمه، آمين آمين)[٤].

٣- العلَّامة أبو المعالي محمود شكري الآلوسيُّ (ت: ١٣٤٢هـ)؛ فقد قرأ الكتاب عليه العلَّامةُ محمَّد بنُ عبد العزيز ابن مانع (ت: ١٣٨٥هـ)[٥].

---

(١) انظر ترجمته في: «**الكواكب السائرة**» (٢/ ٤٨)، «**شذرات الذهب**» (١٠/ ٤٢١).

(٢) ورد ذكره في: «**المطالع البدرية**» (ص٣١٨)، «**الكواكب السائرة**» (٢/ ١٢١)، «**النعت الأكمل**» (ص١٧١).

(٣) كما في خاتمة النسخة (د)، انظر: (ص٧٧).

(٤) انظر: (ص٧٦).

(٥) كما في «**مشاهير علماء نجد**» (ص٢٦٩).

٤- العلَّامة عبدُ الرحمن بن ناصر السَّعدي (ت: ١٣٧٦هـ)؛ فقد قرأ الكتاب عليه العلَّامةُ محمدُ بن صالح العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)[١].

٥- ورد في طرر إحدى النُّسخ[٢] تعليقاتٌ لخير الدِّين نعمان الآلوسي (ت: ١٣١٧هـ) -وهي منقولة من خطِّه-، ولأبي المعالي محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ) -وهي بخطِّه-.

٦- ورد في طرر نسخة (م) تصحيحاتٌ واستظهاراتٌ وتعليقاتٌ وتهميشاتٌ لأحد القُرَّاء، ويظهر من خلالِها فضلُه واشتغالُه بالكلام والفلسفة؛ إذ لم تقتصر تصويباتُه على تقويم النَّصِّ من جهة النَّظم والتَّركيب فقط، بل على المعنى ونحو ذلك.

وثَمَّ خطٌّ آخرُ في طرر النُّسخة أيضًا؛ اعتنى بالعَنونة لبعض المَطالب والتَّعليق على بعض المواضع.

وممَّن أفاد من الكتاب أو أحال عليه أو أشاد به:

١- أبو حفصٍ عُمَرُ بنُ عليٍّ البزَّارُ (ت: ٧٤٩هـ)، قال في «الأعلام العليَّة»[٣]:

(حدَّثني غيرُ واحدٍ من العلماء الفضلاء النُّبلاء، الممعنين بالخوض

---

(١) كما في «**شرح الكافية الشافية**» (٣/ ٣٦٣).

(٢) نسخة الإفتاء (٦٩/ ٨٦)، بخط إبراهيم بن عبد الله البغدادي الحنفي، تاريخ النسخ (٢/ ٣/ ١٣٢٩هـ)، وقيد المقابلة بخطِّ أبي المعالي الآلوسي (٧/ ٣/ ١٣٢٩هـ)، وفي خاتمتها بخطه أيضًا تعريفٌ بالأصبهانيِّ والشَّيخ و«**الشَّرح**»، والظَّاهر أنَّه لغرض النَّشر. وهذه النسخة هي التي ذكرها الآلوسي في إحدى رسائله إلى القاسمي في (٢٢/ ٤/ ١٣٢٩هـ): (وقبل أيَّام طلب منِّي بعضُ المثرين النَّجديِّين استكتابَ «**شرح عقيدة شمس الدِّين الأصفهانيِّ**» للشَّيخ؛ فاستكتبته وصحَّحتُه بكمال الجدِّ والاجتهاد، وأرسلته إليه، وقد التمستُ منه أن يطبعه بمطبعة بولاق، نسأله تعالى أن يسهِّل ذلك) «**الرسائل المتبادلة**» (ص١٤٩).

(٣) «**الأعلام العلية-ضمن العقود**» (ص٧٥٣-٧٥٤).

في أقاويل المتكلِّمين، لإصابة الثَّواب، وتمييز القِشر من اللُّباب: أن كُلًّا منهم لم يزل حائرًا في تجاذُب أقوالِ الأصوليِّين ومعقولاتِهم، وأنَّه لم يستقرَّ في قلبه منها قولٌ، ولم يَبِنْ له من مضمونِها حقٌّ، بل رآها -كُلَّها- موقعةً في الحيرة والتَّضليل، وجلُّها مذعنٌ بتكافؤ الأدلَّة والتَّعليل، وأنَّه كان خائفًا على نفسه من الوقوع بسببها في التَّشكيك والتَّعطيل، حتَّى منَّ الله تعالى عليه بمطالعته مؤلَّفات هذا الإمام، أحمدَ ابنِ تيمية شيخِ الإسلام، وما أورده من النَّقليَّات والعقليَّات في هذا النِّظام، فما هو إلا أن وقف عليها وفهمها، فرآها موافقةً للعقل السَّليم وعلمها، حتَّى انجلى ما كان قد غشيه من أقوال المتكلِّمين من الظَّلام، وزال عنه ما خاف أن يقع فيه من الشَّكِّ وظفر بالمرام.

ومن أراد اختبار صحَّة ما قلته؛ فليقف بعين الإنصاف، العريَّة عن الحسد والانحراف:

- إن شاء على **مختصراته** في هذا الشَّأن: كـ«**شرح الأصبهانيَّة**» ونحوها.

- وإن شاء على **مطوَّلاته** كـ: «**تخليص التَّلبيس من تأسيس التَّقديس**»، و«**الموافقة بين العقل والنَّقل**»، و«**منهاج الاستقامة والاعتدال**».

فإنَّه والله يظفر بالحقِّ والبيان، ويستمسك بأوضح برهانٍ، ويزن حينئذٍ ذلك بأصحِّ ميزانٍ).

فقد عدَّه في مقدَّم كتب الشَّيخ المبرهِنة على ما ذكر من حالٍ ووصفٍ.

٢- شمسُ الدِّين أبو عبد الله محمَّدُ بن أبي بكرِ ابن قيِّم الجوزيَّة (ت: ٧٥١هـ).

فقد نوَّه على «**الأصبهانيَّة**» أثناء تعداده لمصنَّفات الشَّيخ؛ فقال[1]:

(١) في «**الكافية الشافية**» (الأبيات: ٣٦٦١-٣٦٦٤).

وكذاك شرحُ عقيدةٍ للأصبها ني شارح المحصول شرح بيانِ
فيها النُّبُوَّاتُ التي إثباتها في غاية التَّقرير والتِّبيان
والله ما لأولي الكلام نظيرُه أبدًا وكتبهم بكلِّ مكانِ
وكذا حدوث العالَم العُلويِّ والسْـ ـسُفليِّ فيه في أتمِّ بيانِ

٣- شهابُ الدِّين أحمد بن يحيى ابن عَطْوَة (ت: ٩٤٨هـ): أحال عليه في «**طُرَفُ الطَّرف في مسألة الصَّوت والحَرف**»[١].

٤- مُلَّا علي قاري الهرويُّ الحنفيُّ (ت: ١٠١٤هـ): نقل عنه في «**شرح الشِّفا**»[٢].

٥- شمسُ الدِّين محمد بن أحمد السَّفَّاريني (ت: ١١٨٨هـ): فقد أكثر النَّقل منه في «**لوامع الأنوار البهيَّة**»[٣]، وفي «**لوائح الأنوار السنيَّة**»[٤]، وفي «**تناضل العمال لشرح فضائل الأعمال**»[٥].

٦- خيرُ الدِّين نعمان بن محمودٍ الآلوسيُّ (ت: ١٣١٧هـ): نقل عنه وأحال عليه في مواضعَ من «**جلاء العينين في محاكمة الأحمدينِ**»[٦].

٧- أحمد بن إبراهيم ابن عيسى (ت: ١٣٢٩هـ): نقل عنه في «**توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح الكافية الشَّافية في العقائد**»[٧].

---

(١) مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٩٠)، (ص١٢٠).
(٢) (٢/٥٠٦).
(٣) (١/٢٠، ١٣٤، ١٤٦، ١٥٣، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٧٨، ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٢٨).
(٤) (١/١٢٨، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٧٦، ٣٢٢-٣٢٩).
(٥) (٢/٤٨٩).
(٦) (ص١٣٢، ١٨٥، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٨٣).
(٧) (١/١٧، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٦٥) (٢/٢٤٦).

٨- جمالُ الدِّين القاسميُّ (ت: ١٣٣٢هـ): نقل عنه[(١)] في «**مجلة المنار**»[(٢)].

٩- طاهرُ بنُ صالحٍ الجزائريُّ (ت: ١٣٣٨هـ): نقل عنه في تذكرته[(٣)].

١٠- أبو المعالي محمود شكري الألوسيُّ (ت: ١٣٤٢هـ): قال في تعليقة له وبخطِّه -كتبها في خاتمة إحدى النُّسخ[(٤)] معرِّفًا بالأصبهانيِّ والشَّيخ و«**الشَّرح**»-: (أمَّا كتابه المسمى بـ«**شرح الأصفهانيَّة**»؛ فهذا الكتاب الذي لا يتخطَّى إليه الباطل، وهو غايةُ آمال كلِّ فاضلٍ، قد أبطل به الأوهامَ، ونبَّه على سفسطات الزَّائغين من أهل الكلام، قال ابن القيِّم...)، ونقل الأبيات الثلاثة من **نونيته**.

إلى أن قال: (... وعلى كلِّ حالٍ: إنَّ هذا الشَّرح كنزٌ من كنوز العلم، كما يظهر ذلك لمطالعيه العارفين بالدَّقائق... فدونك أيُّها الواقف على هذا الكتاب، فهو الحريُّ أن يُكتب بالتِّبر المذاب...).

وقال عنه في موضع آخر[(٥)]: (وهو كتابٌ جليلُ القدر، مشتمِلٌ على مَطالِبَ مهمَّةٍ، لا سِيَّمَا مباحث النُّبوَّات وحدوث العالم العُلويِّ والسُّفليِّ).

---

(١) وكان قد طلبه في إحدى رسائله إلى الآلوسي: (ونحن في حاجة الآن إلى «**شرح الأصفهانيَّة**» لشيخ الإسلام، فقد أطنب في مدحها ابنُ القيِّم، ويرى من وقف على من ينقل عنها أنَّا في افتقار إليها لغلبة الأدلة المعقولة فيها، فعسى مولانا أن يبحث عنها ويأمر بتمثيلها للطَّبع، لا زال ركنًا للإسلام، وكوكبًا للأعلام)، وقال له في رسالةٍ أخرى -بعدها بثلاثة أشهر-: (وقد كنت سألتُ سيادتكم عن «**شرح العقيدة الأصفهانيَّة**»، وبعد مراسلتكم بذلك ظفرنا بشرحٍ لها ضمن «**الكواكب**»...). «**الرسائل المتبادلة**» (ص٥٧، ٦٧).

(٢) (١٧/ ٤١).

(٣) (١/ ١١٧-١٢٢).

(٤) نسخة الإفتاء (٦٩/ ٨٦) (ق٦٦)، انظر: ما سبق (ص٤٦، ٥٠).

(٥) «**غاية الأماني**» (١/ ٤٩٣).

وقال أيضًا[١]: (وهذا الكتاب من أجلِّ الكتب، ومباحثُه مفيدةٌ جِدًّا لا سيَّما مباحثُ النُّبوَّة كما أخبر ابنُ القيِّم في **نونيته**).

١١- عبد القادر بن أحمد ابن بدران (ت: ١٣٤٦هـ): أحال عليها في «**المدخل**»[٢].

١٢- محمَّد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ): نقل عنه في «**تفسير المنار**»[٣].

١٣- شيخ الأزهر محمد الخضر حسين (ت: ١٣٧٧هـ): نقل عنه وأحال عليه[٤].

١٤- عبد الرَّحمن بن ناصر السعدي (ت: ١٣٧٦): أحال عليه في تعليقه على «**العقيدة السفارينية**»[٥].

١٥- عبد الرَّحمن بن يحيى المعلِّميُّ (ت: ١٣٨٦هـ): نقل عنه وأحال عليه[٦] في مواضع من «**التَّنكيل**»[٧].



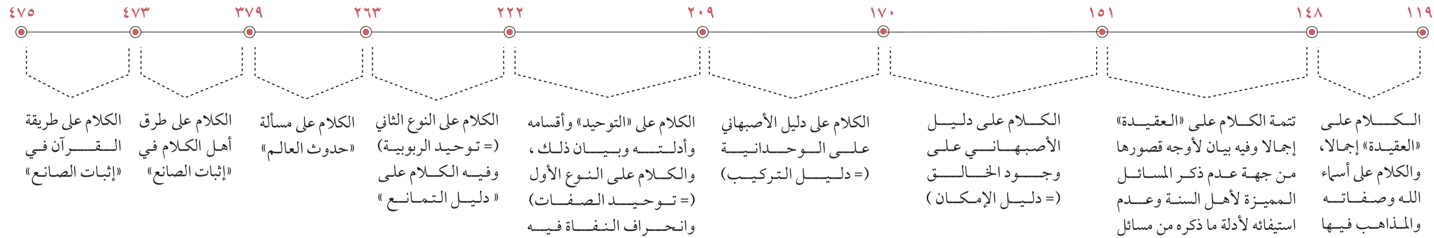
(١) في إحدى مراسلاته للقاسمي. انظر: «**الرسائل المتبادلة**» (ص١٦٨).
(٢) (ص٤٩٨).
(٣) (٣/ ١٦٩).
(٤) انظر: «**موسوعة الأعمال الكاملة**» (١٢/ ١/ ٧٧-٧٨).
(٥) «**التعليقات السعدية على قطعة من العقيدة السفارينية**» (ص٧٧٠).
(٦) وذكر المعلمي -كما في «**النكت الجياد**» للصبيحي (ص٨٧)- أنه لم يكن تحت يده إذ ذاك من كتب الشَّيخ إلا «**الأصبهانية**».
(٧) «**التنكيل**-ضمن آثار المعلمي» (١٠/ ٢١٩) (١١/ ٣٦٣، ٣٧٢).

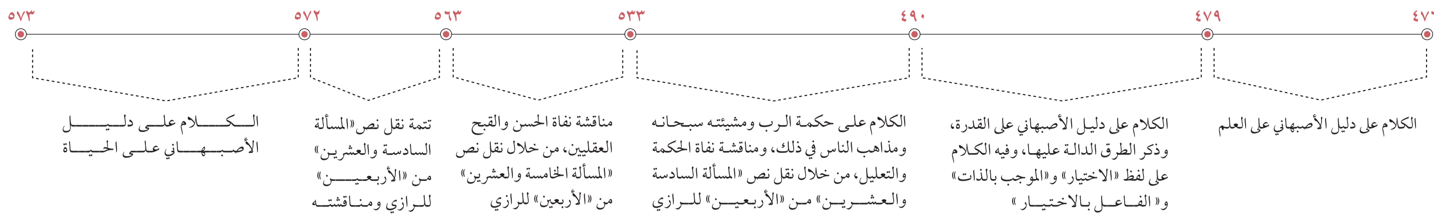


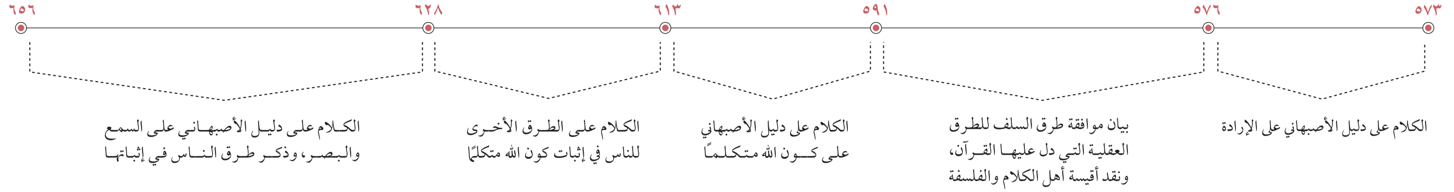
موضوعاتُ الكتاب

سبق الكلام على «**العقيدة**» والتَّعريف بها وبيان موضوعاتها[١]. والكتابُ (= **الأصبهانيَّة**) شرحٌ لها، وشأنُ الشَّرح أن يكون موافقًا وتابعًا للمتن في الموضوعات العامَّة. هذا من حيث الأصل؛ لكن لما يقتضيه الشَّرح من البسط والبيان والإتمام والاستطراد؛ فقد ورد في أثنائه مسائلُ ومباحثُ متمِّةٌ، وفيما يلي عرضٌ لموضوعات الكتاب:

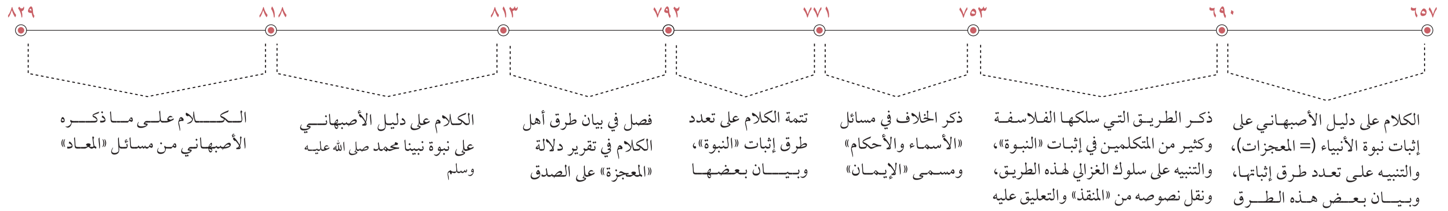
(١) انظر: ما سبق (ص٢١).


الكلام على مقدمة الأصبهاني المتضمنة إثبات الخالق وذكر وحدانيته وأسمائه الدالة على صفاته السبع
شرح دليل الأصبهاني على وجود الخالق
شرح دليل الأصبهاني على الوحدانية
١١٩
١٤٨
١٥١
١٧٠
٢٠٩
٢٢٢
٢٦٣
٣٧٩
٤٧٣
٤٧٥
الكلام على «العقيدة» إجمالا، والكلام على أسماء الله وصفاته والمذاهب فيها
تتمة الكلام على «العقيدة» إجمالا وفيه بيان لأوجه قصورها من جهة عدم ذكر المسائل المميزة لأهل السنة وعدم استيفائه لأدلة ما ذكره من مسائل
الكلام على دليل الأصبهاني على وجود الخالق (= دليل الإمكان)
الكلام على دليل الأصبهاني على الوحدانية (= دليل التركيب)
الكلام على «التوحيد» وأقسامه وأدلته وبيان ذلك، والكلام على النوع الأول (= توحيد الصفات) وانحراف النفاة فيه
الكلام على النوع الثاني (= توحيد الربوبية) وفيه الكلام على «دليل التمانع»
الكلام على مسألة «حدوث العالم»
الكلام على طرق أهل الكلام في «إثبات الصانع»
الكلام على طريقة القرآن في «إثبات الصانع»


شرح دليل الأصبهاني على العلم
شرح دليل الأصبهاني على القدرة
شرح دليل الأصبهاني على الحياة
٤٧٦
٤٧٩
٤٩٠
٥٣٣
٥٦٣
٥٧٢
٥٧٣
الكلام على دليل الأصبهاني على العلم
الكلام على دليل الأصبهاني على القدرة، وذكر الطرق الدالة عليها، وفيه الكلام على لفظ «الاختيار» و«الموجب بالذات» و«الفاعل بالاختيار»
الكلام على حكمة الرب ومشيئته سبحانه ومذاهب الناس في ذلك، ومناقشة نفاة الحكمة والتعليل، من خلال نقل نص «المسألة السادسة والعشرين» من «الأربعين» للرازي
مناقشة نفاة الحسن والقبح العقليين، من خلال نقل نص «المسألة الخامسة والعشرين» من «الأربعين» للرازي
تتمة نقل نص «المسألة السادسة والعشرين» من «الأربعين» للرازي ومناقشته
الكلام على دليل الأصبهاني على الحياة



شرح دليل الأصبهاني على الإرادة
شـــرح دلــيـــل الأصبهـــانـي علـى كـــونـــه متكـلـمـًا
شرح دليل الأصبهاني على السمع والبصر
٥٧٣
٥٧٦
٥٩١
٦١٣
٦٢٨
٦٥٦
الكلام على دليل الأصبهاني على الإرادة
بيان موافقة طرق السلف للطرق العقلية التي دل عليها القرآن، ونقد أقيسة أهل الكلام والفلسفة
الكلام على دليل الأصبهاني على كـون الله متكـلمـًا
الكلام على الطرق الأخرى للناس في إثبات كون الله متكلمًا
الكلام على دليل الأصبهاني على السمع والبصر، وذكر طرق الناس في إثباتها



شـــرح دلـيـــل الأصبهـــانـي علـى نـبـــوة الأنـبـيـــاء
شرح دليل الأصبهاني على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
الكلام على ما ذكره الأصبهاني من مسائل « المعاد »
٦٥٧
٦٩٠
٧٥٣
٧٧١
٧٩٢
٨١٣
٨١٨
٨٢٩
الكلام على دليل الأصبهاني على إثبات نبوة الأنبياء (= المعجزات)، والتنبيه على تعدد طرق إثباتها، وبيان بعض هذه الطرق
ذكر الطريق التي سلكها الفلاسفة وكثير من المتكلمين في إثبات «النبوة»، والتنبيه على سلوك الغزالي لهذه الطريق، ونقل نصوصه من «المنقذ» والتعليق عليه
ذكر الخلاف في مسائل «الأسماء والأحكام» ومسمى «الإيمان»
تتمة الكلام على تعدد طرق إثبات «النبوة»، وبيان بعضها
فصل في بيان طرق أهل الكلام في تقرير دلالة «المعجزة» على الصدق
الكلام على دليل الأصبهاني على نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
الكلام على ما ذكره الأصبهاني من مسائل «المعاد»

منهجُه

الكلامُ على منهجِ الشَّيخ رحبٌ يحتمل من البَسْط ما ليس هَذا موضعُه، وما سيأتي إلماعةٌ عن منهجه في كتبِه عامَّةً وفي «**الأصبهانيَّة**» خاصَّةً.

فمن المعالم المنهجيَّة العامَّة:

❏ أنَّه يعتني بنقل الكلام بلفظِه وحروفِه، وكذا عند التَّعقيب عليه ومناقشته، إلا أنه قد يتجوَّز أحيانًا في إيراده لموضع الشَّاهد -ممَّا سبق نقله- فيحكيه مختصرًا أو بالمعنى.

❏ عنايتُه باستيفاءِ الكلام على المسألة -عند الحاجة-، وعدم الاقتصار على المتن -أو الكتاب المردود عليه(١)- ومسائلِه، بل إنَّه يستدعي كُتُبًا أخرى(٢) فينقل نصوصَها ذات الصِّلة بالموضوع ويناقشها. وغرضه من ذلك الاستيفاءُ كما هو ظاهرٌ.

وأمَّا منهجُه وطريقتُه في هذا الشَّرح خاصَّةً؛ فتتمثل في أمورٍ، أهمُّها:

❏ إيراد كلام الأصبهانيِّ بلفظه.

❏ تقريرُ كلام الأصبهانيِّ وتوضيحُه وتوجيهُه، والعنايةُ بإظهار مراده.

❏ التَّنبيه على مواضع القصور والخلل، والاستدراكُ عليه بتحرير الحُجَّة وإتمامِها.

---

(١) كـ«**تأسيس التقديس**».

(٢) كاستدعائه -في كتابنا هذا- لنصوص الرازي في «**الأربعين**» ومناقشته لها.

❐ بيان موارد الأصبهانيِّ ومواضع استمداده.

❐ التنبيه على مخالفته أو موافقته لمن سبقه من الفلاسفة والمتكلمين؛ فضلًا عن السلف.

❐ بيان مثارات الغلط، وتقرير الصَّواب.

❐ العناية بالاستدلال العقلي والنقلي.

أبرزُ وجوهِ الاستدراك على الأصبهانيِّ:

❐ **القصور**: تارةً في العبارة، وتارةً في الشُّروط، وتارةً في مقدِّمات الدَّليل، وتارةً في المسائل أو الدَّلائل.

❐ **الإجمالُ** في موضع التَّفصيل والتَّمييز والبيان.

❐ **الإطلاقُ** في موضع التَّقييد والتَّخصيص.

❐ **التَّناقُض** والتَّعارض وعدم الاطِّراد.

❐ **المخالفةُ** لتقرير أهل السُّنَّةِ والأثرِ -بل ولما عليه متقدمو الأشعرية أيضًا-.



موارده

عُرف الشَّيخ رَحِمَهُ اللهُ بسعةِ اطِّلاعه وتعدُّدِ موارده، والنَّاظر في الكتاب يرى ذلك جليًّا؛ فمنها ما صرَّح بعنوانه -أو موضوعِه- واسم مؤلِّفه، ومنها ما صرَّح باسم مؤلِّفه دون عنوانِه، ومنها ما صرَّح بعنوانِه أو موضوعِه دون مؤلِّفه، ومنها ما لم يصرِّح بعنوانِه ومؤلِّفه، ومنها ما لم يصرِّح بالنَّقل منه، ومنها ما نقله مشافهةً.

وهذا مسردٌ لأبرز موارده:

١- الإبانة، لابن بطة (ص٣٠٧).

٢- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري (ص٤٥٦).

٣- إحكام الأحكام، للآمدي (ص٥٣٤).

٤- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي (ص٤٥٠، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٧٠).

٥- الأربعين في أصول الدين، لأبي عبد الله الرازي (ص١٨٧، ٤٤٦، ٤٩١)

٦- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، لأبي المعالي الجويني (ص٣٨٦، ٣٨٩، ٥٩٨).

٧- الإشارات والتنبيهات، لأبي علي ابن سينا (ص١٩٤، ٤٠٨، ٥٤٨).

٨- الأصول= الوصول إلى معرفة الأصول، لأبي عمر الطلمنكي (ص٣٠٨).

٩- أصول الدين، لأبي عبد الله ابن حامد (ص٣٢٠، ٤٦٥).

١٠- الأقاليد الملكوتية= المقاليد الملكوتية، لأبي يعقوب السجستاني (ص٦٤٠).

١١- الأمالي، لأبي الحسن الأشعري (ص٨٠٩).

١٢- الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (ص٧٤٣).

١٣- الإنجيل (ص٣٥٢، ٤٥٥، ٥٩٥، ٦٦٧).

١٤- إيضاح البيان في مسألة القرآن، لأبي يعلى ابن الفراء (ص٣٢١).

١٥- تبيين كذب المفتري، لابن عساكر (ص٤٥٦).

١٦- تفسير أبي الشَّيخ الأصبهاني (ص٣٠٧).

١٧- تفسير أحمد ابن حنبل (ص٣٠٧).

١٨- تفسير إسحاق بن راهويه (ص٣٠٧).

١٩- تفسير أبي بكر عبد العزيز (= غلام الخلال) (ص٣٠٧).

٢٠- تفسير البغوي (ص٣٠٨).

٢١- تفسير بقي بن مخلد (ص٣٠٧).

٢٢- تفسير ابن جرير الطبري (ص٣٠٧).

٢٣- تفسير عبد الرزاق الصنعاني (ص٣٠٧).

٢٤- تفسير عبد الرحمن بن إبراهيم (ص٣٠٧).

٢٥- تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم (ص٣٠٧).

٢٦- تفسير عبد بن حميد (ص٣٠٧).

٢٧- تفسير ابن مردويه (ص٣٠٧).

٢٨- تفسير ابن المنذر (ص٣٠٧).

٢٩- تهافت التهافت، لأبي الوليد ابن رشد الحفيد (ص٢٩٤).

٣٠- تهافت الفلاسفة، لأبي حامد الغزالي (ص١٧٠، ١٧٧، ١٩٦).

٣١- التوراة (ص٣٥٢، ٤٥٥، ٥٩٥).

٣٢- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر ابن عبد البر (ص٤٥٠، ٧٤٨).

٣٣- جامع الترمذي (ص٢٥٩، ٥١٣، ٧١٩).

٣٤- جمل الكلام، لابن الهيصم (ص٣٢٨).

٣٥- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني (ص٧٥١).

٣٦- حي بن يقظان، لابن الطفيل (ص٧٤٩).

٣٧- خلق أفعال العباد، للبخاري (ص٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٧، ٦٠٣).

٣٨- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية -انظر: (ص٣٧)-.

٣٩- ذم الكلام، لأبي عبد الرحمن السلمي (ص٤٥٠).

٤٠- ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ص٤٥٠).

٤١- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد (ص١٨٤، ٣٢٢، ٤٦٤، ٦١٠).

٤٢- الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي (ص٣٠٨).

٤٣- الرد على الجهمية، عبد الله بن محمد الجعفي (ص٣٠٧).

٤٤- رسائل إخوان الصفا (ص٥٨٥، ٧٠١، ٧٤٥).

٤٥- رسالة أحمد إلى المتوكل (ص١٢٩).

٤٦- الرسالة القشيرية، لأبي القاسم القشيري (ص٧٣٦، ٧٤٨، ٧٥١).

٤٧- الرسالة في السنة، لأبي عثمان الصابوني (ص٣١١).

٤٨- الرعاية، للحارث المحاسبي (ص٧٤٨).

٤٩- زبدة الكلام، للصفي الهندي (ص٣٨٤).

٥٠- الزينة، لأبي حاتم (ص٣٥٧).

٥١- السنة، لأبي بكر الأثرم (ص٣٠٧).

٥٢- السنة، لأبي بكر الخلال (ص١٣٠، ٣٠٧، ٣١٥).

٥٣- السنة، لأبي داود (ص٣٠٧).

٥٤- السنة، لأبي الشَّيخ الأصبهاني (ص٣٠٧).

٥٥- السنة، لأبي عبد الله بن منده (ص٣٠٧).

٥٦- السنة، للطبراني (ص٣٠٧).

٥٧- السنة، لحنبل بن إسحاق (ص٣٠٧).

٥٨- السنة، لعبد الله بن أحمد (ص٣٠٧).

٥٩- السنن، لأبي داود السجستاني (ص٣٤٣، ٧٣٨).

٦٠- السنن الصغرى= المجتبى، للنسائي (ص٣٤٣، ٧٣٨).

٦١- شرح الإرشاد، للأنصاري (ص٨١١).

٦٢- الشريعة، لأبي بكر الآجري (ص٣٠٧).

٦٣- شرح الإشارات والتنبيهات، للرازي (ص٥٤٨).

٦٤- شرح الإشارات والتنبيهات، للطوسي (ص١٩٤، ٤٠٨).

٦٥- صحيح البخاري، منها: (ص٢٣٢، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٤٧، ٣٧٧).

٦٦- صحيح مسلم، منها: (ص٢٣٢، ٣١٨، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٤٩).

٦٧- الصفات الكبير، لأبي محمد ابن كلاب (ص٦١٧).

٦٨- طبقات أصحاب الشافعي، لأبي عمرو ابن الصلاح (ص٧٤٢).

٦٩- الفتوحات المكية، لابن عربي (ص٦٩٣، ٧٥٠).

٧٠- الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول، لأبي الحسن الكرجي (ص٣٢٥).

٧١- فهم القرآن، للحارث المحاسبي (ص٣٢٧).

٧٢- قوت القلوب، لأبي طالب المكي (ص٧٠٢، ٧٤٨).

٧٣- كليلة ودمنة، لابن المقفع (ص٥٠٧).

٧٤- لباب الأربعين، للأرموي (ص٣٥٦).

٧٥- المباحث المشرقية، لأبي عبد الله الرازي (ص٢٩٥، ٤١٧).

٧٦- المحصل= محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، لأبي عبد الله الرازي (ص١٥٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩٨).

٧٧- المحصول، لأبي عبد الله الرازي (ص٥٤٣).

٧٨- المرشدة، لابن تومرت (ص٢٠٤).

٧٩- مسائل أحمد وإسحاق، لحرب الكرماني (ص٣١٣).

٨٠- المستصفى، لأبي حامد الغزالي (ص٧٤٢).

٨١- مسند أحمد (ص١٢٩).

٨٢- مسند الشافعي (ص٣٠٩).

٨٣- مشكاة الأنوار، لأبي حامد الغزالي (ص٧٤٩).

٨٤- المضنون به على غير أهله، لأبي حامد الغزالي (ص٧٣٠، ٧٤٩).

٨٥- المطالب العالية، لأبي عبد الله الرازي (ص٢٩٤، ٣٥٢).

٨٦- المعتبر، لأبي البركات ابن ملكا (ص١٨٧، ٢٩٨، ٣٧٠، ٣٩٥، ٥٤٦، ٦١٩).

٨٧- مقالة اللام، لأرسطو (ص٢١٦، ٣٩٢).

٨٨- المقالات= مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري (ص٣١٠، ٤٥٦، ٥٩٨، ٦١٨).

٨٩- المقنع، لأبي بكر عبد العزيز (= غلام الخلال) (ص٣٢١).

٩٠- منازل السائرين، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ص٢٣٥).

٩١- مناقب الإمام أحمد، لأبي إسماعيل الأنصاري الهروي (ص٣٢٢).

٩٢- المنقذ من الضلال، لأبي حامد الغزالي (ص٦٩٥-٧١٧).

٩٣- نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي= رد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (ص٣٠٨، ٣٣٠).

٩٤- نهاية العقول في دراية الأصول، لأبي عبد الله الرازي (ص١٩٠).

٩٥- (**مشافهة**) حكاية الجعبري والأصبهاني (ص٢٠٩).



الأصول الخطيَّة للكتاب

أحصيتُ للكتاب (٢٢) نسخة بحمد الله، وهي:

١- المتحف البريطاني -المكتبة البريطانية-، رقم (OR 9416).

٢- دار الكتب المصريَّة، (توحيد ٨٢١).

٣- الكواكب (ج٣٧)، الظاهريَّة (٥٦٦).

٤- لا له لي (٢٣٢٤).

٥- الإفتاء (٦٩/ ٨٦).

٦- الأوقاف العامَّة ببغداد (١/ ٦٨٣٥ مجاميع).

٧- القادريَّة (١٤٢٧).

٨- المتحف العراقيّ (١٢٢٧٠).

٩- مكتبة الدخيل.

١٠- مكتبة السَّلمان.

١١- نسخة الآلوسي (نسخة بخطه، اعتمدت في ط. كردستان).

١٢- جامعة الملك عبد العزيز (١٢١٠).

١٣- جامعة الملك عبد العزيز (٢٧٦٠).

١٤- دار الكتب المصريَّة (علم الكلام طلعت ٥٠٩).

١٥- دار الكتب المصريَّة (٨٠٤٩٨ب).

١٦- مكتبة المسجد الأقصى (٢٨٨)، بخط محبِّ الدِّين الخطيب.

١٧- غانا (UAB/57) عدد الأوراق: (٤٣).

١٨- غانا (ABW/248) عدد الأوراق: (٥١).

١٩- غانا (MA/89) عدد الأوراق: (٤١).

٢٠- غانا (TM/94) عدد الأوراق: (٥٧).

٢١- غانا (MA/3) عدد الأوراق: (٤٣).

٢٢- مركز الوثائق التَّاريخية في البحرين (٢٠٨).



وبعد فحص النُّسخ ودراستها وتصنيفها ظهر لي أن:

- عدد النُّسخ الأصول: (٤) نسخ، وهي النسخ (١-٤).
- عدد النسخ الفروع: (١١) نسخة، وهي النُّسخ (٥-١٦).
- النُّسخ (٥-١٦) فروعٌ متأخِّرةٌ جدًّا عن النُّسخ (٣، ٤)، وهي:
  - النُّسَخ (٥-١١): فروعٌ متأخِّرةٌ جدًّا عن نسخة (٤)[١].
  - النُّسَخُ (١٢-١٦): فروعٌ متأخِّرةٌ جدًّا عن نسخة (٣).
- النُّسَخُ (١٧-٢١): لم أقف عليها، وقد وردت في «**فهرس مخطوطات مكتبات غانا**»[٢] بعنوان: (كتاب في العقيدة السَّلفيَّة)، وعلَّق عليه في الهامش: (لعل عنوان هذا المخطوط هو شرح العقيدة

(١) ومن شواهد ذلك قول العلَّامة أبي المعالي الآلوسي في تعليق له بخطِّه -ورد في خاتمة النسخة (٥) (ق٦٦/ و)-: (وكانت نُسخه لا توجد في الديار العراقية، فلما سافر العلَّامة السَّيد نعمان خير الدِّين الآلوسي مصنِّف «**جلاء العينين**» إلى إسلامبول وجد نسخة منها في إحدى خزائن الكتب [وهي النسخة (٤)]؛ فاستكتبها سنة (١٣٠٢هـ) [وتحتمل: ١٣٠٤هـ]، وكانت سقيمة الخط جدًّا، ثم نُقلت عليها هذه النسخة في بغداد؛ فزاد كاتبها على السَّقَم سقَمًا...إلخ)، فعن نسخة نعمان تفرَّعت النسخ العراقيَّة والنجديَّة (٥-١١).

(٢) انظر: «**فهرس مخطوطات مكتبات غانا**» (ص٢٢-٢٣).

الأصفهانيَّة)، فالله أعلم بصحَّةِ ذلك. وعلى فرض صحَّة النِّسبة؛ فيظهر من حجمها (٤١-٥٧ ورقة) وتاريخ نَسخِها (١٢٣٥-١٣٠٠هـ) أنَّها لا تَبعُد في حالِها عن النُّسَخِ الفرعيَّة السَّابقة.

- النُّسخة (٢٢): تبيَّن أنَّها نسخةٌ من إحدى رسائل عمادِ الدِّين الواسطيِّ (= ابن شيخِ الحزَّاميِّين).

- تعود عامَّةُ النُّسَخ إلى (٣) أجذامٍ[1]، وهي:

○ الجِذْم الأوَّل، وينحدر منه: النُّسخة (٤) -وما تفرَّع منها-.

○ الجِذْم الثَّاني، وينحدر منه: النُّسخة (٢)، والنُّسخة (٣) -وما تفرَّع منها-.

○ الجِذْم الثَّالث، وينحدر منه: النُّسخة (١).

- نُسَخُ الجِذْمَين الأوَّل والثَّالث نُسَخٌ تامَّةٌ.

- نُسَخُ الجِذْم الثَّاني نُسَخٌ ناقصةٌ موضوعيًّا؛ وذلك أنَّ:

○ النُّسخة (٢) توقَّف ناسِخُها في منتصف الكتاب.

○ النُّسخة (٣) نسخةٌ مختصرةٌ، ووقع في آخِرها خللٌ[2] -كما سيأتي في الوصف-.

هذا؛ وقد اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على النُّسَخِ الأصليَّة الأربع -وهي النُّسَخُ (١-٤)-، واستبعدتُ ما عداها من الفروع المتأخِّرةِ.



---

(١) جمع جِذْم، والجِذْم: الأصل، انظر: «**لسان العرب**» (١٢/ ٨٨)، «**تاج العروس**» (٣١/ ٣٧٨).

(٢) وقد كان حقها أن تستبعد من العمل؛ لولا نقص النسخة (٢)، فقد حلت محلَّها -في الجملة- في بقية الكتاب، لكونهما من جِذْمٍ واحدٍ.

۞ وصفُ الأصول الخطيَّة المعتمدة:

النُّسخة الأُولى: نسخة المكتبة البريطانية= (م):

وهي من محفوظات المكتبة البريطانية برقم (OR 9416)؛ **عدد أوراقها**: (٢١٥) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٠) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٢) كلمة.

وفي غاشية النُّسخة تقييداتٌ عن الشَّيخ، **منها**: القصيدة «**اللَّامية**» بتمامها، وقُدِّم لها بنقلٍ يفيد أنَّ الشَّيخ قالها جوابًا لمَّا أُحضر وسُئل عن عقيدته حيث اتُّهِمَ بالتَّجسيم، وأنَّه قد شرحها جملةٌ من العلماء؛ حيث قال:

(وقد ألف الإمام الحافظ شمسُ الدِّين محمَّدٌ الذَّهبيُّ كتابًا سمَّاه «**الدُّرَّة اليتيميَّةُ في السِّيرة التَّيميَّةِ**».

وفي أحد المجاميع النَّفيسة وجدتُ أنَّه ابتُلِيَ بالحسدة، حتَّى نسبوا إليه أمورًا لا أصلَ لها، وإنَّما دُسَّ عليه كلامٌ لا أصلَ له، ورَمَوْهُ في حال حياته بالتَّجسيم، وأحضروه وسألوه عن عقيدته= فأجاب بهذه القصيدة.

فيا لها من عقيدة؛ فما أعذب ألفاظَها وأجلاها! وما أبلج ضياءَها وسناها!

وهي قليلةُ الوجود جدًّا، بل كانت[(١)] نُسَخُتُها أن تكون سرابْ[(٢)]، أو مثل شيب الغرابْ.

وقد اعتنى بشرحها جملةٌ من العلماء: فمنهم من أكثر وأطال، ومنهم من أقصر عن الجولان في ميادين المجال.

---

(١) كذا في الأصل (م)، والأليق بالسياق: «وكادت».

(٢) كذا في الأصل (م)، مراعاة للسجع، ويحتمل أن تقرأ: «بسراب».

وهي كافية لك في هذا الباب، إن كنت من ذوي الألباب...)، ثُمَّ أورد القصيدة «**اللَّامية**» بتمامها.

ثُمَّ أتبعها بأبياتِ ابن الزَّمْلَكَانيِّ وأبي حيَّان في الثَّناء على الشَّيخ.

وفي الجانب الأيسر العلويِّ من الغاشية -بخطٍّ مفهرسٍ-: (شرح العقيدة للأصفهانيِّ)، وكتب تحته رقمٌ.

وفي ظَهر الورقة الأولى: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وسلَّمَ، سُئل الشَّيخ الإمام العلامة وحيدُ دَهره وفريدُ عصرِه تقيُّ الدِّين أبو العبَّاس أحمدُ بنُ عبدِ الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن شرح عقيدةٍ صنَّفها الشَّيخ الإمام شمسُ الدِّين الأصفهاني مختصرًا؛ وهي قوله الحمد لله...).

والظَّاهر أنَّ الورقة الأولى قد سقطت أو تلفت؛ فأعاد كتابتها بعضُ من ملك النُّسخة؛ فإنَّها بخطٍّ مغايرٍ لخطِّ ناسخ النُّسخة.

وفي خاتمة النُّسخة: (... وإن لم يكن ذلك من القرآن. تمَّ شرحُ العقيدة -والحمد لله وحده، وصلواته على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلَّم. يومَ السَّبت خامِسَ عشر شوَّال سنةَ خمسٍ وعشرين وسبعِ مئةٍ).

الوصف العامُّ: نسخةٌ تامَّةٌ، بحالةٍ جيِّدةٍ، والظَّاهر أنَّها لم تُقابَل على أصلها. وهي مرقَّمةٌ بالكراريس، وتنتسب إلى الجِذم الثَّالث.

وقد أصاب النُّسخةَ رطوبةٌ أذهبت رسمَ بعض الجمل والكلمات، وأضرَّت بقراءة مواضعَ منها، خاصَّةً الأوراقَ الأخيرةَ.

والظاهر أن النسخة كانت منفرطةَ الأوراق، ثُمَّ رُتِّبَت أوراقُها ورُقِّمت بأرقامٍ عربيَّةٍ، ثُمَّ أُعِيدَ ترتيبُ أوراقِها وترقيمُها مرَّةً أخرى بأرقامٍ إنجليزيَّةٍ.

فانتظمت أوراقُها بذلك؛ إلا أنَّه بقي فيها موضعٌ وقع فيه تقديمٌ

وتأخيرٌ؛ حيث تأخَّرت الأوراقُ (٢٠٢-٢١٢) عن موضعها الصَّحيح؛ إذ موضعها الصحيح قبل الورقة (١٩٠). وبالنَّظر في التَّرقيم الأوَّل يتَّضح أن هذه الأوراق كانت في موضعها الصَّحيح.

فالتَّرتيب الصَّحيح للمخطوط: (١-١٨٩) ثُمَّ (٢٠٢-٢١٢) ثُمَّ (١٩٠-٢٠١) ثُمَّ (٢١٣-٢١٥).

وقد خلت النسخة من آثار المقابلة -كالبلاغات والدارات المنقوطة ونحو ذلك-، وتحلَّت طررها ببعض التَّصحيحات وباستدراك جملةٍ من السُّقوطات وهي بخط النَّاسخ -وليست بالكثيرة-، ويُلاحَظ عدم تصحيحه على اللَّحَق، ممَّا سبَّبَ تردُّدًا واشتباهًا في بعض المواضع -وفي موضعين خاصَّة- هل هي لَحَقٌ أم لا؟ وأشرتُ لذلك في موضعه. ويحتمل أنَّ بعض الكلمات السَّاقطة في الصُّلب قد استُدرِكَت في الطُّرَّة، لكن إمَّا أنَّها ذهبت مع تآكل أطراف الورق أو أنَّها لم تظهر في مصورة النسخة.

كما تحلَّت النُّسخة أيضًا بتصحيحاتٍ واستظهاراتٍ وتعليقاتٍ وتهميشاتٍ لأحد القُرَّاء، ويظهر منها فضلُه واشتغالُه بالكلام والفلسفة؛ إذ لم تقتصر تصويباته على تقويم النَّص من جهة النَّظم والتَّركيب فحسب بل على المعنى ونحو ذلك.

وثَمَّ خطٌّ ثالثٌ اعتنى بالعَنونة لبعض المَطالِب والتَّعليق على بعض المواضع.

وقد عكَّر صفوَ النسخة كثرةُ ما وقع فيها من سقط وتحريف وتصحيف.

تاريخ النَّسخ: يوم السَّبت ١٥/ ١٠/ ٧٢٥هـ.

اسم النَّاسخ: لم يُذكر. ويُلاحَظ أنَّه كثيرًا ما يُسبغ على الإمام أحمد

ابن حنبل وصف «الإمام»؛ فرُبَّما كانت هذه قرينة على كونه حنبليًّا -ورُبَّما كانت من الأصل المنقول منه-.

وخطُّه مقروءٌ في الجملة، وهو كثيرُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط، وليس له كبيرُ عنايةٍ بالضَّبط والإعجام.

ومن عاداته في الرَّسم والإملاء: عدمُ الإبانة في الرَّسم عامَّة، فهو لا يُبِينُ عن كثيرٍ من الحروف كـ: النَّبرات، والهاء المتطرِّفة -هاء الضَّمير- في كثير من المواضع؛ فرُبَّما احتملت قراءتينِ، مثل: «موضع» و«موضعه». بل رُبَّما رسم «الفلسفة» بما يشبه: «الفلسع».

كما أنَّه يصل الحروف ببعضِها كثيرًا، وكثيرًا ما تشتبه الكلمة بالأخرى وتُقرأ على وجوهٍ متعدِّدةٍ، مثل: «أمر» و«كفر»، «الامساك» و«الامتثال»، «عليه» و«يمكنه».

وكثيرًا ما تشتبه عنده اللَّام والكاف، بل رأيته في مواضع قد أمال اللَّام وكأنَّه -من جهة الرَّسم- يريد الكاف، مع أنَّه من جهة السِّياق لا يمكن أن يكون مراده إلا اللَّام.

وأحيانًا يطيل النَّبرات؛ حتَّى رُبَّما اشتبهت باللَّام.

ويُلاحَظ أنَّه إذا استدرك في الطُّرَّة كلمةً أو جملةً؛ فإنَّه لا يُصحِّح عليها.

ومن المظاهر التي تكررت في النُّسخة:

١- إلحاق اللحق في غير موضعه.

٢- الإصلاح مع عدم التَّحرير والإحكام.

٣- التَّلفيق بين الصِّيَغ.

٤- فشو التَّحريف والسَّقط وفحشهما.

٥- زيادة اسم الجلالة «الله» في مواضع.

أمَّا الأوَّل؛ فمثالُه: قوله -في (ق١٧١/ظ) (ص٦٧٧)-: (للإنسان من شبع وريٍّ وشكرٍ وفرحٍ وغمٍّ بأمور مجتمعةٍ لا يحصل)، فالظَّاهر أنَّه مُلحقٌ في غيرِ موضعِه.

وأمَّا الثَّاني؛ فمثاله: قوله: (ولم يُرِد السَّلف)؛ حيث كانت في (ل): (ولم يريدوا)، ثُمَّ أصلحها الشَّيخ -كما في (د، ك)- إلى: (ولم يُرِد السَّلف)= فكتب ناسخُ (م) أوَّلًا: (ولم يريدوا)، ثُمَّ ضرب على واو الجماعة وألحق بين السُّطور قوله: (السَّلف)، فالظَّاهر أنَّه ترك الضَّرب على الياء سهوًا.

وأمَّا الثَّالث؛ فمِثالُه:

قولُه: (بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر)؛ حيث كانت الصِّيغةُ القديمةُ -كما في النُّسخة (ل)-: (بأنَّه يأمر بالخير وينهى عن الشَّرِّ)، ثُمَّ عَدَلَ الشَّيخ -كما في «**النُّسخ الشَّاميَّة**» (د، ك)- إلى صيغةٍ أخرى، وهي: (بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر)= فوردت في (م) هكذا: (بأمر بالمعروف ونهي عن المنكر يأمر بالخير وينهى عن الشَّر). فالظَّاهر أنَّ الشَّيخ قد عدل إلى الصِّيغة الواردة في (د، ك)؛ إلا أنَّ ناسخ (م) -أو أصله المنقول منه- لم يُحسِن تحرير الموضع، فلفَّق بين الصيغتين؛ والله أعلم.

وقوله: (ولا بالإيمان باليوم الآخر)؛ حيث كانت في الصِّيغة القديمة -كما في (ل)-: (ولا باليوم الآخر)، ثُمَّ أصلحها الشَّيخُ -كما في (د، ك)- إلى: (ولا بالإيمان باليوم الآخر)= فوردت في (م): (ولا بالإيمان ولا باليوم الآخر).

وأمَّا الرَّابع؛ فالتَّحريف والسَّقط فاشٍ في النُّسخة بشكلٍ ملحوظٍ، وانتقال النَّظر كثيرٌ جدًّا.

ومن المواضع التي يكثر السَّقط فيها: ما وافق من الكلام نهاية وجهٍ وبداية وجهٍ آخر.

ومن الكلمات التي يكثر سقطها: «هو»، «إنَّه»، «قد»، ونحو ذلك.

وأمَّا الخامس؛ فدائمًا ما تأتي النُّسخة بزيادة اسم الجلالة «الله» في مثل قوله: «قال تعالى»؛ فيقول: «قال الله تعالى»، ونحو ذلك.

ومن المظاهر المتكرِّرة في المواضع المزيدة:

- سقوط جزءٍ من الكلام.
- التَّحريفات.
- الإخلال بموضع الزِّيادة أو عدم إحكام الموضع وتحريره بعد هذه الزِّيادة.

والظَّاهر أنَّ لخطِّ الشَّيخ أثرًا في ذلك؛ فمثل هذه الزِّيادات مظنَّةٌ أن تكون في طرَّة الأصل المنقول منه -أو أصله- بخطِّ الشَّيخ رضي الله عنه. ومعلومٌ أنَّه في غاية العسر والاستغلاق وعدم الانتظام، وقد عهدتُ نظيرَ هذه التَّحريفات لمن نسخ أو نقل من خطِّه.

كما أنَّ لطول هذه الزِّيادات دورًا في ذلك؛ فلرُبَّما وردت في الطُّرَّة أو أُلحقت في أوراقٍ -أو قصاصاتٍ- فسقط أو تلف بعضُها أو ذهب بعضُ الكلام بسببِ تآكُل أطراف الورق= فاجتهد النَّاسخ في قراءة المتبقِّي -أو المقروء- منه. ومن ذلك: ما ورد في (١٥/و) س٥، (ص١٦٧).

ورُبَّما بيَّض لها ظهر الورقة بتمامه ولم يكتب منها حرفًا، كما فعل ذلك في (٢٦/و، آخر الوجه) و(٢٦/ظ، بتمامها) (ص٢٠٧).

ورُبَّما أخلَّ بموضع الزِّيادة فألحقها في غير موضعِها.

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بأمورٍ جليلةٍ كانت من أعظم دواعي إعادة نشر الكتاب، منها:

١- أنَّها أتمُّ نُسَخِ الكتاب، بل هي النُّسخة الوحيدة الكاملة للكتاب.

٢- أنَّها آخِرُ النُّسَخِ عهدًا بالمؤلِّف.

٣- أنَّها انفردت بزياداتٍ مهمَّةٍ وكثيرةٍ أضافها المؤلِّف أخيرًا في مواضع متفرِّقةٍ من الكتاب[1].

٤- أنَّها انفردت بالإحالة على كتبه المتأخرة، كـ«**توحيد الفلاسفة**» (ص١٧١)، و«**درء تعارض العقل والنَّقل**» (ص١٥٧).

٥- أنَّها عالجت كثيرًا من المواضع المحرَّفة أو المستغلقة أو المشكلة في بقية النُّسَخ، واستدركت السَّقط الواقع فيها[2].

النُّسخة الثَّانية: نسخةُ دار الكتب المصريَّة= (د):

وهي من محفوظات دار الكتب المصريَّة برقم (عمومية ٤٧٢٢٣ توحيد ٨٢١)؛ **عدد أوراقها**: (٨٨) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٢-٢٥) سطرًا، ومتوسِّط عدد الكلمات في السَّطر: (١٣) كلمة.

وفي مجلَّدة المخطوط -من الدَّاخل- تعليق: (وصل في الشَّرح إلى قوله: «والدَّليل على قدرته إيجادُه الأشياء»، ولا أدري هل أتمَّ الشَّرح أم لا؟)، وتحته بقلم مغاير -أحمر-: (صحَّ أنَّه أتمَّه).

وفي غاشية النُّسخة تملُّكانِ:

أمَّا الأوَّل؛ فقد حاول أحدُهم شطبه إلا أنَّه بقي مقروءًا سوى كلمةٍ

(١) انظر على سبيل المثال: (ص١٥٧-١٥٨، ١٦٠-١٦٤، ١٧١، ٥٨٤-٥٨٥).
(٢) انظر على سبيل المثال: (ص١٣٦، ١٦٥-١٦٦، ١٨٩، ٢٤٧، ٤٤٧).

طُمست طمسًا تامًّا، ونصُّه: (ملكه الفقير أحمدُ [ثُمَّ كلمةٌ مطموسةٌ] سنةَ ثمانيةٍ [قراءة محتملة] وثمانينَ وألفٍ في شهر رجب. غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعينَ).

وأمَّا الثَّاني؛ فنصُّه: (ثُمَّ دخل في نوبة الفقير إليه تعالى: الحاجِّ محمَّدٍ السَّفَّارِينيِّ الحنبليِّ، عامله الله بلطُفه [في الأصل: بطلفه] الخفيِّ والجليِّ، آمين). وقد ورد له قيدُ مطالعةٍ في آخر النُّسخة: (أنهاه مطالعةً مرارًا مالِكُه الفقيرُ إليه تعالى الحاجُّ محمَّدٌ السَّفَّارِينِيُّ الحنبليُّ، عفا عنه بمنِّه وكرمه، آمين آمين).

وتحته رقمُ المخطوط في المكتبة، وبجواره ختمٌ دائريٌّ: (الكتبخانة الخديويَّة المصريَّة).

وثَمَّ تعليقٌ ذهب أوَّلُه بسبب التَّرميم والتَّجليد وتآكل الورق. وأوَّل المقروء منه: (فإنَّ الاشتراك بينهما هو في القدر ونحو ذلك من الكمِّيَّات...)، وهو تَّعليق مطوَّلٌ كاد أن يستوعب الغاشية، وظهرَ الورقة الأخيرة، ووجهَ الورقة التي تليها، وبداية ظهرها.

وهو بخطٍّ دقيقٍ مكتوبٍ بالعرض، وكاتبُه أحدُ تلاميذ الشَّيخ؛ حيث ورد في أثنائها قوله: (قال شيخُنا...)، ونقل عنه في «**الدَّرء**». وأمَّا مادَّةُ هذه التَّعليقات؛ فغالبُها من «**الدَّرء**»، فهي أشبه ما تكون بنقولاتٍ وتلخيصاتٍ من مواضع متفرِّقةٍ منه.

وفي ظَهر الورقة الأُولى: (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ربِّ يسِّر يا كريم. سُئل شيخُ الإسلام...).

وفي آخر النسخة -في وسط ق(٨٧/و)-: (... وقال تعالى:

﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[١]. والحمد لله وحده).

وكتب تحته: (الحمد لله الموفِّق للصواب [في الأصل: للصو]، وبعدُ: فقد قرأتُ هذا الكتاب -وهو «**شرحُ عقيدة الأصفهانيِّ**» لابن تيمية- من أوله إلى آخره قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ وتدقيقٍ على شيخ الإسلام وبركة الأنام: شهابِ الدِّين الميليِّ المالكيِّ.

وقرأت عليه «**شرحَ الهداية**» في الحكمة لابن السَّيِّد قراءةَ بحثٍ وتحقيقٍ.

وقرأتُ عليه كُتُبًا عديدةَ قبل قراءة هذين الكتابينِ.

وكتب لي إجازةً بذلك، وسألتُه -فسح الله في أجله- أن يجيزني بهذين الكتابينِ وبغيرهما وبإقرائهما وإقراء غيرِهما من كتب الكلام وأصولِ الفقه والنَّحو والصَّرف والمعاني والبيان والمنطق والتَّصوُّف والحديث والتَّفسير والفقه وغير ذلك= فأجازني بذلك وبكلِّ ما يجوز له وعنه روايتُه، والله أعلم.

كتبه القارئ لما ذُكر: محمَّد بن عليٍّ الحمويُّ الفَلُّوجيُّ الشَّافعيُّ الواعظ غفر الله له آمين).

وكتب تحته:

(الحمد لله ربِّ العالمين. ما ذكره مولانا الشَّيخ محمد ابن الفَلُّوجيُّ صحيحٌ، وقد أجزته بإقراء[٢] جميع ما ذكر لمن شاء وأين شاء. والحمد لله أوَّلًا وآخرًا.

(١) الجاثية: (٢١).

(٢) يشبه أن يكون رسمها: «إقراءى»، انظر (ص١١١).

كتبه الفقير: أحمدُ الميليُّ المالكيُّ لطف الله به)[(١)].

الوصف العامُّ: هي نسخةٌ شبهُ تامَّةٍ ماديًّا -عدا خرم يسير بمقدار ورقة في أثنائها-، ناقصةٌ موضوعيًّا، بحالةٍ جيِّدةٍ، غيرُ مقابلةٍ ولا مصحَّحةٍ، ومرقَّمةٌ بالكراريس، وقد ارتبطت أوراقُها بطريقة «التَّعقيبة». وتنتسب إلى الجذم الثَّاني.

ووقع في أثناء النُّسخة -ما بين ق(٥٠-٥١)- خرمٌ بمقدار ورقة[(٢)]، ويدل عليه:

١- ما ورد في التعقيبة ق(٥٠/ظ) غير موجود في ق(٥١/و).

٢- الكلامُ غيرُ متَّصلٍ بما بعده -والسِّياقُ متَّصلٌ في (م)-.

٣- ما ناقشه الشَّيخ في هذا الموضع ليس من مفرداتِ (م)، بل هو مشتركٌ بين النُّسخ «**الشَّاميَّة**».

وأصاب الورقة (٤٢) ضررٌ يسيرٌ ذهب برسوم بعضِ الكلمات قليلًا -وهي مقروءةٌ في الجملة-.

وتوقَّفتِ النُّسخة في وسط (٨٧/و) -(ص٥٣٦)-، وآخرها آية الجاثية -كما سبق الإشارة إليه-.

وفي النسخة داراتٌ منقوطةٌ للفصل بين الكلام، ولا أظنُّه أراد المقابلة؛ لخلوِّ النُّسخة من آثار ذلك وشواهده؛ بل في النُّسخة ما يعارِض ذلك -إن لم يَدُلَّ على النَّقيض-، ومنه:

---

(١) وقد ورد نظير هذه القراءة والإجازة، للشَّيخ نفسه والقارئ نفسه، في المجموع رقم (٢٧٠٤) من مكتبة شهيد علي باشا، (ق٨٩/ظ، ١٤٠/ظ)، لكتاب «**المجلى**» و«**الدرة**» و«**الجامع**» و«**العظائم**» جميعها لابن حزم، وكتاب «**الليث العابس في صدمات المجالس**» لابن معلَّى.

(٢) وقد نبهت عليه في موضعه (ص٣٦٦).

١- أنَّ النُّسخة قد توقَّفت في أثناء الكتاب؛ والمقابلة مرحلةٌ تَعقُبُ تمامَ النَّسخ غالبًا.

٢- أنَّ النَّاسخ لم يصرِّح في آخرها -بل ولا في موضعٍ منها- بالمقابلة.

٣- أنَّ النُّسخةَ خاليةٌ من أبرز أمارات المقابلة؛ وهي البلاغاتُ.

٤- وجود السَّقط وانتقالُ النَّظر.

٥- البياضاتُ، وقد تكرَّرت في (٢٨) موضعًا.

٦- قلَّة التَّصحيحات.

فظاهر حالها أنَّها لم تقابل بأصلها ولم تُصحَّح.

وفي طررها تعليقاتٌ واستظهاراتٌ لبعض القُرَّاء -وليست بالكثيرة-.

ولم يُذكر في النُّسخة اسمُ النَّاسخ ولا تاريخُ نسخه.

وخطُّ النَّاسخ معجمٌ وواضحٌ ومقروءٌ، وله عنايةٌ بالإعجام وعلامات الإهمال، وهو قليلُ الغلط. ويظهر أنَّ النُّسخة لو كانت مقابلةً ومصحَّحةً لبلغت من التَّجويد والإتقان مكانًا عاليًا.

ومن عاداته -أو ما يُلاحظ عليه- في الرَّسم والإملاء ونحو ذلك:

❑ أنه عند رسمه للسِّين والشِّين يقتصر -أحيانًا- على نبرةٍ واحدةٍ؛ وهذا يسبِّب لبْسًا في كثيرٍ من المواضع، حيث تلتبس النَّبرة المستقلَّةُ بالنَّبرة التَّابعة للسِّين أو الشِّين؛ فلا يتبيَّن مراده! هل هي نبرةٌ قبل السِّين والشِّين، أو هي النبرة الأولى منهما؟

❑ وإذا سبقت الهاءَ المتوسِّطةَ نبرةٌ؛ فإنَّه يرسم الهاء -غالبًا- بصورتها في خطِّ الرِّقعة، وإن لم يسبقها نبرةٌ فيرسمها -غالبًا- بصورتِها في خطِّ النَّسخ. وملاحظةُ هذا الأمر قد يفيد في التَّرجيح عند مواضع الاشتباه.

❐ أنَّه في مواضع رُبَّما ضبط السِّين بعلامة الإهمال مع كونها لا تحتمل -حسب السِّياق- غيرَ الشِّين، مثل: قوله (ص١٦٧): «شبه»، وقوله (ص٢٣٦): «فيكشف»[(١)].

❐ والخرجةُ -أي: الإشارة إلى اللَّحَقِ- عنده تكون إلى الاتجاه المقابل؛ فتكون مثلًا باتِّجاه اليمين واللَّحَقُ في الطُّرَّة اليُسرى، والعكس.

❐ أنَّه لا يلتزم التَّصحيح على اللَّحَق.

❐ إذا أصلح الموضع أو ألحق بين السُّطور؛ فإنَّه يصحِّح عليه -غالبًا-.

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بمقدِّمة ذكر فيها سببَ التَّأليف وتاريخَه ومكانَه.

النُّسخة الثَّالثة: نسخةُ الكواكب الدَّرَارِي= (ك):

وهي ضمن الجزء (٣٧) من كتاب «**الكواكب الدَّرَارِي**» لابن عُروة، وهو من محفوظات دار الكتب الظَّاهرية برقم (٥٦٦)، **وعدد أوراقه**: (٢٤٤) ورقةً، وتشغل نسخة الشَّرحِ الأوراقَ (١٥٤/ظ-٢٠٥)، **وعدد أوراقها**: (٥١) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٩) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٣) كلمة.

أوَّلُها: (سُئل شيخُ الإسلام أبو العبَّاس تقيُّ الدِّين...)، وفي الطُّرَّة: (شرح شيخ الإسلام لعقيدة الأصفهانيِّ).

آخرها: (... ذلك من القرآن. والله سبحانه وتعالى أعلم).

---

(١) والظاهر أن ما ورد في (ص١٤٤) -وهو قوله: «بمشيئته»-؛ هو من هذا الباب؛ فقد وردت في (د) -نقطًا وضبطًا؛ حيث وضع علامة الإهمال على السين-: «بمسببه»، ولولا ذلك لأمكن قراءتها في (د): «بمشيئته» -وعدم رسم نبرة الهمزة معتاد عند النساخ-.

والنُّسخة منقسمةٌ إلى قسمين:

فالقسمُ الأوَّلُ: يشغل من «**الكواكب**» الأوراق (١٥٤/ظ-١٧٦/ظ)، وقد أورده صاحب «**الكواكب**» عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ الآيات[1]، حيث تكلَّم عليها في (ق١١٩/ظ-١٢٢)، ثُمَّ أتبع ذلك بمصنَّفاتٍ للشَّيخ تتعلَّق بالقرآن وكلام الله، وهي «**مختصر الكيلانيَّة**» و«**فصلٌ في القرآن العزيز...**» و«**مسألةُ الأحرف السَّبعة**» و«**البعلبكيَّة**»، ثُمَّ أورد القسم الأوَّل من النُّسخة -وهو الذي وقع فيه الاختصار كما سيأتي-.

أوَّلُه: (سُئل شيخُ الإسلام أبو العبَّاس تقيُّ الدِّين...)، وآخِرُه: (... وصف الرَّبِّ بها. والله سبحانه وتعالى أعلم).

والقِسم الثَّاني: يشغل من «**الكواكب**» الأوراق (١٧٧/و-٢٠٥)، وقد أورده صاحب «**الكواكب**» عند الكلام على قوله تعالى ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ الآيتين[2]؛ حيث تكلَّم عليهما في (١٧٦/ظ-١٧٧/و)، ثُمَّ أورد القِسم الثَّاني من النُّسخة، وهو المتعلِّق بـ«**النُّبوَّات**».

أوَّلُه: (فصلٌ: الدَّليل على نُبُوَّة الأنبياءِ: المعجزاتُ، والدَّليلُ على نُبُوَّة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المعجِزُ نَظْمُه ومعناه قال شيخ الإسلام ابن تيمية: هذه الطريقة...)، وآخره: (... ذلك من القرآن. والله سبحانه وتعالى أعلم).

الوصفُ العامُّ: هي نسخةٌ تامَّةٌ ماديًّا، ناقصةٌ موضوعيًّا، بحالةٍ جيِّدةٍ، وقد ارتبطت أوراقُها بطريقة «التَّعقيبة».

---

(١) النساء: (١٦٤).
(٢) النساء: (١٦٥-١٦٦).

وهي تنتسب إلى الجذم الثَّاني، وتنحدر هي ونسخةُ (د) من أصلٍ واحدٍ، والتَّوافق بينهما ظاهرٌ جدًّا، ومن ذلك:

- التَّوافق في مقدمة الكتاب.
- التَّوافق في البياض في اسم والد الأصبهاني.
- التوافق شبه التام في الفروق.
- التوافق شبه التام في السقط.

وفي طررها تصحيحاتٌ بخطِّ النَّاسخ، وليست بالكثيرة.

وهي نسخةٌ مختصرةٌ من الكتاب، حُذف منها نصفُ الكتاب -أو ما يزيد على النِّصف-، ووقع الاختصارُ في **القسم الأوَّل** من النُّسخة حيث اقتصر صاحبُ «**الكواكب**» على ما يتعلَّق بمسألة «**القرآن وكلامِ الله**» -لمناسبة الآياتِ كما سبق-.

أمَّا **القسم الثَّاني**؛ فلم يقع فيه اختصارٌ إلا في موضعٍ واحدٍ قرابةَ (٥) صفحاتٍ فقط.

والمواضع التي وقع فيها الاختصار والحذف توافق الصفحات (ص١٥٠-٣٠٥، ٣٥٢-٥٧٦، ٥٨٠-٥٨٨، ٦٢٢- ٦٣٤، ٧٦٧-٧٧١).

ويُلاحظ أيضًا أنَّه في أواخر النسخة أكثرَ من الاختصار في كتابة الآيات.

ويَظهر أنَّ الأصل الذي نُقلت منه هذه النُّسخة قد انفرطت بعضُ أوراقِه، ثُمَّ أُعيدت أوراقُه الأخيرةُ غيرَ مرتَّبةٍ؛ فتقدَّم من الكلام ما حقُّه التَّأخُّر وتأخَّر منه ما حقُّه التَّقدُّم واضطرب الكلامُ كثيرًا.

وقد اجتهدتُ في تمييز المواضع وترتيب الكلام وإعادة نظمه.

ترتيب مادَّة الكتاب في النُّسخة:

الصفحة	الأوراق	أوله	آخره
ص١١٩-٨٠٠	(١٥٤/ظ-٢٠٢/و، س٣ من الأسفل)	سئل شيخ الإسلام...	... وأبي الوليد الباجي
ص٨٠٠-٨٠٥	(٢٠٥/و، س٢-٢٠٥/ظ، س٢)	والمازري ونحوه بناء...	... وهذا كتنازع الناس في
ص٨٠٥-٨١٨	(٢٠٣/و، س٧-٢٠٥/و، س٢)	العلم أو في علم الرب...	... وذوات ﴿الٓرۚ﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿طسٓۚ﴾
ص٨١٨-٨٢٣	(٢٠٢/و، س٣ من الأسفل-٢٠٣/و، س٧)	ونحو ذلك والإيمان بالرسل...	... فما[١] جاء به السمع في[٢]
ص٨٢٣-٨٢٩	(٢٠٥/ظ، س٢-آخره)	أمر المعاد..	... من القرآن. والله سبحانه وتعالى أعلم.

واختلف الخطُّ في ثلاثة مواضع: (١٨٥/ظ-١٨٦/ظ، س١١)، (١٩٥/ظ)، (٢٠٥/ظ، س٣). وما سوى ذلك فهو بخطِّ النَّاسخ الأصل.

ومن الموضع الثَّاني ازدادت التَّحريفات جدًّا وفحُشت، خاصَّةً في المواضع المزيدة التي وافقت موضع الاضطراب المشار إليه آنفًا -**وقد تخفَّفتُ من الإشارة لها لكثرتِها**-.

ولعل هذه المواضع المزيدة كانت في الأصل المنقول منه -أو أصلِه- بخطِّ الشَّيخ رضي الله عنه -ومعلومٌ أنَّه في غاية العسر والاستغلاق وعدم الانتظام-؛ فلم يحسن النَّاسخ قراءتَها، ومن قرائنِ ذلك:

---

(١) كذا في (ك)، والمثبت من (م، ل): «مما».

(٢) كذا في (ك)، والمثبت من (م، ل): «من».

- قراءته لـ«من»: «في» في عدة مواضع، وهو ممَّا يشتبه في خطِّ الشَّيخ كثيرًا.

- قراءته لـ«الملائكة» و«الفلاسفة»= «الملل»، وهو ممَّا يشتبه في خطِّ الشَّيخ كثيرًا.

- كثرة مخالفتها في الواو والفاء.

- وكثرة سقوط الميم التَّالية لنبرةٍ أو فاءٍ.

- وسقوط الميم المتوسِّطة عمومًا.

- وكثيرٌ من التَّحريفات؛ خاصَّةً في أواخر الكتاب.

وقد عهدتُ نظيرَ هذه التَّحريفات لمن نسخ أو نقل من خطِّه.

كما أنَّها عند هذه المواضع المزيدة -خاصَّةً في القسم الثَّاني منها- كثيرًا ما تأتي ببعض الكلام -أو أوَّلِه- ويَسقط منها الباقي. وربما كان سبب ذلك أنَّ المواضع المزيدة وردت في الأصل المنقول منه -أو أصلِه- في الطُّرَّة أو أُلحقت في أوراقٍ -أو قصاصاتٍ- فسقط أو تلف بعضُها أو ذهب بعض الكلام بسبب تآكل أطراف الورق= فاجتهد النَّاسخ في قراءة المتبقِّي -أو المقروء- منه.

وبالجُملة: فالنُّسخة مختصرةٌ جدًّا، وكثيرةُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط. ولولا النَّقص الواقع في نسخة (د)؛ لاستبعدتُ هذه النُّسخة، لكنَّها حلَّت محلَّها بعد انقطاعها؛ فإنَّهما من جِذْمٍ واحدٍ كما سبق.

تاريخ النَّسخ: ٢/٨/٨٢٧هـ. كما ورد في الورقة (ق٢٤٣).

اسم النَّاسخ: إبراهيم بن محمَّد بن محمود بن بدرٍ الحنبليُّ. كما ورد في الورقة من المخطوط (ق٢٤٣). وهو المعروف بـ: إبراهيم النَّاجي الشَّافعي رحمه الله وعفا عنه.

وخطُّه معجمٌ وواضحٌ حسنٌ، وهو كثيرُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط.

ويقرب منه كثيرًا صاحبُ الخطِّ الثَّاني -الوارد في (١٨٥/ظ-١٨٦/ظ، س١١)، (١٩٥/ظ)-. ومن عادته: تفريقُ جزئَي الكلمة بين سطرينِ.

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بكونها حلَّت محلَّ نسخة (د) في بقيَّة الكتاب.

النُّسخة الرَّابعة: نسخة لا له لي= (ل):

وهي من محفوظات مكتبة لا له لي برقم (٢٣٢٤)، **وعدد أوراقها**: (٧٨) ورقة، **ومسطرتها**: (٢٣) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١٢) كلمة.

وفي غاشية النُّسخة بخطِّ النَّاسخ، كتب بخطٍّ كبيرٍ محبَّرٍ بلونٍ أحمر: (شرح العقيدة الأصفهانية).

وكتب تحتها بالخطِّ نفسِه لكن بخطٍّ أصغرَ ولونٍ أسودَ: (وهو الشَّرح الصَّغير).

وتحته بالخطِّ نفسِه: (للإمام شيخِ الإسلام بركةِ الأنام الإمامِ الرَّبَّانيِّ إمامِ الأئمَّة ومفتي الأُمَّة وبحرِ العلوم وترجمانِ القرآن علم الزُّهَّاد وأوحد العُبَّاد قامعِ المبتدعين أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين أحمد ابن تيمية قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه وجمع بيننا وبينه في دار كرامته بمنِّه وكرمه آمين).

وفي الزَّاوية اليُسرى العُلْويَّة كتب: (سطر: ٢٣، أوراق: ٧٨)، وتحتها كتب أيضًا -كأنَّه بقلم حديث-: (أوراق/ ٧٨).

وتحتها وقفية السُّلطان سليم خان في ختمٍ دائريٍّ: (هذا وقف سلطان الزَّمان الغازي سلطان سليم خان ابن السُّلطان مصطفى خان عفا عنهما الرحمان).

وتحته رقم المخطوط في المكتبة -بخطٍّ كبيرٍ-: (٢٣٢٤).

وتحته ختمُ المكتبة السُّليمانيَّة العامَّة، وفي داخله كتب اسم المكتبة الفرعيَّة -لا له لي-: (Laleli)، ورقم المخطوط: (2324).

وفي ظَهر الورقة الأولى: (بسم الله الرحمن الرحيم سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه أن يشرح العقيدة التي رتَّبها الشَّيخ شمس الدِّين الأصفهانيُّ وهي الحمد لله...).

وفي خاتمة النُّسخة: (...وإن لم يكن ذلك من القرآن.

تمَّ الشَّرح الصَّغير وهو الجواب المختصر.

[والحمد] لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات [وعلى نبيِّنا محمَّدٍ] أفضلُ الصَّلوات وعلى آله وأصحابه).

الوصفُ العامُّ: هي نسخة تامَّةٌ، وبحالةٍ جيِّدةٍ، مقابلةٌ ومصحَّحةٌ، وقد ارتبطت أوراقها بطريقة «التَّعقيبة». وكُتبت بعض الكلمات بالأحمر. وتنتسب إلى الجذم الأول.

وقد أصاب النُّسخة -في الطَّرف السُّفليِّ من الأوراق- رطوبةٌ يسيرةٌ، ولم تؤثِّر في الصُّلب ولا الحواشي بحمد الله، باستثناء الجزء العُلويِّ من الورقة الأولى، والجزءِ السُّفليِّ من الورقة الأخيرة -وقد استعجم بسببها قراءة بعض الكلمات فيها-.

وتبدو في تضاعيف النُّسخة مَخايلُ الضَّبط والتَّجويد والإتقان. كما تبدو عليها آثارُ المقابلة، **كالبلاغات** -وقد تحلَّت بها طررُها: ابتداءً بـ(٩/ظ) وحتَّى (٧٥/و)-، **وكاستدراك** جملةٍ من السَّقط في الطرَّة وختمِها بعلامة التَّصحيح -منها: (٢/ظ، ٢٠/و، ٥٢/و، ٧٦/ظ)-، ونحو ذلك.

وتحلَّت طررها باستظهاراتٍ وتصويباتٍ بخطِّ النَّاسخ منها: (٨/و، ١٢/و، ٥٠/ظ).

ولم يُذكر في النُّسخة اسمُ النَّاسخ وتاريخُ نَسخه.

وخطُّه معجمٌ وواضحٌ ومتقَنٌ، وله عنايةٌ تامَّةٌ بالضَّبط والإعجام.

وهو ناسخٌ مُجيدٌ ومتقِنٌ -ولعله من أهلِ العلم-، **ومن مظاهر فضله وتجويده:**

- ما ورد في (٤٨/ظ، س٢)؛ حيث ضبط قوله: «ساذجًا» بفتح الذَّال وكسرِها، وكتب فوقها: «معًا».

- عند حكاية الشَّيخ لبيت ابن عربي (٥٤/ظ) علَّق النَّاسخ بالحُمرة: «مِن البحر الطَّويل».

- كثيرًا ما يُعيد كتابة الكلمات التي أصابها نوعُ انطماسٍ أو إصلاحٍ أو نحو ذلك في الصُّلب؛ فيكتبها في الطُّرَّة ويكتب فوقها: «بيان».

- يشير لمواضع الإشكال، ويرمز في الطُّرَّة لها بـ«ظ».

- كثيرًا ما يصحِّح في الصُّلب دفعًا لِلَّبس.

وممَّا يلاحظ عليه عند الضَّرب: أنَّه يضرب -أحيانًا- بقلم أحمرَ، كما أنَّه يضرب -أحيانًا- بحركةٍ يشبه أن تكون (صـ) وهي طويلةٌ غالبًا، وفي موضعٍ جاءت قصيرةً فأشبهت الضَّبَّة (١٨/ظ).

وفي موضعين (٦٤/و) (١٩/و) ألحق في الطُّرَّة كلمةً وصحَّحها، وكتب فوقها: «صح».

هذا؛ وقد امتازت النُّسخة بالجودة والضَّبط والإتقان، وكونها مقابلةً ومصحَّحةً. ولولا أنَّها من النُّسخ المتقدِّمة -نسخ الكتاب الصَّغيرة-؛ لفَضُلت على بقيَّة النُّسخ وكانت أَولاها بالاعتماد أصلًا.

الأصل الخطِّيُّ لـ«عقيدة الأصبهانيِّ»:

اعتمدت في مقابلة متن «**العقيدة**» الوارد في أول **الشرح** على نسخةٍ خطِّيَّةٍ عتيقةٍ بخطِّ تلميذ الأصبهانيِّ: أحمدَ بنِ يحيى ابن الزَّكيِّ القرشيِّ، وهي ضمن مجموع يحوي عدَّةَ رسائلَ للأصبهانيِّ، أوَّلُه كتابُه الشَّهير: «**القَوَاعِدُ الكُلِّيَّةُ**»، وقد قرأه عليه ابن الزَّكيِّ وأجازه بخطِّه كما في آخره(١)، والمجموع من محفوظات مكتبة عاشر أفندي (٤٧١)، وشغلت العقيدةُ منه الأوراقَ (١١٩/ظ-١٢٠/و)، **وأوَّلُها**: (بسم الله الرحمن الرحيم. وقال أيضًا مولانا الإمام العالم الفاضل السَّيِّد القاضي القُدوة العلَّامة قاضي القضاة علَّامة العلماء مفتي الفرق سيِّد العلماء والمتكلِّمين أبو عبد الله محمَّد بن محمود الأصبهانيُّ رضي الله عنه وأثابه الجنَّة: الحمد لله ربِّ العالمين وصلواته على سيِّدنا ونبيِّنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسلم. **أمَّا بعد**: فإنَّا نورد في هذه الورقة خلاصةَ العقيدة الحقَّة، مع الإشارة إلى أدلَّتِها المجرَّدة عن الاعتراضات والشُّكوك، وذلك بالتماس بعض الطَّالبين السَّالكين، **فنقول**: للعالم خالقٌ...) وآخرها: (...فيلزم صدقه. والله الموفِّق. هذا آخر العقيدة الحقَّة. والحمد لله ربِّ العالمين، وصلواتُه على سيِّدنا محمَّدٍ وآله وعترته الطَّاهرين وسلم تسليمًا)، وأشرتُ لها بـ«**العقيدة**».

وقد أوردها التَّاجُ السُّبكيُّ في **طبقاته** (٨/ ١٠٢-١٠٣) تامَّةً موافِقةً لنسخةِ الشَّيخ في **الشَّرح**.



(١) انظر ما سبق (ص١٨، ٢٠).

النَّشراتُ السَّابقة للكتاب

طُبعت «**الأصبهانيَّة**» طبعات عدَّة، وهي[1]:

١- طبعة كردستان (= مطبعة كردستان العلميَّة بالقاهرة) سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م، عن نسختينِ: **الأُولى** بخطِّ محمود شكري الآلوسيِّ، **والثَّانية** بتصحيح محمَّد جمال الدِّين القاسميِّ، ضمن «**مجموعة فتاوى شيخ الإسلام**». وهي أوَّلُ نشرةٍ للكتاب، وما بعدها من طبعاتٍ **فإما** مستفادةٌ منها -طبعة رقم (٢-٦)-، **أو** اعتمدتها ضمن ما اعتمدت عليه من النُّسخ -طبعة رقم (٧)-.

٢- طبعة دار الكتب الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، بتقديم محمد حسنين مخلوف.

٣- طبعة مكتبة الرُّشد بالرِّياض سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، بتحقيق إبراهيم سعيداي.

٤- طبعة مكتبة الرُّشد بالرِّياض، بتحقيق سعيد بن نصر بن محمد.

٥- طبعة مكتبة ابن تيمية بالقاهرة سنة ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، بتحقيق د. مصطفى حسنين عبد الهادي.

٦- طبعة المكتبة العصرية ببيروت سنة ١٤٢٥هـ، بتحقيق محمد بن رياض الأحمد.

---

(١) انظر: «**معجم ما طبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية**» (ص١٦٣).

٧- طبعة مكتبة دار المنهاج بالرِّياض سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠م، بتحقيق فضيلة الشَّيخ د. محمد بن عودة السَّعَويِّ، وأصلها رسالة دكتوراه بجامعة الإمام سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، وهي أجود نشرات الكتاب وأشهرها، وقد زادت على النَّشرات السَّابقة قرابة النِّصف.

٨- طبعة دار الإمام أحمد بالقاهرة سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، بتحقيق فوزي بن عبد العزيز الأثري، وهي توافق الطَّبعة السَّابقة من جهة الحجم والزِّيادة، وتفارقها سلبًا من جهة الجودة.



وعليه: فإنَّ أجود النَّشرات السَّابق ذكرُها نشرةُ دار المنهاج بالرِّياض؛ فقد بذل محقِّقُها فضيلةُ الشَّيخ د. محمد بن عودة السَّعَويُّ -أجزل الله له الأجر والثواب- جهدًا مشكورًا وجِدًّا مبرورًا، إلا أنَّها لم تسلم من مآخذ متنوعة -والحمل في عامَّتها على النُّسخ المعتمدة في العمل-، **أهمها**:

١- النَّقص والسَّقط الواقعان في مواضع منها؛ تبعًا لنقص النُّسخ المعتمدة في العمل(١).

٢- التَّسوية بين النُّسخ وعدم لَحْظِ مراحل التَّأليف والإصلاحات(٢)، مما أوقع في التَّلفيق بين الصِّيَغ والسِّياقات.

٣- اعتمادها على نسخٍ متأخِّرةٍ متفرِّعة عن أصلٍ واحدٍ، مما لا يزيد العمل إلا كثرة فروق وتحريفات(٣).

(١) وقد أشار المحقِّق مشكورًا إلى هذا النَّقص (ص٨٨)، وصرَّح بذلك أيضًا في خاتمة مقدمة تحقيقه (ص٩٨) حيث قال: (وانقطاع مخطوطة (ص) يجعلنا لا نجزم بأن الكتاب قد كمل في صورته التي أقدِّم لها الآن، ولكن هذا هو المستطاع بحسب ما وجدت من نُسخ الكتاب)، جزاه الله خير الجزاء.

(٢) انظر في تاريخ النصِّ المحقَّق: ما سبق (ص٣١).

(٣) من أمثلة ما وقع من تحريفات في تلك الفروع: =

٤- اعتمادها على نسخةٍ وحيدةٍ في النِّصف الأول من الكتاب، فكثر فيه السَّقط والتَّحريف والتَّصحيف.

٥- اضطراب النَّص في مواضع من النِّصف الثَّاني من الكتاب؛ تبعًا لحال النُّسخ المعتمدة فيه، فهي على كثرتها فروعٌ متأخرةٌ ومضطربةٌ.

٦- التَّباين -النِّسبي- في نفَس العمل، فهو في النِّصف الأول أجودُ وأرحبُ منه في الثاني.

وهذه نماذج لما سبق:

ط.دار المنهاج	طبعتنا
ص٣٤: وأيضًا فإن الرازي ونحوه، ممن لم يثبت السمع طريقًا إلى إثبات الصفات	ص١٣٦: وأيضًا: فإنَّ الرَّازيَّ ونحوَه ممَّن لم يُثبت السَّمع والبصر والكلام إلا **بالسَّمع**= قد جعل **السَّمع** طريقًا إلى إثبات الصِّفات
ص٤٠-٤١: وهذا قد صرح به أئمة هذا الطريق. ثم الطريق النبوية فيهم من يحيل على القياس، وفيهم من يحيل على الكشف	ص١٤٣: وهذا قد صرَّح به أئمَّة هذا الطَّريق الذين أعرضوا عن الطَّريق النَّبويَّة؛ **فمنهم** من يحيل على القياس العقليِّ، **ومنهم** من يحيل على الكشف الشُّهوديِّ
ص٥٢: فتخصيصها بوقت دون وقت، وبوصف دون وصف، لا بُدَّ له من مخصِّص. ومنهم من يقول: تخصيص الممكن بالوجود، لا بدّ له من مخصِّص	ص١٥٥: فتخصيصُها بوقتٍ دون وقتٍ وبوصفٍ دون وصفٍ؛ لا بُدَّ له من مخصِّصٍ. ومنهم من يجعل الأمر أعمَّ من ذلك، **فيقول**: «تخصيص أحد طرفي الممكن لا بُدَّ له من مخصِّصٍ». **ومنهم من يقول**: «تخصيص الممكن بالوجود، لا بدَّ له من مخصِّصٍ»

= ✽ قوله (ص٤٩٦-ت٣): «وهذا أمر معقول في الخطاب» تحرَّف في إحدى الفروع إلى: «وهذا أمر معقول بمعنى الخطاب».

✽ قوله (ص٥٠٤-ت٤): «فروا بين» تحرَّف في إحدى الفروع إلى: «فرأوا من».

ص٥٩: حيث جُعل ممكنًا، وجُعل مفتقرًا إلى غيره؛ علةً تامةً فلا يفتقر، فيلزم التناقض	ص١٦٥: **فحيث** جُعل ممكنًا؛ فيفتقر إلى غيره، **وحيث** جُعل عِلَّةً تامَّةً لغيره من الممكنات؛ فلا يفتقر إلى غيره؛ **فيلزم التَّناقض**
ص٧٢: وحقيقته ذات متَّصفة بصفات، ولهم في هذه المواضع، وقد بيَّن نُظَّار المسلمين من خطئهم في المنطق والإلهي ما ذكره غير واحد منهم	ص١٧٨: وحقيقته ذاتٌ متَّصفةٌ بصفاتٍ، ولهم في هذه المواضع من الاضطراب والخطأ ما قد نبَّهت عليه في غير هذا الموضع، وقد بيَّن نُظَّار المسلمين من خطئهم في «**المنطق**» و«**الإلهيِّ**» ما ذكره غير واحدٍ منهم
ص٧٩: وهذا إنما منعوه لئلا يفضي إلى ما سمَّوْه تركيبًا	ص١٨٦: وهذا ممَّا منعوه وقالوا: «إنَّ الشيء الواحد لا يكون فاعلًا قابلًا»؛ لئلَّا يفضي إلى ما سمَّوْه تركيبًا
ص٨٢: وإنما سلك مسلكه كالرازي ونحوه	ص١٨٩: وإنَّما سلك هذا المسلك وبنى على هذه المقدِّمة ابنُ سينا وأمثاله، ومن سلك مسلكه -كالرَّازيِّ ونحوه-
ص٩١-٩٢: وهذا بعينه يستلزم إثبات الصفات، وأما بحثهم مع من أثبت أحوالًا زائدة على الصفات؛ فأثبت العالِمية معنى زائدًا على العلم	ص١٩٥: وهذا بعينه يستلزم إثبات الصِّفات، وإنَّما بحثهم مع من أثبت أحوالًا زائدةً على الصِّفات؛ فأثبت «**العالِميَّة**» معنًى زائدًا على «**العلم**»
ص١٠٥-١٠٦: وأخذ هذا عنهم بعض النفاة، ولما ذكر ذلك تكلَّم الناس في تكفيره... عن شيخ من أهل أنه سمع	ص٢٠٩: وأخذ هذا عنهم بعضُ القُضاة؛ ولمَّا ذكر ذلك تكلَّم النَّاس في تكفيره... عن شيخٍ من أهل العلم أنَّه سمع
ص١٣٥: أمَّا منهما فلا يحصل ذلك؛ [لأنه] إنما يحصل إذا كان لأحدهما قدرةٌ حالَ انفراده	ص٢٣٩: أمَّا منهما؛ فلأنَّ ذلك إنَّما يحصل إذا كان لأحدهما قدرةٌ حالَ انفراده

ص١٤١: ومنها، أنه إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد، امتنع زوال قدرته حال الاجتماع؛ لأن المؤثر في زوال قدرة كلٍّ منهما حالَ عدم قدرة كلٍّ منهما، وهو جمع بين النقيضين	ص٢٤٧: **ومنها**: أنَّه إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد؛ امتنع زوال قدرته حالَ الاجتماع؛ لأنَّ المؤثِّر في زوال قدرة كلٍّ منهما هو الآخر، وهذا لا يكون مؤثِّرًا في الآخر إلَّا بقدرته، فيلزم وجود قدرة كلٍّ منهما حالَ عدم قدرة كلٍّ منهما، وهو جمعٌ بين النَّقيضين
ص١٤٨: فهذا ممتنع لوجوه: منها، أن فعل الفاعل بدون قدرة ممتنع	ص٢٥٥: فهذا ممتنعٌ لوجوهٍ: **منها**: أنَّ وجود ذاتٍ عريَّةٍ عن الصِّفات ممتنعٌ، والواحد الذي يثبتونه لا حقيقةَ له. **ومنها**: أنَّ فعل الفاعل بدون قدرةٍ ممتنعٌ
ص١٥٣: فإن لم يمنعها لزم أن لا يكون قادرًا، وإمَّا أن لا يكون مريدًا للخير، [وهذا] على أصلهم وكلامهم يبطل مذهبهم	ص٢٦٢: فإن لم يمنعْها؛ لزم: إمَّا ألا يكون قادرًا، وإمَّا ألا يكون مريدًا للخير -على أصلهم-، وكلاهما يُبطِل مذهبَهم.
ص١٧٠: فقول هؤلاء باطل من وجوه: منها، أنهم جعلوا جميع الحوادث لا سببَ لها إلا حركة الفلك، وهذا باطل قطعًا. ومنها، أنهم أخرجوا الفاعل...	ص٢٧٩: وقولُ هؤلاء باطلٌ من وجوهٍ: **منها**: أنَّهم جعلوا جميعَ الحوادث لا سببَ لها إلا حركةَ الفلك، وهذا باطلٌ قطعًا. **ومنها**: أنَّهم لم يثبتوا لحركة الفلك الممكنة القائمة بممكنٍ محدِثًا أحدثها. **ومنها**: أنَّهم أخرجوا الفاعل...
ص٢٩٤-٢٩٥: بل كان مستلزمًا كمال التأثير. وإنما صار هذا يُحكى في كتب النَّظَر	ص٣٦٦-٣٧١: بل كان مستلزمًا كمالَ التَّأثير. ويدخل في ذلك...إلخ [٥ صفحات] مع القول بأنَّه قديمٌ. وإنَّما صار هذا يُحكى في كتب النَّظَر
ص٣٣٤: ولما يطعن ابن سينا وأمثاله بهذا الموضع، وأنه يستحيل صدور حوادث متعاقبة عن موجِب تام مستلزم لأثره، وكذلك ابن رشد وغيره ادعوا أن صدور المُتَغَيِّر عما لا يَتَغَيَّر مما تنكره العقول بفطرتها؛ فلأن ابن سينا وأمثاله يدعون أن	ص٤١٤-٤١٥: ولما تفطَّنَ ابنُ سينا وأمثالُه لهذا الموضع وأنَّه يستحيل صدورُ حوادثَ متعاقبةٍ عن موجِبٍ تامٍّ مستلزمٍ لأثره وكذلك ابنُ رشدٍ وغيرُه رأوا أنَّ صدورَ المُتَغَيِّرِ عمَّا لا يَتَغَيَّرُ ممَّا تنكره العقول بفطرتها= أخذ ابنُ سينا وأمثاله يدَّعون أنَّ

ص٣٦٣: وقابلهم المتفلسفة الذين يقولون: أن لا معاد إلا للنفس الناطقة. وكلا القولين باطل؛ ليس هو إثبات معاد الروح والبدن جميعًا...	ص٤٤٧: وقابلهم المتفلسفة الذين **يقولون**: لا معادَ إلا للنَّفس النَّاطقة. وكِلا القولين باطلٌ؛ ليس هو مذهب سلفِ **الأمَّة** وأئمَّتِها. **بل مذهبُ السَّلف والأئمَّة**: إثباتُ معادٍ للرُّوح والبدن جميعًا...
ص٣٧٢: ثم إن أئمة هذا الطريق رأوا أن هذا يستلزم نفي صفات الرب تعالى، [لأجل] الحجة على أن ما قامت به الأعراض باتفاقهم، وما قامت به الأعراض قامت به الحوادث أيضًا عند أئمتهم وجمهورهم: كالجهمية والمعتزلة والكَرَّامية والضرارية والهشامية.	ص٤٥١: ثُمَّ إنَّ أئمَّة هذا الطَّريق رأوا أنَّ هذا يستلزم نفيَ صفات الرَّبِّ تعالى؛ لأنَّ عمدة الحُجَّة على أنَّ ما قامت به الحوادث والأعراض فهو حادثٌ، وما قامت به الحوادث قامت به الأعراض باتِّفاقهم، وما قامت به الأعراض قامت به الحوادث أيضًا عند أئمَّتهم وجمهورهم -كالجهميَّة والمعتزلة والكَرَّاميَّة والنَّجَّاريَّة والضِّراريَّة والهشاميَّة-.
ص٤٥٨: وإن قال: «هذه كلها سلوب وإضافات محضة» كان مكابِرًا لعقله؛ فإن كون الشيء يَعقل ليس هو كونه يُعقل، ولا كونه عالمًا مجرد نسبة محضة إلى المعلوم، كالأمور الإضافية التي لا يتغير بها حال المضاف: كالتيامن والتياسر، فإنه من المعلوم أن كون الشيء متيامنًا [عنك] أو متياسرًا عنك لا يختلف به حالك في الموضعين.	ص٥٨١: **وإن قال**: «هذه كلُّها سلوبٌ وإضافاتٌ محضةٌ»؛ كان مكابِرًا لعقله؛ **فإنَّ** كونَ الشَّيءِ يَعقل ليس هو كونَه يُعقل، **ولا** كونُه يَعقل ويُعقل هو العاقلُ القائم بنفسه -بل من المعلوم بصريح العقل أنَّ «القائمَ بنفسه» ليس هو صفةً قائمةً بغيره-، **ولا** كونُه «عالمًا» مجرَّدَ نسبةٍ محضةٍ إلى المعلوم كالأمور الإضافيَّة التي لا يتغيَّر بها حالُ المضاف: كالتَّيامن والتَّياسر؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ كون الشَّيء متيامنًا عنك أو متياسرًا عنك؛ لا يختلف به حالُك في الموضعين.

ص٥٧٣-٥٧٤: وهؤلاء يجعلون نفس النبوة ثلاثة أمور: أحدها: أن تكون له قوة عقلية، بل نسبة يَنَال بها العلم من غير تَعلُّم. والثاني: أن تكون له قوة خيالية، يَتَخَيل بها الحقائق العقلية موجودة، خالية، موثقة، من أجناس منام النائم، فيرى في نفسه ضوءًا؛ وذلك هو الرسالة عندهم، ويسمع [في نفسه صوتًا]؛ وذلك هو كلام الله عندهم. الثالث: أن تكون لنفسه قوة على أن تؤثر في العالَم. وهذه الأقوال الثلاثة تحصل لخلق كثير، هم دون رتبة الصالحين، فضلًا عن النبوة، ولهذا كانت النبوة عندهم مكتسبة، فصار كثير منهم يطلب أن يصير نبيًّا، كما جرى للسُّهْرَوَرْدِي المقتول ولابن سبعين، ولهذا كان ابن سبعين يقول: «لقد زدت في حديث قال: (لا نبي بعدي) - نبي عربي».	ص٦٩١-٦٩٢: **وهؤلاء يجعلون نفس «النُّبوَّة» ثلاثةَ أمورٍ**: **أحدُها**: أن تكون له قوَّةٌ عقليَّةٌ قدسيَّةٌ؛ يَنَال بها العلم من غير تَعلُّم. **والثَّاني**: أن تكون له قوَّةٌ خياليَّةٌ؛ يَتَخَيَّل بها الحقائقَ العقليَّةَ من صوَرٍ خياليَّةٍ في نفسه من جنس منام النَّائم، فيرى في نفسه صوَرًا -وذلك هو الملائكة عندهم-، ويسمع أصواتًا -وذلك هو كلامُ الله عندهم-. **الثَّالث**: أن تكون لنفسه قوَّةٌ على أن تؤثِّر في العالَم تأثيرًا عجيبًا. وهذه الأمور الثَّلاثة تحصل لخلقٍ كثيرٍ، هم دون مرتبة الصَّالحين -فضلًا عن «**النُّبوَّة**»-، ولهذا كانت «**النُّبوَّة**» عندهم مكتسَبةً، فصار كثيرٌ منهم يطلب أن يصير نبيًّا، كما جرى للسُّهْرَوَرْدِي المقتول، ولابن سبعين؛ **ولهذا كان ابنُ سبعين يقول**: «لقد زَرَبَ ابنُ آمنة حيث قال: لا نبيَّ بعدي».
ص٧١٥: فإن كُلًّا من الناظِرين قد يرى وَجْهًا من وجه الإعجاز، وقد يريد الحجر وإن لم ير غيرُه ذلك الوجهَ، واستيعابُ الوجوه ليس هو مما يتسع له شرح هذه العقيدة	ص٨١٧: فإنَّ كُلًّا من النَّاظِرين قد يرى وَجْهًا من وجوه الإعجاز تقوم به الحُجَّة وإن لم ير غيرُه ذلك الوجهَ؛ واستيعابُ الوجوه ليس هو ممَّا يتَّسع له **شرحُ هذه العقيدة المختصرة**



منهج التَّحقيق

اعتمدتُ في تحقيق الكتاب على منهج «النَّص المختار»، وذلك لعدم وجود نسخةٍ صالحةٍ لاعتمادها أصلًا للعمل.

أمَّا **نسخة (ل)**؛ فهي معبِّرةٌ عن الكتاب في طَوره الأوَّل، قبل أن يُصلح الشَّيخ في الكتاب الإصلاحات الكثيرة ويزيد عليه الزِّيادات المطوَّلة، كما سبق بيان ذلك[١].

وأمَّا **نسخة (د)**؛ فزيادةً على كونِها نسخةً غيرَ مقابَلةٍ ولا مصحَّحة= فإنَّها نسخةٌ ناقصةٌ، وقد انقطعت في منتصف الكتاب، كما سبق في الوصف.

وأمَّا **نسخة (ك)**؛ فزيادةً على ضعفها ورداءتها وخللها= فإنَّها نسخةٌ مختصرةٌ.

فلم يبق إلا **نسخةُ (م)**، فهي نسخةٌ تامَّةٌ، بل إنَّها أوفى النُّسخ وآخِرُها عهدًا بالمؤلِّف وأقدمُها نَسخًا. وكنت في ابتداء العمل قد اعتمدتُها أصلًا للعمل؛ ثُمَّ تبيَّن لي عدمُ صلاحيَّتها لذلك؛ لِما ذكرته في وصفها من ضعفها وشيوع الغلط والتَّحريف والسَّقط فيها بشكلٍ لافِتٍ للنَّظَر= فأعدتُ العمل والمقابلة مرَّةً أخرى، معتمدًا على منهج «النص المختار».

(١) انظر ما سبق (ص٣١).

وقد سار العمل في تحقيق الكتاب وخدمته وفق التَّالي:

أوَّلًا: النَّسخ والمقابلة:

❐ نسختُ النَّص وضبطتُه وَفْق قواعد الإملاء المعاصر.

❐ قابلتُ النَّصَّ على الأصول الخطَّيَّة المعتمدة، وأشرتُ للفروق.

وكانت المقابلة على النُّسخ (د، ك، ل) مرَّةً واحدةً -وقد تزيد عند الحاجة-، وعلى النُّسخة (م) مرَّتين، وفي المواضع التي انفردت فيها أكثر من ذلك.

❐ قابلتُ النُّقول الواردة في الكتاب على المصادر الأصليَّة أو الفرعيَّة المطبوعة -وعند الحاجة أقابل على أصولها الخَطِّيَّة أيضًا-، وأشرت إلى أهم الفروق.

ثانيًا: قراءةُ النَّص وتدقيقُه وتحريرُه:

❐ قرأتُ النَّصَّ المحقَّق ودقَّقت ألفاظَه وراجعتُ سياقاتِه، واجتهدتُ في إقامة نَصِّه؛ فـ:

- إذا اختلفت النُّسَخُ: أُثبِتُ (الصَّواب/القراءة الرَّاجحة) في الصُّلب، وما ورد في النُّسخ الأخرى:

- إن كان قراءةً مرجوحةً أو محتملةً -ولو على بُعدٍ- أشرتُ له في الهامش.

- إن كان من قبيل الغلط والسَّقط والتَّحريف ونحو ذلك= لم أشر إليه.

- إذا اتَّفقت النُّسخ أو كان الموضع ممَّا انفردت به نسخةٌ -وهي (م) غالبًا- على تصحيفٍ أو تحريفٍ أو غلطٍ؛ فإنِّي أُثبِتُ الصَّواب، وأشير في الهامش إلى ما ورد في (النسخ/النسخة).

وما قوي فيه الاحتمال أو وقع فيه التَّردُّد؛ أُبقي عليه مع التَّنبيه ومحاولة التَّوجيه وذكر المقترح في الهامش.

وما ظهر لي سقوطُه من الأصول الخَطِّيَّةِ؛ استدركتُه وجعلته بين معقوفتينِ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

❐ بعد الفراغ من تدقيق النَّصِّ المحقَّق؛ أفردتُ قراءةً خاصَّةً للهوامش فقط وتدقيقها ومراجعتها من عدَّة جوانبَ، وأهمُّ جوانب النَّظَرِ في الهوامش:

١- **التَّرجيحُ**: فيُرجَّح بين الفروق بعد تأمُّل المعنى وتفهُّم السِّياق.

٢- **الحذف (حذف الفروق)**: فيُنظر أَهِيَ قراءةٌ أخرى -ولو مرجوحةً- أو هي من قبيل الأغلاط المقرَّر عدمُ الإشارة إليها -كما سيأتي-؟ فإن كان الثَّاني فيُحذف الهامش.

٣- **التَّحرير**: تحريرُ الهوامش وضبطُها وتوحيدُ صياغتها، مع التَّنبُّه إلى التَّمييز بين الفروق المعتادة بين النُّسَخ، وبين السِّياقات المتعلِّقة بمراحل الكتاب.

❐ **ما يُتسامح فيه من الفروق**: ما ظهر أنَّ الحمل فيه على النُّسَّاخ، أو الفروق غير المؤثِّرة، مثل:

- الأدعية والتَّصلية والتَّرضِّي والتَّرحُّم ونحو ذلك.

- الإظهار والإضمار والتعريف والإضافة، مثل: (قال الله تعالى/ قال تعالى)، (الرَّسول/ رسول الله)، (النَّبي/ نبي الله)، (عن النَّبي/ عنه)، (قيل/ قيل له).

- مثل: (أبو بكر الباقلاني/ أبو بكر ابن الباقلاني)، (القاضي أبو بكر/ القاضي أبو بكر الباقلاني)، (قالوا: إن كلام الله/ قالوا: كلام الله)، (لا بد أن/ لا بد وأن)، ونحو ذلك.

- حرف المضارعة، خاصة عند الإهمال. وقد يُشار لذلك لاعتبارٍ آخر أو عند الحاجة.

- الخطأ في كتابة الآيات، أو اختصارها -خاصَّةً في نسخة (ك)-.

- الاختلاف في اختصار صيغ الأداء، مثل: (حدثنا/ ثنا).

- الأغلاط الصَّريحةُ للنُّساخ؛ كاللَّحن والتَّصحيف والتَّحريف والسَّقط وانتقال النَّظَر والبياضات وغير ذلك، وقد يُشار لذلك لاعتبارٍ آخر أو عند الحاجة[١].

- التَّكرار **المحض**.

- التَّقديم والتَّأخير **غيرُ المؤثِّر**، مثل: (الفلاسفة والمعتزلة/ المعتزلة والفلاسفة).

- التَّنكير والتَّعريف **غيرُ المؤثر** -وهو قليلٌ-.

- الاختلاف في الفاء والواو **غيرِ المؤثِّر**.

فهذه وأمثالها= الأصلُ عدمُ الإشارة إليها، إلا لفائدةٍ.

ومن الأمور الملحقة بما سبق أيضًا:

- استظهاراتُ النُّسَّاخ والقُرَّاء -وأغلبُها في نسخة (م)-.

- العناوينُ الجانبيَّةُ الواردة في النُّسَخ.

❐ **آليَّةُ الإشارة إلى فروق النُّسخ:**

- إذا كان الفرق أو السَّقط في كلمةٍ؛ فيُذكر مباشرةً، مثل:

(١) فمن المواضع التي قد أُبقي فيها على الإشارة للسَّقط: ما إذا كان هناك فرقٌ داخليٌّ -مثل الفرق في كلمةٍ داخلَ جُملةٍ ساقطةٍ-، وذلك دفعًا لِلَّبس.

مثال للفرق	في (م): «فقال»، والمثبت من (د، ك).
مثال للسَّقط	ليست في (م)، والمثبت من (د).

• إذا كان الفرق أو السَّقط في كلمتينِ فأكثر؛ فيُبتدأ بـ(قولُهُ...)، مثل:

مثال للفرق	قوله: «عدم الممكن» في (د): «عدمه»، والمثبت من (م).
مثال للسقط	قوله: «في القرآن» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).

• إذا كان الفرق أو السَّقط طَويلًا؛ فيُشار له بـ(من قوله: «...» إلى هنا)، مثل:

مثال للفرق	من قوله: «سواء...» إلى هنا؛ في (د): «إذا قدر كل منهما مستقلا بالفعل»، والمثبت من (م).
مثال للسقط	من قوله: «ومنهم من يجعل...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م).

❐ اِلتزمتُ التَّصريح بالنُّسَخِ المثبت منها، وعدمَ الاكتفاء بمفهوم المخالفة؛ وذلك أنَّ النُّسَخَ متفاوتةٌ في التَّمام والنَّقص. فرُبَّما عزبت عن القارئ النُّسخُ الحاضرةُ في هذا الموضع، فظنَّ أنَّ المثبت من بقيَّة النُّسخ.

❐ اِلتزمتُ الإشارة بـ(الأصل+رمز النسخة/ الأصلين+رمز النسختين/ الأصول+رموز النسخ) عند انفراد (النُّسخة/ النُّسختين/ النُّسَخ) بالموضع، وعدم مشاركة ما سواها من النُّسخ الأخرى لها في هذا الموضع.

* في الأصل (م): «متميز»، ولعل الصواب ما أثبت. * كذا في الأصل (م).	إشارة إلى انفراد النسخة (م) بهذا الموضع. وعدم مشاركة ما سواها من النسخ الأخرى لها في هذا الموضع.
* في الأصلين (م، د): «ولم»، ولعل الصواب ما أثبت. * كذا في الأصلين (م، د).	إشارة إلى انفراد النسختين (م، د) بهذا الموضع. وعدم مشاركة ما سواهما من النسخ الأخرى لهما في هذا الموضع.

* فـي الأصـول (م، د، ك): «فـمـا»، والتصويب من المصادر. * كذا في الأصول (م، د، ك).	إشارة إلى انفراد النسخ (م، د، ك) بهذا الموضع. وعدم مشاركة ما سواهن من النسخ الأخرى لهن في هذا الموضع.

❐ الأصل في ترتيب رموز النُّسخِ عند الإشارة إلى الفروق بينها هو: (م، د، ك، ل)، وقد يُخالَف في مواضع لاعتباراتٍ أخرى.

❐ ميَّزتُ الزِّيادات الواردة في النُّسخ «**الشَّاميَّة**» (= **الكبيرة**) -أو في بعضِها، وهي (م)-، ولم أجعلها من قبيل السَّقط والفروق المعتادة بين النُّسَخ[(١)].

❐ **آليَّةُ الإشارة إلى الزِّيادات الواردة في النُّسَخ الشَّاميَّة (= الكبيرة):**

- إن كانت الزِّيادةُ طويلةً -أكثر من (٥) صفحات-: أشرتُ لها في الهامش؛ في أوَّلِها وفي آخرها.

- إن كانت متوسِّطةً أو قصيرةً -أقل من (٥) صفحات- (ولو كانت الزِّيادة كلمةً أو كلمتينِ):

• فإن ترجَّح أنَّها نَصٌّ مَزِيدٌ: جعلتها بين نجمتين [**]، وأشرتُ لها في الهامش بقولي: (ما بين النَّجمتين من زيادات...إلخ).

• وإن وقع تردُّدٌ: أشرتُ لها كإشارتي المعتادة لفروق النُّسَخ. وربما زدت في مواضع: «ولعلها من الزيادات»، ونحو ذلك.

مع الإشارة -في جميع ما سبق- إلى السِّياق القديم قبل الإصلاح والزِّيادة؛ إن كان ثَمَّ اختلافٌ بين السِّياقينِ -القديم والجديد-.

(١) ولا يخفى ما في تمييز الزِّيادات من فوائدَ جمَّةٍ، وأثر ذلك في معرفة المتقدِّم والمتأخِّر من آراء الشَّيخ، وزمن تأليف مصنَّفاته، وغير ذلك من الأمور.

ثالثًا: خِدمةُ النَّصِّ المحقَّق (الخدمة العلميَّة والفنِّيَّة):

❐ **ضبطتُ** المشكل من الألفاظ والمصطلحات، **واقتصرتُ** في غالب ذلك على موضع الحاجة ومظنَّة الغلط، وربما **علَّقتُ** على بعضِها بتفسيرٍ ونحوه. وما تردَّد ضبطُه واحتمل أكثرَ من وجهٍ؛ فإنِّي أُهمِلُ ضبطَه بالشَّكل وأدع ذلك للقارئ.

❐ **اعتنيتُ** بتنظيم النَّصِّ وتفقيرِه، وراعيتُ علاماتِ التَّرقيم.

❐ **وثَّقتُ** النُّقول وعزوتها إلى مصادرها الأصليَّة أو الفرعيَّةِ قدر الإمكان.

❐ **اعتنيتُ** بربط كلامِ المصنِّف بعضَه ببعضٍ؛ **فتتبَّعتُ** إحالاتِه وإشاراتِه إلى مواضع من كلامه -داخل الكتاب وخارجه- **فأحلتُ** عليها، حسب التَّقدير والإمكان.

❐ **ترجمتُ** لغير المشهورين من الأعلام، ممَّن قدَّرت أنَّ في ترجمته فائدةً أو خدمةً للنَّصِّ.

❐ **علَّقتُ** على مواضع من الكتاب؛ إمَّا بتتميم فائدةٍ، أو توجيه مشكِلٍ، أو تعيينِ مبهَمٍ، أو تنبيهٍ على تحريفٍ أو وهمٍ، أو إحالةٍ على موضعِ بسطٍ للمسألة، وغير ذلك.

❐ **عزوتُ** الآيات لموضعها من القرآن الكريم.

❐ **خرَّجتُ** الأحاديث والآثار؛ وذلك من خلال المنهج التَّالي:

أ- إذا كان الحديث في الصَّحيحينِ أو أحدِهما: فأكتفي بالعزو إليهما، إلا عند الحاجة.

ب- إذا كان الحديث خارجَ الصَّحيحين: فأكتفي بتخريجه من السُّنن الأربعة ومسند الإمام أحمد -غالبًا-، وإلا فأُخَرِّجُهُ من أشهر المصادر

مرتِّبًا إيَّاها حسب الأقدميَّة، ورُبَّما نقلتُ بعضَ أحكام أئمَّة النَّقد المتقدمين على الحديث.

ج- إذا كان للحديث أكثرَ من راوٍ ولم يعيِّنه المصنِّف: فأكتفي بحديث الصَّحابيِّ المخرَّج في: «**الصَّحيحين، أحدهما، الأربعة...**» وإن دعت الحاجة أشرتُ لغيره ممَّن رواه من الصَّحابة مع الإحالة لمصادر التَّخريج.

د- إذا أشار المصنِّف للحديث دون لفظِه؛ فإنِّي أَسُوقُ لفظَه معتمِدًا لفظَ أوَّل مصدرٍ خرَّجتُه منه.

* **قدَّمتُ** للنَّصِّ المحقَّق بمقدمةٍ عرَّفتُ فيها بالمتن (= **العقيدة**) وصاحبِه، والنَّص المحقَّق (= الشَّرح) ووصفتُ الأصول الخطِّيَّةَ المعتمدة في التَّحقيق، وشرحتُ منهجَ العمل.

* **صنعتُ** فهارسَ (علميَّة/ لفظيَّة/ موضوعيَّة) تخدم القارئ وتقرِّب مسائل الكتاب، وتُعِينُ على الوقوف على المعلومة.



وختامًا: أحمد الله تعالى وأشكره على ما أنعم عليه وأكرم وأعان ويسَّر من إتمام العمل، وأسأله سبحانه المزيد.

ثم أشكر كلَّ من أفاد أو ساهم في إتمام هذا العمل وإخراجه، كما أشكر المشايخ الكرام ممن تفضَّل بقراءة مسوَّدة الكتاب: مقصد كريموف، د. بدر الغامدي، أحمد الغريب، عبد العزيز المندرج -وله مزيد شكر لتفضُّله بالفهارس العلمية-، عبد الله آل طالب، يحيى بن حسين، وفقهم الله وسدَّدهم وتقبل منهم.

وبعد: فقد صحبت الكتاب عدَّة سنوات، وأعدت النظر فيه مرَّات وكرَّات، ولم آل جهدًا في تصحيحه وتقويمه وخدمته؛ إلا أنَّ النقص

سجيَّة البشر، فأرجو ممن وقف على موضع استدراك أو اقتراح أن يوافيني به مشكورًا؛ لتداركه في الطبعات القادمة بإذن الله.

والله أسأل أن يوفِّقنا لما يحبُّ ويرضى من الأقوال والأعمال، وأن يرزقنا الإخلاص والقبول والبركة والسَّداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.



نماذج من صور الأصل الخطي المعتمد

شرح العقيدة
للأصفهاني

207

وقد ألف الإمام الحافظ شمس الدين محمد الذهبي كتابا سماه الدرة اليتيمية
في السيرة التيمية وهي أحد المجاميع النفيسة جرت أنه ابتلي بالحسدة
حتى نسبوا إليه أمورا لا أصل لها وانما دس عليه كلام لا أصل له …
في حال حياته بالتجسيم واحضروه وسألوه عن عقيدته فأجاب
بهذه القصيدة فيا لها من عقيدة ما أعذب ألفاظها وأحلاها
بلغ ضيائها وسناها وهي قليلة الوجود جدا بل كانت نسختها العلماء
أن تكون غراب أو مثل شيب الغراب وقد اعتنى بشرحها جماعة من
فمنهم من أكثر وأطال ومنهم من قصر عن الجولان في ميادين الجدال وهي
كافية لتصحيح هذا الباب الى كثير من ذوي الألباب

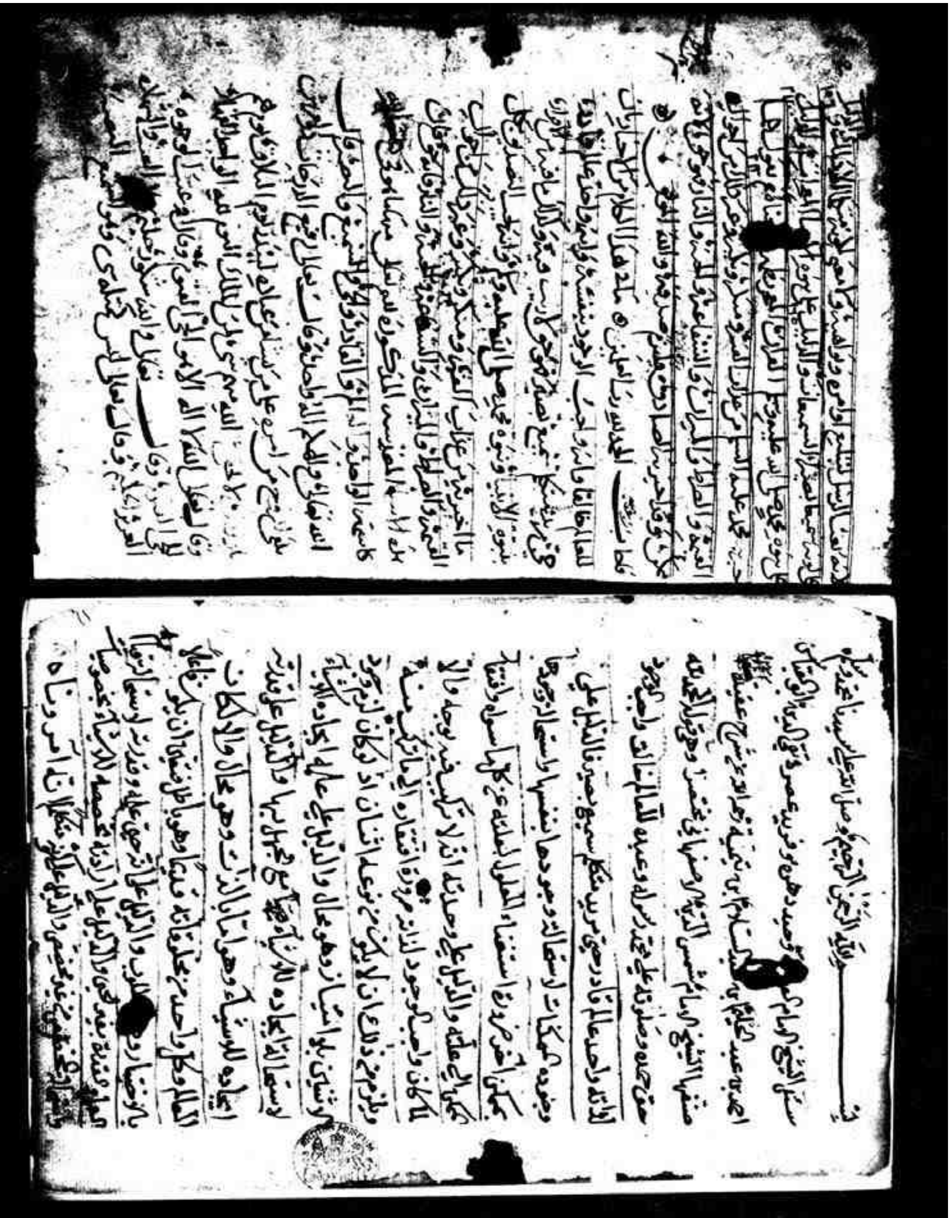
بسم الله الرحمن الرحيم لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني

يا سائلي عن مذهبي وعقيدتي ... رزق الهدى من للهداية يسأل
اسمع كلام محقق في قوله ... لا ينثني يوما ولا يتبدل
حب الصحابة كلهم لي مذهب ... ومودة القربى بها أتوسل
ولكلهم قدر علا وفضائل ... لكنما الصديق منهم أفضل
وأقول في القرآن ما جاءت به ... آياته فهو القديم المنزل
وأقول قال الله جل جلاله ... والمصطفى الهادي ولا أتأول
ويل لمن ترك الكتاب وسنة ... وإذا استدل يقول قال الأخطل
وجميع آيات الصفات أمرها ... حقا كما نقل الطراز الأول
وأرد عهدتها إلى نقالها ... وأصونها عن كل ما يتخيل
والمؤمنون يرون حقا ربهم ... وإلى السماء بغير كيف ينزل
وأقول بالميزان والحوض الذي ... أرجو بأني منه ريا أنهل
وكذا الصراط يمد فوق جهنم ... فمسلم ناج وآخر مهمل
والنار يصلاها الشقي بحكمه ... وكذا التقي إلى الجنان سيدخل
ولكل حي عاقل في قبره ... عمل يقارنه هناك ويسأل
هذا اعتقاد الشافعي ومالك ... وأبي حنيفة ثم أحمد ينقل
فإن اتبعت سبيلهم فموفق ... وإن ابتدعت فما عليك معول

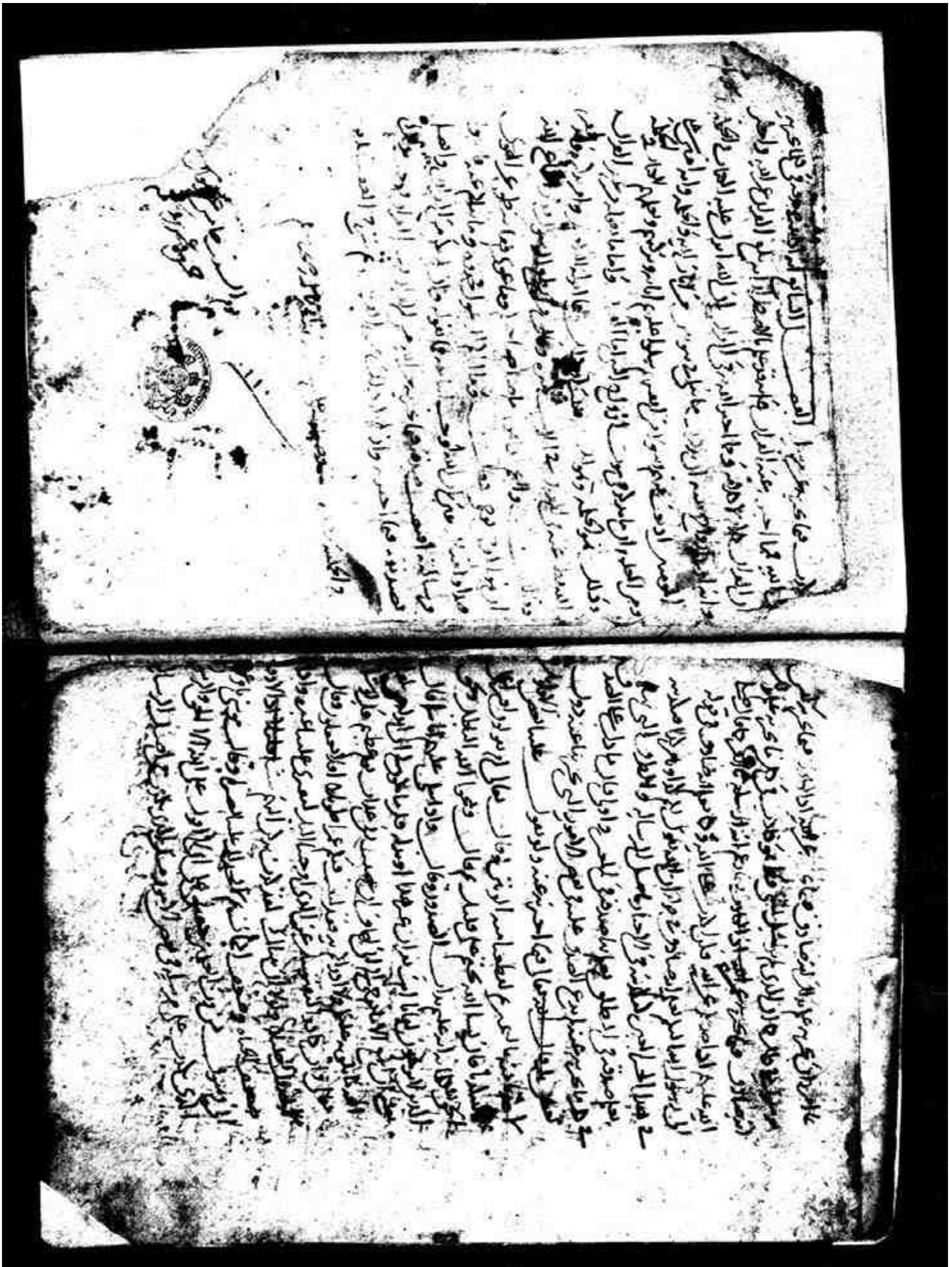
وكتب ابن الزملكاني على بعض تصانيف الإمام شيخ الإسلام المذكور رحمه الله أبياتا

ماذا يقول الواصفون له ... وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة لله قاهرة ... هو بيننا أعجوبة العصر
هو آية في الخلق ظاهرة ... أنوارها أربت على الفجر

غاشية النسخة (م)



أول النسخة (م)



آخر النسخة (م)

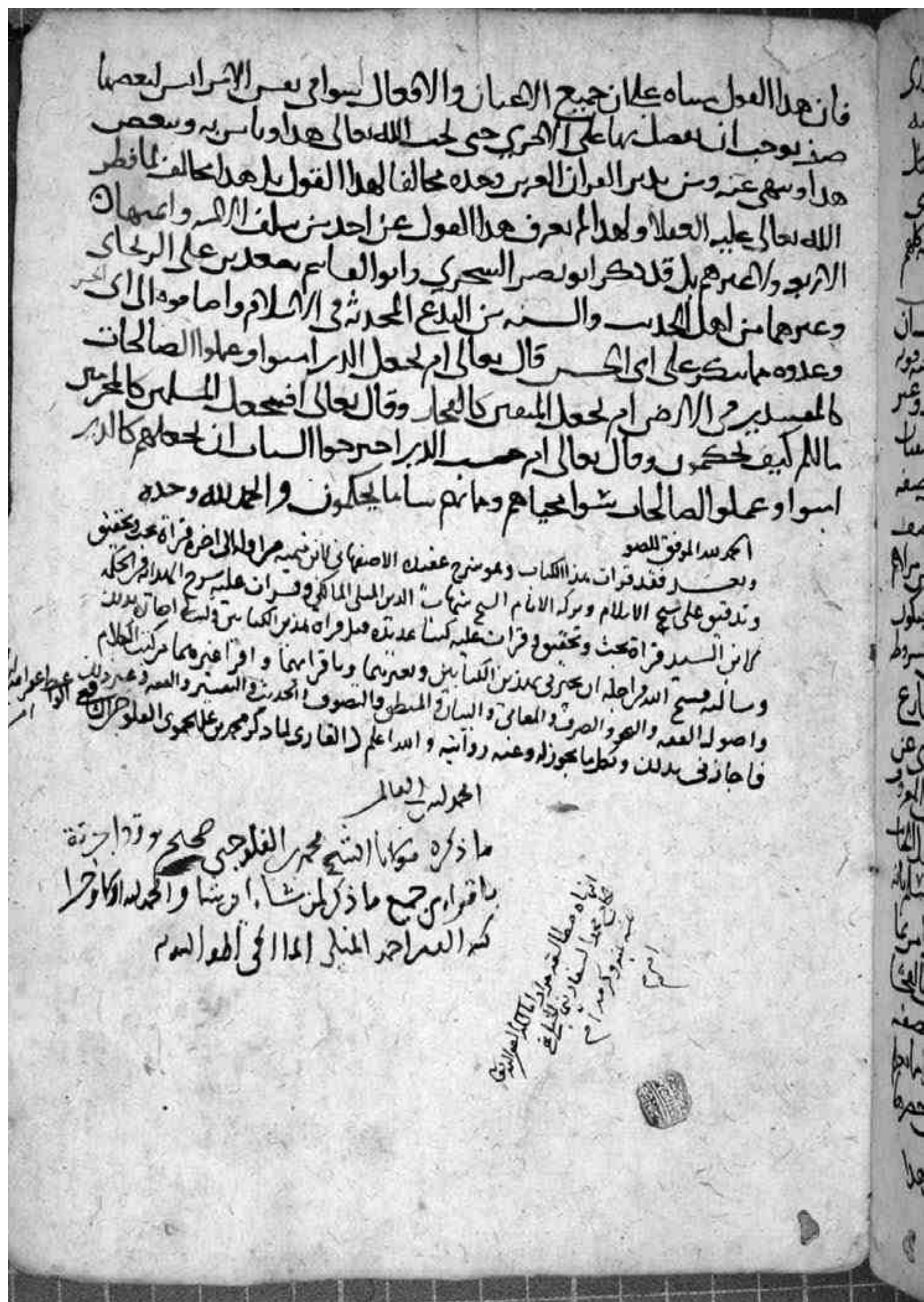


غاشية النسخة (د)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

سُئل شيخ الإسلام وناصر السنة فريد الدهر وحيد العصر بحر العلوم
بقية المجتهدين وقدوة المحققين تاج العارفين ولسان المتكلمين إمام الزاهدين
ومنار المجاهدين ورحلة الطالبين الإمام الحبر الورع والعالم المجتهد الرباني
تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني أدام الله
علو قدره في الدنيا والآخرة وأسبغ عليه نعمه باطنه وظاهره وهو مقيم
بالديار المصرية في شهور سنة اثني عشر وسبعمائة أن يشرح عقيدة مختصرة
الفقها الشيخ شمس الدين محمد بن الأصفهاني الإمام المتكلم المشهور الذي
قيل إنه لم يدخل إلى الديار المصرية مثله أحد من رؤوس علماء الكلام مثله وأن
بين ما فيها فأجاب إلى ذلك واعتذر بأنه لا بد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة
بعض مقاصده لما يوجبه قواعد الإسلام فإن الحق أحق أن يتبع والله ورسوله
أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين والله تعالى يقول وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما يا أيها
الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه
إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا وليعلم
أن الشرح المطلوب الآتي ذكره اشتمل ولله الحمد مع اختصاره على غرر قواعد
أصول الدين الذي لم ينهض بتحقيق لجوامعها إلا الجهابذة النقاد من سادات الأولين والآخرين
كما سيشهد ذلك ويشهد به وقف التأمل أهل العدل والإنصاف من المحققين
والله سبحانه ولي التوفيق والهادي إلى سواء الطريق وهو حسبنا ونعم الوكيل
وأول العقيدة المذكورة قوله الحمد لله حق حمده وصلواته على محمد رسوله وعبده
العالم خالق واجب الوجود لذاته واحد عالم قادر حي مريد متكلم سميع بصير ما الدليل
على

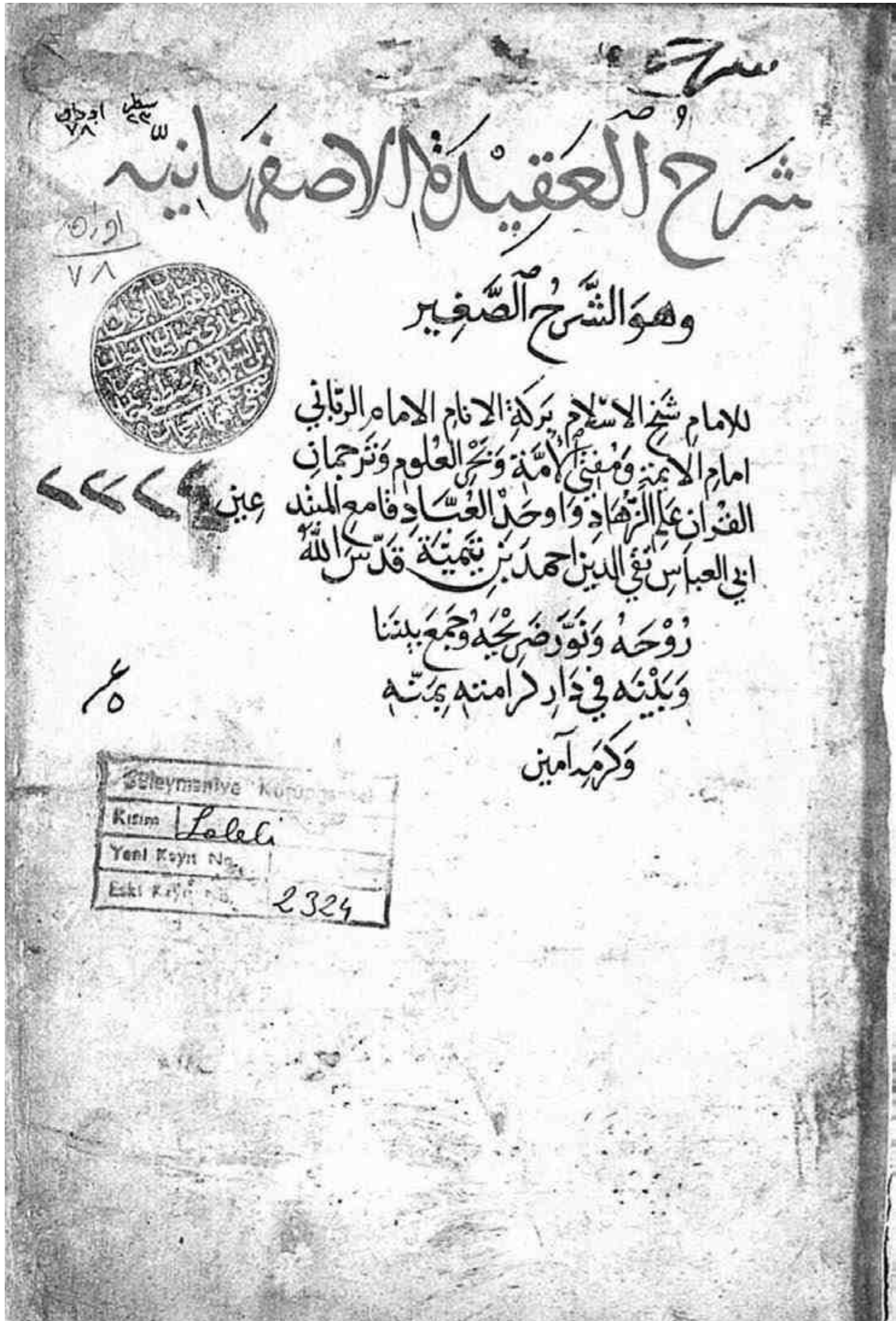
أول النسخة (د)



آخر النسخة (د)

أول النسخة (ك)

آخر النسخة (ك)



شرح

شرح العقيدة الأصفهانية

وهو الشرح الصغير

للامام شيخ الاسلام بركة الانام الامام الرباني امام الائمة ومفتي الامة وبحر العلوم وترجمان القرآن علم الزهاد واوحد العباد قامع المبتدعين ابي العباس تقي الدين احمد بن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه وجمع بيننا وبينه في دار كرامته بمنه وكرمه آمين

غاشية النسخة (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم

سُئِل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه أن
يشرح العقيدة التي رتبها الشيخ شمس الدين الأصفهاني وهي
الحمد لله حق حمده وصلواته على محمد رسوله وعبده للعالم خالق
واجب الوجود لذاته واحد عالم قادر حي مريد متكلم سميع بصير
فالدليل على وجوده الممكنات لاستحالة وجودها بنفسها واستحالة
وجودها بممكن آخر ضرورة استغنا المعلول بعلته عن كل ما سواه
وافتقار الممكن إلى علته والدليل على وحدته أنه لا تركيب
فيه بوجه وإلا لما كان واجب الوجود لذاته ضرورة افتقاره
إلى ما تركب منه ويلزم من ذلك أن لا يكون من نوعه اثنان إذ لو
كان لزم وجود الاثنين بلا امتياز وهو محال والدليل
على علمه إيجاده الأشيا لاستحالة إيجاد الأشيا مع الجهل بها
والدليل على قدرته إيجاده الأشيا وهي إما بالذات وهو محال
وإلا لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديمًا وهو باطل فتعين
أن يكون فاعلًا بالاختيار وهو المطلوب والدليل على أنه حي
علمه وقدرته لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحي والدليل
على إرادته تخصيصه للأشيا بخصوصيات واستحالة التخصيص من
غير مخصص والدليل على كونه متكلمًا أنه آمر وناه لأنه بعث
الرسل لتبليغ أوامره ونواهيه ولا معنى لكونه متكلمًا إلا ذلك
والدليل على كونه سميعًا بصيرًا السمعيات والدليل
على نبوة الأنبيا المعجزات والدليل على نبوة نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم القرآن المعجز نظمه ومعناه ثم نقول كل ما أخبر
به محمد عليه السلام من عذاب القبر ومنكر ونكير وغير ذلك من
أحوال

أول النسخة (ل)

ادراكم به فقد لبثت فيكم عمرًا من قبله افلا تعقلون وقال تعالى وان
كادوا ليفتنونك عن الذي اوحينا اليك لتفتري علينا غيره واذًا لاتخذوك
خليلًا ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئًا قليلًا وقال موسى يا فرعون
اني رسول من رب العالمين حقيق ان لا اقول على الله الا الحق والرسول
الذي يكذب على مرسله مثل الذي يكذب في اصل الرسالة والله عالم بحقايق
الامور فلا فرق بين اظهار المعجزة على يد من يكذب في اصل الرسالة او يكذب
فيما يخبر به عن مرسله الفصل السابع انه اذا ثبت صدقه في كل
ما يخبر به عن الله فمما اخبر به عنه القران فانه قد علم بالاضطرار انه بلغ القران
عن الله واخبر ان القران كلام الله لا كلامه ومما اخبر الله به في القران ان الله انزل
عليه الكتاب والحكمة وامر ازواج نبيه ان يذكرن ما يتلى في بيوتهن من ايات الله
والحكمة وانه امتن على المومنين اذ بعث فيهم رسولًا من انفسهم يتلو عليهم
اياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ومن المعلوم ان ما يذكر في بيوت
ازواج النبي اما القران واما ما يقوله غير القران وذلك هو الحكمة وهو السنة
فثبت ان ذلك مما انزله الله وامر بذكره وقد امر الله بطاعته في القران
في ايات كثيرة وقال من يطع الرسول فقد اطاع الله وقال
والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي
يوحى وقال وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فهذا
وامثاله يبين ان الله اوجب اتباعه فيما يقوله وان لم يكن من القران وايضا
[illegible] اقتضت صدقه فيما يخبر به عن الله من القران وغير القران
[illegible]ك تصديقه فيما اخبر به وان لم يكن ذلك من القران
[illegible] الشرح الصغير وهو الجواب المختصر [illegible]
الذي بنعمته تتم الصالحات
[illegible] امنتنا الصلوات وعلى اله [illegible]

آخر النسخة (ل)

النَّصُّ المحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر يا كريم(١)

سُئل شيخُ الإسلام، وناصرُ السُّنَّة، فريدُ الدَّهر، وحيدُ العصر، بحرُ العلوم، بقيَّةُ المجتهدين، وقدوةُ المحقِّقين، تاجُ العارفين، ولسانُ المتكلِّمين، إمامُ الزَّاهدين، ومنارُ المجاهدين، ورُحْلةُ الطَّالبين، الإمامُ الحجَّةُ النَّورانيُّ، والعالمُ المجتهدُ الرَّبَّانيُّ، تقيُّ الدِّين، أبو العبَّاس، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن تيميَّة الحرَّانيُّ، أدام اللهُ علوَّ قدره في الدُّنيا والآخرة، وأسبغ عليه نعمه باطنةً وظاهرةً، وهو مقيمٌ بالدِّيار المصريَّة، في شهور سنة اثني عشر(٢) وسبعِ مئةٍ= أنْ يشرح عقيدةً مختصرةً أَلَّفَها الشَّيخ شمسُ الدِّين محمَّد بن [محمود](٣) الأصفهانيُّ، الإمام المتكلِّم المشهور -الذي قيل: إنَّه لم يدخل إلى الدِّيار المصريَّة أحدٌ من رؤوس علماء الكلام مثلُه-، وأن يُبَيِّن ما فيها.

---

(١) وقع اختلافٌ في مقدمة النسخ وتفاوتٌ في طولها وقصرها، فاعتمدتُ في إثباتها على أوفاها، وهي (د، ك)، وصوَّبتُ بعضَ ألفاظها من النسخ الأخرى. وفي (م): «بسم الله الرحمٰن الرحيم وصلَّى الله على سيدنا محمد وسلَّم، سئل الشيخ الإمام العلامة وحيد دهره وفريد عصره تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رحمه الله عن شرح عقيدة صنَّفها الشيخ الإمام شمس الدين الأصفهاني مختصرًا وهي قوله الحمد لله...»، وفي (ل): «بسم الله الرحمٰن الرحيم سئل شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية قدس الله روحه أن يشرح العقيدة التي رتبها الشيخ شمس الدين الأصفهاني وهي الحمد لله...».

(٢) قوله: «اثني عشر» كذا في الأصلين (د، ك)، والجادة: «اثنتي عشرة».

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وموضعها بياض في الأصلين (د، ك) بمقدار كلمة.

فأجاب إلى ذلك، واعتذر بأنَّه لا بُدَّ عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده؛ لما توجبه قواعدُ الإسلام؛ فإنَّ الحقَّ أحقُّ أن يُتَّبَع، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾[1]، والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[2]، ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾[3]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾[4]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾[5].

وليُعلمْ أنَّ الشَّرح المطلوب الآتي ذكرُه؛ اشتمل ولله الحَمد مع اختصاره على غُرَرِ قواعدِ أصول الدِّين، الذي لم ينهض بتحقيق الحقِّ فيه إلَّا الجَهَابذة النُّقَّاد من سادات الأوَّلين والآخِرين، كما ستشهد ذلك؛ ويشهد به وقتَ التَّأمُّل أهلُ العدل والإنصاف من المحقِّين المحقِّقِين.

والله سبحانه وليُّ التَّوفيق، والهادي إلى سواء الطَّريق، وهو حسبُنا ونعم الوكيل.

(١) التوبة: (٦٢).
(٢) الحشر: (٧).
(٣) الأحزاب: (٦).
(٤) النساء: (٦٥).
(٥) النساء: (٥٩).

وأوَّل العقيدة المذكورة[١] قوله:

﴿ الحمدُ لله حقَّ حمده، وصلواته على محمَّدٍ رسوله وعبده.

للعالَم خالقٌ، واجبُ الوجود لذاته، واحدٌ، عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ، مُريدٌ، متكلِّمٌ، سميعٌ، بصيرٌ.

فالدَّليلُ[٢] على وجوده: الممكناتُ[٣]؛ لاستحالةِ[٤] وجودِها بنفسِها، واستحالةِ وجودِها بُممكنٍ آخر؛ ضرورةَ[٥] استغناءِ المعلول بِعلَّته عن كلِّ ما سواه، وافتقارِ الممكن إلى عِلَّته.

والدَّليلُ على وَحْدَته: أنَّه لا تركيبَ فيه بوَجْهٍ[٦]؛ وإلَّا لَمَا كان واجبَ الوجود لذاته[٧]؛ ضرورةَ افتقاره إلى ما تركَّب منه[٨]؛ ويلزم[٩] من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لَزِمَ[١٠] وجودُ الاثنين بلا امتيازٍ، وهو[١١] محالٌ[١٢].

---

(١) أوردها السبكي في **طبقاته** (٨/ ١٠٢-١٠٣)، وهي موافقة لنسخة الشرح هنا. وقد قابلتها على نسخة خطية عتيقة -سبق وصفها في (ص٨٨)- وأثبت الفروق، وأشرت لها بـ«**العقيدة**».

(٢) في «**العقيدة**»: «أما الدليل».

(٣) في «**العقيدة**»: «فالممكنات».

(٤) في «**العقيدة**»: «وذلك لاستحالة».

(٥) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «وجوب»، وهي ملحقة بطرَّتها وقد صُحِّح عليها.

(٦) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «ما».

(٧) قوله: «واجب الوجود لذاته» في «**العقيدة**»: «واجبًا لذاته».

(٨) في (ك): «فيه»، والمثبت من (م، د، ل) و«**العقيدة**».

(٩) في (د، ك): «ويستلزم»، والمثبت من (م، ل) و«**العقيدة**».

(١٠) في «**العقيدة**»: «يلزمُ».

(١١) قوله: «امتياز وهو» ليس في (ك)، وفي «**العقيدة**»: «امتياز وذلك»، والمثبت من (م، د، ل).

(١٢) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «فهو إذن واحد أحدٌ».

والدَّليلُ على علمه: إيجادُه الأشياء[١]؛ لاستحالة إيجاده الأشياء[٢] مع الجهل بها.

والدَّليلُ على قُدْرته: إيجادُه الأشياء[٣]؛ وهو[٤] إمَّا بالذَّات[٥] وهو مُحالٌ؛ وإلَّا لكان العالَمُ وكلُّ واحدٍ[٦] من مخلوقاته قديمًا، وهو باطلٌ، فَتَعَيَّن أن يكون فاعلًا بالاختيار، وهو المطلوب.

والدَّليلُ على أنَّه حيٌّ: عِلْمُه وقدرتُه؛ لاستحالة[٧] قيام العلم والقدرة بغير الحَيِّ.

والدَّليلُ على إرادته: تخصيصُه الأشياءَ[٨] بخُصُوصيَّاتٍ، واستحالةُ المُخصَّص[٩] من غير مُخَصِّصٍ.

والدَّليلُ على كونه متكلِّمًا: أنَّه آمِرٌ وناهٍ؛ لأنَّه بعث الرُّسلَ[١٠] لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلِّمًا[١١] إلَّا ذلك.

والدَّليلُ على كونه سميعًا بصيرًا: السَّمْعيَّاتُ.

---

(١) في (م) و«**العقيدة**»: «للأشياء»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٢) قوله: «إيجاده الأشياء» في (م): «إيجاده للأشياء»، وفي «**العقيدة**»: «إيجاد الأشياء» والمثبت من (د، ك، ل).

(٣) في (م): «للأشياء»، والمثبت من (د، ل). ومن قوله: «مع الجهل بها...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والمثبت من (م، د، ل).

(٤) في (د، ك، ل): «وهي»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «والدليل على قُدْرته إيجادُه الأشياء؛ وهو إما بالذات» في «**العقيدة**»: «والدليل على القدرة أن إيجابه بالذات».

(٦) في «**العقيدة**»: «واحد واحد».

(٧) في «**العقيدة**»: «وذلك لاستحالة».

(٨) قوله: «تخصيصه الأشياء» في (م، ل): «تخصيصه للأشياء»، وفي «**العقيدة**»: «تخصيص الأشياء»، والمثبت من (د، ك).

(٩) في (د، ك): «التخصيص»، وفي «**العقيدة**»: «التخصص»، والمثبت من (م، ل).

(١٠) قوله: «لأنه بعث الرسل» في «**العقيدة**»: «وذلك لأنه باعث للأنبياء عليهم السلام».

(١١) قوله: «لكونه متكلمًا» في «**العقيدة**»: «للمتكلم».

والدَّليلُ على نُبُوَّة[(١)] الأنبياء[(٢)]: المعجزاتُ. والدَّليلُ على[(٣)] نُبُوَّة[(٤)] محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المُعجِزُ نَظْمُه ومعناه[(٥)].

ثُمَّ نقول: كُلُّ ما أخبر به[(٦)] محمَّدٌ ﷺ[(٧)]؛ من عذاب القبر، ومُنْكَرٍ ونَكِيرٍ، وغير ذلك من أحوال[(٨)] القيامة، والصِّراط، والميزان، والشَّفاعة[(٩)]، والجنَّة والنَّار[(١٠)]= فهو حقٌّ؛ لأنَّه مُمْكِنٌ وقد أخبر به[(١١)] الصَّادقُ؛ فيلزم[(١٢)] صِدْقُه، والله الموفِّق ﴾.

وأوَّلُ الجوابِ والشَّرحِ المطلوبِ من شيخنا أبو[(١٣)] العباس أحمد بن تيميَّة -المقدَّمِ ذِكْرُه- قولُه:

الحمد لله[(١٤)] ربِّ العالمين.

ما في هذا الكلام من الإخبار بأنَّ للعالَم خالقًا، وأنَّه واجبُ الوجود بنفسه، وأنَّه واحدٌ، عالِمٌ، قادرٌ، حيٌّ، مريدٌ، متكلِّمٌ، سميعٌ، بصيرٌ= فهو حقٌّ لا ريبَ فيه.

وكذلك ما فيه من الإقرار بنبوَّة الأنبياء عليهم السلام، ونبوَّة محمَّدٍ ﷺ، وأنَّه

---

(١) في «**العقيدة**»: «صدق».
(٢) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «عليهم السلام».
(٣) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «ثبوت».
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «نبينا».
(٥) ليست في «**العقيدة**».
(٦) في «**العقيدة**»: «عنه».
(٧) قوله: «ﷺ» في (م، ل): «عليه السلام»، والمثبت من (د، ك) و«**العقيدة**».
(٨) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «يوم».
(٩) ليست في «**العقيدة**».
(١٠) بعدها في «**العقيدة**» زيادة: «والبعث»، وهي ملحقة بطرَّتها وقد صحّح عليها.
(١١) في «**العقيدة**»: «عنه».
(١٢) في (ل): «فلزم»، والمثبت من (م، د) و«**العقيدة**»، وفي (ك) تحتمل الوجهين.
(١٣) كذا في الأصلين (د، ك).
(١٤) من قوله: «والله الموفق. وأول الجواب...» إلى هنا؛ في (م): «والله الموفق. فأجاب: الحمد لله...»، وفي (ل): «والله الموفق. فأجاب رضي الله عنه: الحمد لله...»، والمثبت من (د، ك)، إلا قوله: «المقدم ذكره» فليس في (ك).

يجب التَّصديق بكلِّ ما أخبر به من عذاب القبر، ومنكرٍ ونكيرٍ، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصِّراط، والميزان، والشَّفاعة، والجنَّة والنَّار؛ فإنَّه حقٌّ.

فإنَّ هذه الأسماء المقدَّسة المذكورة لله تعالى، منها ما هو في كتاب الله؛ كاسمه «**الواحد**» و«**العالم**» و«**القادر**» و«**الحيّ**» و«**السَّميع**» و«**البصير**».

قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَارِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾[(٢)].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٧﴾ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾[(٦)].

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[(٧)].

ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وأمَّا تسميته سبحانه بأنَّه «**مريدٌ**» وأنَّه «**متكلِّمٌ**»، فإنَّ هذين الاسمين وإن

---

(١) البقرة: (١٦٣).
(٢) غافر: (١٥-١٦).
(٣) البقرة: (٢٥٥).
(٤) طه: (١١١).
(٥) التغابن: (١٧-١٨).
(٦) البقرة: (٢٠).
(٧) الشورى: (١١).

لم يَرِدا في القرآن وفي الأسماء الحسنى المعروفة؛ فمعناهما حقٌّ[(١)]، ولكن الأسماء الحسنى هي التي يُدْعى الله تعالى بها[(٢)]، وهي التي[(٣)] جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المِدحة[(٤)] والثَّناء بنفسها. و«العلم» و«القدرة» و«الرَّحمة» ونحو ذلك هي في نفسها صفاتُ مدحٍ، والأسماءُ الدَّالَّة عليها أسماء مدحٍ[(٥)].

وأمَّا «الكلام» و«الإرادة»؛ فلما كان جنسه ينقسم إلى محمودٍ -كالصِّدق والعدل-، وإلى مذمومٍ -كالكذب والظُّلم[(٦)]-، والله تعالى لا يوصف إلَّا بالمحمود دون المذموم= جاء ما يوصف به من الكلام والإرادة في أسماءٍ تخصُّ[(٧)] المحمود؛ كاسمه «**الحكيم**» و«**الرَّحيم**» و«**الصَّادق**»[(٨)] و«**الجواد**» و«**المؤمن**» و«**الشَّهيد**» و«**الرَّؤوف**» و«**الحليم**» و«**الفتَّاح**»[(٩)]، ونحو ذلك ممَّا يتضمَّن معنى الكلام ومعنى الإرادة.

---

(١) قوله: «فإن هذين الاسمين وإن لم يردا في القرآن وفي الأسماء الحسنى المعروفة فمعناهما حق» في (د، ك، ل): «فإن هذين الاسمين لم يردا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى [في (ك): «والحسنى»] المعروفة، ومعناهما [في (ل): «فإن معناهما»] حق»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «الله تعالى بها» في (ك): «بها الله»، والمثبت من (م، د، ل).
انظر: «**البيان**» (٤/ ٣٨٩) (٥/ ١٧٢) (٧/ ٤٦٥)، «**الفتاوى**» (٦/ ١٤١) (٩/ ٣٠١) (١٧/ ٢١١).

(٣) قوله: «وهي التي» في (م): «كالتي»، وفي (د، ك): «كالأسماء التي»، والمثبت من (ل).

(٤) في (د، ك): «المدح»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «أسماء مدح» في (ل): «صفات»، والمثبت من (م، د، ك).

(٦) قوله: «كالصدق والعدل وإلى مذموم كالكذب والظلم» في (د، ك): «كالصدق والعدل وإلى مذموم كالظلم والكذب»، وفي (ل): «كالصدق وإلى مذموم كالكذب»، والمثبت من (م).

(٧) رسمت في (د): «تخصيص»، وفي (ك): «تخصيص»، وفي (ل): «تختص»، والمثبت من (م).

(٨) ذكره ضمن أسمائه الحسنى في: «**المستدرك**» (١/ ٤٧)، «**البيان**» (٣/ ٢٩٩).

(٩) من قوله: «والجواد...» إلى هنا؛ ليس في (ل)، والمثبت من (م، د، ك)، إلا قوله: «والجواد» فليس في (د، ك).

فإنَّ «الكلام» نوعان: **إنشاءٌ وإخبارٌ**(١).

و«الإخبار» ينقسم إلى: **صدقٍ وكذبٍ**، والله تعالى يوصف بالصِّدق دون الكذب.

[*و«الإنشاء» نوعان: **إنشاء تكوينٍ، وإنشاء تشريعٍ**؛ فإنَّه سبحانه له الخَلْقُ والأمر، وإنَّما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له: «كُن»؛ فيكون.

و«التَّكوين» يستلزم «الإرادة» عند جماهير الخلائق، وكذلك يستلزم «الكلام» عند أكثر أهل الإثبات.

وأمَّا «التَّشريع»؛ فيستلزم(٢) «الكلام»، وفي استلزامه «الإرادةَ» نزاعٌ؛ والصَّواب أنَّه يستلزم أحدَ نوعي «الإرادة»(٣)، كما سنُبيِّن(٤) إن شاء الله تعالى(٥)*](٦).

و«الإنشاء» يتضمَّن الأمر والنَّهي والإباحة، والله تعالى يوصف بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر(٧)، فهو سبحانه لا يأمر بالفحشاء.

وكذلك «الإرادة» قد نزَّه نفسه عن بعض أنواعها؛ كقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ٣١﴾(٨)، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾(٩).

---

(١) انظر: «**الدرء**» (٧/ ١٧٧) (٥/ ٢٠٥)، «**جامع المسائل**» (٩/ ١٠).
(٢) في (م): «يستلزم»، والمثبت من (د، ك).
(٣) وهي الإرادة الشرعية الدينية.
(٤) في (م، ك): «ستبين»، وفي (د) يشبه أن تكون: «سيبين»، ولعل صوابها ما أثبت.
(٥) انظر: (ص٤٧٦، ٥٠٤).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك).
(٧) قوله: «بأنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر» في (م): «بأمر بالمعروف ونهي عن المنكر يأمر بالخير وينهى عن الشر»، وفي (ل): «بأنه يأمر بالخير وينهى عن الشر»، والظاهر أن الشَّيخ قد عدل إلى الصيغة المثبتة -كما في (د، ك)- إلا أن ناسخ (م) لم يحسن تحرير الموضع فلفق بين الصيغتين، والله أعلم.
(٨) غافر: (٣١). (٩) البقرة: (١٨٥).

فلهذا لم يجئ في أسمائه الحسنى[١] المأثورة اسم «**المُريد**» و«**المتكلِّم**»[٢].

وأمَّا ما يوصف به الرَّبُّ تعالى من الكلام والإرادة؛ فقد دلَّت عليه أسماؤه[٣] الحسنى.

وقد اتَّفق سلفُ الأمَّة وأئمَّتها على أنَّ الله تعالى متكلِّمٌ بكلامٍ قائمٍ به، وأنَّ كلامه غير مخلوقٍ، وأنَّه مريدٌ بإرادةٍ قائمةٍ به، وأنَّ إرادته ليست مخلوقةً، وأنكروا على الجهميَّة -من المعتزلة وغيرهم- **الذين قالوا**: «إنَّ كلام الله مخلوقٌ؛ خلقه في غيره، وإنَّه كَلَّمَ موسى بكلامٍ خلقه في الهواء أو في الشَّجرة أو غير ذلك[٤]».

واتَّفق سلف الأمَّة وأئمَّتها على أنَّ القرآن[٥] كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بَدَأَ وإليه يعود.

ومعنى قولهم: «منه بَدَأَ»؛ أي: هو المتكلِّم به، لم يخلقه في غيره، كما قالت الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم: «إنَّه بَدَأَ من بعض المخلوقات، وإنه[٦] سبحانه لم يقم به كلامٌ».

ولم يُرِد السَّلف[٧] بذلك أنَّ كلامه[٨] فارقَ ذاتَه؛ فإنَّ الكلام وغيرَه من

---

(١) قوله: «أسمائه الحسنى» في (م): «أسماء الله تعالى الحسنى»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٢) قوله: «اسم المريد والمتكلم»، ليس في (ل)، وفي (د، ك): «المتكلم والمريد»، والمثبت من (م). وانظر: «**طريق الهجرتين**» (٢/ ٧١٨).

(٣) في (م): «أسماء الله»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٤) قوله: «أو في الشجرة أو غير ذلك» ليس في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).

(٥) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م، ل).

(٦) كتب فوقها في (م): «هو».

(٧) قوله: «ولم يرد السلف» في (ل): «ولم يريدوا»، والمثبت من (م، د، ك).

(٨) قوله: «بذلك أن كلامه» في (د، ك): «أنه كلام»، وفي (ل): «أن كلامه»، والمثبت من (م).

الصِّفات لا يفارقُ الموصوفَ ويقومُ بغيره[(١)]، بل صفة المخلوق لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف تكون صفة الخالق تفارقه وتنتقل إلى غيره؟!

ولهذا قال الإمام أحمد: «كلام الله من الله ليس ببائنٍ منه»[(٢)]، ورَدَّ بذلك على الجهميَّة المعتزلة وغيرهم **الذين يقولون:** إنَّ كلام الله بائنٌ منه[(٣)]، خلقه في بعض الأجسام.

ومعنى قول السَّلف: «إليه[(٤)] يعود» ما جاء في الآثار[(٥)]: «إنَّ القرآن يُسرى به، حتَّى لا يبقى في المصاحف منه[(٦)] حرفٌ، ولا في القلوب منه آيةٌ»[(٧)].

وقد قال الله تعالى عن المخلوق: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ۝٥﴾[(٨)]، ومع هذا؛ فكلمة المخلوق لم[(٩)] تفارق ذاته وتنتقل إلى غيره.

وما[(١٠)] جاءت به الآثار [*عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين لهم بإحسانٍ وغيرهم من أئمَّة المسلمين.

---

(١) قوله: «ويقوم بغيره» ليس في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**أصول السُّنَّة**» للإمام أحمد -رواية عبدوس العطار- ضمن: «**الجامع في عقائد ورسائل أهل السُّنَّة والأثر**» (ص٣٥٠).
(٣) من قوله: «ورد بذلك...» إلى هنا؛ ليس في (د، ك)، والمثبت من (م، ل)، إلا قوله: «إنَّ» فليس في (ل).
(٤) في (م): «وإليه»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) في (م): «الأثر»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٦) ليست في (م)، وفي (د): «من»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) أخرجه سعيد بن منصور (٩٧)، وعبد الرزاق (٦١٥٤)، وابن أبي شيبة (٣٢١٩٥)، والطبراني (٩/ ١٤١) من قول ابن مسعود.
(٨) الكهف: (٥).
(٩) في (د، ك): «لا»، والمثبت من (م، ل).
(١٠) في (م): «كما» أو: «وكما»، والمثبت من (د، ك، ل).

❐ كالحديث الذي رواه أحمد في **مسنده**، وكتبه إلى المتوكِّل في **رسالته** التي أرسل بها إليه، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَا تَقَرَّبَ العِبَادُ إِلَى الله بِمِثْلِ مَا خَرَجَ مِنْهُ**». يعني القرآن، وفي لفظٍ: «**بِأَحَبَّ إِلَيهِ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ**»[(١)].

❐ وقول أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه لمَّا سمع كلام مُسَيْلِمة: «إنَّ هذا كلامٌ لم يخرج من إلٍّ»[(٢)]؛ **أي**: من ربٍّ.

❐ وقول ابنِ عبَّاسٍ لمَّا سمع قائلًا يقول لميِّتٍ لما وضع في لحده: «اللَّهُمَّ ربَّ القرآن اغفر له»، فالتفت إليه ابن عبَّاسٍ فقال: «مَهْ، القرآنُ كلامُ الله ليس بمربوبٍ؛ منه خرج وإليه يعود»، وهذا الكلام معروفٌ عن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما[(٣)].

وقول السَّلف: «القرآن كلام الله غير مخلوقٍ منه بدأ وإليه يعود» -كما استفاضت الآثار عنهم بذلك، كما هو مذكورٌ[(٤)] في الكتب المنقولة عنهم بالأسانيد المشهورة[(٥)]- لا يدلُّ على أنَّ الكلام يفارق المتكلِّم وينتقل إلى

---

(١) روي من حديث أبي أمامة بألفاظ متعددة؛ **واللفظ الأول**: أخرجه أحمد (٢٢٣٠٦) -وأورده الإمام أحمد في رسالته إلى المتوكل كما في «**السُّنَّة**» لعبد الله (ص٦٢)-، والترمذي (٣١٥٤)، وقال: (حديث غريب). **واللفظ الثاني**: أخرجه ابن السني -كما في «**زهر الفردوس**» برقم (٢٢٧٨)-.
وقد روي مرسلًا من حديث جبير بن نفير: أخرجه الترمذي (٣١٥٥). وقال الشَّيخ في «**التسعينية**» (١/ ٣٦٧): (المرسل أثبت).

(٢) أخرجه الطبري في تاريخه (٣/ ٣٠٠). وانظر: «**غريب الحديث**» لأبي عبيد (٤/ ١٢٧).

(٣) أخرجه الطبراني في السُّنَّة -كما في «**التسعينية**» (١/ ٣٦٥)-، واللالكائي (٣٧٦).

(٤) بعدها في (ك) زيادة: «عنهم».

(٥) انظر: «**الرد على الجهمية**» (٣٤٤)، «**النقض**» (١٤٩) كلاهما للدارمي، «**مسائل حرب**» (٣/ ١١٣٢- ١١٣٣)، «**الإبانة**» لابن بطة (٦/ ٦-٧، ٣٢-٣٣، ٣٦)، اللالكائي (٣١٤)، «**السنن الكبير**» للبيهقي (١٩٩٣٢)، «**الحجة**» للأصبهاني (١/ ٣٦٤-٣٦٥)، وقد جمعها الضياء المقدسي في جزءٍ مفردٍ طبع بعنوان: «**اختصاص القرآن بعوده إلى الرحمٰن**».

غيره، ولكن هذا دليلٌ على أنَّ الله تعالى هو المتكلِّم بالقرآن، ومنه سُمع، لا أنَّه خلقه في غيره، كما فسَّره بذلك أحمد وغيره من الأئمة؛ **قال أبو بكر الأعين:** (سئل أحمد عن قوله: «القرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود»، **فقال أحمد:** «منه خرج»: هو المتكلِّم به، وإليه يعود)، ذكره الخلَّال في كتاب «**السُّنَّة**»(١) عن عبد الله بن أحمد*](٢).

وقد بيَّن السَّلفُ والأئمَّةُ وأتباعُهم فسادَ قول الجهميَّة -**الذين يقولون:** كلامُه مخلوقٌ- بوجوهٍ(٣) كثيرةٍ؛ مثل قولهم: لو كان مخلوقًا في غيره، لكان صفةً لذلك المحلِّ، ولاشتُقَّ لذلك المحلِّ منه اسمٌ، **كما** في سائر الصِّفات؛ مثل: العلم والقدرة والسَّمع والبصر والحياة، **وكما** في الحركة والسُّكون، والسَّواد والبياض، وسائر الصِّفات التي لا(٤) يُشترط لها الحياة؛ فإنَّها إذا قامت بمحلٍّ، كانت صفةً لذلك المحلِّ دون غيره، واشتُقَّ لذلك المحلِّ منها اسمٌ دون غيره؛ [***فإنَّ الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمُها على ذلك المحلِّ دون غيره، وسُمِّيَ بالاسم المشتقِّ منها ذلك المحلُّ دون غيره.**

وطَرْدُ هذا عند السَّلف وجمهور أهل الإثبات: **أسماءُ الأفعال؛**

---

(١) «**السُّنَّة**» (١٨٥٩).

(٢) ما بين النَّجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «وما جاءت به الآثار -مثل قول خبَّاب بن الأرتِّ: تقرَّبْ إلى الله بما استطعتَ؛ فإنَّك لن تتقرَّب إليه بشيءٍ أحبَّ إليه ممَّا خرج منه. وروي ذلك مرفوعًا، ونحو ذلك- أولي أن لا يدلَّ على أنَّ الكلام يفارق المتكلِّم وينتقل إلى غيره؛ ولكن هذا دليلٌ على أنَّ الله سبحانه هو المتكلِّم بالقرآن ومنه سُمع، لا أنَّه خلقه في غيره. وقد بين السلف». وفي (م) وقع اضطراب في الكلام وتقديم وتأخير، والظاهر أن الشيخ قد عدل عن الصيغة الأولى -الواردة في (ل)- إلى الصيغة الأخرى -الواردة في (د، ك)-؛ فلم يحسن ناسخ (م) تحرير الموضع فلفق بين الصيغتين.

(٣) في (د، ك): «من وجوه»، والمثبت من (م، ل).

(٤) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م، ل).

كالخالق(١)، والعادل، وغير ذلك.

وأمَّا من لم يَطْرُدْ ذلك(٢)، بل زعم(٣) أنه يوصف **بصفات الأفعال**، وهي عنده المفعولات المباينة له، ويُشتقُّ له منها اسمٌ= فقوله متناقضٌ؛ ولهذا نقضت المعتزلة قول هؤلاء بما سلَّموه لهم، وبَسْطُ هذا له موضعٌ آخر(٤).

والمقصود هنا(٥): التَّنبيهُ على:

❐ الفَرق بين «**المتكلِّم**» و«**المُريد**» وغيرهما، حيث جاءت النُّصوص باسم «**العليم**» و«**القدير**» و«**السَّميع**» و«**البصير**»، ولم تأت(٦) باسم «**المُريد**» و«**المتكلِّم**» بما يدلُّ على مطلق الإرادة والكلام، وإنَّما جاءت بما يدلُّ على الكلام المحمود، والإرادة المحمودة، لا باسمٍ يشترك فيه المحمود والمذموم.

❐ وأنَّ الكلام والإرادة ممَّا يقوم بالرَّبِّ تعالى ويوصف به؛ ليس ذلك أمرًا منفصلًا عنه، كما تزعم الجهميَّة والمعتزلة.

والتَّنبيهُ على أنَّه*](٧) لو كان كلامُ الله مخلوقًا في محلٍّ:

١- لكان ذلك المحلُّ هو المتكلِّمَ به، وكانت الشَّجرة -مثلًا- هي القائلة(٨) لموسى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾(٩).

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «والقادر»، ولعلها محرَّفة عن: «والغافر».
(٢) كالكلابية ومن تبعهم كالأشعرية. (٣) في (م): «زعموا»، والمثبت من (د، ك).
(٤) انظر: ما سيأتي (ص٦٠٥)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٤٣) «**الاستغاثة**» (ص١٤٥) «**الفتاوى**» (٨/ ٤٨٣) (١٢/ ٣١٣) «**المنهاج**» (٣/ ٣٥٥).
(٥) انظر: (ص١٢٦).
(٦) قوله: «ولم تأت» في (د، ك): «لم يأت» -وهي مهملة في (ك)-، والمثبت من (م).
(٧) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «واشتق لذلك المحل منها اسم دون غيره فلو كان...».
(٨) في (د، ك): «القائل»، والمثبت من (م، ل).
(٩) طه: (١٤).

٢- ولوجب أن يكون ما أنطق الله به بعضَ مخلوقاته كلامًا له، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾(١)، وقد كان النَّبيُّ ﷺ يُسَلِّم عليه الحَجَرُ؛ وقال: «**إِنِّي لَأَعْرِفُ حَجَرًا بِمَكَّةَ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُبْعَثَ، إِنِّي لَأَعْرِفُهُ الآنَ**»(٢)، وقد سبَّح الحصى بيديه حتَّى سُمع تسبيحُه(٣)، وأمثالُ ذلك كثير(٤).

والله هو الذي أنطق هذه الأجسام(٥)؛ فلو كان ما يخلقه من النُّطق والكلام كلامًا له؛ لكان ذلك كلامَ الله -كما أنَّ القرآنَ كلامُ الله-، وكان لا فرق بين أن ينطق هو، وبين أن ينطق غيره من المخلوقات، وهذا ظاهر الفساد.

وكان قدماء الجهميَّة تُنكر(٦) أن يكون الله يتكلم؛ فإنَّ حقيقة مذهبهم أنَّ الله لا يتكلَّم، ولهذا قَتل المسلمون أوَّلَ مَن أظهر هذه البدعة في الإسلام، الجعدَ بن درهم، ضحَّى به خالد بنُ عبدِ الله القَسْريُّ في يوم النَّحر، وقال: «ضحُّوا أيُّها الناس! تقبَّل الله ضحاياكم؛ فإنِّي مُضحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنَّه زعم أنَّ الله لم يتَّخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلِّم موسى تكليمًا، تعالى الله عمَّا يقول الجعد علوًّا كبيرًا!»، ثُمَّ

(١) فصلت: (٢١).
(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤٦) من حديث جابر بن سمرة.
(٣) قوله: «حتى سمع تسبيحه» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
والحديث: أخرجه ابن أبي عاصم في «**السُّنَّة**» (١١٤٦)، والبزار (٤٠٤٠)، والطبراني في «**الأوسط**» (١/ ٢٤٤) من حديث أبي ذر الغفاري.
وأخرجه ابن عساكر (٣٩/ ١٢١)، وابن الجوزي في «**العلل**» (٣٢٧) من حديث أنس.
وأسانيدهما لا تخلو من مقال، انظر تفصيل ذلك في: «**أنيس الساري**» (٤/ ٢٧٧١).
(٤) ليست في (ك)، وفي (د): «كثيرة»، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «والله هو الذي أنطق هذه الأجسام» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٦) في (م): «ينكر»، ويحتمل أن تقرأ: «ينكرون»، والمثبت من (د، ك، ل).

نزل فذبحه[(١)].

ثُمَّ إنَّهم صاروا **يقولون**: «إنَّه متكلِّم مجازًا».

ثُمَّ بعد ذلك أظهروا القول بأنَّه متكلِّمٌ حقيقةً؛ وفسَّروا[(٢)] ذلك بأنَّه خالقٌ للكلام[(٣)] في غيره[(٤)].

وكان هذا من التَّلبيس على النَّاس؛ فإنَّ المتكلِّم عند النَّاس من قام به الكلام، لا من أحدثه في غيره، كما أنَّ «**المريد**» و«**الرَّحيم**» و«**السَّميع**» و«**البصير**» و«**العالم**» و«**القادر**» من قامت به الإرادة، والرحمة، والسَّمع، والبصر، والعلم، والقدرة؛ لا من أحدث ذلك في غيره.

وكذلك **الإرادة**؛ فإنَّ من[(٥)] الجهميَّة والمعتزلة وغيرهم **من يقول**: «إنَّه لا إرادة له»، كما يقوله من يقوله من المعتزلة البغداديِّين.

ومنهم من يقول: «له إرادةٌ أحدثها لا في محلٍّ»، كما يقوله البصريُّون منهم؛ والشِّيعةُ المتأخِّرون وافقوهم على ذلك، ولهم قولان كالمعتزلة[(٦)].

وهو مِن أفسدِ الأقوال من وجهين:

۞ من جهة إثباتهم صفةً لا في محلٍّ.

۞ ومن جهة إثباتهم حادثًا أحدثه لا بإرادةٍ.

---

(١) أخرجه البخاري في «**خلق الأفعال**» (٣)، والدارمي في «**الرد**» (١٣)، و«**النقض**» (١٥٥)، والخلال في «**السُّنَّة**» (٥/٨٨)، والآجري في «**الشريعة**» (٣/١١٢٢)، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٥٦٣)، وابن بطة في «**الإبانة**» (٦/١١٩)، واللالكائي (٥١٢).

(٢) في (د، ك): «وقرروا»، والمثبت من (م، ل).

(٣) في (م): «الكلام»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٤) وهو قول المعتزلة. وقد بيَّن الشَّيخ الفرق بين مقالتي الجهمية والمعتزلة في: «**الفتاوى**» (١٢/٣١١، ٥٠٨) (١٥/٢٢١)، «**التسعينية**» (٢/٤٤٤).

(٥) قوله: «فإن من» في (م): «من»، وفي (ل): «ومن»، والمثبت من (د، ك).

(٦) قوله: «ولهم قولان كالمعتزلة» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د، ك)، ولعلها من الزيادات.

فهذا[(١)] **المصنِّفُ** احترز عن مذهب هؤلاءِ، وأحسن في ذلك.

ولكنْ هذا **المصنِّفُ** اختصر هذه **العقيدة** من كتب المتكلِّمين الصِّفاتيَّة الذين يثبتون ما ذكره من الصِّفات بما نبَّه عليه من الطُّرق **العقليَّة**، ويسمُّون ذلك **العقليَّات**، وأمَّا أمر المعاد؛ فيجعلونه كلَّه[(٢)] من باب **السَّمعيَّات**؛ لأنَّه ممكنٌ في **العقل**، والصَّادق قد أخبر به.

وأمَّا الفلاسفة والمعتزلة [*والكَرَّامية، وكثيرٌ من الصُّوفيَّة، وكثيرٌ من أهل الفقه والحديث من أصحاب الأئمَّة الأربعة، وسلف الأمَّة وأئمَّتها*][(٣)]= فيجعلون المعاد أيضًا من **العقليَّات**، ويثبتونه[(٤)] **بالعقل**؛ ويخوض أهل التَّأويل منهم فيه[(٥)]، كما خاض الصِّفاتيَّة في ذلك.

[*ولكن **المصنِّف** سلك في ذلك طريقةَ أبي عبد الله الرَّازيِّ؛ فأثبت العلم والقدرة والإرادة والحياة **بالعقل**، وأثبت السَّمع والبصر والكلام **بالسَّمع**، ولم يُثبت شيئًا من الصِّفات الخبريَّة.

وأمَّا مَن قبل هؤلاء -كأبي المعالي الجوينيِّ وأمثاله، والقاضي أبي يعلى وأمثاله-؛ فيثبتون جميع هذه الصِّفات **بالعقل**، كما كان يسلكه القاضي أبو بكرٍ، ومَن قبله كأبي الحسن الأشعريِّ، وأبي العبَّاس القلانسيِّ، ومَن قبلهم كأبي محمَّد ابن كُلَّابٍ، والحارث المحاسبيِّ، وغيرهما.

---

(١) في (م): «وهذا»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، ونصُّها في (د، ك): «والكرامية وغيرهم وكثير من أهل الحديث والفقه من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم وكثير من الصوفية وسلف الأمة وأئمتها».
(٤) في (م) أصلحها إلى: «ويثبتونها»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) قوله: «ويخوض أهل التأويل منهم فيه» في (م، ل): «ويخوضون في التأويل فيه»، والمثبت من (د، ك)، إلا قوله: «منهم» فليس في (ك).

وهكذا السَّلف والأئمَّة -كالإمام أحمد بن حنبلٍ وأمثاله- يُثبتون هذه الصِّفات **بالعقل**، كما ثبتت[(١)] **بالسَّمع، وهذه الطَّريقة أعلى وأشرفُ من طريقة هؤلاء المتأخِّرين**، كما سنبيِّنه[(٢)] إن شاء الله تعالى.

وأيضًا: فأئمَّة الصِّفاتيَّة المتقدِّمون[(٣)] -كابن كُلَّابٍ، والحارث المحاسبيِّ، والأشعريِّ، وأبي العبَّاس القلانسيِّ[(٤)]، وأبي عبد الله ابن مجاهدٍ، وأبي الحسن الطَّبريِّ، والقاضي أبي بكر ابن الباقلَانيِّ، وأبي إسحاق الإسفراييني، وأبي بكر ابن فُورَك، وغيرِهم- يثبتون الصِّفات الخبريَّةَ التي ثبت أنَّ الرَّسول ﷺ أخبر بها؛ وكذلك سائرُ طوائف الإثبات -كالسَّالمية، والكَرَّامية، وغيرهم-؛ وهذا مذهب السَّلف والأئمَّة*][(٥)].

ولا ريب أنَّ ما أثبته هؤلاء الصِّفاتية المتأخِّرون[(٦)] من صفات الله تعالى ثابتٌ **بالشَّرع** مع **العقل**، وهو متَّفَقٌ عليه بين سلف الأمَّة وأئمَّتها، وإنَّما خصُّوا[(٧)] هذه الصِّفات بالذِّكر دون غيرها؛ لأنَّها هي التي دلَّ **العقل** عليها عندهم[(٨)]، كما نبَّه عليه **المصنِّف**.

ولكن لا يلزم من عدم الدَّليل المعيَّن عدمُ المدلول؛ فلا يلزم نفيُ ما سوى هذه من الصِّفات، **والسَّمعُ** قد[(٩)] أثبت صفاتٍ أخرى.

---

(١) في (م): «تثبت»، والمثبت من (د، ك).
(٢) في (د): «سيتبين»، وفي (ك): «وسنبين»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «المتقدمين»، والمثبت من (د، ك).
(٤) قوله: «وأبي العباس القلانسي» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د، ك).
(٧) في (د، ك): «خصوص»، والمثبت من (م، ل).
(٨) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د، ك).
(٩) في (د، ك): «فقد»، والمثبت من (م، ل).

[*وأيضًا: فإنَّ الرَّازيَّ ونحوَه ممَّن لم يُثبت السَّمع والبصر والكلام إلا **بالسَّمع**= قد جعل **السَّمع** طريقًا إلى إثبات الصِّفات(١).

ولا نِزاعَ بينهم أنَّه طريقٌ صحيحٌ، لكن يفرِّقون بين ما أثبتوه، وبين ما توقَّفوا في(٢) ثبوته؛ بأنَّ **العقل**(٣) دلَّ على ما أثبتناه، ولم يدلَّ على ما توقَّفنا فيه.

ولهم فيما لم يُثبتوه **طريقان**: **منهم** من نفاه، **ومنهم** من توقَّف فيه(٤)، فلم يحكم فيه بإثباتٍ ولا نفيٍ؛ وهذه طريقةُ محقِّقيهم -كالرَّازيِّ والآمديِّ وغيرِهما- *](٥).

ومن الناس من يثبت صفاتٍ أخرى **بالعقل**.

فالذي اتَّفق عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسولُه ﷺ، من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

فإنَّه قد عُلم **بالسَّمع** مع **العقل**(٦) أنَّ الله ليس كمثله شيءٌ؛ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾(٨)، وقال تعالى:

(١) سبق الإشارة إلى مذهب الرازي (ص١٣٤).
(٢) في (م): «عن»، والمثبت من (د، ك).
(٣) قوله: «بأن العقل» في (م): «أن السمع»، والمثبت من (د، ك).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «صفات أخرى. بل ومن الناس...».
(٦) قوله: «بالسمع مع العقل» ليس في (م)، وفي (ل): «بالشرع مع العقل»، والمثبت من (د، ك).
(٧) الشورى: (١١).
(٨) مريم: (٦٥).

﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[(٢)].

وقد عُلم **بالعقل** أنَّ المِثْلَين يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه؛ فلو كان المخلوق مِثْلًا للخالق للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع، والخالق يجب وجوده وقِدَمه، والمخلوق يستحيل وجوب وجوده وقِدَمه، بل يجب حدوثه وإمكانه، فلو كانا متماثلين[(٣)] للزم اشتراكُهما في ذلك؛ فكان كلٌّ منهما يجب وجوده وقِدَمه، ويمتنع وجوب وجوده وقِدَمه، ويجب حدوثه وإمكانه؛ فيكون كلٌّ منهما: واجبَ القِدَم واجبَ الحدوث، واجبَ الوجود ليس واجبَ الوجود، يمتنع قِدَمه لا يمتنع قِدَمه[(٤)] **وهذا جمعٌ بين النَّقيضين**[(٥)].

فإذا عُرف هذا؛ فنقول[(٦)]: إنَّ الله سمَّى نفسه في القرآن بـ: «**الرَّحمٰن الرَّحيم**»، ووصف نفسه في القرآن[(٧)] بـ: «**الرَّحمة**» و«**المحبَّة**»؛ كما قال: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[(٨)]، وقال: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ

(١) البقرة: (٢٢). (٢) الإخلاص: (٤).
(٣) في (م): «مثلين»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٤) قوله: «كل منهما: واجب القِدَم، واجب الحدوث، واجب الوجود، ليس واجب الوجود، يمتنع قِدَمه، لا يمتنع قِدَمه» في (م): «كل واحد منهما: واجب القدم ...[موضع كلمة لم تظهر في مصورة النسخة] والحدوث، وواجب الوجود، وليس واجب الوجود، ويمتنع قِدَمه، ولا يمتنع قِدَمه»، والمثبت من (د، ك، ل)، إلا قوله: «يمتنع» في (د، ك): «ويمتنع».
(٥) بعدها في (م) زيادة بمقدار (١١) سطرًا، وقد تكررت في موضع آخر (ص١٧١)، وصواب موضعها هناك.
(٦) في (ك): «فيقال»، والمثبت من (م، د، ل).
(٧) قوله: «في القرآن» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٨) غافر: (٧).

شَيۡءٖ﴾[(١)]، وقال: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[(٢)]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ ٤﴾[(٣)]، و﴿يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾[(٤)]، و﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٦﴾[(٥)]، و﴿يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ مَّرۡصُوصٞ ٤﴾[(٦)]، ونحو ذلك.

ومن النَّاس من جعل حبَّه ورحمته عبارةً عمَّا يخلقه من النِّعمة، كما جعل بعضهم إرادته عبارةً عمَّا يخلقه من المخلوقات؛ وهذا ظاهر البطلان، لا سيَّما على أصل الصِّفاتيَّة.

ومنهم من جعل حبَّه ورحمتَه هي إرادتَه، ونفى أن يكون له صفاتٌ هي الحبُّ والرِّضا والرَّحمة والغضبُ غيرَ الإرادة.

فيقال لهذا القائل: لِمَ أثبتَّ له إرادةً، وأنَّه مريدٌ حقيقةً، ونفيتَ حقيقة الحبِّ والرَّحمة ونحو ذلك؟

فإن قال[(٧)]: لأنَّ إثبات هذا تشبيهٌ؛ لأنَّ الرَّحمة رِقَّةٌ تلحق المخلوق[(٨)]، والرَّبُّ منزَّهٌ[(٩)] عن مثل صفات المخلوقين.

قيل له: وكذلك يقول لك[(١٠)] مُنازعك في الإرادة: إنَّ الإرادة المعروفة مَيلُ الإنسان إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضرُّه[(١١)]، والله تعالى

---

(١) الأعراف: (١٥٦).
(٢) المائدة: (٥٤).
(٣) التوبة: (٤).
(٤) البقرة: (١٩٥).
(٥) آل عمران: (١٤٦).
(٦) الصف: (٤).
(٧) في (ك): «قيل»، والمثبت من (م، د، ل).
(٨) في (م): «المخلوقات»، وفي (ك): «الملحوق»، والمثبت من (د، ل).
(٩) في (ل): «ينزه»، والمثبت من (م، د، ك).
(١٠) قوله: «وكذلك يقول لك» في (م): «فكذلك يقول»، وفي (ل): «وكذلك يقول»، والمثبت من (د، ك).
(١١) قوله: «جلب ما ينفعه ودفع ما يضره» في (د، ك، ل): «ما ينفعه وما يضره»، والمثبت من (م).

منزَّهٌ عن أن يحتاج[(١)] إلى عباده، وهم لا يبلغون ضرَّه ولا نفعَه، بل هو الغنيُّ عن خلقه كلِّهم.

فإن قلتَ: الإرادة التي نُثبتها لله ليست مثل إرادة المخلوقين[(٢)]؛ كما أنَّا قد اتَّفقنا وسائر المسلمين على أنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وليس هو مثلَ سائر الأحياء العلماء القادرين.

قال لك أهلُ الإثبات: وكذلك الرَّحمة والمحبَّة التي نُثبتها لله؛ ليست مثل رحمة المخلوق ومحبَّة المخلوق.

فإن قلتَ: لا أعقل من الرَّحمة والمحبَّة[(٣)] إلَّا هذا.

قال لك النُّفاة: ونحن لا نعقل من الإرادة إلَّا هذا.

ومعلومٌ عند كلِّ عاقلٍ أنَّ إرادتنا ومحبَّتنا ورحمتنا بالنِّسبة إلينا؛ كإرادته ومحبَّته ورحمته بالنِّسبة إليه؛ فلا يجوز التَّفريق بين المتماثلين -فنُثبِتُ له إحدى الصِّفتين ونَنْفي[(٤)] الأخرى-، وليس في **العقل** ولا في **السَّمع** ما يوجب التَّفريق؛ **إذ أكثر ما يقال:** إنِّي أُثبت الإرادة **بالعقل**؛ لأنَّ وجود التَّخصيص في المخلوقات دلَّ على الإرادة.

فيقال لك: **انتفاءُ الدَّليل المعيَّن لا يقتضي انتفاء المدلول**. فَهَب[(٥)] أنَّ مثل هذا الدَّليل لا يَثْبُتُ في الرَّحمة والمحبَّة؛ فمن أين نفيت ذلك؟! **ثُمَّ يقال:** بل **السَّمع** أثبت ذلك أيضًا.

---

(١) قوله: «أن يحتاج» في (د، ك): «الاحتياج»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (ل): «المخلوق»، والمثبت من (م، د، ك).
(٣) في (د): «ولا المحبة»، والمثبت من (م، ك، ل).
(٤) قوله: «فنثبت... وننفي» في (د): «فيثبت... وينفى»، وفي (ك): «فيثبت...ونفى»، وفي (ل): «فثبتت...وتنفى»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «وهب»، والمثبت من (د، ك، ل).

وقد يُسلك في إثبات ذلك نظير الطَّريق **العقليِّ**[(١)] الذي أثبت به الإرادة؛ **فيقال:** ما في المخلوقات من وجود المنافع للمحتاجين[(٢)]، وكشف الضُّرِّ عن المضرورين، والإحسان إلى المخلوقات، وأنواع الرِّزق والهدى والمسرَّات[(٣)]= هو[(٤)] دليلٌ على رحمة الخالق سبحانه.

والقرآن يُثبت دلائل الرُّبوبيَّة بهذه[(٥)] الطَّريق؛ **تارةً** يدلُّهم بالآيات المخلوقة على وجود الخالق، ويثبت علمه وقدرته ومشيئته، **وتارةً** يدلُّهم بالنِّعم والآلاء على وجود بِرِّه وإحسانه المستلزم[(٦)] رحمته.

وهذا كثيرٌ في القرآن -وإن لم يكن مثل الأوَّل أو أكثر منه؛ لم يكن أقلَّ منه بكثيرٍ- كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ﴾[(٧)]، وقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلۡمَآءَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡجُرُزِ فَنُخۡرِجُ بِهِۦ زَرۡعٗا تَأۡكُلُ مِنۡهُ أَنۡعَٰمُهُمۡ وَأَنفُسُهُمۡۚ أَفَلَا يُبۡصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾[(٨)]، وقوله في سورة الرَّحمٰن بعد[(٩)] ذكرِ كلِّ نوعٍ من هذه الأنواع: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

وفي الجملة؛ فما ذكره في القرآن من الأمثال والآيات؛ **تارةً** يقرِّر بها

---

(١) قوله: «في إثبات ذلك نظير الطريق العقلي» في (م): «في مثل ذلك نظرا بطريق العقل»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٢) في (ل): «إلى المحتاجين»، والمثبت من (م، د، ك).
(٣) في (م): «والمبشرات»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٦) في (م): «المستلزمة»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٧) البقرة: (٢١-٢٢).
(٨) السجدة: (٢٧).
(٩) بعدها في (ك) زيادة: «أن».

نفس[(١)] مشيئته وقدرته وخلقه، **وتارةً** يقرِّر بها إحسانه وإنعامه ورحمته، وهذه الطَّريق مستلزمةٌ للأولى من غير عكسٍ؛ فإنَّه يلزم من وجود الإحسان والرَّحمة؛ وجود القدرة والمشيئة من غير عكسٍ.

وقِسْ على هذا غيرَه من الصِّفات؛ [*مثلَ إثبات حكمته ومحبَّته التي ينبني[(٢)] عليها حكمةُ خلقه وأمره؛ هو أيضًا مما يُعلم **بالسَّمع، وبالعقل**[(٣)] أيضًا، كما تُعلم إرادته، وكما تُعلم محبَّته، وهذه المسائل مبسوطةٌ في مواضعَ[(٤)]، وإنَّما ذكرنا[(٥)] في هذا الشَّرح ما يناسب حال هذه **العقيدة المختصرة المشروحة**.

وقد بسطنا في غير هذا الموضع الكلامَ في **محبَّة الله تعالى**، وذكرنا أنَّ للنَّاس في هذا الأصل العظيم **ثلاثةَ أقوالٍ**[(٦)]:

أحدها: أنَّ الله تعالى يُحِبُّ ويُحَبُّ؛ كما قال تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[(٧)]، فهو المستحقُّ أن يكون له كمال المحبَّة دون ما سواه، وهو سبحانه يُحِبُّ ما أمر به، ويُحِبُّ عباده المؤمنين، وهذا قول سلف الأُمَّة وأئمَّتها، وقول أئمَّة شيوخ المعرفة.

والقول الثَّاني: أنَّه يستحقُّ أن يُحَبَّ، لكنَّه لا يُحِبُّ إلَّا بمعنى أنَّه يريد، وهذا قول كثيرٍ من المتكلِّمين، ومن وافقهم من الصُّوفيَّة.

---

(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م، د، ل).
(٢) في (م، ك): «يبتنى»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «والعقل»، والمثبت من (د، ك).
(٤) انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ٤٦) (١٣/ ٢٩٩).
(٥) في (م): «ذكرت»، والمثبت من (د، ك).
(٦) وفي «**النبوات**» (١/ ٣٦٦) جعل القسمة رباعيَّة؛ حيث زاد قولًا رابعًا، وهو: أنه يُحِبُّ ولا يُحَب. وهذا القول يقابل القول الثاني هنا، وقد حكاه أيضًا في: «**المنهاج**» (٥/ ٣٩٢).
(٧) المائدة: (٥٤).

والثَّالث: أنَّه لا يُحِبُّ ولا يُحَبُّ، وإنَّما محبَّة العباد له: «إرادتُهم طاعتَه»، وهذا قول الجهميَّة ومَن وافقهم من متأخِّري أهل الكلام والرَّأي(١)*](٢).

وممَّا يوضِّح ذلك: أنَّ وجوب تصديق كلِّ مسلم بما أخبر الله به ورسوله(٣) ﷺ من صفاته ليس موقوفًا على أن يقوم(٤) دليلٌ عقليٌّ على تلك الصِّفة بعينها؛ فإنَّه ممَّا يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الرَّسول ﷺ إذا أخبرنا(٥) بشيءٍ من صفات الله تعالى وجب علينا التَّصديق به، وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا.

ومن لم يُقرَّ بما جاء به الرَّسول حتَّى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَاته(٦)﴾(٧)، ومن سلك هذا(٨) السَّبيل فهو في الحقيقة ليس مؤمنًا بالرَّسول ﷺ، ولا متلقِّيًا(٩) عنه الإخبار بشأن الرُّبوبيَّة، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرَّسول بشيءٍ من ذلك، أو لم يخبر(١٠)؛ **فإنَّ ما**

---

(١) في الأصول (م، د، ك): «والرازي»، والظاهر أنها محرفة عن المثبت، وانظر: «**الدرء**» (٦/ ٦٢، ٦٥)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٣٤٣)، «**النبوات**» (١/ ٣٣٧).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك).

(٣) قوله: «أخبر الله به ورسوله» في (م): «أخبر به رسوله»، وفي (د): «أخبر به الله ورسوله»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) بعدها في (ل) زيادة: «عليه».

(٥) في (م): «أخبر»، والمثبت من (د، ك، ل).

(٦) كذا في (د، ك، ل) وهي قراءة الجمهور، وفي (م): «رسالته» وهي قراءة ابن كثير وحفص. انظر: «**النشر**» لابن الجزري (٢/ ٢٦٢).

(٧) الأنعام: (١٢٥).

(٨) في (ل): «هذه»، والمثبت من (م، د، ك).

(٩) في (م): «متلقبًا»، والمثبت من (د، ك، ل).

(١٠) بعدها في (ك، ل) زيادة: «به».

أخبر به إذا لم يعلمه بعقله لا يصدِّق به، بل يَتَأَوَّله أو يفوِّضه، **وما لم يخبر به** إن علمه بعقله آمن به؛ وإلَّا فلا.

وحينئذٍ: فلا فرق[(١)] عند من سلك هذا[(٢)] السَّبيل بين وجود الرَّسول ﷺ وإخباره، وبين عدم الرَّسول وعدم إخباره، وكان ما يُذكر من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب[(٣)] عديمَ الأثر عنده. وهذا قد صرَّح به أئمَّة هذا الطَّريق الذين أعرضوا عن[(٤)] الطَّريق النَّبويَّة؛ **فمنهم**[(٥)] من يحيل على القياس العقليِّ[(٦)]، **ومنهم**[(٧)] من يحيل على الكشف الشُّهوديِّ[(٨)]؛ وكلٌّ من الطَّريقينِ فيها من الاضطراب والاختلاف[(٩)] ما لا ينضبط، وليست واحدةٌ منها[(١٠)] تحصِّل المقصود بدون الطَّريق النَّبويَّة.

والطَّريق النَّبويَّة تحصِّل[(١١)] الإيمان النَّافع في الآخرة بدون ذلك[(١٢)]؛ ثُمَّ إن حصل **قياسٌ** أو **كشفٌ** يوافق[(١٣)] ما أخبر به الرَّسول ﷺ= كان حسنًا؛ مع أنَّ القرآن قد نبَّه على الطُّرق الاعتباريَّة التي بها

---

(١) قوله: «وإلا فلا وحينئذٍ فلا فرق» في (د، ك): «وإلا فلا فرق»، وفي (ل): «وإلا فلا. فلا فرق»، والمثبت من (م).
(٢) في (د، ك، ل): «هذه»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «في هذا الباب» ليس في (م، د، ك)، والمثبت من (ل).
(٤) قوله: «الذين أعرضوا عن» في (د، ك، ل): «ثم»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «منهم»، وفي (د، ك): «فيهم»، والمثبت من (ل).
(٦) ليست في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٧) في (د، ك): «وفيهم»، والمثبت من (م، ل).
(٨) ليست في (د، ك، ل)، والمثبت من (م).
(٩) قوله: «الاضطراب والاختلاف» في (م): «الاختلاف والاضطراب»، والمثبت من (د، ك، ل).
(١٠) في (د، ك، ل): «منهما»، والمثبت من (م).
(١١) في (د، ك): «بها يحصل»، والمثبت من (م، ل).
(١٢) في (م): «تلك الطريق»، والمثبت من (د، ك، ل).
(١٣) في (ل): «فوافق»، والمثبت من (م، د، ك).

يُستدلُّ[(١)] على مثل ما في القرآن، كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾[(٢)]، فأخبر أنَّه يُري عبادَه من الآيات المشهودة -التي هي أدلَّةٌ عقليَّةٌ- ما يبيِّن أنَّ القرآن حقٌّ[(٣)].

وليس لقائلٍ أن يقول: «إنَّما خُصَّت هذه الصِّفات [*السَّبع*][(٤)] بالذِّكر؛ لأنَّ **السَّمع** موقوفٌ عليها دون غيرها»؛ فإنَّ[(٥)] الأمر ليس كذلك؛ لأنَّ التَّصديق **بالسَّمعيَّات** ليس موقوفًا على إثبات السَّمع والبصر ونحو ذلك.

[*فإن قيل: إنَّما نفينا «**الرَّحمة**» و«**المحبَّة**» و«**الرِّضا**» و«**الغضب**» ونحو ذلك من الصِّفات؛ لأنَّه لا يُعقل لها حقيقةٌ تليق بالخالق إلَّا «**الإرادة**»؛ فـ«**المحبَّة**» و«**الرِّضا**» إرادة الإحسان، و«**الغضب**» إرادة العقاب[(٦)]؛ فالفرق بينهما بحسب تعلُّقاتها، لا أنَّ هذه في نفسها ليست هذه.

قيل: **هذا باطلٌ**؛ فإنَّ نصوص الكتاب والسُّنَّة والإجماع مع الأدلَّة العقليَّة تُبيِّن الفرق؛ فإنَّ الله سبحانه يقول: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾[(٨)]؛ فبيَّن أنَّه لا يرضى هذه المحرَّمات؛ مع أنَّ كلَّ شيءٍ كائنٌ بمشيئته[(٩)].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟

---

(١) قوله: «التي بها يستدل» في (ل): «التي يستدل بها»، والمثبت من (م، د، ك).
(٢) فصلت: (٥٣).
(٣) انظر: «**الفتاوى**» (١٤/ ١٨٩)، «**الدرء**» (٣/ ١٣٤).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وهي ملحقة بطرَّته -بخط الناسخ-.
(٥) في (م، ل): «لأن»، والمثبت من (د، ك).
(٦) بعدها في (د، ك) زيادة: «منه».
(٧) الزمر: (٧).
(٨) النساء: (١٠٨).
(٩) في (د): «بمسببه»، وفي (ك): «بسببه»، والمثبت من (م).
(١٠) البقرة: (٢٠٥).

ﭐللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾[(٢)].

ثم قالت المعتزلة: وهو لا يُحِبُّ الكفر والفسوق والعصيان، فهو لا يريد ذلك ولا يشاؤه فيكون في ملكه ما لا يشاؤه.

وقالت الجهمية: بل ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فتكون المشيئة هي المحبَّة وهي الرضا، فما أحبَّه ورضيه كان، وما لم يُحِبَّه ولم يَرْضَه لم يكن.

وأما السَّلف والأئمة وأتباعهم فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، **ويقولون:** إن الله لا يُحِبُّ الكفر والفسوق والعصيان.

وقد اتفق العلماء على أنه لو قال: «والله لأصلينَّ هذا الفرض الذي فرضه الله إن شاء الله» ولم يفعل ذلك؛ لم يكن عليه كفَّارةُ يمين، **ولو قال:** «إنْ أمَرَ الله بذلك وأحبَّه ورضيه»؛ كان عليه كفَّارةُ يمين.

وإذا كان قد يشاء ما لا يُحِبُّ ويُحِبُّ ما لا يشاء؛ امتنع أن تكون إحدى الصِّفتين هي الأخرى أو نوعٌ من الأخرى، بل قد تتلازمان في بعض المواضع[(٣)].

---

(١) آل عمران: (٣٢).   (٢) البقرة: (١٩٠).

(٣) من قوله: «وقال تعالى: أطيعوا الله والرسول...» إلى هنا؛ من زيادات (م)، وهي ملحقة بطرَّته -بخط الناسخ-. وقد وردت الآيتان في الطرَّة عند هذا الموضع، وأما بقيَّة الكلام -وهو قوله: «ثم قالت المعتزلة...إلخ»- فقد ورد في ظهر الورقة التي تليها، والظَّاهر أنَّه تتَّمة له، وقد وافق كثيرٌ من الكلام أطرافَ الورق فذهب موضعه؛ فاجتهدت في قراءته قدر المستطاع. ولم يصحِّح النَّاسخ عليه ولم يشر لموضعه؛ إلا أن الظَّاهر أنه لحَقٌ ولعل هذا موضعه؛ لأمور: ١.أنَّ النَّاسخ ليس من عادته التحشية، ٢. أن النَّاسخ إذا ألحق فليس من عادته التَّصحيح على اللَّحَق -وأما الإشارة إلى الموضع فقد أهملها في مواضع-، ٣. أنَّها من كلام الشَّيخ كما هو ظاهر، وانظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٣٤٠، ٤٧٦)، =

وقد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام، وبإجماع سلف الأمَّة -وهذا[(١)] قبل حدوث أقوال النُّفاة من الجهميَّة ونحوهم- أنَّ الله يُحِبُّ الإيمان والعمل الصَّالح، ولا يُحِبُّ الكفر والفسوق والعصيان، وأنَّه يرضى هذا ولا يرضى هذا، والجميعُ بمشيئته وقدرته.

والذين لم يفرِّقوا؛ لهم تأويلان[(٢)]:

❁ **تارةً يقولون**: «لا يرضاه لعباده المؤمنين»، **فهم يقولون**: «لا يحبُّ الإيمان والعمل الصَّالح ممَّن لم يفعله، كما لم يُرِدْهُ ممَّن لم يفعله»، **ويقولون**: «إنَّه يحبُّ الكفر والفسوق والعصيان ممَّن فعله، كما أراده ممَّن فعله».

وفساد هذا القول ممَّا يُعلم[(٣)] بالاضطرار من دين الإسلام، مع دلالة[(٤)] الكتاب والسُّنَّة وإجماع السَّلف على فساده.

❁ **وتأويلهم الثَّاني: أنَّهم[(٥)] قالوا**: «لا يرضاه دينًا»، **كما يقولون**: «لا يريده دينًا»؛ **ومعناه[(٦)] عندهم**: أنَّه لا يريد أن يثيب فاعلَه؛ إذ جميع

= «**المنهاج**» (٣/ ١٥، ١٩، ١٥٩، ١٨١) (٥/ ٣٥٩)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٣)، «**الدرء**» (١/ ٨٣).

وأما تفريقه للَّحَقِ وعدم إشارته لموضعه؛ فإنه نصٌّ مزيدٌ فربَّما جاء أوَّله في طرَّة الأصل المنقول منه وتتمَّته في ورقة ملحقة -ولهذا نظائر كثيرة-؛ فاستبهم على ناسخنا موضعه، كما وقع في مواضع من النسخة -ومن نسخة (ك) أيضًا- حين ألحق نصوصًا مزيدةً في غير موضعها.

(١) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٢) تصحَّفت في الأصول (م، د، ك) إلى: «تأويلات». وانظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٣٤١، ٤٧٧)، «**المنهاج**» (٣/ ١٥٩) (٥/ ٣٠٣)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٧٦)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٥).

(٣) في (م): «نعلمه»، والمثبت من (د، ك).

(٤) في (م): «أدلة»، والمثبت من (د، ك).

(٥) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «أو معناه»، والمثبت من (د، ك).

الموجودات والأفعال عندهم بالنِّسبة إليه سواءٌ؛ لا يُحِبُّ منها شيئًا دون شيءٍ، ولا يبغض منها شيئًا دون شيءٍ.

وقد بُسط الكلام على فساد هذا القول وتناقضه في مواضع أُخَرَ[(١)].

وإنَّما المقصود هنا: التَّنبيه على أنَّ ما يجب إثباته لله تعالى من الصِّفات ليس مقصورًا على ما ذكره هؤلاءِ -مع إثباتهم[(٢)] بعض صفاته **بالعقل**، وبعضها **بالسَّمع**-؛ فإنَّ من عرف حقائقَ أقوال النَّاس وطرقهم[(٣)] التي دعتهم إلى تلك الأقوال؛ حصل له العلم والرَّحمة، فعَلِمَ الحقَّ، ورحم الخلق، وكان مع الذين أنعم الله عليهم من النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداء والصَّالحين، وهذه خاصَّة[(٤)] أهل السُّنَّة المتَّبعين للرَّسول ﷺ؛ فإنَّهم يتَّبعون الحقَّ، ويرحمون مَن خالفهم باجتهاده حيث عذره الله ورسوله؛ وأهل البدع يبتدعون بدعةً باطلةً[(٥)]، ويكفِّرون مَن خالفهم فيها[(٦)]*][(٧)].

(١) قوله: «وقد بسط الكلام على فساد هذا القول وتناقضه في مواضع أخر» في (م): «وبسط هذا الكلام -على فساد هذا القول ومناقضته- يرد في مواضع أخر»، والمثبت من (د، ك).
(٢) في (م): «إثباته»، والمثبت من (د، ك).
(٣) في (م): «وطريقتهم»، والمثبت من (د، ك).
(٤) قوله: «وهذه خاصة»، في (م): «وكان مع»، والمثبت من (د، ك).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٧) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك). وكان السياق في (ل): «ذلك. فصل ومن شأن...»، ووردت الزيادة في (م): «ذلك. فصل فإن قيل... خالفهم. فصل ومن شأن...»، وفي (د، ك): «ذلك. فصل فإن قيل... خالفهم فيها. ومن شأن...»، ولعل الصواب -كما أثبت-: «ذلك. فإن قيل... خالفهم فيها. فصل ومن شأن...».

فصلٌ

ومن شأن المصنِّفين في **العقائد المختصرة**، على مذهب أهل السُّنَّة والجماعة= أنْ يذكروا ما يتميَّز به أهل السُّنَّة والجماعة عن الكفَّار والمبتدعين:

فيذكرون إثبات الصِّفات[(١)]، **وأنَّ** القرآن كلام الله غير مخلوقٍ، **وأنَّه** تعالى يُرى في الآخرة، خلافًا للجهميَّة من المعتزلة وغيرهم[(٢)].

ويذكرون أنَّ الله خالق أفعال[(٣)] العباد، **وأنَّه** مريدٌ لجميع الكائنات، **وأنَّه** ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، خلافًا للقدريَّة من المعتزلة وغيرهم.

ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، **وأنَّ** المؤمن لا يكفر بمجرَّد الذَّنب، **ولا** يُخلَّد في النَّار، خلافًا للخوارج والمعتزلة.

ويحقِّقون القول في الإيمان، **ويثبتون** الوعيد لأهل الكبائر مجملًا[(٤)]، خلافًا للمرجئة[(٥)].

ويذكرون إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم، خلافًا للشِّيعة من الرَّافضة وغيرهم.

---

(١) قوله: «إثبات الصفات» في (م): «اصفات الله»، ولعلها محرفة عن: «إثبات صفات الله»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٢) قوله: «من المعتزلة وغيرهم» في (م): «والمعتزلة»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٣) في (م): «لأفعال»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٥) في (م): «للخوارج»، والمثبت من (د، ك، ل).

وأمَّا الإيمان بما اتَّفق عليه المسلمون من توحيد الله تعالى، **والإيمان** برسله، **والإيمان** باليوم الآخر= فهذا لا بُدَّ منه.

وأمَّا دلائل هذه المسائل؛ ففي المصنَّفات(١) الكبار.

وهذا **المصنِّف** لم يسلك هذه(٢) الطَّريق، بل أشار إشارةً مختصرةً إلى دليل ما ذكره من الأحكام، ولم يستوف الأحكام(٣) التي تُذكر في **المعتقدات**.

[*]وعذره في ذلك **أن يقول**: ذكرتُ(٤) جُمل الإقرار بالرُّبوبيَّة والرِّسالة والمَعاد: فذكرتُ صفات الله تعالى الثُّبوتيَّة(٥)، وذكرتُ الرِّسالة، وما جاءت به من الإخبار(٦) بالمعاد؛ **وقولي**: «إنَّه متكلِّمٌ» يناقض قول مَن قال: «القرآن مخلوق»؛ فإنَّ حقيقة قول أولئك أنَّه ليس بمتكلِّم؛ وإثبات الإرادة يتضمَّن إرادة(٧) جميع الكائنات، وإثبات القدرة المطلقة يتضمَّن أنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ بقدرته(٨)؛ وبهذين يخرج قول المعتزلة في الكلام والقدر(٩).

والمعترض عليه يقول: اقتصرتَ على بعض الصِّفات دون بعضٍ؛ **فإن** كنتَ اقتصرتَ على ما يُعلم **بالعقل** عندك؛ فقد ذكرتَ السَّمع والبصر والكلام، وأثبتَّ ذلك **بالسَّمع**، **وإن** كنتَ ذكرتَ ما يتوقَّف تصديقُ

(١) في (د، ك، ل): «الكتب المبسوطة»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «هذا»، والمثبت من (د، ك، ل).
(٣) ليست في (د، ك)، وفي (م): «الدليل»، والمثبت من (ل).
(٤) في (د، ك): «ذكر»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «الشريفة»، والمثبت من (د، ك).
(٦) قوله: «من الإخبار» في (د، ك): «النبوات من الإيمان»، والمثبت من (م).
(٧) قوله: «يتضمن إرادة» في (د، ك): «عامة يتناول»، والمثبت من (م).
(٨) في (د، ك): «بقدرة»، والمثبت من (م).
(٩) في (م): «والقدرة»، والمثبت من (د، ك).

الرَّسول ﷺ عليه[١]؛ فهو لا يتوقَّف عندك على إثبات السَّمع والبصر والكلام؛ لأنَّك أثبتَّ[٢] ذلك **بالسَّمع**.

وحقيقةُ الأمر: أنَّه[٣] أثبتَ هذه الصِّفات السَّبع[٤]؛ لأنَّها هي المشهورة عند المتأخِّرين من الكُلَّابيَّة -كأبي المعالي وأمثاله- بأنَّها «**العقليَّات**»، ولكن لم يُثبتها جميعَها[٥] **بالعقل**، بل أثبت بعضَها **بالسَّمع** موافقةً للرَّازيِّ، فلهذا لم تطَّرد له في ذلك طريقٌ واحدٌ.

وهو قد نبَّه على الأدلَّة تنبيهًا، لم يقصد استيفاءها وتقرير مقدِّماتها، بل نبَّه النَّاظرَ على الدَّليل تنبيهًا يُعلم به جنسُ ما يَثبت به من الأدلَّة*][٦]؛ وإلَّا فما ذكره من الأدلَّة لا يكفي في العلم بهذه الأحكام؛ فإنَّ الدَّليل إن لم تُقرَّر مقدِّماتُه ويُجاب[٧] عمَّا يعارضها= لم يتمَّ؛ فكيف إذا لم تُقَرَّر مقدِّماتُه[٨]، بل ولا تثبت[٩]؟!



(١) قوله: «ما يتوقف تصديق الرسول ﷺ عليه» في (م): «ما لا يتوقف على تصديق الرسول عليه»، والمثبت من (د، ك)، إلا قوله: «عليه» فليس في (ك).
(٢) في (م): «قلت»، والمثبت من (د، ك).
(٣) في (ك): «أنك»، والمثبت من (م، د).
(٤) في (م): «السبعة»، والمثبت من (د، ك).
(٥) في (م): «جميعا»، والمثبت من (د، ك).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د، ك)، والسياق في (ل): «في المعتقدات، وما ذكره...».
(٧) كذا في جميع النسخ، والجادة: «ويُجب».
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك، ل).
(٩) مهملة في (م، د، ك)، والمثبت من (ل). **تنبيه**: هنا انقطعت (ك) وستعود (ص٣٠٥).



ونحن هنا[١] نبِّه على ما ذكره وعلى وجه تقريره، فنقول:

﴿ أمَّا[٢] قوله: ﴿فالدَّليل على وجوده: المُمكناتُ؛ لاستحالة وجودِها بنفسها، واستحالةِ وجودها بممكنٍ آخر؛ ضرورةَ استغناء المعلول بعلَّته عن كلِّ ما سواه، وافتقار الممكن إلى عِلَّتِه﴾.

فهذا الدَّليل مبنيٌّ على مقدِّمتين:

إحداهما: أنَّ الممكنات موجودةٌ.

والثَّاني[٣]: أنَّ الممكن لا يوجد إلَّا بواجب الوجود.

والمقدِّمة الأولى[٤]؛ لم يقرِّرها بحالٍ؛ ولا يمكن أن يَسْلُكَ[٥] في ذلك طريقةَ ابن سينا وأمثالِه من المتفلسفة، الذين قالوا: «نفس الوجود يشهد بوجودِ واجبٍ؛ فإنَّ الوجود: إمَّا ممكنٌ، وإمَّا واجبٌ؛ والممكن مستلزمٌ للواجب؛ فثبت[٦] وجود الواجب على التَّقديرينِ[٧]».

فإنَّ هذه الطَّريق[٨] وإن كانت صحيحةً بلا ريبٍ؛ لكن نتيجتها إثبات وجودِ واجبٍ، وهذا لم ينازع فيه أحدٌ من العقلاء المعتَبَرين، ولا هو من المطالب العالية، ولا فيه إثباتُ الخالق، ولا إثبات وجودِ واجبٍ أبدعَ[٩]

---

(١) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٢) في (د، ل): «فأما»، والمثبت من (م).
(٣) كذا في الأصول (م، د، ل)، والجادة: «والثانية».
(٤) وسيأتي الكلام على المقدمة الثانية (ص١٥٨).
(٥) في (م): «تسلك»، والمثبت من (د، ل).
(٦) في (د): «فيثبت»، والمثبت من (م، ل).
(٧) في (ل): «التقرير»، والمثبت من (م، د).
(٨) في (ل): «الطريقة»، والمثبت من (م، د).
(٩) قوله: «وجود واجب أبدع» في (م): «وجوب وجود مبدع»، والمثبت من (د، ل).

السَّمواتِ والأرضَ -كما يسلكه[(١)] الإلٰهيُّون من الفلاسفة [*الإسلاميِّين المتَّبعين للفلاسفة اليونانيِّين*][(٢)] كأرسطو وأتباعه المشَّائين[(٣)]، [*وإن كان بين قول ابن سينا وأتباعه، وقول أرسطو وأتباعه فروقٌ مبسوطةٌ في غير هذا الموضع*][(٤)]-، وإنَّما فيه أنَّ في الوجود وجودًا واجبًا، وهذا يسلِّمه منكرو الصَّانع[(٥)] -كفرعون- والدَّهريةُ المحضة من الفلاسفة والقرامطة ونحوهم، **ويقولون:** «إنَّ هذا الوجود واجب الوجود بنفسه».

وإلى هذا يؤول قول أهل الوَحْدَة والعِرْفان[(٦)] القائلين بأنَّ الوجود واحدٌ؛ **فإنَّهم يقولون في آخر الأمر**[(٧)]: «ما ثَمَّ موجودٌ مباينٌ للسَّماوات والأرض، وما ثَمَّ غيرُ وجود الموجود الممكن».

ومصنِّف هذه[(٨)] **العقيدة** أثبت الصَّانع بهذه[(٩)] الطَّريق؛ فإنَّه لما أثبت أنَّه صَنَعَ الممكنات؛ أثبت علمه وقدرته، فلا بُدَّ أن يثبت[(١٠)] أوَّلًا وجود شيءٍ ممكنٍ ليس بواجبٍ[(١١)]؛ ليبني عليه ثبوتَ وجودِ واجبٍ مبدعٍ لوجود ممكنٍ[(١٢)]؛

---

(١) في (م، ل): «يسلمه»، والمثبت من (د).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، ونصُّها في (م): «وإن كان بين قول أرسطو فروق مبسوطة في هذا الموضع»، والمثبت من (د). وقد بسطها في: «**الفتاوى**» (٥/ ٥٣٩)، «**الدرء**» (٣/ ٦٥) (٩/ ٣٨١)، «**الصفدية**» (ص٤٤٢).
(٥) قوله: «وهذا يسلمه منكرو الصانع» في (د): «فهذا منكر للصانع»، والمثبت من (م، ل).
(٦) قوله: «الوحدة والعرفان» موضعه خرم في (م)، وفي (ل): «الوحدة»، والمثبت من (د).
(٧) قوله: «في آخر الأمر» ليس في (م)، وفي (د): «في أحد الأمرين»، والمثبت من (ل).
(٨) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٩) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د، ل).
(١٠) بعدها في (م) زيادة: «له».
(١١) قوله: «ليس بواجب» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).
(١٢) قوله: «لوجود ممكن» ليس في (م)، والمثبت من (د، ل).

ليتمَّ ما سلكه. وأمَّا[(١)] مجرَّد إثبات وجودٍ واجبٍ فلا يُفيد هذا المطلوب، **فليَفهم اللَّبيب هذا**.

[*لكن هذه الطَّريق التي سلكها تقتضي إثبات موجودٍ[(٢)] واجبٍ، وهي طريقةُ ابن سينا ومن تبعه؛ فإنَّهم يقرِّرون بطريقتهم في «**التَّوحيد**» بيانَ إمكان الأجسام، فيلزم من ذلك أن يكون الواجب مغايرًا لها. وعلى هذه الطَّريقة اعتمد في «**التَّوحيد**» -كما سنذكره-، لكنَّها طريقةٌ ضعيفةٌ، كما سننبِّه عليه إن شاء الله تعالى*][(٣)].

ولا ريب أنَّه اختصر هذه **العقيدة** من كتب أبي عبد الله ابن الخطيب الرَّازيِّ، وقد تكلَّمنا على ما ذكره أبو عبد الله الرَّازيُّ مبسوطًا في مواضعه[(٤)].

ونحن نُقرِّرُ وجود الممكنات؛ لِيَتِمَّ ما ذكره هذا[(٥)] **المُصنِّف** من الدَّليل، **ونُبيِّنُ**[(٦)] أنَّ هذه الطَّريق[(٧)] أصحُّ في العقل وأَبْيَنُ مما يُذكر في كتب الأصول الأمَّهات[(٨)] -التي اختُصرتْ منها هذه **العقيدة**-؛ لكونها موافقة لطريقة القرآن، فإنَّ الفاضل إذا تأمَّل غاية ما يذكره المتكلِّمون والفلاسفة من الطُّرق[(٩)] العقليَّة، وجد الصَّواب منها[(١٠)] يعود إلى بعض ما

(١) في (م): «فأما»، والمثبت من (د، ل).
(٢) في (م): «وجود»، والمثبت من (د).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٤) في (م): «مواضع»، والمثبت من (د، ل).
(٥) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٦) في (ل): «ويتبين»، والمثبت من (م، د).
(٧) في (م): «الطريقة»، والمثبت من (د، ل).
(٨) في (ل): «والأمهات»، والمثبت من (م، د).
(٩) في (م): «الطريق»، والمثبت من (د، ل).
(١٠) في (م): «ما»، والمثبت من (د، ل).

ذُكر[١] في القرآن من الطُّرق العقليَّة[٢]، **وفي طُرق القرآن من تمام البيان والتَّحقيق ما قد نَبَّهْنا على بعضه في غير هذا الموضع**[٣].

فنقول: إنَّه[٤] يمكن تقريرها بما نشاهد من حدوث الحوادث؛ فإنَّا نشاهد حدوث الحيوان والنَّبات والمعادن، وحوادث الجوِّ -كالسَّحاب والمطر وغير ذلك[٥]-، **وهذه** الحوادثُ[٦] ليست ممتنعةً؛ فإنَّ «**الممتنع**» لا يوجد، **ولا** واجبةَ الوجود بنفسها؛ فإنَّ واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومةً ثُمَّ وُجدت، فعَدَمُها ينفي وجوبَها، ووجودُها ينفي امتناعَها. **وهذا دليلٌ قاطعٌ واضحٌ بيِّنٌ على ثبوت الممكنات**.

لكن من سلك هذه[٧] الطَّريق لم يحتجْ إلى أن يثبت إمكانها بحدوثها، ثُمَّ يستدلَّ بإمكانها على الواجب؛ بل نفس حدوثها دليلٌ على إثبات المحدثِ لها؛ فإنَّ العلم بأن **المحدَث لا بُدَّ له من محدِثٍ** أبينُ من العلم بأنَّ **الممكن**[٨] **لا بُدَّ له من واجبٍ**، فتكون تلك الطَّريق أبينَ وأقصر، وهذه الطَّريق[٩] أخفى وأطول؛ حيث يستدلُّ بالحدوث على الإِمكان، ثُمَّ بالإمكان على الواجب.

وإن كان بعض النَّاس يستدلُّ بالحوادث[١٠] على المحدِث بأنَّ[١١]

---

(١) في (د): «يذكر»، والمثبت من (م، ل). (٢) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٨)، «**البيان**» (١/ ٢٤٦) (٢/ ١٢، ٤٦)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٦١).
(٤) في (م): «إنما»، والمثبت من (د، ل).
(٥) قوله: «وحوادث الجوِّ كالسحاب والمطر وغير ذلك» ليس في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «وغير ذلك».
(٧) في (م): «هذا»، والمثبت من (د، ل).
(٨) قوله: «من العلم بأن الممكن» في (م): «بأن العلم» وعلَّق أحدهم في الطرَّة: «العالم»، وفي (د): «من العلم [وتحتمل: العالم] بالممكن»، والمثبت من (ل).
(٩) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(١٠) في (د): «بالحدوث»، والمثبت من (م، ل).
(١١) في الأصول (م، د، ل): «فإن»، ولعلها محرَّفة عن المثبت، **أو**: «لأن».

الحوادث لا تختصُّ بما هي عليه إلَّا بمخصِّصٍ؛ فإنَّه يجوز أن تقع على خلاف ما وقعت عليه، [*فتخصيصُها بوقتٍ دون وقتٍ وبوصفٍ دون وصفٍ؛ لا بُدَّ له من مخصِّصٍ.

ومنهم من يجعل الأمر أعمَّ من ذلك، فيقول: «تخصيص أحد طرفي الممكن لا بُدَّ له من مخصِّصٍ»[(١)].

ومنهم من يقول: «تخصيص الممكن بالوجود، لا بدَّ له من مخصِّصٍ»، **ويقول:** «**إنَّ** الممكن إنَّما يفتقر إلى العلَّة في وجوده، لا في عدمه، **وإنَّ** العدم المستمرَّ لا يحتاج إلى علَّةٍ»، وهذا قول جماهير نُظَّار المسلمين.

وإنَّما قال: «إنَّه[(٢)] يحتاج في كلٍّ من الطَّرفين إلى مخصِّصٍ» طائفةٌ من المتأخِّرين المتفلسفة ومن وافقهم، وقد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع[(٣)]، وبُيِّن أنَّ عدم المرجِّح المخصِّص يستلزم عدم **الممكن**[(٤)]، لا أنَّه هو الموجِب لعدمه، وبُسط الكلام على تنازعهم في علَّة الافتقار إلى المؤثِّر؛ هل هو الحدوث، أو الإمكان، أو مجموعهما، أو كلٌّ منهما؟ وبُيِّن أنَّ نفس الحقائق المخلوقة مستلزمةٌ للافتقار[(٥)] إلى الخالق تعالى، وأنَّ ما اتَّصفت به من حدوثٍ وإمكانٍ هو دليلٌ على افتقارها إلى الصَّانع، لا أنَّ هذه الصِّفات هي الموجِبة للافتقار[(٦)]؛ فإنَّ بسط هذه الأمور وما

---

(١) من قوله: «ومنهم من يجعل...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م). (٣) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١٢٥).

(٤) قوله: «عدم الممكن» في (د): «عدمه»، والمثبت من (م).

(٥) في (د): «الافتقار»، والمثبت من (م).

(٦) قال في «**الدرء**» (٣/ ١٢٥): (ومن هنا يتبين لك أن ما تنازع فيه طائفة من النظار، وهو أن علة الافتقار إلى الصانع: هل هو الحدوث أو الإمكان، أو مجموعهما= لا يحتاج إليه، وذلك أن كل مخلوق فنفسُه وذاته مفتقرة إلى الخالق، وهذا الافتقار وصف له لازم).

وقع فيها من الاضطراب والاشتباه[(١)]، مبسوطٌ في غير هذا الكتاب[(٢)]*][(٣)].

وهذا الاستدلال بالتَّخصيص على المخصِّص وإن كان صحيحًا؛ فليس بمسلكٍ سديدٍ على الإطلاق[(٤)]؛ فإنَّ العلم بأنَّ المحدَث لا بدَّ له من محدِثٍ أبينُ من هذا، فلا يحتاج إلى هاتين المقدِّمتين اللَّتين هما أخفى من ذلك.

ومن استدلَّ على الجليِّ بالخفيِّ فإنَّه وإن تكلَّم بحقٍّ؛ فلم يسلك طريقَ الاستدلال؛ فإنَّ كلَّ مستلزم للشَّيء يصلح أن يكون دليلًا عليه؛ إذ يلزم من ثبوتِ الملزوم ثبوتُ اللَّازم، والدَّليل ملزومٌ للمدلول عليه[(٥)]، وهذا من شأن الدَّليل؛ فإنَّه[(٦)] يلزم من ثبوته ثبوتُ المدلول عليه[(٧)]، ولهذا يجب طرد الدَّليل، ولا يجب عكسه. لكن إذا كان اللَّازم المدلول[(٨)] عليه أظهرَ من الملزوم -الذي هو الدَّليل- كان الاستدلال بالملزوم على اللَّازم خطأً في البيان والدَّلالة.

وإنْ سلك **المصنِّف** في تقرير[(٩)] إثبات الممكنات تقريرَ إمكان الأجسام كلِّها= فهذا دليلٌ طويلٌ، وفيه مقدِّماتٌ متنازَعٌ فيها نزاعًا طويلًا، وكثيرٌ من

---

(١) قوله: «الاضطراب والاشتباه» في (د): «اشتباه واضطراب»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢٥٢)، «**الدرء**» (٣/ ١٣٨)، «**الفتاوى**» (٢/ ٩).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «على خلاف ما وقعت عليه، فتخصيص أحد طرفي الممكن لا بد له من مخصص. فهذا الاستدلال وإن كان صحيحًا...».
(٤) قوله: «على الإطلاق» ليس في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «ملزوم للمدلول عليه» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د)، إلا قوله: «للمدلول» في (م): «المدلول».
(٦) في (د): «بأنه»، والمثبت من (م، ل).
(٧) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).
(٨) قوله: «اللازم المدلول» في (ل): «الملازم والمدلول»، والمثبت من (م، د).
(٩) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).

النَّاس يقدح فيها بما لا يمكن دفعه؛ فإثباتُ الصَّانع[(١)] بمثل هذه المقدِّمات:

- لو كانت صحيحةً: خطأٌ.
- وإن لم تكن صحيحةً: كان الدَّليل باطلًا.

[*لكن قد يقال: إنَّ الظُّهور والخفاء من الأمور النِّسبيَّة، وربَّما ظهر لبعض النَّاس -وللإنسان الواحد- في بعض الأقوال ما يخفى على آخرين، وعلى الإنسان نفسه في حالٍ أخرى.

وأيضًا: فالمقدِّمات وإن كانت خفيَّةً، فقد يسلِّمها بعضُ النَّاس، وينازع فيما هو أجلى منها؛ وقد تفرح النَّفس بما علمته بالبحث والنَّظر وتعتمد عليه ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظَّاهرة، بل قد تُعرِض عن تلك الأمور الظَّاهرة أو تقدح فيها بشُبَهٍ سوفسطائيَّةٍ، وإن كانت بعض الأمور الخفيَّة التي اجتهدَتْ في معرفته لا تفعل به ذلك؛ فحينئذٍ: ينفع الاستدلال بالمقدِّمات الخفيَّة والأدلَّة الطَّويلة في مواضعَ، فلا تكون عديمةَ الفائدة[(٢)].

وقد بُسط الكلام على طُرق النَّاس في العلم بإثبات الصَّانع تعالى، وبيان أنَّه فطريٌّ ضروريٌّ -وإن كان يحصل لبعض النَّاس من الشُّبه ما يُحوِجه إلى الطُّرق النَّظريَّة-، وما يتعلَّق بهذا الأصل في كتاب: «**تعارض العقل والنَّقل**»[(٣)].

وبُسط الكلام أيضًا على «**الإمكان**»، وهو أنَّ «**الإمكان**» و«**الحدوث**»:

---

(١) قوله: «بما لا يمكن دفعه فإثبات الصانع» في (د): «فإثبات الصانع بما لا يمكن دفعه»، والمثبت من (م، ل).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٣٧٩)، «**الدرء**» (٨/ ٨٥)، «**البيان**» (ق٢٧١).

(٣) انظر: «**الدرء**» (٣/ ٧٢، ١٣٥) (٨/ ٤٥٤). وانظر ما سيأتي (ص٤٧٣).

۞ هل هما متلازمان -كما يقوله جمهور العقلاء من جميع الطَّوائف، وهو مذهب أرسطو وأتباعه ومن وافقه من متأخِّري الفلاسفة، كابن رشد الحفيد[(١)] وغيره-؛ فلا يجوز أن يكون القديم الواجب بغيره ممكنًا؟

۞ أم يُعقل كون الذَّات قابلةً للوجود والعدم مع كونها واجبة الوجود أزلًا وأبدًا بغيرها -كما يقوله ابن سينا ومن وافقه، كالرَّازيِّ والسُّهروردِيِّ المقتول والآمديِّ وغيرهم-؟

وقد ورد على هذين القولين من الإشكالات -كالإشكالات التي ذكرها الرَّازيُّ في «**محصَّله**» وغير ذلك[(٢)]- ممَّا لم يُجيبوا عنه بجوابٍ صحيح، بل هو ممَّا يدلُّ على فساد قولهم هذا الذي خالفهم فيه جماهيرُ العقلاء من الأوَّلين والآخرين، حتَّى سلفُهم الفلاسفة؛ وإن كان من لم يقرأ إلَّا كتبهم يظنُّ أنَّ ما فيها هو للفلاسفة الأقدمين.

فهذه الأمور قد بُسط الكلام عليها في مواضع[(٣)] تنكشف بها مواقف الأوَّلين والآخرين في هداية الأصول العقليَّة والمطالب العُلويَّة*][(٤)].

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية[(٥)]؛ وهي: «أنَّ الممكن لا بُدَّ له من واجبٍ»، فقد نبَّه على هذه المقدِّمة بقوله: (**لاستحالة وجودِها بنفسها**[(٦)])؛ فإنَّ «**الممكن**»: هو الذي يقبل الوجود والعدم -كما نشاهده من المحدَثات-، وما كان قابلًا للوجود والعدم لم يكن وجودُه بنفسه، كما أنَّ المحدَث لا

---

(١) تحرفت في الأصل (م) إلى: «الحمس».
(٢) انظر: «**المحصل**» (ص٣٨١-٣٨٥، ٤٥٤-٤٥٨).
(٣) انظر: «**المنهاج**» (١/ ٣٣٧)، «**الدرء**» (٣/ ١١، ١٣٩) (٨/ ١٨٠، ١٨٤، ٢٠٠).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٥) سبق الكلام على المقدمة الأولى (ص١٥١).
(٦) في (م): «بممكن آخر»، والمثبت من (د، ل)، وسيأتي ما يدل على صوابه، كقوله (ص١٦٤): «فتبين قول المصنف: (**لاستحالة وجود الممكنات بأنفسها**)».

يكون وجوده بنفسه؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾[(١)]، **يقول سبحانه**: أحَدَثوا من غير مُحدِثٍ أحدثهم[(٢)]، أم هم أحدثوا أنفسَهم؟

ومعلومٌ أنَّ الشَّيء المحدَث لا يوجد بنفسه[(٣)]، فـ«**الممكن**» -الذي ليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ- لا يكون موجودًا بنفسه، بل إن حصل له[(٤)] ما يُوجِده؛ وإلَّا كان معدومًا. وكلُّ ما أمكن وجودُه بدلًا عن عدمِه، وعدمُه بدلًا عن وجودِه= فليس له من نفسه وجودٌ ولا عدمٌ لازمٌ له[(٥)]؛ وهذا بيِّنٌ.

وممَّا يقرِّره[(٦)]: أنَّ ما يمكن عدمُه بدلًا عن وجوده؛ لا يكون وجوده بنفسه؛ إذ لو كان وجوده بنفسه؛ لكان واجبًا بنفسه. ولو كان واجبًا بنفسه؛ لم يقبل العدم، وهو قد قَبِل العدم؛ فليس موجودًا بنفسه.

يقرِّر[(٧)] **ذلك**: أنَّ[(٨)] ما كان موجودًا؛ **فإمَّا** أن يكون مفتقرًا في وجوده إلى غيرِه، **وإمَّا** ألَّا يكون:

- فإنْ كان مفتقرًا في وجوده إلى غيره؛ لم يكن وجودُه بنفسه، بل:
  - بذلك الغير الذي هو مفتقرٌ إليه.
  - **أو**: به وبذلك الغير.

---

(١) الطور: (٣٥).
(٢) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «الشيء المحدث لا يوجد بنفسه» في (ل): «الشيء لا يوجد نفسه»، والمثبت من (م، د).
(٤) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «لازم له» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٦) في (ل): «نقرره»، وهي مهملة في (م، د)، ولعلها ما أثبت.
(٧) في (د): «تقدير»، والمثبت من (م، ل).
(٨) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).

فعلى التَّقديرينِ لا يكون وجوده بنفسه.

۞ وإن لم يكن مفتقرًا في وجوده إلى غيره؛ كان موجودًا بنفسه.

فالموجود[(١)] بنفسه لا يكون مفتقرًا إلى غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون موجودًا بنفسه؛ فالموجود بنفسه -الذي لا يفتقر إلى غيره- واجبٌ بنفسه؛ إذ نفسه كافيةٌ[(٢)] في وجوده، فلا يتوقَّف وجوده على شيءٍ غيرِ إنِّيَّته[(٣)]؛ **إن** قُدِّر أنَّ إنِّيَّتَه شيءٌ غيرُ وجوده. **وإن** قُدِّر أنَّ إنِّيَّتَه -التي هي ماهِيَّتُه[(٤)]- هي وجودُه -كما هو قول أهل السُّنَّة-؛ كان قول القائل: «موجودٌ بنفسه»، **أي**: هُوِيَّتُه ثابتةٌ بهُوِيَّتِه، فحيث قُدِّرت هُوِّيَّته؛ لم يمكن عدمُها.

[*]ونُظَّار أهل السُّنَّة **الذين يقولون**: «وجود كلِّ موجودٍ في الخارج هو نفسُ حقيقته الموجودة في الخارج»؛ ليس قولُهم قولَ ابن سينا وشَبَهِه[(٥)] **الذين يقولون**: «وجود **الممكن** زائدٌ على ماهيَّته، ووجود **الواجب** ليس زائدًا[(٦)] على ماهيَّته، لكنه وجودٌ مشروطٌ بسلب الأمور الثُّبوتيَّة كلِّها عنه»؛ فإنَّ هذا القول من أفسد الأقوال، كما قد بُيِّن ذلك في غير هذا الموضع[(٧)].

وجماهير نُظَّار المسلمين وغيرهم **الذين يقولون**: «إنَّ وجودَ كلِّ شيءٍ واجبٍ وممكنٍ نفسُ حقيقته الموجودة في الخارج»= **يقولون**:

---

(١) في (م): «والموجود»، والمثبت من (د، ل).

(٢) رسمت في (د): «كاسه»، ولعل مراده: «كإنيته»، فهو موافق لرسمه لها في المواضع الآتية، والمثبت من (م، ل).

(٣) في (م) -هنا وفي الموضع الآتي-: «ماهيته»، والمثبت من (د، ل). **والإنِّيَّة** -**أو**: **إنِّيَّة الشَّيء**-: تحقق الوجود العيني من حيث مرتبته الذاتية. انظر: «**التعريفات**» للجرجاني (ص٣٨).

(٤) قوله: «التي هي ماهيته» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د).

(٥) كذا في الأصل (م)، ولعلها محرَّفة عن: «وشيعته».

(٦) في الأصل (م): «زائد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٨٥) (٣/ ٣٦٢) (٥/ ٢٤٧) (٦/ ٩٦) (٩/ ٢٥٥).

۞ إنَّ «**الماهيَّة**» إذا أُريد بها ما يُتصوَّر في الأذهان، وبـ: «**الوجود**» ما يتحقَّق في الأعيان= فأحدهما غيرُ الآخر.

۞ وأمَّا إذا أُريد بهذا وهذا ما يتحقَّق في الأعيان، وما يتصوَّر في الأذهان= فَهُمَا شيءٌ واحدٌ.

وأيضًا: فجماهير نُظَّار المسلمين **يقولون**: إنَّ اسم «**الموجود**» و«**الشَّيء**» و«**الحقيقة**» و«**الماهيَّة**» و«**الحيِّ**» و«**العليم**» و«**القدير**» وسائر الأسماء التي يسمَّى بها الخالق والمخلوق= هي من الأسماء العامَّة، وهي حقيقةٌ في كلٍّ منها، وهي **متواطئةٌ** التَّواطؤَ العامَّ الذي يدخل فيه **المشكِّك**، وإن كان الواجبُ أحقَّ بهذه الأسماء.

ويسمَّى هذا النَّوع **مشكِّكًا**؛ لتشكُّك السَّمع فيها؛ هل هي من **المتواطئة** أو من **المشتركة** اشتراكًا لفظيًّا؟ **ومن النَّاس من يقول**: **المشكِّكة** نوعٌ من **المتواطئة**؛ فإنَّ **المتواطئة**: هي التي تدلُّ على المعنى المشترك الكُلِّيِّ؛ سواءٌ كان **متماثلًا** في موارده أو **متفاضلًا**.

وفصلُ الخطاب أنَّه:

۞ إذا أريد بـ«**المتواطئة**» هذا المعنى؛ كانت «**المشكِّكة**» نوعًا من «**المتواطئة**»، وكانت هذه الأسماءُ العامَّة المتناوِلة للخالق والمخلوق **متواطئةً**، وهي أيضًا **مشكِّكةٌ**.

۞ وإن عنى بـ«**التَّواطُؤ**» ما يتماثل معناه في موارده؛ فـ«**المشكِّكة**» قسمٌ آخرُ.

وهذا نزاع اصطلاحيٌّ؛ والاصطلاح هو الاصطلاح القديم الذي عليه جمهور أهل هذه الاصطلاحات.

وقد ذهب أبو العبَّاس النَّاشِئُ[(١)] -أحدُ فحول المعتزلة- إلى أنَّ هذه الأسماء: **حقيقيَّةٌ** في الخالق، **مجازٌ** في المخلوق[(٢)].

وذهب طائفةٌ من الظَّاهريَّة إلى أنَّها مقولةٌ عليهما بالاشتراك اللَّفظيِّ. وهذا القول قد يجنحُ إليه[(٣)] الشَّهرستانيُّ والرَّازيُّ والآمديُّ في بعض المواضع، وذَكَره الرَّازيُّ عن الأشعريِّ وأبي الحسين البصريِّ، **وذلك غلطٌ عليهما**؛ فإنَّ الأشعريَّ وأئمَّة أصحابه عندهم أنَّ اسم «**الوجود**» من الأسماء المنقسمة إلى واجبٍ وممكنٍ -كلفظ «**الذَّات**»-.

وسببُ غلطِه: أنَّه ظنَّ أنْ ليس في هذه المسألة إلَّا **ثلاثة أقوالٍ**:

۞ **قول من يقول**: إنَّ وجود كلِّ شيءٍ **نفسُ** ماهيَّته، ولفظ «**الوجود**» مقولٌ بـ«**الاشتراك اللَّفظيِّ**».

۞ **ومن يقول**: وجودُ كلِّ شيءٍ **زائدٌ** على ماهيَّته، ولفظ «**الوجود**» مقولٌ بـ«**التَّواطؤ**».

---

(١) **هو**: أبو العباس عبد الله بن محمد، الناشئ الأكبر -أو: الكبير-، الأنباري ثم البغدادي ثم المصري، المعروف بـ«شِرْشِير» -أو: «ابن شِرْشِير»-، شاعر مترسل متكلم معتزلي، كان من الأذكياء، وكان قوي العربية والعَروض، ناقض أصول النحو وعلله وأدخل على قواعد العروض شُبَهًا ومثَّلها بغير أمثلة الخليل، وكذا فعل بالكتب المنطقية، له قصيدة في عدة فنون نحو أربعة آلاف بيت على روي واحد وقافية واحدة، وله مناظرات ومصنفات كثيرة، من تصانيفه: «**الأسماء والصفات**»، «**صنعة الاستدلال**»، «**الرد على داود بن عليٍّ**»، توفي بمصر سنة (٢٩٣هـ). انظر: «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٦٠٤)، «**فضل الاعتزال**» (ص٢٩٤)، «**تاريخ بغداد**» (١١/ ٢٩٧)، «**معجم الأدباء**» (٤/ ١٥٤٨)، «**إنباه الرواة**» (٢/ ١٢٨)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٤/ ٤٠).

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٥٥)، «**الفتاوى**» (٥/ ١٩٦) (٢٠/ ٤٤١)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٨٣)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٧) (٣/ ٣٢٩)، «**الدرء**» (٥/ ١٨٤)، «**البيان**» (ق١٨٥، ١٩٤، ١٩٥).

(٣) قوله: «قد يجنح إليه» في الأصل (م) كتب: «قد يجنح به إليه»، ثم ضرب على قوله: «به»، ويحتمل أنه أراد إصلاحها إلى: «له»، وترك الضرب على: «إليه» سهوًا؛ فيكون المراد: «قد يحتج له». والمثبت هو الأشبه. وانظر: «**المنهاج**» (٨/ ٣٢)، «**البيان**» (ق٢٠٤).

۞ **ومَن يفرِّق**: بين «**الواجب**» و«**الممكن**»، **ويقول**: «إنَّه مقولٌ بالاشتراك اللَّفظيِّ».

وقال: «إنَّ الأقوال الثَّلاثة في هذه المسألة لا تزيد على هذه»؛ وليس[(١)] الأمر كذلك؛ فإنَّ جماهير النَّاس من نُظَّار المسلمين وغيرهم **يقولون**: «إنَّ وجود كلِّ شيءٍ عينُ ماهيَّته»، **مع قولهم**: «إنَّ لفظ الوجود والماهيَّة من الأسماء العامَّة».

ومنشأُ غلطِه: ظنُّه **أنَّ** من قال بـ«**التَّواطؤ**»؛ يلزمه أن يُثبت في الخارج قدرًا مشتركًا بين المسمَّين، **وأنَّه** إذا كان في الخارج وجودٌ مشتركٌ؛ لم يتميَّز أحدهما عن الآخر إلَّا بما يخصُّه من الماهيَّة.

وقد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع[(٢)]، وبُيِّن أنَّ **العقليَّات** إنَّما تكون كليَّاتٍ في الأذهان لا في الأعيان، وأنَّ وجود كلِّ شيءٍ في الخارج يختصُّ به ماهيَّته وذاته، مع أنَّ لفظ «**الذَّات**» و«**الماهيَّة**» لفظٌ عامٌّ، ينقسم إلى واجبٍ وممكنٍ، كما ينقسم لفظ «**الوجود**».

ولو قُدِّر أنَّ في الخارج وجودًا مشتركًا؛ لكان كلٌّ من الوجودينِ -الواجب والممكن- متميِّزًا[(٣)] بالوجود الذي يخصُّه، لا بماهيَّةٍ غيرِ الوجود؛ كما أنَّ الإنسانين إذا اشتركا في مطلق الإنسانيَّة، تميَّز كلٌّ منهما[(٤)] عن الآخر بإنسانيَّةٍ تخصُّه. وبسطُ هذه الأمور له موضعٌ آخرُ.

---

(١) في الأصل (م) تحتمل: «فليس» وهو الأشبه بالرسم، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق.

(٢) انظر: «**المنهاج**» (٨/ ٣٢)، «**الدرء**» (١/ ٢٩٢) (٥/ ١٧٩، ٣٢٤)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٦٦)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٣)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٥)، وبسط الكلام عليها في «**البيان**» ج٤ -قيد النشر-.

(٣) في الأصل (م): «متميز»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل (م): «منها»، ولعل الصواب ما أثبت.

والمقصود هنا: أنَّ قولنا: «موجودٌ بنفسه» ليس المراد به أنَّ هنا شيئين أحدهما أوجب الآخر، بل المراد أنَّه لا يفتقر إلى غيره، وكلُّ ممكنٍ مفتقرٌ إلى غيره*][(١).

وهذه المقدِّمات(٢) ثابتةٌ في نفس الأمر؛ ويمكن تحريرها بوجوهٍ من الطُّرق والعبارات، والمعنى فيها واحدٌ. **فتبيَّن قولُ المصنِّف: (لاستحالة وجود الممكنات بأنفسها)**(٣).

[*وقد بُسط الكلامُ على ما أورد المتأخِّرون في هذا الموضع من الشُّبَه والإشكالات، وتقريرُ ذلك بإبطال «**الدَّور**» و«**التَّسلسل**»، والفرقُ بين «**الدَّور المَعِيِّ الاقترانيِّ**»، و«**الدَّور القَبْليِّ البَعديِّ**(٤)»، وأنَّ الممتنع هو هذا(٥) الثَّاني دون الأوَّل، والفرقُ أيضًا(٦) بين «**التَّسلسل في**(٧) **المؤثِّرات**» -وهو «**التَّسلسل في الفاعلِينَ**»؛ بحيث يكون لكلِّ فاعلٍ فاعلٌ-، وبين «**التَّسلسل في الآثار والمفعولات**» -وهو جواز دوام الفعل والآثار-؛ وأنَّ الأوَّل متَّفقٌ على إبطاله بين العقلاء، وإنَّما تنازعوا في الثَّاني، وذُكر ما تكلَّم به عامَّة العقلاء في هذه المقدِّمات= في غير هذا الموضع*][(٨).



(١) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (د، ل): «... فحيث قُدِّرت هُوِّيَّته لم يمكن عدمها، فالموجود بنفسه لا يقبل العدم، وما قبِل العدم فليس موجودًا بنفسه؛ فيفتقر إلى غيره فكل ممكن مفتقر إلى غيره. وهذه المقدمات ثابتة...».
(٢) في (ل): «المقامات»، والمثبت من (م، د).
(٣) يشير إلى قول الأصبهاني (ص١٢١، ١٥٨): **(لاستحالة وجودها بنفسها)**.
(٤) كذا في الأصلين (م، د)، وحاول أحدهم إصلاحها في (د) إلى: «والبعدي».
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٧) بعدها في(م) زيادة: «الآثار»، ولعله انتقال نظر من الناسخ.
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د). انظر: «**الدرء**» (٢/ ٢٨٢) (٣/ ٩٩، ١٤٣، ٢١٠)، «**الصفدية**» (ص٥٧).



❁ وأمَّا قوله: ﴿**واستحالة وجودها بممكنٍ آخر؛ ضرورةَ استغناء المعلول بعِلَّتِهِ عن كلِّ ما سواه، وافتقار المعلول إلى عِلَّتِهِ**﴾.

فمقصوده أنْ يبيِّن أنَّ الممكنات كما لا توجد بأنفسها؛ فلا توجد بممكنٍ آخر؛ فيلزم أنَّه لا بُدَّ لها من واجبٍ بنفسه. **وذلك** لأنَّها لو وُجدت بممكنٍ(١)؛ استغنتْ به عمَّا(٢) سواه؛ لأنَّ ذلك «**الممكن**»:

❒ إن لم يكن عِلَّةً تامَّةً لوجودها؛ لم تُوجد به.

❒ وإن كان عِلَّةً تامَّةً لوجودها؛ استغنت به عمَّا سواه؛ فإنَّ العلَّة التَّامَّة تستلزم وجود المعلول، فلا(٣) يفتقر المعلول إلى غيرها.

فلو(٤) وُجدت الممكناتُ بممكنٍ؛ لزم أن تستغني به عمَّا(٥) سواه. وذلك الممكن من جملة الممكنات، والممكن مفتقرٌ إلى غيره؛ فيلزم أن يكون مفتقرًا إلى علَّةٍ غيرِ نفسه، والمفتقر إلى غيره لا يكون مستغنيًا بنفسه= فيلزم أن يكون مفتقرًا إلى غيره، غيرَ مفتقرٍ إلى غيره، غنيًّا بنفسه، ليس بغنيٍّ بنفسه؛ **وهو جمعٌ بين النَّقيضين**.

فلو كان فاعل الممكناتِ كلِّها ممكنًا؛ لزم أن يكون هذا الممكنُ غنيًّا بنفسه، ليس بغنيٍّ بنفسه، فقيرًا إلى غيره، غيرَ فقيرٍ إلى غيره. **فحيث** جُعل ممكنًا؛ فيفتقر إلى غيره، **وحيث** جُعل عِلَّةً تامَّةً لغيره من

(١) بعدها في (د) زيادة: «آخر».
(٢) في (م، د): «عمن»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م): «ولا»، والمثبت من (د، ل).
(٤) في (م): «ولو»، والمثبت من (د، ل).
(٥) في (م): «عمن»، والمثبت من (د، ل).

الممكنات؛ فلا يفتقر إلى غيره؛ **فيلزم التَّناقض**[(١)].

والأمر في هذا أوضح من هذا التَّطويل؛ وإنَّما سلك هذا **المصنِّف** طريقةَ أبي عبدِ الله ابن الخطيب الرَّازيِّ؛ فإنَّ هذه طرقه[(٢)]، وكان يَنسج على منواله، وإلَّا فالعلم بأنَّ جميع الممكنات تفتقر إلى غيرها؛ كالعلم بأنَّ هذا الممكن مفتقرٌ إلى غيره.

فإنَّ هذا[(٣)] الافتقار إذا كان من جهة كونه ممكنًا -سواءٌ كان الإمكان دليلَ الافتقار أو علَّةَ الافتقار-؛ فهو يعمُّها كلَّها، فأيُّ شيء قُدِّر ممكنًا؛ كان الفقر ثابتًا فيه إلى غيره، فلا بُدَّ لكلِّ ممكنٍ من غنيٍّ يفتقر إليه، كما لا بُدَّ لهذا الممكن من غنيٍّ[(٤)] يفتقر إليه، [*فإذا كان بمجموع نفسه لا يكون[(٥)] موجودًا؛ فألا يكون موجودًا ببعض ذلك أَوْلَى*][(٦)].

ومعلومٌ أنَّ افتقار الشَّيء إلى بعضه أشدُّ من افتقاره إلى نفسه، [*بمعنى أنَّه إذا لم يستغن بنفسه؛ فألا يستغني ببعض نفسه أَوْلى*][(٧)]، فإذا كان الممكن لا يوجد بنفسه، ولا يكون موجودًا بنفسه، فكيف يكون موجودًا ببعضه؟! فكيف يُتَصوَّر أن يكون مجموعُ الممكنات موجودةً بممكنٍ من الممكنات وهي لا يكفي[(٨)] في وجودها مجموع الممكنات؟!

---

(١) من قوله: «فحيث جعل ممكنًا...» إلى هنا؛ في (د): «حيث جعل ممكنًا وجعل مفتقرًا إلى غيره علة تامة فلا يفتقر فيلزم التناقض»، وفي (ل): «حيث جعل ممكنًا مفتقرًا وجعل معلولًا بعلة تامة فلا يفتقر فيلزم التناقض»، والمثبت من (م).

(٢) في (د) كتب أولًا: «طرقه»، ثم أصلحها إلى: «طريقه»، والمثبت من (م، ل).

(٣) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «غني يفتقر... غني» في (د): «غير يفتقر... غير»، وفي (ل): «مفتقر... غير»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «بمجموع نفسه لا يكون» في (د): «مجموع نفسه يكون»، والمثبت من (م).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٨) في (ل) بالتاء: «تكفي»، وهي مهملة في (م، د)، ولعلها ما أثبت.

و«**الهيئة الاجتماعيَّة**» لا تُخرجها عن الإمكان -الذي هو علَّة الافتقار أو دليل الافتقار-، [*فإنَّ «**الهيئة**[(١)] **الاجتماعيَّة**» مفتقرةٌ أيضًا إلى غيرها، فهي من الممكنات، وهذا بيِّنٌ ولله الحمد[(٢)].

واعلم أنَّه ما من حقٍّ ودليلٍ إلَّا ويمكن أن[(٣)] تَرِدَ عليه شُبَهٌ سوفسطائيَّةٌ؛ فإنَّ «**السَّفسطة**»: **إمَّا** خيالٌ فاسدٌ، **وإمَّا** معاندةٌ للحقِّ، وكلاهما لا ضابط له، بل هو بحسب ما يخطر للنُّفوس من الخيالات الفاسدة والمعانَدات الجاحدة. ومن هذا الباب شُبَهٌ[(٤)] أوردها طائفةٌ من المتأخِّرين على هذا الموضع، وقد[(٥)] بُسط الكلام عليها وبُيِّن فسادُها في غير هذا الموضع.

وممَّا يُبَيِّن سعة طُرق إثبات الصَّانع سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: أنَّ تقسيم الوجود إلى واجبٍ وممكنٍ، والاستدلال بالممكن على الواجب= ممكنٌ من جنسه ما هو أبين منه؛ **مثل**: تقسيم الموجودات إلى محدَثٍ وقديمٍ، والاستدلال بالمحدَث على القديم.

فإذا قال القائل: إنَّ الموجود: **إمَّا** ممكنٌ، **وإمَّا** واجبٌ، والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ؛ فيلزم ثبوت الواجب على كلِّ تقديرٍ.

أمكن أن يقال: الموجود: **إمَّا** حادثٌ، **وإمَّا** قديمٌ، والحادث لا بُدَّ له من قديمٍ؛ فيلزم ثبوت القديم على كلِّ تقديرٍ.

ويقال: الموجود: **إمَّا** غنيٌّ، **وإمَّا** فقيرٌ، والفقير لا بُدَّ له من غنيٍّ يحصل به ما لا يوجد الفقير إلَّا به؛ فيلزم وجود الغنيِّ بنفسه على كلِّ تقديرٍ.

---

(١) قوله: «فإن الهيئة» في (م): «فالهيئة»، والمثبت من (د).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١٧٥، ٢١٧، ٢٣١، ٢٥٧).
(٣) في (د): «أنه»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «قد»، والمثبت من (م).

ومثل أن يقال: الموجود: **إمَّا** مخلوقٌ، **وإمَّا** غير مخلوقٍ، والمخلوق لا بُدَّ له من خالقٍ؛ فيلزم ثبوت الخالق الذي ليس بمخلوقٍ على كلِّ تقدير[(١)].

وهذا المعنى الذي صار إليه[(٢)] كثيرٌ من متأخري النُّظَّار -مثل **صاحب هذه العقيدة** وأمثاله-؛ يقرِّرون به إثبات العِلم بالخالق سبحانه، فيثبتون أنَّه واجبُ الوجود= هو معنًى صحيحٌ، وهو بعض ما دلَّت عليه النُّصوص الإلٰهيَّة وأسماؤه الحسنى.

لكن النُّصوص تدلُّ على معانٍ[(٣)] تجمع هذا المعنى وغيره من صفات الكمال -لا تقتصر على مجرَّد ذلك- مثل كونه تعالى قيُّومًا، وكونِه صَمَدًا، كما قد بسطنا في تفسير معنى اسمه «**القيُّوم**»[(٤)]، ومعنى اسمه «**الصَّمد**»، بل ومعنى اسمه «**الرَّبّ**» و«**الإلٰه**»، وغير ذلك من أسمائه الحسنى[(٥)].

وذكرنا تفسيرَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ في **مصنَّفٍ مفردٍ**، وكذلك القول على كونها تعدل ثلث القرآن في **مصنَّفٍ مفردٍ** أيضًا[(٦)]، وبيَّنَّا أنَّ من معاني اسمه «**الصَّمد**»[(٧)]: أنَّه الغنيُّ عن كلِّ ما سواه، وأنَّ كلَّ ما سواه

---

(١) من قوله: «ممكن من جنسه...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د)، إلا قوله: «أبين» في (د): «بين»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م) بإثبات الياء: «معاني»، والمثبت من (د).
(٤) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ٣٥-٥٩) (٥/ ١٥٩-١٧٦).
(٥) ذكر ابن رشيق وابن عبد الهادي للشيخ «**قاعدة في شرح أسماء الله الحسنى**»، انظر: «**أسماء مؤلفات ابن تيمية-الجامع**» (ص٣٦٧)، «**العقود**» (ص٦٤).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د). والمصنفان المشار إليهما: «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢١٤-٥٠٣)، «**جواب أهل العلم والإيمان في أن:** ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، **تَعدِلُ ثلث القرآن-الفتاوى**» (١٧/ ٥-٢٠٥). وانظر: «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٠٦-٢١٢).
(٧) انظر: «**البيان**» (٣/ ٤٦١) (٧/ ٤٨٦).

مفتقرٌ إليه، وهذا يتضمَّن كونه واجب الوجود بنفسه، وكون كلِّ ما سواه موجودًا به، فقيرًا إليه، وهو يتضمَّن أنَّ الممكنات كلَّها موجودةٌ به، مفتقرةٌ إليه.

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع[(١)] أنَّ الفقر والحاجة للمخلوقات -وهي الممكنات- وصفٌ لازمٌ لها؛ فهي مفتقِرةٌ إليه دائمًا[(٢)] -حالَ الحدوث وحال البقاء-؛ ومن زعم من أهل الكلام أنَّ افتقارها إليه[(٣)] في حال الحدوث فقط -كما يقوله مَن يقوله مِن المعتزلة وغيرهم-، أو في حال البقاء فقط -كما يقوله من يقوله من المتفلسفة القائلين بمساوقة[(٤)] العالَم له-= فكلا[(٥)] القولين خطأٌ، بل الإمكان والحدوث متلازمان، وكلُّ محدَثٍ ممكنٌ، وكلُّ ممكنٍ محدَثٌ، والفقر ملازمٌ لها[(٦)]، فلا تزال مفتقرةً إليه، لا تستغني عنه لحظة عينٍ، وهو «**الصَّمد**» الذي تصمد إليه جميع المخلوقات، وهو لا يصمد[(٧)] إلى شيءٍ، بل هو سبحانه الغنيُّ بنفسه عن كل ما[(٨)] سواه*][(٩)].



(١) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ٤١-٤٥) (٤/ ٢٨٥)، «**الصفدية**» (ص٤٤٩-٤٥٢).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) رسمت في (م): «بمساويه»، وفي (د): «بما سماوبه»، ولعلها ما أثبت، **أو**: «بمقارنة»، والأمر قريب.
(٥) في (د): «وكلا»، والمثبت من (م).
(٦) في (د): «لهما»، والمثبت من (م). والضمير عائد على المخلوقات -وهي الممكنات-.
(٧) قوله: «وهو لا يصمد» في (د): «ولا يصمد هو»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «عن كل ما» في (د): «المغني لما»، والمثبت من (م). وانظر: «**الدرء**» (١٠/ ٢٨٤).
(٩) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «الذي هو علَّة الافتقار أو دليل الافتقار، وهذا بين ولله الحمد. فصل فلما قرر...».

فصلٌ

فلمَّا قرَّر إثبات الصَّانع سبحانه أخذ يُثبِت وحدانيَّته؛ **فقال**: ﴿ **والدَّليل على وحدته: أنَّه لا تركيب فيه بوجهٍ؛ وإلَّا لما كان واجبَ الوجود لذاته؛ ضرورةَ افتقاره إلى ما تركَّب منه، ويلزم من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لزم[١] وجود الاثنين بلا امتيازٍ، وهو محالٌ** ﴾.

قلتُ[٢]: وهذا الدَّليل[٣] أخذه من كلام أبي عبد الله الرَّازيِّ، وهو سَلَكَ فيه مسلك المتفلسفة -كابن سينا وأمثاله-؛ فإنَّ هذا هو عمدتهم فيما يدَّعونه من التَّوحيد، وهو حُجَّةٌ باطلةٌ -ومقصودهم فيما يدَّعونه من التَّوحيد[٤] نفيُ الصِّفات[٥]-، وقد بَيَّنَ علماءُ المسلمين بطلانَها[٦]؛ كما بيَّنه أبو حامدٍ الغزاليُّ في «**تهافت الفلاسفة**»[٧]، وكما قدح الرَّازيُّ والآمديُّ وغيرهما في هذا الطَّريق[٨] في مواضعَ أُخَر[٩].

(١) في (د): «للزم»، والمثبت من (م، ل).
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٣) قوله: «وهذا الدليل» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٤) قوله: «من التوحيد» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «نفي الصفات» ليس في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٦) قوله: «علماء المسلمين بطلانها» في (م، ل): «ذلك علماء المسلمين»، والمثبت من (د).
(٧) «**تهافت الفلاسفة**» (ص١٦٠).
(٨) قوله: «الرازي والآمدي وغيرهما في هذا الطريق» في (د): «الرازي وغيره في هذه الطريق»، وفي (ل): «الرازي وغيره في هذه الطرق»، والمثبت من (م).
(٩) انظر لقدح الرازي: «**شرح الإشارات**» للرازي (٢/٣٥٣)، وسيأتي نقل الشَّيخ لقدح الرازي من كتابه «**نهاية العقول**» -انظر: ما سيأتي (ص١٩٠-١٩١)-. وانظر لقدح الآمدي: «**كشف التمويهات**» (ص٢١٧)، «**أبكار الأفكار**» (٢/٩٣)، «**الدرء**» (٥/١٠٨).

[*وقد بسطنا الكلام على «**توحيد الفلاسفة**» في كلامٍ مفردٍ(١)، وذكرناه أيضًا في مواضع أُخَر(٢)، **وبيَّنَّا** فسادَ ما ذكروه، **وأنَّ** حقيقته التَّعطيلُ، **وأنَّ** الواحد الذي يُثبتونه -الذي لا يُوصَف بصفةٍ ثبوتيَّةٍ، بل إنَّما يوصف بالسُّلوب والإضافات- أمرٌ لا يتحقَّق إلَّا في الأذهان، لا في الأعيان، **وأنَّ** قولهم: «إنَّ الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحدٌ»؛ هو هذا «**الواحد**» الذي قدَّروه، **وأنَّ** هذا «**الواحدَ**» لا حقيقة له في الخارج، بل هو من جنس «**الواحد**» الذي أثبتوه، وادَّعوا أنَّه يتركَّب منه الأنواع، كما يدَّعون أنَّ الإنسان مركَّبٌ من «**الجنس**» و«**الفصل**» -من الحيوان والنَّاطق-، **وأنَّ** هذا التَّركيب ينتهي إلى «**جنس الأجناس البسيط**» الذي لا تركيب فيه بوجهٍ من الوجوه، **وبيَّنَّا** أنَّ هذا التَّركيب إنَّما هو تركيبٌ فيما تتصوَّره الأذهان، ليس هو تركيبًا في الحقائق الموجودة في الخارج؛ فإنَّ بسط هذه الأمور لها مواضعُ(٣)*](٤).

وأمَّا قوله: ﴿ويلزم من ذلك ألَّا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لزم وجود الاثنين بلا امتيازٍ، وهو محالٌ﴾.

فطريقتهم في تقرير هذا: أنَّه لو كان اثنان واجبَا الوجود؛ لكانا مُشْتَرِكَيْنِ في وجوب الوجود:

(١) طبع بعنوان: «**مسألة في توحيد الفلاسفة**».
(٢) انظر: «**الصفدية**» (ص٢٩٥)، «**المنهاج**» (١/ ٤٠٠-٤٠٣)، «**الدرء**» (٥/ ١٠-١٠٨).
(٣) انظر: «**المنطقيين**» (ص٣١٢-٣١٤).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وموضعه بياض في (د) بمقدار ثمانية أسطر. وقد تكررت هذه الزيادة في (م) في موضع سابق (ص١٣٧) -كما سبق الإشارة لذلك-، وصواب موضعها هنا. وقد عارضتُ الموضعين ببعض واستدركت التحريفات والسقوطات.

۞ فإن كان كلُّ واحدٍ[١] منهما ممتازًا عن الآخر بتعيُّنه[٢]؛ كان كلُّ واحدٍ[٣] منهما مركَّبًا ممَّا به الاشتراك وما به الامتياز، فيكون كلٌّ منهما مركَّبًا، وقد تقدَّم أنَّ «**التَّركيب**» محالٌ.

۞ وإن لم يكن أحدُهما ممتازًا عن الآخر؛ لزم وجود اثنين بلا امتيازٍ.

وبهذه الحجَّة يثبتون إمكان الأجسام كلِّها؛ **لأنَّهم يقولون**: «الجسم مركَّبٌ -**إمَّا** من المادَّة والصُّورة، **وإمَّا** من الجواهر المنفردة-؛ وكل مركَّبٍ ممكنٌ».

وبهذه الحُجَّة[٤] نفوا الصِّفات، وكانوا من أشدِّ النَّاس تَجَهُّمًا؛ لأنَّهم زعموا أنَّ إثبات الصِّفات ينافي هذا «**التَّوحيد**».

وقد تفطَّن لفساد هذه الحجَّة من تفطَّن لها من الفضلاء[٥]؛ كأبي حامدٍ الغزاليِّ وغيره، **وذلك من وجوهٍ**:

أحدها: **أن يقال**: **قول القائل**: «إنَّه يلزم افتقارُه إلى ما رُكِّب منه، وذلك ينافي وجوبَ الوجود» **ممنوعٌ**؛ لأنَّ غاية ما فيه: أنَّ ما رُكِّب منه جزءٌ من أجزائه، **وقول القائل**: «إنَّ المركَّب مفتقرٌ إلى جزئه» ليس بأعظم من **قوله**: «إنَّه مفتقرٌ إلى كلِّه»؛ فإنَّ الافتقار إلى المجموع أشدُّ من الافتقار إلى بعض المجموع، فالمفتقر إلى المجموع مفتقرٌ إلى كلِّ جزءٍ منه، والمفتقر إلى جزءٍ منه لا يلزم أن يكون مفتقرًا إلى الجزء الآخر.

---

(١) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «بنفسه»، والمثبت من (م، ل).
(٣) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «وبهذه الحجة» في (م): «بهذه الحجة وبهذه»، وفي (د): «بهذه الحجة»، وفي (ل): «فبهذه الحجة، وبهذه الحجة»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) قوله: «من تفطن لها من الفضلاء» في (م): «من تفطن من الفضلاء»، وفي (د): «بعض العقلاء»، والمثبت من (ل).

ومعلومٌ أنَّ افتقاره إلى الجميع هو افتقاره إلى نفسه، **وقول القائل**: «مفتقرٌ إلى نفسه» هو معنى **قوله**: «هو واجبٌ بنفسه»؛ فعُلم أنَّ وجوبه بنفسه لا يوجب الافتقار المنافي لوجوب الوجود.

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: وجوب الوجود الذي دلَّ عليه الدَّليل ينفي أن يكون مفتقرًا[(١)] إلى شيءٍ خارجٍ عن نفسه؛ إذ كانت[(٢)] الممكناتُ لا بُدَّ لها من موجودٍ غير ممكنٍ موجودٍ بنفسه، وهذا ينفي أن يفتقر إلى شيءٍ خارجٍ عن نفسه؛ **فلو قيل**: إنَّه موجودٌ بنفسه، مستغنٍ عن غيره، وإنَّه مفتقرٌ إلى غيره= لزم[(٣)] الجمع بين النَّقيضين. فأمَّا ما هو داخلٌ في مسمَّى نفسه= فليس هو شيئًا خارجًا عن نفسه **حتَّى يقال**: افتقاره إليه ينافي وجودَه بنفسه.

الوجه الثَّالث: **أن يقال**[(٤)]: اسم «**الغير**» فيه **اصطلاحان**:

أحدهما: أنَّ حدَّ الغيرَين: «ما جاز العلم بأحدهما مع عدم العلم بالآخر».

والآخر: أنَّ الغيرَين: «ما جاز مفارقة أحدهما للآخر[(٥)]، بوجودٍ أو مكانٍ[(٦)] أو زمانٍ»، [*وقد يقال: «ما جاز مفارقةُ أحدهما للآخر مطلقًا»، كما يذكره الأشعريُّ*][(٧)].

---

(١) قوله: «ينفي أن يكون مفتقرا» في (ل): «ينفي أن يفتقر إلى أن يكون مفتقرًا»، والمثبت من (م، د).
(٢) قوله: «إذ كانت» في (د): «إذا كان»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (ل): «للزم»، والمثبت من (م، د). (٤) بعدها في (د) زيادة: «في».
(٥) في (ل): «الآخر»، والمثبت من (م، د).
(٦) قوله: «بوجود أو مكان» في (م): «بوجود امكان»، وفي (د، ل) كتبت أولًا: «بوجود أو إمكان»، ثم أصلحت إلى المثبت.
(٧) ما بين النجمتين من زيادات (م).

۞ **والأوَّل:** اصطلاحُ المعتزلة والكرَّاميَّة.

۞ **والثَّاني:** اصطلاحُ [*طوائفَ من الكُلَّابيَّة والأشعريَّة، ومَن وافقهم مِن الفقهاء -أصحابِ الأئمَّة الأربعة-.

۞ وأمَّا الأئمَّة كأحمد بن حنبل وغيره؛ فإنَّ لفظ «**الغير**» عندهم يحتمل هذا وهذا؛ ولهذا كان السَّلف لا يُطلقون القول بأنَّ صفاتِ الله: «غيرُه»، ولا أنَّها[(١)]: «ليست غيرَه»؛ **فلا يقولون:** «كلامُ الله غيرُ الله»، **ولا يقولون:** «ليس غيرَ الله»؛ بل يستفسرون القائل عن مراده، فقد يريد الأوَّلَ، وقد يريد الثَّاني، وهذه طريقة حذَّاق النُّظار، وقد بُسط الكلام على هذا في موضعٍ آخر[(٢)]*][(٣)].

فإنْ تكلّم بالاصطلاح الثَّاني: فجزءُ الشَّيء اللَّازم وصفتُه اللَّازمة ليس بغيرٍ له، فلا يكون ثبوته موجبًا لافتقاره إلى غيره.

وإنْ تكلّم بالأوَّل: فثبوت الغير بهذا التَّفسير لا بُدَّ منه؛ فإنَّه يمكن العلمُ بوجوده، والعلم بوجوبه[(٤)]، والعلم بأنَّه خالقٌ، والعلم بعلمه، والعلم بإرادته، وهم يعبِّرون[(٥)] عن ذلك بـ«**العقل**» و«**العناية**»، وهذه المعاني أغيارٌ على هذا الاصطلاح، وثبوتُها لازمٌ لواجب الوجود. وإذا كان ثبوت هذه الأغيار لازمًا له؛ لم يجز القول بنفيها؛ لأنَّ نفيها يستلزم نفي واجب الوجود، وعُلم أنَّ مثل هذا وإن سُمِّي تركيبًا، فليس منافيًا لوجوب الوجود.

---

(١) قوله: «ولا أنها» في (د): «لأنها»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الفتاوى**» (٣/ ٣٣٤-٣٣٧)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ٩٥-٩٧)، «**قاعدة في الاسم والمسمى-الفتاوى**» (٦/ ١٨٥-٢١٢).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «اصطلاح الكلابية والأشعرية. فإن قيل بالثاني فجزؤه وصفته ليس بغير له... وإن قيل بالأول».
(٤) قوله: «والعلم بوجوبه» ليس في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٥) في (د): «يفسرون»، والمثبت من (م، ل).

فإذا قيل: واجب الوجود لا يفتقر إلى غيره.

قيل: لا يفتقر إلى غيرٍ يجوز مفارقته له، أم إلى غيرٍ لازم لوجوده؟ فالأوَّل حقٌّ، وأمَّا الثَّاني[١] -[*إذا أريد بالافتقار أنَّه مستلزمٌ له*][٢]- فممنوعٌ.

ويتبيَّن[٣] ذلك بـ:

الوجه الرَّابع: وهو أن يقال: استعمالُ لفظ «**الافتقار**» في مثل هذا ليس هو المعروف في اللُّغة والعقل؛ فإنَّ هذا إنَّما هو تلازمٌ؛ **بمعنى أنَّه** لا يُوجَد المركَّب إلَّا بوجود جزئه، **أو** لا يُوجَد أحدُ الجزئين إلَّا بوجود الآخر، **أو** لا يوجَد الجزء إلَّا بوجود الكلِّ، **أو** لا توجد الصِّفة إلَّا بوجود الموصوف، **أو** لا يوجَد الموصوف إلَّا بوجود الصِّفة.

ومعلومٌ أنَّ الشَّيئين المتلازمين في الوجود لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر، بل إن كانَا ممكنَيْن؛ جاز أن يكونَا معلولَي علَّةٍ واحدةٍ أوجبتْهما، من غير أن يفتقر أحدهما إلى الآخر[٤]؛ فإنَّ افتقار الشَّيء إلى غيره إنَّما يكون[٥] إذا كان ذلك الغير مؤثِّرًا في وجوده كتأثير العلَّة. فأمَّا المتلازمان اللَّذان يكون وجود أحدهما مستلزمًا لوجود الآخر معه؛ **فإنَّه وإن قيل:** «إنَّ وجوده شرطٌ لوجوده»؛ لكن لا يلزم أن يكون مفتقرًا إليه بحيث يكون عِلَّةً له.

---

(١) قوله: «وأما الثاني» في (م): «والثاني»، والمثبت من (د، ل).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٣) في (م، ل): «ونبين»، والمثبت من (د).
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «وأما الأمور المتلازمة كالأبوة والبنوة لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر»، وهي ملحقة بالطرَّة وقد صحح عليها. ولعل الشَّيخ قد زادها في هذا الموضع أوَّلًا، ثم عدل عنها هنا بعد الزيادة الآتية الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)؛ حيث ضمَّنها هذه العبارة كما سيأتي في (ص١٧٧).
(٥) في (د): «يجوز»، والمثبت من (م، ل).

فإذا قال القائل[١]: **أنا أقول**: إنَّ كلَّ واحدٍ من المتلازمَيْن مفتقرٌ إلى الآخر؛ كافتقار المشروط إلى شرطه المستلزِم له.

قيل له: فيبقى[٢] النِّزاع لفظيًّا، كالنِّزاع في لفظ «**الدَّوْر**»؛ فإنَّ «**الدَّوْر**»[٣]:

۞ يُراد به: «**الدَّوْر العِلْمِيُّ**»، الذي يُذكر في حساب الجَبْر والمقابلة.

۞ ويُراد به: «**الدَّوْر الحُكْميُّ**»، الذي يتكلَّم به **الفقهاء**.

۞ ويُراد به: «**الدَّوْر العقليُّ**»، الذي يتكلَّم به **النُّظَّار**. ويطلق **طائفةٌ** منهم أنَّ «**الدَّوْرَ**» باطلٌ، **وآخرون** منهم يفصِّلون؛ **فيقولون**: «**الدَّور**» **نوعانِ**:

أحدُهما: «**الدَّور القَبْلِيُّ**»؛ وهو أنَّه لا يكون هذا إلَّا بعد ذاك، ولا يكون ذاك إلَّا بعد هذا= فهذا **ممتنعٌ** في صريح العقل؛ فإنَّه يستلزم كونَ الشَّيء سابقًا للسَّابق على نفسه، ومتأخِّرًا عن المتأخِّر عن نفسه، فيلزم أن يكون قبل نفسه بدرجتين، وألا يكون إلَّا بعد نفسه بدرجتين؛ وكونُه موجودًا قبل نفسه، أو لا يوجد إلَّا بعد نفسه= **محالٌ**؛ فكيف إذا كان هذا الممتنع متكرِّرًا؟!

وأمَّا النَّوع الثَّاني: فهو «**الدَّور المَعِيُّ الاقترانِيُّ**»، وهو ألا يكون هذا إلَّا مع ذاك، ولا يكون ذاك إلَّا مع هذا؛ **كما** لا توجد الأبوَّة إلا مع البنوَّة، ولا البنوَّة إلَّا مع الأبوَّة، **ولا** توجد الذَّات[٤] إلَّا مع صفاتها

---

(١) من قوله هنا: «فإذا قال القائل...» حتى نهاية الوجه الرابع في (ص١٩٩)؛ من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د)، والسياق في (ل): «...علة له، وإذا كان المراد بالافتقار هنا التلازم فذلك لا ينافي وجوب الوجود، يوضح ذلك الوجه الخامس، وهو أن يقال...إلخ».

(٢) في (د): «فبقي»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «فإن الدور» ليس في (م)، والمثبت من (د). انظر: «**المنطقيين**» (ص٢٥٧).

(٤) بعدها في (د) زيادة: «الواجبة»، ويظهر أنها مقحمة؛ فسياق الكلام عن مطلق «**الذات**» لا «**الذات الواجبة**».

اللَّازمة، ولا توجد صفاتها اللَّازمة إلَّا مع الذَّات= فهذا «**الدَّور**» جائزٌ، وهذا «**الدَّور في الشُّروط**»، والأوَّل «**دورٌ في العلل**».

فكذلك لفظ «**الافتقار**»؛ فإنَّ مرادهم بافتقار المركَّب إلى جزئه ليس هو افتقارَ المفعول إلى الفاعل، ولا المعلولِ[1] إلى العلَّة الفاعلة، بل المراد بـ«**الافتقار**»: التَّلازم؛ فالأمور[2] المتلازمة كالأبوَّة والبنوَّة لا يجب أن يكون أحدهما مفتقرًا إلى الآخر، لا سيَّما على أصل الَّذين **يقولون**: «إنَّه ملزومٌ[3] لمفعولاته»؛ فإذا كان وجوب وجوده لا ينافي استلزامه لأفعاله الممكنة؛ فكيف ينافي استلزامه لصفاته اللَّازمة لذاته؟!

وهذا مما يبيِّن تناقض هؤلاء المتفلسفة النُّفاة للصِّفات وأنَّ أقوالهم من أفسد الأقوال في العقل؛ فإنَّهم يقولون: إنَّ واجب الوجود موجِبٌ للعالَم، ولا يمكن وجوده بدون وجود العالَم، مع تغيُّر العالم.

وهذا الإيجاب والاستلزام لا ينافي وجوبَ وجوده عندهم، **ثُمَّ يقولون مع ذلك**: «إنَّ[4] وجوب الوجود ينافي استلزامه للصِّفات وإيجابه لها»، ويسمُّون هذا الاستلزام والإيجاب «**افتقارًا**»، **ويقولون**: «لو كان موصوفًا بالصِّفات لكان مركَّبًا من الذَّات والصِّفات، والمركَّب مفتقرٌ إلى جزئه، وجزؤه غيرُه، وواجب الوجود لا يكون مفتقرًا إلى غيره».

وقالوا ما ذكره عنهم أبو حامدٍ الغزاليُّ في «**التَّهافت**»[5]: **إنَّ التَّركيب خمسةُ أنواعٍ**[6]:

---

(١) في (د): «المفعول»، والمثبت من (م). انظر: «**الدرء**» (٣/ ٤٢١).
(٢) في (د): «والأمور»، والمثبت من (م). (٣) في (د): «يلزم»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**تهافت الفلاسفة**» (ص١٦٢-١٦٤).
(٦) انظر: (ص٤٠٥)، «**الصفدية**» (ص١٣٤)، «**المنطقيين**» (ص٣١٤)، «**الدرء**» (٣/ ٣٨٩) (٥/ ١٤٢)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٨)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٦).

أحدها: التَّركيب من وجودٍ وماهيَّةٍ.

والثَّاني: التَّركيب من ذاتٍ وصفاتٍ.

والثالث: التَّركيب من أمرٍ عامٍّ وخاصٍّ؛ **كما يقال**: يشارك العالَم في الوجود، ويمتاز عنه بالوجوب. وقد يُسمُّون العامَّ «**جنسًا**»، وقد يُسمُّونه «**عرضًا عامًّا**»؛ **ويقولون**: «**الجنس**»: هو الذَّاتيُّ المشترك، و«**العرض**[1] **العامُّ**»: العرضيُّ المشترك، كما أنَّ «**الفصل**»: هو الذَّاتيُّ المميِّز، و«**الخاصَّة**»: هي العرضيُّ المميِّز، و«**النَّوع**»: هو المركَّب من «**الجنس**» و«**الفصل**»، وهذه الخمسة هي «**الكلِّيَّات الخمس**» المذكورة في **منطقهم اليونانيِّ**.

وقد بيَّنَّا ما في هذا الكلام المذكور في **المنطق** من حقٍّ وباطلٍ في غير هذا الموضع[2]، وبيَّنَّا[3] أنَّ ما يذكرونه من الفرق بين «**الذَّاتيِّ**» المقوِّم الدَّاخل في الماهيَّة، و«**العَرَضيِّ**» اللَّازم للماهيَّة الخارج عنها= لا يرجع إلى حقيقةٍ موجودةٍ ولا معقولةٍ، وإنَّما هو تحكُّم اصطلاحيٌّ، كما أنَّ ما يدَّعونه من التَّركيب من «**الجنس**» و«**الفصل**» ليس تركيبًا حقيقيًّا في الخارج؛ وإنَّما هو تركيبٌ ذهنيٌّ اعتباريٌّ[4]؛ وحقيقته ذاتٌ متَّصفةٌ بصفاتٍ، ولهم في هذه المواضع من الاضطراب والخطأ ما قد نبَّهت عليه في غير هذا الموضع، وقد بيَّن نُظَّار المسلمين من خطئهم في «**المنطق**» و«**الإلٰهيِّ**» ما ذكره غير واحدٍ منهم[5].

الرَّابع: التَّركيب العقليُّ من «**مادَّةٍ**» و«**صورةٍ**».

---

(١) في (م): «والعرضي»، والمثبت من (د). (٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص٧٠).

(٣) في (م): «وقد بينا»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «ذهني اعتباري» في (م): «اعتباري ذهني»، والمثبت من (د).

(٥) أشار لذلك في: «**المنطقيين**» (ص١٩٨).

الخامس: التَّركيب من الأجزاء التي هي «**الجواهر المفردة**[١]».

وهذان التَّركيبان إنَّما يصحُّ القول بإثباتهما عند من يسلِّم أنَّ «**الجسم**» مركَّبٌ من «**المادَّة**» و«**الصُّورة**»، أو من «**الجواهر المنفردة**»؛ فأمَّا من نفى هذا وهذا من النُّظَّار وغيرهم؛ فلا.

والمقصود هنا: أنَّهم يقولون: «إذا كان متَّصفًا بالصِّفات كان مركَّبًا، والمركَّب مفتقرٌ إلى جزئه، وجزؤه غيرُه، وواجب الوجود لا يكون مفتقرًا إلى غيره».

ولفظ «المركَّب» يُراد به:

- ما ركَّبه غيرُه.
- **أو:** ما كانت أجزاؤه متفرقةً[٢] فاجتمعت.
- **أو:** ما يقبل انفصال بعضه عن بعضٍ.

وأهل الإثبات للصِّفات يُسلِّمون أنَّ هذه المعاني الثَّلاثة ممتنعةٌ على الله تعالى؛ فلا يجوز أن يكون مركَّبًا لا بهذا المعنى، ولا بهذا، ولا بهذا.

لكن نفاة الصِّفات يُسمُّون إثبات الصِّفات «**تركيبًا**» **ويقولون:** «الذَّات التي لها صفاتٌ هي مركَّبةٌ»، **ويقولون:** «المركَّب مفتقرٌ إلى جزئه».

والمراد بذلك: أنَّه مستلزمٌ لصفاته[٣]، لا يوجد بدون وجود الصِّفة؛ ليس المراد بكونه مفتقرًا إلى الجزء: «أنَّ الجزء فاعلٌ له»؛ فإنَّ هذا لا يقوله عاقلٌ؛ **إذ[٤] لا يقول عاقلٌ:** «إنَّ جزء المجموع يجب أن يكون فاعلًا له»، بل يمتنع أن يكون جزء الشَّيء فاعلًا له باتِّفاق العقلاء.

---

(١) في (د): «الفردة»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «كانت أجزاؤه متفرقة» في (م): «كان أجزاؤه مفترقة»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «لصفة»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولكن قد يكون جزؤه لازمًا له، وملزومًا له؛ **فإذا قيل**: «إنَّه[١] مفتقرٌ إلى جزئه»؛ **بمعنى** أنَّ المجموع لا يوجد إلا بوجود[٢] البعض= كان هذا ممكنًا. وكذلك **إذا قيل**: «إنَّ[٣] ذلك الجزء لا يوجد إلَّا مع جزءٍ آخر، أو مع المجموع»= كان هذا ممكنًا.

وهم يُسَمُّون صفاتِ الله -وغيره من الموصوفات[٤]- أجزاءً، **ويقولون**: «إذا أثبتُّم له الصِّفات؛ فقد أثبتُّم له الأجزاء»، **ثُمَّ يقولون**: «ذلك محالٌ؛ لأنَّه يقتضي أنَّه مركَّبٌ، والمركَّب مفتقرٌ إلى أجزائه -بمعنى أنَّه مستلزمٌ لأجزائه-».

أو يقولون: إنَّ الصِّفات التي تثبتونها:

❐ إن كانت[٥] ذاتيَّةً داخلةً في الماهيَّة؛ كانت أجزاءً مقوِّمةً له، وهو ممتنعٌ.

❐ وإن كانت عرَضَيَّةً له؛ افتقر فيها إلى غيره.

فيقال لهم: عندكم أنَّه مستلزمٌ لمفعولاته المتغيِّرة[٦]، ولا يمكن وجوده بدون وجودِها، ومع هذا؛ فهذا لا ينافي وجوب وجوده بنفسه، ولا[٧] يكون امتناعُ وجوده بدون تلك اللَّوازم المنفصلة المتغيِّرة ممتنعًا؛ فكيف يكون استلزامه لصفاته اللَّازمة له ممتنعًا؟! فإن كان هذا الاستلزام هو

---

(١) في (د): «هو»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «إلا بوجود» في (م): «بدون وجود»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «وغيره من الموصوفات» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «إن الصفات التي تثبتونها إن كانت» في (د): «إن كانت الصفات التي تثبتونها»، والمثبت من (م).
(٦) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «المعتبرة»، والمثبت من (م).
(٧) في (م): «فلا»، والمثبت من (د).

افتقارٌ إلى صفاته -التي سمَّيتموها أجزاءً-؛ فذاك الاستلزام هو افتقارٌ إلى مفعولاته، ومعلومٌ أنَّ افتقار الواجب بنفسه إلى مفعولِهِ أعظمُ امتناعًا في العقل من افتقاره إلى أجزائه أو صفاته.

فإن كنتم لا تُسمُّون هذا الإيجاب والاستلزام لمفعولاته افتقارًا؛ كان هذا الإيجاب والاستلزام لصفاته -التي قلتم: هي أجزاؤه- أَوْلى ألا يُسمَّى افتقارًا.

وإن سُمِّي ذلك افتقارًا **وقلتم**: هذا الافتقار ليس بممتنعٍ؛ لأنَّه هو الموجِب[1] لأفعاله، **فإذا قيل**: هو مفتقرٌ إلى مفعوله -الذي هو مفتقرٌ إليه-؛ لم يكن في الحقيقة مفتقرًا إلَّا إلى نفسه.

قيل لكم: فهذا[2] الافتقار إلى صفاته -التي توجبها ذاته وتستلزمها- أَوْلى ألا يكون ممتنعًا؛ لأنَّه في الحقيقة لم يفتقر إلَّا إلى نفسه.

وإن قلتم: هذا يقتضي كون الذَّات فاعلةً للصِّفات وقابلةً لها؛ والشَّيءُ الواحد لا يكون فاعلًا وقابلًا[3]؛ لأنَّ ذلك يُفْضِي إلى التَّركيب، والواحد لا تركيبَ فيه.

قيل: **أنتم إنَّما قلتم**: «إنَّ الشَّيء الواحد لا يكون فاعلًا وقابلًا؛ لئلَّا يستلزم التَّركيب»؛ فلا يجوز أن تجعلوا هذا دليلًا على نفي التَّركيب؛ لأنَّ ذلك دَوْرٌ؛ مضمونه أنَّكم تنفون كونَه فاعلًا وقابلًا لئلَّا يلزم التَّركيب، وتنفون التَّركيب لئلَّا يلزم كونه فاعلًا وقابلًا، فيكون هذا إثباتًا لكلٍّ منهما بنفسه؛ وذلك مصادرةٌ على المطلوب، باطلةٌ في النَّظر والمناظرة باتِّفاق العقلاء.

(١) في (م): «الواجب»، والمثبت من (د). (٢) في (م): «هذا»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «قابلا»، والمثبت من (م).

وأيضًا: فـ«**التَّركيب**» الذي نفيتموه إنَّما نَفَيْتموه لئلَّا يفضي إلى الافتقار إلى الغير، و«**الافتقار**»: **المراد به**: استلزامُه للغير[١]، وعندكم هو مستلزمٌ للغير؛ فأنتم جميع ما نفيتموه في هذا المقام[٢] إنَّما نفيتموه لئلَّا يكون مستلزمًا للغير[٣]، وعندكم هو مستلزمٌ لغيره، بل جعلتموه مستلزمًا لغيرٍ هو مفعولٌ متغيِّرٌ، ونفيتم كونَه مستلزمًا لصفاتٍ قائمةٍ بذاته، ثابتةٍ لازمةٍ له!

ومعلومٌ أنَّ إيجابه لما هو قائمٌ به، لازمٌ له[٤]، ثابتٌ دائمٌ= أَوْلى من إيجابه لما هو منفصلٌ عنه، متغيِّرٌ. فإذا كان -على اصطلاحكم- كونُه مفتقرًا إلى ما هو متغيِّرٌ، منفصلٌ عنه[٥]، مفعولٌ؛ لا ينافي وجوبَه بنفسه= فكيف يكون افتقارُه إلى ما هو لازمٌ له دائمٌ؛ ينافي وجوبه؟!

وإذا كان -هذا على اصطلاحكم- افتقارُه إلى المنفصل عنه لا ينافي وجوبه= فكيف افتقاره إلى ما هو قائمٌ بذاته؟!

فإذا[٦] **قلتم**: هذا يفضي إلى «**الكثرة**» في ذاته، بخلاف ذاك.

قيل لكم: «**الكثرة**» في ذاته هي[٧] «**التَّركيب**» عندكم، ومرادكم بالعبارتين واحدٌ، وإنَّما نفيتم ذلك بنفي هذا[٨] اللَّازم؛ الذي أثبتُّم ما هو أبلغ منه في الامتناع على أصلكم[٩]، **فإنْ** وجب نفيُ هذا اللَّازم لما فيه من الافتقار؛ لزم نفي ذلك الذي هو أبلغ في الافتقار منه، **وإن** لم يجب نفي هذا الأبلغ؛ لم يجب نفي ذلك بطريق الأَوْلى.

---

(١) انظر لمعاني «**الافتقار**»: «**الدرء**» (٥/ ١٥٦) (٦/ ٢٩٧) (١٠/ ١٨).
(٢) قوله: «في هذا المقام» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «لغيره»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «منفصل عنه» ليس في (د)، وفي (م): «منفصل منه»، ولعل صوابها ما أثبت.
(٦) في (د): «وإذا»، والمثبت من (م).
(٧) في (م): «هو»، والمثبت من (د).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٩) قوله: «على أصلكم» ليس في (م)، والمثبت من (د).

فتبيَّن أنَّ القوم ينفون الشَّيء لمعنًى، ويثبتون ما هو أبلغ في إثبات ذلك المعنى منه، **وأنَّهم** من أعظم النَّاس تناقضًا، **وأنَّهم** يصفون واجبَ الوجود بما يوجب أن يكون ممتنعَ الوجود؛ فيجمعون بين النَّقيضين اللَّذينِ هما في غاية التَّناقض؛ فإنَّ مناقضة الوجوب للامتناع أبلغُ من مناقضة الوجود للعدم.

وأصل ذلك: أنَّ القوم أرادوا أن يثبتوا وجودًا مطلقًا لا يختصُّ بحقيقةٍ يمتاز بها عن غيره، وإنَّما يمتاز بأمورٍ سلبيَّةٍ، وهذا إنَّما يقدَّر في الأذهان، وأمَّا إثباته في الخارج؛ فممتنعٌ لذاته، كما قد بُسط في موضعه.

وأصلُ[1] الاشتباه في هذا المقام -الذي ضلَّ فيه طوائفُ من النُّظَّار-: أنَّ مسمَّى «**واجب الوجود**» فيه إجمالٌ واشتراكٌ[2]، كما في لفظ «**القديم**» عند المعتزلة -نفاة الصِّفات-؛ فإنَّ الأمر المعلوم أنَّ الله قديمٌ، فـ«**القديم**» هو الله الذي لا إلٰه إلَّا هو، فجعلتِ المعتزلةُ «**القديمَ**» هو الذَّات المجرَّدة عن الصِّفات؛ **وقالوا**: إذا أثبتُّم الصِّفات فقد[3] قلتم بـ«**تعدُّدِ القدماء**».

ولفظ «تعدُّد القدماء» مجملٌ:

۞ **فإن أُريدَ به**: تعدُّدُ الآلهة والخالِقِينَ والأرباب؛ فهذا باطل؛ فإنَّ صفاتِ الله ليست آلهةً ولا خالقةً ولا أربابًا.

۞ **وإن أُريدَ بـ«القدماء»**: تعدُّدُ صفاتٍ قديمةٍ لذاتٍ قديمةٍ؛ فنفيُ هذا مصادرةٌ على المطلوب، فلبَّسوا على المسلمين **بقولهم**: «إنَّ إثبات الصِّفات يقتضي تعدُّد القدماء».

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «هذا».
(٢) انظر: (ص١٩٦).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولهذا ذكر الإمام أحمد في **ردِّه على الجهميَّة**[١] أنَّهم قالوا لأهل السُّنَّة: (**إنَّكم إذا قلتم**: «كان[٢] وعلمه، وقدرته، ونوره»؛ فقد قلتم بقول النَّصارى حين زعمتم أنَّ الله لم يزل ونوره، ولم يزل وقدرته).

فقال الإمام أحمد: (**لا نقول**: «إنَّ الله لم يزل وقدرته»، و«لم يزل ونوره»؛ **ولكن نقول**: «لم يزل بقدرته ونوره»، لا متى قَدَر، ولا كيف قَدَر.

فقالوا: لا تكونون موحِّدين أبدًا حتى **تقولوا**: «قد كان الله ولا شيءَ».

فقلنا[٣]: **نحن نقول**: «قد كان الله ولا شيءَ»، **ولكن إذا قلنا**: «إنَّ الله لم يزل بصفاته كلِّها»؛ أليس إنَّما نَصِفُ إلٰهًا واحدًا بجميع صفاته؟ وضربنا لهم في ذلك مثلًا؛ **فقلنا**: أخبرونا عن هذه النَّخلة؛ أليس لها جذعٌ وكربٌ وليفٌ وسعفٌ وخوصٌ وجُمَّارٌ، واسمها شيءٌ واحدٌ، وسُمِّيت «**نخلةً**» بجميع صفاتها؟!

فكذلك[٤] الله -وله المثل الأعلى- بجميع صفاته إلٰهٌ واحدٌ؛ **لا نقول**: إنَّه قد كان في وقتٍ من الأوقات ولا يقدر حتَّى خلق قُدْرةً[٥]، والذي ليس له قُدْرةٌ هو[٦] عاجزٌ، **ولا نقول**: قد كان في وقتٍ من الأوقات ولا يعلم حتَّى خلق له علمًا فَعَلِم، والذي لا يعلم هو جاهلٌ، **ولكن نقول**: «لم يزل الله عالمًا قادرًا مالكًا»، لا متى، ولا كيف.

وقد سمَّى الله رجلًا كافرًا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي، **فقال**: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝١١﴾[٧]، وقد كان هذا الذي سمَّاه «وحيدًا» له

---

(١) «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٨٠-٢٨٥).
(٢) في (د): «كلام الله»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «قلنا»، والمثبت من (د).
(٤) في (د): «وكذلك»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «قدرته»، والمثبت من (م).
(٦) في (د): «فهو»، والمثبت من (م).
(٧) المدثر: (١١).

عينان وأذنان ولسانٌ وشفتان ويدان ورِجْلان وجوارحُ كثيرةٌ، فقد سمَّاه الله «وحيدًا» بجميع صفاته؛ فكذلك الله -وله المثل الأعلى- هو بجميع صفاته إلٰهٌ واحدٌ).

قلت: وهؤلاء المتفلسفة موافقةٌ للجهميَّة(١) من المعتزلة وغيرهم في تعطيل الصِّفات؛ نفوا عن مسمَّى «**واجب الوجود**» من التَّركيب ما ينفون به الصِّفات، كما نفت الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم عن «**القديم**» من التَّركيب ما ينفون به الصِّفات، والنُّفاة من الجهميَّة والمتفلسفة والباطنيَّة أكثرُ نفيًا وتعطيلًا من المعتزلة، فأخذوا اسم «**واجب الوجود**» مجملًا مشتبهًا مشتركًا.

فـ«**واجب الوجود**» الذي دلَّ عليه ثبوت الممكنات: هو الموجودُ بنفسه، الذي لا يقبل العدم، ولا يفتقر إلى ما هو مباينٌ منه(٢)؛ وهذا(٣) القدر يوجب إثباتَ الصِّفات له من طرقٍ متعدِّدةٍ، كما قد بُسط في موضعه(٤).

فقالوا: «**واجب الوجود**» كما لا يكون مفتقرًا(٥) إلى «**عِلَّةٍ فاعلةٍ**»؛ لا يكون مفتقرًا إلى «**عِلَّةٍ قابلةٍ**»؛ فالصِّفات لا تكون واجبةَ الوجود لافتقارها إلى الذَّات، وإذا لم تكن واجبةَ الوجود كانت ممكنةً= فتكون الذَّات موجبةً لها وقابلةً لها.

---

(١) في (د): «الجهمية»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «إلى ما هو مباين منه» في (د): «إلى ما هو غني عنه»، والمثبت من (م)، وقد كتب أولًا: «إلى غيره ما هو غني عنه مباين منه»، ثم ضرب على ما تحته خط.

(٣) في (م): «وبهذا»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: «**المنطقيين**» (ص٢٢٧)، «**جامع المسائل**» (١/ ٥٨)، «**الدرء**» (٣/ ٢٣٩).

(٥) قوله: «لا يكون مفتقرًا» في (د): «لا يفتقر»، والمثبت من (م).

فيقال لهم: مدلول الدَّليل أنَّه لا يكون مفتقرًا إلى ما هو مباينٌ[١] عنه، كما تقدَّم[٢].

وأمَّا كون الصِّفات واجبة الوجود أو ممكنةً:

۞ **فإن أُريد بـ«واجب الوجود»**: «ما ليس له فاعلٌ»؛ فالصِّفات واجبة الوجود.

۞ **وإن أُريدَ به**: «ما ليس له محلٌّ يقوم به»؛ فليست واجبةً بنفسها -بهذا التَّفسير- بل بغيرها؛ **وحينئذٍ**: فالذَّات موجبةٌ لها وقابلةٌ لها.

وهذا مما[٣] منعوه **وقالوا**: «إنَّ الشيء الواحد لا يكون فاعلًا قابلًا»[٤]؛ لئلَّا يفضي إلى ما سمَّوْه تركيبًا، فلا يجوز أن يحتجُّوا على نفي التَّركيب بنفي هذا؛ لأنَّه يفضي إلى «**الدَّوْر في الاستدلال**»؛ فلا يستدلُّون على هذا إلَّا بهذا، ولا على هذا إلَّا بهذا. وإذا كان كلٌّ من الشَّيئين لم يُستدلَّ عليه إلَّا بالآخر؛ لم يكن على واحدٍ منهما دليلٌ. **وكلام هؤلاء كلِّهم يدور على هذا الأصل.**

وهذا الأصل وقع في كلام المتأخِّرين من النُّظَّار -كالرَّازيِّ والآمديِّ وأمثالهما-، وهم **تارةً** ينفون[٥] هذا كما نفته المتفلسفة، **وتارةً** يثبتون فساد[٦] كلام المتفلسفة. وهؤلاء المتفلسفة: ابنُ سينا وأمثالُه من أتباع أرسطو.

وأمَّا جماهيرُ الفلاسفة الأساطين القدماء الذين كانوا قبل أرسطو؛

(١) في (د): «مستغن»، والمثبت من (م). (٢) (ص١٧٣).
(٣) في (د): «إنما»، والمثبت من (م).
(٤) من قوله: «وقالوا: إن الشيء...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٥) أشار ناسخ (م) إلى لحق، وكتب في الطرَّة: «الصفات»، ولم أتبين وجهها.
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فكما أنَّهم لم يكونوا يقولون بقِدَم صورة العالَم؛ لم[1] يكونوا يقولون بنفي الصِّفات، بل يثبتون الصِّفات، بل والأفعال القائمة به، كما قد نُقِلَ ألفاظُهم ونَقْلُ النَّاقلين عنهم في غير هذا الموضع[2].

وكذلك كثيرٌ من الفلاسفة المتأخِّرين -كأبي البركات صاحب «**المعتبر**» وغيره-؛ يثبتون لله تعالى الصِّفات والأفعال القائمة به، وقد ردُّوا على من نفى ذلك من أصحابهم الفلاسفة بكلامٍ بيَّنوا فيه خطأهم، كما قد بُسط في موضعه[3].

واعلم أنَّ كثيرًا من النُّظَّار كثُرَ خوضُهم في **توحيد** الله تعالى **وصفاته** بلفظ «**التَّركيب**» وغيرِه من الألفاظ المجملة، ومثبتةُ الصِّفات **تارةً** يبيِّنون[4] فساد حجَّة النُّفاة بذلك، **وتارةً** يقرِّرونها؛ كما يقع مثل ذلك في كلام أبي عبد الله الرَّازيِّ وأبي الحسن الآمديِّ وغيرهما، حتَّى قال أبو عبد الله الرازيُّ في آخر كتابه المسمَّى بـ«**الأربعين**»[5]:

(واعلم أنَّ ههنا مقدمتين يُفَرِّع المتكلِّمون والفلاسفة أكثرَ مباحثهم عليهما:

المقدِّمة الأولى: **مقدِّمة الكمال والنُّقصان...**)، وتكلَّم عليها، **ثُمَّ قال:**

(**أمَّا المقدِّمة الثَّانية:** فهي **مقدِّمة الوجوب والإمكان**، وهذه المقدِّمة في غاية الشَّرف والعلوِّ، وهي غاية عقول العقلاء، **قالوا:** «الوجود: **إمَّا**

(١) في الأصلين (م، د) بالواو: «ولم»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) سيأتي نقل الشَّيخ (ص٢٩٦) لحكاية أبي عيسى الوراق لمذاهبهم.
(٣) سيأتي نقل الشَّيخ لكلام أبي البركات (ص٢٩٨).
(٤) مهملة في الأصلين (م، د)؛ فتحتمل: «يثبتون»، وتحتمل المثبت وهو الأشبه.
(٥) «**الأربعين في أصول الدين**» (ص٤٨١-٤٨٣)، ونقله الشيخ في «**الصفدية**» (ص٩٦)، «**المسألة المصرية في القرآن-الفتاوى**» (١٢/ ٢٢٩).

واجبٌ، **وإمَّا** ممكنٌ، والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ، وذلك الواجب لا بُدَّ أن يكون واجبًا في ذاته وفي صفاته؛ إذ لو كان ممكنًا لافتقر إلى مُؤَثِّرٍ آخر.

أمَّا المقدِّمة الأولى -وهي أنَّه واجبٌ لذاته-؛ **فهذا له لازمانِ:**

الأوَّل: أن يكون منزَّهًا في حقيقته عن الكثرة، ثُمَّ يلزم من فردانيَّته في ذاته **أمورٌ:**

أحدُها: ألا يكون مُتَحَيِّزًا؛ لأنَّ كلَّ مُتَحَيِّزٍ منقسمٌ، والمنقسم لا يكون فردًا، وإذا لم يكن مُتَحَيِّزًا، لم يكن في جهةٍ.

وثانيها: ألا يكون واجب الوجود أكثرَ من واحدٍ؛ إذ لو[١] كان أكثر من واحدٍ لاشتركا في الوجوب وتباينَا في التَّعيين[٢]، وما به الاشتراك غيرُ ما به الامتياز[٣]؛ فيلزم أن يكون[٤] كلُّ واحدٍ منهما في نفسه مركَّبًا، وقد فرضناه فردًا، هذا خُلف.

اللَّازم الثَّاني -لكونه واجب الوجود لذاته-: ألا يكون حالًّا ولا مَحَلًّا؛ وإلَّا لعاد الافتقار).

قلت: قد ذكرتُ في غير هذا الموضع[٥] أنَّ **مقدِّمة الكمال والنُّقصان** أشرفُ، وعليها يعتمد أئمة النُّظَّار من أهل الكلام والفلسفة[٦]، كما يَعتمد

---

(١) قوله: «إذ لو» في (د): «ولو»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**».

(٢) في «**الأربعين**»: «التعين»، والمثبت من (د) و«**المسألة المصرية**»، وفي (م) تحتمل الوجهين.

(٣) قوله: «الاشتراك... الامتياز» في (د) و«**الأربعين**»: «المشاركة... الممايزة»، والمثبت من (م) و«**المسألة المصرية**».

(٤) قوله: «أن يكون» في (د) و«**الأربعين**»: «كون»، والمثبت من (م) و«**المسألة المصرية**».

(٥) أشار له في «**الصفدية**» (ص٩٨)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٩٢).

(٦) في (م): «الفلاسفة»، والمثبت من (د).

عليها أكثرهم، وعليها اعتمد[١] أساطين الفلاسفة[٢]، كأرسطو وغيره.

وأمَّا مقدِّمة الوجوب والإمكان؛ فهي معروفةٌ عن ابن سينا ومَن وافقه مِن نُظَّار الفلاسفة[٣] والمتكلِّمين، وهو سَلَكَ في «**الإلٰهيَّات**» مسلكًا أخذ بعضه من أصول الجهميَّة -من المعتزلة وغيرهم-، وبعضه من أصول سلفه الفلاسفة.

ومقدِّمة الوجوب والإمكان لم يتكلَّم بها أحدٌ من الفلاسفة القدماء، الذين عُرفت أقوالهم -لا أرسطو[٤] وأتباعه ولا غيره-، ولا أثبت أحدٌ منهم واجبَ الوجود بطريقة **الوجوب والإمكان**، وإنَّما سلك هذا المسلك وبنى على هذه المقدِّمة ابنُ سينا وأمثاله، ومن سلك مسلكه -كالرَّازيِّ ونحوه-؛ **وأمَّا** نُظَّار أهل الملل -كالمسلمين واليهود والنَّصارى وغيرهم-؛ فهم أبعدُ عن تعظيمها والثَّناءِ عليها من أرسطو وأتباعِه[٥]، ولا يوجد تعظيمُها والثَّناءُ[٦] عليها في كلامهم، إلَّا في كلام بعض متأخِّريهم الذين أخذوا ذلك عن ابن سينا وأمثاله؛ كالرَّازيِّ وأمثاله[٧].

ولكن هذا[٨] الكلام الذي ذكر الرَّازيُّ هنا أنَّه يلزم من «**واجب الوجود**»[٩] نفيُ الكثرةِ المستلزمُ[١٠] نفيَ الصِّفات= بيَّن هو فسادَه في

(١) في (د): «يعتمد»، والمثبت من (م). (٢) في (د): «الفلسفة»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «المتفلسفة»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «لا أرسطو» في (د): «كأرسطو»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «وغيره»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «والثناء... والثناء» في (م): «والبناء... والثناء»، وهي مهملة في (د)، ولعلها ما أثبت.
(٧) قوله: «كالرازي وأمثاله» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٨) قوله: «ولكن هذا» في (د): «وهذا»، والمثبت من (م).
(٩) بعدها في الأصلين (م، د) زيادة: «من»، وكأنها زائدة.
(١٠) في (م): «المستلزمة»، والمثبت من (د).

مواضع أُخَر؛ كما ذكر في مسائل الصِّفات من[١] كتابه المسمَّى بـ«**نهاية العقول**» -وهو أجلُّ كتبه في الكلام-، لمَّا ذكرَ شُبَه نفاة الصِّفات، **فقال**[٢]:

(**الثَّاني**: أنَّ ذات الله تعالى لو كانت موصوفةً بصفاتٍ قائمةٍ بها؛ لكانت الحقيقة الإلٰهيَّة مركَّبةً من تلك الذَّات ومن تلك الصِّفات، ولو كانت كذلك؛ لكانت ممكنةً؛ لأنَّ كلَّ حقيقةٍ مركَّبةٍ فهي محتاجةٌ إلى أجزائها، وكلُّ واحدٍ من أجزائها غيرُها، **فإذَنْ**: كلُّ حقيقةٍ مركَّبةٍ فهي محتاجةٌ إلى غيرها، وذلك في حقِّ الله تعالى محالٌ، **فإذَنْ**: يستحيل اتِّصافُ ذاته بالصِّفات).

وقال في الجواب عن هذا[٣]:

(**قوله**: «يلزم من إثبات الصِّفاتِ وقوعُ الكثرة في الحقيقة الإلٰهيَّة؛ فتكون تلك الحقيقة ممكنةً».

قلنا: **إن** عنيتم به احتياجَ تلك الحقيقة إلى [سبب][٤] خارجيٍّ= فلا يلزم؛ لاحتمال استناد تلك الصِّفات إلى الذَّات الواجبة لذاتها، **وإن** عنيتم به توقُّف الصِّفات في ثبوتها على [تلك][٥] الذَّات المخصوصة= فذلك ممَّا نلتزمه؛ فأين المحال؟!

وأيضًا: فعندكم الإضافات صفات وجوديَّةٌ في الخارج؛ فيلزمكم ما ألزمتمونا).

وقال أيضًا[٦]: (والذي يحقِّق فساد قول الفلاسفة **في قولهم**: «الشَّيء

---

(١) في (م): «في»، والمثبت من (د).
(٢) «**نهاية العقول**» (٢/ ٢١٥)، ونقله الشَّيخ في «**الدرء**» (٦/ ٢٩٥).
(٣) «**نهاية العقول**» (٢/ ٢٤٠).
(٤) من «**النهاية**».
(٥) من «**النهاية**».
(٦) «**نهاية العقول**» (٢/ ٢٣٨-٢٣٩).

الواحد لا يكون مؤثِّرًا وقابلًا»= أنَّهم **اتَّفقوا** على أنَّ الله تعالى عالمٌ بالكلِّيَّات، **واتَّفقوا** على أنَّ العلم بالشَّيء «عبارةٌ عن حصول صورةٍ مساويةٍ للمعلوم في العالِم»، **واتَّفقوا** على أنَّ صور المعلومات موجودةٌ في ذات الباري تعالى، **حتَّى إنَّ ابنَ سينا قال**: «إنَّ تلك الصُّور إذا كانت غيرَ داخلةٍ في الذَّات -بل كانت من لوازم الذَّات-؛ لم يلزم منها محالٌ»، وإذا كان كذلك؛ فذاته مؤثِّرةٌ في تلك الصُّور وقابلةٌ لها. ومن كان ذلك مذهبًا له، كيف يمكنه إنكارُ الصِّفات؟!).

قال: (وبالجملة فلا فرق بين الصِّفاتيَّة وبين الفلاسفة[١] إلَّا أنَّ **الصِّفاتيَّة يقولون**: «الصِّفات قائمةٌ بالذَّات»، **والفلاسفة يقولون**: «هذه الصُّور العقليَّة عوارضُ متقوِّمةٌ بالذَّات»، **فالَّذي**[٢] يسمِّيه الصِّفاتيَّة «**صفةً**»؛ يسمِّيه الفلسفيُّ[٣] «**عارضًا**»، **والذي** يسمِّيه الصِّفاتيُّ «**قِيامًا**»؛ يسمِّيه الفلسفيُّ «**قِوامًا**» أو «**مقوِّمًا**»، فلا فرق إلَّا في العبارة، وإلَّا فلا نِزاع في المعنى).

قلتُ[٤]: فهذا الكلام من الرَّازيِّ يبيِّن أنَّ وقوع «**الكثرة**» ممَّا لا بُدَّ منه، وأنَّ[٥] الممتنع في واجب الوجود إنَّما هو احتياجُه إلى أمرٍ خارجيٍّ؛ وأمَّا[٦] كون ما يدخل في مسمَّى «**واجب الوجود**» ممَّا يتوقَّف بعضُه على بعضٍ؛ فذلك لا ينافي وجوب الوجود.

لكنْ لم يُجب الرَّازيُّ عن شبهة «**التَّركيب**» بحلِّها وبيان فسادِها؛ **ولكن**

---

(١) قوله: «وبين الفلاسفة» في (م): «والفلاسفة»، والمثبت من (د) و«**النهاية**».
(٢) في (د) و«**النهاية**» -نسخ-: «والذي»، والمثبت من (م) و«**النهاية**» -نسخ-.
(٣) قوله: «يسميه الفلسفي» في (م): «يسمونه الفلاسفة»، والمثبت من (د) و«**النهاية**».
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «فإن»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «فأما»، والمثبت من (د).

أجاب عنها **بالمعارضة**؛ وهو: أنَّ هذا المعنى الذي سمَّيتموه تركيبًا نحن نلتزمه، وهو أيضًا لازمٌ لكُم، فليس لنا ولا لكم عنه محيدٌ. والطَّائفتان جميعًا تقولان بما يستلزم ثبوت الصِّفات.

وليست هذه المعارضة معارضةً جدليَّةً؛ حتَّى يقال[(١)]: «فقد يكون قول الطَّائفتين في نفس الأمر ليس حقًّا، وإنَّما الصَّواب هو النَّفي المطلق، كما دلَّت عليه حجَّة **التَّركيب**»؛ بل هي **معارضةٌ برهانيَّةٌ**؛ فإنَّ الأدلَّة التي ألجأت إلى إثبات الصِّفات أدلَّةٌ برهانيَّةٌ لا سبيل إلى نقضها، وكذلك ما أثبته الفلاسفة من الأمور الثُّبوتيَّة لواجب الوجود ألجأهم إليها البرهانُ الذي لا يمكن نقضُه، وحجَّة «**التَّركيب**» تُنَاقض موجَب البرهان.

فهذا حاصل ما ذكره الرَّازيُّ من الجواب، ولكن غايته بيان عجز الطَّائفتين عن الجمع بين ما أثبتوه وبين القول بموجَب حجَّة «**التَّركيب**»، وأنَّ كُلًّا من الطَّائفتين وإن كان يقول بموجَبِها في موضع؛ فقد يخالف موجَبَها في موضعٍ آخر لبرهانٍ أوجب ذلك.

ومثل هذا النَّظر -وهو تعارض الأدلَّة التي يظنُّ صاحبُها أنَّها أدلَّةٌ عقليَّةٌ- يوجب الحَيْرة والشَّكَّ والتَّوقُّف؛ ولهذا صرَّح طائفةٌ من هؤلاء بالتَّوقُّف والحَيْرة في مسائل الصِّفات، وهذا شأن الرَّازيِّ والآمديِّ وغيرِهما في مسائلَ لهم، وهو منتهى نظر أهل النَّظر والكلام المذموم في الشَّرع؛ فإنَّه ينتهي بهم الأمر إلى الحَيْرة والشَّكِّ، كما قال ابن عقيلٍ وغيرُه من العلماء: «آخر المتكلِّمين الخارجين عن الشَّرع هو الشَّكُّ، وآخر الصُّوفية الخارجين عن الشَّرع هو الشَّطحُ»[(٢)].

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «هذا».

(٢) نقل الشَّيخ في «**الدرء**» (٨/ ٦١-٦٨) من كتاب «**الفنون**» لابن عقيل -قال الشَّيخ: ومن خطه نقلت- فصلًا في ذم من خرج عن الشريعة من أهل الكلام والتصوف، ومما جاء فيه (٨/ ٦٦): =

وهو كما قالوا؛ فإنَّ من تدبَّر كلام كثيرٍ منهم -الثَّابت عنهم- وجد منتهى أمرهم الشَّكَّ والتَّوقُّفَ، كما يوجد في كلام الرَّازيِّ وغيره[(١)]؛ فإنَّه توقَّف في «**مسألة الصِّفات والأفعال**»، و«**مسألة الجوهر الفرد**»[(٢)]، وغير ذلك، كما أخبر به عن نفسه، وكما يوجد في كتبه، وكذلك أبو حامدٍ الغزاليُّ وقف[(٣)] في كثيرٍ من المسائل، وكذلك أبو المعالي حصل له التَّوقُّف -قبل أن يموت- في الصِّفات الخبريَّة -كالاستواء- وفي قيام الأمور الاختياريَّة به. وابن عقيلٍ يوجد في كلامه قول المثبتة للصفات الخبريَّة **تارةً**[(٤)]، وقول النُّفاة المعطِّلة **تارةً**، وقول الواقفة **تارةً**، ويوجب تأويلاتِ الجهميَّة **تارةً**، ويحرِّمها **تارةً**[(٥)].

والمقصود هنا: الكلام على حُجَّة «**التَّركيب**» وبيان فسادها؛ فإنَّه دار

= (فنصيحتي لإخواني من المؤمنين الموحدين ألا يقرع أبكار قلوبهم كلام المتكلمين، ولا تصغي مسامعهم إلى خرافات المتصوفين، بل الشغل بالمعايش أولى من بطالة المتصوفة، والوقوف مع الظواهر أولى من توغل المنتحلة للكلام. وقد خبرت طريقة الفريقين: غاية هؤلاء الشك، وغاية هؤلاء الشطح).

كما نقل في مواضع عن أبي القاسم السُّهيلي قوله: (أعوذ بالله من قياس فلسفي وخيال صوفي) كما في «**الدرء**» (٥/ ٣٥٧)، «**المنطقيين**» (ص٤٨٢)، «**شرح حديث النزول**» (ص٣٥٢).

(١) انظر: «**المطالب العالية**» (٤/ ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٤٢٦)، «**نهاية العقول**» (٤/ ١٩)، «**أقسام اللذات**» (ص٢٥٥، ٢٦٢)، «**النبوات**» (١/ ٣٠٨)، «**الدرء**» (٣/ ٤٤٤) (٥/ ٢٤٩) (٨/ ٣٢١)، «**البيان**» (٢/ ٢٥٠) (٣/ ٢٠٤) (٤/ ٣٩١)، «**قلب الدليل**» (ص٩١، ١٠٩)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٤٠٧)، «**المنهاج**» (٢/ ١٤١).

(٢) قوله: «فإنه توقف في مسألة الصفات والأفعال ومسألة الجوهر الفرد» في (د): «فإنه واقف في مسألة الجوهر الفرد ومسألة الصفات والأفعال»، والمثبت من (م).

(٣) في (د): «واقف»، والمثبت من (م).

(٤) وهو آخر قوليه كما في «**الكفاية**»، ونقله الشَّيخ في «**البيان**» (١/ ٣٣٤) (٦/ ٢٣٩).

(٥) أشار الشَّيخ إلى تعدد أقواله في مواضع -منها «**الدرء**» (٨/ ٦٠-٦١) (٩/ ١٦٠)-، ونقل كلامه في «**الكفاية**» -كما في «**البيان**» (٦/ ٥٧٣)-، وفي «**نفي التشبيه وإثبات التنزيه**» -كما في «**البيان**» (ق٤)-.

عليها وعلى ما يناسبها كلامُ أكثر النُّفاة للصِّفات -أو كثيرٍ منهم-، وهي عمدة طوائف منهم، ونحن قد بيَّنَّا فسادها وحلها من وجوهٍ كثيرة، ونبَّهنا على ما في لفظ: «**واجب الوجود**» من الإجمال[١].

وما ذكره الرَّازيُّ من اتِّفاق الفلاسفة على أنَّ الله تعالى عالمٌ بالكلِّيَّات؛ فهو اتِّفاقُ ابن سينا وأمثالِه، بخلاف أرسطو وأتباعه[٢].

وكذلك ما ذكره من قولهم بإثبات صور المعلومات لذاته[٣]، وأنَّها عارضةٌ لذاته؛ هو قولُ ابن سينا وموافقيه، صرَّح بذلك في «**الإشارات**»[٤]. وهو ممَّا اعترفت[٥] الفلاسفة بتناقض ابن سينا وأمثاله بذلك في «**مسألة توحيدهم، ونفي الصِّفات**»؛ حيث قالوا بنفي الصِّفات الثُّبوتيَّة مطلقًا، ثُمَّ قالوا بإثبات صورٍ وجوديَّةٍ علميَّةٍ قائمةٍ بذاته؛ وهو تصريحٌ بإثبات الأمور الوجوديَّة القائمة بذاته.

ولهذا لما رأى الطُّوسيُّ شارحُ «**الإشارات**» تناقُضَ ابن سينا في ذلك، وأراد أن ينصر طريقةَ سلفه نُفَاةِ الصِّفات= جنح إلى كلامٍ حاصِلُه أنَّ العلم هو المعلوم نفسُه، ليس هو شيئًا زائدًا عليه. وهذا القول الذي صار إليه أفسد ما قيل في العلم؛ **فإنَّ غيرَه[٦] كان يقول**: «العلم هو العالِم»، **ويقولون**: «العلم هو القدرة، هو الإرادة؛ والعلم والقدرة والإرادة هي

(١) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٣١)، «**البيان**» (ج٣، ٤)، وسيأتي الكلام على لفظ: «**واجب الوجود**» (ص١٩٦).
(٢) انظر: «**المحصل**» (ص٥٠٥، ٥٠٩)، «**المطالب العالية**» (٣/ ١٢٠، ١٥٢)، «**المباحث المشرقية**» (٢/ ٤٩١).
(٣) في (م): «لذاتها»، والمثبت من (د).
(٤) انظر: «**الإشارات والتنبيهات**» (٣/ ٢٧٩-٢٨٤). وانظر: «**الدرء**» (١٠/ ٣٢).
(٥) في (د): «اعترف»، والمثبت من (م).
(٦) كابن رشد. انظر: «**تهافت التهافت**» (ص٣٤٥)، «**الدرء**» (٦/ ٢٣٨).

العالم القادر المريد»، فيجعلون كلَّ صفةٍ هي الأخرى، ويجعلون الصِّفات هي الموصوف.

وهذا القول وإن كان بَعد تصوُّره التَّامِّ معلومَ الفساد[١] بضرورة العقل؛ فالقول بأنَّ «العلم هو المعلوم نفسه» أشدُّ فسادًا منه!

وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[٢]، وبيَّنَّا أنَّ الذين نفوا علمه بالجزئيَّات من الفلاسفة فرُّوا من شيئين: **من** وقوع الكثرة، **ومن** وقوع التَّغيُّر، وظنُّوا أنَّ إثبات الصِّفات يستلزم[٣] كثرةً باطلةً، وأنَّ علمه بأنْ قد[٤] كان الشَّيءُ بَعد علمه بأنْ سيكون؛ يستلزم تغيُّرًا باطلًا، وأنَّ نُظَّار المسلمين ردُّوا عليهم.

أمَّا الصِّفاتيَّة؛ فإنَّهم يلتزمون إثبات الصِّفات. والمعتزلة وإن نَفَوا الصِّفات؛ فإنَّهم يعترفون بما يستلزم إثباتها؛ فإنَّهم يثبتون كونه حيًّا عالمًا قادرًا، وهذا بعينه يستلزم إثبات الصِّفات، وإنَّما[٥] بحثهم مع من أثبت أحوالًا زائدةً على الصِّفات؛ فأثبت «**العالِميَّة**» معنًى زائدًا على «**العلم**».

وأمَّا المقدِّمة[٦] الثَّانية[٧]:

۞ فمن النُّظَّار من منع تجدُّدَ شيءٍ يقوم بذاته[٨]، وادَّعى أنَّ المتجدِّد إنَّما هو نسبةٌ وإضافةٌ.

۞ ومنهم من التزم هذا اللَّازم، وبَيَّن أنَّ نصوص الكتاب والسُّنَّة تدلُّ على مثل ذلك، وأنَّ إثبات هذا هو غاية الكمال، وليس في العقل ما

---

(١) في (د): «فساده»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٩/ ٣٩٨) (١٠/ ٤٥)، «**الصفدية**» (ص٥٤٧).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في (د): «وأما»، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «الحجة»، والمثبت من (د).
(٧) وهي وقوع التَّغيُّر.
(٨) قوله: «يقوم بذاته» ليس في (د)، والمثبت من (م).

ينفي ذلك. وهذه طريقةُ كثيرٍ من أساطين الفلاسفة ومتأخِّريهم -كأبي البركات وغيره-، وكما قد بُسط في موضعه[(١)].

وهذا المعنى ذكره أبو حامدٍ الغزاليّ في «**تهافت الفلاسفة**»[(٢)] وغيره، وبيَّن أنَّ «**واجب الوجود**» الذي أثبته البرهان هو ما يكون مبدِعًا للممكنات؛ وأمَّا ما نفوه من إثبات الصِّفات وتعدُّدها، وسمَّوه **تركيبًا**، وما ادَّعوه من أنَّه **وجودٌ مجرَّدٌ** ليس له حقيقةٌ وراء **الوجود المجرَّد**؛ لأنَّ ذلك **تركيبٌ**= فلم يقم البرهان على إثبات «**واجب الوجود**» بهذا التَّفسير.

قلتُ: منشأ الضَّلال في هذا الموضع -كما تقدَّم التَّنبيه عليه[(٣)]- أنَّ مسمَّى «**واجب الوجود**» **عبَّروا به عن عدَّة معانٍ**:

أحدها: «الذي يكون موجودًا بنفسه، لا يفتقر إلى مبدِعٍ»، وهذا هو الذي يدلُّ عليه وجود الممكنات.

والثَّاني: «الذي لا يكون له تَعَلُّقٌ بغيره، ولا ملازمةَ بينه وبين غيره»، ونفيُ الصِّفات إنَّما يصحُّ على هذا التَّفسير، لا على المعنى الأوَّل.

وهم من أعظم النَّاس تناقضًا في هذا الباب؛ فإنَّهم يجعلون وجوده لا ينفكُّ عن وجود معلوله، وهذا التَّعلُّق[(٤)] من لوازم وجوده، ثُمَّ مع هذا ينفون عنه الصِّفات؛ لئلَّا يكون له تعلُّقٌ بغيره، ومعلومٌ أنَّ استلزامه لصفاته أَوْلى بالجواز من استلزامه لمفعولاته[(٥)].

الثَّالث: أن يراد بـ«**واجب الوجود**»: «ما لا يكون له محلٌّ يقوم به»؛

---

(١) انظر: «**الدرء**» (ج٢) (٦/ ٢٤٨) (٩/ ٤٠٢)، «**المنهاج**» (١/ ٣٥٤).
(٢) انظر: «**تهافت الفلاسفة**» (ص١٦٠، ١٦٤، ١٨٤، ٢٠٦).
(٣) انظر: (ص١٨٣).
(٤) في الأصلين (م، د): «التعليق»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) انظر: ما سبق (ص١٨٠-١٨٣).

وعلى هذا: فصفاته لا تسمَّى واجبةَ الوجود بهذا الاعتبار، وتسمَّى واجبةَ الوجود بالاعتبار الأوَّل -وهو ما ليس له فاعلٌ-.

الرَّابع: أن يُراد بـ«**واجب الوجود**»: «ما لا يكون ملازمًا لغيره»؛ بحيث يكون كلٌّ منهما لازمًا وملزومًا.

وعلى هذا؛ فإذا قيل بإثبات «**الذَّات**» و«**الصِّفات**»؛ لم يكن كلٌّ واحدٍ منهما واجبَ الوجود، بل واجبُ الوجود مجموعُهما. لكن «**واجب الوجود**» بهذا التَّفسير -وهو عدم التَّلازم من الطَّرفين- ممَّا لا يقوم[(١)] دليلٌ على ثبوته، بل على نفيه، وكلُّ العقلاء لا بُدَّ لهم من إثبات المعاني المتلازمةِ[(٢)] في «**واجب الوجود**».

فلمَّا دخل في اسم «**واجب الوجود**» هذا الاشتراك والتَّلبيس والاضطراب= عَظُمَ الخطأ والضَّلال في هذا الباب، **ولهذا قال بعض الفضلاء**: «لما سمَّوا ربَّ العالمين واجبَ الوجود؛ خرب العالم».

إذا تبيَّن هذا؛ فقول القائل[(٣)]: (الواجب بذاته له لازمان: أحدُهما: أن يكون منزَّهًا في حقيقته عن الكثرة) **كلامٌ مجملٌ**:

❑ **فإذا أريد به**: أنَّه مُنَزَّهٌ عن أن يكون ذواتٍ متعدِّدةً[(٤)] مستقلَّةً بأنفسها= فلا ريب أنَّه ليس في الوجود واجبان بهذا الاعتبار، لكن دلالة وجوب الوجود على نفي هذا التَّعدُّد لكون ذلك مستلزمًا للتَّركيب في «**واجب الوجود**»= دليلٌ باطلٌ.

ولكن إذا بُيِّن[(٥)] أنَّ «**واجب الوجود**» لا بُدَّ وأن يكون فاعلًا

(١) في (م): «يقم» أو: «يتم»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «المعاني المتلازمة» في (م): «معاني متلازمة»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: ما سبق (ص١٨٧).
(٤) قوله: «ذوات متعددة» في (م): «ذات»، والمثبت من (د).
(٥) في (د): «تبين»، والمثبت من (م).

للممكنات، وبُيِّن[١] أنَّ اشتراك الفاعلين في الفعل ووجودَ خالقينِ للعالم[٢] ممتنعٌ= فهذه طريقةٌ صحيحةٌ، وهي طريقة نُظَّار المسلمين، كما قُرِّر ذلك في موضعه[٣].

❐ **وإن أريد بكونه منزَّهًا في حقيقته عن[٤] الكثرة**: أنَّه لا يتَّصف بمعانٍ متعدِّدةٍ، أو لا[٥] تقوم به معانٍ متعدِّدةٌ، أو لا يتضمَّن معانيَ متعدِّدةً، أو نحو ذلك من العبارات -سواءٌ سمَّى تلك المعاني أجزاءً أو لم يسمِّها[٦]-= فليس في كونه موجودًا بنفسه، غنيًّا عن الفاعل؛ ما يوجب نفيَ ذلك[٧].

وإنَّما ينتفي ذلك إذا قيل: إنَّ ما هو «**واجب الوجود**» لا يتضمَّن معانيَ متلازمةً، أو لا يكون فيه تلازمٌ، ونحو ذلك. ومعلومٌ أنَّ هذا لم يقم عليه دليلٌ قاطعٌ، بل الدَّليل القاطع يوجب ثبوتَ معانٍ متعدِّدةٍ متلازمةٍ في مسمَّى «**واجب الوجود**»، والعقلاء كلُّهم يقولون بهذا المعنى وإن اختلفت عباراتهم، وإن كانوا قد يقولون ما يقتضي نفي هذا؛ فما من أحدٍ نفى هذا إلَّا وقد قال ما يثبته[٨].

ولهذا كان النُّفاة يلزمهم الجمع بين النَّقيضين أو رفع النَّقيضين،

---

(١) في (د): «وتبين»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «ووجود خالقين للعالم» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**جامع المسائل**» (٦/ ٨٧)، «**المنهاج**» (٣/ ٣٠٤)، «**الصفدية**» (ص٤٧٣)، «**الدرء**» (٩/ ٣٣٦).
(٤) قوله: «في حقيقته عن» في (د): «عن حقيقة»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «أو لا» في (د): «ولا»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «سمى... أو لم يسمها» في (د) كتب أولًا: «سمى... أو لم يسم»، ثم ضرب على قوله: «سمى» وكتب: «سميت»، والمثبت من (م).
(٧) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «هذا»، والمثبت من (م).
(٨) في (م): «أثبته»، والمثبت من (د).

ويلزمهم من السَّفسطة وجحد الضَّروريَّات ما قد بُسط في موضعه؛ **كقولهم:** «إنَّ الصِّفة هي نفس الموصوف»، و«إنَّ كلَّ صفةٍ هي[(١)] نفس الصِّفة الأخرى»، **كما يقولون:** «إنَّ العلم هو نفس العالِم»، و«العلم هو القدرة، وهو الإرادة، وهو الكلام»، ونحو ذلك من الأقوال التي متى تُصُوِّرتْ تصوُّرًا تامًّا؛ عُلِمَ فسادُها بالضَّرورة.

وإنَّما يتوقَّف عن العلم بفسادها من لم يتصوَّرها حقَّ التَّصوُّر، أو قام في نفسه شُبهةُ[(٢)] نُفاة الصِّفات؛ فصار ذلك الاعتقاد الفاسد مانعًا له من تصوُّر فسادِ قوله، كما هو حال عامَّة[(٣)] أرباب العقائد الفاسدة إذا تبيَّن لهم الحقُّ الذي لا ريب فيه[(٤)].

الوجه[(٥)] الخامس: أن يقال: لا ريب أنَّه يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما عِلَّةٌ للآخر، [*وهذه القضيَّة ضروريَّةٌ متَّفقٌ عليها بين العقلاء، وهي مع تصوُّر طرفيها بديهيَّةٌ، وإن كان بعضهم يستدلُّ عليها؛ **مثل قولهم:** «لا يجوز أن يكون كلٌّ من الشَّيئين علَّةً فاعلةً للآخر»*][(٦)]؛ لأنَّ العلَّة متقدِّمةٌ على المعلول، فلو كان علَّةً لعلَّته للزم تقدُّمه على نفسه لكونه علَّةَ العلَّة[(٧)]، وتأخُّره عن نفسه لكونه معلولَ العلَّة، وذلك جمعٌ بين النَّقيضينِ، ولهذا كان «**الدَّوْر القَبْليُّ**» محالًا.

[*وقد بُسط الكلام عليها وعلى ما قيل عليها[(٨)] من الكلام في مسألة

---

(١) في (د): «فهي»، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «شبه»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) هنا انتهت الزيادة الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)، والتي ابتدأت أثناء الوجه الرابع في (ص١٧٦).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٧) في (م): «للعلة»، والمثبت من (د، ل).
(٨) قوله: «وعلى ما قيل عليها» في (م): «وما قيل عنها»، والمثبت من (د).

«**إثبات الصَّانع**» وغيرها[(١)*][(٢)].

ولا يمتنع أن يكون شيئان كلٌّ منهما شرطٌ في الآخر؛ لأنَّ ذلك إنَّما يستلزم أن يكون كلٌّ منهما مع الآخر، وليس ذلك بمُمتنعٍ؛ **ولهذا قيل**: «**الدَّور المَعِيُّ**» ليس بمُحالٍ[(٣)].

والمُرَكَّب[(٤)] غايته أن يكون كلٌّ من أجزائه مشروطًا بالجزء الآخر، وأن يكون هو مشروطًا بأجزائه؛ لا يقتضي التَّركيبُ وجودَ جزءٍ قبل جزءٍ، ولا وجودَ جزءٍ منه قبل سائر[(٥)] أجزائه.

فإذا قيل: «إنَّه مفتقرٌ إلى جزئه»؛ كان معناه أنَّه[(٦)] لا يوجد إلَّا بوجود جزئه معه، لا يستلزم ذلك وجودَ جزئه قبله[(٧)]. ثُمَّ ذلك الجزءُ ليس هو علَّةً فاعلةً[(٨)] له، ولا هو خارجًا عن نفسه؛ فالقول بأنَّ: «وجوده يستلزم وجود الجزء[(٩)]»، والتَّعبير عن ذلك بأنَّه: «يقتضي أنَّه مفتقرٌ[(١٠)] إلى جزئِه، وجزؤُه غيرُه»= ليس له معنًى إلَّا ذلك.

وهذا لا يقتضي أنَّه مفتقرٌ إلى علَّةٍ، ولا محتاجٌ[(١١)] إلى علَّةٍ فاعلةٍ، ولا فيه[(١٢)] شرطٌ خارجٌ عن واجب الوجود، ولا «**دَوْرٌ قَبْليٌّ**».

(١) في (م): «وغير هذا»، والمثبت من (د). وانظر لبسطه الكلام على المسألة: (ص١٥١، ٣٧٩، ٤٧٣).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٣) في (د): «بممتنع»، والمثبت من (م، ل).
(٤) في (ل): «فالمركب»، والمثبت من (م، د).
(٥) قوله: «منه قبل سائر» في (ل): «قبل»، والمثبت من (م، د).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٧) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٨) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٩) بعدها في (ل) زيادة: «حق».
(١٠) قوله: «أنه مفتقر» في (د، ل): «أن يكون مفتقرًا»، والمثبت من (م).
(١١) في (م، د): «يحتاج»، والمثبت من (ل).
(١٢) قوله: «فاعلة، ولا فيه» في (ل): «ولا»، والمثبت من (م، د).

وأمّا ما فيه من «**الدَّوْر المَعِيِّ**»؛ فليس ذلك بمُحَالٍ، ولا ينافي وجوبَ الوجود؛ إلَّا أن يثبت أنَّ مثل هذا التَّعدُّد ينافي وجوب الوجود، وهم لم يثبتوا أنَّ التَّعدُّد ينافي وجوب الوجود إلَّا بهذا؛ فبطل أن يكون هذا دليلًا على بطلان التَّعدُّد في وجوب الوجود.

الوجه[١] **السَّادس**: **أن يقال**: **قول القائل**: «واجب الوجود بنفسه»؛ هل يقتضي أن يكون مفتقرًا إلى نفسه، أم لا يقتضي ذلك؟

۞ فإنِ اقتضاه؛ كان افتقاره إلى جزئه أَوْلى وأحرى بالالتزام، فلا يكون ممتنعًا.

۞ **وإن قيل**: «لا يقتضيه»؛ **قيل**: وكذلك «**التَّركيب**»[٢] لا يقتضي أن يكون المركَّب مفتقرًا إلى جزئه؛ فإنَّه إذا كانت نفسه لا توجد إلَّا بنفسه، ولم يجز[٣] **أن يقال**: «هو مفتقرٌ إليها»= فالجميع -الذي لا يوجد إلَّا بأجزائه- أَولى **ألَّا يقال**: «هو مفتقرٌ إلى واحدٍ منها»؛ إذ المركَّب ليس إلَّا الأجزاء وصورة التَّركيب.

الوجه السَّابع: **أن يقال**: المعنى المعروف من لفظ «**التَّركيب**»[٤] أن يكون جزآن مفترقان[٥] فيركِّبهما جميعًا مركِّبٌ؛ لأنَّ «**المركَّب**» اسمُ مفعولٍ: «رُكِّبَ يركَّب[٦]، فهو مركَّبٌ»؛ كما يُركَّب الطَّبيخ من أجزائه، والثَّوب من أجزائه، والأدوية المركَّبة من أجزائها، وأمثال ذلك.

---

(١) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل). وانظر لكلامه على هذا الوجه: «**الدرء**» (٣/ ٤٢٣) (٤/ ٢٢٤)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٤٤)، «**الصفدية**» (ص١٣٨).
(٢) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل).
(٣) في (م، ل): «يحسن»، والمثبت من (د).
(٤) سبق الكلام على معاني «**التركيب**» (ص١٧٧)، وهو من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).
(٥) قوله: «جزءان مفترقان» في (ل): «الجزءان مفترقين»، والمثبت من (م، د).
(٦) قوله: «ركب يركب» في (ل): «ركبه مركبه»، والمثبت من (م، د).

ومعلومٌ أنَّ «**المركَّب**» بهذا الاعتبار مفتقرٌ إلى أن[(١)] يركِّبه غيره؛ إذْ لو كانت ذاته تقتضي التَّركيب؛ لم يجز عليه التَّفَرُّق، وواجب الوجود بنفسه لا يكون مفتقرًا إلى شيءٍ خارجٍ عن نفسه؛ لأنَّ ذلك جمعٌ بين النَّقيضين.

ولا ريب أنَّ مثبتة الصِّفات ليس فيهم -بل ولا في سائر فرق الأمة[(٢)]- من يُثبت هذا «**التَّركيب**» في حقِّ الله تعالى.

ولكن المتفلسفة يُسمُّون الموصوف «**مركَّبًا**»، ويُسمُّون الصِّفات «**أجزاءً**»؛ **فيقولون**: «الإنسان مركَّبٌ من **الحيوانيَّة** و**النَّاطقيَّة**»، و«**النَّوع** مركَّبٌ من **الجنس** و**الفصل**»؛ فإمَّا أن يريدوا بـ«**الحيوانيَّة**» و«**النَّاطقيَّة**» **جوهرًا** أو **عَرَضًا**:

۞ فإن أرادوا بهما[(٣)] **جوهرًا**، وهو «**الحيوان**» و«**النَّاطق**»؛ فـ«**الحيوان**» و«**النَّاطق**» هما: «**الإنسان**»، ليس الجوهرُ الذي هو «**النَّاطق**» غيرَ الجوهر الذي هو «**الإنسان**»، ولا هو غيرَ الجوهر الذي هو «**حيوانٌ ناطقٌ**»؛ لكنَّ الذِّهنَ يجرِّد هذه المعاني في الذِّهن فيتصوَّر «**النَّاطقَ**» مطلقًا، و«**الحيوانَ**» مطلقًا، و«**الإنسانَ**» مطلقًا؛ لكنْ تجريدُ الذِّهن لها لا يقتضي أن يكون في الخارج ثلاثةُ جواهرَ. **والعلم بهذا ضروريٌّ**.

۞ وإن أرادوا أنَّه[(٤)] مركَّبٌ من «**الحيوانيَّة**» و«**النَّاطقيَّة**» وهما عَرَضان؛ فـ«**العَرَض**» لا يقوم إلَّا بـ«**الجوهر**»، و«**الحيوانيَّة**» و«**النَّاطقيَّة**» صفةٌ **للإنسان**، فكيف يكون «**الجوهر**» مركَّبًا[(٥)] من صفاته؛ وصفاتُه لا قيامَ لها إلَّا به؛ وهي مفتقرةٌ إليه؟!

---

(١) في (ل): «من»، والمثبت من (م، د).
(٢) قوله: «بل ولا في سائر فرق الأمة» في (م): «ولا في سائر الفرق»، والمثبت من (د، ل).
(٣) في (م، ل): «بها»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «وإن أرادوا أنه» في (م): «وإن قيل»، وفي (ل): «وإن قيل إنه»، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل).

[*وهم يقولون: «إنَّ هذه الصِّفات أجزاءٌ مقوِّمةٌ له»، فتكون متقدِّمةً عليه في الوجود؛ فكيف تكون صفةُ الموصوف -وهي لا توجد إلا به- موجودةً قبله؟!*](١).

وإذا قالوا(٢): «سمَّينا هذا تركيبًا»؛ لم ننازع في الألفاظ نزاعًا لا فائدة فيه، بل نقول(٣): كلُّ موجودٍ فلا بُدَّ أن يكون مركَّبًا بهذا الاعتبار؛ فإنَّ وجودَ ذاتٍ عَرِيَّةٍ عن جميع الصِّفات **ممتنعٌ**، ووجودَ موجودٍ مطلقٍ لا يتعيَّن ولا له حقيقةٌ يختصُّ بها عن سائر الحقائق **ممتنعٌ**، وكلُّ ما اختصَّ وتميَّز عن غيره فلا بُدَّ له من خاصَّةٍ. وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع(٤).

ولسنا محتاجين هنا(٥) إلى إثبات وجوب مثل هذا، بل يكفي أن نقول: لا نُسلِّم امتناع مثل هذا المعنى الذي سمَّيتموه: «**تركيبًا**».

وكثيرٌ من المتكلِّمين لا يُسمُّون الاتِّصاف «**تركيبًا**»(٦)، بل يُسمُّون التَّقدير «**تركيبًا**»؛ لأنَّ المقدَّرَ مركَّبٌ من «**الأجزاء المنفردة**(٧)»، **أو من** «**المادَّة**» و«**الصُّورة**». وهذا أيضًا(٨) فيه نزاعٌ.

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وهو ملحق بطرَّته، وقد وافق بعضُ الكلام أطرافَ الورقة فذهب بعض رسمه. وانظر: «**المنطقيين**» (ص٧٣)، «**الصفدية**» (ص٥٤٥)، «**الدرء**» (١/ ٣٠٠).

(٢) بعدها في (ل) زيادة: «لو».

(٣) ليست في (م، د)، والمثبت من (ل).

(٤) انظر: «**البيان**» (ق٢٥)، «**الدرء**» (٣/ ٤٠٢).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).

(٦) من قوله: «وكثيرٌ...» إلى هنا؛ سقط من «**النسخ الشامية**» (م، د) -وهو انتقال نظر-، والمثبت من (ل).

(٧) في (م): «الفردة»، وفي (ل): «المفردة»، والمثبت من (د).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).

وطوائفُ(١) من أهل الكلام -كالهشاميَّة، والضِّراريَّة، والنَّجَّاريَّة، والكُلَّابيَّة، وبعضِ الكرَّاميَّة(٢)- **يقولون**: «ليس بمركَّب بحالٍ».

ومن قال: «إنَّه مركَّبٌ» **قال**: «لا يمكن وجود أجزائه بدونه، كما لا يمكن وجوده بدون أجزائه»؛ **وحينئذٍ**: فيقال لهم كما يقال(٣) للمتفلسفة.

وهؤلاء يُسَمُّون نفيَ مثل هذا التَّركيب «**توحيدًا**»؛ ويُدخِلون في ذلك نفي الصِّفات؛ فيَجعلون نفي علم الله وقدرته وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفاته= من التَّوحيد، ويُسَمُّون أنفسهم الموحِّدِين؛ كما يدَّعي المعتزلة أنهم أهلُ التَّوحيد والعدل، ويعنون بالتَّوحيد نفيَ الصِّفات.

ولما كان أبو عبد الله محمَّد ابن التُّوْمَرت على مذهب الجهمية(٤) في نفي الصِّفات؛ لقَّبَ أصحابه بالموحِّدِين، وقد صرَّح في **كتابه الكبير** بنفي الصِّفات، ولهذا لم يذكر في **مُرشِدته** شيئًا من الصِّفات الثُّبوتيَّة: لا علم الله، ولا قدرته، ولا كلامه، ولا شيئًا من الصِّفات الثُّبوتيَّة، وإنَّما ذكر السُّلوب(٥).

والتَّوحيدُ الذي بعثَ اللهُ به رسولَه، وأنزل به كتابه هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهو توحيد ألوهيَّته المتضمِّن توحيد ربوبيَّته، كما قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا

---

(١) في (ل): «فطوائف»، والمثبت من (م، د).
(٢) قوله: «وبعض الكرامية» ليس في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «قيل»، والمثبت من (م، د).
(٤) في (ل): «المعتزلة»، والمثبت من (م، د).
(٥) انظر: «**الدرء**» (٣/ ٤٣٨) (٥/ ٢٠)، «**الفتاوى**» (١١/ ٤٨٥)، «**النبوات**» (١/ ٤٠١)، «**التسعينية**» (٣/ ٧٤٨).
(٦) البقرة: (١٦٣).
(٧) النحل: (٥١).

﴿مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ﴾[(٢)].

والمشركون كانوا يُقرِّون بأنَّ الله[(٣)] -ربَّ العالمين- واحدٌ، لكن كانوا يعبدون معه غيره؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ۞ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۞ سَيَقُولُونَ الله[(٦)] قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ۞ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۞ سَيَقُولُونَ الله قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾[(٧)].

ونحن نوجِّه ذلك بعد ذكر حُجَّته، وَوَجْهُ نظمها **أن يقال**: واجبُ الوجود لا تركيب فيه، وما لا تركيب فيه فهو واحدٌ= فواجب الوجود واحدٌ.

وإنَّما قلنا[(٨)]: «**لا تركيبَ فيه**»؛ لأنَّ المركَّب مفتقرٌ إلى ما تركَّب منه، وما تركَّب منه غيرُه، وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره= فواجب الوجود لا تركيبَ فيه. **وهذا معنى قوله**: (**الدَّليل على وحدته أنَّه لا**

(١) الأنبياء: (٢٥).
(٢) النحل: (٣٦).
(٣) ليست في (م، ل)، والمثبت من (د).
(٤) لقمان: (٢٥).
(٥) يوسف: (١٠٦). وردت هذه الآية في (ل) قبل آية سورة لقمان، والمثبت من (م، د).
(٦) كذا في الأصول (م، د، ل) -هنا وفي الموضع الآتي- وهي قراءة البصريَّيْن، وقرأ الباقون: ﴿لِلَّهِ﴾. انظر: «**النشر**» لابن الجزري (٢/ ٣٢٩).
(٧) المؤمنون: (٨٥-٩٠).
(٨) بعدها في (ل) زيادة: «انه».

تركيب فيه[١] **بوجهٍ؛ وإلَّا لما كان واجبَ الوجود لذاته)**، أي: لو كان فيه تركيبٌ بوجهٍ لما كان واجبَ الوجود لذاته[٢].

ثُمَّ قال: **(ضرورةَ افتقاره إلى ما تركَّب منه)**، أي: لو كان مركَّبًا للزم ضرورةً أن يفتقر إلى ما تركَّبَ منه.

ثُمَّ إنَّه حذف تمام الحُجَّة -[*فإنَّه مقدِّمةٌ بيِّنةٌ لا يُحتاج إلى ذكره*][٣]-؛ وهو: أنَّه إذا افتقر إلى ما تركَّب منه؛ كان مفتقرًا إلى غيره، وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره.



(١) من قوله: «وهذا معنى...» إلى هنا؛ سقط من «**النسخ الشامية**» (م، د) -وهو انتقال نظر ظاهر-، والمثبت من (ل).

(٢) في (م، د): «بذاته»، والمثبت من (ل).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د). وقوله: «مقدمة بينة» موضعه بياض في (د) بمقدار كلمتين.



۞ وأمَّا قوله[(١)]: ﴿ويلزم من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذْ لو كان اثنان واجبَا الوجود؛ فإن كان بينهما امتيازٌ لزم تركيبُهما ممَّا به الاشتراك وما به الامتياز؛ وإلَّا لزم عدم التَّعيُّن[(٢)]﴾.

فيقال[(٣)]: الجواب عن ذلك من طُرقٍ:

الثَّالث[(٤)]: أنَّهما إذا اشتركا في وجوب الوجود، وامتاز كلٌّ منهما بتعيُّنه[(٥)]؛ فمعلومٌ أنَّ وجوب أحدهما ليس هو عينَ وجوبِ الآخر، كما أنَّ عينَه ليست عينَه، بل هذا واجبٌ وهذا واجبٌ، كما أنَّ هذا عينٌ وهذا عينٌ؛ وهذا ذاتٌ وهذا ذاتٌ[(٦)]؛ واشتراكهما في وجوب الوجود المطلق كاشتراكهما في التَّعيُّن[(٧)] المطلق، والمطلق إنَّما يكون مطلقًا في الأذهان لا في الأعيان، فعينُ هذا واجبةٌ وجوبًا يخصُّها، وعينُ هذا واجبةٌ وجوبًا

---

(١) أي: الأصبهاني. ولفظه -كما سبق في (ص١٢١)-: (ويلزم من ذلك ألا يكون من نوعه اثنان؛ إذ لو كان: لَزِم وجودُ الاثنين بلا امتيازٍ، وهو محالٌ).

(٢) في (د، ل): «التعيين»، والمثبت من (م).

(٣) بعدها في (م) زيادة: «في».

(٤) كذا في (م)، وقد ترك الناسخ بعد قوله: «طرق» بياضًا إلى آخر الوجه -بمقدار سطرين تقريبًا-، ثم ترك ظهر الورقة بتمامها وانتقل إلى الورقة التي تليها وكتب: «الثالث: أنهما إذا اشتركا... الطريق الرابع: أن يقال...»، فالظاهر أن ثمَّ زيادة بيَّض لها الناسخ ولم ينقلها -إما لتعذر قراءتها، أو لكونها وردت في أوراق وجذاذات سقطت من الأصل المنقول منه، أو غير ذلك-. والسياق متصل في (د، ل)، ونصه: «من طريقين: أحدهما: أنهما إذا اشتركا... الطريق الثاني: أن يقال». وانظر: «**الدرء**» (٤/ ٢٥٨) (٥/ ١١٥)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٩٨)، «**الفتاوى**» (٦/ ٣٤٤).

(٥) يشبه أن يكون قد أصلحها في (ل) إلى: «بتعيينه»، والمثبت من (م، د).

(٦) قوله: «وهذا ذات وهذا ذات» ليس في (د، ل)، والمثبت من (م).

(٧) في (د، ل) -هنا وفي المواضع الآتية-: «التعيين»، ثم أصلحها في (ل) إلى المثبت، وهو الموافق لـ(م).

يخصُّها، والذِّهن يجرِّد وجوبًا مطلقًا وتعيُّنًا[(١)] مطلقًا، وذاتًا مطلقةً وحقيقةً مطلقةً[(٢)].

وإذا كان كذلك؛ بطل قول القائل: «إنَّ كلًّا منهما مركَّبٌ ممَّا به الاشتراكُ وما به الامتياز» على الوجه الذي قاله، بل ما به الاشتراك[(٣)] عندهم[(٤)] -وهو الوجوب- هو مثل ما به الامتياز[(٥)] -وهو التَّعيُّن-.

وهذه الحجَّة كثيرةٌ في كلامهم، والغلط فيها قاطعٌ لا حيلة فيه، وإنَّما نشأ الغلط حيث أخذوا في الوجوب ما يشتركان فيه، وفي التَّعيُّن ما يخصُّ، وهذا يمكن معارضته بمثله؛ **بأن يقال:** هما مشتركان في التَّعيُّن؛ إذ هذا مُعَيَّنٌ وهذا مُعَيَّنٌ، ويمتاز كلٌّ منهما بوجوبه؛ إذ لكلٍّ منهما وجوبٌ يَخُصُّه[(٦)]، وإذا أمكن العكس؛ تبيَّن أنَّ ما فعلوه تحكُّمٌ محضٌ.

الطَّريق الرَّابع[(٧)]: أن يقال: هب أنَّ هذا تركيبٌ[(٨)] ممَّا به الاشتراك والامتياز، لكن دليلهم على نفي[(٩)] مثل هذا التَّركيب باطلٌ كما تقدَّم.



(١) في (م، د): «وتعيينًا»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «وذاتًا مطلقة وحقيقة مطلقة» ليس في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «وما به الامتياز على الوجه الذي قاله بل ما به الاشتراك» سقط في (د)، وفي (ل): «وما به الامتياز بل ما به الاشتراك»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د). **تنبيه**: قوله: «على الوجه الذي قاله»، و«عندهم» لعله من زيادات «**النسخ الشامية**».
(٥) بعدها في (د) زيادة: «عند»، فإن لم تكن سهوًا؛ فلعلها محرفة عن: «عندهم».
(٦) في (ل): «يخصصه»، والمثبت من (م، د).
(٧) كذا في (م)، وفي (د، ل): «الثاني»، وسبق الكلام عليه قريبًا (ص٢٠٧).
(٨) في (د): «تركيبا»، وفي (ل): «تركب»، والمثبت من (م).
(٩) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).



وممَّا ينبغي أن يُعلم(١): أنَّ كثيرًا من متأخِّري النُّظَّار اضطربوا في معرفة «**التَّوحيد**» وأدلَّته العقليَّة؛ حتَّى ظنَّ منهم طائفةٌ أنَّه لا يقوم عليه دليلٌ عقليٌّ(٢)، وأخذ هذا عنهم بعضُ القُضاة(٣)، ولمَّا ذكر ذلك تكلَّم النَّاس في تكفيره(٤).

والآمديُّ ذكر طرق النَّاس في «**التَّوحيد**» وزيَّفها، وذكر طريقةً أضعفَ من غيرها؛ وابنُ عربيٍّ(٥) الطَّائيُّ اغترَّ بذلك، وظنَّ أنَّ ما ذكره الآمديُّ من الدَّليل على «**التَّوحيد**» هو أمرٌ عظيمٌ لم يُسبق إليه(٦).

وهذا الدَّليل الفلسفيُّ -الذي ذكره **مصنِّف هذه العقيدة** على «**التَّوحيد**»- لما كان فاسدًا؛ حدَّثني الثِّقة من أصحابنا عن شيخٍ من أهل العلم أنَّه سمع **هذا المصنِّف** يقول للشَّيخ إبراهيم الجَعْبَري(٧) رحمهما الله تعالى:

---

(١) من قوله هنا: «ومما ينبغي أن يعلم...» إلى قوله (ص٤٧٥): «... والمقصود هنا التنبيه، كما يليق بهذا الجواب» من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د).

(٢) كالآمدي في «**أبكار الأفكار**» (٢/ ١٠٦)، «**غاية المرام**» (ص١٥١).

(٣) في (د): «النفاة»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لـ«**الدرء**».

(٤) حكاه في «**الدرء**» (٣/ ٢٦٣).

(٥) في الأصلين (م، د): «عدي»، والصواب ما أثبت.

(٦) انظر: الهامش (٢، ٤)، «**الفتوحات المكية**» (٢/ ٢٨٩)، «**الدرء**» (٣/ ٣٠).

(٧) **هو**: أبو إسحاق إبراهيم بن مِعْضاد بن شدَّاد بن ماجد الجَعْبَريُّ الشَّافعيُّ (٥٩٩-٦٨٧هـ)، الشيخ القدوة الزاهد الواعظ، صاحب الأحوال والمكاشفات، أصله من قلعة جَعْبَر، ثم أقام بالقاهرة وكان له فيها مسجدٌ هو شيخُه وإمامُه، فكان يعظ الناس فيه، وكان لكلامه وقعٌ في القلوب لصدق كلامه وإخلاصه وصدعه بالحقِّ، وكان زاهدًا، عابدًا، أمَّارًا بالمعروف، قوَّالًا بالحقِّ، حُلْو العبارة، وكان يحطُّ على ابنِ عربيٍّ الطَّائيِّ ونحوه -كما نقل ذلك عنه شيخ الإسلام في «**قاعدة في الرد على أهل الاتحاد-الفتاوى**» (٢/ ١٣٠، ٢٤٠، ٢٤٦)، «**الفتاوى**» (٢٧/ ٤٩٩)، «**جامع المسائل**» (١/ ٢١١)-، وله شعر في التَّصوُّف والزُّهد، روى عن علم الدِّين السَّخاوي، وسمع منه البرزالي -وترجمه في =

بتُّ البارحة أفكِّر في دليلٍ عقليٍّ على «**التَّوحيد**» ليس له معارِضٌ؛ فلم أجد.

فأجابه الجَعْبَرِيُّ بما يناسب حال نفسه؛ **وقال له**: كنت قلت: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾(١).



= «**المقتفي**»- وأبو حيان الأندلسي والمصريُّون. انظر: «**المقتفي**» للبرزالي (٢/ ٣٧٥)، «**تاريخ الإسلام**» (١٤/ ٥٢٠) (١٥/ ٥٨٩)، «**العبر**» (٣/ ٣٦٤)، «**الوافي بالوفيات**» (٦/ ٩٥)، «**طبقات الشافعية**» للسبكي (٨/ ١٢٣)، «**البداية والنهاية**» (١٧/ ٦١٤)، «**طبقات الأولياء**» لابن الملقن (ص٤١٢).

تنبيه: للجَعْبَرِيِّ أبياتٌ أنشدها على لسان الفقراء، أوردها العلامة أبو بكر ابن شرف الصَّالحيُّ الحنبليُّ (٦٥٣-٧٢٨هـ) -وهو من أصحاب شيخ الإسلام ابن تيمية ورفقائه في الطلب- في «**كشف الحقائق**» (١٠١/ ظ)، **قال**: (ولقد حكى بعض الفقراء من المسافرين عن الشيخ إبراهيم بن مِعْضاد رَحِمَهُ اللَّهُ وهو في مسجده بمصر أنه دخل إلى زيارته جمعٌ من هؤلاء الفقراء فأنشدهم على لسانهم:

والله ما فَقْرُنا اختيارُ ... وإنّما فقرُنا اضطرارُ
جماعةٌ كُلُّنا كُسالى ... وأكلُنا ما لهُ عيارُ
يُسمعُ منَّا إذا اجتمعنا ... حقيقةٌ كُلُّها فشارُ

ثم أخرجهم من عنده).

وقد وهم صلاح الدِّين الصَّفديُّ في نسبتها إلى شيخ الإسلام ابن تيمية -كما في «**أعيان العصر**» (١/ ٢٤٦) و«**الوافي بالوفيات**» (٧/ ١٩)-، وتبعه على ذلك ابن شاكر -كما في «**فوات الوفيات**» (١/ ٨٠)- وغيره.

والظاهر أن الصَّفديَّ قد سمع الشَّيخَ يتمثَّل بها -فيما يتمثَّل به من شعر غيره-؛ فتوهَّمها من نظمه.

(١) الإخلاص: (١-٤). وانظر لحكاية الأصبهاني والجَعْبَري: «**الدرء**» (٣/ ٢٦٣).

فصلٌ

والكلام في «التَّوحيد» يتضمَّن ثلاثةَ أنواعٍ:

أحدها: الكلام في الصِّفات.

والثَّاني[(١)]: **توحيد الرُّبوبية**، وبيان أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ[(٢)].

والثَّالث: **توحيد الإلٰهيَّة**؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

أمَّا الأول[(٣)]: فإنَّ نفاة الصِّفات أدخلوا نفي الصِّفات في مسمَّى «**التَّوحيد**»، وهذه الطَّريق التي سلكها هؤلاء المتفلسفة النُّفاة للصِّفات في أنَّ الواجب لا يكون مَعْنَيَيْن= قصدهم بها نفي ثبوت الصِّفات لله تعالى، **قالوا**: «لأنَّ إثبات الصِّفات لله تعالى يستلزم تعدُّد الواجب».

وابنُ سينا ونحوُه سلكوا في «**الإلٰهيَّات**» مسلكًا مركَّبًا من كلام سلفهم اليونانيِّين وكلام المعتزلة؛ فإنَّ قدماءَهم -الفلاسفة اليونانيِّين-؛ كلامُهُم في «**الإلٰهيَّات**» قليلٌ، وعلمهم بها ناقصٌ جدًّا -وعامَّة كلامِهم في «**الطَّبيعيَّات**»-، ويُسمُّون هذا العلم: «**علم ما قبل الطَّبيعة**» باعتبار وجوده، أو: «**علم ما بعدها**» باعتبار معرفته؛ لكون الأمور الطَّبيعيَّة يُستدلُّ بها عليه، وهم يُسمُّون ذلك: «**الحكمة العليا**» و«**الفلسفة الأولى**».

(١) بعدها في (م) زيادة: «في».
(٢) قوله: «وبيان أن الله خالق كل شيء» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) وسيأتي الكلام على النوع الثاني (ص٢٢٢)، وأما النوع الثالث فقد جاء الكلام عليه ضمنًا.

وجعلوا موضوعَ هذا العلم هو الوجودَ المطلقَ بأقسامه الكبار؛ مثل انقسام الوجود: إلى «**جوهر**» و«**عَرَضٍ**»، وإلى «**واجبٍ**» و«**ممكنٍ**»، وإلى «**قديمٍ**» و«**مُحدَثٍ**»، وإلى «**علَّةٍ**» و«**معلولٍ**»، وإلى «**واحدٍ**» و«**كثيرٍ**».

ومن المعلوم أنَّ الوجود الكُلِّيَّ المنقسم إلى هذه؛ هو وجميع أقسامه الكُلِّية لا يثبت كُلِّيًّا إلَّا في الأذهان لا في الأعيان؛ إذ ليس في الخارج وجودٌ كُلِّيٌّ مطلقٌ بشرط كونه كلِّيًّا مطلقًا، ولا جوهر كُلِّيٌّ مطلقٌ، ولا عَرَض كُلِّيٌّ مطلقٌ.

بل تقسيم «**الوجود**» إلى هذه الأنواع من جنس تقسيم «**الذَّات**» أو «**الماهيَّة**» أو «**الحقيقة**» أو «**المعلوم**»، وإن كان بعض هذه الأسماء أَعَمَّ من بعض:

- فإنَّ لفظ «**المعلوم**» يدخل فيه «**الموجود**» و«**المعدوم**».
- وكذلك لفظ «**الذَّاتِ**».
- و«**الماهيَّةِ**» عند من يزعم أنَّ لها تحقُّقًا في العدم. وإن كان هذا القول خطأً؛ إذْ كان الصَّواب أنَّ «**المعدوم**» ليس بشيءٍ في الخارج؛ وإن كان شيئًا في العلم، وكذلك ماهيَّات الأشياء وحقائقُها؛ ليست في الخارج غير الموجودات الثَّابتة في الخارج، ولكن الذِّهن قد يَتَصَوَّرُها، وإن لم توجد؛ فتكون ثابتةً في التَّصوُّر لا في الخارج. فأمَّا أن يكون الذِّهن إذا تصوَّرَ مُثَلَّثًا، ولم يعلم وجوده في الخارج؛ يجب أن يكون لماهيَّته[(١)] وجودٌ في الخارج= **فهذا خطأٌ بيِّنٌ**.

فظهر خطأ[(٢)] من جعل الوجود في الخارج أمرًا زائدًا على الحقائق الثَّابتة في الخارج.

---

(١) في (د): «له»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «فظهر خطأ» في (د): «به خطأ يظهر خطأ»، والمثبت من (م).

وأمَّا من فرَّق بين الحقائق والماهيَّات وبين وجودها، وأراد بـ«**الماهيَّات**»: ما في الذِّهن، وبـ«**الوجود**»: ما في الخارج= **فقد أصاب**.

والمقصود هنا: أنَّه إذا قيل: «العلم الأعلى هو أمرٌ كُلِّيٌّ مطلقٌ»، لم يكن المعلوم شيئًا[1] موجودًا في الخارج -لا واجبًا ولا ممكنًا-، وليس هذا هو العلم بالله تعالى، ولكنه عِلْمٌ بمعنًى كُلِّيٍّ عامٍّ يتناول «**الواجب**»[2] و«**الممكن**»؛ كالعلم بمسمَّى «**الذَّات**»، ومسمَّى «**الحقيقة**»، ومسمَّى «**الشَّيء**»، ونحو ذلك.

فإذا قيل: «الشَّيءُ ينقسم إلى: واجبٍ وممكنٍ، وقديم ومُحدَثٍ»؛ لم يكن العلم بمسمَّى «**الشَّيء**» أعلى العلوم، وإن كان عِلمًا بالمسمَّى الذي هو أعمُّ من غيره، سواءٌ كان هو الأعمَّ مطلقًا أو لم يكن.

بل «العلم الأعلى» هو العلم بالله نفسه، الذي هو في نفسه أعلى الموجودات، والعلم به أعلى العلوم، وإرادة وجهه أعلى الإرادات، وذكره أعلى الأذكار، واسمه أعلى الأسماء؛ قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾[3]؛ فإنَّه سبحانه هو في نفسه غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، وكلُّ ما سواه مفتقرٌ إليه، وهو ربُّ كلِّ ما سواه ومبدعُه؛ فوجودُ كلِّ ما سواه مفتقرٌ إلى وجوده، ووجوده غنيٌّ عن وجود كلِّ ما سواه.

وكذلك العلمُ به -باعتبار أشرف نوعَي الاستدلال؛ الذي يسمَّى برهان «لِمَ»، ويسمَّى برهان «**العلَّة**»- أصلٌ للعلم بكلِّ ما سواه، والعلمُ بما سواه فرعٌ للعلم به باعتباراتٍ متعدِّدةٍ، فلا يكون الإنسان عالمًا بغيره على الوجه

---

(١) في (م): «أمرًا»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «الوجوب»، والمثبت من (د).
(٣) الأعلى: (١-٥).

الذي ينبغي؛ حتَّى يعلم ما به وُجِدَ وتحقَّق، وذلك لا يكون إلَّا مع العلم بالله تعالى؛ ولهذا لا يزال العقل يَطلب للموجود الذي لم يُوجَد بنفسه ما به وُجِد -سواءٌ سُمِّي ذلك: مؤثِّرًا، أو فاعلًا، أو علَّةً فاعلةً، أو صانعًا، أو ربًّا- حتَّى ينتهي النَّظر إلى الله ﷻ؛ فحينئذٍ يقف الطَّلب.

ولهذا كان أوَّل ما أنزل الله تعالى على نبيِّه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾[1]؛ فبيَّن[2] أنَّه سبحانه هو الذي خلق الأعيان الموجودة، وعلَّم العلم؛ فوجوده أصلُ كلِّ وجودٍ[3]، وعلمه أصلُ كلِّ علمٍ.

والمصدر يضاف إلى **الفاعل** تارةً، وإلى **المفعول** أخرى[4]:

۞ **كما يقول:** ﴿ذِكْر الله﴾، يريد الذِّكر الذي هو ذكرُه وهو كلامُه[5]، ويريد به ذِكرَ العبد ربَّه[6]. **ويقول:** «خَلْقُ الله»[7]، يريد به[8] أنَّه خالقٌ.

۞ **ويقول:** ﴿خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[9]، يريد به كونها مخلوقةً.

---

(١) العلق: (١-٥).

(٢) في (م): «فتبين»، وفي (د): «فيبن»، ولعلها مصحَّفة عن المثبت.

(٣) في (م): «موجود»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٥٥)، «**الدرء**» (٧/ ٢٦١)، «**تفسير سورة العلق-الفتاوى**» (١٦/ ٣٦٥)، «**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**» (ص٢٦)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٤٩٢)، «**الإكليل-الفتاوى**» (١٣/ ٢٩٣).

(٥) كما في: العنكبوت: (٤٥)، الزمر (٢٢، ٢٣)، الحديد (١٦).

(٦) كما في: المائدة (٩١)، الرعد: (٢٨)، النور (٣٧)، المجادلة (١٩)، الجمعة (٩)، المنافقون (٩).

(٧) مثَّل لذلك في مواضع أخرى -انظر الإحالات السابقة- بقوله تعالى: ﴿مَّآ أَشۡهَدتُّهُمۡ خَلۡقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَا خَلۡقَ أَنفُسِهِمۡ﴾ الكهف: (٥١)، وقوله: ﴿مَّا خَلۡقُكُمۡ وَلَا بَعۡثُكُمۡ إِلَّا كَنَفۡسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ لقمان: (٢٨)، وقوله: ﴿يَخۡلُقُكُمۡ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ خَلۡقًا مِّنۢ بَعۡدِ خَلۡقٍ﴾ الزمر: (٦).

(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٩) البقرة: (١٦٤).

فـ«عِلْمُ الله» **بالمعنى الأوَّل**: هو كونه عالمًا، **وبالمعنى الثَّاني**: كونه معلومًا، وهو بكلا الاعتبارين أصلٌ لما سواه؛ فإنَّ النَّاس لا يحيطون بشيءٍ من علمه إلَّا بما شاء، وعلَّم[١] المخلوقات مِن علمه ما شاء.

والعلم به أعلى العلوم، وغايةُ العلوم، ومنتهى العلوم، وتحقيقُ العلوم، وأصلُ العلوم؛ وإن كان العلم بغيره قد يكون[٢] أسبقَ إلى بعض الأذهان من العلم به، أو يكون دليلًا على العلم به. فالعلم به مع كونه أعلى وأكملَ وأنفعَ؛ فإنَّ[٣] الحاجة إليه ضروريَّةٌ، وإنَّه لا صلاح للعبد إلَّا به، ولا سعادة بدونه، **فهو أصلٌ لتحقيق تلك العلوم التي به تَستحقُّ أن تكون علومًا**.

وكلامُ الفلاسفة اليونانيِّين -كأرسطو وأتباعه- في «**الإلٰهيَّات**» مع كونه قليلًا؛ ففيه خطأٌ كثيرٌ، وليس في كلامهم ذكر «**واجب الوجود**»؛ **وإنَّما يقولون**: «العلَّة الأُولى».

وهم لم يسلكوا في إثباته الطَّريقة التي سلكها متأخِّروهم المنتسبون إلى الإسلام[٤] -كابن سينا-، وإنَّما أثبتوه بـ«**طريق الحركة**»؛ فأثبتوا أنَّه «**علَّةٌ غائيَّةٌ**»؛ **بمعنى**: أنَّ الفلك يتحرَّك للتَّشَبُّه به؛ فإنَّهم لمَّا اعتقدوا أنَّ حركة الفلك حركةٌ[٥] شَوْقِيَّةٌ اختياريَّةٌ؛ **قالوا**: «إنَّ الحَرَكَة الشَّوْقِيَّة لا بُدَّ لها من محرِّكٍ لا يتحرَّك، وهو يُحَرِّكُها كما يُحرِّك المعشوقُ عاشقَه»، فجعلوها من جنس تحريك المراد للمريد كتحريك الطَّعام للآكل، والمحبوب

(١) بعدها في (م) زيادة: «بعض».
(٢) قوله: «قد يكون» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «وإن»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «إلى الإسلام» في (د): «للإسلام»، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).

للمحبِّ[(١)]. وليس هو عندهم أنَّه يُحبُّ ذات الرَّبِّ، بل يُحبُّ التَّشَبُّه به؛ فتحريكه له كتحريك الإمام المقتدَى به للمأموم المقتدِي، هذا هو الذي صرَّح به أرسطو في آخر كلامه في «**الإلٰهيَّات**» وهي «**مقالة اللَّام**»[(٢)] -وقد سلك مسلكَهم مَن تصوَّف على طريقتهم من المتأخِّرين[(٣)]-؛ **ولهذا قالوا**: «إنَّ الفلسفة هي التَّشبُّه بالإلٰه على قدر الطَّاقة»، **قالوا**: «وذلك أنَّ الفلك يتحرَّك للتَّشبُّه بالعلَّة الأُولى، ولا قِوام له إلَّا بالطَّبيعة، ولا قِوام لطبيعته إلَّا بحركته، ولا قِوام لحركته إلَّا بالمحبوب الذي يتحرَّك الفلك للتَّشبُّه به».

وهذا الذي ذكروه -مع ما فيه من المقدِّمات الباطلة-؛ غايته أنَّهم جعلوا لحركة[(٤)] الفلك «**علَّةً غائيَّةً**»، لا «**علَّةً فاعلةً**»، ولم يثبتوا واجبًا بنفسه أبدع الأفلاك، وقد بُسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع[(٥)].

والمقصود هنا: أنَّ ابنَ سينا وأتباعه ركَّبوا مذهبًا من قولهم ومن قول

---

(١) من قوله: «فجعلوها...» إلى هنا؛ ورد في (د) بعد قوله: «...على قدر الطاقة»، والمثبت من (م). وقوله: «والمحبوب للمحب» في (م): «والمحب للمحبوب»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: «**مقالة اللام-ضمن أرسطو عند العرب**» (ص٥).

(٣) كابن عربي وابن سبعين وأضرابهما من متفلسفة الصوفية -انظر: «**الفتوحات المكية**» (٢/ ٤٨٣، ٦٧٧)، «**شرح منازل السائرين**» للتلمساني (٢/ ٦١١)-. وقد وقع شيء من ذلك في كلام الغزالي -انظر: «**المقصد الأسنى**» (ص١٥٠)، «**إحياء علوم الدين**» (٤/ ٣٠٦)- وأنكره عليه المازري وغيره وقالوا: «هذه فلسفة كُسِيت عباءة الإسلام»، انظر: «**الرد على الشاذلي**» (ص٦١، ١٤٥)، «**شرح كلمات من فتوح الغيب-جامع الرسائل**» (٢/ ١٨٧)، «**شرح حديث النزول**» (ص٣١٧)، «**الدرء**» (٥/ ٨٢)، «**البيان**» (٦/ ٥١٨)، «**الصفدية**» (ص٥٧٧)، «**جامع المسائل**» (٦/ ١٢٤).

(٤) في (د): «حركة»، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٤١٧-٤٢٤)، «**الدرء**» (٥/ ٨١)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٤٤-١٤٦، ١٨٧-١٨٨)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٣٢٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٣٣٢).

الجهميَّة نُفاةِ الصِّفات مِن المعتزلة وغيرهم -كما سنبيِّن طريقةَ أولئك-؛ فأثبتوا «**واجب الوجود**» بأنَّ الوجود لا بُدَّ له من واجبٍ، ثُمَّ أخذوا يصفون الواجب الذي ادَّعَوا ثبوته بما لا دليلَ عليه، **وسمَّوا هذا**: «**العلم الإلٰهيَّ**»، وذكروا ما يُقَرِّبه إلى ما جاءت[1] به الأنبياء، وتكلَّموا في «**النُّبوَّات**» بما لا يناقض أصول سلفهم؛ إذْ كان أولئك الفلاسفة ليس لهم في «**النُّبوَّات**» كلامٌ معروفٌ، وليس لها ذكرٌ في كتب أرسطو وأمثاله -لا بنفيٍ ولا بإثباتٍ-.

والجهميَّةُ من المعتزلة[2] وغيرِهم أثبتوا الصَّانع بطريقة الاستدلال بحدوث الأجسام، وأنَّها لا تخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث **فهو** حادثٌ. وبَنَوْا على ذلك نفيَ صفات الرَّبِّ تعالى، وأنَّه لو قامت به الصِّفات والأفعال؛ للزم أن يكون محدَثًا، **وقالوا**: «**التَّوحيد**: هو أن يُجعل القديمُ شيئًا واحدًا، فلا تُثبَت له صفةٌ قديمةٌ؛ لأنَّ إثبات صفةٍ للقديم يوجب تعدُّد القديم».

فلمَّا كان شعار هؤلاء أنَّ القديم لا يتعدَّد؛ أخذ ابنُ سينا وأتباعُه معنى ذلك منهم، **وقالوا**: «الواجب لا يتعدَّد»، وصار هؤلاء يَدَّعون وحدةَ الواجب، كما يَدَّعي أولئك وحدة القديم، ويَدَّعي كلٌّ من هؤلاء: **أنَّ** هذا هو «**التَّوحيد**»، **وأنَّ** إثبات الصِّفات «**تشبيهٌ**» و«**تركيبٌ**».

ومن المعلوم لكلِّ من عرف ما جاءت به الرُّسل أنَّ التَّوحيد الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه لم يتضمَّن نفيَ صفات الله، بل الكتبُ الإلٰهيَّة مملوءةٌ بإثبات صفات الله تعالى. وكذلك العقل الصَّريح هو موافقٌ لما جاءت به الكتب الإلٰهيَّة من إثبات صفات الكمال لله تعالى.

---

(١) في (د): «جاء»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «من المعتزلة» ليس في (د)، والمثبت من (م).

وقول هؤلاء بامتناع إثبات واجبَيْن قديمَيْن؛ لفظٌ فيه إجمالٌ وإبهامٌ[(١)]: فإن أريد بذلك نفيُ إلٰهَيْن واجبَيْن أو إلٰهَيْن قديمَيْن؛ فهذا حقٌّ لا ينازِع فيه مُسْلمٌ. وكذلك إن عَنَوْا نفيَ موجودَيْن قائمَيْن بأنفسهما -واجبَين أو قديمَيْن-؛ فهذا حقٌّ.

فهُمْ[(٢)] وإن كان هذا بعض مرادهم؛ فلم يقتصروا عليه، بل أرادوا نفي صفات الله الواجبة القديمة -كعلمه وقدرته-؛ **وحينئذٍ:** فنفيُ واجبَيْن قديمَيْن بهذا الاعتبار **باطلٌ**.

وهم قد يقولون: «لو كانت الصِّفةُ قديمةً[(٣)] لكانت مشاركةً له في أخصِّ صفاته، فتكون الصِّفة إلٰهًا»، ويدَّعون أنَّ مَن أثبت الصِّفات فقد قال بقول النَّصارى؛ كما حكاه الإمام أحمد وغيرُه من أئمَّة السُّنَّة عنهم[(٤)]، وهو موجودٌ في كلامهم.

وهذا باطلٌ؛ فإنَّه من[(٥)] المعلوم أنَّ صفة الموصوف المحدَث الممكن؛ إذا وافقتْه في كونها محدَثةً ممكنةً= لم يلزم أن تكون مماثلةً له؛ فليست صفةُ النَّبيِّ نبيًّا، ولا صفةُ الإنسان إنسانًا؛ فكيف يجب أن تكون صفةُ الإلٰه إلٰهًا؟! بل هو سبحانه إلٰهٌ واحدٌ، مختصٌّ بما لا يماثله فيه غيرُه من صفات الكمال، متنزِّهٌ عن صفات النَّقص مطلقًا، وعن أن يكون له كفءٌ في شيءٍ من صفات الكمال. وهذا الذي نَبَّهْنا عليه هنا هو مبسوطٌ

(١) مهملة في (م)؛ فتحتمل: «وإيهام»، وتحتمل المثبت وهو الموافق لـ(د).

(٢) في (م): «وهم»، والمثبت من (د).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م). **تنبيه**: في «**لوامع الأنوار**» للسفاريني: «ثابتة»، وسبق الإشارة في وصف النسخ إلى تملك السفاريني لنسخة (د) -انظر: (ص٧٦)-؛ فيحتمل أن يكون استفادها من نسخة أخرى، ويحتمل أن تكون زيادة تقويمية منه -وهو الأقرب-.

(٤) انظر: «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٨٠).

(٥) قوله: «فإنه من» في (د): «ومن»، والمثبت من (م).

في مواضع[١].

ومعرفة هذا من أهم الأمور؛ فإنَّ نُفاة الصِّفات أدخلوا ذلك في مسمَّى «**التَّوحيد**»، وجعلوا هذا جزءًا من مسمَّى «**التَّوحيد**»، فلبَّسوا بذلك على كثيرٍ من الناس؛ إذْ كان مسمَّى «**التَّوحيد**» في غاية العَظَمَة عند أهل المِلَلِ؛ فإذا ظَنَّ من لم يعرف حقائق الأمور أنَّ ما ذكروه من النَّفي المستلزم للتَّعطيل هو من «**التَّوحيد**» الذي بعث الله به الرَّسول= انقلب دين الإسلام في نفسه! فجعل ما هو داخلٌ في **التَّعطيل** -الذي ذَمَّ الله به فرعونَ وغيره من الكافرين- هو من «**التَّوحيد**» الذي بعث الله به المرسلين! ولهذا كان علماء الحديث يصنِّفون الكتب في «**التَّوحيد**»؛ يذكرون فيها إثبات ما أثبته الله ورسوله من الأسماء والصِّفات مناقضةً لهؤلاء النُّفاة.

ولمَّا كان قول هؤلاء مستلزمًا لتعطيل الخالق تعالى -وإن لم يكن عامَّتُهم يهتدون إلى هذا[٢] التَّلازم-؛ **صاروا بين أمرين**[٣]:

❐ إمَّا أن يُعَطِّلوا العبادة، ويغلب عليهم الغَيُّ واتِّباعُ الهوى والشَّهوات.

❐ وإمَّا أن يكون فيهم عبادةٌ وتألُّهٌ.

وإذا صار[٤] فيهم عبادةٌ وتألُّهٌ؛ فالغالب عليهم الشِّرك بعبادة غير الله تعالى:

---

(١) في (د): «موضع آخر»، والمثبت من (م). انظر: «**الصفدية**» (ص٤٨٣)، «**الدرء**» (٥/٤٦)، «**المنهاج**» (٢/١٢٩)، «**شرح حديث النزول**» (ص٧٢)، «**المسألة المصرية في القرآن-الفتاوى**» (١٢/٢٣١).

(٢) قوله: «عامتهم يهتدون إلى هذا» في (م): «عامة هؤلاء يهتدون لهذا»، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «كفرين»، والمثبت من (د).

(٤) في (م): «صارت»، والمثبت من (د).

۞ تارةً يعبدون شيئًا معيَّنًا من المخلوقات -إمَّا مع القول بالحلول والاتِّحاد فيه، وإمَّا بدون ذلك-.

۞ وتارةً يقولون بالحلول والاتِّحاد في جميع المخلوقات؛ **فإنَّ القائلين بالحلول والاتِّحاد:**

❐ **منهم** مَن يقول به في شيءٍ مُعيَّنٍ -كالنَّصارى، وأهل الإلحاد من الشِّيعة وغلاة الصُّوفية وغيرهم من المنتسبين إلى الإسلام-.

❐ **ومنهم** من يقول به في كلِّ شيءٍ -كالجهميَّة القائلين بأنَّ ذاته في كلِّ مكانٍ، أو أنَّه وجودُ كلِّ موجودٍ ونحو ذلك-.

فمن غلب عليه التَّعطيل من الجهميَّة لا يعبد شيئًا، ومن عبد منهم شيئًا صار إلى الحلول؛ **وهذا**[(١)] **كما قيل:** «متكلِّمة الجهميَّة لا يعبدون[(٢)] شيئًا، ومتصوِّفة الجهميَّة يعبدون كلَّ شيءٍ».

وينضمُّ إلى هذا أنَّ[(٣)] الإنسان كما قال النَّبيُّ ﷺ في الحديث الصَّحيح: «**أَصْدَقُ الأَسْمَاءِ: الحَارِثُ وَهَمَّامٌ**»[(٤)]؛ فكلُّ إنسانٍ حارثٌ: أي كاسبٌ عاملٌ، وهو هَمَّامٌ: كثيرُ الهَمِّ، الذي هو مبدأ الإرادة، وهو -كما يقال- متحرِّكٌ بالإرادة؛ فكلُّ إنسانٍ لا بُدَّ له من العمل بإرادته، ولا بُدَّ للإرادة من مرادٍ.

والشَّيءُ: **إمَّا** أن يُراد لنفسه، **وإمَّا** أن يُراد لغيره. وما أُريد لغيره؛ **فذلك «الغير»:** **إمَّا** أن يكون مرادًا لنفسه، **وإمَّا** أن يكون مرادًا لغيره[(٥)].

---

(١) في (د): «ولهذا»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «تعبد»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «إلى هذا أن» في (م): «هذا إلى أن»، وفي (د) ما يشبه: «هدا انه»، ولعل الصواب ما أثبت. وانظر نظير هذا التركيب (ص٤٨٧).
(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٥٠)، وأحمد (١٩٠٣٢) من حديث أبي وهب الجشمي.
(٥) بعدها في (م) زيادة: «وذلك الغير: إمَّا أن يكون مراد لنفسه، وإمَّا يرادُ لغيره. =

و«**التَّسلسل في العلل**» ممتنعٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاء، سواءٌ كانت العلَّةُ **فاعليَّةً** أو **غائيّةً**؛ فَلا بُدَّ وأن ينتهي الأمر إلى مرادٍ لنفسه.

ولا يصلحُ أن يكون غيرُ الله مرادًا مقصودًا لنفسه، كما لا يمكن أن[(١)] يكون غيرُه موجودًا بنفسه، بل وحدانيَّته واجبةٌ له: في كونه ربًّا خالقًا، وفي كونه إلٰهًا معبودًا. فمن لم يكن الله معبودَه الذي هو غايةُ مراده؛ فلا بُدَّ أن يَعْبُد ما سواه، فيكون ذلك مراده؛ **وحينئذٍ**: فيكون فاسدَ الإرادة، فاسدَ العمل، يضرُّه ذلك ولا ينفعه، وهذا ممَّا يبيِّن بعض معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(٣)].

والمعبودُ المرادُ المحبوبُ لا يكون إلَّا موجودًا؛ فإنَّ المعدوم[(٤)] لا يُراد لذاته. وما كان مَنْفِيَّ الصِّفات لم يكن إلَّا معدومًا؛ فإنَّ إثبات ذاتٍ بلا صفاتٍ، أو وجودٍ مطلقٍ لا يتعيَّن= إنَّما يتحقَّق في الأذهان لا في الأعيان. فمن لم يثبت لله الصِّفاتِ؛ لم يحقِّق عبادتَه له؛ فلهذا وغيرِه كان الشِّرك بعبادة غيرِ الله واقعًا في نُفاة الصِّفات.



= فذلك الغير: إما أن يكون مراد لنفسه، أو لغيره»، ويشبه أن يكون تكرارًا وسهوًا. وانظر الكلام على المسألة في: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٤٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٣٣١)، «**النبوات**» (١/ ٣٧٥)، «**جامع مسائل**» (٦/ ١٢٠)، «**الدرء**» (٩/ ٣٩٤)، «**قاعدة في توحيد الله**» (ص٤٩)، «**قاعدة المحبة والإرادة-جامع الرسائل**» (٢/ ٢٠٩).

(١) قوله: «يمكن أن» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٢) النساء: (٤٨). (٣) الأنبياء: (٢٢).

(٤) في (م): «العدم»، والمثبت من (د).

فصلٌ

والنَّوع الثَّاني: **توحيدُ الرُّبوبية**؛ كالإقرار بأنَّ الله[١] تعالى خالق كلِّ شيءٍ، وأنَّه ليس للعالَم صانعان متكافئان في الصِّفات والأفعال.

وهذا التَّوحيد حقٌّ لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثيرٍ من أهل النَّظر والكلام، وطائفةٍ من الصُّوفيَّة.

وهذا التَّوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفةٌ معروفةٌ من بني آدم، ولم يُعرف عن أحدٍ من الطَّوائف أنَّه قال: «إنَّ العالَم له صانعان متماثلان في الصِّفات والأفعال»؛ فإنَّ الثَّنوية من المجوس، والمانَويَّة القائلين بالأصلين: النُّور والظُّلْمة، وأنَّ العالَم صدر عنهما= متَّفقون على أنَّ النُّور خيرٌ من الظُّلْمَة -وهو الإله المحمود عندهم-، وأنَّ الظُّلْمة شِرِّيرَةٌ مذمومةٌ. وهم متنازعون في الظُّلْمَة: هل هي قديمةٌ أو محدَثةٌ؟ **فلم يُثبتوا ربَّين متماثلين**.

وأمَّا النَّصارى القائلون بالتَّثليث؛ فإنَّهم لم يثبتوا للعالَم ثلاثةَ أربابٍ ينفصل بعضهم عن بعضٍ، بل هم متَّفقون على أنَّ صانع العالَم واحدٌ؛ ويقولون: «باسم الآب والابن وروح القدس؛ إلٰهٍ واحدٍ».

وقولهم في التَّثليث قولٌ متناقضٌ في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه؛ ولهذا كانوا مضطربين في فَهْمه وفي التَّعبير عنه، وكانوا يكتمون

(١) قوله: «بأن الله» في الأصلين (م، د): «بالله»، ثم ألحق في طرَّة (د): «بأن»، فلعل مراده ما أثبت.

قولهم عن كثيرٍ من أصحابهم؛ فإنَّهم إذا فهموه نفروا عنه بِفِطْرَة عقولهم.

وكذلك الجهميَّة تكتم حقيقة قولها عن أتباعهم، وكذلك الملاحدة يكتمون حقيقة قولهم عن أكثر أتباعهم؛ لأنَّ المقالات الفاسدة في «**الإلٰهيَّات**» قد فطر الله عباده على العلم بفسادها بعد التَّصوُّر التَّامِّ.

ولهذا لا يكاد أحدٌ من النَّصارى يُعبِّر عن قولهم[(١)] بمعنًى معقولٍ، ولا يكاد اثنان يتَّفقان على معنًى واحدٍ؛ **فإنَّهم يقولون**: «هو واحدٌ بالذَّات، ثلاثةٌ بالأُقْنُوم»، و«**الأَقَانِيمُ**»[(٢)] تُفسَّرُ **تارةً** بالخواصِّ، **وتارةً** بالصِّفات، **وتارةً** بالأشخاص، **وتارةً** بالذَّات مع الصِّفة[(٣)].

ويقولون: «إنَّ الأَقَانِيم هي: أُقْنُوم الآب، وأُقْنُوم الابن، وأُقْنُوم روح القدس»، ويفسِّرون «**الآب**» بـ«الوجود»، و«**الابن**» يعبِّرون عنه بـ«الكلمة» وبـ«العلم»، و«**روح القدس**» **بـ**«الحياة»، **وتارةً** يقولون: «هو القدرة».

فتارةً يقولون[(٤)]: «موجودٌ حيٌّ عليمٌ»، **أو**: «موجودٌ حيٌّ[(٥)] ناطقٌ»، **وتارةً**: «موجودٌ[(٦)] عليمٌ قديرٌ»، **ويقولون**: «إنَّ المتَّحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة».

---

(١) قوله: «عن قولهم» في (م): «عنه»، والمثبت من (د).

(٢) بعدها في (م) زيادة: «تارةً»، وهي مقحمة.

(٣) قوله: «وتارة بالذات مع الصفة» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٤) بعدها في (د) زيادة: «هو». انظر لاختلافهم في تفسير الأقانيم: «**الجواب الصحيح**» (٢/ ١٨٦، ١٩١، ٢٧٥)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٧٣)، «**التسعينية**» (٣/ ٨٥٩).

(٥) بعدها في (د) زيادة: «عليم»، والصواب عدم إثباتها -كما في (م)-، انظر الإحالات السابقة.

(٦) بعدها في (د) زيادة: «حي»، والصواب عدم إثباتها -كما في (م)-، انظر الإحالات السابقة.

وكثيرٌ منهم يقول[١]: إنَّ هذا مثل قولك: «زيدٌ الكاتب الحاسب الطَّبيب»، فهو[٢] مع الكتابة شيءٌ، ومع الحساب شيءٌ، ومع الطِّبِّ شيءٌ؛ فهكذا **الخالق**: مع وجوده شيءٌ، ومع علمه شيءٌ، ومع حياته شيءٌ. وهذا[٣] عند التَّحقيق يرجع إلى إثبات صفاتٍ لموصوفٍ واحدٍ، لكن ضلُّوا في جعلها ثلاثَ صفاتٍ فقط؛ إذ لا فرق بين العلم وبين القدرة.

وأيضًا: فهم يجعلون «**أُقْنُومَ الكلمة**» إلٰهًا و«**أُقْنُومَ الرُّوح**» إلٰهًا، **مع قولهم**: «إنَّ الإلٰه واحدٌ»، **ويقولون**: «إنَّ المتَّحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة، وإنَّ المسيح هو إلٰهٌ يخلق ويرزق».

وهذا تناقضٌ بيِّنٌ؛ فإنَّ المتَّحد بالمسيح[٤]:

۞ إن كان هو الذَّاتَ الموصوفةَ؛ فهو الآبُ، فيكون المسيحُ هو الآبَ والابنَ وروحَ القدس، **وهم مع قولهم**: «إنَّه الله» **يقولون**: «إنَّه ابن الله»، **ولا يقولون**: «إنَّه الآب».

۞ وإن كان المتَّحدُ به[٥] هو صفةَ العلم والكلام؛ فالصِّفة لا تقوم بنفسها، ولا تكون إلٰهًا، ولا تخلق ولا ترزق.

---

(١) نسبه الشيخ في «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٧٦) و«**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٢٤) و«**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**» (ص٦٩) إلى يحيى بن عدي وغيره.

(٢) في (م): «فهي»، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «فهذا»، والمثبت من (د).

(٤) انظر: الإحالتين السابقتين -عن الأقانيم، وابن عدي-، «**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**» (ص٥٤)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٣٧٤) (٢/ ٢١٩، ٢٢٤، ٢٨١، ٢٨٨)، «**البيان**» (٣/ ١٢٨)، «**الصفدية**» (ص١٥٢)، «**الدرء**» (١٠/ ٢٣٧)، «**قاعدة في الرد على أهل الاتحاد-الفتاوى**» (٢/ ١٨٤)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٧٦).

(٥) في (د): «بالمسيح»، والمثبت من (م).

۞ **وإن قالوا:** «المتَّحد هو الذَّات مع هذه الصِّفة، دون الصِّفة الأخرى»؛ فالصِّفة الأخرى لا تفارق الذَّات، ولا تقوم بنفسها، وليس هناك[(١)] ثلاثُ ذواتٍ قائمةٍ بأنفسها.

وفي الجملة: فقولهم متناقضٌ في نفسه باتِّفاق كلِّ عاقلٍ تصوَّرَ قولهم، لكنَّهم -مع هذا- لا يقولون بإثبات خالقَيْن متَماثلَيْن.

ومبدأُ ضلالهم: تمسُّكهم بألفاظٍ متشابهةٍ لم يردُّوها[(٢)] إلى **المحكم**؛ فإنَّ ما ينقلونه في «**الإنجيل**» الذي بأيديهم -إن كان حقًّا- وأنَّ المسيح **قال لهم:** «عمِّدوا النَّاس باسم الآب والابن وروح القدس»[(٣)]= فالاسمُ «**الآب**» في لغتهم بمعنى «المربِّي» -وهذا كثيرٌ في «**الإنجيل**» الذي بأيديهم؛ **كقوله:** «تشبَّهوا بأبيكم السَّماويِّ»[(٤)]، **وقوله:** «أبي وأبيكم»[(٥)]

وحينئذٍ:

۞ فـ«**الابن**» بمعنى[(٦)]: المربَّى المصطفَى.

۞ و«**روح القدس**»:

❒ هو جبريلُ -والمعنى يتضمَّن الإيمان بالله، وبنبيِّه الذي أرسله، وبالمَلَك الذي جاءه بالوحي، وبهذا يتمُّ الإيمان-.

❒ أو يراد بـ«**روح القدس**»: الوحي الذي أُنْزِل عليه وهو الكتاب، **أو:** الوحي والهدى الذي يُنزل الله في قلوب أوليائه[(٧)].

---

(١) في (د): «هنا»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «يردوا»، والمثبت من (د).
(٣) إنجيل متى (٢٨: ١٩).
(٤) إنجيل متى (٥: ٤٨) (٦: ٤، ١٤-١٥، ٢٦، ٣٢) (٧: ١١) (١٥: ١٣) (١٨: ٣٥).
(٥) إنجيل يوحنا (٢٠: ١٧).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) قوله: «أو الوحي والهدى الذي ينزل الله في قلوب أوليائه» ليس في (د)، وقد جاء في (م) بعد قوله: «هو جبريل»، والظاهر أنه كان لحَقًا فألحق في غير موضعه، وأرجو أن يكون صواب موضعه ما أثبت.

❑ أو: مجموع الأمْرَيْن[١].

قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾[٤].

وأصلُ ضلالهم: أنَّهم فرَّقوا بين المتماثِلَين في صفات الله تعالى وصفات رسوله، فلا يمكنهم إثباتُ خصيصة للمسيح يكونُ بها أفضلَ من إبراهيم وموسى، بل كل ما يدَّعونه في المسيح: **إن** كان ممكنًا؛ فهو ممكنٌ لإبراهيم وموسى، **وإن** كان ممتنعًا؛ فهو ممتنعٌ في المسيح وغيره، وهذا مبسوطٌ في موضعه[٥].

والمقصود هنا: أنَّه ليس في الطَّوائف من يثبت للعالَم صانعَيْن متماثِلَيْن؛ مع أنَّ كثيرًا من أهل الكلام والنَّظر والفلسفة تَعِبُوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا **بالعقل**، وزعم أنه يُتَلَقَّى من **السَّمع**[٦]، ومنهم من يطعن في طرق غيره، ويذكر طريقةً تكون[٧] أضعفَ مما زَيَّفَه -كالآمدي ونحوه-[٨].

والمشهور عند النُّظَّار: إثباتُ هذا بدليل «**التَّمانُع**»، وهو دليلٌ صحيحٌ في نفسه، لكن من المتأخِّرين من لم يفهم وجه تقريره -كالآمدي وغيره- فزيَّفوه.

---

(١) أي: المَلَك والوحي. انظر: «**الجواب الصحيح**» (١/ ٢٥٨، ٣٥٦، ٣٨٣) (٢/ ١٥١، ١٩٦، ١٩٧).
(٢) البقرة: (٨٧).
(٣) الشورى: (٥٢).
(٤) المجادلة: (٢٢).
(٥) انظر: «**الجواب الصحيح**» (١/ ٢٧٥) (٢/ ٣٠٦)، «**الاستغاثة**» (ص٣٥١)، «**الفتاوى**» (٢/ ٣٤٦).
(٦) قوله: «من السمع» في (م): «بالسمع»، والمثبت من (د).
(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٨) انظر: ما سبق (ص٢٠٩).

وذلك أنَّ وجه تقريره المشهور: أنَّه لو كان للعالَم صانعان متكافئان[١]؛ فعند اختلافهما -مثل أن يريدَ أحدُهما تحريكَ جسمٍ ويريدَ الآخر تسكينه، أو يريدَ أحدهما[٢] إحياءه[٣] ويريد الآخر إماتته-:

١- إمَّا أن يحصل مرادُهما.

٢- أو مراد أحدِهما.

٣- أو لا يحصل مراد واحدٍ منهما.

۞ والأوَّل **ممتنعٌ**؛ لأنَّه يستلزم الجمع بين الضِّدَّين.

۞ والثَّالث **ممتنعٌ**؛ **لأنَّه يلزم** خُلوُّ الجسم عن الحركة والسُّكون -وهو **ممتنعٌ**-، **ويلزم** -أيضًا- عجزُ كلٍّ منهما -والعاجز لا يكون إلٰهًا-، **ولأنَّ** المانع من فعل أحدهما هو فعل الآخر، فلو امتنع مرادهما؛ لزم كون كلٍّ منهما مانعًا للآخر وممنوعًا للآخر، وذلك يستلزم كون كلٍّ منهما[٤] قادرًا غير قادرٍ؛ لأنَّ كونه مانعًا يقتضي القدرة، وكونه ممنوعًا يقتضي العجز، وذلك تناقضٌ[٥].

۞ وإذا حصل مرادُ أحدهما دون الآخر؛ كان هذا هو الإلٰهَ القادرَ، والآخرُ عاجزٌ لا يصلح للإلٰهيَّة.

فأوردوا عليهم سؤالًا مشهورًا[٦]؛ وهو أنَّه يجوز أن يتَّفقا فلا يختلفا؛ **وحينئذٍ:** فلا يلزم ما ذكرتم.

فأجابوا عنه بأجوبةٍ متعدِّدةٍ؛ **كقولهم:** إنَّ جواز اختلافهما ممكنٌ من كلٍّ منهما حال انفراده؛ فإنَّ كلًّا منهما قادرٌ على التَّحريك والإحياء وعلى

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «الآخر»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «حياته»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «كل منهما» في (م): «واحد»، والمثبت من (د).
(٥) بعدها في (د) زيادة: «به».
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

التَّسكين والإماتة؛ لولا معارضة الآخر، وذلك ممكنٌ منه. فلو قُدِّر[(١)] ممتنعًا حال وجود الآخر؛ لزم أن يكون كلٌّ منهما ممنوعًا بالآخر، وهذا عجزٌ ينافي الإلٰهيَّة.

فقال المعترض: هذا بمنزلة القدرة على كلٍّ من الضِّدَّين على سبيل البدل لا على سبيل الجمع؛ فإنَّ القدرة ثابتةٌ على تحريك الجسم المعيَّن وعلى تسكينه، لكن لا على سبيل الجمع، بل على سبيل البدل[(٢)]= فكذلك[(٣)] قدرةُ كلِّ واحدٍ[(٤)] منهما[(٥)] تكون حال الانفراد، لا حالَ الاجتماع.

وهذا مِمَّا اعترض به الآمديُّ وغيره، وهو باطلٌ؛ فإنَّ القدرة على كلٍّ من الضِّدَّين على سبيل البدل لا توجب عجز[(٦)] القادر، ولا تنافي كمال قدرته؛ إذ الجمعُ بين الضِّدَّين ممتنعٌ لنفسه، وليس بشيءٍ باتِّفاق العقلاء، فلا يدخل في مسمَّى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[(٧)]؛ إذْ لا[(٨)] حقيقةَ لهذا في الخارج أصلًا، ولكن الذِّهن يفرضه فرضًا[(٩)] ليعرف امتناع ثبوته في الخارج. وأمَّا القادر[(١٠)] إذا كان ممنوعًا من غيره لا يقدر مع وجود الغير على ما يقدر عليه حال عدمه؛ فإنَّه يلزم أن يكون عاجزًا ممنوعًا بغيره، وهذا يقدح في قدرته.

---

(١) في (م): «قدرنا»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «لا على سبيل الجمع بل على سبيل البدل» في (د): «على سبيل البدل، فأما على سبيل الجمع فلا»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «وكذلك»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) بعدها في (د) زيادة: «على».
(٦) في (م): «عاجز»، والمثبت من (د).
(٧) المائدة: (١٢٠)، هود: (٤)، الروم: (٥٠)، الشورى: (٩)، الحديد: (٢)، التغابن: (١)، الملك: (١).
(٨) قوله: «إذ لا» في (م): «فلا»، والمثبت من (د).
(٩) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(١٠) ليست في (م)، والمثبت من (د).

والعقل الصَّريح يفرِّق بين من لا يكون قادرًا متمكِّنًا إلَّا في حال انفراده، لا في حال وجود نظيره، وبين من يكون قادرًا مطلقًا، فيَعلم أنَّ الأوَّل عاجزٌ؛ قدرتُه مشروطةٌ بتمكين الغير له، بخلاف الثَّاني.

وكثيرٌ من أهل النَّظر يزعمون أنَّ دليل «**التَّمانع**» هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[(١)]؛ لاعتقادهم أنَّ **توحيد الرُّبوبيَّة** الذي قرَّروه؛ هو **توحيد الإلٰهيَّة** الذي بيَّنه القرآن، ودعت إليه الرُّسل.

وليس الأمر كذلك؛ بل التَّوحيد الذي دعت إليه الرُّسل، ونزلت به الكتب؛ هو **توحيد الإلٰهيَّة** المتضمِّن **توحيدَ الرُّبوبيَّة**، وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

فإنَّ المشركين من العرب كانوا يُقرُّون **بتوحيد الرُّبوبيَّة**، وأنَّ الله[(٢)] -خالقَ السماوات والأرض- واحدٌ؛ كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾﴾[(٤)]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ قُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾[(٧)].

(١) الأنبياء: (٢٢).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) لقمان: (٢٥).
(٤) العنكبوت: (٦١).
(٥) العنكبوت: (٦٣).
(٦) الزخرف: (٩).
(٧) الزمر: (٣٨).

وأيضًا: ففي[(١)] القرآن العزيز من باب استفهام الإنكار الذي يتضمَّن إقرارهم **بتوحيد الرُّبوبيَّة**= ما يطول ذكره هنا، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾﴾[(٣)].

وهذا في القرآن كثيرٌ؛ ممَّا يحتجُّ عليهم[(٤)] في إثبات **توحيد الإلٰهيَّة** بما اعترفوا به من **توحيد الرُّبوبيَّة**.

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ ...﴾ الآيات الثَّلاث[(٥)].

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنَّها مشارِكةٌ لله تعالى في خَلْق العالَم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم -من الهند والتُّرك والبَرْبَر وغيرهم-:

تارةً[(٦)]: يعتقدون أنَّها تماثيلُ قوم صالحين من الأنبياء والصَّالحين، ويتَّخذونهم شفعاءَ يتوسَّلون بهم إلى الله.

وهذا كان أصل شرك العرب؛ فإنَّه قد ثبت في «**الصَّحيح**» عن النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّ عَمْرَو بن لُحَيِّ بنِ قَمَعَةَ بنِ خِنْدِفٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِيْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، وَنَصَبَ الْأَنْصَابَ حَوْلَ الْبَيْتِ، وَسَيَّبَ السَّوَائِبَ**»[(٧)]، وأخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّه رآه يَجُرُّ قُصْبَهُ في النَّار. **أي**: أمعاءه.

---

(١) في (م): «في»، والمثبت من (د).
(٢) الأنعام: (٤٦).
(٣) النمل: (٦٠).
(٤) في (م): «به»، والمثبت من (د).
(٥) المؤمنون: (٨٤-٨٩).
(٦) ويأتي ذكر السبب الآخر (ص٢٣٢).
(٧) أخرجه البخاري (٣٥٢٠، ٣٥٢١)، ومسلم (٢٩٦١، ٢٩٦١/١) من حديث أبي هريرة.

وكانت خُزاعةُ وُلاةَ البيت الحرام قبل قريشٍ، وكان عمرٌو هذا -فيما ذكره أهل السِّيَر- قد قدِم أرضَ البلقاء من الشَّام، فوجدهم يعبدون الأصنام، ويقولون: «إنَّهم يطلبون بهم الرِّزق والنَّصر»، فجلب الأصنام إلى مكَّة؛ فكان ذلك أوَّلَ الشِّرك الذي غُيِّر به دين إبراهيم.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا﴾[(١)]، وقد ثبت في «**صحيح البخاريِّ**» وكُتُبِ التَّفسير وقَصص الأنبياء وغيرها عن ابن عبَّاس وغيره من السَّلف: أنَّ هذه أسماءُ قومٍ صالحين كانوا في قوم نوحٍ؛ فلمَّا ماتوا عكفوا على قبورهم، ثُمَّ صوَّروا تماثيلهم، ثُمَّ طال عليهمُ الأمدُ فعبدوهم، وأنَّ هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب؛ ذكرها ابن عبَّاس قبيلةً قبيلةً[(٢)].

فتبيَّن أنَّ شرك العرب كان من جنس شرك قوم نوحٍ، وأنَّ الأصنام أصلها تماثيلُ قومٍ صالحين، وشرك النَّصارى من هذا الجنس؛ فإنَّهم يصوِّرون في الكنائس صور من يُحسِنون به الظَّنَّ، ويتَّخذونه شفيعًا ووسيلةً إلى الله.

وقد ثبت في «**صحيح مسلم**» عن أبي الهَيَّاج[(٣)] الأَسَدِيِّ قال: قال لي عليُّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه: «ألاَ أبْعَثُك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أمرني ألا أدع قَبْرًا مُشْرِفًا إلَّا سَوَّيتهُ، ولا تمثالًا إلَّا طمسته»[(٤)].

---

(١) نوح: (٢٣-٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٤) بلفظ: «صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ود: كانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع: كانت لهذيل، وأما يغوث: فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما يعوق: فكانت لهمدان، وأما نسر: فكانت لحِمْير، لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك، وتنسَّخ العلم عبدت».

(٣) في (م): «هياج»، والمثبت من (د).

(٤) أخرجه مسلم (٩٨١).

وفي «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال في مرض موته: «**لَعَن الله اليَهُودَ والنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنبِيَائِهِم مَسَاجِدَ**»؛ يُحذِّر ما فعلوا، قالت عائشة: «ولولا ذلك لأُبرز قبرُه، ولكن كره أن يُتَّخذ مسجدًا»[١].

وفي «**الصَّحيحين**» أنَّه ذُكر له ﷺ في مرض موته كنيسةٌ بأرض الحبشة؛ وذُكر من حُسنها وتصاوير فيها؛ فقال ﷺ: «**إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيْهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ الله يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٢].

وفي «**صحيح مسلم**» عنه ﷺ أنَّه قال قبل أن يموت بخمسٍ: «**إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ؛ فَإِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا**»[٣].

ومن أسباب الشِّرك[٤]: عبادةُ الكواكب واتِّخاذُ الأصنام بحسب ما يُظَنُّ أنَّه مناسبٌ للكواكب من طبائعها وغير ذلك -وشركُ قوم إبراهيمَ عليه الصَّلاة والسَّلام كان فيما يقال من هذا الباب-، وكذلك الشِّرك بالملائكة والجنِّ واتِّخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء المشركون كانوا مقرِّين بالصَّانع ﷻ، وأنَّه[٥] ليس للعالم صانعان؛ ولكن اتَّخذوا هذه الوسائط شفعاءَ ووسائلَ[٦]؛ كما أخبر الله عنهم بقوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٣٩)، ومسلم (٥٢١) من حديث عائشة.
(٢) أخرجه البخاري (٤٣١)، ومسلم (٥١٨) من حديث عائشة.
(٣) أخرجه مسلم (٥٢٢) من حديث جندب بن عبد الله.
(٤) وسبق ذكر السبب الأول (ص٢٣٠).
(٥) في (م): «وأن»، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾[2].

وقال تعالى عن صاحب يس: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ ﴿٢٥﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾[5].

ولهذا يقول سبحانه: ﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾[6]؛ فإنَّ الله تعالى لم يُنزل بهذا الشِّرك كتابًا، ولا أرسل به رسولًا؛ كما قال تعالى: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾[7]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[8].

وقال تعالى عن أهل الكهف: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمُنَا ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةٗۖ لَّوۡلَا يَأۡتُونَ عَلَيۡهِم بِسُلۡطَٰنِۭ بَيِّنٖۖ﴾[9]، وقال تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ

(١) يونس: (١٨).
(٢) الأنعام: (٩٤).
(٣) يس: (٢٢-٢٥).
(٤) الزمر: (٣).
(٥) البقرة: (١٦٥).
(٦) المؤمنون: (١١٧).
(٧) الزخرف: (٤٥).
(٨) الأنبياء: (٢٥).
(٩) الكهف: (١٥).

فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[(١)].

وكذلك قومُ[(٢)] إبراهيمَ ﷺ لم يكونوا معطِّلةً للصَّانع سبحانه وتعالى، ولا كان استدلالُ إبراهيم بالأُفول على إثبات الصَّانع -كما يظنُّه طائفةٌ من أهل الكلام[(٣)]-؛ بل كانوا مشركين مقرِّين بالصَّانع؛ ولهذا قال الخليل: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمۡ عَدُوّٞ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٧٩﴾ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُۥ سَيَهۡدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[(٦)].

---

(١) الروم: (٣٠-٣٦).

(٢) قوله: «وكذلك قوم» في (م): «وقوم»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: ما سيأتي (ص٢٦٥)، «**الفتاوى**» (٦/ ٢٥٤، ٢٨٤) (٩/ ٢٧٧) (١٢/ ٤٦، ١٤٤، ١٥٤، ٥٩٣)، «**الدرء**» (١/ ١٠٩، ٣١٠) (٢/ ٢١٦) (٤/ ٧٥) (٨/ ٣٥٥)، «**المنهاج**» (١/ ٢٠١) (٢/ ١٩٣)، «**السبعينية**» (ص٣٥٨، ٣٧٢)، «**المنطقيين**» (ص٣٠٤)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤١٦، ٤٢٣)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٢٥)، «**جامع المسائل**» (٧/ ٣٧٠).

(٤) الشعراء: (٧٥-٧٧).

(٥) الأنعام: (٧٨-٨١).

(٦) الزخرف: (٢٦-٢٨).

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾[(١)].

فلو أقرَّ الرَّجل **بتوحيد الرُّبوبيَّة** الذي يقرِّره[(٢)] هؤلاء النُّظَّار -ويَفنى فيه كثيرٌ من أهل التَّصوُّف، ويجعلونه غايةَ السَّالكين؛ كما ذكره صاحب كتاب[(٣)] «**منازل السَّائرين**»[(٤)] وغيره- وهو مع[(٥)] ذلك لم يعبد الله وحده، ويبرأ من عبادة ما سواه= كان مشركًا من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوءٌ من تقرير هذا التَّوحيد، وبيانه، وضرب الأمثال له؛ ومن ذلك: أنه يقرِّر **توحيدَ الرُّبوبيَّة**، ويبيِّن أنَّه لا خالق غير الله، وأنَّ ذلك مستلزمٌ ألا يُعبد إلَّا الله؛ فيَجعل الأوَّل دليلًا على الثَّاني، إذ كانوا يسلِّمون الأوَّل، وينازعون في الثَّاني؛ فبيَّن لهم سبحانه أنَّه إذا كنتم تعلمون أنَّه لا خالق إلَّا الله، وهو الذي يأتي العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرُّهم، لا شريك له في ذلك؛ فلماذا تعبدون غيره وتجعلون معه آلهةً أخرى؟!

كقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ۗ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ[(٦)]﴾ إلى قوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[(٧)]، **يقول تعالى**: «أإلٰهٌ مع الله فَعَلَ هذا؟»؛ **فهذا استفهامُ**

---

(١) الممتحنة: (٤).
(٢) في (د): «يقر بها»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**منازل السائرين**» (ص١١٠). وقد نقله الشَّيخ وعلق عليه في «**المنهاج**» (٥/ ٣٤٢).
(٥) قوله: «وغيره وهو مع» في (م): «ومع»، والمثبت من (د).
(٦) كذا قرأ البصريَّان وعاصم، وقرأ الباقون بالتاء: ﴿تُشْرِكُونَ﴾. انظر: «**النشر**» لابن الجزري (٢/ ٣٣٨).
(٧) النمل: (٦١-٦٣).

إنكارٍ[١] يتضمَّن نفي ذلك، وهم كانوا مقرِّين بأنَّه لم يفعل ذلك غيرُ الله، فاحتجَّ بذلك عليهم.

وليس المعنى أنَّه استفهامٌ: «هل مع الله إلٰهٌ؟» كما يظنُّه[٢] بعضُهم[٣]؛ فإنَّ هذا[٤] المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهةً أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾[٥]، وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[٦]، لكنَّهم ما كانوا يقولون: «إن معه إلٰهًا[٧] جعل الأرضَ قرارًا، وجعل خلالها أنهارًا، وجعل لها رواسيَ، وجعل بين البحرين حاجزًا»، بل هم مقرِّون بأنَّ الله وحده فعل هذا. وهكذا سائر الآيات بعد هذه الآية.

وكذلك قوله -في الأنعام-: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾[٨]، وأمثال ذلك، وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ۝٤١﴾[٩].

وإذا[١٠] كان **توحيد الرُّبوبية** -الذي يجعله هؤلاء النُّظَّار ومَن وافقهم مِن الصُّوفيَّة هو الغاية في **التَّوحيد**- داخلًا في **التَّوحيد** الذي جاءت به الرُّسل، ونزلت به الكتب= فليُعلم أنَّ دلائله متعدِّدةٌ؛ كدلائل إثبات

(١) قوله: «فهذا استفهام إنكار» في (د): «وهذا استفهام الإنكار»، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «ظنه»، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**الإيمان**» (ص٦٥)، «**الفتاوى**» (١١/ ٦٨٣)، «**البيان**» (٤/ ٥٣٤).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) الأنعام: (١٩).
(٦) ص: (٥).
(٧) قوله: «إن معه إلٰها» في (م): «إنه إلٰها»، والمثبت من (د).
(٨) الأنعام: (٤٦).
(٩) الأنعام: (٤٠-٤١).
(١٠) في (د): «وإذ»، والمثبت من (م).

الصَّانع، ودلائل صِدْق[١] الرَّسول؛ **فإنَّ العلم كلَّما كان النَّاس إليه أحوجَ؛ كانت أدلَّته أظهرَ وأكثرَ، رحمةً من الله لخلقه.**

والقرآن قد ضرب الله للنَّاس فيه من كلِّ مَثلٍ -وهي المقاييس العقليَّة المفيدة للمطالب الدِّينيَّة-، لكنَّ القرآن[٢] يبيِّن[٣] الحقَّ في الحُكم والدَّليل -وما بعد الحقِّ إلَّا الضَّلال-. وما كان من **المقدِّمات** معلومًا ضروريًّا[٤] متَّفقًا عليها؛ استُدِلَّ بها ولم يُحتجْ أن يُستدلَّ عليها، **والطَّريقة الفصيحة[٥] في البيان** أن تُحذف في الكلام؛ للعلم بها -وهي طريقةُ القرآن، بخلاف ما يدَّعيه الجُهَّال، الذين يظنُّون أنَّه ليس في القرآن **الطَّريقة البرهانيَّة**، كما قد بُسط هذا في موضعٍ آخر[٦]-، بخلاف ما يَشْتَبه ويقع فيه النِّزاع؛ فإنه يُنَبِّهُ ويُدَلُّ عليه.

وقد قلنا: إنَّه ليس في أهل الأرض من أثبت للعالم خالِقَيْن متماثِلَين في الصِّفات والأفعال، بل هذا ممتنعٌ لذاته، وامتناعه ظاهرٌ في العقول، بخلاف ما يظنُّه كثيرٌ من أهل الكلام والفلسفة[٧]، كما سنبيِّنه.

بل الذي ذهب إليه بعضهم: أن يكون ثَمَّ خالقُ بعضِ العالم؛ كما تقوله الثَّنَويَّة في الظُّلْمَة، وكما تقوله القدريَّة في أفعال الحيوان، وكما تقوله الفلاسفة[٨] الدَّهريَّة في حركة الأفلاك، أو حركات النُّفوس والأجسام الطَّبيعيَّة؛ فإنَّ هؤلاء ونحوهم يُثبتون أمورًا محدَثةً بدون

---

(١) قوله: «ودلائل صدق» في (م): «وصدق»، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «سس»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «معلومًا ضروريًّا» في (م): «معلومة ضرورية»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «الصحيحة»، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د). انظر: «**الفتاوى**» (١٤/ ٥٦-٦٧)، «**الدرء**» (٧/ ٣٦١-٣٦٨)، «**المنهاج**» (٣/ ٣١٣).
(٧) قوله: «الكلام والفلسفة» في (م): «الفلسفة»، والمثبت من (د).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د).

إحداث الله تعالى إيَّاها؛ فهم مشركون[(١)] في بعض الرُّبوبيَّة، وكثيرٌ من مشركي العرب وغيرهم قد يَظُنُّ أنَّ[(٢)] في الآلهة شيئًا[(٣)] من هذا، وأنَّها تنفعه وتضرُّه، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلمَّا كان هذا الشِّرك في الرُّبوبيَّة موجودًا في النَّاس؛ بَيَّن القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾[(٤)]؛ فاستدلَّ عليه بأنَّه لو كان معه آلهةٌ غيره؛ لذهب كلُّ إلٰهٍ بما خلق، ولعلا بعضهم على بعض.

وبيان ذلك أنْ نقدِّم مقدِّمةً فنبيِّن: **أنَّ** وجود العالم عن صانعينِ متماثلينِ ممتنعٌ لذاته، **وأنَّ** العلم بذلك مستقرٌّ في الفطرة، معلومٌ بصريح العقل، بل ممتنعٌ في جميع ما يُقَدَّرُ مُؤَثِّرًا؛ سواءٌ سُمِّي عِلَّةً أو فاعلًا أو غير ذلك؛ يمتنع[(٥)] أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثِّران؛ كلٌّ منهما مستقلٌّ بالتَّأثير.

وامتناع هذا متَّفقٌ عليه بين العقلاء؛ فإنَّه إذا قُدِّر أنَّ[(٦)] هذا وحده مستقلٌّ[(٧)] بالتَّأثير؛ امتنع أن يكون له شريكٌ، فضلًا عن أن يكون غيرُه مستقلًّا بالتَّأثير وحده.

وذلك أنَّه إذا قُدِّر للعالم صانعان متماثلانِ؛ فلا بُدَّ أن يكونَا متساويينِ في القدرة، بل إذا قُدِّر صانعان متماثلان، أو غيرُ متماثلين؛ فلا بُدَّ أن يكون[(٨)] كلٌّ منهما قادرًا؛ إذ الفعل بدون القدرة ممتنعٌ؛ **وحينئذٍ:**

(١) في الأصلين (م، د): «المشركون»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «الآلهة شيئًا» في (م): «الآلهية شيئًا»، وفي (د): «إلهيه شيء» ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) المؤمنون: (٩١).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «استقل»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «أن يكون» في (د): «من كون»، والمثبت من (م).

١- فإمَّا أن يكون كلٌّ منهما حالَ انفراده قادرًا.

٢- وإمَّا ألا يكون قادرًا إلَّا مع الآخر.

والثَّاني ممتنعٌ لذاته؛ وذلك أنَّه إذا لم يكن هذا حال انفراده قادرًا، ولا هذا حال انفراده قادرًا؛ فعند اجتماعهما:

١- إمَّا أن يحصل ما[(١)] كان حاصلًا حين انفرادهما.

٢- وإمَّا ألا يحصل.

والأوَّل ممتنعٌ، فتعيَّن الثَّاني؛ **وحينئذٍ:** فيلزم أنَّهما إذا كانا مسلوبَي القدرة حال الانفراد؛ أن يكونا مسلوبَي القدرة حال الاجتماع.

وبيان امتناع الأوَّل: أنَّه حال الاجتماع لو حصل لهما قدرةٌ لم تكن حال الانفراد:

١- فإمَّا أن تحصل منهما.

٢- أو من غيرهما.

وكلاهما ممتنعٌ.

۞ **أمَّا منهما[(٢)]؛** فلأنَّ ذلك[(٣)] إنَّما يحصل إذا كان لأحدهما قدرةٌ حالَ انفراده، وأمَّا إذا لم يكن لواحدٍ منهما قدرةٌ حالَ انفراده؛ امتنع أن يَجعل غيرَه قادرًا حال اجتماعه معه؛ لأنَّ ذلك يستلزم «**الدَّوْر القَبْلِيَّ**»، وهو «**الدَّور في المؤثِّرات**» الذي هو باطلٌ باتِّفاق العقلاء.

فإنَّه إذا كان كلٌّ منهما غيرَ قادرٍ حال الانفراد؛ امتنع أن يَجعل أحدُهما

---

(١) قوله: «يحصل ما» في (د): «يحصل شيء مما»، والمثبت من (م).
(٢) بيان امتناع التقدير الأول (= أن تحصل منهما).
(٣) قوله: «أما منهما فلأن ذلك» في (د): «منهما أما منهما فلا يحصل ذلك»، والمثبت من (م).

الآخرَ قادرًا حين الاجتماع؛ فإنَّ الإقدار فرعٌ على[(١)] القدرة، فمن[(٢)] لا يكون في نفسه قادرًا؛ امتنع أن يَجعل غيره قادرًا. وإذا كان هذا لا يَقدِر حتَّى يجعله ذاك[(٣)] قادرًا، وذاك لا يكون قادرًا حتى يجعله هذا قادرًا= لم يَصِرْ واحدٌ منهما قادرًا؛ كما أنَّه إذا[(٤)] لم يصر هذا فاعلًا أو موجودًا حتَّى يجعله ذاك فاعلًا أو موجودًا، وذاك لا يصير فاعلًا أو موجودًا حتَّى يجعله هذا[(٥)] فاعلًا أو موجودًا= امتنع أن يصير واحدٌ منهما فاعلًا أو موجودًا[(٦)].

بخلاف هذا: «**الدَّوْرُ المَعِيُّ الاقْتِرانيُّ**»؛ **كما إذا قيل**: «لا تَحدث الأُبوَّة إلَّا مع البُنوَّة، ولا البُنوَّة إلَّا مع الأبوَّة»، فإنَّ هذا ممكنٌ؛ إذ[(٧)] لم يكن أحدهما مؤثِّرًا في حدوث الآخر، ولا جزءًا من المؤثِّر، بل كلاهما حادثٌ عن سببٍ منفصلٍ؛ فإنَّ إيلاد الأب أوجب أبوَّته وبنوَّة الابن في حالٍ واحدٍ.

و«**القدرة**» بها يصير الفاعلُ فاعلًا؛ فإذا كان يمتنع أن يكون فعلُ كلٍّ منهما مؤثِّرًا في كون الآخر فاعلًا[(٨)]؛ فامتناعُ أن تكون قدرةُ كلٍّ منهما هي المؤثِّرةُ في كون الآخر قادرًا أظهرُ وأظهرُ.

بخلاف ما إذا كان لهذا نوعُ قدرةٍ، ولهذا نوعُ قدرةٍ؛ فإنَّه عند الاجتماع تجتمع القدرتان، فتكون قدرة الاثنين حال الاجتماع أقوى من قدرة أحدهما حال الانفراد. وكذلك إذا كان هذا فاعلًا بنفسه وهذا فاعلًا بنفسه؛ فإنَّهما إذا تعاونَا كان فعلُهما أقوى من فعل أحدهما وحده.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «ومن»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «ذلك»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في الأصلين (م، د): «ذاك»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) في (د): «وموجودا»، والمثبت من (م).
(٧) في الأصلين (م، د): «إذا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) قوله: «في كون الآخر فاعلًا» في (م): «في الآخر»، والمثبت من (د).

وأمَّا إذا قُدِّر أحدُهما حالَ انفراده لا قدرة له أصلًا ولا فِعلَ له أصلًا؛ امتنع أن يصيرَا حال الاجتماع قادِرَيْن فاعلَيْن إلَّا أن يحدث لهما ذلك من ثالثٍ غيرِهما، **وهذا هو التَّقدير الثَّاني**[١]، **وهو أن يقال**: إنَّه لا قدرةَ لواحدٍ منهما حال الانفراد[٢] أصلًا، لكن حال الاجتماع يصيران قادرَيْن بسببٍ من غيرهما.

۞ **فيقال**[٣]: هذا ممتنعٌ في حقِّ الرَّبَّيْنِ اللَّذَينِ[٤] قُدِّر أنَّهما خالقان لكلِّ ما سواهما؛ **إذ** ليس فوقهما أحدٌ يعطيهما قدرةً ولا غيرَها، **ولأنَّ** الرَّبَّ الخالقَ متى جعله غيرُه قادرًا؛ كان ذلك الذي أقدره هو ربَّه، وهو أحقُّ بأن يكون الخالق دونه؛ إذ كان في نفسه عاجزًا لم تحصل له القدرة إلَّا من ذاك.

وبهذا يتبيَّن[٥] لك الفرق بين اشتراك الاثنين المخلوقَيْن وبين تقدير اشتراك الاثنين الخالقين؛ فإنَّه -مثلًا- إذا جُمع[٦] بين الأجزاء المختلطة -كأجزاء الطَّبيخ وأجزاء البِنَاء ونحو ذلك- فقد يحْدُثُ بالاجتماع حالٌ ثالثةٌ لم تكن لأحدهما حالَ الانفراد، لكن[٧] تكون بسببٍ منفصلٍ عنهما أو بشركةٍ في فعلهما.

أمَّا إذا قُدِّر أنَّه لا قدرةَ لواحدٍ منهما حالَ انفراده، ولا هناك ثالثٌ غيرُهما يعطيهما قدرةً حالَ اجتماعهما؛ امتنع أن يصيرَا حال الاجتماع قادِرَيْن إلَّا أن يكونا حالَ الانفراد قادِرَيْن.

---

(١) سبق ذكر التقديرين (ص٢٣٩).
(٢) في (م): «انفراده»، والمثبت من (د).
(٣) بيان امتناع التقدير الثاني (= من غيرهما).
(٤) في (د): «الذي»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «يبين»، والمثبت من (د).
(٦) في الأصلين (م، د): «أجمع»، وفي (م) تحتمل أيضًا المثبت، وهو الأشبه.
(٧) بعدها في (د) زيادة: «تلك».

فتبيَّن بهذا البيان الباهر: أنَّ تقدير رَبَّيْن للعالَم لا يكونان قادِرَيْن إلَّا حال الاجتماع: **ممتنعٌ لذاته**. وإن كان ذلك ممكنًا في اثنين مخلوقين يحدث لهما حالَ الاجتماع صفةٌ لم تكن حاصلةً لهما حال الانفراد= فذاك من غيرهما، أو بسببِ قوَّةٍ فيهما حال الانفراد. فأمَّا مع انتفاء هذين؛ **فممتنعٌ**. وهذا المعنى قد ذكره غير واحدٍ من النُّظَّار -كالقاضي أبي بكرٍ الباقلَانيِّ[(١)]، والقاضي أبي يعلى[(٢)] وغيرهما-.

وممَّا يبيِّن ذلك: أنَّ الصَّانع للعالم لا بُدَّ أن تكون له قدرةٌ من لوازم ذاته، يمتنع أن تكون قدرته مستفادةً من غيره؛ فإنَّ ذلك «**الغير**»:

۞ إن كان مصنوعًا له؛ لزم «**الدَّور القَبْليُّ**» -وهو أن يكون هذا هو الذي أقدر هذا، وهذا هو الذي أقدر هذا-، وذلك ممتنعٌ بصريح العقل واتِّفاق العقلاء -كما تقدَّم بيانُه[(٣)]-؛ كما يمتنع أن يكون هذا هو الذي خلق هذا، وهذا هو الذي خلق هذا.

۞ وإن كان مصنوعًا لغيره؛ لزم **التَّسلسل في العلل والمؤثِّرات**، وهذا فاسدٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاء كما قد بُسط هذا في موضعٍ آخر[(٤)].

۞ وإن لم يكن مصنوعًا له ولا لغيره؛ لزم أن يكون قديمًا واجبَ الوجود بنفسه.

وحينئذٍ: **فَقُدْرَتُهُ**:

۞ إن كانت من لوازم نفسه؛ ثبت أنَّ قدرة الرَّبِّ[(٥)] القديم الواجب من لوازم نفسه، **وهو المطلوب**.

---

(١) انظر: «**الإنصاف**» (ص٣٢).

(٢) انظر: «**مختصر المعتمد**» (ص٤١).

(٣) انظر: (ص٢٣٩).

(٤) قوله: «كما قد بسط هذا في موضع آخر» في (م): «كما بسط في موضعه»، والمثبت من (د).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).

۞ وإن كانت من غيره؛ لزم «**الدَّور القَبْلِيُّ**» و«**التَّسلسلُ في التَّأثير**»، وكلاهما ممتنعٌ بالضَّرورة واتِّفاق العقلاء -واحترزنا بذلك عن «**التَّسلسل في الآثار**»؛ فإنَّ فيه نزاعًا، وأكثر أئمَّة الحديث وأئمَّة الفلاسفة يُجيزونه، وكثيرٌ من أهل الكلام يمنعه-.

وإذا كانت قدرة صانع العالم من لوازم نفسه: فإذا قُدِّر صانعان؛ لزم أن تكون قدرة كلٍّ منهما من لوازم نفسه؛ إذ لو كانت قدرته مستفادةً من الآخر أو بالثَّالث؛ لزم «**الدَّور**» أو «**التَّسلسل**» الباطلان.

وهذا المعنى صحيحٌ ثابتٌ، كُلَّما أُنعِم[١] النَّظرُ فيه ازداد بيانًا ووضوحًا؛ وذلك أنَّ «كون الفاعل الخالق لا بُدَّ أن يكون قادرًا» هو من المعلوم بضرورة العقل. فإذا قُدِّر خالقان فلا بُدَّ أن يكون كُلٌّ منهما قادرًا، ويمتنع ألا يصير هذا قادرًا إلَّا بهذا، ولا يصير[٢] هذا قادرًا إلَّا بهذا، كما يمتنع ألا يكون فاعلًا مؤثِّرًا إلَّا به، وكما يمتنع ألَّا يكون موجودًا إلَّا به؛ فإنَّ كونه موجودًا بنفسه، قادرًا بنفسه، فاعلًا بنفسه= من لوازم كونه[٣] واجبًا بنفسه.

وحينئذٍ: فإذا كان لا بُدَّ من قدرة كلٍّ منهما حالَ الانفراد؛ فمن هنا:

❐ **يظهرُ** صحَّةُ دليلِ «**التَّمانع**» -الذي استدلَّ به النُّظَّار- وغيرِه من الأدلَّة.

❐ **ويَبِينُ** أنَّ كثيرًا من النُّظَّار إنَّما لم يقرِّر هذه المقدِّمة؛ لظهورها ووضوحها وكونها من المقدِّمات الضَّروريَّة؛ مثل امتناع «**الدَّوْر القَبْلِيِّ**»

(١) في (د): «أمعن»، والمثبت من (م)، وكلاهما صواب، والمثبت أفصح.
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٣) بعدها في (م) زيادة: «خالقًا قديمًا».

و«**تسلسل الفاعلين**[١]»؛ فإنَّ أكثر النُّظَّار لم يحتاجوا إلى تقرير[٢] ذلك بالدَّليل[٣]؛ لكونه من العلوم الضَّروريَّة التي تحصل عند التَّصوُّر التَّامِّ حصولًا لا يمكن دفعه، وإنَّما يشتبه على بعض النَّاس لعدم التَّصوُّر التَّامِّ المستلزمِ للعلم الضَّروريِّ -وقد يكون بعضُ النُّظَّار يترك تقريرَ[٤] بعض المقدِّمات لأسبابٍ أُخَر-.

وكان عادة بعض النُّظَّار يأخذون وجوب كون الصَّانع قادرًا حال الانفراد مُسَلَّمًا؛ لأنَّ كل واحدٍ يعلم أنَّ الصَّانع لا بُدَّ أن يكون قادرًا، وأن المشتركَيْنِ المتعاونَيْنِ على الفعل لا بُدَّ وأن تكون لأحدهما قدرةٌ على معاونة الآخر، وتلك القدرةُ حاصلةٌ حالَ انفراده -وإن كانت بمشاركة الآخر تزيد القوَّة-، وإن لم تكن له حالَ الانفراد قوَّةٌ؛ فما يحدث حال الاجتماع لا بُدَّ له[٥] من سببٍ ثالثٍ. ولهذا لم يحتجْ بيانُ القرآن إلى ذكر هذه المقدِّمة؛ لظهورها.

إذا تبيَّن هذا؛ ظهر امتناعُ وجود خالِقَيْن من وجوهٍ متعدِّدةٍ:

أحدها: أن يقال: إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد؛ فقدرته[٦] من لوازم ذاته، ليست مستفادةً من غيره[٧]، وقد فرضنا أنَّهما متماثلان -إذْ التَّقدير الآخر سيأتي الكلام عليه-؛ فلا بُدَّ حينئذٍ أن يَقْدِر كلٌّ منهما حال انفراده على ما يَقْدِر عليه الآخر حالَ انفراده، وإلَّا؛ لم يكونا متماثلَيْن.

---

(١) في (د): «الفاعل»، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «تقدير»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) في (د): «تقدير»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «فيه»، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «وقدرته»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «غيرها»، والمثبت من (د).

وإذا كان كذلك؛ فعند **الاجتماع**:

١- إمَّا أن[(١)] تبقى قدرة كلٍّ منهما كما كانت.

٢- وإمَّا أن لا[(٢)] تبقى.

فإن كان الأول؛ لزم أن يَقْدِر كلٌّ منهما على كلِّ ما يَقْدِر عليه الآخر حال الاجتماع. لكن هذا **ممتنعٌ لذاته**؛ لأنَّ أحدهما حال الانفراد[(٣)] يَقْدِر على تحريك هذا إن شاء، وعلى تسكينه إن شاء، وفي حال الاجتماع إذا جعل هذا قادرًا على التَّحريك والتَّسكين؛ كان هذا **ممتنعًا لذاته** -سواء اتَّفقا أو اختلفا-.

❑ **أمَّا إن اتَّفقَا**؛ فلأنَّ أحدَهما لا يمكنه تحريك هذا إلَّا إذا لم يحرِّكه الآخر.

❑ **وإلَّا**؛ فوجود المفعول الواحد من كلٍّ منهما على التَّمام **ممتنعٌ لذاته**. وهذا هو الذي **يقال فيه**: «يمتنع وجودُ مقدورٍ واحدٍ بين قادرينِ مستقلَّينِ، وأثرٍ واحدٍ بين مؤثِّرين مستقِلَّين، وفعلٍ واحدٍ بين فاعلين مستقلَّينِ»، فإنَّ الاستقلال يقتضي أنَّ هذا فَعَلَه وحده، وهذا يناقض كون الآخر فعل بعضه، فضلًا عن أن يكون الآخر فعله كلَّه.

وهذا بَيِّنٌ واضحٌ مستقرٌّ في العقول بعد تصوُّره؛ فإنَّ الإنسان يعلم أنَّه يمتنع أن يكون هذا وحده بنى هذه الدَّار، وهذا وحده بناها بعينها حال بناء الأوَّل، وكذلك في سائر المفعولات.

وإذا كان صدورُ المقدور عن كلٍّ منهما على سبيل الاستقلال حال صدوره عن الآخر ممتنعًا لذاته؛ لأنَّه يستلزم الجمع بين النَّقيضينِ،

---

(١) في (م): «أن لا» وفي (د): «لا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) موضعها في (د) بياضٌ يسيرٌ -بمقدارها-، والمثبت من (م).

(٣) في (م): «انفراده»، والمثبت من (د).

ويستلزم[١] أن يكون كلٌّ منهما هو الذي فعله وهو لم يفعله= تبيَّن أنَّه يمتنع[٢] أن يكونَ أحدُهما قادرًا على أن يفعل شيئًا حال ما يكون الآخر قادرًا على أن يفعله.

وهذا موجودٌ في المخلوقين؛ فإنَّ القادِرَين على الفعل؛ لا يمكن أحدَهما فعلُه إلَّا في حالٍ لم يفعله الآخر فيه، فلا يكون أحدُهما قادرًا على الفعل حالَ كون الآخر قادرًا عليه.

وإذا قيل[٣]: هما قادران، **فالمُراد**: أنَّهما قادران على البَدَل؛ **أي**: هذا قادرٌ في حالٍ لا يمكن الآخرَ أن يفعله أيضًا في تلك الحال، وهذان القادران لا يكون أحدُهما متمكِّنًا من الاستقلال بالفعل إلَّا إذا مَكَّنَه الآخر -فلم يفعله ولم يشاركه فيه-، كما هو المعقول من[٤] الفاعلين.

فإذا كانت قدرةُ كلٍّ منهما على كلِّ[٥] مقدور الآخر من لوازم ذاته، وفي حال الاجتماع تمتنع هذه القدرة= لزم في حال الاجتماع زوالُ قدرة كلٍّ منهما.

وهذا ممتنعٌ من وجوهٍ:

منها: أنَّ لوازم ذات «**واجب الوجود**» لا تُعدم إلَّا بعدم ذاته؛ فإنَّ اللَّازم لا يُعدم إلَّا إذا عُدم الملزوم؛ وإلَّا لم يكن لازمًا. وعَدَمُ ذاتِ «**واجب الوجود**» ممتنعٌ؛ فعدم لوازم ذاته ممتنعٌ؛ فعدم قدرته ممتنعٌ؛

(١) في (د): «ويلزم»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «أنه يمتنع» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) أورد الشَّيخُ السُّؤالَ الآتي وأجاب عنه في «**الدرء**» (٩/ ٣٦٢)، قال: (فإن قيل: قد أوردوا هنا سؤالًا معروفًا، أورده الآمدي وغيره، وذكروا أنه لا جواب عنه)، وانظر: «**الشامل**» للجويني (ص٣٦٧)، «**أبكار الأفكار**» (٢/ ٣١٧).
(٤) قوله: «المعقول من» في (د): «المفعول في»، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).

فوجود قادرٍ على فعله[١] حال قدرته عليه ممتنعٌ -لاستلزامه الجمع بين النَّقيضين كما تقدَّم-؛ فوجود مساوٍ له في القدرة ممتنعٌ، **وهذا هو المطلوب**. فتبيَّن أنَّ وجود رَبَّيْنِ متماثلينِ في القدرة **ممتنعٌ لذاته**.

ومنها: أنَّه إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حال الانفراد؛ امتنع زوال قدرته حالَ الاجتماع؛ لأنَّ المؤثِّر في زوال قدرة كلٍّ منهما هو الآخر، وهذا لا يكون مؤثِّرًا في الآخر إلَّا بقدرته، فيلزم وجود قدرة كلٍّ منهما حالَ عدم قدرة كلٍّ منهما، وهو **جمعٌ بين النَّقيضين**.

ومنها: أنَّه إذا قُدِّر زوال قدرتهما حالَ اجتماعهما؛ لزم امتناع الفعل حال الاجتماع؛ فيكون صدور الفعل منهما حال الاجتماع ممتنعًا، **وهذا هو المطلوب**.

ومنها: أنَّ الحوادث موجودةٌ ضرورةً، وصدورها عن اثنين متَّفقين[٢] ممتنعٌ؛ فيلزم امتناعُ اثنين متَّفقين مستقلَّين متماثلينِ، **وهو المطلوب**.

فهذا إذا قُدِّر اتِّفاقُهما -سواءٌ كانَا مستقلَّينِ أو متعاونينِ[٣]-.

وأمَّا إذا قُدِّر اختلافُهما بحيث يريد أحدُهما ضدَّ مرادِ الآخر، والتَّقدير أنَّهما متماثلان في القدرة= **فممتنعٌ**[٤] أيضًا؛ لأنَّه حينئذٍ يمتنع وجود أحد المرادَين؛ لتساوي القادرَيْن، فترجيحُ أحدِهما مع التَّساوي ممتنعٌ؛ فلا يوجد مراد واحدٍ منهما؛ فيلزم عجزُ كلٍّ منهما عن بلوغ مراده وعدم قدرته عليه؛ فيلزم عدم قدرة كلٍّ منهما عند الاختلاف، كما يلزم عدم قدرة كلٍّ منهما عند الاتِّفاق -سواءٌ قُدِّر كلٌّ منهما مستقِلًّا بالفعل

---

(١) قوله: «على فعله» في (د): «مستقل»، والمثبت من (م).
(٢) في (م) كتب فوقها: «متماثلين»، فيحتمل أنه أراد الإلحاق، أي: «متفقين متماثلين».
(٣) قوله: «سواء كانا مستقلين أو متعاونين» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٤) في الأصلين (م، د): «ممتنع»، ولعل الصواب ما أثبت.

أو مُعِينًا للآخر[١]-.

لكنْ عدمُ قدرةِ كلٍّ منهما محالٌ؛ لما تقدَّم من أنَّها ممتنعة العدم؛ لأنَّها من لوازم ما يمتنع عدمُه. وما امتنع عدمه؛ امتنع عدم شيءٍ من لوازمه؛ فإنَّ عدم اللَّازم يوجب عدم الملزوم. فإذا كان عدم الملزوم[٢] ممتنعًا؛ كان عدم لوازمه ممتنعًا.

وأيضًا: فلأنَّه لو عُدمت قدرةُ كلٍّ منهما بالآخر؛ لكان كلٌّ منهما قادرًا حين لا يكون قادرًا؛ فإنَّه إنَّما يمتنع قدرة الآخر بقدرته، فيمتنع أن يكون هذا مانعًا لقدرة هذا، وهذا مانعًا لقدرة هذا، كما يمتنع أن يكون هذا محصِّلًا لقدرة هذا، وهذا محصِّلًا لقدرة هذا.

فتبيَّن: أنَّ وجود ربَّيْنِ قادرينِ مستقلَّينِ **ممتنعٌ لذاته** -سواءٌ فُرِض اتِّفاقُهما أو اختلافُهما-.

وقد تبيَّن امتناعُ وجودِ ربَّينِ غيرِ قادرين على الاستقلال بشيءٍ[٣]؛ **فثبت** امتناعُ وجود ربَّينِ للعالم على كلِّ حالٍ، **وهو المطلوب**.

ومن وجهٍ آخرَ؛ أن يقال: إذا كان كلٌّ منهما قادرًا حين الانفراد كما تقدَّم؛ أمكن وجودُ مقدوره، وإلَّا لم يكن قادرًا؛ **وحينئذٍ:** فيمكن أن يريد تحريكَ ما أراد الآخرُ تسكينه؛ إذ لو لم يتمكَّن من هذه الإرادة؛ لكان عاجزًا؛ **وحينئذٍ:** فإذا أراد أحدُهما ضِدَّ مرادِ الآخر؛ امتنع حصول مرادهما جميعًا، وعدمُ مرادهما جميعًا، ولزم وجود مراد أحدهما دون الآخر. والذي حصل مرادُه هو القادر؛ فهو الرَّبُّ، والآخر ليس بقادرٍ؛ فليس بربٍّ.

---

(١) من قوله: «سواء...» إلى هنا؛ في (د): «إذا قدر كل منهما مستقلًّا بالفعل»، والمثبت من (م).

(٢) في (م): «اللازم»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «غير قادرين على الاستقلال بشيء» في (د): «غير مستقلين»، والمثبت من (م).

وذلك أنَّه:

۞ إن حصل مرادُهما؛ لزم اجتماع الضِّدَّيْنِ، **وهو محالٌ**.

۞ وإن لم يحصل مراد أحدهما؛ لزم كونُ كلٍّ منهما غيرَ قادرٍ على تحصيل مراده، وقد ثبت أنَّ كُلًّا منهما قادرٌ على مثل مقدور الآخر؛ فيلزم:

❐ أن يكون كلٌّ منهما قادرًا على تحصيل مراده، وألا يكون قادرًا على تحصيل مراده، وهذا **جمعٌ بين النَّقيضينِ**.

❐ وأن يكون كلٌّ منهما قادرًا على مثل مقدور الآخر، غير قادرٍ على مثل مقدور الآخر، وهو **جمعٌ بين النَّقيضينِ** أيضًا؛ فإنَّ أحدَهما حال الانفراد هو قادرٌ على مثل مقدور الآخر، فإذا كان غيرَ قادرٍ حال الاجتماع؛ يلزم زوالُ قدرة كلٍّ منهما، وهو **ممتنعٌ** كما تقدَّم.

فتبيَّن أنَّ تقدير رَبَّيْنِ متماثِلَينِ **ممتنعٌ لذاته**، مستلزمٌ أن يكونَا قادرينِ غير قادرينِ، وذلك **ممتنعٌ لذاته**.

ومن وجهٍ آخر؛ **أن يقال**: إذا قُدِّر ربَّان؛ فإذا أراد أحدُهما فعلًا:

۞ فإن أمكنه أن يستقلَّ به؛ لزم قدرةُ كلٍّ منهما على أن يستقلَّ بما[(١)] يستقلُّ به الآخر، وذلك يستلزم الجمع بين النَّقيضين؛ لاستلزام ذلك كونَ الفعل الواحد بين الفاعلين المستقلَّينِ، وهو ممتنعٌ مستلزمٌ للجمع[(٢)] بين النَّقيضينِ كما تقدَّم.

۞ وإن لم يمكنه أن يستقلَّ به -بل لا بُدَّ من معاونة الآخر له-؛ لزم ألا يكون أحدُهما حال الانفراد قادرًا على شيءٍ، بل يصيران قادرَينِ حال

(١) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٢) قوله: «مستلزم للجمع» في (م): «فيلزم الجمع»، والمثبت من (د).

الاجتماع بدون سببٍ يوجب ذلك[١] -لا منهما ولا من غيرهما-، وهذا **ممتنعٌ**. وقد تقدَّم أنَّ هذا **ممتنعٌ** ومستلزمٌ لـ«**الدَّوْر القَبْليِّ**» الباطلِ بصريح العقل واتِّفاق العقلاء.

وأيضًا: فلا بُدَّ أن تكون للرَّبِّ قدرةٌ من لوازم نفسه، لا يفتقر فيها إلى غيره؛ وإلَّا لزم «**الدَّوْر القَبْلِيُّ**» و«**التَّسلسلُ في المؤثِّرات**»؛ **وحينئذٍ**: فيمتنع أن تكون قدرة أحدهما موقوفةً على غيره؛ وافتقارُه إلى من يُعينه يستلزم أن تكون قدرتُه موقوفةً على غيره.

وهذه الأدلَّة وما أشبهها كلَّما فهمها الإنسان ازداد بصيرةً، وعلِم أنَّه **من الممتنع** ألا يكون الرَّبُّ قادرًا، **ومن الممتنع لذاته** وجودُ ربَّيْن متماثِلَين في القدرة.

وحينئذٍ: فإذا قُدِّر رَبَّان؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدُهما مختصًّا بقدرةٍ لا يماثله فيها الآخر؛ **وحينئذٍ**: **فيلزم**:

١- أن يذهب كلُّ إلٰه بما خَلَقَ.

٢- ويعلوَ بعضهم على بعضٍ.

أمَّا اللَّازم الأوَّل[٢] -وهو ذهاب كلِّ إلٰهٍ بما خَلَقَ-؛ فهذا لازمٌ[٣]؛ سواءٌ فُرِضَا[٤] متماثِلَينِ في القدرة أو متفاضلينِ فيها. وإن كان كلٌّ من التَّقديرينِ **ممتنعًا**؛ لكن بطلان هذا اللَّازم ممَّا يدلُّ على امتناع كلٍّ منهما؛ وذلك لأنَّه قد تبيَّن أنَّه:

❐ **يمتنع** أن يكون المفعول الواحد مفعولًا لكلٍّ منهما على سبيل الاستقلال.

---

(١) في (د): «ذاك»، والمثبت من (م).
(٢) وسيأتي الكلام على اللازم الثاني (ص٢٥٨).
(٣) في (م): «اللازم»، والمثبت من (د). (٤) في (د): «فرضنا»، والمثبت من (م).

❑ **ويمتنع** أيضًا التَّعاون؛ بحيث لا يصير أحدُهما قادرًا إلَّا إذا أعانه الآخر، ولا يصير أحدهما فاعلًا إلَّا إذا أعانه الآخر.

فتبَيَّن[١]: أنَّ ذلك **ممتنعٌ لذاته**، بل لا بُدَّ أن يكون أحدُهما قادرًا على الفعل؛ يفعل[٢] بإرادته دون معاونة الآخر. وإذا كان كذلك؛ وجب أن يتميَّز مفعولُه عن مفعول الآخر، وأن يذهب بمفعوله؛ لأنَّه لا يجب اختلاط المفعولَين إلَّا إذا احتاج أحدُ الفاعِلَين إلى الآخر؛ كالحامِلَين للخشبة اللَّذَينِ يحتاج أحدهما إلى معاونة الآخر[٣]، لا يقدر أحدُهما على حملها إلَّا بمعاونة الآخر، فلا يتميَّز أثره في الخشبة عن أثر الآخر.

فأمَّا القادر الذي يمتنع افتقارُه إلى من يعينه، وقدرته من لوازم ذاته الغَنِيَّة عن أن يجعله غيرُه قادرًا= فهذا مقدوره متميِّزٌ مستقلٌّ.

فإنَّ اختلاط أحد المقدورَيْن بالآخر:

۞ إن كان لحاجته إليه؛ لزم افتقار القادر الغنيِّ عمَّا سواه إلى غيره، **وهو جمعٌ بين النَّقيضين**.

۞ وإن اختلط بغيره مع استقلاله وغِناه عن غيره؛ كان هذا **ممتنعًا مستلزمًا للجمع بين النَّقيضين** أيضًا؛ لأنَّ الاختلاط حينئذٍ أمرٌ ممكنٌ -ليس بواجبٍ- فلا بُدَّ له من فاعلٍ، والفعل لا يخرج عنهما؛ فإن كان أحدهما خَلَطَ مفعولَ الآخر بمفعوله؛ لزم من هذا أن يكون أحدُهما مؤثِّرًا في الآخر، غالبًا له، مُغَيِّرًا لمفعوله -سواءٌ كان ذلك بمشيئة الآخر وقدرته، أو بدون مشيئته وقدرته-.

---

(١) كذا استظهرته في (م)، وقد وقع في طرف الورقة فذهب البلى بموضعه ولم يبق سوى حرفه الأخير، وفي (د): «ويبين ذلك».
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «اللذين يحتاج أحدهما إلى معاونة الآخر» ليس في (د)، والمثبت من (م).

ومعلومٌ أنَّ مفعولاتِه من لوازم مشيئته وقدرته، فإنَّ القادر إذا شاء شيئًا فعله، وقدرته ومشيئته من لوازم نفسه؛ فيلزم من تغييرِ اللَّازم تغييرُ الملزوم. فإذ فُرِضَ أنَّ غيره غيَّرَ مقدورَه بدون مشيئته وقدرته؛ لزم من ذلك أن يكون غيرُه[1] مغيِّرًا لذاته، **وحينئذٍ**[2]: فيلزم أن يكون هذا مغيِّرًا لهذا، وهذا مغيِّرًا لهذا. **وقد تقدَّم أنَّ ذلك ممتنعٌ**:

۞ إذ قدرة كلٍّ منهما ومشيئتُه من لوازم ذاته التي لا تقبل العدم، فلا[3] يمكن غيرَه أن يُعْدِمِ ذلك.

۞ ولأنَّ ما كان من لوازم ذاته -التي يجب وجودها ووجود لوازمها- إذا قُدِّر زواله؛ لزم **الجمعُ بين النَّقيضين**. فتبيَّن أنَّه **يمتنع** كون الغير[4] قادرًا على ذلك.

۞ ولأنَّ قدرةَ كلٍّ منهما على تغيير قدرة الآخر مشروطٌ بنفي[5] قدرته؛ **وحينئذٍ**: فيلزم أن يكون كلٌّ منهما قادرًا حين لا يكون قادرًا. وكما أنَّ «**الدَّور القَبْليّ**» ممتنعٌ في الإيجاد؛ فكذلك هو ممتنعٌ في الإعدام. فإذا[6] كان يمتنع ألا يصير أحدُهما قادرًا إلَّا بإقدار الآخر؛ فيمتنع أن[7] يصير كلٌّ منهما غيرَ قادرٍ إلَّا بأن يصيِّرَه الآخرُ غيرَ قادرٍ. فتأثير قدرة كلٍّ منهما في قدرة الآخر؛ كتأثير قدرة كلٍّ منهما في عدم قدرة الآخر، وتأثيرُ عدم قدرة كلٍّ منهما في عدم قدرة الآخر أو في قدرته؛ أَوْلى بالبطلان[8]؛ فإنَّ

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «ولا»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «المغير»، والمثبت من (م).
(٥) رسمت في الأصلين (م، د): «سفا» -وهي مهملة بتمامها في (د)-، فيحتمل أن تقرأ: «ببقاء»؛ وهو الأشبه بالرسم، ويحتمل أن تقرأ كالمثبت؛ وهو الأشبه بالسياق.
(٦) في (م): «وإذا»، والمثبت من (د).
(٧) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٨) في (م): «بالإبطال»، والمثبت من (د).

هذه الأمور تستلزم من **الجمع بين النَّقيضين** أكثرَ ممَّا يستلزمه تأثير قدرة كلٍّ منهما في وجود قدرة الآخر.

وهذا كلُّه **ممتنعٌ؛ سواءٌ قيل**[(١)]: «إنَّ خَلْطَ أحدِهما مفعولَه بمفعول الآخر بمشيئته وقدرته»، **أو قيل إنَّه**[(٢)] «بدون مشيئته وقدرته»= فإنَّه يلزم أن يكون كلٌّ منهما مؤثِّرًا أيضًا في قدرة الآخر ومشيئته. وقد تقدَّم أنَّ تعاونهما **ممتنعٌ لذاته** -سواءٌ قُدِّر أنَّ كلًّا منهما يَقْدر على الاستقلال، أو قُدِّر أنَّه لا يقدر على الاستقلال-، وتمانعهما[(٣)] **ممتنعٌ لذاته**. وخَلْطُ أحدِ المفعولَين بالآخر لا يخرج عن التَّمانع والتَّعاون؛ فإنَّه **إن** كان بمشيئة الآخر؛ لزم التَّعاون، **وإن** كان بدون مشيئته؛ لزم التَّمانع، وكلاهما **ممتنعٌ لذاته** في الرَّبَّيْن المقدَّرَين، وما لزم منه الممتنع؛ كان **ممتنعًا**.

فتبيَّن أنَّه لو كان مع الله آلِهةٌ تَخْلُق؛ لذهب كلُّ إلٰهٍ بما خَلَقَ، والموجود خلاف هذا؛ فإنَّ العالَم مرتبطٌ بعضُه ببعضٍ، متعلِّقٌ بعضُه ببعضٍ، ما من مخلوقٍ إلَّا وهو متَّصلٌ بغيره من المخلوقات، محتاجٌ إليه، مرتبطٌ به؛ فالحيوان الواحدُ والنَّبات الواحد مخلوقٌ من أصلٍ واحدٍ[(٤)]، وذلك الأصل من غيره... وَهَلُمَّ جَرًّا[(٥)]، وهو أيضًا مفتقرٌ إلى الهواء والماء والتُّراب، بل وإلى أنواع[(٦)] النَّباتات والحيوانات، ومفتقرٌ إلى أثر الشَّمس والقمر واللَّيل والنَّهار وغير ذلك. والفَلَك مرتبطٌ بعضُه ببعضٍ،

---

(١) قوله: «سواء قيل» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «إذ تمانعهما»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «مخلوق من أصل واحد» في (د): «من أصل»، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**قلب الدليل**» (ص١٠٨)، «**شرح حديث عمران-الفتاوى**» (١٨/ ٢١٠-٢٤٣)، «**النبوات**» (١/ ٣١٧، ٣٢٧)، «**المنهاج**» (١/ ٣٦٣)، «**نقد مراتب الإجماع-جامع المسائل**» (٣/ ٣٤٥).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «من».

والأفلاك مفتقرٌ بعضُها إلى بعض، والعالَم العُلْويُّ مرتبط بالعالم السُّفْليِّ.

فلو قُدِّر أنَّ صانعَ الأرض غيرُ صانع السَّماء، وأنَّه مستغنٍ عنه، لا يُغيِّرُ أحدُهما مصنوعَ الآخر= لزم من ذلك: **ألا** يكون ما في السَّماء مؤثِّرًا في الأرض؛ فلا تؤثِّر الشَّمس والقمر في الأرض. **وأن** يكون ما يَصْعَدُ من الأَبْخِرَة والأَدْخِنَة لا تؤثِّر في نور الشَّمس والقمر.

والهواء: **إن** كان لربِّ السَّماء؛ لزم ألا تؤثر فيه الأَبْخِرَةُ والأَدْخِنَةُ والأَغْبِرَةُ، **وإن** كان لربِّ الأرض؛ لزم ألا تؤثر فيه الشَّمس ولا غيرها بالتَّسخين ولا غيره من حوادث الجوِّ -كالسَّحاب والمطر وغير ذلك من الحوادث التي تحدث بأسبابٍ سماويَّةٍ-. وهذا أمرٌ واسعٌ لمن اعتبر.

فتبيَّن انتفاء اللَّازم في قوله تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾[(١)]، وحَذَفَ سبحانه نَفيَ هذا[(٢)] اللَّازم لظهوره ووضوحه؛ فإنَّ ذهاب كلِّ خالقٍ[(٣)] بمخلوقه وانفراده به واستقلاله به أمرٌ يظهر بطلانُه لعموم العقلاء، والمقدِّماتُ الظَّاهرة البَيِّنةُ لا يُحتاج إلى ذكرها في البيان الفصيح -الذي هو طريقةُ القرآن-.

واختصار ذلك:

❑ أنَّ الخالق لا بُدَّ أن يكون قادرًا.

❑ وأن يكون كونُه قادرًا= من لوازمه؛ لا يفتقر في ذلك إلى غيره.

والعلم بأنَّ الفاعل لا بُدَّ وأن يكون قادرًا؛ هو من العلوم الضَّروريَّة البَيِّنة بنفسها بعد التَّصوُّر الصَّحيح؛ لكونه فاعلًا، ولهذا كان وصفُ الرَّبِّ تعالى بكونه قادرًا هو ممَّا نطقت به جميع الكتب، وقال به جماهيرُ العقلاء من المسلمين وأهل الكتاب والمشركين.

---

(١) المؤمنون: (٩١).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «إله»، والمثبت من (م).

وما يقوله بعضُ المتفلسفة من كونه «موجِبًا بذاته»:

۞ **إن أريد به**: كونُه موجِبًا بذاتٍ قادرةٍ مختارةٍ؛ فهذا مما يُقِرُّ به جمهور المسلمين -نُظَّارهم وغير نُظَّارهم-.

فإنَّ «**القدرة التَّامَّة**» مع «**الإرادة التَّامَّة**» تستلزم وجودَ «**المقدور**»، ومع عدم واحدٍ[1] منهما يمتنع وجود شيءٍ؛ فإنَّه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فما شاءه وجب وجوده بمشيئته المستلزمة لقدرته، وما لم يشأه[2] امتنع وجوده؛ لعدم[3] مشيئته، وإن كان ممكنًا مقدورًا عليه.

۞ **وإن أريد بكونه «موجِبًا بذاته»**: أنَّه[4] موجِبٌ لمعلوله[5] بذاتٍ عاريةٍ عن المشيئة والقدرة؛ **فهذا ممتنعٌ لوجوهٍ**:

منها: أنَّ وجود ذاتٍ عريَّةٍ عن الصِّفات **ممتنعٌ**، والواحد الذي يثبتونه لا حقيقةَ له.

ومنها: أنَّ فعل الفاعل بدون قدرةٍ **ممتنعٌ**، والمتفلسفة يُسَلِّمون وجودَ القُوى فيما يَفعل بطبعه من الأجسام الطَّبيعيَّة، وفيما يفعل بإرادته من الحيوان، فلا يعرفون فاعلًا قطُّ بدون قوَّةٍ يتَّصف بها الفاعل؛ واتِّصافُه بالقدرة على الفعل صفةُ كمالٍ.

وليس المراد هنا ما يقال فيما هو بالقوَّة وما هو بالفعل؛ فإنَّ ذاك يُعنى به الاستعداد، وإنَّما المراد ما يفعل الأفعال بقوَّة فيه.

فإذا لم يُعرف فاعلٌ إلَّا بالقوَّة، والقوَّةُ صفة كمالٍ= فإثبات الفاعل لكلِّ شيءٍ أنَّه «فاعلٌ[6] بلا قوَّةٍ» من أفسد الأقوال وأعظمها تناقضًا.

---

(١) كذا في الأصلين (م، د)، ولعله من باب الحمل على المعنى، والأليق: «واحدة».
(٢) في (م): «يشأ»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «بعدم»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في (د): «لمفعوله»، والمثبت من (م).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

وإذا كان لا بُدَّ من كونه قادرًا، وقدرتُه من لوازم نفسه لامتناع افتقاره إلى غيره؛ فإنَّ ذلك «**الغير**»:

❐ إن كان مخلوقًا له؛ لزم «**الدَّور القَبْليُّ**» **المُمتنع**.

❐ وإن كان خالقًا آخر؛ لزم «**التَّسلسل في الفاعِلِين**»، وهو أيضًا **ممتنعٌ**.

وامتناع كلاهما[(١)] متَّفَقٌ عليه بين العلماء، معلومٌ **بضرورة العقل** -بعد التَّصوُّر التَّامِّ- **وبالنَّظر والاستدلال** أيضًا.

فإنَّه إذا قيل: لا يوجد هذا إلا بعد ذاك، ولا يوجد ذاك إلا بعد هذا= كان هذا ممَّا يُعلم فسادُه وامتناعُه بنفس تصوُّره التَّامِّ. **وكذلك إذا قيل:** لا يوجد شيءٌ إلا بعد أن يكون له فاعلٌ، ولا يكون فاعلٌ[(٢)] إلا مفعولًا لغيره.

فتعذَّرَ[(٣)] وجودُ مفعولاتٍ متسلسلةٍ كلٌّ منها فاعلٌ[(٤)] مفعولٌ، ليس فيها فاعلٌ موجودٌ بنفسه. مع العلم بأنَّ الفاعل لا يكون إلَّا موجودًا؛ فإنَّ هذا يستلزم أن تكون مفعولاتٌ متسلسلةٌ ليس لها فاعلٌ. وفَرْضُ مفعولٍ واحدٍ لا فاعلَ له ممتنعٌ، فإذا قُدِّر كثرتُها وتسلسلُها إلى غير نهايةٍ؛ كان ذلك أبعدَ في كثرة الممتنعات، كما إذا قُدِّر معدومٌ وُجد بنفسه؛ فإنَّ هذا ممتنعٌ، فإذا قُدِّر مع ذلك كثرةُ ذلك، أو وجود ما لا نهاية منه= كان أبلغَ في الامتناع.

---

(١) كذا في الأصلين (م، د)، وهو معهودٌ في لسان الشَّيخ وثابتٌ بخطِّه، انظر: (ص٤٤٦، ٧٧٠)، «**جامع المسائل**» (٨/ ١١٢)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢٦٢، ٢٩٢).

(٢) في (م): «فاعلا»، والمثبت من (د).

(٣) في (م): «فمصدر» ولعلها ما أثبت، وفي (د): «فتقدير».

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).

وإذا عُرف أنَّه لا بُدَّ أن يكون قادرًا بنفسه -لا يفتقر إلى غيره-؛ فتقدير خالقَيْن قادرَيْن بأنفسهما ممتنعٌ؛ فإنَّه يمتنع فعل كلٍّ منهما لشيءٍ واحدٍ على سبيل الاستقلال؛ لأنَّه يوجب كون هذا وَحْدَه هو الفاعلَ له[١] لا مشارك له فيه، والآخر كذلك؛ فيلزم أن يكون كلٌّ منهما فاعلًا له وحده، غيرَ فاعلٍ له وحده، **وهو جمعٌ بين النَّقيضينِ**.

وإذا لم يكونَا مستقلَّيْن؛ كانَا متعاونَيْنِ:

۞ فإن كان كلٌّ منهما محتاجًا إلى إعانة الآخر لا يمكنه الفعل إلَّا به؛ لم يكن واحدٌ منهما قادرًا بنفسه، وقد تبيَّن أنَّه لا بدَّ من وجود القادر بنفسه.

۞ وإن كان كلٌّ منهما غنيًّا عن الآخر في فعل شيءٍ؛ كان مستقلًّا بذلك الشَّيء[٢]، فيكون مفعولُ هذا متميِّزًا عن مفعول ذلك؛ فيذهب كلُّ إلٰهٍ بما خلق.

فاستقلال كلٍّ منهما بالجميع؛ **جمعٌ بين النَّقيضين**، واحتياجُ كلٍّ منهما إلى الآخر في فعل كلِّ شيءٍ؛ يوجب ألا يكون واحد منهما قادرًا بنفسه.

فلم يبق إلَّا أن يكون كلٌّ منهما مستقلًّا بشيءٍ يقدر بنفسه عليه؛ **وحينئذٍ:** فيلزم أن يتميَّز مفعول هذا عن مفعول هذا؛ فيذهب كلُّ إلٰهٍ بما خلق -وسواءٌ قُدِّر أنَّهما متماثلان في القدرة أو مختلفان فيها-.

وأيضًا: فتماثُلُهما في القدرة يوجب ألا يكون واحدٌ منهما قادرًا؛ فإنَّ قدرة كلٍّ منهما على ما يقدر عليه الآخر توجب ألا يقدر واحدٌ منهما على شيءٍ ممَّا يقدر عليه الآخر؛ فإنَّه إذا قَدَرَ على فعل شيءٍ استقلالًا؛ لم يَقدِر عليه إلَّا إذا لم يفعله الآخر؛ فيكون كلٌّ منهما ممنوعًا من فعل ما

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فعله الآخر؛ فلا يكون أحدهما قادرًا على شيءٍ في الحال التي يكون الآخر قادرًا على ذلك الشَّيء. وإذا كانا عادِمَي القدرة؛ لزم ألا يكون لواحدٍ منهما قدرةٌ على شيءٍ؛ فيلزم من قدرتهما انتفاءُ قدرتهما، **وهو جمعٌ بين النَّقيضين**. فامتنع تماثُلهما في القدرة، ولزم تفاضُلهما.

وحينئذٍ: فالأعلى يقهر الأدنى، مع ذهابه بما خلق، فيلزم أن يعلوَ بعضهم على بعضٍ، مع ذهاب كلٍّ منهم بما خلق.

وأمَّا الدليل الثَّاني[1] الذي ذكره سبحانه في قوله: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2]؛ فقد تبيَّن امتناع رَبَّين متماثِلَين في القدرة؛ **وحينئذٍ:** فإذا قُدِّرت آلهةٌ؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدهما له من القدرة ما ليس للآخر، ومن المعلوم بالاضطرار أنَّ الأقدر يعلو على من دونه في القدرة.

ومما يُبَيِّن ذلك أنَّ المرجوح:

١- إمَّا أن يكون مستغنيًا عن الآخر في كلِّ شيءٍ؛ بحيث يستقلُّ بمفعولاته، ويمكنه دفعُ الآخر عن معارضته.

٢- أو لا يكون كذلك.

۞ فإن فُرض أنَّه قادرٌ على الاستقلال ودفع الآخر؛ لم يكن دونه في القدرة؛ فإنَّ القادر على منع غيره لا تكون قدرتُه دون قدرته، بل لا بُدَّ أن تكون قدرتُه مثل قدرته أو أقوى.

۞ وإلَّا[3]؛ فالقادران إذا اختلفَا:

❐ فإن كانَا متماثلَيْن؛ تمانعَا وتدافعَا.

---

(١) قوله: «الدليل الثاني» كذا في الأصلين (م، د)، والمراد: «اللازم الثاني»، وسبق الكلام على اللازم الأول (ص٢٥٠). وانظر: «**الدرء**» (٩/ ٣٥٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٣١٣).

(٢) المؤمنون: (٩١).

(٣) **أي**: فإن لم يكن قادرًا على الاستقلال. وهو التقدير الثاني كما سبق.

❏ وإن كان أحدُهما أقوى من الآخر؛ قهر القويُّ الضَّعيفَ، ونَفَذَ مُرادُ القويِّ دون مراد الضَّعيف.

فإذا قُدِّر أنَّ أحدهما لو أراد مخالفةَ الآخر في شيءٍ من مفعولاته ويُغَيِّر ذلك؛ لم يقدر على ذلك بمنع الآخر له= لم يكن المانع الدَّافع أضعفَ من الممنوع المدفوع.

فتَبَيَّن أنَّه إذا كان أحدُهما أضعفَ من الآخر؛ لم يكن قادرًا على ممانعته؛ **وحينئذٍ:** فلا يتمكَّنُ من شيءٍ إلَّا بتمكين الآخر له وتخليته له[١]، والمحتاجُ إلى غيره المفتقرُ[٢] إليه يكون مغلوبًا مقهورًا معه، ويكون الآخر قاهرًا غالبًا.

فثبت أنَّه لو كان معه آلهةٌ؛ لَعَلَا بعضهم على بعض، **وثبت** أنَّ «**الوحدانيَّة**» و«**القهر**» متلازمان، كما قال تعالى: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ۝٤٨﴾[٣]، وأنَّ قول: «الله أكبر» ملازمٌ لقول[٤]: «لا إله إلا الله».

ولهذا قال النَّبيُّ ﷺ لعَدِيِّ بن حاتم: «**يا عَدِيُّ، ما يُفِرُّكَ؟ أَيُفِرُّكَ[٥] أن يُقال: لَا إِلٰهَ إِلَّا الله، فَهَلْ تَعْلَمُ مِنْ إِلٰهٍ غَيْر الله؟! يا عَدِيُّ[٦]، أَيُفِرُّكَ[٧] أَنْ يُقَالَ: الله أَكْبَرُ، فَهَلْ تَعْلَمُ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنَ الله؟!**» رواه أحمدُ، والتَّرمذيُّ وصححه[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م). (٢) في (م): «والمفتقر»، والمثبت من (د).
(٣) إبراهيم: (٤٨).
(٤) في (م): «لقوله تعالى»، وفي (د): «لقوله»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) في (م): «أن يفرك»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «يا عدي» في (م): «ما يفرك»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «أن يفرك»، وفي (د): «يفرك»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) أخرجه أحمد (١٩٣٨١)، والترمذي (٣٢٠٤) وقال: (حسن غريب).

ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ﴿١١١﴾﴾[(١)].

وكلمات[(٢)] الأذان مؤلَّفةٌ من الشَّهادتين والتَّكبير، لا يخرج عن ذلك إلَّا دعوةُ الخلق بالحيعلَتَين.

ولمَّا كان الخلق هو الدَّال على قدرة الرَّبِّ وغير ذلك من صفاته؛ كان أوَّل ما أُنزل من القرآن: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾﴾[(٣)]، فعَمَّ الخلق وخَصَّ الإنسان، ثُمَّ ذكر التَّعليم والهداية التي هي كمال المخلوق[(٤)]، كما قال موسى: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ﴿١﴾ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾﴾[(٦)].

وهذا ممَّا يُستقرأ في الموجودات؛ فلا يكون اثنان يشتركان في أمرٍ إلَّا وفوقهما ثالثٌ يطيعانه أو يكون أحدُهما مطيعًا للآخر، يمتنع أن يكونا متكافئَيْن وليس فوقهما غيرهما؛ فإنَّ تماثلهما يوجب «**التَّمانع**». فإنَّ هذا إذا كان لا يريد حتَّى يريدَ ذاك، وذاك لا يريد حتَّى يريدَ هذا، [*وليس فوقهما ثالثٌ يجعلهما مُريدَينِ= لم يُرد أحدُهما شيئًا لامتناع «**الدَّور في التَّأثير**»، فلا يقدران كما تقدَّم*][(٧)]، فلا يفعلان شيئًا.

وإذا أراد كلٌّ منهما بدون إرادة الآخر:

۞ فإن كان لا يفعل حتَّى يمَكِّنه الآخرُ؛ لزم التَّمانع، وألا يفعل واحدٌ منهما.

---

(١) الإسراء: (١١١).
(٢) في (م): «وكلمة»، والمثبت من (د).
(٣) العلق: (١-٢).
(٤) في (د): «الإنسان»، والمثبت من (م). وانظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٥٧).
(٥) طه: (٥٠).
(٦) الأعلى: (١-٣).
(٧) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وقوله: «يقدران» تحرَّفت فيه إلى: «يقعان»، والسياق في (د): «حتى يريد هذا لم يرد أحدهما شيئًا فلا يفعلان شيئًا...».

۞ وإن أمكن كلًّا منهما الفعلُ بدون تمكين الآخر؛ استقلَّ كلٌّ منهما بفعله، ولم يكن الآخر مشاركًا له؛ فذهب كلٌّ منهما بما فعل.

وإذا لم يكونا متماثلينِ؛ كان الأضعفُ مقهورًا مع الأقوى: **إمَّا** محتاجًا إلى إعانته، **وإمَّا** إلى تخليته وترك ممانعته. وكلُّ من كان لا يمكنه الفعل إلا بأن يعينه غيرُه، أو بأن يخلِّيه ولا يعوقه ولا يمنعه، وذلك الغير مستقلٌّ بالفعل دون هذا، من غير معاونةٍ ولا ممانعةٍ= كان ذلك الغير هو القاهرَ العالي على ذلك الضَّعيف العاجز.

وهذا ممَّا يظهر به فساد قول الثَّنويَّة من المجوس والمانويَّة؛ فإنَّ «**الظُّلْمة**»: **إمَّا** أن تكون محدَثةً، **وإمَّا** أن تكون قديمةً، ولهم في ذلك قولانِ.

۞ فإن كانت «**الظُّلْمَة**»[١] محدَثةً؛ أحدثها «**النُّور**»: **إمَّا** بفكرةٍ رديئةٍ فكَّرها «**النُّور**» -كما يقوله بعضهم-، **أو** بغير ذلك= فيكون «**النُّورُ**» هو[٢] خالقَ «**الظُّلْمة**»، كما هو خالقُ سائر الأشياء؛ وهذا يُبطل أن يكون شيءٌ من العالم صَدَرَ عن اثنين.

ثُمَّ إنَّهم نزَّهوا «**النُّورَ**» أن يضيفوا إليه شرًّا، وجعلوه قد فعل أصلَ كلِّ شرٍّ!

ثم **إمَّا** أن يقولوا بقول أهل السُّنَّة «إنَّ الله خالق أفعال الحيوان»، **وإمَّا** أن يقولوا بقول القدريَّة.

❐ فإن قالوا **بالأوَّل**؛ لزم أن يكون خالقًا لجميع أفعال «**الظُّلْمة**» التي خلقها، وهذا ينقض قولَهم.

❐ وإن قالوا **بالثَّاني**؛ فهذا قول القدريَّة من أهل الملل؛ **وحينئذٍ**: فـ«**الظُّلْمة**» كسائر الحيوانات، لا فرق بين هذا وهذا.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).

۞ وأمَّا قولُ[١] من جعل «**الظُّلْمة**» قديمةً:

❐ فإن كانت قدرتُها مساويةً لقدرة «**النُّور**»؛ كان ذلك[٢] ممتنعًا كما تقدَّم.

❐ وإن كان «**النُّور**» أقوى منها؛ كان غالبًا قاهرًا لها؛ **وحينئذٍ**: **فإمَّا** أن يكون مُعِينًا لها، **أو** قادرًا على منعها. وإذا كان لا يفعل إلَّا خيرًا، ومنعُ «**الظُّلْمة**» من الشَّرِّ خيرٌ= وجب أن يمنع «**الظُّلْمة**». فإن لم يمنعْها؛ لزم: **إمَّا** ألا يكون قادرًا، **وإمَّا** ألا يكون مريدًا للخير -على أصلهم-، وكلاهما[٣] يُبطِل مذهبَهم.

والكلام على هذا قد بُسط في غير هذا الموضع[٤]، لكن لمَّا بيَّنَّا فساد ما ذكره هؤلاء في معنى «**التَّوحيد**» وفساد دليلهم؛ ذكرنا[٥] من معنى «**التَّوحيد**» ودليله ما يليق بجواب هذا السُّؤال الذي طُلب في **شرح هذا الاعتقاد**، مع أن كثيرًا من متأخِّري النُّظَّار قصَّروا في هذا الباب[٦] -حكمًا ودليلًا- تقصيرًا ظاهرًا يعرفه من له خبرةٌ بما قالوه.



(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «وكلامهم»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**جامع المسائل**» (٦/ ٨٧-٩٨)، «**الدرء**» (٩/ ٣٤٢-٣٧٠).
(٥) في (م): «وذكرنا» بالواو، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «البيان»، والمثبت من (د).

فصلٌ

وهذا **المصنِّف** لم يذكر مسألة «**حدوث العالم**» في هذه **العقيدة**، وكأنَّ ذلك:

❐ لِما رأى فيها من الاضطراب، لا سيَّما فيما عنده من طريقة الرَّازيِّ وأمثالِه؛ فإنَّ كلامهم فيها يوجب الحَيْرة والشَّكَّ.

❐ أو لاعتقاده أنَّ ما ذكره من الطَّريق إلى إثبات الصَّانع لا يحتاج إلى إثبات حدوث العالم؛ فيمكن مع ذلك العلم به من جهة السَّمع، كما يقول ذلك طوائفُ من النُّظَّار، كما هو قول الرَّازيِّ وغيره.

وهؤلاء أنكروا على من زعم أنَّ إثبات الصَّانع لا يمكن إلا بمعرفة حدوث العالَم، وذلك لا يمكن إلا بمعرفة حدوث الأجسام؛ ومعرفة حدوث الأجسام هو بمعرفة استلزامها للحوادث؛ وأنَّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ. وهذه طريقة الجهميَّة والمعتزلة ومَنْ وافقهم من الكُلَّابيَّة وغيرهم[1].

وهؤلاء أخطؤوا من وجوهٍ:

منها: دعواهم أنَّ الرَّبَّ تعالى لا يُعرف إلا بهذه الطَّريق.

ومنها: دعواهم أنَّها أوَّل الواجبات[2] على العباد.

---

(١) بعدها في (د): «كما فعل ذلك كثير... إلخ»، والظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقت في غير موضعها، وستأتي في موضعها الصحيح (ص٢٦٤) كما في (م).

(٢) بعدها في (د) زيادة: «واجب».

ومنها: التزامهم لِلَوازِمِها؛ كنفي الصِّفات والأفعال، أو رؤية الله تعالى، أو غير ذلك من اللَّوازم المبسوطة في غير هذا الموضع(١).

وقد عُلم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الرَّسول ﷺ لم يدعُ أحدًا بهذه(٢) الطَّريق، فضلًا عن أن يوجبها على كلِّ مكلَّفٍ، ولا سلك هذه أحدٌ من الصَّحابة.

بل لمَّا أحدثها من أهل الكلام -[*كجهمٍ وأبي الهذيل وأتباعهما من الجهميَّة والمعتزلة ومن شاركهم فيها*](٣)-؛ تطابقت أئمَّة الإسلام على ذمِّ هذا الكلام -كما هو مشهورٌ عنهم متواترٌ؛ كما هو معروفٌ عن مالكٍ، وأبي حنيفة، وحمَّاد بن زيدٍ، وحمَّاد بن سلمةَ، وعبد الله بن المبارك، وأبي يوسفَ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ بنِ راهويه(٤)، وغيرِهم من أئمَّة الإسلام-.

وجمهور النَّاس أنكروا عليهم إيجاب سلوك هذه الطَّريق ودعواهم أنَّه لا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلَّا بها؛ لظهور فساد ذلك في شريعة الإسلام.

لكن مِن هؤلاء(٥) مَن سلَّم صحَّتها، ولكن رآها طويلةً كثيرةَ الشُّبهات، كما فعل ذلك كثيرٌ من المنتسبين إلى الأئمَّة الأربعة وغيرهم، وخالفوا بذلك الأئمَّة(٦) الكبار من أتباع الأربعة وسائر أئمَّة المسلمين.

---

(١) انظر: «**الدرء**» (١/ ٤١) (٢/ ١٤٩)، «**جامع المسائل**» (٥/ ١٧١) (٧/ ٣٧٢)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٠٥) (١٢/ ٢٨) (١٨/ ٢٢٤)، «**النبوات**» (١/ ٢٦٢).

(٢) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٤) في (م): «إبراهيم»، والمثبت من (د)، وكلاهما صواب؛ فهو إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه.

(٥) يعني المنكرين عليهم إيجاب سلوك هذه الطريق...إلخ.

(٦) قوله: «وخالفوا بذلك الأئمة» رسمت في (م): «وحلافوا بذلك الايمه» ولعل صوابها ما أثبت كما استظهره أحد القراء في الطرَّة، وفي (د): «وجلوا القول بذلك عن الأئمة».

وأمَّا أئمة الإسلام والسُّنَّة؛ فرأوْها طريقةً فاسدةً في العقل كما هي بدعةٌ في الشَّرع، وأنَّها إلى نفي حدوث العالم وعدم الدَّلالة على إثبات الصَّانع؛ أقربُ منها إلى إثبات حدوث العالم وإثبات الصَّانع؛ **فإنَّ مبناها على:**

١- ترجيحِ أحد المتماثلين بلا مرجِّحٍ.

٢- وحدوثِ الحادث بلا سببٍ لحدوثه[(١)] ولا حكمةٍ لإحداثه.

٣- وأنَّ ما قامت به الصِّفاتُ والأفعالُ فهو محدَثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن.

وغير ذلك من لوازمها المنافية لصريح المعقول وصحيح المنقول[(٢)].

وأعجبُ من ذلك دعوى كثيرٍ منهم أنَّها طريقةُ إبراهيمَ الخليل عليه السلام المذكورة في قوله: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾[(٣)]؛ فزعموا أنَّ إبراهيم أثبتَ بذلك وجودَ الصَّانع وحدوثَ العالم؛ **وهذا غلطٌ على إبراهيم** عليه السلام **من وجوهٍ:**

منها: أنَّ مقصوده كان إثبات التَّوحيد، لا إثبات الصَّانع، كما قد بُسط في موضعه.

ومنها: أنَّه لو كان مقصوده إثبات الصَّانع؛ لكان ذلك دليلًا على نقيض مطلوبهم؛ فإنَّ الخليل لم يستدلَّ بنفس الأعراض الحادثة -كالحركة والانتقال والبزوغ والجَرَيان في الفَلَك-، وما جعل ذلك منافيًا لمقصوده، وإنَّما استدلَّ بالأُفُول -وهو المغيب والاحتجاب-، فلو كان مطلوبُه إثبات

---

(١) في الأصلين (م، د): «بحدوثه» -وهي مهملة في (د)-، ولعل صوابها ما أثبت.
(٢) انظر: «**النبوات**» (١/ ٢٥٧-٢٦١)، «**الدرء**» (١/ ١٠٤، ٣٠٩) (٧/ ٧٣). وسيعقد الشَّيخُ فصلًا في الكلام على طرق المتكلمين في إثبات الصانع (ص٣٧٩).
(٣) الأنعام: (٧٦).

العلم بالصَّانع؛ لكانت الأعراضُ الحادثةُ لا تنافي ذلك، وإنَّما ينافيه الأفول والاحتجاب، وهذا مناقضٌ لقولهم، وهذا مبسوطٌ في موضعٍ آخرَ[(١)].

وأئمَّة السَّالكين لهذه[(٢)] الطَّريق **يقولون**: «إنَّه لا طريق لنا إلى العلم بحدوث العالم والرَّدِّ على الدَّهْريَّة إلا من جهتها»؛ كما هو قول أئمَّتها -مثل الجهم وأبي الهُذَيْل والنَّظَّام- ومن تبعهم[(٣)].

وهم -مع هذا- لا للإسلام نصروا، ولا للدَّهريَّة كسروا؛ فإنَّ الدَّهريَّة -القائلين بقدم الأفلاك- استطالوا عليهم بهذه الطَّريق؛ كما سلكه الفارابيُّ وابنُ الهيثم وابنُ سينا والسُّهْرَوَرْديُّ المقتولُ وابنُ رُشْدٍ وأمثالُهم من الفلاسفة؛ **وقالوا**: «إثبات ذاتٍ كانت معطَّلةً عن الكلام والفعل، ثُمَّ حدث الفعل عنها بلا سببٍ= معلومُ الفساد في صريح[(٤)] العقل:

۞ فإنَّا إذا فرضنا ذاتًا لم تفعل، ثُمَّ فعلت= فلا بدَّ من حدوث أمرٍ ما[(٥)]: إمَّا قدرةٌ، وإمَّا إرادةٌ، وإمَّا عِلْمٌ، وإمَّا سببٌ من الأسباب.

۞ وأمَّا إذا قدَّرنا أنَّها كانت ولم تفعل، وهي الآن كما كانت، فهي الآن لم تفعل؛ **فإذا قيل**: إنَّها فعلت بعد أن لم تفعل= فلا بدَّ من حدوث أمرٍ من الأمور. ثُمَّ القول في ذلك الأمر كالقول في غيره: يمتنع حدوثُه في وقتٍ دون وقتٍ، وحدوثُه دون غيره مع تماثُل أحوال الفاعل وأوقات الفعل وعدم اختصاص حال[(٦)] الفعل عن غيره بسببٍ ما».

---

(١) انظر: «**البيان**» (ق٤٩-٥٠، ٢٩٨-٢٩٩) -قيد النشر-، ما سبق (ص٢٣٤).
(٢) قوله: «السالكين لهذه» في (د): «الذين سلكوا هذه»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ومن تبعهم» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «في صريح» في (د): «بصريح»، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «اختصاص حال» في (م): «الاختصاص حال»، وفي (د): «اختصاص»، =

وهذا أعظم عمدهم[(١)].

وصار الفريقان يتنازعون في إمكان حوادثَ لا تتناهى ولا أوَّلَ لها:

۞ فهؤلاء[(٢)] يجوِّزون ذلك في الواجب والممكن، **ويقولون**: «إنَّ الفلك أزليٌّ، لم تزل الحوادثُ متعاقبةً عليه».

۞ وأولئك[(٣)] يمنعون ذلك في الواجب والممكن، ويمنعون أن يكون الرَّبُّ تعالى لم يزل متكلِّمًا إذا شاء، أو يكون لم يزل قادرًا على الفعل، بل يمنعون أن يكون فاعلًا بنفسه بحالٍ. ثُمَّ ينازعون في إمكان دوام الحوادث في المستقبل؛ فقال رؤساء هذه الطَّريقة -جَهْمٌ وأبو الهُذَيْل- بامتناع دوام الحوادث في المستقبل، ثُمَّ قال جَهْمٌ بفناء الجنَّة والنَّار، وقال أبو الهُذَيْل بفناء حركات أهلها، وأنَّهم[(٤)] يَبقون في سكونٍ دائمٍ.

وأمَّا سلف الأمَّة وأئمَّتها، وأئمَّة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو؛ فيفرِّقون[(٥)] بين الواجب والممكن، والمخلوق والخالق[(٦)].

وقد بسطنا الكلام على ما يتبيَّن به حدوثُ كلِّ ما سوى الله من الأفلاك وغيرِها، وذكرنا كلَّ ما احتجُّوا به، وبيَّنَّا فسادَه بالوجوه البيِّنة العقليَّة؛ لِمَا رأينا من ضعف أجوبة هؤلاء -المتكلِّمين المبتدِعين- لأهل الإلحاد، وما أدخلوا في الشَّرع والعقل من الفساد، وقد أغنى الله سبحانه بالحقِّ عن الباطل.

= ولعل صوابها ما أثبت. وانظر: «**الصفدية**» (ص١٣٨)، «**شرح حديث عمران-الفتاوى**» (١٨/ ٢٣٩)، «**المنهاج**» (٣/ ٤٦)، «**الدرء**» (٨/ ٢٥٨).

(١) في (د): «وعمدتهم»، والمثبت من (م).

(٢) أي: الفلاسفة.

(٣) أي: المتكلمين.

(٤) في (م): «ثم إنهم»، والمثبت من (د).

(٥) قوله: «وأئمة الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو فيفرقون»، في (م): «وأئمة السلف فيفرقون»، والمثبت من (د).

(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ونحن ننبِّه هنا على ما به يُعرف تحقيقُ ما أخبرت به الرُّسُل من أنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ؛ فكلُّ ما سواه محدَثٌ مسبوقٌ بالعدم(١)، وأنَّه يُعلم امتناعُ قِدَم شيءٍ من ذلك؛ من غير حاجةٍ إلى تلك الطَّريق الفاسدة شرعًا وعقلًا، بعد أن نُنَبِّه على فساد حجَّة الفلاسفة، التي يسمُّونها المعضلة الزَّبَّاء(٢) والدَّاهية الدَّهياء(٣).

وذلك بأن يقال: دوامُ حدوث الحوادث، وأنَّ الحوادث لا أوَّل لها، والتَّسلسل في الآثار: **إمَّا** أن يكون **ممتنعًا**، **وإمَّا** أن يكون **ممكنًا:**

۞ فإن كان **ممتنعًا:** بَطَل قولهم، وأمكن أن تحدث الحوادثُ بلا سببٍ -[*بل ذلك واجبٌ على هذا التَّقدير؛ فإنَّا نشاهد حدوث الحوادث-، وامتنع دوامُها، وامتنع حوادثُ لا أوَّل لها، ووجب(٤) أن يكون لها ابتداءٌ، وأن يكون حدثت من غير حدوث محدَثٍ، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام.

والأجسام لا تخلو عن الحوادث؛ فيلزم حينئذٍ حدوث الأجسام كلِّها، بل كلُّ ما سوى الله لم يخلُ عن مقارنة حادثٍ له.

فإذا وجب أن يكون لها ابتداءٌ؛ وجب حدوث كلِّ ما سوى الله تعالى؛ لأنَّ ما لم يَسبق الحادث: **إمَّا** أن يكون بعده **أو** معه؛ لا يجوز أن يكون قبله؛ فتعيَّن أن يكون حادثًا*](٥)، وبَطَلَت(٦) حُجَّتُهم، وبَطَل قولهم بِقَدم الأفلاك التي لا تخلو عن الحوادث عندهم.

---

(١) بعدها في (د) زيادة: «ستة أيام»، فإن لم يكن في الكلام سقط؛ فالظاهر أنها مقحمة.
(٢) في (د): «الدبا»، والمثبت من (م). والزَّبَّاء من الدواهي: الشديدة المنكرة. انظر: «**تاج العروس**» (٣/ ٣).
(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ٣٥٠)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٢٥)، «**الصفدية**» (ص١٥٥).
(٤) في الأصل (م): «وجب»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٦) في (م): «وبطل»، والمثبت من (د).

۞ وإن كان [*دوام الحوادث*][(١)] **ممكنًا**؛ أمكن حدوث الأفلاك بسببٍ حادثٍ قبلها؛ **وحينئذٍ**: فيكون القول بوجوب قِدَمها باطلًا.

فإنَّ مطلوبهم إثبات قِدَم الأفلاك، أو قِدَم شيءٍ بعينه من العالم، وهذا لا دليلَ عليه أصلًا، بل جميعُ ما يذكرونه إنَّما يدلُّ على دوام نوع الفعل. والفَرْقُ بين «**النَّوْع**» و«**العَيْن**» معلومٌ بالاضطرار، وهم يسلِّمون الفَرْق.

وإذا لم يكن لهم[(٢)] دليلٌ على قِدَم شيءٍ من العالَم؛ كان الجزم بذلك باطلًا، فكيف إذا كانت الأدلَّة تدلُّ على امتناع ذلك؟!

وهكذا سائرُ حججهم المبنيَّة على العلل الأربعة[(٣)]: «**الفاعل**» و«**الغاية**» و«**المادَّة**» و«**المُدَّة**». وقد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع[(٤)]؛ وبيَّنَّا أنَّه ليس لهم حجَّةٌ واحدةٌ تدلُّ على قِدَمِ شيء من[(٥)] العالم أصلًا، بل غاية ما يستدلُّون عليه دوامُ نوع الفعل، وذلك لا يدلُّ على قِدَم شيءٍ معيَّنٍ؛ للفرق بين «**العين**» و«**النَّوع**» الذي[(٦)] يعترفون بصحَّته. وإن لم يعترفوا بصحَّته؛ لزم فسادُ مذهبهم من أصله! فكيف إذا كان فعل الشَّيء المعيَّن يمتنع أن يقارِن[(٧)] الفاعل؟! بل يجب تقدُّم الفاعل على الفعل المعيَّن والمفعول المعيَّن، **وإن قيل**: إنَّه مستلزمٌ لنوع الفعل والكلام!

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «العلل الأربعة» ليس في (د)، والمثبت من (م). قال الجرجاني في «**التعريفات**» (ص١٥٥): (**العلة**: **الصورية**: ما يوجد الشيء بالفعل. **والمادية**: ما يوجد الشيء بالقوة. **والفاعلية**: ما يوجد الشيء بسببه. **والغائية**: ما يوجد الشيء لأجله). **وانظر**: المصدر السابق (ص١٥٤)، «**المبين**» للآمدي (ص١٠٦).

(٤) انظر: «**قلب الدليل**» (ص١٣٥)، «**الدرء**» (٨/ ٢٧٩) (٩/ ٢١٣)، «**المنهاج**» (١/ ١٨٧) (٢/ ٢٢٦، ٢٧٥).

(٥) قوله: «شيء من» ليس في (م)، والمثبت من (د).

(٦) في (م): «الذين»، والمثبت من (د).

(٧) في (د): «يفارق»، والمثبت من (م).



وأمَّا بيانُ امتناع قِدَم شيءٍ مع الله تعالى كائنًا ما كان= **فهذا يُعرف بوجوهٍ:**

منها: أن يقال: لو كان في الممكنات قديمٌ؛ للزم أن يكون معلولًا[1] لعلَّةٍ تامَّةٍ قديمةٍ، وأن يكون الواجب موجبًا له[2] بذاته، -سواءٌ قُدِّر أنَّ له مع ذلك قدرةً أو لم يُقدَّر-؛ لكن كون الواجب علَّةً تامَّةً أزليَّةً ممتنعٌ؛ فقِدَمُ شيءٍ من العالم ممتنعٌ. **وإن شئت قلت**: لكن كونُه موجِبًا بذاته في الأزل ممتنعٌ؛ فَقِدَمُ شيءٍ من العالم ممتنعٌ.

أمَّا المقدِّمة الأولى[3]: فمتَّفقٌ عليها؛ فإنَّهم يسلِّمونها، وهي -مع ذلك- معلومةٌ بصريح العقل؛ وذلك أنَّ النَّاس في هذا المقام **على قولين:**

۞ فجمهورُ العقلاء من الأوَّلين والآخرين **يقولون**: «يمتنع أن يكون الممكن قديمًا، ولا يكون الممكن إلَّا محدَثًا؛ فإنَّ **الممكن**: هو الذي يمكن وجوده ويمكن عدمه. وهذا ممتنعٌ في القديم؛ فإنَّ **القديم** واجبٌ: إمَّا بنفسه أو[4] بغيره؛ فيمتنع عدمه على التَّقديرين، وما امتنع عدمه؛ لم يَقبل العدم؛ **والممكن**: الذي يقبل الوجود والعدم[5]».

وإذا قيل: هو باعتبار نفسه يقبل الأمرين، وإنَّما يجب وجودُه أو عدمُه بغيره.

---

(١) في (د): «مفعولًا له»، والمثبت من (م).
(٢) في(د): «لها»، والمثبت من (م).
(٣) وسيأتي الكلام على المقدمة الثانية (ص٢٧٤).
(٤) في (د): «وإما»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «والممكن الذي يقبل الوجود والعدم» ليس في (د)، والمثبت من (م).

قيل: هذا باطلٌ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدها: أنَّ هذا مبنيٌّ على أنَّ ماهيَّته الثَّابتةَ في الخارج غيرُ الوجود الثَّابت في الخارج، وتلك الماهيَّةُ تقبل الأمْرَين. وهذا باطلٌ عند جماهير العلماء، بل فساده معلومٌ بالضَّرورة بعد التَّأمُّل التَّامِّ[(١)]، وقد بُسط الكلام على هذا في مواضعَ كثيرةٍ[(٢)].

الثَّاني: أنَّه بتقدير ثبوت ذلك، فتلك الماهيَّة إذا كانت قديمةً واجبةَ الوجود بغيرها؛ امتنع عدمُ وجودها[(٣)]؛ فلم يكن وجودها قابلًا للعدم؛ فلا يكون لها حالٌ تقبل فيه الوجود والعدم. وهذا بخلاف المعدوم إذا وُجد، فإنَّه يقبل الوجود والعدم؛ فإنَّه **تارةً** يكون موجودًا، **وتارةً** يكون معدومًا.

الثَّالث: أنَّ المعدوم يفتقر في وجوده إلى فاعلٍ يوجده، فأمَّا العدم المستمرُّ؛ فلا يحتاج إلى من يجعله معدومًا، فالممكن إنَّما يفتقر إلى مَن يرجِّح وجودَه على عدمه، فأمَّا العدم المستمرُّ[(٤)]؛ فلا يفتقر إلى عِلَّةٍ، كما ذهب إليه جماهيرُ النُّظَّار من المسلمين وغيرهم[(٥)].

۞ وإنَّما خالف في ذلك هذه الطَّائفة القليلة -كابن سينا وأمثاله-؛ **الذين قالوا:** «إن الممكن قد يكون واجبًا بغيره، قديمًا، أزليًّا، يمتنع عدمه»، وخالفوا في ذلك سلفَهم وجماهيرَ العقلاء؛ فإنَّ أرسطو وقدماءَ الفلاسفة وحُذَّاقَ متأخِّريهم -حتَّى الفارابيَّ معلِّمَهم الثَّاني بعد أرسطو[(٦)]-

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٤/ ٧٦) (٥/ ٨٩-١٠٥)، «**المنهاج**» (١/ ٣٧٥).
(٣) في (د): «وجوبها»، والمثبت من (م). (٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) انظر: ما سبق (ص١٥٥)، ما سيأتي (ص٤١٢)، «**الدرء**» (٣/ ١٥٣، ٣٤١) (٨/ ٢٩٤)، «**المنهاج**» (١/ ٢٦٣).
(٦) من قوله: «وحذاق متأخريهم...» إلى هنا؛ ليس في (د)، والمثبت من (م)، ويحتمل أنها من الزيادات.

يوافقون جمهورَ العقلاء في أنَّ الممكن لا يكون إلَّا محدَثًا[(١)]، وأمَّا القديم الأزليُّ فلا يكون ممكنًا. وهذا ممَّا عدَّه ابن رشدٍ الحفيدُ وغيرُه من المواضع التي خالف فيها ابنُ سينا لأرسطو وقدماء الفلاسفة.

ولهذا لمَّا جوَّز ابنُ سينا وأتباعُه -كالرَّازيِّ والسُّهْرَوَرْديِّ والآمديِّ- أنَّ الممكن قد يكون قديمًا أزليًّا= وَرَدَ عليهم من السُّؤالات القادحة في هذا الإمكان ما لم يمكنهم جوابُه، كما قد بُسط في موضعه[(٢)].

وما يثبتون به إمكان هذا؛ **من قولهم**: «هذا بمنزلة الشُّعاع مع الشَّمس، وبمنزلة الصوت مع الحركة، وبمنزلة **قول القائل**: حرَّكتُ يَدِي، فتحرَّك الخاتم -أو كُمِّي-؛ فإنَّه[(٣)] يقتضي كونَ الأوَّل عِلَّةً للثَّاني مع اقترانهما في الزَّمان»= **فهذا باطلٌ لوجهين**[(٤)]:

۞ **أحدهما**: أنَّه ليس فيما ذكروه أنَّ فاعلًا لم يتقدَّم على فعله؛ فإنَّ الحركة ليست فاعلةً للصَّوت، ولا حركةُ اليد فاعلةٌ لحركة الكُمِّ، ولا الشَّمسُ فاعلةٌ للشُّعاع، بل الأوَّلُ هنا شرطٌ في الثَّاني، وشرطُ الشَّيء قد يقارنه في الزَّمان؛ وأين الفاعل من الشَّرط؟! لا سيَّما الفاعل الذي هو وحده يفعل مفعوله.

والشَّمس والنَّار لا يفيض عنهما[(٥)] الشُّعاع إلَّا بشرط جسمٍ يَقبل ذلك، وكذلك الصَّوت والحركة الثَّانية إنَّما تحصُل عن الأُولى بشرط أمورٍ

---

(١) في (م): «المحدث»، والمثبت من (د).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١٠، ١٣٨-١٤٢، ١٦٢) وجلُّ هذا الجزء في الرد عليهم، (٨/ ١٨٥-١٩٠)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٨-١٩١).
(٣) في (د): «فإن هذا»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**المنهاج**» (١/ ١٧٠، ٢٢٢، ٢٨٣)، «**المنطقيين**» (ص٣٧٩)، «**الصفدية**» (ص٥٤٥)، «**البيان**» (٥/ ٢٠٧)، «**الدرء**» (٣/ ٢٩٥)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٥)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٢٩٠).
(٥) في (د): «عنها»، والمثبت من (م).

أخرى، فليس ههنا[(١)] ما هو فاعلٌ وحده، بل ولا هو فاعلٌ أصلًا.

ولفظُ «العلَّة» مجملٌ[(٢)]؛ والكلام إنَّما هو في العلَّة الفاعلة لمفعولٍ؛ هل تقارنه في الزَّمان؟ وليس[(٣)] في الوجود قطُّ فاعلٌ قَارَنَ مفعولًا معيَّنًا[(٤)]، وهذا ممَّا ينبغي التَّفَطُّنُ له؛ فإنَّهم يلبِّسون به.

۞[(٥)]وإذا كان الممكن لا يكون إلا محدَثًا، وكلُّ ما سوى الواجب بنفسه فهو ممكنٌ= فكل ما سواه فهو[(٦)] محدَثٌ.

وإذا قيل: بل يمكن قِدَمه.

فيقال: لا ريب أنَّه لا يكون قَدِيمًا إلا إذا كانت له عِلَّةٌ تامَّةٌ أزليَّةٌ، وهذا متَّفقٌ عليه. وذلك أنَّه إذا كان ممكنًا -ليس موجودًا بنفسه- وهو مع ذلك قديمٌ أزليٌّ= فإنَّه لا بدَّ له من موجِبٍ بذاته في الأزل؛ بحيث يلزم من وجودِهِ وجودُه، وهذا هو العلَّة التَّامَّة الأزليَّة، وهي[(٧)] التي تستلزم ثبوتَ معلولها في الأزل.

إذ لو لم يكن في الأزل موجِبٌ بذاته[(٨)] هو عِلَّةٌ تامَّةٌ؛ لم يجب وجود المعلول، بل كان ممكنَ الوجود ممكنَ العدم؛ **وحينئذٍ:** فلا يجوز وجوده، كما تقدَّم بيانه من أنَّ الممكن -القابل للوجود والعدم[(٩)]- يمتنع وجودُه بنفسه، ويمتنع وجوده بدون مرجِّحٍ تامٍّ يجب وجودُه به.

---

(١) في (د): «هنا»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص٣٤٨، ٣٨٠)، «**الدرء**» (٣/ ٣٩٥) (١٠/ ٢٥٥)، «**المنهاج**» (١/ ٢٨٣).
(٣) في (د): «ولا شيء»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) ولعل هذا هو الوجه الثاني.
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٨) في (م): «لذاته»، والمثبت من (د).
(٩) في (م): «وللعدم»، والمثبت من (د).

وأمَّا المقدِّمة الثَّانيةُ[(١)]: فلأن العالَم مستلزمٌ للحوادثِ مقارنٌ لها، بحيث ليس فيه شيءٌ إلا والحوادث تقارنه لا يتقدَّم عليها، وقد دخل في ذلك[(٢)] «**العقول**» و«**النُّفوس**» التي يثبتها الفلاسفة -إذا قيل بوجودها-؛ فإنَّ «**العقول**» وإن لم تقم بها الحوادث عند كثيرٍ منهم؛ فإنَّها مقارنةٌ للحوادث لا تتقدَّم عليها.

[*وإنَّ «**النُّفوس الفلكيَّة**» يمتنع أن تتقدَّم «**الجسمَ**»؛ إذ لا وجودَ لها بدونه، و«**العقل**» مستلزمٌ لوجود معلوله الذي هو «**الجسم**»*][(٣)].

وهذه المقدِّمة مُسَلَّمةٌ؛ والدَّليل عليها: أنَّ كُلَّ جزءٍ من العالم: **إمَّا** أن يقترن بالحوادث، بحيث يمتنع[(٤)] تقدُّمه عليها، **وإمَّا** أن يجوز وجوده قبل وجود شيءٍ من الحوادث.

۞ فإن كان الأوَّل؛ فهو **المطلوب**.

۞وإن كان الثَّاني؛ لزم أن يكون لجميع الحوادث أوَّلٌ، وهذا مع أنه يُبطل عُمدةَ الفلاسفة الدَّهريَّة[(٥)] إذا التزموه؛ فإنَّه باطلٌ؛ وذلك أنَّه يستلزم ترجيحَ أحد المتماثلينِ على الآخر بلا مرجِّحٍ، وحدوثَ الحوادث بلا سببٍ.

وإذا كان كلُّ جزءٍ من العالم مستلزمًا لمقارنة الحوادث -لا يجوز أن يوجد قبلها-؛ امتنع أن يكون معلولَ[(٦)] العلَّة التَّامَّة القديمة، وأن يكون صادرًا عن موجِبٍ بالذَّات في الأزل؛ لأن[(٧)] وجود الملزوم بدون اللَّازم محالٌ.

---

(١) سبق الكلام على المقدمة الأولى (ص٢٧٠).
(٢) بعدها في (م) زيادة: «أن».
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م)، وقوله: «وإن» فيه: «فإن»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في (م): «يمنع»، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) في (د): «مفعول»، والمثبت من (م).
(٧) في (د): «فإن»، والمثبت من (م).

فما كان مستلزمًا للحوادث -بمعنى أنَّه لا يُوجَد إلَّا مقارنًا لها[١]، بل لا يمكن[٢] وجودُه إلَّا مقارنًا لها[٣]-؛ امتنع وجوده دونها، وامتنع - أيضًا- وجود الحوادث المتسلسلة عن علَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ -وهو الموجِب بالذَّات في الأزل-؛ لأنَّ العلَّة التَّامَّة الأزليَّة تستلزمُ معلولَها في الأزل.

وإن شئت قلت: لأنَّ الموجِب بالذَّات في الأزل يجب وجود موجَبه في الأزل، لا يتأخَّر عنه شيءٌ من معلوله وموجَبه.

والحوادث المتعاقبة شيئًا بعد شيءٍ لا تكون جملتُها -بل ولا واحدٌ منها بعينه[٤]- في الأزل، [*بل ولا يكون نوعُها قديمًا مع كون المقتضي لها موجِبًا لها بذاته في الأزل؛ فإنَّ الموجِب الأزليَّ يقارنُه موجَبه؛ ومقارنةُ الحوادث المتعاقبة له في الأزل ممتنعٌ بذاته، وهو على هذا التَّقدير لم يكن علَّةً تامَّةً في الأزل لشيءٍ من العالم أصلًا، فلا يكون شيءٌ من العالم قديمًا أصلًا.

وإذا قيل: هو عِلَّةٌ للحوادث المتعاقبة -**كما إذا قيل:** لم يزل متكلِّمًا إذا شاء-.

قيل: هذه ليس فيها شيءٌ قديمٌ أزليٌّ، فلم يكن علَّةً تامَّةً لشيءٍ أزليٍّ، ولكن عند وجودِ كلِّ واحدٍ تتمُّ علَّتُه، لا أنه لم يزل عِلَّةً تامَّةً لشيءٍ من العالم، فليس في العالم شيءٌ قديمٌ حينئذٍ*][٥]؛ فامتنع صدور الحوادث أو ما يستلزم الحوادث عن عِلَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ؛ فامتنع ثبوت الموجِب بالذَّات في الأزل؛ فامتنع صدور شيءٍ من العالَم عن علَّةٍ تامَّةٍ في الأزل؛ فامتنع قِدَم شيءٍ من العالم؛ **وهو المطلوب**.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «يكون»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٤) في (م): «معينة»، والمثبت من (د).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م).

وإذا قيل: هو موجِبُ الحادثِ الثَّاني بشرط الأوَّل؛ كقاطع المسافة.

قيل: إذا كان عِلَّةً تامَّةً أزليَّةً على حالٍ واحدةٍ أزلًا وأبدًا؛ فما من وقتٍ إلا ويمتنع اختصاصُه فيه بما يوجب صدور حادثٍ عنه، فلا يصدر عنه شيءٌ من الحوادث، وهذا بخلاف قاطع المسافة؛ فإنَّه إذا قطع الجزءَ الأوَّلَ؛ حدث(١) في نفسه إرادةٌ وقدرةٌ لم تكن؛ فبها أحدث الحادث الثَّاني.

فإن قيل: هذا يُبطل قولَ من لا يقول بقيام الحوادث بالواجب من الفلاسفة، وأمَّا القائلون به -مثل الأساطين وأبي البركات وغيرهم-؛ **فهم يقولون:** إنَّما أحدث الثَّاني بما قام في نفسه من الأمور المتجدِّدة -كالإرادة ونحوها-.

قيل: وعلى هذا القول يكون القول بأنَّه ليس في العالم شيءٌ قديمٌ= أظهرَ وأظهرَ.

وذلك أنَّه إذا كان إنَّما يفعل(٢) بأمورٍ متجدِّدةٍ تقوم بنفسه؛ كان فعل كلِّ مفعولٍ له متجدِّدًا، وإذا كان فعل المفعول حادثًا؛ فالمفعول يكون حادثًا بطريق الأَولى والأحرى؛ فإنَّه على هذا القول يكون امتناعُ فعلٍ قديمٍ لمفعولٍ قديمٍ= أظهرَ وأظهرَ.

ولأنَّه على هذا التَّقدير لا بُدَّ أن تكون ذاته عِلَّةً تَامَّةً لذات الفَلَك، ووجود الفَلَك بدون لوازمه ممتنعٌ= فلا بُدَّ وأن يكون عِلَّةً له وللوازمه الحادثةِ. وهو لا يكون على هذا القول عِلَّةً بذاتٍ مجرَّدةٍ، بل بذاتٍ موصوفةٍ بالإرادة المتعاقبة شيئًا بعد شيءٍ، وما كان كذلك؛ امتنع أن

---

(١) في (م): «وحدث»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «وذلك أنه إذا كان إنما يفعل» في (م): «وذلك أنه إنما كان يفعل»، والمثبت من (د).

يكون شيءٌ من مراداته المفعولة له[(١)] قديمًا أزليًّا.

بل سنبيِّن[(٢)] -إن شاء الله تعالى- أنَّ كلَّ فاعلٍ يمتنع أن يقارنَه مفعولُه؛ فضلًا عن الفاعل بالإرادة؛ فضلًا عن أكمل الفاعلين وخالقِ كلِّ شيءٍ[(٣)]= نوضِّحُ بذلك أنَّ هؤلاء الفلاسفة الدَّهريَّة يزعمون أنَّ الرَّبَّ تعالى دائمُ الفيض، وأنَّ فيضه إنَّما يتوقَّف على حدوث الاستعدادات والقوابل؛ كما يقولونه في «**العقل الفَعَّال**»، **ويقولون**: إنَّه دائمُ الفيض على هذا العالَم، لكنْ تأخُّرُ[(٤)] فيضِه بسبب تأخُّرِ حدوث الاستعدادات والقوابل.

فيقال لهم: ما ذُكر في «**العقل الفَعَّال**» وإن كان باطلًا[(٥)]؛ لكن بتقدير تسليمه فالعقل ليس هو المبدِعَ لِما سواه، بل ما يصدر عنه متوقِّفٌ عليه وعلى غيره، فلمَّا صار له شريكٌ في الإحداث؛ توقَّف فيضُه على إحداث شركائه. وأمَّا الواجبُ[(٦)] الوجودِ المبدِعُ لكلِّ ما سواه؛ فلا يتوقَّف فعلُه على غيره، ولا يحتاج في شيءٍ من أموره إلى غيره.

فلو قيل: إنَّ فعله يتوقَّف على حدوث استعداد وحدوث قَوَابِلَ.

قيل: الكلام في حدوث الاستعداد والقوابل كالقول في حدوث[(٧)] غيره.

وهم يقولون: إنَّ حركة الفَلَك هي أصلُ حدوثِ كلِّ حادثٍ.

فيقال لهم: ما الموجِب لحركة الفَلَك وهي قائمةٌ بالفلك الذي هو ممكنٌ معلولٌ لغيره؟

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د). (٢) انظر: (ص٢٩١).
(٣) بعدها في الأصلين (م، د) بياض بمقدار كلمة؛ فإن كان مقصودًا فلعل موضعه: «وربه ومليكه» ونحو ذلك. وكأن الكلام -في الجملة- تام ومتصل بما بعده، والله أعلم.
(٤) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «تأخير»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «مبطلًا»، والمثبت من (د). (٦) في (د): «واجب»، والمثبت من (م).
(٧) في (د): «المحدث»، والمثبت من (م).

إن قلتم: تجدُّدُ تصوُّراتِ وإراداتِ الفَلَك.

قيل: والكلام في تجدُّد تلك التَّصوُّرات والإرادات؛ فإنَّها أمورٌ ممكنةٌ قائمةٌ بأعيانٍ ممكنةٍ؛ فهي ومحلُّها مفتقرةٌ إلى مبدعٍ فاعلٍ لها؛ فما الموجب لحدوثها والواجب عندكم[(١)] -[*الذي هو على حالٍ واحدةٍ وهو علَّةٌ تامَّةٌ أزليَّةٌ*][(٢)]- لا يحدث عنه أمرٌ من الأمور أصلًا؟

فحقيقةُ قولكم: أنَّ جميع الحوادث تحدث بلا محدِثٍ أصلًا، وهو[(٣)] أشدُّ فسادًا من قول الجهميَّة والمعتزلة وموافقيهم؛ **الذين قالوا:** «تحدث عن فاعلٍ مختارٍ بدون سببٍ حادثٍ، وبدون مرجِّح لأحد المتماثلينِ على الآخر»؛ فإنَّ إنكارَ المحدِث أعظمُ فسادًا في العقل من إنكار سبب الحدوث.

وحقيقة قول هؤلاء الفلاسفة -الذين قالوا بأنَّ العالَم معلولُ علَّةٍ قديمةٍ-: أنَّ حوادث العالم لا محدِثَ لها أصلًا؛ فإنَّ منتهى قولهم إضافةُ الحوادث إلى حركة الفَلَك، ثُمَّ لا يثبتون للحركة القائمة بالممكنات محدِثًا لها؛ فإنَّه ليس فوق ذلك إلا عِلَّةٌ تامَّةٌ أزليَّةٌ؛ وهو الذي يسمُّونه موجِبًا بالذَّات، أو ما هو من لوازم وجوده؛ كـ«**العقول**» التي يثبتونها؛ فإنَّها لازمةٌ له، معلولةٌ[(٤)]، لا تنفكُّ عنه[(٥)] -لا هي ولا شيءٌ من أحوالها-.

ومن المعلوم بصريح العقل أنَّ العلَّة التَّامة الأزليَّة ولوازمَها يقارنُها معلولُها -وهي موجِبةٌ بذاتها له في الأزل- لا يتأخَّر عنها، فلا يكون شيءٌ من الحوادث معلولًا لها ولا موجَبًا بها؛ فلا تكون الحوادث صادرةً عنها -لا بواسطةٍ ولا بغير واسطةٍ-.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٣) في (د): «وهذا»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «مفعولة»، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولا يمكن إسنادُ الحوادث إلى غيرها، فإنَّه إن كان واجبًا بنفسه؛ **كان باطلًا من وجوهٍ:**

منها: لزومُ إثبات واجبينِ قائمينِ بأنفسهما، مشترِكَيْن في العالم، هذا أبدع الذَّواتِ وهذا أبدع الحوادثَ. وهذا مع أنَّه ممَّا اتَّفق أهلُ الأرض على فساده؛ ففسادُه معلومٌ بصريح العقل، وقد تقدَّم بيانُ فساده[(١)].

ومنها: أنَّ الكلام في صدور الحوادث عن هذا الواجب بنفسه؛ كالكلام في صدورها عن الأوَّل؛ فإنَّ صدور الحوادث عن علَّةٍ تامَّةٍ أزليَّةٍ ممتنعٌ كيفما قُدِّر.

وإن قيل: «بل هذا الواجب تقوم به أمورٌ اختياريَّةٌ هي سبب حدوث الحوادث»= أمكن أن يقال مثلُ هذا في الواجب بنفسه الحقِّ؛ فلا حاجة إلى إثبات ربٍّ ثانٍ واجبٍ بنفسه، مع أنَّه معلومُ الامتناع بصريح المعقول وصحيحِ المنقول.

فحقيقةُ قول هؤلاء في حركات الأفلاك[(٢)] من جنس قول القدريَّة في أفعال الحيوان، مع أنَّهم يُنكرون على القدريَّة قولَهم، والقدريَّة خيرٌ منهم؛ فإنَّ الحيوان: **يَعْلَمُ** النَّاسُ أنَّه متحرِّكٌ[(٣)] باختيارِه وقدرتِه بالضَّرورة؛ بخلاف الفَلَك، **ويعلمون** ما يحدث بأفعاله؛ بخلاف الفَلَك.

وقولُ[(٤)] هؤلاء باطلٌ من وجوهٍ:

منها: أنَّهم جعلوا جميعَ الحوادث لا سببَ لها إلا حركةَ الفلك، وهذا باطلٌ قطعًا.

ومنها: أنَّهم لم يثبتوا لحركة الفلك الممكنة القائمة بممكنٍ محدِثًا أحدثها.

---

(١) انظر: (ص٢٢٦).
(٢) في (م): «الفلكية»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «يتحرك»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «فقول»، والمثبت من (م).

ومنها: أنَّهم أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا، وسوَّوْا بين صفاته اللَّازمة له بأعيانها وبين أفعاله التي يفعلها منفصلةً عنه، لا سيَّما وهو فاعلٌ لها بقدرته ومشيئته.

أمَّا الأوَّل[١]: فلأنَّ غاية حركة الفلك أن تكون سببًا في حدوث أمورٍ حادثةٍ، والأسبابُ الموجودة في العالم ليس فيها شيءٌ مستقلٌّ بالتَّأثير، بل كلٌّ منها لا بُدَّ له من شريكٍ مُعاونٍ وله معارضٌ مانعٌ، فإن لم تحصل الشُّروط وتنتفِ الموانع؛ لم يحصل المسبَّب.

وهؤلاء غايتُهم أن يثبتوا سببًا، لم يثبتوا بقيَّة الأسباب التي هي شروطٌ له، ولم ينفوا الموانع المعارضة له.

وهذا شأنُهم دائمًا في جميع الحوادث؛ مثل إضافتهم لما يضيفونه إلى الطَّبيعة، والطَّبيعةُ هي قوَّةٌ في الجسم؛ فغايتُها أن تكون سببًا مفتقرًا إلى أمورٍ أخرى تنضمُّ إليها، ولها موانعُ معارضةٌ تدفع مقتضاها.

وقد قابلهم طوائفُ من المتكلِّمين، فمنعوا ثبوت الطَّبيعة، وزعموا أنَّه ليس في الأجسام قُوًى وطبائعُ. ثُمَّ طوائفُ من هؤلاء طَرَدُوا هذا في الحيوان والجماد، وسلبوا[٢] الحيوانَ أن تكون له قدرةٌ لها أثرٌ في مقدورها[٣]، **وقالوا**: «إنَّ الإنسان لا يفعل أفعاله، بل يكسبها»، وفسَّروا «**الكَسْبَ**» بما قارن القدرةَ المحدَثة في محلِّها. ومجرد المقارنة لا يميِّز القدرة عن غيرها؛ فإنَّ الفعل يقارن العلم والإرادة وغير ذلك؛ **ولهذا**[٤] **قال جمهورُ العقلاء**: «ثلاثةُ أشياءَ لا حقيقةَ لها: طَفْرَةُ النَّظَّام، وأحوالُ أبي هاشمٍ، وكسبُ الأشعريِّ».

---

(١) ويأتي الكلام على الوجه الثاني (ص٢٩١)، والوجه الثالث (ص٣٦٩).
(٢) في (د): «وسلموا»، والمثبت من (م). (٣) في (د): «مقدوره»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «فلهذا»، والمثبت من (د).

و«**الكَسْبُ**» الذي أنكره الجمهور على الأشعريِّ؛ تابَعَهُ عليه طوائفُ من المنتسبين إلى السُّنَّة؛ **من** الفقهاء -أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ-، **ومن** أهل الحديث والصُّوفيَّة وغيرهم.

وهؤلاء لا يُثبتون للحوادث سببًا ولا حِكمةً، بل يجعلون نفسَ الإرادة القديمة الأزليَّة اقتضت حدوثَ الحوادثِ جميعِها -بصفاتها وأقدارها وأزمنتها المعيَّنة- مع تماثُل الأزمنة وتماثُل الحوادث بالنِّسبة إلى الإرادة، **ويقولون**: «إنَّ من شأن الإرادة تخصيصَ أحد المتماثلين على الآخر بدون مخصِّصٍ».

وأمَّا جمهور العقلاء من أهل الحديث والكلام والفقه والتَّصوُّف والفلسفة وغيرهم= **يقولون**: «إنَّ فساد هذا معلومٌ بصريح العقل».

وأمَّا القدريَّة -من المعتزلة ونحوهم-؛ فأثبتوا ما في الحيوان من القدرة والاختيار والأفعال، دون سائر القُوى والطَّبائع والأفعال التي فيه أو في غيره من الأجسام، وغَلَوْا في أفعال الحيوان حتَّى جعلوها تَحدُثُ إرادتُه(١) بلا سببٍ محدِثٍ لها، كما زعمه أولئك الفلاسفة في الحركة الفلكيَّة.

وجعل أكثرهم ما يحدث بسببٍ منه ومن غيره أفعالًا(٢) سمَّوها(٣) «**الأفعال المتولِّدة**» كـ: الشِّبَعِ والرِّيِّ عن الأكل والشُّرب، وخروج السَّهم عن النَّزْع، وحصول الموت عن الضَّرب، ونحو ذلك.

وهؤلاء القدريَّة:

۞ تارةً يُثبتون حادثًا بلا محدِثٍ، وممكنًا ترجَّحَ وجودُه على عدمه بلا مُرَجِّحٍ؛ كحدوث فعل الحيوان.

---

(١) في (د): «إرادية»، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «فعلا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في (د): «يسمونها»، والمثبت من (م).

۞ وتارةً يُضيفون الحادث إلى بعض أسبابه دون سائر أسبابه؛ كإضافة «**المتولِّدات**» إلى فعل الإنسان دون غيره.

۞ وتارةً ينكرون الأسباب؛ كإنكارهم ما في الأجسام من القوَّة الطَّبيعيَّة غيرِ الإراديَّة.

والأسباب ثابتةٌ، وهي حادثةٌ بإحداث الله تعالى، وهي مفتقرةٌ إلى أسبابٍ أُخَر، ولها موانعُ.

وهؤلاء ينفون بعضَها، ويجعلون بعضَها حادثًا بغير إحداث الله تعالى، ويجعلون ذلك المحدِث مستقلًّا لا يفتقر إلى مشاركٍ.

وأمَّا مقابلوهم -المائلون إلى الجبر-؛ فأثبتوا أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكُه، وهذا جيِّدٌ؛ لكن نفوا تأثير الأسباب والحِكم في الجماد والحيوان، وأنكروا أن يكون للحيوان -الإنسانِ أو غيرِه- فعلٌ يفعله بقدرته.

وحقيقةُ قول هؤلاء: ترجيحُ أحدِ المتماثلينِ بلا مُرَجِّحٍ، وحدوثُ الحوادث بلا سببٍ أصلًا.

وقول هؤلاء وهؤلاء مع ما فيه من الخطأ والفساد؛ فهو خيرٌ من قول أولئك المتفلسفة وأهل الطَّبع والنُّجوم من وجوهٍ؛ **فإنَّ قول أولئك**:

❐ يتضمَّن ما يتضمَّنه قولُ هؤلاء وقولُ هؤلاء: **من** ترجيح أحدِ المتماثلين على الآخرِ بلا مُرَجِّحٍ، **ومن** حدوث الحوادث بلا سببٍ؛ ويزيد عليه بأنَّه يتضمَّن حدوثَ جميع الحوادث بلا محدِثٍ أصلًا.

❐ ويتضمَّن إضافتَهم الحوادثَ إلى ما لا يُعلم ثبوتُه، بل يُعلم انتفاؤه من الأسباب.

❐ ويتضمَّن أنَّهم يجعلون السَّبب مستقلًّا بالإحداث، مع افتقاره إلى

شريكٍ يعاونه، ومانعٍ يعارضه، وافتقارِه إلى محدِثٍ يُحدِثُه؛ فلا يثبتون لا محدِثَه ولا شريكَه ولا مانعَه، بل يُضِيفون إلى السَّبب المحدَث الذي له شركاءُ وموانعُ، وهو مخلوقٌ لله تعالى، وحصولُ الأثر به موقوفٌ على فعل الله تعالى= يُضِيفون إليه مع هذا ما هو مخلوقٌ للرَّبِّ الذي لا شريك له، ولا ضِدَّ له، ولا ربَّ له.

ولهذا كان إلحادُ هؤلاء ظاهرًا عند أهلِ الملل[١] وجمهورِ العقلاء[٢]، بخلاف الأوَّلين فإنَّهم معدودون من أهل البدع.

وهذا المقام من أعظم المقامات التي اضطرب فيها مبتدعةُ المتكلِّمين وملاحدةُ الفلاسفة، حتَّى إنَّ الرَّجُلَ الواحد يُصَنِّف الكتب المتعدِّدة، فينصر قول هؤلاء في كتابٍ، وينصر قول [أولئك] في كتاب[٣]، كما يقع في كتب الرَّازيِّ والآمديِّ، بل وأبي حامدٍ وغيرهم؛ والقول الوسط، الجامع للحقِّ، الموافقُ لصحيح المنقول وصريح المعقول= لا يهتدون إليه.

وأشهر الطَّوائف انتسابًا إلى السُّنَّة هم مثبتة القدر؛ الذين يقرُّون بما اتَّفق عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتها من أنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ وربُّه ومليكُه، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّه خالقُ كلِّ شيءٍ بقدرته ومشيئته.

فهؤلاء **يردُّون** على أهل التَّعطيل[٤] -من المتفلسفة وفروعِهم- الذين

(١) في (د): «الملة»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «جمهور العقلاء» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «وينصر قول أولئك في كتاب» سقط في (د)، والمثبت من (م)، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في (م) تحتمل: «التعليل»، وتحتمل المثبت، وهو الموافق لـ(د).

يثبتون بعض الأسباب للحوادث ويُعرِضون عمَّا سوى ذلك، **ويردُّون** على القدريَّة الذين يزعمون أنَّ ما يحدث من أفعال الحيوان يَحدث بدون قدرة الله ومشيئته وخلقه، ويُثبِتون هذا من جملة الحوادث.

مع أنَّ الدَّليل على أنَّ الله تعالى خالقُ كلِّ شيءٍ يتناول هذا كما يتناول غيرَه؛ سواءٌ استُدِلَّ بـ: الإمكان، أو الحدوث، أو مجموعِهما، أو كلٍّ منهما، أو غير ذلك. فما[1] به يُعلم أنَّ الله خالق المُمكنات المُحدَثات من الأعراض القائمة بالحيوان والجماد= يُعلم به أنَّه خالق أفعال الحيوان، كما هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع[2].

لكنْ هؤلاء المنتسبون إلى السُّنَّة؛ لم يُثبِت كثيرٌ منهم للرَّبِّ حكمةً يفعل لأجلها -لا قائمةً به ولا منفصلةً عنه-، ولا أثبتوا له رحمةً ومحبَّةً ورضًا وسخطًا -غير محض المشيئة التي نِسبَتُها إلى جميع الممكنات نسبةٌ واحدةٌ-، ولا أثبتوا للحوادث أسبابًا تقتضي التَّخصيص، ولا أثبتوا ما خلقه الله من الأسباب والموانع.

بل غايتهم أن يجعلوا مجرَّدَ القدرة والمشيئة والإرادة القديمة مؤثِّرةً في كُلِّ حادثٍ، مع نفي تأثير الأسباب بوجهٍ من الوجوه، **وجعلوا يقولون**[3]: «إنَّ الله يفعل هذه الحوادث عند هذه الأمور المقارنة لا بها؛ وإنَّ ذلك عادةٌ محضةٌ»، ويجعلون «**اللَّام**» في أفعاله «**لامَ العاقبة**»، لا «**لام التَّعليل**».

والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ

---

(١) في الأصلين (م، د): «مما»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «**جامع المسائل**» (٦/ ٧٩)، «**الدرء**» (٩/ ٣٤٠-٣٤٧)، «**قلب الدليل**» (ص١٣٥).

(٣) قوله: «وجعلوا يقولون» في (د): «ويقولون»، والمثبت من (م).

﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾[(١)]؛ فبيَّن سبحانه أنَّه يُنْزِل الماء بالسَّحاب، ويُخرج الثَّمرات[(٢)] بالماء.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ مُّبَٰرَكٗا فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ ۝٩ وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ لَّهَا طَلۡعٞ نَّضِيدٞ ۝١٠ رِّزۡقٗا لِّلۡعِبَادِۖ وَأَحۡيَيۡنَا بِهِۦ بَلۡدَةٗ مَّيۡتٗاۚ كَذَٰلِكَ ٱلۡخُرُوجُ ۝١١﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ۝١٥ يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ﴾[(٨)]، ومثلُ هذا كثيرٌ.

وأيضًا: ففي القرآن من إضافة الآثار إلى المخلوقات -من الحيوان والجماد- ما لا يكاد يُحصى؛ كقوله في الآدميين: ﴿يَعۡلَمُونَ﴾، و﴿يَعۡقِلُونَ﴾[(٩)]، و﴿يُؤۡمِنُونَ﴾، و﴿يَتَّقُونَ﴾، و﴿يَشۡكُرُونَ ۝٥٨﴾، وأمثال ذلك، وأمره لهم بالأفعال، ونهيه لهم عن الأفعال، وهذا كثيرٌ.

وقال[(١٠)] في الجماد: ﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا ۝٢﴾[(١١)]، وقال: ﴿ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۢ بَهِيجٖ ۝٥﴾[(١٢)].

---

(١) الأعراف: (٥٧).
(٢) في (د): «الثمرة»، والمثبت من (م).
(٣) البقرة: (١٦٤).
(٤) ق: (٩-١١).
(٥) المائدة: (١٥-١٦).
(٦) التوبة: (١٤).
(٧) الشورى: (٥٢).
(٨) البقرة: (٢٦).
(٩) في (م): «يفعلون»، والمثبت من (د).
(١٠) في (د): «قال»، والمثبت من (م).
(١١) الزلزلة: (٢).
(١٢) الحج: (٥).

وقال تعالى في الريح: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ۝٥ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ ۝١١﴾[(٣)].

وقال تعالى في النار: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى ۝١٤﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾[(٦)]، والولادة ليست من الأفعال الاختياريَّة، وإن كان بعض أسبابها اختياريًّا.

وقال تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ۝١ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ۝٢ فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ۝٣﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ۝٢ وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا ۝٣ فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا ۝٤﴾[(٨)].

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[(١٠)].

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾[(١١)].

وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾[(١٢)]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى

---

(١) الأحقاف: (٢٥).
(٢) الحاقة: (٥-٦).
(٣) الحاقة: (١١).
(٤) الليل: (١٤).
(٥) البقرة: (٢٣٣).
(٦) العنكبوت: (٨).
(٧) الذاريات: (١-٣).
(٨) المرسلات: (١-٤).
(٩) الأعراف: (٥٧).
(١٠) الحجر: (٢٢).
(١١) النحل: (٨١).
(١٢) البقرة: (٧٤).

﴿ٱلْجُودِيِّ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾[(٢)].

وقال تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾[(٨)].

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾[(٩)].

ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآن العزيز.

وكذلك ذكر حكمته سبحانه -في غير موضعٍ- في خَلْقه وأمره؛ في تكوينه وتشريعه؛ **في مثل**:

قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ﴾[(١٠)]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾﴾[(١١)]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن

(١) هود: (٤٤).
(٢) هود: (٤٢).
(٣) الفتح: (٢٩).
(٤) البقرة: (٢٦٥).
(٥) الكهف: (٣٣).
(٦) البقرة: (٢٦١).
(٧) البقرة: (٢٦٤).
(٨) آل عمران: (١١٧).
(٩) يونس: (٢٤).
(١٠) آل عمران: (١٢٦).
(١١) البقرة: (١٨٥).

قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَرَدَدۡنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَ وَلِتَعۡلَمَ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾(٦).

وقوله تعالى: ﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ بِٱلۡحُسۡنَى ﴿٣١﴾﴾(٧)، وقوله تعالى: ﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾(٨)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ(٩) لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴿٣٢﴾﴾(١٠)، وقوله تعالى: ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ﴿٣٤﴾ وَيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ ﴿٣٥﴾﴾(١١).

وقوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَۚ ذَٰلِكَ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَأَنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٩٧﴾﴾(١٢)، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّۖ يَتَنَزَّلُ ٱلۡأَمۡرُ بَيۡنَهُنَّ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴿١٢﴾﴾(١٣).

---

(١) البقرة: (١٨٣).
(٢) البقرة: (٢١).
(٣) النساء: (١٦٥).
(٤) الحشر: (٧).
(٥) الحديد: (٢٩).
(٦) القصص: (١٣).
(٧) النجم: (٣١).
(٨) المدثر: (٣١).
(٩) قوله: «وقال الذين كفروا» في الأصلين (م، د): «وقالوا».
(١٠) الفرقان: (٣٢).
(١١) الشورى: (٣٤-٣٥).
(١٢) المائدة: (٩٧).
(١٣) الطلاق: (١٢).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ۝٩٧﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝٧٣﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿هُوَ[(٦)] ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾[(٧)].

وقال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[(٩)].

وقال تعالى: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾[(١٢)].

ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وهذه المسائل مبسوطةٌ في غير هذا الموضع؛ **وإنَّما المقصود هنا: التَّنبيه** على أصول المقالات بحسب ما يحتمله جواب هذا السُّؤال، **والتَّنبيه** على أنَّ القول الصَّحيح هو الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول؛ الذي يجمع ما في الأقوال المختلفة من الصَّواب، ويجتنب ما

---

(١) يوسف: (٢).
(٢) مريم: (٩٧).
(٣) إبراهيم: (٤).
(٤) الإسراء: (٦٠).
(٥) القصص: (٧٣).
(٦) في (م): «وهو»، والمثبت من (د).
(٧) يونس: (٥).
(٨) الرحمٰن: (١٠).
(٩) الجاثية: (١٣).
(١٠) الحج: (٥).
(١١) الأنعام: (٩٧).
(١٢) الحج: (٣٤).

فيها من الخطأ؛ وهذه هي طريقة سلف الأمَّة وأئمَّة الدِّين، وهي التي يدلُّ عليها الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف.

فإنَّ الله تعالى بيَّن في كتابه الحقَّ وأدلَّته؛ بما ضربه فيه من الأمثال وبيَّنه[(١)] من البراهين العقليَّة؛ إذ[(٢)] كانت دلالةُ القرآن ليست مجرَّدَ الإخبار حتَّى يكون الاستدلالُ به موقوفًا على العلم بصدق المخبِر، بل القرآن وإن أخبر بالحقائق الثَّابتة في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر في المبدأ والمعاد؛ فهو يذكر الأدلَّة الدَّالَّة على ذلك، ويُرشِد إليها، ويَهدي إليها.

فإذا تأمَّل العاقل الخبير نهايةَ ما يذكره أهل النَّظر من جميع طوائف الكلام والفلسفة وغيرهم؛ وَجَدَ الذي في القرآن أكملَ منه، مع سلامته عن الخطأ والتَّناقض والتَّلبيس والتَّعقيد والتَّطويل الذي يكثر في كلام أولئك.

والله سبحانه وتعالى **ينبغي ألا يُستعمل**[(٣)] في حقِّ[(٤)] ذاته وصفاته وأفعاله «**قياسُ التَّمثيل**» الذي يستوي أفراده؛ فإنَّه سبحانه وتعالى لا مِثْلَ له، **ولا** «**القياسُ الشُّموليُّ الكُلِّيُّ**» الذي يستوي أفرادُه؛ فإنَّه لا يساويه شيءٌ من الأشياء في أمرٍ من الأمور. **بل إنَّما يُستعمل** «**قياسُ الأَوْلى**»؛ مثل أن يُبَيَّن أنَّ ما اتَّصف به غيرُه من صفات الكمال التي لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجوه؛ فهو أحقُّ به، وما نُفِي عن غيره من صفات النَّقص؛ فهو أحقُّ بتنزيهه عنه.

وقد بُسط القول[(٥)] في ذلك في غير هذا الموضع[(٦)].



(١) في (د): «وسنه»، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «إذا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) قوله: «ينبغي أن لا يستعمل» في (د): «لا ينبغي أن يستعمل»، وقوله: «لا» ملحق فيه بين السطور -وكأنه بقلم مغاير-، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «الكلام»، والمثبت من (م).
(٦) انظر: «**البيان**» (٥/ ٨٠، ٩٩)، «**الدرء**» (٧/ ١٥٤، ٣٢٣، ٣٦٢)، «**المنطقيين**» (ص١٥٠)، «**التدمرية**» (ص٥٠).

ومما يوضِّح[(١)] كونهم لم يثبتوا لحركة الفَلَك ولا غيرِها من الحوادث محدِثًا: أنَّه[(٢)] ليس عندهم إلا عِلَّةٌ تامَّةٌ قديمةٌ مستلزِمةٌ لمعلولها؛ وهذه يمتنع أن يصدر عنها حادثٌ بوسَطٍ أو بغير[(٣)] وسَطٍ؛ بل لا يكون معلولُها إلا قديمًا أزليًّا مقارنًا لها، مع أنَّ هذا باطلٌ أيضًا؛ فإنَّه قد تبيَّن أنَّ المفعول المعيَّن يمتنع أن يكون مقارنًا لفاعله، كما قُرِّر في غير هذا الموضع[(٤)].

وإذا كانت العلَّة التَّامة الأزليَّة يجب أن يقارنها معلولُها؛ لم يكن شيءٌ من الحوادث معلولًا لها، وليس هناك فاعلٌ آخر؛ فيلزم حدوث الحوادث بلا محدِثٍ؛ وهذا أعظم ما يكون من السَّفسطة والإلحاد.

وقولهم: «إنَّ الذَّات البسيطة -التي لا يقوم بها صفةٌ ولا فعلٌ- يَحدث عنها الحادث الثَّاني بشرط انقضاء الأوَّل؛ فتأخُّر الأثر كان لتأخُّر شرطه»= **باطلٌ من وجوهٍ:**

أحدها: **أن يقال**: شرط الفعل لا بُدَّ وأن يكون ثابتًا مع الفعل، لا يكفي ثبوته قبل الفعل؛ ولهذا كان مذهب السَّلف[(٥)] أهل السُّنَّة: أنَّ القدرة لا بُدَّ وأن تكون مع الفعل؛ وإن قيل بوجودها قبل الفعل أيضًا؛

---

(١) الكلام على الوجه الثاني من أوجه بطلان القول بأن العالَم معلول علَّة قديمة وحوادثه بسبب حركة الفلك، وسبق الكلام على الوجه الأول (ص٢٨٠)، وسيأتي الكلام على الوجه الثالث (ص٣٦٩).

(٢) في (د): «فلأنه»، والمثبت من (م).

(٣) قوله: «أو بغير» في (د): «وبغير»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: ما سبق (ص١٥٨)، «**الدرء**» (٤/ ٢٩٠-٢٩٥)، «**المنهاج**» (١/ ٢٨٠-٢٨٥)، «**الصفدية**» (ص٣٧٩).

(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د). انظر: «**الدرء**» (٩/ ٢٤١)، «**الفتاوى**» (٨/ ٢٩٩).

لكن لا يجوز أن تكون معدومةً عند وجود الفعل[(١)].

وكذلك الإرادة وسائرُ ما يتوقَّف عليه الفعل؛ لأنَّ هذه جميعًا هي شروط كون الفاعل فاعلًا، سواءٌ سُمِّيَ مُؤَثِّرًا أو عِلَّةً أو غيرَ ذلك.

ويمتنع وجود الفعل بفاعلٍ موجودٍ قبل وجوده، معدومٍ عند وجوده؛ وكذلك سائر ما به يصير الفاعل فاعلًا.

فإن قيل[(٢)]: الشَّرط هو عدم الحادث الأوَّل، وهذا العدم مقارِنٌ للحادث الثَّاني.

قيل: فالعدم لا يكون من تمام المؤثِّر؛ فإنَّ العدم يمتنع أن يكون مؤثِّرًا في الوجود، وإذا قُدِّر أنَّه يُشترط في فعل أحد الضِّدَّين عدمُ الآخر ونحو ذلك؛ فلا بُدَّ وأن يتضمَّن عدمُ المانع أمرًا ثبوتيًّا يحصل به تمامُ كون الفاعل فاعلًا، وعندهم: الفاعلُ ههنا حالُه قبل الحادث وبعده سواءٌ.

فإن[(٣)] **قالوا**: تجدَّدَ قبولُ المحلِّ للحدوث، وهذا كان ممتنعًا قبل انقضاء الحادث الأوَّل.

قيل: فانقلابُ الشَّيء من الامتناع إلى الإمكان لا بُدَّ وأن يكون بسببٍ حادثٍ، والكلام في حدوث هذا[(٤)] القبول؛ كالكلام في الحادث المقبول، وليس هناك سببٌ أوجب حدوثَه؛ فيلزم الحدوث بلا سببٍ.

---

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٣٨١)، «**المنهاج**» (١/ ٢٢٤، ٤٠٦) (٣/ ٤٠، ٧٠، ١٠٣، ٢٥٢)، «**الاستغاثة**» (ص٢١٢)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣١٨) (٨/ ١٣٠، ٢٩٠، ٣٧١، ٤٧٠)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٩٨).

(٢) انظر: ما سبق (ص٢٧٦)، «**المنهاج**» (١/ ١٥٢، ٢١٧، ٣٣٨)، «**الصفدية**» (ص٣٧٧، ٣٧٩).

(٣) في الأصلين (م، د): «وإن»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).

فإن قيل: فهذا السُّؤال وإن كان مُفْحِمًا؛ لكن يلزم مثله غيرَنا من الطَّوائف؛ ولهذا استعظم الرَّازيُّ هذا السُّؤال، ورأى أنَّه واردٌ على جميع الطَّوائف؛ **فإنَّ من قال**: «يفعل بعد أن لم يكن فاعلًا من غير حدوث شيءٍ»= يلزمه مثل ذلك.

قيل لهم: هؤلاء وإن شاركوهم في أصل هذا السُّؤال؛ لكن أولئك قالوا بتجدُّد جنس الفعل بدون سببٍ حادثٍ، وأنتم قلتم بدوام حدوث الحوادث عن ذاتٍ بسيطةٍ مستلزِمةٍ لمعلولها لا يحدث عنها[(١)] شيءٌ؛ فقولكم أظهر فسادًا وتناقضًا!

وأمَّا[(٢)] سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها الذين يقولون: «إنَّه لم يزل سبحانه متكلِّمًا إذا شاء»، **ويقولون**: «لم يزل فعَّالًا[(٣)] لما يشاء[(٤)]»، **ويقولون**: «إنَّه تقوم بذاته الأمور[(٥)] الاختياريَّة»، **ويقولون**: «إنَّه كان ولم يزل متَّصفًا بما أخبر أنَّه كان موصوفًا به»= **فهذا السُّؤالُ المُفْحِمُ لا يَرِد عليهم؛ فإنَّهم يقولون**: هو متكلِّمٌ وفاعلٌ[(٦)] بمشيئته وقدرته، كلامًا بعد كلام وفعلًا بعد فعل، ونفسُه هي موجِبةٌ لما يصدر عنها من أقوالٍ وأفعالٍ؛ لكن توجب الثَّانيَ بشرط انقضاء الأوَّل؛ فالأوَّلُ إذا[(٧)] انقضى أوجبتِ النَّفسُ لها حالًا بها تفعل الثَّاني، والموجِب لتلك الحال هو نفسُها المتَّصفة بالأمور الثُّبوتيَّة -التي هي كمالٌ في حقِّها-.

ومعلومٌ أنَّه يمتنع فعلُ الشَّيء إلا بلوازمه، ويمتنع وجودُه مع ضدِّه؛ فإذا كان تأخُّر[(٨)] الثَّاني لوجود ضدِّه أو لامتناع لوازمه= كان قد صار

---

(١) في (م): «فيها»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «أما»، والمثبت من (د).
(٣) في (د): «فاعلًا»، والمثبت من (م)، وكلاهما صواب.
(٤) في (م): «شاء»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «الأفعال»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «يفعل»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «وإذا»، والمثبت من (د).
(٨) في (د): «تأخير»، والمثبت من (م).

ممكِنًا بعد أن لم يكن بما[(١)] تجدَّد من الحوادث التي[(٢)] جعلته ممكنًا.

وهذا بخلاف ما إذا كانت الذَّات لا تقوم بها الأحوالُ؛ فإنَّه ليس هناك ما يُتصوَّر حدوث شيءٍ عنها[(٣)].

فلم يثبتوا حوادثَ مختلفةً متجدِّدةً عن ذاتٍ بسيطةٍ؛ بل عن ذاتٍ متَّصفةٍ بصفاتٍ وأفعالٍ، وهذا أمرٌ ممكنٌ باتِّفاق العقلاء.

وإنَّما الأمر المردود في فطرة كلِّ عاقلٍ: هو[(٤)] ما ادَّعوه؛ ولهذا كان عامَّة حُذَّاقهم يعدُّونه[(٥)] من مَحَارات عقولهم؛ كما ذكر ذلك ابن رشدٍ الحفيدُ الفيلسوفُ في «**تهافت التَّهافت**»[(٦)]، وكما ذكره أبو عبد الله الرَّازيُّ في «**المطالب العالية**»[(٧)] قال:

(وأمَّا معرفة أفعال الله؛ ففيه موقفٌ حارت العقولُ وضلَّت الأفهامُ فيه، وهو إسناد الأثر المتغيِّر إلى مؤثِّرٍ لا يتغيَّر الْبَتَّةَ؛ كيف يُعقل؟

فإنَّه ما لم تَحْدُث إرادةٌ، أو تَغيُّرُ وقتٍ، أو حدوث مصلحةٍ، أو زوال عائقٍ= فإنَّه يمتنع أن يصير فاعلًا بعد أن لم يكن كذلك.

أمَّا القائلون بحدوث العالَم؛ فقد احتاجوا إلى دفع هذه العُقْدَة، وأما القائلون بقِدَم العَالَم؛ فقد ظنُّوا أنَّهم تخلَّصوا من هذه العُقْدَة[(٨)].

---

(١) في (م): «فما»، وفي (د): «لها»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «لما».

(٢) في الأصلين (م، د): «الذي»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصلين (م، د): «عنه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) قوله: «وإنما... هو» في الأصلين (م، د): «وإنما... فهو»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «وأما... فهو».

(٥) في (د): «يقدرونه»، والمثبت من (م).

(٦) انظر: «**تهافت التهافت**» (ص١١٤ فما بعد)، «**الدرء**» (٣/ ٤١٢).

(٧) «**المطالب العالية**» (١/ ٦١-٦٢).

(٨) من قوله: «وأما القائلون بقدم...» إلى هنا؛ سقط في (م)، والمثبت من (د) و«**المطالب**»، إلا قوله: «العقدة» في (د): «العقد».

وليس الأمر كذلك؛ فإنَّه لا شكَّ في حدوث الصُّور والأعراض في هذا العالَم، وأنَّ هذه الأحوال قد تُوجَد بعد عدمها، وتُعدَم بعد وجودها:

❐ فإن أسندنا كلَّ حادثٍ إلى حادثٍ آخر من غير إسنادها إلى موجودٍ واجبٍ قائمٍ بنفسه(١)= فهو محالٌ.

❐ وإن وجب انتهاؤها وإسنادها بالآخرة إلى موجودٍ واجبِ الوجود لذاته، منزَّهٍ عن جهات التَّغيُّر= فقد عاد الإشكال).

قلت: فقد تَبَيَّن أنَّ هذه العُقْدَة التي لزمت هؤلاء وهؤلاء؛ إنَّما لزمتهم لكونهم لم يوافقوا النُّصوص النَّبويَّة فيما دلَّت عليه من أنَّ الفاعل تعالى تقوم به الأمور الاختياريَّةُ؛ فإنَّ القرآن والسُّنَّة مملوءٌ من تقرير هذا الأصل، وهو مذهب أئمَّة أهل السُّنَّة والحديث.

وليس في أئمَّة الإسلام مَن نازعَ في هذا؛ وإنَّما نازع فيه من أخذ قولَه عن الجهميَّة والمعتزلة؛ **وحينئذٍ:** فلا إشكالَ -ولله الحمد- على مذهب السَّلف(٢) والأئمَّة؛ بل هو الذي تَطابق عليه صريحُ المعقول مع صحيح المنقول.

وهذا الأصل يوافق عليه أئمَّة الطَّوائف الكبار من أهل الملل: المسلمين واليهود والنَّصارى وغيرهم؛ ومن الفلاسفة أيضًا؛ كما قد بُسط الكلام على أقوال النَّاس في هذا الأصل وغيرِه في غير هذا الموضع(٣).

وقد ذَكَرَ اختلاف الفلاسفة في ذلك غيرُ واحد ممَّن صنَّف في

(١) قوله: «واجب قائم بنفسه» في «**المطالب**»: «قديم».
(٢) في (م): «أهل السُّنَّة»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: «**الدرء**» ج٢، «**الصفات الاختيارية-جامع الرسائل**» ج٢.

مقالاتهم؛ كما ذكر ذلك أبو عيسى الوَرَّاق[(١)] وغيرُه؛ **قالوا**[(٢)]:

(قال سقراط وأفلاطن[(٣)] وأرسطو: إنَّ الباري لا يُعبَّر عنه إلَّا بـ«هُو» فقط، وهو الهُويَّة المحضة غير المتكثِّرة، وهو الحكمة المحضة، والحقُّ المحض...)، وذكر تمام كلامهم.

قالوا: (وقال تاليس وبلاطَرْخِس[(٤)] ولوقِبوس وكسماليس[(٥)] وأَنْبَدُقْلِيس جميعًا: «إنَّ الباري واحدٌ ساكنٌ»، غير أن أَنْبَدُقْلِيس قال: إنَّه متحرِّكٌ بنوع سكونٍ؛ كالعقل المتحرِّك بنوع سكونٍ، وذلك جائزٌ؛ لأنَّ العقل إذا كان مبدِعًا؛ فهو متحرِّكٌ بنوع سكونٍ، فلا محالة أنَّ المبدِع متحرِّكٌ بنوع سكونٍ؛ لأنه عِلَّةٌ).

قالوا: (وشايعه[(٦)] على هذا القول فِيثاغُورَس[(٧)] ومَن بعده إلى زمن أَفْلاطُن[(٨)].

---

(١) **هو**: أبو عيسى محمد بن هارون بن محمد الوراق، كان معتزليًّا، ثم رُمي بمذهب الثنوية، وهو من شيوخ ابن الراوندي، من تصانيفه: «**المقالات**»، «**المجالس**»، «**الرد على اليهود**»، توفي سنة (٢٤٧هـ). انظر: «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٦٠٠)، «**مروج الذهب**» (٤/ ٨٦)، «**فضل الاعتزال**» (ص٤٠٨).

(٢) أورد الشيخُ النصَّ الآتي في «**الدرء**» (٢/ ١٥٩-١٦٤) دون نسبته إلى كتاب أو مؤلِّف، ولعله من كتاب «**المقالات**» لأبي عيسى الوراق -وهو في حكم المفقود-.

(٣) في (د): «وأفلاطون»، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «وبلاطوحس»، والمثبت من «**الدرء**». وانظر: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٠٣، ٩٠١).

(٥) في (د): «وكسمايس»، وهو غير محرَّرٍ في «**الدرء**»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «وساوقه» -ولعلها محرَّفة عن المثبت-، وفي (د): «وبابعه»، وفي «**الدرء**» -نسخ-: «وتابعه»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣)؛ والمعنى متقارب.

(٧) في الأصلين (م، د): «انكباعورس» -وبنحوه في «**الدرء**»: «افكساعورس» -، ويشبه أن تكون محرَّفة عن: «أَنَكْسَاغُورَس»، إلا أنه متقدِّم على أنبدقليس، والمثبت من «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣، ٩١٤).

(٨) في (د): «أفلاطون»، والمثبت من (م).

وقال زينون[(١)] ودِيمُقْراط والشَّاعريُّون[(٢)]: إنَّ الباري تعالى متحرِّكٌ في الحقيقة، وإنَّ حركته فوق [الذِّهن][(٣)]، فليست زوالًا).

قالوا: (وقال تاليس -وهو أحد أساطين الحكمة-: «إنَّ صفة الباري تعالى لا تدركها العقول إلا من جهة آثاره؛ فأمَّا من جهة هُويَّته، فغيرُ مُدْرَكٍ له صفةٌ من نحو ذاته، بل من نحو ذواتنا[(٤)]»، وكان يقول: «أبدع الله العالم؛ ليس لحاجةٍ إليه، بل لفضله[(٥)]؛ ولولا ظهور أفاعيل الفضيلة، لم يكن ههنا وجودٌ»، وكان يقول: «إنَّ فوق السَّماء عوالمُ مبدَعةٌ، أبدعها مَن لا تدرك العقول كنهه».

وقال فِيثاغُورَس نحو قول تاليس: لا يُدْرَك من جهة النَّفس؛ هو فوق الصِّفات العُلويَّة الرُّوحانية؛ غيرُ مدرَكٍ من نحو هُويَّته؛ بل من قِبَل آثاره في كلِّ عالمٍ؛ [فيوصف وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم][(٦)]، وهو الواحد الذي إذا رامت العقول إدراكَ معرفته؛ عرفت أنَّ ذواتها مبدَعةٌ مسبوقةٌ مخلوقةٌ[(٧)]).

قالوا: (وقال أَنَكْسِمانِس[(٨)] نحو مقالة هذين، غير أنه قال: يجوز لقائل أن يقول: إن الباري يتحرك بحركة فوق هذه الحركات).

---

(١) في الأصلين (م، د): «رسول»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣).
(٢) في الأصلين (م، د): «وساعوريون»، والتصويب من «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٣٣). وانظر: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٠٣، ٨٩٩).
(٣) من «**الدرء**».
(٤) بعدها في الأصلين (م، د) زيادة: «الله أبدع»، وهي مقحمة، ولم ترد في «**الدرء**».
(٥) في (م): «لفضيلة»، والمثبت من (د) و«**الدرء**».
(٦) من «**الدرء**».
(٧) في (م): «لمخلوقه»، وفي (د): «بمخلوقة»، والمثبت من «**الدرء**». وانظر لرأي تاليس وفيثاغورس: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨٠٥، ٨٣٧).
(٨) في (م): «انكمايس»، وفي «**الدرء**»: «انكسيمانس»، والمثبت من (د). وانظر لرأي أنكسيمانس: «**الملل والنحل**» (٢/ ٨١٧).

قلتُ: وممَّن ذكر القولين من متأخِّريهم أبو البركات صاحب «**المعتبر**»[(١)]؛ حكى المقالتين عن غيره، بل عن القائلين بقِدم العالم، واختار قول المثبتة؛ **فقال**:

(قال القائلون بالحدوث للقِدَمِيِّين: فإذا كان الله لم يزل جوادًا خالقًا قديمًا في الأزل؛ فالحوادث في العالم كيف وُجدت؛ أعن القديم أم عن غيره؟

فإن قلتم: «هو خالقُها وعنه صدر وجودُها»؛ فقد قلتم بأنَّ القديم خلق المحدَث وأراد خلقه بعد أن لم يُرِد، **وإن قلتم**: «إنَّ غيره فعل الحوادث»؛ فقد أشركتم بعدما بالغتم في التَّوحيد لواجب الوجود بذاته).

قال: (فقد قال القِدَمِيُّون: بل الخالق الأوَّل الواحد القيوم[(٢)] هو خالق المخلوقات بأسرها من قديمٍ وحديثٍ؛ وحده لا شريك له في وجوده وخلقه وملكه وأمره.

وتشعَّب رأيهم في ذلك إلى[(٣)] مذهبينِ؛ **فمنهم من قال**: إنَّه خلق الأشياءَ القديمة دائمةَ[(٤)] الوجود بدوام وجوده، والحوادثَ شيئًا بعد شيءٍ؛ أرادَ فخلقَ وخلقَ فأرادَ، أوجبت خلقُه إرادتَه وأوجبت[(٥)] إرادتُه خلقَه.

---

(١) «**المعتبر**» (٣/ ٤٤-٤٥)، وأورده الشيخُ في «**الدرء**» (٢/ ١٦٤-١٦٧)، ويظهر أن ناسخ (د) قد رجع إلى «**المعتبر**»، وقابل النصوص المنقولة عليه، واستدرك في الطرَّة بعض ما وقع في النسخة من السقط.

(٢) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**» و«**المعتبر**»: «القديم»، وهو الأشبه.

(٣) ليست في (م)، وفي (د): «على»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) في (د): «وأتم»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٥) قوله: «أوجبت... وأوجبت» كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**»: «أوجب... وأوجب»، وفي «**المعتبر**»: «فأوجب... وأوجب».

مثال ذلك: أنَّه أراد خلق آدم الذي هو الأب؛ فخلقه وأوجده، واقتضى(١) وجودُ الأب من جوده(٢) وجودَ الابن؛ أراد فجاد وجاد فأراد، إرادةً بعد إرادةٍ، لموجودٍ بعد موجودٍ.

فإذا قلتم: لِمَ أوجد؟

قيل: لأنَّه أراد فجاد.

ولِمَ أراد؟

قيل: لأنَّه أوجد، فوجود الحوادث يقتضي بعضُها بعضًا من جوده(٣) السَّابق واللَّاحق.

[فإن](٤) قالوا: كيف تَحدُث له الإرادة بعد الإرادة، وكيف تكون له حالٌ منتظرةٌ تكون(٥) بعد أن لم تكن، وكيف يكون محلَّ الحوادث؟

قيل: وكيف يكون محلًّا لغير الحوادث -أعني الإرادةَ القديمة-؟

فإن قيل: لأنَّها له منه.

قيل: والإرادات الحديثة(٦) له منه.

فإن قيل: الإرادة القديمة له في قِدمه.

قيل(٧): والحديثة له من قِدمه؛ لأنَّ السَّابق من جوده(٨) بالإرادة

(١) بعدها في (د) زيادة: «من».
(٢) في الأصلين (م، د): «وجوده»، ثم أصلحها في (م) إلى المثبت، وهو الموافق لـ«**المعتبر**».
(٣) في (د): «وجوده»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٤) من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٥) بعدها في (م) زيادة: «حال منتظرة».
(٦) ليست في (م) و«**الدرء**»، وفي «**المعتبر**»: «الحادثة»، والمثبت من (د).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «له».
(٨) قوله: «من جوده» في الأصلين (م، د): «موجود»، وفي «**الدرء**»: «من وجوده»، والمثبت من «**المعتبر**».

السَّابقة أوجب عنده إرادةً لاحقةً، فأحدث[(١)] خلقًا بعد خلقٍ بإرادةٍ بعد إرادةٍ، وجبت في حكمته من خلقه بعد خلقه، فاللَّاحق من إرادته وجب عن سابق إرادته بتوسُّط مراداته... وهكذا هَلُمَّ جَرًّا).

قال: (والتنزيه عن الإرادة الحادثة كالتَّنزيه عن الإرادة القديمة في كونه محلًّا لها، لكنه لا وَجْه لهذا التَّنزيه، كما سنتكلَّم عليه في «**فصل العلم**» إذا قلنا في علمه: لِمَ[(٢)] يَعلم؟ وكيف يَعلم؟).

قال: (فهذا أحد المذهبينِ).

قال: (وأمَّا المذهب الآخر؛ فإنَّ أهله **يقولون:** إنَّ كلَّ حادثٍ يتجدَّد بعد عدمه؛ فله سببٌ يوجب حدوثَه، وذلك[(٣)] السَّببُ حادثٌ أيضًا؛ حتَّى ترتقي أسباب الحوادث إلى الحركة الدَّائمة في المتحرِّكات الدَّائمة).

وساق تمام قول هؤلاء -وهو قول أرسطو وأتباعه-.

قلت: وقد نقل غيرُ واحدٍ أنَّ أوَّل من قال بقِدَم العالَم من الفلاسفة هو أرسطو، وأمَّا الأساطينُ قبله؛ فلم يكونوا يقولون بقِدَم صورة الفَلَك؛ وإن كان لهم في المادَّة أقوالٌ أُخَرُ.

وقال أبو البركات -أيضًا[(٤)]- في «**مسألة العلم**[(٥)]»؛ لما ردَّ على من زعم أنَّه سبحانه لا يعلم الجزئيات، حذرًا من التَّغَيُّر والتَّكَثُّر في ذاته، وذكر حجَّة أرسطو وابنِ سينا ونقضهما[(٦)]، **وقال**[(٧)]:

---

(١) في الأصلين (م، د): «بما حدث»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٢) في الأصلين (م، د): «لما»، وفي «**المعتبر**»: «بما»، والمثبت من «**الدرء**».
(٣) في (د): «وكذلك»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٤) قوله: «أبو البركات أيضا» في (د): «أيضا أبو البركات»، والمثبت من (م).
(٥) في الأصلين (م، د): «العالم»، والتصويب من «**الدرء**».
(٦) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**»: «ونقضها»، وهو الأشبه.
(٧) «**المعتبر**» (٣/ ٧٦-٧٧).

(فأمَّا القول بإيجاب الغيريَّة فيه بإدراك الأغيار، والكثرةِ بكثرة المدركات= **فجوابه المحقَّق**: أنَّه لا يتكثَّر بذلك تكثُّرًا في ذاته، بل في إضافاته ومناسباته، وتلك ممَّا لا تعيد الكثرةَ على هُويَّته وذاته. ولا الوحدةُ التي أُوجِبت له في[1] وجوب وجوده بذاته، ومبدئيَّتُه الأولى التي بها عرفناه، وبحسبها أوجبنا له ما أوجبنا، وسلبنا عنه ما سلبنا= هي وحدةُ مدركاته ونِسَبه وإضافاته، بل إنَّما هي وحدةُ حقيقته وذاته وهُويَّته).

قال: (ولا تعتقدن[2] أنَّ الوحدة المقولة في صفات واجب الوجود بذاته قِيلتْ على طريق التَّنزيه، بل لزمت بالبرهان[3] عن مبدئيَّته الأولى ووجوب وجوده بذاته، [والذي لزم عن ذلك؛ لم يلزم إلا في حقيقته وذاته، لا في مدركاته ومضافاته][4]، فأمَّا أن يتغيَّر بإدراك المتغيرات؛ فذلك أمرٌ إضافيٌّ، لا معنًى[5] في نفس الذَّات، وذلك ممَّا لا تبطله الحجَّة، ولم يمنعه برهانٌ، ونفيه من طريق التَّنزيه والإجلال لا وَجْهَ له، بل التَّنزيهُ من هذا التَّنزيه، والإجلالُ من هذا الإجلال= أَوْلى[6]).

وتكلَّم أبو البركات على قول أرسطو؛ **إذ قال**[7]: (من المُحال أن يكون كمالُه بفعل[8] غيره؛ إذ كان جوهرًا في الغاية من الإلٰهيَّة والكرامة

(١) قوله: «أوجبت له في» في الأصلين (م، د): «أوجبها»، وفي «**الدرء**»: «أوجبت»، والمثبت من «**المعتبر**». **تنبيه**: في (د) كتب الناسخ فوقها المثبت، وهو مما استدركه من «**المعتبر**».

(٢) في (م) و«**الدرء**»: «تعتقد»، والمثبت من (د) و«**المعتبر**» وإحدى نسخ «**الدرء**».

(٣) في (د): «بطريق البرهان»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) من «**الدرء**» و«**المعتبر**»، وهو مما استدركه ناسخ (د) في الطرَّة من «**المعتبر**».

(٥) بعدها في (د) زيادة: «له».

(٦) في طرَّة (د) نقل النَّاسخ تتمة الكلام من «**المعتبر**».

(٧) «**المعتبر**» (٣/ ٧٠).

(٨) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**»: «بعقل»، وفي «**المعتبر**»: «يعقل».

والعقل؛ فلا يَتَغَيَّر، والتَّغَيُّرُ فيه انتقالٌ إلى الأنقص، وهذا هو حركةٌ ما، فيكون هذا العقل ليس عقلًا بالفعل؛ لكن بالقوَّة).

فقال أبو البركات[(١)]: (ما قيل في منع التَّغيُّر مطلقًا حتى يُمنع التَّغيُّر في المعارف والعلوم؛ فهو غيرُ لازمٍ في التَّغيُّر مطلقًا، بل هو غير لازمٍ البَتَّةَ! وإن لزم؛ كان لزومه في بعض تغيُّرات الأجسام -مثل الحرارة والبرودة-، وفي بعض الأوقات، لا في كلِّ حالٍ ووقتٍ. ولا يلزم مثل ذلك في النُّفوس التي تخصُّها المعرفة والعلم دون الأجسام؛ **فإنَّه يقول**: إنَّ كلَّ تغيُّرٍ وانفعالٍ[(٢)] فإنَّه يلزم أن يتحرَّك قبل ذلك التَّغيُّر حركةً مكانيَّةً).

قال: (وهذا محالٌ؛ فإنَّ النُّفوس[(٣)] تتجَدَّدُ لها المعارفُ والعلومُ من غير أن تتحرَّك في[(٤)] المكان -على رأيه-؛ فإنَّه[(٥)] لا يعتقد فيها أنَّها ممَّا تكون في مكانٍ الْبَتَّة؛ فكيف أن تتحرَّك فيه؟!

وإنَّما ذلك للأجسام في بعض التَّغيُّرات والأحوال كالتَّسخُّن والتَّبرُّد[(٦)]، ولا يلزم فيهما أبدًا؛ [فإنَّ الحجر الكبير يسخن ولا يصعد، ويبرد ولا يهبط، بل ولا يتحرَّك من مكانه][(٧)]؛ وإنَّما[(٨)] ذلك فيما يصعد بالبخار من الماء، ويتدخَّن من الأرض من الأجزاء التي هي كالهَبَاء؛ دون غيرها من

---

(١) «**المعتبر**» (٣/ ٧٧-٧٨).

(٢) في (د): «وانتقال»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٣) قوله: «فإن النفوس» في الأصلين (م، د): «فالنفس»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٤) في الأصلين (م، د): «على»، والمثبت من «**المعتبر**».

(٥) في الأصلين (م، د): «بأنه»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٦) قوله: «كالتسخن والتبرد» في (د): «كالتسخين والتبريد»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٧) من «**المعتبر**».

(٨) في (د): «فإنما»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».

الأحجار الكبار [الصَّلبة][١] التي تُحمى حتَّى تصير بحيث تُحرِق وهي في مكانِها لا تتحرَّك، والماء يسخن بسخونةٍ كثيرةٍ وهو في مكانه لا يتبخَّر، وإنَّما يتبخَّر[٢] منه بعضُ الأجزاء.

ثُمَّ تكون الحركة المكانيَّة بعد الاستحالة لا قبلها؛ **كما قال:** إنَّ جميع هذه هي حركاتٌ توجد بأخَرة بعد الحركة المكانيَّة، وفيما عدا ذلك؛ فقد يَسْوَدُّ الجسم ويَبْيَضُّ وهو في مكانه لم يتحرَّك، ولا يتحرَّك قبل الاستحالة ولا بعدها.

فما لزم[٣] هذا في كلِّ جسم؛ بل في بعض الأجسام، ولا في كلِّ حالٍ ووقتٍ؛ بل في بعض الأحوال والأوقات، ولا[٤] كان ذلك على طريق التَّقدُّم كما قال؛ بل على طريق التَّبع[٥]، ولو لزم في التَّغيُّرات الجسمانيَّة؛ لما لزم في التَّغيُّرات النَّفسانيَّة، ولو لزم في التَّغيُّرات النَّفسانيَّة أيضًا؛ لما لزم انتقال الحكم فيه إلى التَّغيُّرات في المعارف والعلوم والعزائم والإرادات؛ فالحكم الجزئيُّ لا يلزم كلِّيًّا ولا يتعدَّى من البعض إلى البعض، وإلا لكانت الأشياء على حالٍ واحدةٍ[٦]).

قال[٧]: (والقائلون بالحدوث **قالوا:** «إنَّه لا يحتاج إلى هذا التَّمَحُّل» -

---

(١) من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٢) قوله: «لا يتبخر، وإنما يتبخر» في (د): «لا يتحرك، وإنما يتحرك»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٣) في (د): «يلزم»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٤) في (م): «وإلا»، والمثبت من (د)، و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٥) في (د): «التتبع»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٦) قوله: «حال واحدة» في (د): «حال واحد»، وفي «**الدرء**»: «حالة واحدة»، والمثبت من (م) و«**المعتبر**».
(٧) «**المعتبر**» (٣/ ٤٧).

وسمَّوه على طريق المجادلة باسم «**التَّمَحُّل**» للتَّشنيع والتَّسفيه-؛ **بل نقول**: بأنَّ المبدِئ المعيد خلق العالَم وأحدثه بإرادةٍ قديمةٍ أزليَّةٍ، أراد بها من[(١)] القِدم إحداثَ العالم حين إحداثه).

قال: (**وقد قيل في جوابهم**: إنَّ ذلك المبدأ -يعني المفعول الأوَّل[(٢)]- لا يَتَعَيَّن[(٣)] وَيَتَخَصَّص في[(٤)] القِدم إلَّا بمعقولٍ يجعله مقصودًا[(٥)] في العلم القديم عند الإرادة القديمة؛ حيث أراده[(٦)] في مدَّة القِدم السَّابق بحدوث[(٧)] العالم التي هي مدَّةٌ غير متناهيةِ البدايةِ، وما لا يُعقل[(٨)] ولا يُتَصَوَّر لا يُعْلَم، وما لا يمكن أن يُعْلَم= لا يعلمه عالِمٌ؛ [لا][(٩)] لأنَّ الله لا يقدر على علمه، لكن لأنَّه في نفسه غيرُ مقدورٍ عليه.

ثُمَّ ما الذي يقولونه في حوادث العالم؛ عن[(١٠)] مشيئة الله تعالى وإرادته التي بها يقبل الدُّعاء من الدَّاعي، ويُحسِن إلى المحسن، ويُسِيء إلى المسيء، ويقبل توبة التَّائب، ويغفر للمستغفر= هل يكون ذلك عنه[(١١)] أو لا يكون؟

فإن قالوا: «بأنَّه لا يكون»؛ أبطلوا بذلك الشَّرع الذي قَصْدُهم نُصْرَتُه،

---

(١) في «**الدرء**» و«**المعتبر**»: «في».
(٢) قوله: «المفعول الأول» في (م): «العقول»، والمثبت من (د).
(٣) في (د) و«**الدرء**»: «يتغير»، والمثبت من (م) و«**المعتبر**».
(٤) في الأصلين (م، د): «من»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٥) قوله: «القدم إلا بمعقول يجعله مقصودًا» في (د): «العدم إلا لمفعول يجعله متصورًا»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٦) في الأصلين (م، د): «أراد»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٧) في «**الدرء**»: «لحدوث»، وفي «**المعتبر**»: «بحدث».
(٨) في (د): «يفعل»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**المعتبر**».
(٩) من «**الدرء**» و«**المعتبر**».
(١٠) في «**الدرء**» و«**المعتبر**»: «من».
(١١) في الأصلين (م، د): «لحسنه»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

وأبطلوا حكم أوامره ونواهيه، وكلَّ[(١)] ما جاء لأجله من الحثِّ على الطَّاعة والنَّهي عن المعصية.

وإن قالوا: «يكون ذلك بِأَسْرِه عنه»؛ فهل هو بإرادةٍ أم بغير إرادةٍ؟ وكونه بغير إرادةٍ أشنع! وإن كان بإرادةٍ؛ فهل هي إرادة[(٢)] قديمةٌ أم محدَثةٌ؟

فإن كانت قديمةً؛ فالإرادات القديمة غيرُ واحدةٍ، **وما أظنُّهم يقولون:** إنَّ المرادات الكثيرة صدرت عن إرادةٍ واحدةٍ).

قال: (**وإن قالوا:** «إنَّ ذلك يصدر عنه بإراداتٍ حادثةٍ»؛ فقد قالوا بما هربوا منه أوَّلًا).

قلتُ: أبو البركات لاستبعاد عقله أن تَصدُر المرادات الكثيرة عن إرادةٍ واحدةٍ= ظنَّ أنَّهم لا يقولون به؛ ولم يكن له من الخبرة بأقوال المتكلِّمين ما له من الخبرة بأقوال المتفلسفة، وإلَّا فكثيرٌ[(٣)] من النُّظَّار -كابن كُلَّاب وموافقيه؛ كالأشعريِّ وأكثر متَّبعيه من أهل الكلام والرَّأي والحديث والتَّصوُّف من أصحاب الأئمَّة الأربعة وغيرهم؛ كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وأبي الوليد الباجي وأبي منصور المَاتُرِيْدي وغيرهم- **يقولون:** «إنَّه يعلم المعلومات كلَّها بعلمٍ واحدٍ بالعين، ويريد المرادات كلَّها بإرادةٍ واحدةٍ بالعين».

بل يقولون: «إنَّ كلامه الذي يتضمَّن كلَّ أمرٍ أمر به، وكلَّ خبرٍ أخبر

---

(١) في (م) تحتمل: «فكل»، وتحتمل: «بكل» وهو الموافق لـ(د)، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٢) في الأصلين (م، د): «إرادات»، والمثبت من «**الدرء**» و«**المعتبر**».

(٣) هنا عادت نسخة (ك)؛ حيث انقطعت (ص١٥٠)، وجاء السياق فيها: «...بل ولا تثبت. فصل كثير من النظار...إلخ».

به، هو أيضًا واحدٌ بالعين»؛ وإن كان جمهور العقلاء **يقولون**: إنَّ فساد هذا معلومٌ بالضَّرورة بعد التَّصوُّر التَّامِّ.

ثُمَّ تنازعَ القائلون بهذا الأصل:

❐ هل كلامُه معنًى فقط، والقرآن العربيُّ لم يتكلَّم به، ولا بالتَّوراة العبريَّة[1]، ولا تكلَّم بشيءٍ من الحروف؟

❐ أو كلامه: الحروفُ -أو الحروفُ والأصواتُ- التي نزل بها القرآن وغيرُه، وهي قديمةٌ أزليَّةٌ؟

على قولين.

ومن القائلين بِقَدم أعيان الحروف -أو الحروفِ والأصواتِ- **مَن لا يقول**: «هي واحدةٌ بالعين»، **بل يقول**: «هي متعدِّدةٌ، وإن كانت لا نهاية لها»، **ويقول** بثبوت[2] حروفٍ -أو حروفٍ ومعانٍ- لا نهاية لها في آنٍ واحدٍ، وأنَّها لم تزل ولا تزال.

ومن القائلين بقدم معنى الكلام وأنَّه لم يتكلَّم بحروفٍ:

۞ **من يقول**: «القديمُ خمسةُ[3] معانٍ».

۞ **ومنهم من يقول**: «ذلك المعنى يعود إلى **الخبر**»، ويجعل «**الأمر**» داخلًا في معنى «**الخبر**»، **ومنهم** من يردُّ «**الخبر**» إلى «**العلم**»، **ومنهم من يقول** -مع ذلك-: «إنَّ **العلم** ليس صفةً قائمةً بالعالِم[4]».

---

(١) في (د، ك): «العبرانية»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصول (م، د، ك): «ثبوت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (م): «خمس»، والمثبت من (د، ك).

(٤) في الأصول (م، د، ك): «بالعلم»، ولعل صوابها ما أثبت كما استظهره أحد القرَّاء في طرَّة (م).

وأمَّا أقوال السَّلف وعلماء الإسلام في هذا الأصل، وما في ذلك من نصوص الكتاب والسُّنَّة= فهذا أعظم من أن يسعه هذا **الشَّرح**.

ومن كتب التَّفسير المنقولة عن السَّلف؛ **مثل تفسير**: عبد الرَّزَّاق، وعَبْد بن حُمَيْدٍ، وأحمد بن حنبلٍ، وإسحاق بن راهويه، وبقِيِّ بن مَخْلَدٍ، وعبد الرحمٰن بن إبراهيم -«دُحَيْم»-، وعبد الرحمٰن ابن أبي حاتمٍ، ومحمَّد بن جريرٍ الطَّبريِّ، وأبي بكر ابن المُنْذِر، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي الشَّيخ الأصفهانيِّ، وأبي بكر ابن مَرْدُوَيْه، وغيرهم= من ذلك ما تطول حكايته.

وكذلك في[1] الكتب المصنَّفَة في السُّنَّة، والرَّدِّ على الجهميَّة، وأصول الدِّين؛ المنقولة عن السَّلف؛ **مثل**: كتاب «**الرَّدِّ على الجهميَّة**» لعبد الله بن محمَّد[2] الجُعفيِّ -شيخِ البخاريِّ-، وكتاب «**خلق الأفعال**» للبخاريِّ، وكتاب «**السُّنَّة**»: لأبي داود السِّجستانيِّ، ولأبي بكرٍ الأثرمِ، ولعبد الله بن أحمد بن حنبلٍ، ولحنبل بن إسحاقَ، ولأبي بكرٍ الخلَّال، ولأبي الشَّيخ الأصفهانيِّ، ولأبي القاسم الطَّبرانيِّ، ولأبي عبد الله ابن مَنْدَه، وأمثالهم.

وكتاب «**الشَّريعة**» لأبي بكرٍ الآجُرِّيِّ، و«**الإبانة**» لأبي عبد الله ابن

---

(١) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «لعبد الله بن محمد» في الأصول (م، د، ك) و«**المنهاج**» (١/ ٣٦٣) و«**شرح حديث النزول**» (ص٢٢٨): «لمحمد بن عبد الله»، وهو سهو، والصواب ما أثبت، كما في «**الحموية**» (ص٢٦٠)، «**التسعينية**» (١/ ١٦٠)، «**جواب أهل العلم-الفتاوى**» (١٧/ ٧٤)، «**الدرء**» (٧/ ١٠٨).

هو: الإمام الحافظ أبو جعفر عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان بن أخنس الجعفي البخاري المعروف بـ«المسندي»، لقب بذلك لأنه كان يطلب المسندات، ويرغب عن المراسيل والمقاطيع، روى عنه البخاري وغيره، وعلى يد جدِّه الأعلى يمان بن أخنس -والي بخارى- أسلَم المغيرةُ جدُّ أبي عبد الله البخاري، توفي سنة (٢٢٩هـ). انظر: «**تاريخ بغداد**» (١١/ ٢٥٧)، «**تهذيب الكمال**» (١٦/ ٥٩).

بَطَّةَ، وكتاب «**الأصول**» لأبي عمر الطَّلَمَنْكِيِّ، وكتاب «**ردِّ عثمان بن سعيدٍ الدَّارِميِّ على المريسيِّ**[١]»، وكتاب «**الرَّدِّ على الجهميَّة**» له، وأضعاف هذه الكتب.

وذلك مثل ما ذكره الخلَّال وغيرُه، عن إسحاق بن راهويه: ثنا بِشر بن عمر[٢]، **قال**: سمعتُ غير واحدٍ من المفسِّرين **يقول**: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٣]، **أي**: ارتفع[٤].

وقال البخاريُّ في **صحيحه**[٥]: (قال أبو العالية: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[٦]: ارتفع، وقال مجاهدٌ: «استوى»: علا على العرش).

وقال البغوي في **تفسيره**[٧]: (قال ابن عبَّاسٍ وأكثرُ مفسِّري السَّلف: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[٨]: ارتفع إلى السماء)، وكذلك قال الخليل بن أحمد[٩].

وروى البيهقيُّ[١٠] عن الفرَّاء: («استوى» **أي**: صعِد. وهو كقول الرَّجُل: كان قاعدًا، فاستوى قائمًا).

---

(١) قوله: «على المريسي» ليس في (د، ك)، والمثبت من (م).
(٢) في (م، د): «الوليد»، وضرب عليه في (د) وكتب في الطرَّة المثبت، وهو الموافق لـ(ك).
(٣) طه: (٥).
(٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتب الخلال، وأخرجه اللالكائي (٦٦٢).
(٥) (٩/٣٣٦).
(٦) البقرة: (٢٩).
(٧) (١/٧٨).
(٨) البقرة: (٢٩).
(٩) ذكره ابن عبد البر في «**التمهيد**» (٧/١٣٢) بلفظ: (ذكر النضر بن شميل -وكان ثقة مأمونًا جليلًا في علم الديانة واللغة- قال: حدثني الخليل -وحسبك بالخليل- قال: أتيت أبا ربيعة الأعرابي -وكان من أعلم من رأيت- فإذا هو على سطح فسلَّمنا فردَّ علينا السلام وقال لنا: استووا. فبقينا متحيرين ولم ندر ما قال! قال: فقال لنا أعرابي إلى جنبيه: إنه أمركم أن ترتفعوا. قال الخليل: هو من قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾: فصعدنا إليه).
(١٠) في «**الأسماء والصفات**» (٧٨١).

وروى الشَّافعيُّ في **مسنده**[(١)] عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه أنَّه قال عن يوم الجمعة: «وهو اليوم الذي استوى فيه ربُّكم على العرش».

وروى أبو بكرٍ الأثرم[(٢)] عن الفضيل بن عياض، قال: «ليس لنا أن نتوَّهم في الله كيف وكيف؛ لأنَّ الله وَصَفَ فأبْلَغَ؛ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ[(٣)] ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[(٤)]، فلا صفة أبلغُ ممَّا وصف به نفسه، وكلُّ[(٥)] هذا النُّزول والضَّحك، وهذه المباهاة وهذا[(٦)] الاطِّلاع؛ كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يضحك[(٧)]؛ فليس لنا أن نتوهَّم أنْ كيف وكيف. **فإذا**[(٨)] **قال لك**[(٩)] **الجهميُّ**: أنا أكفر[(١٠)] بربٍّ ينزل[(١١)] عن مكانه. **فقل أنتَ**: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء».

وقال البخاريُّ في كتاب «**خلق الأفعال**»[(١٢)]: (وقال الفضيل بن

---

(١) برقم: (٤٦١).
(٢) أخرجه الخلال في «**السُّنَّة**» -كما في «**الدرء**» (٢/ ٢٣) و«**الحموية**» (ص٣٧٥)- عن أبي بكر الأثرم.
(٣) من قوله: «لم يلد...» إلى هنا؛ ليس في (د، ك)، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(٤) الإخلاص: (١-٤).
(٥) في (ك): «ومثل»، والمثبت من (م، د) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(٦) في (م، د): «وهذه»، والمثبت من (ك) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(٧) قوله: «كما شاء أن ينزل وكما شاء أن يضحك» في «**الدرء**»: «كما شاء أن ينزل، وكما شاء أن يباهي، وكما شاء أن يطلع، وكما شاء أن يضحك»، وفي «**الحموية**»: «كما يشاء أن ينزل، وكما يشاء أن يباهي، وكما يشاء أن يضحك، وكما يشاء أن يطلع».
(٨) في (د، ك) و«**الدرء**»: «وإذا»، والمثبت من (م) و«**الحموية**».
(٩) ليست في (م) و«**الحموية**»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**».
(١٠) في (م): «كفرت»، والمثبت من (د) و«**الدرء**» و«**الحموية**».
(١١) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**الدرء**» و«**الحموية**»: «يزول»، وهو الأشبه.
(١٢) «**خلق الأفعال**» (٦١، ٦٣).

عياض: **إذا قال لك الجهميُّ**: أنا أكفر بربٍّ يزول عن مكانه. **فقل**: أنا أؤمن بربٍّ يفعل ما يشاء).

قال البخاريُّ[(١)]: (وحَدَّث يزيدُ بن هارونَ عن الجهميَّة؛ **فقال**: من زعم أنَّ الرَّحمٰن على العرش استوى على خلاف ما تقرَّر في قلوب العامَّة؛ فهو جهميٌّ).

وروى الخلَّال عن سليمان بن حربٍ أنَّه سأل بشرُ بن السَّرِيِّ حمَّادَ بن زيدٍ؛ **فقال**: يا أبا إسماعيلَ، الحديث: «**يَنْزِلُ الله إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا**»[(٢)] يتحوَّل من مكانٍ إلى مكانٍ؟ فسكت حمَّادُ بن زيدٍ، **ثُمَّ قال**: هو في مكانه، يقرُب من خلقه كيف شاء[(٣)].

وهذا هو الذي نقله الأشعريُّ في كتاب «**المقالات**»[(٤)] عن أهل السُّنَّة والحديث؛ **فقال**: (ويصدِّقون بالأحاديث التي جاءت عن النَّبيِّ ﷺ: «**أَنَّ [الله سبحانه] يَنزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيا، فَيَقُولُ: [هَلْ] مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟**» -كما جاء في الحديث عن رسول الله ﷺ[(٥)]-، ويأخذون بالكتاب والسُّنَّة؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[(٦)].

ويرون اتِّباع مَنْ سلف مِنْ أئمة الدِّين، وألَّا يُحْدِثوا في دينهم ما لم يأذن به الله، ويُقِرُّون أنَّ الله تعالى يجيء يوم القيامة؛ كما قال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾[(٧)]، وأنَّ الله يقرب من خلقه كما يشاء؛ كما

---

(١) في «**خلق الأفعال**» (٦٣).
(٢) أخرجه البخاري (١١٥٢)، ومسلم (٧٥٩) من حديث أبي هريرة.
(٣) لم أقف عليه في المطبوع من كتب الخلال، وأخرجه العقيلي (٦٦٩).
(٤) انظر: «**مقالات الإسلاميين**» (ص٢٩٤-٢٩٧).
(٥) من قوله: «أن الله سبحانه ينزل...» إلى هنا؛ سقط في (د، ك)، والمثبت من (م). وما بين المعقوفتين من «**المقالات**».
(٦) النساء: (٥٩).
(٧) الفجر: (٢٢).

قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ۝١٦﴾[(١)]).

ثُمَّ قال الأشعريُّ: (وبكلِّ ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهبُ).

وقال أبو عثمانَ النَّيسابوريُّ الملقَّبُ بشيخ الإسلام في **رسالته المشهورة في السُّنَّة**[(٢)]؛ **قال:** (ويُثبت أهلُ الحديث نزولَ الرَّبِّ سبحانه في كلِّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا من غير تشبيهٍ له بنزول المخلوقين، ولا تمثيلٍ، ولا تكييفٍ، بل يُثبتون له ما أثبته له رسول الله ﷺ وينتهون فيه إليه، ويُمِرُّون الخبر الصَّحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويَكِلُون علمَه إلى الله.

وكذلك يُثبتون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجيء والإتيان [المذكورين في قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ][(٣)] فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[(٤)]، وقوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾[(٥)])[(٦)].

وقال: (سمعتُ الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: سمعتُ أبا زكريا يحيى بن محمد العنبريِّ يقول: سمعت إبراهيمَ بن أبي طالبٍ، سمعتُ أحمد بن سعيد الرِّباطيِّ **يقول:** حضرتُ مجلس الأمير عبد الله بن طاهرٍ ذاتَ يوم؛ وحضر إسحاق بن إبراهيم -يعني ابن راهويه- **فسُئل** عن حديث النُّزول: أصحيحٌ[(٧)] هو؟

فقال: نعم.

---

(١) ق: (١٦).

(٢) وهي بعنوان: «**الرسالة في اعتقاد أهل السُّنَّة وأصحاب الحديث والأئمة**» كما هو ثابت في أصح نسخها الخطية -نسخة الظاهرية-، وقد طبعت عدَّة طبعات، أشهرها ط. دار العاصمة، بتحقيق: د. ناصر الجديع، وسأرمز لها فيما سيأتي بـ«**الصابوني**».

(٣) من «**الصابوني**» و«**شرح حديث النزول**».

(٤) البقرة: (٢١٠).

(٥) الفجر: (٢٢).

(٦) «**الصابوني**» (ص١٩١-١٩٢).

(٧) في (د، ك) و«**الدرء**»: «صحيح»، والمثبت من (م) و«**الصابوني**».

فقال بعض قُوَّاد عبد الله: يا أبا يعقوب، أتزعم أنَّ الله يَنزِلُ كُلَّ ليلةٍ؟

قال: نعم.

قال: كيف ينزل؟

قال: أَثْبِتْه فَوْقَ حتَّى أصفَ لك النُّزول.

فقال الرَّجل: أُثْبَتُّهُ فَوْقَ.

فقال إسحاق: قال الله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[(١)].

فقال له الأمير عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة.

فقال إسحاقُ: أعزَّ الله الأميرَ، مَن يجيء يوم القيامة؛ من يمنعه اليوم؟)[(٢)].

وروى بإسناده[(٣)] عن إسحاقَ، قال: قال لي الأمير عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذا الحديث الذي تروونه[(٤)] عن النَّبيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيا»[(٥)]؛ كيف ينزل؟

قال: قلتُ: أعزَّ الله الأميرَ، لا يُقال لأمر الرَّبِّ: كيف[(٦)]؟ إنَّما ينزل بلا كيفٍ.

وبإسناده[(٧)] أيضًا عن عبد الله بن المبارك أنَّه سأله سائلٌ عن النُّزول ليلةَ النِّصف من شعبانَ؛ فقال عبد الله: يا ضعيفُ، ليلة النِّصف -أي[(٨)] وَحْدَهَا-؟! ينزل في كلِّ ليلةٍ!

---

(١) الفجر: (٢٢).
(٢) «الصابوني» (ص١٩٦-١٩٨).
(٣) انظر: «الصابوني» (ص١٩٣-١٩٤).
(٤) في (د) و«الدرء» و«الصابوني»: «ترويه»، والمثبت من (م، ك).
(٥) سبق تخريجه (ص٣١٠).
(٦) بعدها في الأصول (م، د، ك) زيادة: «ينزل»، ولم ترد في «الدرء» و«الصابوني» وهو الأشبه.
(٧) انظر: «الصابوني» (ص١٩٤-١٩٦).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).

فقال الرَّجُل: يا أبا عبد الرَّحمٰن، كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان؟

فقال عبد الله بن المبارك: ينزل كيف شاء[(١)].

قال أبو عثمان النَّيسابوريُّ: (فلما صحَّ خبر النُّزول عن النَّبيِّ ﷺ أقرَّ به أهل السُّنَّة وقبلوا الحديث، وأثبتوا النُّزول على ما قاله رسول الله ﷺ، ولم يعتقدوا تشبيهًا له بنزول خلقه، وعلموا وعرفوا واعتقدوا وتحقَّقوا أنَّ صفاتِ الرَّبِّ تعالى لا تُشبه صفات الخلق، كما أنَّ ذاته لا تشبه ذوات الخلق، تعالى الله[(٢)] عمَّا يقول المُشَبِّهة والمُعَطِّلة علوًّا كبيرًا)[(٣)].

وروى البيهقيُّ بإسناده[(٤)] عن إسحاق بن راهويه، **قال:** جمَعني وهذا المبتدعَ -يعني إبراهيمَ بن أبي صالح[(٥)]- مجلسُ الأمير عبد الله بن طاهرٍ؛ فسألني الأمير عن أخبار النُّزول فثبَّتُّها[(٦)].

فقال إبراهيم: كفرتُ بربٍّ ينزل من سماءٍ إلى سماءٍ.

فقلت: آمنتُ بربٍّ يفعل ما يشاء.

فرضي عبدُ الله كلامي، وأنكر على إبراهيمَ.

وقال حربُ بن إسماعيلَ الكِرْمَانيُّ في كتابه المصنَّف في «**مسائل أحمد وإسحاق**» مع ما ذكر فيها من الآثار عن النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة والتَّابعين ومَن بعدهم؛ **قال:** (باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمة العلم

---

(١) في (م): «يشاء»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**» و«**الصابوني**».

(٢) قوله: «تعالى الله» في (د، ك): «سبحانه وتعالى»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الصابوني**».

(٣) «**الصابوني**» (ص٢٣٢).

(٤) انظر: «**الأسماء والصفات**» (٢/ ٣٧٥).

(٥) قوله: «إبراهيم بن أبي صالح» في (م): «إبراهيم بن صالح»، وفي (د، ك): «ابن صالح»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الأسماء والصفات**».

(٦) في (م): «فرددتها»، وفي «**الدرء**» و«**الأسماء والصفات**»: «فسردتها»، والمثبت من (د، ك).

وأصحاب الأثر المعروفين بها، المقتدَى بهم فيها؛ وأدركتُ من أدركت من علماء العراق والحجاز والشَّام عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلَها؛ فهو مبتدعٌ، خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن سبيل السُّنَّة ومنهج الحقِّ؛ وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم[(١)] بن مَخْلَدٍ وعبد الله بن الزُّبير الحُمَيْديِّ وسعيد بن منصورٍ، وغيرهم ممن جالسْنا وأخذنا عنهم العلم)[(٢)].

وذكر الكلام في الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به الرَّسول ﷺ من أشراط السَّاعة، وأمر البرزخ، وغير ذلك، **إلى أن قال:** (وهو سبحانه بائنٌ من خلقه، لا يخلو من علمه مكانٌ، ولله عرشٌ، وللعرش حَمَلَةٌ يَحْمِلونه، وله حَدٌّ، والله أعلم بِحَدِّه، والله تعالى على عرشه، عَزَّ ذِكْرُه، وتعالى جَدُّه، ولا إله غيرُه.

والله تعالى سميعٌ لا يشكُّ، بصيرٌ لا يرتاب، عليمٌ لا يَجهل، جوادٌ لا يبخل، حليمٌ لا يَعْجَل، حفيظٌ لا ينسى، يقظانُ لا يسهو، رقيبٌ لا يغفل، يتكلَّم ويتحرَّك، ويسمعُ ويبصر وينظر، ويقبض ويبسط، ويفرح ويحبُّ، ويكره ويبغض، ويسخط ويغضب، ويرحم ويعفو ويغفر، ويعطي ويمنع، ينزل كلَّ ليلةٍ إلى السَّماء الدُّنيا كيف شاء، متكلِّمًا عالـمًا، تبارك الله أحسنُ الخالقين)[(٣)].

---

(١) بعدها في (د، ك) زيادة: «وبقي»، وهي مقحمة. وقد سرَت هذه الزيادة إلى كتب بعض المتأخرين كالسفاريني -وسبق الإشارة في وصف النسخ (ص٧٦) إلى تملكه لنسخة (د)- في «**لوامع الأنوار**» (١/ ٢١)، وابن سحمان في «**الضياء الشارق**» (ص٢٢٦)، «**كشف الأوهام والالتباس**» (ص٦٩).

(٢) «**السُّنَّة**» (ص٣٣-٣٤). ونقله الشَّيخ في «**الاقتضاء**» (١/ ٤٢٠)، «**الاستقامة**» (١/ ٧٠)، «**البيان**» (٢/ ٦١٧)، «**الدرء**» (٢/ ٧، ٢٢)، «**المنهاج**» (٧/ ٢٤٤)، «**شرح حديث النزول**» (ص١٩٤، ٤٥٧). وابن القيم في «**حادي الأرواح**» (٢/ ٨٢٧).

(٣) «**السُّنَّة**» (ص٥٠-٥١).

وروى أبو بكرٍ الخَلَّال في كتاب «**السُّنَّة**»[١]؛ **قال:** (أخبرني به يوسف بن موسى: أنَّ أبا عبد الله -يعني: أحمد بن حنبلٍ- **قيل له:** أهلُ الجنَّة ينظرون إلى ربِّهم ويُكَلِّمُونه ويُكَلِّمُهم؟

قال: نعم؛ يَنْظُرُ إليهم ويَنْظُرُون إليه، ويُكَلِّمُهم ويُكَلِّمُونه، كيف شاء وإذا شاء).

وقال أيضًا: (أخبرني عبد الله[٢] بن حنبلٍ؛ أخبرني أبي حنبل بن إسحاق، **قال: قال عَمِّي:** نحن نؤمن بأنَّ الله على العرش، كيف شاء وكما شاء).

قال الخلَّال: (وأخبرني علي بن عيسى أنَّ حنبلًا حدَّثهم، **قال: قلتُ لأبي عبد الله:** الله يُكَلِّم عبده يومَ القيامة؟

قال: نعم، فمَن يقضي بين الخلائق إلا الله ﷻ؟! يُكَلِّم عبدَه ويَسْأَلُه. الله متكلِّمٌ[٣]؛ لم يزل الله[٤] يأمر بما شاء ويحكم بما شاء - وليس له عِدْلٌ ولا مِثْل- كيف شاء وأنَّى شاء).

قال الخلَّال: (وأنا محمَّد بن عليِّ بن بحرٍ أنَّ يعقوب بن بُخْتَان حدَّثهم: أنَّ أبا عبد الله **سُئِل** عَمَّنْ زَعَمَ أنَّ الله لم يتكلَّم بصوتٍ؟

قال: بلى، تكلَّم بصوتٍ؛ وهذه الأحاديث كما جاءت نرويها؛ لكلِّ حديثٍ وجهٌ، يريدون أن يموِّهوا على النَّاس! مَن زعم أنَّ الله لم يُكَلِّم موسى فهو كافرٌ).

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «**السُّنَّة**»، ونقله الشَّيخ في «**الدرء**» (٢/ ٢٩)، وابن القيم في «**حادي الأرواح**» (٢/ ٧٠٦)، وابن الوزير في «**العواصم والقواصم**» (٥/ ٢٠٤). وأورده ابن بطة في «**الإبانة**» (٧/ ٥٣).

(٢) بعدها في (ك) زيادة: «ابن أحمد»، وهي سهو؛ فالمراد: عبد الله بن حنبل بن إسحاق؛ لا عبد الله ابن الإمام. انظر: «**الطبقات**» (١/ ٣٨٣).

(٣) في (م): «يتكلم»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**».

(٤) بعدها في (د) زيادة: «يتكلم»، وفي (ك): «متكلم»، وليست في (م) و«**الدرء**».

قال[١]: (وأخبرنا المَرُّوذِيُّ: سمعت أبا عبد الله، **وقيل له**: إنَّ عبد الوهَّاب قد تكلَّم؛ **وقال**: «من زعم أنَّ الله كلَّم موسى بلا صوتٍ فهو جهميٌّ عدوُّ الله وعدوُّ الإسلام»؛ فتبسَّم أبو عبد الله، **وقال**: «ما أحسنَ ما قال! عافاه الله»).

وعن عبد الله بن أحمد -أيضًا[٢]**-؛ قال**[٣]: (سألتُ أبي عن قوم يقولون: «لما كَلَّمَ الله موسى لم يتكلَّم بصوتٍ»؛ **فقال أبي**: بل تَكَلَّمَ تبارك وتعالى بصوتٍ، وهذه الأحاديث نرويها[٤] كما جاءت، وحديثُ ابن مسعودٍ: «إِذَا تَكَلَّم الله بالوَحيِ سُمعَ لَهُ صَوتٌ كَجَرِّ السِّلسِلَةِ عَلَى الصَّفْوَان»[٥].

قال أبي: «والجهميَّة تنكره»، **قال أبي**: «وهؤلاء كفَّارٌ، يريدون أن يموِّهوا على النَّاس. من زعم أنَّ الله لم يتكلَّم؛ فهو كافرٌ»)[٦].

قلت: قد بَيَّن الإمام أحمدُ وغيره من السَّلف أنَّ الصَّوت الذي تَكَلَّمَ الله تعالى به ليس هو الصَّوت المسموع من العباد[٧]:

وسئل أحمدُ عن قوله ﷺ: «**لَيسَ مِنَّا مَن لَم يَتَغَنَّ بِالقُرآنِ**»[٨]، **قال**:

---

(١) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م). **والمراد**: الخلَّال.
(٢) كذا في الأصول (م، د، ك)، وكأنها تُوهم سبْق نقلٍ عن المصدر؛ وليس كذلك، وقد أورد هذا النقل في «**الدرء**» دونها، وهو الأقرب.
(٣) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «تُروَ بِها» كذا رسمًا وضبطًا، وفي (ك): «ترونها»، والمثبت من (د).
(٥) أخرجه الدارمي في «**الرد على الجهمية**» (٣٠٨)، وابن جرير (١٩/ ٢٧٦)، وابن خزيمة في «**التوحيد**» (٢٨١-٢٨٦). وعلَّقه البخاري مجزومًا به (٩/ ٣٧٧). وروي مرفوعًا: أخرجه أبو داود (٤٧٣٨). ورجَّح الدارقطني وقفه.
(٦) «**السُّنَّة**» لعبد الله (٥١٨).
(٧) قوله: «من العباد» ليس في (د، ك)، وفي «**الدرء**»: «من العبد»، والمثبت من (م).
(٨) أخرجه البخاري (٧٥٢٣) من حديث أبي هريرة.

هو الرَّجُلُ يرفع صوته به؛ هذا معناه[١].

وقال في قوله ﷺ: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ**»[٢]: يُحسِّنه بصوته[٣].

وقال البخاريُّ في كتاب «**خلق الأفعال**»[٤]: (ويُذكر عن النَّبيِّ ﷺ: «**أنَّ الله يُنادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَن بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»[٥]، وليس هذا لغير الله).

قال البخاريُّ: (وفي هذا دليلٌ على أنَّ صوتَ الله لا يُشبه أصوات الخلق؛ لأنَّ صوت الله يُسمع من بُعْدٍ، كما يُسمع مِنْ قُرْبٍ، وأنَّ الملائكة يُصْعَقُون من صوته؛ فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾[٦]، فليس لصفة الله نِدٌّ ولا مِثْلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاته في المخلوقين).

ثُمَّ روى بإسناده حديث عبد الله بن أُنَيْسٍ[٧]: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول: «**يَحْشُرُ الله العِبَادَ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ: أَنَا المَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِن أَهلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ مَظْلَمَةً**[٨]».

---

(١) وتمامه كما في «**مسائل أحمد**» رواية ابن هانئ (٢٠٢١): (... هذا معناه، إذا رفع صوته فقد استغنى به). وانظر: «**مسائل أحمد**» رواية صالح (٢٨٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠٢٧)، وابن ماجه (١٣٤٢)، وأحمد (١٨٤٩٤) من حديث البراء بن عازب.

(٣) انظر: «**مسائل أحمد**» رواية صالح (٢٨٧).

(٤) «**خلق الأفعال**» (٤٧٧-٤٨٧).

(٥) أخرجه البخاري في «**خلق الأفعال**» (٤٨١)، وأحمد (١٦٠٤٢) من حديث عبد الله بن أُنيس.

(٦) البقرة: (٢٢).

(٧) بعدها في (ك) زيادة: «قال».

(٨) في (ك) و«**الدرء**» و«**خلق الأفعال**»: «بمظلمة»، والمثبت من (م، د).

وذكر الحديث الذي رواه أيضًا[(١)] في **صحيحه** في هذا المعنى في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ...﴾ الآية[(٢)]: عن أبي سعيدٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَقُولُ الله يَومَ القِيَامَةِ: يَا آدَمُ! فَيَقُولُ: لَبَّيكَ رَبَّنَا**[(٣)] **وَسَعْديكَ. فَيُنَادِي بِصَوتٍ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَن تُخْرِج مِن ذُرِّيَتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. قَالَ: يَا رَبِّ، مَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ: مِن كُلِّ أَلفٍ -أراه قال- تِسعُ مِئَةٍ وَتِسعَةٍ وَتِسعِينَ. فحينئذٍ تَضَعُ الحَامِلُ حَملَهَا، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُم بِسُكَارَى، وَلَكِنَّ عَذَابَ الله شَدِيدٌ**»[(٤)].

وذكر البخاريُّ حديث ابن مسعودٍ، الذي استشهد به أحمدُ[(٥)]، وذكر الحديث الذي رواه في **صحيحه** عن عكرمةَ قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: إنَّ نَبيَّ الله ﷺ قال: «**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَولِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ؛ فَإِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِم، قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُم؟ قَالُوا: الحَقَّ، وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ**»[(٦)].

وذكر البخاريُّ حديثَ ابن عبَّاسٍ المعروفَ من حديث الزُّهْرِيِّ، عن عليِّ بن الحسين، عن ابن عبَّاسٍ، عن نفرٍ من الأنصار. وقد رواه أحمدُ ومسلمٌ في **صحيحه**، وساقه البخاريُّ من طريق ابن إسحاقَ عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال لهم: «**مَا كُنتُم تَقُولُونَ**[(٧)] **فِي هَذَا النَّجمِ الذي يُرمَى**

---

(١) قوله: «وذكر الحديث الذي رواه أيضًا» في (م): «وذكر أيضًا الحديث الذي رواه»، والمثبت من (د، ك).
(٢) سبأ: (٢٣).
(٣) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».
(٤) أخرجه البخاري (٤٧٢٢)، ومسلم (٢١٣).
(٥) انظر ما سبق: (ص٣١٦).
(٦) أخرجه البخاري (٤٧٨٣).
(٧) قوله: «ما كنتم تقولون» في (م): «ما يقولوا»، وفي (ك) و«**خلق الأفعال**»: «ما تقولون»، والمثبت من (د).

به[١]؟» قالوا: كنَّا يا رسول الله[٢] نقول حين رأيناها يُرمى بها: مات مَلِكٌ، وُلِدَ مولودٌ. فقال رسول الله ﷺ: «**لَيسَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَلَكِن إِذَا قَضَى الله فِي خَلقِهِ أَمرًا يَسمَعُهُ أَهلُ[٣] العَرشِ، فَيُسَبِّحُونَ فَيُسَبِّحُ مَنْ تحتَهُم بِتَسبِيحِهِم، فَيُسَبِّحُ مَنْ تَحتَ ذَلِكَ، فَلَم يَزَلِ التَّسبِيحُ يَهبِطُ حَتَّى يَنتَهِيَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، حَتَّى يَقُولَ بَعضُهُم لِبَعضٍ: لِمَ سَبَّحْتُم؟ فَيَقُولُونَ: سَبَّحَ مَنْ فَوقَنَا فَسَبَّحنَا بِتَسبِيحِهِم. فَيَقُولُون: أَلَا تَسأَلُون مَنْ فَوقَكُم: مِمَّ سَبَّحتُم؟ فَيَسْأَلُونَهُم، فَيَقُولُونَ: قَضَى الله فِي خَلقِهِ كَذَا وَكَذَا. الأَمر الذي كَانَ يَهبِطُ بِهِ الخَبَرُ مِن سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ حَتَّى يَنتَهِيَ إِلَى سَمَاءِ[٤] الدُّنيَا، فَيَتَحَدَّثُونَ بِهِ، فَتَستَرِقُهُ الشَّيَاطِينُ بِالسَّمعِ عَلَى تَوَهُّمٍ مِنهُم وَاختِلَافٍ، ثُمَّ يَأْتُونَ بِهِ إِلَى الكُهَّانِ مِن أَهلِ الأَرضِ، فَيُحَدِّثُونَهُم، فَيُخطِئُونَ وَيُصِيبُونَ، فَتُحَدِّثُ بِهِ الكُهَّان**»[٥].

قال البخاريُّ[٦]: (ولقد بيَّن نُعَيم بن حَمَّادٍ أنَّ كلام الرَّبِّ ليس بِخَلْق، وأنَّ العرب لا تعرف الحيَّ من الميِّت إلا بالفعل، فمن كان له فعلٌ؛ فهو حيٌّ، ومن لم يكن له فعلٌ؛ فهو ميِّتٌ[٧]، وأنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ. فضُيِّق عليه حتَّى مضى لسبيله، وتوجَّع أهل العلم لما نَزَلَ به).

قال البخاريُّ: (وفي اتِّفاق المسلمين دليلٌ على أنَّ نُعَيْمًا ومَن نحا نحوَه ليس بمارقٍ ولا مبتدعٍ).

---

(١) قوله: «هذا النجم الذي يرمى به» لم يحرر في (د)، وفي (ك): «هذا النجوم التي نرمى بها»، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».
(٢) قوله: «يا رسول الله» ليس في (د، ك)، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».
(٣) ليست في (د)، وفي (ك): «حملة»، والمثبت من (م) و«**خلق الأفعال**».
(٤) في (د، ك): «السماء»، والمثبت من (م).
(٥) أخرجه البخاري في «**خلق الأفعال**» (٤٨٧)، ومسلم (٢٢٩٥)، وأحمد (١٨٨٣).
(٦) في «**خلق الأفعال**» (٣٨٠).
(٧) انظر ما سيأتي (ص٣٣١، ٤٤٢).

قال أبو عبد الله ابن حامدٍ في كتابه في «**أصول الدِّين**»[(١)]: (ومما يجب الإيمان به: التصديق بأن الله مُتَكَلِّم، وأنَّ كلامه قديمٌ، وأنَّه لم يزل مُتَكَلِّمًا في كلِّ أوقاته موصوفًا بذلك، وكلامه قديمٌ غيرُ محدَثٍ، كالعلم والقدرة).

قال: (وقد يجيءُ على المذهب أن يكون الكلام صفة متكلِّم، لم يزل موصوفًا بذلك، ومتكلِّمًا إذا شاء وكُلَّما[(٢)] شاء، **ولا نقول**: إنَّه ساكتٌ في حالٍ، ومتكلِّمٌ في حالٍ، من حيث حدوث الكلام).

قال: (ولا خلاف عن أبي عبد الله -يعني: أحمد بن حنبلٍ- أنَّ الله لم يزل مُتَكَلِّمًا قبل أن يَخْلُق الخَلْقَ، وقبل كلِّ الكائنات، وأنَّ الله كان فيما لم يزل مُتَكَلِّمًا كيف شاء وكما شاء؛ إذا شاء أنزل كلامَه، وإذا شاء[(٣)] لم ينزله).

فقد ذكر ابن حامدٍ أنَّه لا خلاف في مذهب أحمدَ أنَّه سبحانه لم يزل متكلِّمًا كيف شاء، وكما[(٤)] شاء، **ثُمَّ ذكر قولين:**

❑ هل هو مُتَكَلِّم دائمًا بمشيئته؟

---

(١) أشار له في مواضع ونقل عنه -انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٦١)، «**المسودة**» (ص٢٤٥، ٥٠٧)، «**الصفدية**» (ص٣٧٠)، «**النبوات**» (١/ ٥٧٨)، «**الفتاوى**» (٨/ ٢٩٦) (١٢/ ٣٧٠)، «**الإيمان**» (ص٢٨٩)، «**المنهاج**» (١/ ٤٨٧)-. وأورد النَّص الآتي في «**الدرء**» (٢/ ٧٥-٧٦)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٦٢).

تنبيه: من هنا تبدأ النقول المشتركة بين «**الأصبهانيَّة**» و«**الدَّرء**» و«**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» التي سبق الإشارة إليها في مقدمة التحقيق (ص٣٧)، وتنتهي في (ص٣٣٥). وقد قابلت النُّصوص المنقولة هنا مع «**الفتاوى**» -واعتمدت على نسخة بخط الشَّيخ- و«**الدرء**».

(٢) في (ك): «وبما»، وفي «**الدرء**»: «كما»، والمثبت من (م، د) و«**الفتاوى**» و«**الدرء**» -بعض النسخ-.

(٣) قوله: «وإذا شاء» في (م): «وإذا لم يشأ»، والمثبت من (د، ك) و«**الفتاوى**» و«**الدرء**».

(٤) في (د): «وإذا»، والمثبت من (م، ك).

❏ أو أنَّه لم يزل موصوفًا بذلك، مُتَكَلِّمًا إذا شاء وساكتًا إذا شاء؟ لا بمعنى أنَّه يتكلَّم بعد أن لم يزل ساكتًا؛ فيكون كلامه حادثًا، كما يقوله[١] الكَرَّاميَّة؛ فإنَّ قول الكَرَّاميَّة في «**الكلام**» لم يقل به أحدٌ من أصحاب أحمدَ.

وكذلك ذكرَ القولين أبو بكرٍ عبدُ العزيز في أوَّل كتابه الكبير المسمَّى بـ«**المقنع**»، وقد ذكر ذلك عنه القاضي أبو يَعْلَى في كتاب «**إيضاح البيان في مسألة القرآن**»[٢]: (قال أبو بكرٍ لمَّا سألوه: إنَّكم إذا قلتم: «لم يزل مُتَكَلِّمًا» كان ذلك عَبَثًا! فقال: لأصحابنا قولان:

۞ أحدهما: أنَّه لم يزل متكلِّمًا -كالعلم-؛ لأنَّ ضدَّ الكلام الخَرَس، كما أنَّ ضدَّ العلم الجهل.

۞ قال: ومن أصحابنا من قال: قد أثبت لنفسه أنَّه خالقٌ، ولم يجز أن يكون خالقًا في كلِّ حالٍ، بل قلنا: إنَّه خالقٌ في وقت إرادتِه أن يَخْلُق، وإن لم يكن خالقًا في كلِّ حالٍ، ولم يبطل أن يكون خالقًا، كذلك وإن لم يكن متكلِّمًا في كلِّ حالٍ؛ لم يبطل أن يكون متكلِّمًا، بل هو مُتَكَلِّم خالقٌ، وإن لم يكن خالقًا في كلِّ حالٍ، ولا مُتَكَلِّمًا في كلِّ حالٍ).

قال القاضي أبو يَعْلَى في هذا الكتاب: (**نقول**: إنَّه لم يزل مُتَكَلِّمًا، وليس بمُكَلِّم[٣] ولا مخاطِبٍ، ولا آمرٍ ولا ناهٍ. نَصَّ عليه أحمد في رواية حنبلٍ؛ فقال: «لم يزل الله متكلِّمًا عالمًا غفورًا»).

قال: (وقال في رواية عبد الله: «لم يزل الله مُتَكَلِّمًا إذا شاء»، وقال

---

(١) في (م): «يقول»، والمثبت من (د، ك).
(٢) نقل النَّص الآتي في «**الدرء**» (٢/ ٧٤-٧٥)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٥٨).
(٣) في (د، ك): «بمتكلم»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**».

حنبل في موضعٍ آخر: سمعتُ أبا عبد الله **يقول**: «لم يزل الله مُتَكَلِّمًا، والقرآنُ كلام الله غيرُ مخلوقٍ»).

قلت: أحمدُ أخبر بدوام كلامه سبحانه، ولم يُخبر بدوام تكلُّمه بالقرآن، **بل قال**: «والقرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ».

قال القاضي: (وقال[١] أحمدُ في الجزء الذي **ردَّ فيه على الجهميَّة والزَّنادقة**[٢]: «وكذلك الله يتكلَّم كيف شاءَ، من غير أن نقول: جوفٌ ولا فمٌ ولا شفتانِ».

وقال بعد ذلك: «**بل نقول**: إنَّ الله لم يزل متكلِّمًا إذا شاء. **ولا نقول**: إنَّه كان ولا يَتَكَلَّم حتى خَلَق [كلامًا][٣]»).

وقال أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ -الملقَّبُ بـ«**شيخ الإسلام**»- في «**مناقب الإمام أحمد**» لما ذكر كلامه في مسألة «القرآن» و«ترتيب حدوث البدع»؛ **قال**[٤]: (وجاءت طائفةٌ **فقالت**: لا يتكلَّم بعد ما تكلَّم، فيكون كلامه حادثًا).

قال: (وهذه أُغْلُوطَةٌ[٥] أخرى تُقْذِي في الدِّين غيرَ عين واحدةٍ؛ فانتبه لها أبو بكر ابن خُزَيْمَةَ، وكانت نيسابورُ دارَ الآثار، تُمَدُّ إليها الرِّقاب[٦]،

---

(١) في (د، ك): «قال»، والمثبت من (م) و«**الدرء**».

(٢) «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٦٩، ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) من «**الرد**».

(٤) نقله الشيخ في «**الدرء**» (٢/ ٧٦-٧٨)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٧٧-١٧٨).

(٥) كذا في الأصول (م، د، ك)، وفي «**الفتاوى**» و«**الدرء**»: «سَحَّارة»، **والسَّحَّارة**: شيء يلعب به الصبيان، إذا مد من جانب خرج على لون، وإذا مد من جانب آخر خرج على لون آخر مخالف للأول. انظر: «**تاج العروس**» (١١/ ٥١٨).

(٦) في (م) رسمت: «الرايات»، وفي (د، ك): «الديات»، وفوقها في (ك) ما يشبه الضبة، وفي «**الدرء**»: «الدانات»، والمثبت من «**الفتاوى**».

وتُشَدُّ إليها الرَّكائب، ويُجلب منها العلمُ؛ فابنُ خزيمة في بيتٍ، ومحمَّد بن إسحاق -يعني السَّرَّاجَ- في بيتٍ، وأبو حامد ابن الشَّرْقِي في بيتٍ).

قال: (فطار لتلك الفتنة ذلك **الإمامُ أبو بكرٍ**، فلم يزل يصيح[1] بتشويهها، ويصنِّف في ردِّها، كأنَّه منذرُ جيشٍ، حتَّى دُوِّن في الدَّفاتر، وتَمكَّن في السَّرائر، ولُقِّن[2] في الكتاتيب، ونُقِش في المحاريب: أنَّ الله متكلِّمٌ، إن شاء تكلَّم، وإن شاء سكت).

قال: (فجزى [الله][3] ذلك[4] الإمام وأولئك النَّفر الغُرَّ عن نصر دينه وتوقير نبيِّه خيرًا).

قلت: لفظ «**السُّكوت**» يُراد به[5]:

❁ **السُّكوتُ عن شيءٍ خاصٍّ**، وهذا ممَّا جاءت به الآثار؛ كقول النَّبيِّ ﷺ: «**إنَّ الله فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تعتَدُوهَا، وَسَكَتَ عَن أَشْيَاءَ رَحمَةً لَكُم مِن[6] غَيرِ نِسيَانٍ فَلَا تَسأَلُوا عَنهَا**»[7]، والحديث المعروف عن سلمان مرفوعًا وموقوفًا: «**الحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ الله فِي كِتَابِهِ، وَالحَرَامُ مَا حَرَّمَ الله فِي كِتَابِهِ، وَمَا سَكَتَ عَنهُ فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنهُ**»[8].

---

(١) في (م): «يصرح»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٢) غير بيِّنة في (د)، وفي (ك): «وبعر»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٣) من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٤) كذا في الأصول (م، د، ك) و«**الدرء**»، وفي «**الفتاوى**»: «ذاك».

(٥) انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ١٧٨).

(٦) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٧) أخرجه الطبراني (٢٢/ ٢٦٣)، والدارقطني في «**السنن**» (٤٣٩٦)، والحاكم (٧٣١١)، والبيهقي (١٩٧٥٨) من حديث أبي ثعلبة الخشني. واختلف في رفعه ووقفه، ورجَّح الدارقطني الرفع، إلا أنه منقطع. انظر: «**العلل**» للدارقطني (١١٧٠)، «**جامع العلوم والحكم**» (٢/ ١٥٠).

(٨) أخرجه الترمذي (١٨٣٥)، وابن ماجه (١٧٢٦) مرفوعًا. وقال الترمذي: (غريب). وأخرجه عبد الرزاق (٩٠٤٤) موقوفًا. وأخرجه البيهقي (١٩٧٥٤) على الشك. =

والعلماءُ يقولون:

❐ **مفهومُ الموافقة**: أن يكون الحكمُ في المسكوت عنه أَوْلَى منه في المنطوق به.

❐ **ومفهوم المخالفة**: أن يكون الحكم في المسكوت [عنه][(١)] مخالفًا للحكم في المنطوق به.

۞ **وأمَّا السُّكوت مطلقًا**[(٢)]؛ فهذا هو الذي ذكروا فيه القولين. والقاضي أبو يَعْلَى وموافقوه على أصل ابن كُلَّابٍ يتأوَّلون كلامَ أحمدَ والآثارَ في ذلك بأنَّه سكوتٌ عن الإسماع، لا عن التَّكلُّم[(٣)]. وكذلك تَأَوَّل ابنُ عقيلٍ كلامَ أبي إسماعيلَ الأنصاريِّ.

وليس مرادهم ذلك، كما هو بَيِّنٌ لمن تدبَّر كلامَهم، مع أنَّ الإسماع على أصل النُّفاة إنَّما هو خَلْقُ إدراكٍ في السَّامع[(٤)]، ليس شيئًا يقوم بالمتكلِّم؛ فكيف يوصف بـ«**السُّكوت**» لكونه لم يخلق إدراكًا لغيره؟

فأصلُ ابن كُلَّابٍ الذي وافقه عليه القاضي وابنُ عقيل وابنُ الزَّاغُوني وغيرُهم أنَّه منزَّهٌ عن «**السُّكوت**» مطلقًا؛ فلا يجوز عندهم أن يسكت عن شيءٍ من الأشياء؛ إذ كلامه صفةٌ قديمةٌ لازمةٌ لذاته، لا تتعلَّق عندهم بمشيئته -كالحياة-، **حتَّى يقال**: «إن شاء تَكَلَّم بكذا، وإن شاء سكت عنه».

ولا يجوز عندهم أن **يقال**: «إنَّ الله سكت عن شيءٍ» -كما جاءت به الآثار-؛ بل يَتَأَوَّلونه على عدم خلق الإدراك.

= ورجَّح ابن معين وأحمد والبخاري والترمذي وقفه. انظر: «**الجامع**» للترمذي (١٨٣٥)، «**جامع العلوم والحكم**» (٢/ ١٥١).

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في (ك): «المنطوق به»، والمثبت من (م، د).

(٣) في (د، ك): «التكليم»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «المسامع»، والمثبت من (د، ك).

[وهو][1] مُنَزَّهٌ عن «**الخَرَس**» باتِّفاق الأُمَّة.

وهذا[2] ممَّا احتجُّوا به على قِدَم الكلام، **قالوا**[3]: «لو لم يكن مُتَكَلِّمًا؛ للزم اتِّصافه بضدِّه -كالسُّكوت والخَرَس-»، وذلك ممتنعٌ عندهم[4]؛ **سواءٌ قيل**: هو سكوتٌ مطلقٌ أو سكوتٌ عن شيءٍ مُعَيَّنٍ.

وقال أبو الحسن محمَّدُ بن عبد الملك الكَرَجِيُّ الشَّافعيُّ في كتابه الذي سمَّاه: «**الفصول في الأصول عن الأئمَّة الفحول**»[5]، وذكر اثني[6] عشر إمامًا: الشَّافعيُّ، ومالكٌ، وسفيان الثَّوري، وأحمد بن حنبلٍ، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعيُّ، واللَّيث بن سعدٍ، وإسحاق بن راهويه، والبخاريُّ، وأبو زُرْعَة، وأبو حاتِمٍ.

قال فيه: (سمعتُ الإمام أبا منصورٍ محمَّد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكرٍ عبد الله[7] بن أحمد يقول: سمعتُ الشَّيخ أبا حامدٍ الإسْفَراييني **يقول**: مذهبي ومذهبُ الشَّافعيِّ وفقهاءِ الأمصار: أنَّ القرآن كلام الله غيرُ مخلوقٍ، ومن قال: «مخلوق»؛ فهو كافرٌ. والقرآن حَمَلَه جبريلُ مسموعًا من الله تعالى، والنَّبيُّ ﷺ سمعه من جبريلَ، والصَّحابة سمعوه من النَّبيِّ ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، وفيما[8] بين الدَّفَّتَيْن، وما في صدورنا؛ مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا ومنقوشًا؛ كلُّ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) في الأصول (م، د، ك): «هذا» بلا واو، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في (د، ك): «وقالوا»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**قلب الدليل**» (ص٦٢).
(٥) أشار له الشيخ في مواضع، ونقل عنه النصَّ الآتي في «**الدرء**» (٢/ ٩٥-٩٨)، «**التسعينية**» (٣/ ٨٧٩-٨٨٢).
(٦) في (م، ك) و«**التسعينية**»: «اثنا»، والمثبت من (د) و«**الدرء**».
(٧) في (د، ك): «عبيد الله»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**التسعينية**».
(٨) في الأصول (م، د، ك): «فما»، والمثبت من «**الدرء**» و«**التسعينية**».

حرفٍ منه -كالباء والتَّاء- كلُّه كلامُ الله غير مخلوقٍ، ومن قال: «مخلوق»؛ فهو كافرٌ، عليه لعائِنُ الله والملائكة والنَّاس أجمعين).

قال أبو الحسن: (وكان الشَّيخ أبو حامدٍ شديدَ الإنكار على الباقلانيِّ وأصحابِ الكلام).

قال: (ولم يزل الأئمَّةُ الشَّافعيَّة يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا[(١)] إلى الأشعريِّ، ويتبرَّؤون ممَّا بَنَى مذهبَه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم من الحَوم حواليه، على ما سمعتُ عدَّةً من المشايخ والأئمَّة -منهم الحافظ المُؤْتَمن بن أحمد السَّاجيُّ- **يقولون:** سمعنا جماعةً من المشايخ الثِّقات **قالوا:**

كان الشَّيخ أبو حامدٍ أحمدُ بن [أبي][(٢)] طاهرٍ الإسفرايينيُّ إمامُ الأئمَّة -الذي قد طبَّق الأرض علمًا وأصحابًا- إذا سعى إلى الجمعة من قَطِيْعَة الكَرْخ إلى جامع المنصور؛ يدخل الرِّباط المعروف بـ«**الزَّوْزَنِيِّ**»[(٣)] المحاذي للجامع، ويُقْبِل على مَن حَضَرَ، **ويقول:** «اشهدوا عليَّ بأنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ، كما قاله أحمد بن حنبلٍ، لا كما يقول الباقلانيُّ».

ويتكرَّر ذلك منه جُمعاتٍ، فقيل له في ذلك، **فقال:** «حتَّى ينتشر في النَّاس وفي أهل الصَّلاح، ويشيع الخبر في أهل البلاد: أنِّي بريءٌ ممَّا

---

(١) في (د، ك) و«**الدرء**» -نسخ-: «ينتسبوا»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» -نسخ- و«**التسعينية**».

(٢) من «**الدرء**» و«**التسعينية**».

(٣) رسمت في الأصول (م، د، ك): «بالروري»، وصواب قراءتها ما أثبت. وفي «**التسعينية**»: «بالروزي»، وفي «**الدرء**»: «بالزوزي». وانظر في التعريف بـ«رباط الزوزني»: «**اللباب**» لابن الأثير (١/ ٣٦٩)، «**مجمع الآداب**» لابن الفوطي (١/ ١١٣)، «**البداية والنهاية**» (١٥/ ٤٠٧).

هم عليه -يعني الأشعريَّةَ- وبريءٌ من مذهب أبي بكرٍ الباقلانيِّ؛ فإنَّ جماعةً من المُتَفَقِّهة الغُرَباء يدخلون على الباقلانيِّ خُفْيَةً، ويقرؤون عليه، فَيُفْتَنُون[1] بمذهبه، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالةَ، فيظنُّ ظانٌّ أنَّهم منِّي تعلَّمُوه وأنا قلتُه، وأنا بريءٌ من مذهب الباقلانيِّ وعقيدتِه»).

قال: (وسمعت الفقيهَ الإمام أبا منصورٍ سعدَ ابن العِجْلِيِّ: سمعتُ عدَّةً من المشايخ والأئمَّة ببغداد -أظنُّ أبا إسحاقَ الشِّيْرَازيَّ أحدَهم- **قالوا:** كان أبو بكرٍ الباقلانيُّ يخرج إلى الحَمَّام مُبَرقَعًا؛ خوفًا من الشَّيخ أبي حامدٍ الإسفراييني).

والكلامُ على ما وقع من إنكار أبي حامدٍ وغيرِه من أئمَّة الإسلام على القاضي أبي بكرٍ -مع جلالة قدره وكثرة ردِّه على أهل الإلحاد والبدع، بسبب هذا الأصل الذي بَنَى عليه مذهبَه- طويلٌ، ولبسطِه موضعٌ آخرُ؛ **وإنَّما المقصود هنا:** التَّنبيهُ على بعض مَن أثبت هذا الأصل ولم يوافق النُّفاة.

والحارث المحاسبيُّ قد ذكر القولين عن أهل السُّنَّة المثبتين الصِّفات والقَدَر؛ فقال في كتاب «**فهم القرآن**»[2]؛ لما تكلَّم على ما لا يدخل فيه النَّسخ، وما يدخل فيه النَّسخ، وما يُظنُّ أنَّه متعارِضٌ من الآيات؛ وذكر عن أهل السُّنَّة في الإرادة والسَّمع والبصر قولينِ، في مثل قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ

---

(١) في الأصول (م، د، ك): «فيعتنون»، والمثبت من «**الدرء**» و«**التسعينية**».

(٢) نقله عنه أيضًا في «**الدرء**» (٢/ ٤٥-٤٧)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٨١-١٨٣)، و«**الحموية**» (ص٣٨٥) -بعض النص-.

(٣) الفتح: (٢٧).

قَرۡيَةً أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[(٢)]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾[(٤)] ونحو ذلك.

فقال: (ذهب قومٌ من أهل السُّنَّة إلى[(٥)] أنَّ الله استماعًا حادثًا في ذاته)[(٦)]، وذكر أنَّ هؤلاء وبعضَ أهل البدع تأوَّلوا ذلك في الإرادة على الحوادث[(٧)].

قال: (فأمَّا مَن ادَّعى السُّنَّة؛ فأراد إثباتَ القدر؛ **فقال:** إرادة الله تَحْدُث من تقدير سابقٍ للإرادة.

وأمَّا بعضُ أهل البدع؛ فزعموا أنَّ **الإرادة** إنَّما هي خَلْقُ حادثٍ، وليست مخلوقةً؛ ولكن بها كوَّن الله المخلوقين).

قال[(٨)] (وزعموا أنَّ **الخَلْق** غيرُ **المخلوق**، وأنَّ **الخَلْق** هو **الإرادة**، وأنَّها ليست بصفة الله من نفسه)[(٩)].

قال: (وكذلك قال بعضهم: إنَّ رؤيته تَحْدُث)[(١٠)].

وقال محمد ابن الهيصم في كتاب «**جُمَل الكلام**»[(١١)] له، لمَّا ذكر جمل الكلام [في القرآن][(١٢)] **وأنَّه مبنيٌّ على خمسةٍ[(١٣)] فصولٍ:**

---

(١) الإسراء: (١٦).
(٢) يس: (٨٢).
(٣) الشعراء: (١٥).
(٤) التوبة: (١٠٥).
(٥) ليست في (م) و«**الفتاوى**» و«**الحموية**»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**».
(٦) «**فهم القرآن**» (ص٣٤٥).
(٧) انظر: «**فهم القرآن**» (ص٣٤١).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**». والكلام متصل بما قبله في المصدر.
(٩) «**فهم القرآن**» (ص٣٤٢).
(١٠) انظر: «**فهم القرآن**» (ص٣٤٥).
(١١) ونقله عنه أيضًا في «**الدرء**» (٢/ ٤٧-٤٩)، «**قاعدة الأفعال-الفتاوى**» (٦/ ١٨٣-١٨٤).
(١٢) من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».
(١٣) كذا في الأصول (م، د، ك) و«**الدرء**» و«**الفتاوى**»، ولم يذكر سوى أربعة.

أحدُها: أنَّ القرآن كلامُ الله، وقد حُكي عن جَهْم بن صَفْوان أنَّ القرآن ليس كلامَ الله على الحقيقة، وإنَّما هو كلامٌ خلقَه الله فنُسب إليه، **كما قيل:** سماءُ الله، وأرضُ الله، **وكما**[1] **قيل:** بيتُ الله، وشهرُ الله.

وأمَّا المعتزلة؛ فإنَّهم أطلقوا القول بأنَّه كلام الله على الحقيقة، ثُمَّ وافقوا جَهْمًا في المعنى؛ **حيث قالوا:** كلامُ الله، خَلَقَهُ بائنًا عنه.

وقال عامَّة المسلمين: إنَّ القرآن كلامُ الله على الحقيقة، وأنَّه تَكَلَّم به.

والفصل الثَّاني: أنَّ القرآن غيرُ قديم؛ فإنَّ الكُلَّابيَّةَ وأصحابَ الأشعريِّ زعموا أنَّ الله لم يزل متكلِّمًا[2] بالقرآن.

وقال أهلُ الجماعة: بل إنَّما تَكَلَّم بالقرآن حيث خاطب به جبريلَ؛ وكذلك سائر الكتب.

والفصل الثَّالث: أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ؛ فإنَّ الجهميَّة والنَّجَّاريَّة والمعتزلة زعموا أنَّه مخلوقٌ.

وقال أهلُ الجماعة: إنَّه ليس بمخلوقٍ.

والفصل الرَّابع: أنَّه غيرُ بائنٍ منه؛ فإنَّ الجهميَّة وأتباعَهم من المعتزلة **قالوا:** «إنَّ القرآن بائنٌ من الله، وكذلك سائر كلامه»، **وزعموا** أنَّ الله خلق كلامًا في الشَّجرة فسمعه موسى، وخلق كلامًا في الهواءِ فسمعه جبريلُ، ولا يصحُّ عندهم أن يوجد[3] من الله كلامٌ يقوم به في الحقيقة.

وقال أهل الجماعة: بل القرآن غيرُ بائنٍ من الله، وإنَّما هو موجودٌ منه، وقائمٌ به.

---

(١) في الأصول (م، د، ك) بلا واو: «كما»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».

(٢) في (م): «متكلم»، وفي «**الدرء**» و«**الفتاوى**»: «يتكلم»، والمثبت من (د، ك).

(٣) قوله: «أن يوجد» في (م): «أن وجد»، وفي (د، ك): «أنه وجد»، والمثبت من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».

وذكر محمَّد ابن الهيصم في مسألة «**الإرادة**» و«**الخلق والمخلوق**» وغير ذلك ما يوافق [ما ذكره هنا من إثبات الصِّفات الفعليَّة القائمة بالله][١] التي ليست أعيانُها قديمةً ولا مخلوقةً، وهو يحكي ذلك عن أهل الجماعة.

وقال الإمام عثمانُ بن سعيدٍ الدَّارِميُّ في كتابه المعروف بـ «**نقض عثمان بن سعيد، على المريْسيِّ الجهميِّ العنيدْ، فيما افترى على الله في التَّوحيدْ**»[٢]؛ **قال**:

(وادَّعى المعارِضُ أنَّ قول النَّبيِّ ﷺ: «**إِنَّ الله يَنزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا حِينَ يَمضِي مِنَ اللَّيلِ الثُّلُثُ، فَيَقُولُ: هَل مِن مُستَغفِرٍ؟ هَل مِن تَائِبٍ؟ هَل مِن دَاعٍ؟**»[٣]).

قال: (فادَّعى أنَّ الله لا يَنْزِل بنفسه، إنَّما يَنْزِل أمرُه ورحمتُه، وهو على العرش وبكلِّ[٤] مكانٍ من غير زوالٍ؛ لأنَّه الحيُّ القيُّوم، والقيُّوم بزعمه مَن لا يزول).

قال: (**فيقال لهذا المعارِض**: وهذا أيضًا من حجج النِّساء والصِّبيان، ومَن ليس عنده بيانٌ، ولا لمذهبه برهانٌ؛ لأنَّ أمْرَ الله ورحمتَه ينزل في كلِّ ساعةٍ ووقتٍ وأوانٍ، فما بال النَّبيِّ ﷺ يَحُدُّ لنزوله اللَّيلَ دون النَّهارِ، ويُوَقِّت من اللَّيل شطره أو الأسحار؟

أفأمره ورحمته يدعوانِ العبادَ إلى الاستغفار؟ أو يَقْدِر «**الأمر**» و«**الرَّحمة**» أن يتكلَّما دونه؛ **فيقولَا**: هل من داعٍ فأجيب له؟ هل من مستغفرٍ فأغفر له؟ هل من سائلٍ فأعطيه؟

---

(١) من «**الدرء**» و«**الفتاوى**».
(٢) «**النقض**» (ص١١٤-١٢٢).
(٣) سبق تخريجه (ص٣١٠).
(٤) في (د، ك): «وكل»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

فإن قرَّرت مذهبك؛ لزمك أن تَدَّعِي أنَّ «**الرَّحمة**» و«**الأمر**» هما اللَّذان يدعوانِ إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما دون الله، وهذا محالٌ عند السُّفَهاء، فكيف عند الفقهاء؟ قد علمتم ذاك، ولكن تُكابرون.

وما بال أمره ورحمته ينزلان من عنده شطر اللَّيل، ثُمَّ يمكثان إلى طلوع الفجر، ثُمَّ يُرفعانِ؟ لأنَّ رِفَاعة يَرويه؛ يقول في حديثه: «**حتى يَنْفَجِرَ الفَجْرُ**»[١] فقد[٢] علمتم -إن شاء الله- أنَّ هذا التَّأويل أبطلُ باطلٍ، ولا يقبله إلَّا كلُّ جاهلٍ.

وأمَّا دعواك أنَّ تفسيرَ «**القيُّوم**» أنَّه[٣] «الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرَّك»= فلا يُقبل منك هذا التَّفسير إلا بأثرٍ[٤] صحيح مأثورٍ عن النَّبيِّ ﷺ، أو عن بعض أصحابه أو التَّابعين؛ لأنَّ **الحيَّ القيُّوم** يفعل ما يشاء، ويتحرَّك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط، ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأنَّ أمارة ما بين الحيِّ والميِّت التَّحرُّكُ؛ كلُّ حيٍّ متحرِّكٌ لا محالةَ[٥]، وكلُّ ميِّتٍ غيرُ متحرِّكٍ لا محالةَ[٦].

ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبيِّ الرَّحمة ورسول ربِّ العزَّة؟! إذ[٧] فَسَّر نزولَه مشروحًا منصوصًا، ووقَّت لنزوله[٨] وقتًا مخصوصًا، لم يَدَعْ لك ولا لأصحابك فيه لبسًا ولا عويصًا).

(١) أخرجه ابن ماجه (١٣٦٧)، وأحمد (١٦٢١٥).
(٢) في (د، ك): «وقد»، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: «قد»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د، ك) و«**الدرء**» و«**النقض**»، والمثبت من (م).
(٤) في الأصول (م، د، ك): «بأمر»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٥) قوله: «كل حي متحرك لا محالة» في الأصول (م، د، ك): «لأن كل متحرك لا محالة حي»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٦) انظر ما سبق (ص٣١٩، ٤٤٢).
(٧) في الأصول (م، د، ك): «إذا»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٨) في (د، ك): «له»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

قال: (ثُمَّ أجمل المعارِضُ جميعَ ما ينكر(١) الجهميَّة من صفات الله تعالى وذاته(٢) المسمَّاة في كتابه وآثار رسوله ﷺ، فعدَّ منها بضعًا وثلاثين(٣) صفةً نَسَقًا واحدًا، يَتَكَلَّمُ عليها ويفسِّرها بما حكى المريسيُّ وفَسَّرها، وتَأَوَّلَها حَرْفًا حَرْفًا، خلاف ما عنى الله ورسوله، وخلاف ما تَأَوَّلها الفقهاء والصَّالحون، لا يَعتمد في أكثرها إلَّا على المريسيِّ.

فبدأ منها بالوجهِ، ثُمَّ بالسَّمع، والبصر، والغضب، والرِّضا، والحبِّ، والبغض، والفرح، والكره، والضَّحك، والعَجَب، والسُّخط، والإرادة، والمشيئة، والأصابع، والكفِّ، والقدمينِ.

وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(٤)، و﴿أَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾(٥)، و﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾(٦)، و﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾(٧)، و﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾(٨)، و﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾(٩)، و﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾(١٠)، وقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(١١)، و﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(١٢)، و﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾(١٣)، [﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾﴾(١٤)، و﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى

---

(١) في (د، ك): «أنكره»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».
(٢) في الأصول (م، د، ك) و«**الدرء**» -نسخ- و«**النقض**»: «وذواته»، والمثبت من «**الدرء**» -نسخ-.
(٣) قوله: «بضعًا وثلاثين» في الأصول (م، د، ك): «بضعة وعشرين»، والتصويب من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٤) القصص: (٨٨).
(٥) البقرة: (١١٥).
(٦) الشورى: (١١).
(٧) ص: (٧٥).
(٨) المائدة: (٦٤).
(٩) الفتح: (١٠).
(١٠) الزمر: (٦٧).
(١١) الطور: (٤٨).
(١٢) البقرة: (٢١٠).
(١٣) الفجر: (٢٢).
(١٤) الحاقة: (١٧).

﴿ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[1]][2]، و﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾[3]، وقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[4]، و﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[5]، و﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[6]، و﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾[7]، و﴿ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢﴾[8].

قال: (عمد المعارض إلى هذه الصِّفات [والآيات][9] فنَسَقها، ونَظَم بعضَها إلى بعض، كما نظمها شيئًا بعد شيءٍ، ثُمَّ فرَّقها[10] أبوابًا في كتابه، وتَلَطَّفَ بردِّها بالتَّأويل كتلَطُّف الجهميَّة، معتمدًا فيها على تفسير الزَّائغ الجهميِّ بشرِ بن غياث المريسيِّ، مستترًا[11] عند الجُهَّال بالتَّشنيع بها على قومٍ يؤمنون بها[12]، ويصدِّقون الله ورسوله فيها، بغير تكييفٍ ولا تمثيلٍ.

فزعم أنَّ هؤلاء المؤمنين بها يكيِّفونها ويشبِّهونها بذوات أنفسهم، وأنَّ العلماء بزعمه **قالوا:** ليس في شيءٍ منها اجتهادُ رأيٍ، ليُدْرَكَ كيفيَّة ذلك، أو يشبَّه شيءٌ منها بشيءٍ ممَّا هو في الخلق موجودٌ.

قال[13]: وهذا خطأ؛ لما[14] أنَّ الله ليس كمثله شيءٌ، فكذلك ليس ككيفيَّته شيءٌ.

---

(١) طه: (٥).
(٢) من «**الدرء**» و«**النقض**».
(٣) غافر: (٧).
(٤) آل عمران: (٢٨).
(٥) آل عمران: (٧٧).
(٦) الأنعام: (٥٤).
(٧) المائدة: (١١٦).
(٨) البقرة: (٢٢٢).
(٩) من «**الدرء**» و«**النقض**».
(١٠) في (د، ك): «قررها»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».
(١١) في (م): «سترا» ولعلها محرفة عن المثبت، وفي (د): «ومدلس»، وفي (ك) بياض بمقدار كلمة، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(١٢) قوله: «قوم يؤمنون بها»، وفي (م): «قوم لا يؤمنون بالله»، وفي (د، ك): «قوم يؤمنون بالله»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».
(١٣) **أي**: المعارض.
(١٤) في (د، ك): «كما»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

قال أبو سعيدٍ عثمانُ بن سعيدٍ: فقلنا لهذا المعارض المُدَلِّس بالتَّشنيع:

أَمَّا قولك: «إنَّ كيفيَّة[(١)] هذه الصِّفات وتشبيهها بما هو في الخلق خطأٌ»؛ **فإنَّا لا نقول:** إنَّه خطأ كما قلتَ، بل هو عندنا كفرٌ، ونحن لتكييفها وتشبيهها[(٢)] بما هو في الخلق موجودٌ أشدُّ أَنَفًا[(٣)] منكم؛ غيرَ أَنَّا كما لا نُشَبِّهها ولا نُكَيِّفُها؛ لا نكْفُر بها ولا نكذِّبها، ولا نبطلها بتأويل الضُّلَّال، كما أبطلها إمامك المريسيُّ).

قال: (وأمَّا ما ذكرت من اجتهاد الرَّأي في تكييف صفات الله[(٤)]؛ فإنَّا لا نجيز اجتهاد الرَّأي في كثيرٍ من الفرائض والأحكام، التي نراها بأعيننا، ونسمعها بآذاننا؛ فكيف في صفات الله تعالى التي لم ترها العيون، وقصرت عنها الظُّنون؟

غير أَنَّا لا نقول فيها كما قال المريسيُّ: إنَّ هذه الصِّفات كلَّها شيءٌ[(٥)] واحدٌ، وليس السَّمع منه غير البصر، ولا الوجه منه غير اليد، ولا اليد منه غير النفس، وأنَّ الرَّحمٰن ليس يَعْرِفُ -بزعمكم- لنفسه سمعًا من بصرٍ، ولا بصرًا من سمعٍ، ولا وجهًا من يدينٍ، ولا يدينٍ من وجهٍ، وهو كلُّه -بزعمكم- سمعٌ وبصرٌ ووجهٌ، وأعلى وأسفل، ويدٌ ونفسٌ، وعلمٌ ومشيئةٌ وإرادةٌ، مثل خلق الأرض والسَّماء[(٦)] والجبال والتِّلال والهواء،

---

(١) قوله: «أما قولك إن كيفية» في الأصول (م، د، ك): «أن قوله: كيفية»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٢) من قوله: «فإنا لا نقول...» إلى هنا؛ في (م): «فإنا لا نقول به كما قلت هو عندنا له ونحن لكفتها وسسها»، وفي (د، ك): «فإنا لا نقول له كما قلت هو عندنا له، ونحن لكيفيتها وتشبيهها»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٣) في الأصول (م، د، ك): «الفا»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(٤) قوله: «صفات الله» في (م): «الصفات لله»، والمثبت من (د، ك) و«**الدرء**» و«**النقض**».

(٥) في (م): «لشيء»، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: «لله كشيء»، والمثبت من (د، ك).

(٦) قوله: «الأرض والسماء» في (د، ك): «السموات والأرض»، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: =

التي لا يُعرف لشيءٍ منها شيءٌ من هذه الصِّفات والذَّوات، ولا يُوقَف بها[(١)] منها على شيءٍ= فالله تعالى عندنا أن يكون كذلك، فقد مَيَّزَ الله تعالى في كتابه السَّمع من البصر -وذكر بعض[(٢)] الآيات الواردة في ذلك-؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[(٣)]، و﴿إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾[(٤)]، وقال: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[(٥)]، **ففرَّق بين الكلام والنَّظر دون السَّمع:**

۞ **فقال عند السَّمع والصَّوت:** ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴿١﴾﴾[(٦)]، و﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[(٧)]؛ **ولم يقل:** «قد رأى الله قول التي تجادلك في زوجها».

۞ **وقال تعالى في موضع الرُّؤية:** ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾[(٩)]؛ **ولم يقل:** «يسمع[(١٠)] الله تقلُّبك»، و«يسمع الله عملكم»؛ فلم يذكر الرُّؤية فيما يُسمع، ولا السَّمع فيما يُرى؛ لما أنهما[(١١)] عنده خلافُ ما عندكم).

وذكر كلامًا طويلًا في الرَّدِّ على النُّفاة.

قلت: وكلام أهل الحديث والسُّنَّة في هذا الأصل كثيرٌ جدًّا.

= «الأرضين والسماء»، والمثبت من (م).

(١) كذا في الأصول (م، د، ك)، وفي «**الدرء**» و«**النقض**»: «لها».

(٢) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٣) طه: (٤٦).

(٤) الشعراء: (١٥).

(٥) آل عمران: (٧٧).

(٦) المجادلة: (١).

(٧) آل عمران: (١٨١).

(٨) الشعراء: (٢١٨-٢١٩).

(٩) التوبة: (١٠٥).

(١٠) في الأصول (م، د، ك): «سمع»، والمثبت من «**الدرء**» و«**النقض**».

(١١) قوله: «لما أنهما» في (د، ك): «كما أنها»، والمثبت من (م) و«**الدرء**» و«**النقض**».

وأمَّا الآيات والأحاديث الدَّالَّة على هذا الأصل؛ فكثيرةٌ جدًّا، يتعذَّر أو يتعسَّر حصرُها، لكن نذكر بعضَها -وقد جمع الإمام أحمدُ كثيرًا من الآيات الدَّالَّة على هذا الأصل وغيره ممَّا يقوله النُّفاة؛ وذكرها عنه الخلَّال في كتاب «**السُّنَّة**»[(١)]-؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ۝١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ۝١٢ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ۝١٣﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٠﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٨﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٠﴾[(٥)]، وقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝١٥ إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٦﴾[(٦)]؛ فوقَّت النِّداء **بقوله:** ﴿فَلَمَّآ﴾، **وبقوله:** ﴿إِذۡ﴾؛ فعُلم أنَّه كان في وقتٍ مخصوصٍ، لم ينادِه قبل ذلك. وقوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٦٥﴾[(٧)].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾[(٨)]؛ فأخبر سبحانه أنَّه قال لهم ذلك بعد أن خلق آدمَ وصوَّره، لا قَبْل ذلك.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٥٩﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۖ وَيَوۡمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُۚ قَوۡلُهُ ٱلۡحَقُّۚ﴾[(١٠)]، وقال تعالى:

---

(١) انظر: «**السُّنَّة**» (٢/ ٩٥-١٠٩).
(٢) طه: (١١-١٣).
(٣) الشعراء: (١٠).
(٤) النمل: (٨).
(٥) القصص: (٣٠).
(٦) النازعات: (١٥-١٦).
(٧) القصص: (٦٥).
(٨) الأعراف: (١١).
(٩) آل عمران: (٥٩).
(١٠) الأنعام: (٧٣).

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[(٢)]؛ و«إذا» ظرفٌ لما يستقبل من الزَّمان، و«أن» [تخلص][(٣)] الفعل المضارع للاستقبال.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَۖ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾[(١٢)].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾[(١٣)]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾[(١٤)].

---

(١) البقرة: (١١٧).
(٢) يس: (٨٢).
(٣) زيادة يقتضيها السياق؛ انظر: «**الدرء**» (٤/ ١٠٧)، «**الصفدية**» (ص٢٢٢، ٣٤٧، ٣٥٨)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٨٩).
(٤) البقرة: (٣٠)، الحجر: (٢٨).
(٥) البقرة: (١٨٦).
(٦) التوبة: (١٠٥).
(٧) فصلت: (١١).
(٨) الأعراف: (٥٤)، يونس: (٣)، هود: (٧)، الحديد: (٤).
(٩) البقرة: (٢١٠).
(١٠) الأنعام: (١٥٨).
(١١) الفجر: (٢٢).
(١٢) يونس: (١٤).
(١٣) الإسراء: (١٦).
(١٤) الرعد: (١١).

وقال تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾(١)، وقال موسى: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾(٢)، وقال إسماعيل: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾(٣)، وقال صاحب مدينَ لموسى عليه الصلاة والسلام: ﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾(٤).

وأدوات(٥) الشَّرط تخلص الفعلَ المضارعَ(٦) للاستقبال؛ **ومن هذا الباب:**

قوله ﷺ: «**مَن حَلَفَ، فَقَالَ: إن شَاءَ الله؛ فَإِن شَاءَ فَعَلَ، وَإِن شَاءَ تَرَكَ**». رواه أهل «**السُّنن**»(٧)، واتَّفق الفقهاء على ذلك.

وكذلك ما في «**الصَّحيحين**» من قول النَّبيِّ ﷺ عن سليمان عليه السلام: أنَّه قال: «**لَأَطُوفَنَّ اللَّيلَةَ عَلَى تِسعِينَ امرَأَةً، تَأتِي كُلُّ امرَأَةٍ بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُل إِن شَاءَ الله. فَلَم يَقُل، فَلَم تَلِد مِنهُنَّ إِلَّا امرَأَةٌ جَاءَت بِشِقِّ وَلَدٍ**»، قال النَّبيُّ ﷺ: «**فَلَو قَالَ: إِن شَاءَ الله، لَقَاتَلُوا فِي سَبِيلِ الله فُرسَانًا أَجمَعِينَ**»(٨).

وقال تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾(٩).

---

(١) الفتح: (٢٧).
(٢) الكهف: (٦٩).
(٣) الصافات: (١٠٢).
(٤) القصص: (٢٧).
(٥) في (م): «فأدوات»، والمثبت من (د، ك).
(٦) كذا في (م، د)، وليست في (ك).
(٧) أخرجه أبو داود (٣٢٦٢)، والترمذي (١٦٢٣)، والنسائي (٣٨٦٤)، وابن ماجه (٢١٠٥)، وأحمد (٦٠٨٧) من حديث ابن عمر. وقال الترمذي: (حديث حسن). وروي عنه موقوفًا: أخرجه مالك (١٣٧٠)، وعبد الرزاق (١٧٢٨٢). والراجح وقفه كما أشار جماعة من الحفاظ. انظر: «**الجامع الكبير**» (١٦٢٣)، «**العلل الكبير**» (ص٤٥٥)، «**مسائل حرب**» (٣/ ١٢٥٥)، «**مسند البزار**» (٥٧٩٥).
(٨) أخرجه البخاري (٦٦٤٦)، ومسلم (١٦٩٤) من حديث أبي هريرة.
(٩) الرحمٰن: (٢٩).

وقال تعالى لموسى وهارون: ﴿فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾[(٨)].

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[(١٢)]. فأخبر أنَّ طاعته سببٌ لمحبته ورضاه؛ ومعصيته سببٌ لسَخَطه وأسفه.

وقال تعالى: ﴿ٱذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾[(١٣)]. وجواب الشَّرط مع الشَّرط كالمسبَّب مع السَّبب[(١٤)]. ومثله في «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ فيما يروي عن ربِّه تبارك وتعالى أنَّه قال: «**مَن ذَكَرَنِي فِي نَفسِهِ ذَكَرتُه فِي نَفسِي، وَمَن**

---

(١) الشعراء: (١٥).
(٢) طه: (٤٦).
(٣) الزخرف: (٨٠).
(٤) آل عمران: (١٨١).
(٥) المجادلة: (١).
(٦) الزمر: (٢٣).
(٧) الأعراف: (١٨٥)، المرسلات: (٥٠).
(٨) النساء: (٨٧).
(٩) الزخرف: (٥٥).
(١٠) محمد: (٢٨).
(١١) آل عمران: (٣١).
(١٢) الزمر: (٧).
(١٣) البقرة: (١٥٢).
(١٤) قوله: «كالمسبب مع السبب» في (د): «كالمسبب مع سببه»، وفي (ك): «كالسبب مع مسببه»، والمثبت من (م).

ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرتُهُ فِي مَلَإٍ خَيرٍ مِنهُ[(١)]، وَمَن تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبتُ إِلَيهِ ذِرَاعًا، وَمَن تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبتُ إِلَيهِ بَاعًا، وَمَن أَتَانِي يَمشِي أَتَيتُهُ هَرْوَلَةً»[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ۝٩٣﴾[(٣)].

وأمَّا أفعاله المتعديَّة إلى المفعول به الحادثة، وذكرُها في القرآن العزيز= فكثيرٌ جِدًّا؛ كقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[(٤)]، وقوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾[(٥)]، ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾[(٦)]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾[(٧)]، وقوله تعالى: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ۝٢٠ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ۝٢٢ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ۝٢٣ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ۝٢٥ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ۝٢٦﴾[(٨)].

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[(٩)]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦ ثُمَّ نُتْبِعُهُمُ ٱلْـَٔاخِرِينَ ۝١٧﴾[(١٠)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٣ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٤﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ

---

(١) في (د، ك): «منهم»، والمثبت من (م).
(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٠)، ومسلم (٢٧٧٠) من حديث أبي هريرة.
(٣) النساء: (٩٣).
(٤) الضحى: (٥).
(٥) الليل: (٧).
(٦) الليل: (١٠).
(٧) الانشقاق: (٨). وبعدها في الأصول (م، د، ك) زيادة: «فسوف [في (م): وسوف] يحاسب حسابًا عسيرًا»، وكأنها سهو.
(٨) عبس: (١٩-٢٦).
(٩) الروم: (٢٧).
(١٠) المرسلات: (١٦-١٧).
(١١) المؤمنون: (١٢-١٤).

لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَٰمِ ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ يَخْلُقُكُمْ فِى بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ خَلْقًا مِّنۢ بَعْدِ خَلْقٍ فِى ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٦﴾﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٨﴾﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[٧].

ومثل هذا كثيرٌ في القرآن، والاحتجاج[٨] به ظاهرٌ على قول الجمهور، الذين يجعلون الخَلْق غيرَ المخلوق، **وهو الصَّواب**؛ فإنَّ الذين **يقولون**: «الخَلْق هو المخلوق»؛ قولهم فاسدٌ، وقد بُيِّن فسادُه في غير هذا الموضع[٩].

وشُبهتهم: أنَّه لو كان غيره لكان:

- إن كان قديمًا؛ لزم قِدَم المخلوق.
- وإن كان محدَثًا؛ احتاج إلى خلقٍ آخر؛ فيلزم[١٠] التَّسلسل.

(١) الزمر: (٦).
(٢) النازعات: (٢٧-٣١).
(٣) المؤمنون: (٤٤).
(٤) البقرة: (٢٨).
(٥) المائدة: (٥٤).
(٦) الجاثية: (١٨).
(٧) فاطر: (٣٢).
(٨) قوله: «القرآن، والاحتجاج» في (م): «الكتاب العزيز واحتجاج»، والمثبت من (د، ك).
(٩) انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٤٥٥-٤٦٤).
(١٠) في (د، ك): «فلزم»، والمثبت من (م).

❏ وإن كان قائمًا به؛ فيكون محلًّا للحوادث.

وقد أجابهم النَّاس عن هذا؛ كلُّ قومٍ بجوابٍ يُبَيِّن فسادَ قولهم:

فطائفةٌ[(١)] مَنَعَت قِدَم المخلوق، وسلَّمت قِدَم الخلق[(٢)]، كالإرادة؛ فإنَّهم سلَّموا أنَّها قديمةٌ مع حدوث المراد.

وطائفةٌ مَنَعَت قيامَه به، **فقالت**[(٣)]: «لا يقوم به الخلق، فلا يكون محلًّا للحوادث»، **فإذا قالوا:** «إنَّ الخلق هو المخلوق ولا يقوم به»؛ فَلَأَنْ يجوزَ أن يكون غير المخلوق ولا يقوم به= أَوْلَى.

وطائفةٌ قالت: «لا نُسَلِّم أنَّه إذا افتقر المخلوق المنفصل إلى خلقٍ؛ أن يفتقر ما يقوم به من الخَلْق إلى خَلْقٍ آخر، بل يكفي فيه القدرة والمشيئة؛ فإنَّكم إذا جَوَّزتم وجودَ الحادث الذي يباينه[(٤)] بمجرَّد القدرة والمشيئة؛ فوجود ما لا يباينه بهما أَوْلَى بالجواز»؛ وهؤلاء وغيرهم يمانعونهم في قيام الحوادث به.

وطائفةٌ مَنَعَت امتناع التَّسلسُل في الآثار والأفعال، **وقالت:** «إنَّما يمتنع التَّسلسل[(٥)] في الفاعِلينَ، لا في الفعل».

كما قد بُسط في موضعٍ آخر[(٦)].

---

(١) في الأصول (م، د، ك): «وطائفة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) قوله: «وسلمت قدم الخلق» موضعه بياض في (د، ك) بمقدار ثلاث كلمات أو أربع، وفي (م): «كما عند قدم الخلق»، ولعل الصواب ما أثبت. وانظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٢٨).

(٣) في (د، ك): «وقالت»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «الحادث الذي يباينه» في (م): «الحوادث الذي تباينه»، والمثبت من (د، ك).

(٥) ليست في (د، ك)، والمثبت من (م).

(٦) انظر: «**المنهاج**» (٢/ ١٢٧)، «**الصفات الاختيارية-جامع الرسائل**» (٢/ ٢١)، «**الدرء**» (١/ ٣٦٤) (٢/ ٢٨٢)، «**الصفدية**» (ص٣٥٥).

وأمَّا الأحاديث الدَّالَّة على هذا الأصل، التي في «**الصِّحاح**»[(١)] و«**السُّنن**» و«**المسانيد**» وغيرها عن النَّبيِّ ﷺ= فأكثرُ من أن يحصيها واحدٌ.

كقوله في الحديث المتَّفق على صحَّته عن زيد بن خالدٍ، قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصُّبح بالحديبيَة[(٢)]، على إثْرِ سماءٍ كانت من اللَّيل، فقال: «**أَتَدرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ اللَّيلَةَ؟ قَالَ: أَصبَحَ مِن عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي؛ فَمَن قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضلِ الله وَرَحمَتِهِ؛ فَهُوَ مُؤمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالكَوَاكِبِ**[(٣)]**، وَمَن قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِي مُؤمِنٌ بِالكَوَاكِبِ**»[(٤)].

وفي «**الصَّحيحين**» في حديث الشَّفاعة: يقول كلٌّ من أولي العزم من الرُّسل، مع آدم: «**إنَّ ربِّي قَد غَضِبَ اليَومَ غَضَبًا**[(٥)]**، لَم يَغضَبْ قَبلَهُ مِثلَه، وَلَن يَغضَبَ بَعدَهُ مِثلَهُ**»[(٦)].

وقوله في الحديث الصَّحيح: «**إِذَا تَكَلَّمَ الله بِالوَحْيِ، سَمِعَ أَهلُ السَّمَاءِ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصَّفوَانِ**»[(٧)].

وقوله في الحديث الصَّحيح: «**إِنَّ الله يُحدِثُ مِن أَمرِهِ مَا شَاء**[(٨)]**، وَإِنَّ**

---

(١) في (م): «الصحيح»، والمثبت من (د، ك).

(٢) قوله: «صلاة الصبح بالحديبية» في (ك): «صلاة الحديبية»، والمثبت من (م، د).

(٣) في (د، ك) -هنا وفي الموضع الآتي-: «بالكوكب»، والمثبت من (م).

(٤) أخرجه البخاري (٨٥٥)، ومسلم (٦٢).

(٥) بعدها في (د، ك) زيادة: «شديدا»، ولم ترد عند الشيخ في سائر المواضع التي أورد فيها الحديث، كما أنها مخالفة للرواية.

(٦) أخرجه البخاري (٣٣٤٢)، ومسلم (١٨٤) من حديث أبي هريرة.

(٧) أخرجه البخاري (٤٦٨١) من حديث أبي هريرة. وسبق تخريجه (ص٣١٦) من حديث ابن مسعود مرفوعًا وموقوفًا.

(٨) في (ك): «يشاء»، والمثبت من (م، د).

مِمَّا أَحدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا[(١)] **فِي الصَّلَاةِ»**[(٢)].

وقوله ﷺ في حديث التَّجلِّي، المتَّفق على صحَّته من غير وجهٍ: «**وَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأتِيَنَا رَبُّنَا؛ فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأتِيهِمُ الله فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعرِفُونَ**»[(٣)].

وقوله في الحديث المتَّفق عليه من وجوهٍ متعدِّدةٍ[(٤)]: «**للهُ أشدُّ فَرَحًا بِتَوبَةِ عَبدِهِ المُؤمِنِ مِن رَجُلٍ**[(٥)] **أَضَلَّ رَاحِلَتَهُ بِأَرضٍ دَوِّيَّة مَهْلَكَةٍ، عَلَيهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَنَامَ تَحتَ شَجَرَةٍ يَنتَظِرُ المَوتَ، فَلَمَّا استَيقَظَ: إِذَا بِدَابَّتِهِ عَلَيهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ؛ فَالله أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوبَةِ عَبدِهِ مِن هَذَا بِرَاحِلَتِهِ**»[(٦)].

وقوله في الحديث الصَّحيح: «**يَضحَكُ الله إِلَى رَجُلَينِ: يَقتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ كِلَاهُمَا يَدخُلُ الجَنَّةَ**»[(٧)].

وقوله في حديث الرَّجل الذي هو آخر من يدخل الجنَّة -وهو حديث أبي هريرة- الذي يقول الله تعالى فيه: «**أَوَلَسْتَ قَد أَعطَيتَ العُهُودَ**

---

(١) في (د، ك): «تتكلموا»، والمثبت من (م).

(٢) أخرجه أبو داود (٩٢٤)، والنسائي (١٢٣٤)، وأحمد (٣٥٧٥) من حديث ابن مسعود. وعلَّقه البخاري مجزومًا به (٩/٤٠٦)، وأصله في «**الصحيح**»، انظر: «**تغليق التعليق**» (٥/٣٦١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٨٢، ٦٥٨٣)، ومسلم (١٧٣، ١٧٤) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري.

(٤) قوله: «من وجوه متعددة» ليس في (ك)، والمثبت من (م، د).

(٥) قوله: «من رجل» في (د): «من»، وفي (ك): «ممن»، والمثبت من (م).

(٦) أخرجه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٢٨٤٥) من حديث ابن مسعود.
وروي نحوه عن غيره من الصحابة، منهم:
* **أنس بن مالك**: أخرجه البخاري (٦٣١٧)، ومسلم (٢٨٤٨).
* **وأبو هريرة**: أخرجه مسلم (٢٨٤٤/١).
* **والبراء بن عازب**: أخرجه مسلم (٢٨٤٧/١).

(٧) أخرجه البخاري (٢٨٤٣)، ومسلم (١٩٤١/٢) من حديث أبي هريرة.

وَالمَوَاثِيقَ أَلَّا تَسأَلَ غَيرَ الَّذِي أُعطِيتَ؟ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا تَجعَلنِي أَشقَى خَلقِكَ، فَيَضحَكُ الله مِنهُ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ»[١].

وفي حديث ابن مسعودٍ -وهو حديثٌ آخر- قال النَّبيُّ ﷺ: «**فَيَقُولُ الله: يَا ابنَ آدَمَ، أَتَرضَى أَن أُعطِيَكَ الدُّنيَا وَمِثلَهَا مَعَهَا؟ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَتَستَهزِئُ بِي وَأَنتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ وَضَحِكَ رَسُول الله ﷺ فَقَالَ: أَلَا تَسأَلُونِي مِمَّ ضَحِكتَ؟ فَقَالُوا: مِمَّ**[٢] **ضَحِكتَ؟ فَقَالَ**[٣]**: مِن ضِحْكِ رَبِّ العَالَمِينَ حِينَ قَالَ: أَتَستَهزِئُ بِي وَأَنتَ رَبُّ العَالَمِينَ؟ فَيَقُولُ: إِنِّي لَا أَستَهزِئُ بِكَ، وَلَكِنِّي عَلَى مَا أَشَاءُ قَادِرٌ»**[٤].

وفي حديث أبي رَزِينٍ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**يَنْظُرُ إِلَيكُم أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ، يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكم قَرِيبٌ**»، فقال له أبو رَزِينٍ: أَوَيَضْحَكُ الرَّبُّ؟ قال: «**نعم**»، قال: لن[٥] نَعْدَم من ربٍّ يضحك خيرًا[٦].

وفي الحديث الصحيح: «**يَقُولُ الله تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَينِي وَبَينَ عَبدِي نِصْفَيْنِ: نِصْفُهَا**[٧] **لِي وَنِصْفُهَا لِعَبدِي، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ العَبدُ**[٨]**: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝﴾، قَالَ الله: حَمِدَنِي عَبدِي؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝﴾، قَالَ الله: أَثْنَى عَلَيَّ عَبدِي؛ فَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكِ**[٩] **يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝﴾، قَالَ الله: مَجَّدَنِي عَبْدِي؛ فَإِذَا قَالَ:**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٢)، ومسلم (١٧٣).
(٢) في (د، ك): «لم»، والمثبت من (م). (٣) في (م): «قال»، والمثبت من (د، ك).
(٤) أخرجه مسلم (٢/ ١٧٧).
(٥) في (د): «لا»، والمثبت من (م، ك).
(٦) لم أقف عليه بهذا اللفظ. وأخرجه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (١٦١٨٧) بنحوه.
(٧) في (ك): «فنصفها»، والمثبت من (م، د).
(٨) ليست في (م)، والمثبت من (د، ك).
(٩) كذا في الأصول (م، د، ك) وهي قراءة الجمهور، وقرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف بالألف: ﴿مالك﴾. انظر: «**النشر**» (١/ ٢٧١).

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾، **قَالَ الله**[١]: **هَذِهِ الآيَةُ بَينِي وَبَينَ عَبدِي نِصْفَيْنِ**[٢]، **وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ؛ فَإِذَا قَالَ**: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾، **قَالَ الله: هَؤُلَاءِ لِعَبدِي، وَلِعَبدِي مَا سَأَلَ**»[٣].

وقوله ﷺ في الحديث الصَّحيح المتَّفق عليه: «**يَنزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنيَا، حِينَ يَبقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَن يَدعُونِي فَأَستَجِيب لَهُ؟ مَن يَسأَلُنِي فَأُعطِيه؟ مَن يَستَغفِرُنِي فَأَغفِر لَهُ؟ حتَّى يَطلُعَ الفَجرُ**»[٤].

وقوله في الحديث الصَّحيح -حديث الأنصاريِّ الذي أضاف رجلًا وآثره على نفسه وأهله، فلمَّا أصبح الرَّجل وغدا على النَّبيِّ ﷺ، فقال-: «**لَقَد ضَحِكَ الله اللَّيلَةَ -أَو قَالَ: عَجِبَ- مِن فَعَالِكُمَا -أَو قَالَ: مِن فِعَالِكُمَا**[٥]**- اللَّيلَةَ**»، وأنزل الله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[٦].

وفي «**الصَّحيح**» عنه ﷺ أنَّه قال: «**الدُّنيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ الله مُسْتَخلِفُكُم فِيهَا لِيَنظُرَ كَيفَ تَعمَلُونَ؟ فَاتَّقُوا الدُّنيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ**»[٧].

وفي «**الصَّحيح**» عنه أنَّه قال: «**إِنَّ الله لَا يَنْظُرُ إِلَى صُوَرِكُم وَأَموَالِكُم،**

---

(١) ليست في (م) -هنا وفي الموضع الآتي-، والمثبت من (د، ك).
(٢) قوله: «هذه الآية بيني وبين عبدي نصفين» في (م): «هذا بيني وبين عبدي»، المثبت من (د، ك)، وكلاهما ورد في روايات الحديث.
(٣) أخرجه مسلم (٣٩٠) من حديث أبي هريرة.
(٤) سبق تخريجه (٣١٠).
(٥) في (ك): «أفعالكما»، والمثبت من (م، د).
(٦) الحشر: (٩). والحديث: أخرجه البخاري (٣٧٨٥)، ومسلم (٢١١٢) من حديث أبي هريرة.
(٧) أخرجه مسلم (٢٨٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري.

وَإِنَّمَا يَنظُرُ إِلَى قُلُوبِكُم وَأَعمَالِكُم»(١).

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي واقِدٍ اللَّيْثِي أنَّ رسولَ الله ﷺ كان قاعدًا في أصحابه، إذْ جاءه ثلاثة نَفَرٍ؛ فأمَّا رجلٌ فرأى في الحلقة فُرْجةً فجلس فيها(٢)، وأمَّا رجلٌ فجلس خلفهم، وأمَّا رجلٌ فانطلق. فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أَلَا أُخبِرُكُم عَن هَؤُلَاءِ النَّفَرِ؟ أَمَّا الرَّجُلُ الذي جَلَسَ فِي الحَلْقَةِ؛ فَرَجُلٌ أَوَى إِلَى الله فَآوَاهُ الله، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي جَلَسَ خَلْفَ(٣) الحَلْقَةِ فَاستَحيَا؛ فَاستَحيَا الله مِنهُ، وَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي انطَلَقَ فَأَعْرَضَ؛ فَأَعرَضَ اللهُ عَنهُ»**(٤).

وَفِي «**صَحِيحِ البُخَارِيِّ**» عنه ﷺ أنَّه قال: «**يَقُولُ الله تَعَالَى: مَن عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَد بَارَزَنِي بِالمُحَارَبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبدِي بِمِثلِ أَدَاءِ مَا افتَرَضتُ عَلَيهِ، وَلَا يَزَالُ عَبدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحبَبتُهُ كُنتُ سَمعَهُ الَّذِي يَسمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبطِشُ بِهَا، وَرِجلَهُ الَّتِي يَمشِي بِهَا؛ فَبِي يَسمَعُ، وَبِي يُبصِرُ، وَبِي يَبطِشُ، وَبِي يَمشِي، وَلَئِن سَأَلَنِي لَأُعطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ استَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّه، وَمَا تَرَدَّدتُ عَن شَيءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَن قَبضِ نَفسِ عَبدِي المُؤمِنِ، يَكرَهُ المَوتَ وَأَكرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنهُ»**(٥).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٦/ ١) من حديث أبي هريرة.

(٢) قوله: «فرأى في الحلقة فُرجة فجلس فيها» في (م): «فوجد فرجة في الحلقة فجلس» وهو الموافق لأحمد، والمثبت من (د، ك) وهو الموافق للصحيحين.

(٣) في (د، ك): «في»، والمثبت من (م).

(٤) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (٢٢٣٤)، وأحمد (٢١٩٠٧).

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٠٩) من حديث أبي هريرة، إلا أن في سياق الحديث ألفاظًا ليست في «**الصحيح**» واشتهر الكلام عليها، كقوله: «**فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي**».
وقد أورد الشَّيخُ هذا الحديث في عدَّة مواضع من كتبه مع عزوه له إلى «**الصحيح**»، وهو في عامَّتها يسوق الحديث بهذا اللفظ، والظَّاهر أنه أراد في عزوه أصل الحديث دون لحاظ اللفظ؛ وإلا فقد غاير بين الروايتين في «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٣١٠)، و«**الفرقان بين** =

وفي «**الصَّحيحين**» عن البراء عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**الأَنصَارُ لَا يُحِبُّهُم إِلَّا مُؤمِنٌ، وَلَا يُبغِضُهُم إِلَّا مُنَافِقٌ؛ مَن أَحَبَّهُم أَحَبَّهُ الله، وَمَن أَبغَضَهُم أَبغَضَهُ الله**»[١].

وفي «**الصَّحيح**» عن عُبادة عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَن أَحَبَّ لِقَاءَ الله أَحَبَّ الله لِقَاءَهُ، وَمَن كَرِهَ لِقَاءَ الله كَرِهَ الله لِقَاءَهُ**»، فقالت عائشة: إنَّا لنكره الموت، قال: «**لَيسَ ذَاكَ؛ وَلَكِنَّ المُؤمِنَ إِذَا حَضَرَهُ المَوتُ يُبَشَّرُ بِرِضوَانِ الله وَكَرَامَتِهِ، فَإِذَا بُشِّرَ بِذَلِكَ أَحَبَّ لِقَاءَ الله وَأَحَبَّ الله لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الكَافِرَ إِذَا حَضَرَهُ المَوتُ بُشِّرَ بِعَذَابِ الله وَسَخَطِهِ، فَكَرِهَ لِقَاءَ الله، وَكَرِهَ[٢] الله لِقَاءَهُ**»[٣].

وفي «**الصَّحيحين**» عن أنسٍ قال: «أُنزل علينا ثُمَّ كان من المنسوخ: أبْلِغوا قومَنا أَنَّا لَقِينا ربَّنا فرضِي عنا وأرضانا»[٤].

وفي حديث عمرٍو[٥] بن مالكٍ الرُّؤاسيِّ قال: أتيتُ النَّبيَّ ﷺ فقلتُ: يا رسول الله، ارْضَ عنِّي، قال: فأَعْرَض عنِّي ثلاثًا، قال: قلت[٦]:

= **أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**» (ص٩)، و«**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٣٤)، وصرَّح في «**الرد الأقوم-الفتاوى**» (٢/ ٢٩٠) أن رواية: «**فبي يسمع وبي يبصر وبي يبطش وبي يمشي**» في غير «**الصحيح**»، وعلَّق عليه شمس الدين محمد بن محمد ابن المحب (ت: ٧٨٨هـ): (الشَّيخُ رضي الله عنه صرَّح ههنا أن هذه الرواية ليست في «**الصحيح**»، وفي بعض كلامه يذكرها من غير تمييز؛ فجاء بعض الناس ذكر ذلك فيما استدركه عليه! ومسألة المطلق والمخصَّص معلومة، واتساع كلام الشيخ رحمه الله معروفٌ، لا يقوم أحد في عصره مقامه. والله أعلم). وانظر في الكلام على روايات الحديث وألفاظه: «**جامع العلوم والحكم**» (٢/ ٣٣٠)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٣٩) الهامش (٢).

(١) أخرجه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٦٦).

(٢) في (م): «فكره»، والمثبت من (د، ك).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥١٥)، ومسلم (٢٧٧٨).

(٤) أخرجه البخاري (٤٠٧٩)، ومسلم (٦٧٣).

(٥) في الأصول (م، د، ك): «عمر»، والتصويب من «**الدرء**» ومصادر التخريج.

(٦) قوله: «قال قلت» في (د، ك): «فقلت»، والمثبت من (م) و«**الدرء**».

يا رسول الله، إنَّ الرَّبَّ ليُرَضَّى [فيرضى][(١)]، فارْضَ عنِّي، فرضي عني[(٢)].

وفي «**الصَّحيحين**» عن ابن مسعودٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اِشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى قَومٍ فَعَلُوا بِرَسُولِ الله**» -وهو حينئذٍ يشير إلى رَبَاعِيَته- قال: «**اِشْتَدَّ غَضَبُ الله عَلَى رَجُلٍ يَقتُلُهُ رَسُولُ الله فِي سَبِيلِ الله**»[(٣)].

وفي «**صحيح مسلم**» عن عائشةَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ، كان يقول في سجوده: «**اللَّهُمَّ إنِّي[(٤)] أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ، لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ، أَنتَ كَمَا أَثْنَيتَ عَلَى نَفسِكَ**»[(٥)].

وفي «**الصَّحيحين**» عن النَّبي ﷺ أنه قال: «**لمَّا قَضَى الله الخَلقَ؛ كَتَبَ فِي كِتَابٍ فَهُوَ مَوضُوعٌ عِندَهُ فَوقَ العَرشِ: إِنَّ رَحمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»[(٦)] وفي رواية: «**سَبَقَت**»[(٧)].

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلَائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجتَمِعُون فِي صَلَاةِ الفَجرِ وَصَلَاةِ العَصرِ، ثُمَّ يَعرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُم إِلَى رَبِّهِم، فَيَسأَلُهُم -وَهُوَ أَعلَمُ بِهِم- كَيفَ تَركتُم عِبَادِي؟ قَالُوا: أَتينَاهُم وَهُم يُصَلُّون، وَتَركنَاهُم**

---

(١) من «**الدرء**» ومصادر التخريج.

(٢) أخرجه البخاري في «**التاريخ الكبير**» (٦/ ٣٠٩)، وابن أبي عاصم في «**الآحاد والمثاني**» (١٥٠٨)، وأبو يعلى (٦٨٤٣).

(٣) لم أقف عليه في «**الصحيحين**» من حديث ابن مسعود. وأخرجه البخاري (٤٠٦٢)، ومسلم (١٨٤١) من حديث أبي هريرة.

(٤) قوله: «اللَّهُمَّ إني» ليس في (م)، والمثبت من (د، ك).

(٥) أخرجه مسلم (٤٧٦).

(٦) أخرجه البخاري (٧٣٩٩)، ومسلم (٢٨٥٢/ ٢) من حديث أبي هريرة.

(٧) أخرجه البخاري (٧٤١٧) من حديث أبي هريرة.

وَهُم يُصَلُّونَ»[١].

وفي «**صحيح مسلم**» عن أَبي هريرةَ وأبي سعيدٍ أنَّهما شهدَا على رسول الله ﷺ أنَّه قال: «**مَا جَلَسَ قَومٌ يَذكُرُونَ الله إِلَّا حَفَّتْ بِهِمُ المَلَائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحمَةُ، وَذَكَرَهُمُ الله فِيمَن عِندَهُ**»[٢].

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**يَقبِضُ الله الأَرضَ ويَطوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَينَ مُلُوكُ الأَرضِ؟**»[٣].

وفي «**الصَّحيحين**» عن عَدِي بن حاتِم عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَا مِنكُم مِن أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيسَ بَينَهُ وَبَينَهُ حَاجِبٌ وَلَا تُرْجُمانٌ؛ فَيَنظُرُ أَيْمَنَ مِنهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيئًا**[٤] **قَدَّمَهُ، وَيَنظُرُ أَشْأَمَ مِنهُ فَلَا يَرَى إِلَّا شَيئًا قَدَّمَهُ، وَيَنظُرُ أَمَامَه فَتَستَقبِلُهُ النَّارُ؛ فَمَنِ استَطَاعَ مِنكُم أَن يَتَّقِيَ النَّارَ وَلَو بِشِقِّ تَمرَةٍ فَليَفعَل؛ فإِن لَم يَجِد فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ**»[٥].

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ لله مَلَائِكَةً فُضْلًا عَن كُتَّاب النَّاسِ، سَيَّاحِينَ فِي الأَرضِ؛ فَإِذَا وَجَدُوا قَومًا يَذكُرُونَ الله تَنَادَوا: هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُم. قال: فَيَجِيؤُونَ حتَّى يَحُفُّوا بِهِم إِلَى السَّمَاءِ الدُّنيَا، قَالَ: فَيَقُولُ الله: أَيش تَرَكتُم عِبَادِي يَصنَعُونَ؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: تَرَكنَاهُم يَحْمَدُونَك وَيُسَبِّحُونَك وَيُمَجِّدُونَك. فَيَقُولُ: فَهَل**[٦] **رَأَونِي؟**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٠)، ومسلم (٦٢٤).
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٩٨، ٢٧٩٩).
(٣) أخرجه البخاري (٤٧٩٥)، ومسلم (٢٨٩٠).
(٤) في (د، ك): «ما»، والمثبت من (م).
(٥) أخرجه البخاري (٧٥٠٨)، ومسلم (١٠٣٠/١).
(٦) في (م): «هل»، والمثبت من (د، ك).

فَيَقُولُونَ: لَا. فَيَقُولُ: كَيفَ لَو رَأَونِي؟ فَيَقُولُونَ: لَو رَأَوكَ لَكَانُوا أَشَدَّ تَحمِيدًا وَأَشَدَّ ذِكرًا. فَيَقُولُ: فَأَيشٍ يَطلُبُونَ؟ قَالُوا: يَطلُبُونَ الجَنَّةَ. قَالَ: فَيَقُولُ: هَل رَأَوهَا؟ فَيَقُولُونَ: لَا. قَالَ: فَيَقُولُ: كَيفَ لَو رَأَوهَا؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَو رَأَوهَا كَانُوا أَشَدَّ عَلَيهَا حِرصًا وَأَشَدَّ لَهَا طَلَبًا. قَالَ: فَيَقُولُ: مِن أَيِّ شَيءٍ يَتَعَوَّذُونَ؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: يَتَعَوَّذُون مِنَ النَّارِ. قَالَ: فَيَقُولُ: هَل رَأَوهَا؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَا. قَالَ: فَيَقُولُ: فَكَيفَ لَو رَأَوهَا؟ قَالَ: فَيَقُولُونَ: لَو رَأَوهَا كَانُوا أَشَدَّ مِنهَا تَعَوُّذًا وَأَشَدَّ مِنهَا هَرَبًا. قَالَ: فَيَقُولُ[(١)]: أُشهِدُكُم أَنِّي قَد غَفَرتُ لَهُم. قَالَ: فَيَقُولُونَ: إِنَّ فِيهِم فُلَانًا الخَطَّاء، لَم يُرِدْهم إِنَّما جَاءَ فِي حَاجَةٍ. قَالَ: فَيَقُولُ: هُمُ القَومُ لَا يَشْقَى بِهِم جَلِيسُهُم»[(٢)].

وفي «**الصَّحيحين**» عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**يَدْنُو أَحَدُكُم مِن رَبِّهِ حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ[(٣)] عَلَيهِ، فَيَقُولُ: عَمِلتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَم يَا رَبِّ. فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: قَد سَتَرتُهَا عَلَيكَ فِي الدُّنيَا، وَأَنَا أَغفِرُهَا لَكَ اليَومَ. ثُمَّ يُعطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ، وَهُوَ قَولُهُ تَعَالَى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾[(٤)]؛ وَأَمَّا الكُفَّارُ وَالمُنَافِقُونَ فَيُنَادَونَ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾[(٥)]**»[(٦)].

فأخبر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه سبحانه يقول[(٧)] قولًا، ثُمَّ يقول العبد، ثُمَّ يقول الرَّبُّ تعالى قولًا آخر.

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «إني».
(٢) أخرجه البخاري (٦٤١٦)، ومسلم (٢٧٨٦).
(٣) قوله: «يضع كنفه» في (م): «كنفه»، وفي (د، ك): «ليقفه»، والتَّصويب من مصادر التخريج.
(٤) الحاقة: (١٩). (٥) هود: (١٨).
(٦) أخرجه البخاري (٢٤٥٤)، ومسلم (٢٨٧٠).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «له».

وبهذا الأصل العظيم الذي دلَّت(١) عليه الكُتب المنزَّلة من الله تعالى - القرآن والتَّوراة والإنجيل-، وكان عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها؛ بل وعليه جماهيرُ العقلاء وأكابرُهم من جميع الطَّوائف، حتَّى من الفلاسفة(٢)= يظهر أيضًا بطلانُ مذهب الحَرْنَانِيِّين(٣) [القائلين](٤) بـ«**القدماء الخمسة**»، وهو منسوبٌ إلى ديمقراطيس، وقد نصره محمَّد بن زكريا الرَّازيُّ(٥)، وأبو عبد الله ابن الخطيب الرَّازيُّ يرجِّحه في «**محصَّله**» وفي «**المطالب العالية**» وغير ذلك(٦).

(١) قوله: «وبهذا الأصل العظيم الذي دلت» في (ك): «وهذا الأصل العظيم دلت»، والمثبت من (م، د).

(٢) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٥٧٦).

(٣) **الحَرْنانيُّون**: جمع حَرْنانيّ، وهي نسبة على غير قياس، والقياس: حَرَّانيٌّ، والجمع: حرَّانيُّون. وهم قومٌ من أهل حَرَّانَ يُنسبون إلى الصابئة -الصَّابئة المشركين لا الحنفاء الذين أثنى عليهم القرآن-، يَنسبون مقالتهم إلى بعض الأنبياء -ومنهم من ينتسب إلى سولون جدِّ أفلاطون لأمِّه ويزعم أنه كان نبيًّا-، يعبُدون الكواكبَ، وكانت لهم هياكلُ وتماثيلُ بأسماء الشَّمس معلومة الأشكال، وعنهم نشأ أصل التناسخ والحلول. انظر: «**الملل والنحل**» (٢/ ٧٨١)، «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٣٥٧-٣٧٨)، «**الآثار الباقية**» (ص٢٠٤-٢٠٦)، «**مرآة الزمان**» (٢/ ٣٦٦)، «**الخطط المقريزية**» (٤/ ١٦٨).

(٤) زيادة يقتضيها السِّياق. انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢٠٩)، «**قلب الدليل**» (ص٨٠).

(٥) نَسَب الشَّيخُ هذا القول إليهما (= ديمقراط وابن زكريا الرَّازي) في: (ص٦٣٨)، «**المنهاج**» (١/ ٢٠٩، ٣٥٣) (٢/ ٢٧٩، ٥٧٢)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠١)، «**الدرء**» (٨/ ٢٥٢) (٩/ ٢٥٧، ٣٤٦)، «**البيان**» (١/ ٤٧٦)، «**قلب الدليل**» (ص٨٠). وانظر: «**المطالب العالية**» (٤/ ٤٠١-٤٢٠). ومما يُنسَب إلى محمد بن زكريا الرازي كتابٌ موسومٌ بـ: «**القُدَماء الخمسة**». انظر تفصيل ذلك في: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص١٩١، ٣٠٨-٣١٢). **هو**: أبو بكر محمد بن زكريا الرَّازي، الطبيبُ والفيلسوفُ المشهور، مهَرَ في الطبِّ والمنطقِ والهندسة وغيرها من علوم الفلسفة، له أكثر من مئتي مؤلَّفٍ، منها: «**الحاوي**»، «**الطب المنصوري**»، ومجموع رسائله في الفلسفة وغيرها. اختُلِفَ في وفاتِهِ، فقيل: (٣١١هـ)، وقيل: (٣١٣هـ)، وقيل: (٣٢٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: «**إخبار العلماء**» (ص٢٠٦)، «**عيون الأنباء**» (ص٤٢٠)، «**وفيات الأعيان**» (٥/ ١٥٧).

(٦) انظر: «**المحصل**» (ص٢٨٢)، «**المطالب العالية**» (٤/ ٨٧)، «**الملخص**» (٢/ ٥٩٤).

وهم يقولون: بأنَّ «**العِلَّةَ الأولى**» و«**النَّفْسَ**» و«**الهَيُوْلَى**» -وهي في لغتهم بمعنى المَحَلِّ- و«**الخلاءَ**» و«**الدَّهرَ**» قديمةٌ أزليةٌ، وأنَّ سبب حدوث العالَم أنَّ النَّفسَ الْتفتت إلى الهَيُوْلَى، وامتنع على الرَّبِّ تخليصُها، أو رأى أنَّه لا يُخَلِّصها [لتذوق][1] مرارة تَعَلُّقِها بالهَيُوْلَى ثُمَّ يُخَلِّصها، أو لتستفيد بذلك كمالاتٍ ثُمَّ يُخَلِّصها بعد ذلك.

ولهذا يقول ابن زكريَّا[2] ونحوه: «لا لذَّة إلا عدم الألم، وغاية سعادة النَّفس خلاصها من الألم الحاصل بتعلُّقها بالهَيُوْلَى».

وأبو عبد الله الرَّازيُّ وبعض من يأتَمُّ به يرجِّحون هذا القول، وبه يجيب هؤلاء عن الحجَّة المشهورة للفلاسفة، ويسمُّونه «**الجواب الباهر**».

قال في «محصَّله»[3]: (الفريق الثَّاني: الذين قالوا: «أصلُ العالم ليس بجسمٍ»، وهم فرقتان:

الأولى: «**الحَرْنَانِيَّةُ**»، وهم الذين أثبتوا القدماء الخمسة: **الباري، والنَّفْس، والهَيُوْلَى، والدَّهْر، والخَلَاء**؛ فقالوا: الباري تعالى تامُّ العلم والحكمة، لا يَعرِض له سهوٌ ولا غفلةٌ، وتفيض عنه النَّفس[4] كفيض النُّور عن القُرص، [وهو الله تعالى يعرف الأشياء معرفة تامة.

وأما النَّفس فإنه يفيض عنها الحياة فيض النُّور عن القُرص][5]، لكنَّها -يعني النَّفس- جاهلةٌ لا تعلم الأشياء ما لم تمارسها.

وكان الباري تعالى عالمًا بأنَّ النَّفس ستميل إلى التَّعَلُّق بالهَيُولَى

---

(١) زيادة يقتضيها السياق. انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢١٠)، «**قلب الدليل**» (ص٨٥).

(٢) انظر: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص٣٠، ٣٦)، «**المطالب العالية**» (٤/ ٤٠١-٤٢٠)، «**قلب الدليل**» (ص٨٥-٨٦).

(٣) «**المحصل**» (ص٢٨٠-٢٨٤).

(٤) في «**المحصل**»: «العقل».

(٥) من «**المحصل**».

وتعشقها، وتطلب اللَّذَّةَ الجسميَّة، وتكره مفارقة الأجسام، وتنسى نفسها.

ولَمَّا كان من شأن[١] الباري الحكمة التَّامَّة: عَمَدَ إلى الهَيُولَى بعد تَعَلُّق النَّفس بها، فركَّبها ضروبًا من التَّركيب [مثل][٢] السَّماوات والعناصر، وركَّب أجسام الحيوانات على الوجه الأكمل، والذي بقي فيها من الفساد فذلك لا يمكن إزالته.

ثُمَّ إنَّه تعالى أفاض على النَّفْس عَقْلًا وإدراكًا، وصار ذلك سببًا لتذكُّرِها عالَمها، وسببًا لعلمها بأنَّها [ما][٣] دامت في العالم الهَيُولانيِّ لم تنفكَّ عن الآلام، إذا عرفت النَّفس ذلك وعرفت أنَّ لها في عالمها اللَّذَّات الخالية عن الألم؛ اشتاقت إلى ذلك [العالم][٤]، وعَرَجَت بعد المفارقة، وبقيت هناك أبدَ الآباد في نهاية البهجة والسَّعادة.

قالوا: وبهذه الطَّريق زالت الشُّبهات الدَّائرة بين القائلين بالقِدم والحدوث؛ فإنَّ[٥] أصحاب القِدم **قالوا:** «لو كان العالم محدَثًا، فلِمَ أحدثه الله تعالى في هذا الوقت المعيَّن، وما أحدثه قبل ذلك، ولا بعده؟ وإن كان خالقُ العالم حكيمًا، فلِمَ ملأ الدُّنيا من الآفات؟»، وأصحاب الحدوث **قالوا:** «لو كان العالم قديمًا؛ لكان غنيًّا عن الفاعل، وهذا باطل قطعًا؛ لِما نرى أن آثار الحكمة ظاهرةٌ في العالم».

وتحيَّر الفريقان في ذلك.

وأمَّا على هذا الطَّريق؛ فالإشكالات زائلةٌ؛ لأنَّا لَمَّا اعترفنا بالصَّانع الحكيم، لا جَرَمَ قلنا بحدوث العالم.

---

(١) في الأصلين (م، د): «سوس»، وفي طرَّة (م) -بخط مغاير-: «شؤن»، والمثبت من «**المحصل**».

(٢) من «**المحصل**».

(٣) من «**المحصل**».

(٤) من «**المحصل**».

(٥) في الأصلين (م، د): «بأن»، والمثبت من «**المحصل**».

فإذا قيل: فلِم أحدث العالَم في هذا الوقت؟

قلنا: لأنَّ النَّفس إنَّما تعلَّقت بالهَيُولَى في ذلك الوقت، وعَلِمَ الباري أنَّ ذلك التَّعلُّق سبب الفساد؛ إلَّا أنَّه بعد وقوع المحذور صرفه إلى الوجه الأكمل بحسب الإمكان، وأمَّا الشُّرور الباقية؛ فإنَّما بقيت لأنَّه لا يمكن تجريد هذا التَّركيب عنها.

بقي ههنا سؤالان:

أحدُهما: **أن يقال**: لِمَ تعلَّقت النَّفْس بالهَيُولَى بعد أن كانت غيرَ متعلِّقةٍ به[1]؟ فإنْ حَدَثَ ذلك التَّعلُّقُ لا عن سببٍ= فجوِّز حدوثَ العالم بكلِّيَّته لا عن سببٍ[2].

والثَّاني: **أن يقال**: فهلَّا مَنَعَ الباري النَّفْسَ من التَّعَلُّقِ بالهَيُولَى؟

أجابوا عن الأوَّل: بأنَّ هذا السُّؤال غيرُ مقبولٍ من **المتكلِّمين**؛ **لأنَّهم يقولون**: «القادر المختار قد يرجِّح أحدَ مقدورَيْه [على الآخر][3] بغير مرجِّحٍ»؛ فهلَّا جوَّزوا التَّرجيح بإرادة القادر المختار؟!

وأمَّا **الفلاسفة**؛ فإنَّهم يجوِّزون أن يكون السَّابقُ[4] عِلَّةً مُعِدَّة للَّاحقِ؛ فهلَّا جوَّزوا أن تكون النَّفسُ قديمةً ولها تصوُّراتٌ متجدِّدةٌ غيرُ متناهيةٍ، ولم يَزَل كُلُّ سابقٍ علَّةً للَّاحق حتَّى انتهت إلى ذلك التَّصَوُّر الموجب لذلك التَّعلُّق؟

---

(١) في «**المحصل**»: «بها».

(٢) من قوله: «لا عن سبب...» إلى هنا؛ في الأصلين (م، د): «بكليته لا عن سبب فجوز [في (م): «مجرد»] حدوث العالم لا عن سبب»، والمثبت من «**المحصل**».

(٣) من «**المحصل**».

(٤) من قوله: «الترجيح بإرادة...» إلى هنا؛ كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**المحصل**»: «ذلك في النفس؟! وغير مقبول أيضًا من الفلاسفة لأنهم جوزوا في السابق أن يكون».

وأجابوا عن السُّؤال الثَّاني: أنَّ الباري علم أنَّ الأصلح للنَّفْس أن تصير عالمةً بمضارِّ[(١)] هذا التَّعلُّق حتَّى إنَّها نفسها تمتنع عن تلك المخالطة.

وأيضًا: فالنَّفْس بمخالطتها للهَيُولَى تكتسب من الفضائل العقليَّة ما لم تكن موجودةً لها.

فلهذين الغرضين لم يمنع[(٢)] الباري تعالى النَّفسَ من التَّعلُّق [بالهَيُولَى][(٣)].

قلتُ: وهذا الذي ذكره عن هؤلاء من حدوث الأجسام وقِدَم النَّفْس، وأنَّها حَدَثَ لها من التَّصَوُّر ما كان سببَ حدوث الأجسام= هو الذي أجاب به عن حجَّة الفلاسفة في قِدم العالم، وادَّعى أنَّه هو «**الجواب الباهر**»[(٤)]، ولهذا أخذه الأُرْمَوي صاحب «**لباب الأربعين**»، وأجاب به في «**لُبابه**»[(٥)]، وادَّعى أيضًا أنَّه «**الجواب الباهر**»، وكذلك من سلك هذه[(٦)] السَّبيل كالقُشَيريِّ المصريِّ المتأخِّر لم يذكر في **عقيدته** إلا حدوث الأجسام، مع إثباته أنَّ جميع الممكنات صادرةٌ عنه[(٧)].

---

(١) في الأصلين (م، د): «فصار»، والمثبت من «**المحصل**».

(٢) في (د): «يمتنع»، والمثبت من (م) و«**المحصل**».

(٣) من «**المحصل**».

(٤) انظر ما سبق (ص٣٥٣).

(٥) انظر: «**لباب الأربعين**» (ص٧٤).

(٦) في (د): «هذا»، والمثبت من (م).

(٧) أشار الشَّيخُ لهذه السِّرايةِ في غير موضع، انظر: «**الصفدية**» (ص٣٩١)، «**الدرء**» (١/ ٣٧٩)، «**المسألة المصرية-الفتاوى**» (١٢/ ٢١٧)، «**قلب الدليل**» (ص٧٩).
والقُشَيريُّ المصريُّ: هو أبو الفتح تقي الدين محمد بن علي بن وَهْب القُشَيري المصري، المعروف بـ«**ابن دَقِيق العِيد**» (ت: ٧٠٢هـ).
وقد صرَّح الشيخ باسمه: «ابن دقيق العيد» في ثلاثة مواضع: «**الصفدية**»، و«**الدرء**» -كما ورد في طرَّة بعض الأصول الخطيَّة، وذُكر أنَّها حاشية منقولة من خطِّ المصنِّف. كما نبَّه عليه محقِّقه د. محمد رشاد سالم-، «**البيان**» (٥/ ٢١٢). =

وهؤلاء يقولون: «نحن جمعنا بين ما أقام المتكلِّمون عليه الحجَّة من حدوث الأجسام، وما أقام[1] الفلاسفةُ عليه الحجَّةَ من ثبوت معلولٍ مساوقٍ للرَّبِّ تعالى -وهي النَّفس القديمة التي لم تزل-».

وهذا المذهب من أفسد مذاهب العالَم، وهو يشبه من بعض الوجوه مذهبَ المجوس[2]؛ الذين قالوا[3] بأصلينِ قديمينِ: النُّور والظُّلمة، وجعلوا اختلاطهما هو المبدأ، وخلاص النُّور من الظُّلمة هو المعاد.

ولابن زكريَّا المتطبِّبِ الملحدِ حكايةٌ مشهورةٌ، ذكرها أبو حاتِمٍ صاحبُ «**كتاب الزِّينة**»[4]، وردَّ عليه فيما تكلَّم به من الإلحاد والقدح في الأنبياء،

= وقد كنَّاه الشيخ في مواضع -كما في «**الصفدية**» و«**المسألة المصرية**»- بـ«أبي عبد الله»، مما جَعَل بعضهم يتردَّد في كونه المراد. **والجواب**: أن هذه هي كنيتُهُ الواردة في لسان الشَّيخ -بل لعله لم يكنِّه بغيرها-، ويجلِّي ذلك ما وَرَدَ في «**فُتْيا عن صحَّة المَشهَد المنسوب إلى الحُسَين**»؛ فقد صرَّح فيها باسمه وكنيته معًا، قال فيها: (وما زال ذلك [أي العلم بكذب المشهد المنسوب للحسين] مشهورًا بين أهل العلم حتى أهل عصرنا من ساكنِي الديار المصرية القاهرة وما حولها؛ فقد حدَّثني الثقات: طائفةٌ عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن علي القُشَيري المعروف بابن دَقِيق العِيد، وطائفةٌ عن الشيخ... إلخ) أ.هـ «**رأس الحسين-الفتاوى**» (٢٧/ ٤٨٥) -**وقد صحَّحتُها على نسخةٍ بخط الشَّيخ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ-.

وأما **عقيدته**؛ فقد أوردها بتمامها ابنُ المعلِّم القرشي في «**نجم المهتدي**» (٢/ ٢٥٧-٢٦٢)، ونقل منها بعض العلماء -كالزَّركشي في «**تشنيف المسامع**» (٤/ ٦٧٩) وابن حجر في «**فتح الباري**» (١٣/ ٣٨٣)-، ومنهم من شرحها -كابن أبي شريف-، ومنهم من نظمها -كابن أبي شريف وأبي العباس البوني المالكي-.

ولم أتبيَّن ما أشار إليه الشَّيخُ فيها ههنا -وكذا ما أشار إليه (ص٦٣٨) فيما يتعلَّق بالرؤية؛ إذ ظاهر لفظه في **العقيدة** بخلاف ذلك-؛ فلعل الشَّيخ قد اطَّلع على نسخة -أو عقيدة- أخرى غير التي أوردها ابن المعلِّم.

وسيشير الشَّيخُ إلى ابن دقيقِ العيد -دون أن يسمِّيه- وإلى **عقيدته** في (ص٦٠٠، ٦٣٨).

(١) من قوله: «المتكلمون عليه...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د)، إلا قوله: «وما أقام» في (د): «وأقام»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) انظر: «**قلب الدليل**» (ص٩٣).

(٣) في (م): «يقولون»، والمثبت من (د).

(٤) **هو**: أبو حاتم أحمد بن حَمْدان بن أحمد الورساني -أو: الورسياني، أو: الورسناني، أو: الورسامي، أو: الورساهي- الليثي الرازي، من دعاة الإسماعيليَّة ومصنِّفيهم، =

وذكر أنه شَبَّهَ التفات النَّفس إلى الهَيُولَى بغير اختيار الباري بحَبْقَةٍ[(١)] تحصل من أميرٍ كانا بحضرته، إذا حصلت بغير اختياره، وأنَّه بَيَّنَ له فساد ما قاله، مع ما اقترن به من قلَّة العقل وسوء الأدب[(٢)].

ودعوى الرَّازيِّ أنَّ جوابَهم -وهو القول الأوَّل[(٣)] الذي رجَّحه هؤلاء من القول بحدوث «**الأجسام**» وقِدَم «**النَّفس**»- ودعواهُم أنَّهم جمعوا بين حجَّة المتكلِّمين على حدوث «**الأجسام**» وحُجَّة المتفلسفة على كونه علَّةً قديمةً أزليَّةً، وأنَّهم أجابوهم[(٤)] بـ«**الجواب الباهر**»= في غاية الفساد[(٥)]!

وذلك أنَّ «**دوام الفاعليَّة**» و«**وجود ما لا أوَّلَ له**»: **إمَّا** أن يكون ممكنًا، **وإمَّا** أن يكون ممتنعًا.

فإن كان **ممكنًا**؛ بطل دليلُ المتكلِّمين على حدوث الأجسام؛ فإنَّ دليلهم مبناه على امتناع حوادث لا أوَّل لها، وهذا الدَّليل يَعُمُّ جميعَ الحوادث؛ سواءٌ قُدِّرت قائمةً بجسمٍ أو بغير جسمٍ -إن قُدِّر وجوده-.

ومن قال بأنَّ «**النَّفس**» لها تصوُّراتٌ وإراداتٌ لا بداية لها؛ فإنَّه يقول بدوام الحوادث.

= له تصانيف، منها: «**أعلام النبوة**»، «**الزِّينة**». توفي: ٣٢٢هـ. وكتابه «**الزِّينة**» في فقه اللغة والمصطلحات -مطبوع-. انظر: «**الفهرست**» (٢/ ١/ ٦٧٠، ٦٧٣)، «**لسان الميزان**» (١/ ٤٤٨).

(١) في (م): «بحيصة»، وفي (د): «بحمه»، **والحبقة**: الضرطة. انظر: «**تاج العروس**» (٢٥/ ١٣٧).

(٢) انظر: «**رسائل فلسفية**» لأبي بكر الرازي (ص٣٠٨-٣١٢)، «**قلب الدليل**» (ص٨٦).

(٣) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٤) في (د): «أجابوا»، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**قلب الدليل**» (ص٧٨-١٠٩)، «**المنهاج**» (٢/ ٢٠٩، ٢٧٩، ٣٥٣، ٥٧٢)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠١)، «**الدرء**» (١/ ٣٣٤) (٨/ ٢٥٢) (٩/ ٢٥٧، ٣٤٦)، «**البيان**» (١/ ٤٧٦)، «**الصفدية**» (ص٧٣، ٩١، ٣٩١)، «**تفسير سورة الإخلاص-الفتاوى**» (١٧/ ٣٢٧).

ومَن قال مِن المتأخِّرين: «إنَّ المتكلِّمين لم يُقيموا دليلًا على حدوث سوى الأجسام»؛ فهو -مع فساده- إنَّما أراد كونهم لا يثبتون موجودًا ممكنًا غير الأجسام والأعراض؛ وإلا فبتقدير ثبوته، **وقيل**: «إنَّ[1] ذلك الممكن لا يخلو عن الحوادث»، **وقيل مع ذلك**: «إنَّ ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث»= لزم حدوثه. و«**النَّفس**» عند مثبتيها -**الذين قالوا**: لا تخلو عن التَّصوُّرات والإرادات المتعاقبة- لا تخلو عن الحوادث.

وإن ادَّعى مدَّعٍ أنَّ تلك «**النَّفْسَ**» «**عَقْلٌ مجرَّدٌ**» لا يقوم به حادثٌ= فهذا غير ما ذكروه؛ ثُمَّ يبطل عليهم من وجوهٍ[2] أخر[3]؛ كحصول[4] الْتِفَاتها إلى الهَيُوْلَى، وتعلُّقِها بالهَيُولَى؛ فإنَّ هذا كلَّه يقتضي قيامَ الحوادث بها، و«**العقل المجرَّد**» عندهم ليس كذلك الْبَتَّة.

فتبيَّن أنَّ دوام الفاعليَّة:

❐ إن كان **ممكنًا**؛ بطل دليل المتكلِّمين على حدوث الأجسام.

❐ وإن كان دوامُ الفاعليَّة **ممتنعًا**؛ بطل قولهم بدوام حدوث تصوُّراتٍ وإراداتٍ **للنَّفس** لا أوَّل لها.

وإن شئت قلت: دليلُ المتكلِّم:

❐ إن كان صحيحًا؛ بطل وجودُ تصوُّراتٍ[5] وإراداتٍ لا بداية لها؛ فبَطَلَ قِدَمُ **النفس**.

(١) قوله: «وقيل إن» في (م): «قيل»، والمثبت من (د)، وقوله: «إن» ملحقة فيه بين السطور -وربما كانت بخط غير الناسخ-.

(٢) في (م): «وجه»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الصفدية**» (ص٥٠٥)، «**المنهاج**» (١/ ٣٩٠)، «**قلب الدليل**» (ص٨٤)، «**الفتاوى**» (١٢/ ١٨٧).

(٤) في الأصلين (م، د): «وحصول»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) قوله: «بطل وجود تصورات» في (م): «بطل وجوده على غير هذا الوجه تصورات»، والمثبت من (د).

❐ وإن كان باطلًا؛ أمكن دوام الفاعليَّة.

وهذا القول مخالفٌ لِمَا جاءت به الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، ومخالِفٌ لصريح العقل؛ فإنَّ الرُّسل وأتباعهم -أهل الملل- متَّفقون على أنَّ الله تعالى خالقٌ لكلِّ ما سواه، فليس معه شيءٌ قديمٌ بِقِدَمِه، لا «**نَفْسٌ**» ولا «**عَقْلٌ**» ولا غير ذلك من الأعيان؛ سواءٌ سُمِّي «**خلاءً**»، أو «**دهرًا**»، أو غير ذلك.

وقد بيَّنَّا في غير هذا الموضع(١) أنَّ ما يثبته المتفلسفة من «**المجرَّدات العقليَّة**» إنَّما يرجع إلى أمورٍ مقدَّرةٍ في الأذهان لا حقيقة لها في الأعيان -إلا نفس الإنسان المفارقة لبدنه بالموت-.

ونحن ننبِّه هنا(٢) على بعض ما به يُعرف فساد هذا المذهب، **وذلك من وجوهٍ:**

أحدُها: أنَّ «**النَّفس**» التي يثبتها الفلاسفة لا تكون «**نَفْسًا**» إلَّا إذا كانت متعلِّقةً بـ«**الجسم**» تعلُّقَ التَّدبير والتَّصريف، وإلا فإذا كانت مجرَّدةً عن التَّدبير سمَّوها «**عَقْلًا**». فهذا الذي سمَّوه «**نَفْسًا**» وجعلوه قديمًا قبل حدوث شيءٍ من الأجسام؛ لا يكون عندهم «**نَفْسًا**» بل «**عَقْلًا**»، و«**العقل**» لا يقبل الحركة عندهم بوجهٍ من الوجوه، ولا يَلتفت إلى «**الأجسام**».

فإن قال هؤلاء: هذا الذي ذكرتموه طريقةُ المشَّائين -أرسطو وأتباعه؛ كالفارابي وابن سينا-، ونحن نخالف هؤلاء؛ فنُسمِّي المجرَّدَ نَفْسًا وإن لم يتعلَّق بجسمٍ.

---

(١) انظر: «**الفتاوى**» (٩/ ٢٧١-٢٧٦)، «**المنهاج**» (٥/ ٤٤٨)، «**الدرء**» (١/ ٣٣٧)، «**السبعينية**» (ص٤٠٩)، «**الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**» (ص٩٨).

(٢) في (م): «ههنا»، والمثبت من (د).

قيل لهم: فحينئذٍ يكون قولكم فاسدًا من وجهٍ آخرَ؛ **وهو أن يقال**: إذا كان الرَّبُّ موجِبًا بذاته **للنَّفس** أزلًا وأبدًا ولا **جسمَ** هناك= لم يكن **للنَّفس** أحوالٌ متجدِّدةٌ؛ فإنَّها «**عقلٌ مجرَّدٌ**»؛ **وحينئذٍ**: فلا تحدث لها تصوُّراتٌ وإراداتٌ ليحدث عنها جسمٌ ولا غيره.

۞ فإن أثبتوا «**النَّفس**» التي تحدث لها تصوُّراتٌ وإراداتٌ -كالنَّفس الفَلَكِيَّة والإنسانية ما دامت متعلِّقةً بالبدن-؛ فتلك لا تكون إلا مع «**الجسم**».

۞ وإن أثبتوا «**عقلًا**» مجرَّدًا عن الأجسام؛ لم يكن هناك ما يوجب تجدُّد تصوُّراتٍ وإراداتٍ له.

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: إذا كان الباري موجِبًا بذاته لهذه «**النَّفس**» أزلًا وأبدًا؛ وجب أن تكون أحوالُها متشابهةً أزلًا وأبدًا، وامتنع أن يَحْدُث لها في بعض الأوقات ما يوجب التفاتَها إلى الهَيُولَى وحدوثِ الأجسام؛ فإنَّ حدوث الأمر الحادث لا بدَّ له من سببٍ حادثٍ.

وأمَّا قولهم: «يجوز أن تكون **النَّفس** قديمةً أزليَّةً، ولها تصوُّراتٌ متجدِّدةٌ غيرُ متناهيةٍ، ولم يزل كلُّ سابقٍ علَّةً مُعِدَّةً للَّاحق، حتَّى انتهى الأمر إلى التَّصوُّر الموجِب لذلك التَّعلُّق»، كما قال أرسطو وأتباعه في «**النَّفس الفلكيَّة**».

فيقال أوَّلًا: أرسطو إنَّما قال هذا في(١) «**النَّفس**» المتعلِّقة بـ«**الأجسام**»، [لا](٢) في نفسٍ مجرَّدةٍ.

ويقال ثانيًا: مُجَرَّد الإلزام لهؤلاء ليس بحجَّةٍ عقليَّةٍ، وإنَّما هذه حُجَّةٌ

(١) في الأصلين (م، د): «من»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.

جَدَلِيَّةٌ لا عِلْميَّةٌ، وغايتُها فساد قول أرسطو وأتباعِه، **وإذا قيل**: «ما ذكرناه يدلُّ على فساد القولين جميعًا»= لم يكن لكم على دفع هذا حجَّةٌ.

وقد بَيَّنَّا أنَّ قول أرسطو وأصحَابِه أيضًا باطلٌ، وأنَّه يتضمَّن حدوثَ الحوادث كلِّها بلا سببٍ حادثٍ. ولو قُدِّر أنَّ قول أرسطو صحيحٌ؛ لكون الحركة الفَلَكِيَّة سببًا لتصوُّراتٍ متغيِّرةٍ= لم يمكن أن يقال مثل هذا في «**النَّفس**» التي لم تتعلَّق بجسمٍ متحرِّكٍ يكون سببًا لحدوث تصوُّراتٍ متغيِّرةٍ.

وكذلك ما ألزموا به المتكلِّمين؛ ليس بحجَّةٍ علميَّةٍ، بل الدَّليل المذكور يدلُّ على فساد القولين.

ثُمَّ يقال:

❐ إن كان حدوث الحادث بلا سببٍ ممكنًا؛ فلا حاجة إلى القول بِقدَم «**النَّفْس**» ولا غيرها، **بل يقال**: «إنَّه تعالى أَحْدَث كلَّ ما سواه» **كما يقولون**: «إنَّه أَحْدَث التفاتها إلى الهَيُولَى».

❐ وإن لم يكن ممكنًا؛ بطل هذا الجواب.

فظهر بطلانُه على التَّقديرين.

وأيضًا: فمساوقةُ المفعول المعيَّن لفاعله: **إن** كان ممكنًا؛ أمكن قول الفلاسفة، **وإن**[1] لم يكن ممكنًا؛ بطل هذا المذهب.

وأيضًا: فكونُ الحوادث تحدث بمشيئته وقدرته؛ أعظمُ في الكمال من كونها تحدث بسببٍ محدَثٍ من قدماءَ[2] معه.

الوجه الثَّالث: **أن يقال**: هذا المذهب مبنيٌّ على إثبات «**دهرٍ**» غيرِ

(١) بعدها في الأصلين (م، د): «كان»، وضرب عليها في (م).

(٢) في (د): «قديم»، والمثبت من (م).

مقدار الحركة، و«**خلاءٍ**» موجودٍ، وهذا باطلٌ عند جمهور العقلاء. ومَن قال ببعض ذلك من المسلمين؛ فإنَّه يجعله مخلوقًا لله تعالى، **لا يقول**(١): إنَّه قديمٌ مع الله سبحانه.

الوجه الرَّابع: أنَّ تلك القدماء **إن قيل**: «إنَّها معلولةٌ للباري»= فقد تقدَّم أنَّ كلَّ ما كان مفعولًا لغيره لا يكون إلا محدَثًا، وأنَّ الممكن لا يكون إلا محدثًا(٢)، وأنَّه يمتنع وجود ممكنٍ قديمٍ أزليٍّ.

وهؤلاء ذكروا أنَّهم فَرُّوا من هذا المحذور، وأنَّه بقولهم زالت إشكالات(٣) الطَّائفتينِ، وذكروا إشكال المتكلِّمين **أنهم قالوا**: «لو كان العالم قديمًا؛ لكان غنيًّا عن الفاعل، وهذا باطل قطعًا؛ لِما نرى أنَّ آثار الحكمة ظاهرةٌ في العالم».

وهذا الذي ذكره المتكلِّمون هو حقٌّ في نفسه، يقرُّ به عامَّة العقلاء من الأوَّلين والآخرين، حتَّى أرسطو وأتباعه؛ وإنَّما خالفت شرذمةٌ من المتفلسفة -كابن سينا وأمثاله- الذين ادَّعوا وجودَ قديمٍ مفعولٍ.

وهؤلاء الحرنانيُّون ادَّعوا أنَّ في قولهم خلاصًا من هذا الإشكال؛ لقولهم بحدوث الأجسام، وليس الأمر كما ظنُّوه؛ فإنَّهم أثبتوا خمسة قدماءَ: «**الباري**»، و«**النَّفْس**»، و«**الهَيُولَى**»، و«**الدَّهر**»، و«**الخلاء**»:

۞ **فإن قالوا**: «إنَّ الأربعة مفعولةٌ للرَّبِّ تعالى»؛ لزمهم أن يكون القديمُ مفعولًا. فقد زعموا أنَّهم تخلَّصوا من هذا الإشكال، وهم لم يتخلَّصوا منه.

۞ **وإن قالوا**: «ليست مفعولةً للرَّبِّ تعالى، بل كلٌّ منها واجبُ الوجود لنفسه»؛ كان هذا أبلغَ في الفساد، **ولزم من ذلك**:

(١) في (م): «يقال»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «وأن الممكن لا يكون إلا محدثًا» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «إشكال»، والمثبت من (د).

❐ أن يكون الوجود الواجب بنفسه مؤثِّرًا في الوجود الواجب بنفسه؛ حيث أَثَّرت «**النَّفْسُ**» في «**الهَيُولَى**»، و«**الهَيُولَى**» في «**النَّفْس**»، والباري أثَّر فيهما؛ فيكون الواجب بنفسه مدبَّرًا مصنوعًا، وهذا يستلزم فقره وحاجته إلى غيره، المنافي لوجوده بنفسه.

❐ وأن تكون «**الهَيُولَى**» واجبةَ الوجود بنفسها؛ فتكون الأعيانُ كلُّها واجبةَ الوجود بنفسها، وقد حدث فيها من الحركات والأعراض والتَّأليف ما ليس له سببٌ، وفي هذا القول من اللَّوازم الفاسدة ما يطول وصفُه.

الوجه الخامس: **أن يقال**: **إن** كان الرَّبُّ تعالى غيرَ قادرٍ على منعها عن التَّعَلُّق؛ لزم عجزُه، **وإن** كان قادرًا؛ لزم انتفاءُ حكمته؛ حيث مكَّنها من التَّعلُّق المذموم الضَّارِّ لها.

وقولهم: «إنَّه عَلِمَ أنَّ الأصلح لها التَّعَلُّق، وأنه عَلَّقَها لتنال الفضائل العقليَّة»= تناقضٌ منهم؛ فإنَّه على هذا التَّقدير يكون تَعَلُّقُها خيرًا من عدم تَعَلُّقِها؛ **وحينئذٍ**: فينبغي[1] أن يُعَلِّقَها الباري باختياره، لا تتعلَّق بغير اختياره؛ **وهم**[2] **يقولون**: «إنَّما سعادتُها في عدم التَّعَلُّق، وشقاوتُها في التَّعَلُّق»، ويجعلون ذلك من صفاتها اللَّازمة لها، والصِّفاتُ اللَّازمة لا تتبدَّل.

وإذا قالوا: «بل تارةً تكون مصلحتُها في التَّعَلُّق بالبدن، وتارةً في التَّجريد عنه»:

❐ **كان** هذا من أقوال جماهير أهل الملل وغيرهم.

❐ **وأمكن أن يقال**: بل تُعاد إلى أبدانٍ تبقى فيها، ويكون ذلك أصلحَ لها.

---

(١) في (د): «ينبغي»، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «فهم»، والمثبت أشبه بالسياق.

❑ **وأمكن أن يقال:** إذا كانت إنَّما تكسب الفضائلَ بتعلُّقها بالبدن، فدوامُ هذا التَّعَلُّق يقتضي دوامَ فضائلها وكمالاتها.

❑ **وأمكن أن يقال:** لها تعلُّقان: **تعلُّقٌ** تكسب به ما يُعدُّها للسَّعادة، **وتعلُّقٌ** تكون به سعيدةً سعادةً دائمةً أبديَّةً.

وتمام البسط على فساد هذه الأقوال له موضعٌ آخر.

فإن قيل: فهبْ أنَّ الأمر كذلك، لكن كونه فاعلًا للشَّيء المعيَّن بعد أن لم يكن= أمرٌ حادثٌ؛ فلا بُدَّ له من سببٍ حادثٍ.

قيل: الكلام والفعل الذي لا يمكن إلا متعاقبًا؛ يكون متكلِّمًا وفاعلًا له شيئًا بعد شيءٍ، وهو سبحانه الفاعل لجميع ما يكون، لكن يمتنع وجود الثَّاني مع الأوَّل الذي ينافيه، أو ينافي[1] لوازمه؛ والممتنع لذاته ليس بشيءٍ؛ فلا يدخل في عموم ما تناولته القدرة، ولا يجوز أن تتناوله الإرادة.

والشَّيء يكون ممتنعًا: **إمَّا** لامتناعه في ذاته، **وإمَّا** لاستلزامه الممتنع في ذاته. ومعلوم أنَّ ما خلقه الرَّبُّ تعالى فلا بد أن يَخْلُق لوازمه التي لا يوجد إلا بها، وأنَّه لا يُخْلَق إلا في حال عدم أضداده التي لا يجتمع هو وهي في آنٍ واحدٍ، وإذا لزم تحقُّق لوازمه وانتفاءُ أضداده؛ كان وجوده بدون ذلك ممتنعًا.

وحينئذٍ: فإذا صار الفعل والمفعول ممكنًا بعد أن كان ممتنعًا؛ لم يكن ذلك لامتناع ذاته، بل لإمكان لوازمه، وانتفاء موانعه[2] التي هي شروطٌ فيه. وعدمُ المانع حصل بانقضاء الفعل الأوَّل، وأمكن حينئذٍ حصول

---

(١) قوله: «أو ينافي» في (د) بالواو: «وينافي»، والمثبت من (م).

(٢) في (م): «الموانع»، والمثبت من (د).

الثَّاني بلوازمه، ولم يكن عدمُ المانع جزءًا من المؤثِّر، بل كان مستلزمًا كمالَ التَّأثير.

ويدخل في ذلك[(١)] كونُ الفعل صار مقدورًا بالفعل بعد أن كان بالقوَّة؛ فإنَّه سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولو شاء خلاف ما فعله لكان قادرًا عليه، كما أخبر به القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[(٢)]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾[(٤)]، ونحو ذلك.

لكن كونه «لو شاء لفعل» لا يوجب أن يشاء، بل قد يشاؤه وقد لا يشاؤه.

فإذا علِم سبحانه أنَّ فعله للشَّيء المعيَّن يناقض الحكمة التي لأجلها فعل= لم يشأ فعله، مع كونه لو شاء لفعله؛ وهذا ليس يمتنع[(٥)] لنفسه، بل هو مقدورٌ لله تعالى.

لكن الجمع بين الضِّدَّين هو الممتنع، ومعلومٌ أنَّ الله تعالى قادرٌ على أن يسوِّد الجسم ويبيِّضه ويحمِّره ويخضِّره ويخلق فيه ما شاء من الألوان، لكنْ جَعْلُهُ أسود كلَّه، أبيض كلَّه في حالٍ واحدةٍ= ممتنعٌ لذاته، وليس بشيءٍ؛ ولا يُعقل ثبوتُه في الخارج؛ وكذلك سائر الصِّفات المتضادَّة،

---

(١) وقع خرمٌ في (د) بمقدار ورقة، وهو من قوله هنا: «ويدخل في ذلك...» إلى قوله (ص٣٧١): «...مع القول بأنه قديم»، والمثبت من (م). وسبق الإشارة إلى ذلك في وصف النسخ (ص٧٨).

(٢) السجدة: (١٣).

(٣) الأنعام: (١١٢).

(٤) البقرة: (٢٥٣).

(٥) قوله: «ليس يمتنع» في الأصل (م): «ليس بشيء يمتنع»، ويشبه أن يكون قد ضرب على قوله: «بشيء»، فإن كان الضرب غير مراد فالأشبه بالسياق حينئذ: «ليس بشيء ممتنع»، والمثبت أشبه رسمًا ومعنًى.

قال سُبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[1].

فإرادتُه له حين يريد خَلْقَه[2]، وقولُه له: ﴿كُنْ﴾، وما يستلزم ذلك؛ مثلُ عِلْمِهِ بأنَّ[3] فِعْلَهُ في تلك الحال لا ينافي حكمته والقدرة التي تختصُّ بتلك الحال= أمورٌ وجوديَّة بمجموعها حصل التَّأثير التَّامُّ، والفعل التَّامُّ، **وعلى اصطلاحهم:** بمجموعها حصلت العلَّة التَّامَّة لوجود الحادث المعيَّن. وهذا أمرٌ يُعقل في الشَّاهد والغائب.

وهم قد ضربوا مثلًا -في صدور الحادث عن الفاعل الواحد لانقضاء الحوادث المتقدِّمة- بالمسافر[4] الذي يقطع المسافة، والحجر الذي يهبط من علوٍّ إلى سفلٍ؛ **قالوا:** فالموجب لقطع المسافة باقٍ دائمًا، لكن قطعُ الثَّانية مشروطٌ بانقضاءِ قطع الأُولى.

فيقال لهم: هذا المثال حجَّةٌ عليكم[5]؛ فإنَّ القاطع ليس حاله عند الثَّانية والأولى سواءً، بل هو إذا قطع الأُولى؛ تجدَّد له قدرةٌ وإرادةٌ لم تكن قبل قطعِها، وإن كان فاعلًا بالاختيار.

وإن كان متحرِّكًا حركةً طبيعيَّةً -كالحجر-؛ فقد تجدَّد له قوَّةٌ قريبةٌ من الفعل غير القوَّة البعيدة، وتجدَّد فيه ميلٌ لم يكن قبل ذلك، والميل فيه كالإرادة في الحيِّ، **كما قال تعالى:** ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[6]، **والنَّاس يقولون:** «هذا السَّقف يريد أن يسقط»، و«هذه الشَّجرة تريد أن تيبس»،

---

(١) يس: (٨٢).
(٢) في الأصل (م): «لخلقه»، ولعل الصواب ما أثبت، كما استظهره أحد القرَّاء في الطرَّة.
(٣) في الأصل (م): «بأنه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في الأصل (م): «كالمسافر»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) في الأصل (م): «عليهم»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) الكهف: (٧٧).

و«هذه الأرض تريد أن تسقى»، ونحو ذلك، فيعبِّرون عن الاقتضاء الذي في الجماد بالإرادة، كما يعبِّرون بذلك عمَّا في الحيِّ.

ومعلومٌ أنَّ الحادث الثَّاني لا يصدر عن حيٍّ ولا جمادٍ إلا بعد تجدُّد قوَّةٍ واقتضاءٍ فيه، ليس حاله قبل حدوثه وبعد حدوثه واحدًا[(١)].

فظهر أنَّ ما ذكروه من المثال حجَّةٌ عليهم لا لهم، **وتبيَّن**:

❐ أنَّ السُّؤال باطلٌ على مذهب السَّلف والأئمَّة، وأهل السُّنَّة والحديث.

❐ وأنَّ الرَّبَّ تعالى يخلق ما يشاء كما يشاء، شيئًا بعد شيءٍ، وهو كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[(٢)].

❐ وأنَّ [فِعل][(٣)] نفْسِه المقدَّسة بدون لوازمه أو مع وجود ما ينافيه **ممتنعٌ لذاته**، وهذا الامتناعُ يزول بما فعله الرَّبُّ تعالى قبل الحادث الثَّاني؛ فصار الثَّاني **ممكنًا** لفعل الرَّبِّ ما صار به **ممكنًا**.

❐ وأنَّ نفس الرَّبِّ تعالى توجب حدوثَ كلِّ ما يحدث **من** الأمور الاختياريَّة القائمة به، **ومن** مخلوقاته التي يخلقها بخلقه الذي بمشيئته وقدرته؛ **ولهذا قال أئمَّةُ السُّنَّة والحديث -كالبخاريِّ[(٤)] وغيره-**: «**إنَّ** الرَّبَّ بفعله وتكوينه وقوله؛ غيرُ مخلوقٍ، **وإنَّ** ما حصل بتكوينه وفعله وقولِه؛ فهو المخلوقُ»، وما قام به من الأمور الاختياريَّة فهي أمورٌ وجوديَّةٌ عليها يتوقَّف وجودُ المخلوقات، وهي تمامُ التَّأثير.

فلا يكون له سبحانه مانعٌ من شيءٍ من الممكنات سوى ما اقتضته

---

(١) في الأصل (م): «واحد»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) يس: (٨٢).
(٣) زيادة يقتضيها السياق. وانظر: (ص٢٩٢)، «**الصفدية**» (ص٤٠٣)، «**النبوات**» (٢/ ٩٥٠).
(٤) «**صحيح البخاري**» (٩/ ٣٦١).

مشيئته وحكمته وأحاط به علمُه؛ من أنَّه إذا شاء فِعْلَ شيءٍ عُلِمَ أنَّه لا يمكن أن يفعل ما يناقض وجوده، وهو سبحانه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا يشاء ما يعلم أنَّه يناقض ما قد شاءه، مع قدرته على أنَّه لو شاء لفعله.

وقد تبيَّن أنَّ القوم لا يثبتون للحوادث مُحدِثًا.



وأمَّا كونهم(١) أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا؛ فإنَّ العقل الصَّريح يقضي بالفرق **بين** صفات الفاعل اللَّازمة لذاته **وبين** أفعاله ومفعولاته، فما لم يزل مقارنًا للشَّيء يمتنع أن يكون مفعولًا له، بل حقيقةُ الفعل لا تُعقل إلا مع حدوثه(٢) -**إمَّا** حدوثه جملةً، **وإمَّا**(٣) حدوث أفراده شيئًا بعد شيءٍ-؛ **فأما** فعلٌ ومفعولٌ بدون حدوث شيءٍ فهذا ممَّا يَعلم العقلاءُ انتفاءَه، **بل يقولون**: «إنَّ فساده معلومٌ بالضَّرورة»؛ حتَّى الفلاسفة الذين هم أشدُّ إلحادًا -كابن سينا ومحمد بن زكريَّا الرَّازيِّ وأمثالهما(٤)- يقرُّون بأنَّ فساد هذا معلومٌ بضرورة(٥) العقل.

وهذا ثابتٌ فيما قُدِّر أنَّه يَفعل بالطَّبع، وهو بالفاعل بالاختيار أظهرُ! **ولهذا قال كثيرٌ من النَّاس -كالرَّازيِّ وغيره-**: «إنَّه متَّفقٌ عليه في الفاعل بالاختيار»، ولا ريبَ أنَّ جماهير الذين **يقولون**: «إنَّه فاعل بالاختيار»؛ **يقولون**: «إنَّه يمتنع أن يكون مفعولٌ معيَّنٌ أزليُّ العينِ؛ معه».

---

(١) الكلام على الوجه الثالث من أوجه بطلان القول بأن العالَم معلول علَّة قديمة وحوادثه بسبب حركة الفلك. وتقدم الإشارة إليه (ص٢٨٠).
(٢) انظر: ما سيأتي (ص٤١٤، ٤٤٢)، «**الاستغاثة**» (ص٢٧٩).
(٣) في الأصل (م): «وما»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في الأصل (م): «وأمثاله»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) في الأصل (م): «لضرورة»، ولعل الصواب ما أثبت.

والتَّحقيق: أنَّ هذا ثابتٌ في كلِّ فاعلٍ؛ **سواءٌ قيل**: «إنَّه[١] يفعل بالطَّبع» **أو**: «يفعل بالاختيار»، والنِّزاع ثابتٌ في الموضعين؛ فإنَّ صاحب «**المعتبر**» وغيرَه **يقول**: «إنَّه يفعل بالإرادة»، مع قولهم بقدم الأفلاك، كما قد بُسط في موضعه[٢].

وممَّا يُعرف به امتناعُ أن يكون شيءٌ من الممكنات قديمًا، وأنَّ ما سوى الله تعالى محدثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن= [أن][٣] **يقال**: «كلُّ ممكنٍ فهو مفعولٌ مصنوعٌ مخلوقٌ للواجب»، **وباصطلاحهم**: «هو معلولٌ لعلَّةٍ فاعلةٍ فَعَلته، وهو الواجب بذاته»؛ ومن الممتنع في صريحِ المعقول -وهو مما[٤] اتَّفق عليه جماهيرُ العقلاء من الأوَّلين والآخرين- أن يكون الشَّيءُ مفعولًا لعلَّةٍ فاعلةٍ، وهو مع ذلك مقارنٌ للفاعل لم يتقدَّم الفاعلُ عليه[٥]؛ فإنَّ تصوُّرَ كون الشَّيء مبدعًا لغيره، فاعلًا له، خالقًا له، ونحو ذلك من المعاني والعبارات[٦]= توجب كون المفعول بعد الفاعل، ولهذا كان مجرَّد تصوُّر العقلاء أنَّ الرَّبَّ تعالى خالقُ السَّماوات والأرض، أو أنَّه خالقٌ لكلِّ شيءٍ؛ يوجب أن تكون هذه المخلوقات حادثةً[٧] كائنةً بعد أن لم تكن.

وإذا قيل للعقلاء: «هي مخلوقةٌ له، وهي مقارنةٌ له، قديمةٌ بقدمه أزلًا

---

(١) بعدها في الأصل (م) زيادة: «عن فاعل قادر مختار»، ولم أتبيَّن وجهها، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعل في الكلام سقطًا، والله أعلم.
(٢) انظر: ما سبق (ص٢٩٨)، «**المنهاج**» (١/ ١٧٨، ٢١٩).
(٣) زيادة مقترحة.
(٤) في الأصل (م): «ما»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٥) بعدها في الأصل (م) زيادة: «معقولًا»، وهي مقحمة.
(٦) قوله: «المعاني والعبارات» رسم في الأصل (م): «المعالي العبارات»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٧) في الأصل (م): «حادثة»، ولعل الصواب ما أثبت.

وأبدًا»= صرَّحوا بأنَّ هذا غيرُ معقولٍ، بل هو جمعٌ بين النَّقيضينِ؛ **معناه:** «أنَّها مخلوقةٌ ليست مخلوقةً»!

ولهذا لم يُعرف هذا عن أحدٍ من [العقلاء][(١)] إلا عن هذه الشِّرذمة القليلة من المتفلسفة الدَّهرية.

ولهذا كان جماهيرُ أهل النَّظر لا يذكرون عن الدَّهريَّة إلا القولَ بإنكار[(٢)] الصَّانع، ولا يعرفون القول بإثبات مبدِعِ العلل مع القول بأنَّه قديمٌ[(٣)].

وإنَّما صار هذا يُحكى في كتب النَّظَر لمَّا ظهر قولُ هؤلاء المتفلسفة المنتسبين إلى الملل -كابن سينا وأمثاله-؛ فأظهروا هذا القولَ المركَّبَ **من قول** سلفهم الدَّهريَّة القائلين بِقِدَمِ العالَم، **ومِن قول** جماهير الأمم -أهل الملل وغيرهم- بإثبات ربِّ العالمين[(٤)]؛ وإلَّا فأرسطو وأتباعه ليس في كتبهم إثباتُ عِلَّةٍ للفلَك، وإنَّما فيه إثباتُ عِلَّةٍ غائيَّةٍ يتحرَّك الفَلَكُ للتَّشَبُّه بها، فقولهم[(٥)] وإن كان أشدَّ فسادًا في العقل والشَّرع من قول ابن سينا؛ فليس فيه المكابرةُ بأنَّ الممكن المفعول يكون قديمًا أزليًّا.

وهؤلاء إنَّما احتاجوا إلى هذه المكابرة لمَّا رأوا أنَّ إثبات صانع العالم أمرٌ لا بدَّ منه، وأرادوا أن يضمُّوا إلى ذلك[(٦)] كون الفَلَك قديمًا، فجمعوا بين المتناقضينِ.

---

(١) زيادة مقترحة، واستظهرها أحد القرَّاء في الطرَّة: «النظار»، والأمر قريب.
(٢) في الأصل (م): «بإمكان»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) هنا انتهى الخرم الواقع في (د)، والذي ابتدأ من قوله (ص٣٦٦): «ويدخل في ذلك...».
(٤) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٨٦)، «**البيان**» (١/ ٤٣٨).
(٥) في (م): «وقولهم»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «إلى ذلك» في (د): «ذلك إلى»، والمثبت من (م).

وممَّا بَيَّن هذا[١]: أنَّ الفلاسفة -أرسطو وشيعته-:

- عندهم «**أن يفعل**» هو من جملة الأعراض، وكذلك[٢] «**أن ينفعل**».
- و«**الوجود**»[٣] عندهم ينقسم إلى: «**جوهرٍ**»، و«**عَرَضٍ**».
- و«**الأجناس العالية**» عندهم عشرة: «**الجوهر**»، و«**الأعراض التِّسعة**» -«**الكَمُّ**» و«**الكيف**» و«**أين**» و«**متى**» و«**الإضافة**» و«**المُلْك**» و«**أن يفعل**» و«**أن ينفعل**» و«**الوضع**»-. وقد جُمِعَتْ في بَيْتَي شعرٍ، وهما:

زيدُ، الطَّويلُ، الأسودُ، ابنُ مالِك ... في داره، بالأمس، كان يتَّكي
في يده سيفٌ، نَضَاهُ، فانْتَضى ... فهذه عشْرُ مقولاتٍ سُوى

- و«**الحركة**» عندهم اسم جنسٍ، تتناول «**الحركةَ**» [في][٤]: «**الكمِّ**» و«**الكيفِ**» و«**الأينِ**» و«**الوضعِ**».

وحينئذٍ: فيجب إذا كان الرَّبُّ تعالى فاعلًا أن يقوم به أمرٌ وجوديٌّ -وهو «**أن يفعل**»-، فيمتنع أن يكون فاعلًا بدون أمرٍ وجوديٍّ يقوم به. فإنَّه إذا كان ما سواه من الفاعِلين لا يكون فعله إلا وجوديًّا؛ فالفاعل لجميع الممكنات أولى أن يكون فعله وجوديًّا.

و«**الحركة**» لا تكون إلا شيئًا فشيئًا، يمتنع حركةٌ قديمةُ الأجزاء، بل كلُّ جزءٍ من أجزائها حادثٌ بعد الآخر.

---

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٤٣، ٥٢١، ٥٢٥)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٧٥)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٤١٩)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٤٣)، «**المنطقيين**» (ص١٣٢، ٣٠٣)، «**الانتصار**» (ص٢٨٤)، «**شرح حديث النزول**» (ص٣٠٢، ٤٤٦). وانظر: «**المبين**» للآمدي (ص١١١-١١٣)، «**شرح حدود ابن عرفة**» للرصَّاع (ص٩)، «**الكليات**» (ص٦٢٧).

(٢) في (م): «فكذلك»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «أن ينفعل والوجود» في الأصلين (م، د): «أن يفعل الوجود»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وقد استظهرها أحد القرَّاء في طرَّة (م).

وهم متنازعون في المُتَحَرِّكات: هل تنتهي إلى محرِّكٍ لا يتحرَّك؟ **على قولين:**

۞ فالأساطين قبل أرسطو **يقولون:** «لا بُدَّ أن يكون المحرِّك لها مُتَحَرِّكًا؛ لأنَّ التَّحريك فعلٌ، والفعل مستلزمٌ للحركة -أو هو الحركة-؛ فيمتنع أن يكون محرِّكٌ غير متحرِّكٍ».

۞ وأرسطو وأتباعه إذا أثبتوا محرِّكًا لا يتحرَّك؛ **فلم يقولوا:** «إنَّه عِلَّةٌ فاعِلةٌ للحركة»، **بل يقولون:** «إنَّ المتحرِّك -وهو الفَلَك- لما كان تحرُّكه للتَّشَبُّه به؛ صار الأوَّلُ مع الفلك بمنزلة المحبوب مع محِبِّه؛ الذي يحبُّ أن يَقتدي به ويَتَشبَّه به؛ فالمحِبُّ[(١)] المقتدِي المتشبِّه الذي يتحرَّك لأجل التَّشبُّه بالمقتدَى[(٢)] به المتشبَّه [به][(٣)]= يتحرَّك لأجل المحبوب، وإن كان المحبوب لا يشعر بذلك، ولا يفعل شيئًا من حركة المحِبِّ، بل ولا يقدر على ذلك».

ومعلومٌ أنَّ المحبوب بمجرَّد كونه محبوبًا لا يكون مبدِعًا للمحِبِّ، فاعلًا له، خالقًا له، بل كونه خالقًا فاعلًا له؛ أمرٌ غير كونِه محبوبًا له.

ولهذا كان قول الأساطين القدماء مخالفًا لأرسطو وأمثاله في هذا؛ **فإنَّهم قالوا:** «إنَّه لا يُحَرِّك غيرَه إلا لحركةٍ[(٤)] بنفسه»، **وقالوا:** «إنَّ العلَّة الأولى تقوم بها الحركة، ولولا ذلك لامتنع أن يفعل شيئًا، أو يُحَرِّكَ شيئًا».

وإذا كان الفاعل[(٥)] لا يفعل إلا ما يكون حادثًا شيئًا بعد شيءٍ، وكلُّ ما سوى الرَّبِّ مفعولٌ له= فكلُّ ما سواه حادثٌ.

---

(١) في الأصلين (م، د): «كالمحب»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) في الأصلين (م، د): «المقتدى»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في (د): «بحركة»، والمثبت من (م).
(٥) في الأصلين (م، د): «الفعل»، ولعل الصواب ما أثبت.

وليس للدَّهريَّة حجَّةٌ تدلُّ على قِدَم شيءٍ من العالَم أصلًا، ولكن حجَّتهم إنَّما تدلُّ على دوام الفاعليَّة.

ثُمَّ لَمَّا ناظرهم الجهميَّة والقدريَّة، وادَّعوا أنَّ الرَّبَّ لم يزل غيرَ متمكِّنٍ من أن يفعلَ ويتكلَّم بمشيئته، ثُمَّ صار متمكِّنًا من أن يفعل ويتكلَّم بمشيئته وقدرته -إمَّا كلامًا مخلوقًا له على قول المعتزلة وغيرهم، **أو**[1] قائمًا به على قول الكَرَّامِيَّة وغيرهم-= تسلَّطَ عليهم أولئك الدَّهريَّة، **وقالوا**: «هذا يستلزم أنَّه صارت المفعولاتُ والفعلُ ممكنةً بعد أن كانت ممتنعةً من غير سببٍ أوجب ذلك، وأنَّها انتقلت من الامتناع الذَّاتيِّ إلى الإمكان الذَّاتيِّ من غير سببٍ».

بل وشنَّعَ عليهم أئمَّةُ السُّنَّة وغيرُهم من المسلمين بأنَّ هذا **يستلزم** أن يكون الرَّبُّ صار قادرًا على الفعل والكلامِ بعد أن لم يكن قادرًا عليه من غير سببٍ يوجب ذلك، **وفيه** وصفُ الرَّبِّ تعالى بعدم القدرة في الأزل، **وفيه** أنَّ القدرة تجدَّدت له من غير سببٍ يوجب تجدُّدَها.

فالتزمت المتكلِّمة -من الجهميَّة والقدريَّة ومن اتَّبعهم من الكَرَّاميَّة والكُلَّابيَّة وغيرهم- هذا المعنى، **وقالوا**: **نقول**: إنَّه كان قادرًا في الأزل على الفعل فيما لا يزال[2].

فقيل لهم[3]: إذا كان هذا الفعل في الأزل ممتنعًا عندكم؛ امتنع أن يكون مقدورًا في الأزل؛ فإنَّ المقدور لا بُدَّ أن يكون ممكنًا، فإذا أثبتُّم قادرًا في حالٍ يمتنع فيها مقدورُه؛ كنتم قد جمعتم بين النَّقيضينِ؛ **وحقيقةُ قولكم**: أنَّه في الأزل قادرٌ ليس بقادرٍ.

---

(١) في (د): «وإما»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الفتاوى**» (١٢/ ٥٩٢).
(٣) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٣٤-٤٣٩)، «**الدرء**» (٢/ ٢١٢-٢١٥).

وقالوا لهم: إمكان الفعل والإحداث لا أوَّل له؛ فإنَّه ما من وقتٍ يفرضه العقلُ[(١)] إلا والإحداث فيه ممكنٌ؛ **فحينئذٍ:** لم يزل الفعل ممكنًا؛ فلم يزل قادرًا على الفعل.

قالوا: إذا قلنا: الفعل بشرط[(٢)] كونه مسبوقًا بالعدم لا أوَّل له= لم يكن لهذا الإمكان بدايةٌ، مع أنَّه لا يستلزم إمكان[(٣)] دوام الفعل؛ فإنَّا قد شرطنا أن يكون مسبوقًا بالعدم.

فقال لهم النَّاس: أنتم قدَّرتم تقديرًا جمعتم فيه بين النَّقيضين؛ **فإنَّكم قلتم:** «ما هو مسبوقٌ بالعدم لا أَوَّلَ له، وما لا أَوَّلَ له لم يسبقه شيءٌ»؛ **فإذا جعلتموه** لا أَوَّلَ له، **وقلتم:** «إنَّه مسبوقٌ بالعدم»= جمعتم بين النَّقيضين.

وقد يعبِّرون عن هذا: بأنَّ إمكان الأزليَّة غيرُ أزليَّة الإمكان، -**أو:** بأنَّ صحَّة الأزليَّة غيرُ أزليَّة الصِّحَّة-، وأنَّه لا يلزم[(٤)] من ثبوتِ أحدهما ثبوتُ الآخر.

فقال لهم النَّاس: بل هذان المعنيان متلازمانِ؛ فإذا[(٥)] كانت الأزليَّةُ ممكنةً؛ فالإمكان أزليٌّ، وإذا كان الإمكان أزليًّا؛ فالأزليَّة ممكنةٌ.

فإنَّه إذا[(٦)] كان إمكان الفعل أزليًّا لم يزل؛ كان إمكان الفعل دائمًا أبدًا، فلا أوَّل لإمكان الفعل، **وهذا هو أزليَّة إمكان الفعل**. وهو يستلزم إمكانَ أزليَّة الفعل؛ فإنَّه يتضمَّن أنَّه لم يزل الفعل ممكنًا، **وهذا هو المراد**

---

(١) كذا قرأتها في (م)، وفي (د): «الفعل».
(٢) في (م): «يشترط»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «يستلزم»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «متلازمان فإذا» في الأصلين (م، د) بالواو: «ملازمان وإذا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) قوله: «فإنه إذا» في (م): «وإذا»، والمثبت من (د).

بإمكان أزليَّة الفعل؛ وهو إمكانُ دوام الفعل، وإمكان كون[١] الفاعل لم يزل فاعلًا.

فقال مُتَكَلِّمة الجهميَّة والقدريَّة: «والإحداث[٢] والفعل لا يُعْقَل إلا مسبوقًا بالعدم؛ فإنَّ معنى كون الشَّيء مفعولًا هو معنى كونه محدَثًا؛ والمحدَث لا يكون إلا مسبوقًا بالعدم».

فقال أهلُ السُّنَّة -الذين ليس في قولِهم ما يناقض صريحَ المعقول ولا صحيحَ المنقول-: هذا الكلام حقٌّ أيضًا، وهو دليلٌ على بطلان قول الفلاسفة الدَّهريَّة الذين يقولون: «إنَّه قديمٌ، وهو مفعولٌ للرَّبِّ»؛ فإنَّ كلَّ ما هو مفعولٌ فهو محدَثٌ.

لكنْ فُرِّق بين حدوث «**نوع**» الفعل والكلام، وحدوث «**عين**» الفعل والكلام بأنَّا:

❐ نعقل أنَّ كلَّ ما يفعله[٣] فلا بُدَّ أن يكون مُتَقَدِّمًا عليه.

❐ ونعقل أنَّه يمكن أنَّه لم يزل فاعلًا متكلِّمًا.

❐ ونعقل أنَّه يمكن دوام كونه متكلِّمًا فَعَّالًا، وأن تكون كلماتُه لا نهاية لها؛ كما قال تعالى: ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾[٥].

❐ ولهذا نعقل أنَّه سبحانه يفعل ويتكلَّم، وإن كان كلُّ واحدٍ من «**أعيان**» ذلك يتقضَّى[٦] وينفد، و«**جنس الفعل والمفعول**» لا انقضاءَ له

---

(١) في (م): «أن»، والمثبت من (د).
(٢) في (م) ضرب على الواو: «الإحداث».
(٣) في (م): «فعله»، والمثبت من (د).
(٤) الكهف: (١٠٩).
(٥) لقمان: (٢٧).
(٦) في (د): «بمصى»، والمثبت من (م).

ولا نفادَ؛ كما قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾[(٢)]؛ فالجنس دائمٌ لا نفادَ له، وإن كان كلٌّ من أجزاء الأُكُل والرِّزْق له نفادٌ، وهو لا يدومُ.

والرَّسول ﷺ أخبر أنَّ الله تعالى خلق السَّماوات والأرض وما بينهما في ستَّة أيَّامٍ وكان عرشُه على الماء، وقد ثبت في «**صحيح مسلم**» عن عبد الله بن عَمرٍو رضي الله عنهما عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقَادِيرَ الخَلَائِقِ قَبلَ أَن يَخلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ بِخَمسِينَ أَلفِ سَنَةٍ وَكَانَ عَرشُهُ عَلَى المَاءِ**»[(٣)].

وفي «**صحيح البخاريِّ**» عن عِمران بن الحُصَين: أنَّ أهل اليمن جاؤوا إلى النَّبيِّ ﷺ، فقالوا: جئناك لنتفقَّه في الدِّين، ونسألك عن أوَّل هذا الأمر، فقال: «**كَانَ اللهُ وَلَم يَكُن شَيءٌ قَبلَهُ، وَكَانَ عَرشُهُ عَلَى المَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكرِ كُلَّ شَيءٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ**»[(٤)].

وقد ذكرنا[(٥)] هذا الحديث بألفاظه التي[(٦)] في «**البخاريِّ**» وغيره، وبيَّنَّا أنَّ الثَّابت عن النَّبي ﷺ هو قولُه: «**كَانَ اللهُ وَلَم يَكُن شَيءٌ قَبلَهُ**»، كما دلَّ على ذلك القرآن بقوله: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[(٧)]، وكما في «**صحيح مسلم**» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان يقول في دعائه: «**أَنتَ الأَوَّلُ؛ فَلَيسَ قَبلَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ الآخِرُ؛ فَلَيسَ بَعدَكَ شَيءٌ،**

(١) الرعد: (٣٥).
(٢) ص: (٥٤).
(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٤).
(٤) أخرجه البخاري (٧٤١٣) من حديث عمران بن حصين.
(٥) قوله: «وقد ذكرنا» في (د): «وذكرنا»، والمثبت من (م). وانظر شرحه لحديث عمران: «**الفتاوى**» (١٨/ ٢١٠-٢٤٣).
(٦) قوله: «بألفاظه التي» في (د): «الذي»، والمثبت من (م).
(٧) الحديد: (٣).

وَأَنتَ الظَّاهِرُ؛ فَلَيسَ فَوقَكَ شَيءٌ، وَأَنتَ البَاطِنُ؛ فَلَيسَ دُونَكَ شَيءٌ»[١].

وجواب سؤال السَّائلين لشرح **هذه العقيدة المختصرة** لا يحتمل البسط المكتوب في غير هذا الموضع.



(١) أخرجه مسلم (٢٨١٣).

فصلٌ

وكذلك ما يستدلُّون به على إثبات الصَّانع سبحانه وتعالى:

❐ فإنَّ من النَّاس من يستدلُّ بإمكان الأجسام.

❐ ومنهم من يستدلُّ بحدوثها.

❐ ومنهم من يستدلُّ بإمكان صفاتها.

❐ ومنهم من يستدلُّ بحدوث صفاتها.

وقد ذكر الرَّازيُّ وغيرُه هذه الطُّرق الثَّلاث، وذكر الطَّريقةَ الرَّابعةَ[(١)].

والطُّرُق الأُولى الثَّلاث هي طرقٌ صحيحةٌ إذا قُرِّر إمكانُ بعضِ ذلك وحدوث بعض ذلك؛ فأمَّا مع طلب تقرير عموم الإمكان والحدوث فهو الذي قدح فيه النَّاس. كما أنَّ الطَّريقة الرَّابعة إنَّما هي مبنيَّةٌ على حدوث بعض ذلك.

لكن يكون في ذلك تطويلٌ لا تحتاج إليه الفطر[(٢)] السَّليمة -وإن كان قد يَنْتَفِع به بل يحتاج إليه بعضُ النَّاس؛ إذ مِن الناس مَن قد ينتفع بالطُّرق الطَّويلة الخفيَّة أكثر من الطُّرق القريبة الجَلِيَّة[(٣)]-؛ وذلك لأنَّ **دلالة**

(١) انظر الطرق الأربعة في «**المحصل**» (ص٣٣٧)، «**المعالم**» (ص٤٩)، وزاد طريقةً خامسةً في «**نهاية العقول**» (١/ ٣٩٩) -وهي طريقة الإحكام والإتقان، وقال: (هي عند التحقيق عائدة إلى الطرق الأربعة)-، وأوصلها إلى ستَّة طرق في «**المطالب العالية**» (١/ ٧١)، و«**الأربعين**» (ص٧٠). وانظر كلام الشَّيخ على هذه الطرق في «**الدرء**» (١/ ٣٠٧) (٣/ ٧٢) (٥/ ٩٢) (٧/ ٢٢٩)، «**النبوات**» (١/ ٢٩٩)، «**البيان**» (ق٢٧١).

(٢) في (م): «الفطرة»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: ما سبق (ص١٥٧).

الحدوث على المحدِث أظهرُ من دلالة الإمكان على الواجب، **ودلالةُ** ما يُشهَد حدوثُه أظهرُ من دلالة ما يُستدلُّ على حدوثه؛ فكان الاستدلال بما يُشاهَد من الحدوث أبينَ الطُّرق[1]. وهذه هي الطَّريقة الرَّابعة التي يسمُّونها: «**حدوث الصِّفات**».

وهذه الطَّريق وإن كانت صحيحةً؛ فطريقةُ القرآن العزيز أكملُ منها؛ فإنَّه سبحانه يستدلُّ بـ«**حدوث الأعيان**» وذلك أكمل، مع ما في القرآن من الطُّرق الكثيرة التي يُبَيِّن بها ربوبيَّة الرَّبِّ تعالى ومشيئته وقدرته **تارةً**، ورحمته وعنايته وإحسانه وإلٰهيته وحِكْمته **تارةً**.

وأيضًا: فطريقةُ القرآن[2] يُستدلُّ فيها بالآيات أو بـ«**قياس الأَوْلى**»، وأولئك إنَّما يستدلُّون بـ«**القياس [المنطقي]**[3]»، وذلك لا يدلُّ إلا على أمرٍ كُلِّيٍّ مشتركٍ لا يدلُّ على المطلوب.

وإنَّما ذكر أولئك «**حدوثَ الصِّفات**»؛ لاعتقادهم أنَّ ما نَشهده من الحوادث إنَّما هو صفاتٌ؛ بناءً على إثبات «**الجوهر الفرد**»، وأنَّ الحدوث إنَّما هو اجتماع الجواهر وافتراقها.

وهذا قول المثبتين لـ«**الجوهر الفرد**»؛ فإنَّ مذهبهم أنَّ جميع ما نشهد حدوثه إنَّما هي صفاتٌ للجواهر من: اجتماعٍ وافتراقٍ، وحركةٍ وسكونٍ؛ وهذا قول فاسدٌ.

والصَّواب: أنَّا نُدرك نفسَ حدوث أعيانٍ هي أجسامٌ -كما نشهد حدوث الحيوان والنَّبات والمطر والسَّحاب وغير ذلك-، وأنَّ الأجسام

(١) انظر: ما سبق (ص١٥٤).
(٢) من قوله: «أكمل منها فإنه...» إلى هنا؛ سقط في (م)، والمثبت من (د). وقوله: «فطريقة» تحرَّفت في الأصل (د) إلى: «بطريقة».
(٣) زيادة يقتضيها السياق.

يستحيل بعضها إلى بعضٍ، لا أنَّ هناك جواهرَ منفردةً باقيةً تعتقبُ عليها الصِّفات؛ **فإنَّ** القول بإثبات «**الجوهر الفرد**» باطلٌ، **كما** أنَّ القول بإثبات «**الجواهر العقليَّة**» في الخارج -التي هي «**العقل**» و«**النَّفس**» و«**المادَّة**» و«**الصُّورة**»- باطلٌ.

ودعوى كون الأجسام متركِّبةً من مادَّةٍ وصورةٍ هما جوهرانِ قائمانِ بأنفسهما= باطلةٌ[(١)]، **وكذلك** دعوى وجود جوهرٍ متحيِّزٍ لا يتميَّز منه يمينٌ عن شمالٍ[(٢)]= باطلةٌ، **وكذلك** دعوى قَبول الأجسامِ الانقسامَ إلى غير نهايةٍ= باطلةٌ.

بل الأجسام إذا فُرِّقت تنتهي إلى أجزاءٍ صغيرةٍ تستحيل إلى غيرِها إذا انتهى صغرها؛ كما نشهد في أجزاء الماء إذا صغُرت فإنَّها[(٣)] تستحيل هواءً فلا تبقى، ولا تكون بحيث لا يتميَّز منها جانبٌ عن جانبٍ، وإذا تَعَذَّر بقاؤها تَعَذَّر قبولُها للانقسام الفعلي.

فمن قال: «إنَّها تقبل الانقسام إلى غير نهايةٍ بالفعل»؛ فقد[(٤)] أخطأ.

ومن قال: «إنَّها تنتهي إلى جوهرٍ فردٍ لا يتميَّز منه جانبٌ عن جانبٍ» أخطأ.

والصَّواب: أنَّها إذا انتهى صغرها؛ استحالت إلى غيرها، وقد تستحيل قبل صغرها[(٥)].

---

(١) من قوله: «ودعوى كون...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د)، إلا قوله: «بأنفسهما» في (د): «بأنفسها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) قوله: «عن شمال» في (م): «وشمال»، والمثبت من (د).

(٣) في الأصلين (م، د): «بأنها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٥) انظر: «**الدرء**» (١/ ٢٥٢) (٣/ ٤٤٥) (٤/ ١٨٦) (٩/ ٧٨)، «**البيان**» (٢/ ٢٥٨)، «**المنهاج**» (١/ ٢١٢) (٢/ ٢١٠).

والقول باستحالة الأجسام بعضها إلى بعضٍ هو قولُ الفقهاء والأطبَّاء وكثيرٍ من أهل الكلام وجمهور العقلاء.

وقد بُسط الكلام على مسألة «**الجوهر الفرد**»، وبيان انتفائه، و«**الجواهرِ المجرَّدة العقليَّة**»، وبيان أنَّها ثابتةٌ في الذِّهن لا في الخارج. وكذلك بَيَّنَّا أنَّ أكثر النُّظَّار لا يقولون بـ«**الجوهر الفرد الحسِّيِّ**» ولا بـ«**الجوهر الفرد العقليِّ**» في الخارج، بل نفيهما جميعًا قولُ الهِشَامِيَّة والنَّجَّارية والضِّرَارِيَّة والكُلَّابِيَّة وكثيرٍ من الكَرَّاميَّة، وغير هؤلاء من طوائف النُّظَّار[(١)].

وإنَّما المقصود هنا: التَّنبيه على مبادئ الطُّرُق[(٢)] بحسب ما يليق بهذا الموضع، والله أعلم. فإنَّ[(٣)] هذه المواضع من دقيق مسائل النُّظَّار، التي هي من مَحارات العقول، التي اضطرب فيها أكثرُ الخائضين في ذلك، وأكثرُ من تكلَّم فيها لا يعرف إلا قولينِ أو ثلاثةً أو أربعةً، ويظنُّ أنَّ ذلك[(٤)] مجموعُ أقوالِ النَّاس، ولا يكون الحقُّ في تلك الأقوال التي يعرفها، بل في غيرها.

كما يصيبهم مثل ذلك فيما يحكونه من المقالات في مسائل «**كلام الله**» و«**أفعاله**» و«**النُّبوَّات**» و«**المعاد**» وغير ذلك؛ تجد أكثر أهل الفلسفة والكلام يذكرون[(٥)] في المسألة عدَّةَ مقالاتٍ لا يعرفون غيرَها، والقولُ الصَّواب لا يعرفونه؛ ولهذا كان المقتدي بهم في طريقهم إنَّما ينتهي إلى الحيرة والشَّكِّ، أو إلى[(٦)] تقليدهم فيما أخطؤوا فيه. ومسألة «**الجوهر**

---

(١) انظر: «**البيان**» (٢/ ٢٤٣) (٣/ ٢٠٣) ج٤ -قيد النشر-، «**الدرء**» (٨/ ٨٥).
(٢) في (م): «الطريق»، والمثبت من (د).
(٣) في الأصلين (م، د): «بان»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في (م): «تلك»، والمثبت من (د). (٥) في (م): «يروون»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «أو إلى» في (د): «وإلى»، والمثبت من (م).

الفرد» من هذا وهذا؛ ولهذا صار كثيرٌ من أعيانهم يصل فيها إلى الوقف والحيرة؛ كأبي الحسين البصريِّ، وأبي المعالي الجوينيِّ، وأبي عبد الله الرَّازيِّ، وغيرهم[(١)].

ولم نوسِّع القول ههنا؛ **لأنَّ** معرفة الله ورسوله لا تتوقَّف على هذه المسائل، **ولأنَّ** كثيرًا من النُّظَّار اعتقدوا أنَّ هذا من أصول الدِّين وقواعد الإيمان؛ فتكلَّموا في ذلك بالكلام الذي ذمَّه السَّلَف والأئمَّة، وهؤلاء هم الجهميَّة من المعتزلة ومن اتبعهم.

وأصلُ كلامهم أنَّهم قالوا: «**لا يُعرفُ** صدقُ الرَّسول[(٢)] حتَّى يُعرَفَ إثباتُ الصَّانع، **ولا يُعرفُ** إثباتُ الصَّانع حتَّى يُعرَفَ حدوثُ العالَم، **ولا يُعلم** حدوث العالم إلا بما به يُعلم حدوثُ الأجسام».

ثُمَّ استدلُّوا على «**حدوث الأجسام**» **بطرقٍ**[(٣)]:

أحدُها: **أنَّه لا يخلو عن الحوادث، وما لم يَخْلُ[(٤)] عن الحوادث فهو حادثٌ.**

۞ **ثُمَّ قرَّر فريقٌ منهم «المقدِّمة الأولى»**: بأنَّ الجسم لا يخلو عن الحركة والسُّكون، وهما حادثان. وهذه الطَّريقة معروفةٌ عن المعتزلة وغيرهم، والرَّازيُّ يذكرها في كتبه.

۞ **وآخرون قرَّروا ذلك**: بأنَّ الجسم لا يخلو عن الأكوان -**وهي**:

---

(١) انظر ما سبق (ص١٩٣).

(٢) في (م): «الرسل»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ١٢١، ٣٠٢) (٢/ ١٧٧) (٣/ ٣٠) (٤/ ١٦٠) (٨/ ٣٣٧) (٩/ ٧٢)، «**البيان**» (١/ ٤٤١)، «**المنهاج**» (١/ ١٥٨) (٢/ ٢٥٨، ٣٨٣)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٩٢)، «**الفتاوى**» (٦/ ٤١) (١٦/ ٢٧٥، ٣٢٩)، «**جامع الرسائل**» (٢/ ٤١)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤١١)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٨٣)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٠).

(٤) قوله: «لم يخل» في (م): «لا يخلو»، والمثبت من (د).

الاجتماع والافتراق والحركة والسُّكون-، والأكوان حادثةٌ. وهذه الطَّريقة معروفةٌ عن المعتزلة.

۞ **وآخرون قرَّروا ذلك:** بأنَّ الأجسام لا تخلو عن الاجتماع والافتراق، وهما حادثان. وهذه طريقةُ الأشعريِّ وغيرِه، وهذا مبنيٌّ على «**الجوهر الفرد**»:

❑ **فإذا قيل:** «إنَّ الأجسام مركَّبةٌ من **الجواهر الفردة**»؛ فالجواهر إمَّا مجتمعةٌ أو[1] متفرِّقةٌ.

❑ **وأمَّا من قال:** «إنَّ الأجسام ليست مركَّبةً من **الجواهر الفردة**»؛ فإنَّه -على قوله- لا يكون الجسم ملزومًا لاجتماع الأجزاء وافتراقها.

۞ **وقرَّر آخرون ذلك:** بأنَّ الجسم لا يخلو من[2] كلِّ جنسٍ من أجناس الأعراض عن واحدٍ منها، **قالوا:** «لأنَّ القابل للشَّيءِ لا يخلو عنه وعن ضدِّه»، **ثُمَّ قالوا:** «والعَرَض لا يبقى زمانينِ، فتكون الأعراضُ كلُّها حادثةً شيئًا بعد شيءٍ، والأجسامُ لا تخلو منها». وهذه هي الطَّريقة المشهورة عند الأشعريَّة، وعليها اعتمد الآمديُّ[3]، وذكر أنَّها عمدةُ أصحابه، وبنى مسألةَ «**حدوث الأجسام**» على أنَّ العَرَض لا يبقى زمانينِ.

واعترض عليه طائفةٌ -كالهنديِّ[4]-، **وقالوا:** كيف

---

(١) في (د): «وإما»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «عن»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: «**أبكار الأفكار**» (٣/ ٣٣٥).
(٤) **هو**: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الشافعي الأشعري، المشهور بـ«صفي الدين الهندي»، ولد في الهند سنة (٦٤٤هـ)، ورحل إلى اليمن ومكة والقاهرة والروم، ثم قدم دمشق سنة (٦٨٥هـ) فاستوطنها ودرَّس في مدارسها إلى أن توفي فيها في صفر سنة (٧١٥هـ)، وهو في الشام نظير الأصبهاني بمصر، فكان شيخ الجماعة في الأصلين، ولمَّا انتُدب لمناظرة الشَّيخ في مجالس المناظرة حول الواسطية؛ قالوا: «هذا أفضل الجماعة وشيخهم في علم الكلام، وعليه اشتغل الناس في هذا الفن»، ولكن ساقيته لاطمت بحرًا. =

يُقرِّر(١) هذا الأصل العظيم على مثل هذه المقدِّمة التي ينكرها جمهور العقلاء؟!

= من تصانيفه: «**زبدة الكلام في علم الكلام**» -وقد ذكره ابن قاضي الجبل ضمن مقروءاته على شيخ الإسلام-، «**نهاية الوصول في دراية الأصول**»، «**الفائق في أصول الفقه**».
انظر: «**الفتاوى**» (٣/ ١٨١، ٢٠٤)، «**معجم الشيوخ**» للذهبي (٢/ ٢١٦)، «**أعيان العصر**» (٤/ ٥٠١)، «**طبقات الشافعية**» للسبكي (٩/ ١٦٢)، «**البداية والنهاية**» (١٨/ ٥٣).

أما الاعتراض المشار إليه -وأشار إليه أيضًا في «**المنهاج**» (٢/ ٢٥٨)-؛ فذكره الهندي في «**زبدة الكلام**» -مخطوط- (ق٩٠)، قال: (ومسمَّى العالَم المركب من الجواهر والأعراض مؤلف من أجزاء حادثة، والمؤلَّف من الحادث، حادث فالعالم حادث. أما أن الأعراض حادث [كذا] فلِما ثبت أن العَرَض ممتنع البقاء وكل ما هو ممتنع البقاء فهو حادث، فكل واحد من الأعراض حادث، فعند ذلك إما أن تكون متعاقبة في وجودها إلى غير النهاية، أو هي منتهية إلى عَرَض ليس وراءه عَرَض آخر، والأول ممتنع لما بُيِّن مِن امتناع حوادث لا أول لها في إثبات واجب الوجود، فيصح الثاني فيلزم أن يكون جملتها متناهية ومسبوقة بالعدم فتكون حادثة، وأما أن الجواهر حادثة فلِما ثبت من امتناع خلو الجواهر عن الأعراض، ومعلوم أن ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث. وأما أن كل ما كانت أجزاؤه حادثة ولها أول تنتهي إليه، فالمجموع الحاصل عنها يكون حادثًا مسبوقًا بالعدم فمعلوم بالضرورة.

ثم قال قائله: «هذا البرهان عليه الاعتماد»؛ وهو **ضعيف**.

أما أولًا: فلأنه مبني على الأصلين المذكورين اللذين أكثر الفرق مخالفون فيهما؛ فبناء حدوث العالم الذي هو متفق عليه بين أرباب الملل كلها على الأصلين المذكورين= بناء القوي على الضعيف.

أما ثانيًا: فلأن قوله قد ثبت أنه يمتنع وجود حوادث لا نهاية لها في إثبات واجب الوجود إن أراد به امتناع حوادث لا نهاية لها وهي علل ومعلولات هو الظاهر، فإن الذي يفتقر إليه إثبات العلم بواجب الوجود إنما هو امتناع هذا القسم لا امتناعها مطلقًا فمسلَّم، لكن لا يلزم من امتناع هذا القسم امتناع وجود أعراض لا أول لها لأنها ليست عللًا ومعلولات بل هي شروط ومعدات وإن أراد به امتناع حوادث متعاقبة لا أول لها مطلقًا فلا حاجة إذ ذاك إلى بيان حدوث العالم فإنه يلزم منه حدوث العالم قطعًا فلا يحسن أن يجعل ذلك مقدمة في إثبات حدوث العالم.

وأما ثالثًا: فلأن المركب من الجواهر والأعراض إنما هو ماهية اعتبارية لأن الأعراض غير داخلة في ماهية الجواهر والأجسام لأنها لا توجد إلا فيهما وهي غير داخلة في ماهيتهما ولا يلزم من حدوث الماهية الاعتبارية حدوث الحقيقة).

(١) في (د): «تقرر»، والمثبت من (م).

وهذا الاعتراضُ **صحيحٌ**، وما ذكره الآمديُّ من النَّقل عن أصحابه **صحيحٌ**، بل كثيرٌ منهم -كأبي المعالي وغيره- لا يقرِّر أنَّ الأجسام لا تخلو عن الأعراض، وأنَّ القابل للشَّيء لا يخلو عنه وعن ضدِّه؛ بل يذكرها دعوًى مجرَّدةً؛ فإذا تَكَلَّم عليها في مسألة «**حدوث العالم**» -كما ذكر في «**الإرشاد**»- أحال على بحثه مع الكرَّاميَّة، وإذا بحثها مع الكرَّاميَّة لم يذكر عليها حُجَّةً إلا مجرَّد تناقضهم في عدم طردها[١].

وهذا ليس بدليلٍ؛ بل غايته أنَّ الكرَّاميَّة أخطؤوا في بعض لوازم قولهم، فمن لم يوافق الكرَّاميَّة على ذلك، وطَرَدَ اللَّوازم= لم يكن هذا عليه[٢] حُجَّةً جدليَّةً -كما أنَّه ليس بحجَّةٍ علميَّةٍ البَتَّة-.

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية: وهي أنَّ «ما لم يخل عن الحوادث فهو حادثٌ»؛ فهو أعظم المقدِّمتَين، وقد تتنوَّع العبارات فيه:

❁ **فتارةً يقولون**: «ما لم يخل عن الحوادث فلم يسبقها، وما لم يسبق الحوادث فهو حادثٌ».

❁ **وتارةً يقولون**: «ما لم يسبق الحوادث -**أو**: ما لم يخل عنها- لا يكون إلا معها أو بعدها، وما لا يكون إلا مع الحوادث أو بعدها فهو حادثٌ»، **فعمدة الدَّليل**: أنَّ ما قارن الحوادث -فلم يكن قبلها- فهو حادثٌ.

ثُمَّ كثيرٌ منهم لا يقرِّر هذه المقدِّمة بناءً على ظهورها، وذلك أنَّهم يفهمون من[٣] حدِّ «**الحوادث**»: «التي جملتها حادثةٌ بعد أن لم تكن».

---

(١) انظر: «**الإرشاد**» للجويني (ص١٧-١٨، ٢٢-٢٥، ٤٣).

(٢) قوله: «هذا عليه» في (م): «على هذا»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «أنهم يفهمون من» في الأصلين (م، د): «أنهم يفهمون منها أنهم يفهمون من»، ولعل الصواب ما أثبت. وانظر: «**النبوات**» (١/ ٢٥١).

ومعلومٌ أنَّ ما لم يسبق هذه(١) فهو حادثٌ؛ لكن الدَّليل الذي ذكروه لم يدلَّ على ذلك، لم يدلَّ(٢) إلا على أنَّ الأجسام مقارِنةٌ لجنس الحوادث؛ لا تكون إلا ومعها حادثٌ. فإذا قُدِّر أنَّ الحوادث دائمةٌ، توجد شيئًا بعد شيء دائمًا= لم يلزم أن يكون ما لم يسبقها حادثًا؛ فلهذا صار كثيرٌ منهم يحتاجون إلى بيان امتناع حوادثَ لا أوَّل لها، **وهذا قُطْبُ رَحَى هذا المكان**(٣).

والمقصود هنا: **أنَّ قول القائل**: «ما لم يخل عن الحوادث فهو حادثٌ» **لفظٌ مجملٌ**؛ فإنَّ ما لم يخل عن حادثٍ مُعَيَّنٍ، **أو** حوادثَ مُعَيَّنةٍ، **أو** عن مجموع الحوادث -[إن](٤) قُدِّر لها مجموعٌ له ابتداءٌ-= فهو حادثٌ باتِّفاق العقلاء.

وكذلك ما لم يسبق الحادث المُعَيَّن، وكذلك ما لم يخل عن حوادثَ محصورةٍ، **أو** لم يسبق حوادثَ محصورةٍ، **أو** لم يخل عن مجموع الحوادث، **أو** لم يسبق مجموعَ الحوادث -إن قُدِّر لها مجموعٌ له ابتداءٌ-= فإنَّه حادثٌ باتِّفاق العقلاء.

فإنَّ الحادث المُعَيَّن، والحوادث المحصورة، والمجموع الذي له ابتداءٌ= مسبوقٌ بالعدم، كائنٌ بعد أن لم يكن. فما لم يسبقه(٥) كان إمَّا معه، وإمَّا بعده، لا يكون قبله؛ فيجب أن يكون حادثًا لا قديمًا.

---

(١) في (م): «هذا»، والمثبت من (د). **والمراد**: الحوادثُ الحادثةُ جملتُها.
(٢) قوله: «لم يدل» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ١٢٠، ٣٠٣) (٨/ ٣٣٧، ٣٣٨) (٩/ ١٧٤)، «**البيان**» (١/ ٤٤٢)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٢)، «**النبوات**» (١/ ٢٥١)، «**السبعينية**» (ص٣٥٩)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٣٢٩).
(٤) زيادة يقتضيها السياق.
(٥) قوله: «فما لم يسبقه» في (م): «كما يسبقه»، وفي (د): «فما يسبقه»، ولعل الصواب ما أثبت.

وما لم يخلُ عن حادثٍ مُعَيَّنٍ، أو حوادثَ محصورةٍ، أو عن[(١)] مجموعٍ له ابتداءٌ= فإنَّه لا يتقدَّمها؛ إذ لو تقدَّمها لخلا عنها، **والتَّقدير**: أنَّه ملزومٌ لها، لا يخلو عنها؛ ووجود[(٢)] الملزوم بدون اللَّازم ممتنعٌ.

وأمَّا دوام الحوادث شيئًا بعد شيءٍ، بحيث لا تكون لها بدايةٌ ولا نهايةٌ؛ فهل ذلك[(٣)] ممكنٌ أم لا؟ **هذا فيه لبني آدمَ ثلاثةُ أقوالٍ**[(٤)]:

فقيل[(٥)]: إنَّه ممتنعٌ مطلقًا. وهذا قول هؤلاء المتكلِّمين والفلاسفة الذين استدلُّوا على حدوث الأجسام -أو حدوث العالَم- بأنَّها مستلزمةٌ للحوادث، وما استلزم الحوادثَ فهو حادثٌ.

ثُمَّ تنازع هؤلاء في امتناع دوام الحوادث في المستقبل دون الماضي، أو بالامتناع فيهما:

۞ **فقال إمَامَا هذه الطَّريقة الجَهْمُ بن صفوانٍ وأبو الهُذَيل العَلَّافُ**: يمتنع دوام الحوادث في المستقبل ووجودُ حوادثَ لا آخِرَ لها، كما امتنع وجود حوادث لا أوَّل لها.

ولهذا قال الجهم بن صفوانٍ بفناء الجنَّة والنَّار، وأنَّ العالم يفنى كلُّه، وجعل الرَّبَّ تعالى مُعَطَّلًا عن الكلام والفعل في الأزل والأبد. ولهذا كان من أعظم ما أنكره السَّلف والأئمَّة على الجهميَّة -بل كفَّروهم به- قولُهم بفناء الجنَّة والنَّار.

---

(١) في الأصلين (م، د): «غير»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) في الأصلين (م، د): «وجود»، وفوقها في (د): «و»، ويحتمل أنها بقلم مغاير.
(٣) في (د): «هذا»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**المنهاج**» (١/ ١٧٦)، «**البعلبكية-الفتاوى**» (١٢/ ١٤٢)، «**الرد على من قال بفناء الجنة والنار**» (ص٤٤)، «**الصفدية**» (ص٣٢٤).
(٥) سيأتي ذكر القول الثاني قريبًا (ص٣٩٠)، والقول الثالث (ص٤١١).

وقال أبو الهُذَيل: بل[١] تفنى الحركات، ويبقى أهلُ الجنَّة في سكونٍ دائمٍ.

فيقال له: إن جَوَّزتَ خُلُوَّ الجسم عن [غير][٢] السُّكون، وامتناعَ الحركة عليه في المستقبل= فجوِّز ذلك في الماضي؛ حينئذٍ: فيمكن خُلُوُّ الأجسام عن الحوادث، فيبطل دليلُك الذي عُمْدَتُه: أنَّ الجسم لا يخلو عن الحوادثِ.

ولهذا قالت الهِشَاميَّة[٣] والكَرَّامِيَّة وغيرُهم بأنَّ الباري جسمٌ قديمٌ أزليٌّ، لم يكن متحرِّكًا، ثُمَّ صار متحرِّكًا بعد أن لم يكن. وهؤلاء يلزمهم من المطالبة بسبب حدوث الحوادث ما لم[٤] يلزم غيرَهم، مع ما في قولهم من التَّجسيم الباطل، كما قد بُسط في موضعه[٥].

۞وقال أكثرُهم: بل تدوم الحوادث في المستقبل، دون الماضي. قالوا: لأنَّ هذا بمنزلة أن يقول: «لا أعطيتُك درهمًا إلا أعطيتُك بعده درهمًا»؛ فهذا ممكنٌ، وإذا قال: «لا أُعطيك درهمًا حتَّى أُعطِيك [قبله][٦] درهمًا»؛ كان هذا ممتنعًا. وهذا عمدةُ صاحب «**الإرشاد إلى قواطع الأدلة**»[٧] ونحوه من أهل الكلام، وعليه بنوا الدِّين الذي ذكروا أنه دِين الإسلام.

فقال القادح في حُجَّتهم: ليس هذا بتمثيلٍ مطابقٍ؛ بل المطابق **أن يقال**: «ما أعطيتُك درهمًا إلا أعطيتُك قبله درهمًا»، فهذا مثال الماضي، ومثال المستقبل **أن يقول**: «ما أعطيتك درهمًا إلَّا أعطيتُك بعده درهمًا»،

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م)، وهي قراءة محتملة.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) في (م): «الهاشمية»، والمثبت من (د). (٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**المنهاج**» (٢/٢٥٧-٢٦٣)، «**الدرء**» (٢/١٨١، ٢٦٦) (١٠/٢٥٨).
(٦) زيادة يقتضيها السياق. (٧) انظر: «**الإرشاد**» للجويني (ص٢٦-٢٧).

والعقل يسوِّي بين هذين، فإن كان أحدُهما ممكنًا؛ كان الآخر[١] مثله.

وأمَّا إذا قال: «لا أعطيك درهمًا حتَّى أُعطِيك درهمًا»؛ فهو بمنزلة **أن يقول:** «ما أعطيتك درهمًا حتَّى أعطيتك بعده درهمًا»، وهذان ممتنعان؛ لأنَّه[٢] **نفى** المستقبل حتَّى يوجد قبله مستقبلٌ؛ فيلزم ألا يكون شيءٌ من المستقبل، **ونفى** الماضي حتَّى يوجد بعده ماضٍ؛ فيلزم ألا يكون شيءٌ من الماضي.

فإنَّه **إذا** لم يكن مستقبلٌ حتَّى يكون مستقبلٌ؛ كان دَوْرًا ممتنعًا، **وإذا** لم يكن ماضٍ حتَّى [يكون][٣] ماضٍ؛ كان دَوْرًا ممتنعًا؛ **كما إذا قيل:** «لا يكون موجودٌ حتى يكون قبله موجودٌ»، بخلاف ما إذا نَفَى الماضي المعيَّنَ إلا وقبله ماضٍ، أو نَفَى المستقبل المعيَّنَ إلا وبعده مستقبلٌ؛ فإنَّ العقل يفرِّق بين هذين وبين ذينك[٤].

وقالتِ الطَّائفة الثَّانية[٥]: بل يجوز دوامُ الحوادث في الماضي والمستقبل، ويجوز دوام ما تقوم به الحوادث، وما تقارنه من الأجسام وغيرها أزلًا وأبدًا. وهذا قول الفلاسفة الدَّهريَّة القائلين بقِدَم الأفلاك.

ثُمَّ هؤلاء هم نوعان:

۞ **دهريَّة معطِّلةٌ[٦] محضةٌ، يقولون** بأنَّ العالَم قديمٌ أزليٌّ، وجب بنفسه، ليس له مبدِعٌ ولا صانعٌ؛ لا فاعلٌ بالاختيار، ولا موجِبٌ

---

(١) قوله: «كان الآخر» في (م): «فالآخر»، والمثبت من (د).
(٢) في (د) تحتمل: «فإنه»، وتحتمل: «كأنه»، والمثبت من (م).
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) قوله: «وبين ذينك» في (م): «وذينك»، والمثبت من (د).
(٥) وهو القول الثاني في دوام الحوادث، وسبق ذكر القول الأول قريبًا (ص٣٨٨)، وسيأتي ذكر القول الثالث (ص٤١١).
(٦) في (م): «ومعطلة» بالواو، والمثبت من (د).

بالذَّات. وهؤلاء[١] قولهم من جنس القول الذي أظهره فرعونُ؛ حيث قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٣﴾[٢]، فاستفهم استفهامَ إنكارٍ عن ربِّ العالمينَ، لا استفهام استعلامٍ عن ماهيَّته -كما يظنُّه بعضُهم[٣]-؛ فإنَّ فرعون كان مظهرًا للجحود والتَّعطيل، كما قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾[٤]، وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٤﴾[٥]، وقال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[٦]. وإن كان هو وقومه كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[٧]، وقال له موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾[٨].

وهؤلاء يُعلَمُ فسادُ قولهم **تارةً** بالضَّرورة، **وتارةً** بالنَّظر، من وجوهٍ كثيرةٍ؛ فإنَّ ما في العالَم من الحوادث المشهودة التي تدلُّ على أنَّ محدِثها عالمٌ قديرٌ حكيمٌ، وما في العالَم من الحاجة والافتقار الذي يدلُّ على أنَّ العالَمَ جميعَه وكُلَّ جزءٍ منه محتاجٌ مفتقرٌ، وأنَّ جميع ما هو فقيرٌ محتاجٌ[٩] يفتقر إلى ما هو خارجٌ عنه، وأنَّ «**الوجود**»: إمَّا واجبٌ وإمَّا ممكن، وإمَّا قديمٌ وإمَّا محدَثٌ، وإمَّا غنيٌّ لا محتاجٌ وإمَّا محتاجٌ، وإمَّا مخلوقٌ أو غير مخلوق؛ ولا بُدَّ للممكن من واجبٍ، والمحدَثِ من

---

(١) في (م): «وهذا»، والمثبت من (د).
(٢) الشعراء: (٢٣).
(٣) منهم الماتريدي في تفسيره (٨/ ٥٥)، والرازي في تفسيره (٥/ ٣٥٧). وانظر: تفسير ابن كثير (٦/ ١٣٨).
(٤) القصص: (٣٨).
(٥) النازعات: (٢٤).
(٦) غافر: (٣٦-٣٧).
(٧) النمل: (١٤).
(٨) الإسراء: (١٠٢).
(٩) قوله: «فقير محتاج» في (م): «محتاج مفتقر»، والمثبت من (د).

قديم، والفقيرِ[(١)] من غنيٍّ، والمخلوقِ من خالقٍ غيرِ مخلوقٍ= فيلزم وجودُ الخالق الغنيِّ القديم الواجب بنفسه بالضَّرورة، وهذا وغيرُه مبسوطٌ في غير هذا الموضع[(٢)].

وسنُبيِّن إن شاء الله تعالى[(٣)] أنَّ الإقرار بالصَّانع ﷻ عند جماهير العقلاء فطريٌّ ضروريٌّ، وإن كان قد يكون عند بعض النَّاس نظريًّا.

۞ **والنَّوع الثَّاني**: الدَّهريَّة الإلٰهيُّون القائلون بأنَّ العالَم قديمٌ، والأفلاك قديمةٌ، لكن له عِلَّةٌ قديمةٌ هو مفتقرٌ إليها. وهذا قولُ ابن سينا وأمثالِه من الفلاسفة.

وهذا القول يُحكى عن المشَّائين -كأرسطو وأتباعه-، وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ الذين كانوا قبل أرسطو كانوا يقولون بحدوث صورة الأفلاك، وإنَّما تكلَّموا في قِدم المادَّة؛ إمَّا عينًا، وإمَّا نوعًا.

وأرسطو إنَّما أثبت في كتبه عِلَّةً غائيَّةً يتحرَّك الفَلَكُ للتَّشَبُّه بها[(٤)]، فهذا هو المعروف في كتب أرسطو وأتباعه من القدماء؛ وهو أنَّهم أثبتوا له[(٥)] عِلَّةً غائيَّةً، وأثبتوا ذلك بطريق الحَرَكة؛ بناءً على أنَّ حَرَكَة الفَلَك حركةٌ شَوقيَّةٌ إراديَّةٌ، وأنَّه يتحرَّك للتَّشَبُّه بمن فوقَه، فتلك العِلَّة تُحرِّكه كما يُحرِّك الإمامُ المقتدَى به للمأموم المقتدِي الذي يُحِبُّ التَّشَبُّه به، وهذا مرادهم بأنَّه يُحَرِّكه كما يُحَرِّك المعشوق عاشقَه[(٦)]، كما قد بسط ذلك أرسطو في «**مقالة اللَّام**»[(٧)]، التي هي منتهى العلم الإلٰهيِّ عندهم.

---

(١) قوله: «والمحدث... والفقير» في (د): «وللمحدث... وللفقير»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الدرء**» (٣/ ١١٤)، «**الفتاوى**» (١٦/ ٤٤٤-٤٤٩).
(٣) انظر: (ص٤٧٣).
(٤) في (م): «به»، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) في (د): «العاشق»، والمثبت من (م).
(٧) انظر: ما سبق (ص٢١٦).

ومَن لم يجعل «**العلَّة**» إلا هذا القدر؛ فحقيقةُ قوله أنَّ «**الأوَّل**» لم يفعل شيئًا، ولم يُبْدِع شيئًا؛ فإنَّ مجرَّد كون الشَّيء محبوبًا ومعشوقًا ومتشبَّهًا[١] به= لا يوجب أن يكون مبدِعًا موجِبًا لمحبِّه وعاشقِه[٢] المتشبِّه به.

وأمَّا أتباع أرسطو المنتسبون إلى الإسلام -كابن سينا وأمثاله-؛ فهؤلاء أثبتوا «**العلَّة الأولى**» بغير هذه[٣] الطَّريق، وسمَّوها «**واجبَ الوجود**»، الذي يسمِّيه أرسطو «**علم ما بعد الطَّبيعة**»، **وقالوا**: «الوجود: إمَّا واجبٌ، وإمَّا ممكنٌ؛ والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ؛ فيلزم إثبات الواجب على التَّقديرين».

ثُمَّ أخذوا يتكلَّمون في خصائص الوجود بكلامٍ مؤلَّفٍ من قول سلفهم المشَّائين وكلام المعتزلة نُفاةِ الصِّفات، ونفوا الصِّفات؛ بناءً على طريقة «**التَّركيب**»، وسمَّوا هذا العلم: «**العلم الإلٰهيَّ**».

وتكلَّموا في «**النُّبوَّات**» و«**أسرارِ الآيات**» وغير ذلك بكلامٍ لم يُنقل عن سلفهم المشَّائين، ولكن تلقَّوا كثيرًا منه من نُظَّار المسلمين وأهلِ الملل، وأرادوا أن يجمعوا بين أصول سلفهم الدَّهريَّة وبين مقالات أهل الملل من المسلمين واليهود والنَّصارى، وصار كثيرٌ من المتأخِّرينَ -كالرَّازيِّ والآمديِّ وغيرِهما- يثبتون «**واجبَ الوجود**» بهذه الطَّريق.

وليست هذه طريقة[٤] قدماء أهل الكلام وأئمَّتهم، كما أنَّها ليست طريقةَ قدماء الفلاسفة ولا أئمَّتهم، وهي تفيد ما لا نزاع فيه بين العقلاء[٥]، من إثبات موجودٍ واجبِ الوجود بنفسه. أمَّا إثبات صانع

---

(١) في (م): «ومشبهًا»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «لمحبه وعاشقه» في (م): «لعاشقه»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «هذا»، والمثبت من (د).
(٤) في (د): «طريق»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «فيه بين العقلاء» في (د): «بين العقلاء فيه»، والمثبت من (م).

العالم سبحانه(١)؛ فلا تفيده هذه الطَّريقة إلا بناءً على نفي الصِّفات التي بنوا عليها توحيدَهم -وهي طريقة فاسدةٌ-، أو أن يُسلك في ذلك طرقٌ أخرى غيرُ ما ذكروه، فهذا ممكنٌ أيضًا.

وهؤلاء المصنِّفون في الفلسفة من المتأخِّرين؛ مثل السُّهْرَوَرْدِيِّ المقتولِ والرَّازيِّ والآمديِّ والطُّوسيِّ وغيرِ هؤلاء ممَّن يشرح(٢) إشارات ابن سينا أو يصنِّف غيرَ ذلك= عمدتُهم في الفلسفة على ما يجدونه في كتب ابن سينا، **وإذا قال الرَّازيُّ**: «أجمعت الفلاسفة»؛ فإنَّما عمدُته ما ذكر.

وابنُ سينا(٣) توسَّع في «**العلم الإلٰهيِّ**»، وخاض في الكلام في «**النُّبُوَّات**»، وفي أشياءَ لا توجد في كلام سلفه المشَّائينَ؛ فإنَّ كلامهم في هذا الباب -الذي يسمُّونه «**علم ما بعد الطَّبيعة**» أو «**ما**(٤) **قبل الطَّبيعة**» باعتبار «**الوجود**» و«**النَّظر**»، ويسمُّونه «**الفلسفة الأولى**» و«**الحكمة العليا**»- كلامٌ قليلٌ جدًّا(٥)، وغايته كلامٌ في أمورٍ كُلِّيَّةٍ، ولهذا كان موضوعه عندهم هو «**الوجود المطلق**»، المنقسم إلى: واجبٍ وممكنٍ، وجوهرٍ وعَرَضٍ، وعِلَّةٍ ومعلولٍ.

وعامَّةُ كلام القوم إنَّما هو في «**الطَّبيعيَّات**»، ولكنْ هؤلاء المنتسبون إلى الإسلام منهم وَسَّعُوا الكلام في «**الإلٰهيَّات**» بما ضمُّوه إلى ذلك من

(١) في الأصلين (م، د): «سوا»، ولعلها محرَّفة عن المثبت أو ما في معناه.
(٢) في (م): «شرح»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «ذكر. وابن سينا» في (د): «ذكره ابن سينا»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «أو ما» في (م): «وما»، والمثبت من (د).
(٥) قوله: «قليل جدًّا» في (م): «فتكٍ جدّا» كذا رسمًا وضبطًا -ويحتمل أن يكون الضبط بقلم مغاير-، وفي (د) رسمت: «قل حدا»، ولعل الصواب ما أثبت. وقد وصفه الشَّيخُ في مواضع بأنه قليلٌ نزرٌ جدًّا، قليل الفائدة إذا كان صحيحًا، وأنه كثير الخطأ وباطله أكثر من حقه، ونحو ذلك. **انظر**: الإحالات الآتية.

كلام أهل الكلام، حتَّى صار شيئًا يُذكر ويُقال، مع كثرة ما فيه من الخطأ والضَّلال، وقد بُسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع[(١)].

والمقصود هنا: أنَّ هذا الصِّنف الثَّاني من الدَّهريَّة -الذين يقولون بأنَّ العالَم صدر عن موجِبٍ بذاته لازم له- هم أيضًا يقولون بدوام الحوادث من غير بدايةٍ ولا نهايةٍ، ولا يُفرِّقون بين الحوادث القائمة بالممكن المعلول المفتقِر إلى غيره، وبين ما يفعله الواجب بنفسه الذي لا يفتقر إلى غيره.

وهؤلاء عَمَدوا إلى ما ذكره أولئك من امتناع حوادثَ لا أوَّل لها؛ فأبطلوه -كما فعله الفارابيُّ، وابنُ سينا، وأبو البركاتِ صاحبُ «**المعتبر**»، وابنُ رشدٍ الحفيدُ، وكما فعله الرَّازيُّ وغيرُهم في كتبهم[(٢)] الفلسفيَّة كـ«**المباحث المشرقيَّة**»[(٣)] وغيرها-.

ولكن ليس في إبطال قول أولئك ما يقتضي صحَّةَ قولهم، لا بِقِدَم[(٤)] الأفلاك ولا غيرها، بل ولا إمكان قِدَم شيءٍ سوى الله تعالى، ولكن ردُّوا باطلَ أولئك بباطلهم، والحقُّ لم ينحصر في قول هؤلاء وهؤلاء.

بل قولُ هؤلاء أشدُّ فسادًا من قول أولئك في العقل، كما أنَّه أفسدُ منه في الشَّرع؛ فإنَّه من المعلوم بالاضطرار من دين الرَّسول ﷺ أنَّ الله تعالى

---

(١) انظر: (ص٢١١، ٢١٦، ٤٠٩، ٨٢٣)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٤١٨)، «**المنطقيين**» (ص١٤٣، ٢٧٨)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٧، ٢٥٩)، «**الصفدية**» (ص٥١٤)، «**المنهاج**» (١/ ٣٤٨، ٣٥٨)، «**البيان**» (٢/ ٤٦٤)، «**الدرء**» (٦/ ٢٤٦) (٨/ ٢٣٣، ٢٧٣) (٩/ ١٩٦، ٣٩٩) (١٠/ ١٤٣، ٢٤٢)، «**الفتاوى**» (٩/ ١٣٥) (١١/ ٢٢٨) (١٩/ ١٦٣)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٥٨)، «**الاستغاثة**» (ص٣١٧، ٣٢٢)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠٠).

(٢) قوله: «وغيرهم في كتبهم» كذا في الأصلين (م، د).

(٣) انظر: «**المباحث المشرقية**» (١/ ٦٦٥) (٢/ ٥١٦).

(٤) في (م): «قدم»، والمثبت من (د).

خلق السَّماواتِ والأرضَ في ستَّة أيَّامٍ، وهذا ممَّا نطق به القرآن في غير موضعٍ، وكذلك التَّوراة، وغيرُ ذلك من كتب الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه. وكذلك نطقت الكتب الإلٰهيَّة بأنَّ الله تعالى يخلق بمشيئته وقدرته، وأنَّه سبحانه على كلِّ شيءٍ قديرٌ، وبكلِّ شيءٍ عليمٌ، وغيرُ ذلك ممَّا يناقض قولَ هؤلاء وهؤلاء[1].

ولهذا كان هؤلاء ملاحدةً باطنيَّةً أهلَ قرمطةٍ في «**السَّمعيات**»، كما أنَّهم جُهَّالٌ متحيِّرون أهلُ سفسطةٍ في «**العقليَّات**»؛ فإنَّ الواجبَ بذاته الأزليَّ؛ الذي يستلزم موجَبَه ومقتضاه في الأزل؛ الذي لم يزل ولا يزال موجِبًا له= يمتنع أن يتخلَّف عنه شيءٌ من موجَبه ومقتضاه، أو يحدث عنه شيءٌ بعد شيءٍ.

والعالم مملوءٌ من الحوادث المشهودة وغير المشهودة؛ فيمتنع أن تصدر عن موجِبٍ بذاته بواسطةٍ أو بغير واسطةٍ؛ فإنَّ تلك الواسطة -سواءٌ قيل: إنَّها «**العقول**»[2] و«**النُّفوس**»، أو قيل غيرُ ذلك-:

- إن كانت لازمةً لذاته -كما يقولون-؛ امتنع أيضًا أن يحدث عنها[3] شيءٌ.
- وإن لم تكن لازمةً؛ كانت حادثةً، وذلك يُبطل قولهم.

وإذا قالوا: «إنَّ سبب الحوادث هو حركة الفَلَك»؛ فالقول في السَّبب الموجِب لحدوث الحركة شيئًا بعد شيءٍ.

وإذا قالوا: «هو تصوُّر النَّفْس الفلكيَّة المتعاقبة»؛ فالقول في حدوث تلك التَّصوُّرات والإرادات شيئًا بعد شيءٍ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «المعقول»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في (م): «عنهما»، والمثبت من (د).

فإنَّ هذا كلَّه:

❐ إن لم يكن حادثًا؛ امتنع أن يحدث به ما لم يكن حادثًا.

❐ وإن كان حادثًا؛ امتنع أن يصدر عن موجِبٍ أزليٍّ مستلزمٍ لموجَبه ومقتضاه؛ إذ كونه مستلزمًا لموجَبه في الأزل مع حدوث الحوادث عنه شيئًا بعد شيءٍ= جمعٌ بين المتناقضَيْنِ.

وهؤلاء أنكروا على أولئك قولَهم بصدور الحوادث بدون سببٍ حادثٍ، مع أنَّ أولئك **يقولون**: «تصدر عن فاعلٍ مختارٍ»، **ويقولون**: «إنَّ القادر المختار يرجِّح أحدَ مقدورَيْه[1] على الآخر بلا مرجِّحٍ».

فهذا القول وإن كان باطلًا عند جمهور العقلاء؛ فقولُ هؤلاء أبطلُ منه؛ فإنَّ حقيقتَه أنَّ الحوادث جميعَها التي في العالَم العُلويِّ والسُّفليِّ تحدث من غير محدِثٍ لها أصلًا. والفَلَك الذي جعلوه مبدأَ الحوادث، غايتُهم أن يقولوا فيه ما قاله أولئك في فعل المخلوق القادر المختار؛ فإنَّ أولئك القدريَّة **يقولون**: «إنَّ فعل الحيوان يصدر عنه بمشيئته التي يحدثها هو»، **ويقولون**: «إنَّ إرادتَه تُرجِّح أحدَ مقدورَيْه على الآخر بلا مرجِّحٍ».

وهؤلاء إذا انتهوا؛ فغايتُهم أن يقولوا في الفَلَك مثل ذلك. فكلُّ ما أُبطل به قولُ أولئك؛ يُبْطَل به قول هؤلاء وزياداتٍ؛ فإنَّه إذا كان القادر المختار:

۞ يمكن أن يُرجِّح أحدَ مقدورَيْه بلا مرجِّحٍ[2]؛ أمكن أن يَحْدث الفَلَك وغيرُه من الحوادث، وأمكن تخصيصُ أحدِ المتماثلَيْن بالإحداث بلا مرجِّحٍ؛ وذلك يُبطل أصلَ قولهم في الموجِب بالذَّات وقِدَم العالَم.

(١) في (م): «مقدوراته»، والمثبت من (د).
(٢) بعدها في (م) زيادة: «ثم».

۞ وإن لم يمكن ذلك؛ لم يمكن أن تحدث حركاتُ الفَلَك -الذي هو معلولٌ مفتقِرٌ- وتصوُّراتُ الفَلَك وإراداتُه[(١)] -إذا قيل: له تصوُّرٌ وإرادةٌ- إلا[(٢)] بمحدِثٍ فوقها يُحدثها؛ وذلك يُبطِل قولهم بالموجِب بالذَّات، وبطلانُه مستلزمٌ لبطلان قولهم بقِدَم العالَم.

ويمتنع أن يقولوا في «الممكن المعلول[(٣)]»: إنَّه يُحدثُ الحوادثَ بلا مرجِّحٍ، وإنَّه تَحدُثُ تصوُّراتُه وإراداتُه بلا محدِثٍ، مع أنَّه مربوبٌ معلولٌ، والواجب القديم لا يُرجِّحها إلا بمرجِّحٍ.

ويمتنع أن يقولوا: «إنَّ هذه الحوادثَ قائمةٌ بالفَلَك تحدثُ شيئًا بعد شيءٍ دائمًا؛ عن عِلَّة تامَّةٍ أزليَّةٍ موجِبةٍ بنفسها لمعلولها -بواسطةٍ أو غير واسطةٍ-»؛ فإنَّ هذا جمعٌ بين النَّقيضين.

ولمَّا كان فسادُ هذا القول بعد التَّصوُّر التَّامِّ يقينًا؛ صاروا يحتاجون إلى أن ينازِعوا في لوازمه، ويذكروا في «**العلم الإلٰهيِّ الكُلِّيِّ**» و«**العلم الطَّبيعيِّ**» مقدِّماتٍ مخالفةً لِما قاله سلفهم، ولِما عليه جمهور العقلاء، ولِما يُعلم بفطرة العقل:

مثل قولهم: «إنَّ الممكن الذي يَقبل الوجود والعدم يكون واجِبًا بغيره قديمًا أزليًّا يمتنع عدمُه»، فيجمعون بين النَّقيضين؛ ولهذا أُورِد[(٤)] عليهم من الإشكالات في هذا «**الممكن**» -مثل ما ذكره الرَّازيُّ في «**محصَّله**» وغيره[(٥)]- ما لا يمكن عنه جوابٌ صحيحٌ؛ فإنَّ القول[(٦)] المتناقض يلزمه لوازمُ باطلةٌ.

---

(١) في (د): «وإرادته»، والمثبت من (م). (٢) في (د): «لا»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «المعقول»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «ورد»، والمثبت من (د).
(٥) انظر: «**المحصل**» (ص٣٨١-٣٨٥، ٤٥٤-٤٥٨).
(٦) قوله: «فإن القول» في (د): «فالقول»، والمثبت من (م).

ومثل[١] قولهم: «إنَّ الفاعل المبدِع لمفعوله يكون مفعوله مقارنًا له في الزَّمان، ملازمًا له أزلًا وأبدًا لا يتأخَّر عنه»، وهذا ممَّا أنكره جماهيرُ العقلاء.

ثُمَّ من أعظم تناقضِهم[٢] أن يقولوا: «واجبُ الوجود لا تكون له صفاتٌ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون مستلزِمًا لها أزلًا[٣] لا تنفكُّ عنه»، وسمَّوا ذلك الاستلزام «**افتقارًا**»، وقالوا: «هذا يقتضي أن يكون واجبُ الوجود مفتقرًا إلى غيرِه، وذلك ممتنعٌ»، وهم قد جعلوه مستلزمًا للأفلاك وغيرها من مصنوعات لا تنفكُّ عنه. وإذا سُمِّي الاستلزامُ افتقارًا كان هذا افتقارًا إلى الأفلاك؛ فيكون واجبُ الوجودِ مفتقرًا إلى مفعولاته، وذلك أعظمُ استحالةً من استلزامه الصِّفات.

ثُمَّ إنَّهم يجعلون «**أن يفعل**» و«**أن ينفعل**» من أنواع الأعراض الموجودة؛ فإنَّ «**الأجناس العالية**» التي جعلوها أجناسَ الموجودات هي عندهم عشرٌ: «**الجوهر**» و«**الأعراض التِّسعة**[٤]»، ولم يقيموا دليلًا على انحصارها في تسعةٍ، ولهذا جعلها بعضهم ثلاثةً: «**الكمّ**»، و«**الكيف**»، و«**الإضافة**»، وبعضهم غير ذلك، وعلى كل قولٍ؛ فهم لا يتنازعون أنَّ الأعراض موجودةٌ، وأنَّ «**الفعل**» و«**الانفعال**» من الأعراض.

ومعلومٌ أنَّ فعل الأوَّل لكلِّ ما سواه؛ أعظمُ من فعلِ غيره، ففعله أعظم أنواعِ الفعل؛ فيلزم أن يكون فِعلُه موجودًا، وهو عَرَضٌ لا يقوم بنفسه، ولا يجوز أن يقوم بغيره بالضَّرورة، وهم يسلِّمون ذلك؛ ويقولون: «**أن يفعل**» يقوم بالفاعل، و«**أن ينفعل**» يقوم بالقابل.

(١) في (د) بلا واو: «مثل»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «أعظم تناقضهم» في (م): «أعظمهم تناقضًا»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فيلزم أن يكون الرَّبُّ تعالى قد قام به «**أن يفعل**»، وإذا قام به الفعلُ؛ فقيام القدرة وغيرِها من الصِّفات أولى وأحرى؛ **وحينئذٍ**: فتكون(١) الصِّفات قائمةً به.

و«**الفعل**» عند أساطينهم من جنس «**الحركة**»، وذلك لا يكون إلا شيئًا بعد شيءٍ؛ فإنَّ الحركة عندهم ليست مختصَّةً بالانتقال من حَيِّزٍ إلى حَيِّزٍ، بل هذا يسمُّونه حركةً في «**الأين**»، ويسمُّون حركة الفَلَك حركةً في «**الوضع**»، ويجعلون الفعل وتحوُّلَ الموصوف من صفةٍ إلى صفةٍ حركةً في «**الكيف**»، ويجعلون حركة النَّبات حركةً في «**الكمِّ**».

وإذا كان الفعل حركةً في «**الكيف**»؛ لزم أنَّ مفعول الرَّبِّ تعالى لا يصدر عنه إلا شيئًا بعد شيءٍ؛ فامتنع أن يكون في مفعوله شيءٌ قديمٌ.

وأيضًا: فالذَّات الواحدة البسيطة يمتنع في صريح العقل أن يصدر عنها أمورٌ مختلفةٌ متعدِّدةٌ بواسطةٍ أو لا بواسطةٍ، وهم يعرِّفون ذلك **بقولهم**: «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ».

لكن «**الواحد**» الذي وصفوا به ربَّ العالمين لا حقيقةَ له؛ فإنَّهم أثبتوا وجودًا لا يتَّصف بصفةٍ ثبوتيَّةٍ، **بل هو**: «بسيطٌ مطلقٌ بشرط الإطلاق» عند بعضهم -كأبي يعقوبَ السِّجِسْتانيِّ وغيرِه-، **أو**: «مطلقٌ بشرط نفي كلِّ أمرٍ ثبوتيٍّ عنه» -كقول ابن سينا وأمثاله-.

والأوَّل إنَّما يوجد في الأذهان لا في الأعيان، **والثَّاني** أشدُّ عدمًا منه؛ لأنَّه مشروطٌ بالعدم، وما خلا عن تقييدٍ(٢) بوجودٍ أو عدمٍ؛ كان أقربَ إلى الوجود ممَّا قُيِّد بالعدم. مع أنَّ هذا يستلزم أن يكون أيُّ شيءٍ فَرَضْتَ من الموجودات أكملَ من واجب الوجود؛ فإنَّهما اشتركا في مسمَّى

---

(١) في (م): «تكون»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «تقييد»، والمثبت من (م).

«**الوجود**»، وامتاز الممكن بأمرٍ وجوديٍّ، وامتاز الواجب عندهم بأمرٍ عدميٍّ= فكان ما امتاز به الممكنُ عن الواجب عندهم أكملَ ممَّا امتاز به الواجب.

وأيضًا: فإنَّهم يصرِّحون في **منطقهم** بأنَّ الشَّيئينِ إذا اشتركَا في أمرٍ وجوديٍّ؛ لم ينفصل أحدُهما عن الآخر إلا بأمرٍ وجوديٍّ، لا بأمرٍ عدميٍّ؛ **ولهذا يقولون:** «إنَّ فصول الأجناس لا تكون عدمًا، بل وجودًا»، **ثُمَّ يقولون:** «إنَّ ربَّ العالمينَ يشارك كلَّ موجودٍ في مسمَّى **الوجود**، ولم يمتز عن شيءٍ منها إلَّا بأمرٍ عدميٍّ».

وإذا قالوا: هذا نقوله في الأنواع المركَّبة، ووجودُ الواجب ليس من الأنواع المركَّبة.

قيل: هذا فرقٌ لمجرَّد[1] اللَّفظ والاصطلاح، وإلا فإذا اشترك[2] الشَّيئان في أمرٍ وجوديٍّ؛ فلا بُدَّ وأن[3] يمتاز أحدُهما عن الآخر بأمرٍ وجوديٍّ؛ سواءٌ سُمِّي ذلك «**فصلًا**» أو «**خاصَّةً**».

ثُمَّ تفريقهم في الصِّفات اللَّازمة للموصوف: **بين** الذَّاتيَّات المقوِّمة الدَّاخلة في المَاهِيَّة، **وبين** العَرَضِيَّة اللَّازمة للمَاهِيَّة، **وبين** العَرَضِيَّة اللَّازمة لوجود المَاهِيَّة= تفريقٌ باطلٌ، كما قد بُسط في غير هذا الموضع[4]، **وبُيِّن** فيه أنَّ هذا الفرق إنَّما يصحُّ أنْ لو كان في الخارج لكلِّ شيءٍ ماهيَّةٌ موجودةٌ غيرُ الموجود المعيَّن؛ وهذا ممَّا قد عُرف فسادُ

---

(١) في (م): «بمجرد»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «فإذا اشترك» في (د): «فاشتراك»، والمثبت من (م).

(٣) في (د): «من أن»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**المنطقيين**» (ص٤٠٢)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٦٣-٢٦٩)، «**الدرء**» (٣/ ٣٢٤)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٥).

كلامهم فيه، **وبُيِّنَ** أنَّ الفرق ثابتٌ بين ما يُتصوَّر في الأذهان، وما يوجد في الأعيان:

۞ فإذا أُريد بـ«**الماهيَّة**»: ما يُتصوَّر في الذِّهن، وبـ«**الوجود**»: ما هو خارج الذِّهن؛ كما يُتصوَّر المثلَّثُ في الذِّهن قبل أن يُعرف وجودُه في الخارج= **فإنَّه يقال**: إنَّ هذه الماهيَّة المتصوَّرة في الذِّهن غيرُ الحقيقة الموجودة في الخارج.

۞ وأمَّا أن يُراد إثباتُ حقيقةٍ[(١)] في الخارج غير الشَّيء المعيَّن، وأنَّ الإنسان مركَّبٌ من جواهرَ موجودةٍ: أحدها[(٢)] جسمٌ، والآخر حسَّاسٌ، والآخر نامٍ، والآخر متحرِّكٌ بالإرادة، والآخر ناطقٌ= فهذا ممَّا يُعلم فسادُه بعد التَّصوُّر التَّامِّ بضرورة العقل.

وقد **بُيِّن** أنَّ ما يسمُّونه «**تمام الماهيَّة**»، و«**مجموع الماهيَّة**»، و«**كمال الماهيَّة**»، وما يسمُّونه «**جزء الماهيَّة**»، وما يسمُّونه «**لازم الماهيَّة**»= يعود بعد التَّحقيق إلى المدلول عليه بـ«**المطابقة**»، و«**التَّضمُّن**»، و«**الالتزام**»؛ فإنَّ المدلول عليه بـ«**المطابقة**» هو مجموع المعنى الذي تصوَّره المتكلِّم في ذهنه وعبَّر عنه بلسانه، والمدلول عليه بـ«**التَّضمُّن**» هو جزءُ هذا المعنى، والمدلول عليه بـ«**الالتزام**» هو ما يلزم هذا المعنى.

وأمَّا الإنسان الموجود في الخارج؛ فلا ريب أنَّ بدنه **مُرَكَّبٌ** من أعضائه التي يمتاز بعضُها عن بعضٍ، **ومُرَكَّبٌ** من أخلاطه التي امتزج بعضُها ببعضٍ، وهو أيضًا **مُرَكَّبٌ** من بَدَنٍ ومن نَفْسٍ قائمةٍ بنفسها **عند سلف الأمَّة وأهل السُّنَّة** القائلين بأنَّ الرُّوح جوهرٌ قائمٌ بنفسه؛ ليست جزءًا من البدن، ولا عَرَضًا من أعراضه؛ وإن كانوا لا يقولون بتجريدها[(٣)]

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «موجودة». (٢) في (د): «أحدهما»، والمثبت من (م).

(٣) في (م) تحتمل: «بتجردها»، وتحتمل المثبت -وهو الأشبه-، وهو الموافق لـ(د).

عن الصِّفات والأفعال، كما تزعمه المتفلسفة في «**النَّفس النَّاطقة**».

فالمقصود هنا: أنَّ هذا التَّركيب مسلَّمٌ، وأمَّا تركيب الإنسان الموجود في الخارج من عدَّة جواهر عقليَّةٍ؛ فهذا ممَّا يُعلم بطلانُه بصريح العقل بعد التَّصوُّر لمرادهم.

نعم؛ هو ذاتٌ موصوفةٌ بصفاتٍ قائمةٍ بها، وهي أعراضٌ قائمةٌ به؛ فإنَّه تقوم به الحياة والنُّطق والضَّحك وغير ذلك من الصِّفات بالقوَّة وبالفعل[١]؛ وهذه الصِّفات التي تقوم به ليست مادَّةً له، ولا أجزاءً سابقةً له، ولا جواهرَ قائمةً به.

ولهذا اضطربوا في الصِّفات؛ هل يكون فيها ما هو مقوِّمٌ للموصوف مُتَقَدِّمٌ عليه، أو لا؟

وفرَّعوا على ذلك أنَّ «**الفصل**» هل يكون عِلَّةً لحِصَّة «**النَّوع**» من «**الجنس**»؟ واضطرب في ذلك كلامُهم اضطرابًا منشؤه من أصولٍ فاسدةٍ، كما قد نُبِّه عليه في غير هذا الموضع[٢].

والمعقول الصَّريح الذي لا ريب فيه أنَّ الصِّفات القائمةَ بالموصوف **تنقسم**:

۞ **إلى لازمٍ للنَّوع، وعارضٍ.**

فالأوَّل: كالحياة والنُّطق والضَّحك بالقوَّة أو الفعل[٣] للإنسان.

والثَّاني: كالسَّواد والبياض، والطُّول والقصر، والشَّباب والمشيب،

---

(١) في (م): «والفعل»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: (ص١٧٨)، «**مسألة في توحيد الفلاسفة**» (ص١٢٧)، «**الدرء**» (١/ ٢٩٩) (٣/ ٣٢١) (٥/ ٨٧) (١٠/ ٦)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٢٨١)، «**المنطقيين**» (ص٦٣)، «**الصفدية**» (ص٥٣١)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٥)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٥).

(٣) قوله: «أو الفعل» في (م): «والفعل»، والمثبت من (د).

ونحو ذلك من العوارض التي قد تكون بطيئة الزَّوال، وقد تكون سريعة الزَّوال -كحُمْرة الخَجَل، وصُفْرة الوَجَل-.

۞ **وإلى لازم للشَّخص** -كالفطوسة ونحو ذلك-، **وعارضٍ له** -كتزوُّج المرأة المعيَّنة وطلاقها-.

واللَّازمة للنَّوع لازمةٌ للنَّوع الموجود في الخارج، وهي الماهيَّة والحقيقة الموجودة في الخارج. وأمَّا المتصَوَّر[(١)] في الذِّهن؛ فقد يُتصوَّر مُجْمَلًا، وقد يُتصوَّر مُفَصَّلًا، والتَّصَوُّر المفصَّل على درجاتٍ متفاوتةٍ، كما قد بُسط في مواضعَ[(٢)] في بيان كثيرٍ من غلطهم في «**المنطق**» و«**الإلٰهيَّات**» وغير ذلك.

والمقصود هنا: أنَّ ما ذكره ابنُ سينا وأمثالُه في «**واجب الوجود**» أنَّه[(٣)]: «وجودٌ مقيَّدٌ بسلب كلِّ أمرٍ ثبوتيٍّ عنه»= يستلزم من التَّناقض والفساد ما[(٤)] لا يتَّسع له هذا الموضع.

وتعبيرُه عن ذلك بأنَّه: «الوجود الذي لا يعرض له الوجود»= بناءً على أنَّ في الخارج شيئين: **ماهيَّةً** ممكنةً، **ووجودًا**[(٥)] هو غيرُ الماهيَّة الموجودة الممكنة؛ **فلهذا قال في الواجب:** «إنَّ وجوده لا يعرض لشيءٍ من الماهيَّات»؛ بناءً على هذا الأصل[(٦)].

---

(١) في الأصلين (م، د): «المقصود»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٠٦، ١١٠، ٤٠٥)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٥)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٦٣)، «**الدرء**» (٣/ ٢٨، ٣٢٥).

(٣) في (م): «وأنه»، والمثبت من (د).

(٤) قوله: «يستلزم من التناقض والفساد ما» في (م): «يستلزم التناقض والفساد وما»، والمثبت من (د).

(٥) في الأصلين (م، د): «وموجودًا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) انظر: «**المنطقيين**» (ص٢٢١)، «**المنهاج**» (٨/ ٣٢).

وإذا[١] **قال:** «إنَّ وجوده عينُ ماهيَّته»؛ فليس مراده أنَّ له حقيقةً تختصُّ به، وأنَّ تلك الحقيقة هي عينُ وجوده الثَّابت في الخارج -بل هذا قول نُظَّار أهل السُّنَّة، وهو قول الأشعريِّ وغيره-؛ ولكن مرادُه أنَّه وجودٌ مجرَّدٌ، لا يتَّصف بأمرٍ ثبوتيٍّ أَصْلًا، بل إنَّما يتميَّز عن غيره بالسُّلوب والإضافات فقط!

وهذا إذا تصوَّرَه الإنسان تصوُّرًا تامًّا؛ عَلِمَ **أنَّه** يمتنع وجوده في الخارج، [**وأنَّ** أيَّ موجود فُرِضَ في الخارج][٢]؛ كان أكمل من هذا الوجود المشروط بسلبِ كلِّ أمرٍ ثبوتيٍّ عنه.

وهذا إنَّما قاله بناءً على نفي ما ظنُّوه تركيبًا؛ وهم يستعملون لفظ «**التَّركيب**» **في خمسة أنواع**[٣]:

أحدُها: تركيب الموصوف من «**الذَّات**» و«**الصِّفات**».

والثَّاني: تركيب الماهيَّات النَّوعيَّة من «**الجنس**» و«**الفصل**».

والثَّالث: تركيب الأعيان الموجودة من «**وجودٍ**» و«**ماهيَّةٍ**».

والرَّابع: تركيب الجسم من «**مادَّةٍ**» و«**صورةٍ**»، [على][٤] قول مَن يقول بذلك.

وعلى قول كثيرٍ من أهل الكلام وغيرهم هو مُرَكَّبٌ **التَّركيبَ الخامسَ**: وهو[٥] تركيبُ الجسم من «**الجواهر المنفردة**».

---

(١) في (م): «فإذا»، والمثبت من (د).

(٢) زيادة يقتضيها السياق. انظر: ما سبق (ص٤٠٠)، «**المنطقيين**» (ص٢٢١، ٢٣٢)، «**المنهاج**» (٨/ ٣٨)، «**الدرء**» (١/ ٢٨٩)، «**شرح حديث النزول**» (ص١٠١)، «**المنهاج**» (٢/ ١٨٨) (٨/ ٣٨)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٧٣).

(٣) انظر: (ص١٧٧).

(٤) زيادة يقتضيها السياق، كما استظهرها أحد القرَّاء بطرَّة (م).

(٥) في (د) بلا واو: «هو»، والمثبت من (م).

وقد بُيِّنَ في غير هذا الموضع[(١)]: أنَّ جميع هذه الأنواع باطلةٌ في الوجود الواجب والممكن؛ إلا النَّوع الأوَّل -وهو وجود ذاتٍ لها صفاتٌ-؛ فإنَّ هذا ثابتٌ في الواجب والممكن، وأمَّا ما سوى ذلك؛ فهو باطلٌ في الممكنات المخلوقات، فليس شيءٌ منها مُرَكَّبًا تركيبًا من تلك الأنواع الأربعة؛ فالرَّبُّ الخالق أَوْلى ألَّا يكون مُرَكَّبًا من شيءٍ من تلك الأنواع الأربعة.

ولكن لَمَّا ظنَّ مَن ظنَّ وجود تلك التَّركيبات الأربعة -أو بعضها- ثابتًا في الخارج؛ صاروا بعد ذلك متنازِعِينَ في الخالق ﷻ: **منهم** من يثبت بعض هذه التَّركيبات فيه، **ومنهم** من ينفيها؛ ويلزم كلًّا من القولين من التَّناقض ما يُبَيِّن فسادَهُ، حيث بنوا على تحقيق هذه التَّركيبات في الخارج، فإذا عُلم انتفاؤها في الخارج مطلقًا؛ لم يكن لها حقيقةٌ لا في الخالق ولا في المخلوق.

ولكنْ التَّركيبُ الثَّابتُ في الخارج هو تركيبُ الشَّيءِ من أجزائه المتنوِّعة -إمَّا في الجنس وإمَّا في القدر-؛ كتركُّب[(٢)] المخلوقات -الحيوان والنبات- من أبعاضه، ومن أخلاطه، وتركُّب المصنوعات -كالأبنية، والثياب[(٣)]، والأطعمة، والأشربة، والأدوية- من الأبعاض المتميِّزة[(٤)] والمختلطة.

ولهذا كان العقلاء يقولون: «**الجسم**» ينقسم إلى: بسيطٍ، ومركَّب.

---

(١) انظر: «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ٢٠٥)، «**الصفدية**» (ص١٣٣)، «**الدرء**» (٨/ ٢٥٠)، «**المنطقيين**» (ص٣١٥)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٠)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٨).

(٢) في (د): «كتركيب»، والمثبت من (م).

(٣) في الأصلين (م، د): «والنبات»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في (د): «المميزة»، والمثبت من (م).

فالبسيط هو ما شابه[١] جزؤه كلَّه -كالماء والهواء-، **والمركَّب** بخلاف ذلك.

وقد تكون أبعاض الجسم متَّفقةً في الحقيقة مع تنوُّع مقاديرها، كما يُصاغ من الذَّهب والفضَّة والنُّحاس والزُّجاج والبِلَّوْر وغير ذلك صورٌ مختلفةٌ؛ فهذا ونحوُه من التَّركيب هو ممَّا يسلِّمه لهم سائرُ العقلاء.

وأمَّا ما يَدَّعونه من التَّركيب العقليِّ، وهو:

- تركُّب[٢] الشَّيء المعيَّن من وجودٍ وماهيَّةٍ.
- وتركُّب النَّوع من الجنس والفصل.
- وتركُّب الجسم من جوهرينِ عقليَّينِ: مادَّةٍ وصورةٍ.

فهذا كلُّه إنَّما يوجد في الأذهان، لا في الأعيان.

والتَّركيب من الجواهر المفردة[٣] باطلٌ أيضًا، كما قد بُسط هذا كله في موضعه[٤].

ثُمَّ إنَّهم مع ذلك لما اضطرُّوا إلى إثبات أمورٍ وجوديَّةٍ -مثل **كونه** فاعلًا، **وكونه** عاقلًا ومعقولًا وعقلًا، **وكونه** عاشقًا ومعشوقًا وعشقًا، وملتذًّا ولذيذًا ولذَّةً- أخذوا يكابرون:

۞ فيجعلون هذه **الصِّفة هي الأخرى**؛ فيجعلون كونه فاعلًا هو كونه عالمًا، وكونه عاشقًا هو كونه عالمًا، وكونه عالمًا هو كونه قادرًا.

---

(١) في (م): «يشابه»، والمثبت من (د).

(٢) في (د) -هنا وفي الموضعين الآتيين-: «تركيب»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) أشار إلى ذلك في: «**الفتاوى**» (٥/ ٤٢٧)، «**المنهاج**» (٢/ ١٣٦)، «**المنطقيين**» (ص٢٢٤)، «**الصفدية**» (ص١٤٤). وانظر الإحالات السابقة (ص٤٠٦).

۞ ويجعلون **الصِّفة هي الموصوف**؛ فيجعلون العلم عين العالِم، والقدرة عين القادر، والمحبَّة عين المحبوب. ومن متأخِّريهم -كالطُّوسي شارح «**الإشارات**»- من جعل العلم عين المعلومات.

۞ ويجعلون هذه الأمور الموجودة أمورًا عدميَّةً.

فهذا وأمثالُه ممَّا يَعلم به كلُّ عاقل تَصَوَّر قولَهم تصوُّرًا تامًّا: أنَّهم من أعظم العقلاء[١] مخالفةً للمعقول الصَّريح في «**العلم الإلٰهيِّ**».

وسببُ ذلك أنَّ متقدِّميهم ليس لهم في ذلك عِلْمٌ ولا خَوْضٌ، ولا عرفوا الله تعالى، ولا ملائكته، ولا كتبه، ولا رسله، ولا البعث بعد الموت؛ وإنَّما عرفوا أمورًا مشهودةً من هذا العالَم، وأمورًا كُلِّيَّةً لهذه الأمور المشهودة من الأمور الطَّبيعيَّة والرِّياضيَّة، وعرفوا أنَّ وراء الأفلاك موجودًا آخرَ؛ ولكن صاروا يتكلَّمون فيه رجمًا بالغيب، وهم يقذفون بالغيب من مكانٍ بعيدٍ.

وكان غاية ما عند أرسطو -معلِّمهم الأوَّل، صاحب المصنَّفات الموروثة عندهم في «**المنطق**» و«**الطَّبيعيِّ**» و«**الإلٰهيِّ**»- أنْ أثبت عِلَّةً غائيَّةً يتحرَّك الفَلَك للتَّشَبُّه بها، ولم يذكر[٢] أنَّه فعل شيئًا، بل أنكر[٣] أن يكون عالمًا بشيءٍ من الموجودات، وتكلَّم فيه بكلام قد ذكرناه[٤]، وذكرنا بعض ما ردَّه[٥] عليه أتباعُه المعظِّمون له وغيرُ أتباعه، وما به يُعلم أنَّ الرَّجل وأتباعَه من أجهل أهل الأرض بربِّ العالمين، وأنَّ كفَّار اليهود والنَّصارى بعد النَّسخ والتَّبديل أعلم بربِّ العالمين منهم.

---

(١) قوله: «أعظم العقلاء» كذا في (م)، وموضعه بياض في (د) بمقدار كلمة.

(٢) في (م): «يذكروا»، والمثبت من (د). (٣) في (د): «أنكروا»، والمثبت من (م).

(٤) انظر: «**المنهاج**» (١/ ٢٤٣)، «**الدرء**» (٨/ ١٣٩)، «**الفتاوى**» (٩/ ١٣٤) (١٧/ ٣٢٩)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٥١).

(٥) في (د): «رد»، والمثبت من (م).

ولهذا لم يوافقهم متأخِّروهم -كابن سينا وأمثاله- على كلِّ ما قالوه، بل أثبتوا أمورًا، وصاروا يتقرَّبون إلى الحقِّ، وتكلَّموا في «**النُّبوَّات**» و«**أسرار الآيات**» وغير ذلك بكلام لَبَّسُوا به الحقَّ بالباطل، فصار يَنْفُق على الجهَّال الأَغْتَام[(١)] الذين لم يُعطُوا العقلَ حقَّه في المطالب الإلٰهيَّة، ولا اتَّبعوا[(٢)] ما أخبرت به الرُّسل عن رَبِّ البَرِيَّة، بل صاروا ممَّن قيل فيه: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾[(٣)]، وصار كلامُ متأخِّريهم بالنِّسبة إلى متقدِّميهم مثل النُّحاس المغشوش بالفضَّة أو الذَّهب[(٤)] بالنِّسبة إلى النُّحاس المكشوف، فهذا يَرُوج على من لا يعرف النَّقد، بخلاف النُّحاس المكشوف؛ فإنَّه لا يشتبه على أحدٍ أنَّه ليس بفضَّةٍ ولا ذهبٍ، ولكن[(٥)] يقبله من ليس عنده ذهبٌ ولا فِضَّةٌ.

وأولئك المتفلسفة القدماءُ لم يكن عندهم من المعرفة بالله تعالى وملائكته وكتبه ما أنضجته[(٦)] الأفكار العقليَّة، ولا ما أخبرت به الرُّسل عن رَبِّ البَرِيَّة، ولكن تكلَّموا في «**الطَّبيعيَّات**» وأشياءَ من «**الكُلِّيات**» بما هو من جنس الفُلوس بالنِّسبة إلى الذَّهب الذي جاءت به الرسل عن الله تعالى، لا سيَّما خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وهذه الأمور مبسوطةٌ في موضعها[(٧)].

(١) مهملة في (د)، وفي (م): «الأغشام»، وكلاهما وارد في لسان الشَّيخ، انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ٣٩٠)، «**العقود الدرية**» (ص٥٠)، «**الإخنائية**» (ص٣٠٠). **والأغتام**: جمع غُتْمِي، وهو من لا يفصح شيئًا. والغُتْمة: العجمة في المنطق. انظر: «**لسان العرب**» (١١/ ٤٣٣)، «**تاج العروس**» (٣٣/ ١٦٥).

(٢) في (م): «تبعوا»، والمثبت من (د).

(٣) الملك: (١٠).

(٤) قوله: «أو الذهب» في (د): «والذهب»، والمثبت من (م).

(٥) في (م): «لكن»، والمثبت من (د).

(٦) في (م): «أفصحته»، والمثبت من (د).

(٧) انظر ما سبق (ص٣٩٤).

ولكنَّ المقصود هنا: التَّنبيه على بعض لوازم قول هؤلاء، الذين يقولون بأنَّ حركة الفَلَك دائمةٌ أزليَّةٌ أبديَّةٌ؛ لأنَّه[١] يجوز وجود حوادثَ لا أوَّل لها.

ومن المعلوم أنَّ تجويز نوع حوادث لا أوَّل لها، لا يستلزم ثبوت ذلك في شيءٍ مُعَيَّنٍ؛ **لا** الفَلَك، **ولا** الأركان الأربعة -الماء والهواء والتُّراب والنَّار-، **ولا** المولَّدات من الحيوان والنَّبات والمعدن.

فإذا جاز أن يكون في جنس الوجود حوادثُ لا أوَّل لها، وجاز أن تكون الحوادث دائمةً= فأيُّ شيء في ذلك ممَّا يدلُّ على أنَّ حوادث الجسم المعيَّن دائمةٌ أزليَّةٌ أبديَّةٌ؟!

وكلُّ ما يحتجُّون به من دوام الفاعليَّة ولوازمها[٢]: من دوام الحركة، أو مقدار الحركة -الذي يسمُّونه الزَّمان-، أو دوام جنس المدَّة، أو جنس المادَّة= فلا يدلُّ على قِدَم شيءٍ بعينه من العالَم أبدًا.

لكن لمَّا كان مَن ناظرهم مِن أهل «**الكلام المبتدَع**» -كلام الجهميَّة والقدريَّة- قد قالوا: «إنَّ جنس الفعل وملزوماتِه حادثٌ، وإنَّ الرَّبَّ تعالى لم يمكنه أن يفعل ويتكلَّم بمشيئته؛ بل كان ذلك ممتنعًا عليه، ثُمَّ صار ممكنًا»؛ واحتجُّوا على ذلك بامتناع حوادثَ لا أوَّل لها= صار هؤلاء إذا أثبتوا[٣] إمكان حوادثَ لا أول لها أو وجوبَ ذلك؛ ظنُّوا أنَّ ذلك السَّلْبَ الكُلِّيَّ العامَّ إذا بطل؛ ثبت ما ادَّعَوْه من التَّعيين.

وهذا جهلٌ عظيمٌ؛ فإنَّ «**السَّالبة الكُلِّيَّة**» تنتقض بصورةٍ واحدةٍ

(١) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٢) في (م): «أو لوازمها»، والمثبت من (د).
(٣) في (م): «بينوا»، والمثبت من (د).

«**جزئيَّةٍ**»، ولا يلزم من ذلك صدقُ كلِّ جزئيٍّ ينافيها؛ فإذا أَكذَبَ(١) قولَ القائل: ﴿مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾(٢) بإنزاله على موسى ومحمَّدٍ ونحوِهما= لم يلزم من ذلك أن يكون قد أنزل على مسيلمة الكذَّاب، والأَسْوَدِ العَنْسيِّ، وطُلَيْحَة الأَسَديِّ، والحارث الدِّمشقيِّ(٣)، والسُّهْرَوَرْدِي المقتول الحَلَبِيِّ، وابنِ سبعين الأندلسيِّ، وبابا الرُّوميِّ(٤)، وأمثالهم من الكذَّابين.

وبما ذكرناه من فساد هذين القولين(٥) **يظهر القول الثَّالث**؛ الذي عليه أئمَّةُ أهل الملل، وعلماءُ الحديث والسُّنَّة وغيرهم، وأئمةُ الفلاسفة القدماء الأساطين الذين كانوا قبل أرسطو= وهو الفرق: **بين** الواجب

---

(١) في (م): «حدث»، وفي (د): «أحدت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) الأنعام: (٩١).

(٣) **هو**: الحارث بن عبد الرحمٰن بن سعيد الدمشقي، مولى أبي الجلاس العبدري، ويقال: مولى الحكم بن مروان. كان أصله من الحولة، فنزل دمشق وتعبَّد بها وتنسَّك، ثم مُكِر به ورجع القهقرى وانسلخ من الدين، ولم يزل الشيطان يزخ في قفاه حتى قتله الخليفة عبد الملك بن مروان سنة (٧٩هـ). انظر: «**تاريخ دمشق**» (١١/ ٤٢٧)، «**البداية والنهاية**» (١٢/ ٢٨٥).

(٤) ذكره الشَّيخ في «**الجواب الصحيح**» (١/ ٢٦٧، ٤٩٤)، (٢/ ٤٤٠)، (٤/ ٥٢٢)، «**النبوات**» (١/ ١٦٨، ٢٣٣، ٤٩٧)، «**الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان**» (ص١١٤)، وذكر في «**المنطقيين**» (ص٤٨٠) أن للصابئة الحرانيين نبيًّا يقال له: «البابا»؛ والظاهر أنه ليس المراد ههنا، **والأشبه أن يكون المراد**: «بابا التركماني»، وهو رجلٌ تركمانيٌّ ظهر بالروم سنة (٦٣٨هـ)، وادعى النبوة، وسمَّى نفسه «بابا»، وكان يقول: «قولوا: لا إلٰه إلَّا الله، البابا وليُّ الله»، فاستغوى جماعةً من الغاغة بما كان يخيل إليهم من الحيل والمخاريق، واجتمع إليه خَلْقٌ عظيم، فجهَّز إليهم صاحب الرُّوم جيشًا، والتقوا؛ فقُتل البابا في تلك الوقعة. انظر خبره في «**تاريخ مختصر الدول**» لابن العبري (ص٢٥١)، «**مرآة الزمان**» (٢٢/ ٣٧٠)، «**تاريخ الإسلام**» (١٤/ ٢٧)، «**الوافي بالوفيات**» (١٠/ ٣٨)، «**نزهة الأنام**» لابن دقماق (ص١٣١)، «**السلوك**» للمقريزي (١/ ٤٠٩)، «**النجوم الزاهرة**» (٦/ ٣٣٩).

(٥) سبق ذكر القول الأول في دوام الحوادث (ص٣٨٨)، والقول الثاني (ص٣٩٠).

والممكن، **وبين**[١] الغنيِّ والفقير، **وبين** الخالق والمخلوق، **وبين** الرَّبِّ والمربوب، **وعلى اصطلاحهم**: بين العلَّة والمعلول، **وعلى الاصطلاح المشترك**[٢]: بين المؤثِّر والأثر.

فالواجب الغنيُّ المؤثِّر لا يمتنع عليه دوام[٣] الفعل والكلام؛ إذ لا يفتقر في ذلك إلى غيره.

وأمَّا المعلول المربوب؛ فيمتنع أن تقارنه الحوادث على سبيل الدَّوام، فكلُّ ما قارنته الحوادثُ وهو معلولٌ؛ فهو حادثٌ. **وإن شئت قلت**: «كلُّ ما لا يسبق الحوادثَ وهو معلولٌ؛ فهو حادثٌ»، **وإن شئت قلت**: «كلُّ ما قارن الحوادث -أو لم يسبق الحوادث- وهو مربوبٌ -أو فقيرٌ أو ممكنٌ-؛ فهو حادثٌ»، وإن كان مجرَّدُ العلم بأنَّه مفعولٌ ومبدَعٌ ومعلولٌ ومربوبٌ؛ يستلزم العلم بكونه حادثًا؛ لأنَّ تقدير مفعولٍ مقارنٍ لفاعله أزلًا وأبدًا ممتنعٌ في صريح[٤] العقل، كما قد بُسط في موضعٍ آخرَ[٥].

والمقصود هنا: أنَّ لزوم الحوادث[٦] يمنع أن يكون أيضًا[٧] قديمًا معلولًا لعلَّةٍ موجِبةٍ بالذَّات. لأنَّه لو كان قديمًا؛ للزم أن يكون صادرًا عن موجِبٍ بذاته؛ إذ لو كان ممكنًا بذاته -يقبل الوجود والعدم-، وليس له موجِبٌ بذاته في الأزل= امتنع أن يكون[٨] أزليًّا؛ **فإنَّه**:

---

(١) في (د) بلا واو-هنا وفي الموضعين الآتيين-: «بين»، والمثبت من (م).
(٢) **أي**: المشترك بينهم (= الفلاسفة) وبين المتكلمين.
(٣) ليست في (م)، وفي (د): «وقام»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٤) قوله: «في صريح» في (م): «بصريح»، والمثبت من (د).
(٥) انظر: «**المنهاج**» (١/١٤٨-٢٣٥)، «**الدرء**» (٨/١٨٦) (٩/١١٣).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «له».
(٧) قوله: «يمنع أن يكون أيضًا»، في (م): «يمتنع أيضًا أن يكون»، والمثبت من (د).
(٨) قوله: «أن يكون» في (د): «كونه»، والمثبت من (م).

❑ إن امتنع وجودُه في الأزل؛ فلا كلامَ.

❑ وإن جاز[١] وجودُه في الأزل وعدمُ وجودِه؛ لم يترجَّح إلا أحدُهما بما يجب به أحدُهما، وهذا هو المرجِّح التَّامُّ؛ وهذا على رأيهم في أنَّه لا يترجَّح أحدُ طَرَفَي الممكن إلا بمرجِّحٍ. وأمَّا على قول الجمهور من المسلمين وغيرهم؛ **فإنَّه يقال:** لا يترجَّح وجودُه -لا[٢] عدمُه- إلا بمرجِّحٍ تامٍّ، وأمَّا العدمُ المستمرُّ[٣]؛ فلا يحتاج إلى مرجِّحٍ[٤].

وأيضًا: فتجويزُ قديمٍ أزليٍّ ممكنٍ هو مفعولُ عِلَّةٍ قديمةٍ= قولُ هذه الطَّائفة القليلة من المتفلسفة. وأمَّا جماهيرُ العقلاء الأوَّلين والآخرين من أهل الملل والفلاسفة، حتَّى أرسطو وأتباعه القدماء؛ فإنَّ «**الممكن**» -الذي يقبل الوجود والعدم- لا يكون عندهم[٥] إلا مُحْدَثًا، وأمَّا «**القديم**»؛ فلا يكون ممكنًا -يقبل الوجود والعدم-. ومن جوَّز قديمًا معلولًا من هؤلاء -كابن رشد ونحوه-؛ **فإنَّهم لا يقولون:** «إنَّه ممكنٌ».

فلهم هذه الأقوال الثَّلاثة[٦].

والمقصود هنا: أنَّ الموجِب بذاته -**سواءٌ** أوجب بذاتٍ لا صفةَ لها، أو بذاتٍ موصوفةٍ بالصِّفات، **وسواءٌ** أوجب بدون مشيئته، أو بمشيئته-؛ **فإنَّ المقصود هنا:** أنَّ القديم المعلولَ لا بُدَّ له من مؤثِّرٍ تامٍّ في الأزل،

(١) في الأصلين (م، د): «صار»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصلين (م، د) بالواو: «ولا»، وصوابها إما المثبت -ونظيره: ما سبق (ص١٥٥)-، **أو**: «على» -ونظيره: «**المنهاج**» (١/ ١٦١-١٦٢، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٩٤)، «**الدرء**» (٨/ ١١٦-١١٧، ٢٩٤)، «**الصفدية**» (ص٣٨٤-٣٨٥)-.

(٣) بعدها في (د) زيادة: «به»، وهي مقحمة.

(٤) انظر: (ص١٥٥، ٢٧١)، «**الدرء**» (٣/ ١٥٣) (٨/ ٢٩١) (٩/ ١١٤).

(٥) وردت في الأصلين (م، د) بعد قوله: «يكون» في الموضع الآتي، ولعل صواب موضعها ههنا.

(٦) انظر: (ص٢٧١).

وهو الموجِب بذاته -سواءٌ أوجب بمجرَّد الذَّات، أو بصفةٍ[١]، أو مع المشيئة، أو بدونها-. فإذا كان «**الممكن**» لا يكون قديمًا إلا مع ثبوت موجِبه التَّامِّ في الأزل، والموجِبُ التَّامُّ لا يصدر عنه حادثٌ= امتنع صدور «**الممكن**» المستلزم للحوادث عنه؛ **فإنَّه**:

- إن صدر عنه بدون الحوادث؛ لزم تحقُّق الملزوم بدون اللَّازم.

- وإن صدر عنه مع الحوادث المتعاقبة؛ لزم صدور الحوادث المتعاقبة عن الموجِب بذاته، الذي لا يتخلَّف عنه موجَبه، وهو متناقضٌ.

وأيضًا: فإنَّ كونه فاعلًا ومبدِعًا مع كون مفعولِه ومُبدَعِه المعيَّنِ مقارِنًا له أزلًا وأبدًا= جمعٌ بين الضِّدَّين، وتسويةٌ بين صفاته ومفعولاته. وكونُه[٢] موجِبًا بذاته لمُعَيَّنٍ -وهو الفَلَك-، ومحدِثًا للوازمه شيئًا بعد شيءٍ= ممتنعٌ أيضًا؛ وإن قيل: «إنَّها تَحْدُث بما يقوم بذاته من الأمور الاختياريَّة»؛ **لأنَّ** الفاعل الذي يفعل ما يقوم به من الحوادث أَوْلَى أن تكون مفعولاته حادثةً، **ولأنَّ**[٣] حقيقة الإبداع والفعل تستلزم حدوث شيءٍ بعد شيءٍ؛ والإمكانُ الحقيقيُّ لا يُعقل إلا فيما يُمْكِن. وأمَّا ما لم يزل موجودًا؛ فهذا لم يسمِّه «**ممكنًا**» لا أهل الملل ولا الفلاسفة القدماء، وإنَّما سمَّاه «**ممكنًا**» ابنُ سينا وأمثالُه، كما قد تقدم.

ولما تفطَّنَ[٤] ابنُ سينا وأمثالُه لهذا[٥] الموضع وأنَّه يستحيل صدورُ حوادثَ متعاقبةٍ عن موجِبٍ تامٍّ مستلزمٍ لأثره -وكذلك ابنُ رشدٍ وغيرُه

---

(١) في (د): «لصفة»، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «فكونه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في (م) بلا واو: «لأن»، والمثبت من (د).
(٤) في (د): «بطعن»، والمثبت من (م). وانظر: «**الدرء**» (٣/ ٣٩)، «**قلب الدليل**» (ص١٤١).
(٥) في (د): «بهذا»، والمثبت من (م).

رأوا أنَّ صدور المُتَغَيِّر عمَّا لا يَتَغَيَّرُ ممَّا تنكره العقول بفطرتها-= **أخذ** ابنُ سينا وأمثاله يدَّعون أنَّ الحركة المتَّصلة لا توجد في الأعيان، وإنَّما يوجد في الأعيان شيءٌ[١] سمَّوه «**التَّوسُّط**»، وزعموا أنَّه ليس فيه تَغَيُّرٌ أصلًا، فخالفوا صريحَ العقل والحِسِّ بكلام مزخرفٍ اشتبه على كثيرٍ من العقلاء.

وهذا كلامُ ابن سينا في تحقيق القول في «الحركة»؛ قال[٢]:

(«**الحركة**»[٣] **اسمٌ لمعنيين:**

الأوَّل: الأمر المتَّصل المعقول للمتحرِّك[٤] من المبدأ إلى المنتهى، وذلك ممَّا لا حصولَ له في الأعيان؛ لأنَّ المتحرِّك ما دام لم يصل إلى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها، وإذا وصل فقد انقطع وبطل؛ **فإذن:** لا وجود له في الأعيان، بل في الذِّهن.

وذلك لأنَّ للمتحرِّك نسبةً **إلى** المكان الذي [تركه، **وإلى** المكان الذي][٥] أدركه؛ فإذا ارتسمت صورةُ كونِها في المكان الأوَّل في الخيال، ثُمَّ قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورةُ كونِها في المكان الثَّاني= فقد اجتمعت الصُّورتان في الخيال؛ **فحينئذٍ:** يشعر الذِّهن بالصُّورتين معًا على أنَّهما شيءٌ واحدٌ، [وأمَّا][٦] في الخارج فلا وجود له.

---

(١) قوله: «يوجد في الأعيان شيء» في (م): «توجد في الأعيان بشيء»، والمثبت من (د).

(٢) في «**المباحث المشرقية**» للرازي (١/ ٥٥٠-٥٥١)، وسأشير إليه فيما يأتي بـ«**المشرقية**». وقد رجعت -أيضًا- إلى نسختين عتيقتين: الأولى: نسخة أسعد أفندي (١٢٧٧) ورمزت لها بـ(ن١)، والثانية: نسخة الفاتح (٣٢١٨) ورمزت لها بـ(ن٢). وسأشير إليهما عند الحاجة.
وانظر كلام ابن سينا في «**الشفا**» (٥/ ٨٣-٨٧).

(٣) قوله: «قال الحركة» ليس في (د)، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «المتحرك»، والتصويب من نقل الشيخ لهذا الموضع قريبًا (ص٤١٨)، وهو الموافق لـ«**المشرقية**».

(٥) من «**المشرقية**»، وسترد في نقل الشَّيخ لهذا الموضع قريبًا.

(٦) من «**المشرقية**».

الثَّاني: وهو الأمرُ الوجوديُّ في الخارج، وهو كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث أيُّ حدٍّ يُفرض فيه؛ لا يكون فيه لا قبله ولا بعده، وهو حالةٌ موجودةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيءُ يكون متحرِّكًا، وليس في هذه الحالة تَغَيُّرٌ أصلًا.

نعم؛ قد تتغيَّر حدود الوسط بالعرض، لكن ليس كونُ المتحرِّك متحرِّكًا لأنَّه في حدٍّ مُعَيَّنٍ [من][١] الوسط؛ وإلا لم يكن متحرِّكًا عند خروجه منه؛ بل لأنَّه متوسِّطٌ على الصِّفة[٢] المذكورة، وتلك الحال ثابتةٌ في جميع حدود ذلك الوسط، وهذه الصُّورة توجد في المتحرِّك وهو في كلِّ آنٍ؛ لأنَّه يصحُّ أن يقال له في كلِّ آنٍ يُفرض: «إنَّه في حدٍّ متوسِّطٍ، لا يكون قبله ولا بعده فيه».

والذي يقال: «[من أن][٣] كلَّ حركةٍ ففي زمانٍ»:

❐ **فإن عُني بـ«الحركة»: الأمرُ المتَّصل**؛ فهو في الزَّمان، ووجوده فيه على سبيل وجود الأمر[٤] في الماضي، لكن بيانُها بوجهٍ آخر؛ فإنَّ الأمور الموجودة في الماضي قد كان لها وجودٌ في آنٍ في[٥] الماضي كان حاضرًا فيه، ولا كذلك هذا.

❐ **وإن عُني به: المعنى الثَّاني**؛ فكونُه في الزَّمان؛ لا على معنى[٦] أنَّه يلزمه مطابقته[٧] الزَّمان، بل على معنى أنَّه لا يخلو من حصول قطعٍ؛

---

(١) من «**المشرقية**».
(٢) في (م): «صفة»، وفي (د): «صفته»، والمثبت من «**المشرقية**».
(٣) من «**المشرقية**».
(٤) في «**المشرقية**»: «الأمور».
(٥) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**المشرقية**»: «من».
(٦) قوله: «الزمان لا على معنى» في (م): «الزماني لا بمعنى»، والمثبت من (د) و«**المشرقية**».
(٧) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**المشرقية**»: «مطابقة».

ذلك القطع مطابقٌ للزَّمان، فلا يخلو من حدوث زمانٍ؛ ولأنَّه ثابتٌ في كلِّ آنٍ من ذلك الزَّمان؛ فيكون ثابتًا في هذا الزَّمان بواسطةٍ).

ولمَّا ذكر[1] الرَّازي هذا في **مباحثه المشرقيَّة** **قال**: (فهذا ما قالوه)[2]، وذكره حكايةً عنهم، لم يقرِّره كما جرت عادتُه بتقرير ما يَتَبَرْهَنُ عنده.

وإذا تدبَّر اللَّبيب هذا الكلام وجدهم فيه قد قلبوا الحقائقَ؛ فجعلوا الحركة الموجودة في الخارج ليست موجودةً في الخارج -بل في الذِّهن-، والأمرَ الكُلِّيَّ المطابقَ للجزئيَّات الخارجيَّة -الذي لا يوجد إلا في الذِّهن- جعلوه موجودًا في الخارج.

ومثل هذا يقع لهؤلاء كثيرًا:

١- يجعلون الواحد اثنينِ والاثنينِ واحدًا، والذِّهنيَّ خارجيًّا، والخارجيَّ ذهنيًّا.

٢- يجعلون «**المجرَّدات العقليَّة**» -التي يجرِّدها العقل؛ كالأعداد المجرَّدة، والمقادير المجرَّدة كالنُّقطة المجرَّدة، والخطِّ المجرَّد، والسَّطح المجرَّد، و«**الجسم التَّعليميِّ**» المجرَّدِ عن كلِّ شيءٍ مُعَيَّنٍ- أمورًا مَوجودةً في الخارج.

وكذلك ما يذكرونه في «**الجواهر العقليَّة**»: كالعقول، وواجب الوجود الذي يثبتونه، والمادَّة والصُّورة، والكُلِّيات المجرَّدة= كلُّ هذه إذا حُقِّقت لم تكن ثابتةً إلا في الذِّهن لا في الخارج.

٣- ويجعلون المحسوساتِ الموجودةَ في الخارج -كالحركات المتَّصلة الموجودة في العالم العلويِّ والسُّفليِّ-؛ إنَّما هي في الذِّهن.

---

(١) في (م): «ذكره»، والمثبت من (د).

(٢) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥١)، ولفظه: (هذا ما قاله [بعدها في (ن٢) زيادة: الشيخ]. وفي هذا الكلام إشكال آخر من حيث...)، وسينقل الشَّيخُ إشكال الرازي (ص٤٣٢).

وأمَّا قوله: (الأمر المتَّصل المعقول للمتحرِّك من المبدأ إلى المنتهى، فذلك[١] ممَّا لا حصول له في الأعيان).

فيقال له شيئان:

أحدُهما: الحركة المتَّصلة الموجودة في الخارج: كحركة الكواكب التي نشهدها، وكحركة الفَلَك عند من قام عنده دليلٌ على أنَّ الفَلَك نفسَه هو المتحرِّك.

والثَّاني: الحركة الكُلِّيَّة المعقولة في الذِّهن، المطابقةُ لكلِّ معنًى مُعَيَّنٍ من الحركات، أو من أجزاء الحركة المتَّصلة إذا فُرض لها أجزاءٌ بالعَرَض.

وهذا «**الكُلِّيُّ المعقولُ**» هو معنًى قائمٌ بذهن العاقل، ليس هو الحركة القائمة بالمتحرِّك، بل هذه الحركة موجودةٌ، سواءٌ قُدِّر وجودُ ذلك المعقول أو قُدِّر عَدَمُه، كما توجد نفسُ الأجسام المتحرِّكة[٢]، سواءٌ وُجِد من يعقلها أو لم يوجد.

ونحن نعلم بالحسِّ والعقل أنَّ الحركة القائمة بالمتحرِّك متَّصلةٌ موجودةٌ شيئًا بعد شيءٍ، بخلاف «**الكُلِّيِّ المعقول**»؛ فإنَّه موجودٌ في آنٍ واحدٍ، قائمٌ بالعاقل، وهو لا يوجد شيئًا فشيئًا[٣]، ولا يكون بعضُه قبل بعضٍ. وقد يَتَصَوَّر الإنسانُ حركَتَه إلى مكَّةَ جملةً في آنٍ واحدٍ، وهي لا توجد في الخارج إلا في مدَّةٍ طويلةٍ، وكذلك سائر الحركات.

وأمَّا قوله: (لأنَّ المتحرِّك ما دام لم يصل إلى المنتهى فالحركة لم

---

(١) كذا في الأصلين (م، د) هنا، وفي الموضع الأول (ص٤١٥) و«**المشرقية**»: «وذلك».
(٢) بعدها في (م) زيادة: «له».
(٣) في (د): «شيئًا»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما سيأتي.

توجد بتمامها[(١)]، وإذا وصل فقد انقطع وبطل؛ **فإذن**: لا وجود له في الأعيان).

فيقال: هذا تلبيسٌ؛ فإنَّ الموجود في الأعيان:

۞ **يُراد به**: الوجود المجتمع المقترن في آنٍ واحدٍ.

۞ **ويُراد به**: مطلقُ الوجود وإن كان[(٢)] شيئًا بعد شيءٍ.

ومعلومٌ أنَّ الحركة وأنواعَها ليس وجودُها وجودَ النَّوع الأوَّل -كأبعاض الجسم-، وإنَّما توجد شيئًا فشيئًا. **ولهذا من قال**: «إنَّ الكلام لا وجودَ له»، أو «الصَّوت لا وجود له»، أو «العقود -كالبيع والنِّكاح والإجارة- لا وجود لها»= فإن عنى أنَّه لا يوجد كلُّ جزءٍ منه مع الآخر؛ فهذا لا ينازع فيه عاقلٌ، ولكن هو موجودٌ شيئًا فشيئًا.

وقوله: (المتحرِّك ما لم[(٣)] يصل إلى المنتهى؛ فالحركة لم توجد بتمامها).

يقال له: «**التَّمام**» إنَّما يقال في حركةٍ محدودةٍ، وأمَّا مطلق الحركة؛ فليس لها حدٌّ يكون تمامًا، وكلٌّ من النَّوعين يوجد شيئًا فشيئًا، ولا يلزم إذا لم توجد بتمامها ألَّا يكون قد وُجد بعضُها، بل المتحرِّك من حين يتحرَّك إلى أن يصل إلى المنتهى؛ فالحركة توجد شيئًا فشيئًا، ولا يلزم إذا كانت توجد شيئًا فشيئًا ولم يوجد تمامُها؛ ألَّا يكون قد وُجد منها شيءٌ. وهذا ظاهرٌ يتبيَّن به تلبيسهم.

---

(١) في (د): «بكمالها»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما سبق نقله (ص٤١٥) ولـ«**المشرقية**».

(٢) في (م): «كانت»، والمثبت من (د).

(٣) قوله: «ما لم» كذا في الأصلين (م، د)، وفي الموضعين السابقين (ص٤١٥، ٤١٨): «ما دام لم»، وهو الموافق لـ«**المشرقية**».

وممَّا يوضِّح هذا: أن يقال: قولك: «الحركة لم توجد بتمامها» نفيٌ لوجود الحركة المحدودة تامَّةً، وهذا أخصُّ من نفي وجود شيءٍ من الحركة؛ فإنَّه لا يلزم إذا لم توجد الحركة من بلده إلى مكَّة تامَّةً؛ ألا يكون قد وُجد ما هو حركةٌ أقصر(١) من تلك، والحركة تحاذي المسافة المحدودة؛ فتوجد شيئًا بعد شيءٍ، وكلَّما وُجد شيءٌ؛ زادت الحركة وطالت، إلى أن تتمَّ الحركة المحدودة، فتوجد أوَّلًا حركةٌ قصيرةٌ، ثُمَّ أطول منها(٢)، ثُمَّ أطول من تلك، إلى أن توجد الحركة التَّامَّةُ.

وهكذا الأجسام؛ فإنَّ النَّبات ينبت شيئًا بعد شيءٍ، وكذلك(٣) الحيوان، وهما متحرِّكان في «**الكيف**» بالنُّموِّ والاغتذاء، فإذا كمُل النَّبات؛ انتهت الحركة التي هي النُّموُّ والاغتذاءُ؛ **ولا يقال:** «إنَّه لم توجد حركةٌ»؛ لأنَّه إنَّما(٤) لم توجد له الحركة التَّامَّة.

ومن المشهور عندهم وقوع «**الحركة**» في **أربعة أنواعٍ:**

- في «**الكيفيَّة**».
- و«**الكمِّيَّة**».
- و«**المكان**»، الذي يسمُّونه «**الأين**».
- وفي «**الوضع**»، وهو ما يكون محلُّه واحدًا -كحركة الأجسام المستديرة: كالرَّحَى، والمَنْجَنُون الذي هو الدُّولاب، والفَلَك-؛ فإنَّ محلَّ

(١) في (د): «اقصر»، والمثبت من (م). وبعدها في (د) زيادة: «وصح»، وموضعها في (م) بياض يسير بمقدار كلمة أو أقل، وكأنه غير مقصود -وقد ورد نظيره؛ حيث بيَّض النَّاسخ لموضع آخر؛ والكلام متَّصلٌ فيه بما بعده-، والأشبه عدم إثباتها فالكلام مستقيمٌ ومتَّصلٌ، ولعله كان في الأصل المنقول منه بياضٌ صُحِّح عليه؛ فالتبس على النَّاسخ أمره وظنَّه لحَقًا.

(٢) قوله: «ثم أطول منها» تكرر في (م).

(٣) في (د): «وهكذا»، والمثبت من (م).

(٤) في الأصلين (م، د): «عما»، ولعل الصواب ما أثبت.

الجسم المتحرِّك لا يختلف كما يختلف في الحركة المكانيَّة، ولكن يحاذي كلُّ جزءٍ من المحلِّ أجزاءَ الحالِّ شيئًا بعد شيء.

وفي جميع هذه الأنواع يوجد ابتداءُ الحركةِ شيئًا بعد شيءٍ، إلى[١] أن يوجد تمامُها[٢] إن كانت محدودةً لها منتهى، أو إلى أن ينتهي إلى حدٍّ يُفرض من المتحرِّك.

ولا يجوز لقائل أن يقول: «إنَّ الحركة إذا لم توجد بتمامِها إلى منتهاها؛ لم توجد حركةٌ أصلًا»، ونفيُ الخاصِّ لا يستلزم نفيَ العامِّ؛ فلا يلزم إذا لم يكن هناك حيوانٌ صاهلٌ ألا يكون هناك حيوانٌ أصلًا.

وأمَّا قوله: (إذا وصل المتحرِّك إلى المنتهى فقد انقطعت الحركة وبطلت؛ **فإذَن**: لا وجود لها في الأعيان)[٣].

فيقال له: إذا وصل إلى المنتهى انقطعت الحركة وبطلت بعد أن وُجد منها ما وُجد من المبدأ إلى المنتهى، وعند وجود التَّمام لم يبق شيءٌ من الحركة المحدودة.

و«**الانقطاع**» يراد به: أنَّه لم يبق شيءٌ يوجد من الحركة؛ لا يُعنى به أنَّه لم يوجد منها شيءٌ، ولا ريب أنَّ الحركة كُلَّما وُجد منها شيءٌ= عُدم بعد وجوده، لكن[٤] إذا عُدم بعد وجوده؛ لم يلزم أنَّه لم يوجد.

وأمَّا قوله: (بل وجودُها في الذِّهن؛ لأنَّ للمتحرِّك[٥] نسبةً **إلى** المكان الذي تركه، **وإلى** المكان الذي أدركه؛ فإذا ارتسمت صورةُ كونِها في

(١) في الأصلين (م، د): «لما»، ولعلها محرفة عن المثبت كما استظهره أحد القرَّاء في طرَّة (م).
(٢) في (م): «بتمامها»، والمثبت من (د).
(٣) وهذا معنى كلامه، وسبق نقل لفظه (ص٤١٥).
(٤) في (م): «ولكن»، والمثبت من (د).
(٥) في الأصلين (م، د): «المتحرك»، والتصويب من الموضع الأول (ص٤١٥).

المكان الأوَّل في الخيال، ثُمَّ قبل زوالها عن الخيال ارتسمت صورةُ كونِها في المكان الثَّاني= فقد اجتمعت الصُّورتان في الخيال؛ **فحينئذٍ**: يشعر الذِّهن بالصُّورتين معًا على أنَّهما شيءٌ واحدٌ؛ وأمَّا في الخارج، فلا وجود له).

فيقال له: هذا يقتضي اجتماعَ تصوُّر الكون الأوَّل والكون الثَّاني معًا في الذِّهن، وأجزاءُ الحركة لا توجد معًا في الخارج، بل توجد متعاقبةً متتاليةً.

فإذا قيل: «يَجتمع[(١)] تصوُّر أجزائِها في الذِّهن في وقتٍ واحدٍ، ولا يُتصوَّر وجود أجزائها في الخارج في وقتٍ واحدٍ»؛ فهذا كلامٌ صحيحٌ، **والذي** في الذِّهن هو العلم بها؛ لا نفسها، **والذي** في الخارج نفسها؛ لا العلم بها، **والعلم** بالشَّيء؛ ليس هو نفسَ الشَّيء المعلوم، **والمعلومُ** الذي لا يوجد إلا متعاقبًا متتاليًا شيئًا بعد شيء لا يوجد أوَّله وآخره في وقتٍ واحدٍ؛ هو غيرُ العلم به الذي يوجد في وقتٍ واحدٍ، بحيث قد يُتصوَّر أوَّلُه وآخرُه في وقتٍ واحدٍ[(٢)].

ونكتةُ[(٣)] الجواب: أنَّ «**الوجود**»:

- **يراد به**: الوجودُ المقترن في وقتٍ واحدٍ.
- **ويراد به**: الوجودُ[(٤)] المتعاقب المتتالي.

ولا ريب أنْ ليس وجودُها هو **النَّوعَ الأوَّلَ** من الوجود، وإنَّما وجودُها هو **النَّوعُ الثَّاني** من الوجود؛ ولا يلزم من نفي الأوَّلِ نفيُ الثَّاني، ولا من

---

(١) في الأصلين (م، د): «يجمع»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) ليست في (م)، وفي (د) ضرب عليها، ولعل الصواب إثباتها، والله أعلم.
(٣) رسمها في الأصلين (م، د) يشبه: «وملته»، وصواب قراءتها ما أثبت.
(٤) في (م): «الواجب»، والمثبت من (د).

نفيِ أحدِ نَوْعَي الوجودِ نفيُ مطلق الوجودِ. **ولو قُدِّر أنَّ القائل قال:** «أنَا لا أسمِّي وجودًا إلا النَّوع الأوَّل»؛ لكان هذا نزاعًا لفظيًّا.

والمقصود: أنَّ الحركة لها حصولٌ متتالي[١] متعاقبٌ معلومٌ بالحسِّ والعقل، والنِّزاع في ذلك سفسطةٌ.

وأمَّا قوله: (**الثَّاني:** وهو الأمر الوجوديُّ في الخارج، وهو كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث أيُّ حدٍّ يُفرض فيه لا يكون فيه لا قبله ولا بعده، وهو حالةٌ موجودةٌ مستمِرَّةٌ ما دام الشَّيء[٢] يكون متحرِّكًا، وليس في هذه الحال تغيُّرٌ أصلًا...) إلى آخره، كما تقدم.

فيقال له أوَّلًا: كونُ الجسم متوسِّطًا بين حدَّين، يكون مع كونه متحرِّكًا، ويكون[٣] مع كونه ساكنًا، بل التَّوسُّط في السُّكون أظهرُ؛ فإنَّه إذا توسَّط بين الحدَّينِ على السَّواءِ؛ فهو متوسِّطٌ حقيقةً، وتوسُّطه[٤] مستمرٌّ ما دام ساكنًا، بخلاف المتحرِّك؛ فإنَّه وإن كان يحصل له هذا التَّوسُّط؛ فإنَّه لا يلبث[٥]، بل كما تتوسَّط الشَّمسُ والكواكبُ في وسط السَّماء، ثُمَّ تزول عقيبَ ذلك.

وهم لم يعنوا بـ«**التَّوسُّط**» أن يكون المتوسِّط بين الحدَّين على السَّواء، بل ما هو أعمُّ من ذلك، بحيث يكون من حين مبدأ[٦] الحركة إلى منتهاها متوسِّطًا، وهذا أيضًا يكون مع السُّكون؛ فإنَّ كونه في أيِّ حدٍّ فُرض لا يكون فيه لا قبله ولا بعده= يكون مع سكونه ويكون مع حركته.

---

(١) كذا في (د) بإثبات الياء، **والجادة:** متتال، وفي (م): «مسافي».
(٢) بعدها في (د) زيادة: «لا»، وإثباتها مفسدٌ للمعنى ومخالف لما سبق نقله (ص٤١٦).
(٣) في (م): «ولا يكون» بزيادة: «لا»؛ وإثباتها مفسدٌ للمعنى.
(٤) في (د): «وتوسط»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «يثبت»، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «حين مبدأ» في (د): «حيث ابتداء»، والمثبت من (م).

وإذا كان «**التَّوسُّط**» بالمعنى الخاصِّ والعامِّ يكون مع الحركة تارةً، ومع السُّكون أخرى= لم يكن في تفسير «**الحركة**» بـ«**التَّوسُّط**» بيانٌ لمعناها؛ إنَّما في ذلك ذكر بعض لوازم الحركة؛ فإنَّ المتحرِّك من مبدأٍ إلى منتهًى يلزمه ألَّا يزال بينهما، فكونه بينهما حالٌ لازمٌ له ما دام متحرِّكًا، وهذا هو «**التَّوسُّط**» الذي ذكروه؛ ومعلومٌ أنَّ هذا ليس هو نفسَ الحركة، بل الحركة تَحَوُّله من محلٍّ إلى محلٍّ؛ وكونُه بين الحدَّين أمرٌ لازمٌ لحركته.

بل وتفسير «**الحركة**» بهذا يشبه تفسيرَ «**الحيوان**» بأنَّه النَّامي المغتذي؛ والنَّامي المغتذي[1] أعمُّ من «**الحيوان**»؛ فإنَّ[2] «**النَّبات**» نامٍ مغتذي[3]؛ وكذلك تفسير «**الإنسان**» بأنَّه الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة، والحسَّاس المتحرِّك بالإرادة أعمُّ من «**الإنسان**»؛ فتفسير «**الحركة**» بأنَّها: «التَّوسُّط بين المبدأ والمنتهى» تفسيرٌ لها بأمرٍ أعمَّ من الحركة؛ فإنَّ هذا[4] «**التَّوسُّط**» يكون للجسم إذا كان بينهما، سواءٌ كان متحرِّكًا أو ساكنًا[5].

ثُمَّ يقال[6]: «**التَّوسُّط**»:

۞ **يراد به**: نوعُ التَّوسُّط.

۞ **ويراد به**: التَّوسُّط المعيَّن.

ومعلومٌ أنَّ النَّوع أمرٌ كُلِّيٌّ، وثباتُه لا يوجد في الخارج كُلِّيًّا، وإنَّما

---

(١) في (م): «والمغتذي»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «فإنه»، والمثبت من (م).
(٣) كذا في الأصلين (م، د) بإثبات الياء.
(٤) قوله: «فإن هذا» في (د): «فإذن كان»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «أو ساكنًا» في (د): «وكان ساكنًا»، والمثبت من (م).
(٦) كذا في الأصلين (م، د)، ولعل تقدير الكلام: «ثم يقال ثانيًا...»، وقد سبق قوله: «فيقال له أولا...».

يوجد في الخارج هذا «**التَّوسُّط**»[١]، وهذا «**التَّوسُّط**» وكلُّ واحدٍ من التَّوسُّطات المعيَّنة حركةٌ معيَّنةٌ، وجنس الحركة يعمُّ هذا كلَّه، والحركة الكُلِّيَّة العقليَّة لا توجد في الخارج إلا معيَّنةً، كما أنَّ «**التَّوسُّط**» كذلك، والحركة المتَّصلة الموجودة شيئًا بعد شيءٍ هي التَّوسُّط المتَّصل [الموجود][٢] شيئًا بعد شيءٍ.

فههنا[٣] ثلاثةُ أمورٍ:

أحدُها: حركةٌ متَّصلةٌ موجودةٌ شيئًا بعد شيءٍ، وهو توسُّطٌ[٤] متَّصلٌ يوجد شيئًا بعد شيءٍ.

والثَّاني: ما يُعيَّن بالفرض من أجزاء تلك الحركةِ وذلك «**التَّوسُّط**».

وهذان الأمران[٥] موجودانِ في الخارج.

والثَّالث: الحركة الكُلِّيَّة الموجودة في الذِّهن الشَّاملة لهذا كلِّه، وهي التي توجد معًا في آنٍ واحدٍ، بخلاف الحركة المتَّصلة؛ فإنَّها لا توجد إلا شيئًا بعد شيءٍ، وأجزاؤها لا يوجد منها الثَّاني إلا بعد الأوَّل، فلا توجد إلا متعاقبةً متتاليةً.

فهذا الثَّالث هو الذِّهنيُّ، والأوَّلان خارجيَّان.

وهؤلاء: جعلوا التَّوسُّط الكُلِّيَّ الذِّهنيَّ خارجيًّا، وجعلوا الحركة المتَّصلة الموجودة في الخارج ذهنيَّةً[٦]، والحركة هي التَّوسُّط. فقلبوا الحقائق؛ فجعلوا الذِّهنيَّ خارجيًّا، والخارجيَّ ذهنيًّا.

وممَّا يوضِّح هذا[٧]: أنَّه قال: (**الثَّاني:** وهو الأمر الوجوديُّ في

---

(١) **أي:** هذا التوسط المعين.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) في (د): «فهنا»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «متوسط»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «أمران»، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «ذهنيًا»، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «ذلك»، والمثبت من (م).

الخارج، وهو كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى، بحيث أيُّ حدٍّ يُفرض فيه [لا يكون فيه](١) لا قبله ولا بعده، وهو حالةٌ موجودةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيءُ يكون متحرِّكًا).

فيقال له: كون الجسم متوسِّطًا بين المبدأ والمنتهى:

۞ **قد يُعنى به:** توسُّطه بين مبدأٍ معيَّنٍ ومنتهًى معيَّنٍ، فيكون التَّوسُّط معيَّنًا؛ وهذا التَّوسُّط يزول ويخلفه توسُّطٌ آخرُ، فليس هو مستمرًّا.

۞ **ويُعنى به:** جنسُ التَّوسُّط من مبدأٍ مطلقٍ وإلى منتهًى(٢) مطلقٍ، وهو الأمرُ الكُلِّيُّ المعقول؛ فهذا لا وجود له في الخارج.

۞ **وكذلك قد يُعنى به:** توسُّطٌ متَّصلٌ من مبدأٍ بعد مبدأٍ، وإلى منتهًى بعد منتهًى؛ فإنَّ المتحرِّك إذا تحرَّك من مبدأٍ إلى منتهى؛ فالحركة توجد شيئًا فشيئًا، وهو إذا عيَّن مبدأ حركته المطلوبة ومنتهاها؛ كان مبدؤها بلدَه الذي يحجُّ منه، ومنتهاها مكَّةَ؛ فهو لا يزال بين بلده ومكَّة.

وإذا أريد به هذا(٣) «**التَّوسُّط**»؛ فليس المراد في وسط الطَّريق، بل المراد أنَّ ما بين بلده ومكَّة وسطٌ بينهما، وهو لا يزال في هذا الوسط، فهذا هو التَّوسُّط المتَّصل، وهو الحركة المتَّصلة، وهذا التَّوسُّط والتَّحرُّك لا يزال يوجد شيئًا بعد شيءٍ.

وقول القائل: «إنَّ هذه حالةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيء يكون متحرِّكًا»؛ **كقوله:** «إنَّ الحركة حركةٌ مستمرَّةٌ ما دام الشَّيء متحرِّكًا»، **وقوله:** «ليس في هذه الحالة تغيُّرٌ أصلًا»؛ **كقوله:** «ليس في الحركة المتَّصلة تغيُّر أصلًا».

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي ثابتة في الموضع السابق: (ص٤١٦).
(٢) قوله: «وإلى منتهى» في (د): «ومنتهى»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «به هذا» في الأصلين (م، د): «بهذا»، ولعل الصواب ما أثبت.

ولفظ: «التَّغيُّر والاستمرار» فيه إجمالٌ؛ **فقد يقال**: «ليس فيه تَغَيُّرٌ»:

۞ بمعنى: أنَّ الحركة مستمرَّةٌ لا تنقطع.

۞ وقد يُعنى به: أنَّه ليس[(١)] هناك حركةٌ هي تغيُّرٌ؛ وهي في نفسها تحوُّلٌ من حالٍ معيَّنٍ إلى حالٍ معيَّنٍ.

فإذا أُرِيد الأوَّلُ: فهو صحيحٌ، ولكن يَبِين غلطُهم؛ فإنَّهم إنَّما أرادوا المعنى الذي به يحصل مقصودهم؛ فإنَّ[(٢)] نفس المعنى[(٣)] الذي يسمَّى «**حركةً**» و«**تغيُّرًا**» و«**تحوُّلًا**» -ونحو ذلك من العبارات- إذا كان مستمرًّا دائمًا؛ كان «**التَّغيُّر**» و«**التَّحوُّل**» و«**الحركة**» دائمًا مستمرًّا، والدَّائم المستمرُّ إذا لم ينقطع؛ فهو لم يتغيَّر، **بمعنى** أنَّه لم يُعدم «**التَّغيُّرُ**» و«**التَّحرُّكُ**» و«**التَّحوُّلُ**»، **لا بمعنى** أنَّ نفسَ «**التَّحوُّلِ**» و«**التَّحرُّكِ**» ليس تحوُّلًا ولا تحرُّكًا[(٤)].

ولفظ «التَّغيُّر»:

۞ قد يُراد به: مسمَّى «**الحركة**»، وهذا موجودٌ في الحركة لا يزال.

۞ وقد يُراد به: انتقال المتحرِّك من صفةٍ إلى صفةٍ تخالفها؛ كانتقال الإنسان من جهلٍ إلى علمٍ، ومن ضعفٍ إلى قوَّةٍ، ومن جوعٍ إلى شِبَعٍ.

فإذا قيل: «إنَّ الحركة الواحدة المتَّصلة ليس فيها تغيُّرٌ» بهذا الاعتبار الثَّاني؛ [فهو][(٥)] صحيح، وإن أُرِيد نفيُه بالاعتبار الأوَّل؛ فهو باطلٌ؛ فإنَّ الحركة لذاتها تقتضي أنَّ بعضَ أجزائها مسبوقٌ ببعضٍ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في الأصلين (م، د): «بان»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «ليس تحولًا ولا تحركًا» في (م): «ليس تحركًا ولا تحولًا»، والمثبت من (د). وبعدها في الأصلين (م، د) زيادة: «وبحردا»، والظاهر أنها محرَّفة عن «وتحركا»؛ فتكون تكرارًا وسهوًا.
(٥) زيادة يقتضيها السياق.

ومِمَّا يوضح هذا: **قولُه بعد ذلك:** (نعم؛ قد تتغيَّر حدود «**الوسط**» بالعرض، لكن ليس كون المتحرِّك متحرِّكًا لأنَّه في حدٍّ معيَّنٍ [من][١] «**الوسط**»؛ وإلا لم يكن متحرِّكًا عند خروجه منه، بل لأنَّه متوسِّطٌ على الصِّفة المذكورة، وتلك الحال ثابتةٌ في [جميع][٢] حدود ذلك «**الوسط**»).

فإنَّه يقال له: كونُ المتحرِّك متحرِّكًا يُراد به المعنى الكُلِّي العقليُّ؛ وهو ثبوت «**الحركة**» المطلقة له، **كما يقال:** كون الموجود موجودًا، وكون الحيِّ حيًّا، وكون العالِم عالِمًا؛ فـ«المتحرِّكيَّة» المطلقة و«العالِميَّة» المطلقة الكُلِّيَّة لا توجد في الخارج كُلِّيَّةً، وهذه هي الثَّابتة عند كونه في الحدِّ الأوَّل والحدِّ الثَّاني، فهذه الصُّورةُ الكُلِّيَّةُ[٣] ثابتةٌ في الحالين، وليست هذه هي الحركة الموجودة في الخارج، بل هي التي جعلَها[٤] في الذِّهن -كما تقدَّم-.

وأيضًا: فحركته المتَّصلة من المبدأ الأوَّل إلى المنتهى الآخر ثابتةٌ، سواءٌ جاز الجزء الأوَّل من المسافة أو الثَّاني، وهذا يوجد شيئًا بعد شيءٍ، فإذا عُدم الجزء الأوَّلُ منها؛ كان الثَّاني موجودًا[٥]، فهي لم تعدم.

وهذا «**التَّوسُّط**» هو الموجود في الخارج، وهو الحركة المتَّصلة الموجودة في الخارج، وهي غيرُ التَّوسُّط في حدٍّ معيَّنٍ، وغيرُ المعنى الكُلِّيِّ المعقول.

فإذا نفيتَ عن هذه «**الحركةِ**» المطلقةِ أن تكون هي هذا المعيَّنَ؛ فهذا

(١) من «**المشرقية**».
(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهي ثابتة في الموضع السابق (ص٤١٦).
(٣) في (م): «الفلكية»، وفي (د): «العالمية»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في (د): «جعلتها»، والمثبت من (م).
(٥) في (د): «موجدًا»، والمثبت من (م).

صحيحٌ، لكن لا يلزم من ذلك ألا تكون هي «التَّوسُّطَ المتَّصلَ» الموجود في الخارج، الذي يوجد شيئًا فشيئًا، ولا يلزم أن يكون «التَّوسُّطُ المتَّصلُ[١]» واحدًا بالعين جملةً لا يوجد شيئًا فشيئًا.

وهذا كما أنَّ «**الإنسان**»:

۞ **قد يُراد به:** المعيَّن.

۞ **وقد يُراد به:** الإنسان الكُلِّيُّ المعقول في الذهن.

۞ **وقد يُراد به:** الإنسان في الخارج.

فلا يلزم مَن عَدِم أن يكون هو المعيَّن؛ أن يكون هو ذلك العقليَّ الذي في الذِّهن، بل هو أفرادٌ موجودةٌ في الخارج كثيرونَ، سواءٌ قُدِّر وجودهم معيَّنًا أو متعاقبًا.

لكن طبيعة «**الحركة**» تستلزم التَّعاقب، وألا تكون إلا شيئًا فشيئًا، بخلاف «**الإنسان**»؛ فإنَّه قد توجد أفرادُه -أو كثيرٌ منها[٢]- مجتمعةً في آنٍ واحدٍ.

وأمَّا قوله: (وهذه الصُّورة توجد في المتحرِّك وهو في كلِّ آنٍ؛ لأنَّه يصحُّ أن يقال له في كلِّ آنٍ يُفرَض: إنَّه في حدٍّ متوسِّطٍ لا يكون فيه[٣] قبله ولا بعده).

فيقال له: هب أنَّ الأمر كذلك، لكن هذا حكمٌ كُلِّيٌّ عقليٌّ؛ **فإنَّ صحَّة أن يقال له في كلِّ آنٍ:** «إنَّه في حدٍّ متوسِّطٍ» حكمٌ مطلقٌ كُلِّيٌّ على حدٍّ

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «أفراده أو كثير منها» في الأصلين (م، د): «أو كثيرًا منها أفراده»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م)، وفي الموضع الأول (ص٤١٦) وردت بعد قوله: «بعده».

مطلقٍ وتوسُّطٍ مطلقٍ؛ **لا يقال له في كلِّ آنٍ**: «متوسِّطٌ بين مبدأ حركته ومنتهاها» إلا أن يُعنى بـ«**التَّوسُّط**»: التَّوسُّطُ المتَّصل -وهو الحركة المتَّصلة-؛ **كما يقال للمسافر من بلده إلى مكَّة**: «إنَّه لا يزال متوسِّطًا بين بلده ومكَّة»، **وكما يقال للشَّمس**: «إنَّها لا تزال متوسِّطةً بين المشرق والمغرب من حين طلوعها إلى غروبها».

وهذا «**التَّوسُّط**» غيرُ توسُّطِها المعيَّنِ عند انتصاف النَّهار، وهو أيضًا غير كلِّ توسُّطٍ توسَّطَ من مبدأٍ معيَّنٍ ومنتهى معيَّنٍ غير المشرق والمغرب.

فإنَّها -مثلًا- إذا ظهرت من المشرق؛ فحركتُها مقدار درجةٍ من درجات الفَلَك، لها مبدأٌ ومنتهًى، وحركتُها مقدارُ درجةٍ ثانيةٍ كذلك، فالمبدأ والمنتهى أمرٌ إضافيٌّ، فإذا عُيِّن المشرق والمغرب؛ كان لها توسُّطٌ باعتبار ذلك، وإذا عُيِّن من درجةٍ إلى درجةٍ؛ كان لها توسُّطٌ باعتبار ذلك، وفي كلِّ حدٍّ:

- قد يُعنى بـ«**التَّوسُّط**»: كونُها بينهما.
- وقد يُعنى بـ«**التَّوسُّط**»: أن تكون قد قطعت نصفَ المسافة.

وقطعُ نصف المسافة واحدٌ بالعين، وهو جزئيٌّ يمنع تصوُّرُه من وقوع الشِّرْكة فيه.

وكذلك التَّوسُّط المتَّصل -وهو الحركة المتَّصلة- واحدٌ بالعين في الخارج، ولكنَّه[1] لا يوجد إلا شيئًا فشيئًا، وهو جزئيٌّ يمنع تصوُّرُه من وقوع الشِّرْكة فيه.

وأمَّا إذا جُعل التَّوسُّط أجزاءً كما تُجعل الحركةُ أجزاءً **فيقال**[2]: «هذا توسُّطٌ، وهذا توسُّطٌ»= فالمعنى العامُّ الذي يعم ذاك كُلِّيٌّ، لا يمنع تصوُّرُه

(١) في (م): «ولكن»، والمثبت من (د). (٢) في (م): «فقيل»، والمثبت من (د).

من وقوع الشِّرْكة فيه، والتَّوسُّط الأوَّلُ غيرُ[1] الثَّاني.

والحال الثَّابت في جميع الحدود **أمرانِ**: الأمر المتَّصل، والأمر المعقول. لكن ثبات المتَّصل هو ثبات حركةٍ مستمرَّةٍ وتغيُّرٍ مستمرٍّ؛ فنفسُ الحركة هي الثَّابتة، وثباتُها هو ثبات التَّحوُّل الذي يُسمَّى تغيُّرًا وحركةً.

يقال في الإنسان: «هو ثابتٌ على حالٍ واحدةٍ»، إذا كان ثابتًا على عمل واحدٍ؛ وإن كان ذلك العملُ نفْسُهُ تحوُّلًا يتقدَّم بعضُه على بعض. **وكذلك يقال**: «هو على طريقةٍ واحدةٍ، وسجِيَّةٍ واحدةٍ»، ونحو ذلك؛ وإن كان ذلك موجودًا متَّصلًا شيئًا بعد شيءٍ؛ ولا يلزم من ذلك ألَّا يكون الشَّيءُ المتَّصلُ الموجودُ شيئًا بعد شيءٍ غيرَ موجودٍ في الأعيان.

وأمَّا قوله: (والذي يقال: «من [أنَّ][2] كلَّ حركةٍ ففي زمانٍ»؛ فإن عُني بـ«**الحركة**»: الأمرُ المتَّصلُ؛ فهو فيه؛ فوجودُه[3] فيه على سبيل وجود الأمور في الماضي، لكن بيانها بوجهٍ آخر؛ فإنَّ الأمور الموجودة في الماضي قد كان لها وجودٌ في آنٍ من الماضي كان حاضرًا فيه، ولا كذلك هذا).

فيقال له: بل وجودُ الحركة في الزَّمان بمعنى: أنَّ[4] لها وجودًا في آنٍ هي حاضرةٌ فيه، وإن لم يكن لها[5] وجودٌ في الزَّمان بهذا الاعتبار؛ فلا وجودَ لها[6] أصلًا.

ووجودُ الشَّيء في الحاضر أكملُ من وجودِه في الماضي؛ فإنَّ ما يوجد

(١) في الأصلين (م، د): «عن»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) من «**المشرقية**»، وسبق نقل كلامه: (ص٤١٦).
(٣) في (د): «وموجودة»، وفي الموضع الأول (ص٤١٦): «ووجوده»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «بمعنى أن» في (م): «بهذا الاعتبار أن»، والظاهر أنه انتقال نظر من الناسخ، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «له»، والمثبت من (د).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «في الزمان».

في الماضي من الحركات والأزمنة قد عُدم، بخلاف الحاضر؛ فكيف يكون موجودًا في الماضي مع أنَّه لم يكن موجودًا في حاضرٍ؟! مع أنَّه[(١)] كونُ الشَّيء ماضيًا وحاضرًا أمرٌ إضافيٌّ باعتبار المتكلِّم؛ فالمتكلِّم الذي **يقول**: «الآن» يكون ما هو موجودٌ وقتَ كلامه حاضرًا، وما تقدَّم عليه ماضٍ، وما بعده مستقبلٌ.

وقد اعترض الرَّازي على هذا؛ **فقال**[(٢)]: (وفي هذا الكلام إشكالٌ آخرُ، وهو أنَّ ما لا وجود له في الخارج؛ كيف يَتقدَّر بالزَّمان الموجود في الأعيان؟! بل الحركة عند الشَّيخ -يعني ابنَ سينا- محلُّ الزَّمان وعِلَّتُه؛ فالمعدوم كيف يكون محلًّا للوجودِ[(٣)] وعِلَّةً له؟! اللَّهُمَّ إلَّا أن **يقال**: الزَّمان لا وجودَ له في الخارج، بل في الذِّهن).

قال: (والشَّيخ ليس من القائلين بهذا المذهب).

قلت: بل وجودُ الحركة أظهرُ للعقل والحِسِّ من وجود ما يدَّعون أنَّه الزَّمان -وهو مقدارُ الحركة-؛ فيمتنع كون الأضعف المعلول وجوديًّا، دون الأقوى الذي هو العِلَّة.

وابنُ سينا ألجأه إلى هذه السَّفسطة التي لا يخفى فسادُها على مَن فهم حقيقة ما يقول ولم يكن مقلِّدًا له= أنَّه يجعل «الحركة الموجودة[(٤)]» موجودةً في آنٍ واحدٍ، ولم يجعل «الحركة المتَّصلة» موجودةً في الخارج؛ لئلَّا يكون شيءٌ موجودٌ يوجد شيئًا بعد شيءٍ؛ ليخلص بذلك ممَّا يظهر به فسادُ قوله بـ«**قِدَم العالم**» عن عِلَّة موجِبةٍ.

فإنَّ «**العِلَّة**» إذا كانت قديمةً أزليَّةً تامَّةً؛ لزم أن يكون معلولُها كذلك،

---

(١) كذا في الأصلين (م، د)، والأليق: «أن».

(٢) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥١).

(٣) في «**المشرقية**»: «للموجود».

(٤) **أي**: في الخارج.

ويمتنع في صريح العقلِ صدورُ المعلول -الذي يوجد شيئًا فشيئًا- عن عِلَّةٍ تامَّةٍ مستلزِمةٍ لمعلولِها.

فأراد أن يجعل الحركة المعلولة الموجودة في الخارج هي موجودةً معًا أزلًا وأبدًا، لا يتقدَّم منها شيءٌ قبل شيءٍ، بل جعلَ الحركةَ نفسَها؛ كالفَلَك نفسِه لا يزال مساوِقًا للعلَّة، وزعم أنَّ ما يوجد شيئًا بعد شيءٍ؛ فلا[1] وجودَ له في الخارج.

ومعلومٌ أنَّ الكلام ليس في حركة الفَلَك وحدَها، بل في جميع الحركات، فيلزم من ذلك أنَّ جميعَ الحركات الموجودةِ في العالم العُلويِّ والسُّفليِّ -كحركة الرِّياح والمطر والسَّحاب والحيوان والنَّبات والمعادن- لم يوجد منها شيءٌ قبل شيءٍ، بل الموجود من كلِّ حركةٍ هو «واحدٌ بالعين»، ثابتٌ لا يوجد فيه شيءٌ قبل شيءٍ، وما يوجد منه شيءٌ قبل شيءٍ؛ فلا وجود له في الخارج.

وهذا من أظهر[2] السَّفسطة، لا سيَّما و«**الحركة**» عندهم «**جِنسٌ**» تحته «**أنواعٌ**»[3]، منها:

۞ الحركة في «**الكيف**»؛ كحركة الجسم في السَّواد والبياض، وتحرُّك الإنسان من الجهل إلى العلم، ومن العجز إلى القدرة.

۞ والحركة في «**الكمِّ**»؛ كحركة الحيوان والنَّبات بالنُّمُوِّ والاغتذاء في الجهات.

۞ والحركة المكانيَّة.

۞ والوضعيَّة.

---

(١) في (د): «لا»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «من أظهر» في (م): «أظهر من»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: ما سبق (ص٤٢٠)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤٤٦).

وعلى ما قاله: يلزم ألا يكون شيءٌ ممَّا يُوجَد يحصل شيئًا بعد شيء= موجودًا في الخارج؛ **وحقيقتُه**: أنَّه لم يَحدُث في العالم شيءٌ من الحوادث، وكلُّ ما حدث؛ فليس بموجودٍ في الخارج! **وحقيقتُه**: أنَّ الله[(١)] لم يُحدِث شيئًا أصلًا -لا بواسطةٍ ولا بغيرِ واسطةٍ-، بل لم يفعل شيْئًا أصلًا؛ فإنَّ الحادث المسبوق بغيره عنده لم يوجد في الخارج، وإنَّما يوجد[(٢)] في الخارج ما هو ثابتٌ أزليٌّ أبديٌّ؛ فيلزم أن يكون كلُّ موجودٍ في الخارج أزليًّا أبديًّا لم يتغير البَتَّةَ.

وهذا من أعلى مراتب السَّفسطة، وحقيقٌ بمن[(٣)] هذا حالُه في «**المعقولات**» أن يكون من أكابر الملحدين في «**السَّمعيَّات**»؛ فيحرِّفُ الكلم عن مواضعه، ويُلحِد في أسماءِ الله تعالى وآياته؛ وهذا حالُ الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾[(٤)].

قال الرَّازي في إشكاله[(٥)] الذي أورده[(٦)] عليه: (**وأيضًا**: فكيف يكون وجودُ الحركة بالمعنى الأوَّل في الزَّمان على سبيل الوجود في الماضي، مع الاعتراف بأنَّ حصولَ الشَّيء في الماضي هو أن يكون قد كان له حصولٌ في آنٍ من الآنات الماضية، مع أنَّه ليس لهذه الحركة وجودٌ أصلًا؟!)[(٧)].

قال: (ثُمَّ لنترك ذلك، ولنتكلَّم فيما هو أعمُّ[(٨)]؛ **فإنَّ لقائلٍ أن يقول**:

---

(١) من قوله: «وحقيقته أنه...» إلى هنا؛ ليس في (د)، وجاء السياق فيه هكذا: «موجودًا في الخارج، واحدٌ بالعين، لم يحدث شيء...»، والمثبت من (م).

(٢) في (د): «وجد»، والمثبت من (م). (٣) في (د): «لمن»، والمثبت من (م).

(٤) الملك: (١٠).

(٥) قوله: «الرازي في إشكاله» في (م): «في الإشكال»، والمثبت من (د).

(٦) بعدها في (د) زيادة: «وجه»، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعل صوابها: «وجهًا».

(٧) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥١-٥٥٢).

(٨) في (د، ن٢): «أهم»، والمثبت من (م، ن١).

«**الحركة**»: **إمَّا** أن تكون مركَّبةً من أمورٍ كلٌّ واحدٍ منها غيرُ قابلٍ للقسمة، **وإمَّا** ألَّا تكون كذلك.

والأوَّل باطلٌ؛ وإلا لكان «**الجسم**» كذلك؛ فإنَّ «**الجسم**»: لو كان منقسمًا؛ لكان الواقع في أحد جزئيه غيرَ الواقع في الجزء الثَّاني، وأمَّا إن[1] كانت قابلةً للقسمة أبدًا؛ فالأجزاء المفترضة فيها لا توجد بأسرها دَفْعةً؛ لأنَّها منقضيةٌ سَيَّالةٌ، ولا محالة يوجد منها شيءٌ بعد شيءٍ.

فالشَّيءُ الموجودُ:

۞ إن لم يكن منقسمًا؛ فكذلك الذي يحصل الانقضاء به مقارنًا[2]= أيضًا شيءٌ غيرُ منقسمٍ؛ فالحركة مركَّبةٌ من أمورٍ غيرِ منقسمةٍ؛ هذا خُلْف.

۞ وإن كان منقسمًا؛ كان بعضُه قبلُ وبعضُه بعدُ؛ فلا يكون كُلُّه حاصلًا؛ فلا يكون الحاصلُ حاصلًا؛ هذا خُلْفٌ)[3].

قلتُ: هذا إشكالٌ -أورده الرَّازي- يقتضي أنَّه ليس للحركة وجودٌ أصلًا، ومقتضاه أبعدُ عن الحقِّ ممَّا ذكره ابنُ سينا، وهو مبنيٌّ على نفي «**الجوهر الفرد**».

مع أنَّ الرَّازي يستدلُّ على إثبات «**الجوهر الفرد**» بنقيض هذه الحُجَّة؛ فإنَّ هذه الحُجَّة مبناها على أنَّ «**الحركة والزَّمان**» ليس له جزءٌ لا يقبل القِسمة، بل يقبل القسمة أبدًا، فينفي الـ«**آن**» الذي لا ينقسم، وهو في موضعٍ آخر يثبت الـ«**آن**» الذي لا ينقسم!

---

(١) في (د): «إذا»، والمثبت من (م) و«**المشرقية**».

(٢) قوله: «الانقضاء به مقارنا» في (ن١): «لانقضائه مقارنًا له»، وفي (ن٢): «لانقضائه مقارنًا».

(٣) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٥٢).

قال[١]: (لأنَّه لولا ثبوت الـ«**آنِ**»؛ لانتفى الماضي والمستقبل، وإذا لزم وجود آنٍ لا ينقسم؛ لزم وجودُ حركةٍ لا تنقسم؛ فيلزم ثبوتُ متحرِّكٍ لا ينقسم؛ لأنَّ «**الزَّمان**» مقدارُ الحركة، والحركةُ قائمةٌ بالمتحرِّك، وإذا كان العَرَض لا ينقسم؛ فمحلُّه لا ينقسم).

وقد بُسط الكلام على هذا في غير موضع[٢]، وبُيِّن أنَّ القول بإثبات «**الجوهر الفرد**» باطلٌ، والقول -أيضًا- بتركُّب الأجسام من المادَّة والصُّورة باطلٌ. وإن كانت كتب الرَّازي وأمثالِه ليس فيها ممَّا يتصوَّرونه إلا هذان القولان= فجمهورُ المسلمين -نُظَّارهم وغير نُظَّارهم- على خلاف هذين القولين: **لا** يقولون بإثبات «**الجزء الذي لا ينقسم**»، **ولا** يقولون بالتَّركيب من المادَّة والصُّورة.

وأيضًا: فالقول بـ«قبول الانقسام إلى غير نهايةٍ» باطلٌ، بل الأجسام إذا تصغَّرت أجزاؤها؛ استحالت إلى نوعٍ آخرَ، والقول باستحالة الأجسام بعضِها إلى بعضٍ قولُ جمهور النَّاس، وهو قولُ الفقهاء والأطبَّاء وكثيرٍ من أهل الكلام؛ وكذلك ما ذُكر مِن أنَّ «الجسم إذا صغر؛ استحالَ» قولُ كثيرٍ من نُظَّار المسلمين والفلاسفة.

وبكلِّ حالٍ: فهذه الحجَّة مضمونُها: «أنَّ الحركة لا توجد إلا شيئًا بعد شيءٍ، لا توجد وجودًا مقترنًا بعضُه ببعضٍ، فلا توجد معًا»؛ وهذا مسلَّمٌ لا يُنازع فيه عاقلٌ، **فغايةُ ما يذكرونه**: أنَّه لا بُدَّ أن يكون بعضُها قبل بعضٍ، وهذا حقٌّ؛ لكن دعواهم أنَّ ما كان هكذا لا يكون موجودًا= دعوًى باطلةٌ.

---

(١) أي الرازي في استدلاله على إثبات «**الجوهر الفرد**»، وهو بمعناه في «**الأربعين**» (ص٢٥٤).

(٢) انظر ما سبق (ص٣٨١).

وإن قالوا: «مرادُنا أنَّه لا يوجد معًا في آنٍ واحدٍ»، فهذا لم يدَّعه أحدٌ.

وهذه الأمور لبسطها موضعٌ آخر؛ **والمقصود هنا**: التَّنبيه على ما به يُعرف ضلالُ هؤلاء، وتُعرف أصولُ أقوالِهم التي خالفوا بها[(١)] العقلَ والسَّمع.

ومما يوضِّح هذا: **أنَّهم قد قالوا**[(٢)]: (حقيقةُ الحركة هي الحدوثُ، **أو** الحصول، **أو** الخروج من القوَّة إلى الفعل يسيرًا يسيرًا وبالتَّدريج[(٣)]، أو لا دَفْعةً).

قالوا: (وهذه العبارات دالَّةٌ على معنى الحركة؛ ومنهم من يحدُّ بها الحركة، ومنهم من لا يستعملها في الحدِّ، وإن كانت مطابقةً للمسمَّى؛ لأنَّ الدَّفْعَة عبارةٌ عن الحصول في الـ«**آن**»، **والـ«آنُ»**: طرف الزَّمان، **والزَّمان**: مقدارُ الحركة= فيكون تعريف الحركة به دَوْرًا).

وهذا كما يقوله بعضُ النَّاس فيمن يعرِّف الخبر بأنَّه: «ما يقبل التَّصديق والتَّكذيب»، ونحو هذا التَّعريف؛ لأنَّ التَّصديق والتَّكذيب نوعَا الخبر، فلا يُعرَّفان إلا بالخبر؛ فتعريفُ الخبر بهما دَوْرٌ[(٤)]. ولهذا نظائرُ.

وجوابُ هذا: أنَّه قد يكون مسمَّى[(٥)] الألفاظ المذكورة في الحدِّ أعرَفَ عند بعض النَّاس من المحدود، فيكون تعريفًا لِمَا هو أخفى عنده بما هو أجلى[(٦)] عنده، وقد يعرِف «**الزَّمان**» والـ«**آن**» مَن يحتاج إلى

(١) قوله: «خالفوا بها» في (د): «بها خالفوا»، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٤٧-٥٤٨).
(٣) في (ن٢): «أو بالتدريج».
(٤) انظر: «**المنطقيين**» (ص٨١)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤١٥).
(٥) كذا قرأتها في (م)، وليست في (د).
(٦) في (م): «الأجلى»، والمثبت من (د).

معرفة[١] مسمَّى «**الحركة**».

وأيضًا: فـ«**الحدُّ**»:

۞ **يُراد به:** «ما يميِّز المحدود عن غيره»، وهذا يحصل بهذا.

۞ **ويُراد به:** «ما يُتصوَّر به كُنه المحدود»، وهذا باطلٌ.

كما قد بُسط في غير هذا الموضع[٢]، وبُيِّن أنَّ الحدَّ تفصيلُ ما دلَّ عليه الاسم بالإجمال، فدلالتُه من جنس دلالة الأسماء المفصَّلة.

ثُمَّ رأيتُ هذا الجواب قد ذكره الرَّازي عن بعض الفضلاء واستحسنه، **فقال**[٣]: (وأجاب بعضُ الفضلاء عن ذلك؛ **فقال:** تَصَوُّرُ حقيقة الدَّفْعَة واللَّادَفْعَة والتَّدريج؛ كل ذلك تصوُّراتٌ أوَّليَّةٌ لإعانة الحسِّ عليها.

فأمَّا أن نعلم أنَّ هذه الأمور إنَّما تحصل بسبب الـ«**آن**» و«**الزَّمان**»؛ فذلك هو المحتاج إلى البرهان؛ فمِن الجائز أن تُعَرِّف حقيقةَ «**الحركة**» بهذه الأمور، ثُمَّ تجعل الحركة مُعَرِّفةً لـ«**الزَّمان**» والـ«**آن**»، اللَّذينِ هما سببَا هذه[٤] الأمور التي هي أوَّليَّةُ التَّصوُّر؛ **وحينئذٍ:** لا يلزم الدَّوْر).

قال: (وهذا جوابٌ حسنٌ).

قال: (والمتقدِّمون لما استقبحوا هذا النَّوع من التَّعريف؛ سلكوا في تعريف الحركة أنحاءً[٥] أُخَرَ؛ **فقالوا:** «**الحركة**» أمرٌ ممكنُ الحصول للجسم، وكلُّ ما يمكن حصولُه للشَّيء؛ فإنَّ حصولَه كمالٌ لذلك الشَّيء؛

---

(١) قوله: «إلى معرفة» في (م): «أن يعرف»، والمثبت من (د).

(٢) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٤)، «**البيان**» (٤/ ٥٦٧)، «**الدرء**» (٣/ ٣١٩) (٤/ ٢٨٨) (١٠/ ٢٧٦).

(٣) «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٤٨).

(٤) في (م): «لهذه»، والمثبت من (د) و«**المشرقية**».

(٥) موضعها بياض في (د) بمقدار كلمة، وفي «**المشرقية**»: «نهجًا»، والمثبت من (م).

فـ«**الحركة**» إذَنْ: كمالٌ لِمَا يمكن أن يتحرَّك، ولكنَّها تفارق سائر الكمالات من حيث إنَّها لا حقيقة لها إلَّا التَّأدِّي إلى الغير والسُّكون إليه، وما كان كذلك؛ فلا بُدَّ له من **خاصِّيَّتين**:

إحداهما: أنَّه لا بُدَّ هناك من مطلوبٍ ممكنِ الحصول؛ ليكون التَّوجُّه توجُّهًا(١) إليه.

الثَّاني: أنَّ ذلك التَّوجُّه ما دام موجودًا؛ فقد بقي شيءٌ منه بالقوَّة؛ فإنَّ المتحرِّك إنَّما يكون متحرِّكًا بالفعل، إذا لم يصل إلى المقصود. وما دام كذلك؛ فقد بقي [منه](٢) شيءٌ بالقوَّة.

فإذًا: هُويَّة الحركة متعلِّقةٌ بأن يبقى(٣) منها شيءٌ بالقوَّة، وبألَّا يكون الشَّيء الذي هو المقصود من الحركة حاصلًا بالفعل، وأمَّا سائر الكمالات؛ فلا توجد فيها واحدةٌ من هاتين الخاصِّيَّتين).

إلى أن ذكر حدود الفلاسفة لـ«**الحركة**»؛ **فقال**(٤):

(**قال أرسطو**: هي كمالٌ أوَّلٌ لما بالقوَّة من جهة ما هو بالقوَّة.

قال فيثاغورس: هي الغَيْرِيَّة؛ **أي**: التَّغيُّر).

قلتُ: **والمقصود**: أنَّ كلامهم وكلامَ سائر العقلاء يقتضي أنَّ الحركة المتَّصلة شيئًا بعد شيءٍ أمرٌ موجودٌ في الخارج عندهم، لكن ليس وجودُها كوجود ما توجد أجزاؤه معًا -كأبعاض الجسم-؛ **وعلى هذا**: فأجناسُها وفروعُها كالأقوال والأفعال من النَّاس وغيرِ الناس، وما يدخل في ذلك

---

(١) قوله: «التوجه توجهًا» في (م): «المتوجه متوجهًا» في (د): «التوجه متوجهًا»، والمثبت من «**المشرقية**».
(٢) من «**المشرقية**».
(٣) في الأصلين (م، د): «شيئًا»، والمثبت من «**المشرقية**».
(٤) انظر: «**المباحث المشرقية**» (١/ ٥٤٩).

من العبارات والمعاملات وغير ذلك من الصَّلوات والأدعية والأذكار والجهاد وأصوات الآدميِّين والبهائم وغيرهم= كلُّها وجودُها بهذا الاعتبار.

فمن زعم أنَّ الحركة المتَّصلة ليست موجودةً في الخارج؛ فهو مكابِرٌ للحسِّ والعقل، ومن فسَّر «**التَّوسُّط**»(١) بين المبدأ والمنتهى بهذه الحركة؛ فالمعنى واحدٌ.

وإذا قال: «إنَّ هذا المتَّصل قد تتعيَّن أبعاضُه وتتجَّزأ باعتبار محلِّه أو غير محلِّه، فيكون لها أجزاءٌ وأبعاضٌ»؛ فهذا حقٌّ.

وأمَّا الأمر المعقول الكُلِّيُّ المتناول للجنس(٢) الذي يوجد في آنٍ واحدٍ؛ فهذا ليس بموجودٍ في الخارج، وهذا هو العلم بالحركة، ليس هو نفسَ الحركة.

وإذا قيل: «نوعُ الحركة يدوم أو لا يدوم»، **أو:** «نوعُها موجودٌ في الخارج أو ليس موجودًا في الخارج»:

۞ **فقد يُراد بـ«النَّوع»:** الحركة الموجودة شيئًا فشيئًا، وهذا هو الموجود في الخارج.

۞ **وقد يُرَادُ به:** المعنى المعقول الكُلِّيُّ الموجود في الذِّهن في آنٍ واحدٍ، وهذا ليس بموجودٍ في الخارج.

والفَرْق بين نوع الحركة الموجودة(٣) في الخارج ونوعِ غيرها: أنَّ غيرَها قد توجد أشخاصُه في آنٍ واحدٍ -كما توجد أشخاصُ الإنسان والبياض والسَّواد وغير ذلك من الأعراض-؛ بخلاف الحركة.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «بما».
(٢) في (د): «الجنس»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «الموجود»، والمثبت من (د).

ومن أنواع[(١)] الحركة: الأكل والشُّرب، وما يَتنعَّم به أهلُ الجنَّة من النَّعيم الذي يُحدثه الله لهم شيئًا فشيئًا، فنعيمُ الجنَّة دائمٌ؛ كما قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾[(٢)]، فهو[(٣)] مستمرٌّ لا ينفد؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾[(٤)]. والمراد أنَّه لا ينفد النَّوع الذي يوجد شيئًا فشيئًا، وأنَّه يدوم النَّعيم الذي يوجد شيئًا فشيئًا، والأُكُل -الذي هو المأكول- الذي[(٥)] يوجد شيئًا فشيئًا.

فإذا قال القائل في مثل هذا: إنَّه ثابتٌ ودائمٌ، وباقٍ ومستمرٌّ، وإنَّه لا يتغيَّر؛ بمعنى أنَّه لا يزال موجودًا شيئًا فشيئًا، لا ينفد ولا ينقطع= فهذا حقٌّ.

وإن أراد بذلك: أنَّ هذا موجودٌ معًا في آنٍ واحدٍ، لا يوجد شيئًا فشيئًا، وأنَّه ليس بعضُه قبل بعضٍ= فهذه مكابرةٌ[(٦)] للعقل والحسِّ.

وبهذا يظهر ما في كلام هؤلاء من التَّلبيس، من جهة أنَّهم **جعلوا** الموجود[(٧)] المتَّصل شيئًا بعد شيءٍ؛ ليس موجودًا في الأعيان، **وجعلوا** الموجود في الأعيان من الحركة موجودًا معًا، لا يوجد شيئًا فشيئًا؛ ليَسلَم لهم ما ادَّعوه من أنَّ ربَّ العالَم لم يُحدث شيئًا، بل لم يخلق شيئًا، بل حقيقة قولهم أنَّه لم يَحدث في العالم شيءٌ بعد أن لم يكن، وهذا غاية المكابرة!

وإذا أثبتوه فاعلًا؛ كان حقيقة قولهم: «أنَّه عِلَّةٌ تامَّةٌ فاعلةٌ لمعلولها،

---

(١) في (م): «نوع»، والمثبت من (د).
(٢) الرعد: (٣٥).
(٣) في (م): «وهو»، والمثبت من (د).
(٤) ص: (٥٤).
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «فهذه مكابرة» في (د): «فهذا مكابر»، والمثبت من (م).
(٧) ليست في (د)، وفي (م) رسمت: «الوجود»، ولعلها ما أثبت.

مساوقةٌ[(١)] له أزلًا وأبدًا»، وهذا من أبطل الأمور عقلًا؛ فليس في الوجود أصلًا عِلَّةٌ تامَّةٌ فاعلةٌ لمعلولها مساوقةٌ له، لم تتقدَّم عليه، بل هذا ممَّا يُعلم امتناعه بضرورة العقل عند عامَّة العقلاء.

ولا يُعقل أن يفعل الفاعل شيئًا إلا إذا أحدث ما كان معدومًا، ومن لم يُحدِث شيئًا؛ فلم يفعل شيئًا؛ **وحقيقةُ الفعل**: هو الإحداث[(٢)].

فيلزم من كون كلِّ ما سواه «مفعولَه» أن يكون كلُّ ما سواه حادثًا كائنًا بعد أن لم يكن، ولا يلزم من دوام كونه فاعلًا أن يكون معه شيءٌ من مفعولاته، ولا أن يكون في العالَم ما هو قديمٌ بقِدَمه، بل هو الخالق لكلِّ شيءٍ، كما أخبرت به الأنبياء.

ولهذا وصفه أئمَّةُ أهل الحديث بأنَّه: «لم يزل متكلِّمًا فاعلًا»، **بل قالوا:** «إنَّ الحياة مستلزمةٌ للكلام والفعل، وإنَّه لا يكون الحيُّ إلا متكلِّمًا فاعلًا»، وصرَّح بعضهم بلفظ «**الحركة**»[(٣)].

وكذلك قال أساطين الفلاسفة القدماء، كما قد ذكرتُ[(٤)] بعض ألفاظهم في غير هذا الموضع[(٥)].

فتبيَّن أنَّه يمتنع أن يكون مع الله تعالى شيءٌ قديمٌ بقِدَمه، **وإن** جاز وجود حوادث لا أوَّل لها، **وإن** قُدِّر أنَّه لم يزل متكلِّمًا إذا شاء ولم يزل قادرًا على الفعل، **وإن** قُدِّر أنه لم يزل فاعلًا أفعالًا تقوم بنفسه.

بل لو قُدِّر أنه لم يزل يفعل شيئًا بعد شيء؛ لم يكن في العالَم شيءٌ

---

(١) في (م): «مقارنة»، وفي الموضع الآتي: «مساوقة»، وفي (د) -في الموضعين-: «مساوبه» ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٢) انظر: ما سبق (ص٣٦٩، ٤١٤).
(٣) انظر: (ص٣١٩، ٣٣١)، «**الاستقامة**» (١/ ٧٠-٧٨).
(٤) قوله: «كما قد ذكرت» في (د): «كما ذكر»، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**الدرء**» (٢/ ١٨)، وذكرها أيضًا فيما تقدم (ص٢٩٥).

قديمٌ معه، بل كلُّ ما سوى الله تعالى مخلوقٌ، حادثٌ، كائنٌ بعد أن لم يكن، وإن كان هو[١] سبحانه لم يزل موصوفًا بصفات الكمال؛ **كما قال أئمَّةُ السُّنَّة والحديث:** لم يزل الله متكلِّمًا إذا شاء، فاعلًا أفعالًا تقوم بذاته.

۞ فإنَّه من المعلوم بصريح العقل أنَّ مَن يقدر على أن يفعل[٢] شيئًا بعد شيءٍ؛ فهو[٣] أكملُ ممَّن لا يقدر على إحداث شيءٍ.

۞ ومعلومٌ بصريح العقل أنَّ الفعل لا يكون فعلًا إلا إذا حدث بعد أن لم يكن، وأمَّا ما يلزم ذات الشَّيءِ؛ لا يكون فاعلًا له، بل يكون صفةً له.

۞ ومعلومٌ بصريح العقل أنَّ الواجبَ الغنيَّ بنفسه لا يفتقر إلى غيره، بل يجب اتِّصافه بالكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه.

فإنَّه إذا كان ممكنًا؛ جاز اتِّصافُه به، وما جاز اتِّصافه به؛ وجب له:

❐ إذ لو لم يجب له لافتقر ثبوته له إلى غيره، فكان يكون مفتقرًا في كماله إلى غيره، وهذا ممتنعٌ في الغنيِّ بنفسه.

❐ ولأنَّ معطي الكمال أحقُّ بالكمال، فلو أعطاه غيرُه الكمالَ؛ للزم أن يكون المخلوقُ أكملَ من الخالق.

ولا يمكن أن يقال: «يمتنع اتِّصافه بالكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه»؛ إذ هو جمعٌ بين النَّقيضينِ[٤]؛ فإنَّ الممكن الوجودَ لا يكون ممتنعَ الوجود.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) في (د): «يحدث»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «المتناقضين»، والمثبت من (د).

وأيضًا: فاتِّصافُ غيره:

❐ إن كان ممتنعًا؛ كان ذلك ممتنعًا مطلقًا، **والتَّقدير**: أنَّه ممكنٌ كالحياة والعلم والقدرة.

❐ وإن أمكن اتِّصاف غيره به -بحيث يكون متَّصفًا بصفات الكمال-؛ فمن المعلوم أنَّ الخالق أحقُّ بصفات الكمال[(١)] من المخلوق، كما أنَّه أحقُّ بالتَّنزيه عن النَّقائص من المخلوقات. **ومن المعلوم أنَّ**: **كلَّ كمالٍ ثبت للمخلوق فهو من الخالق، والمعطي لغيره الكمالَ أحقُّ بالكمال في صرائح العقول**[(٢)].

وهذه الأمور مبسوطةٌ في غير هذا الموضع[(٣)].

والمقصود هنا: **بيانُ** أصول المقالات، **وبيان** ما في قول القائل بامتناع دوام الحوادث، ودوام الفعل والفاعليَّة[(٤)]، وأنَّ ما لم يسبق الحوادث -أو ما لم يخل عن الحوادث- فهو حادث= من النِّزاع: **فطائفةٌ** أطلقت الإثبات، **وطائفةٌ** أطلقت النَّفي، **وطائفةٌ** فصَّلت وميَّزت.

وهذا التَّفصيل والتَّمييز لا يعرفه الفلاسفة المتأخِّرون، ولا المتكلِّمون بالكلام المحدَث في الإسلام، ولا يوجد في كتبهم، وإنَّما يعرفه أئمَّةُ السُّنَّة والحديث وأئمَّة الفلاسفة.

---

(١) قوله: «بصفات الكمال» في (د): «بالكمال»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «صرائح العقول» في (م): «صريح المعقول»، والمثبت من (د).

(٣) قرَّرها الشَّيخُ في مواضع متعدِّدة من كتبه -كـ«**الصفدية**» (ص١٢١)، و«**الجواب الصحيح**» (٣/ ٢٠٨)، و«**المنهاج**» (٢/ ١٨٢)، و«**الفتاوى**» (١٢/ ٣٥٠) (١٦/ ٣٥٦)، وانظر ما سيأتي (ص٤٧٧، ٥٧٩، ٦١٥، ٦٢٧، ٦٥١)-، وبسط الكلام عليها في مصنَّفٍ مفردٍ، وهو المعروف بـ«**الأكملية**» -انظر: «**الفتاوى**» (٦/ ٦٨-١٤٠)-.

(٤) في (د): «والفاعل»، والمثبت من (م).

وأمَّا «المقدِّمة الأولى»[١]**؛ وهي قولهم:** إنَّ الأجسام لا تخلو عن الحركة والسُّكون، **أو**: عن الاجتماع والافتراق، **أو**: عن الأكوان، **أو**: من كلِّ جنسٍ من الأعراض عن عَرَضٍ منه؛ والعَرَض لا يبقى زمانين= فـ«**المقدِّمة الأولى**» ليس فيها نزاعٌ معروفٌ؛ وهي كون الجسم لا يخلو عن الحركة والسُّكون.

لكن النِّزاع في أنَّ[٢] **«السَّكون»: هل هو أمرٌ وجوديٌّ أو عدميٌّ؟**

فيه[٣] نِزاعٌ مشهورٌ بين النُّظَّار من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم؛ فكثيرٌ من نُظَّار المسلمين وغيرهم **يقولون:** «هو عَدَمِيٌّ»، وكثيرٌ منهم **يقول:** «هو وجوديٌّ».

وليس القائلون بأنَّه عدميٌّ هم الفلاسفة فقط، بل كثيرٌ من نُظَّار أهل الإسلام يقول ذلك، من الكَرَّامية والهشاميَّة، ومن الفقهاء والصُّوفيَّة وأهل الحديث وغيرهم.

وعلى هذا القول: تبطل «**المقدِّمة الأولى**» من[٤] الدَّليل -كما أبطل أولئك «**المقدِّمَةَ الثَّانية**»-؛ **فإنَّه حينئذٍ:** أمكن وجودُ الجسم السَّاكن الذي لا يتحرَّك وخُلوُّه عن الحوادث، وأن يكون حدوثُ حركته بعد أن لم تكن؛ كحدوث الفعل بعد أن لم يكن.

وذلك بأنَّ يقال: لا يخلو: **إمَّا** أن يكون القادر المختار يمكنه الفعلُ وترجيحُ أحدِ المتماثلين بلا مرجِّحٍ ولا سببٍ حادثٍ، **وإمَّا** ألا يمكن.

۞ فإن أمكن؛ جاز أن يكون الجسمُ القديمُ ساكنًا ثُمَّ حدثت حركته بالقادر[٥] المختار -سواءٌ قيل: هو واجبٌ بنفسه أو ممكنٌ-؛ فلا يلزم وجوب حدوث الجسم.

---

(١) انظر: ما سبق (ص٣٨٣).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «على»، والمثبت من (م).
(٥) في الأصلين (م، د): «فالقادر»، ولعل الصواب ما أثبت.

۞ وإن لم يمكن؛ لزم دوام الحوادث؛ **وحينئذٍ**: فيلزم بطلانُ مدلول هذا الدَّليل؛ وبطلانُ المدلول يستلزم بطلانَ الدَّليل.

فلزم فسادُه على التَّقديرينِ.

وهذا بخلاف بطلان الدَّليل؛ فإنَّه لا يستلزم فسادَ المدلول؛ **فإنَّ الدَّليل يجب طردُه، ولا يجب عكسُه**؛ والدَّليلُ مستلزِمٌ المدلولَ، وليس المدلول مستلزمًا للدليل؛ إلَّا أن يكون التَّلازمُ من الطَّرفين: كصفات الله تعالى بعضِها مع بعضٍ، وكصفاته مع ذاته؛ فعلمه وقدرته متلازمانِ، وكلاهما ملازمٌ لذاته، فيلزم من ثبوت شيءٍ من ذلك ثبوتُ الثَّاني.

وأمَّا التَّقدير الثَّاني والثَّالث -وهو أنَّ الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق-؛ فمبنيٌّ على إثبات «**الجوهر الفرد**».

ومن هنا جعل هؤلاء «**الجوهر الفرد**» من أصول الدِّين، وجعلوا القول بـ«**تماثل الجواهر والأجسام**» من أصول دينهم، وهذا كلُّه باطلٌ شرعًا وعقلًا.

وأيضًا: فقد جعل بعضُهم «**الجوهرَ الفردَ**» أصلًا للعلم بـ«**المعاد**» -كما ذكره الرَّازي في «**الأربعين**» وغيره[(١)]-، وهو أبطلُ من هذا؛ من حيث إنَّه[(٢)] اعتقد أنَّ «**المعاد**» يُفتقر فيه إلى نفي «**النَّفْس النَّاطقة**»، ولا يمكن نفيُها إلَّا بإثبات «**الجوهر الفرد**». وكِلا[(٣)] المقدِّمتينِ باطلةٌ.

وسبب ذلك: أنَّ كثيرًا من أهل الكلام **اعتقدوا**: ألَّا معاد إلا للبدن،

---

(١) انظر: «**الأربعين**» (ص٢٥٣)، «**نهاية العقول**» (٤/ ٧). وانظر ما سبق (ص٣٨١).

(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٣) كذا في الأصلين (م، د)، وهو معهودٌ في لسان الشَّيخ وثابتٌ بخطِّه -انظر ما سبق (ص٢٥٦)-، **والجادة**: «وكلتا».

وأنَّ الرُّوح[(١)] جزءٌ منه أو عَرَضٌ فيه؛ فصاروا يجعلون هذا دين الإسلام.

وقابلهم المتفلسفة الذين **يقولون**[(٢)]: لا معادَ إلا للنَّفس النَّاطقة.

وكِلا القولين باطلٌ؛ ليس هو مذهبَ سلفِ الأمَّة وأئمَّتِها.

بل مذهبُ السَّلف والأئمَّة: إثباتُ معادٍ للرُّوح[(٣)] والبدن جميعًا، وأنَّ النَّفْسَ إذا فارقت البدنَ كانت مُنَعَّمَةً أو مُعَذَّبَةً، وأنَّ الله تعالى يُعيد الأرواحَ إلى الأبدان عند القيامة الكبرى.

فلمَّا كان القولُ بـ«**معاد البدن**» فقط هو قولَ هؤلاء المتكلِّمين؛ احتاجوا مع ذلك إلى نفي بقاء النَّفس بعد الموت؛ فاحتاجوا إلى القدْح في أدلَّة إثباتها، وكان أشهرُها[(٤)] عند المتفلسفة هو «قيامَ العلم بما لا ينقسم»؛ **قالت الفلاسفة:** «وكلُّ مُتَحَيِّزٍ فإنَّه منقسمٌ[(٥)]»؛ فيلزم إثباتُ ما لا ينقسم؛ وهو النَّفْس النَّاطقة عندهم= فأثبت هؤلاء[(٦)] «**الجوهر الفرد**»؛ لكونه متحيِّزًا لا ينقسم[(٧)].

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر لا يتوقَّف على إثبات «**الجوهر الفرد**»، بل الرَّسول ﷺ[(٨)] الذي دعا النَّاس إلى الإيمان بهذه الأصول؛ لم يتعرَّض لإثبات «**الجوهر الفرد**»، ولا أصحابُه، ولا التَّابعون لهم بإحسانٍ.

وأوَّل من أثبت ذلك في الإسلام طائفةٌ من أهل الكلام: الجهميَّة

---

(١) قوله: «وأن الروح» في (د): «والروح»، والمثبت من (م).
(٢) بعدها في (د) زيادة: «أن»، وكأن الأليق عدم إثباتها.
(٣) في (د): «الروح»، والمثبت من (م).
(٤) في (د): «أشهدها»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «ينقسم»، والمثبت من (د).
(٦) **أي**: المتكلمون.
(٧) انظر: «**الصفدية**» (ص٤٣٤)، «**جامع المسائل**» (٣/ ٢٣٢) (٨/ ١١٤)، «**البيان**» (٤/ ٥٩٠)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٣٤٠).
(٨) بعدها في (م) زيادة: «هو».

والمعتزلة ونحوهم، الذين هم عند علماء الدِّين وأئمة المسلمين من أهل البدع والضَّلال، وكلامُهم هذا هو من الكلام الذي ذمَّه السَّلف والأئمَّة رضي الله عنهم أجمعين.

وأمَّا قولُ من يقول[(١)]: إنَّ كلَّ جسمٍ فهو مستلزِمٌ لكلِّ نوعٍ من الأعراض، وإنَّ العَرَض لا يبقى زمانينِ= **فجمهور العقلاء يقولون**: إنَّ كلَّ واحدةٍ من المقدِّمتينِ معلومةُ[(٢)] الفساد بالضَّرورة.

ولهؤلاء طريقةٌ ثالثةٌ، وهي طريقة «التَّقدير والاختصاص»، وأنَّ كلَّ مختصٍّ فهو ممكنٌ أو محدَثٌ، ولم يفرِّقوا بين الواجب الغنيِّ بنفسه وبين المفتقر إلى غيره؛ مع العلم بأنَّ الواجب الغنيَّ بنفسه له حقيقةٌ تختصُّ به، واجبةٌ بنفسها؛ لا يفتقر إلى مخصِّصٍ مباينٍ له، وكذلك سائر لوازمه، وهذا أيضًا مبسوطٌ في موضعه[(٣)].

والمقصود هنا: التَّنبيه على أنَّ ما كان بدعةً في الشَّرع أو باطلًا في العقل؛ لم[(٤)] يصلح أن يكون من فروع الدِّين؛ فضلًا عن أن يكون من أصوله؛ فضلًا عن أن يقف تصديقُ الرَّسول عليه؛ فكيف إذا كان بدعةً، وباطلًا شرعًا وعقلًا؟!

وليس العلم بإثبات الصَّانع سبحانه مفتقرًا إلى شيءٍ من الطُّرق المبتدعة وإن كانت صحيحةً؛ فكيف إذا كانت باطلةً؟!

لكنَّ الرَّجلَ إذا استدلَّ على الحقِّ بدليلٍ صحيحٍ؛ لم يكن هذا مذمومًا مطلقًا، كما تجد كثيرًا من أهل الحديث والصُّوفيَّة والمتفقِّهة يَعيبون مَن

---

(١) وهو التقدير الرابع، كما سبق (ص٤٤٥).
(٢) في (م): «معلومتين»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: «**الدرء**» (٥/ ١٩٢) (٧/ ١١٢) (١٠/ ٣١٢).
(٤) في (د): «ما»، والمثبت من (م).

أقام دليلًا عقليًّا صحيحًا على بعض المطالب الدِّينيَّة، ويجعلون هذا من الكلام المذموم.

وليس الأمر كما يقوله هؤلاء؛ بل الدَّليل الصَّحيح مقبولٌ ممَّن استدلَّ به[١] وإن لم يُعلم استدلالُ غيرِه به، لكن قد يُذمُّ لبعض الأسباب[٢]؛ مثل أن يكون فيه خطرٌ وغيرُه مغنٍ عنه؛ كمن سلك إلى مكَّةَ الطَّريقَ البعيدَ المَخُوفةَ مع إمكان القريبة الآمنة.

وكذلك إذا ردَّ الباطلَ بممانعةٍ صحيحةٍ، أو معارضةٍ صحيحةٍ.

لكنَّ المذمومَ أن يُدَّعى صحَّةُ الباطل، أو يُوقَفَ[٣] الإيمان على بدعةٍ ما شرعها الله تعالى ورسوله؛ فكيف إذا اجتمعَا جميعًا -كما زعم هؤلاء **حيث قالوا:** لا يمكن تصديقُ الرَّسول ﷺ إلا بما ذكروه من الطُّرق النَّظريَّة التي ابتدعوها-؟!

وهؤلاء يَبنون الإيمان بالله تعالى وبرسوله على مقدِّماتٍ يزعمون أنَّه لا يحصل العلم -أو لا يحصل الإيمان- إلا بها، وقد تكون تلك الطَّريق باطلةً، وقد تكون طويلةً خفيَّةً مُخْطِرَةً، وقد تكون -مع صحَّتها- هناك طرقٌ أُخَرُ غيرُها، وقد يكون غيرُها أصحَّ وأقربَ منها. **وأيضًا: فقد يقولون:** «إنَّ المطلوب لا يُعلم إلا بها[٤]».

وهذا حالُ أهل الكلام المحدَث المبتدَع في الإسلام، الذي ذمَّه سلفُ الأمَّة وأئمَّتها: كمالكٍ، والشَّافعيِّ، وأبي حنيفةَ، وأحمدَ بن حنبلٍ، وإسحاقَ بن راهويه، وأبي يوسفَ، وزُفَر بن هُذَيْلٍ، والبُوَيْطِيِّ، والمُزَنِيِّ، والبخاريِّ، ومسلمٍ، وأبي داودَ السِّجستانيِّ، وإبراهيم الحربيِّ،

---

(١) قوله: «ممَّن استدلَّ به» سقط في (د)، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «لبعض الأسباب» في (د): «لأسباب»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «يتوقف»، والمثبت من (م). (٤) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).

وعبد الرَّحمٰن بن القاسم، وعبد الملك بن حَبِيبٍ، وأبي العبَّاس بن سُرَيْجٍ، وأبي حامدٍ الإسفرايينيِّ، والمروذي، وأبي زيدٍ المَرْوَزِي، والقاضي حسينٍ، وأبي بكرٍ الخلَّال، وأبي بكرٍ عبدِ العزيز، وأبي عبد الله ابن بطَّة، وأبي القاسم الجُنَيْد، وسَهْل بن عبد الله التُّسْتَرِيِّ، وعمرو بن عثمان المكِّيِّ، وأبي عبد الله ابن خَفِيفٍ، وأبي عبد الرَّحمٰن السُّلَمِيِّ، ومن لا يُحصى عددُه من أئمَّة الدِّين وشيوخ المسلمين؛ الذين ذمُّوا الكلام المبتدَع في الإسلام -مثل كلام الجهميَّة-.

كما قد ذُكرتْ ألفاظُ هؤلاء العلماء والأسانيدُ عنهم بذلك في كتب متعدِّدةٍ من كتب الآثار؛ **مثل**: ما ذكره أبو عبد الرَّحمٰن السُّلَميُّ فيما صنَّفه في ذلك[(١)]، وما ذكره شيخُ الإسلام أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ الهرويُّ في كتابه الكبير المصنَّف في ذلك[(٢)]، وما ذكره الحافظ أبو عمر النَّمرِيُّ في كتابه في «**بيان العلم وفضله**»[(٣)]، حتَّى فيما ذكره أبو حامد الغزاليُّ في كتابه المسمَّى بـ«**الإحياء**»[(٤)]، **ومثل**: ما[(٥)] يوجد في كتب السُّنَّة والحديث من المنقولات الكثيرة في ذلك.

وقد **بسطنا** الكلام على أقوال السَّلف في غير هذا الموضع[(٦)]، **وبيَّنَّا** مناظرة الإمام أحمد بن حنبلٍ في محنته المشهورة للجهميَّة -كأبي عيسى محمَّد بن عيسى «برغوث»، أحدِ رؤوس الكلام، صاحب حسينٍ النَّجَّار[(٧)]-، ومناظرة الإمام الشَّافعيِّ لحفصٍ الفرد، صاحبِ ضرار بن عمرٍو الكوفيِّ.

---

(١) انظر هذه الآثار في انتخاب أبي الفضل المقرئ لكتاب السُّلَميِّ، المطبوع بعنوان: «**أحاديث في ذم الكلام وأهله**»، (ص٧٧-١٠٤).
(٢) انظر: «**ذم الكلام وأهله**» (٣/ ٣١٥ فما بعد).
(٣) (٢/ ٩٢٨-٩٥٢).
(٤) (١/ ٩٤-٩٥).
(٥) في (د): «هذا»، والمثبت من (م).
(٦) انظر: «**الدرء**» (٧/ ٢٤٢).
(٧) في (د): «البحارى»، والمثبت من (م).

وبيَّنَّا قولَ حفصٍ الذي كفَّره به الشَّافعيُّ، وقولَ أبي عيسى «برغوث» وغيرِه من الجهميَّة الذين ناظروا الإمامَ أحمد.

وبيَّنَّا أنَّ من أعظم الكلام الذي ذمَّه هؤلاء الأئمَّةُ وغيرهم: كلامَ الجهميَّة الذي[(١)] استدلُّوا به على نفي الصفات، وهو الذي جعلوه أصلًا للعلم بإثبات «**الصَّانع**»، وهو استدلالهم على ذلك: «بأنَّ الأجسام محدَثةٌ؛ لأنَّها لا تخلو عن الحوادث؛ وما لا يخلو عن الحوادث فهو محدَثٌ».

وهم ومَن تبعهم مِن كُلَّابيٍّ وكَرَّاميٍّ[(٢)]، ومن وافقهم من متفقِّهةٍ ومحدِّثينَ وصوفيَّةٍ وغيرهم= يظنُّون: أنَّ هذا هو أصل الدِّين الذي به يُعلم ثبوت الصَّانع سبحانه، وصدقُ الرَّسول ﷺ، وأنَّ ما يقدح في هذا فهو قدحٌ في أصل دين الإسلام، وأنَّه لا طريق إلى العلم بصدقِ الرَّسول إلا هذا الطَّريق.

ثُمَّ إنَّ أئمَّة هذا الطَّريق رأوا أنَّ هذا يستلزم نفيَ صفات الرَّبِّ تعالى؛ لأنَّ عمدة[(٣)] الحُجَّة على أنَّ: ما قامت به الحوادث والأعراض فهو حادثٌ، وما قامت به الحوادث قامت به الأعراض باتِّفاقهم، وما قامت به الأعراض قامت به الحوادث أيضًا عند أئمَّتهم وجمهورهم -كالجهميَّة والمعتزلة والكَرَّاميَّة والنَّجَّاريَّة[(٤)] والضِّراريَّة والهشاميَّة-.

فصاروا لأجل هذا **يقولون**: «إنَّ الرَّبَّ لا تقوم به صفةٌ: لا علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا كلامٌ».

---

(١) في (م): «الذين»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «كلابي وكرامي» في (د): «الكلابية والكرامية»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «لأن عمدة» في (د): «لا»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

فقالوا: «إنَّ[١] القرآن مخلوقٌ خلقه منفصلًا عنه»، **بل قالوا:** «كلامه كلُّه[٢] مخلوقٌ خلقه منفصلًا عنه».

وقالوا: «إنَّه ليس فوق العالَم؛ لأنَّه لو كان فوقه؛ للزم أن يكون جسمًا حاملًا للأعراض والحوادث، وما قامت به الأعراض والحوادث فهو حادثٌ».

وقالوا: «إنَّه لا يُرى في الآخرة؛ لأنَّه لا[٣] يُرى إلا ما كان مقابلًا للرَّائي؛ فيلزم أن يكون في جهةٍ منه؛ فيكون جسمًا حاملًا للأعراض؛ فيكون حادثًا».

ولأجل هذا الأصل الذي بنوا عليه دينَهم؛ امتحنوا أئمَّة الدِّين وعلماءَ المسلمين المحنةَ المشهورة التي دعوا النَّاس فيها إلى نفي الصِّفات، وإنكارِ الرُّؤية، والقولِ بخلق القرآن وغير ذلك، حتَّى ثبَّت الله إمامَ السُّنَّة الصَّابر على المحنة أبا عبد الله أحمدَ بن حنبلٍ، وأقام على السُّنَّة -أيضًا- سائرُ أئمة السُّنَّة والحديث والفقه. وإن كان بعضهم وافقهم ظاهرًا، واعترف بأنَّه إنَّما وافقهم محنةً، لمَّا تهدَّدوا النَّاس بالقتل، وحبسوا بعضهم، وقتلوا بعضهم، وأمروا ألَّا تُقبل شهادة شاهدٍ حتَّى يُمتحن فيوافقهم على قول الجهميَّة، ولا يُولَّى قاضٍ ولا إمامُ مسجدٍ حتَّى يوافقهم، ولا يُجرَى رَزقٌ من بيت المال إلا على من يوافقهم، ولا يُفْتَكَّ أسيرٌ من أيدي الكفَّار حتَّى يوافقهم.

وأقامت هذه المحنةُ بضعَ عشرة سنةً، ثُمَّ جلَّاها الله تعالى بما أعطاه لأئمَّة الدِّين من الصَّبر واليقين؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ[٤] أَئِمَّةً

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «ما»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «وجعلنا منهم» في الأصلين (م، د): «وجعلناهم».

يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾[١].

وإمام الأمَّة[٢] في ذلك الزَّمان كان أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ولهذا شبَّهه العلماء بالخلفاء الرَّاشدين، وسمَّوه: «الصِّدِّيقَ الثَّاني»؛ **قال المزنيُّ**[٣]: (أحمد بن حنبل: الصِّدِّيقُ[٤] يوم الرِّدَّة، وعمرُ يوم السَّقيفة، وعثمانُ يوم الدَّار، وعليٌّ يوم الخوارج).

إلى غير ذلك ممَّا قد جمعه العلماء من أخباره وأخبار غيره.

ولأجل ظهور بدعتهم واشتباه ضلالتهم؛ قامت طائفةٌ أخرى -كأبي محمَّدٍ عبدِ الله بن سعيدِ بن كُلَّابٍ ومَن اتَّبعه[٥]- فردُّوا عليهم قولَهم بـ«نفي الصِّفات، وإنكار العُلُوِّ والرُّؤية، وبخلق القرآن»، وخالفوهم في ذلك.

ولكن وافقوهم في أصل قولهم بامتناع حوادثَ لا أوَّل لها، وأنَّ ما قامت به الحوادثُ فهو حادثٌ؛ **فقالوا**: «إنَّ الله تعالى لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته»، **وقالوا**: «إنَّ القرآنَ ليس بمخلوقٍ، ولكنَّه قديمٌ».

وابنُ كُلَّاب أوَّلُ مَن ظهر عنه في الإسلام **أنَّه قال**: «هو قديمٌ»، ولم يقل هذا أحدٌ من سلف[٦] الأُمَّة والأئمَّة؛ وإنَّما كانوا **يقولون**: «القرآنُ كلام الله، غيرُ مخلوقٍ»، **ويقولون أيضًا**: «منه بدأ، وإليه يعود».

---

(١) السجدة: (٢٤).

(٢) في (م): «الأئمة»، والمثبت من (د).

(٣) في (د): «المرودي»، والمثبت من (م)، وهو الموافق لما في المصادر، انظر: «**مناقب الشافعي**» للبيهقي (٢/ ٣٥٧)، «**منازل الأئمة الأربعة**» للسلماسي (ص٢٤٣)، «**تاريخ دمشق**» (٥/ ٣٠٩)، «**مناقب الإمام أحمد**» لابن الجوزي (ص١٦٥)، «**مرآة الزمان**» (١٥/ ١٠٢)، «**مناقب الأئمة الأربعة**» لابن عبد الهادي (ص١٤٥)، «**السير**» للذهبي (١١/ ٢٠١).

(٤) قوله: «حنبل: الصديق» في بعض المصادر: «حنبل يوم المحنة: أبو بكر...»، وفي بعضها -أيضًا-: «حنبل يوم المحنة، وأبو بكر...»، وما ورد في الأصلين (م، د) موافقٌ لعامة المصادر.

(٥) في (م): «تبعه»، والمثبت من (د).

(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ويريدون بقولهم: «منه بدأ»، **أي:** هو الذي تكلَّم به، ولم[١] يبدأ من غيره؛ **كما تقول الجهميَّة والمعتزلة:** «إنَّه مخلوقٌ ابتدأ من غيره»؛ **ولهذا[٢] قال الإمام أحمد بن حنبل:** «كلام الله تعالى من الله، ليس ببائنٍ منه»[٣].

وجاء أبو الحسن الأشعريُّ بعد ابن كُلَّابٍ، وكان قد صار من أئمَّة المعتزلة وأخبَرِهم بمقالاتهم، فلمَّا تبين له فسادُ أقوالهم وتناقُضُها؛ انتقل عن مذهبهم، وأخذ أصولَ ابنِ كُلَّابٍ فاتَّبعها وبنى عليها، وأظهر مِن تناقض المعتزلة في مسائل «**الصِّفات**» و«**القدر**» و«**الوعيد**» وغير ذلك؛ ما ظهر به فسادُ أقوالهم لكثيرٍ من النَّاس الذين كانوا لا يعرفون حقيقةَ أقوالهم، **حتَّى قال فيه أبو بكرٍ الصَّيْرَفِيُّ:** «إنَّه قَمَعَ المعتزلة في قِمْع السِّمْسِمة»[٤].

لكنَّه موافقٌ لابن[٥] كُلَّابٍ على الأصل الذي وافق فيه هؤلاء الجهميَّةَ، فصار المخالفون له -من أهل السُّنَّة والإثبات، ومن أهل النَّفي والتَّجهُّم- يردُّون عليه **ويقولون:** «إنَّه تَنَاقَضَ، وقال أقوالًا مخالِفةً لصريح المعقول وصحيح المنقول، وإنَّ ما أثبته من الكلام لا حقيقةَ له، بل يعود إلى التَّعطيل؛ لأنَّه أثبت معنى واحدًا قائمًا بذات الرَّبِّ؛ هو الأمرُ بكلِّ مأمورٍ به، والنَّهيُ عن كلِّ منهيٍّ عنه، والخبرُ بكلِّ مخبَرٍ عنه؛ وأنَّ هذا المعنى

---

(١) في (د): «لم»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «ولقد»، والمثبت من (د).
(٣) انظر ما سبق (ص١٢٨).
(٤) أخرجه الخطيب (١٣/ ٢٦١) -ومن طريقه ابن عساكر في «**تبيين كذب المفتري**» (ص٩٤) **وقال:** إسناد هذه الحكاية مضيءٌ كالشمس، ورواتها لا يخالج في عدالتهم شك في النفس، وقائلها أبو بكر إمامٌ كبيرٌ، ومحلُّه عند أهل العلم محلٌّ خطيرٌ- بلفظ: «كانت المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم، حتى أظهر الله تعالى الأشعري فجحرهم [أو: فحجرهم، أو: فحجزهم] في أقماع السمسم».
(٥) قوله: «لكنه موافق لابن» في (م): «لكن يوافق ابن»، والمثبت من (د).

إن عُبِّر عنه بالعربيَّة كان قرآنًا، وإن عُبِّر عنه بالعبريَّة كان توراةً، وإن عُبِّر عنه بالسُّريانيَّة كان إنجيلًا، وأنَّ معنى آية الكرسيِّ وآية الدَّين معنًى واحدٌ، وأنَّه يريد جميعَ الكائنات[١] بإرادةٍ واحدةٍ، وإرادته لخلق هذا هو إرادتُه لخلق هذا[٢]. وكذلك قال في سائر الصِّفات كما قال في الكلام».

ويقولون: «إن ما أثبته من الرُّؤية لا حقيقةَ له في نفس الأمر؛ فإنَّه أثبت رؤيةً بالعين من غير مواجهةٍ للمرئيِّ».

قالوا: وهذا مُكَابَرةٌ للعقل، ومُخَالَفةٌ للنَّصِّ؛ فإنَّ الرسول ﷺ أخبر عن الله تعالى، وقال: «**إِنَّكُم تَرَونَ رَبَّكُم كَمَا تَرونَ الشَّمسَ والقَمَرَ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤيَتِهِ**»[٣]؛ فشبَّه الرُّؤية بالرُّؤية، وإن لم يكن المرئيُّ كالمرئيِّ. وهذا أبلغ ما يكون من كمال الرُّؤية ووضوحها، فلا يحتاج مع تفسير الرَّسول المبلِّغ عن الله تعالى إلى قولٍ يخالف ذلك.

وإلى غير ذلك من المقالات.

وأبو الحسن الأشعريُّ -أيضًا- أظهر من تناقض الجهميَّة والمعتزلة والرَّافضة وغيرهم، ومن بيان فساد مقالاتهم= ما تَبَيَّنَ[٤] به أنَّ ما عابهم به أعظمُ ممَّا عابوه به، وأنَّ قوله وإن كان فيه باطلٌ مخالفٌ للعقل والسَّمع؛ ففي أقوال[٥] أولئك من مخالفة السَّمع والعقل أعظمُ ممَّا في قوله، وفي أقوالهم من التَّناقض أعظمُ ممَّا في قوله؛ ولهذا[٦] اتَّبعه كثيرٌ

---

(١) في (م): «الحوادث»، والمثبت من (د).

(٢) قوله: «وإرادته لخلق هذا هو إرادته لخلق هذا» في (د): «وإرادته تخلق ذلك»، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٩)، ومسلم (٦٢٥) من حديث جرير بن عبد الله، ولم يذكر فيه: «الشمس».

(٤) في (م): «بين»، والمثبت من (د).

(٥) في (م): «قول»، والمثبت من (د).

(٦) في (م): «ولقد»، والمثبت من (د).

من المنتسبين إلى السُّنَّة من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمد بن حنبلٍ وأبي حنيفة وغيرهم.

وكان أبو الحسن منتسبًا إلى السُّنَّة وأهلِ الحديث من الحنبليَّة وغيرهم، معظِّمًا لأحمد بن حنبلٍ، منتسبًا إليه في السُّنَّة؛ كما قال في كتابه المعروف بـ«**الإبانة**» -وقد ذكره الحافظ أبو القاسم ابن عساكر عنه في كتابه الذي سمَّاه: «**تبيين كذب المفتري فيما يُنسَب إلى الشَّيخ أبي الحسن الأشعري**»-، **قال أبو الحسن في أثناء كتابه المذكور**[(١)]:

(**فإن قال قائلٌ:** قد أنكرتم قولَ الجهميَّة والقدريَّة والخوارج والرَّوافض؛ فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتُنا التي ندين بها: التَّمسُّك بكتاب ربِّنا، وبسنَّةِ نبيِّنا، وبما رُوي عن الصَّحابة والتَّابعين. وبما كان يقول به أبو عبدِ الله أحمد بن محمَّد بن حنبلٍ قائلونَ، ولما خالف قوله مجانبون؛ فإنَّه الإمام الكامل، والرَّئيس الفاضل، الذي أبان الله به الحقَّ، وأوضح به المنهاجَ، وقمع به بدع المبتدعينَ، وزيغ الزَّائغين، وشكَّ الشَّاكِّين، فرحمةُ الله عليه من إمامٍ مقدَّمٍ، وكبيرٍ مُفَهَّمٍ، وعلى جميع أئمَّة المسلمين)؛ وذكر جُمَل مقالاته.

كما ذكر جُمَل مقالات أهل السُّنَّة والحديث في كتابه المصنَّف في «**مقالات الإسلاميِّين**»[(٢)] **إلى أن قال:** (وبكلِّ ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب).

وقام -أيضًا- أبو عبد الله محمَّد بن كَرَّامٍ بسجستانَ ونواحيها؛ ينصر

(١) في «**الإبانة**» (ص٢٠-٢١)، ونقله ابن عساكر في «**تبيين كذب المفتري**» (ص١٥٧-١٥٨).

(٢) «**مقالات الإسلاميين**» (ص٢٩٠-٢٩٧).

مذهبَ أهل السُّنَّة والجماعة، المثبتة للصِّفات والقدر والصَّحابة[(١)] وغير ذلك، ويردُّ على الجهميَّة والمعتزلة والرَّافضة وغيرهم، ويوافقُهم على[(٢)] أصول مقالاتهم التي بها قالوا ما قالوا، ويخالفُهم في لوازمها، كما خالفهم ابن كُلَّابٍ والأشعريُّ.

لكن كان هؤلاء منتسبين إلى السُّنَّة والحديث، وابنُ كرَّام منتسبًا إلى مذهبِ أهل الرَّأي وقولِ الجماعة؛ **وتكلَّم** في مسألة «**الإيمان**» بكلامٍ لم يسبقه إليه أحدٌ من المسلمين؛ حيث جعل المتكلِّم بلسانه مؤمنًا باطنًا وظاهرًا[(٣)]، وإن كان منافقًا في الباطن، وجعله مع ذلك كافرًا مخلَّدًا في النار، وبعض الناس يحكي عنه أنَّه جعله سعيدًا في الآخرة، **وهذا غلطٌ عليه**؛ فإنَّه جعله في النَّار، فلم يخالف الجماعة في حكمه في الآخرة، وإنَّما خالفهم في اسمه في الدُّنيا، **وتكلَّم** -أيضًا- في مسألة «**الجسم**» و«**حلول الحوادث**» بكلامٍ تناقضَ فيه، فلم يجرِ فيه على[(٤)] قاعدةٍ عقليَّةٍ ولا سمعيَّةٍ، **وتكلَّم** بأمورٍ أخرى أُنْكِرت عليه. وإن كانت موافقتُه لأهل السُّنَّة والجماعة[(٥)] أعظمَ من موافقة المعتزلة والرَّافضة. وهذه المقاصد[(٦)] مبسوطةٌ في موضعٍ آخر.

وأهل السُّنَّة المحضة والحديث يَعيبون جميعَ رؤوس الكلام المحدَث، كما يعيبون رؤوسهم المتقدِّمين كالجهم والجعد وأبي الهذيل والنَّظَّام وغيرهم؛ فإنَّهم شارَكوهم -أولئك[(٧)]- في الأصل الذي منه ضلُّوا؛ حيث

(١) كذا في الأصلين (م، د)، **والمراد**: حبهم وموالاتهم.
(٢) في (م): «في»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «باطنًا وظاهرًا» في (م): «ظاهرًا وباطنًا»، والمثبت من (د).
(٤) بعدها في (د) زيادة: «السُّنَّة»، ولعلها مقحمة.
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) في (م): «الأمور»، والمثبت من (د).
(٧) كذا في الأصلين (م، د)، وكأن حذفها أليق.

ادَّعوا أنَّ صدق الرَّسول ﷺ إنَّما يمكن بهذه الطَّريق التي أحدثوها، وهو إثبات حدوث الأجسام بقيام الحوادث بها، وأنَّ ما لا يسبق الحوادث فهو حادثٌ. وصار هؤلاء المتبعون لأهل الكلام المبتدع يظنُّون أنَّ دين الإسلام إنَّما تُعلم صِحَّتُه بهذه(١) الطَّريق.

ومن هو(٢) عالمٌ بالسُّنَّة لفظًا ومعنًى، عقلًا ونقلًا؛ إذا تدبَّر حقيقةَ قولِهم:

۞ تَبيَّنَ له أنَّ الأمر عكسُ ما قالوه، وأنَّه لا يمكن معرفةُ الصَّانع تعالى، وأنَّه خلق السَّماوات والأرض، وأنَّه أرسل رسولَه محمَّدًا ﷺ بكلامه الذي أنزله عليه= إلا بنقيض قولهم الفاسد.

۞ وعَلِمَ أنَّه يَجب أن يكون الصَّانع(٣): **موصوفًا** بصفات الكمال -من العلم والقدرة وغير ذلك- يخلق ويتكلَّم بمشيئته وقدرته، **متَّصفًا** بالصِّفات والأفعال الاختياريَّة القائمة بذاته المقدَّسة(٤)، وأنَّ ما لا يكون كذلك؛ يمتنع أن يكون خالقًا لشيءٍ أو متكلِّمًا بشيءٍ.

فطريقتُهم التي أثبتوا بها أنَّه خالقٌ للخلق، مرسِلٌ للرُّسل، إذا حُقِّقت عليهم؛ وُجد لازمُها أنَّه ليس بخالقٍ ولا مرسِلٍ! فيبقى المسلم العاقل إذا تَبيَّنَ له حقيقةُ الأمر، وكيف انقلب العقل والسَّمع على هؤلاء= متعجِّبًا.

ولهذا تسلَّط عليهم بها أعداءُ الإسلام من الفلاسفة والملاحدة وغيرِهم، لما بَيَّنُوا أنَّه لا يثبت بها خَلْقٌ ولا إرسالٌ؛ فادَّعى أولئك قِدَمَ العالم، وأثبتوا موجِبًا بذاته، **وقالوا**: إنَّ الرِّسالة فيضٌ يَفيض على

---

(١) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «القائمة بذاته المقدسة» في (م): «القائمة به»، والمثبت من (د).

النَّبيِّ ﷺ من جهة «**العقل الفعَّال**»؛ لا أنَّ هناك كلامًا[١] تكلَّم الله تعالى به، قائمًا به، أو مخلوقًا له[٢] في غيره.

وكان في الوقت الذي أظهرت الجهميَّة فيه[٣] مقالتهم الأولى، وامتحنوا به أئمَّةَ الإسلام كأحمد بن حنبلٍ وغيرِه= قد ظهر فيها هؤلاء الملاحدة الباطنيَّة[٤]، وذلك في إمارة المأمون ثُمَّ المعتصم، [*وفي سنة عشرين ومئتين ضُرِب أحمدُ بن حنبلٍ، وفيها ابتدأت دعوة الملاحدة في الباطن*][٥]، وتجدَّد بعد ذلك من الحوادث العظيمة التي كانت في الإسلام في أثناء المئة الرَّابعة ما يطول شرحُه، ممَّا تزلزل به معظمُ[٦] أقطار البلاد الإسلاميَّة.

ولما ظهرت تلك البدع المخالِفةُ للشَّرع والعقل، وخَفيت السُّنن الموافِقةُ للعقل والسَّمع= دخلت الملاحدة من هذا الباب، فأخذوا من أولئك المبتدعة ما وافقوهم[٧] عليه، وجعلوه أصلًا لما يريدونه من إلحادهم وزندقتهم.

فصاروا يقولون للمعتزليِّ: أنت وافقتنا على أنَّ ما قام به العلم والقدرة يكون جسمًا مُشْبِهًا لخلقه[٨]، وذلك ممتنعٌ؛ **قالوا**[٩]: فكذلك ما

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «ما».
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «الجهمية فيه» في (م): «فيه الجهمية»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «قد ظهر فيها هؤلاء الملاحدة الباطنية» في (د): «قد ظهر أصلُ كلمة [في الأصل (د): كملة] هؤلاء الملاحدة الباطنيَّة باطنًا»، والمثبت من (م)، إلا قوله: «الباطنية» في (م): «والباطنية».
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م). وانظر: «**الدرء**» (٥/ ١٨٥)، «**شرح حديث النزول**» (ص٤٣٦)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٣٣٨).
(٦) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٧) في الأصلين (م، د): «وافقهم»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) في (د): «بخلقه»، والمثبت من (م).
(٩) ليست في (د)، والمثبت من (م).

يسمَّى[١] عالمًا قادرًا لا يكون إلا جسمًا مُشْبِهًا للخلق؛ فيجب عليك أن تنفي الأسماء كما نفيت الصِّفات.

ويقولون للكُلَّابي: أنت وافقتنا على أنَّ ما قامت به الحوادث فهو حادثٌ[٢]؛ فإنَّ ما قامت به الحوادث لم يخل منها؛ فيكون حادثًا؛ لامتناعِ حوادثَ لا أوَّلَ لها، وما قامت به الأعراض فهو جسمٌ محدَثٌ= فيجب عليك أن تنفي الصِّفات وتنفي العلم وتنفي القدرة[٣]؛ **لأنَّ** هذه الصِّفات أعراضٌ، فلا تقوم إلا بجسمٍ، **ولأنَّ** من قامت به الأعراض قامت به الحوادثُ، ولا يفرِّق بين هذا وهذا عقلٌ ولا نقلٌ؛ **فقولُك**: إنَّه تقوم به الأعراض دون الحوادث= تناقضٌ!

فإذا قال: أنَا لا أسمِّي ما يقوم به عَرَضًا؛ لأنَّ العرض لا يبقى زمانينِ، وصفاتُه باقيةٌ عندِي.

قالوا: **قولُك**: «إنَّ العَرَض لا يبقى زمانين» مخالفٌ لصريح العقل، بل هو ممَّا[٤] يُعلم فسادُه بضرورة العقل؛ **وحينئذٍ**: فلا فرق بين بقاء صفاته وبقاء[٥] صفات غيرِه؛ **فإمَّا** أن تُسمِّي الجميعَ عَرَضًا، **أو** لا تُسمِّي الجميع عَرَضًا.

وإذا قال: **إنَّما قلتُ**: «إنَّه لا يقبل الحوادث»؛ لأنَّ ما يقبلها لا يخلو منها.

قالوا له: وإذا كان عندك قد صار فاعلًا بعد أن لم يكن، ولم يلزم من ذلك أنَّه لا يخلو من الفعل؛ **فقل**: «إنَّه قام به الفعلُ بعد أن لم يكن»،

---

(١) في (د): «سمي»، والمثبت من (م). (٢) في (م): «محدث»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «وتنفي القدرة» في (د): «والقدرة»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «من باب ما»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «وبين بقاء»، ثم ضرب على: «بقاء»، والمثبت من (د).

كما قال[١] إخوانُك من مثبتة الصِّفات: الكرَّاميَّةِ وغيرِهم، ولا يلزم من ذلك أن يكون الفعلُ لم يقم به.

إلى غير ذلك من الحجج التي صار يحتجُّ بها الملاحدةُ على أصناف أهل الكلام المحدَث، حتَّى حدث في الإسلام من شرِّ القرامطة الباطنيَّة والفلاسفة الملاحدة[٢] ما يعرفه مَن عرف أيَّام الإسلام.

وكان من أعظم[٣] أسباب ذلك: عدمُ علمهم بما بعث الله تعالى به الرَّسول ﷺ، وعدمُ تحقيقهم لقواعدِ المعقول؛ فإنَّ الأقوال المبتدَعة لا بُدَّ أن تكون مناقضةً للشَّرع والعقل.

وجاء بعد هؤلاء طوائفُ أخرُ[٤] من السَّالِميَّة والفقهاء وأهل الحديث والصُّوفيَّة من[٥] حنبليٍّ وشافعيٍّ ومالكيٍّ وحنفيٍّ وغيرهم= فوافقوا أهلَ الكلام المبتدَع في أصلهم، ورأوا مقالاتِهم التي بها ظهر في الأُمَّة أنَّهم خالفوا بها السُّنَّة -كقول المعتزلة في القرآن وكلام الله تعالى، وقول الكُلَّابيَّة-؛ فخالفوا الطَّائفتين في قولهم الذي ظهرت مخالفتُه للنَّصِّ والعقل، ولكن وافقُوهم في الأصل الذي منه ضلُّوا؛ وهو أنَّ الرَّبَّ تعالى لم يكن في الأزل يمكنه أن يتكلَّم بمشيئته وقدرته، ولا يمكنه أن يتكلَّم دائمًا بمشيئته وقدرته، ولا يمكن أن يكون له كلماتٌ لا نهايةَ لها.

وإذا كان كذلك -مع القول بأنَّ القرآن غير مخلوقٍ-؛ لم يمكن[٦] إلا أحدَ **القولين**:

۞ إمَّا قول الكَرَّامية ومن وافقهم على أنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته بعد أن كان الكلام ممتنعًا عليه.

---

(١) في (د): «قالت»، والمثبت من (م).
(٢) في (م) بالواو: «والملاحدة»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «مثل»، والمثبت من (د).
(٦) في (د): «يكن»، والمثبت من (م).

۞ وإمَّا قولُ ابن كُلَّاب: إنَّ الكلامَ قديمُ العين، لازمٌ للذَّات[١]، ولا يمكن الرَّبَّ أن يتكلَّم بمشيئته وقدرته.

فصار فريقٌ من هؤلاء إلى ذلك القول المنسوب إلى الهشاميَّة والكَرَّاميَّة، **وصار** فريقٌ منهم إلى أنَّ القرآن قديمُ العين= **فأحدثوا** قولًا مركَّبًا من قول المعتزلة والكُلَّابيَّة؛ **فقالوا**: «إنَّه حروفٌ وأصواتٌ -**أو**: حروفٌ بلا أصواتٍ- قديمةُ الأعيان، قائمةٌ بذات الرَّبِّ تعالى، لم تزل ولا تزال قائمةً بذاته[٢]».

وأخذوا في الرَّدِّ على من **يقول**: «إنَّه مخلوق» طريقَ ابن كُلَّاب والأشعريِّ ومَن وافقهما، وفي الرَّدِّ على مَن **يقول**: «إنَّ القرآن العربيَّ ليس هو كلام الله تعالى، وحروفُ القرآن ليست هي من[٣] كلام الله، وهذا القرآن ليس هو[٤] كلام الله، والكلام إنَّما هو معنًى واحدٌ قائمٌ بذات الرَّبِّ» طريقَ المعتزلة ومن وافقهم.

ولهذا قالوا: «إنَّ الكلام هو الحروف -**أو**: الحروف والأصوات-»، ولم يجعلوا المعاني داخلةً في مسمَّى «**الكلام**». وهذا قول المعتزلة؛ ليس هذا قولَ السَّلف والأئمَّة، بل السَّلف والأئمَّة عندهم أنَّ «**الكلام**» يتضمَّن الحروف والأصوات[٥] والمعاني.

والمعتزلة عندهم لم تقم بذات الرَّبِّ تعالى معانٍ تكون مدلولَ الحروف. وأمَّا هؤلاء؛ فعندهم أنَّ الله سبحانه[٦] يقوم به العلم والإرادة وغير ذلك من الصِّفات.

---

(١) في (م): «للرب»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «بذات الرب»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ليست هي من» في (د): «هي ليست»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٦) قوله: «أن الله سبحانه» ليس في (د)، والمثبت من (م).

والكُلَّابية أثبتوا طلبًا مخالفًا للإرادة، وحُكمًا نفسانيًّا مخالفًا للعلم، وجمهورُ العقلاء يَعلمون أنَّ هذا فاسدٌ. وهؤلاء قد يوافقون الكُلَّابيَّة فيما أثبتوه من هذا المعنى المخالف للعلم والإرادة. لكنْ يتناقضون؛ فإنَّهم:

۞ إنْ جعلوا ذلك من[(١)] مسمَّى الكلام؛ بطل **قولُهم**: «إنَّه مجرَّدُ الحروف والأصوات».

۞ **وإن قالوا**: «إنَّه مدلول الكلام»؛ أثبتوا صفةً من جنس العلم والإرادة، مخالفةً للعلم والإرادة؛ وهم ينكرون إثبات هذا على الكُلَّابيَّة، كما أنكره المعتزلة وسائرُ العقلاء.

ولهذا صاروا **يأخذون** ما يذكره المعتزلة من فضائح ذلك القول ومعايب أهله؛ فيذكرونه هم، **ويأخذون** ما يذكره الأشعريَّة من فضائح المعتزلة ومعايبهم؛ فيذكرونها.

حتَّى إنَّهم يذكرون عن ابن كُلَّابٍ والأشعريِّ حكاياتٍ في ذمِّهم؛ يُعلم أنَّها باطلةٌ من افتراء المعتزلة عليهم؛ **مثل** نقلهم عن ابن كُلَّابٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كان نصرانيًّا في الباطن، وأنَّه أظهر الإسلامَ ليُفسده على أهله، وأنَّه بذلك أرضَى أختًا له نصرانيَّةً راهبةً لَمَّا عَيَّرته بالإسلام[(٢)]، **ومثل**[(٣)] نقلهم عن الأشعريِّ رحمه الله تعالى أنَّه كان يُبطن خلاف ما يُظهر، وأنَّه مات على ظهر غُلامٍ بالأحساءِ[(٤)].

إلى غير ذلك ممَّا يَعلم العاقلُ أنَّه كذبٌ عليهما، وأنَّ الرَّجُلين قالَا ما

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) انظر: «**الفهرست**» (٢/ ٦٤٣)، «**شرح القصيدة في السنة**» للزنجاني (ص١٢٧)، «**البرهان**» للسَّكسكي (ص٣٦).
(٣) في (د): «ومن»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**مثالب ابن أبي بشر**» للأهوازي (ص٧٦)، «**ذم الكلام**» للهروي (٥/ ١٤١)، «**طبقات الشافعية**» للسبكي (٦/ ١٤٥).

يعتقدانِه ظاهرًا وباطنًا، وكانَا متديِّنَينِ بذلك، وأنَّ نسبةَ قولهما إلى النَّصارى هو من افتراءِ الجهميَّة؛ **فإنَّهم يقولون**[١]: «من أثبت الصِّفات فقد قال بقول النَّصارى»، وقد ذكر ذلك عنهم الإمام أحمدُ في «**ردِّه على الجهميَّة**» -كما تقدَّم[٢]-: (**قالوا**: **إذا قلتم**: «إنَّ الله لم يزل وقدرتُه، لم يزل وعلمُه، لم يزل ونورُه» فقد قلتم بقول النَّصارى).

وابنُ كُلَّابٍ كان مُسلمًا باطنًا وظاهرًا، رجلًا فاضلًا، جليلَ القدر، وقد ردَّ على أهل البدع الكبار من الجهميَّة والمعتزلة والرَّافضة ردًّا كثيرًا، أحسن فيه وأصاب في أكثر ما قاله[٣]، وغَلِط في بعض ذلك.

وكذلك الأشعريُّ بعده كان مسلمًا باطنًا وظاهرًا، أظهر من الرَّدِّ على أهل البدع وتناقضِهم أكثرَ ممَّا أظهر ابن كُلَّابٍ، وإن كان ابن كُلَّابٍ أعلمَ بالسُّنَّة وأتبعَ لها من الأشعريِّ؛ فالأشعريُّ صنَّف في أبواب الرَّدِّ على المعتزلة والجهميَّة والرَّافضة والفلاسفة أكثر منه، وأظهر من فساد أقوال هؤلاء أكثر مما أظهر ابن كُلَّابٍ.

ولهذا صار قول الطَّائفة منسوبًا إليه، وإن كان[٤] في الأصل إنَّما هو قولُ ابن كُلَّابٍ، وكثيرٌ من النَّاس لا يعرفون ابنَ كُلَّابٍ، بل إنَّما يعرفون الأشعريَّ؛ لشُهرته، وشُهرة ردِّه على أهل البدع، وكثرةِ من[٥] ينتسب إليه من الفضلاء، وإن[٦] كان ظهورُ انتسابِه إلى أحمد بن حنبلٍ وغيرِه من أهل الحديث أعظمَ من ابن كُلَّابٍ.

---

(١) في (م): «قالوا»، والمثبت من (د). (٢) انظر: (ص١٨٤).
(٣) قوله: «في أكثر ما قاله» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «وإن كان» في (د): «وكان»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «وكثرة من» في (د): «وكثير ممن»، والمثبت من (م).
(٦) في (د): «وانه»، والمثبت من (م).

ولكن خفي عليه من فساد أصل الجهميَّة ما خفي على غيره -مثل ابن كُلَّابٍ وغيره-؛ فالتزم ذلك الأصلَ الفاسد، وأراد أن يجمع بينه وبين المقالات الظَّاهرة عن أهل السُّنَّة.

فهو وإن كان في قوله خطأٌ وتناقضٌ؛ ففي قوله من الصَّواب الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول أكثرُ ممَّا في قول هؤلاء الطَّوائف -كالجهميَّة والقدريَّة والرَّافضة[(١)] والفلاسفة-؛ ولهذا يُلَقَّب بإمام السُّنَّة في البلاد والأماكن التي لا يُعرف فيها إلا قولُه وقولُ هؤلاء.

فمن خرج عن قوله من النَّاظرين[(٢)] في «**العقليَّات**» المسمَّاة بـ«**أصول الدِّين**»؛ خرج إلى قولِ معتزليٍّ أو فيلسوفٍ. وقولُه أقربُ إلى السُّنَّة من قول هؤلاء؛ فهو إمامُ السُّنَّة بهذا الاعتبار، وإن كان في قوله من المخالفة للسُّنَّة ما يعرفُه غير هؤلاء.

فصار[(٣)] الذين يظنُّون أنَّ مرادَ السَّلف والأئمَّة **بقولهم**: «القرآنُ غير مخلوقٍ»؛ أنَّه قديمُ العين[(٤)] -من هؤلاء وهؤلاء-= يفترقون في «**القديم**» ما هو؟ على هذين القولين.

وبين الطَّائفتينِ منازعاتٌ ومخاصماتٌ، بل وفِتَنٌ، كَفِتْنة بيت الفَرَّاء وبيت القُشَيْريِّ التي كانت ببغدادَ[(٥)]؛ فإنَّ هؤلاء قولهم في القرآن قول السَّالِميَّة، وهؤلاء قولُهم قول الكُلَّابية، وكُلُّ هؤلاء مُعَظِّمون لأحمد بن

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «المناظرين»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) انظر: «**طبقات الحنابلة**» (٣/ ٤٤٢)، «**تبيين كذب المفتري**» (ص١٦٣، ٣١٠)، «**المنتظم**» (١٦/ ١٨١)، «**ذيل طبقات الحنابلة**» (١/ ٣٩).

حنبلٍ، منتسبون إلى اعتقاده، **قائلون:** «إنَّ الذي ننصره وندعو إليه هو قوله».

وفي الحقيقة: فقولُ أحمدَ وسائرِ أئمَّة أهل السُّنَّة: لا هو[١] قول هؤلاء ولا قول هؤلاء، وإنَّما ظنُّوا ذلك لموافقتهم أصولَ الجهميَّة، فلمَّا كان قولهم مركَّبًا من أقوال أهل السُّنَّة ومن أصول الجهميَّة؛ صار قولًا مبتدعًا مخالفًا للشَّرع والعقل، وهم يظنُّون أنَّه قولُ أهل السُّنَّة، وأنَّ من خالفه فهو مبتدعٌ، وقد يكفِّرون من خالفهم، ولا يُصَلُّون خلفه، ولا يسمعون منه الحديث، ولا يُسمعونه إيَّاه، ولا يستفتونه.

وهم في الحقيقة من جنسه: قولُهم مبتدعٌ كما أنَّ قوله[٢] مبتدعٌ، ومعهم حقٌّ وباطلٌ ومعه حقٌّ وباطلٌ؛ وقد يكون الحقُّ الذي مع هؤلاء أكثر، وقد يكون الحق الذي مع هذا أكثر؛ فإنَّ وزن ما مع كلِّ شخصٍ من الحقِّ والباطل ليس لنا فيه مقصودٌ، ومنه ما لا يعرفه إلَّا الله تعالى؛ فإنَّ الشَّخص الواحد تختلف أحوالُه.

وإنَّما نتكلَّم في جنس القول الذي عرفناه، وفي لوازمه، وما تولَّد عنه؛ كلامًا كُلِّيًّا عامًّا، لا نخصُّ به شخصًا بعينه= لنُبَيِّن أنَّ الأصل الذي منه تفرَّقت الأُمَّة وصاروا شِيَعًا في هذه المسائل هو من ذلك[٣] الأصل؛ الذي ابتدعته الجهميَّة وظنَّت أنَّه «أصل الدِّين».

وصار هؤلاء الذين قالوا بقول السَّالِميَّة المركَّب من قول المعتزلة والكُلَّابيَّة، القائلون بأنَّ الصَّوت المعيَّن الذي تَكَلَّم الله تعالى به قديمٌ= متنازعين في الصَّوت المسموع من القرَّاء **على ثلاثة أقوالٍ:**

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٢) في الأصلين (م، د): «قولهم»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (م): «فلك»، والمثبت من (د).

۞ **منهم مَن يقول:** «هو الصَّوت القديم».

۞ **ومنهم من يقول:** «بل الصَّوت القديم غيره، وذاك لا يُسمع»، وهؤلاء أقلُّ خطأً.

۞ **ومنهم من يقول:** «بل الصَّوت المسموع يشتمل على صوتينِ: محدَث وقديم».

والذين قالوا بقول الكُلَّابيَّة؛ متنازعون في القرآن العربيِّ: كلام مَن هو؟ ومَن الذي أحدثه؟

۞ **فمنهم من يقول:** «هو مخلوقٌ، خلقه الله تعالى في غيره؛ ليدلَّ به على ذلك المعنى القديم».

۞ **ومنهم من يقول:** «بل هو إحداثُ جبريلَ، أنشأه وعبَّر به عمَّا في نفس الله تعالى».

۞ **ومن متأخِّريهم من يقول**(١): «بل هو إحداث محمَّدٍ ﷺ، عبَّر به عمَّا ألهمه الله تعالى من المعنى».

وصارت الطَّائفة القائلة بِقِدَم القرآن -بل بَقِدَم عين الكلام- متَّفقةً على أنَّ كُلَّ(٢) مَنْ كلَّمه الله تعالى -من الملائكة والأنبياء وغيرهم-؛ فلم يكلِّمه بكلامٍ تكلَّم به حين كَلَّمه(٣)، بل أسمعَه حينئذٍ ما كان موجودًا قديمًا أزليًّا، لم يزل ولا يزال.

فقيل للكُلَّابيَّة: المعنى لا يُسمَع، وإنَّما يُسمَع الصَّوتُ.

فقال الأشعريُّ: «بل يُسمَعُ كلُّ موجودٍ»، **وقال:** «إنَّه يُرى كلُّ

---

(١) في (د): «قال»، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «أسمعه»، والمثبت من (د).

موجودٍ[(١)]، بل يُشمُّ ويُذَاق»؛ فالحواسُّ الخمسُ يجوز أن تتعلَّق عنده[(٢)] بكلِّ موجودٍ. وقال بقوله طائفةٌ من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ؛ كالقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجوينيِّ وغيرهما.

وقال القاضي أبو بكر: «بل[(٣)] كلامُ الله لا يُسمَع».

واحتجَّ طائفةٌ من الكُلَّابيَّة -كأبي محمد[(٤)] الدِّمشقيِّ وغيره- على أنَّ القرآن إحداث محمَّدٍ ﷺ بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾[(٥)]؛ **قال:** «فإنَّما[(٦)] أضافه إليه لأنَّه هو الذي أحدثه وألَّفه».

وهذا باطلٌ؛ فإنَّ الله تعالى أضافه إلى الرَّسول البَشَريِّ **تارةً**، وإلى الرَّسول المَلَكيِّ **أخرى**[(٧)]: إلى جبريلَ ومحمَّدٍ صلى الله عليهما وسلَّم تسليمًا[(٨)]، وكِلَاهُما رسولٌ مصطفى؛ كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[(٩)].

قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ۝٢١﴾[(١٠)]، فهذا جبريل.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ۝٤١ وَلَا

---

(١) قوله: «وقال إنه يرى كل موجود» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) كذا في الأصلين (م، د)، ولعل المراد العز بن عبد السلام، ويحتمل أن تكون محرَّفة عن: «سليمان»، **وهو**: أبو سليمان محمد بن عبد الله بن سليمان السَّعدي الدمشقي الشافعي. وقد عدَّه الشَّيخُ في أصحاب ابن كلاب كما في: «**المنهاج**» (٢/ ٣٢٧)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٣٦٧). وانظر مناظرته مع أبي إسحاق ابن شاقْلا في «**طبقات الحنابلة**» (٣/ ٢٢٩).
(٥) الحاقة: (٤٠).
(٦) في (م): «وإنما»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «تارة»، والمثبت من (د).
(٨) قوله: «صلى الله عليهما وسلم تسليما» في (م): «عليهما الصلاة والسلام»، والمثبت من (د).
(٩) الحج: (٧٥).
(١٠) التكوير: (١٩-٢١).

بِقَوْلِ كَاهِنٍۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٣﴾﴾[(١)]، فهذا محمد ﷺ.

فلو كان مضافًا إليه لأنَّه أحدثه لتناقض الخبران؛ فإنَّه إن كان أحدثه هذا؛ لم يحدثه الآخر.

وأيضًا: فإنَّه سبحانه **قال:** ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾﴾[(٢)]، **ولم يقل:** «نبيٍّ» **ولا:** «مَلَكٍ»؛ فأضافه إليه باسم «الرَّسول»؛ ليُبيِّن أنَّه مبلِّغٌ له عن مرسِله، لا محدِثٌ له من تلقاء نفسه، فعُلم أنَّه أضافه إلى الرَّسول؛ لأنَّه بلَّغه عن الله، لا أنَّه أحدثه وأنشأه.

وأيضًا: فالمضاف هو القرآن، ليس هو مجرَّدُ لفظه، فلو كان المراد ما ذكرتم[(٣)]؛ لزم أن يكون كلُّه كلامَ محمَّدٍ أو جبريلَ، لا كلامَ الله تعالى، وهذا قول الوحيد، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ﴿١٢﴾ وَبَنِينَ شُهُودًا ﴿١٣﴾ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمْهِيدًا ﴿١٤﴾ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴿١٥﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾ سَأُرْهِقُهُۥ صَعُودًا ﴿١٧﴾ إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾[(٤)].

فالله تعالى قد كفَّر من جعله قولًا للبشر[(٥)]، وأخبر سبحانه أنَّه قولُ رسولٍ من البشر، كما أخبر أنَّه قولُ رسولٍ من الملائكة.

فتبيَّن[(٦)] أنَّه قولٌ للرسول بلَّغه عن المرسِل له، فله فيه البلاغ، لم يُحدث هو شيئًا منه، بل بلَّغه كما أُنْزِل عليه؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟

(١) الحاقة: (٤٠-٤٣).
(٢) التكوير: (١٩).
(٣) في (م): «ذكر»، والمثبت من (د).
(٤) المدثر: (١١-٢٥).
(٥) قوله: «قولًا للبشر» في (م): «قول البشر»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «فبين»، والمثبت من (د).
(٧) المائدة: (٦٧).

رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾[١].

وقال النبي ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَه، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِن سَامِعٍ**»[٢]، وفي روايةٍ: «**فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غيرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَن هُوَ أَفقَهُ مِنهُ**»[٣]. ومن بلَّغ عن الرسول ﷺ كلامًا - كقوله: «**إِنَّمَا الأَعمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِءٍ مَا نَوى**»[٤]-؛ فذلك الكلام كلام رسول الله ﷺ، وإن كان المبلِّغ بلَّغه بصوت نفسه وحركته.

فكلام الله تعالى أَوْلَى أن يكون كلامَ الله، وإن بلَّغه المبلِّغون بحركاتهم وأصواتهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٥]، وقال النبي ﷺ: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأَصوَاتِكُم**»[٦]؛ فَأَضَافَ النَّبيُّ ﷺ الصَّوتَ إِلَى العَبد، وإن كان القرآن كلام الله لا كلام العبد؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾[٨].

فالقرآن العزيز الذي يقرؤه المسلمون: كلامُ الله، ليس لِمَلَكٍ ولا لِبَشَر فيه شيءٌ، وإن كان القُرَّاء من الملائكة والبشر إنَّما يقرؤونه بحركاتهم وأصواتهم.

---

(١) الجن: (٢٨).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٦١، ٢٨٦٢)، وابن ماجه (٢٣٢)، وأحمد (٤١٥٧) من حديث ابن مسعود. قال الترمذي: (حسن صحيح).
(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٨٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد (٢١٥٩٠) من حديث زيد بن ثابت. وقال الترمذي: (حسن).
(٤) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٦٠) من حديث عمر.
(٥) التوبة: (٦).
(٦) سبق تخريجه (ص٣١٧).
(٧) الحجرات: (٢).
(٨) الحجرات: (٣).

والتِّلاوةُ:

۞ إن[1] أُرِيد بها نفسُ أفعال العباد؛ فليست هي الكلام المتلوَّ.

۞ وإن أُرِيد بها نفسُ القرآن؛ فالقرآن هو كلام الله الذي يُتلى.

وقد بسطنا الكلام على هذه المواضع وما فيها[2] من النِّزاع، وبيَّنَّا أنَّ بعضه لفظيٌّ، وبعضه معنويٌّ= في غير هذا الموضع[3].

والمقصود هنا: أنَّ منشأ النِّزاع والضَّلال في هذا الباب هو قول الجهميَّة والقدريَّة، **الذين حقيقة قولِهم:** أنَّ الرَّبَّ تعالى لم يكن قادرًا على أن يفعل ويتكلَّم بمشيئته وقدرته، بل رجَّح أحدَ المقدورَين المتماثِلَين على الآخر بلا مرجِّحٍ.

ثُمَّ قالت القدريَّة: «وكذلك العبد يرجِّح أحدَ مقدورَيه على الآخر بلا مرجِّحٍ».

وقالت الجهميَّة: «بل العبد لا يُحدث شيئًا أصلًا، ولا يفعل شيئًا؛ لامتناع حوادثَ لا أوَّل لها».

فلمَّا قالوا هذا؛ صارت **طائفةٌ تقول:** «كلامه حينئذٍ لا يكون إلا مخلوقًا؛ لأنَّه إن لم يكن مخلوقًا؛ لزم أن يكون قديمًا -أو: قائمًا به- وهو حادثٌ، والرَّبُّ تعالى لا تحلُّه الحوادث»، وهذا قول الجهميَّة والمعتزلة ومن وافقهم.

وطائفةٌ تقول: «بل هو حادثٌ قائمٌ به، والرَّبُّ يمتنع أن يتكلَّم في الأزل بمشيئته وقدرته»، وهذا قول الهشاميَّة والكَرَّاميَّة وأبي معاذ التُّوْمَنِيِّ

(١) في (م): «إذا»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «هذه المواضع وما فيها» في (د): «هذا الموضع وما فيه»، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**الفتاوى**» (٦/٥٢٦)، «**الدرء**» (١/٢٥٦).

وزهير الأثريِّ وطوائفَ كثيرينَ[١].

وطائفةٌ تقول: «بل هو قديم العين»، وهم الكُلَّابية ومن وافقهم، **ثُمَّ قيل**: «القديم هو المعنى»؛ كقول ابن كُلَّابٍ نفسه، **وقيل**: «بل هو الحروف -**أو**: الحروف والأصوات-»؛ كقول السَّالميَّة وغيرهم.

وأمَّا[٢] السَّلف والأئمَّة؛ فقالوا: «إنَّ الله تعالى لم يزل متكلِّمًا إذا شاء، وكيف شاء[٣]، وكما يشاء»؛ كما قد نصَّ على ذلك أحمدُ بن حنبلٍ وعبد الله بن المبارك وغيرُهما من أهل السُّنَّة والحديث، وهو الذي حكاه أبو بكرٍ عبدُ العزيز وأبو عبد الله ابن حامدٍ عن أصحاب أحمدَ[٤].

لكنْ أبو الحسن التَّمِيميُّ والقاضي أبو يعلى وغيرُهما وافقوا الكُلَّابيَّة على أصلهم، كما وافقهم على ذلك أبو المعالي الجوينيُّ وغيرُه من أصحاب الشَّافعيِّ، وأبو الوليد الباجي وغيرُه من أصحاب مالك.



(١) في الأصلين (م، د): «كثيرون»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) بعدها في (د) زيادة: «قول».
(٣) في (د): «يشاء»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: ما سبق (ص٣٢٠-٣٢١).

فصلٌ

وأمَّا طريقةُ القرآن في إثبات الصَّانع تعالى؛ فإنَّا قد بيَّنَّا في غير هذا الموضع[(١)] اختلافَ النَّاس في الإقرار بالصَّانع: هل هو فِطْرِيٌّ أو نَظَرِيٌّ؟ **وبيَّنَّا[(٢)] قول من يقول**: إنَّه فِطْرِيٌّ، وإنَّ كلَّ مولودٍ يولد على الفِطْرَة، وإنَّه قد يصير نَظَرِيًّا لبعض النَّاس؛ لِما يعرض له من الشُّبَه؛ فيُستدل عليه بالأدلَّة الكثيرة.

وطريقةُ[(٣)] القرآن: ذكرُ الآيات وقِيَاسُ الأَوْلى، بخلاف طريقة أهل الكلام والفلسفة؛ الذين يستعملون فيه «**قياس الشُّمول**» -الذي تتساوى أفراده-، أو «**قياسَ[(٤)] التَّمثيل**».

والفرق بين «**الآيات**» و«**المقاييس**»: أنَّ القياس العقليَّ -الذي يُسمِّيه[(٥)] أهلُ المنطق «**البرهان**»- إنَّما يدلُّ على مطلوبٍ كُلِّيٍّ؛ فإنَّه لا بُدَّ من قضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ موجِبَةٍ؛ إذ لا نتاج عن سالبتين ولا عن جزئيَّتين.

و«**قياس التَّمثيل**» حقيقته هي حقيقة «**قياس الشُّمول**»؛ فإنَّ ما يُسمَّى «**الحدَّ الأوسط**» في هذا يسمَّى في ذاك «**الجامع المشترك بين الأصل والفرع**».

---

(١) انظر: «**الدرء**» (٣/ ٧٢) (٧/ ٣٥٢) (٨/ ٤٥٤).

(٢) في الأصلين (م، د): «وبيان»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٣) قوله: «وأما طريقة القرآن في إثبات الصانع تعالى= فإنا قد بيَّنا في غير هذا الموضع اختلاف الناس ...وطريقة...» سياقه في (د): «وأما طريقة القرآن في إثبات الصانع تعالى واختلاف الناس...= فطريقة...»، والمثبت سياق (م).

(٤) قوله: «أو قياس» في (م): «وقياس»، والمثبت من (د).

(٥) قوله: «الذي يسميه» في (م): «الذهني يسمونه»، والمثبت من (د).

و«**قياس الشُّمول**» إنَّما يدلُّ على مطلوبٍ كُلِّيٍّ، لا على شيءٍ بِعَيْنه؛ فإنَّه لا بُدَّ فيه(١) من مُقَدِّمةٍ كُلِّيَّةٍ، فلا يفيد ما يختصُّ به الموصوف، بخلاف «**الآيات**»؛ فإنَّ «**الآية**» تستلزم عينَ ما هي آيةٌ عليه؛ فإنَّها دليلٌ على عين المطلوب.

وجميع المخلوقات آياتٌ للخالق تعالى؛ فإنَّها مستلزِمةٌ لذاته المعيَّنة؛ فإنَّه يمتنع وجود شيءٍ من المخلوقات إلا بوجود نفسه المقدَّسة المعيَّنة؛ فصارت لازمةً لكلِّ موجودٍ؛ وكلُّ ملزوم فإنَّه يُستدلُّ به على لازمه؛ فإنَّ «**الدَّليل**»: هو ما يكون مستلزِمًا لغيره، فَكُلُّ ما كان مستلزِمًا لغيره؛ أمكن الاستدلال به عليه، وكلُّ مخلوقٍ؛ فإنَّه مستلزِمٌ لوجود الخالق؛ فيمتنع(٢) وجودُه بدون وجود الخالق؛ فيمكن الاستدلال به على عين الخالق.

وإذا قلنا: «هذا(٣) محدَثٌ، وكلُّ محدَثٍ فله محدِثٌ»؛ **أو**: «هذا ممكنٌ، وكلُّ ممكنٍ فلا بُدَّ له من واجبٍ»؛ فهذا صحيحٌ، لكنَّه يدلُّ على محدِثٍ مطلقٍ، وواجبٍ مطلقٍ، لا يمنع تَصَوُّره من وقوع الشِّرْكة فيه، إلا أن تُعلم عينُه أو أنَّه واحدٌ بدليل منفصلٍ. وأمَّا هذا القياس؛ فإنَّما يدلُّ على وصفٍ مطلقٍ(٤) كُلِّيٍّ مشتركٍ.

ثُمَّ إذا علمنا بالدَّليل أنَّ الفاعل القديم لا يكون إلا واحدًا، والفاعل الواجب بنفسه لا يكون إلا واحدًا= لم يكن في ذلك ما يدلُّ على عينه، بل إنَّما يدلُّ على واحدٍ مطلقٍ عندنا، وإن كان معيَّنًا في نفس الأمر.

وآيات الله تعالى دالَّةٌ على نفسه ﷻ، ومن لم تدلَّه على ذلك؛ فَلِقصورِه في استدلاله، لا لقصور دلالتها، بخلاف القياس؛ فإنَّه ليس فيه ما يدلُّ على معيَّنٍ البَتَّةَ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (د): «يمتنع»، والمثبت من (م).
(٣) في (د): «هو»، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

ولهذا كان المستعمَلُ في الكتاب والسُّنَّة وكلامِ السَّلف في حقِّه تعالى هو «**قياسَ الأَولى**»؛ مثل أن يُعلم أنَّ ما ثَبَتَ لغيره من كمالٍ مطلقٍ لا نقصَ فيه؛ فهو أحقُّ بأن يَثْبُتَ له من ذلك الكمال ما هو أحقُّ به ممَّا سواه، فإذا كان الحياة والعلم والقدرة كمالًا لا نقص فيه، وقد اتَّصف به المخلوق؛ فالخالق تعالى أحقُّ أن يتَّصف بالحياة والعلم والقدرة، وما يُنَزَّه عنه غيرُه من العيوب؛ فهو سبحانه أحقُّ بتنزيهه عنه.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ ۖ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾[(١)].

وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ﴾ الآية[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾[(٣)].

وقال: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[(٥)].

ومثل هذا كثيرٌ. **والمقصود هنا**: التَّنبيه؛ كما يليق بهذا الجواب[(٦)].

---

(١) النحل: (٥٨-٦٢).
(٢) الروم: (٢٨).
(٣) يس: (٧٨-٧٩).
(٤) يس: (٨١).
(٥) الملك: (١٤).
(٦) هنا تنتهي الزيادة المطوَّلة الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)، والتي ابتدأت من قوله (ص٢٠٩): «ومما ينبغي أن يعلم...».

فصلٌ[١]

﴿ وأمَّا قوله: ﴿والدَّليل على علمه: إيجادُه الأشياءَ؛ لاستحالة إيجاده الأشياء[٢] مع الجهل بها[٣]﴾.

فهذا الدَّليل مشهورٌ عند نُظَّار المسلمين -أوَّليهم وآخريهم[٤]-، والقرآن قد دلَّ عليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[٥]، والمتفلسفة أيضًا سلكوه[٦].

وبيانُه من وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ إيجاده الأشياء[٧] هو بإرادتِه -كما سيأتي-، والإرادةُ تستلزم تصوُّر المراد قطعًا، وتصوُّر المراد هو العلم بالمراد[٨]، فكان الإيجاد مستلزِمًا للإرادة، والإرادة مستلزمةً[٩] للعلم= فالإيجاد مستلزِمٌ[١٠] للعلم.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د، ل).
(٢) في (ل): «للأشياء»، والمثبت من (م، د).
(٣) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م)، وهي ثابتة في متن العقيدة كما في أول الكتاب.
(٤) قوله: «أوليهم وآخريهم» في (ل): «أولهم وآخرهم»، والمثبت من (م، د).
(٥) الملك: (١٤).
(٦) انظر: «**الفتاوى**» (٢/ ٢١١) (١٦/ ٢٣٤) (١٩/ ١٣٠)، «**الدرء**» (١٠/ ١١٠، ١٤٤)، «**البيان**» (٦/ ٤٩٦).
(٧) في (ل): «للأشياء»، والمثبت من (م، د).
(٨) ليست في (د، ل)، والمثبت من (م).
(٩) في (د): «مستلزما»، والمثبت من (م، ل).
(١٠) في (د): «مستلزما»، والمثبت من (م، ل).

الثَّاني: أنَّ المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم عِلمَ الفاعل لها[١]؛ لأنَّ الفعل المُحكم المتقَن يمتنع صدورُه عن غير عالمٍ.

وبهذين الطَّريقينِ يتقرَّر ما ذَكَرَه.

ولهم طرقٌ أخرى؛ منها: أنَّ من المخلوقات ما هو عالِمٌ، والعلم صفةُ كمالٍ، ويمتنع أن[٢] يكون المخلوق أكملَ من الخالق؛ إذ كلُّ كمالٍ فيه فهو منه؛ فيجب أن يكون الخالقُ عالمًا.

وهذا له طريقانِ:

أحدُهما: **أن يقال**: نحن[٣] نعلم بالضَّرورة أنَّ الخالق أكملُ من المخلوق، وأنَّ الواجبَ أكملُ من الممكن، ونعلم بالضَّرورة[٤] أنَّا إذا فرضنا شيئينِ: أحدُهما عالِمٌ، والآخر غير عالِمٍ؛ كان العالِم أكملَ. فلو لم يكن الواجب عالِمًا؛ لزم أن يكون الممكنُ أكملَ منه، وهو ممتنعٌ.

الثَّاني: **أن يقال**: كلُّ علمٍ في الممكنات -التي هي المخلوقات- فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعلُ الكمال ومُبدِعُه عاريًا منه، بل هو أحقُّ به، والله ﷻ له[٥] المثل الأعلى؛ لا يستوي هو والمخلوق؛ لا في «**قياس تمثيلٍ**»، ولا في «**قياسِ شمولٍ**»[٦]، بل كلُّ ما ثبت[٧] لمخلوقٍ من

(١) في (د): «بها»، والمثبت من (م، ل).
(٢) بعدها في (ل) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م، ل).
(٤) في (م، ل): «ضرورة»، والمثبت من (د).
(٥) في (ل): «وله»، والمثبت من (م، د).
(٦) من قوله: «والمخلوق...» إلى هنا؛ في (د): «والمخلوق في قياس شمول ولا قياس تمثيل»، والمثبت من (م، ل).
(٧) في (م، ل): «أثبت»، والمثبت من (د).

كمال[١]؛ فالخالقُ تعالى أحقُّ به، وكلُّ نقصٍ تَنزَّهَ عنه مخلوقٌ ما[٢]؛ فتنزيه الخالق عنه أَوْلى[٣].



(١) قوله: «من كمال» ليس في (ل) واستظهره النَّاسخ في الطرَّة، وفي (م): «من الكمال»، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، د).
(٣) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).

فصلٌ

﴿ وأمَّا قولُه: ﴿والدَّليل على قُدْرَته: إيجادُه الأشياء[١]؛ وهو إمَّا بالذَّات وهو محالٌ، وإلا لكان العالَم وكلُّ واحدٍ من مخلوقاته قديمًا، وهو باطلٌ، فتعيَّنَ أن يكون فاعلًا بالاختيار، وهو المطلوب﴾.

فقد يقال: هذا إنَّما أثبتَ به أنَّه فاعلٌ[٢] بالاختيار -وإن كان لم يقرِّر مقدِّمات دليلِه-، وفعلُه بالاختيار يُثبت الإرادةَ، لا يثبت[٣] القُدْرة، وهو قد أثبت الإرادة فيما بعدُ، فظاهر هذا أنَّه كرَّرَ[٤] دليلَ الإرادة ولم يذكر على القُدْرة دليلًا.

لكن تقرير ذلك أن يقال إنَّه:

۞ إمَّا أن يكون المبدِعُ للأشياء مجرَّدَ ذاتٍ عريَّةٍ عن الصِّفات، مستلزِمةٍ وجودَ[٥] المفعول، كما يقوله من يقوله من المتفلسفة القائلين[٦] بِقِدَم الأَفْلاك وصدورِها عن ذاتٍ مجرَّدةٍ[٧].

(١) في (م): «للأشياء»، والمثبت من (د، ل).
(٢) قوله: «أنه فاعلٌ» في (د): «كونه فاعلًا»، والمثبت من (م، ل).
(٣) قوله: «يثبت... لا يثبت» في (م، د): «ثبت... لا ثبت»، والمثبت من (ل).
(٤) في (د): «ذكر»، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «مستلزمة وجود» في (ل): «مستلزم [وتحتمل: «يستلزم»] وجود»، والمثبت من (م، د).
(٦) قوله: «كما يقوله من يقوله من المتفلسفة القائلين» في (ل): «كما يقوله المتفلسفة القائلون»، والمثبت من (م، د).
(٧) قوله: «وصدورِها عن ذات مجرَّدة» ليس في (م، ل)، والمثبت من (د).

۞ وإمَّا أن يكون ذاتًا موصوفةً بصفاتٍ(١)، لا يجب معها وجودُ المخلوقات، كما عليه أهل الملل.

[*والأول **باطلٌ**؛ لأنَّه يستلزم ألا يَحْدُث في العالَم شيءٌ؛ لأنَّ العِلَّة التَّامَّة القديمة يجب أن تستلزم معلولها، فلا يتأخَّر شيءٌ من معلولاتها عن الأزل، وهو خلاف الحسِّ والمُشَاهَدة(٢). وهذا الوجه يُبطل قولهم بـ«**الموجِب بالذَّات**» وبقِدم شيءٍ بعينه من أجزاء العالَم. وسواءٌ فَسَّروا(٣) «**الموجِب**»: بذاتٍ مجرَّدةٍ مستلزِمةٍ للموجَب، **أو**: بذاتٍ موصوفةٍ مستلزِمةٍ للموجَب؛ فإنَّ القول بكون المبدِعِ الأزليِّ(٤) ملزومًا لموجَبه ومقتضاه، مع تأخُّر بعض ذلك عن الأزل= جمعٌ بين النَّقيضينِ*](٥).

وإذا أردتَ التَّقسيم الحاصر **قلتَ**: «**الفاعل**»: إمَّا مجرَّد الذَّات، وإمَّا الذَّات بصفةٍ(٦).

۞ فإن كان الأوَّلُ؛ فمعلومٌ أنَّ العِلَّة التَّامَّة تستلزم وجودَ المعلول، فإذا كان مُجَرَّدُ الذَّات هو الموجِب؛ فمُجَرَّد الذَّات عِلَّةٌ تامَّةٌ؛ فيلزم وجودُ المعلول جميعِه؛ فيلزم قِدمُ جميع الحوادث، وهو خلاف المشاهدة.

۞ وإن كان الثَّاني؛ فالصِّفة التي يصلح بها الفعل هي القدرة. **أو يقال**: فإذا لم يكن موجِبًا بذاته -بل بصفةٍ-؛ تعيَّن أن يكون مختارًا؛ فإنَّه: إمَّا موجِبٌ بالذَّات، وإمَّا فاعلٌ بالاختيار، والمختارُ إنَّما يفعل بالقدرة؛ إذ القادر(٧) هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل.

---

(١) في (م، ل): «بصفة»، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «والمشاهد»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «فسر»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م، د).
(٦) قوله: «إما مجرد الذات وإما الذات بصفة» في(د): «إما ذاتًا مجردة وإما الذات بصفات»، والمثبت من (م، ل).
(٧) قوله: «إذ القادر» في (م): «والقادر»، والمثبت من (د، ل).

فأمَّا من يلزمه[(١)] المفعول بدون إرادته؛ فهذا ليس بقادرٍ، بل ملزومٌ بمنزلة الذي تلزمه[(٢)] الحركات الطَّبيعيَّة التي[(٣)] لا قدرة له على فعلها ولا تركها.

وحقيقةُ الأمر[(٤)]: أنَّ العِلْم بكون الفاعل قادرًا عِلمٌ ضروريٌّ، حتَّى إنَّه[(٥)] لو فُرِض أنَّه يفعل بلا إرادةٍ؛ لم يكن له بُدٌّ من أن[(٦)] يكون له قوَّةٌ على الفعل. ولهذا لمَّا كانت الحوادث تصدر **تارةً** بسبب حركة[(٧)] الأحياء القادرين -كالملائكة والجنِّ والإنس وسائر الحيوانات[(٨)]- **وتارةً** بسبب الجمادات -كالنَّار والهواء والماء-؛ كانت هذه المتحرِّكات مختصَّةً بِقُوًى؛ بها[(٩)] تمتاز عمَّا لا يصدر عنه مثل تلك الحركة.

فصفة الحَيِّ تُسمَّى «**قدرةً**»، وإذا كانت أكمل من غيرها[(١٠)] سُمِّيت «**قُوَّةً**»؛ قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً ۖ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۖ﴾[(١١)]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾[(١٢)]، وقد ذكر قوله: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً ۚ﴾ في

---

(١) في (د): «يستلزمه»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (د): «تستلزمه»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (د): «الذي»، والمثبت من (م، ل).
(٤) من قوله هنا: «وحقيقة الأمر» إلى قوله (ص٥٧٢): «...وجب وجودُ المراد، والله سبحانه وتعالى أعلم»؛ من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، د). وستنتهي النسخة (د) أثناء هذه الزيادة (ص٥٣٦) كما سيأتي التنبيه عليه.
(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «بلا إرادة لم يكن له بد من أن» في (د): «بالإرادة لم يكن بد أن»، والمثبت من (م).
(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٨) في (د): «الحيوان»، والمثبت من (م).
(٩) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(١٠) في (م): «ذلك»، والمثبت من (د).
(١١) فصلت: (١٥).
(١٢) الروم: (٩).

غير موضعٍ(١).

وقال تعالى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾(٥).

وفي «**صحيح البخاريِّ**» وغيرِه(٦) عن جابرٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان يعلِّم أصحابه الاستخارة في الأمور كلِّها، كما يعلِّمهم السُّورة من القرآن؛ يقول: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُم بِالأَمرِ، فَلْيَركَع رَكعَتَينِ مِن غَيرِ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُل: اللَّهُمَّ إِنِّي أَستَخِيرُك بِعِلمِك، وَأَستَقدِرُك بِقُدرَتِك، وَأَسأَلُك مِن فَضلِك العَظِيمِ؛ فَإِنَّك تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعلَمُ وَلَا أَعلَمُ، وَأَنتَ عَلَّامُ الغُيوبِ.**

اللَّهُمَّ إِن كُنتَ تَعلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمرَ -ويُسَمِّيهِ(٧) باسمِهِ- خَيرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمرِي؛ فَاقدُرهُ لِي، وَيَسِّرهُ لِي، ثُمَّ بَارِك لِي فِيهِ.

وَإِن كُنتَ تَعلَمُ أَنَّ هَذَا الأَمرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمرِي؛ فَاصرِفهُ عَنِّي، وَاصرِفنِي عَنهُ، وَاقْدُر لِيَ الخَيرَ حَيثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ(٨)»،

(١) فاطر: (٤٤)، غافر: (٢١).
(٢) النجم: (٥-٦).
(٣) التكوير: (١٩-٢٠).
(٤) الروم: (٥٤).
(٥) الذاريات: (٥٨).
(٦) أخرجه البخاري (٦٣٩٠)، وأبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٤)، والنسائي (٥٧٦١)، وابن ماجه (١٣٨٣)، وأحمد (١٤٧٠٧) من حديث جابر بن عبد الله. قال الترمذي: (صحيح غريب).
(٧) في (د): «يسميه»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «حيث كان، ثم رضني به» في (د): «حيث ما كنت ورضني به»، والمثبت من (م). وبعدها في (م) زيادة: «قال: ويسمي حاجته».

وقد شكَّ بعضُ الرُّواة هل قال: «**دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمرِي**»، أو قال: «**عَاجِل أَمرِي وَآجِلِهِ**»، وجزم بعضُهم باللَّفظ الأوَّل.

والذي دلَّ عليه «الكتاب» و«السُّنَّة»، وكان عليه سلف الأمَّة وأئمَّتها: أنَّ الله يخلق الأشياء بالأسباب؛ فالقُوَى التي جعلها الله[1] في الحيوان والجماد هي من الأسباب[2] التي يُحْدِث بها[3] الحوادثَ.

وقد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع[4]، وبُيِّن أنَّ مذهب السَّلف والأئمَّة أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ بمشيئته وقدرته، وأنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فقدرتُه ومشيئتُه تستلزم وجودَ المقدور.

ولفظ «**الاختيار**» في القرآن والسُّنَّة وكلام السَّلف يتضمَّن تفضيل «**المختار**» على غيره؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾، ثُمَّ قال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾[6]، فذكر الاختيار بعد المشيئة، وقال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[7]، **أي**: من قومه.

وقد صار لفظ «**الاختيار**» يُعبَّر به عن «**الإرادة**»؛ **بناءً** على أنَّ العالِم لا يريد إلا ما هو خيرٌ[8] من غيره، أو **بناءً** على أنَّ الحيَّ لا يريد إلا ما يراه خيرًا من غيره. وإن كان قد يَغْلَط في اعتقاده[9] أنَّه خيرٌ من غيره.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «الأشياء»، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «يحدث بها» في (د): «بها يحدث»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**التدمرية**» (ص٢٠٩)، «**الفتاوى**» (٨/ ١٣٣).
(٥) الدخان: (٣٠-٣٢).
(٦) القصص: (٦٨).
(٧) الأعراف: (١٥٥).
(٨) قوله: «هو خير» في (م): «كان خيرًا»، والمثبت من (د).
(٩) في (م): «اعتقاد»، والمثبت من (د).

وهذا يطابق قول من قال: «إنَّ القادرَ المختارَ لا يُرَجِّح أحدَ مقدورَيه على الآخر إلا بمرجِّحٍ».

والمقصود هنا: أنَّ السَّلف والأئمَّةَ وجمهورَ الخلق الذين يُثبتون في المخلوقات قُوًى وقُدَرًا بها تكون الحوادث التي تصدر عنها= يكونُ[(١)] إثبات القوَّة لله تعالى وقدرته على الفعل من أبين الأشياءِ عندهم، ويكون العلم بذلك من أظهر المعارف وأجلاها.

فإنَّه قد استقرَّ في فِطَرِهم أنَّ الفاعل لا يكون إلا قادرًا، وأنَّ القدرة صفةُ كمالٍ، فإذا كان المخلوق قادرًا قويًّا على ما يفعله؛ فالخالق تعالى أَوْلى أن يكون قادرًا قويًّا على ما يفعله.

ومن المستقِرِّ في الفِطر[(٢)] أنَّه إذا فُرض الفاعل غيرَ قادرٍ على الفعل؛ امتنع كونُه فاعلًا؛ ولهذا كان من نفى أن يكون للعبد قدرةٌ مؤثِّرةٌ -كجَهْمٍ وأبي الحسن ومن اتَّبعهما- لا يُسمُّون العبدَ فاعلًا، **بل يقولون:** «هو كاسبٌ».

وجَهْمٌ نفسه كان يقول: «ليس بقادرٍ، كما أنَّه ليس بفاعلٍ»، وأبو الحسن وافقه على أنَّه ليس بفاعلٍ حقيقةً، بل هو كاسبٌ، وأنَّه ليس له قدرةٌ مؤثِّرةٌ في المقدور، لكن أثبت له قدرةً، وسمَّاه قادرًا، خلافًا لجهمٍ.

وكثيرٌ من النَّاس يقولون: «إنَّ منازعته له لفظيَّةٌ، لا تعود إلى معنًى معقولٍ» -كما قد بُسط في موضعه[(٣)]-. **ويقال:** «عجائبُ الكلام ثلاثةٌ:

---

(١) في الأصلين (م، د): «فيكون»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في (م): «الفطرة»، والمثبت من (د).

(٣) انظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٤٦٦)، «**المنهاج**» (١/ ٤٦٣)، «**النبوات**» (١/ ٥٨٠)، «**الاستغاثة**» (ص١٥٠).

طَفْرةُ النَّظَّام، و**أحوالُ** أبي هاشمٍ، و**كسبُ** الأشعريِّ»[(١)].

ولما كان كون الفاعل قادرًا من المعارف الضَّروريَّة؛ اعترف فضلاءُ الفلاسفة بأنَّ الله تعالى «قادرٌ»، **مع قولهم**: «إنَّ العالَم قديمٌ»، **كما يقولون**: «إنَّه عالِمٌ».

لكن نُفاة الصِّفات منهم **يقولون**[(٢)]: «إنَّ قدرته عينُ علمه، وعلمُه عينُ قدرته، ونفس القدرة والعلم نفس القادر العالم»؛ **وهذا ممَّا يقول العقلاء**: «إنَّ فساده معلومٌ بالاضطرار بعد التَّصوُّر التَّامِّ».

والرَّازيُّ وأمثالُه يترجمون هذه المسألة بـ«**أنَّ الباري تعالى؛ هل هو فاعلٌ مختارٌ، أو موجِبٌ بالذَّات؟**»، ويجعلون الأوَّل قولَ أهل الملل، والثَّاني قولَ الفلاسفة، ثُمَّ يفسِّرون[(٣)] «**القادر المختار**» بأنَّه: «الذي يفعل مع جواز ألا يفعل»، وهذا تفسير **القدريَّة**؛ بل تفسيرُ بعضهم. وأمَّا بعضُهم؛ فإنَّه يوافق أئمَّة أهلِ السُّنَّة على أنَّه: مع القدرة التَّامَّة والإرادة الجازمة يلزم وجودُ المراد.

ولهذا كان مذهبُ أئمَّة أهلِ السُّنَّة: «أنَّ الله تعالى خالقٌ لأفعال العباد»، **مع قولهم**: «إنَّ العبد فاعلٌ قادرٌ، يفعل بمشيئته، وإنَّ الله خالقُ ذلك كلِّه، وإنَّه إذا خَلَقَ له قُدرةً تامَّةً ومشيئةً جازمةً؛ كان هذا مستلزِمًا لخلق الفعلِ[(٤)] المرادِ المقدورِ».

---

(١) ذكره الشَّيخُ في: «**النبوات**» (١/ ٥٨١)، «**الدرء**» (٣/ ٤٤٤) (٨/ ٣٢٠)، «**الفتاوى**» (٨/ ١٢٨)، «**المنهاج**» (١/ ٤٥٩)، «**الصفدية**» (ص١٧٢).

(٢) في (م): «من يقول»، والمثبت من (د).

(٣) في (د): «يقررون»، والمثبت من (م).

(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

وعلى هذا؛ فإذا قال القائل[١]: «هو موجِبٌ بذاته»:

۞ **فإن أراد**: «أنَّه موجِبٌ بذاته الموصوفة بالمشيئة والقدرة»؛ **بمعنى أنَّه**: ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، مع كون كلِّ ما سواه مخلوقًا له، محدَثًا بعد أن لم يكن= **فهذا حقٌّ**، وهو قولُ أئمَّة السَّلَف[٢].

۞ **وإن أراد**: «أنَّه موجِبٌ بذات عَرِيَّةٍ عن الصِّفات»، **أو**: «أنَّ ذاتَه وإرادتَه مستلزِمةٌ لوجود[٣] المفعول معه أزلًا وأبدًا»= **فهذا باطلٌ**، وليس هو قول أحدٍ من المسلمين.

وإذا قيل: «إنَّه قادرٌ مختارٌ»:

۞ **فإن أُريد بـ«القادر»**: «أنَّه يفعل مع جواز ألا يفعل، وأنَّ الأمر الحادث الممكن يترجَّح وجودُه على عدمه بدون السَّبب التَّامِّ المستلزم لوجوده»؛ كما يقوله من يقوله من القدريَّة والجهميَّة= **فهذا باطلٌ**.

والرَّازيُّ إذا ناظر الفلاسفةَ في إثبات كون الرَّبِّ «**قادرًا مختارًا**[٤]»؛ سلك مسلك هؤلاءِ، وأمَّا في مناظرته للقدريَّة وفي بحوثه في مسائل «**الممكن**»؛ فهو يقرِّر أنَّ القدرة والإرادة مستلزِمةٌ لوجود المراد، وأنَّ «**الممكن**» لا يوجد إلا عند وجود السَّبب التَّامِّ المستلزِم له، ويردُّ على من يقول من المعتزلة -كالخُوارزمي وغيره[٥]-: «إنَّ الوجود يصير أَوْلى به»، ولهذا ورد على تفسيره «**القادر المختار**»[٦] من الأسْوِلة الصَّعبة[٧] ما لم يُجب عنه بجوابٍ صحيحٍ، بل ولم يُقِم دليلًا صحيحًا على أنَّ الله تعالى

---

(١) في (م): «قائل»، والمثبت من (د).

(٢) في (د): «المسلمين»، والمثبت من (م).

(٣) بعدها في (م) زيادة: «هذا».

(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).

(٥) انظر: «**تحفة المتكلمين**» للخوارزمي (ص٤٨). وانظر ردَّ الرازي في «**الأربعين**» (ص٢٢٨)، «**المطالب العالية**» (٣/ ٥٥). وانظر: «**نقد المحصَّل**» (ص٥٨٧).

(٦) قوله: «القادر المختار» في (م): «للقادر»، والمثبت من (د).

(٧) في (د): «الضعيفة»، والمثبت من (م).

«**قادرٌ**»(١)! كما قد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع(٢).

۞ وأمَّا على مذهب السَّلف وجمهور المسلمين الذين يثبتون القدر، ويقولون: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وإنَّ العبد فاعلٌ قادرٌ مختارٌ، والله تعالى خالق فعله وقدرته ومشيئته»= فتزول الإشكالات كلُّها، ويظهر أنَّه لا منافاة بين أن يكون الرَّبُّ «قادرًا مختارًا»، وأنَّه(٣) «ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن»؛ فهو يوجب بمشيئته وقدرته ما شاءه(٤) من المقدورات؛ فما شاءه وجب وجوده، وما لم يشأه امتنع وجوده. فهو موجِبٌ بذاته الموصوفة بالمشيئة والقدرة، بمعنى أنَّه يجب ما شاءه؛ ومع أنَّ كلَّ ما شاءه فهو محدَثٌ، كائنٌ بعد أن لم يكن، ليس معه شيءٌ قديمٌ بِقِدَمه.

وإذا انضمَّ إلى هذا ما تقدَّم ذكره(٥) من مذهب السَّلف والأئمَّة وجمهور المسلمين، وأنَّه سبحانه يخلق الأشياء بالأسباب، وأنَّه يخلق(٦) بحِكمةٍ= كان العلم بأنَّه «قادرٌ مختارٌ» بهذا(٧) المعنى يزيل الشُّبَه الواردة جميعها. وإن كان هذا القول لا يوجد في كتب الرَّازي وأمثالِه من المصنِّفين الذين لا يوجد في كتبهم إلا مذهب الفلاسفة أو القدريَّة أو الجهميَّة؛ ولهذا يوجد أحدُهم متناقضًا حائرًا، لا يثبت على قولٍ واحدٍ؛ لأنَّه ما من قولٍ من هذه الأقوال إلا وفيه من الفساد ما يمنع العارف به وبلوازمه أن يعتقده حقًّا.

(١) أورد الأسولة في «**الأربعين**» (ص١٢٣-١٢٥)، والأجوبة عنها (ص١٢٥-١٢٩)، وعقد فصلًا في إقامة الدلائل على أنه تعالى قادر (ص١٢٩-١٣٢).
(٢) انظر: «**النبوات**» (٢/ ٩٠٩)، «**الدرء**» (٣/ ٦٢) (٩/ ١٩٢)، «**المنهاج**» (١/ ١٦١، ٣٩٦، ٣٩٨) (٣/ ٣١، ١١٩)، «**الصفدية**» (ص٣٨٢)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٦٨).
(٣) ليست في (د)، وفي (م): «أو أنه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) في (م): «شاء»، والمثبت من (د).
(٥) انظر: (ص٤٨٣).
(٦) قوله: «وأنه يخلق» في (م): «ويخلق»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «فهذا»، والمثبت من (د).

وفروع[١] هذه المسألة كثيرةٌ جدًّا، مثلما إذا تكلَّموا فيما يحدثه الله من المطر والسَّحاب، والنَّبات والحيوان، والحرِّ والبرد، والإهلال والإبدار[٢] والاستسرار، وغير ذلك.

فتجد أولئك المتفلسفة لا يجعلون الموجِب لذلك إلا مجرَّد ما رأوه عِلَّةً من «**الحركات الفلكيَّة**» و«**القوى الطَّبيعيَّة**» و«**النُّفوس**»[٣] و«**العقول**».

وتجد المتكلِّمين من الجهميَّة ومن اتَّبعهم -كأبي الحسن وأتباعه- ممَّن لا يُثبت الأسباب ولا الحِكَم، أو لا يثبت أحدَهما، **ويقول**: «إنَّ نفس القادر المختار يرجِّح أحد المتماثلين بغير مرجِّحٍ»= يحيل هذا كلَّه على هذا «**القادر المختار**» الذي ذكروه -فليس[٤] هو «**القادر المختار**» عند السَّلف والأئمَّة وجمهور المسلمين-.

وصار هؤلاء الذين أحالوا الحوادث على ما ذكروه من «**القادر المختار**»؛ ينكرون ما يشهده النَّاس ويعقلونه ويعلمونه من الأسباب والحِكَم، وإذا رأوا مصلحةً[٥] حصلت للخلق مع الحوادث[٦]؛ **قالوا**: «إنَّ هذا مجرَّد اقترانٍ جرت به العادة مِن غير أن يفعل الله[٧] أحدَهما بسببٍ أصلًا، ومِن[٨] غير أن يفعله لحِكمةٍ أصلًا».

---

(١) من هنا إلى (ص٤٨٩) اقتبسه ابن القيم -باختصار وتصرُّف- في «**شفاء العليل**» (٣/ ١٠٨٣-١٠٨٥).

(٢) في (م): «والإنذار» وهي مصحَّفة عن المثبت، وفي (د): «والإدبار».

(٣) في (د): «أو النفوس»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٤) في (د): «ليس»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «رأوا مصلحة» في (د): «راواالمصلحة»، والمثبت من (م).

(٦) في (د): «الحادث»، والمثبت من (م).

(٧) ليست في (د)، والمثبت من (م).

(٨) في الأصلين (م، د): «من» بلا واو، ولعل الصواب ما أثبت.

ويغلون في ذلك حتَّى يقول من أثبت «**الجوهر الفرد**» منهم، ومن أثبت «**الخلاء**»: **إنَّ** الفَلَكَ والرَّحَى وغيرَهما ممَّا يدور يتفكَّك عند الدَّوران دائمًا، والقادر المختار يعيده كما كان، **وإنَّ** ماء البحر فيه خلاءٌ لا ماءَ فيه؛ يحصل بالقادر المختار. وإلى[(١)] أمثال ذلك[(٢)].

ولهذا يوجد أحدُهم ينصر في هذا المصنَّف شيئًا، وينصر في الآخر ما يناقضه؛ **تارةً** يردُّ على الفلاسفة[(٣)] بأصول المتكلِّمين الجهميَّة والقدريَّة؛ **وتارةً** يردُّ على أولئك بأصولِ هؤلاء؛ **وتارةً** يعارض بين القولين ويبقى حائرًا واقفًا؛ وبسط هذه الأمور لا يحتمله هذا **المختصر**.

والمقصود هنا: الكلام على أنَّ الله سبحانه «**قادرٌ**»، وأنَّ العلم بذلك بعد تصوُّر أنَّه «**فاعلٌ**» علمٌ ضروريٌّ، والطُّرُقُ[(٤)] الدَّالَّة على ذلك كثيرةٌ جدًّا، وكلُّ ما عُلم أنَّ الله تعالى فَعَلَه ولو بواسطةٍ؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّه «**قادرٌ**»[(٥)]؛ للعلم الضَّروريِّ بامتناع الفعل من غير قادرٍ.

ومن تمام ذلك: أن يُعلم أنَّ الله على كلِّ **شيءٍ** قديرٌ، والممتنع لذاته ليس **بشيءٍ** في الخارج باتِّفاق العقلاء؛ لامتناع أن يكون له في الخارج وجودٌ -أو ثبوتٌ؛ عند من يفرِّق بين «الثبوت» و«الوجود»-، وهو ﷻ قادرٌ على كلِّ[(٦)] واحدٍ من الضِّدَّينِ على سبيل البدل، وأمَّا وجودهما معًا؛ فليس **بشيءٍ**، بل هو ممتنعٌ لذاته.

---

(١) في (د): «إلى»، والمثبت من (م).

(٢) انظر: «**الأربعين**» (ص٢٦٢، ٢٧١). وانظر في الكلام على «**الخلاء**» وحجج مانعيه ومجيزيه: «**المطالب العالية**» (٥/ ١٥٥-١٧٧)، «**الأربعين**» (ص٢٧٠)، «**أبكار الأفكار**» (٣/ ١٨٩-١٩٥). وانظر في الكلام على «**الجوهر الفرد**»: «**المطالب العالية**» (٦/ ١١٥-١٢٦)، «**الأربعين**» (ص٢٥٣)، «**أبكار الأفكار**» (٣/ ٥٣).

(٣) في (د): «المتفلسفة»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «والطريق»، والمثبت من (د).

(٥) في (د): «فاعل»، والمثبت من (م).

(٦) بعدها في (د) زيادة: «شيء»، ولعلها مقحمة.

وكذلك وجود الملزوم بدون لوازمه التي يمتنع وجوده بدونها= هو من هذا الباب؛ **كوجود** الولد قبل والده، مع كونه قد ولده[١]، **ووجود**[٢] الصِّفات بدون ذاتٍ تقوم بها[٣]، ونحو ذلك.

ومَن فَهِمَ هذا الأمر؛ انحلَّت عنه الإشكالاتُ التي تُورَد على قدرة الله وحكمته ومشيئته في مسائل «**القدر**» وغيرها، **وتبيَّنَ** له أنَّ خير الكلام كلامُ الله تعالى، **وأنَّه** سبحانه بَيَّنَ فيه الأمور الإلهيَّة والمطالب العُلْوِيَّة أحسنَ بيانٍ وأكملَه؛ حيث يُبيِّن قدرته على أشياءَ لم يفعلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[٤]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾[٥]، ونحو ذلك؛ مع أنَّه لم يفعل مقدورَه، وأنَّ خلاف المعلوم مقدورٌ ممكنٌ باعتبار نفسه؛ لكنَّه لا يكون لعدم مشيئته له، وهو لا يشاؤه؛ لما في ذلك من فوات حكمته التي يمتنع اجتماعُها مع وجود هذا المفروض، والله أعلم.

وهذا من تمام العلم بأنَّ الله تعالى «**قادرٌ مختارٌ**»؛ فإنَّه سبحانه كما أنَّه يفعل بمشيئته وقدرته؛ فهو سبحانه يفعل ما يفعله لِحكمةٍ؛ فيخلق لِحكمةٍ، ويأمر لِحكمةٍ.

وهذا[٦] قول السَّلَف والأئمَّة وجمهور المسلمين وأكثر طوائف النُّظَّار من المسلمين وغيرهم، وهو قول الكَرَّاميَّة والمعتزلة وغيرهم، وجمهور الفقهاء -أتباع الأئمة الأربعة- وغيرهم، لكن من متأخِّريهم مَن يتناقض[٧]؛ فيُفرِّعُ في بعض المواضع فروعًا لا تُناسب هذا الأصل.

---

(١) في الأصلين (م، د): «ولد»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) في (م): «أو وجود»، والمثبت من (د). (٣) بعدها في (م) زيادة: «الصفات».
(٤) السجدة: (١٣). (٥) البقرة: (٢٥٣).
(٦) في (م): «هذا»، والمثبت من (د).
(٧) قوله: «من يتناقض» في (د): «من قد تناقض»، والمثبت من (م).

وذهب الجهم[١] بن صفوان ومن وافقه من متكلِّمة الصِّفاتيَّة إلى أنَّه لا يفعل شيئًا لِحِكمةٍ؛ فلا[٢] يَخْلُق لحِكْمةٍ، ولا يأمر لِحِكْمةٍ، ولا يفعل شيئًا لشيءٍ أصلًا، وليس عندهم في القرآن العزيز «لام كي»؛ لا في خَلْقه، ولا في أمره.

وهذا القول ينصره كثيرٌ من مثبتة القدر الرَّادِّينَ على المعتزلة: كأبي الحسن الأشعريِّ[٣] ومَن وافقه من المتأخِّرين من أهل الكلام، ومن يوافقهم أحيانًا من الفقهاء، وينصره طائفةٌ من نفاة القياس من[٤] الظَّاهريَّة.

وكثيرٌ من الكُتب المصنَّفة في «**أصول الدين**» لا يوجد فيها إلا هذا القول وقول المعتزلة القدريَّة. وقد عُلم أنَّ قول القدريَّة مخالِفٌ للسُّنَّة والجماعة؛ فيَظنُّ من لا يعرف حقائقَ الأمور أنَّ قول الجهم[٥] وأتباعِه هو قول أهل السُّنَّة؛ وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع، وإنَّما المقصود هنا التَّنبيه على هذه الأصول.

والرَّازيُّ وأمثاله ينصرون هذا القول، وَيدَّعون أنَّ القول الأوَّلَ؛ وإن كان هو[٦] قولَ جمهور المسلمين من الفقهاء والصُّوفيَّة وأهلِ التَّفسير والحديث والوعظ والعامَّة= فإنَّه باطلٌ بـ«**الأدلَّة العقليَّة البُرهانيَّة**».

ونحن نذكر ما ذكروه من حججهم على هذا النَّفي، ونبيِّن فسادَها، فننقل[٧] ما ذكره الرَّازي في كتابه «**الأربعين**»، وهو لم يذكر النِّزاع إلا مع

(١) في (م): «جهم»، والمثبت من (د).
(٢) في (م): «ولا»، والمثبت من (د).
(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «جهم»، والمثبت من (د).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «ملخص»، وعدم إثباتها أشبه؛ وسينقل الشَّيخُ كلام الرَّازيِّ بتمامه فيما يأتي.

المعتزلة وأكثر المتأخِّرين من الفقهاء، **فقال**[١]:

(**المسألة السَّادسة والعشرون:** في أنَّه لا يجوز أن تكون أفعالُ الله وأحكامُه معلَّلةً بِعِلَّةٍ الْبَتَّةَ.

اتَّفقت المعتزلة على أنَّ أفعالَ الله وأحكامَه معلَّلةٌ برعاية مصالح العباد، وهو اختيارُ أكثر المتأخِّرين من الفقهاء).

قال[٢]: (وهذا عندنا باطلٌ، ويدلُّ عليه **وجوهٌ خمسةٌ:**

الحُجَّةُ الأُولى: كلُّ من فعل فعلًا لأجل تحصيل مصلحةٍ، أو لدفع مفسدةٍ:

۞ فإن كان تحصيل تلك المصلحة أَوْلى له من عدم تحصيلها؛ كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيلَ تلك الأَوْلَوِيَّة. وكل من كان كذلك؛ كان ناقصًا بذاته، مستكملًا بغيره، وهو في حقِّ الله تعالى محالٌ.

۞ وإن كان تحصيلُها له وعدمُ تحصيلها بالنِّسبة إليه سِيَّين[٣]؛ فمع الاستواء لا يحصل الرُّجحان؛ فامتنع التَّرجيحُ).

ثُمَّ أورد سؤالًا -وهو سؤالُ المعتزلة-، فقال:

(**لا يقال:** «حصولُها»، و«لا حصولها» بالنِّسبة إليه، وإن كانَ[٤] على التَّساوي، إلا أنَّ حصولها للعبد أَوْلى من عدم حصولها له، فلأجل هذه الأَوْلَوِيَّة العائدة إلى العبد يرجِّح الله الوجود على العدم. **لأنَّا نقول:**

---

(١) «**الأربعين**» (ص٢٤٩-٢٥٠).

(٢) ليست في (م)، والمثبت من (د). **تنبيه:** الكلام الآتي اقتبس كثيرًا منه ابنُ القيِّم -باختصار وتصرف- في «**شفاء العليل**» (٣/ ١٠٨٩).

(٣) قوله: «بالنسبة إليه سيين» في (د): «بالنسبة سيين»، وفي «**الأربعين**»: «بالنسبة إليه سيَّان»، والمثبت من (م).

(٤) كذا في الأصلين (م، د) و«**شفاء العليل**»، وفي «**الأربعين**»: «كانا».

تحصيلُ تلك المصلحة وعدمُ تحصيلها له: **إمَّا** أن يكونَا متساويينِ بالنِّسبة إلى الله، **أو** لا يستويان؛ **وحينئذٍ:** يعود التَّقسيم المذكور).

والجواب عن هذه الحُجَّة من وجوهٍ:

الأوَّل: قولُه: (وكلُّ من كان كذلك؛ كان ناقصًا بذاته، مستكملًا بغيره، وهو في حق الله تعالى محالٌ)= **كلامٌ مجملٌ؛ فإنَّه يقال له: ما تعني بقولك**[1]: (ناقصٌ بذاته)؟ **أتعني به:**

١- أنه كان عادمًا شيئًا من الكمال الذي كان يجب أن يكون له قبل حدوث ذلك المراد؟

٢- أو كان المعدوم قبل ذلك ما ليس كذلك، بل كان عدمه قبل ذلك أَوْلى من وجوده؟

٣- أو معنى ثالثًا؟

۞ فإن ادَّعيتَ الأوَّل؛ كان ممنوعًا.

۞ وإن ادَّعيتَ الثَّاني؛ كان[2] حُجَّةً عليك؛ لأنَّ ما كان قبلَ وجودِه عدمُه أَوْلى من وجودِه، ووقتَ وجودِه كان وجودُه أَوْلى من عدمه= لم يكن عدمُه قبل وجوده نقصًا، ولا وجودُه بعد عدمه نقصًا، بل كان الكمالَ: عدمُه قبل وقت وجوده، ووجودُه وقت وجوده.

وإذا كان كذلك؛ **فلِمَ قلتَ:** (إن هذه الحِكَم المطلوبة ليست من هذا النَّوع)؟!

وحينئذٍ: فيكون وجودُها وقتَ وجودِها هو الكمالَ، ويكون عدمُها حينئذٍ نقصًا، فيكون نافيها هو الذي وصف الله تعالى بالنَّقص، لا مثبتُها!

---

(١) في (د): «بقول»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٢) في (د): «فهو»، والمثبت من (م).

الثَّاني: أن يقال: قولُك: (مستكملًا بغيره).

١- **أتعني به:** أنَّ الحِكمة -التي يجب وجودُها- حصلت له من شيءٍ غنيٍّ عنه؟

٢- **أم تعني به:** أنَّ تلك الحِكمة نفسَها هي الغير، وأنَّه استكمل بها؟

۞ فإن ادَّعيتَ الأوَّل؛ فهو باطلٌ؛ فإنَّه لا محدِثَ لشيءٍ من الأشياء إلا هو لا شريك له، فلم يَستفِد من أحدٍ غيرِه شيئًا.

۞ وإن قلت بالثَّاني؛ **قيل لك: قولُك:** (إنَّه استكمل بها):

١- **أتعني به** أنَّه حصل مراده الذي يحبُّه بها؟

٢- **أم تعني به** شيئًا آخر؟

والثَّاني ممنوعٌ، **والأوَّل** يتضمَّن الكمالَ لا النَّقص؛ فإنَّ مَن كان قادرًا على ما يحبُّه، وفَعَلَه في الوقت الذي يحبُّه، على الوجه الذي يحبُّه= فهو الكاملُ، لا مَن لا محبوبَ له، أو مَن له محبوبٌ لا يقدر على فِعله.

الثَّالث: أن يقال: أنتَ قد ذكرت في كتبك[(١)] أنَّه «لم يَقم على نفي النَّقص دليلٌ **عقليٌّ**»، متَّبِعًا في ذلك لأبي المعالي[(٢)] وغيرِه ممَّن يقول: «إنَّه لم يَقم على نفي النَّقص عن الله[(٣)] دليلٌ **عقليٌّ**»، **وقلتَ أنت وهُمْ:** «إنَّما يُنفى[(٤)] النَّقصُ عن الله تعالى **بالسَّمع** -وهو **الإجماع**-».

فلم تنفوه عن الله تعالى **بالمعقول**، ولا بنصٍّ **منقولٍ** عن الرَّسول، بل

(١) انظر: «**المحصَّل**» (ص٤٠١)، «**الأربعين**» (ص١٧٢)، «**المطالب العالية**» (٣/ ١٩٥)، «**نهاية العقول**» (٢/ ٤٢).

(٢) انظر: «**الإرشاد**» (ص٣٣١). وانظر: «**نقد المحصَّل**» (ص٥٦٥)، «**المختصر الكلامي**» (ص٨٤٤)، «**الشرح الجديد**» للقوشجي (ص٧٦).

(٣) قوله: «عن الله» ليس في (د)، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٤) في (م): «ننفي»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».

بما ذكرتموه من **الإجماع**؛ **وحينئذٍ**: فإنَّ ما يُنفى بالإجماع: ما انعقد الإجماعُ على نفيه، والفعل لِحِكمةٍ لم ينعقد الإجماعُ على نفيه، وإذا سمَّيتَه أنت نقصًا؛ لم تكن هذه التَّسمية موجبةً للإجماعِ.

ولو قلتَ: أهلُ الإجماع أجمعوا على نفي النَّقص، وهذا نقصٌ.

قيل لك: لو سُلِّم لك أنَّهم أجمعوا على إطلاق هذا اللَّفظ، فالاعتبار بمرادهم باللَّفظ، لا بنفس اللَّفظ، **وإذا كانوا يقولون**: «ليس موردُ النِّزاع ممَّا أجمعنا عليه»؛ امتنع الاحتجاج عليه بدعوى إجماعِهم.

الرَّابع: **أن يقال**: نحن نَدَّعِي أنَّ النَّقص منفيٌّ عنه عقلًا، كما هو منفيٌّ عنه سمعًا، والعقل يوجب اتِّصافَه ﷻ بصفات الكمال، والنَّقص هو ما ضادَّ صفاتِ الكمال؛ فالعلمُ صفةُ كمالٍ؛ فما ضادَّه كان نقصًا، والقدرة صفةُ كمالٍ؛ فما ضادَّها[(١)] كان نقصًا، والحياة صفة كمال؛ فما ضادَّها كان نقصًا.

وأمَّا حصول ما يحبُّه في الوقت الذي يحبُّه؛ فإنَّما هو كمالٌ إذا حصل على الوجه الذي يحبُّه، وعدمه قبل ذلك ليس نقصًا[(٢)]؛ إذ كان لا يحبُّه قبل ذلك.

الوجه الخامس: **أن يقال**: الكمال الذي يستحقُّه هو الكمال الممكن أو الممتنع؟

۞ والثَّاني باطلٌ قطعًا، [*بل يقال: لا نسلِّم أنَّ الممتنع يكون كمالًا، بل الممتنعُ ليس بشيءٍ في الخارج، فضلًا عن أن يكون كمالًا*][(٣)].

(١) في (د) -هنا وفي الموضع الآتي-: «ضاده»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «ليس نقصًا» في (د): «نقص»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م).

۞ وأمَّا الأول؛ **فيقال**: إذا كان في الأمور ما لا يحدث إلا شيئًا بعد شيءٍ؛ كان وجودُه في الأزل ممتنعًا؛ فلا يكون من الكمال، وإنَّما يكون الكمال وجوده حين يمكن وجوده.

السَّادس: **أن يقال**: لا ريب أنَّه تعالى أحدثَ أشياءَ بعد أن لم يكن محدِثًا لها -كالحوادث المشهودة-، والقائلون بكون(١) الفَلَك قديمًا عن عِلَّة موجِبةٍ يُسلِّمون ذلك، ويُسلِّمون أنَّه يُحدث الحوادث بواسطةٍ، وإن كانوا قد يتناقضون.

وحينئذٍ: **فيقال**: هذا الإحداث: **إمَّا** أن يكون صفةَ كمالٍ، **وإمَّا** ألا يكون.

۞ فإن كان صفةَ كمالٍ؛ فقد كان فاقدًا لها قبل ذلك.

۞ وإن لم يكن صفة كمالٍ؛ فقد اتَّصف بالنَّقص.

فإن قلتَ: «**أقول**: ليس بصفةِ كمالٍ، ولا نقصٍ».

وقد تنازع النُّظَّار في الفاعليَّة: هل هي صفة كمالٍ أو نقصٍ؟

۞ **وجمهور المسلمين يقولون**: «هي صفة كمالٍ»، وهذا قول أكثر الحنفيَّة، والحنبليَّة(٢)، وأئمَّة المالكيَّة، والشَّافعيَّة، وأهل الحديث، والصُّوفيَّة، وكثيرٍ من النُّظَّار من المتكلِّمين والفلاسفة -أو أكثرهم-.

۞ **وقالت طائفةٌ**: «ليست صفةَ كمالٍ ولا نقصٍ»، وهو قول أكثر أصحاب الأشعريِّ.

---

(١) في(د): «بأن» -ولذا أصلح النَّاسخ قوله: «قديمًا» إلى: «قديم»-، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٢) في (م): «والحنابلة»، والمثبت من (د).

فإذا التَزَمَ هذا القول[(١)]؛ **قيل له: الجواب من وجهين:**

أحدُهما: أنَّه من المعلوم بصريح العقل أنَّ[(٢)] من يَخْلُقُ أكملُ ممَّن لا يَخْلُقُ؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾[(٣)]، فاستفهم سبحانه استفهامَ إنكارٍ، وهو يتضمَّن الإنكار على من سوَّى بين من يَخْلُقُ ومن[(٤)] لا يَخْلُقُ، وذلك يدلُّ على أن تفضيل من يَخْلُق على من لا يَخْلُق أمرٌ فِطْرِيٌّ ضَروريٌّ؛ كتفضيل مَن يَعْلَمُ على مَن لا يَعْلَم؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾[(٧)]، ونظائره كثيرةٌ[(٨)].

الثَّاني: أنَّه إذا كان الأمر هكذا؛ فلِمَ لا يجوز أنْ[(٩)] يفعل لحِكْمةٍ

---

(١) وهي أنَّها ليست صفة كمال ولا نقص. فسياق الكلام: «وحينئذ: فيقال: هذا الإحداث إما أن يكون صفة كمال، وإما ألا يكون...فإن قلت: أقول: ليس بصفة كمال ولا نقص... فإذا التَزَمَ هذا القول؛ قيل له...»، وقوله: «وقد تنازع النظار... أصحاب الأشعري» استطراد من الشَّيخ في ذكر الخلاف في الفاعلية.

(٢) في (د): «أنه»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٣) النحل: (١٧).

(٤) في (م): «وبين من»، والمثبت من (د).

(٥) الزمر: (٩).

(٦) النحل: (٧٥-٧٦).

(٧) فاطر: (١٩-٢٢).

(٨) قوله: «ونظائره كثيرة» في (د): «ونظائر هذا كثير»، والمثبت من (م).

(٩) في (د): «أنه»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

يكون وجودُها وعدمُها بالنِّسبة إليه سواءً؟ كما أنَّه يَخْلُق ويُحْدِث ووجود الخلق والإحداث وعدمه بالنِّسبة إليه سواءٌ، كما ذكرتم.

فإنَّكم إذا جعلتموه فاعلًا بالإرادة، ووجودُ المراد وعدمُه بالنِّسبة إليه سواءٌ= فهذه إرادةٌ لا تُعْقل في الشَّاهد؛ **فكذلك فقولوا**: «يفعل لِحِكمةٍ وجودُها وعدمُها بالنِّسبة إليه سواءٌ»، وإن كان مثل ذلك لا يُعقل في الشَّاهد، لا سيَّما والفعل عندكم هو المفعول المنفصل؛ فجوِّزوا أيضًا أن يفعل لِحِكْمةٍ منفصلةٍ، كما قالت المعتزلة(١).

وأنتم إنَّما قلتم ذلك فرارًا من «**قيام الحوادث به**» ومن «**التَّسلسل**»؛ فكذلك فقولوا بنظيرِ ذلك فرارًا من هذا. فإن لم تقولوه وقاله غيركم؛ لم يلزمه من ذلك إلا نظيرُ ما لزمكم؛ فلا يكون قوله أبطلَ من قولكم.

وهذا لازمٌ لهم؛ **فإنَّهم قالوا**: «الخلق هو المخلوق»، وخالفوا بهذا صريحَ العقل والسَّمع؛ لئلَّا يلزم التَّسلسل، **فمن قال**: «إنَّه يفعل مفعولًا لمفعول» بأن يريده لنفسه؛ كان أقرب إلى المعقول(٢).

السَّابع: **أن يقال**: العقل الصَّريح يَعلم أنَّ من فعل فعلًا لا لِحِكْمة؛ فهو أَوْلى بالنَّقص ممَّن فعل لِحِكْمةٍ كانت معدومةً، ثُمَّ صارت موجودةً في الوقت الذي أحبَّ كونَها فيه؛ فكيف يجوز أن يقال: فِعْلُه لِحِكْمةٍ(٣) يستلزم النَّقص، وفِعْلُه لا لحكمةٍ لا نقصَ فيه؟!

الثَّامن: **أنَّ هؤلاء يقولون**: «يفعل ما يشاء من غير اعتبار حِكْمةٍ»، فيجوِّزون عليه كلَّ ممكنٍ؛ حتَّى الأمر بالشِّرك والكذب والظُّلم، والنَّهي عن التَّوحيد والصِّدق والعدل! **وحينئذٍ**: فإن لم يكن هذا نقصًا؛ كان

---

(١) قوله: «كما قالت المعتزلة» ليس في (م) و«**شفاء العليل**»، والمثبت من (د).
(٢) من قوله: «وهذا لازم لهم...» إلى هنا؛ ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) في (م) و«**شفاء العليل**»: «للحكمة»، والمثبت من (د).

وجود الحكمة المطلوبة بفعله: ممَّا يشاؤه، وما شاءه[١] كان، ولا نقصَ فيه. فلا يجوز على قولهم أن يكون في شيءٍ من المرادات نقصٌ، وهذا مرادٌ؛ فلا نقصَ فيه.

وقولهم: «مَن فعل شيئًا [لشيءٍ][٢]؛ كان ناقصًا قبله[٣]»؛ قضيَّةٌ كلِّيَّةٌ عامَّةٌ، وعمومُها حينئذٍ ممنوعٌ، وهو أَوْلى بالمنع من **قول القائل:** «من أكرم أهل الجهل والظُّلم، وأهان أهلَ العلم والعدل؛ كان سفيهًا».

وإذا كان هذا جائزًا عليه عندهم، ولم يكن سفيهًا، وكانت هذه القضيَّة الكلِّيَّة منتقضةً به عندهم= فأن تكون[٤] تلك القضيَّة الكلِّيَّة منتقضةً به بطريق الأَوْلى والأحرى.

الوجه التَّاسع: أنه لو سُلِّم لهم أنَّه مستكمِلٌ بأمرٍ حادثٍ؛ لكان هذا من «**الحوادث المرادات**» عندهم، وكلُّ ما هو عندهم حادثٌ؛ فلا يقبح -عندهم-، ولا يمتنع عليه فعلُ شيءٍ ممكنٍ، ولا[٥] يُنزَّه عنه.

و«**القبيح**» الممتنع عندهم[٦]: هو الممتنع الذي لا يدخل تحت المقدور، وهذا يدخل تحت المقدور؛ فلا يكون قبيحًا ممتنعًا، وليس هو نقصًا من لوازم ذاته، بل هو من الأمور الحادثة، وتلك ليس فيها ما يمتنع عندهم.

فإن قالوا: «هذا قائمٌ بذاته، أو حكمةٌ[٧] تعود إليه؛ فيمتنع»= **قيل:**

---

(١) في (م): «شاء»، والمثبت من (د). (٢) من «**شفاء العليل**».

(٣) كذا في الأصلين (م، د)، وفي «**شفاء العليل**»: «بدونه» -وانظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٨٣)-، وسبق (ص٤٩٢) قول الرَّازي: (وكل من كان كذلك؛ كان ناقصًا بذاته).

(٤) في (د): «تكن»، والمثبت من (م).

(٥) قوله: «فعل... ولا» في (د): «فكل... فلا»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «عليه»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».

(٧) في (د): «حكمته»، والمثبت من (م).

۞ إن كان بائنًا عنه؛ فهو كسائر المحدَثات، وعندكم لا تعود حِكَمُ شيءٍ منها إليه، ولا يقبح منه شيءٌ من الأشياء.

۞ وإن كان قائمًا به؛ لم يكن ذلك إلا على قول مَن يجوِّز قيامَ الحوادث به؛ **وحينئذٍ**: فتكون من جملة المرادات ولا قبيح فيها، وإذا قام به ما ليس بقبيحٍ؛ لم يكن ممتنعًا على أصلهم.

وجماع هذا وهذا -وهو الوجه العاشر-: أنَّه ما من محذورٍ يلزم بتجويز أن يفعل لِحِكْمةٍ؛ إلا والمحاذير التي تلزم بكونه يفعل لا لِحِكْمةٍ أعظمُ وأعظمُ؛ **وحينئذٍ**: **فإن** كان هذا ممتنعًا؛ فالفعل لا لِحِكمةٍ أعظمُ امتناعًا، **وإن** كان غيرَ ممتنعٍ؛ لم يمتنع الفعلُ لِحِكْمةٍ، مع أنَّ الفعل لِحِكْمة أَوْلى من الفعل لا لِحِكْمةٍ.

فعُلِم أنَّ ما يُستدلُّ به على امتناع فِعْلِه لِحِكْمةٍ؛ فهو حُجَّةٌ باطلةٌ، وأنَّ الفعل لِحِكْمةٍ أولى بكونه صفةَ كمالٍ، وأصحُّ في الأدلَّة العقليَّة والنَّقليَّة، وأبعدُ عن التَّناقض سمعًا وعقلًا. هذا لو كان الفعل لا لِحِكْمةٍ ممكنًا؛ فكيف إذا كان ممتنعًا؟!



قال الرَّازي[(١)]: (**الحُجَّة الثَّانية**: لو كانت موجوديَّته[(٢)] معلَّلةً بِعِلَّةٍ؛ لكانت تلك العلَّة:

۞ إن كانت قديمةً؛ لزم من قِدَمها قِدَم الفعل، وهو محالٌ.

۞ وإن كانت محدَثةً؛ افتقر كونُه تعالى موجِدًا لتلك العلَّة إلى عِلَّةٍ

---

(١) في «**الأربعين**» (ص٢٥٠).

(٢) في (د): «موجديته»، وفي «**الأربعين**» -نسخة-: «موجدية الله»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**». ويؤيده (ص٥١١).

أُخرى، ولزم[١] «**التَّسلسل**»، وهو محالٌ.

وهذا هو المراد من قول مشايخ الأصول: [عِلَّةُ][٢] كلِّ شيءٍ صنعُه، ولا عِلَّةَ لصنعِه).

والجواب من وجوهٍ:

أحدُها: أن يقال: لا يخلو: **إمَّا** أن يمكن أن يكون الفعلُ قديمَ «**العين**» أو قديمَ «**النَّوع**»، **أو** لا يمكن ذلك.

۞ فإن جاز أن يكون قديمَ «**العين**» أو قديمَ «**النَّوع**»؛ جاز في الحِكمة -التي يكون الفعلُ لأجلها- أن تكون قديمةَ «**العين**» أو قديمةَ «**النَّوع**».

❏ **فإنَّ مَن قال:** «إنَّه خالقٌ مكوِّنٌ في الأزل لِمَا لم يكن بعدُ» **قال**[٣]: «قولي هذا كقول مَن قال: هو مريدٌ في الأزل لِمَا لم يكن بعدُ. فقولي بقِدَم كونه فاعلًا؛ كقول هؤلاء بِقِدَم كونه مريدًا»؛ **فحينئذٍ:** يمكنه أن يقول بقِدَم ما خلق لأجله وأراد لأجله.

وإذا قيل: «هذا ممتنعٌ»؛ فالأوَّل أيضًا ممتنعٌ.

والمقصود: إلزامُ هؤلاء الذين يجوِّزون الشَّيء أو يوجبونه؛ ويُحيلون ما هو مثله أو أَوْلى[٤] منه بالجواز أو الوجوب.

❏ **ومن قال من المتفلسفة:** «إنَّ فِعلَه قديمٌ لمفعولٍ معيَّنٍ» **يقول:** «إنَّ الحكمة قديمةٌ، وإنَّه لم يزل يلتذُّ».

---

(١) كذا في الأصلين (م، د) و«**الأربعين**» -نسخة-، وفي «**الأربعين**» -نسخ-: «فيلزم»، وهو الأشبه بالصواب.

(٢) من «**الأربعين**» و«**شفاء العليل**». والعبارة من كلام ذي النون المصري، انظر: «**الرسالة**» للقشيري (١/ ٢٣) (٢/ ٤٦٣)، «**تاريخ دمشق**» (١٧/ ٤٠٣). وانظر في بيان معناها والكلام عليها: «**اللمع**» للسرَّاج (ص٤٤٠)، «**الاستقامة**» (١/ ١٤٦).

(٣) في الأصلين (م، د): «وقال»، والمثبت من «**شفاء العليل**».

(٤) قوله: «أو أولى» في (م): «وأولى»، والمثبت من (د).

❐ **ومن قال** بدوام «**نوع**» الفعل؛ فقوله بدوام «**نوع**» الحكمة واضحٌ لا شُبهةَ فيه.

۞ وإن لم يمكن أن يكون الفعلُ لا قديمَ «**العين**» ولا قديمَ «**النَّوع**»؛ **فيقال**: إذا كان فِعلُه حادثَ العين أو النَّوع[(١)]؛ كانت الحكمة[(٢)] حادثةً.

وقوله: (يفتقر[(٣)] كونه محدِثًا لتلك العلَّة إلى عِلَّةٍ أخرى) ممنوعٌ؛ فإنَّ هذا إنَّما يلزم أن **لو قيل**[(٤)]: «كلُّ حادثٍ فلا بُدَّ له من علَّةٍ»، وهم لم يقولوا هذا، **بل قالوا**: «يفعل لحكمةٍ وعلَّةٍ».

ومعلومٌ أنَّ المفعول لأجله هو مرادٌ محبوبٌ للفاعل.

والمراد المحبوبُ: إمَّا أن يكون محبوبًا **لنفسه**، وإمَّا أن يكون محبوبًا **لغيره**.

والمحبوب [**لغيره**][(٥)] إنَّما يكون محبوبًا لأنَّ ذلك الغيرَ محبوبٌ؛ فلا بُدَّ أن ينتهيَ الأمرُ إلى محبوبٍ **لنفسه**.

وحينئذٍ: فمعنى كونه يفعل لحكمةٍ أنَّه يفعل مُرادًا لمرادٍ آخرَ يحبُّه. فإذا كان الثَّاني محبوبًا لنفسه؛ لم يجب أن يكون الأوَّلُ كذلك، ولا يجب في هذا «**تسلسلٌ**»، ولا يلزم إذا كان المرادُ الأوَّل مرادًا لغيره أن يكون الثَّاني مرادًا لغيره.

وهذا لازمٌ لهم؛ **فإنَّهم قالوا**: «الخلق هو المخلوق»، وخالفوا بذلك[(٦)] صريحَ **العقل والسَّمع**؛ لئلَّا يستلزم[(٧)] «**التَّسلسلَ**»، **فمن قال**:

---

(١) في الأصلين (م، د): «والنوع»، والمثبت من «**شفاء العليل**».
(٢) في (د): «حكمته»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».
(٣) في (م): «فيفتقر»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».
(٤) في الأصلين (م، د): «قال»، والمثبت من «**شفاء العليل**».
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) في (م): «بهذا»، والمثبت من (د).
(٧) في (م): «يلزم»، والمثبت من (د).

«إنَّه يفعل مفعولًا يريده لمفعولٍ ثانٍ يريده لنفسه»؛ كان أقرب إلى المعقول.

الجواب الثاني: أنَّه[١] كما أنَّه خَلَقَ شيئًا بسببٍ، وَخَلَقَ السَّببَ بسببٍ آخرَ، حتَّى ينتهي إلى أسبابٍ لا أسبابَ فوقها= فكذلك خَلَقَ لحكمةٍ، والحكمةَ لحكمةٍ، حتَّى ينتهي الأمرُ[٢] إلى حكمةٍ[٣] لا حكمةَ فوقها.

الجواب الثالث: أنَّ هؤلاء **يقولون**: «كلُّ مخلوقٍ؛ فهو مرادٌ لنفسه لا لغيره»؛ **وحينئذٍ**: فَلَأَن يجوزَ في بعض المخلوقات أن يكون مرادًا لغيره[٤] أَوْلى وأحرى، ولا يمتنع حينئذٍ أن يكون عند ذلك الأمرُ[٥] مرادًا له.

الجواب الرَّابع: **أن يقال**: هب أنَّ هذا يستلزم «**التَّسلسلَ**»، لكنَّه يستلزم «**التَّسلسلَ**» في الحوادث المستقبلة؛ فإنَّ الحكمة التي لأجلها يفعل الفعل تكون حاصلةً بعده، فإذا كان بعدها حكمةٌ أخرى؛ لزم حوادثُ لا آخر لها في المستقبل، وهذا جائزٌ باتِّفاق سلف الأمَّة وأئمَّتها وجماهيرِها، ولم يخالف في ذلك إلا الجهم وأبو الهذيل.

فإن قيل: فيلزم من ذلك ألا تحصل الغاية المطلوبة أبدًا.

قيل: بل لا تزال الحكمة المطلوبة تحصل دائمًا؛ فإنَّ الواحد من النَّاس يفعل الشَّيءَ لحكمةٍ يحبُّها لنفسها يحصُل بها محبوبُه، ثُمَّ يفعل لحكمةٍ يحبُّها يحصُل بها محبوبُه.

---

(١) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٢) في (د): «ذلك»، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».
(٣) قوله: «إلى حكمة» في (م): «لحكمة»، والمثبت من (د) و«**شفاء العليل**».
(٤) في الأصلين (م، د): «لنفسه»، والمثبت من «**شفاء العليل**».
(٥) وردت في (د) بعد قوله في السطر التالي: «هب أن هذا»، والظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقت في غير موضعها، وصواب موضعها هنا كما ورد في (م).

فإذا قيل: «إنَّه سبحانه يفعل لحكمةٍ يحبُّها يحصُل بها محبوبُه، ثُمَّ يفعل لحكمةٍ يحبُّها يحصُل بها محبوبُه»= لم تزل محبوباته تحصُل شيئًا بعد شيءٍ، وهذا هو الكمال الذي يستحقُّ أن يوصف به؛ فإنَّه لا يزال مراده الذي يحبُّه يحصل بفعله، وهو غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، ورحمتُه لعباده وإحسانُه إليهم هو ممَّا يحبُّه، وهو سبحانه إذا أمر العباد ونهاهم؛ أمرهم بما يحبُّه ويرضاه لهم، وهو يحبُّهم ويرضى عنهم إذا فعلوه؛ قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ﴾[1].

لكنْ فَرْقٌ:

۞ بين ما يريد هو أن يخلقه لِما يحصل به من الحكمة التي يحبُّها؛ فهذا يفعله سبحانه ولا بُدَّ من وجودِه؛ فإنَّه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

۞ وبين ما يريد من العباد أن يفعلوه، ويحبُّه إذا فعلوه، ويأمرهم به من غير مشيئةٍ منه أن[2] يخلقه؛ فإنَّ المشيئة متعلِّقةٌ بفعله، والأمر متعلِّقٌ بفعل عبده المأمور.

و«الإرادة» منه: **تارةً** تكون بمعنى «**المشيئة**»، **وتارةً** تكون بمعنى «**المحبَّة**».

فَفَرْقٌ بَيْنَ ما يريد أن يَخْلُقه، وبَيْنَ ما أمر به ولكن هو لا يريد أن يَخْلُقه؛ فإنَّ الفَرْقَ بين ما يريد الفاعل أن يفعله، وبين ما يريد من المأمور أن يفعله= فَرْقٌ واضحٌ.

---

(١) الزمر: (٧).

(٢) في (م): «لأن»، والمثبت من (د).

وهو[(١)] سبحانه له الخلق والأمر، فلمَّا أمر عباده بالإيمان به وطاعته وطاعة رسله:

❐ أراد مع ذلك أن يُعِيْن طائفةً على ذلك؛ فيخلق أفعالهم، ويجعلهم مطيعين له؛ فصار مريدًا للإيمان منهم[(٢)] خلقًا وأمرًا، وهو سبحانه الذي جعلهم مسلمين. كما قال الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٢٨﴾[(٣)]، وقال الخليل أيضًا: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ۝٧٣﴾[(٥)].

❐ ولم يرد سبحانه أن يخلق فعل طائفةٍ أخرى ويعينهم؛ فهؤلاء لم يؤمنوا، وإن كان قد أمرهم بالإيمان، وأراد منهم أن يفعلوه إرادةً شرعيَّةً. ولم يرد هو أن يفعل[(٦)] ويخلق ما يصيرون به مؤمنين؛ لِمَا له في إعانة هؤلاء وترك إعانة هؤلاء من الحِكمة، كما يؤتي قومًا علمًا وقدرةً، وآخرين لا يؤتيهم ذلك.

ومثل ذلك في التَّخصيصات الواقعة في ملكه كثيرٌ، يخصُّ بعضَ عباده من النِّعم بما لم يَشْرَكه فيه غيره.

قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾[(٧)]، وقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١٧﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن

(١) في (م): «والله»، والمثبت من (د).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) البقرة: (١٢٨).
(٤) إبراهيم: (٤٠).
(٥) الأنبياء: (٧٣).
(٦) في (د): «يفعله»، والمثبت من (م).
(٧) الحجرات: (٧).
(٨) الحجرات: (١٧).

يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾[(١)]، وقال تعالى أيضًا: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[(٢)]، وقالت الرُّسل لقومهم: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأۡتِيَكُم بِسُلۡطَٰنٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١١﴾﴾[(٣)].

وهو سبحانه وتعالى إذا خلق شيئًا؛ فلا بُدَّ من وجود لوازمه، ولا بُدَّ من عدم أضداده، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، و«**الممتنع لذاته**» ليس بشيءٍ باتِّفاق العقلاء، ولا يتصوَّر العقل وجودَه في الخارج، **ومن ذلك**: الجمعُ بين الضِّدَّين.

وهو سبحانه وتعالى يعلم من لوازم فعله وعاقبته الحميدة ما لا يعلمه غيرُه؛ ولهذا لَمَّا قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٣٠﴾ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾؛ **قالوا**: ﴿سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٣٣﴾﴾[(٤)].

وكذلك في أمره؛ قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٢١٦﴾﴾[(٥)].

---

(١) آل عمران: (٧٣-٧٤).
(٢) المائدة: (٥٤).
(٣) إبراهيم: (١١).
(٤) البقرة: (٣٠-٣٣).
(٥) البقرة: (٢١٦).

فعَدمُ علم النَّاس بما له سبحانه من الحِكْمة في خَلْقه وأمره؛ لا يستلزم عدمَ ثبوتها في نفس الأمر؛ **فإنَّ عدم العلم ليس علمًا بالعدم**.

ومن المعلوم أنَّ أكثر النَّاس لا يعرفون ما لصُنَّاعهم وعلمائهم وأمرائهم وشيوخهم ومصنِّفي الكتب من الحِكْمة، وإذا اعْتَرَضوا عليهم؛ ضُرِبَ لهم المثل المذكور في كتاب «**كليلة ودمنة**»(١) في القرد والنَّشَّار(٢)، فكيف بحكمةِ أحكم الحاكمين، وربِّ العالمين سبحانه وتعالى؟!



قال الرَّازي(٣): (الحُجَّة الثَّالثة: أنَّ جميع الأغراض يرجع حاصلُها إلى شيئينِ: تحصيل اللَّذَّة والسُّرور، ودفع الألم والحزن. والله تعالى قادرٌ على تحصيل هذين المطلوبَين ابتداءً من غير شيءٍ من الوسائط. ومن كان قادرًا على تحصيل المطلوب ابتداءً بدون الوسائط، ولم يَصر تحصيل ذلك المطلوب بتلك الوسائط أسهلَ عليه من تحصيله ابتداءً= كان التَّوسُّل إلى تحصيل ذلك المطلوب بتلك الوسائط عَبَثًا، وذلك على الله مُحالٌ؛ فثبت أنَّه لا يمكن تعليل أحكامه وأفعاله بشيءٍ من العِلَل والأغراض).

والجواب من وجوهٍ:

أحدُها: أنَّه يقال: لا ريب أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ، لكن لا يلزم إذا كان الشَّيء مقدورًا ممكنًا؛ أن تكون الحِكْمة المطلوبة بوجوده تحصل مع عدمه، أو الحِكْمة المطلوبة مع عدمه تحصل مع وجوده؛ فإنَّ وجود الملزوم بدون لازمه ممتنعٌ، والجمع بين الضِّدَّين ممتنعٌ؛ فيمتنع.

(١) انظر: «**كليلة ودمنة**» (ص٩٦).
(٢) في الأصلين (م، د): «المنشار»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في «**الأربعين**» (ص٢٥٠).

ولهذا بَيَّن سبحانه قدرته على أشياءَ لم يفعلها، وبَيَّن حكمته في ترك فعلها؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ۚ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟[1] فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٤﴾ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ ﴿٥﴾ وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴿٦﴾﴾[2].

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: دعوى كون أحد الوجودين لا يكون شرطًا أو سببًا لوجود الآخر= دعوى عَريَّةٌ عن الحُجَّة، وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾[4]؛ فبيَّن سبحانه أنَّ خلق بعضِ الأشياء أكبرُ من خلق بعضٍ؛ **فكيف يقال**: إنَّ خلق جميع المخلوقات سواءٌ؟!

الوجه الثَّالث: **أن يقال**: إذا كان في خلق تلك[5] الوسائل حكمةٌ أخرى تحصل بخلقها، وفي ذلك مصلحةٌ ومنفعةٌ لتلك الوسائط= لم تكن الحكمة الحاصلة بوجودها مثل الحاصلة بعدمها؛ كما أنَّه سبحانه إذا جعل رزق بعض النَّاس في التِّجارات، فاقتضى ذلك أن يجلبوا البضائع إلى مَن يحتاج إليها، فينتفع هؤلاء بالبضائع وهؤلاء بالثَّمن= لم تكن هذه الحكمة حاصلةً لو[6] حصل لأولئك مطلوبهم من الرِّبح بدون التِّجارة.

---

(١) في (م): «قاتلوا» وهي قراءة الجمهور، والمثبت من (د) وهي قراءة البصريَّيْن وحفص. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٧٤).

(٢) محمد: (٤-٦).

(٣) الروم: (٢٧).

(٤) غافر: (٥٧).

(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م) و«**شفاء العليل**».

(٦) في (م) تحتمل: «أو» وهو الموافق لـ(د)، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق. وانظر: «**شفاء العليل**» (٣/ ١١١١).

فإن قيل: فيمكن تحصيل مقصود أولئك بدون تجارة هؤلاء.

قيل: في ذلك تفويت مصالح الآخرين[١].

والمقصود: الكلام الكُلِّيُّ العامُّ، ليس المقصود بيانَ حكمة كلِّ ما خُلق؛ فإنَّ هذا لا يمكننا أن نعرفه، بل نعرف حِكمتَه من حيث الجملة، وقد نعرف بعض حكمته[٢].

والمقصود: أنه إذا جوَّز العقلُ أن يكون له في الوسائل حكمةٌ لا تحصل إلا بها؛ بطل قَطْعُ مَنْ قَطَعَ بأنَّه لا حكمةَ له في خلقها.

الوجه الرَّابع: **قوله**: (كان ذلك عبثًا، وهو على الله محالٌ)؛ **يقال له**:

۞ إن كان العبث عليه محالًا؛ لزم أنَّه لا يفعل ولا يَحْكُم إلا لحكمةٍ، فبطل قولك؛ **وحينئذٍ**: فتبطل الحجة النَّافية لذلك.

۞ وإن لم يكن العبث عليه محالًا؛ بطلت هذه الحُجَّة.

فيلزم بطلانها على التَّقديرين.

الوجه الخامس: **أنَّه يقال**: لِمَ لا يجوز أن[٣] يفعل أشياءَ لحكمةٍ، فتكون معلَّلةً، وأشياءَ غيرَ معلَّلةٍ؟! **وعلى هذا التَّقدير**: فيكون خلق هذه الوسائط غيرَ معلَّلٍ[٤]. **ولا يمكنك مع هذا أن تقول**: «لا يجوز تعليل شيءٍ من أفعاله وأحكامه»، **ولكن تقول**: «لا يجب أن يكون كلُّ شيءٍ لِعِلَّةٍ»، وأنت نفيت جواز التَّعليل لا وجوبَه، وصار هذا بمنزلة **ما يقوله بعض الفقهاء**: «إنَّ من الأحكام ما له عِلَّةٌ، ومنها ما هو تَعَبُّدٌ لا عِلَّةَ له».

---

(١) في (م): «أخرى»، والمثبت من (د).
(٢) **أي**: من حيث التفصيل. وانظر: «**الدرء**» (٥/ ٢٥١)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ١٢٨)، «**شفاء العليل**» (٣/ ١١١٢).
(٣) بعدها في (م) زيادة: «يقال».
(٤) قوله: «فيكون خلق هذه... معلل» في (د): «فتكون هذه... معللة»، والمثبت من (م).

وهذا الجواب يُبطل قوله، وإن كنَّا لا نقول به؛ **بل نقول:** جميعُ أفعاله وأحكامه لها حكمةٌ[(١)]، سواءٌ علمناها أو لم نعلمها.



قال الرَّازي[(٢)]: (**الحُجَّة الرَّابعة:** أنَّه لو وجب أن يكون خَلْقُه وحُكْمُه مُعَلَّلًا بغرضٍ؛ لكان خَلْقُ الله العالَم في وقتٍ معيَّنٍ دون ما قبله وما بعده مُعَلَّلًا برعاية غرضٍ ومصلحةٍ.

ثُمَّ ذلك الغرض والمصلحة: **إمَّا** أن يقال: إنَّه كان حاصلًا قبل ذلك الوقت، **أو**: ما كان حاصلًا قبله.

۞ فإن كان حاصلًا قبله؛ كان ما لأجله أوجد الله العالَم في ذلك الوقت حاصلًا قبل أن أوجده؛ **فيلزم أن يقال:** «إنَّه كان موجِدًا له قبل أن لم يكن[(٣)] موجِدًا له»، وذلك محالٌ.

۞ وإن قلنا بأنَّ ذلك الغرض وتلك المصلحة ما[(٤)] كان حاصلًا قبل ذلك الوقت، وإنَّما حدث في ذلك الوقت= **فنقول:** حصول ذلك الغرض في ذلك الوقت: **إمَّا** أن يكون مفتقِرًا إلى المحدِث، **أو** لا يفتقر.

۞ فإن لم يفتقر؛ فقد حدث الشَّيءُ لا عن موجِدٍ ومُحدِثٍ، وهو محالٌ.

۞ وإن افتقر إلى المُحدِث:

❐ فإن افتقر تخصيص إحداث ذلك الغرض بذلك الوقت إلى غرضٍ آخر؛ عاد التَّقسيم الأوَّل فيه، ولزم «**التَّسلسل**».

---

(١) في (د): «علة»، والمثبت من (م). (٢) «**الأربعين**» (ص٢٥٠-٢٥١).
(٣) قوله: «لم يكن» كذا في الأصلين (م، د) و«**شفاء العليل**»، وفي «**الأربعين**»: «كان».
(٤) «ما» هنا نافية.

❐ وإن لم يفتقر البَتَّةَ إلى رعاية غرضٍ آخر؛ **فحينئذٍ** تكون موجوديَّة الله وخالقيَّته غَنِيَّةً عن التَّعليل بالأغراض والمصالح، وهذا هو المطلوب).

قال: (واعلم أنَّ هذه الحجَّة التي ذكرناها في اختصاص حدوث العالَم بذلك الوقت المعيَّن؛ عائدةٌ في اختصاص كلِّ واحدةٍ من الحوادث بوقته المعيَّن).

فيقال: والجواب أن يقال: هذه الحُجَّة مذكورةٌ في ضمن «**الحجَّة الثَّانية**»، **والجواب عنها من وجوهٍ:**

أحدها: أنَّ هذا إنَّما يستلزم «**التَّسلسل**» في الحوادث المستقبلة، وذلك جائزٌ.

الثَّاني: أنَّ هذا غايتُه أن يكون من الحوادث ما يُراد لنفسه، ومنها ما يراد لغيره، وأنَّ الحكمة المطلوبة لنفسها لا تفتقر إلى حكمةٍ أخرى تُرَاد لأجلها، وهذا إذا سُلِّم؛ لم يمنع أن يكون ما سوى هذه الحكمة مرادًا لأجلها.

الثَّالث: أنَّ كون أفعاله مستغنيةً عن العلَّة غير كون تعليلها جائزًا. وهذه الحجَّة إنَّما تدلُّ على عدم وجوب[1] التَّعليل، لا على عدم جواز التَّعليل، وإنَّما تدلُّ على عدم تعليل بعضِ الحوادث، لا على تعليل أكثرها.



قال الرَّازي[2]: (**الحجَّة الخامسة:** قد بيَّنَّا في مسألة «**خلق الأفعال**» أنَّه لا مُوجِدَ إلا الله تعالى. وإذا كان كذلك؛ كان الخير والشَّرُّ، والكفرُ والإيمانُ، حاصلًا بإيجاده وخلقه وتكوينه، وإذا كان الأمر كذلك؛

---

(١) في (د): «وجود»، والمثبت من (م). (٢) في «**الأربعين**» (ص٢٥١).

امتنع توقُّف[١] كونِه خالقًا وموجدًا على رعاية المصالح والأغراض).

والجواب[٢]: أنَّ هذا التَّلازم ممنوعٌ، بل الذي عليه جمهورُ المسلمين أنَّ الله تعالى في كلِّ ما يخلقه حكمةً، وأنَّ ما خلقه ممَّا هو شرٌّ في حقِّ بعض النَّاس؛ ففي خلقه حكمةٌ للرَّبِّ تعالى باعتبارها كان خلقُه ممَّا يُحمد الرَّبُّ تعالى عليه، فله الحمد على كلِّ حالٍ، وله الحمد ملءَ السَّماوات، وملء الأرض، وملءَ ما شاءَ من شيءٍ بعد ذلك، فكلُّ ما خلقه؛ فهو محمودٌ على خلقه، وخلقه حسنٌ، وله في ذلك حكمةٌ؛ قال تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾[٤].

ولهذا لم يكن «**الشَّرُّ**» مضافًا إلى الله تعالى في القرآن مع كونه شرًّا، ولا يذكر **إلا على أحد وجوهٍ ثلاثةٍ**:

- إمَّا أن يدخل في العموم؛ كقوله[٥] تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[٦].
- أو يُذكر مضافًا إلى السَّبب؛ كقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾[٧].
- أو يُحذف فاعلُه؛ كقول الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝١٠﴾[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ

---

(١) في (م): «تكوين»، وفي (د): «توقيف»، والمثبت من «**الأربعين**».
(٢) انظر: «**الفتاوى**» (٨/ ٩٤) (١٤/ ٢١، ٢٧٢)، «**المنهاج**» (٣/ ١٤٢) (٥/ ٤١٠)، «**جامع المسائل**» (٩/ ١١٣).
(٣) النمل: (٨٨).
(٤) السجدة: (٧).
(٥) قوله: «العموم كقوله» في (م): «عموم قوله»، والمثبت من (د).
(٦) الزمر: (٦٢).
(٧) الفلق: (٢).
(٨) الجن: (١٠).

﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾[(١)]، فذكر «النِّعمة» مضافةً إليه، وأخبر أنَّهم هم الضَّالُّون، وحذف فاعل الغضب.

ولمَّا كان لله تعالى الأسماءُ الحسنى؛ كانت أسماؤه متضمِّنةً لحكمته ورحمته وعدله، ولم يكن له سبحانه اسمٌ يُذكر وحدَه يتضمَّن «**الشَّرَّ**»؛ قال تعالى: ﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ۝٩٨﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمُۢ ۝١٦٥﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلۡعَذَابُ ٱلۡأَلِيمُ ۝٥٠﴾[(٤)]، فوصف نفسه سبحانه بأنَّه هو «الغفور الرحيم»، وأخبر أنَّ عذابه[(٥)] «شديدٌ» و«سريعٌ»، وأنَّ عذابه «أليمٌ».

فجعل ما هو شرٌّ لبعض العباد هو من أفعاله، لم يجعله من أسمائه؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝٤٩﴾[(٦)]؛ **ولم يقل**: «وإنِّي أنَّا المعاقِب المعذِّب».

وجاء في القرآن العزيز معنى «الانتقام» في قوله: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ۝٢٢﴾[(٧)]، وفي قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾[(٨)]؛ **ولم يقل**: «إنِّي أنا المنتقم».

ولم يثبت عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه عدَّ «**المنتقم**» من أسمائه الحسنى، بل الذي رُوي عن النَّبيِّ ﷺ في تعيين التِّسعة وتسعين اسمًا= حديثانِ ضعيفانِ عند أهل المعرفة بالحديث: **أجودُهما**: الذي رواه التِّرمذيُّ[(٩)] من حديث

(١) الفاتحة: (٧).
(٢) المائدة: (٩٨).
(٣) الأنعام: (١٦٥).
(٤) الحجر: (٤٩-٥٠).
(٥) كذا في الأصلين (م، د)، ولعل الأليق: «عقابه».
(٦) الحجر: (٤٩).
(٧) السجدة: (٢٢).
(٨) آل عمران: (٤).
(٩) برقم (٣٨٣٦) من حديث أبي هريرة. وقال: (حديث غريب... وقد روي هذا الحديث =

الوليد بن مُسْلِم عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزِّناد، وهذا فيه ذكر «**المنتقم**»؛ وأهل العلم بالحديث يعلمون أنَّ هذا ممَّا أخذه عن بعض أهل الشَّام، ليس مرفوعًا إلى النَّبي ﷺ، **والحديث الثَّاني**: رواه ابنُ ماجه[(١)]، وهو أيضًا ضعيفٌ عند أهل العلم، وأضعفُ[(٢)] من الأوَّل.

ولم يجئ في أسمائه ذكر «**الضَّارِّ**» و«**المانِع**» و«**المذلِّ**» إلا مقرونًا؛ **فيقال**: «**الضَّار النَّافع**»، «**المعطي المانع**»، «**المعزُّ المذلُّ**»؛ فإنَّ الجمع بينهما يبيِّن عمومَ القدرة والخلق.

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه قال: «**يَمِينُ اللهِ مَلْأى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيتُم مَا أَنفَقَ مُنذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ؟ فَإِنَّه لَم يَغِضْ مَا فِي يَمِينِه، وَالقِسطُ بِيَدِهِ الأُخرَى يَخفِضُ وَيَرفَعُ**»[(٣)].

فأخبر ﷺ أنَّ فِعل الرَّبِّ تعالى فَضْلٌ وعدلٌ؛ ولهذا قال العلماء: «كُلُّ نِعْمةٍ منه فَضْلٌ، وكلُّ نِقْمةٍ منه عَدْلٌ». وهو سبحانه لا يُسأل عمَّا يَفعل؛ لكمال علمه[(٤)] وحكمته ورحمته وعدله، لا لمجرَّد قهره ومشيئته وقدرته.

وفي الحديث الصَّحيح الإلهيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعمَالُكُم أُحْصِيهَا لَكُم، ثُمَّ أُوَفِّيكُم إِيَّاهَا؛ فَمَن وَجَدَ خَيرًا فَلْيَحمَدِ اللهَ، وَمَن وَجَدَ غيرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفسَهُ**»[(٥)].

وفي الحديث الصَّحيح -حديث الاستفتاح-: «**لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، وَالخَيرُ**

= من غير وجه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ لا نعلم في كبير شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذا الحديث).

(١) برقم (٣٨٦١) من حديث أبي هريرة. (٢) في (د): «أضعف»، والمثبت من (م).

(٣) أخرجه البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (١٠٠٦/١).

(٤) قوله: «لكمال علمه» في (م): «لعلمه»، والمثبت من (د).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٦٠) من حديث أبي ذر الغفاري.

كُلُّهُ بِيَدَيكَ، وَالشَّرُّ لَيسَ إِلَيكَ، تَبَارَكتَ وَتَعَالَيتَ، أَستَغفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيكَ»[(١)].

وما ذَكَره من خلق كفر الكافر وعقوبته على ذلك، إذا سُلِّم له[(٢)] انتفاءُ المصلحة في ذلك؛ فإنَّما يدلُّ على عدم رعاية مصلحةِ هذا المعيَّن، وهو حُجَّةٌ على المعتزلة، **الذين يقولون:** «يجب رعاية الصَّلاح -أو الأصلح- في حقِّ كلِّ مخلوقٍ[(٣)] معيَّنٍ» بحسب ما يظنُّونه هم، ويَقيسونه فيه على خلقه.

وقول المعتزلة باطلٌ عند سلف الأمَّة وأئمَّتها وجمهورها، كما أنَّ قول الجهميَّة -أيضًا- باطلٌ عند هؤلاء؛ فلا يلزم من بطلان أحدِ القولين صحَّةُ الآخر، ولا يدلُّ هذا على انتفاء الحِكْمةِ مطلقًا، ولا على انتفاءِ رعاية الصَّلاح لجملة العالَم.

وهذا كما أنَّ الشَّريعة متضمِّنةٌ لصلاح العباد في المعاش والمعاد؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[(٤)]، وهذا معلومٌ بالاضطرار بعد تتبع كُلِّيَّات الشَّريعة.

وسواءٌ قيل: إنَّ فِعله وحُكْمه يُعلَّل، أو لا يُعلَّل؛ فإنَّ مَن نفى التَّعليل **يقول:** «إنَّ المصالح اقترنت بالفعل المأمور به، وكان ذلك علامةً ودلالةً»، **وإن لم يقل:** «إنَّ الرَّبَّ[(٥)] شرع الفعلَ لتلك المصلحة».

ومع هذا؛ فمعلومٌ أنَّ اعتبار الشَّارع المصالحَ العامَّةَ الكُلِّيَّة لا يوجب

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث علي بن أبي طالب.

(٢) قوله: «ذكره... سلم له» في (د): «ذكر... سلم»، والمثبت من (م). **والمقصود**: الرازي، وسبق كلامه (ص٥١١).

(٣) ليست في (د)، والمثبت من (م). وانظر: «**المنهاج**» (٦/ ٣٩٦).

(٤) الأنبياء: (١٠٧).

(٥) ليست في (د)، والمثبت من (م).

حصول هذا في كلِّ معيَّنٍ، فقطعُ يد السَّارق وإن كان شرًّا بالنِّسبة إليه إذا لم يتب؛ فهو مصلحةٌ لعموم الخلق، وكذلك سائرُ العقوبات الشَّرعيَّة، وكذلك الجهاد وإن كان فيه قتلُ نفوسٍ، وأخذُ أموالهم، وسبيُ حريمهم= فمصالحه غامرةٌ لهذه المفسدة القليلة.

ولهذا كان مبنى الشَّريعة على تحصيل المصالح وتكميلِها، وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ والشَّارع يرجِّح[1] خيرَ الخيرَين في الحصول، وشرَّ الشَّرَّين في الدَّفع:

❒ وقد يلتزم تفويت خيرٍ قليلٍ لتحصيل خيرٍ كثيرٍ، أو دفع شرٍّ دفْعُه أنفع من ذلك الخير القليل.

❒ أو يلتزم تحصيلَ شرٍّ قليلٍ لتفويت شرٍّ كثيرٍ، أو لتحصيل خيرٍ هو أنفعُ من دفع ذلك الشَّرِّ القليل.

وإذا كان هذا موجودًا في أحكامه **الأَمْريَّة**؛ فكذلك هو في أحكامه **الخَلْقيَّة**، وهو سبحانه له **الخلق** و**الأمر**، ﷻ عمَّا يشركون.

وهذه الطَّريقة طريقةُ عامَّةِ أهل الفقه والحديث والتَّصوُّف وكثيرٍ من أهل الكلام -كالكَرَّاميَّة وغيرهم-.

والرَّازيُّ إنَّما يذكر قولَ الجهميَّة وقولَ القدريَّة، وقد يذكر أحيانًا قولَ الفلاسفة. والفلاسفةُ[2] وإن كانوا في هذا الموضع يقاربون طريقةَ أهل الحديث والفقه والكلام الذين يقولون بذلك، ويقولون بنحوٍ من قولهم في أنَّ تفويت الخير الكثير لأجل الشَّرِّ القليل شرٌّ كثيرٌ؛ كما يذكر في إنزال المطر وقت الحاجة؛ فإنَّه حكمةٌ ورحمةٌ عامَّةٌ، وإن كان فيه ضررٌ لبعض النَّاس، وهذا وافقَ فيه هؤلاء المتفلسفة لمن قاله من نُظَّار المسلمين.

---

(١) في (د): «يحصل»، والمثبت من (م). (٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).

لكن هؤلاء المتفلسفة متناقضونَ؛ فإنَّهم يُثْبِتون «**عنايةً**»[(١)] و«**حِكْمةً غائيَّةً**»، ولا يثبتون «**إرادةً**»، والجهميَّة تثبت أنَّه سبحانه «**مريدٌ**»، ولا تُثبت له «**حِكْمةً**» فَعَلَ لأجلها، وكلٌّ من القولين متناقضٌ.

ثُمَّ المتفلسفة -نفاةُ الصِّفات- يجعلون عنايتَه هي إرادتَه، وإرادتَه هي علمَه، **ثُمَّ يقولون**: «العلم هو العالِمُ أو المعلومُ»؛ فهم متناقضون في إثبات الصِّفات، بخلاف أئمة المسلمين؛ فإنَّهم لا تناقض في أقوالهم التي اتَّبعوا فيها الرَّسول ﷺ؛ فإنَّ ذلك جاء من عند الله، وما جاء من عند الله؛ لا اختلاف فيه، وإنَّما الاختلاف فيما جاء من عند غيره؛ قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾[(٢)].

ولهذا كُلُّ طائفةٍ كانت إلى «**النُّبُوَّات**» أقربَ؛ كانت أقلَّ اختلافًا، وكُلَّما كَثُرَ بُعْدُها؛ كَثُرَ اختلافُها، **فالمتفلسفة** لَمَّا كانوا أبعدَ من أهل الكلام عن «**النُّبُوَّاتِ**»؛ كانوا أكثر اختلافًا؛ فإنَّ لهم من الاختلاف في «**الطَّبيعيَّات**»[(٣)] و«**الرِّياضيَّات**» ما لا يكاد يحصيه إلا الله[(٤)]، وأمَّا اختلافهم في «**الإلهيَّات**»؛ فأعظمُ.

والشِّيعة لَمَّا كانوا من أجهل الطَّوائف المنسوبين إلى الملل؛ كانوا أكثرَ اختلافًا من جميع الطَّوائف، ثُمَّ **المعتزلة** أكثر اختلافًا من المثبتة للصِّفات والقَدَر، ثُمَّ **المثبتة المتكلِّمون** فيهم[(٥)] من الاختلاف ما لا يوجد في أهل العلم بالسُّنَّة المحضة والحديث وأقوال السَّلَف؛ فإنَّ هؤلاء أبعدُ الطَّوائف عن

---

(١) في (د): «غاية»، والمثبت من (م).
(٢) النساء: (٨٢).
(٣) في (م): «الطبيعات»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «إلا الله» في (م): «كتاب»، والمثبت من (د).
(٥) في (م): «بينهم»، والمثبت من (د).

الاختلاف في أصولهم؛ لأنَّهم أكثر اعتصامًا بـ«**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» من غيرهم، وبطريقتهم تنحلُّ الإشكالات الواردة على طريقة غيرهم، كما قد[١] نبَّهنا عليه في غير مسألةٍ من المسائل الكبار، منها[٢] مسألة «**القادر المختار**»[٣].

وهكذا سائر المطالب الإلهيَّة؛ مَن عَرَفَ ما قاله النُّظَّار فيها من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم، وما جاء به القرآن في ذلك= تبيَّن له من فضْلِ طريقة القرآن وكمالها[٤] وسلامتها عن التَّناقض والفساد ما لا يقدر قدره إلا ربُّ العباد.



ومعلومٌ أنَّ «الصِّفات» نوعان: إثباتٌ، ونفيٌ.

فصفاتُ الإثبات: كالحياة والعلم والقدرة، **والنَّفي:** تنزيهُ الرَّبِّ تعالى عن الشُّركاء والأولاد وسائر النَّقائص.

وطريقةُ القرآن في ذلك: إثباتُ صفات الكمال لله تعالى على وجه التَّفصيل، مع تنزيهه عن التَّمثيل.

و«التَّنزيه» يجمعه نوعان:

أحدُهما: أنَّه منزَّهٌ عن النَّقائص مطلقًا؛ ونفسُ ثبوت الكمال له ينافي النَّقص.

الثَّاني: أنَّه منزَّهٌ عن أن يكون له مِثْلٌ في شيءٍ من صفات الكمال.

ولهذا كان مذهب سلف الأمَّة وأئمَّتها: أنَّهم يصفون الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، ومن غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ؛ إثباتٌ بلا تمثيلٍ، وتنزيهٌ بلا تعطيلٍ.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «ومنها»، والمثبت من (د).
(٣) انظر: ما سبق (ص٤٨٥).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).

كما قال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾؛ وهذا إبطالٌ للتمثيل، ثُمَّ قال: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾[(١)]؛ وهذا إبطالٌ للتَّعطيل.

وقال تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾[(٢)]، وقد بيَّنَّا[(٣)] في تفسير هذه السُّورة وفي تحقيق أنَّها تعدل ثلث القرآن أنَّها تجمع ما يستحقُّه الله تعالى من صفات النَّفي والإثبات، وأنَّ اسم «**الصَّمد**» يتناول ما ذكره الوالِبيُّ عن ابن عبَّاسٍ: «أنَّه العليم الكامل في علمه، القدير الكامل في قدرته، الحكيم الكامل في حكمته، الرَّحيم الكامل في رحمته»[(٤)].

واسم[(٥)] «**الأحد**» ينفي أن يكون له مِثْلٌ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عمَّا يقول الظَّالمون علوًّا كبيرًا.

والرُّسُلُ صلوات الله وسلامه عليهم جاءوا بإثباتٍ مُفَصَّلٍ ونفيٍ مُجْملٍ؛ فأثبتوا[(٦)] أنَّ الله سبحانه «**حيٌّ**»، «**عليمٌ**»، «**قديرٌ**»، «**سميعٌ**»، «**بصيرٌ**»، «**رؤوفٌ**»، «**رحيمٌ**»، إلى سائر ما ذكره الرَّبُّ من[(٧)] أسمائه وصفاته.

وفي النَّفي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[(٨)]، ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾[(٩)]، ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ﴾[(١٠)]، ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾[(١١)]، ﴿لَمۡ يَلِدۡ

---

(١) الشورى: (١١).
(٢) الإخلاص: (١-٤).
(٣) انظر ما سبق (ص١٦٨).
(٤) أخرجه الطبري (٢٤/٧٣٦)، وأبو الشيخ في «**العظمة**» (٩٦)، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٩٨). **والوالبي هو**: علي بن أبي طلحة الوالبي، صاحب الصحيفة المشهورة في التفسير عن ابن عباس.
(٥) في (م): «واسمه»، والمثبت من (د).
(٦) في (م): «فبينوا»، والمثبت من (د).
(٧) قوله: «ذكره الرب من» في (م): «ذكر من»، والمثبت من (د).
(٨) الشورى: (١١).
(٩) مريم: (٦٥).
(١٠) النحل: (٧٤).
(١١) البقرة: (٢٢).

وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[(١)]، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾[(٢)]، ونحو ذلك[(٣)].

والنَّفي إنَّما يدلُّ على عدم المنفيِّ، والعدمُ المحض ليس بشيءٍ أصلًا، فضلًا عن أن يكون كمالًا، وإنَّما يكون كمالًا إذا استلزم أمرًا وجوديًّا.

فلهذا لم يصف الرَّبُّ سبحانه وتعالى نفسَه بشيءٍ من النَّفي إلا إذا تضمَّن ثبوتًا؛ **كقوله تعالى:** ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[(٤)].

فقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ يتضمَّن كمال حياته وقيُّوميَّتِه؛ فإنَّ النَّوم أخُو الموت، ومن تأخذه السِّنَة والنَّوم لا يكون قَيُّومًا قائمًا بنفسه، مُقِيمًا لغيره؛ فإنَّ السِّنة والنَّوم يناقض ذلك.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ﴾[(٥)]؛ فنفيُ شفاعة أحدٍ عنده إلا بإذنه يتضمَّن كمالَ كونه له ما في السَّماوات وما في الأرض، ليس له في ذلك شريكٌ ولا ظهيرٌ؛ فإنَّ الشَّافع إذا شفع عند غيره بغير إذنه فقبل شفاعته[(٦)]؛ كان شريكًا له فيما شَفَع فيه، وكان متصرِّفًا فيه؛ إذ جعله فاعلًا بعد أن لم يكن، فكان في نفي هذه الشَّفاعة قد بيَّن أنَّه لا شريك له بوجهٍ من الوجوه، وأنَّه الصَّمد الذي يحتاج إليه كلُّ شيءٍ[(٧)]، ولا يحتاج إلى شيءٍ، ولا يُؤثِّر فيه غيره.

وإذا ألهم العبادَ الدُّعاءَ وأجابهم، وألهمهم العملَ وأثابهم= فالجميع

---

(١) الصمد: (٣-٤).
(٢) الفرقان: (٢).
(٣) قوله: «ونحو ذلك» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٤) البقرة: (٢٥٥).
(٥) البقرة: (٢٥٥).
(٦) قوله: «فقبل شفاعته» ليس في (د)، والمثبت من (م).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «ولا شريك له».

منه، هو الذي خلق «**الأسباب**» و«**المسبَّبات**»، لم يكن ما سواه مُؤَثِّرًا فيه، بل هو الجاعل لبعض الأمور سببًا لبعض.

ومن شفع عنده بغير إذنه الشَّرعيِّ فهو وإن كان سبحانه خالقًا لفعله= فإن شاء قبل شفاعته، وإن شاء لم يقبل؛ بخلاف من أذن له أن يشفع، كما يأذن لنبيِّنا محمَّدٍ ﷺ يومَ القيامة أن يشفع في النَّاس.

والمشركون بالمخلوقات الذين يعبدون من دون الله ما لا يضرُّهم ولا ينفعهم ويقولون: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾[1] من المشركين بالملائكة والأنبياء والشُّيوخ الصَّالحين وغيرهم؛ **يظنُّ** أحدهم أنَّ الذي يتَّخذه[2] شفيعًا؛ له من الجاه عند الله تعالى أنه[3] يشفع له بدون إذن الله الشَّرعيِّ، وأنَّ الله يقبل شفاعته لوجاهته عنده، كما يقبل الإنسان شفاعة من يَكرُمُ عليه، وأن يشفع عنده بدون إذنه= **فأبطل** الله تعالى هذه الشَّفاعة التي أثبتها المشركون، فقال تعالى في كتابه[4]: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾[5].

ولهذا أعظمُ الخلق جاهًا عند الله[6]، وأكملُهم شفاعةً محمَّدٌ ﷺ= لا يشفع يوم القيامة إلا بإذن الله[7] له في الشَّفاعة، كما نطقت بذلك الأحاديث الصَّحيحة؛ فقال في الحديث الصَّحيح: «**لَا أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُم يَأتِي يَومَ القِيَامَةِ، عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ له رُغَاءٌ، أَو شَاةٌ لَهَا ثُغَاءٌ**[8]، **فَيَقُولُ: يَا**

(١) يونس: (١٨).
(٢) في (د): «اتخذه»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «أن»، والمثبت من (د).
(٤) قوله: «فقال تعالى في كتابه» في (م): «وقال تعالى»، والمثبت من (د).
(٥) النجم: (٢٦).
(٦) قوله: «عند الله» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «في الشفاعة، ولا يشفع إلا بإذن الله».
(٨) في (م): «وعا»، وفي (د): «رعا»، والمثبت من مصادر التخريج.

رَسُولَ الله، أَغِثْنِي أَغِثْنِي[1]، فَأَقُولُ: لَا أَملِكُ لَكَ مِنَ الله شَيئًا، قَد أَبلَغتُك»[2].

وقال في الحديث الصَّحيح: «**يَا فَاطِمَةُ بِنتَ مُحَمَّدٍ**[3]**! لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ الله شَيئًا، يَا عَبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ الله! لَا أُغنِي عَنكَ مِنَ الله شَيئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ الله! لَا أُغنِي عَنكِ مِنَ الله شَيئًا؛ سَلُونِي مِن مَالِي مَا شِئتُم**»[4].

وفي الحديث الصَّحيح أنَّه قال له أبو هريرة: مَن أسعدُ النَّاس بشفاعتك يومَ القيامة؟ فقال: «**مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، خَالِصًا مِن قَلبِهِ**»[5]؛ فإنَّ أحقَّ النَّاس بشفاعته من كان أكملَهم إخلاصًا، فإنَّ من كان إخلاصُه أكملَ؛ كان أقربَ إلى رحمة الله، فيأذن الله في الشَّفاعة له.

ثُمَّ قال تعالى: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾[6]، وهذا النَّفي يتضمَّن كمالَ علمه؛ فإنَّه سبحانه إذا كان عالمًا بما بين أيديهم وما خلفهم، وعلِموا هُم ما علمه بلا مشيئته= كانوا نظراءَ له في العلم، فلمَّا[7] قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾، وعِلمه محيطٌ بكلِّ شيءٍ= بيَّن أنَّه لا علم لأحدٍ إلا ما علَّمه إيَّاه، فهو الذي خَلَقَ، خَلَقَ الإنسان من علقٍ؛ وهو الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم؛ وهو الذي خَلَق فسوَّى، والذي قدَّر فهدى؛ وهو الذي أعطى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثُمَّ هدى.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) أخرجه البخاري (٣٠٨٤)، ومسلم (١٨٧٩) من حديث أبي هريرة.
(٣) في (د): «رسول الله»، والمثبت من (م).
(٤) أخرجه البخاري (٢٧٧٠)، ومسلم (١٩٦) من حديث أبي هريرة.
(٥) أخرجه البخاري (١٠٠).
(٦) البقرة: (٢٥٥).
(٧) في (م): «فإذا»، والمثبت من (د).

ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾[١]، **أي:** لا يَكرِثُه حِفظُهما، ولا يَثقُل عليه[٢]. وهذا بيانٌ لكمال قدرته؛ فإنَّ الحافظ للشَّيءِ قد يحفظه بكُلفةٍ ومشقَّةٍ، فإذا كان لا يَكرِثُه حِفظُهما؛ كان ذلك بيانًا لكمال[٣] قدرته، وأنَّها في الغاية التي لا يلحقها نقصٌ أصلًا.

ونظير هذا: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٖ ٣٨﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[٥]، وقوله[٦] تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[٧]؛ فإنَّ الإدراك -في القول المأثور عن ابن عبَّاسٍ وغيرِه من السَّلَف[٨]، وهو قولُ أكثر العلماء- هو الإحاطة[٩]. **ومن قال:** «هو مجرَّد الرُّؤية» غَلِطَ؛ فإنَّ نفي مجرَّد الرُّؤية لا يتضمَّن مدحًا ولا كمالًا؛ فإنَّ المعدوم لا يُرى، وما يوصف به المعدوم لا يكون مدحًا ولا كمالًا، بخلاف ما **إذا قيل:** «لا تدركه الأبصار»؛ فإنَّه يدلُّ على أنَّه يُرى ولا يُحاط به رؤيةً، كما أنَّه يُعلم ولا يحاط به علمًا، وهذا يتضمَّن من المدح ما يناسب ذكر الله تعالى له في سياق مدحه لنفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[١٠].

---

(١) البقرة: (٢٥٥).
(٢) قوله: «لا يكرثه حفظهما، ولا يثقل عليه» في (د): «لا يكرثه ولا يثقل»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «لتمام»، والمثبت من (د).
(٤) ق: (٣٨).
(٥) سبأ: (٣).
(٦) في (م): «ومن قوله»، وفي (د): «قوله»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٧) الأنعام: (١٠٣).
(٨) قوله: «من السلف» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٩) أخرجه الطبري (٩/٤٥٩) من قول ابن عباس.
وأخرجه ابن أبي عاصم في «**السنة**» (٤٣٤)، والطبري (٢٢/٣٢)، والآجري (٦٢٧)، والدارقطني في «**الرؤية**» (٢٧٨) من قول عكرمة.
(١٠) انظر: «**المنهاج**» (٢/٢٣٠)، «**البيان**» (٤/٤٢٧)، «**الصفدية**» (ص٣٥٢)، «**التدمرية**» (ص٥٩).

وأمَّا من عدل عن طريقة «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» من أهل الكلام المحدَث؛ فإنَّهم لا يذكرون في تنزيهه عن النَّقائص قولًا مطَّرِدًا مستقيمًا، بل أقوالُهم كلُّها[١] متناقضةٌ؛ فإنَّهم يذكرون في النَّفي أنَّه: «ليس بجوهرٍ، ولا جسمٍ، ولا متحيِّزٍ»، ونحو ذلك من العبارات.

ثُمَّ ما ينفونه من الصِّفات يقولون: «لأنَّ هذا يستلزم أن يكون جوهرًا أو جسمًا أو متحيِّزًا[٢]، وهذا محالٌ».

ثُمَّ هم يثبتون من الصِّفات ما يلزم فيه نظيرُ ما يلزم فيما نفوه، وإذا لزمهم فيما أثبتوه نظيرُ ما يلزم فيما نفوه= لزمهم: **إمَّا** النَّفي المطلق -وهو التَّعطيل المحض-، **وإمَّا** أن يكون ما ذكروه من الدَّليل[٣] على نفي[٤] ما نفوه باطلًا.

مثالُ ذلك[٥]: أن يقال لمن وصفه بـ«**الإرادة**» وقال: لا أصفه بـ«**المحبَّة**» و«**الرَّحمة**» و«**الرِّضا**» و«**الغضب**» إلا إذا تأوَّلْتُ ذلك بـ«**الإرادة**»، قال: لأنَّ هذه الصِّفات تستلزم التَّجسيم[٦]؛ لأنَّ «**الغضب**» غليانُ دم القلب لطلب الانتقام، و«**الرَّحمة**» رِقَّةٌ تلحق الرَّاحم، و«**الرِّقَّة**» من صفات الأجسام. ونحو ذلك.

قيل له: وكذلك «**الإرادة**» هي مَيلُ النَّفس إلى جلب ما ينفعها، ودفع ما يضرُّها؛ والله منزَّهٌ عن ذلك.

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «جوهرًا أو جسمًا أو متحيزًا» في (د): «جوهر أو جسم أو عرض»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «من الدليل» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) انظر: «**التدمرية**» (ص٣١)، «**الصفدية**» (ص٢٣٩)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ١١٩)، «**شرح حديث النزول**» (ص١١٣)، «**الفتاوى**» (٥/ ٤٥)، «**جامع المسائل**» (٣/ ١٧٥).
(٦) قوله: «تستلزم التجسيم» في (م): «مستلزمة للتجسيم»، والمثبت من (د).

فإن[١] **قال**: هذه إرادة الإنسان، وإرادة الخالق سبحانه بخلافِ ذلك.

قيل له: وكذلك ما ذكرتَه في «**الغضب**» و«**الرَّحمة**» ونحو ذلك؛ إنَّما هو في غضب العبد ورحمته ونحو ذلك[٢]، وغضبُ الله ورحمتُه بخلاف ذلك.

فإذا قال: أنا لا أعقل «**الرَّحمة**» و«**الغضب**» إلا ما يوجد في الشَّاهد، واللَّفظ لا تدلُّ حقيقتُه[٣] إلا على ما يتَّصف به الشَّاهد.

قيل له: وكذلك يقال[٤] في «**الإرادة**»، بل وفي «**السَّمع**» و«**البصر**» و«**الكلام**» و«**العلم**» و«**القدرة**» و«**الحياة**»؛ لا يُعقل في ذلك إلا ما هو موجودٌ في الشَّاهد؛ واللَّفظ لا تدلُّ حقيقتُه[٥] إلا على ما يتَّصف به الشَّاهد، فما ادَّعيتَه في نفي ذلك من قياسٍ وتأويلٍ؛ يلزمك[٦] ذلك في نظيره في ذلك.

فإن[٧] **قال**: أنَا لا ألتزم مذهب الصِّفاتيَّة، بل أقول بقول نفاة الصِّفات؛ فأُثبت «**الأسماء**» وأنفي «**الصِّفات**»؛ **وأقول**: هو «**حيٌّ**» «**عليمٌ**» «**قديرٌ**»، من غير أن يكونَ له «**حياةٌ**» و«**علمٌ**» و«**قدرةٌ**»؛ ولا أُثبت له «**إرادةً**» تقوم به، ولا «**كلامًا**» يقوم به.

قيل له: هذا المذهبُ؛ تصوُّره التَّامُّ يكفي في العلم بفساده؛ فإنَّ إثبات حيٍّ لا حياة له، وعالمٍ لا علم له، وقادرٍ لا قدرة له= كإثبات مريدٍ لا إرادةَ له، ومتكلِّمٍ لا كلام له، ومتحرِّكٍ لا حركة له، وأنواع ذلك. بل

(١) في (م): «فإذا»، والمثبت من (د).
(٢) قوله: «ونحو ذلك» ليس في (م)، والمثبت من (د).
(٣) قوله: «تدل حقيقته» في (م): «يدل حقيقة»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «تدل حقيقته» في (د): «يدل على حقيقة»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «ادعيته... يلزمك» في (م): «ادعيت... يلزم»، والمثبت من (د).
(٧) في (د): «فإذا»، والمثبت من (م).

وإثبات متكلِّمٍ ومريدٍ لم يقم به كلامٌ ولا إرادةٌ؛ كإثبات متحرِّكٍ ومُصَلٍّ وطائفٍ لم تقم به حركةٌ ولا صلاةٌ ولا طوافٌ.

وإن قال: هذا يلزمكم نظيرُه في كونه خالقًا وعادلًا.

قيل: مذهبُ سلف الأُمَّة وأئمَّة السُّنَّة وجمهورِ المسلمين: أنَّ الله تقوم به الصِّفات الفعليَّة، وأنَّ الخلق ليس هو نفس المخلوق.

ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِن سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِن عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنكَ**(١)**، لَا أُحصِي ثَنَاءً عَلَيكَ أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ عَلَى نَفسِكَ**»(٢)، كما كان يقول: «**أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ**»(٣). وهذا مما استدلَّ به أئمَّة السُّنَّة -كأحمد بن حنبل وغيره- على أنَّ كلام الله غيرُ مخلوقٍ، **وَقَالُوا:** «إنَّه لَا يُستعاذ بمخلوقٍ»، وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع(٤).

والمقصود هنا: أنَّ الجهميَّ والمعتزليَّ(٥) إذا التزم نفيَ الصِّفات **وقال:** إنَّ إثباتَها «**تشبيهٌ**» و«**تجسيمٌ**»؛ لأنَّ الصِّفات «**أعراضٌ**»، و«**العَرَضُ**» لا يقوم إلا بمتحيِّزٍ، والمعقول في قيام الصِّفة بالموصوف كونُها بحيث هو(٦)= **قيل له:** فيلزمك هذا فيما أثبتَّه من الأسماء والأحكام التي تُخبر

(١) قوله: «وأعوذ بك منك» في (م): «وبك منك»، والمثبت من (د). وتتمة الحديث من (د).
(٢) أخرجه مسلم (٤٧٦) من حديث عائشة.
(٣) أخرجه مسلم (٢٨٠٨) من حديث خولة بنت حكيم.
(٤) انظر: «**جامع الرسائل**» (٢/ ٣)، «**المنهاج**» (٢/ ٣٧٤)، «**التسعينية**» (٢/ ٤٥٥)، «**الاستغاثة**» (ص١٢٨، ١٤٥).
(٥) قوله: «أن الجهمي والمعتزلي» في (د): «أن المعتزلي»، والمثبت من (م).
(٦) وربما قالوا: والمفهوم من قيام الصفة بالموصوف حصولها في الحيز؛ تبعًا لحصول ذلك الموصوف فيه -أو: تبعًا لحصول محلِّها فيه-. ونحو ذلك، انظر: «**المطالب العالية**» (٣/ ٢٢٩)، «**نهاية العقول**» (٣/ ١٨٩)، «**أبكار الأفكار**» (٢/ ١٧، ٢٦)، «**الدرء**» (٢/ ١٧٦) (٤/ ٧٩)، «**البيان**» (ق٩٧، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٨١، ٢٨٢).

بها عنه؛ **فإنَّك تقول**: «إنَّه عالمٌ قادرٌ حيٌّ» -بل البصريُّون **يقولون**: «إنَّه سميعٌ بصيرٌ»، و«**الإدراك**» عندهم أمرٌ زائدٌ على كونه «**عالمًا**»-= **فيقال**: لا يُعقل حيٌّ عالمٌ قادرٌ في الشَّاهد إلا جسمٌ، كما لا يُعقل حياةٌ وعلمٌ وقدرةٌ إلا أعراضٌ تقوم بجسمٍ.

فالقول في «الأسماء» كالقول في «الصفات»؛ فدعوى المدَّعي أنَّ أحدهما يستلزم «**التَّجسيم**» دون الآخر: تحكُّمٌ، وتفريقٌ بين المتماثلين. **فإن** أمكن إثباتُ أحدهما بدون اللَّوازم الباطلة؛ فكذلك الآخر، **وإن** امتنع في أحدهما؛ امتنع في الآخر.

فإن قال الجهميُّ المحض، والنَّافي الملحد: أنا أنفي الأسماء أيضًا كلَّها حقيقةً، وإذا أثبتُّها أثبتُّها مجازًا[(١)]؛ لئلَّا يلزم «**التَّشبيه**» و«**التَّجسيم**»؛ فإنَّني لا أعرف مسمًّى بهذه الأسماء إلا جسمًا.

قيل له: فيلزمك نفيُ الذَّات؛ فإنَّك أيضًا لا تَعرف موجودًا قائمًا بنفسه إلا جسمًا، ولا قائمًا بغيره إلا عَرَضًا؛ وإلا فالقول في هذا كالقول في هذا.

فإن طرد قياسه الفاسد، والتزم التَّعطيل المحض، وجحد الصَّانع، كما أظهر ذلك فرعون= **قيل له**: من المعلوم بضرورة العقل أنَّ «**الموجود**»[(٢)]: إمَّا قديمٌ وإمَّا حادثٌ، وإمَّا واجبٌ بنفسه وإمَّا ممكنٌ، وإمَّا مخلوقٌ وإمَّا غير مخلوقٍ، وإمَّا غنيٌّ وإمَّا فقيرٌ؛ والحوادث مشهودةٌ، وكلُّ حادثٍ فهو ممكنٌ، فقيرٌ، مخلوقٌ.

---

(١) قوله: «كلها حقيقة وإذا أثبتها أثبتها مجازًا» في (د): «كلها فلا أثبتها حقيقة ولا مجازًا»، والمثبت من (م). انظر: «**التسعينية**» (١/ ٢٦٥، ٢٧٠)، «**الإربلية-الفتاوى**» (٥/ ١٩٧)، «**شرح حديث النزول**» (ص١٢٠)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٨٢)، «**الدرء**» (٥/ ١٨٤)، «**المنطقيين**» (ص١٥٦)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٦) (٣/ ٣٣٠)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٣١١) (٢٠/ ٤٤١)، «**البيان**» (ق١٨٥، ١٩٤، ١٩٥).

(٢) في (م) تحتمل: «الوجود» وهو الموافق لـ(د)، وتحتمل المثبت وهو الأليق.

والمُحدَث يستلزم مُحدِثًا، والممكن يستلزم واجبًا، والفقير يستلزم غنيًّا، والمخلوق يستلزم خالقًا.

فقد عُلم بالاضطرار أنَّ في «**الوجود**»: **ما** هو قديمٌ، واجبٌ بنفسه، غنيٌّ، خالقٌ، **وما** هو حادثٌ، ممكنٌ، فقيرٌ، مخلوقٌ.

ومعلومٌ بالاضطرار أنَّهما وإن اتَّفقا في مسمَّى «**الوجود**» ولوازمه؛ فإنَّهما يختلفانِ من وجوهٍ أخر[(١)]، وأنَّ حقيقةَ أحدهما مخالِفةٌ لحقيقة الآخر؛ إذ لو تماثلتا[(٢)] الحقيقتانِ؛ لاشتركا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وكان يلزم الجمع بين النَّقيضينِ؛ فيكون الشَّيء قديمًا ليس بقديمٍ، واجبًا ليس بواجبٍ، محدِثًا ليس بمحدِثٍ، غنيًّا ليس بغنيٍّ، فقيرًا ليس بفقيرٍ.

فإن قيل: «إنَّه يلزم من إثبات **الأسماء** و**الصِّفات**: التَّشبيهُ الباطلُ؛ الذي هو **التَّجسيم**»= لزم من إثبات **الذَّات**: التَّشبيهُ الباطلُ؛ وهو **التَّجسيم**.

فإن قيل: «لا يلزم[(٣)] من هذا باطلٌ»= لم يلزم من هذا باطلٌ.

ولما كان الرَّدُّ بهذه الطَّريقة باطلًا متناقضًا؛ لم يجئِ «**الكتابُ**» و«**السُّنَّة**» بهذه الطَّريقة، ولا سلكها السَّلف والأئمَّة، ولا أبطل الله ما افترته اليهود بهذه الطَّريقة، وقد ذكر الله تعالى قولهم: «إنَّ الله فقيرٌ»، و«إنَّ الله بخيلٌ».

وقد ثبت في «**الصَّحيحين**» وغيرِهما[(٤)] من حديث ابن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيره: أنَّ اليهود كانوا إذا ذكروا بين يدَي النَّبيِّ ﷺ شيئًا من الصِّفات المأثورة عن الأنبياء يقرِّها ويضحك؛ تعجُّبًا وتصديقًا لما أخبرت به

(١) قوله: «يختلفان... أخر» في (د): «مختلفان... أخرى»، والمثبت من (م).
(٢) كذا في الأصلين (م، د)؛ على لغة: «أكلوني البراغيث».
(٣) قوله: «فإن قيل لا يلزم» في (د): «وإن لم يلزم»، والمثبت من (م).
(٤) أخرجه البخاري (٧٤٠٩)، ومسلم (٢٨٨٩)، والترمذي (٣٥٤٠) من حديث ابن مسعود.

الرُّسُل قبله. وإنَّما أنكر عليهم ما وصفوه به سبحانه من النَّقائص: كالفقر والبخل والعجز.

فالذين سلكوا فيما يجب لله، وما[(١)] يمتنع عليه، وما يجوز له؛ هذه الطَّريقةَ المُحدَثةَ= متناقضون، لا يطَّرد لهم قولٌ، ولا ينفون شيئًا بهذه الطَّريق إلا لزمهم فيما أثبتوه نظيرُ ما ألزموه غيرَهم فيما نفوه. **فإن** كان انتفاءُ ذلك اللَّازم يدلُّ على فساد قوله؛ دلَّ على فساد قولهم، **وإن** لم يدلَّ على فساد قولهم؛ لم يدلَّ على فساد[(٢)] قوله، وهذا بيِّنٌ لمن تدبَّره، وهو مبسوطٌ في مواضعَ أخر[(٣)].

ولكن نبَّهنا عليه ليُعلم[(٤)] أنَّ الطَّريقة التي جاء بها القرآن العزيز في النَّفي والإثبات هي[(٥)] الحقُّ الذي لا اختلافَ فيه، وما كان من عند غير الله فهو كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴿١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴿٢﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْبَـٰطِلَ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّبَعُوا۟ ٱلْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَـٰلَهُمْ ﴿٣﴾﴾[(٧)].



(١) في (د): «وفيما»، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (د)، والمثبت من (م).
(٣) انظر: «**شرح حديث النزول**» (ص١١٩)، «**الفتاوى**» (٥/ ١٩٦).
(٤) قوله: «عليه؛ ليعلم» في (د): «على»، والمثبت من (م).
(٥) في (م): «هو»، والمثبت من (د).
(٦) النساء: (٨٢).
(٧) محمد: (١-٣).

فصلٌ(١)

ثُمَّ ذكرَ الرَّازي حُجَّةَ من يقول بـ«**رعاية الحكمة**»، وذكر قدحه فيها، ونحن نذكر ذلك ونبيِّن أنَّه ليس بقادحٍ، وإنَّما ذكر حُجَّة المعتزلة، وأمَّا حجج أهل السُّنَّة فكثيرةٌ، لكن نذكر ما ذكره؛ **قال**(٢):

(**واحتجَّ الخصم على مذهبه**: بأنَّه تعالى عالمٌ بقبح القبائح، وعالمٌ بكونه غنيًّا عنها، وكلُّ من كان كذلك؛ امتنع أن يكون فاعلًا للقبيح.

أمَّا المقدِّمة الأُولى: **وهي قولُنا**: «إنَّه تعالى عالمٌ بقبح القبائح، وعالمٌ بكونه غنيًّا عنها»؛ **فهذه المقدِّمة مبنيَّةٌ على ثلاث مقدِّماتٍ**:

إحداها: أنَّ القبائح إنَّما تقبح لوجوهٍ عائدةٍ إليها.

وثانيها: أنَّه تعالى منزَّهٌ عن جميع الحاجات.

وثالثُها: أنَّه عالمٌ بجميع المعلومات.

إذا ثبتت هذه المقدِّمات الثَّلاث؛ ظهر أنَّه تعالى غنيٌّ عن فعل كلِّ القبائح، وأنَّه تعالى عالمٌ بكونه غنيًّا عنها.

وأمَّا المقدِّمة الثَّانية: وهو أنَّ كلَّ من كان غنيًّا عن القبائح، وكان عالمًا بكونه غنيًّا عنها؛ فإنَّه يستحيل أن يفعل القبيح).

وقد ذكر الرَّازي في تقريرها طريقين:

(**الأولى**: أنَّا ببديهة العقل نعلم(٣) أنَّ جهةَ القبح جهةُ صرفٍ عن

---

(١) ليست في (د)، والمثبت من (م). (٢) في «**الأربعين**» (ص٢٥١-٢٥٣).

(٣) قوله: «أنا ببديهة العقل نعلم» في (د): «أنها بديهة العقل فعلم»، والمثبت من (م).

الفعل، لا جهةُ دعاءٍ إليه. فإذا حصل العلم بكونه قبيحًا، ولم يصر هذا الصارف معارَضًا بداعية الشَّهوة والحاجة؛ بقي الصَّارف خالصًا عن معارضة الدَّاعي؛ فوجب أن يمتنع الفعل.

الطَّريق الثَّاني: وهو أَنَّا نُثبت هذه المقدِّمة في الشَّاهد، ثُمَّ نَقيس الغائب على الشَّاهد.

أمَّا إثباتها في الشَّاهد؛ فَلِأَنَّا إذا قلنا لإنسانٍ كاملِ العقل: «إن صدقتَ أعطيناك دينارًا، وإن كذبتَ أعطيناك دينارًا»، وفرضنا حصول الاستواء بين الصِّدق والكذب في جميعِ منافع الدُّنيا والآخرة، وفي جميع مضارِّها من المدح والذَّمِّ، والثَّواب والعقاب، وسهولة التَّلفُّظ[١] بتلك اللَّفظة[٢] وصعوبتِه؛ فإنَّ في هذه الصُّورة نَعلم بالضَّرورة أنَّه يرجِّح الصِّدق على الكذب، وذلك يدلُّ على أنَّ جهةَ الحُسن جهةُ دعاءٍ، وجهةَ القُبح جهةُ صرفٍ.

وإذا ثبت هذا في الشَّاهد؛ فنقيس الغائب عليه، **فنقول**[٣]: هذا التَّرجيح لا بُدَّ فيه من عِلَّةٍ، وتلك العلَّة ليست إلا علمه بأنَّ هذا حَسَنٌ، وبأنَّ ذاك قبيحٌ؛ لأَنَّا كلَّ ما علمناه قبيحًا؛ علمنا هذه المرجوحيَّة، وكلَّ ما علمناه حسنًا؛ علمنا هذه الرَّاجحيَّة.

فلما دار العلم بأحدهما مع العلم بالآخر وجودًا وعدمًا؛ علمنا أنَّ العلَّة في هذا «**البعث**» وفي هذا «**المنع**» ليس إلا العلم بهذه الجهة. وإذا كان العلم حاصلًا في حقِّ الله تعالى؛ وجب أن يترتَّب عليه[٤] هذا «**البعث**» وهذا «**المنع**»).

---

(١) في (د): «اللفظ»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**».
(٢) في (م): «اللفظ»، والمثبت من (د) و«**الأربعين**».
(٣) في (م) و«**الأربعين**»: «ونقول»، والمثبت من (د).
(٤) في الأصلين (م، د): «عله»، والمثبت من «**الأربعين**».

ثُمَّ قال: (هذا غاية تقرير كلام المعتزلة في هذه المسألة).

قال: (والجواب: أمَّا «**المقدِّمة الأُولى**» من هذا الدَّليل؛ فهي مَبْنِيَّة على أنَّ الحُسْن والقُبْح إنَّما يَثبتانِ لوجوهٍ عائدةٍ إلى الفعل، وقد أبطلنا هذه القاعدة.

سلَّمنا أنَّه سبحانه عالمٌ بقبح القبيح، وعالمٌ بكونه غنيًّا عنه؛ **فلِمَ قلتم**: إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه لا يفعل القبيح؟!

وتقريره: أنَّكم **إمَّا** أن تقولوا: «إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه يمتنع مع هذه الحال أن يفعل القبيح»، **أو** لا تدَّعُوا الامتناعَ العقليَّ.

فإن ادَّعيتم الامتناع العقليَّ؛ لم يكن الله تعالى قادرًا مختارًا؛ لأنَّ الاستغناء والعلم بالاستغناء من لوازم ذاته، [وترك القبيح من لوازم هذا الاستغناء وهذا العلم، ولازمُ اللَّازم لازمٌ][1] فتركُ القبيح من لوازم الذَّات المخصوصة.

وإذا كان كذلك؛ كان ترك القبيح أمرًا واجبًا بالذَّات، ممتنعَ العدم.

وإذا كان تركُ القبيح [أمرًا][2] واجبًا بالذَّات؛ كان إيصال الثَّواب إلى المستحقِّ أمرًا واجبًا وجوبًا بالذَّات؛ لأنَّ تركه لـمَّا كان قبيحًا ممتنعًا بالذَّات؛ كان فعله فعلًا واجبًا بالذَّات؛ فحينئذٍ: يلزم أن تكون ذاتُه تعالى موجبًا لحصول الثَّواب ووصوله إلى المستحقِّ، وألا يكون قادرًا على التَّرك أصلًا.

فإثبات الحكمة على هذا الوجه يقدح في كونه قادرًا؛ إلا أنَّ[3]

---

(١) من «**الأربعين**».
(٢) من «**الأربعين**».
(٣) قوله: «إلا أن» في (د): «لأن»، والمثبت من (م) و«**الأربعين**».

الحكمة مفرَّعةٌ على كونه قادرًا، والفرع إذا استلزم فسادَ الأصل؛ كان باطلًا، فالقول بالحكمة يجب أن يكون باطلًا على هذا القول.

وأيضًا: إذا كان الفعل موقوفًا على الدَّاعي؛ لزم الجَبْر، وإذا لزم الجَبْر؛ كان الله تعالى فاعلًا لجميع أفعال العباد، بواسطة خلق القدرة والدَّاعي الموجِبَين لها، وإذا كان كذلك؛ امتنع **أن يقال:** إنَّه تعالى لا يفعل هذه الأفعال.

وأمَّا القسم الثَّاني، وهو أن تقولوا: إنَّ كونه تعالى غنيًّا مع كونه عالمًا بكونه غنيًّا لا يُنافِي فعلَ القبيح، ولم يكن بين حصول هذا الفعل وحصول ذلك الوصف منافاةٌ ولا معاندةٌ أصلًا. **وحينئذٍ**[١]: يتعذَّر الاستدلال بذلك الوصف على أنَّه تعالى لا يفعل القبيح؛ لأنَّ كلَّ ما لم يكن فيه امتناعٌ؛ لا يلزم مِن فَرْض وجوده محالٌ ولا فسادٌ، فهذا سؤالٌ صعبٌ على ما ذكروه).

قلت: فهذا كلام الرَّازي بلفظه، وهو غايةُ ما عنده من الجواب[٢].

قال: (أمَّا «**المقدِّمة [الأولى]**[٣]» من هذا الدَّليل؛ فهي مبنيَّةٌ على أنَّ الحُسْن والقُبْح إنَّما يثبتان لوجوهٍ عائدةٍ إلى الفعل، وقد أبطلنا هذه القاعدة).

فيقال: **قولك**[٤]: (أبطلنا هذه القاعدة) ممنوعٌ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى[٥].

---

(١) كذا في الأصلين (م، د) هنا، وفي الموضع الآتي (ص٥٧٠): «فحينئذٍ»، وهو الموافق لـ«**الأربعين**».

(٢) بعدها في (م) زيادة: «عن» ولعلها محرَّفة عن: «عنه».

(٣) زيادة يقتضيها السياق. وهي ثابتة في الموضع السابق (ص٥٣٢).

(٤) في (م): «قوله»، والمثبت من (د). (٥) انظر: ما سيأتي (ص٥٣٦).

وقد تعقَّب **أبو الحسن الآمديُّ** فذكر ما احتجَّ به أصحابُه كلُّهم في هذه المسألة، وبيَّن فسادَه، واحتجَّ بما هو أضعف ممَّا ذكره[١] غيرُه؛ **فقال**[٢]: (إنَّ الحُسن والقُبح عَرَضٌ، والفعل عَرَضٌ، والعَرَضُ لا يقوم بعَرَضٍ).

فيقال له: لا ريب أنَّ الأعراض تُوصَف؛ **فيقال:** «حركةٌ سريعةٌ وبطيئةٌ»، و«بياضٌ شديدٌ وضعيفٌ»، و«محبَّةٌ قويَّةٌ وضعيفةٌ»، و«اعتقادٌ مطابِقٌ وغير مطابقٍ»، و«قولٌ صادقٌ وكاذبٌ»، و«أمرٌ رشيدٌ وغيرُ رشيدٍ».

والأفعال باعتبار كونها ملائمة للفاعل ومنافرة له؛ حُسْنُها وقُبْحُها: صفتان ثابتتان للأفعال باتِّفاق العقلاء. فعُلم أنَّه لا يمتنع عند أحدٍ في العقل أن يكون للفعل صفةٌ باعتبارها كان حَسَنًا وقَبِيْحًا، فمن نفى القُبح العقليَّ مطلقًا بناءً على أنَّ الفعل لا يُوصَف بصفةٍ من الصِّفات؛ فقد خالف إجماعَ العقلاء.

ثُمَّ الذين قالوا: «إنَّ العَرَض لا يقوم بالعَرَض»؛ مرادُهم أنَّ كِلا العَرَضين يقومَانِ بالعين القائمة بنفسها، كما تسمَّى «**جسمًا**» و«**جوهرًا**»؛ **وحينئذٍ:** فيكون الحُسْن والقُبْح مع الفعل صفاتٍ قائمةً بالفاعل، لكن إحدى الصِّفتين مشروطةٌ بالأخرى.

ثُمَّ يقال: لو لم يكن حُسْن الفعل وقُبْحه لمعنًى يعود إليه:

- للزم ترجيحُ الشَّارع لأحد المتماثلينِ على الآخر بلا مرجِّحٍ.
- ولجاز أن يُؤمر بالشِّرك والكذب والكفر، ويُنْهى عن الصِّدق والعدل والتَّوحيد.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «عن».

(٢) في «**الإحكام**» (١/ ٨٤)، وانظر: «**غاية المرام**» (ص٢٣٤). وقد أشار الشَّيخُ إلى حجَّة الآمدي في مواضع وذكر أنَّها من المغاليط التي لا يحتجُّ بها إلا جاهلٌ أو مغالطٌ، انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٩٠٩)، «**المنطقيين**» (ص٤٢١)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٢٤).

❐ ولكان لا فرق بين هذا وهذا، ولا فرق بين النَّهي عن المعروف والأمر بالمنكر، وبين الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ولا بين تحليل الطَّيِّبات وتحليل الخبائث، ولا بين تحريم الخبائث وتحريم الطَّيِّبات.

❐ ولم يكن مدح الرَّسول ﷺ بأنَّه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويحل الطَّيِّبات ويحرم الخبائث؛ إلا بمنزلة **أن يقال**: يأمر بما يأمر به، وينهى عمَّا ينهى عنه، ويحلّ ما يحلّ، ويحرِّم ما يحرِّم.

❐ ولكان يجوز أن يأمر الله تعالى بالفحشاء، ويحب الفساد، ويرضى لعباده الكفر؛ إذ الجميع عند النُّفاة [سواءٌ][(١)]، لم يختصَّ بعضُها بصفةٍ يكون لأجلها لا حسنةً مأمورًا بها محبوبةً، ولا سيِّئةً منهيًّا عنها مكروهةً؛ وهذا ممَّا يُعلم بطلانُه بالاضطرار[(٢)] عقلًا وشرعًا.

ولوازم هذا القول الفاسد أكثر من أن يمكن حصرُها؛ فإنَّ هذا القول مبناه على أنَّ جميع الأعيان والأفعال سواءٌ في نفس الأمر، ليس لبعضِها صفةٌ توجب أن يفضل بها على[(٣)] الأخرى حتَّى يحبَّ الله تعالى هذا ويأمرَ به، ويبغض هذا وينهى عنه.

ومن تدبَّر القرآن العزيز؛ وجده مخالفًا لهذا القول، بل هذا مخالفٌ لِمَا فَطَر الله تعالى عليه العقلاء. ولهذا لم يُعرف هذا القولُ عن أحدٍ من سلف الأمَّة وأئمَّتها الأربعة ولا غيرهم. بل قد[(٤)] ذكر أبو نصرٍ السِّجْزيُّ وأبو القاسم سعدُ بنُ عليٍّ الزَّنجانيُّ وغيرُهما من أهل الحديث والسُّنَّة أنَّه من البدع المحدثة في الإسلام، وأضافوه إلى أبي الحسن، وعدُّوه ممَّا يُنكَر على أبي الحسن[(٥)].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) بعدها في (م) زيادة: «العقلي».
(٣) في (م): «عن»، والمثبت من (د).
(٤) ليست في (م)، والمثبت من (د).
(٥) ذكره السِّجزي في رسالته المعروفة في السنة -كما في «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠)-، **وقارن:** رسالة السِّجزي إلى أهل زبيد (ص١٣٩، ٢٠٧، ٢٠٨). وذكره الزَّنجاني في شرح قصيدته =

قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾[2]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[3].

وهذا استفهامُ إنكارٍ على من ظنَّ أنَّ الله تعالى يسوِّي بين الحَسَن والقبيح، وعند النُّفاة ليس بينهما فرقٌ في نفس الأمر، ولو أمر الشَّارع بما نهى عنه ونهى عمَّا أمر به؛ لكان ذلك كالحَسَن.



وأمَّا قول الرَّازي أنَّه أبطل هذه القاعدة؛ فنحن نذكر كلامه؛ لنبيِّن أنَّه لم يُبطلها، قال[4]:

(المسألة الخامسة والعشرون: **في أنَّ الحُسن والقبح لا يثبتان إلا بالشَّرع.**

= المعروفة في السنة -كما في «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠)-، ولم أقف عليه في القسم المطبوع من الشرح.

وانظر: ما سيأتي (ص٨٠٢)، «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠)، «**الدرء**» (٧/ ٤٥٧) (٩/ ٥٠)، «**المنطقيين**» (ص٤٢١)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٠٩)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٨)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٧٢)، «**البيان**» (٢/ ٤٩)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٦٣).

(١) ص: (٢٨). (٢) القلم: (٣٥-٣٦).

(٣) الجاثية: (٢١). **تنبيه**: هنا انتهت نسخة (د)، وما سيأتي إلى نهاية «**الزيادة الشامية**» (ص٥٧٢) من نسخة (م) فقط.

(٤) في «**الأربعين**» (ص٢٤٦)، ويلاحظ هنا أن الشَّيخَ لم يفرغ بعد من مناقشة الرازي في «المسألة السادسة والعشرين»، وإنما انتقل إلى «المسألة الخامسة والعشرين» لكون الرَّازي قد أحال عليها في جوابه عن «**المقدمة الأولى**» من دليل الخصم -وهم المعتزلة- بقوله: (والجواب: أما «**المقدمة الأولى**» من هذا الدليل؛ فهي مبنية على أن الحسن والقبح إنما يثبتان لوجوه عائدة إلى الفعل، وقد أبطلنا هذه القاعدة)، وسيعود الشَّيخُ إلى مناقشة جواب الرَّازي عن «**المقدمة الثانية**» من دليل الخصم -وهم المعتزلة- في (ص٥٦٣)، وذلك بعد فراغه من مناقشة «المسألة الخامسة والعشرين» من «**الأربعين**» بتمامها.

وأهمُّ المهمَّات في هذه المسألة تعيينُ محلِّ النِّزاع والخلاف؛ **فنقول:**

لا نِزاعَ في أنَّا نَعرف بعقولنا كونَ بعضِ الأشياء ملائمًا لطباعنا، وبعضِها منافرًا لطباعنا؛ فإنَّ اللَّذَّة وما يؤدِّي إليها ملائمٌ، والألم وما يؤدِّي إليه منافرٌ؛ ولا حاجةَ في معرفة هذه الملاءَمة والمنافَرة إلى الشَّرع.

وأيضًا: نعلم بعقولنا أنَّ العلم صفةُ كمالٍ، والجهل صفة نقصٍ.

إنَّما النِّزاع: أنَّ كونَ بعضِ الأفعالِ متعلَّقَ الذَّمِّ في الدُّنيا والعقابِ في الآخرة، وكونَ البعضِ الآخرِ متعلَّقَ المدح في الدُّنيا والثَّواب في الآخرة: هل هو لأجل صفةٍ عائدةٍ إلى الفعل، أو ليس الأمر كذلك؛ بل هو محضُ حُكمِ الشَّرع بذلك أو حُكمِ أهل العُرف[١] به؟

فقالت المعتزلة: [المؤثِّر][٢] في هذه الأحكام صفاتٌ عائدةٌ إلى الأفعال).

قال الرَّازي: (ومذهبُنا أنَّه مجرَّدُ حُكمِ الشَّرع).

قلتُ: القول الذي حكاه عن المعتزلة هو مذهبُ جماهير العقلاء من المسلمين وغير المسلمين، وقد ذكر ذلك أبو الخطَّاب[٣] وغيرُه، [بل][٤] ذكروا أنَّه قولُ أكثرِ العلماء؛ **وذلك أنَّه:**

❑ قولُ أبي حنيفة وأصحابِه، ونقلوه أيضًا[٥] عن أبي حنيفة[٦]، وهو

---

(١) كذا في الأصل (م) وإحدى نسخ «**الأربعين**»، وفي غالب نسخه: «المعرفة». وانظر: «**أبكار الأفكار**» (٢/ ١٣١)، «**الإحكام**» (٢/ ٢١).

(٢) من «**الأربعين**»، وهو ساقط من إحدى نسخه.

(٣) انظر: «**التمهيد**» (٤/ ٢٩٥).

(٤) زيادة يقتضيها السياق. انظر: «**الدرء**» (٧/ ٤٥٧) (٩/ ٥٠)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٨).

(٥) كذا في الأصل (م)، وهو الموافق لـ«**المنطقيين**» (ص٤٢٠)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٧)، والأليق: «نصًّا»، وهو الموافق لما سيأتي (ص٨٠٢)، «**النبوات**» (٢/ ٦٧٥)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٧٢)، «**البيان**» (٢/ ٤٩)، «**مدارج السالكين**» (١/ ٣٦٢)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٦٣). والمراد أنه منصوص أبي حنيفة.

(٦) انظر: «**بدائع الصنائع**» (٩/ ٥١٥)، «**شرح وصية أبي حنيفة**» (ص٥٦)، «**المسالك** =

معنى قول أكثر المتقدِّمين من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ.

ومن قال من المتأخِّرين منهم بخلاف ذلك؛ فإنَّه يَتناقض قولُه. ولهذا تكلَّم [أئمةُ][1] هذه الطَّوائف في «**حكم الأعيان قبل ورود الشَّرع**»؛ وهذا إنَّما يتوجَّه على هذا الأصل[2].

❑ وهو قول الكرَّاميَّة والشِّيعة[3].

❑ وهو قولُ الفقهاء الذين يعلِّلون الأحكام الشَّرعيَّة بعللٍ قائمةٍ بالفعل، مناسبةٍ له؛ وهذه طريقةُ عامَّةِ فقهاء السَّلف والخلف.

وأمَّا قول الرَّازيِّ في «**الملاءمة والمنافرة**» بأنَّه[4]: (لا حاجة في معرفتِها إلى الشَّرع)= **فهذا**:

۞ **إذا أُريد به**: أنَّا[5] قد نعرف بعضَها بدون الشَّرع؛ فصحيحٌ.

۞ **وإن أريد به**: أنَّا لا نحتاج في معرفة شيءٍ منها إلى الشَّرع؛ فخطأ.

فإنَّ من هذه «**المنافرة والملاءَمة**» ما لا يُعلم إلا **بالشَّرع**؛ فإنَّه ليس المرادُ بذلك مجرَّدَ حصولِ اللَّذَّة العاجلة، بل يكون في الفعل لذَّةٌ عاجلةٌ، وفيه ألمٌ آجِلٌ أكثرُ من تلك اللَّذَّة، ولا يُعلم ذلك بمجرَّد **العقل**= فيُعرف **بالشَّرع** ما فيه من تلك[6] اللَّذَّة والألم اللَّذَينِ لا يُعرفان بمجرَّد **العقل**.

ولهذا كان حقيقةُ الأمر: أنَّ الحُسن والقبح المعلومينِ **بالشَّرع** يعود

= في الخلافيات» (ص١٤٩)، «**الدرء**» (٩/ ٦١، ٦٢).

(١) زيادة مقترحة، وتحتمل: «أعيان»، ونحو ذلك. وانظر: ما سيأتي (ص٨٠٢)، «**المنهاج**» (١/ ٤٥٠).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٨٠٢)، «**الدرء**» (٩/ ٦٢)، «**المسودة**» (ص٤٨٣).

(٣) انظر: «**المعتمد**» للخوارزمي (ص٨٣١)، «**تجريد العقائد**» للطوسي (ص١٢١)، «**كشف المراد**» للحلي (ص٣٢٧)، «**الأنوار الجلالية**» للمقداد السيوري (ص١٤٣).

(٤) في الأصل (م) يشبه أن تكون: «فا انه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل (م): «أنها»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) قوله: «من تلك» في الأصل (م) يشبه أن تكون: «لمن»، ولعل الصواب ما أثبت.

مضمونُه أنَّه يحصل له به المدح والثَّواب، وكذا كونه يُذمُّ عليه ويُعاقَب؛ مضمونُه يحصل له به ألم الذَّمِّ والعقاب؛ فإنَّ المدح والثَّواب لذيذٌ، والذَّمَّ والعقاب مؤلمٌ، **فلم يكن هذا القسم في الحقيقة خارجًا عن القسم الأوَّل.**

لكن قد لا يُعلم هذا المدحُ والثَّوابُ **بالعقل**، بل إنَّما يُعلم **بالشَّرع**، وهذا متَّفقٌ عليه بين أهل الملل؛ فلم يتنازعوا أنَّ من الأفعال ما لا يَعلم النَّاس حُسنَها وقُبحَها بمجرَّد **عقولِهم**، بل التَّنازعُ بعلمهم ما لم يكونوا يعلمون[١].

ولم يقل أحدٌ: «إنَّ العقل يُثبت للأفعالِ صفاتٍ ليست فيها»، **بل إنَّما قالوا:** «العقل كاشفٌ مُبيِّنٌ لما هي متَّصفةٌ به».

وأيضًا: وإن قيل بـ«**الحسن والقبح العقليَّينِ**»؛ فقد تنازع أصحابُ هذا القول: هل يعاقب الله تعالى العبادَ قبل إرسال رسولٍ؟ **على قولينِ معروفينِ لهم**[٢]:

أحدهما: أنَّه يعاقبهم على ذلك، كما قال ذلك من قال من المعتزلة والحنفيَّة والحنبليَّة وغيرهم.

والثَّاني: أنَّه لا يعاقب أحدًا إلا بعد إرسال رسولٍ، وهذا قولُ الأكثرين من طوائف السُّنَّة -الحنبليَّة وغيرهم-، مع إثباتهم «**الحُسن والقُبح العقليَّينِ**». **وهو أصحُّ القولين.**

كما دلَّ القرآن العزيز في غير موضع على أنَّ الله تعالى لا يعاقِب في الآخرة إلا مَن أرسل إليه رسولًا؛ قال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ

(١) انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٢٢)، «**الدرء**» (٨/ ٤٩٢) (٩/ ٥٢-٦٦)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٦٦، ٤٧٢)، «**المنهاج**» (٥/ ٩٩)، «**جامع المسائل**» (١/ ٣٨١).

خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ[(١)] ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ۝١٥﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾[(٤)]. والآثار بذلك معروفةٌ عن النَّبيِّ ﷺ وأصحابه.

ولكن لا يلزم إذا لم يعذِّبهم سبحانه إلا بعد إرسال الرُّسل إليهم ألا تكون أفعالُهم في نفسها منها «حسنٌ»، ومنها «سيِّءٌ».

بل القرآن يدلُّ على أنَّ ما كانوا عليه في الجاهليَّة من الشِّرك والظُّلم والكفر: سيِّءٌ مذمومٌ قبيحٌ، وإن كان الله تعالى لا يعذِّبهم إلا بعد إقامة الحجَّة عليهم بالرُّسل، وهو يدلُّ على أنَّ المقتضي لعذابهم كان قائمًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلۡحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٢٢ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۝٢٣﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ﴾[(٧)].

و«**الميْتُ**»: الكافرُ الذي كان قلبُه مَيِّتًا بالكفر، فأحياه الله تعالى بالإيمان.

وفي «**الصَّحيحين**» عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: **«مَثَلُ مَا بَعَثَنِي الله بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلمِ؛ كَمَثَلِ غيثٍ أَصَابَ أَرضًا، فَكَانَ**

(١) في الأصل (م): «أنزل».
(٢) الملك: (٨-٩).
(٣) الإسراء: (١٥).
(٤) النساء: (١٦٥).
(٥) آل عمران: (١٠٣).
(٦) فاطر: (٢١).
(٧) الأنعام: (١٢٢).

فِيهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتِ المَاءَ فَأَنبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشبَ الكَثِيرَ، وَكَانَت مِنهَا طَائِفَةٌ إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمسِكُ مَاءً وَلَا تُنبِتُ كَلَأً. فَذَلِكَ مَثَلُ مَن فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلمِ، وَمَثَلُ مَن لَم يَرفَع بِذَلِكَ رَأسًا وَلَم يَقبَل هُدَى اللهِ الَّذِي أُرسِلتُ بِهِ»[١].



قال الرَّازي[٢]: (وإذا تنقَّح محلُّ النِّزاع؛ فنقول: الذي يدلُّ على قولنا وجوهٌ:

الحجَّة الأُولى: أنَّ أفعال العباد: إمَّا اضطراريَّةٌ، وإمَّا اتِّفاقيَّةٌ. وعلى التَّقديرينِ: فالقول بـ«**الحسن والقبح العقليَّينِ**» باطلٌ.

بيان المقدِّمة الأولى: أنَّ صدور الفعل عند حصول القدرة والدَّاعي: **إمَّا** أن يكون واجبًا، **أو** لا يكون واجبًا:

۞ فإن كان واجبًا؛ كان فعل العبد اضطراريًّا[٣]؛ لأنَّ حصول القدرة والدَّاعي ليس بالعبد، وإلا لزم «**التَّسلسل**». وإذا كان كذلك: **فعند** حصولهما يكون الفعل واجبًا، **وعندما** لا يكونان حاصلين؛ يكون الفعل ممتنعًا؛ فكان الاضطرار له لازمًا لا محالةَ.

۞ وأمَّا إن لم يكن حصولُ الفعل عند حصول القدرة والدَّاعي واجبًا: **فإمَّا** أن يتوقَّف رجحانُ الفعل على رجحان التَّرك على مرجِّحٍ، **أو** لا يتوقَّف.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠)، ومسلم (٢٣٥٤).
(٢) «**الأربعين**» (ص٢٤٧). **تنبيه**: الكلام الآتي اقتبس كثيرًا منه ابنُ القيِّم -باختصار وتصرف- في «**شفاء العليل**» (٢/ ٨٣٢).
(٣) في الأصل (م): «اضطرارا»، والمثبت من «**الأربعين**»، وهو الموافق لما سيأتي و«**شفاء العليل**».

❐ فإن توقَّف؛ [كان][(١)] حصولُ ذلك الفعل عند حصول ذلك المرجِّح واجبًا، وإلا لعاد الكلام، ولزم «**التَّسلسل**». وإذا كان واجبًا؛ عاد القول بأنَّ حصول الفعل عند حصول القدرة والدَّاعي اضطراريٌّ.

❐ وأمَّا إن لم يتوقَّف رجحان الفعل على التَّرك على مرجِّح؛ كان رجحان الفعل اتِّفاقيًّا بمعنى أنَّه اتَّفق حصول هذا الرُّجحان لا لمؤثرٍ[(٢)] أصلًا؛ فلا يكون ذلك الرُّجحان [من العبد][(٣)].

فثبت أنَّ أفعال العباد: إمَّا اضطراريَّةٌ، وإمَّا اتِّفاقيَّةٌ. وإذا كان كذلك؛ وجب أن يكون القول بـ«**الحسن والقبح [العقليِّ]**[(٤)]» باطلًا.

أمَّا على قولنا؛ فظاهرٌ، **وأمَّا** على قول المعتزلة؛ فلأنَّ كلَّ واحدةٍ من هاتين الحالتين ينافي الاختيار، وعند فقدان الاختيار لا يبقى الحسن والقبح).

قال: (**فإن قيل:** هذا الكلام بتمامه قائمٌ في الغائب، فينبغي ألَّا يصدر من الله تعالى فعلٌ حسنٌ، ولا فعلٌ قبيحٌ.

قلنا: قد ذكرنا في مسألة «**خلق الأفعال**» أنَّ صدور الفعل عن[(٥)] «**القادر**» موقوفٌ على المرجِّح، وذلك المرجِّح هو الإرادة، والإرادة في حقِّ العبد محدَثةٌ، فافتقرت إلى الخالق والموجِد، فكان[(٦)] هذا المعنى لازمًا في حقِّ العبد، بخلاف الباري تعالى؛ فإنَّ إرادتَه قديمةٌ أزليَّةٌ، فاستغنت عن المؤثِّر، فلم يلزم الجبر في حقِّه).

---

(١) من «**الأربعين**» و«**شفاء العليل**».
(٢) في الأصل (م): «المؤثر»، والمثبت من «**الأربعين**».
(٣) من «**الأربعين**».
(٤) من «**الأربعين**».
(٥) في الأصل (م): «من»، والمثبت من «**الأربعين**».
(٦) في الأصل (م): «وكان»، والمثبت من «**الأربعين**».

قلت: وهذه الحُجَّة هي عمدة الرَّازي في «**الجبر**»، وفي نفي «**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّينِ**»، وعليه اعتمد في **محصوله**(١)، وهي تُبهر من لم يتفطَّن لحلِّها(٢).

والجواب عنها من وجوهٍ:

أحدها: **أن يقال**: ما المراد بقولك: (إن كان الفعل عند القدرة والدَّاعي واجبًا؛ كان فعل العبد اضطراريًّا)؟

أتعني به: أنَّ الفعل يكون بدون إرادة العبد له، كحركة المرتعِش والمحمومِ ونحوهما ممَّن تُخلق فيه الأفعالُ الاضطراريَّة بدون إرادته؟

أم تعني به: أنَّ الفعل يكون لازمًا لا محالة، لازمَ الوقوع عند وجود ملزومه، وهو القدرة والدَّاعي؟

۞ فإن أردتَ(٣) بكونه اضطراريًّا: **المعنى الأوَّلَ**= فهذا ظاهرُ البطلان؛ فإنَّ النَّاس كلَّهم يعرفون بصريح عقولهم الفرقَ **بين** حركة المرتعِش والمحموم ونحوهما، **وبين** حركة المصلِّي والمجاهد والسَّارق والزَّاني والآكل والشَّارب، ويعلمون أنَّ الأولى اضطراريَّةٌ، والثَّانية اختياريَّةٌ.

۞ وإن عنيتَ بكونها اضطراريَّةً: **أنَّها لازمةُ الوجود**= فهذا هو معنى كون الفعل واجبًا؛ **فتكون حقيقة الكلام**: «إن كان فعلُ العبد واجبَ الوقوع؛ كان واجب الوقوع»، وهذا لا فائدة فيه.

ثُمَّ يقال: **لم قلتَ**: إنَّ وجوب الفعل وكونَه اضطراريًّا بهذا التَّفسير ينافي الحُسن والقبح العقليَّينِ أو الشَّرعيَّين؟

---

(١) «**المحصول**» (١/ ١٢٧). وانظر: «**المطالب العالية**» (٣/ ٣٣٣).

(٢) انظر: «**التسعينية**» (٣/ ٩٠٩)، «**الدرء**» (١/ ٣٢٧)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٤٦).

(٣) رسمت في الأصل (م): «ارادته»، ولعل الصواب ما أثبت.

فجماهير الأمم الأوَّلين والآخرين يقولون بأنَّه واجبٌ بهذا الاعتبار، ويقولون مع ذلك: «إنَّه يَحسُن تارةً، ويَقبُح أخرى»؛ كما تقول أنتَ وسائرُ العقلاء: «ملائمٌ للطَّبع تارةً، ومنافِرٌ للطَّبع أخرى»، وليس كونه واجبًا واضطراريًّا بهذا التَّفسير بمُنافٍ لكونه ملائمًا ومنافِرًا -وهو الحسن والقبح العقليُّ المجمع عليه-؛ فَلِمَ قُلتَ: إنَّه مُنافٍ له في محلِّ النِّزاع؟! لا سِيَّما وقد بيَّنَّا أنَّ معنى الحسن والقبح في محلِّ النِّزاع هو معناه في محلِّ الإجماع، وهو يرجع إلى كونه يوجب لَذَّةً للفاعل أو ألمًا له.

وإذا كان اقتضاؤه اللَّذَّة والألم لا ينافي وجوبَه وكونَه اضطراريًّا بهذا التَّفسير= تبيَّن أنَّه لا حُجَّةَ فيما ذكرته على ما ادَّعيته.

بل الطَّوائف المثبتون للقدر من أتباع الأئمَّة الأربعة والكرَّاميَّة وغيرهم يقولون: «إنَّ الله تعالى خالقُ أفعالِ العباد»، ويثبتون[1] «**الحسن والقبح العقليَّين**»، بل ومن قال من المعتزلة: «إنَّ القدرة والدَّاعي يستلزم وجودَ الفعل» -كأبي الحسين البصريِّ وغيرِه- يقولون بوجوب الفعل بهذا الاعتبار، ويقولون مع ذلك بـ«**الحُسن والقبح العقليَّين**».

الوجه الثَّاني: **أن يقال**: قوله: (وإذا كان كذلك؛ وجب بطلان الحسن والقبح العقليين. أما على قولنا؛ فظاهرٌ).

فيقال: أيُّ ظهورٍ في ذلك على قولك؟

۞ فإن ادَّعيت محلَّ النِّزاع؛ فكأنَّك قلتَ: «وإذا ثبتت هذه المقدِّمة؛ لزم حصولُ النَّتيجة؛ لأنَّ النَّتيجة مذهبُنا»، ومعلومٌ أنَّ كونَها قولَك لا يقتضي أن تكون هذه المقدِّمة دالَّةً عليها.

---

(١) في الأصل (م): «أو يثبتون»، ولعل الصواب ما أثبت.

ففي الجملة: كونُ الفعل واجبَ الوقوع؛ لا يمنع أن يكون قبحُه لأجل صفةٍ عائدةٍ إليه، وهذا هو الظَّاهر، ليس الظَّاهرُ أنَّ وجوبَ وقوعه يستلزم أنَّ قبحه ليس لصفةٍ قائمةٍ به.

۞ وإن عنيتَ بقولك شيئًا آخر؛ مثل كونه سبحانه يفعل ما يشاء ونحو ذلك= فهذا أيضًا لا يمنع أن يكون قد شاء اشتمالَ الأفعال القبيحة على صفاتٍ يكون القبح لأجلها.

وأمَّا قولُه على قول المعتزلة: (كلٌّ من هاتين الحالتين ينافي الاختيار).

فيقال: هذا أحدُ قولَي المعتزلة. وأمَّا القول الآخر لهم -وهو قول الأكثرين من مثبتة القدر-؛ فإنَّ هذا الوجوبَ لا ينافي الاختيار.

الوجه الثَّالث: **النَّقضُ** بأفعال الله تعالى؛ فإنَّها واجبةُ الوقوع، ولا يمتنع وصفُها بالحسن[1]. وما ذكره من الفَرق لا يمنع كونَ كلِّ واحدٍ منهما واجبًا؛ وإنَّما غايته أنَّ هذا يسمَّى «**جبرًا**»، بخلاف ذلك.

فيقال: وهبْ أنَّه لا يسمَّى «**جبرًا**»، لكن ادَّعيت أنَّ «ما وجب وقوعُه لكونه واجبَ الوقوع عند الدَّاعي والقدرة؛ **امتنع** وصفُه بالحسن والقبح، **وامتنع** اشتمالُه على صفةٍ لأجلها يكون الحسن والقبح»، وهذا موجودٌ في أفعال الله تعالى؛ فإنَّها واجبةُ الوقوع عند الدَّاعي والقدرة، ومع أنَّها موصوفةٌ بالحُسن بالاتِّفاق.

وأيضًا: فيقال لك: لا نسلِّم أنَّ هذا المعنى يسمَّى «**جبرًا**»، وإنَّما «**الجبر**»: ما حصل بإكراه الفاعل وبدون رضاه، **كما يقال:** «أجبر الأبُ

(١) بعدها في الأصل (م) زيادة: «والقبح»، وهي أشبه بالسهو، وقد أصابها طمس، ولعله ضرب عليها.

ابنتَه على النِّكاح»، والله تعالى هو الخالقُ للإرادة والرِّضا والاختيار في قلب العبد؛ فلا يُسمَّى «**جبرًا**» بهذا الاعتبار، ولو قُدِّر أنَّه يُسمَّى «**جبرًا**»؛ لم يكن مجرَّدُ إطلاق اللَّفظ فرقًا مؤثِّرًا، كما تقدَّم[١].

وأصل ذلك: أن يُعرَف معنى «**الموجِب بالذَّات**» و«**الفاعل بالاختيار**»؛ فإنَّ هذه الألفاظ قد وقع فيها اشتراكٌ وإجمالٌ بحسب الاصطلاح، وهذا **الأصبهانيُّ المصنِّفُ** ممَّن سلك مسلك أبي عبد الله الرَّازي، وهذا الأصل ليس محرَّرًا في كتبه، بل إنَّما يذكر في كتبه «**الموجِب بالذَّات**» الذي يذكره ابن سينا وأمثالُه، و«**الفاعلَ بالاختيار**» الذي يذكره المعتزلة والكُلَّابيَّة، ولا يذكر ما هو قولُ الرُّسل وأتباعِهم من الصَّحابة والتَّابعين وأئمَّة المسلمين.

و«**الموجِبُ بالذَّات**» عند ابن سينا وأمثالِه: هو ذاتٌ مجرَّدةٌ [عن][٢] الصِّفات الثُّبوتيَّة، مستلزِمةٌ للأفلاك ولِمَا يذكر أيضًا من «**العقول**» و«**النُّفوس**».

ومن الفلاسفة مَن يقول بقدم ذلك مع قوله بإثبات الصِّفات؛ مثل أبي البركات صاحب «**المعتبر**»، وغيره.

و«**الفاعل بالاختيار**» عند أكثر المعتزلة والجهميَّة: هو الذي يفعل بوصف «**الجواز**»، لا بوصف «**الوُجوب**»، كما يرجِّح أحدَ مقدورَيه على

---

(١) كتب بعدها في الأصل (م): «قال الرازي» ثم ضرب عليه. والظاهر أن الكلام الآتي -أي: من قوله: «وأصل ذلك...» حتى نهاية الكلام على الحجة الأولى (ص٥٥١)-؛ من زيادات الشَّيخ. فلعل الناسخ أراد أن يكتب: «قال الرازي الحجة الثانية»، ثم تنبه إلى وجود نصٍّ مزيدٍ إما في الطُرَّة أو في ورقة طيَّارة أو نحو ذلك؛ فضرب على قوله: «قال الرازي» ثم كتب الكلام الآتي. زيادة على تضمنِّه لبعض أمارات الزيادات؛ كالتكرار الموضوعي، والختم بإحالة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

الآخر بلا مرجِّحٍ، ويصدر عنه الفعل في حالٍ لا يكون صدوره واجبًا عنه[(١)].

ثُمَّ الرَّازيُّ يقرِّر كونَ الرَّبِّ قادرًا بهذا الاعتبار[(٢)]، وحُجَّتُه على ذلك ضعيفةٌ جِدًّا؛ فإنَّه يقرِّر ذلك بناءً **على مقدِّمتين**:

- على أنَّ العالَم محدَثٌ.
- وعلى أنَّه يمتنع أن يكون مع ذلك موجبًا.

وكلا المقدِّمتين لم يقرِّرها تقريرًا تامًّا، كما قد بُسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

وهو يتناقض؛ فيذكر في غير موضعٍ: «أنَّ **الممكن** لا يُرجَّحُ وجودُه على عدمِه إلا مع المرجِّح التَّامِّ الموجِب لوجوده، لا مع جواز وجوده وعدمه»؛ **ويقرِّر أيضًا**: «أنَّه مع **القدرة والدَّاعي** يجب وجود المقدور»[(٣)]، وهذا قول طائفةٍ من المعتزلة -كأبي الحسين وغيره[(٤)]-؛ وأهلُ السُّنَّة المثبتون للقدر في هذا على قولين.

والصَّحيح: **قولُ من يقول**: «إنَّه عند وجود القدرة التَّامَّة والدَّاعي التَّام؛ يجب وجودُ المقدور»، لكن أهل السُّنَّة يثبتون الإرادة، والإرادة مستلزمةٌ للعلم.

وأمَّا أبو الحسين؛ فـ«**الدَّاعي**» عنده مجرَّدُ كونِه عالمًا، وهو لا يُثبت

---

(١) انظر: «**تحفة المتكلمين**» (ص٤٨-٤٩)، «**الفائق**» (ص١٢٠) كلاهما للخوارزمي.

(٢) انظر: «**الأربعين**» (ص١٢٩)، «**الخمسون**» (ص٤٥)، «**المطالب العالية**» (٣/ ٨٦)، «**المحصل**» (ص٣٧٢)، «**المعالم**» (ص٦٣)، «**نقد المحصَّل**» (ص٣٢٦).

(٣) انظر: «**الأربعين**» (ص٣٠، ٧١، ٢٢٧، ٣٨٩)، «**المطالب العالية**» (١/ ٧٤) (٣/ ١٠، ٥٥)، «**المحصل**» (ص١٩٣)، «**المعالم**» (ص٣٥، ٩٩، ١٠٥).

(٤) انظر: «**الفائق**» للخوارزمي (ص١٣٢، ٢٢٦)، «**الرياض المونقة**» (ص٢٩١).

إرادةً لا في محلٍّ؛ فوافق المعتزلةَ البغداديِّين، وخالف شيوخَه البصريِّين[١].

ولهذا لم يكن في كتب كثيرٍ من أهل [النَّظر][٢] من المتكلمين والفلاسفة إلا «**الموجِب بالذَّات**» الذي يقوله الفلاسفة، و«**القادر**» الذي يثبته الجهميَّة والمعتزلة، و«**المريد**» الذي يثبته الكلَّابيَّة.

لم يكن في كتبهم الصَّواب الذي أخبر به الرَّسول، ودلَّ عليه صريحُ المعقول، المطابق لصحيح المنقول، [كما قد بُسط][٣] في موضعٍ آخر[٤].

والمقصود هنا: أن يقال: «الموجِب بالذَّات»:

۞ إمَّا أن يراد به: أنَّه يوجب بذاتٍ مجرَّدةٍ عن الصِّفات؛ وهذا باطلٌ عند أئمَّة أهل الملل -المسلمين وغيرهم- **من وجهينِ**:

❏ من جهة نفي الصِّفات.

❏ ومن[٥] جهة أنَّه جُعل معه شيءٌ من الموجودات[٦] أزلًا وأبدًا.

ولهذا كان ابنُ سينا في **إشاراته**[٧] مع ذكره النِّزاع في قدم العالم؛ رَضِيَ بـ«**التَّوحيد**» الذي معناه عنده نفيُ الصِّفات، وشارح **إشاراته** -كالرَّازي[٨]-

---

(١) انظر: «**الفائق**» للخوارزمي (ص٤٣)، «**كشف الفوائد**» لابن المطهر الحلي (ص١٨٠)، «**المعالم الدينية**» ليحيى بن حمزة (ص٧٥).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر: «**قلب الدليل**» (ص١١٨)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٧٦٣) (١٦/ ٣٨٠)، «**الدرء**» (٣/ ١٥٢) (٧/ ٤٥٩)، «**المنهاج**» (١/ ١٦١، ٣٩٦) (٣/ ٣١، ١١٩، ٢٤٨) (٥/ ٤٣٥)، «**الصفدية**» (ص٣٨٢)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص١٦٨).

(٥) في الأصل (م): «ومع»، ولعل الصواب ما أثبت، كما استظهره أحد القرَّاء في الطرَّة.

(٦) قوله: «معه شيء من الموجودات» في الأصل (م): «مع شيء من الموجودات شيء مع» -وقوله في الموضعين: «مع» تحتمل: «معه»-، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) انظر: «**الإشارات والتنبيهات**» (ص٢٨٨-٢٩٢).

(٨) انظر: «**شرح الإشارات**» (٢/ ٤٣١).

لم يتفطَّن لمقصوده، وظنَّ أنَّ هذا لا يُبنى على هذا، وليس كذلك؛ فإنَّه مع إثبات الصِّفات يظهر بطلانُ القول بقدم العالم ظهورًا لا يظهر مع القول بنفي الصِّفات.

۞ وإمَّا أن يراد بـ«**الموجِب بالذَّات**»: أنَّه يوجب بذاتٍ متَّصفةٍ بالصِّفات لشيءٍ من العالم أزلًا وأبدًا -كالأفلاك-، كما تقوله طائفةٌ من الفلاسفة -كأبي البركات-؛ فهو أيضًا باطلٌ للوجهين[١].

۞ وأمَّا إن أراد بـ«**الموجِب بالذَّات**»: أنَّه يوجب بذاته المتَّصفة بصفات الكمال، وأنَّه متَّصفٌ بالمشيئة والقدرة، فيوجب بمشيئته وقدرته ما يشاؤه من مخلوقاته في الحين الذي خلقه فيه= فإذا أُريد بـ«**الموجب بذاته**» هذا؛ فهذا حقٌّ عند أئمَّة المسلمين ومحقِّقي نُظَّارهم، **الذين يقولون**: «مع القدرة التَّامة والإرادة الجازمة يجب وجود المقدور».

و«الفاعل بالاختيار»:

۞ إذا عُني به هذا الفاعل؛ فهو حقٌّ أيضًا. **ولهذا يقول المسلمون**: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فما شاءه وجب وجوده، وما لم يشأه امتنع وجوده».

۞ وإن عُني بـ«**الفاعل بالاختيار**»: **أنَّه** يرجِّح بمجرَّد «**القدرة**»، أو بـ«**إرادةٍ**» لا تستلزم المرادَ، بل هو عندهم مع كونه فاعلًا يفعل بقدرته؛ فإنَّه يفعل مع جواز ألَّا يفعل -بل قد يكون المفعولُ وقد لا يكون-، **وأنَّ** «**الممكن**» -الذي يمكن وجودُه وعدمُه- يُرجَّحُ وجودُه على عدمه بمرجِّح لا يجب معه «**الممكن**»، بل يبقى بوصف الجواز= فهذا «**الفاعلُ**

(١) في الأصل (م): «لوجهين»، ولعل الصواب ما أثبت، **أي**: للوجهين السابقين في التقدير الأول. وهذا في الجملة؛ فإنهم لا يثبتون إلا صفات معيَّنة.

بالاختيار» لم يقل به أحدٌ من أئمَّة المسلمين؛ وإنَّما يقول به طائفةٌ من أهل الكلام -القدريَّة وبعض الجهميَّة-.

إذا تبيَّن هذا؛ فنقول: كونُ الفعل دليلًا على كون الفاعل قادرًا= أمرٌ مستقِرٌّ في فطر جميع العباد، ولم ينازع في ذلك أحدٌ.

ومَن نازع في كون الرَّبِّ «**قادرًا**»؛ فهو عنده في الحقيقة ليس بفاعلٍ، وإذا سمَّاه «**فاعلًا**»؛ فهو كما سمَّاه «**مُحدِثًا**»:

❐ **فيقولون**[(١)]: «العالَم مُحدَثٌ»، **ويقولون:** «مرادنا بالحدوث: الحدوث الذَّاتيُّ، لا الحدوث الزَّمانيُّ».

❐ **ويقولون** لمن[(٢)] سألهم عن الأفلاك: هل هي قديمةٌ أو محدَثةٌ؟ **فيقولون:** «محدثةٌ»؛ فيظنُّ المستمع أنَّهم يريدون ما يقوله أهل الملل من أنَّ الله خلق السَّموات في ستَّة أيَّامٍ. وليس مرادهم ذلك؛ **وإنَّما مرادُهم:** أنَّها مساوِقةٌ للرَّبِّ أزلًا وأبدًا.

❐ **ويقولون:** «هي معلولةٌ، والمعلول محدَثٌ»؛ **فيعبِّرون** بلفظ «**الحدوث**» عمَّا لم يستعمله أحدٌ غيرُهم -لا من أهل اللُّغة التي نزل بها القرآن وتكلم بها علماء المسلمين، ولا بغيرها من اللُّغات-، **ويوهمون** من لا يعرف مرادهم أنَّهم موافقون لأهل الملل.

وكذلك لفظ «**الفاعل**» و«**الصَّانع**» و«**الخالق**»؛ قد يعبِّرون بها، ولكن ليس مرادُهم بها ما هو المعروف بهذه الأسماء في اللُّغة التي نزل بها القرآن ولا في غيرها من اللُّغات العامَّة. ولهذا لا يُلزمون النَّاس بتسميته

---

(١) في الأصل (م): «ويقولون»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل (م): «لما»، ولعل الصواب ما أثبت.

«**فاعلًا**» و«**خالقًا**» و«**صانعًا**»، **بل يقولون ما يقوله ابنُ سينا وغيرُه**[١]: لا عليك ألَّا تسمِّيه فاعلًا -إذا عرف مرادهم-.

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع[٢]؛ كالكلام على أهل الوحدة[٣]، وعلى الحديث الذي يروونه: «**أوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ العَقْلَ...**»[٤]، وبيانِ[٥] أنَّه كذِبٌ على الرَّسول، وأنَّه بتقدير صِحَّته مناقضٌ لقولهم، وبيَّنَّا اعترافَهم بما ذكره أبو حامدٍ الغزاليُّ وغيرُه من أنَّهم يضعون لمرادهم الألفاظ التي جاء بها القرآن والحديث، ثُمَّ يعبِّرون بها عن معانيهم، فيظنُّ من لا يعرف أنَّ ذلك هو مرادُ الله ورسوله.

كما يقولونه في **لفظ**: «**الخلق**» و«**الأمر**»، وفي **لفظ**: «**عالم الملك والملكوت والجبروت**»؛ حيث يفسِّرون ذلك بـ«**الجسم**» و«**النَّفس**» و«**العقل**»، **وبلفظ**: «**اللَّوح المحفوظ**»؛ حيث يفسِّرون ذلك بـ«**النَّفس الفلكيَّة**»، **وبلفظ**: «**الملك**»، حيث يفسِّرون ذلك بما يقوم بنفس الشَّيء من الخيال أو بما يثبتونه من «**العقل**».

إلى غير ذلك ممَّا هو مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٦].



---

(١) انظر: «**الإشارات والتنبيهات**» (ص٢٨٠)، «**الأكملية-الفتاوى**» (٦/ ١١١).

(٢) انظر: «**الدرء**» (١/ ١٢٥) (٥/ ٢٢٤) (٩/ ٢٨٢)، «**المنهاج**» (١/ ٢٧٦)، «**قاعدة جليلة**» (ص١٦٤)، «**النبوات**» (١/ ٤٣٤)، «**الصفدية**» (ص٢٤٣)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٣٨٥).

(٣) هو كتاب «**السبعينية**»، وقد طبع ما وُجد منه بعنوان: «**بغية المرتاد**».

(٤) روي في العقل عدَّة أحاديث ولا يصح منها شيء، انظر: «**الضعفاء**» للعقيلي (٤/ ١٦٦)، «**روضة العقلاء**» (ص١٦)، «**العلل المتناهية**» (١/ ٤٣)، «**الموضوعات**» (١/ ١٧٧)، «**المنار المنيف**» (ص٦٠).

(٥) كذا في الأصل (م)، فإن لم تكن محرَّفة عن قوله: «وبينا»؛ فلعلها معطوفة على قوله: «كالكلام».

(٦) انظر: «**السبعينية**» (ص٢١٤)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨١-٨٩، ١٩٠، ٢٥٣)، «**المنطقيين**» (ص١٩٦)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص١٣٥)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٤٠٢) (١٧/ ٣٣٣)، «**الصفدية**» (ص٢٤٠).

قال الرَّازي[١]: (**الحُجَّة الثَّانية**: لو كان الظُّلم قبيحًا لوجهٍ عائدٍ إليه؛ لزم تعليل الحكم الوجوديِّ بالعلَّة العدميَّة، وهذا محالٌ؛ فذلك محالٌ.

بيانُ الملازمة: أنَّ «القبح» نقيضُ أن «لا قبح»، وأن «لا قُبحَ» محمولٌ على العدم، والمحمول على العدم عدمٌ؛ فالـ«لا قُبح» عدمٌ، فوجب أن يكون «القبحُ» صفةً وجوديَّةً.

وإذا ثبت هذا؛ فنقول: «**الظُّلم**» ماهيَّةٌ مركَّبةٌ **من أمورٍ**:

منها: كون ذلك الإضرار غيرَ مستحَقٍّ، ومعلومٌ أنَّ كونه غير مستحَقٍّ قيدٌ عدميٌّ، فلو علَّلنا قبح الظُّلم بكونه ظلمًا، وكونه ظلمًا: ماهيَّةٌ مركَّبةٌ من قيودٍ أحدُها قيدٌ عدميٌّ؛ **فحينئذٍ**: لم يكن مجموع القيود المعتبرة في كونه ظلمًا أمرًا وجوديًّا= فيلزم تعليلُ القبح -الذي هو صفةٌ موجودةٌ- بالعدم، وهو محالٌ.

وإنَّما قلنا: إنَّ تعليل الموجود بالعدم محالٌ؛ لأنَّ العدم نفيٌ محضٌ أو سلبٌ صِرفٌ، وإيجاد الغير يعتمد كونه موجودًا في نفسه، فإذا لم يكن له ثبوتٌ وتحقُّقٌ أصلًا؛ امتنع كونُه عِلَّةً لغيره).

فيقال: **الجواب عن هذه الحجَّة من وجوهٍ**:

أحدها: **أن يقال**: مورد النِّزاع أنَّ حُسن الفعل وقبحه؛ هل هو لصفةٍ قائمةٍ به أم لا؟

وعلى التَّقديرين: فإذا قُدِّر كونُ الظُّلم مركَّبًا من وجودٍ وعدمٍ؛ لم يمتنع أن تقوم به صفةٌ وجوديَّةٌ؛ فإنَّ تلك الصِّفات -هي وسائر الصِّفات الموجودة- قائمةٌ بالفاعل، ومعنى كونه مؤثِّرًا في قبحه؛ هو معنى كونِه

(١) في «**الأربعين**» (ص٢٤٨).

مستلزِمًا للقبح؛ لا أنَّه[(١)] هو الفاعل للقبح. فإذا فُسِّر «**المؤثِّر**» بهذا؛ لم يمتنع قيامُ القُبح بما هو مركَّبٌ من وجودٍ وعدم. وكونُه ظلمًا؛ فهو مشتمِلٌ على صفةٍ وجوديَّةٍ لأجلها كان القبح، فلا يُحتاج أن يُجعل ما فيه من العدم مؤثِّرًا في القبح، بل يكفي أن يكون فيه صفةٌ وجوديَّةٌ هي المؤثِّرة.

وإذا قيل: هم يعلِّلون قبحه بكونه ظلمًا.

قيل: معنى ذلك: أنَّ الظُّلم يشتمل على أمرٍ وجوديٍّ مستلزِمٍ [للقبح][(٢)]، لا أنَّ شيئًا من العدم أثَّرَ في الوجود.

الوجه الثَّاني[(٣)]**: أن يقال:** لا نسلِّم أنَّ الظُّلم فيه أمرٌ عدميٌّ، بل هو وجوديٌّ، **مثل إذا قيل هو:** «وضعُ الشَّيءِ في غير موضعِه» **أو:** «هو إضرارٌ غير مستحَقٍّ»؛ إنَّما هو وصفٌ له بالقول، ولا يلزم إذا احتُرز بقيدٍ عدميٍّ أن يكون الموصوف فيه عدمٌ، بل قد يكون ذلك السَّلب يتضمَّن ثبوتًا، **فإذا قيل:** «فاضربوهنَّ ضربًا غير مبرِّح»؛ لم يستلزم ذلك أن يكون في الضَّرب أمرٌ عدميٌّ، **وإذا قيل:** ﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾[(٤)]؛ لم يقتض ذلك أن يكون في القتل أمرٌ عدميٌّ، **وكذلك إذا قيل:** «شتمه وأخذ ماله بغير حقٍّ»؛ لم يقتض ذلك أن يكون في ذلك أمرٌ عدميٌّ محضٌ؛ فإنَّا نعلم أنَّ القتل وأخذَ المال والضَّربَ والشَّتمَ أمرٌ وجوديٌّ، لا عدم فيه؛ **فكيف يقال:** إنَّه مركَّبٌ من وجودٍ وعدمٍ؟!

---

(١) قوله: «لا أنه» في الأصل (م): «لأنه»، ولعل الصواب ما أثبت، كما استظهره أحد القرَّاء في الطرَّة.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) انظر: «**جامع الرسائل**» (١/ ١٢٧)، «**الفتاوى**» (١٨/ ١٤٥)، «**جامع المسائل**» (٦/ ٣٥، ٢٣٤).
(٤) الأنعام: (١٥١).

وقولنا: «بغير حقٍّ» بيانٌ لنوعه، لا لأنَّه في نفسه عدميٌّ؛ ولهذا يمكن أن نقول في «الظُّلم»: «إنَّه وضعُ الشَّيء في موضع غيرِه»، وهذا معنى قولنا: «في غير موضعه».

وكذلك إذا قيل: «إضرارٌ غيرُ مستحَقٍّ»؛ أمكن أن يقال: «إضرارٌ لمن يستحقُّ ترك ضرره»، فتكون هذه العبارة متضمِّنةً للقيد الوجوديِّ، وكذا لو قلت(١): «إضرارٌ بالباطل».

الثَّالث: لو سُلِّم أنَّ فيه شرطًا عدميًا؛ فلِمَ قلت: إنَّ العلَّة الوجوديَّة لا تكون مشروطةً بشرطٍ عدميٍّ؟!

قوله: (لأنَّ العدم نفيٌ محضٌ [أو سلبٌ صِرفٌ](٢)، وإيجاد الغير يعتمد كونه موجودًا في نفسه).

يقال: «**العِلَّةُ**» أمرٌ موجودٌ كالفاعل الموجود، ولكن يشترط في تأثيرها عدمُ المانع، كما يشترط في الفاعل عدمُ المانع؛ والمؤثِّر في الوجود إنَّما هو أمرٌ موجودٌ، لكن لا يؤثِّر إلا في حال عدم المانع.

وإذا قيل: «تُجعل العلَّة هي الأمر الموجود فقط، ويُجعل عدم المانع خارجًا عن مسمَّاها»، أو قيل: «تُجعل العِلَّة عبارةً عن المجموع»= كان هذا نزاعًا لفظيًّا.

وعلى الاصطلاح الثَّاني: يكون العدم جزءًا منها.

وعلى الأوَّل: يكون العدم شرطًا لها، خارجًا عن مسمَّاها.

وعلى الاصطلاحينِ يُخرَّج النِّزاعُ في تخصيص «**العلَّة**»:

---

(١) قوله: «وكذا لو قلت» في الأصل (م) يشبه أن تكون: «ولولك قلت»، ولعلها محرَّفة عن المثبت، **أو**: «وكذلك لو قلت»، ونحو ذلك.

(٢) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول (ص٥٥٢).

❐ فمن جعلها مجموعَ ما يستلزم الحُكمَ؛ لم يقل بتخصيصها.

❐ ومن جعلها المقتضي الذي لا يؤثِّر إلا في حال عدم المانع؛ قال بتخصيصها للمانع.

لكن من قال بتخصيصها لا لفوات شرطٍ ولا لوجود مانعٍ؛ فقوله خطأٌ، وهو يشبه قول من جعلها علامةً محضةً ليس[(١)] فيها معنى الاقتضاء. ومعلومٌ أنَّ الشَّيء لا يوجد إلا مع عدم ضدِّه[(٢)].

فإن قيل: العدم في مثل هذه المواضع يستلزم أمرًا ثبوتيًّا يكون شرطًا في[(٣)] «**العلَّة المقتضية**»= كان هذا أيضًا جوابًا عمَّا ذكره، وهو معنى **الجواب الثَّاني**.



قال الرَّازي[(٤)]: (**الحجَّة الثَّالثة**: لو كان الكذب قبيحًا لكونه كذبًا؛ لوجب أن يقبح كلُّ ما كان كذبًا، فكان يلزم أن يكون الكذب الذي يصير سببًا لخلاص الأنبياء والرُّسل عن[(٥)] إقدام الظَّلمة عليهم بالقتل وأنواع الإيذاء= قبيحًا، [ومعلومٌ أنَّه ليس كذلك؛ فدلَّ هذا على أنَّ كونه كذبًا ليس علَّةً للقُبح.

فإن قيل: الكذب في جميع المواضع قبيحٌ][(٦)]، والواجب في هذه

---

(١) في الأصل (م): «لكن»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٢) انظر: «**البيان**» (ق٣٥١)، «**المنطقيين**» (ص٤٠٠)، «**جامع المسائل**» (٢/ ١٨٥) (٦/ ٢٠٧) (٩/ ٤٤٥-٤٥٠)، «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٦٧) (٢١/ ٣٥٦).
(٣) قوله: «جزءًا من» لم يحرَّر في الأصل (م)، ويشبه أن يكون رسمه: «عامى»، ولعله محرَّف عن المثبت. وانظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص٢٤٢)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٢٥)، «**جامع المسائل**» (٦/ ٢١٤)، «**البيان**» (٤/ ٣٣٤).
(٤) في «**الأربعين**» (ص٢٤٨-٢٤٩).
(٥) كذا في الأصل (م) وإحدى نسخ «**الأربعين**»، وفي بقية نسخه: «عند»، وهو الأليق.
(٦) من «**الأربعين**».

الصُّورة إنَّما هو ذكر المعاريض، **كما قيل**: «إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب»[١].

وأيضًا: لم لا يجوز **أن يقال**: إنَّ كونه كذبًا عِلَّةٌ للقبح، إلا أنَّ الحكم تخلَّف عن العلَّة في هذه الصُّورة؛ لقيام مانعٍ ومعارضٍ).

قال: (**والجواب عن السُّؤال الأوَّل**: أنَّا نفرض الكلام فيما إذا لم يكن التَّعريض كافيًا، **كما إذا قيل**: هل رأيت فلانًا في هذه السَّاعة؟ وهل تعرف مكانه؟

فإن قلتَ: «نعم»؛ طالبك به وقتله، **وإن قلتَ**: «لا»؛ كذبت.

وأمَّا السُّؤال الثَّاني؛ فجوابه: أنَّه لو جاز تخلُّف الحكم عن العِلَّة -أعني تخلُّفَ الحكم بالقبح عن الكذب[٢]- لمانعٍ؛ فلا كَذِبَ إلا **ويقال**: **يجوز**[٣] **أن يقال**: لعلَّه وُجد مانعٌ من الموانع يمنع عن[٤] قبحه؛ **وعلى هذا التَّقدير**: فلا يمكنك الحكم القطعيُّ بقُبح شيءٍ من الأكاذيب. أقصى ما في الباب أن يكون الحاصلُ هو الظَّنَّ، وعند هذا لا يمكنكم الحكمُ بقبح الكذب في حقِّ الله تعالى).

فيقال: **الجواب عن هذا من وجوهٍ**:

أحدها: أنَّا لا نسلِّم جواز شيءٍ من الكذب الذي هو أن يقصد بقلبه معنًى يخالف الحقَّ، بل إذا كان عليه في الصِّدق ضررٌ؛ جاز له التَّعريض

---

(١) روي عن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من السلف، انظر: «**الطبقات**» لابن سعد (٩/ ١٤٤)، ابن أبي شيبة (١٤/ ٣٥٦-٣٥٧)، «**الأدب المفرد**» (٨٨٤، ٨٨٥)، «**المعجم الكبير**» (١٨/ ١٠٦)، «**السنن الكبير**» (٢١/ ٥٦-٥٧)، «**تاريخ دمشق**» (٥٨/ ٣١٢).

(٢) من قوله: «الحكم عن العلَّة...» إلى هنا؛ في «**الأربعين**»: «القبح عن الكذب».

(٣) قوله: «ويقال: يجوز» كذا في الأصل (م)، وفي «**الأربعين**»: «ويجوز»، وهو الأليق.

(٤) قوله: «يمنع عن» في «**الأربعين**»: «يمنعه من»، وفي إحدى نسخه: «يمنع من».

بأن يقصد معنًى صحيحًا، ويُفهِم الظَّالمَ خلافَ الواقع؛ فإنَّ تضليل الظَّالم عمَّا به يَظلم: حسنٌ، ينفعه وينفع العادل.

قوله: (نفرض الكلام فيما إذا لم يمكن التَّعريض).

يقال له: لا نسلِّم إمكانَ هذا المفروض، ولم تُقم على إمكانه دليلًا، بل السَّلف الذين قالوا: «إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب»؛ قالوا[1] -كما قال شريحٌ القاضي-: «الكلام أوسعُ من أن يكذب ظريفٌ»[2]= فقد بيَّنوا أنه لا يحتاج إلى الكذب بحالٍ.

والصُّورة التي استشهد بها حُجَّةٌ لنا؛ فإذا قيل له: «هل رأيتَ فلانًا في هذه السَّاعة؟»:

❐ فلفظُ «**السَّاعة**» يقع على القليل من الزَّمان والكثير= أمكنه أن يقول: «لا»، ويعني بذلك ساعةَ مخاطبة الظَّالم؛ فإنَّ المظلوم لم يكن إذ ذاك حاضرًا.

❐ وأمَّا إذا عنى بـ«**رأيت**»: ضربت رئته[3] فهذا تأويلٌ ثانٍ.

وأمَّا السُّؤال الثَّاني؛ فيقال له: من جوَّز الكذب لضرورةٍ؛ فإنَّه يقول له: عِلَّةُ القبحِ: «الكذبُ[4] لغير ضرورةٍ»، والله تعالى غنيٌّ لا يضطرُّ إلى

(١) في الأصل (م) بالواو: «وقالوا»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) لم أقف عليه من قول شريح القاضي. وأخرجه ابن حبان في «**روضة العقلاء**» (ص٥٦)، وابن عدي (١٤٤)، وأبو نعيم في «**الحلية**» (٢/ ٢٦٤)، والبيهقي في «**شعب الإيمان**» (٤٥٥٥) من قول ابن سيرين.

(٣) من معاني «**رأى**»: ضرب وقطع رئته، انظر: «**جمهرة اللغة**» (١/ ٢٣٤، ٢٣٦) (٢/ ٨٠٩)، «**الملاحن**» (ص٩٢٥) كلاهما لابن دريد، «**المسائل الحلبيات**» للفارسي (ص٦١)، «**سر صناعة الإعراب**» لابن جني (٢/ ٤٣٨). والمثال يذكره الفقهاء -خاصة فقهاء الحنابلة- في باب التأويل في اليمين، انظر: «**النجم الوهاج**» (١٠/ ٢٤)، «**المغني**» (١٠/ ٥٤٥) (١٣/ ٤٩٧)، «**الشرح الكبير**» (٢٣/ ٥، ١٩).

(٤) قوله: «فإنه يقول علة القبح الكذب» في الأصل (م) كتب أولًا: «فيقال: علة الكذب» =

الكذب. فلهذا كان الكذبُ «إفهام خلاف المراد»؛ إذا جُوِّز؛ لم نعرف أنَّه أراد ما دلَّ عليه. **فإنَّه يقال له:** التَّعريض إنَّما يجوز للضَّرورة، وهي منتفيةٌ عن الله تعالى.

وأيضًا: فإنَّ الله سبحانه أخبر أنَّه بيَّن مراده، وأنَّ رسوله قد بلَّغ عنه البلاغ المبين، وأمثال ذلك من النُّصوص الصَّريحة التي يُعلم منها بالاضطرار أنَّه قصد البيان والإفهام، ولم يقصد التَّلبيس.

ولأنَّ التَّعريض: «قصْدُ التَّجهيل بالخطاب»[1]، وهذا لا يكون ممَّن يمكنه الإمساك عن الكلام؛ وإنَّما يَحتاج إليه من يلجأ إلى الكلام، والله تعالى غنيٌّ لا يحتاج إلى خطاب العباد خطابًا يقصد به تجهيلَهم.



قال الرَّازي[2]: (**الحُجَّة الرَّابعة:** لو أنَّ ظالمًا قال لشخصٍ: «إني سأقتلك غدًا»، فههنا «**الحسن**»: **إمَّا** أن يقتله -وهو باطلٌ قطعًا-، **أو** لا يقتله، إلَّا أنَّه إذا لم يقتله؛ صار الخبر بأنَّه سيقتله غدًا كذبًا.

فلو كان الكذب قبيحًا؛ لكان تركُ القتل يلزمه قبيحٌ، وما يلزمه قبيحٌ فهو قبيحٌ؛ فكان يجب أن يكون تركُ القتل[3] قبيحًا، ولما كان ذلك باطلًا؛ عُلم أنَّه لا يمكن الحكم بقبح الكذب مطلقًا).

فيقال: الجواب عن هذه: أنَّ قول القائل: «سأفعل غدًا»:

❏ قد يكون خبرًا محضًا، بمعنى أنَّه يخبر بوقوع هذا الأمر مع قطع

= ثم ضرب على قوله: «فيقال» وكتب فوقه: «فإنه يقال له» ثم ضرب عليه أيضًا، وكتب في الطرَّة: «فإنه يقال له علة القبح»، وظاهر هذا أن العبارة ستكون: «فإنه يقال له علة القبح علة الكذب»، لكن الذي يظهر -والله أعلم- أن قوله: «علة» -الثانية لا الأولى- حقها الحذف إلا أنه تركها سهوًا، وأن قوله: «يقال» صوابه ما أثبت.

(١) انظر: «**بيان الدليل**» (ص٢٠١).
(٢) في «**الأربعين**» (ص٢٤٩).
(٣) في «**الأربعين**»: «القبيح».

النَّظر عن عزمه عليه، كما يخبر بذلك عن الحوادث التي لا يفعلها، **كقوله:** «ستطلع الشَّمس غدًا»، و«سيحجُّ النَّاس في هذا العام»، و«ستقدم ربَّك غدًا»، و«سيقتل زيدٌ عمرًا غدًا»، ونحو ذلك.

❐ وقد يكون إنشاءً لعزمه على الفعل وطلبه من نفسه.

وعلى هذين الوجهين يقعُ اليمين.

۞ فقد يكون اليمين على الخبر المحض تصديقًا وتكذيبًا؛ كما يتنازعُ رجلانِ: هل يكون هذا الأمرُ أو لا يكون؟ فيحلف أحدهما ليكونَنَّ؛ **ومنه قوله تعالى:** ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾[1]، **ومنه قوله تعالى:** ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَا يَبۡعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ﴾[2]، **وقوله تعالى:** ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾[3].

۞ وقد يكون حَلِفًا يتضمَّن الحضَّ والمنع؛ **كقول القائل:** «لأفعلنَّ كذا غدًا»، **وكذلك** إذا حَلَفَ على عبده وصديقه: «لتفعلنَّ هذا الأمر». مع أنَّه قد يَحلِفُ بهذه الصِّيغة ويكون مقصوده الخبرُ المحض؛ لكن الأغلب أنَّه يقصد بهذه في حقِّ نفسه الحضَّ والمنعَ.

فإذا حلف يقصد الحضَّ والمنع؛ كانت يمينًا مكفَّرةً بالنَّصِّ والإجماع.

وإذا كان مقصودُه الخبر المحض؛ **كقوله:** «والله ليَقدِمنَّ زيدٌ»، و«ليَنزلنَّ المطر»، ونحو ذلك= فهذا يحلف على ما لا علم له به، وقد يكون عالمًا بكذب نفسه، وقد يكون معتقدًا لصدق نفسه، ثُمَّ يتبيَّن خطؤه.

وإذا كان كذلك؛ فالقائل: «سأقتل زيدًا غَدًا» إذا كان ذلك إنشاءً للعزم

(١) التغابن: (٧).
(٢) النحل: (٣٨).
(٣) سبأ: (٣).

على قتله= ليس بأعظمَ من أن يحلف على ذلك **فيقول:** «والله لأقتلنَّه». ولو حلف على ذلك؛ لكان له أن يكفِّر يمينَه، ولا يكون عليه إثمٌ، ولا يكون كاذبًا؛ فكيف إذا لم يحلف على ذلك؟! فإنَّه إذا لم يحلف عليه: **لم** تكن كفَّارةٌ، **ولم** يكن عليه فعلُه.

وغايتُه: أنَّه أخلف وعيدَه المحرَّم؛ بحيث عزم على شرٍّ، ثُمَّ ترك عزمَه عليه؛ وهذا ممَّا يُحمد عليه عند العقلاء، بل يَحمدون من أخلف وعيدَه المباح؛ **كقول كعب بن زهيرٍ**[1]:

نُبِّئتُ أنَّ رسولَ الله أوعدني ... والعفوُ[2] عند رسول الله مأمولُ

وقول الآخر[3]:

وإنِّي وإن أوعدتُه ووعدتُه ... لمُخلف إيعادِي ومُنجزُ موعدي

وليس هذا من الكذب المستلزم للقُبح؛ فإنَّ هذا ليس خبرًا محضًا -كالمخبر عن أمرٍ أنَّه سيكون-. **ولو قيل لهذا المتوعِّد:** «أتعلم أنَّ هذا سيكون؟»، **قال:** «لا أعلم ذلك»؛ بخلاف من يخبر بوقوعه. ولكنَّ الصِّيغةَ لفظُها لفظ الخبر، ومعناها الإنشاءُ، كصيغ الماضي.

ولهذا قال كثيرٌ من السَّلَف أنَّ مثل هذا يجوز نَسخُه، وذكروا ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾[4]، **وقالوا:** «إنَّ هذا منسوخٌ»[5].

---

(١) انظر: ديوانه (ص٦٥).

(٢) تحرفت في الأصل (م) إلى: «الوعد».

(٣) وهو عامر بن الطفيل، انظر: ديوانه (ص٥٨). وهو في أكثر المصادر بلا نسبة، انظر: «**عيون الأخبار**» (٢/ ١٥٨)، «**شرح كتاب سيبويه**» للسيرافي (١/ ٢٢٧)، «**الصحاح**» (١/ ٤٦)، «**الحماسة البصرية**» (٢/ ٢٩).

(٤) البقرة: (٢٨٤).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١٣٠)، «**الناسخ والمنسوخ**» للنحاس (ص٦٦، ٢٧٣)، «**البسيط**» (٤/ ٥١٩).

والخبر المحض نسخُه تكذيبٌ له، بخلاف صيغة الخبر المتضمِّنة معنى الأمر والنَّهي والوعد والوعيد.

ولو قال: «من ردَّ عبدَه الآبق؛ فله مئة درهم»، ثُمَّ نَسخ ذلك قبل أن يشرع أحدٌ في ردِّه، **وقال**: «إنَّما أعطيه تسعين درهمًا»= لم يكن هذا كذبًا.

وأيضًا: **فلو قيل**: «إنَّ هذا كذبٌ وإنَّه قبيحٌ»؛ **فغايتُه**: أنَّه بسبب قوله المحرَّم -وهو التزامه أن يقتله-؛ صار يَلزمه أحدُ قبيحينِ: إمَّا القتل، وإمَّا الكذب؛ والقتل أشدُّ= فيكون قد ترك أعظمَ القبيحينِ؛ لالتزام أدناهما. ومثل هذا يقع كثيرًا في الحسن والقبح بمعنى الملائمة والمنافرة؛ فإنَّه قد يجتمع شيئانِ: ملائمٌ ومنافِرٌ، فيُغلِّب الرَّاجحَ: **إن** كان جانبُ الملاءَمة أقوى؛ قدَّمه، **وإن** كان بالعكس كانت المنافرة أقوى؛ فترَكه.



ثُمَّ قال الرَّازي[1]: (**شُبهة الخصم**: أنَّا نعلم ببديهة العقل أنَّ الظُّلم قبيحٌ، وأنَّ الإحسان حسنٌ، وهذا العلم غير مستفادٍ من الشَّرع؛ [فإنَّ مَن ينكر الشَّرع][2]؛ حصل له هذا العلم؛ فدلَّ ذلك على أنَّ هذا مستفادٌ من العقل.

والجواب: أنَّ هذا الحسن والقبح عبارتانِ عن رغبة الطَّبع ونُفرتِه، ولا نِزاع في أنَّ هذا الأمر معلومٌ بالعقل؛ إنَّما النِّزاع في كون الفعل متعلَّقَ الذَّمِّ والعقاب، أو متعلَّقَ[3] المدح والثَّواب: هل هو لأجل صفةٍ قائمةٍ بالفعل؟

(١) في «**الأربعين**» (ص٢٤٩).
(٢) من «**الأربعين**».
(٣) قوله: «أو متعلق» في الأصل (م): «ومتعلق»، والمثبت من «**الأربعين**».

وما ذكرتموه لا يدلُّ على ذلك).

فيقال له: بل يدلُّ على ذلك؛ لأنَّه دلَّ على استحسان العقلاء قاطبةً لأشياءَ -كالعدل والصِّدق-، واستقباحهم قاطبةً لأشياءَ -كالظُّلم والكذب-، وأنَّ ذلك الاستحسان والاستقباح -الذي سلَّمه هو- لأجل صفةٍ قائمةٍ بالفعل.

وفسَّر هو ذلك الاستحسان [والاستقباح](١) بأنَّه رغبةُ الطَّبع ونفرتُه، وذلك(٢) يعود إلى المحبَّة والبغض، وإلى ما يتبع ذلك من اللَّذَّة والألم.

فيقال له: وهكذا مورد النِّزاع؛ فإنَّ كون الفعل سببًا للذَّمِّ والعقاب أو للمدح والثواب= هو كونُه مرغوبًا فيه ومرهوبًا منه، ومحبوبًا ومبغَضًا، ومحصِّلا للَّذَّة أو للألم؛ لكن المرغوب فيه قد يكون عاجلًا في الحال، وقد يكون آجلًا -إمَّا في الدُّنيا، وإمَّا بعد الموت-؛ فإذا كان إفضاء الفعل إلى لذَّةٍ عاجلةٍ هو لأجل صفةٍ قائمةٍ به؛ فما المانع أن يكون إفضاؤه إلى لذَّةٍ آجِلةٍ هو لأجل صفةٍ قائمةٍ به؟

فإذا قيل: الحسن والقبح بهذا الاعتبار لا يُعقل في حقِّ الله تعالى.

قيل: بلى؛ فإنَّه إذا كان الحسن ما هو محبوبٌ، والقبيح ما هو مكروهٌ؛ فإنَّه سبحانه يحبُّ الأمور المحمودة -كالعدل والإحسان-، ويكره الظُّلم والكذب؛ ونفسه المقدَّسة أحقُّ الذَّوات بتنزيهه عن الكذب والظُّلم، كما أنَّه أحقُّ الذَّوات بتنزيهه عن الجهل والموت، وكما أنَّ فرض ذلك في حقِّه يستلزم نفيَ صفاتِ كماله، وهو ممتنعٌ لذاته؛ فكذلك فرض ذلك في حقِّه.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (م): «ذلك»، ولعل الصواب ما أثبت.

وقد وصفه -سبحانه- رسولُه محمَّدٌ ﷺ بأنَّه يفرح بتوبة التَّائب أعظمَ ممَّا يفرح فاقدُ طعامِه وشرابِه ومركوبِه في الأرض المَهْلَكَة إذا وجد ذلك بعد اليأس[1]؛ فـ«**الحسن والقبح**» يعود إلى مسألة «**التَّعليل**»، وكلاهما يعود إلى أنَّه سبحانه يحبُّ أشياءَ ويفرح بها، ويبغض أشياءَ ويغضب منها، وهو يعود[2] إلى الفرق بين «**المشيئة**» و«**المحبَّة**».

والمعتزلة والجهميَّة لما أنكروا هذا الفرق؛ صاروا في طرفَي نقيض: **هؤلاء** يثبتون «**المحبَّة**» و«**المشيئة**» لكلِّ موجودٍ، **وهؤلاء** ينفون ذلك عمَّا نهى عنه.

والقرآن العزيز قد دلَّ على تنزُّه الله تعالى عن بعض الأفعال والأوامر في غير موضع؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴿٩٢﴾﴾[4]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ۖ﴾[6].



وأمَّا ما ذكره الرَّازي في «المقدِّمة الثَّانية»[7] فقوله: (إمَّا أن يدَّعوا

(١) سبق تخريجه (ص٣٤٤).
(٢) رسمت في الأصل (م): «يعودا».
(٣) الأنبياء: (٢٦).
(٤) مريم: (٩٢).
(٥) فصلت: (٤٦).
(٦) هود: (١٠١).
(٧) هنا عاد الشَّيخ إلى مناقشة الرازي في «المسألة السادسة والعشرين» من «**الأربعين**»، وقد سبق إيراد المسألة بتمامها؛ حيث بدأ الشَّيخ في مناقشة كلام الرازي وحججه فيها (ص٤٩٢)، وكان الرازي قد ختم المسألة بذكر ما احتج به الخصم -وهم المعتزلة- على تقرير مذهبه، فذكر الحجة وأنها مبنية على مقدمتين، ثم شرع في الجواب، فذكر أن «**المقدمة الأولى**» مبنية على أن الحسن والقبح إنما يثبتان لوجوه عائدة إلى الفعل، **ثم قال**: (وقد أبطلنا هذه القاعدة)، **أي**: في «المسألة الخامسة والعشرين» من «**الأربعين**»، فتعقبه الشيخ بقوله في (ص٥٣٣): «وأما قول الرازي أنه أبطل هذه القاعدة فنحن نذكر كلامه لنبين أنه لم يبطلها»، فأورد المسألة بطولها -وهي «المسألة الخامسة والعشرون»- =

امتناع فعل القبيح منه، أو لا يدَّعوا امتناعه)[١].

جوابه: أنَّ لفظ «**الامتناع**»:

۞ **يُراد به**: امتناعُ الممتنع لذاته.

۞ **ويُراد به**: ما يَعجز الفاعل عن فعله.

۞ **ويُراد به**: ما يَقدِرُ عليه، لكن لا يفعله؛ لأنَّه لا يريده؛ فإنَّ وجود الفعل الاختياريِّ ممتنعٌ[٢]، فهو إذا [لم][٣] يرده؛ امتنع وجوده؛ لعدم إرادته، لا لعجزه عنه، ولا لامتناع الفعل في نفسه.

ولهذا يقال: «إنَّ خلاف المعلوم ممتنعٌ ومحالٌ»، بمعنى: أنَّ الله تعالى لا يشاء كونَه، لا بمعنى: أنَّه سبحانه عاجزٌ عنه لا يقدر عليه. وكذلك وجودُ الإيمان ممَّن عَلِمَ أنَّه لا يؤمن؛ إذ قد يقال: «إنَّه ممتنعٌ»، بمعنى: أنَّه لا يكون؛ لأنَّ العبد لا يريده، لا بمعنى: أنَّه ممتنعٌ في نفسه، أو أنَّ العبد عاجِزٌ عنه؛ قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٤]، فمن استطاع الحجَّ ولم يحجَّ كان آثِمًا. فهو[٥] مستطيعٌ للحجِّ قادرٌ عليه لا عاجِزٌ عنه، والحجُّ منه لا يكون، فـ«**القدرة**[٦] **المستلزمة للفعل**»؛ منتفيةٌ عنه، وأمَّا «**القدرة المصحِّحة للفعل**» التي يترتَّب

= ونقضها، حتى فرغ منها بتمامها، ثم عاد الكلام هنا إلى ما ذكره الرازي من الجواب على «**المقدمة الثانية**» من دليل الخصم -وهم المعتزلة- في خاتمة «المسألة السادسة والعشرين».

(١) سبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (وتقريره: أنَّكم: **إمَّا** أن تقولوا: «إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه يمتنع مع هذه الحال أن يفعل القبيح»، **أو** لا تدَّعُوا الامتناعَ العقليَّ).

(٢) في الأصل (م): «ممتنعة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) آل عمران: (٩٧).

(٥) في الأصل (م) بالواو: «وهو»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) في الأصل (م) بالواو: «والقدرة»، ولعل الصواب ما أثبت.

عليها الثَّواب والعقاب؛ فهي موجودةٌ فيه[(١)].

وإذا ثبت ذلك؛ فقولُ الرَّازي: (فعلُ القبيح: **إمَّا** أن يكون ممتنعًا من الرَّبِّ، **أو** غيرَ ممتنعٍ)[(٢)].

جوابُه: «أنَّه ممتنعٌ» **بمعنى:** أنَّه سبحانه لا يريده، **لا بمعنى:** أنَّه عاجزٌ أو غيرُ قادرٍ، **ولا:** أنَّه ممتنِعٌ في نفسه.

وحينئذٍ: فلا يلزم من الامتناع بالمعنى الأوَّل ألا يكون تعالى قادرًا مختارًا، بل لا يكون الامتناع بالمعنى الأوَّل إلا ممَّن هو قادرٌ مختارٌ.

قوله: (الاستغناء والعلم به [من لوازم ذاته][(٣)]):

- **أتعني:** أنَّ العالِم المستغني لا يريد فعله؟
- **أم تعني:** أنَّه عاجِزٌ عن فعله، وأنَّه لو أراده لما قَدر عليه؟
- **أم تعني:** أنَّه ممتنِعٌ في نفسه لا يَقدر عليه؟

فإن ادَّعى اللُّزومَ بالمعنى الثَّاني والثَّالث؛ فهو ممنوعٌ.

وإن ادَّعى اللُّزوم بالمعنى الأوَّل؛ فهو مسلَّمٌ، ولكن ذلك يقتضي أنَّه لا يكون إلا قادرًا مختارًا.

وإن [كان][(٤)] ترك القبيح [واجبًا لذاته][(٥)] أو إن كان لازمًا لذاته **بمعنى:** أنَّه لا يريده، **أو بمعنى:** أنَّه يكرهه= فإنَّ هذا اللُّزومَ للذَّات

---

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٣٨١)، «**المنهاج**» (١/ ٢٢٤، ٤٠٦) (٣/ ٤٠، ٧٠، ١٠٣، ٢٥٢)، «**الدرء**» (٩/ ٢٤١)، «**الاستغاثة**» (ص٢١٢، ٢٧٧)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣١٨) (٨/ ١٢٩، ٢٩٠، ٣٧١، ٤٧٠) (١٨/ ١٧٢)، «**جامع المسائل**» (٩/ ٩٨)، «**التسعينية**» (٣/ ٩٧٦).

(٢) سبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (وتقريره: أنَّكم: **إمَّا** أن تقولوا: «إنَّ كلَّ من كان كذلك؛ فإنَّه يمتنع مع هذه الحال أن يفعل القبيح»، **أو** لا تدَّعُوا الامتناعَ العقليَّ).

(٣) زيادة يقتضيها السياق، وسبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (لأن الاستغناء والعلم بالاستغناء من لوازم ذاته).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

والوجوبَ للذَّات لا ينافي أن يكون قادرًا مختارًا، بل هو مستلزِمٌ لكونه قادرًا مختارًا. **وهذا جوابُ أهل السُّنَّة ومَن يقول مِن القدريَّة:** إنَّه عند «**الدَّاعي**» و«**القدرة**» يجب وجودُ الفعل.

وأمَّا من فسَّر «**القادر**» بأنَّه: «الذي يفعل على وجه الجواز»؛ فاللُّزوم المذكور وما ذكره: يدلُّ على فساد قولِهم في «**القادر**»، لا يدلُّ على فساد قولهم في أنَّ العالِم بقبح القبيح المستغني[١] عنه لا يفعله، ولا يدلُّ على أنَّه ليس بقادرٍ.

وقوله: (**فحينئذٍ:** يلزم أن تكون ذاته موجِبةً لحصول الثَّواب ووصوله إلى المستحقِّ، وألا يكون قادرًا على التَّرك أصلًا.

فإثباتُ الحكمة على هذا الوجه يَقدح في كونه قادرًا؛ إلا أنَّ الحكمة مفرَّعةٌ على كونه قادرًا، والفرع إذا استلزم فسادَ الأصل؛ كان باطلًا).

فيقال: قد بيَّنَّا[٢] أنَّ كونه «**موجِبًا بالذَّات**»:

۞ **يُراد به:** أنَّه موجِبٌ بمشيئته وقدرته لما شاء وجودَه؛ فهذا حقٌّ، وهذا يستلزم القدرة لا ينافيها.

۞ **ويُراد به:** أنَّه موجِبٌ بذاتٍ مجرَّدةٍ عن الصِّفات، **أو**[٣]: موجِبٌ لمفعوله أزلًا وأبدًا؛ فهذا الإيجاب باطلٌ؛ لما في ذلك من نفي مشيئته وقدرته، أو لما فيه من لزوم كون مفعوله معه أزلًا وأبدًا، وكِلَا هذينِ باطلٌ.

وقوله: (هذا الإيجاب يستلزم ألا يكون قادرًا)[٤].

---

(١) في الأصل (م): «الغني»، ولعلها ما أثبت.
(٢) انظر: ما سبق (ص٤٨٦، ٥٤٨).
(٣) وهو المعنى الثالث، وسبق الكلام على المعاني الثلاثة (ص٥٤٩).
(٤) سبق نقل كلامه (ص٥٣٢) ولفظه: (فحينئذ: يلزم... وأن لا يكون قادرًا على الترك أصلًا).

قلنا: لا نسلِّم، بل إذا كان هذا التَّرك لعدم مشيئته لا لعدم قدرته؛ كان ما وجب لمشيئته له لا يمنع كونَه قادرًا.

نعم؛ يَبطل كون معنى «**القادر**»: «الذي يفعل ويقع منه الفعل الممكن بدون المؤثِّر التَّامِّ»، **أو**: «أنَّه يرجِّح أحدَ المتماثلينِ [بغير مرجِّحٍ][(١)]»؛ فإنَّ[(٢)] إثبات الحكمة يقدح في كونه تعالى قادرًا على هذا الوجه.

فقوله: (أنَّ الحكمة مفرَّعةٌ على كونه قادرًا)؛ **باطلٌ لوجهين**:

أحدهما: أنَّها ليست مفرَّعةً على كونه قادرًا على هذا الوجه، **ومن قال من القدرية**: «إنَّها مفرَّعةٌ على هذا الوجه»؛ فهذا حجَّةٌ عليه.

الثَّاني: **أن يقال**: بل إثباتُ الحكمة قائمٌ بنفسه، ليس مفرَّعًا على شيءٍ. بل الأدلَّة الدَّالَّةُ على كونه سبحانه قادرًا تدلُّ على ذلك، مع قطع النَّظَرِ عن كونه حكيمًا؛ وإن كان كلٌّ من النَّوعينِ يستلزم الآخر، لكن لا تتوقَّف دلالةُ الأدلَّة على حكمته على إثبات كونِه قادرًا.

وإن قيل: «الحكمة تستلزم كونَه قادرًا»= ففرقٌ بين لازم الدَّليل -الذي يلزم من ثبوت الدَّليلِ ثبوتُه-، وفرقٌ بين ما يتوقَّف عليه الدَّليل.

فالأوَّل من تمام مدلول الدَّليل، **والثَّاني** من مقدِّمات الدَّليل.

ولهذا كان العلم بكونه تعالى «**عليمًا غنيًّا**» يوجب العلم بتنزيهه عن فعل القبيح، ولا يتوقَّف ذلك على إثبات كونه «**قادرًا**».

ولهذا كانت الفلاسفة تُثبت **حكمته وعنايته**، وإن كانوا لا يقولون بـ«**القادر المختار**»، وإن كانوا متناقضين في ذلك؛ لإثباتهم الملزوم دون لازمه، لكن أدلَّة حكمته تدلُّ عليها قبل أن يُعرف أنَّه قادرٌ، وتستلزم هذه الأدلَّة لكونه قادرًا.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل (م): «ان»، ولعل الصواب ما أثبت.

وكذلك قوله: (إذا كان الفعل موقوفًا على الدَّاعي؛ لزم الجبر، وإذا لزم الجبر؛ كان الله فاعلًا لجميع أفعال العباد، [بواسطة خلق القدرة والدَّاعي الموجِبَين لها][١]، وإذا كان [كذلك][٢]؛ امتنع **أن يُقال**: إنَّه تعالى لا يفعل هذه الأفعال).

فيقال له:

۞ **إن أريد بـ«الجبر»**: أنَّه يَفعل بلا قدرةٍ ومشيئةٍ؛ فهذا باطلٌ غيرُ لازم؛ بل إذا كان الفعل موقوفًا على الدَّاعي؛ لزم أن يكون الفاعل مريدًا؛ فلا يكون مجبورًا.

۞ **وإن أريد بـ«الجبر»**: أنَّ ذلك يستلزم وجودَ الفعل عند وجود «**الدَّاعي التَّامِّ**» و«**القدرة**»؛ فهذا المعنى صحيحٌ، ولا يُطلَق عليه في اللُّغة لفظ «**الجبر**».

ثُمَّ سواءٌ سُمِّي «**جبرًا**» أو لم يُسمَّ[٣]؛ فمضمونه أنَّ الله تعالى خلق أفعال العباد -وهذا حقٌّ-، لكن ليس في هذا ما ينافي أن يكون خلقها لحكمةٍ، وإن كانت[٤] الأفعال قبيحةً ممَّن قامت به وليست قبيحةً ممَّن خلقها في العبد لحكمةٍ له تعالى، كما يخلق سائرَ ما يخلقه ممَّا يكون سببًا لضررٍ يحصل لبعض النَّاس، وله في ذلك حكمةٌ بالغةٌ، كما خلق الشَّياطين والنَّجاسات لحكمةٍ.

نعم؛ هذا يرِد على القدريَّة القائلين بأنَّه لم يخلق هذه الأفعال، وأنَّ خلْقها ينافي كونه حكيمًا.

---

(١) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول وفي الموضع القادم.
(٢) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول.
(٣) في الأصل (م): «يسمه»، والمثبت أشبه بالسياق.
(٤) في الأصل (م): «كان»، ولعل الصواب ما أثبت.

فردُّه إنَّما يتوجَّه على هؤلاء القدريَّة، لا على جمهور المسلمين الذين يثبتون القدر -خلافًا للقدريَّة-، ويثبتون الحكمة -خلافًا للجهميَّة-.

وإبطال الجهميِّ الجبريِّ قولَ القدريِّ لا يستلزم صحَّة قوله مع وجود قولٍ ثالثٍ يُثبت «**القدر**» و«**الحكمة**».

وهو سبحانه -كما أثنى على نفسه- له الملك وله الحمد؛ قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ۝١﴾[(١)].

- فإثبات «**القدر**» يتضمَّن إثباتَ **ملكه**.
- وإثباتُ [**الحكمة**][(٢)] يتضمَّن إثبات **حمده**.

والجهميَّةُ المُجْبِرةُ أثبتوه قادرًا، لكن لم يثبتوا له حكمةً يستحقُّ الحمدَ عليها، مع أنَّهم قصَّروا في إثبات قدرته.

والمعتزلةُ أثبتوا له حكمةً يُحمد عليها، لكن قصَّروا في إثباتها، مع تقصيرهم في إثبات قدرته وملكه.

والسَّلف وأتباعهم أهل السُّنَّة أثبتوا له ما أثبته سبحانه لنفسه من الملك والحمد، بل أهل السُّنَّة أثبتوا قدرته وحكمته ورحمته، كما دلَّ على ذلك أسماؤه الثَّلاث المذكورة في قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾[(٣)].

والمُجْبِرةُ أثبتوا قدرته مع تقصيرهم فيها.

والقدريةُ مقصِّرون في إثبات حكمته ورحمته وقدرته.

---

(١) التغابن: (١).
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) الفاتحة: (٢-٣).

وأما قوله: (**القسم الثَّاني: وهو أن تقولوا:** إنَّ كونه غنيًّا مع كونه عالمًا بكونه غنيًّا لا ينافي فعل القبيح، [ولم يكن بين حصول هذا الفعل وحصول ذلك الوصف منافاةٌ ولا معاندةٌ أصلًا][(١)]. **فحينئذ:** يتعذَّر الاستدلال بذلك الوصف على أنَّه لا يفعل القبيح).

فقد يجيبون عنه بأن يقولوا: كونُه «**ينافيه**»؛ لفظٌ مجمَلٌ، وهذه «**المنافاة**» المراد بها: أنَّه لا يمتنع وجود ذلك[(٢)]، كما تقدَّم[(٣)] في أوَّل الدَّليل: (إمَّا أن تدَّعوا الامتناع العقليَّ أو لا تدَّعوا الامتناع العقليَّ)؛ **وحينئذٍ: فإذا قالوا:** «ليس بممتنعٍ الامتناعَ العقليَّ»؛ لم يستلزم ذلك جوازَ وجوده؛ إذ يمكن أن يكون ممكنًا جائزًا لا ممتنعًا، وهو مع هذا لا يفعله؛ لعلمه بقبحه وغناه مع إمكانه منه.

فإذا قيل: من أين علمتم [أنَّه][(٤)] لا يفعله مع إمكان أن يفعله؟

قيل: من الدَّليل الدَّالِّ على أنَّه لا يلزمه، وهو علمُه وغناه؛ فإنَّ ذلك مستلزِمٌ لعدم وقوعِه، لا لامتناعه وعدمِ إمكانه، ولا يلزم من نفيِ الوقوعِ نفيُ الإمكان.

وهذا جوابٌ مركَّبٌ: وهو أن يقال: ما لم يفعله «**الفاعل المختار**»: إمَّا أن يكون ممكنًا، وإمَّا أن يكون ممتنعًا.

۞ فإن كان ممكنًا؛ بطل[(٥)] قولُه: «إنه ممتنعٌ»، فبطل «**القسم الأوَّل**».

۞ وإن كان ممتنعًا؛ بطل قولُه: «إنَّه ليس بممتنعٍ»، فبطل «**القسم الثَّاني**».

وإذا بطل أحدُ القسمينِ؛ بطل الدَّليل المذكور.

---

(١) من «**الأربعين**»، وهي ثابتة في الموضع الأول (ص٥٣٣).

(٢) في الأصل (م): «لك».

(٣) انظر: ما سبق (ص٥٣٢).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل (م): «سطل»، ولعل الصواب ما أثبت.

وحقيقةُ الأمر: أنَّه أَخَذَ لفظَ «**الممتنع**» و«**الممكن**» بالاشتراك والإجمال، **ثُمَّ قال:** «**إن** كان ممتنعًا؛ لم يكن قادرًا، **وإن** كان ممكنًا؛ لم يعلم عدمه»، فإذا فُسِّر معنى «**الممتنع**» ومعنى «**الممكن**»؛ انجلت الشُّبهة وأمكن الجواب عنها بعدَّة أوجهٍ، كما ذكرنا.

ثُمَّ هذا الذي ذكره منقوضٌ:

۞ بعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن الكذب والكفر والكبائر؛ فإنَّه معلومٌ أنَّهم لا يفعلون ذلك، مع العلم بأنَّهم غير عاجزين عن الفعل؛ وإلا لم يكونوا منهيِّين عنه، ولا مأمورين بتركه.

۞ وكذلك كلُّ أهل التَّواتر يُعلم أنَّهم لم يتواطؤوا على الكذب مع قدرتهم، وقد عُلِمَ أنَّهم يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب.

وأيضًا: فإنَّه قد قال: (وإذا لزم الجبر؛ كان الله تعالى فاعلًا لجميع أفعال العباد بواسطة خلق القدرة والدَّاعي الموجبَينِ لها).

فيقال له: قد أثبتَّ أنَّ الفعل واجبٌ لازمٌ عند وجود القدرة والدَّاعي؛ فعُلم أنَّ وجوبه لا ينافي كونَ الفاعل قادرًا عليه.

وهذا يُناقِض ما ذكره من أنَّ لزوم [الفعل][1] يستلزم ألا يكون الفاعل قادرًا. وإنَّما بين الكلامين نحو ثلاثةِ أسطرٍ!

ولكن هو يقول في فعل العبد: «إنَّ **القدرة والدَّاعي** توجبانِ وجود الفعل»، **ولا يقول** في فعل الرَّبِّ تبارك وتعالى مثل ذلك. **وهذا قولُ جهم؛** [فإنَّه][2] **يقول:** «إنَّ العبد لا قدرة له»؛ فـ«**القادر**» عنده مطلقًا يرجِّح أحدَ مقدورَيهِ بلا مرجِّحٍ. وهؤلاء يجعلون العبد قادرًا، وعند «**القدرة**» و«**الدَّاعي**» يجب وجودُ مقدورِه؛ **ولا يقولون** مثل ذلك في قدرة الرَّبِّ

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.

تعالى ومشيئته، **وهي أولى بالإيجاب**؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[(٢)]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم﴾[(٣)]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا[(٤)] ﴿٥١﴾﴾[(٥)]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[(٦)].

ومثل هذا مذكورٌ في القرآن العزيز في غير موضعٍ، يبيِّن سُبحانه أنَّه لو شاء الشَّيءَ؛ لكان، وهذا يبيِّن أنَّ مشيئته مستلزِمةٌ لوجود المراد، **كما قال المسلمون**: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»، وذلك أنَّه سبحانه قادرٌ، فإذا حصل مع القدرة المشيئةُ؛ وجب وجودُ المراد، والله سبحانه وتعالى أعلم[(٧)].



(١) السجدة: (١٣).
(٢) الأنعام: (١١٢).
(٣) البقرة: (٢٥٣).
(٤) في الأصل (م): «أمة رسولا».
(٥) الفرقان: (٥١).
(٦) هود: (١١٨).
(٧) هنا انتهت الزيادة المطولة الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، د)، والذي ابتدأ في (ص٤٨١)، وقد انتهت النسخة (د) أثناء هذه الزيادة (ص٥٣٦) كما سبق التنبيه عليه.

فصلٌ

﴿ وأمَّا قوله: ﴿والدَّليل على أنَّه حيٌّ: عِلمُه وقُدرته؛ لاستحالة قيام العلم والقدرة بغير الحيِّ﴾.

فهذا دليلٌ مشهورٌ للنُّظَّار؛ يقولون: قد عُلم أنَّ من شرط العلم والقدرة: الحياةَ؛ فإنَّ ما ليس بحيٍّ يمتنع أن يكون عالمًا؛ إذِ المَوَاتُ لا يكون عالمًا؛ والعلم بهذا ضروريٌّ.

وقد يقولون: هذه الشُّروط العقليَّة لا تختلف شاهدًا ولا غائبًا؛ فتقدير عالِمٍ لا حياة به ممتنعٌ بصريح العقل.

﴿ وكذلك قولُه: ﴿والدَّليل[1] على إرادته تخصيصُه الأشياءَ بخصوصيَّاتٍ، واستحالةُ المخصَّص من غير مخصِّصٍ﴾[2]؛ فإنَّ هذا دليلٌ مشهورٌ للنُّظَّار.

وتقريرُ[3] هذا: أنَّ العالَم فيه تخصيصاتٌ كثيرةٌ؛ مثل تخصيص كلِّ شيءٍ بما له من القَدْر والصِّفات والحركات -كطوله وقصره وطعمه ولونه وريحه وحياته وقدرته وعلمه وسمعه وبصره وسائر ما فيه-، مع العلم الضَّروريِّ بأنَّه من الممكن أن يكون على خلاف ذلك؛ إذ ليس واجبَ الوجود بنفسه، ومعلومٌ أنَّ الذَّات المجرَّدة التي لا إرادة لها لا تُخصِّص؛ وإنَّما يكون التَّخصيص بالإرادة.

(١) في الأصل (ل): «والدلالة»، ولعل صوابها ما أثبت كما ورد في (ص١٢٢).
(٢) من قوله: «فصل، وأما قوله: والدليل على أنه حي...» إلى هنا؛ سقط في (م)، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «ويقرر»، والمثبت من (م).

ولو قيل: التَّخصيصُ هو بأسبابٍ معلومةٍ؛ كالأرض والأشجار تكون مختلفةً فإذا سُقيت(١) بماءٍ واحدٍ؛ اختلفت ثمارُها؛ لاختلاف القوابل، كما أنَّ الشَّمس تختلف آثارها بحسب(٢) القوابل، كما تبيِّض الثَّوبَ وتسوِّد وجه القصَّار، وتُليِّن اليابس الذي لم ينضج بما تجتذبه(٣) إليه من الرُّطوبة، وتجفِّف الرَّطب الذي كمُل نضجُه؛ لانقطاع الرُّطوبة عنه.

قيل: هَبْ أنَّ الأمر كذلك؛ فما الموجِب لاختلاف القوابل حتَّى خُصَّت هذه الشَّجرةُ وهذا الجسمُ بسببٍ آخر؟ فلا بُدَّ أن ينتهي الأمرُ إلى سببٍ لا سببَ فوقه!

فإن قيل: هو شيءٌ صدر عنه، **كما تقول المتفلسفة:** «لا يصدر عن الواحد(٤) إلا واحدٌ، والصَّادر الأوَّل هو العقل، وصدر عن العقل عقلٌ ونفسٌ وفلكٌ».

فهذا باطلٌ؛ لأنَّه **إن** كان الصَّادر الأوَّل واحدًا من كلِّ وجهٍ؛ لم يصدر عنه أيضًا إلَّا واحدٌ، **وإن** كان فيه كثرةٌ؛ فقد صدر عن الواحد أكثرُ من واحدٍ.

وإن قيل: «الكثرة عدميَّةٌ»؛ لزم أن يصدر عن العدم وجودٌ.

ثُمَّ يقال: «**الفَلَك الثَّامن**» كثيرُ الكواكب دون «**التَّاسع**»؛ فما الموجِب لكثرة كواكبه؟

---

(١) في (م): «أسقيت»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «تختلف آثارها بحسب» في(م): «يختلف أثرها تحت»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م): «يجذبه»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م): «واحد»، والمثبت من (ل).

ثُمَّ يقال(١): السَّبب الأوَّل:

۞ إن كان فيه اختصاصٌ بصفةٍ وقدرٍ؛ كان تخصيصه بالإرادة؛ لأنَّ التَّخصيص بذاتٍ لا إرادةَ(٢) لها ممتنعٌ في صريح العقل.

۞ **وإن قيل**: «ليس له اختصاصٌ بصفةٍ وقَدرٍ»؛ **قيل**: هذا يقتضي أن يكون وجودًا مطلقًا، والمطلق لا يكون إلا في الأذهان، لا في الأعيان.

[*]**وإيضاحُ ذلك**: أنَّ **الواحدَ البسيطَ** من كلِّ وجهٍ -الذي لا يمتاز عن غيره بحقيقةٍ تخصُّه، ولا قدرٍ ولا صفةٍ- هو الواحدُ من الأعداد؛ وكذلك الاثنان والثَّلاثة والأربعة؛ وهذه الأعداد المطلقة المجرَّدة عن المعدودات إنَّما تكون مجرَّدةً عن المعدودات في الأذهان، لا في الأعيان.

فالواحدُ المجرَّدُ عن جميع الأمور الثُّبوتيَّة -الذي يقرِّره طائفةٌ من المتفلسفة مبدأ العالم-؛ إنَّما يُتصوَّر في الأذهان لا في الأعيان؛ ولهذا كان حُذَّاقهم -كأبي البركات وابنِ رشدٍ وغيرِهما- ينكرون هذا القول غايةَ الإنكار؛ بل ابنُ رشدٍ وغيرُه ينكرون أن يكون هذا قولَ أرسطو.

وهو كما قالوا؛ فإنَّ هذا القول ليس في كتبه، وإنَّما هو معروفٌ عن متأخِّريهم؛ وإن كان قولُ أرسطو في «**الإلهيَّات**» شرًّا من قول هؤلاء المتأخِّرين(٣)*](٤).



(١) في (ل): «قيل»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «لا إرادة» في (م): «الإرادة»، والمثبت من (ل).
(٣) انظر: «**الدرء**» (٨/ ١٨١) (٩/ ٢٧٦)، «**الفتاوى**» (٩/ ١٣٤)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٩٥).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م).

فصلٌ

❁ وأمَّا قوله: ﴿**والدَّليل على كونه متكلِّمًا أنَّه آمِرٌ وناهٍ**[١]؛ **لأنَّه بعث الرُّسُل لتبليغ أوامره ونواهيه، ولا معنى لكونه متكلِّمًا إلا ذلك**﴾.

فنقول: السَّلَف[٢] والأئمَّة وغيرُهم لهم في إثبات كونه متكلِّمًا **طريقان**: فإنَّهم يثبتون ذلك بالسَّمع **تارةً**، وبالعقل **أخرى**، كما يوجد مثل ذلك في كلام الإمام أحمدَ وغيرِه من الأئمَّة، وفي كلام مُتَكَلِّمة الصِّفَاتية -كعبد العزيز المكِّيِّ، وأبي محمَّدِ ابن كُلَّابٍ، وأبي عبد الله ابن كرَّامٍ، وأبي الحسن الأشعريِّ ونحوهم-.

والطُّرق التي أظهروها من «**العقليَّات**» قد دلَّ القرآن عليها، وأرشد إليها، كما دلَّ القرآن على الطُّرق العقليَّة التي تثبت بها سائرُ قواعد العقائد، المسمَّاة بـ«**أصول الدِّين**».

لكن الدَّليل قد تتنوَّع عبارته[٣] وتركيبه؛ فإنَّه:

❁ تارةً يُركَّب على وجه «**الشُّمول**» المنقسم إلى: «**قياس تداخُلٍ**» و«**قياس تلازُم**» و«**قياس تعانُدٍ**»؛ الذي يُسَمَّى «**الحَمْلِيَّ**»، و«**الشَّرطيَّ المتَّصل**»، و«**الشَّرطيَّ المنفصل**».

---

(١) في الأصلين (م، ل): «ناه»، ولعل صوابها ما أثبت كما ورد في (ص١٢٢).
(٢) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٣٥٢)، وجاء السياق فيها: «...حتى من الفلاسفة. فصل: السلف والأئمة وغيرهم...».
(٣) في (م، ك): «عباراته»، والمثبت من (ل).

۞ وتارةً يُركَّب على وجه «**قياس التَّمثيل**» المفيد لليقين، [*بأن يُجعل المشترك بين الأصل والفرع -الذي يسمَّى في «**قياس التَّمثيل**»: «**المناط**» و«**الوصف**» و«**العلَّة**» و«**المشترك**» و«**الجامع**» ونحو ذلك من العبارات- هو الحد الأوسط في «**قياس الشُّمول**».

فإذا قال ناظم القياس الأوَّل: «نبيذ الحبوب المُسكِر حرامٌ؛ قياسًا على خمر العنب؛ لأنَّه خمرٌ، فكان حرامًا قياسًا عليه -**أو:** لأنَّ فيه الشِّدَّة المطربة، فكان حرامًا؛ قياسًا عليه-»[(١)]؛ **فهذا كما يقال في نظم «قياس الشُّمول»:** «هذا النَّبيذ خمرٌ، وكلُّ خمرٍ حرامٌ -**أو:** فيه الشِّدَّة المطربة، وما فيه الشِّدَّة المطربة؛ فهو حرامٌ-»، وما يثبت به هذه «**المقدِّمة الكبرى**»؛ يثبت به كون المشترك علَّة الحكم.

وبهذا تبيَّن أنَّ «**قياس التَّمثيل**» قد يكون أتمَّ في البيان من «**قياس الشُّمول**».

فأمَّا ما يقوله طائفةٌ من النُّظَّار من أنَّ «**قياس الشُّمول**» هو الذي يفيد اليقين دون «**التَّمثيل**»= فهذا لا يصح إلا بحسب الموادِّ، بأن يوجد ذلك[(٢)] في مادَّةٍ يقينيَّةٍ، وهذا في مادَّةٍ ظنِّيَّةٍ؛ **وحينئذٍ: فقد يقال:** بل ذلك يفيد اليقين دون هذا.

وسبب غلطهم: أنَّهم تعوَّدوا كثيرًا استعمالَ «**التَّمثيل**» في «**الظَّنِّيَّات**»، واستعمالَ «**الشُّمول**» في «**اليقينيات**» عندهم= فظنُّوا هذا من صورة القياس، وليس الأمر كذلك؛ بل هو من المادَّة.

وقد بُسط الكلام على هذا في مواضعَ غيرِ هذا الموضع، كـ«**الرَّدِّ على**

(١) قوله: «أو: لأن فيه الشدة المطربة فكان حرامًا قياسًا عليه» ليس في (ك)، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «ذاك»، والمثبت من (ك).

الغالطين في المنطق»، وغير ذلك[١].

ثُمَّ «القياس»[٢]:

۞ تارةً يُعتبر فيه «**القَدْر المشترك**» من غير اعتبار **الأَوْلويَّة**.

۞ وتارةً يُعتبر فيه **الأَوْلويَّة**، فيؤلَّف*][٣] على وجه «**قياس الأَوْلى**».

وهو وإن كان قد يُجعل نوعًا من قياس «**الشُّمول**» و«**التَّمثيل**»؛ فله خاصَّةٌ يمتاز بها عن[٤] سائر الأنواع؛ **وهو** أن يكون الحكم المطلوب أَوْلَى بالثُّبوت من الصُّورة المذكورة في الدَّليل الدَّالِّ عليه.

وهذا النَّمط هو الذي كان السَّلَف والأئمَّة -كالإمام أحمد وغيره من السَّلف- يسلكونه من القياس العقليِّ في أمر الرُّبوبيَّة، وهو الذي جاء به القرآن.

وذلك أنَّ الله سبحانه لا يجوز أن يدخل هو وغيرُه تحت «**قياس شمولٍ**» تستوي أفرادُه، ولا تحت «**قياسِ تمثيلٍ**» يستوي فيه حكمُ الأصل والفرع؛ فإنَّ الله تعالى ليس كمثله شيءٌ؛ لا في نفسه المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله.

ولكن يُسلك في شأنه[٥] «**قياسُ الأَوْلى**»، كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٦]؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ:

---

(١) انظر: «**المنطقيين**» (ص١١٦، ٢٠٠، ٢٠٨)، «**النبوات**» (٢/ ٧٥٤)، «**الدرء**» (٧/ ٣١٨).

(٢) انظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص١٠١، ٢٠٣)، «**المنطقيين**» (ص٢٩٩).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «وتارة يركب على وجه قياس التمثيل المفيد لليقين. وتارة على وجه قياس الاستقراء التام المفيد لليقين وتارة على وجه قياس الأولى...الخ».

(٤) ليست في (م)، وفي (ك): «على»، والمثبت من (ل).

(٥) قوله: «في شأنه» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٦) النحل: (٦٠). والآية في (ك): ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ الروم: (٢٧)، والمثبت من (م، ل).

۞ كلَّ كمالٍ ونعتٍ ممدوحٍ لنفسه لا نقص فيه(١)، يكون لبعض الموجودات المخلوقة المحدَثة= فالرَّبُّ الخالق الصَّمد القيُّوم القديمُ الواجبُ الوجودِ بنفسه هو أَوْلَى به.

۞ وكلُّ نقصٍ وعيبٍ يجب أن يُنزَّه عنه بعضُ المخلوقات المحدَثة الممكنة= فالرَّبُّ الخالق القدُّوس السَّلام القديمُ الواجبُ وجودُه(٢) بنفسه هو أَوْلَى بأن يُنَزَّه عنه(٣).

وأمَّا إذا سُلك مسلكُ المشبِّهين لله تعالى بخلقه، المشركين به، الذين يجعلون له عِدْلًا ونِدًّا ومِثْلًا، فيسوُّون بينه وبين غيره في الأمور، كما يفعله أهل الضَّلال من أهل الفلسفة والكلام من المعتزلة وغيرهم= فإنَّ ذلك يكون قولًا باطلًا من وجوهٍ:

منها: أنَّ تلك القضيَّة الكُلِّيَّة التي تَعُمُّه وغيرَه قد لا يمكنهم إثباتُها عامَّةً إلا بمجرَّد «**قياس التَّمثيل**»، و«**قياسُ التَّمثيل**» إن أفاد اليقينَ في غير هذا الموضع؛ ففي هذا الموضع قد لا يفيد الظَّنَّ؛ للعلم بثبوت(٤) الفارق.

ومنها: أنَّهم إذا حكَموا على «**القَدْر المشترك**» -الذي هو «**الحد الأوسط**»- بحكمٍ يتناوله والمخلوقاتِ= كانوا بين أمرينِ: **إمَّا** أن يجعلوه كالمخلوقات، **أو** يجعلوا المخلوقاتِ مثلَه؛ فينتقض عليهم طردُ الدَّليل؛ فيبطل.

---

(١) قوله: «لا نقص فيه» ليس في (م، ل)، والمثبت من (ك). والظاهر أنه من زيادات «**النسخ الشامية**»، إلا أنه سقط من (م) في هذا الموضع، وسيأتي نظيره في (ص٦٥٢، ٦٥٤).

(٢) قوله: «القدوس السلام... وجوده» في (م): «الصمد القيوم... الوجود»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).

(٤) في (ل): «بانتفاء»، والمثبت من (م، ك).

مثالُ ذلك: إذا قال الفيلسوف: «إنَّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ، وهو واحدٌ؛ فلا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ فإنَّه يُحتاج أن يُعْلم أوَّلًا[(١)] قوله «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ فإنَّ هذه قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ، وكلُّ «**قياسٍ شموليٍّ**»؛ فلا بُدَّ فيه من قضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ، وعلمُه بأنَّ «كلَّ واحدٍ لا يصدر عنه إلا واحدٌ»:

- إمَّا أن يكون باستقراء الآحاد.
- وإمَّا بقياسِ بعضها إلى بعضٍ.

وهذا استقراءٌ ناقصٌ، وهذا تمثيلٌ، وهما عنده لا يفيدانِ اليقين.

فإن[(٢)] قال: «أعلم بالبديهة أنَّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ كان هذا مكابرةً لعقله؛ فإنَّ العلوم الكُلِّية المطابقة للأمور الخارجيَّةِ ليست مغروزةً في الفطرة ابتداءً بدون العلم بأمورٍ معيَّنةٍ منها، لكنْ لكثرة العلم بالأمور المعيَّنةِ الجُزئيَّةِ؛ يجرِّد العقلُ «**الكُلِّيَّاتِ**»، فتبقى القضيَّة العامَّة ثابتةً في العقل لا تحتاج إلى شواهدَ وأمثلةٍ جزئيَّةٍ، إلا أن يكون عَلِمَ تلك القضيَّة العقليَّة من تركيب قضايا أُخَر؛ **وقوله:** «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ» ليس من هذا، ولا من هذا.

ثُمَّ إذا تَصَوَّرَ[(٣)] مفرداتِ هذه القضيَّة؛ عَلِمَ يقينًا أنَّه ليس عنده[(٤)] منها

---

(١) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٥٨٨)، وقد ضرب الناسخ على قوله: «فإن ذلك يكون قولا باطلًا من وجوه... يعلم أولًا»، وكتب في الطرَّة: «فاستطرد شيخ الإسلام كلامهم إلى أن قال».

(٢) في (م): «وإن»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «ثم إذا تصور» في (م): «ثم يقال: هذا إذا سلم فإنما يسلم إذا تصورت»، والمثبت من (ل). والظاهر أن ما ورد في (م) هو صيغة أخرى جديدة، إلا أن الناسخ لم يحرِّر الموضع.

(٤) في (م): «عندهم»، والمثبت من (ل).

عِلْمٌ، بل عَلِم أنَّ الواقع خلافُها؛ **فإنَّ قوله:** «**الواحد**»؛ **إن عَنَى به:** «الواحد الذي لا يُعلم منه أمرانِ، ليس أحدُهما الآخر»= فليس في الوجود «**واحدٌ**» بهذا الاعتبار؛ فإنَّه يُعلم أنَّ «**واجب الوجود**» موجودٌ، وأنَّه «**واجبُ الوجود**»، وأنَّه «**عاقلٌ**» و«**معقولٌ**» و«**عقلٌ**»، وأنَّ له «**عنايةً**» -[*وبعبارة المسلمين: إنَّه عالمٌ ومعلومٌ، وله علمٌ ومشيئةٌ ورحمةٌ وقدرةٌ*][(١)]-، وأمثال هذه المعاني التي ليس أحدُها[(٢)] هو الآخرَ؛ فإنَّ الوجوبَ ليس هو الوجودَ، ولا الوجودُ والوجوبُ هو العاقلُ، ولا العاقلُ هو المعقولُ[(٣)]، ولا العاقلُ والمعقولُ هو ذو[(٤)] العناية.

وإن قال: «هذه كلُّها سلوبٌ وإضافاتٌ محضةٌ»؛ كان مكابِرًا لعقله؛ **فإنَّ** كونَ الشَّيءِ يَعقل ليس هو كونَه[(٥)] يُعقل، **ولا** كونه يَعقل ويُعقل هو العاقل القائم بنفسه -بل من المعلوم بصريح العقل أنَّ «القائمَ بنفسه» ليس هو صفةً قائمةً بغيره-، **ولا** كونُه[(٦)] «عالمًا» مجرَّدَ نسبةٍ محضةٍ إلى المعلوم كالأمور الإضافيَّة التي لا يتغيَّر بها حالُ المضاف[(٧)]: كالتَّيامن والتَّياسر؛ فإنَّه من المعلوم أنَّ كون الشَّيء متيامنًا عنك أو متياسرًا عنك[(٨)]؛ لا يختلف به حالُك في الموضعين.

وأمَّا كون الشَّيء «عالمًا»؛ فيخالف كونَه «غيرَ عالمٍ»، كما أنَّ كونَه

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٢) في (م): «أحدهما»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «ولا العاقل هو المعقول» في (م): «والمعقول»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م): «ذا»، والمثبت من (ل).
(٥) بعدها في (ل) وضع إشارة وكتب في الطرَّة: «لعله: لا» وصحح عليه. وليس الأمر كما ظنَّ.
(٦) من قوله: «يعقل ويعقل...» إلى هنا؛ ليس في (ل)، والمثبت من (م).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «إليه».
(٨) قوله: «متيامنًا عنك أو متياسرًا عنك» في (م): «متيامنًا ومتياسرًا عنك»، والمثبت من (ل).

«مُحِبًّا» يخالف كونَه «غيرَ مُحِبٍّ»، وكونَه «قادرًا» يخالف كونَه «غير قادرٍ». ومن جعل الشَّيءَ حال كونه «عالمًا» وحالَ كونه «غيرَ عالمٍ» سواءً؛ فهو مُصابٌ في عقله، وهذا من أعظم السَّفسطة.

وكذلك مَن جعل كونه «ذا عنايةٍ» هو مجرَّد كونه «عاقلًا»؛ فإنَّ هذا من أعظم السَّفسطة. والعقل الصَّريح يعلم أنَّ كون الشَّيء «عالمًا» ليس هو مجرَّد كونه «مريدًا»، ولا مجرَّد كونه «مريدًا» هو مجرَّد كونه «عالمًا».

ولو قيل: «إنَّ أحدَهما يستلزم الآخر»؛ فالتَّلازم لا يوجب كون الملزوم هو اللَّازم.

وإذا قيل في أيِّ موجودٍ فُرِض: «إنَّ عِلمَه هو إرادتُه، وإرادته هي حياته، وإن[١] ذلك هو وجوده»؛ كان فسادُ هذا من أَبْيَن الأمور في العقل؛ **كما إذا قيل:** «إنَّ هذه التُّفَّاحة: طعمُها هو مجرَّدُ لونِها، ولونُها هو مجرَّد ريحها، وريحُها مجرَّد شكلِها، وشكلُها هو عينُ ذاتِها»، فهذا الكلام مَن تَصَوَّرَه من النَّاس وفَهِمَه -حتَّى الصِّبيان المميِّزين-؛ عَلِم أنَّ قائله من أضلِّ النَّاس وأجهلِهم.

فهذا «**الواحد**» الذي يصفونه[٢] يمتنع في الموجود الواجب وفي الموجود الممكن، وهو في الواجب[٣] أشدُّ امتناعًا. ولهذا يؤول بهم الأمرُ إلى أن يجعلوه[٤] «وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق»، كما يجعله المعتزلة «ذاتًا مجرَّدةً من الصِّفات»، وكِلاهما ممَّا يُعلم بصريح العقل انتفاءُ ثبوته في الخارج، بل «المطلق لا بشرطٍ» يمتنع ثبوتُه في الخارج.

(١) في (ل): «فإن»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «يضيفونه»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «وفي الموجود الممكن وهو في الواجب» في (ل): «فهو في غيره»، والمثبت من (م).
(٤) في (ل): «يجعلونه»، والمثبت من (م).

وهم **يجعلون** موضوعَ «**العلمِ الإلهيِّ**» هذا «**الوجودَ**» المنقسمَ إلى: واجبٍ وممكنٍ، وجوهرٍ وعَرَضٍ، وعِلَّةٍ ومعلولٍ، **ويجعلون** هذا هو «**الفلسفة الأولى**» و«**الحكمة العظمى**»، وهم يعلمون أنَّ «**الكُلِّيَّات**» المقسومة -سواءٌ سُمِّيت «**جنسًا**» أو لم تُسمَّ «**جنسًا**»- لا توجد في الخارج كُلِّيَّةً؛ فليس في الخارج الحيوان المنقسم إلى ناطقٍ وأعجمَ، ولا الوجود المنقسم إلى جوهرٍ وعَرَضٍ.

بل **كلُّ** حيوانٍ يوجد في الخارج؛ فهو من هذا القسم أو من هذا القسم، **وكلُّ** موجودٍ يوجد في الخارج؛ فهو إمَّا قائمٌ بنفسه أو[1] قائمٌ بغيره. وهذا المقسوم صادقٌ على أقسامه، فهو مطلقٌ لا بشرط الإطلاق؛ فإنَّه لو شُرط فيه الإطلاق؛ لم يصدق على المعيَّنات؛ فإنَّ المعيَّن ليس مطلقًا بشرط الإطلاق.

فإذا كان «المطلق لا بشرط» لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا؛ فـ«المطلق بشرط الإطلاق» يمتنع وجودُه في الخارج. وهم قد اعترفوا بهذا في «**المنطق**»، وبيَّنوا[2] أنَّ «المطلق بشرط الإطلاق» لا يوجد في الخارج، فلا يوجد فيه حيوانٌ مطلقٌ بشرط الإطلاق، ولا إنسانٌ مطلق بشرط الإطلاق، وهذا بَيِّنٌ لجميع العقلاء.

ثُمَّ قال بعضهم[3] في «الموجود الواجب الوجود»: «إنَّه وجودٌ مطلقٌ[4] بشرط الإطلاق»؛ وقد عُلم بصريح العقل أنَّ «الوجود المطلق بشرط الإطلاق» لا يكون في الخارج، وإنَّما هو أمرٌ يُقدَّر[5] في العقل؛ فعاد

---

(١) في (ل): «وإما»، والمثبت من (م). (٢) في (ل): «وتبينوا»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ثم قال بعضهم» في (ل): «ثم قالوا»، والمثبت من (م).
(٤) بعدها في (م) زيادة: «لا»، وهي مقحمة.
(٥) في (م): «مقدر»، والمثبت من (ل).

«**الوجود الواجب**» -الذي أَبْدَع العالَم كلَّه، وهو ربُّه ومالكه- إلى أمرٍ يُقدَّر في العقل، لا حقيقة له في الخارج عن الذِّهن، ولا ثبوتَ له في نفس الأمر. وهذا عين التَّعطيل **للموجود الواجب** الذي شهد به الوجود من حيث هو وجود.

فإنَّ الوجود من حيث هو وجودٌ؛ يَشهد بوجود واجبٍ -كما قال ابنُ سينا وغيرُه؛ وأصابوا في ذلك- فإنَّه لا ريب أنَّ ثمَّ وجودًا، وأنَّه إمَّا واجبٌ وإمَّا ممكنٌ؛ والممكن لا بُدَّ له من واجبٍ؛ فثبت أنَّه لا بُدَّ في الوجود من موجودٍ واجبٍ.

فهذا البيان الذي ذكروه في إثبات «**واجب الوجود**» حقٌّ واضحٌ مُبِيْنٌ، لكنهم زعموا مع ذلك أنَّه وجودٌ مطلقٌ -بشرط الإطلاق، [*****أو**: بشرط سلب الأمور الوجوديَّة، **أو**: لا بشرطٍ*][(١)]- لا يتعيَّن ولا يتخصَّص بحقيقةٍ يمتاز بها عن سائر الموجودات، بل حقيقته وجودٌ مَحْضٌ مطلقٌ **بشرط** نفيِ جميع القيود والمعيِّنات والمخصِّصات عنه، [*****أو**: **بشرط** نفي القيود الثُّبوتيَّة.

و«المطلق بشرط سلب الأمور الثُّبوتيَّة» أَوْغَلُ في العدم من «المطلق بشرط سلب الأمور الثُّبوتيَّة والسَّلبيَّة جميعًا **أو**: لا بشرط سلب شيءٍ»؛ فإنَّ «المطلق لا بشرطٍ» قد يقال إنَّه موجودٌ في الخارج، و«المطلق بشرط الإطلاق» قد ادَّعى أصحابُ أفلاطُن أنَّه موجودٌ في الخارج -وهو «**المثل الأفلاطونيَّة**»-. وأمَّا «المطلق بشرط سلب الأمور الثُّبوتيَّة»؛ فلم يقل عاقلٌ إنَّه موجودٌ في الخارج.

وأيضًا: فالاثنان المشتركان في الوجود= لا يمتاز أحدُهما عن الآخر

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

بقيدٍ عدميٍّ، بل ثبوتيٍّ؛ فكان هذا القولُ الذي قاله ابنُ سينا -من أنَّه «وجودٌ شُرط فيه سلبُ جميع الأمور الثُّبوتيَّة»- أبلغَ في التَّعطيل من سائر أقوالِ الملاحدة.

وإذا كان «المطلق لا بشرطٍ -**أو**: بشرط الإطلاق-» لا يوجد في الخارج معيَّنًا؛ فـ«المطلق بشرط سلبِ جميع الأمور الثُّبوتيَّة» أولى ألَّا يكون في الخارج*][1].

وهم يعلمون في «**المنطق**» -وكلُّ عاقلٍ تصوَّر هذا الكلام- أنَّ هذا لا حقيقة له ولا وجود إلا في الذِّهن لا في الخارج. فصار «**الموجود الواجب**» الذي يشهد به الوجود في الخارج لا يوجد إلا في الذِّهن!

وهذا من أَبْيَن التَّناقض والاضطراب والجمع بين النَّقيضين؛ حيث جعلوه بموجَب البرهانِ الحقِّ موجودًا في الخارج، وبموجَب سَلْب الصِّفات -وهو «**التَّوحيد**» الذي تخيَّلُوه[2]- معدومًا في الخارج؛ فصار قولُهم مستلزِمًا لوجوده وعدمه.

وكذلك قولُ من سلك سبيلَهم من القرامطة الباطنيَّة، كأصحاب «**رسائل إخوان الصَّفا**»، وأمثالِهم من الاتِّحاديَّة أهلِ وحدة الوجود -كابن سبعينَ وابن عربيٍّ ونحوِهما-؛ بل وسبيلَ نفاةِ الصِّفات من أهل الكلام كالمعتزلة وغيرهم، بل وسبيلَ سائرِ مَن نفى شيئًا من الصِّفات؛ فإنَّ لازم كلامه تعطيلُه ونفيه مع إقراره بثبوته، فيكون جامعًا بين النَّقيضين.

وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[3]، **وإنَّما المقصود هنا**: التَّنبيه على أمثال[4] أقيستهم الفاسدة التي يجعلونها براهينَ فيما خالفوا فيه الحقَّ.

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٢) في (م): «ينتحلونه»، والمثبت من (ل).
(٣) انظر: «**التدمرية**» (ص١٢)، «**الفتاوى**» (٢/ ٢٦).
(٤) في (ل): «مثال»، والمثبت من (م).

ثُمَّ إذا تَبَيَّن أنَّ هذا «**الواحد**» ليس له حقيقةٌ في الخارج؛ **قيل لمن قال:** «الواحد لا يصدر عنه إلا واحد»: ما معنى الصُّدور؟

أنت لا تعني به: حدوثَه عنه، ولا فِعْلَه له بمشيئته وقدرته فِعْلًا يسبق به الفاعلُ مفعولَه؛ **وإنَّما تعني به:** لزومَه له ووجوبه به.

ونحن لا نتصوَّر في الموجودات شيئًا صدر عنه وحدَه شيءٌ منفصلٌ عنه كان لازمًا له على[(١)] هذا الوجه؛ بل ما لزمه وحده كان صفةً له. أمَّا أن يكون اللَّازم للملزوم وحده شيئًا منفصلًا عنه؛ فهذا غيرُ معقولٍ[(٢)]؛ فهذا «**الصُّدور**» الذي ذكرتَه غيرُ معروفٍ.

فقولُك في هذه القَضِيَّة الكُلِّيَّة: «الواحد لا يصدر عنه إلا واحدٌ»؛ يقتضي الحُكمَ على كلِّ ما يُتصوَّر أنَّه «**واحدٌ**» بأنَّه لا يصدر عنه إلا واحدٌ؛ فإذا لم يُتصوَّر هذا «**الصُّدور**» لا[(٣)] يُعلم صدقُ هذا السَّلب في صورةٍ معيَّنةٍ من صور هذه القضيَّة الكلِّيَّة؛ فمِن أين تُعلم هذه القضيَّة الكلِّيَّة؟!

وإذا استدلُّوا على ذلك بالنَّار التي لا يصدر عنها إلَّا الإحراق، وبسائرِ الأجسام البسيطة -كالماء-، أو بالشَّمس التي يصدر عنها الشُّعَاعُ= لم يكن شيءٌ من هذه المعيَّنات داخلةً في قضيَّتهم الكُلِّيّة؛ فإنَّ الإحراق لا يصدر عن النَّار وحدَها، بل لا بُدَّ من محلٍّ قابلٍ للإحراق. ولهذا لا يصدر عنها الإحراق في السَّمَنْدَل والياقوت ونحوهما من الأجسام التي لا تَقبل الإحراق؛ وكذلك المبرَّدات.

ثُمَّ إنَّ الإحراق له موانعُ تمنعه، فهو موقوفٌ على ثبوت شروطٍ وانتفاء

(١) في (ل): «قبل»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «معروف»، وفي (ل): «معقول معروف»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في (ل): «ولا»، والمثبت من (م).

موانعَ غير النَّار، فَلَمْ يَصِرْ صادرًا عن النَّار بالمعنى الذي أرادوه في الحجَّة -وهو لزومه لِذَاتِ النَّار؛ بحيث لا ينفكُّ عنها-.

وإنَّما يُعقل هذا اللُّزوم في صفات الملزوم كاستدارة الشَّمس والضَّوء القائم بها ونحو ذلك؛ فإنَّ هذا لازمٌ لها، لا يفارق ذاتها.

بخلاف الضَّوء القائم بما يقابلها من الأجسام، وهو الشُّعاع المنعكس على **الأجسام المسطوحة** -كالأرض-، **والقائمة** -كأشخاص الجبال والحيوان والنَّبات والحيطان-؛ فإنَّ هذا ليس لازمًا لذات الشَّمس، بل هو موقوفٌ على وجود هذه[1] المحالِّ التي يقوم بها هذا العَرَض. وهو أيضًا ممنوعٌ عنها بالحُجُب كالسَّحاب الكثيف والسُّقوف[2] وغير ذلك. وهذا الشُّعاع كالظِّلِّ، يكون بسبب الحجاب بينها وبين ما يُظلُّه الحجاب، فيوجد تارةً ويعدم أخرى، ولهذا يوجد اللَّيل تارةً والنَّهار أخرى.

فهذا بيان أنَّ ما قدَّروه من «**الواحد**» ومن «**الصُّدور**» عنه؛ أمرٌ لا يُعقل في الخارج أصلًا، فضلًا عن أن يكون قضيَّةً كُلِّيَّةً عامَّةً.

وأمَّا إذا قدَّروا «**واحدًا**» يفرضونه في أنفسهم، و«**صُدورًا**» يَفرضونه في أنفسهم= فلا ريب أنَّ هذا يلزمه حكمٌ يكون في أنفسهم، لكن لا يُعلم أنَّه مطابقٌ للخارج حتَّى يُعلم أنَّ «**واجبَ الوجود**» هو هذا «**الواحد**»، وأنَّ إبداعه للعالم هو هذا «**الصُّدور**».

ولو علموا ذلك لم يحتاجوا إلى هذا القياس، فهذا القياس لا يفيدهم شيئًا؛ إذ مطلوبه عِلْمٌ معيَّنٌ بقضيَّةٍ كُلِّيَّةٍ، وتلك القضيَّة لا فردَ[3] لها أصلًا إلا ما يدَّعونه في ذلك المعيَّن، فهُم **إن** علموا ثبوت الحكم لذلك المعيَّن

(١) في (م): «هذا»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «الكثيف والسقوف» في (م): «والكسوف والشفوف»، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «مرد»، والمثبت من (م).

بدون تلك القضيَّة؛ لم يحتاجوا إليها، **وإن** لم يعلموا ثبوت الحكم للمعيَّن بدون تلك القضيَّة؛ لم يُعلم صدقُ القضيَّة عليه؛ فلا يفيد(١).

بل إذا عورضوا بنقيض ما قالوه كان أبْيَنَ في القياس؛ فيقال لهم:

ليس في الوجود واحدٌ يصدر عنه واحدٌ، بل كلُّ صادرٍ في الوجود فهو عن اثنينِ فصاعدًا، فلا حادثَ عن المخلوقات إلا عن أصلينِ؛ كالولد بين أبوينِ، والتَّسخين، والتَّبريد، والإحراق، والإغراق، وغير ذلك؛ لا بُدَّ فيه من اثنين، والشُّعاع المنبسط لا بُدَّ فيه من اثنين.

فإذا لم يكن في الوجود واحدٌ لا يصدر عنه واحدٌ؛ **كان قول القائل:** «ليس كلُّ واحدٍ لا يصدر عنه إلا واحدٌ» أصحَّ في العقل والقياس من قولهم.

بل لو قال(٢): «الواحد -الذي ذكروه- لا يصدر عنه شيءٌ أصلًا»؛ لكان قوله أصحَّ في العقل والقياس من قولهم.

وكذلك إذا قيل: «الواحد -الذي ذكروه- لا يصدر عنه شيءٌ إلا مع غيره»؛ كان(٣) قوله أصحَّ من قولهم. وذلك يقتضي أن يكون للرَّبِّ شريكٌ وولدٌ؛ إذ مقصودهم بـ«**الصُّدور**» هو لزومه إيَّاه، وهذا هو «**التَّولُّد العقليُّ**». **وحقيقةُ قولهم:** أنَّ «**العقول**» و«**النُّفوس**» متولِّدةٌ عنه، وقولُهم بـ«العلَّة والمعلول»؛ هو القول بـ«المتولِّد(٤) والمتولَّد عنه»؛ قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا(٥) لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا

---

(١) من قوله: «وإن لم يعلموا...» إلى هنا؛ في (م): «وإن لم يعلموا ثبوت الحكم المعين بدون تلك القضية، ولم يعلم صدق القضية؛ لم يعلم صدق القضية كلية، فلا يفيد»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «بل لو قال» في (م): «وكذلك إذا قيل»، والمثبت من (ل).

(٣) في (ل): «لكان»، والمثبت من (م). (٤) في (ل): «بالتولد»، والمثبت من (م).

(٥) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٥٨٠).

يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾(١).

وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع(٢)، [*وبيَّنَّا أنَّ قول هؤلاء أفسدُ من قول مشركي العرب **الذين قالوا**: «إنَّ الملائكة بناتُ الله»، **وقالوا**: «إنَّ آلهتنا تشفع لنا»؛ فإنَّ أولئك كانوا **يقولون**: «إنَّ الرَّبَّ فاعلٌ مختارٌ، والملائكة مخلوقون له»، ولكنْ ضلُّوا في بعض ما وصفوه، كما ضلَّتِ النَّصارى في بعض ما ذكروه.

وأمَّا هؤلاء؛ فأعظم ضلالًا من اليهود والنَّصارى ومشركي العرب؛ فإنَّهم في الحقيقة لا يجعلون الرَّبَّ تعالى خالقًا لشيءٍ، ولا يفعل فعلًا بمشيئته واختياره، ولا يجعلون الملائكةَ عِبادَه، بل يجعلون «**العقل الأوَّل**» هو ربَّ كلِّ ما سوى الله. والشَّفاعةُ عندهم ليست سؤالًا من الله تعالى من الشَّافع، بل توجُّهٌ إلى الشَّافع حتَّى يَفيض منه على المستشفع ما ليس لله ولا للشَّافع به علمٌ عندهم، ولا يحصل بقدرته ولا مشيئته*](٣).

والمقصود هنا: التَّنبيه على أنَّ طرق السَّلف والأئمَّة رضي الله عنهم الموافِقة للطُّرق التي دلَّ القرآن عليها، وأرشد إليها= هي أكملُ الطُّرق وأصحُّها. وأكثرُ النَّاس صوابًا في «**العقليَّات**» أقربُهم إليهم، كما أنَّ أكثرهم صوابًا في «**السَّمعيَّات**» أقربُهم إليهم؛ إذ العقل الصَّريح لا يخالف السَّمع

(١) الأنعام: (١٠٠-١٠٣).

(٢) انظر: «**الاستغاثة**» (ص٣١٣)، «**جامع المسائل**» (٨/ ١٧٣)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٥)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٨٩)، «**الصفدية**» (ص٥٤، ٢٢٣، ٣٩٥).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

الصَّحيح، بل يصدِّقه ويوافقه، كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾[(٢)].

ولهذا كان المتكلِّمة الصِّفاتيَّة -كابن كُلَّابٍ والأشعريِّ وابن كرَّام- خيرًا وأصحَّ طريقًا في «**العقليَّات**» و«**السَّمعيَّات**» من المعتزلة، والمعتزلةُ خيرًا وأصحَّ طريقًا في «**العقليَّات**» و«**السَّمعيَّات**» من المتفلسفة[(٣)].

وإن كان في قول كلٍّ من هؤلاء ما يُنكَر عليه وما خالف فيه العقلَ والسَّمعَ، لكن[(٤)] مَن كان أكثرَ صوابًا وأقومَ قيلًا؛ كان أحقَّ بأن يُقدَّم على من هو دونه تنزيلًا وتفضيلًا؛ قالت عائشةُ رضي الله عنها: أَمَرَنا رسول الله ﷺ أن نُنَزِّل النَّاس منازِلَهم[(٥)].

وهذا من القسط الذي أمر الله به، وأنزل به كتبه، وبعث به رسله؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾[(٧)].

والمقصود هنا: التَّنبيه على طرق النَّاس في إثبات كون الله متكلِّمًا؛ تنبيهًا مختصرًا بحسب ما يحتمله **جوابُ هذا السُّؤال**.

والطُّرُقُ نوعانِ: سمعيَّةٌ وعقليَّةٌ؛ وإن كانت **العقليَّةُ** هي أيضًا **شرعيَّةً سمعيَّةً**، باعتبار أنَّ **السَّمع** دلَّ عليها وأرشد إليها، وأنَّ **الشَّرع** أحبَّها ودعا إليها.

---

(١) سبأ: (٦). (٢) الفرقان: (٣٣).
(٣) في (ل): «الفلاسفة»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك): «ولكن»، والمثبت من (م، ل).
(٥) أخرجه أبو داود (٤٨٤٢)، وأبو يعلى (٤٨٢٦)، وحكم أبو داود بانقطاعه.
(٦) النساء: (١٣٥). (٧) الحديد: (٢٥).

لكن صاحب هذا **المختصر** إنَّما سلك طريقًا **سمعيَّةً**؛ اتِّباعًا لمتبوعه أبي عبد الله ابن الخطيب، وهذه الطَّريق مبنيَّةٌ على **مقدِّمتينِ**:

۞ **إحداهما**: أنَّه آمِرٌ ناهٍ.

۞ ومن كان كذلك؛ فهو متكلِّمٌ.

والمقدِّمة الأُولى: مدلولٌ عليها بأنَّ الرُّسُلَ بلَّغوا أمره ونهيه.

وكلٌّ من المقدِّمتين واضحةٌ؛ فإنَّ «**الكلام**» **نوعانِ**: إنشاءٌ وإخبارٌ؛ و«**الإنشاء**»: أمرٌ ونهيٌ وإباحةٌ؛ فإذا ثبت له نوعٌ من أنواع الكلام؛ ثبت مطلق الكلام، فثبت أنَّه متكلِّمٌ.

وأمَّا الثَّانية: فقد عُلم بالاضطرار من دين جميع الرُّسل أنَّهم يخبرون عن الله بأنَّه أمر بكذا ونهى عن كذا، فيلزم من ثبوت الرِّسالة ثبوتُ كلام الله تعالى. وجَحْدُ كون الله تعالى متكلِّمًا هو جَحْدٌ لما بلَّغته عنه الرُّسل من الأمر والنَّهي.

فإن قيل: فما الفرق بين هذه الطَّريق، وبين الطَّريق التي[1] أثبت بها السَّمعَ والبصرَ -وهو **السَّمعُ**-؟

قيل: **هناك** أثبت السَّمع والبصر بنفس الإخبار المفصَّل -مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾[2] -، **وهنا**[3] أثبت تكلُّمَه بمجرَّد إرسال الرُّسل من غير تعيين نصٍّ؛ **حيث قال**[4]: (**علِمنا أنَّ الله أرسل رسله لتبليغ**[5] **أمره ونهيه**)، ولم يتعرَّض لإخبار **السَّمع** بأنَّه متكلِّمٌ.

(١) في (م): «الذي»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) الشورى: (١١).
(٣) في (م): «وهناك»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) **أي**: الأصفهاني، انظر: (ص١٢٢).
(٥) في (م، ل): «بتبليغ»، والمثبت من (ك)، وهو الموافق لـ(ص١٢٢).

فإن قيل: إذا أثبت المثبت تكلُّمَه **بالسَّمع**؛ وجب أن يكون **السَّمع** قد عُلمتْ صحَّتُه قبل العلم بكونه متكلِّمًا، **لكن الرَّسول إذا قال:** «إنَّ الله أرسلني إليكم، يأمركم بتوحيده وينهاكم عن الإشراك به» -مثلًا-؛ فإن لم يعلموا قبلَ ذلك جوازَ كونه متكلِّمًا؛ لم يعلموا إمكانَ إرساله، فلا يثبت **السَّمع**.

قيل: الجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ ما عُلم **بالسَّمع** وقوعُه؛ يكفي فيه الإمكان الذِّهنيُّ، وهو كونُه غيرَ معلوم الامتناع، بل كلُّ مخبرٍ أخبرنا[(١)] بخبرٍ ولم نعلم كذبه؛ جَوَّزنا صدقه، ومتى كان فيه الصِّدق ممكنًا؛ لم يجز التَّكذيب، بل أمكن أن يقام الدَّليل الدَّالُّ على صدقه ووجوب تصديقه، فيجب تصديقه.

وهذا الموضع يغلط فيه كثيرٌ من النُّظَّار، فيظنُّون أنَّه يحتاج فيما طُلب[(٢)] الدَّليل على وقوعه، أو فيما قام الدَّليل على وجوده= العلمُ بإمكانه قبل ذلك.

[*]وليس الأمر كذلك؛ فإنَّ ما علمنا وقوعَه؛ عَلِمنَا بوقوعِه إمكانَه، فلا يجب أن يكون العلم بالإمكان متقدِّمًا على العلم بالوقوع.

بل التَّحقيق: أنَّ الإمكان يُعلم بالوقوع؛ فما[(٣)] وقعَ عُلم أنَّه ممكنٌ، وعُلم إمكانُ ما هو أولى بالإمكان منه، ولكن يجب ألَّا يُعلم أنَّه ممتنعٌ. فما أخبر به المخبر، وعُلم أنه ممتنعٌ= عُلم انتفاء المخبَر به؛ بخلاف ما لم يُسبَق العلم لا بإمكانه ولا بامتناعه.

فتبيَّن أنَّ صدق الرَّسول ﷺ إنَّما يتوقَّف على عدم العلم بالامتناع،

---

(١) في (م): «أخبر»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) في (ل): «يطلب»، والمثبت من (م).
(٣) في الأصل (م): «فيما»، ولعل الصواب ما أثبت.

فليس الواجبُ العلمَ بإمكانه أو لا*][(١)، وإنَّما يجب ألا يُعلم امتناعه؛ فالرُّسل صلواتُ الله عليهم تُخبر بمَحارات العقول، وبما لا تعرفه العقول أو بما(٢) تعجز عن معرفته.

فما عَلِمَ العقلُ إمكانَه، ولم يَعلم هل يكون أم لا يكون= تُخبِرُ الرُّسل بوقوعه أو عدمِ وقوعه.

وما لم(٣) يُعلم بالعقل إمكانُه ولا امتناعه= تُخبِرُ الرُّسل أيضًا: إمَّا بإمكانه، وإمَّا بوقوعه المستلزِم إمكانَه.

ولكن(٤) لا تخبر الرُّسل بمُحالات العقول، وهو ما عُلم بالعقل امتناعُه؛ لا تخبر بوجودِه ولا إمكانِه؛ وما عُلم عدمُه لا تخبر بوجوده.

فلا تأتي الرُّسل صلوات الله عليهم بما يُعلم نقيضُه، ولكن قد تأتي بما لم يكن يُعلم، كما قال تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾(٥).

وكذلك الوحي النَّازل على الأنبياء؛ يُعَلِّمهم ما لم يكونوا يعلمون، لا يأتيهم بما يعلمون خلافه؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾(٦).

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٢) قوله: «وبما... أو بما» في (ل): «وما... أو ما»، والمثبت من (م).
(٣) في (م): «لا»، والمثبت من (ل).
(٤) من قوله: «وهذا الموضع...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والسياق فيه: «فيجب تصديقه. فالرسل لا تخبر...»، والمثبت من (م، ل).
(٥) البقرة: (١٥١-١٥٢).
(٦) النساء: (١١٣).

الوجه الثَّاني: أن يقال: إمكانُ التَّكلُّم معلومٌ بأدنى نظر العقل؛ فإنَّه إذا عُرف أنَّه «**حيٌّ**» «**عليمٌ**» «**قديرٌ**»؛ عُلم أنَّه يمكن أن[١] يكون متكلِّمًا. فإنَّ «**الكلام**» من الصِّفات المشروطة بالحياة؛ والصِّفاتُ المشروطة بالحياة إنَّما يمتنع عليه سبحانه [*ما يمتنع منها -كالنَّوم والأكل والشُّرب- *][٢]؛ لتضمُّنها نقصًا يُنَزَّه عنه، وليس في «**الكلام**» نقصٌ، بل سنُبَيِّنُ[٣] -إن شاء الله تعالى- أنَّه من صفات الكمال، ونُبَيِّن ما يستحيل اتِّصافه به[٤].

فهذا تقريرُ ما ذكره.

ويمكن أن يُسلك في ذلك طريقٌ أعمُّ ممَّا ذكره؛ فإنَّه استدلَّ بـ«**الأمر والنَّهي**» خاصَّةً، **والتَّحقيق**: أنَّ «**الخبر**» يدلُّ أيضًا على أنَّه مُتَكَلِّمٌ، كما أنَّ الأمر يدلُّ على ذلك.

والرُّسل **يبلِّغون** عنه تارةً «**الأمرَ والنَّهيَ**»، وتارةً «**الخبرَ**»: إمَّا عن نفسه وإمَّا عن مخلوقاته؛ **فيبلِّغون** خبره عن نفسه بأسمائه وصفاته، وخبره[٥] عن مخلوقاته بالقَصَص، **كما يبلِّغون** الخبر عن ملائكته وأنبيائه، ومَنْ تقدَّم مِن الأمم المؤمنين والمكذِّبين، **ويبلِّغون** خبره عمَّا يكون في القيامة من الثَّواب والعقاب، والوعد والوعيد. بل ما تُبَلِّغه الرُّسل من **خبره** أكثر ممَّا تبلغه من **أمره**، و«**الخبر**» في القرآن أكثرُ من «**الأمر**».

وإذا قيل: لا معنى لكونه متكلِّمًا إلا أنه آمِرٌ ناهٍ.

(١) بعدها في (ك) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.
(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك)، والسياق في (ل): «إنما تمتنع عليه سبحانه لتضمنها».
(٣) انظر: ما سيأتي (ص٦٢٦).
(٤) قوله: «ما يستحيل اتصافه به» في (ل): «ما تتخيل مانعًا منه»، والمثبت من (م، ك).
(٥) قوله: «خبره عن نفسه بأسمائه وصفاته، وخبره» في (ل): «الخبر بأسمائه وصفاته والخبر»، والمثبت من (م، ك).

قيل: لا معنى لكونه متكلِّمًا إلا أنَّه مُخبِرٌ مُنْبِئٌ. [*وهذا ممَّا يذهب إليه طائفةٌ من متأخِّري الأشعريَّة -وهو قولُ الرَّازي في بعض مصنَّفاته[(١)]-؛ فإنَّهم يجعلون **كلامَه** يعود إلى «**الخبر**»، ويجعلون «**الأمر والنَّهي**» داخلًا في معنى «**الخبر**». وهذا القول وإن كان باطلًا؛ فالمقصود أنَّه أقرب من أن يُجعل «**الخبر**» داخلًا في معنى «**الأمر والنَّهي**»؛ فإنَّ هذا أظهرُ بطلانًا من الأوَّل، ولهذا لم يذهب إليه أحدٌ من العقلاء*][(٢)].

والتَّحقيق أن يقال: يَلزم من كونه **آمِرًا ناهيًا** أن يكون **متكلِّمًا**، ويلزم من كونه **مخبِرًا منبئًا** أن يكون **متكلِّمًا**.

وأمَّا قول القائل: «لا معنى لكونه متكلِّمًا إلا أنَّه آمِرٌ نَاهٍ، أو أنَّه مخبرٌ»؛ فقولٌ باطلٌ[(٣)]؛ فإنَّ المتكلِّم يكون **تارةً** آمِرًا **وتارةً** مخبرًا، وهو في حال كونه مخبِرًا متكلِّمٌ وإن لم يكن آمِرًا، وفي حال كونه آمِرًا متكلِّمٌ وإن لم يكن مخبِرًا، سواءٌ قُدِّر إمكانُ انفكاكِ أحدِهما عن الآخر، أو قُدِّر تلازمُهما في حقِّ بعضِ المتكلِّمين.

ولقائلٍ أن يقول: هذا الذي ذَكره قليلُ الفائدة؛ **فإنَّه**:

۞ إن كان المقصود به إثباتُ كونِه متكلِّمًا على من يُقِرُّ بالرُّسل؛ فجميعُ هؤلاء مقرُّون[(٤)] بأنَّه متكلِّمٌ[(٥)]؛ إذ لا يمكن أحدًا ممَّن يؤمن بالتَّوراة أو الإنجيل أو القرآن أنْ ينكر أنَّ الله متكلِّمٌ، وهذه الكتب مملوءةٌ بذكر ذلك، وأهل الملل مُطبِقون على ذلك.

(١) انظر: «**مفاتيح الغيب**» (١٤/ ٢٧٨).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٣) قوله: «فقول باطل» في (ل): «ففيه نظر»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «يقرون»، والمثبت من (ل).
(٥) من قوله: «وإذا قيل: لا معنى لكونه متكلمًا...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والسياق فيه: «من الأمر. فلا يمكن أحدًا ممن يؤمن...»، والمثبت من (م، ل).

۞ وإن كان مقصوده إثباتُ ذلك على من لا يُقِرُّ بالرُّسل؛ فتقرير الرِّسالة تقريرٌ لهذا.

فحاصلُه: أنَّ ما ذكره من كونه متكلِّمًا هو حقيقةُ أنَّ الرُّسل صادقون فيما أخبروا عنه[(١)]، فإذا أثبت ذلك بصدق الرُّسل؛ كان إثباتًا للشَّيء بنفسه.

وإنَّما المقصود: إثباتُ أنَّه متكلِّمٌ[(٢)] حقيقةً بكلامٍ يقوم بنفسه؛ خلافًا **للمتفلسفة** التي تَجعل كلامه إنَّما هو تعريفٌ فعليٌّ، وهو ما يَفيض على «**النُّفوس**» من التَّعريفات، **وللجهميَّة** من المعتزلة وغيرِهم الذين يجعلون كلامَه ما يخلقه في غيره من الحروف والأصوات؛ وهذا الذي اعتنى به السَّلَف في الرَّدِّ على **من يقول**: «إنَّ القرآن مخلوقٌ؛ خلقه الله تعالى في الهواء، لم يقم به كلامٌ»؛ **فكيف بمَن يقول**: «ليس كلامُه إلا ما يَحْدُث في النُّفوس من التَّعريف والإعلام»، من غير أن يكون له كلامٌ منفصلٌ عن نفوس الأنبياء والمرسلين[(٣)]؟!

وقد بسطنا القول في مسألة «**الكلام**» واضطرابِ النَّاس فيها في غير هذا الموضع[(٤)].

ولا ريب أنَّه سلك في هذا **الاعتقاد** مسلكَ الصِّفاتيَّة المخالفين للمعتزلة؛ ولهذا عَدَّ هذه **الصِّفاتِ السَّبعةَ**[(٥)].

---

(١) في (م): «به»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) قوله: «أنه متكلم» في (م): «كونه متكلما»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٩٠)، «**المنهاج**» (٢/ ٣٥٩)، «**الدرء**» (١٠/ ٢٠٥)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٥٧)، «**جامع الرسائل**» (١/ ١٦٢)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٤٠) (١٢/ ٤٢، ١٥٦، ١٦٣).

(٤) بسط الشَّيخُ الكلام عليها في مواضع متعددة، من أوسعها: «**الكيلانية-الفتاوى**» (١٢/ ٣٢٣-٥٠١)، «**التسعينية**»، «**الفتاوى**» (ج١٢)، وانظر أيضًا: الإحالات السابقة.

(٥) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وله نظائر في كلامه، انظر: «**الصفدية**» (ص٣١٣)، =

وأمَّا المعتزلة: فيقتصرون على أنَّه «**حيٌّ**» «**عالمٌ**» «**قادرٌ**»، وقد يزيد البصريُّون: «**الإدراك**» -كالسَّمع والبصر-. وأمَّا كونه «**متكلِّمًا**» و«**مريدًا**»؛ فهذا عندهم من باب **المفعولات**، لا من باب **الصِّفات**؛ إذ معنى كونه «**متكلِّمًا**» عندهم: أنَّه خلق كلامًا في غيره كسائر ما يخلقه من المخلوقات، بخلاف كونه «**حيًّا**» «**عالمًا**» «**قديرًا**» -أو «**مدرِكًا**» عند البصريِّين-؛ فإنَّ ذلك ثبت له[1] لذاتِه؛ سواءٌ خلق شيئًا أو لم يخلقه؛ ولهذا كان[2] عامَّ التَّعلُّق، لا يختصُّ بمعلومٍ دون معلومٍ، كما تختصُّ الإرادة والكلام بمرادٍ دون مرادٍ، ومأمورٍ دون مأمورٍ.

وهذا القدر الذي أثبته من كونه «**متكلِّمًا آمرًا ناهيًا**»[3]= لا ينازعه فيه معتزليٌّ، بل ولا متفلسفٌ إلهيٌّ يقرُّ بـ«**النُّبوَّات**» في الجملة، كما يقرُّ بها المتفلسفة الذين حقيقةُ أمرهم أنَّهم يؤمنون ببعض صفاتِها ويَكفرون ببعضٍ، كما أنَّ اليهود والنَّصارى يؤمنون ببعض الرُّسل ويَكفرون ببعضٍ.

ولقائلٍ أن يقول: هذا السُّؤال ليس لازمًا له في مسألة «**الكلام**»، بل وفي سائر المسائل؛ فإنَّه لم يُثبت شيئًا من الصِّفات القائمة بنفسه[4]، وإنَّما أثبت أحكام الصِّفات وأثبت الأسماءَ، والمعتزلة توافق على الأسماء والأحكام، بل والفلاسفة أيضًا توافق على إطلاق ما ذكره من الأسماء والصِّفات؛ فلا يكون في هذا **الاعتقاد** فرقٌ بين مذهب الصِّفاتيَّة أهلِ الإثبات -كابن كُلَّاب والأشعري وأتباعهما-، ولا بين

= «**الفتاوى**» (٢/ ١١٣)، «**الحموية**» (ص٥٤٨)، وهو ثابت بخطِّه كما في «**المستدرك**» (١/ ٧٧)، **والجادَّة**: «السبع».

(١) ليست في (م، ل)، والمثبت من (ك). (٢) بعدها في (ل) زيادة: «هذا».

(٣) قوله: «آمرًا ناهيًا» في (ل): «أمر»، والمثبت من (م، ك).

(٤) في (م، ك): «بنفسها»، والمثبت من (ل).

المعتزلة -كأبي عليٍّ وأبي هاشمٍ وأبي الحسين البصريِّ وأمثالِهم-، بل هذا **الاعتقاد** مشتركٌ بين المعتزلة والأشعريَّة وغيرهم من الطَّوائف.

يُبَيِّن هذا: أنَّه لم يذكر في **اعتقاده** ما يتميَّز به الأشعريَّة عن المعتزلة: **لا**[١] ذَكَرَ أنَّ «القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق»، **ولا** ذكر مسألة «**الرُّؤية**»، وأنَّ رؤية الله جائزةٌ في الدُّنيا، واقعةٌ في الآخرة، **ولا** ذكر أيضًا مسائلَ «**القدر**»، وأنَّ الله خالقُ أفعال العباد، وأنَّه مريدٌ للكائنات، **ولا** ذكر أيضًا مسائلَ «**الأسماء والأحكام**»، وأنَّ الفاسق لا يخرج عن الإيمان بالكُلِّيَّة، ولا يجب إنفاذُ الوعيد، بل يجوز العفو عن أهل الكبائر، **ولا** ذَكَرَ مسائلَ «**الإمامة والتَّفضيل**».

وكلُّ هذه الأصول تُذكر في **مختصرات المعتقدات** التي يصنِّفها متأخِّرو الأشعرية: «**كالعقيدة القُدسيَّة**» لأبي حامدٍ[٢]، و«**العقيدة البرهانية**»[٣] المختصرة من **إرشاد** أبي المعالي، ونحوهما؛ **فضلًا** عن **الاعتقاد** الذي يذكره أئمَّة الأشعريَّة كالقاضي أبي بكرٍ وذويه؛ فإنَّهم يزيدون على ذلك: إثباتَ **الصِّفاتِ الخبريَّة**، وإثباتَ **العلوِّ**، وأمثال ذلك؛ **فضلًا** عن **الاعتقاد** الذي ذكره الأشعريُّ في «**المقالات**»[٤] عن أهل السُّنَّة وأصحابِ الحديث؛ فإنَّ فيه جُمَلًا مُفَصَّلةً؛ **فضلًا** عمَّا يذكره السَّلف والأئمَّة الكبار من الإثبات والتَّفصيل المبيِّن للسُّنَّة، الفاصل بينها وبين كلِّ بدعةٍ.

ولهذا كان أصحاب هذا **المصنِّف** مع انتسابهم إلى الأشعريِّ؛ إنَّما هم

---

(١) في (ل): «ولا»، والمثبت من (م، ك).

(٢) نسبة إلى القدس، حيث صنفت لأهلها ابتداء، ثم أودعها في كتاب «**قواعد العقائد**»، وهو الكتاب الثاني من «**الإحياء**». انظر: «**كشف الظنون**» (١/ ٨٨١).

(٣) لأبي عمرو عثمان بن عبد الله السلالجي الفاسي المالكي (ت: ٥٧٤هـ). انظر في التعريف بها والأعمال عليها: «**المصادر الأصلية المطبوعة للعقيدة الأشعرية**» (ص١٨٩).

(٤) انظر: ما سبق (ص٣١٠).

في باب **الصِّفات** مقرُّون بما تُقِرُّ بِه المعتزلة من الإثبات، لا يقرُّون بما تُقِرُّ بِه الأشعريَّة من الزِّيادات، وبحوث أبي عبد الله ابن الخطيب تعطيهم ذلك؛ فإنَّ الوقفَ والحيرةَ[١] ظاهرٌ على كلامه في إثبات **الصِّفات**، ومسألة «**الرُّؤية**» و«**الكلام**» وأمثالهما، بخلاف مسائل «**القدر**»؛ فإنَّه جازمٌ فيها بمخالفة المعتزلة.

وهذه الطَّريقة تشبه من بعض الوجوه طريقةَ ضرار بن عمرٍو وطريقةَ حسينٍ[٢] النَّجَّار وأمثالهما، ممَّن كان يُقِرُّ بـ«**القدر**»، ولكنه في **الصِّفات** بين المعتزلة والأشعريَّة.

أو تشبه طريقة الواقفيَّة: الذين كانوا يقفون في القرآن؛ **فلا يقولون**: «هو مخلوقٌ»، **ولا**: «غير مخلوقٍ». وكلام أئمة السُّنَّة في ذمِّ هؤلاء، وكلام متكلِّمة الصِّفاتيَّة -كالأشعريِّ وغيرِه- في ذلك= مشهورٌ معروفٌ.

فإن قيل: فالمعتزلة لا تقرُّ بـ«**منكرٍ ونكيرٍ**» و«**الصِّراط**» و«**الميزان**»، ونحو ذلك ممَّا ذكره هذا **المصنِّف**.

قيل: المعتزلة في ذلك على قولين: **منهم** من يثبت ذلك، **ومنهم** من ينفيه.

على أنَّ ما ذكره ليس فيه ما يدلُّ[٣] على إثبات هذه الأمور، وإنَّما فيه الإقرار بكلِّ ما أخبر به الرَّسول من هذه الأمور. وليس في المعتزلة ولا غيرهم من المسلمين **من يقول**: «لا أقر بما أخبر به الرَّسول».

بل كلُّ مسلم يقول: «إنَّ ما أخبر به الرَّسول؛ فهو حقٌّ يجب تصديقُه به»، [*]**وكلُّ المسلمين -من أهل السُّنَّة والبدعة- يقولون**: «آمنت بالله وما

(١) في (م): «والحرىه» وفي (ك): «والجبرية»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «وطريقة حسين» في (ل): «وحسين»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ل): «دل»، والمثبت من (م، ك).

جاء عن الله على مراد الله، وآمنتُ برسول الله وما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله»[(١)]؛ فإنَّه متى لم يقرَّ بهذا، فهو كافرٌ كفرًا ظاهرًا، ولا يتميَّز بهذا القول المجمل مذهبُ أهلُ السُّنَّة عن غيرهم.

ولهذا لا يكتفي إمامٌ من أئمَّة السُّنَّة بمجرَّد هذا، ومن نقل عن الشَّافعيِّ أو غيره[(٢)] أنَّه اكتفى بهذا؛ فقد كذب عليه. وإنَّما هذا قولُ بعض المتأخِّرين، وهو قولٌ صحيحٌ، لا يخالف فيه إلا كافرٌ، لكن العلم بالسُّنَّة مُفَصَّلًا مقامٌ آخر.

فالمبتدع إذا نازع السُّنِّيَّ؛ لا ينازعه في تصديق الرَّسول في كلِّ ما أخبر به*][(٣)]، لكنَّ المنكر لشيءٍ من السُّنَّة ينازع فيه: هل أخبر بذلك الرَّسول أم لا؟ وهل خبرُه على ظاهره أم لا؟

وهو لم يُثبت لا هذا ولا هذا؛ إذ هما من علم النَّقل ودلالة الألفاظ، وليس فيما **ذكره** شيءٌ من هذا وهذا.

كما أنَّ **كلامه** في «**التَّوحيد**» ليس مبنيًّا على أصول الأشعريَّة، ولا أصول المعتزلة؛ بل على أصول المتفلسفة، فهو متردِّدٌ بين الفلسفة والاعتزال، وأخذ من بحوث المنتسبين إلى الأشعريَّة -كالرَّازي ونحوه- ما قد يقوله هؤلاء وهؤلاء.

وكذلك يحكي عنه خواصُّ أصحابه أنه كان في الباطن يَميل إلى ذلك، [*وقد ظهر ذلك في خواصِّ المحدِّثين من أصحابه كالقُشَيْري وغيره*][(٤)].

---

(١) انظر: «**منازل الأئمة الأربعة**» للسلماسي (ص١٤٦)، «**لمعة الاعتقاد**» (ص٧)، «**ذم التأويل**» (ص١١، ٤٤) لابن قدامة.

(٢) قوله: «أو غيره» في (ك): «وغيره»، والمثبت من (م).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك)، والسياق في (ل): «فهو حق يجب تصديقه به لكن المنكر لذلك ينازع فيه...».

(٤) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك). **والقشيري**: هو ابن دقيق العيد. انظر: (ص٣٥٦، ٦٣٨).

ومعلومٌ أنَّه تكلَّم بمبلغ علمه، وحسب اجتهاده، ونهاية عقله، وغاية نظره؛ ولكن المقصود أن تُعرف المقالات والمذاهب، وما هي عليه من الدَّرجات والمراتب؛ ليُعطى كلُّ ذي حقٍّ حقَّه، ويَعرف المسلمُ أين يضع رجله.

إذا تبيَّن هذا؛ فنحن ننبِّه على ما يتميَّز به أهلُ السُّنَّة عن المعتزلة، ومن هو أبعدُ عن الحقِّ منهم -كالمتفلسفة-؛ فنقول:

إذا ثبت بهذا الدَّليل أنَّه سبحانه «**متكلِّمٌ**»، وثبت أنَّ الرُّسل أخبروا بذلك= **فنقول**: الذي أخبرت به الرُّسل أنَّه «**متكلِّمٌ**» بكلامٍ قائمٍ بنفسه؛ هذا هو الذي بَيَّنَتْهُ، وهذا هو الذي فهمه عنهم أصحابُهم، ثُمَّ تابعوهم بإحسانٍ، [*بل علموا هذا من دين الرُّسل بالاضطرار*][1]، ولم يكن في صدر الأمَّة وسلفِها من ينكر ذلك، وأوَّل من ابتدع خلاف ذلك الجعدُ بن درهمٍ، ثُمَّ صاحبُه الجهمُ بن صفوانٍ، وكلاهما قُتل؛ أمَّا الجعد بن درهم -الذي كان يقال إنَّه معلِّمُ مروان بن محمَّدٍ آخرِ خلفاء بني أميَّةَ، وكان يقال له «**الجَعْديُّ**» نسبةً إلى الجعد-؛ فإنَّه قتله خالد بن عبد الله القَسْريُّ، ضحَّى به بواسِطَ يومَ النَّحر؛ **وقال**: «أيُّها النَّاس! ضحُّوا، تقبَّل الله ضحاياكم، فإنِّي مُضَحٍّ بالجعد بن درهمٍ؛ إنَّه زعم أنَّ الله لم يتَّخذ إبراهيمَ خليلًا، ولم يُكلِّم موسى تكليمًا، تعالى الله عمَّا يقول الجعد علوًّا كبيرًا»، ثُمَّ نزل فذبحه[2].

وكانوا أوَّلَ ما أظهروا بدعتهم **قالوا**: «إنَّ الله لا يتكلَّم ولا تَكلَّمَ[3]»، كما حُكي عن الجعد، وهذا حقيقة قولهم؛ **فكلُّ من قال**: «القرآن

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).
(٢) سبق تخريجه (ص١٣٢).
(٣) في (م، ك): «يكلم»، والمثبت من (ل).

مخلوقٌ» فحقيقةُ قولِه أنَّ الله لم يتكلَّم ولا يتكلَّم(١)، ولا يأمر ولا ينهى، ولا يُحِبُّ.

فلما رأوا ما في ذلك من مخالفة القرآن والمسلمين **قالوا**: «إنَّه يتكلَّم مجازًا؛ يخلق شيئًا يعبِّر عنه(٢)»، لا أنَّه في نفسه يتكلَّم.

فلما شنَّع المسلمون عليهم **قالوا**: «يتكلَّم حقيقةً، ولكن «**المتكلِّم**» هو مَن أحدث الكلام وفَعَله ولو في غيره، فكل من أحدث كلامًا ولو في غيره كان متكلمًا بذلك الكلام حقيقةً»، **وقالوا**: «**المتكلِّم**: مَن فَعَلَ الكلام، لا مَن قام به الكلام»؛ وهذا الذي استقرَّ عليه قولُ المعتزلة.

وهم يموِّهون على النَّاس **فيقولون**: «أجمع المسلمون على أنَّ الله متكلِّمٌ -[***وربَّما قالوا**: أجمع المسلمونَ على أنَّ الله متكلِّمٌ حقيقةً*](٣)-، ولكن اختلفوا في معنى **المتكلِّم**: هل هو مَن فعل الكلام؟ أو مَن قام به الكلام؟»

وما زعموه من أنَّ(٤) «**المتكلِّم**» يكون متكلِّمًا بكلامٍ قائمٍ بغيره؛ قولٌ خرجوا به عن العقل والشَّرع واللُّغة.

وكان قدماءُ الصِّفاتيَّة من السَّلف والأئمَّة والكُلَّابيَّة والكرَّاميَّة والأشعريَّة يحقِّقون هذا المقام، ويبيِّنون(٥) ضلالَ الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم فيه.

---

(١) قوله: «ولا يتكلم» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل). وانظر: «**التسعينية**» (١/ ٢٧١) (٢/ ٥٤٣) (٣/ ٨٧٤)، «**الدرء**» (٢/ ٣٠٤)، «**الصفات الاختيارية-جامع الرسائل**» (٢/ ٢٨).

(٢) قوله: «يخلق شيئًا يعبر عنه» في (م، ك): «بخلق شيء يعبر عنه [في (ك): به]»، والمثبت من (ل).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).

(٤) قوله: «وما زعموه من أن» في (م): «وما زعموا أن»، وفي (ك): «وما زعموا من أن»، والمثبت من (ل).

(٥) مهملة في (م)، وفي (ك): «ويثبتون»، والمثبت من (ل).

ولكنَّ الرَّازيَّ -ونحوَه- أعرض[(١)] عنه، وقال: «هذا بحثٌ لفظيٌّ»، وزعم أنَّه قليلُ الفائدة، ثُمَّ سلك مسلكًا ضعيفًا في الرَّدِّ عليهم؛ قد بينَّاه في غير هذا الموضع[(٢)].

وهذا غَلَطٌ عظيمٌ جدًّا من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ المسألة إذا كانت سمعيَّةً، وأنت إنَّما أثبتَّ أنَّه متكلِّمٌ بأنَّ الرُّسل بلَّغت أمرَه ونهيه الذي هو كلامُه= كان من تمام ذلك البحث عن مراد الرُّسل بكونِه «**آمرًا ناهيًا متكلِّمًا**»: هل مرادُهم بذلك أنَّه خلق كلامًا في غيره، أو أنَّه قام به كلامٌ تكلَّم به؟

والدَّلائل **السَّمعيَّةُ** مقرونةٌ بالبحث عن ألفاظ الرُّسل ولغاتِهم التي بها خاطبوا الخلق، فصارت هذه المقدِّمة هي الرُّكن المعتمد في الرَّدِّ على المعتزلة، كما سلكه قدماءُ الصِّفاتيَّة وأئمَّتهم، [*بل هي الرُّكن المعتمد في معنى كونه «**متكلِّمًا**» إذا ثبت ذلك بالطَّريق **السَّمعيَّة***][(٣)].

الثَّاني: أنَّ المسألة ليست لغويَّةً فقط، بل كون الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ: هل يعود حكمُها على ذلك المحلِّ أو على غيره؟= هو من البحوث **العقليَّة** النَّافعة في هذا المقام.

والسَّلفُ رضي الله عنهم عرفوا حقيقةَ المذهب، وردُّوه بناءً على هذا الأصل، كما ذكره[(٤)] البخاريُّ في كتاب «**خلق الأفعال**»[(٥)]، قال:

(**وقال ابن مقاتل: سمعتُ ابنَ المبارك يقول:** مَن قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ

---

(١) في (م، ك): «أعرضوا»، والمثبت من (ل).
(٢) انظر كلام الرَّازي في: «**الأربعين**» (ص١٧٦)، «**المحصل**» (ص٤٠٣)، «**نهاية العقول**» (٢/ ٣٠٤). وهذا الموضع من «**نهاية العقول**» قد أورده الشَّيخُ بتمامه في «**التسعينية**» (٢/ ٥٩٧-٦١١) وبسط الكلام عليه، وناقش قوله إنه نزاع لفظي وبحث لغوي (٢/ ٦١٨).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).
(٤) في (ك، ل): «ذكر»، والمثبت من (م).
(٥) «**خلق الأفعال**» (١١، ١٦، ٢٩، ٥٨، ٥٩، ٦٩).

إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[(١)] مخلوقٌ؛ فهو كافرٌ، ولا ينبغي لمخلوقٍ أن يقول ذلك...

وقال: إنَّا لنَحكي كلامَ اليهود والنَّصارى، ولا نستطيع أن نحكيَ كلامَ الجهميَّة...

وقال سليمانُ بنُ داود الهاشميُّ[(٢)]:

مَن قال: «القرآن مخلوقٌ»؛ فهو كافرٌ. وإن كان القرآن مخلوقًا -كما زعموا-؛ فَلِمَ صار فرعونُ أولى بأن يُخلَّد في النَّار إذ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾[(٣)]؟! وزعموا أنَّ هذا مخلوقٌ.

ومن قال: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾[(٤)]، هذا أيضًا قد ادَّعى ما ادَّعى فرعون؛ فَلِمَ صار فرعون أَولى بأن يُخلَّد في النار من هذا، وكلاهما عنده مخلوقٌ؟!

فأُخبر بذلك أبو عُبيدٍ فاستحسنه وأعجبه).

قال البخاريُّ: (**وقال أبو الوليد:** **سمعتُ يحيى بن سعيدٍ** وذُكر له أنَّ قومًا يقولون: القرآن مخلوقٌ. **فقال:** كيف يصنعون بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ[(٥)]﴾[(٦)]، كيف يصنعون بقوله: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾[(٧)]!).

---

(١) طه: (١٤).

(٢) **هو**: الإمام الحافظ الفقيه أبو أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس القرشي الهاشمي البغدادي، كان أميرًا شريفًا جليلًا عالمًا ثقة مأمونًا، روى عنه الإمام أحمد وغيره من الكبار، وقال عنه: «كان يصلح للخلافة»، وقال عنه الشَّيخ: «أحد أئمة الإسلام نظير الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي بكر ابن أبي شيبة وأمثالهم»، توفي سنة ٢١٩هـ. انظر: «**الطبقات الكبير**» (٩/ ٣٤٦)، «**الوافي بالوفيات**» (١٥/ ٣٨٩)، «**طبقات الشافعية الكبرى**» (٢/ ١٣٩). وقد أورد الشَّيخ قوله في: «**الدرء**» (٢/ ٢٥٣)، «**التسعينية**» (١/ ٢٧٧) (٢/ ٦٨٧، ٦٨٨)، «**السبعينية**» (ص٣٥٢)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٥٠٩) (١٧/ ٨٤)، «**قلب الدليل**» (ص١١٨).

(٣) النازعات: (٢٤).

(٤) طه: (١٤).

(٥) بعدها في (م، ك) زيادة: «الله الصمد»، وليست في (ل) و«**خلق الأفعال**».

(٦) «الإخلاص» (١-٢).

(٧) طه: (١٤).

وَرَوى عن وَكِيعِ بن الجَرَّاح أنَّه قال: (لا تَسْتَخِفُّوا **بقولهم**: «القرآن مخلوقٌ»؛ فإنَّه مِن شَرِّ قولهم، إنَّما يذهبون إلى التَّعطيل).

ومعنى كلام السَّلف: أنَّ [* **من قال**: «إنَّ كلام الله مخلوقٌ»؛ **فحقيقةُ قوله**: أنَّ الله تعالى لا يتكلَّم، وأنَّ المحلَّ الذي قام به: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ هو المدَّعي الإلهيَّة؛ كما أنَّ فرعون لَمَّا قام به: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾[(١)] كان مُدَّعيًا للرُّبوبيَّة.

وكلام السَّلف مبنيٌّ على ما يعلمونه من أنَّ الله خالقُ أفعال العباد وأقوالهم.

فإذا[(٢)] كان كلامه ما خلقه في غيره؛ كان كلُّ كلامٍ كلامَه، وكان كلامُ فرعون كلامَه؛ إذ *][(٣)] «**المتكلِّم**» من قام به الكلام، فلا يكون متكلِّمًا بكلامٍ يكون في غيره؛ كسائر الصِّفات والأفعال؛ فإنَّه لا يكون «**عالمًا**» بعلمٍ يقوم بغيره، ولا «**قادرًا**» بقدرةٍ تقوم بغيره، ولا «**حيًّا**» بحياةٍ تقوم بغيره؛ وكسائر الموصوفين؛ فإنَّ الشَّيء لا يكون «**حيًّا**» «**عالمًا**» «**قادرًا**» بحياةٍ أو علمٍ أو قدرةٍ تقوم بغيره، ولا يكون «**متحرِّكًا**» أو «**ساكنًا**» بحركةٍ أو سكونٍ يقوم بغيره، كما لا يكون «**مُتَلَوِّنًا**» بلَوْنٍ يقوم بغيره.

وهنا[(٤)] أربعُ مسائلَ: مسألتان عقليَّتان، ومسألتان سمعيَّتان لغويَّتان:

الأُولى: أنَّ الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمُها إلى ذلك المحلِّ، فكان هو الموصوف بها. فـ«**العلمُ**» و«**القُدرة**» و«**الكلام**» و«**الحركة**» و«**السُّكون**» إذا قام بمحلٍّ؛ كان ذلك المحلُّ هو «**العالِم**» أو «**القادِر**» أو «**المتكلِّم**» أو «**المتحرِّك**» أو «**السَّاكن**».

---

(١) النازعات: (٢٤).
(٢) في (ك): «وإذا»، والمثبت من (م).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٤) في (ك): «وهذه»، والمثبت من (م، ل).

الثَّانية: أنَّ حُكمَها لا يعود على غير ذلك المحلِّ، فلا يكون «**عالمًا**» بعلمٍ يقوم بغيره، ولا «**قادرًا**» بقدرةٍ تقوم بغيره، ولا «**متكلِّمًا**» بكلامٍ يقوم بغيره، ولا «**متحرِّكًا**» بحركةٍ تقوم بغيره.

وهاتان عقليَّتان.

الثَّالثة: أنَّه يُشتقُّ لذلك المحلِّ من تلك الصِّفة اسمٌ إذا كانت تلك الصِّفة ممَّا يُشتقُّ لمحلِّها منها اسمٌ؛ كما إذا قام «**العلمُ**» أو «**القدرة**» أو «**الكلام**» أو «**الحركة**» بمحلٍّ = **قيل**: «**عالِمٌ**» أو «**قادِرٌ**» أو «**متكلِّمٌ**» أو «**متحرِّكٌ**». بخلاف أصناف الرَّوائح التي لا يُشتقُّ لمحلِّها منها اسمٌ.

الرَّابعة: أن لا يُشتقَّ الاسم لمحلٍّ لم يقم به تلك الصِّفة، فلا يقال لمحلٍّ لم يقم به «**العلم**» أو «**القدرة**» أو «**الإرادة**» أو «**الكلام**» أو «**الحركة**»: إنَّه «**عالِمٌ**» أو «**قادرٌ**» أو «**مريدٌ**» أو «**متكلِّمٌ**» أو «**متحرِّكٌ**».

[*]والجهميَّة والمعتزلة عارضوا هذا بـ«**الصِّفات الفعليَّة**»؛ **فقالوا**(١): كما أنَّه «**خالقٌ**» «**عادلٌ**» بخلقٍ وعدلٍ لا يقوم به، بل هو موجودٌ في غيره؛ فكذلك هو «**متكلِّمٌ**» «**مريدٌ**» بكلامٍ وإرادةٍ لا تقوم به، بل يقوم الكلام بغيره.

فمن سَلَّمَ لهم هذا النَّقض -كالأشعريِّ ومن اتَّبعه من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ-؛ أظهر تناقضهم، ولم يُجِيبوهم بجوابٍ مستقيمٍ.

وأمَّا السَّلف وجمهورُ المسلمين من جميع الطَّوائف؛ فإنَّهم طردوا أصلَهم؛ **وقالوا**: «بل الأفعال تقوم به، كما تقوم به الصِّفات، والخلق ليس هو المخلوق». وذكر البخاريُّ أنَّ هذا إجماعُ العلماء(٢).

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «إنه».

(٢) انظر: «**خلق الأفعال**» (٢٦٤).

ومن قال: «الصِّفات تَنقسم إلى صفاتٍ ذاتيَّةٍ وفعليَّةٍ»، ولم يجعل **الأفعال** تقوم به= فكلامُه فيه تلبيسٌ؛ فإنَّه سبحانه لا يُوصَف بشيءٍ لا يقوم به.

وإن سَلَّم أنَّه يتَّصف بما لا يقوم به؛ فهذا هو أصلُ الجهميَّة الذين يصفونه بمخلوقاته، ويقولون: إنَّه متكلِّمٌ ومريدٌ وراضٍ وغضبانُ ومحبٌّ ومبغضٌ وراحمٌ= بمخلوقاتٍ(١) يخلقها منفصلةً عنه، لا بأمورٍ تقوم بذاته*](٢).

إذا تَبَيَّن هذا(٣)؛ فالسَّلف لَمَّا عَلِموا هذا؛ عَلِموا أنَّ قول من قال: «﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾(٤)؛ مخلوقٌ» يوجب أن يكون هذا الكلام كلامًا للشَّجرة، لا كلامًا لله؛ لأنَّه قام بالشَّجرة، لم يقم بالله. كما أنَّ كلام فرعون قام به، وإن كان اللهُ خالقَ ذلك كلِّه؛ فإنَّه خالق العباد وأفعالهم وكلامهم.

وهذا أيضًا ممَّا يُبَيِّن أنَّه لو كان [مَن](٥) يخلق الكلام في غيره «**متكلِّمًا**»، لوجب أن يكون كلُّ كلامٍ في الوجود كلامَه، وهذا يقوله غَالِيةُ الجهميَّة الاتِّحاديَّة؛ كصاحب «**الفصوص**»(٦) ونحوه؛ فإنَّه يقول:

وكلُّ كلامٍ في الوجود كلامُه ... سواءٌ علينا نثرُه ونظامُه

---

(١) في (م): «بمخلوقاته»، وفي (ك): «لمخلوقات»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) في (ل): «ذلك»، والمثبت من (م، ك).
(٤) طه: (١٤).
(٥) زيادة يقتضيها السياق.
(٦) هو محيي الدين ابن عربي الطائي الصوفي الاتحادي (ت: ٦٣٨هـ)، وقد ذكره في كتابه «**الفتوحات المكية**»، وهو في المطبوع -«**الفتوحات**» (١١/ ٣١)- بلفظ: «ألا كل قول في الوجود كلامه...». وقد صرَّح الشَّيخ بوقوفه على بعض تصانيف ابن عربي بخطِّه، انظر: «**الفتاوى**» (٢/ ١١٤-١١٥، ٢٤٢).

ومعلومٌ أنَّ هذا الكلامَ أعظمُ من كفر اليهود والنَّصارى، كما ذكر ابن المبارك وغيرُه من السَّلف(١).

وأيضًا: فإنَّ الله تعالى(٢) قد أنطق أشياءَ؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٤﴾ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴿٢٥﴾﴾(٣)، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَـٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾(٤)، فهو مُنْطِقُ كلِّ شيءٍ وخالقُ نُطقه.

ولا نِزاعَ أنَّه خالقُ النُّطق في غير الحيِّ المختار، [*وإنَّما تُنازعنا القدريَّة في خَلْق أقوال الأحياءِ وأفعالهم*](٥)، فإن كان حقيقةُ كلامه ما خلقه في غيره من الكلام؛ فهذا جميعُه كلامُه، وما في هذا الكلام المخلوق من ضمير المتكلِّم: **إمَّا** أن يعود إلى خالقه، **أو** إلى محلِّه.

❁ فإن عاد إلى خالقه؛ **كانت** شهادةُ الأعضاء شهادةَ الله، **وكان** قولُ فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ قولًا لله(٦) **وكان** قولُهم لجلودهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ قولًا لله(٧) **وكان** قولُ الجلود: ﴿أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ بمعنى: «أنطقتُ نفسي!»، ولم يكن فرقٌ عندهم بين «نَطَق» و«أَنْطَق»(٨).

---

(١) قوله: «اليهود والنصارى كما ذكر ابن المبارك وغيره من السلف» في (ل): «عباد الأصنام»، والمثبت من (م، ك). وسبق نقل كلام ابن المبارك (ص٦٠٤).
(٢) قوله: «فإن الله تعالى» في (ل): «فالله»، والمثبت من (م، ك).
(٣) النور: (٢٤-٢٥).
(٤) فصلت: (٢٠-٢١).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٦) بعدها في (ل) زيادة: «أنا ربكم الأعلى».
(٧) قوله: «لم شهدتم علينا قولا لله» في (ل): «لم شهدتم قولا لله لم شهدت علينا»، والمثبت من (م، ك).
(٨) قوله: «نطق وأنطق» في (م، ك): «نطق ونطق»، والمثبت من (ل).

۞ وإن عاد الضَّمير إلى محلِّه؛ كان الكلام المخلوق في الشَّجرة: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ كلامًا للشَّجرة؛ فتكون الشَّجرة هي القائلة: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾. وهذا حقيقةُ قولهم؛ لِما ثبت من أنَّ الكلام كلامٌ لمن قام به، فيكون ضمير المتكلِّم فيه عائدًا إلى محلِّه.

ولمَّا كان هذا المعنى مستقرًّا في فِطَر النَّاس وعقولِهم؛ كان السَّلف يقصدون بمجرَّد[1] **قولهم**: «القرآن كلام الله» الرَّدَّ على هؤلاء الجهميَّة؛ الذين **حقيقةُ قولهم** أنَّ القرآن ليس كلامَ الله، وإنَّما هو كلامٌ لجسمٍ مخلوقٍ، **وحقيقةُ قولِهم** أنَّ الله لم يُكَلِّم موسى، وإنَّما كَلَّمه مخلوقٌ من مخلوقاته.

قال البخاريُّ[2]: (قال عبد الرَّحمن بن عفَّان: سمعتُ **سفيان بن عُيَيْنة** في السَّنَة التي ضُرب[3] فيها المَرِيسيُّ، فقام **ابن عُيَيْنة** من مجلسه مُغضبًا، **فقال**: وَيْحَكُم! القرآن كلامُ الله، قد صحبتُ النَّاس وأدركتُهم؛ هذا عمرو بن دينارٍ، وهذا ابن المُنْكَدِر -حتَّى ذكر منصورًا والأعمش ومِسْعَر بن كِدَام-، **فقال ابن عُيَيْنَةَ**: قد تكلَّموا في الاعتزال والرَّفْض والقَدَر، وأمرونا باجتناب القوم، فما نعرف القرآن إلا كلامَ الله، ومن قال غيرَ هذا فعليه لعنةُ الله. وما أشبهَ هذا القول بقول النَّصارى! لا تجالسوهم، ولا تسمعوا كلامهم).

[*]وابن عُيَيْنة أخرج هذا القول عن الرَّفْض والاعتزال؛ لأنَّ المعتزلة أوَّلًا -الذين كانوا في زمن عمرو بن عُبَيدٍ وأمثاله- لم يكونوا جهميَّةً،

(١) قوله: «كان السلف يقصدون بمجرد» في (ل): «كان قول السلف لمجرد»، والمثبت من (م، ك).

(٢) في «**خلق الأفعال**» (٣٥).

(٣) في (ك): «مات»، والمثبت من (م، ل) و«**التسعينية**» و«**خلق الأفعال**».

وإنَّما كانوا يتكلَّمون في «**الوعيد**» وإنكار «**القدر**»، وإنَّما حدث فيهم نفيُ الصِّفات بعد هذا. ولهذا لَمَّا ذكر الإمام أحمدُ بن حنبلٍ في **ردِّه على الجهميَّة** قولَ جهم، **قال**: (فاتَّبعه قومٌ من أصحاب عمرو بن عُبَيدٍ وغيره)[(١)]، واشتهر هذا القولُ عن أبي الهُذيل العلَّاف والنَّظَّام وأشباهِهما من أهل الكلام.

وأمَّا الرَّافضة؛ فلم يكن في قدمائهم من يقول بنفي الصِّفات، بل كان الغلوُّ في «**التَّجسيم**» مشهورًا عن شيوخهم -هشام بن الحكم وأمثاله- *][(٢)].

وقال البخاريُّ[(٣)]: (حدَّثني الحكم بن محمَّدٌ الطَّبري -كتبتُ عنه بمكَّةَ- قال: حدَّثنا **سفيان بن عُيَيْنة، قال**: أدركت مشيختنا[(٤)] منذ[(٥)] سبعين سنة -منهم عمرو بن دينارٍ- **يقولون**: القرآنُ كلامُ الله، وليس بمخلوق).

قلت: كان المَرِيسيُّ قد صنَّف كتابًا في نفي الصِّفات، وجعل يقرؤه بمكَّة في أواخر حياةِ ابن عُيَيْنة، فشاع بين علماءِ أهل مكَّة ذلك، **وقالوا**: «صَنَّف كتابًا في التَّعطيل»، فسعوا في عقوبته وحبسه، وذلك قبل أن يتَّصل بالمأمون ويجريَ من المحنة ما جرى.

وقول ابن عُيَيْنة: «ما أشبه هذا الكلام بكلام[(٦)] النَّصارى!»؛ هو كما قال -كما قد بُسط في غير هذا الموضع[(٧)]-؛ فإنَّ عيسى مخلوقٌ، وهم يجعلونه نفسَ الكلمة، لا يجعلونه المخلوقَ بالكلمة.

(١) «**الرد على الزنادقة والجهمية**» (ص٢٠٧).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) في «**خلق الأفعال**» (١). وانظر: (ص١٢٩).
(٤) في (م، ك) و«**التسعينية**»: «مشايخنا»، والمثبت من (ل) و«**خلق الأفعال**».
(٥) في (م): «مذ»، والمثبت من (ك، ل) و«**التسعينية**».
(٦) في (ك): «بقول»، والمثبت من (م، ل).
(٧) انظر: «**مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**»، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٨٨).

وأيضًا: [*فأئمَّة النَّصارى -كفشتكين أحد فضلائهم الكبار*][(١)]- **يقولون:** «إنَّ الله ظهر في صورة البشر مترائيًا لنا، كما ظهر كلامه لموسى في الشَّجرة؛ فالصَّوت المسموع هو كلامُ الله وإن كان خَلَقه في غيره، وهذا المرئيُّ هو الله وإن كان قد حلَّ في غيره».

قال البخاريُّ[(٢)]: (**وقال عليُّ بن عاصم:** ما الذين **قالوا:** «إنَّ[(٣)] لله ولدًا» أكفر من الذين **قالوا:** «إنَّ الله لا يتكلَّم»).

قال: (**وقال عليُّ بن عبد الله -يعني ابن المَدِيني-:** القرآن كلام الله، **من قال:** «إنَّه مخلوقٌ»؛ فهو كافر، لا يُصَلَّى خلفه).

قال: (**وقال أبو الوليد**[(٤)]: **من قال:** «القرآن مخلوقٌ»؛ فهو كافر، ومن لم يعقد قلبه على أنَّ القرآن ليس بمخلوقٍ؛ فهو خارجٌ عن[(٥)] الإسلام).

قال: (**وقال أبو عبيد**[(٦)]: نظرتُ في كلام اليهود والنَّصارى والمجوس،

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقوله: «كفشتكين» كذا رسمت في (م)، وفي (ك): «كغشتكين»، وفي «**مسألة في تحقيق القول**» في نسخة: «اغستكين»، وفي نسخة أخرى عتيقة هكذا: «اغسدكين اغستكين [أو: اعستكين]»، وأشار في طرَّتها إلى أنه في نسخة: «ايدغدكين». وقد ذكر الشَّيخ أنه أسقف إشبيلية ووصفه بأنه من حذَّاق النَّصارى بل من أحذق من انتصر للنَّصارى.

(٢) في «**خلق الأفعال**» (١٧، ٢١، ٣٣، ٣٤).

(٣) في (م، ك): «بان»، والمثبت من (ل) و«**خلق الأفعال**».

(٤) **هو:** هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الطيالسي، من شيوخ البخاري، توفي سنة ٢٢٧هـ. انظر: «**تهذيب الكمال**» (٧/ ٤٠٧).

(٥) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك) و«**خلق الأفعال**».

(٦) كذا في الأصول (م، ك، ل) و«**الفتاوى**» (١٢/ ٥٠٩) و«**الصواعق المرسلة**» (٢/ ٩٧٩)، وفي «**خلق الأفعال**»: «أبو عبد الله»، وفي «**البيان**» (٣/ ٤١٩): «أبو عبد الله البخاري» وفي (٥/ ٣٦٩): «البخاري»، وهو **الصواب** فقد رواه عنه الحاكم -كما في «**السير**» (١٢/ ٤٥٦)-، والبيهقي في «**الأسماء والصفات**» (٥٦٢)، ونسبه إليه جمع من العلماء منهم البغوي في «**شرح السنة**» (١/ ٢٢٨)، والسيوطي في «**الأمر بالاتباع**» (ص٨٥).

فما رأيت قومًا أضلَّ في كفرهم منهم، وإنِّي لأستجهل من لا يُكَفِّرهم، إلا من لا يعرف كُفْرَهم).

قال: (وقال معاوية بن عمَّارٍ: سمعتُ **جعفر بن محمَّدٍ يقول**: القرآن كلام الله، ليس بمخلوقٍ).

وهذا بابٌ واسعٌ كبيرٌ منتشرٌ في كتب السُّنَّة والحديث.

فهذا تمامُ ما قرَّره[1] في مسألة «**الكلام**».



(١) في (م، ك): «قرروه»، والمثبت من (ل).

فصلٌ(١)

وللنَّاس طرقٌ أخرى في إثبات كونه متكلِّمًا(٢)؛ منها(٣):

❑ **ما في القرآن من الإخبار عن ذلك**، كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾(٤)، و﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ﴾(٥)، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾(٦)، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾(٧).

❑ **وما ذكره في القرآن من «كلمته»(٨) و«كلماته»**، كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ﴾(٩)، وقوله: ﴿وَتَمَّتۡ كلمات(١٠) رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ﴾(١١).

❑ **وما فيه من ذكر مناداته ومناجاته**، كقوله: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ٥٢﴾(١٢)، وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «في إثبات كونه متكلمًا» ليس في (ل)، وفي (ك): «في إثبات كون الله متكلمًا»، والمثبت من (م).
(٣) وهي الطرق السمعية. وسيأتي ذكر الطرق العقلية (ص٦٢٦).
(٤) المائدة: (١١٥).
(٥) الأحزاب: (٤). ووردت الآية في الأصول (م، ك، ل): «ويقول الله».
(٦) النساء: (١٦٤).
(٧) الأعراف: (١٤٣).
(٨) في الأصول (م، ك، ل): «كلمة»، والمثبت أشبه بالسياق.
(٩) يونس: (١٩)، هود: (١١٠)، طه: (١٢٩)، فصلت: (٤٥)، الشورى: (١٤).
(١٠) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الكوفيُّون ويعقوب: ﴿كَلِمَةُ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/٢٦٢).
(١١) الأنعام: (١١٦).
(١٢) مريم: (٥٢).

كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾[(١)]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾[(٢)]، ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾[(٣)].

❐ **وما في القرآن من ذكر إنبائه وقَصَصه،** كقوله: ﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ﴾[(٥)].

❐ **وما في القرآن من ذكر حديثه وقوله،** كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾[(٦)]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[(٧)]، وقوله: ﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾[(٨)].

❐ **وما فيه من أنَّ القول منه،** كقوله: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾[(٩)].

وما ذكر في القرآن أنَّه منه، أو ما أضيف إليه:

۞ فإن كان عينًا قائمةً بنفسها، أو أمرًا قائمًا بتلك العين= كان مخلوقًا، كقوله في عيسى: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[(١٠)]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾[(١١)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[(١٢)].

۞ وأمَّا ما كان صفةً لا تقوم بنفسها، ولم يُذكر لها محلٌّ غيرُ الله= كان صفةً له، كـ«**القول**»[(١٣)] و«**العلم**».

---

(١) القصص: (٦٢).
(٢) القصص: (٦٥).
(٣) الشعراء: (١٠).
(٤) التوبة: (٩٤).
(٥) يوسف: (٣).
(٦) النساء: (٨٧).
(٧) الزمر: (٢٣).
(٨) الأنعام: (٧٣).
(٩) السجدة: (١٣).
(١٠) النساء: (١٧١).
(١١) الجاثية: (١٣).
(١٢) النحل: (٥٣).
(١٣) في (م، ك): «فكالقول»، والمثبت من (ل).

و«**الأمرُ**»:

۞ **إذا أُرِيد به**: المصدر؛ كان من هذا الباب، كقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[١].

۞ **وإن أُرِيد به**: المخلوق المكوَّن بالأمر؛ كان من الأوَّل، كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[٢].

وبهذا يُفرَّق **بين** «كلام الله» و«علم الله»، **وبين** «عبد الله» و«بيت الله» و«ناقة الله»، وقوله: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ۝١٧﴾[٣].

وهذا أمرٌ معقولٌ في الخطاب، **فإذا قلت**: «علمُ فلانٍ وكلامُه ومشيئتُه»؛ لم يكن شيئًا بائنًا عنه[٤]. **والسَّبب في ذلك**: أنَّ هذه الأمورَ صفاتٌ لما تقوم به، فإذا أُضِيفَت إليه؛ كان ذلك إضافةَ صفةٍ لموصوفٍ؛ إذ لو قامت بغيره؛ لكانت صفةً لذلك الغير، لا له[٥].

واعلم أنَّ الاستدلال على «**الكلام**» بمثل هذه **السَّمعِيَّات** أكملُ من الاستدلال على «**السَّمع**» و«**البصر**» **بالسَّمعيَّات**؛ لأنَّ ما أخبر الله به عن نفسه من قوله وكلامه، وَنَبَئِه وقَصَصِه، وأمره ونهيه وتكليمه، وندائه ومناجاته، وأمثال ذلك= أضعافُ أضعاف ما أخبر به من كونه سميعًا بصيرًا.

وأيضًا: فإنَّه نوَّع **الإخبار** عن كلِّ نوعٍ من أنواع **الكلام**، وثنَّى ذلك، وكرَّره في مواضعَ، فلا[٦] يُحصى ما في القرآن من ذلك إلا بكُلْفةٍ.

---

(١) الأعراف: (٥٤). (٢) النحل: (١).
(٣) مريم: (١٧).
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «وإذا قلت: عبده ومملوكه ونحو ذلك كان ذلك شيئًا بائنًا عنه»، وهي ملحقة بالطرَّة وصحَّح عليها.
(٥) في (ل): «لغيره»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (ك): «ولا»، والمثبت من (م، ل).

ومن المعلوم بالاضطرار أنَّ المخاطِبِينَ لا يفهمون من هذا الكلام عند الإطلاق أنَّه خَلَق صوتًا في غيره، وإنَّما يَفْهمون منه أنَّه هو الذي تَكَلَّم بذلك وقاله، كما قالت عائشةُ في حديث الإفك: «ولَشأنِي في نفسي كان أحقرَ من أن يَتَكَلَّمَ اللهُ فيَّ بوَحْيٍ يُتْلَى»[(١)].

فلو كان المراد بهذه الجمل الكثيرة العظيمة البَيِّنة الصَّريحة خلافَ مفهومها ومقتضاها= لوجب بيان ذلك؛ إذ تأخيرُ البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ثُمَّ لا يَقدر أحدٌ أن يحكي عنهم أنَّهم جعلوا الكلامَ كلامًا لمن أحدثه في غيره، بل لا يوجد في كلامهم «قال» و«يقول» و«تكلَّم» و«يتكلم»؛ إلا إذا كان الكلام قائمًا بذاته.

وإذا احتجَّتِ الجهميَّةُ -من المعتزلة ونحوهم- بأنَّ أحدَنا إنَّما كان مُتَكَلِّمًا؛ لأنَّه فَعَلَ الكلام.

قيل: الواحد منَّا[(٢)] لم يُحدِثه في غيره، ولم يباين كلامُه نفسَه، وأنتم تجعلون الكلامَ المباين للمتكلِّم كلامًا له.

فإن قالوا: ولا نَعقل[(٣)] الكلام إلا كلامًا لمن فَعَلَه بمشيئته وقدرته؛ فإنَّ كلام أحدِنا لم يكن كلامًا له لمجرَّد قيامه بذاته، بل لكونه فَعَلَه.

قيل: أمَّا كلامُ أحدِنا؛ فهو قائمٌ به، وهو تكلَّم[(٤)] به في ذاته ومشيئته وقدرته، فهو قد جمع الوصفينِ: **أنَّه** قائمٌ بذاته، **وأنَّه** تكلَّم به بمشيئته وقدرته. فليس جعلكم الكلام كلامه لمجرَّد كونه فَعَلَه بأَوْلى من جَعلِ

(١) أخرجه البخاري (٤١٢٨)، ومسلم (٢٨٧٢).
(٢) قوله: «الواحد منا» في (ل): «هو»، وفي (ك): «الواحد ما»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «ولا نعقل» في (ك): «فلا يعقل»، والمثبت من (م، ل).
(٤) في (م، ك): «يتكلم»، والمثبت من (ل).

غيركم الكلامَ كلامًا له لمجرَّد كونه قام[١] بذاته.

وهذا موضعٌ **تنازعت** فيه الصِّفاتيَّة -بعد اتِّفاقهم على تضليل الجهميَّة من الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم- على **قولين مشهورينِ**؛ حتَّى القائلون بأنَّ «**الكلام**»: معنًى قائمٌ بنفس المتكلِّم وراء الأصوات= **تنازعوا**[٢] في ذلك، كما ذكره أبو محمَّدِ ابنُ كُلَّابٍ فيما حكاه عنه أبو بكرِ ابنُ فُوْرَكَ.

قال ابن فُوْرَك: (فأمَّا صريحُ عبارته -[*يعني عبارةَ ابن كُلَّابٍ*][٣]- وما نصَّ عليه في كتاب «**الصِّفات الكبير**»[٤] في تحقيق «**الكلام**»؛ **فإنَّه قال**: فأمَّا «**الكلام**»؛ فإنَّه[٥] -على ما شاهدناه[٦] منه- معنًى قائمٌ بالنفس: **فقومٌ** يزعمون أنَّه نَعْتٌ لها، **وقومٌ** يزعمون أنه فِعْلٌ من أفعالها، إلا أنَّه يُعبَّر عنه بالألفاظ والكتاب والإيماء، وكلُّ ذلك قد يسمَّى كلامًا وقولًا لأدائه ما يُؤدَّى عن تلك المعاني الخفيَّات).

وكذلك أبو بكرٍ عبدُ العزيز ذكر في **كتابه** ما ذكره القاضي أبو يعلى عنه[٧]؛ أنَّ أصحاب الإمام أحمد تنازعوا في **معنى قولهم**: «القرآن غير مخلوقٍ»: هل المراد به أنَّه صفةٌ لازمةٌ له -كالعلم والقدرة-، أو أنَّه يتكلَّم بمشيئته[٨]؟

(١) في (ك): «قائم»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (م): «ينازعون»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك).
(٤) نقل عنه الشَّيخُ -بواسطة ابن فورك أيضًا- في «**البيان**» (١/ ٨٩، ١٥٤) و«**الدرء**» (٦/ ١٩٣).
(٥) في (م): «فإنا»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) في (ل): «شاهدنا»، والمثبت من (م، ك).
(٧) انظر: ما سبق (ص٣٢١)، «**التسعينية**» (١/ ٣٣٣).
(٨) قوله: «يتكلم بمشيئته» في (ل): «يتكلم إذا شاء، ويسكت إذا شاء»، والمثبت من (م، ك). انظر: ما سبق (ص٣٢١)، «**الصفدية**» (ص٣٧٠)، «**الدرء**» (٢/ ١٨)، «**الفتاوى**» (١٢/ ٢٤٥) (١٢/ ٣٧٠) (١٧/ ١٦٦). وانظر: «**تحفة الوصول**» لابن المبرد (ص١٠٥).

وهذه المسألة متعلِّقةٌ بمسألة: قيام الأفعال بذاته المتعلِّقة بمشيئته؛ هل تجوز أم لا؟ كالإتيان، والمجيء، والاستواء، ونحو ذلك. ويلقِّبها بعضُ المتكلِّمين[(١)] مسألةَ «**حلول الحوادث**». وكلُّ طائفةٍ من طوائف الأُمَّة وغيرِهم[(٢)] فيها على **قولينِ**، حتَّى الفلاسفة لهم فيها **قولان** -لمتقدِّميهم ومتأخِّريهم[(٣)]-. وذكر أبو عبد الله الرَّازيُّ أنَّ جميع الطَّوائف تلزمهم هذه المسألة، وإن لم يلتزموها[(٤)].

وأوَّل من صرَّح بنفيها الجهميَّةُ -من المعتزلة ونحوهم-، **ووافقهم** على ذلك أبو محمَّدِ ابنُ كُلَّابٍ وأتباعُه كالحارث المحاسبيِّ وأبي العباس القلانسيِّ وأبي الحسن الأشعريِّ، **ومن وافقهم** على ذلك[(٥)] من أتباع الأئمَّة كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء ابن عقيل وأبي الحسن ابن الزَّاغونيِّ، **وهو قول** طائفةٍ من متأخِّري أهل الحديث كأبي حاتِمٍ البُسْتِيِّ والخَطَّابيِّ ونحوهما.

وكثيرٌ من طوائف أهل[(٦)] **الكلام يُثبِتها**؛ كالهشاميَّة[(٧)] والكَرَّاميَّة والمعاذيَّة والزُّهيريَّة[(٨)] وأمثالهم، كما ذكره الأشعريُّ عنهم في «**المقالات**»[(٩)]، **وهو قولُ** أساطينِ الفلاسفة المتقدِّمين، وأبي البركات

---

(١) قوله: «ويلقبها بعض المتكلمين» في (ل): «وتسمى»، والمثبت من (م، ك).
(٢) بعدها في (ك) زيادة: «هم».
(٣) قوله: «لمتقدميهم ومتأخريهم» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك)، ولعله من الزيادات.
(٤) انظر: «**الأربعين**» (ص١١٩)، «**المطالب العالية**» (١٠٧/٢).
(٥) قوله: «على ذلك» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٧) في (م، ك): «كالهاشمية»، والمثبت من (ل).
(٨) قوله: «والمعاذية والزهيرية» في (ك): «والزهيرية والمعاذية»، وفي (ل): «وأبي معاذ التومني»، والمثبت من (م).
(٩) انظر: «**المقالات**» (ص٣٢، ٤١، ٢٩٩، ٣٠٠، ٥٨٣، ٥٩٣).

صاحب «**المعتبر**» وغيرِه من المتأخِّرين[(١)].

وهو قولُ جمهورِ أئمة الحديث، كما ذكره عثمانُ بن سعيدٍ الدَّارميُّ، وإمامُ الأئمَّة أبو بكرِ بنُ خزيمةَ وغيرُهما عن مذهب السَّلف والأئمَّة، وكما ذكره شيخُ الإسلام أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ، وأبو عمر ابن عبد البرِّ النَّمَريُّ.

وقاله طوائفُ من أصحاب أحمدَ: كالخلَّال وصاحبِه وابن حامدٍ وأمثالِهم.

وقاله داودُ بن عليٍّ الأصفهانيُّ وأتباعُه.

وهو مقتضى ما ذكروه[(٢)] عن السَّلف والأئمَّة من الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم؛ إلى عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبلٍ والبخاريِّ -صاحب «**الصحيح**»- وأمثالهم، **وعليه** يدلُّ كلامُ السَّلف.

فهؤلاء إذا قالوا: «المتكلِّم من قام به الكلام» و«هو يتكلَّم بمشيئته وقدرته»= خصموا المعتزلة، وانقطعت حُجَّتُهم عنهم؛ فإنَّهم اعتبروا الوصفين جميعًا. فمن جعل «**المتكلِّم**» مَن قام به الكلام وإن لم يكن متكلِّمًا بمشيئته وقدرته، أو جعله مَن فَعَلَه بمشيئته وقدرته وإن لم يكن قائمًا به= حذف[(٣)] أحدَ الوصفين.

ولا ريب أنَّ الطُّرق الدَّالَّة على الإثبات والنَّفي: إمَّا السَّمع، وإمَّا العقل:

۞ أمَّا **السَّمع**؛ فليس مع **النُّفاة** منه شيءٌ، بل القرآن والأحاديث هي

---

(١) من قوله: «وهو قول أساطين...» إلى هنا؛ في (ل): «وكأبي البركات صاحب المعتبر وأمثاله من المتفلسفة»، والمثبت من (م، ك)، إلا قوله: «وغيره» في (ك): «وغيرهم». وانظر: «**الاستغاثة**» (ص٢٧٧)، «**الدرء**» (٢/ ١٩)، «**المنهاج**» (١/ ٤٢٢).

(٢) قوله: «مقتضى ما ذكروه» في (م): «معنى ما ذكروه»، وفي (ك): «معنى ما ذكر فيه»، والمثبت من (ل).

(٣) في (م، ك): «يحذف»، والمثبت من (ل).

من جانب الإثبات؛ كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[(١)]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾[(٢)]، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[(٤)]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[(٥)]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾[(٦)]، وأمثال ذلك ممَّا في القرآن؛ فإنَّه كثيرٌ جدًّا.

وكذلك الأحاديث الصَّحيحة؛ كقوله ﷺ لمَّا صلَّى بهم صلاة الصُّبح بالحُدَيبِيَة[(٧)] على إثر سماءٍ كانت من اللَّيل: «**أَتَدرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمُ اللَّيلَةَ؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فَإِنَّهُ قَالَ: أَصبَحَ مِن عِبَادِي مُؤمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي**[(٨)]»[(٩)]، وما يذكره من خطابه للعباد يوم القيامة، وخطابه للملائكة، وأمثال ذلك.

بل كلُّ ما تحتجُّ به المعتزلة على أنَّ القرآن مخلوقٌ من نحو هذا؛ [*]فإنَّه لا يدلُّ على أنَّه بائنٌ منه، وإنَّما يدلُّ على أنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته، فيمكن هؤلاء التزامُه ويكون قولُهم متضمِّنًا للإيمان بجميع ما أنزله الله ممَّا يدلُّ على أنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته، وعلى[(١٠)] أنَّ كلامَه غيرُ مخلوقٍ، بخلاف غيرهم؛ فإنَّه يقرِّر بعضَ النُّصوص ويردُّ بعضَها بتحريفٍ أو تفويضٍ.

---

(١) يس: (٨٢).
(٢) القصص: (٦٥).
(٣) التوبة: (١٠٥).
(٤) الأعراف: (٥٤).
(٥) فصلت: (١١).
(٦) الأنعام: (١٥٨).
(٧) قوله: «صلاة الصبح بالحديبية» في (م، ل): «صلاة الحديبية»، والمثبت من (ك).
(٨) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٩) سبق تخريجه (ص٣٤٣).
(١٠) في (م): «وهو»، والمثبت من (ك).

ومن جعله متكلِّمًا بمشيئته وقدرته، **وقال:** «إنَّ كلامه قائمٌ به»*][(١)؛ زال عنه هذا كلُّه. والمنازعُ لهم يحتاج أن يقرِّر **بالعقل** امتناعَ ذلك، ثُمَّ يبيِّن أنَّه يمكن تأويله.

۞ فأمَّا الطُّرق **العقليَّة؛ فالمثبتون يقولون** إنَّها من جانبهم دون جانب **النُّفاة** -كما تزعم **النُّفاة** أنَّها من جانبهم-، **وذلك أنَّهم قالوا:** إنَّ قدرته على ما يقوم به من الكلام والفعل صفةُ كمالٍ، كما أنَّ ما يقوم به من العلم والقدرة صفةُ كمالٍ. ومن المعلوم أنَّ من قدر على أن يفعل ويتكلَّم أكملُ ممَّن لا يقدر على ذلك، كما أنَّ قدرته على أن يُبدع الأشياءَ صفةُ كمالٍ، والقادر على الخلق أكملُ ممَّن لا يقدر على الخلق. **وقالوا:** الحيُّ لا يخلو عن هذا، والحياة هي المصحِّحة لهذا، كما هي المصحِّحة لسائر الصِّفات، وإذا قُدِّر حيٌّ لا يقدر على أن يفعل بنفسه ويتكلَّم بنفسه؛ كان عاجزًا بمنزلة الزَّمِن والأخرس، كما أنَّه إذا قدِّر حيٌّ لا يسمع ولا يبصر؛ كان أصمَّ أعمى.

فما من طريقٍ يسلكه **الصِّفاتيَّة** في إثبات صفاته؛ إلَّا يسلك(٢) **هؤلاء** نظيرَه في(٣) إثبات ذلك.

ولا ريب أنَّ النُّفاة نوعان:

۞ **أحدُهما** -وهم الأصل(٤)-: المعتزلةُ ونحوهم من الجهميَّة؛ فهؤلاء ينفون الصِّفات مطلقًا، وحُجَّتهم على نفي قيام الأفعال به من جنس

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «من نحو هذا يمكن هؤلاء التزامه فإن من جعله متكلمًا بمشيئته وقدرته زال عنه...».
(٢) في (م، ك): «سلك»، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م) أصلحها أحدهم إلى: «أضلُّ».

حُجَّتهم على نفي قيام الصِّفات به، [*وهم يسوُّون في النَّفي بين هذا وهذا، كما صرَّحوا بذلك، وليس لهم حُجَّةٌ تختصُّ بنفي قيام الحوادث*][(١)].

۞ وأمَّا مُثْبتة الصِّفات الذين يَنفون **الأفعال الاختيارية**[(٢)] القائمة به -كابن كُلَّابٍ والأشعريِّ-؛ فإنَّهم فَرَّقوا بين[(٣)] هذين بأنَّه: «لو جاز قيامُ الحوادث به؛ لم يخل منه؛ لأنَّ القابل للشَّيء لا يخلو منه ومن ضدِّه[(٤)]، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادثٌ»، وبهذا استدلُّوا على «**حدوث الأجسام**»؛ لأنَّها لا تخلو من الأعراض الحادثة: كالحركة والسُّكون، والاجتماع والافتراق[(٥)].

فأجابهم الأوَّلون بثلاثة أجوبةٍ:

أحدُها: أنَّ استدلالكم بقيام **الأفعال** به على حدوثه؛ هو نظيرُ استدلال المعتزلة بقيام **الصِّفات** به على حدوثه، **وقالوا:** «الصِّفات أعراضٌ، والأعراض لا تقوم إلا بجسمٍ»[(٦)]؛ **ففرَّقتم أنتم** بين **الصِّفات** -وهي المعاني[(٧)] اللَّازمة-، وبين **الأعراض** -[*وهو ما لا يبقى زمانين عندهم*][(٨)]-، وهو فَرْقٌ صُوْرِيٌّ، يرجع في الحقيقة إلى الاصطلاح

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «فرقوا بين» في (ك): «فروا من»، والمثبت من (م، ل).
(٤) قوله: «منه ومن ضده» في (ل): «عنه وعن ضده»، والمثبت من (م، ك).
(٥) من قوله: «لأنها لا تخلو...» إلى هنا؛ في (ل): «لأنها لا تخلو من الحركة والسكون»، والمثبت من (م، ك).
(٦) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٦٣٤)، وقد ضرب الناسخ على قوله: «فأجابهم الأولون... إلا بجسم»، وكتب في الطرَّة: «فاطرد شيخ الإسلام الكلام إلى أن قال».
(٧) ليست في (ل)، والمثبت من (م).
(٨) ما بين النجمتين من زيادات (م).

[*أو إلى دعوًى تخالف الحسَّ وضرورةَ العقل*][(١)]. فإن جاز أن تقوم به **الصِّفات** -التي هي أعراضٌ- في غيره، ولا يكون جسمًا محدَثًا= جاز أن تقوم به **الأفعال** التي هي حركاتٌ في غيره، ولا يكون جسمًا محدثًا، **وهذا إلزامٌ**.

الثَّاني: قالوا لهم: لا نُسَلِّم أنَّ القابل للشَّيء لا يخلو عنه وعن ضدِّه.

وقد اعترف أبو عبد الله الرَّازي وأبو الحسن الآمديُّ ونحوُهما بفساد هذا الأصل، وعليه بنى الأشعريُّ وأصحابُه كلامَهم في مسألة «**امتناع قيام الحوادث به**» ومسألة «**القرآن**» ونحوهما من المسائل.

الثَّالث: هَبْ أنَّه لا يخلو عنه وعن ضدِّه، وأنَّ ذلك يستلزم تعاقب الحوادث، لكن لا نُسَلِّم أنَّ ذلك يستلزم حدوث ما قام به. **قالوا**: والدَّليل الذي ذكرتموه على «**حدوث العالَم**» من هذا الوجه دليلٌ ضعيفٌ، وقد ألزمكم الفلاسفةُ وغيرُهم[(٢)] فيه إلزامًا لم تنفصلوا عنه، ولا يمكنكم الانفصالُ عنه إلا بتجويز ذلك على القديم؛ **فإنَّهم قالوا**: «ما حدث بعد أن لم يكن؛ فلا بُدَّ له من سببٍ حادثٍ؛ فإنَّ ذلك الحادث **ممكنٌ**، و**الممكن** لا يترجَّح أحدُ طرفيه على الآخر إلا بِمُرَجِّح، والمُرَجِّح إن لم يَجب حصولُ الممكن عند حصوله؛ لم يكن مرجِّحًا تامًّا؛ فافتقر إلى تمامه.

ثُمَّ القول في حدوث ذلك التَّمام؛ كالقول في حدوث الأوَّل، فلا بُدَّ من مرجِّحٍ تامٍّ يجب عنده الحادث، فلا بُدَّ لكلِّ حادثٍ من سببٍ تامٍّ يَحصُل الحادثُ عند تمام ذلك السَّبب. فإذا كان العالَم مُحْدَثًا بعد أن لم يكن، ولم يَحدث سببٌ يقتضي حدوثَه -فلم يكن حين إبداعه أمرٌ

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م).

يوجب[١] ترجيحَه لم يكن قبل إبداعه، بل الحالان سواءٌ-فيلزم ترجيح الحدوث بلا مرجِّحٍ».

وهذا الموضع هو أصعب المواضع على المتكلِّمين في بحثهم مع الفلاسفة في مسألة «**حدوث العالَم**»، وهذه الشُّبهة أقوى شبه الفلاسفة؛ فإنَّهم لمَّا رأوا أنَّ الحدوث يمتنع إلا بسببٍ حادثٍ؛ **قالوا**: «والقول في ذلك الحادث؛ كالقول في الأوَّل».

قال هؤلاء المثبتة لقيام الأفعال الاختياريَّة بالله تعالى: وعلى أصلنا يبطل كلامُ الفلاسفة؛ **فإنَّه يقال لهم**: أنتم تجوِّزون قيامَ الحوادث بالقديم؛ إذ الفَلَك قديمٌ عندكم، والحركات تقوم به، وتجوِّزون حوادثَ لا أوَّل لها؛ وتعاقُب الحركات على الشَّيء لا يستلزم حدوثَه.

وإذا كان كذلك؛ فلم لا يجوز أن يكون الخالقُ للعالَم له **أفعالٌ اختياريَّةٌ** تقوم به يُحدِث بها[٢] الحوادث، ولا يكون تسلسُلها وتعاقبُها دليلًا على حدوث ما قامت به؟!

وقال[٣] هؤلاء لأصحابهم الذين أثبتوا حدوث العالَم بهذه الطَّريق: هذه الطَّريق[٤] تُسَلِّطُ عليكم الفلاسفةَ في مسألة «**حدوث العالَم**»؛ فإنَّكم إذا أثبتُّم «**حدوثَ العالَم**»، **وقلتم**: المحدَث لا بُدَّ له من محدِثٍ؛ لأنَّ تخصيص الحوادث ببعض الأوقات دون بعضٍ لا بُدَّ له من مخصِّصٍ= **قال لكم الدَّهريَّةُ**: فأنتم تجوِّزون الحدوث من غير سببٍ حادثٍ يقتضي التَّخصيص ببعض الحوادث دون بعضٍ.

---

(١) في (م): «يجب به»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «يُحدِث بها» في (ل): «وتحدث به»، والمثبت من (ل).
(٣) في (ل): «قال»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «بهذه الطريق هذه الطريق» في (م): «بهذا الطريق»، والمثبت من (ل).

فإن قلتم: «القديم يخصِّص مِثْلًا عن مِثْل بلا سببٍ أصلًا»؛ جوَّزتم تخصيصَ أحد المِثْلَين على الآخر بغير مخصِّصٍ، وهذا[١] يُفسِد عليكم إثباتَ العلم **بالصَّانع**، وهو المقصود بطريقكم. فسلكتم طريقًا لم تُحَصِّل المقصود من العرفان، وسلَّطتم عليكم أهلَ الضَّلال والعُدوان، كما لو أنَّ رجلًا أراد[٢] أن يغزو العدو بغير طريقٍ شرعيٍّ؛ فلا فتح بلادهم، ولا حفظ بلاده، بل سلَّطهم حتَّى صاروا يحاربونه بعد أن كانوا عاجزينَ عنه.

[*ولأجل هذا الأصل التزموا أنَّ الرَّبَّ تعالى لم يكن متمكِّنًا في الأزل من **الكلام والفعال**، وأنَّ ذلك صار ممكنًا بعد أن لم يكن ممكنًا بغير سببٍ حادثٍ، وأنَّ الرَّبَّ لم يزل معطَّلًا عن **الفعل والكلام** أضعافَ أضعاف وقت كلامه وفعله، أضعافًا مضاعفةً، وأنَّ «**القادر المختار**» يرجِّح أحدَ مقدوريه على الآخر بغير مرجِّحٍ*][٣].

ولهذا ذَمَّ السَّلَفُ والأئمَّةُ أهلَ هذا[٤] الكلام المحدَث المخالف للكتاب والسُّنَّة؛ إذ كان فيه من الباطل في «**الأدلَّة**» و«**الأحكام**» ما أوجب تكذيبَ بعض ما أخبر به الرَّسول وتسليطَ العدو على أهل الإسلام.

وليس هذا موضعُ بسط الكلام في هذه الأمور الكبيرة[٥] العظام، بل نبَّهنا عليها تنبيهًا مختصرًا بحسب ما يحتمله هذا المقام؛ فإنَّ الكلام في مسألة «**الكلام**» حيَّر عقولَ أكثر الأنام، الذين ضَعُفت معرفتهم واتِّباعهم لما بعث الله به رسله الكرام.

ولهم طُرُقٌ **سمعيَّةٌ** في تقريره يطول ذكرها.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: «قد».
(٢) قوله: «كما لو أن رجلًا أراد» في (ل): «كمن أراد»، والمثبت من (م).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (م)، والمثبت من (ل).

وأمَّا الطُّرق العقليَّة؛ فمن وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ الحيَّ إذا لم يتَّصف بالكلام؛ لزم اتِّصافُه بضدِّه -كالسكوت والخَرَس-، وهذه آفةٌ يَتَنَزَّه الله تعالى عنها؛ فتعيَّن اتِّصافُه بالكلام.

وهذا المسلك يسلكونه في إثبات كونه «**سميعًا بصيرًا**» أيضًا؛ فإنَّه إذا كان «**حيًّا**» ولم يكن «**سميعًا بصيرًا**»؛ لزم اتِّصافه بضدِّ ذلك من الصَّمم والعمى[(١)].

الثَّاني: أنَّ الكلام صفةُ كمالٍ، **وهنا للنَّاس قولان**[(٢)]:

۞ من جعله صفةً لا تتعلَّق بمشيئته واختياره؛ جعله كالعلم والقدرة.

۞ ومن **قال**: «إنَّه يتعلَّق بمشيئته وقدرته»؛ **قال**: «كونه متكلِّمًا يتكلَّم إذا شاء بما شاء[(٣)]؛ صفةُ كمالٍ». **وقد يقول** بطرد ذلك في كونه فاعلًا **للأفعال الاختياريَّة** القائمة بنفسه، ويجعل هذا كلَّه من صفات الكمال.

وقد يقول: القدرة على ذلك هي صفةُ الكمال[(٤)]؛ إذ الكمال لا يجوز أن يفارق الذَّات؛ فإنَّه لم يزل ولا يزال كاملًا مستحِقًّا لجميع صفات الكمال؛ فالقدرة على كونه يقول ما يشاء[(٥)] ويفعل ما يشاء صفة كمالٍ، والقدرة[(٦)] وحدها غيرُ القدرة مع ما يقترن بها من المقدور.

وهذا مبنيٌّ[(٧)] على أنَّ ما يقوم به من ذلك: هل كلُّه مسبوقٌ بالعدم أو لم يزل ذلك يقوم به؟ **ولهم فيه قولان**:

أحدُهما: أنَّه مسبوقٌ بالعدم، كما تقوله الكَرَّاميَّة وغيرهم.

---

(١) انظر: ما سيأتي (ص٦٣٠).
(٢) قوله: «للناس قولان» ليس في (ل)، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «بما شاء» ليس في (ل)، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «كمال»، والمثبت من (ل).
(٥) في (ل) -هنا وفي الموضع الآتي-: «شاء»، والمثبت من (م).
(٦) في (ل): «فالقدرة»، والمثبت من (م).
(٧) في (ل): «ينبني»، والمثبت من (م).

والثَّاني: أنه ليس مسبوقًا بالعدم، وهو مذهب أكثر أهل الحديث، وكثيرٍ من أهل الكلام والفقه والتَّصوُّف.

الوجه(١) **الثَّالث**: **أن يقال**: المخلوق ينقسم إلى متكلِّمٍ وغيرِ متكلِّمٍ، والمتكلِّم أكملُ من غير المتكلِّم، **وكلُّ كمالٍ هو في المخلوق؛ فهو مستفادٌ من الخالق؛ فالخالق به أحقُّ وأولى**(٢). ومن جعله لا يتكلَّم فقد شبَّهه بالمَوَات والجماد الذي لا يتكلَّم، وذلك صفة نقصٍ؛ إذ المتكلِّم أكمل من غيره.

قال تعالى في ذمِّ من يعبد من لا يتكلَّم ولا ينفع ولا يضر: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾(٣)، وقال في الآية الأخرى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾(٥).

فعاب الصَّنم بأنَّه أبكم لا يقدر على شيءٍ؛ إذ كان من المعلوم أنَّ العجز عن النُّطق والفعلِ صفةُ نقصٍ؛ فالنُّطق والقدرة صفة كمال.

والفرق بين هذه الطَّريق وبين التي قبلها:

❑ أنَّ **هذه**(٦): استدلالٌ بما في المخلوق من الكمال على أنَّ الخالق أحقُّ به، وأنَّه يمتنع أن يكون مضاهيًا للنَّاقص.

❑ **والأُولى**: أنَّه مستحِقٌّ لصفات الكمال من حيث هي هي، مع قطع النَّظر عن كونها ثابتةً في المخلوقات، لامتناع النَّقص عليه بوجهٍ من الوجوه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م).
(٢) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).
(٣) طه: (٨٩).
(٤) الأعراف: (١٤٨).
(٥) النحل: (٧٦).
(٦) في (م): «هذا»، والمثبت من (ل).

فصلٌ

❁ قال: ﴿**والدَّليل على كونه سميعًا بصيرًا: السَّمعيَّات**﴾.

قلتُ: إثبات كونه «**سميعًا بصيرًا**»، وأنَّه ليس هو مجرَّد العلم بالمسموعات والمرئيَّات= هو قولُ أهل الإثبات قاطبةً من[(١)] أهل السُّنَّة والجماعة: من السَّلف والأئمَّة، وأهل الحديث والفقه والتَّصوُّف، والمتكلِّمين من الصِّفاتيَّة -كأبي محمَّد ابنِ كُلَّاب، وأبي العبَّاس القلانسيِّ، وأبي الحسن الأشعريِّ وأصحابه-، وطائفةٍ من المعتزلة البصريِّين -بل قدماؤهم على ذلك-، ويجعلونه «**سميعًا بصيرًا**» لنفسه، كما يجعلونه «**عالمًا قادرًا**» لنفسه.

وإثباتُ ذلك كإثبات كونه «**متكلِّمًا**»، بل هو أقوى من بعض الوجوه، [*كما أنَّ إثباتَ «**الكلام**» أقوى من وجوهٍ أخر*][(٢)]؛ فإنَّ المعتزلة البصريِّين يثبتون كونه «**مدرِكًا**»، مثل كونه «**عليمًا قديرًا**»، بخلاف كونه «**متكلِّمًا**»؛ فإنَّه -عندهم[(٣)]- من باب كونه «**خالقًا**».

وللنَّاس في إثبات كونِه «سميعًا بصيرًا» طُرُقٌ:

أحدُها: السَّمع -كما ذكره- وهو ما في «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» من وصفه بأنَّه «**سميعٌ بصيرٌ**».

ولا يجوز أن يُراد بذلك مجرَّدُ العلم بما يُسمع ويُرى؛ لأنَّ الله فرَّق

(١) ليست في (م)، والمثبت من (ل).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات (م).
(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م).

بين «**العلم**» وبين «**السَّمع**» و«**البصر**»، وفرَّق بين «**السَّمع**» و«**البصر**»؛ وهو لا يفرِّق بين عِلم وعلمٍ لتنوُّع المعلومات.

قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٦﴾﴾[(١)]، وفي موضع آخر: ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾[(٣)]؛ ذكر سمعه لأقوالهم، وعلمَه ليتناول باطن أحوالهم[(٤)].

وقال لموسى وهارون: ﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾[(٥)].

وفي «**السُّنن**»[(٦)] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قرأ على المنبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾[(٧)]؛ ووضع إبهاميه على أُذنيه، وسبَّابتيه على عينيه[(٨)].

ولا ريب أنَّ مقصودَه بذلك تحقيقُ الصِّفة، لا تمثيلُ الخالق بالمخلوق، فلو كان «**السَّمعُ**» و«**البصرُ**» هو «**العلمَ**»؛ لم يصحَّ ذلك.

[* **وأيضًا**: فإنَّ «**السَّمع**» و«**البصر**» لا يتعلَّق إلَّا بالموجود، و«**العلم**» يتعلَّق بالموجود والمعدوم *][(٩)].

---

(١) فصلت: (٣٦). (٢) الأعراف: (٢٠٠).
(٣) البقرة: (٢٢٧).
(٤) وبعدها في (م) زيادة: «وهو السميع البصير».
(٥) طه: (٤٦).
(٦) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨) من حديث أبي هريرة.
(٧) النساء: (٥٨).
(٨) قوله: «ووضع إبهاميه على أذنيه، وسبابتيه على عينيه» في (ل): «ووضع إبهامه على أذنه، وسباحته على عينه»، والمثبت من (م).
(٩) ما بين النجمتين من زيادات (م).

الطَّريق الثَّاني[١]: أنَّه لو لم يتَّصف بـ«**السَّمع**» و«**البصر**»؛ لاتَّصف بضدِّ ذلك، وهو العمى والصَّمم -كما قالوا مثل ذلك في «**الكلام**»[٢]-. وذلك لأنَّ المُصَحِّح لكون الشَّيء «**سميعًا بصيرًا متكلِّمًا**» هو «**الحياة**»، فإذا انتفت «**الحياة**»؛ امتنع اتِّصاف المتَّصف بذلك؛ فالجامدات لا توصف بذلك لانتفاء «**الحياة**» فيها، وإذا كان المصحِّح هو «**الحياة**»؛ كان الحيُّ قابلًا لذلك؛ فإن لم يتَّصف به؛ لزم اتِّصافُه بأضداده؛ بناءً على أنَّ القابل للضِّدَّين لا يخلو من اتِّصافه بأحدهما؛ إذ لو جاز خُلُوُّ الموصوف عن جميع الصِّفات المتضادَّات؛ لزم وجودُ عينٍ لا صفةَ لها، وهو وجود جوهرٍ بلا عَرَضٍ يقوم به.

وقد علم بالاضطرار امتناعُ خلوِّ الجواهر عن الأعراض، وهو امتناع خلوِّ الأعيان والذَّوات عن الصِّفات، وذلك بمنزلةِ أن يُقَدِّر مقدِّرٌ[٣] جسمًا، لا متحرِّكًا ولا ساكنًا، ولا حيًّا ولا ميتًا، ولا مستديرًا ولا مُضَلَّعًا[٤].

ولهذا أطبق العقلاء من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم على إنكار زَعْمِ مَنْ زَعَمَ تجويزَ وجود جوهرٍ خالٍ عن جميع الأعراض، وهو الذي يُحكى عن بعض قدماء الفلاسفة من تجويز وجود[٥] مادَّةٍ خاليةٍ عن جميع الصُّوَر، ويُذكر هذا عن شيعة أفلاطُن، وقد ردَّ ذلك عليهم أرسطو وأتباعه[٦].

(١) وسيأتي الكلام على الطريق الثالث (ص٦٥١)، والطريق الرابع (ص٦٥٥).
(٢) انظر: ما سبق (ص٦٢٦).
(٣) في (ل): «المقدر»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «مضظلعًا» ولعلها محرفة عن المثبت، وفي (ل): «ذا جوانب»، والمعنى واحد.
(٥) في (م): «وجوده» وقد وردت بعد قوله: «يُحكى»، والمثبت من (ل).
(٦) انظر: «**الصفدية**» (ص٥٣٠)، «**توحيد الفلاسفة**» (ص١١٩)، «**المنطقيين**» (ص٦٦، ٣٠٨)، =

وقد بسطنا الكلام في الرَّدِّ على هؤلاء في غير هذا الموضع[(١)]، وبيَّنَّا أنَّ ما يدَّعيه[(٢)] شيعةُ أفلاطُن من إثبات «**مادَّةٍ**» في الخارج خاليةٍ عن جميع «**الصُّوَر**»، ومن إثبات «**خلاءٍ**» موجودٍ غيرِ الأجسام وصفاتها، ووجودِ مدَّةٍ موجودةٍ -وهو جوهرٌ غير الأجسام[(٣)] وصفاتها-، ومن إثبات «**المُثُل الأفلاطونيَّة**» -وهو إثباتُ حقائقَ كُلِّيَّةٍ خارجةٍ عن الذِّهن غيرِ مقارنة للأعيان الموجودة-= كلُّ ذلك أمورٌ ذهنيَّةٌ جرَّدها الذِّهن وانتزعها من الحقائق الموجودة المعيَّنة، فظنُّوها ثابتةً في الخارج عن أذهانهم. كما ظنَّ قدماؤهم -وهم الفيثاغوريَّة- أنَّ العدد أمرٌ موجودٌ في الخارج.

بل وما ظنَّه أرسطو وشيعتُه من إثبات مادَّةٍ في الخارج مغايِرةٍ للجسم المحسوس وصفاته، وإثباتِ ماهيَّاتٍ كُلِّيَّةٍ للأعيان، مقارِنةٍ لأشخاصها في الخارج= هو أيضًا من باب الخيال؛ حيث اشتبه عليه ما في الذِّهن بما في الخارج، وفرَّق بين الوجود والماهيَّة في الخارج.

وأصلُ ذلك أنَّ «**الماهيَّة**» -في غالب اصطلاحهم-: اسمٌ لما يُتَصَوَّر في الأذهان، و«**الوجود**»: اسمٌ لما يوجد في الأعيان. والفرق بين ما في الذِّهن وما في الخارج لا ينازع فيه عاقلٌ فَهِمَه، لكنهم بعد هذا[(٤)] ظنُّوا أنَّ في الخارج ماهيَّةً للشَّيء الموجود مغايِرةً للشَّخص الموجود في الخارج.

= «**الدرء**» (٥/ ١٧٤) (٧/ ٢٣٣)، «**المنهاج**» (٨/ ١٩)، «**الجواب الصحيح**» (٣/ ٢٢٤).

(١) انظر: «**الصفدية**» (ص٥٣٠)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٠٢) (٥/ ٤٤٧)، «**الدرء**» (٢/ ١٨٩).

(٢) في (ل): «يدعونه»، والمثبت من (م)، وكلاهما صواب.

(٣) في (م): «الأعيان»، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «بعد هذا» في (ل): «بعدها»، والمثبت من (م).

وهذا غلطٌ! بل ما في النَّفس -سواءٌ سُمِّيَ وجودًا ذهنيًّا، أو ماهيَّةً ذهنيَّةً، أو غيرَ ذلك- هو مغايِرٌ لِما في الخارج -سواءٌ سُمِّي ذلك وجودًا أو ماهيَّةً أو غير ذلك-.

وأمَّا أن يقال: إن في الخارج في الجوهر المعيَّن الموجود -كالإنسان مثلًا- جوهرين: أحدهما ماهيته، والآخر وجوده= فهذا باطل؛ كبطلان **قولهم:** «إن فيه جوهرين: أحدهما مادته، والآخر صورته»، **وكقولهم:** «إنه مركب من الحيوانية والناطقية».

فإنَّ «الحيوانيَّة» و«النَّاطقية»:

۞ **إن أرادوا بها:** أنَّهما[1] جوهرانِ: وهما الحيوان والنَّاطق= فالشَّخص المعيَّن هو الحيوان، وهو النَّاطق؛ ليس هنا شخصان: أحدُهما حيوانٌ، والآخر ناطقٌ.

۞ **وإن أرادوا:** نفسَ الحياة والنُّطق= فهذا[2] صفتان قائمتان بالإنسان، وصفةُ الموصوف قائمةٌ به قيامَ العَرَض بالجوهر، والجوهرُ لا يتركَّب من أعراضه القائمة به، ولا يكون وجود أعراضه سابقًا لذاته.

والكلام على هذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[3].

والمقصود هنا: أنَّ أرسطو وأتباعَه وأمثالَهم من أهل الفلسفة أنكروا على من جَوَّزَ منهم وجودَ مادَّةٍ بلا صورةٍ، فهُم مع أصناف أهل الكلام وسائر العقلاء متَّفقون على[4] امتناع خلوِّ الجسم عن جميع الصِّفات

---

(١) قوله: «بها أنهما» في (ل): «أنها»، والمثبت من (م).

(٢) كذا في الأصلين (م، ل)، فإن لم تكن محرَّفة عن: «فهاتان»؛ فلعلها من باب الحمل على المعنى.

(٣) انظر: «**الدرء**» (١/ ٣٠٠) (٥/ ١٢٨)، «**المنطقيين**» (ص٧٠)، «**الصفدية**» (ص١٤٩)، «**السبعينية**» (ص٤٢٥)، «**شرح حديث النزول**» (ص٨٤).

(٤) بعدها في (م) زيادة: «إنكار»، وهي مفسدة للمعنى، ويحتمل أن يكون الشَّيخُ قد عدل عن «امتناع» إلى «إنكار»؛ فلفَّق الناسخ بين الصيغتين: «إنكار امتناع».

والأعراض، وإن جَوَّز ذلك الصَّالحيُّ ابتداءً؛ فلم يجوِّزه دوامًا، والجمهور منعوه ابتداءً ودوامًا.

وإنَّما تنازع النَّاس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض[١]:

فقيل: إنَّه لا بُدَّ أن يقوم به من الأعراض المتضادَّة واحدٌ منها[٢]، وما لا ضِدَّ له؛ لا بُدَّ أن يقوم به واحدٌ من جنسه. **وهذا قول الأشعريِّ ومن اتَّبعه.**

وقيل: لا بُدَّ أن يقوم به الأكوان -وهي الحركة والسُّكون، والاجتماع والافتراق[٣]-، ويجوز خلوُّه عن غيرها. **وهو قول البصريِّين من المعتزلة.**

وقيل: يجوز خلوُّه عن الأكوان دون الألوان. **كما يُذكر عن الكَعْبِيِّ وأتباعِه من البغداديِّين منهم.**

وهؤلاء قد **يتنازعون** في قَبول الشَّيء من الأجسام لكثير من الأعراض، **ويتَّفقون** على امتناع خلوِّ الجسم عن العَرَض وضدِّه بعد قبوله له؛ وذلك لأنَّ خلوَّ الموصوف عن الضِّدَّين اللَّذينِ لا ثالثَ لهما مع قبوله لهما ممتنعٌ في العقول.

وبهذا يتبيَّن[٤] أنَّ الحيَّ القابل للسَّمع والبصر والكلام: إمَّا أن يتَّصف بذلك، وإمَّا أن يتَّصف بضدِّه -وهو الصَّمَمَ والبَكَم والخَرَس-، ومن قَدَّر

---

(١) انظر: «**الشامل**» (ص٢٠٤)، «**الإرشاد**» (ص٤٣) كلاهما للجويني، و«**شرح الإرشاد**» للأنصاري (١/ ٢٢٠)، «**أبكار الأفكار**» (٣/ ٤٣). وانظر: «**الفتاوى**» (٣/ ٣٠٣).

(٢) في (م): «منهما»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «والسكون... والافتراق» في (ل): «أو السكون... أو الافتراق»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «وبهذا يتبين» في (م): «وهذا يبين»، والمثبت من (ل).

خلوَّه عنهما؛ فهو مشابهٌ للقرامطة[(١)] **الذين قالوا**: «لا يوصف بأنَّه حيٌّ ولا ميِّتٌ، ولا عالمٌ ولا جاهلٌ، ولا قادرٌ ولا عاجزٌ»، **بل قالوا**: «لا يوصف بالإيجاب ولا بالسَّلب، **فلا يقال**: هو حيٌّ عالمٌ، **ولا يقال**: ليس بحيٍّ عالمٍ، **ولا يقال**: هو عليمٌ قديرٌ، **ولا يقال**: ليس بقديرٍ عليمٍ، **ولا يقال**: هو متكلِّمٌ مريدٌ، **ولا يقال**: ليس بمتكلِّمٍ مريدٍ»، **قالوا**: «لأنَّ في الإثبات تشبيهًا له بما يُثبَت له هذه الصِّفات، وفي النَّفي تشبيهٌ له بما يُنفى عنه هذه الصِّفات».

وقد[(٢)] **قاربهم في ذلك** مَن قال مِن مُتَكَلِّمة الظَّاهريَّة -كابن حزم[(٣)]-: «إنَّ الأسماء[(٤)] الحسنى -كالحيِّ والعليم والقدير- بمنزلة **أسماءِ الأعلام**، لا تدلُّ على حياةٍ ولا علمٍ ولا قدرةٍ»، **وقال**[(٥)]: «ولا فرق بين **الحيِّ** وبين **العليم** وبين **القدير** في المعنى أصلًا».

ومعلومٌ أنَّ مثل هذه المقالات **سفسطةٌ في العقليَّات، وقرمطةٌ في السَّمعيَّات**؛ **فإنَّا نعلم بالاضطرار**:

١- الفرقَ بين «**الحيِّ**» و«**القدير**» و«**العليم**» و«**الملك**» و«**القدُّوس**» و«**الغفور**».

٢- وأنَّ العبد **إذا قال**: «رب اغفر لي وتب عليَّ؛ إنَّك أنت التَّوَّابُ الغفور»؛ كان قد أحسن في مناجاة ربِّه[(٦)]، **وإذا قال**: «اغفر لي وتب

---

(١) قوله: «مشابه للقرامطة» في (م): «بمثابة القرامطة»، والمثبت من (ل)، وسيأتي قوله (ص٦٣٩): «وصاروا مشابهين للقرامطة الباطنيَّة...».

(٢) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٦٢٢).

(٣) قوله: «وقد قاربهم... كابن حزم» في (ل): «وقد قاربهم في ذلك متكلمة الظاهرية»، والمثبت من (م، ك). انظر: «**الفصل**» لابن حزم (٢/ ١٠٠، ١١٦، ١٢٤).

(٤) في (ل): «أسماءه»، والمثبت من (م، ك).

(٥) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٦) قوله: «مناجاة ربه» في (م): «مناجاته ربه»، وفي (ك): «مناجاته»، والمثبت من (ل).

عليَّ؛ إنَّك أنت الجبَّار المتكبِّرُ الشَّديدُ العقابِ»؛ لم يكن قد أحسن في مناجاته.

٣- وأنَّ الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بـ«**الرَّحمن**»؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا ۝٦٠﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝١٨٠﴾[2]، وقال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ۝٣٠﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾[4].

ومعلومٌ أنَّ الأسماء إذا كانت أعلامًا جامداتٍ لا تدلُّ على معنًى= لم يكن فَرْقٌ فيها بين اسمٍ واسمٍ، فلا يلحد أحدٌ في اسمٍ دون اسمٍ، ولا ينكر عاقلٌ اسمًا دون اسمٍ، بل قد يمتنع عن تسميته مطلقًا، ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله تعالى بكثيرٍ من أسمائه، وإنَّما امتنعوا عن بعضها.

وأيضًا: فالله تعالى له الأسماء «الحسنى» دون «السُّوأى»، وإنَّما يتميَّز الاسم الحسن عن الاسم السَّيء بمعناه، فلو كانت الأسماء كلُّها بمنزلة الأعلام الجامدات؛ التي لا تدلُّ على معنًى= لم تنقسم إلى «حُسنى» و«سُوأى»، بل هذا القائل لو سُمِّي الله تعالى عنده بـ«الميِّت» و«العاجز» و«الجاهل»، بدل «الحيِّ» و«العالم» و«القادر»= لجاز ذلك عنده[5].

---

(١) الفرقان: (٦٠).
(٢) الأعراف: (١٨٠).
(٣) الرعد: (٣٠).
(٤) الإسراء: (١١٠).
(٥) قوله: «الله تعالى عنده... ذلك عنده» في (م): «الله تعالى... ذلك عنده»، وفي (ل): «عبده... ذلك»، والمثبت من (ك).

فهذا[(١)] ونحوه قرمطةٌ ظاهرةٌ من هؤلاء الظَّاهريَّة؛ الذين يَدَّعون الوقوف مع الظَّاهر، وقد قالوا بنحو[(٢)] مقالة القرامطة الباطنيَّة في باب **توحيد الله وأسمائه وصفاته**، مع ادِّعائهم الحديثَ ومذهبَ السَّلَف، وإنكارِهم على الأشعريِّ وأصحابه أعظمَ إنكارٍ. ومعلومٌ أنَّ الأشعريَّ وأصحابَه أقربُ إلى السَّلف والأئمَّة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثيرٍ.

وأيضًا: فهم يدَّعون أنَّهم يوافقون أحمد بن حنبل ونحوَه من الأئمَّة في مسائل «**القرآن**» و«**الصِّفات**»، وينكرون على الأشعريِّ وأصحابه= والأشعريُّ وأصحابه أقرب إلى أحمد بن حنبلٍ ونحوه من الأئمَّة في مسائل «**القرآن**» و«**الصِّفات**» منهم تحقيقًا وانتسابًا.

أمَّا تحقيقًا: فمَن عرف مذهب الأشعريِّ وأصحابِه، ومذهبَ ابن حزم وأمثالِه من الظَّاهريَّة في باب **الصِّفات**[(٣)]؛ تبيَّن له ذلك، وعلم هو وكلُّ مَن فهم المقالتين أنَّ هؤلاء الظَّاهريَّة الباطنيَّة أقرب إلى المعتزلة -بل إلى الفلاسفة- من الأشعريَّة، وأنَّ الأشعريَّة أقرب إلى السَّلف والأئمَّة وأهل الحديث منهم[(٤)].

[*** وأيضًا:** فإنَّ إمامهم داودَ وأكابرَ أصحابه كانوا من المثبتين **للصِّفات** على مذهب أهل السُّنَّة والحديث، ولكن من أصحابه طائفةٌ سلكت مسلكَ المعتزلة، وهؤلاء وافقوا المعتزلة في مسائل «**الصِّفات**»، وإن خالفوهم في «**القدر**» و«**الوعيد**»*][(٥)].

(١) في (م، ك): «وهذا»، والمثبت من (ل).
(٢) في (م، ك): «نحو»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «ومذهب ابن حزم وأمثاله من الظاهرية في باب الصفات» في (ل): «ومذهب الظاهرية»، والمثبت من (م، ك).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

وأمَّا الانتساب: فانتسابُ الأشعريِّ وأصحابه إلى الإمام أحمد خصوصًا، وسائرِ أئمة أهل[1] الحديث عمومًا= ظاهرٌ مشهورٌ في كتبهم[2].

وما في كتب الأشعريِّ ممَّا يوجد مخالفًا للإمام أحمدَ وغيره من الأئمَّة؛ فيوجد في كلام كثيرٍ من المنتسبين إلى أحمد -كأبي الوفاء ابن عقيلٍ وأبي الفرج ابن الجوزيِّ وصدقة بن الحسين وأمثالِهم- ما هو أبعدُ عن قول أحمدَ والأئمَّةِ من قول الأشعريِّ وأئمَّة أصحابه.

ومن هو أقرب إلى أحمد والأئمَّة من مثل ابن عقيلٍ وابن الجوزيِّ ونحوهما: كأبي[3] الحسن التَّميميِّ، وابنه أبي الفضل التَّميميِّ، وابن ابنه رزقِ الله التَّميميِّ، ونحوهم، وأئمة أصحاب الأشعريِّ؛ كالقاضي أبي بكر ابن الباقلَانيِّ، وشيخِه أبي عبد الله ابن مجاهدٍ، وأصحابه كأبي عليٍّ ابن شاذان، وأبي محمَّد ابن اللَّبَّان، بل وشيوخ شيوخه؛ كأبي العباس القلانسيِّ وأمثاله؛ بل والحافظ أبو بكر البيهقيُّ وأمثاله= أقربُ إلى السُّنَّة[4] من كثيرٍ من أصحاب الأشعريِّ المتأخرين، الذين خرجوا عن كثيرٍ من قوله إلى قول المعتزلة أو الجهميَّة[5] أو الفلاسفة؛ فإنَّ كثيرًا من متأخِّري أصحاب الأشعريِّ خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهميَّة أو الفلاسفة؛ إذ صاروا واقفينَ في ذلك، كما سننبِّه عليه.

وما في هذا **الاعتقاد المشروح**[6] هو موافقٌ لقول الواقفة، الذين لا يقولون بقول الأشعريِّ وغيرِه من متكلِّمة أهلِ[7] الإثبات وأهلِ السُّنَّة

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). (٢) بعدها في (ل) زيادة: «كلها».
(٣) قوله: «ونحوهما كأبي» في (م): «وأبي»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) في (ل): «هؤلاء»، والمثبت من (م، ك).
(٥) قوله -هنا وفي الموضع الآتي-: «أو الجهمية» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). (٧) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

والحديث والسَّلَف، بل يُثبِتون ما وافقه عليه المعتزلة البصريُّون؛ فإنَّ المعتزلة البصريِّين يثبتون ما في هذا **الاعتقاد**. وأمَّا الأشعريُّ وسائرُ متكلِّمة أهل الإثبات -مع أئمة السُّنَّة والجماعة-؛ فإنَّهم يثبتون[(١)] «**الرُّؤية**»، ويقولون: «القرآن غير مخلوقٍ»، ويقولون: «إنَّ الله حيٌّ بحياةٍ، عالمٌ بعلمٍ، قادرٌ بقدرةٍ»، وليس في هذا **الاعتقاد** شيءٌ من هذا الإثبات.

وقد رأيتُ **اعتقادًا مختصرًا** لصاحب[(٢)] مصنِّف هذا **الاعتقاد المشروح**[(٣)]، وهو مشهورٌ بالعلم والحديث، وهو في الظَّاهر أشعريٌّ عند النَّاس، ورأيتُ **اعتقادَه** على هذا النَّمط؛ ذكر فيه أنَّ الله «**متكلِّمٌ آمرٌ ناهٍ**» -كما يوافق عليه المعتزلة-، ولم يذكر أنَّ «**القرآن غيرُ مخلوقٍ**»[(٤)]، ولا أثبتَ «**الرُّؤية**»، بل جعلها ممَّا يُتَأَوَّل[(٥)]، [*وكان يميلُ إلى الجهميَّة الذين ناظروا أحمدَ بن حنبلٍ وسائرَ أئمَّة السُّنَّة في مسألة «**القرآن**»، ويرجِّح جانبهم، وحُكي عنه ذمٌّ وسبٌّ لأحمد بن حنبلٍ.

وهو بنى **اعتقادَه** وركَّبه من قول الجهميَّة ومن قول الفلاسفة القائلين بقِدَم «**العقول**» و«**النُّفوس**»، وهو من جنس القول المضاف إلى ديمقراطيس*][(٦)]، وليس هذا مذهب الأشعريَّة؛ بل هم متَّفقون على أنَّ القرآن غير مخلوقٍ، وعلى أنَّ الله يُرى في الآخرة.

---

(١) قوله: «وأما... فإنهم يثبتون» في (ل): «ولكن... يثبتون»، والمثبت من (م، ك)، إلا قوله: «يثبتون» فسقطت من (م).

(٢) هو ابن دقيق العيد، وسبق الإشارة له ولعقيدته (ص٣٥٦، ٦٠٠).

(٣) قوله: «مصنف هذا الاعتقاد المشروح» في (ل): «هذا المصنف»، والمثبت من (م، ك).

(٤) انظر: عقيدة ابن دقيق العيد ضمن «**نجم المهتدي**» (٢/ ٢٥٨).

(٥) قوله: «مما يتأول» في (ل): «قد تتأول»، والمثبت من (م، ك). وانظر: المصدر السابق (٢/ ٢٥٩).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

وإن قيل: «إنَّ في ذلك تدليسًا أو خطأً أو غير ذلك»؛ فليس المقصود هنا تصويبُ قائلٍ معيَّنٍ ولا تخطئته، ولا بيانُ ما في مقالته من الخطأ والصَّواب، وموافقة السَّلف ومخالفتهم، بل أن تُعلم مقالةُ كلِّ شخصٍ على حقيقتها؛ ثُمَّ الحقُّ يجب اتِّباعُه بما أقام الله عليه من البرهان.

ثُمَّ هذا **الاعتقاد المشروح**(١) مع أنَّه ليس فيه زيادةٌ على اعتقاد المعتزلة البصريِّين؛ **فاعتقادُ** المعتزلة البصريِّين خيرٌ منه؛ فإنَّ في هذا **المعتقد** من **اعتقاد** المتفلسفة في «**التَّوحيد**» ما لا يرضاه المعتزلة، كما نبَّهنا عليه فيما تقدَّم(٢)، وبيَّنَّا أنَّ ما ذكره من «**التَّوحيد**» ودليله؛ هو مأخوذٌ من أصول الفلاسفة، وأنَّه من أبطلِ الكلام.

وهذه الجمل(٣) نافعةٌ؛ فإنَّ كثيرًا من النَّاس ينتسب إلى السُّنَّة أو الحديث، أو اتِّباع مذهبِ السَّلَف والأئمَّة، أو مذهبِ الإمام أحمد أو غيرِه من الأئمة، أو قول الأشعريِّ أو غيرِه= ويكون في أقواله ما ليس بموافقٍ لقول من انتسب إليهم، فمعرفة ذلك نافعةٌ جدًّا.

كما تقدم في **الظَّاهريَّة** الذين ينتسبون إلى الحديث والسُّنَّة، حتَّى أنكروا «**القياسَ الشَّرعيَّ**» المأثور عن السَّلف والأئمَّة، ودخلوا في «**الكلام**» الذي ذمَّه السَّلف والأئمَّة، حتَّى نفوا حقيقةَ أسماءِ الله وصفاته، وصاروا مشابهين للقرامطة الباطنيَّة، بحيث تكون مقالةُ المعتزلة في أسماء الله أحسنَ من مقالتهم؛ فهم مع دعوى الظَّاهر يقرمطون في توحيد الله وأسمائه.

وأمَّا السَّفسطة في **العقليَّات** فظاهرةٌ؛ فإنَّه من المعلوم بصريح العقل امتناعُ ارتفاع النَّقيضين جميعًا، وأنَّه لا واسطةَ بين النَّفي والإثبات، فمن

---

(١) قوله: «الاعتقاد المشروح» في (ل): «المعتقد»، والمثبت من (م، ك).
(٢) انظر: (ص١٤٩، ١٧٠).
(٣) في (م، ك): «الجملة»، والمثبت من (ل).

قال: «إنَّه لا يصف[١] الرَّبَّ بالإثبات»؛ **فلا يقول:** «إنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ»، ولا يصفه بالنَّفي؛ **فلا يقول:** «ليس بحيٍّ عليمٍ قديرٍ»= فقد امتنع عن النَّقيضين جميعًا؛ **والامتناعُ عن النَّقيضينِ كالجمع بين النَّقيضينِ؛ فإنَّ النَّقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.**

وهذا ممَّا رأيته قد اعتمد عليه أئمَّةُ القرامطة -كصاحب كتاب «**الأقاليد الملكوتيَّة**» أبي يعقوبَ السِّجِسْتَانيِّ[٢]-؛ **فإنَّهم قالوا:** «نحن لم[٣] نجمع بين النَّقيضينِ؛ **فنقول:** إنَّه حيٌّ وليس بحيٍّ. بل رفعنا النَّقيضينِ؛ **فقلنا:** لا موصوفٌ، ولا لا موصوفٌ».

قال هذا القِرْمِطيُّ المصنِّف[٤] -الذي رأيته من أفضل هؤلاء القرامطة-:

(**الإقليد العاشر: في أنَّ من عَبَدَ اللهَ بنفي الصِّفات والحدود؛ لم يعبده حقَّ عبادته؛ إذ عبادته واقعةٌ لبعض المخلوقين.**

إنَّ[٥] قومًا من الأوائل وجماعةً من فِرَق الإسلام لم يعبدوا الله حقَّ عبادته، ولم يعرفوه بحقيقة المعرفة؛ **فقالوا:** «إنَّ الله غيرُ موصوفٍ ولا محدودٍ ولا منعوتٍ ولا مَرْئِيٍّ ولا في مكانٍ»، وتوهَّموا أنَّ هذا المقدار تمجيدٌ لله وتعظيمٌ له، وأنَّهم قد تخلَّصوا من الشِّرك والتَّشبيه، وإذا هم قد وقعوا في الحَيْرة والتِّيْه[٦]؛ لأنَّهم لما نفوا الصِّفات والحدود والنُّعوت عن الباري تقدَّست عظمته؛ لئلَّا يكون بينه وبين خلقه مشابهةٌ ولا مماثلةٌ= فنحن نسألهم بَعْدُ عن الموصوف والمحدود والمنعوت مِن خَلْقِه: أهو

---

(١) في (م، ك): «يتصف»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «أبي يعقوب السجستاني» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (م، ك): «لا»، والمثبت من (ل).
(٤) في «**المقاليد الملكوتية**» (ص٧٧-٨١).
(٥) في (م، ك): «فإن»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٦) في (م، ك): «والتشبيه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».

الصِّفةُ والحدُّ والنَّعتُ، أم الموصوف غيرُ صفته والمحدودُ غير حدِّه والمنعوتُ غير نعته؟

فإن قالوا: «إنَّ الصِّفة هي الموصوف، والحدَّ هو المحدود، والنَّعت هو المنعوت»؛ لزمهم أن يقولوا: «إنَّ السَّواد هو الأسود، والبياض هو الأبيض»...

وإن قالوا: «الموصوف غيرُ صفته، والمنعوتُ غير نعته، والمحدودُ غير حدِّه، وهو -أعني الموصوف والمحدود والمنعوت جميعًا- مخلوقُ هذا الخالق الذي نزَّهتموه عن الصِّفة والحدِّ والنَّعت»= أشركتم الخالق بالمخلوق الذي هو الصِّفة والحدُّ والنَّعت في باب أنَّها غير الموصوف، والخالق غير الموصوف عندكم. وإن جاز أن يشارك المخلوقُ الخالقَ في وجهٍ من الوجوه؛ لِمَ لا يجوز أن يشاركه في جميع الوجوه؟).

قال[(١)]: (فإذَن: مَن عَبَدَ الله بنفي الصِّفات واقعٌ في التَّشبيه الخفيِّ، كما أن من عبده بسِمَة الصِّفات واقعٌ في التَّشبيه الجليِّ).

ثُمَّ أَخَذَ يَرُدُّ على المعتزلة، لكن ردَّ عليهم ما أثبتوه من الحقِّ، واحتجَّ عليهم بما وافقوه فيه من النَّفي؛ فإنَّه بهذا الطَّريق تمكَّنت القرامطةُ الزَّنادقة الملاحدة من إفسادِ دين الإسلام؛ حيث احتجُّوا على كلِّ مبتدعٍ بما وافقهم عليه من البدعة -من النَّفي[(٢)] والتَّعطيل-، وألزموه لازمَ قوله، حتَّى قرَّروا التَّعطيل المحض.

قال القِرْمِطِيُّ: (ومن أَعظم[(٣)] ما أتت به طائفةٌ من أهل هذه النِّحْلَة في

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «من البدعة، من النفي» في (م، ك): «من البدعة [في (م): المبتدعة]، في النفي»، والمثبت من (ل).

(٣) في (ك): «أعظم أطمّ»، وفي (ل): «أطمّ»، والمثبت من (م) و«**المقاليد**».

إقامة رأيهم من أنَّ المُبْدِع سبحانه غيرُ موصوفٍ ولا منعوتٍ: أنَّهم أثبتوا له الأسامي التي لا تتعرَّى عن الصِّفات والنُّعوت؛ **فقالوا:** «إنَّه سميعٌ بالذَّات، بصيرٌ بالذَّات، عالمٌ بالذَّات»؛ ونفوا عنه السَّمع والبصر والعلم!

ولم يعلموا أنَّ هذه الأسامي إذا لزمت ذاتًا من الذَّوات؛ لزمته[(١)] الصِّفات التي من أجلها وقعت الأسامي؛ إذ لو جاز أن يكون عالمًا بغير علمٍ، أو سميعًا بغير سمعٍ، أو بصيرًا بغير بصرٍ؛ لجاز أن يكون الجاهلُ مع عدم العلم عالمًا، والأعمى مع فَقْد البصر بصيرًا، والأصمُّ مع غيبوبة السَّمع سميعًا.

فلمَّا لم يجز ما وصفناه؛ صحَّ أنَّ العالِم إنَّما صار عالمًا لوجود العلم، والبصير إنَّما صار بصيرًا[(٢)] لوجود البصر، والسَّميع لوجود السَّمع).

قال: (**فإن قال قائلٌ منهم:** إنَّما نفينا عن «**البصير**»[(٣)] البصرَ؛ إذ كان اسم «**البصير**» متوجِّهًا نحو ذات الخالق؛ لأنَّا هكذا شاهدنا[(٤)] أنَّ من كان اسم[(٥)] «**البصير**» يلزمه من أجل البصر[(٦)]؛ يجوز عليه العمى، ومن كان اسم «**السَّميع**» يلزمه من أجل السَّمع[(٧)]؛ يجوز عليه الصَّمَم، ومن كان اسم «**العالِم**» يلحقه من أجل العلم[(٨)]؛ يجوز عليه الجهل، والله تعالى لا

---

(١) في (ل): «لزمه»، وفي «**المقاليد**»: «لزمتها»، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «إنما صار بصيرا» ليس في (ل) و«**المقاليد**»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في «**المقاليد**»: «البصير اسم»، فإن لم تكن «اسم» مقحمة؛ فلعل صوابها: «اسم البصير».
(٤) في (م، ك): «شاهدناه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٥) في الأصول (م، ك، ل) -هنا وفي الموضعين الآتيين-: «اسمه»، والمثبت من «**المقاليد**».
(٦) بعدها في (م، ك) زيادة: «أن»، وليست في (ل) و«**المقاليد**».
(٧) بعدها في (ك) زيادة: «أن»، وليست في (ل) و«**المقاليد**».
(٨) بعدها في (م، ك) زيادة: «أن»، وليست في (ل) و«**المقاليد**».

يلحق به الجهل والعمى والصَّمَم؛ فنفينا عنه ما يلزم بزوالِه ضِدُّه.

يقال له: ليس علَّةُ وجوب العمى البصرَ، ولا علَّةُ وجوب الصَّمَمِ السَّمعَ، ولا علَّةُ وجوب الجهلِ العلمَ. ولو كانت العلَّة فيه ما ذكرناه؛ كان واجبًا أنَّه متى وُجد البصرُ وُجد العمى، أو متى وُجد السَّمع وُجد الصَّمَم، أو متى وُجد العلم وُجد الجهلُ.

فلمَّا وُجد البصر في بعض ذوي البصر من غير ظهور عَمًى به، ووُجد السَّمعُ كذلك في بعض ذوي السَّمع من غير وجود صَمَم يتبعه[1]، ووُجد العلم في بعضهم من غير وجود[2] جهلٍ به= صحَّ أنَّ العلَّة في ظهور الجهل والصَّمم والعمى ليس هو العلم والسَّمع والبصر، بل إمكان قَبول الآفة في بعض ذوي العلم والسَّمع والبصر. والله -تعالى ذكره- ليس بمحلٍّ الآفات، ولا الآفاتُ بداخلةٍ عليه.

فهو[3] إذًا إن[4] كان اسمُ «**العالم**» و«**السَّميع**» و«**البصير**» يتوجَّه نحو ذاته= ذا علمٍ وسمعٍ وبصرٍ. فتعالى الله عمَّا أضاف إليه الجَهَلَة المفترون من هذه الأسامي بأنَّها لازمةٌ له لزومَ الذَّوات[5]، بل هذه الأسامي ممَّا تتوجَّه نحو الحدود المنصوبة -من العُلُوِّ والسُّفلِ، والرُّوحانيِّ والجسمانيِّ- لمصلحة العباد[6]= علوًّا كبيرًا).

(١) ليست في (م، ك)، وفي «**المقاليد**»: «سمعه»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «بعضهم من غير وجود» كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي «**المقاليد**»: «بعض ذوي العلم من غير لحوق»، وهو الأليق.

(٣) قوله: «ولا الآفات بداخلة عليه فهو» في (ك): «ولا للآفات مداخلة عليه وهو»، والمثبت من (م، ل) و«**المقاليد**».

(٤) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».

(٥) في (ك) و«**المقاليد**»: «الذات»، والمثبت من (م، ل).

(٦) بعدها في (ك) زيادة: «تعالى الله عن ذلك»، والظاهر أنها من زيادات النساخ. كما زاد محقق «**المقاليد**» موضعها: «سبحانه وتعالى عما يقولون» ظنًّا منه أنها الآية.

قال: (ويقال لهم: إن كان الاستشهاد الذي استشهدتموه صحيحًا؛ فإنَّ الاستشهاد الآخر الذي لا يفارق الاستشهادَ الأوَّل مثلُه في باب الصِّحَّة؛ لأنَّكم إن كنتم هكذا شاهدتم: «أنَّ من كان عالمًا من أجل علمه، أو سميعًا من أجل سمعه، أو بصيرًا من أجل بصره؛ جاز عليه الجهل والعَمَى والصَّمَم»= فنحن كذلك شاهدنا: «أنَّ من كان عالمًا؛ كان[1] العلمُ سَابِقَهُ، ومن كان بصيرًا؛ كان البصرُ قَرِينَه، ومن كان سميعًا؛ كان السَّمعُ شهيدَه».

فإن جاز لكم أن تتعدَّوا حكمَ الشَّاهد[2] على الغائب في أحدهما؛ فتقولوا: «جاز أن يكون في الغائب عالمٌ بغير علم، وبصيرٌ بغير بصرٍ، وسميعٌ بغير سمعٍ»= جاز لنا أن نتعدَّى حُكمَ الشَّاهد على الغائب في الباب الآخر؛ فنقول: إنَّا وإن كنَّا لم نشاهد عالمًا بعلمٍ إلا وقد جاز عليه الجهل، ولا بصيرًا[3] بالبصر إلا وقد جاز عليه العمى، أو سميعًا بالسَّمع إلا وقد جاز عليه الصَّمم= [جاز][4] أن يكون في الغائب عالِمٌ بعلمٍ لا يجوز عليه الجهل، وبصيرٌ بالبصر لا يجوز عليه العمى، وسميعٌ بالسمع لا يجوز عليه الصَّمم، وإلا فما الفصل؟ ولا سبيل لهم إلى التفصيل بين الاستشهادين. فاعرفه).

قلتُ[5]: فليتدبَّر المؤمن العليم كيف ألزم هؤلاء الزَّنادقةُ الملاحدة المنافقون -الذين هم أكفر من اليهود والنَّصارى ومشركي العرب-

---

(١) في (ل) و«**المقاليد**»: «فإن»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «أن تتعدوا حكم الشاهد» في (ك): «أن تنفذوا حكم الشاهد تارة»، والمثبت من (م، ل) و«**المقاليد**».

(٣) قوله: «ولا بصيرًا» في (م): «ولا بصير»، وفي (ل): «وبصيرًا»، وفي «**المقاليد**»: «أو بصيرًا»، والمثبت من (ك).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

للمعتزلة ونحوهم من نُفاة الصِّفات نفيَ أسماء الله الحسنى، وأن تكون أسماؤه الحسنى(١) لبعض المخلوقات، فيكون المخلوق هو المسمَّى بأسمائه الحسنى.

❑ كقولهم في «الأوَّل والآخر والظَّاهر والباطن»: إنَّ «**الظاهر**» هو محمَّدٌ النَّاطق، و«**الباطن**» هو عليٌّ الأساس، ومحمَّد هو «**الأوَّل**»، وعليٌّ هو «**الآخر**».

❑ وتأويلِهم قوله تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾(٢) أنَّ اليد الواحدة هي(٣) محمَّدٌ، والأخرى عليٌّ.

❑ وقولهم: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾(٤) أنَّ يديه(٥) هما أبو بكرٍ وعمرُ؛ لكونِهما كانَا مع أبي لهبٍ في الباطن، فأمرهما بقتل النَّبيِّ ﷺ، فعجزَا عن ذلك، فأنزل الله: ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾.

وأمثال هذه التَّأويلات المعروفة عن القرامطة.

وأصلُ كلامهم: استدلالُهم بما يزعمونه من نفي التَّشبيه، وإلزامهم لكلِّ من وافقهم على شيءٍ من النَّفي بطرد مقالته، واتِّباع لوازمها، ولازمُها التَّعطيل الذي يقصدونه.

قال القِرمِطِيُّ: (**وأيضًا**: فمن نزَّه خالقه عن الصِّفة والحدِّ والنَّعت، ولم يجرِّده(٦) عمَّا لا صفة له ولا حدَّ ولا نعتَ= فقد أثبته بما لم يجرِّدْه عنه. وإذا كان إثباتُه لمعبوده بنفي الصِّفة له(٧) والحدِّ والنَّعت فقط؛ كان إثباتُه

(١) قوله: «أسماؤه الحسنى» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٢) المائدة: (٦٤).
(٣) في (ل): «هو»، والمثبت من (م، ك).
(٤) المسد: (١).
(٥) في (م، ك): «يداه»، والمثبت من (ل).
(٦) في «**المقاليد**»: «يخرجه».
(٧) ليست في (ل) و«**المقاليد**»، والمثبت من (م، ك).

مهملًا غيرَ معروفٍ؛ لأنَّ ما لا صفةَ له ولا حدَّ ولا نعتَ؛ ليس هو الله -بزعمه- فقط، بل هو و«**النَّفْس**» و«**العقل**» وجميع «**الجواهر البسيطة**» من الملائكة وغيرهم.

والله تعالى أثبتُ من أن يكون إثباته مهملًا غيرَ معلومٍ؛ **فإذنْ:** الإثبات[1] الذي يليق بمجد «**المُبْدِع**»، ولا يلحقها الإهمال **هو:** نفيُ الصِّفة ونفيُ أن لا صفةَ، ونفيُ الحدِّ ونفيُ أن لا حدَّ، لتبقى هذه العَظَمَة لمُبْدِعِ العالَمين؛ إذ لا يحتمل أن يكون معه لمخلوقٍ شِرْكَةٌ في هذا التَّقديس، وامتنع أن يكون الإثبات من هذا الطَّريق مهملًا. فاعرفه).

قال: (**فإن قال:** إنَّ من شريطة القضايا المتناقضة أن يكون أحدُ طرفيها صدقًا والآخر كذبًا؛ **فقولُكم:** «لا موصوفٌ، ولا لا موصوفٌ» قضيَّتان متناقضتانِ، لا بُدَّ لإحداهما من أن تكون صادقةً والأخرى كاذبةً[2]...

يقال[3] له: غَلِطتَ في معرفة القضايا المتناقضة، وذلك أنَّ القضايا المتناقضة: أحدُ طرفي النَّقيض **منه** موجبٌ **والآخر** سالبٌ؛ فإن كانت القضيَّةُ كُلِّيَّةً موجبةً؛ كان نقيضُه جزئيَّةً سالبةً؛ **كقولنا:** «كلُّ إنسانٍ حيٌّ» -وهو قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ موجبةٌ-؛ **نقيضُه[4]:** «لا كلُّ إنسانٍ حيٌّ»...

فلمَّا كان من شرط النَّقيض من[5] أنَّه لا بُدَّ من أن يكون أحدُ طرفيها

---

(١) بعدها في «**المقاليد**» زيادة: «المعلوم».

(٢) قوله: «لإحداهما من أن تكون صادقة، والأخرى كاذبة» في (م، ل) و«**المقاليد**»: «لأحدهما من أن يكون صادقًا، والآخر [في «**المقاليد**»: والأخرى] كاذبًا»، والمثبت من (ك).

(٣) في (م، ك): «فيقال»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».

(٤) قوله: «كان نقيضه... نقيضه» في (ك): «كانت نقيضيه... نقيضه»، وفي «**المقاليد**»: «كانت نقيضتها... نقيضتها»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «النقيض من» كذا في (ل)، وفي (م، ك): «النقيضين»، وفي «**المقاليد**»: «النقيض ما رسمناه من» وهو الأشبه.

موجِبةً والآخر[(١)] سالبةً= رجعنا إلى قضيِّتنا في «**المُبْدِع**»: هل نجد فيها هذه الشَّريطة؟ فوجدناها في كِلْتَي[(٢)] طرفيها لم توجب له شيئًا، بل كلتا طرفيها سالبتان[(٣)]؛ **وهي قولنا**: «لا موصوفٌ، ولا لا موصوفٌ»؛ فهي إذن لم يناقض[(٤)] بعضُها بعضًا.

وإنَّما تناقُض[(٥)] القضيَّة في هذا الموضع **أن نقول**: «له صفةٌ» **وأن**[(٦)]: «ليس له صفةٌ»، **أو: أن نقول**[(٧)]: «له حدٌّ» **وأن**[(٨)]: «لا حدَّ له»، **أو: أنَّه**: «في مكانٍ» **وأنَّه**[(٩)]: «لا في مكانٍ»؛ فيلزمنا حينئذٍ إثباتٌ لاجتماع طرفي النَّقيض على الصِّدق.

فأما إذا كانت القضيَّتان سالبتين: **إحداهما** سلبُ الصِّفة اللَّاحقة بالجسمانيِّين، **والأخرى** نفيُ الصِّفة اللَّازمة للرَّوحانيِّين= كان من ذلك تجريد الخالق عن سمات المربوبين وصفات المخلوقين).

قال: (فقد صحَّ أنَّ من نزَّه خالقَه عن الصِّفة والحدِّ والنَّعت واقعٌ في التَّشبيه الخفيِّ، كما أنَّ من وَصَفَه وحدَّه ونَعَتَه واقعٌ في التَّشبيه الجليِّ).

قلتُ: فهذا حقيقةُ مذهب القرامطة، وهو [*]قد ردَّ على من وصفه

---

(١) في (م، ك): «والأخرى»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٢) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي «**المقاليد**»: «كِلَي».
(٣) قوله: «طرفيها سالبتان» في (م، ل): «طرفيه سالبان [في (ل) أصلحها إلى: «سالبتان»]»، وفي (ك): «طرفيها سالبان»، والمثبت من «**المقاليد**».
(٤) قوله: «فهي إذن لم يناقض» في (ل): «فهي إذا لم تتناقض لم يناقض»، والمثبت من (ك، م) و«**المقاليد**».
(٥) في (ل) و«**المقاليد**»: «تتناقض»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (م، ك): «وأنه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٧) بعدها في (م) زيادة: «له أنه»، وفي (ك): «أنه».
(٨) في (م): «وأنه»، وفي (ك): «أو أنه»، والمثبت من (ل) و«**المقاليد**».
(٩) في (ك): «أو أنه»، والمثبت من (م، ل) و«**المقاليد**».

منهم[١] بالنَّفي دون الإثبات -كما هو مذهب ابن سينا وأمثاله من الملاحدة-، وهذا وصفه بنفي الإثبات ونفي النَّفي؛ **قال:** لأنَّ في الإثبات تشبيهًا له **بالجسمانيِّين**، وفي النَّفي تشبيهًا له **بالرَّوحانيِّين** -وهي «**العقول**» و«**النُّفوس**» عندهم؛ فإنَّها[٢] موصوفةٌ عندهم[٣] بالنَّفي دون الإثبات، **ولهذا يقولون:** هي بسائطُ ليس فيها تركيبٌ عقليٌّ من الجنس والفصل، كما أنَّه ليس فيها تركيب الأجسام-.

وظنَّ هذا الملحد وأمثالُه أنَّهم بذلك خلصوا من الإلزامات، ومعلومٌ عند من عرف حقيقة قولهم أنَّ هذا القول*][٤] من أفسد الأقوال شرعًا وعقلًا، وأبعدِها عن مذاهب المسلمين واليهود والنَّصارى؛ بل مع ما قد حقَّقوه من الفلسفة، وعرفوه من مذاهب[٥] أهل الكلام، وادَّعوه من العلوم الباطنة، ومعرفةِ التَّأويل، ودعوى العصمة في أئمَّتهم= **قد**[٦] **قرَّروا:** أنَّا لا نقول بالجمع بين النَّقيضين، فليس في قولِنا محالٌ.

فيقال لهم: ولكن سلبتم النَّقيضين جميعًا، وكما أنَّه يمتنع الجمعُ بين النَّقيضين؛ فيمتنع الخلوُّ من النَّقيضين، فالنَّقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

ولهذا كان المنطيقيون[٧] يقسمون «**الشَّرطية المنفصلة**» إلى: «**مانعةِ**

(١) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٢) في الأصلين (م، ك): «انها»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقوله: «وهو قد... القول من» في (م): «وقد... القول من»، وفي (ك): «وهو قد... القول وهو من»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «وقد... القول هو من».
(٥) في (ل): «مذهب»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (ك، ل): «وقد»، والمثبت من (م).
(٧) في (م): «المنطيقون»، وفي (ك): «المنطقيون»، والمثبت من (ل)، وله نظائر في كلامه، =

الجمع»، و«**مانعةِ الخلوِّ**»، و«**مانعة الجمعِ والخلوِّ**»[(١)].

فالمانعةُ من الجمع والخلوِّ؛ **كقول القائل**: «هذا الشَّيء: إمَّا أن يكون موجودًا وإمَّا أن يكون معدومًا، وإمَّا أن يكون ثابتًا وإمَّا أن يكون منتفيًا»؛ فتفيد الاستثناءات[(٢)] الأربعة:

- لكنه موجودٌ فليس بمعدومٍ.
- **أو**: هو معدومٌ فليس بموجودٍ.
- **أو**: ليس بموجودٍ فهو معدومٌ.
- **أو**: ليس بمعدومٍ فهو موجودٌ.

وكذلك ما كان من الإثبات بمنزلة النَّقيضين، **كقول القائل**: «هذا العدد: إمَّا شفعٌ وإمَّا وترٌ»؛ فكونُه شفعًا ووترًا: لا يجتمعان ولا يرتفعان.

وهؤلاء ادَّعَوا إثباتَ شيءٍ يخلو عنه النَّقيضان، فإن جوَّزوا خُلُوَّه عن النَّقيضين؛ جاز اجتماعُ النَّقيضين فيه. وهذا مذهب أهل **الوحدة** القائلين بـ«**وحدة الوجود**»: كصاحب «**الفصوص**»، وابنِ سبعين، وابن أبي المنصور[(٣)]، وابن الفارِض، والقُونَوِيِّ، وأمثالهم؛ فإنَّ قولهم وقولَ القرامطة من مشكاةٍ واحدةٍ.

= انظر: «**البيان**» (ق٥٢، ٥٣، ١٤٧، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ٣٢٠).

(١) انظر: «**المنطقيين**» (ص١٦٠).

(٢) قوله: «فتفيد الاستثناءات» في (م): «فتفيد إلا عن إثبات»، وفي (ك): «فتفيد [وتحتمل أن تقرأ: فتقيد] الأسباب»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «وابن أبي المنصور» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل). **هو**: أبو العباس صفي الدين الحسين بن علي بن ظافر ابن أبي المنصور الأزدي الأنصاري الحرَّاني المصري المالكي الصوفي، كانت له جماعات يعتقدون بركته ويذكرون له كرامات، وكان يشارك في الفقه، وله كتاب «**الرسالة**» يتضمّن ذكر جماعة ممّن أدركهم من أهل الطريق، أفاد منه المقريزي وابن حجر وغيرهما في مواضع، ونسب له الشَّيخُ وغيرُه كتاب «**فك الأزرار عن أعناق الأسرار**»، قال: (وكان فيهم شيخ جليل من أعظمهم تحقيقًا... وقد صنف كتابًا =

و«**الاتحاديَّةُ**» قد يصرِّحون باجتماع النَّقيضين، وكذلك يذكرون مثل هذا عن الحَلَّاج.

والحلَّاجُ لمَّا دخل بغداد كانوا ينادون عليه: «هذا داعي القرامطة»، وكان يُظهِر للشَّيعة أنَّه منهم، ودخل على ابن نُوْبَخْت رئيسِ الشِّيعة[(١)] ليتبعه، فطالبه بكراماتٍ عجز عنها[(٢)].

ومقالاتُ أهل الضَّلال كلُّها تستلزم الجمع بين النَّقيضين، أو رفعَ النَّقيضين جميعًا، لكن **منهم** من يعرف لازمَ قوله؛ فيلتزمه، **ومنهم** من لا يعرف ذلك.

وكلُّ أمرين لا يجتمعان ولا يرتفعان فَهُمَا في المعنى نقيضانِ، لكن هذا ظاهرٌ في الوجود والعدم.

وقول مثبتة الحال[(٣)] الذين **يقولون**: «لا موجودةٌ ولا معدومةٌ»= هو شعبةٌ من مذهب[(٤)] القرامطة، **وإنَّما التَّحقيق**: أنَّها ليست موجودةً في الأعيان، ولا منتفيةً في[(٥)] الأذهان.

= سمَّاه «**فك الأزرار عن أعناق الأسرار**»، ذكر فيه مخاطبة جرت له مع إبليس...إلخ)، وعدَّه في مواضع مع الغلاة القائلين بوحدة الوجود، توفي (٦٨٢هـ). انظر: «**مسألة في تحقيق القول**» (ص٦٦)، «**الفتاوى**» (٢/ ٢٩٤)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٣٣)، «**المقفى**» للمقريزي (٣/ ٣١٩).

(١) **هو**: أبو سهل إسماعيل بن عليٍّ بن إسحاق بن أبي سهل بن نُوْبَخْت، النُّوبَختِي البغدادي، من وجوه متكلمي الشيعة وكبار مصنفيهم، أخذ عنه أبو عبد الله ابن النعمان الملقب بـ«الشَّيخ المفيد» الإمامي، له مصنفات متعددة، توفي في شوال سنة (٣١١هـ). انظر: «**الفهرست**» للنديم (١/ ٢/ ٦٣٤)، «**الفهرست**» للطوسي (ص٣٩)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٥/ ٣٢٨).

(٢) انظر: «**تاريخ بغداد**» (٨/ ٧٠٢)، «**المنتظم**» (١٣/ ٢٠٤).

(٣) في (ك، ل): «الحالين»، والمثبت من (م).

(٤) في (م، ل): «مذاهب»، والمثبت من (ك).

(٥) قوله: «منتفية في» في (م): «منفية عن»، والمثبت من (ك، ل).

ومن الأمور الثُّبوتيَّة ما يكونان بمنزلة الوجود والعدم؛ **كقولنا**: «إنَّ العدد: إمَّا شفعٌ، وإمَّا وترٌ»، **وقولنا**: «إنَّ كلَّ موجودَيْنِ: **فإمَّا**[1] أن يقترنَا في الوجود، **أو** يتقدَّم أحدُهما على الآخر»، و«كلُّ موجودٍ: فإمَّا قائمٌ بنفسه، وإمَّا قائمٌ بغيره»، و«كلُّ جسمٍ: فإمَّا متحرِّكٌ وإمَّا ساكِنٌ، وإمَّا حيٌّ وإمَّا ميِّتٌ»، و«كلُّ حيٍّ: فإمَّا عالمٌ وإمَّا جاهلٌ، وإمَّا قادرٌ وإمَّا عاجزٌ، وإمَّا سميعٌ وإمَّا أصمُّ، وإمَّا بصيرٌ وإمَّا أعمى»؛ **بل وكذلك**: «كلُّ[2] موجودَيْنِ: فإمَّا أن يكونا متحايثينِ، وإمَّا أن يكونا متباينينِ»، وأمثالُ هذه القضايا.

وكلُّ مَن رام سَلْبَ هذين جميعًا؛ كان من جنس القرامطة الرَّافعة للنَّقيضينِ.

لكن التَّناقض قد يظهر **باللَّفظ**؛ **كما إذا قلنا**: «إمَّا أن يكون، وإمَّا ألَّا يكون»، وقد يظهر **بالمعنى**؛ **كما إذا قلنا**: «إمَّا قائمٌ بنفسه، وإمَّا قائمٌ بغيره».

وهذا كلُّه مبسوطٌ في غير هذا الموضع[3]، بل قد زدنا في **جواب السَّائل** عمَّا هو مقصودُه، لكن[4] نبَّهنا على أصولٍ نافعةٍ جامعةٍ.

الطَّريق الثَّالث[5]: لأهل النَّظر في إثبات «**السَّمع**» و«**البصر**»: أنَّ «**السَّمع**» و«**البصر**» من صفات الكمال؛ فإنَّ الحيَّ السَّميع البصير أكملُ

---

(١) في (ك): «إما»، والمثبت من (م، ل).

(٢) قوله: «بل وكذلك كل» في (م): «وكذلك كل»، وفي (ك): «بل وكل»، والمثبت من (ل).

(٣) انظر: «**الدرء**» (٦/ ١٢٧)، «**التدمرية**» (ص١٢).

(٤) بعدها في (م) زيادة: «قد».

(٥) وسبق الكلام على الطريق الأول (ص٦٢٨)، والطريق الثاني (ص٦٣٠)، وسيأتي الكلام على الطريق الرابع (ص٦٥٥).

من حيٍّ ليس بسميعٍ ولا بصيرٍ، كما أنَّ الموجود الحيَّ أكملُ من موجودٍ ليس بحيٍّ، والموجود العالِم أكملُ من موجودٍ ليس بعالمٍ. وهذا معلومٌ بضرورة العقل.

وإذا كانت صفةَ كمالٍ: فلو لم يتَّصف الرَّبُّ بها؛ لكان ناقصًا، والله مُنَزَّهٌ عن كلِّ نقصٍ.

[* **وكلُّ كمالٍ محضٍ لا نقصَ فيه؛ فهو جائزٌ عليه، وما كان جائزًا عليه من صفات الكمال؛ فهو ثابتٌ له**، فإنَّه لو لم يتَّصف به لكان ثبوته له موقوفًا على غير نفسه، فيكون مفتقرًا إلى غيره في ثبوت الكمال له، وهذا ممتنعٌ.

وإذا لم يتوقَّف كمالُه إلا على نفسه؛ فيلزم من ثبوت نفسِه ثبوتُ الكمال لها، وكلُّ ما يُنزَّه عنه؛ فإنَّه يستلزم نقصًا يجب تنزيهُه عنه *][1].

وأيضًا: فلو لم يتَّصف بهذا الكمال؛ لكان السَّميع البصير من مخلوقاته أكملَ منه، ومن المعلوم في بدائه العقول أنَّ المخلوقَ لا يكون أكملَ من الخالق؛ إذ الكمال لا يكون إلا بأمرٍ وجوديٍّ، والعدم المحض ليس فيه كمالٌ. وكلُّ كمالٍ موجودٍ للمخلوق؛ فالله خالقُه، ويمتنع أن يكون الوجود النَّاقص مبدِعًا وفاعلًا للوجود الكامل؛ إذ من المستقرِّ في بدائه العقول أنَّ وجود «**العلَّة**» أكملُ من وجود «**المعلول**»؛ دع وجودَ الخالق الباري الصَّانع؛ فإنَّه من المعلوم بالاضطرار أنَّه أكملُ من وجود المخلوق المصنوع المفعول!

وقد بسطنا الكلام على مثل هذه الطَّريقة في غير هذا الموضع[2]، وبيَّنَّا

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) انظر: ما سبق (ص٤٤٤).

أنَّ الله ﷻ يُستعمل في حقِّه «**قياسُ الأَوْلى**»، كما جاء بذلك القرآن، وهو الطَّريق الذي[(١)] كان يسلكه السَّلَفُ والأئمَّة -كأحمد وغيره من الأئمة-.

فكلُّ كمالٍ ثبت للمخلوق؛ فالخالق أولى به، وكلُّ نقصٍ يُنَزَّه عنه المخلوق[(٢)]**؛ فالخالقُ أولى أن يُنزَّه عنه**، كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[(٣)]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِي ٱلتُّرَابِ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[(٤)]، ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ ٱلْحُسْنَىٰ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ وَأَنَّهُم مُّفْرَطُونَ ﴿٦٢﴾﴾[(٥)].

وذلك لأنَّ[(٦)] صفاتِ الكمال أمورٌ وجوديَّةٌ، أو أمورٌ[(٧)] سلبيَّةٌ مستلزمةٌ لأمورٍ وجوديَّةٍ؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[(٨)]؛ فنفيُ السِّنة والنَّوم استلزمَ كمالَ صفة الحياة والقيُّوميَّة.

وكذلك قولُه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾[(٩)] استلزمَ ثبوتَ العدل.

وقولُه: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ[(١٠)]﴾[(١١)]

---

(١) قوله: «وهو الطريق الذي» في (م): «وهي الطريق التي»، وفي (ل): «وهو الطريق التي»، والمثبت من (ك).
(٢) في (ك، ل): «مخلوق»، والمثبت من (م).
(٣) الروم: (٢٨).
(٤) النحل: (٥٨-٦٠).
(٥) النحل: (٦٢).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «من».
(٧) قوله: «أو أمور» في (م): «وأمور»، والمثبت من (ك، ل).
(٨) البقرة: (٢٥٥).
(٩) فصلت: (٤٦).
(١٠) قوله: «في السماوات ولا في الأرض» في الأصول (م، ك، ل): «في الأرض ولا في السماء». وكأنه قد سبق ذهنه إلى الآية (٦١) من سورة يونس: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾.
(١١) سبأ: (٣).

استلزمَ كمالَ العلم. ونظائرُ ذلك كثيرةٌ[(١)].

وأمَّا العدم المحض؛ فلا كمال فيه.

وإذا كان كذلك: فكلُّ كمالٍ [*لا نقصَ فيه بوجهٍ*][(٢)] ثبت للمخلوق؛ فالخالق أحقُّ به **من وجهين:**

أحدُهما: أنَّ الخالق الموجود الواجب بذاته القديمَ أكملُ من المخلوق القابل للعدم المحدَث المربوب.

الثَّاني: أنَّ كلَّ كمالٍ فيه فإنَّما استفاده من ربِّه وخالقه، فإذا كان هو مبدعًا للكمال وخالقًا له؛ كان من المعلوم[(٣)] بالاضطرار أنَّ معطي الكمال وخالقَه ومبدِعَه أَولى بأن يكون متَّصِفًا به من المستفيد المبدَع المعطَى.

وقد قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا لَّا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٍ وَمَن رَّزَقۡنَٰهُ مِنَّا رِزۡقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنۡهُ سِرًّا وَجَهۡرًاۖ هَلۡ يَسۡتَوُۥنَۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيۡنِ أَحَدُهُمَآ أَبۡكَمُ لَا يَقۡدِرُ عَلَىٰ شَيۡءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوۡلَىٰهُ أَيۡنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأۡتِ بِخَيۡرٍۖ هَلۡ يَسۡتَوِي هُوَ وَمَن يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسۡتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾[(٤)].

وهذا «المَثَلُ» وإن[(٥)] كان يفيد الدُّعاءَ إلى عبادة الله وحده[(٦)] دون عبادة ما سواه، ونفيَ عبادة الأوثان[(٧)]؛ لوجود هذا الفرقان؛ فإذا عُلم انتفاء

(١) قوله: «ونظائر ذلك كثيرة» في (م): «ونظير ذلك كثير»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) قوله: «من المعلوم» في (ك): «معلوم»، والمثبت من (م، ل).
(٤) النحل: (٧٥-٧٦).
(٥) في (ك): «إن»، والمثبت من (م، ل).
(٦) بعدها في (م) زيادة: «لا شريك له».
(٧) في (ك): «إله ثان»، والمثبت من (م، ل).

التَّساوي بين الكامل والنَّاقص، وعُلم أنَّ الرَّبَّ أكملُ من خلقه= وجب أن يكون أكملَ منهم وأحقَّ منهم بكلِّ كمالٍ بطريق الأَوْلى والأحرى.

الطَّريق الرَّابع في إثبات «**السَّمع**» و«**البصر**» و«**الكلام**»: أنَّ نفي هذه الصِّفات نقائصُ مطلقًا؛ سواء نُفيت عن حيٍّ أو جمادٍ. وما انتفت عنه هذه الصِّفات؛ لا يجوز أن يُحدث[1] شيئًا ولا يخلقه، ولا يجيب سائلًا، ولا يُعبد، ولا يُدعى؛ كما قال الخليل: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾[2]، وقال إبراهيم لقومه: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ ﴿٨٨﴾ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾﴾[5].

وهذا لأنَّه من المستقِرِّ[6] **في الفِطَر**: أنَّ ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلَّم؛ لا يكون رَبًّا معبودًا، كما أنَّ ما لا يُغني شيئًا ولا يهدي ولا يملك ضرًّا ولا نفعًا؛ لا يكون رَبًّا معبودًا.

ومن المعلوم أنَّ خالق العالَم هو الذي ينفع عبادَه بالرِّزق وغيرِه ويهديهم، وهو الذي يملك أن يضرَّهم بأنواع الضَّرر. فإنَّ هذه الأمور من جملة الحوادث التي يُحدِثها ربُّ العالمين، فلو قُدِّر أنَّه ليس محدِثًا لها؛ كانت[7] حادثةً بغير محدِثٍ، أو كان محدِثُها غيرَه. وإذا كان محدِثُها

(١) بعدها في (ل) زيادة: «عنه».
(٢) مريم: (٤٢).
(٣) الشعراء: (٧٢-٧٤).
(٤) الأعراف: (١٤٨).
(٥) طه: (٨٨-٨٩).
(٦) قوله: «من المستقر» في (ك): «مستقر»، والمثبت من (م، ل).
(٧) قوله: «لها كانت» في (م): «لكانت»، والمثبت من (ك، ل).

غيرَه؛ فالقول[(١)] في إحداث ذلك الغير كالقول في سائر الحوادث، فلا بُدَّ أن تنتهي إلى قديمٍ لا محدِثَ له.

وكذلك[(٢)] من المستقِرِّ في العقول: أنَّ ما لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلَّم؛ ناقصٌ عن صفات الكمال؛ لأنَّه لا يسمع كلامَ أحدٍ، ولا يبصر أحدًا، ولا يأمر بأمرٍ، ولا ينهى عن شيءٍ، ولا يخبر بشيءٍ، فإنْ لم يكن كالحيِّ الأعمى الأصمِّ؛ كان بمنزلة ما هو شرٌّ منه، وهو الجماد الذي ليس فيه قَبولٌ أن يسمع ويبصر ويتكلَّم. ونفيُ قبولِ هذه الصِّفات أبلغُ في النَّقص والعجز، وهو أقربُ إلى[(٣)] المعدوم ممَّن يقبلها واتَّصف بأضدادها؛ إذ الإنسان الأعمى أكملُ من الحجر، والإنسانُ الأبكم أكملُ من التُّراب، ونحوُ ذلك ممَّا لا يُوصَف بشيءٍ من هذه الصِّفات.

وإذا كان نفيُ هذه الصِّفات معلومًا بالفطرة أنَّه من أعظم النَّقائص والعيوب، وأقربُ شَبَهًا بالمعدوم= كان من المعلوم بالفطرة أنَّ الخالقَ أبعدُ عن هذه النَّقائص والعيوب من كلِّ ما يُنفَى عنه، وأنَّ اتِّصافَه بهذه العيوب من أعظم الممتنعات.

وهذه الطَّريق ليست «الثَّانيةَ» ولا «الثَّالثةَ»؛ فإنَّ «**الثَّانية**» مبنيَّةٌ على أنَّه حيٌّ؛ فلا بُدَّ من اتِّصافه بها أو بضدِّها، و«**الثَّالثة**» مبنيَّةٌ على أنَّها صفاتُ كمالٍ؛ فيجب اتِّصافُ الرَّبِّ بها، وأمَّا **هذه**؛ فمبنيَّةٌ على أنَّ نفي هذه الصِّفات نقائصُ ومعايبُ ومذامُّ يمتنع وصفُ الرَّبِّ بها.

---

(١) قوله: «وإذا كان محدثها غيره فالقول» في (ل): «والقول»، والمثبت من (م، ك).

(٢) رسمت في الأصول (م، ك، ل): «فلذلك [في (ك) بالواو: «ولذلك]»، فيحتمل قراءتها باللام والكاف، والسياق يرجِّح قراءة الكاف.

(٣) قوله: «وهو أقرب إلى» في (ك): «وهو أبلغ وأقرب إلى اتصاف»، وفي (ل): «وأقرب إلى اتصاف»، والمثبت من (م).

فصلٌ

ﷺ ثُمَّ قال المصنِّف: ﴿والدَّليل على نُبُوَّة الأنبياءِ: المعجزاتُ. والدَّليلُ على نُبُوَّة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المعجِزُ نَظْمُه[١] ومعناه﴾.

قلتُ: هذه الطَّريقة هي من أشهر[٢] الطُّرق عند أهل الكلام والنَّظر، حيث يقرِّرون «نبوَّة» الأنبياء بـ«المعجزات».

ولا ريب أنَّ «المعجزاتِ» دليلٌ صحيحٌ لتقرير «نبوَّة» الأنبياء، لكنْ كثيرٌ من هؤلاء -بل أكثرُ[٣] مَن بنى إيمانَه عليها- يظنُّ أنْ لا تُعرفُ «نبوَّة» الأنبياء إلَّا بـ«المعجزات»، ثُمَّ لهم في تقرير دلالة «المعجزة» على الصِّدق طُرُقٌ متنوِّعةٌ، وفي بعضها من التَّنازع والاضطراب ما سننبِّه عليه[٤]، والتزم كثيرٌ من هؤلاء إنكارَ خرق العادات لغير الأنبياء، حتَّى أنكروا كراماتِ الأولياء والسِّحر ونحو ذلك.

وللنُّظَّار هنا طرقٌ متعدِّدةٌ:

منهم مَن لا يجعل «المعجزةَ» دليلًا، بل يجعل الدَّليلَ استواءَ ما يدعو إليه وصحَّتَه وسلامتَه من التَّناقُض، كما يقوله طائفةٌ من النُّظَّار.

ومنهم مَن يوجب تصديقَه بدون[٥] هذا وهذا.

(١) في (م): «لفظه»، والمثبت من (ك، ل)، وهو الموافق لما سبق (ص١٢٣).
(٢) في (ك): «أتم»، والمثبت من (م، ل). (٣) في (ل): «كل»، والمثبت من (م، ك).
(٤) انظر: (ص٧٩٢).
(٥) في (ك): «دون»، والمثبت من (م، ل).

ومنهم مَن يجعل «**المعجزةَ**» دليلًا، ويجعل أدلَّةً أخرى غيرَ «**المعجزة**». **وهذا أصحُّ الطُّرُقِ**.

ومَن لم يجعل طريقًا إلَّا «**المعجزةَ**»؛ اضطرَّ[١] لهذه الأمور التي فيها تكذيبٌ بحقٍّ أو تصديقٌ بباطلٍ[٢].

ولهذا كان السَّلَفُ والأئمَّةُ يذمُّون الكلام المبتَدَع؛ فإنَّ أصحابه يُخطِؤون: **إمَّا** في مسائلهم، **وإمَّا** في دلائلهم، فكثيرًا ما يبنون[٣] دينَ المسلمين[٤] في الإيمان بالله وكتبه ورسله على أصولٍ ضعيفةٍ، بل فاسدةٍ، ويلتزمون لذلك لوازمَ يخالفون بها **السَّمع** الصَّحيح **والعقل** الصَّريح!

وهذا حالُ الجهميَّة من المعتزلة وغيرهم؛ حيث أثبتوا حدوثَ العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا ذلك بحدوث صفاتِها -التي هي الأعراضُ-، فاضطرَّهم ذلك إلى القول بحدوث كلِّ موصوفٍ، فنفَوا عن الله الصِّفاتِ، **وقالوا** «بأنَّ القرآن مخلوقٌ»، و«أنَّه لا يُرى في الآخرة»، **وقالوا**: «إنَّه لا مباينٌ ولا محايِثٌ»، وأمثال ذلك من مقالات النُّفاة التي تستلزم التَّعطيل، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع[٥].

وليس الأمر كذلك؛ بل معرفتُها بغير «**المعجزات**» ممكنةٌ؛ فإنَّ المقصود إنَّما هو معرفةُ صدق مُدَّعِي «**النُّبوَّة**» أو كذبِه؛ **فإنَّه إذا**[٦] **قال**: «إنِّي رسولُ الله»؛ **فهذا** الكلام[٧] **إمَّا** أن يكون صدقًا، **وإمَّا** أن يكون

---

(١) في (م، ك): «اضطرب»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «بحق... بباطل» في (ل): «لحق... لباطل»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ك، ل): «يثبتون»، والمثبت من (م).
(٤) في (م): «الإسلام»، والمثبت من (ك، ل).
(٥) انظر: «**النبوات**» (١/ ٢٤٩)، «**الدرء**» (٣/ ٧٢)، «**مسألة حدوث العالم**» (ص٥٠)، «**التدمرية**» (ص١٤٨)، «**المنهاج**» (١/ ٣٠٩)، «**البيان**» (١/ ٢٢١).
(٦) قوله: «فإنه إذا» في (ك): «فإذا»، والمثبت من (م، ل).
(٧) بعدها في (م) زيادة: «خبر».

كذبًا. **وإن شئتَ قلت:** هذا خبرٌ: **فإمَّا**[(١)] أن يكون مطابقًا للمخبَر، **وإمَّا** أن يكون مخالفًا له؛ سواءٌ كانت مخالفته له على وجه العمد أو الخطأ؛ إذ قد يظنُّ الرَّجُلُ في نفسه أو غيرِه: أنَّه رسولُ الله؛ غيرَ مُتَعَمِّدٍ للكذب، بل خطأً وضلالًا؛ مثل كثيرٍ ممَّن يتمثَّل له الشَّيطان **ويقول:** «إنِّي ربُّك»، ويخاطبه بأشياءَ، **وقد يقول**[(٢)] **له:** «أحللتُ لك ما حرَّمتُ على غيرك»، و«أنت عبدِي ورسولِي»، و«أنت أفضلُ أهل الأرض»، وأمثال هذه الأكاذيب؛ فإنَّ مثل هذا قد وقع لكثيرٍ من النَّاس.

فإذا كان مُدَّعي «**الرِّسالة**» إذا[(٣)] لم يكن صادقًا فلا بُدَّ أن يكون كاذبًا -عمدًا أو ضلالًا-؛ فالتَّمييز بين الصَّادق والكاذب له طرقٌ كثيرةٌ فيما هو دون دعوى «**النُّبوَّة**»، فكيف بدعوى «**النُّبوَّة**»؟!

ومعلومٌ أنَّ مُدَّعي «**الرِّسالة**» إمَّا أن يكون من أفضل الخلق وأكملهم، وإمَّا أن يكون من أنقص الخلق وأرذلهم؛ ولهذا قال أحدُ أكابرِ ثقيفٍ للنَّبيِّ ﷺ -لما بَلَّغَهم الرِّسالة ودعاهم إلى الإسلام-: «والله لا أقول لك كلمةً واحدةً: إن كنت صادقًا فأنت أجلُّ[(٤)] من أن أَرُدَّ عليك، وإن كنت كاذبًا فأنت أحقرُ من أن أَرُدَّ عليك»[(٥)].

فكيف يشتبه أفضلُ الخلق وأكملهم بأنقص الخلق وأرذلِهم، وما أحسن قول حسان[(٦)]:

---

(١) قول: «هذا خبر فإما» في (ك): «إما»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «وقد يقول» في (م): «ويقول»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٤) بعدها في (ك) زيادة: «في عيني»، ووردت أيضًا في «**المدارج**» (١/ ٥٢١).
(٥) أخرجه ابن إسحاق -كما في سيرة ابن هشام (١/ ٤١٩)-، وابن جرير في التاريخ (٢/ ٣٤٤)، وأبو نعيم في «**دلائل النبوة**» (١/ ٢٩٥)، والبيهقي في «**دلائل النبوة**» (٢/ ٤١٥).
(٦) انظر: «**الفاضل**» للمبرد (ص٩). ونُسب إلى عبد الله بن رواحة رضي الله عنه، انظر: «**ربيع الأبرار**» (٥/ ٩٨)، «**العباب**» (١/ ٢٨)، «**الدر الفريد**» (٩/ ٧)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٩١). =

لو لم تكن فيه آياتٌ مبيِّنةٌ كانت بَدِيْهَتُه تأتيك بالخَبَر

وما من أحدٍ ادَّعى «**النُّبوَّة**» من الكذَّابين إلَّا وقد ظَهَر عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشَّياطين[(١)] عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييزٍ، وما من أحدٍ ادَّعى «**النُّبوَّة**» من الصَّادقين إلَّا وقد ظهر عليه من العلم والصِّدق والبرِّ وأنواعِ الخيرات ما ظهر لمن له أدنى تمييزٍ.

فإنَّ الرَّسول لا بُدَّ أن يُخبِر النَّاس بأمورٍ، ويأمرَهم بأمورٍ، ولا بُدَّ أن يفعل أمورًا. **والكَذَّابُ** يظهر في نفسِ ما يأمر به وما يُخبِر عنه وما يفعله= ما يَبِينُ به كذبُه من وجوهٍ كثيرةٍ، **والصَّادقُ** يظهر في نفس ما يأمر به ويخبر عنه ويفعله= ما يظهر به صدقُه من وجوهٍ كثيرةٍ.

بل كلُّ شخصينِ ادَّعيا أمرًا من الأمور: أحدُهما صادقٌ في دعواه، والآخرُ كاذبٌ= فلا[(٢)] بُدَّ وأن يَبِيْن صدقُ هذا وكذبُ هذا من وجوهٍ كثيرةٍ؛ إذِ **الصِّدقُ** مستلزِمٌ للبرِّ، **والكَذِبُ** مستلزِمٌ للفجور[(٣)].

كما في «**الصَّحيحين**» عن ابن مسعودٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**عَلَيكُم بالصِّدقِ؛ فإنَّ الصِّدقَ يَهدِي إِلَى البرِّ، وَإِنَّ البرَّ[(٤)] يَهدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدقَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ صِدِّيقًا. وَإِيَّاكُم وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ يَهدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهدِي إِلَى النَّارِ،**

= والقدر المتفق عليه أنه لبعض شعراء النبي ﷺ، وهو صنيع بعض الفحول -كالجاحظ وابن قتيبة-. انظر: «**البيان والتبين**» (١/ ١٥)، «**عيون الأخبار**» (١/ ٣٢٦)، «**المجالسة**» للدينوري (٣/ ٣٠) (٧/ ٣٢٧).

(١) في (م، ك): «الشيطان»، والمثبت من (ل).

(٢) في (ل): «لا»، والمثبت من (م، ك).

(٣) قوله: «إذ الصدق مستلزم للبر، والكذب مستلزم للفجور» في (م، ك): «إذ الصدق هو [ليست في (ك)] مستلزم البر، والكذب مستلزم الفجور [رسمت في (م): للفجور]»، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «وإن البر» في (ك): «والبر»، والمثبت من (م، ل).

وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ الله كَذَّابًا»[(١)].

ولهذا قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾[(٢)]. بيَّن سبحانه أنَّه ليس بكاهنٍ تَنَزَّلُ عليه الشَّياطين، ولا شاعرٌ؛ حيث كانوا **يقولون**: «ساحرٌ»، و«شاعرٌ»؛ فبيَّن أنَّ الشَّياطين إنَّما[(٣)] تَنَزَّلُ[(٤)] على الكاذب الفاجر[(٥)]، وأنَّهم[(٦)] يُلقون إليهم السَّمع وأكثرهم كاذبون.

فهؤلاء الكُهَّانُ ونحوهم وإن كانوا يُخْبِرون أحيانًا بشيءٍ من المغيَّبات ويكون[(٧)] صدقًا؛ فمعهم من الكذب والفجور ما يُبَيِّن أنَّ الذي يُخْبِرون به ليس عن مَلَكٍ، وليسوا بأنبياءَ؛ ولهذا لمَّا قال النَّبيُّ ﷺ لابن صَيَّادٍ: «**قد خَبَأْتُ لك خَبِيئًا**[(٨)]»، وقال: «هو الدُّخُّ»؛ قال له النَّبيُّ ﷺ: «**اخْسَأْ، فلن تَعْدُوَ قَدْرَكَ**»؛ **يعني**: إنَّما أنت كاهنٌ[(٩)]. وقال[(١٠)] للنَّبيِّ ﷺ: «يأتيني صادقٌ وكاذبٌ»[(١١)]، وقال: «أرى عرشًا على الماء»؛ وذلك هو عرشُ الشَّيطان، كما ثبت[(١٢)] ذلك في «**الصَّحيح**» عن النَّبيِّ ﷺ[(١٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٨)، ومسلم (٢٦٩٢).
(٢) الشعراء: (٢٢١-٢٢٦).
(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٤) قوله: «تنزل... تنزل» في (م): «تتنزل... تنزل»، وفي (ك): «تتنزل... تتنزل»، والمثبت من (ل).
(٥) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٧) في (ل): «فيكون»، والمثبت من (م، ك).
(٨) في (م): «خبئا»، والمثبت من (ك، ل). وكلا اللفظين ورد في «**الصَّحيحين**».
(٩) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ٩٩) (٨/ ٤٠٠).
(١٠) في (ل): «كما قال»، والمثبت من (م، ك).
(١١) أخرجه البخاري (١٣٦٣)، ومسلم (٣٠٤٠/ ١) من حديث ابن عمر.
(١٢) في (م): «مثل»، وفي (ل): «ثبت مثل»، والمثبت من (ك).
(١٣) أخرجه مسلم (٣٠٤١) من حديث أبي سعيد الخدري.

وبيَّن الله تعالى أنَّ الشُّعراء يتَّبعهم الغاوون. و«**الغاوي**»: الذي يَتَّبِعُ هواه وشهوتَه[(١)]، وإن كان ذلك مضرًّا له في العاقبة؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾﴾[(٢)]. فهذه صفةُ الشُّعراء، كما أنَّ تلك صفة من تنزَّل عليه الشَّياطين.

فمن عَرف الرَّسولَ وصِدْقَه ووفاءه ومطابقةَ قوله لعمله؛ عَلِمَ علما يقينيًّا[(٣)] أنَّه ليس بشاعرٍ ولا كاهنٍ[(٤)].

والنَّاسُ يُميِّزون بين الصَّادق والكاذب بأنواعٍ من الأدلَّة، حتَّى في المدَّعِين للصِّناعات والمقالات -كالفِلاحة والنِّساجة والكتابة، وعلم النَّحو والطِّبِّ والفقه وغير ذلك-؛ فما من أحدٍ يدَّعي العلمَ[(٥)] بصناعةٍ أو مقالةٍ إلَّا والتَّفريقُ في ذلك بين الصَّادق والكاذب له وجوهٌ كثيرةٌ.

وكذلك من أظهر قصدًا[(٦)] وعملًا -كمن يُظهر الدِّيانة والأمانة والنَّصيحة والمحبَّة وأمثالَ ذلك من الأخلاق-؛ فإنَّه لا بُدَّ أن يَبينَ[(٧)] صدقُه وكذبُه من وجوهٍ متعدِّدةٍ.

و«**النُّبوَّة**» مشتملةٌ على علومٍ وأعمالٍ لا بُدَّ وأن يتَّصف الرَّسولُ بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال؛ فكيف يشتبه الصَّادقُ فيها بالكاذب ولا يَبينُ صدقُ الصَّادق وكذبُ الكاذب من وجوهٍ كثيرةٍ؟!

(١) في (م): «شهوته»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) الشعراء: (٢٢٥-٢٢٦).
(٣) في (ك، ل): «يقينا»، والمثبت من (م).
(٤) في (ك): «كاذب»، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «فما من أحد يدعي العلم» في (م): «فما يدعي أحد من العلم»، وفي (ل): «فما من مدعي العلم»، والمثبت من (ك).
(٦) في (م): «صدقا»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) في (م): «ىىن»، وفي (ك): «يتبين»، والمثبت من (ل).

لا سيَّما والعالَم لم يخلُ من نبيٍّ أو آثار نبيٍّ[(١)] من لدن آدم إلى زماننا، وقد عُلم جنسُ ما جاءت به الأنبياء والمرسلون، وما كانوا يَدْعُون إليه ويأمرون به، ولم تزل آثارُ المرسَلين في الأرض، ولم يزل عند النَّاس من آثار الرُّسل ما يعرفون به جنسَ ما جاءت به الرُّسل، ويفرِّقون به بين الرُّسل وغيرِ الرُّسل.

فلو قُدِّر أنَّ رجلًا جاء في زمانِ إمكانِ بعثِ الرُّسل، وأمر بالشِّرك وعبادة الأوثان، وأباح الفواحشَ والظُّلم والكذب، ولم يأمر بعبادة الله ولا بالإيمان باليوم[(٢)] الآخر= هل كان مثل هذا يحتاج أن يُطالَبَ بـ«**معجزةٍ**»، أو يُشكُّ في كذبِه[(٣)]؟!

ولو قُدِّر أنه أتى بما يُظنُّ أنَّه «**معجزةٌ**»؛ لعُلم أنَّه من جنس المخاريق أو الفتن[(٤)] والمحنة. ولهذا لمَّا كان الدَّجَّالُ يَدَّعي الإلهيَّة؛ لم يكن ما يأتي به دالًّا على صدقه؛ للعلم بأنَّ دعواه ممتنعةٌ في نفسها، وأنَّه كذَّابٌ.

وكذلك من نشأ في بني إسرائيلَ معروفًا بينهم بالصِّدق والبرِّ والتَّقوى؛ بحيث قد خُبِر خِبْرةً باطنةً يُعلم منها تمامُ عقله ودينه، ثُمَّ أخبر بأنَّ الله نَبَّأه وأرسله إليهم= فإنَّ هذا لا يكون أَوْلى بالرَّدِّ من أن يخبرنا الرَّجل الذي لا يُشكُّ في عقله وصدقه ودينه أنَّه رأى رؤيا.

وهذا المقام يشبه من بعض الوجوه تنازُعَ النَّاس في أنَّ خبر الواحد: هل يجوز أن يقترن به من القرائن والضَّمائم ما يُفيد معه العلم؟

---

(١) قوله: «من نبي أو آثار نبي» في (ك): «من شيء بآثار نبي»، وفي (ل): «من نبي»، والمثبت من (م).

(٢) قوله: «ولا بالإيمان باليوم» في (م): «ولا بالإيمان ولا باليوم»، وفي (ل): «ولا باليوم»، والمثبت من (ك).

(٣) بعدها في (ك) زيادة: «أنه نبي».

(٤) قوله: «أو الفتن» في (م): «والفتن»، والمثبت من (ك، ل).

ولا ريب أنَّ المحقِّقين من كلِّ طائفةٍ على أنَّ خبر الواحد والاثنين والثَّلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضَّروريُّ بخبر المخبِر. بل القرائن وحدها قد تفيد العلم الضَّروريَّ؛ كما يَعرِفُ الرَّجُلُ رضا الرَّجُلِ وغضبَه، وحبَّه وبغضَه، وفرحَه وحزنَه، وغيرَ ذلك ممَّا في نفسه؛ بأمورٍ تظهر على وجهه قد لا يمكنه التَّعبير عنها.

كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْۚ﴾، ثُمَّ قال تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِۚ﴾[(١)]، فأقسم أنَّه لا بُدَّ أن يَعْرِف المنافقين في لحن القول، وعَلَّق معرفتهم بالسِّيما على المشيئة؛ لأنَّ ظهور ما في نفس الإنسان من كلامه أبينُ من ظهوره على صفحات وجهِهِ، **وقد قيل:** «ما أسرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه». فإذا كان مثل هذا يُعلم به ما في نفس الإنسان من غير إخبارٍ؛ فإذا اقترن بذلك إخبارُه؛ كان أَوْلَى بحصول العلم.

ولا يقول عاقلٌ من العقلاء: إنَّ مجرَّد خبر الواحد، أو خبر كلِّ واحدٍ يفيد العلم، بل ولا خبر كلِّ خمسةٍ أو عشرةٍ؛ بل قد يخبر ألفٌ وأكثرُ[(٢)] من ألفٍ، ويكونون كاذبينَ إذا كانوا متواطئينَ.

وإذا كان صدق المخبِر أو كذبُه يُعلم بما يقترن به من القرائن -بل في لحن قوله وصفحات وجهه-، ويحصل بذلك علمٌ ضروريٌّ لا يمكن المرءَ أن يدفعه عن نفسه؛ فكيف بدعوى[(٣)] المدَّعي أنَّه رسولُ الله؟! كيف يَخْفَى صدقُ هذا من كذبه[(٤)]؟! أم كيف لا يتميَّزُ الصَّادقُ في ذلك من الكاذب بوجوهٍ من الأدلَّة لا تُعدُّ ولا تُحصى؟!

---

(١) محمد: (٣٠).
(٢) في (ك): «أو أكثر»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (م): «يدعي»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) قوله: «صِدقُ هذا من كذبه» في (ل): «صدقه وكذبه»، وفي (ك): «صدق هذا وكذبه»، =

وإذا كان الكاذب إنَّما يُؤْتى من وجهين: **إمَّا** أن يتعمَّد الكذب، **وإمَّا** أن يُلْبَس عليه -كمن يأتيه الشَّيطان[(١)]-؛ فمن المعلوم الذي لا ريب فيه أنَّ من النَّاس من يُعلم منه أنَّه لا يتعمَّد الكذب، بل كثيرٌ ممَّن خَبَرَه النَّاسُ وجَرَّبوه من شيوخهم ومُعامليهم يعلمون منهم علمًا قاطعًا أنَّهم لا يتعمَّدون الكذب، وإن كانوا يعلمون أنَّ ذلك ممكنٌ؛ فليس كلُّ ما عُلم إمكانُه جُوِّز وقوعُه[(٢)]:

❐ فإنَّا نعلم أنَّ الله قادرٌ على قلب الجبال ياقوتًا والبحارِ دمًا؛ ونعلم أنَّه لا يفعل ذلك.

❐ ونعلم من حال البشر -من حيث الجملة- أنَّه يجوز أن يكون أحدُهم يهوديًّا ونصرانيًّا ونحو ذلك؛ ونعلم -مع هذا- أنَّ هذا لم يقع من أشخاصٍ نعرفُهم، بل ولا يقع منهم، ومن[(٣)] أخبرنا بوقوعه منهم؛ كذَّبناه قطعًا.

ونحن لا ننكر أنَّ الرَّجل قد يتغيَّر ويصير متعمِّدًا للكذب بعد أن لم يكن كذلك، لكن إذا استحال وتغيَّرَ؛ ظَهَرَ ذلك لمن يَخْبُره ويَطَّلِعُ[(٤)] على أموره. ولهذا لمَّا كانت خديجةُ تعلم من النَّبيِّ ﷺ أنَّه الصَّادق البارُّ؛ قال لها لما جاءه الوحيُ: «**إِنِّي قَد خَشِيتُ عَلَى عَقلِي**»، فقالت: «كلَّا؛ والله لا يُخزيك الله! إنَّك لَتَصِلُ الرَّحِم، وتَصْدُق الحديث، وتَحْمِل الكَلَّ،

= والمثبت من (م).

(١) قوله: «يأتيه الشيطان» في (ك): «تأتيه الشياطين»، والمثبت من (م، ل).

(٢) انظر: ما سيأتي (ص٧٩٠)، «**النبوات**» (٢/ ٩٣٦)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٢١).

(٣) من قوله: «أن هذا لم يقع...» إلى هنا؛ في (ل): «أن هذا لم يقع، بل ولا يقع من أشخاص، وأن مَن»، وفي (ك): «أن هذا لا يقع مع أشخاص يصرفهم بل ولا يقع ومن»، والمثبت من (م).

(٤) قوله: «ظهر ذلك لمن يخبره ويطلع» في (ك): «ظهر من يخبره فيطلع»، والمثبت من (م، ل).

وتَقْرِي الضَّيف، وَتَكْسِبُ المعدوم، وتُعِين على نوائب الحقِّ»[(١)].

فهو لم يَخَفْ مِن تعمُّد الكذب؛ فإنَّه يَعْلَم من نفسه ﷺ أنَّه لم يَكْذِب، لكن خاف في أوَّل الأمر أن يكون قد عَرَضَ له عارضُ سوءٍ -وهو المقام الثَّاني-، فذكرتْ خديجةُ ما ينفي هذا؛ وهو ما كان مجبولًا عليه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم والأعمال؛ وهو الصِّدق المستلزِم للعدل، والإحسان إلى الخلق. ومن جُمع فيه الصِّدق والعدل والإحسان؛ لم يكن ممَّن يُخْزِيه الله.

وصلةُ الرَّحم، وقِرَى الضيف، وحَمْل الكَلِّ، وإعطاء المعدوم، والإعانة على نوائب الحق= هُنَّ[(٢)] من أعظم أنواع البرِّ والإحسان. وقد عُلم من سُنَّة الله أنَّ مَن جَبَلَه الله على الأخلاق المحمودة، ونَزَّهه عن الأخلاق المذمومة= فإنَّه لا يُخْزِيه.

وأيضًا: فـ«**النُّبوَّةُ**» في الآدميِّين هي من عهد آدم عليه السلام؛ فإنَّه كان نبيًّا، وكان بنوه يعلمون نبوَّته وأحوالَه بالاضطرار، وقد عُلم جنسُ ما يدعو إليه الرُّسل، وجنسُ أحوالِهم؛ فالمدَّعي **للرِّسالة** في زمن الإمكان:

❑ إذا أتى بما ظهر به مخالفتُه للرُّسل؛ عُلم أنَّه ليس منهم.

❑ وإذا أتى بما هو من خصائص الرُّسل؛ تبيَّن أنَّه منهم.

لا سيَّما إذا عُلم أنَّه لا بُدَّ من رسولٍ مُنْتَظَرٍ، وعُلم أنَّ لذلك الرَّسول صفاتٍ متعدِّدةً تميِّزه عمَّن سواه؛ فهذا قد يبلغ بصاحبه إلى العلم الضَّروريِّ بأنَّ هذا هو الرَّسول المنتظر، ولهذا قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٤٩) من حديث عائشة بلفظ: «نفسي» بدل: «عقلي». وقد تكرر عند الشَّيخ في «**المنهاج**» (٨/ ٥٤٩).
(٢) ليست في (ك)، وفي (ل): «هي»، والمثبت من (م).

يَعۡلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾[١].

والمسلك الأوَّل -النَّوعِي[٢]-؛ هو ممَّا[٣] استدلَّ به النَّجَاشيُّ على نبوَّته؛ فإنَّه لمَّا استَخْبَرهم عمَّا يُخْبِر به، واستَقرأهم القرآن، فقرؤوه عليه= **قال:** «إنَّ هذا والذي جاء به موسى لَيَخرج من مشكاةٍ واحدةٍ»[٤].

وكذلك قَبْلَه وَرَقَةُ بن نَوْفَلٍ؛ لمَّا أخبره النَّبيُّ ﷺ بما رآه، وكان ورقةُ قد تَنَصَّرَ، وكان يكتب الإنجيلَ بالعربيَّة[٥]، فقالت له خديجةُ: «أي عَمِّ! اسمع من ابن أخِيك ما يقول»، فأخبره النَّبيُّ ﷺ بما رأى، فقال: «هذا هو النَّاموس الذي كان يأتي موسى، وإنَّ قومك سيُخرجونك»، فقال النَّبيُّ ﷺ: «**أوَمُخْرِجيَّ هم؟!**»= **قال**[٦]«نعم؛ لم يأتِ أحدٌ بمثل ما جئت به إلَّا عُودي، وإن يُدْرِكْني يَوْمُك أنْصُرْكَ نَصْرًا مُؤزَّرًا»، فلم ينشب[٧] ورقةُ أن تُوفِّي[٨].

والمسلك الثَّاني -الشَّخْصِي-؛ استدلَّ به هِرَقْل -مَلِكُ الرُّوم-؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا كتب إليه كتابًا يدعوه فيه إلى الإسلام؛ طلبَ هِرَقْلُ[٩] مَنْ كان هناك مِنَ العرب، وكان أبو سفيان قد قَدِم في طائفةٍ من قريشٍ في

(١) البقرة: (١٤٦).
(٢) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٩٨)، «**النبوات**» (١/ ١٨٧) (٢/ ٨٨٦)، «**الدرء**» (٧/ ٣٤٩).
(٣) في (م): «ما»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) أخرجه أحمد (٢٢٤٩٨) من حديث أم سلمة.
(٥) وروي أيضًا: «بالعِبْرانيَّة»، وكلاهما صواب، فإنه تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية؛ فكان يكتب الكتاب العبراني، كما كان يكتب الكتاب العربي، لتمكُّنه من الكتابين واللسانين. انظر: «**فتح الباري**» (١/ ٢٥).
(٦) في (م، ك): «فقال»، والمثبت من (ل).
(٧) في (ك): «يلبث»، والمثبت من (م، ل).
(٨) أخرجه البخاري (٤٩٤١)، ومسلم (١٤٩) من حديث عائشة.
(٩) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

تجارةٍ إلى غَزَّةَ، فطلبهم وسألهم عن أحوال النَّبيِّ ﷺ؛ فسأل أبا سفيان وأمر الباقين[(١)] إن كَذَب أن يُكَذِّبوه، فصاروا بسكوتهم[(٢)] موافقين له في الإخبار.

فسألهم[(٣)] هل كان في آبائه مَلِكٌ؟ **فقالوا**: لا.

وهل قال هذا القول أحد قبله؟ **فقالوا**: لا.

وسألهم: أهو ذو نَسَبٍ فيكم؟ **فقالوا**: نعم.

وسألهم: هل كنتم تتَّهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ **فقالوا**: لا، ما جرَّبنا عليه كَذِبًا.

وسألهم: هل اتَّبَعه ضُعَفَاءُ النَّاس أم أشرافُهم؟ **فذكروا** أنَّ الضُّعَفاء اتَّبعوه.

وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون؟ **فذكروا** أنَّهم يزيدون.

وسألهم: هل يرجع أحدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ **فقالوا**: لا.

وسألهم: هل قاتلتموه؟ **فقالوا**: نعم.

وسألهم عن الحرب بينهم وبينه، **فقالوا**: يُدَال علينا المرَّة، ونُدال عليه الأخرى.

وسألهم: هل يغدر؟ **فذكروا** أنَّه لا يغدر.

وسألهم بماذا يأمركم؟ **فقالوا**: يأمرنا أن نعبد الله وحدَه لا نشرك به

---

(١) في (ل): «الباقي»، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «فصاروا بسكوتهم» في (ك): «فصاروا يسألونهم»، وفي (ل): «فصاروا يجدونه»، والمثبت من (م).
(٣) في (ك): «مسألة»، وفي (ل): «سألهم»، والمثبت من (م).

شيئًا، وينهانا عمَّا كان يعبد آباؤنا، ويأمرنا بالصَّلاة والصِّدْق والعَفَاف والصِّلة[(١)].

فهذه أكثرُ من عشرِ مسائلَ.

ثُمَّ بَيَّنَ لهم ما في هذه المسائل من الدَّلالة، **وأنَّه سألهم** عن أسباب الكذب وعلاماته؛ فرآها منتفيةً، **وسألهم** عن علامات الصِّدق؛ فوجدها ثابتةً:

فسألهم: هل كان في آبائه مَلِكٌ؟ **فقالوا:** لا، **قال:** «**قلتُ:** لو[(٢)] كان في آبائه مِلِكٌ؛ **لقلت:** رجلٌ يطلب مُلك أبيه.

وسألتك: هل قال هذا القول فيكم أحدٌ قبله؟ **فقلتَ:** لا؛ **فقلت:** لو قال هذا القول[(٣)] أحدٌ قبله؛ **لقلت:** رجلٌ ائتمَّ بقولٍ قيل قبله».

ولا ريب أنَّ اتِّباع الرَّجل لعادة آبائه، واقتدائه بمن كان قبله كثيرًا ما يكون في الآدميِّين، بخلاف الابتداء بقولٍ لم يُعرف في تلك الأمَّة قبله، وطلبُ أمرٍ لا يناسب حال أهل بيته؛ فإنَّ هذا قليلٌ في العادة، لكنَّه قد يقع؛ **ولهذا أردفه بقوله:** «فهل كنتم تتَّهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟» **فقالوا:** «لا»، **قال:** «فقد[(٤)] علمتُ أنَّه لم يكن ليدع الكذب على النَّاس، ثُمَّ يذهب فيكذب على الله».

وذلك أنَّ مثل هذا يكون كذبًا محضًا يبتدِئُهُ[(٥)] لغير عادةٍ جرت، وهذا لا يفعله إلَّا من يكون من شأنه أن يكذب. فإذا لم يكن من خُلُقه الكذبُ

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٨٢١) من حديث عبد الله بن عباس.
(٢) في (ك): «فلو»، والمثبت من (م، ل).
(٣) بعدها في (ك) زيادة: «فيكم».
(٤) قوله: «قال: فقد» في (م): «فقالوا: قد»، وفي (ك): «فقال: فقد»، والمثبت من (ل).
(٥) في (م): «سدىه»، وفي (ل): «يكذبه»، والمثبت من (ك).

قطُّ، بل لا يُعرف منه إلَّا الصِّدق، وهو يتورَّع أن يكذب على النَّاس= كان تورُّعه أن يكذب على الله أولى وأولى.

والإنسان قد يخرج عن عادته في نفسه إلى عادة بني جنسه، فإذا انتفى هذا وهذا؛ كان هذا أبعدَ عن الكذب وأقربَ إلى الصِّدق.

ثُمَّ أردف ذلك بالسُّؤال عن علامات الصِّدق؛ **فقال:** «**وسألتك:** أضعفاءُ النَّاس يتَّبعونه أم أشرافهم؟ **فقلت:** ضعفاؤهم. وهم أتباعُ الرُّسل».

وهذه علامةٌ[(١)] من علامات الرُّسل، وهو اتِّباع الضُّعفاء لهم[(٢)] ابتداءً؛ قال الله تعالى حكايةً عن قوم نوح: ﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾[(٣)]، وقالوا: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾[(٤)]، وقال تعالى في قصَّة صالح: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحٗا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلَ بِهِۦ مُؤۡمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا بِٱلَّذِيٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٧٦﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى في قصَّة شعيب: ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡنَاۚ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾﴾[(٦)].

---

(١) قوله: «وهذه علامة» في (م): «فهذه علامة»، وفي (ل): «قال فهذه علامات»، والمثبت من (ك).
(٢) في (م، ل): «له»، والمثبت من (ك).
(٣) الشعراء: (١١١).
(٤) هود: (٢٧).
(٥) الأعراف: (٧٥-٧٦).
(٦) الأعراف: (٨٨-٨٩).

ثُمَّ قال هرقل[١]: «**وسألتك**: أيزيدون[٢] أم ينقصون؟ **فقلت**: بل يزيدون. وكذلك الإيمان حتى يَتمَّ.

وسألتك: هل يرتدُّ أحدٌ منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ **فقلت**: لا. وكذلك الإيمان إذا خالطتْ بَشَاشَتُه القلوبَ لا يسخطه أحدٌ».

فسألهم عن زيادة أتْباعه ودوامهم على اتِّباعه؛ **فأخبروه** أنَّهم يزيدون ويدومون.

وهذا من علامات الصِّدق والحقِّ؛ فإنَّ الكذب والباطل لا بُدَّ وأن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابُه، ويمتنع عنه مَن لم يدخل فيه.

ولهذا أخبرت الأنبياءُ المتقدِّمون أنَّ المتنبِّئ الكذَّاب لا يدوم إلَّا مدَّةً يسيرةً[٣]، وهذه من بعض حجج ملوكِ النَّصارى -**الذين يقال**: إنَّهم مِن ولد قيصر هذا أو من[٤] غيرهم-؛ حيث رأى رجلًا يسبُّ النَّبيَّ ﷺ من رؤوس النَّصارى ويرميه بالكذب، فجمع علماءَ النَّصارى، **وسألهم** عن المتنبِّئ الكذَّاب: كم تبقى نبوَّته؟ **فأخبروه** بما عندهم من النَّقل عن الأنبياء أنَّ الكذَّاب المتنبِّئ[٥] لا يبقى إلَّا كذا وكذا سنةً -مدَّةً[٦] قريبةً؛ إمَّا ثلاثين سنةً أو نحوَها-.

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «هل يزيدون»، والمثبت من (م، ل).
(٣) انظر: «**النبوات**» (١/ ٥٥٥)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٢٦٩).
(٤) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٥) ليست في (ل)، وفي (ك): «المفتري»، والمثبت من (م).
(٦) في (م) يحتمل: «لمدة» -وهو الموافق لـ(ل)-، ويحتمل: «كمدة» -وهو الأشبه للرسم-، والمثبت من (ك).

فقال لهم: هذا دينُ محمَّدٍ له أكثرُ من خمس مئةِ سنةٍ[(١)] -أو ستِّ مئة سنةٍ- وهو ظاهرٌ مقبولٌ متبوعٌ؛ فكيف يكون هذا كذَّابًا؟!

ثُمَّ ضرب عنق ذلك الرَّجل.

وسألهم هرقل[(٢)] عن محاربته ومسالمته؛ **فأخبروه أنَّه** في الحرب تارةً يَغْلِب -كما غَلَب يوم بدرٍ-، وتارةً يُغْلَب -كما غُلِبَ يوم أُحدٍ-، **وأنَّه** إذا عاهد لا يَغْدِر.

فقال لهم: «وسألتك كيف الحرب بينكم وبينه؟ **فقلت:** إنَّها دِوَل؛ يُدَال علينا المرَّةَ ونُدَال عليه الأخرى. وكذلك الرُّسل تُبتلَى وتكون العاقبة لها».

قال: «**وسألتك:** هل يغدر؟ **فقلت:** إنَّه لا يغدر. وكذلك الرُّسل لا تَغْدِر».

فهرقل[(٣)] لمَّا كان عنده مِن عِلمه بعادة الرُّسل وسُنَّة الله فيهم؛ أنَّه تارةً ينصرهم وتارة يبتليهم، وأنَّهم لا يَغْدِرون= عَلِمَ أنَّ هذا من علامات الرُّسُلِ. فإنَّ سُنَّة الله في الأنبياء والمؤمنين أنَّه يبتليهم بالسَّراء والضَّراء؛ لينالوا درجة الشُّكر والصَّبر، كما في «**الصَّحيح**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: **«وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ لَا يَقضِي الله لِلمُؤمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيرًا لَهُ، وَلَيسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلمُؤمِنِ؛ إِن أَصَابَتهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيرًا لَهُ، وَإِن أَصَابَتهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيرًا لَهُ»**[(٤)].

والله تعالى قد بَيَّن في القرآن ما في إدالة العدوِّ عليهم يومَ أُحدٍ من الحكمة؛ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). (٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ل): «فهو»، والمثبت من (م، ك).
(٤) أخرجه مسلم (٣١١٦) من حديث صهيب الرومي.

إن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾[(١)].

فمن الحِكم[(٢)]: **تمييزُ المؤمن من غيره**، فإنَّهم إذا كانوا دائمًا منصورين؛ لم يظهر وليُّهم من عدوِّهم[(٣)] -إذ الجميع يُظهرون الموالاة-، فإذا غُلبوا؛ ظهر عدوُّهم، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴿١٦٧﴾ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ وَقَعَدُوا۟ لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا۟ ۗ قُلْ فَٱدْرَءُوا۟ عَنْ أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٦٨﴾﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾﴾[(٥)] إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴿١١﴾﴾[(٦)]، وقال تعالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ﴾[(٧)]، وأمثالُ ذلك.

ومن الحِكم[(٨)]: **أن يتَّخذ منكم شهداءَ**؛ فإنَّ منزلة الشَّهادة منزلةٌ عليَّة

---

(١) آل عمران: (١٣٩-١٤١).
(٢) في (م، ك): «الحكمة»، والمثبت من (ل).
(٣) قوله: «من عدوهم» في (ك، ل): «وعدوهم»، والمثبت من (م).
(٤) آل عمران: (١٦٦-١٦٨).
(٥) العنكبوت: (١-٣).
(٦) العنكبوت: (١٠-١١).
(٧) آل عمران: (١٧٩).
(٨) في (م): «الحكمة»، والمثبت من (ك، ل).

في الجنَّة، ولا بُدَّ من الموت، فموتُ العبد شهيدًا أكمل له وأعظمُ لأجره وثوابه، ويكفَّر عنه بالشَّهادة ذنوبُه وظلمُه لنفسه، والله لا يحبُّ الظَّالمين.

ومن ذلك: أن يمحِّص الله الذين آمنوا فيخلِّصهم من الذُّنوب؛ فإنَّهم إذا انتصروا دائمًا حصل للنُّفوس من الطُّغيان وضَعْف الإيمان ما يوجب لها العقوبةَ والهوان؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾[(٢)].

وفي «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**مَثَلُ المُؤمِنِ كَمَثَلِ الخَامَة من الزَّرْع تُفِيئُها الرِّيَاحُ؛ تُقَوِّمُها تَارَةً وَتُمِيلُها أُخرَى، وَمَثَلُ المُنَافِقِ كَمَثَلِ شَجَرَةِ الأَرْزِ؛ لَا تَزَالُ ثَابِتَةً عَلَى أَصلِهَا حَتَّى يَكُونَ انجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً**»[(٣)].

وسُئل ﷺ: أيُّ النَّاس أشدُّ بلاءً؟ فقال: «**الأَنبِيَاءُ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمثَلُ؛ يُبتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ؛ فَإِن كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ خُفِّفَ عَنهُ، وَإِن كَانَ فِي دِينِهِ صَلَابَةٌ زِيدَ فِي بَلَائِهِ. وَلَا يَزَالُ البَلَاءُ بِالمُؤمِنِ فِي نَفسِهِ وَأَهلِهِ وَمَالِهِ؛ حَتَّى يَلقَى الله وَلَيسَ عَلَيهِ خَطِيئَةٌ**»[(٤)].

وقد قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[(٦)].

وفي الأثر فيما يُروى عن الله تعالى: «يَا ابن آدم! البلاءُ يجمع بيني

(١) العلق: (٦-٧).
(٢) آل عمران: (١٧٨).
(٣) أخرجه البخاري (٥٦٤٢)، ومسلم (٢٩١٣) من حديث كعب بن مالك.
(٤) أخرجه الترمذي (٢٥٧٥)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وأحمد (١٤٨١) من حديث سعد بن أبي وقاص. وقال الترمذي: (حسن صحيح).
(٥) البقرة: (٢١٤).
(٦) آل عمران: (١٤٢).

وبينك، والعافيةُ تجمع بينك وبين نفسِك»(١)، وفي الأثر أيضًا أنَّهم إذا قالوا للمريض: «اللَّهُمَّ ارحمه»، يقول الله: «**كيف أرحمه من شيءٍ به أرحمُهُ!**»(٢).

وقد شهدنا أنَّ العسكر إذا انكسر: خشع لله، وذَلَّ، وتاب إلى الله من الذُّنوب، وطلب النَّصر من الله، وبرئ مِن حولِه وقوَّتِه متوكِّلًا على الله؛ ولهذا ذكَّرهم الله بحالهم يومَ بدرٍ، وحالِهم(٣) يومَ حنينٍ؛ فقال: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢٣﴾﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾﴾(٥).

وشواهدُ هذا الأصلِ كثيرةٌ، وهو أمرٌ يجده النَّاس بقلوبهم، ويحسُّونه ويعرفونه من أنفسهم ومن غيرهم، وهو من المعارف الضَّروريَّة الحاصلة بالتَّجرِبة لمن جرَّبها، والأخبار المتواترة لمن سمعها.

ثُمَّ ذكر سبحانه حكمةً أخرى؛ فقال: ﴿وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾﴾(٦).

---

(١) ذكره في «**جامع المسائل**» (٩/ ٣٨٨)، و«**الفتاوى**» (١٠/ ٣٣٤) وبيَّن أنه من الإسرائيليات، ولم أقف عليه مسندًا.

(٢) ذكره أيضًا في «**الاستقامة**» (١/ ٤٤٠)، و«**جامع المسائل**» (٩/ ٣٨٧)، و«**مجموع الفتاوى**» (١٠/ ١٤٧).

وقد روي عن موسى عليه السلام، كما في «**قوت القلوب**» (٢/ ٣٩)، و«**الإحياء**» (٤/ ٢٨٩).

وروي أيضًا عن سلَّام بن أبي مطيع، كما في «**العلل**» للإمام أحمد -رواية عبد الله- (٢٤٢٧)، و«**البصائر والذخائر**» للتوحيدي (٧/ ١٤٠).

(٣) في (ك): «وبحالهم»، والمثبت من (م، ل).

(٤) آل عمران: (١٢٣).

(٥) التوبة: (٢٥-٢٦).

(٦) آل عمران: (١٤١).

وذلك أنَّ الله سبحانه إنَّما يعاقب النَّاسَ بأعمالهم، والكافرُ إذا كانت له حسناتٌ؛ أطعمه الله بحسناته في الدُّنيا، فإذا لم يبق له حسنةٌ؛ عاقبه بكفره. والكُفَّارُ إذا أُديلوا؛ يحصل لهم من الطُّغيان والعدوان وشدَّة الكفر والتكذيب ما يستحقُّون به المحْقَ، ففي إدالتهم ما يمحقهم الله به.

وأمَّا الغَدْر؛ فإنَّ الرُّسل لا تَغْدِر أصلًا؛ إذ الغدر قرينُ الكذب، كما في «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**آيَةُ المُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخلَفَ، وَإِذَا ائتُمِنَ خَانَ**»[(١)]، وفي «**الصَّحيحين**» أيضًا عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**أَربَعٌ مَن كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَن كَانَت فِيهِ خَصلَةٌ مِنهُنَّ كَانَت فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا ائتُمِنَ خَانَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**»[(٢)].

بل[(٣)] الغدر ونحوه داخلٌ في الكذب؛ كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾﴾[(٤)]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١١﴾ لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا۟ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٢﴾﴾[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥١) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٣) في (ك): «قلت»، والمثبت من (م، ل).

(٤) التوبة: (٧٥-٧٧).

(٥) الحشر: (١١-١٢).

فالغدر يتضمَّن كذبًا[(١)] في المستقبل، والرُّسل صلوات الله عليهم مُنَزَّهون عن ذلك، فكان هذا من العلامات.

قال هرقل[(٢)]: «**وسألتك** عما يأمر به، **فذكرتَ** أنَّه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئًا، ويأمركم بالصَّلاة والصِّدق والعفاف والصِّلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم= وهذه صفةُ نبيٍّ. وقد كنتُ أعلم أنَّ نبيًّا يُبعث، ولم أكن أظنُّهُ[(٣)] منكم، ولودِدْت أنِّي أخلُص إليه، ولولا ما أنا فيه من المُلْك لذهبتُ إليه، وإن يكن ما تقول حقًّا، فسيملك موضع قدميَّ هاتين».

وكان المخاطَب بذلك أبو سفيان بن حربٍ، وهو حينئذٍ كافرٌ من أشدِّ النَّاس بغضًا وعداوةً للنَّبيِّ ﷺ. **قال أبو سفيان**: «فقلت لأصحابي -ونحن خروجٌ-: لقد أمِرَ أمرُ ابنِ أبي كَبْشَةَ، إنَّه لَيخافه[(٤)] مَلِكُ بني الأَصْفَر»، **قال**[(٥)]: «وما زلت موقنًا بأنَّ أمر رسول الله ﷺ سيَظْهر حتَّى أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كارهٌ».

قلت[(٦)]: فمثل هذا السُّؤال والبحث أفاد هذا العاقل اللَّبيب علمًا جازمًا بأنَّ هذا هو النَّبيُّ الذي ينتظره.

وقد اعترض على هذا بعضُ من لم يُدرك غَوْر كلامِه وسؤالِه -

---

(١) في (م): «الكذب»، والمثبت من (ك، ل).

(٢) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (م)، وفي (ك): «أظن أنه»، والمثبت من (ل).

(٤) في (ل): «ليعظمه»، والمثبت من (م، ك).

(٥) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). وبعدها في (م): «للإنسان من شبع وري وشكر وفرح وغم بأمور مجتمعة لا يحصل»، والظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقها الناسخ في غير موضعها، وقد أتت في موضعها الصحيح في (ك)، كما سيأتي بعد سطور.

كالمازَرِيِّ ونحوِه[(١)]-، **وقال**: إنَّه بمثل هذا لا تُعلم «**النُّبوَّة**»، وإنَّما تُعلم بـ«**المعجزة**».

وليس الأمر على ما قال؛ بل كلُّ عاقلٍ سليمِ الفطرة إذا سمع هذا السُّؤال والبحث؛ علم أنَّه من أدلِّ الأمور على عقل السَّائل وخِبرته، واستنباطِه ما يُميِّز[(٢)] به: «هل هو صادقٌ أو كاذبٌ»، وأنَّه بهذه الأمور يتميَّز[(٣)] له ذلك.

وممَّا ينبغي أن يُعرف: أنَّ ما يحصل في القلب بمجموع[(٤)] أمورٍ؛ قد لا يَسْتَقِلُّ بعضُها به، بل كلُّ ما يَحْصُل للإنسان من شِبَع ورِيٍّ وسكْرٍ وفَرَحٍ وغَمٍّ بأمورٍ مجتمعةٍ؛ لا يَحْصُل ببعضها، لكن بعضُها قد يُحَصِّل بعضَ الأمر[(٥)]. وكذلك العلم بمُخبَرٍ من[(٦)] الأخبار، وبما جَرَّبه من المُجَرَّبات، وبما في نفس الإنسان من الأمور؛ فإنَّ الخَبَر[(٧)] الواحد يُحَصِّل في القلب نوعَ ظَنٍّ، ثُمَّ الآخر يُقَوِّيه، إلى أن ينتهي إلى العِلْم، حتَّى يتزايد ويقوَى. وكذلك ما يُجَرِّبه الإنسان من الأمور، وما يراه من أحوال الشَّخص. وكذلك ما يُستدلُّ به على كذبه وصدقه.

وأيضًا: فإنَّ الله ﷻ أبقى[(٨)] في العالم الآثارَ الدَّالَّةَ على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذِّبيهم من العقوبة، وذلك أيضًا معلومٌ بالتَّواتُر: كتواتُر الطُّوْفان، وإغراقِ فرعونَ وجنودِه.

(١) انظر: «**المعلم**» للمازري (٣/ ٢٨).
(٢) في (ك): «يتميز»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (ل): «يميز»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك، ل): «لمجموع»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «العلم»، والمثبت من (م، ل).
(٦) قوله: «بمخبر من» في (ل): «بمخبر»، وفي (ك): «بخبر»، والمثبت من (م).
(٧) في (ل): «المخبر»، والمثبت من (م، ك).
(٨) في (ل): «أتقن»، والمثبت من (م، ك).

والله تعالى كثيرًا ما يذكر ذلك في القرآن؛ كقوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ۞ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ۞ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۞ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أهلكتها[(١)] وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ۞ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴿٣٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[(٣)].

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴿٥﴾﴾[(٤)] إلى قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢٢﴾﴾[(٥)] إلى قوله سبحانه: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴿٥١﴾﴾[(٦)] إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ قُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٧٨﴾﴾[(٧)] إلى

---

(١) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وهي قراءة البصريِّيْن، وقرأ الجمهور: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٢٧).

(٢) الحج: (٤٠-٤٤).

(٣) ق: (٣٦-٣٧).

(٤) غافر: (٥).

(٥) غافر: (٢١-٢٢).

(٦) غافر: (٥١).

(٧) غافر: (٧٨).

قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾(١).

ولمَّا ذكر في سورة الشُّعراء قَصَصَ الأنبياءِ -نبيًّا بعد نبيٍّ-: كقصة موسى وإبراهيمَ ونوحٍ ومَن بعده، يقول في آخر كلِّ قصَّةٍ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٩﴾﴾(٢)، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴿٦٤﴾ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ أَجْمَعِينَ ﴿٦٥﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ ﴿٦٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٦٨﴾﴾(٣).

وكذلك قال في آخر كلِّ قصَّةٍ، إلى أن قال في قصَّةِ شُعيب: ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٨٩﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٩٠﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿١٩١﴾﴾(٤).

وقال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُولَٰئِكَ الْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴿١٤﴾﴾(٥).

---

(١) غافر: (٨٢-٨٥).
(٢) الشعراء: (٨-٩).
(٣) الشعراء: (٦١-٦٨).
(٤) الشعراء: (١٨٩-١٩١).
(٥) ص: (١٢-١٤).

وقال تعالى في قوم شعيبٍ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾ وَقَٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَٰبِقِينَ ﴿٣٩﴾ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٠﴾ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤٢﴾ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٧﴾ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ۖ بَلْ ضَلُّوا۟ عَنْهُمْ ۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٨﴾﴾[2].

فهو سبحانه يذكر ما يظهر للموجودين[3] من مساكنهم التي كانت حول أهل مكَّةَ؛ فإنَّ عامَّة من قصَّ الله نبأه من الرُّسل وأممهم بُعِثوا حول مكَّةَ: كهودٍ باليمن، وصالحٍ بالحجر من ناحية الشَّام، ونوحٍ وإبراهيمَ وموسَى وعيسَى ويونسَ ولوطٍ وأنبياءِ بني إسرائيلَ بأرض الشَّامِ ومصرَ والجزيرةِ وما يليها من العراق.

وقال تعالى لما قصَّ قصَّة قوم لوطٍ: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾ فَجَعَلْنَا

---

(١) العنكبوت: (٣٧-٤٣).

(٢) الأحقاف: (٢٧-٢٨).

(٣) قوله: «يظهر للموجودين» في (ك): «ظهر للموحدين»، وفي (ل): «يبين للموجودين»، والمثبت من (م).

عَلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴿٧٤﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٧﴾ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ﴿٧٨﴾ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿٧٩﴾﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾ إِذْ نَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿١٣٤﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿١٣٥﴾ ثُمَّ دَمَّرْنَا ٱلْآخَرِينَ ﴿١٣٦﴾ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٣٧﴾﴾[3].

وقد قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾﴾[4]، وقال تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾﴾[5].

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿١٣﴾﴾[6].

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخَرِّبُونَ[7] بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾﴾[8].

---

(١) الحجر: (٧٣-٧٩).
(٢) الصافات: (١٣٣-١٣٨).
(٣) الذاريات: (٣٥-٣٧).
(٤) الفيل: (١-٥).
(٥) قريش: (١-٤).
(٦) آل عمران: (١٣).
(٧) كذا قرأ أبو عمرو، وقرأ الباقون بالتخفيف: ﴿يُخْرِبُونَ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٨٦).
(٨) الحشر: (٢).

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحَىٰٓ[(١)] إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ[(٢)] ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِّبُواْ[(٣)] جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ[(٤)] مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١١٠﴾ لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾[(٥)].

ومثل هذا في القرآن متعدِّدٌ في غير موضع[(٦)] يذكر الله تعالى **قَصَصَ** رسله ومَن آمن بهم، وما حصل لهم من النَّصر والسَّعادة وحسنِ العاقبة، **وقَصَصَ** من كفر بهم وكذبهم، وما حصل لهم من البلاء والعذاب وسوء العاقبة؛ وهذا من أعظم الأدلَّة والبراهين على صدق الرُّسل وبرِّهم، وكذب من خالفهم وفجوره.

ثُمَّ إنَّه سبحانه بَيَّنَ[(٧)] أنَّ ذلك يُعلم بالبصر، أو السَّمع، أو بهما:

۞ فـ**«البصر والمشاهدة»** لمن رآهم، أو رأى آثارهم الدَّالَّة عليهم؛ كمن شاهدَ أصحابَ الفيل وما أحاط بهم، ومَن شاهد آثارهم بأرض الشَّام

(١) كذا قرأ الجمهور، وقرأ حفص بالنون: ﴿نُوحِيٓ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٩٦).
(٢) كذا قرأ الجمهور، وقرأ المدنيَّان ويعقوب وابن عامر: ﴿تَعۡقِلُونَ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٥٧).
(٣) كذا قرأ الجمهور، وقرأ أبو جعفر والكوفيُّون بالتخفيف: ﴿كُذِبوا﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٩٦).
(٤) في (ل): «فننجي»، وقد نقل الدَّاني وغيره إجماع المصاحف على كتابتها بنون واحدة؛ فلعلها رسمت بنونين موافقة لقراءة من قرأها كذلك؛ وهم الجمهور، وقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم: ﴿فَنُجِّيَ﴾. انظر: «**المقنع**» (ص٩٠، ٩٥)، «**النشر**» (٢/ ٢٩٦).
(٥) يوسف: (١٠٩-١١١).
(٦) قوله: «متعدد في غير موضع» في (م): «في مواضع»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) في (ل): «يبين»، والمثبت من (م، ك).

واليمن والحجاز وغير ذلك؛ كآثار أصحاب الحِجْر وقومِ لوطٍ ونحو[١] ذلك.

۞ **وأمَّا «السَّمعُ»**[٢] فبالأخبار التي تفيد العلم؛ **كتواتُر** الأخبار بما جرى من[٣] قصَّةِ موسى وفرعون وغرق فرعونَ في القُلْزُم، **وكذلك تواتُر** الأخبار بقصَّة الخليل مع النَّمرود، **وتواتُر** الأخبار بقصَّة نوحٍ وإغراق أهلِ الأرض، وأمثال ذلك من الأخبار المتواترة عند أهل الملل وغير أهل الملل؛ مع أنَّ في بعض مَن تواترت به هذه الأخبارُ ما يحصل العلمُ بخبرهم[٤].

۞ **واشتراكُ «البَصَرِ» و«السَّمعِ»**؛ كما **تُشاهَد** بعضُ الآثار، **وتتواتر** الأخبارُ، بما[٥] يبيِّن الحال:

❒ كما **تُشاهَد** السُّفُن، **ويُعلم** بالخبر أنَّ ابتداءَها كان سفينةَ نوحٍ؛ كما قال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ[٦] أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴿١٢﴾﴾[٨].

❒ وكذلك **تُشاهَد** أرضُ الحجر وما فيها من البيوت المنقورة في الجبال، **ويُعلم** بالخبر تفصيلُ[٩] الحال.

---

(١) في (ك): «وغير»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «وأما السمع» في (ك، ل): «والسمع»، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «في»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ل): «بخبره»، والمثبت من (م، ك).
(٥) في (م، ك): «مما» ولعلها محرَّفة عن المثبت، وفي (ل): «ما».
(٦) قوله: «وآية لهم» في الأصول (م، ك، ل): «أولم يروا».
(٧) يس: (٤١-٤٢). (٨) الحاقة: (١١-١٢).
(٩) كتب فوقها في (م): «من».

وأمثالُ ذلك.

وبالجملة: فالعلمُ بأنَّه كان في الأرض مَن يقول: «إنَّه[(١)] رسول الله»، وأنَّ أقوامًا اتَّبَعوهم، وأنَّ أقوامًا خالفوهم، وأنَّ الله نصر الرُّسُل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقبَ أعداءهم= هو مِن أظهر العلوم المتواترة وأجلاها.

ونَقْلُ هذه الأمور أظهرُ وأوضحُ من نقل أخبار ملوك الفُرس والعرب في جاهليَّتها، وأخبارِ اليونان وعلماء الطِّبِّ والنُّجوم والفلسفة اليونانيَّة؛ كأبقراط وجالينوس، وبطليموس، وسقراط، وأفلاطُن، وأرسطو وأتباعه.

فكلُّ عاقلٍ يَعلم أنَّ نقل أخبار الأنبياء وأممِهم وأعدائهم أكثرُ وأكثرُ من نقل أخبار مثل هؤلاء؛ فإنَّ أخبار الأنبياء وأتباعهم ينقلها من أهل الملل من لا يُحصي عددَه إلَّا الله، ويدوِّنونها في الكتب، وأهلها من أعظم النَّاس تديُّنًا بوجوب الصِّدق وتحريمِ الكذب، ففي العادة المشتركة بينهم وبين سائر بني آدم ما يمنع اتِّفاقَهم وتواطُأَهُم على الكذب، بل ما يمنع اتِّفاقهم على كتمان ما تتوفَّر الهمم والدَّواعي على نقله، وفي عادتهم الخاصَّة ودينهم الخاصِّ برهانٌ آخرُ أخصُّ من الأوَّل وأكملُ[(٢)].

وهذا معلومٌ على سبيل التَّفصيل من حال أمَّتنا؛ فإنَّا نعلم علمًا ضروريًّا بالنَّقل المتواتر من عادة سلف الأمَّة ودينهم الموجِب للصِّدق والبيان، المانع من الكذب والكتمان= ما يوجب علمًا ضروريًّا لنا بما تواتر لنا عنهم، وبانتفاءِ أمورٍ لو كانت موجودةً لنقلوها، وأهلُ الكتابَيْن قَبْلَنا عندهم من التَّواتر بجُمَل الأمور ما يحصل به المقصود في هذا الموضع.

---

(١) في (ل): «بأنه»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «برهان آخر أخص من الأول وأكمل» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك)، إلا قوله: «آخر» في (م): «خاص».

وإن كان قد يجيء كذبٌ أو كتمانٌ في بعض التَّفاصيل من أهل الكتابَيْن قَبْلَنا ومِن[(١)] بعض أُمَّتِنا؛ فهو[(٢)] أقلُّ بكثيرٍ ممَّا يقع من الكذب والكتمان بأخبار الفرس واليونان والهند وغيرهم ممَّن يُنقَل[(٣)] أخبارُ ملوكهم وعلمائِهم ونحو ذلك.

وما من عاقلٍ يسمع[(٤)] الخبر عن هؤلاء وعن هؤلاء[(٥)] -كما هو موجودٌ في هذا الزَّمان في الكتب والأَلْسِنَةِ-؛ إلَّا ويحصل له من العلوم الضَّروريَّة بأحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ أعظم ممَّا يحصل من العلوم بأحوال ملوك الفرس والرُّوم وعلمائهم وأوليائهم وأعدائهم، وهذا بَيِّنٌ ولله الحمد.

ولولا أنَّ هذا **الجوابَ** إنَّما كان القصدُ به الكلامَ على هذه **العقيدة المختصرة**؛ لكان البسطُ في هذه المواضع أَوْلى من ذلك؛ فإنَّ هذه المقامات تحتمل بسطًا عظيمًا[(٦)]، لكن نبَّهنا على مقدِّماتٍ نافعةٍ؛ فإنَّ كثيرًا من أهل النَّظر والكلام يقصِّرون[(٧)] في **حجج** الاستدلال على تقرير ما يجب تقريرُه من «**التَّوحيد**» و«**النُّبوَّة**» تقصيرًا كثيرًا جدًّا، كما أنَّهم كثيرًا ما يُخطِؤون فيما يذكرونه من **المسائل**.

---

(١) في (م): «أو في»، وفي (ك): «وفي»، والمثبت من (ل).
(٢) في (م، ل): «فهذا هو»، والمثبت من (ك).
(٣) في (م، ك): «نقل»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م، ك): «سمع»، والمثبت من (ل).
(٥) قوله: «وعن هؤلاء» في (ك): «وهؤلاء»، والمثبت من (م، ل).
(٦) من قوله: «وهذا بين...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، والسياق فيه: «وأعدائهم وقد نبهنا...».
(٧) قوله: «فإن كثيرًا من أهل النظر والكلام يقصرون» في (ك): «فإن أكثر أهل النظر يقتصرون»، وفي (ل): «فإن أكثر أهل الكلام مقصرون»، والمثبت من (م)، إلا قوله: «والكلام» في (م): «أهل الكلام»، ولعل صوابها ما أثبت.

ومن لا يعرف الحقائقَ يظنُّ أنَّ ما ذكروه هو الغايةُ في «**أصول الدِّين**» -في دلائله ومسائله-؛ **فيورثه** ذلك مخالفةً للكتاب والسُّنَّة، بل ولصريح العقل في مواضعَ، **ويورثه** استضعافًا لكثيرٍ من أصولهم، وشَكًّا فيما ذكروه من «**أصول الدِّين**» واسترابةً، بل قد **يورثه** ترجيحًا لأقوال من يخالف الرُّسل من متفلسفةٍ وصابئينَ ومشركينَ[(١)] ونحوهم؛ حتَّى يبقى في الباطن منافقًا زنديقًا، وفي الظَّاهر متكلِّمًا يذبُّ عن «**النُّبوَّات**».

ولهذا قال أحمدُ وغيرُه ممَّن قال[(٢)] من السَّلف: «علماءُ الكلام زنادقةٌ»[(٣)]، و«ما ارتدى أحدٌ بالكلام إلَّا كان في قلبه غِلٌّ على أهل الإسلام»[(٤)]؛ وذلك لأنَّهم[(٥)] بنوا أمرَهم على أصولٍ فاسدةٍ أوقعتهم في الضَّلال. وليس هذا موضعُ بسط هذا؛ فقد[(٦)] بسطناه في غير هذا الموضع[(٧)].

والمقصود هنا: أنَّ طرق العلم بالرِّسالة كثيرةٌ جدًّا، متنوعةٌ؛ ونحن اليوم إذا علمنا بالتَّواتر أحوالَ الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم؛ علمنا علمًا يقينًا أنَّهم كانوا صادقينَ على الحقِّ **من وجوهٍ متعدِّدةٍ:**

منَّها: أنَّهم أخبروا الأُمَمَ بما سيكون من انتصارهم، وخِذْلان أولئك،

---

(١) قوله: «متفلسفة وصابئين ومشركين» في (ل): «متفلسف وصابئ ومشرك»، والمثبت من (م، ك).

(٢) قوله: «ممن قال» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل).

(٣) انظر: «**الإحياء**» (١/ ٩٥).

(٤) انظر: «**مسائل أبي داود**» (١٧٧٧)، «**جامع بيان العلم**» (١٧٩٦).

(٥) قوله: «وذلك لأنهم» في (ك): «قلت: وذلك أنهم»، وفي (ل): «لأنهم»، والمثبت من (م).

(٦) في (م): «ما قد»، وفي (ك): «فإنا»، والمثبت من (ل).

(٧) انظر: «**جامع المسائل**» (٩/ ٥-١٧)، «**الدرء**» (٧/ ١٤٥)، «**قاعدة شريفة في السنة والبدعة**» (ق٩، ١٣) -قيد النشر-، «**البيان**» (ق٢٤٥-٢٥٥، ٢٧٥) -قيد النشر-.

وبقاء العاقبة لهم [*أخبارًا كثيرةً في أمورٍ كثيرةٍ، وهي كلُّها صادقةٌ، لم يقع في شيءٍ منها تخلُّفٌ(١) ولا غلطٌ، بخلاف ما(٢) يخبر به من ليس متَّبعًا لهم ممن تَنزَّلُ عليه الشَّياطينُ(٣)، أو يستدلُّ على ذلك بالأحوال الفلكيَّة وغير ذلك؛ فإنَّ هؤلاء لا بُدَّ أن يكذبوا كثيرًا؛ بل الغالبُ من أخبارهم الكذبُ، وإن صدقوا أحيانًا*](٤).

ومن ذلك: أنَّ ما أحدثه الله تعالى من نصرهم وإهلاك عدوهم؛ إذا عُرف الوجه الذي حصل عليه؛ كحصول الغرق لفرعون وقومِه بعد أن دخل البحر خلْف موسى وقومِه= كان هذا ممَّا يورث علمًا ضروريًّا أنَّ الله تعالى أحدث هذا نصرًا لموسى عليه السلام وقومِه، ونجاةً لهم؛ وعقوبةً لفرعونَ وقومِه، ونكالًا لهم. وكذلك أمرُ نوحٍ والخليلِ عليهما السلام، وكذلك قصَّةُ الفيل، وغير ذلك.

ومن الطُّرُق أيضًا: أنَّ من تأمَّل ما جاءت به الرُّسل عليهم السلام فيما أخبرت به وما أمرت به= علم بالضَّرورة أنَّ مثل هذا لا يصدر إلَّا عن(٥) أعلم النَّاس وأصدقِهم وأبرِّهم، وأنَّ مثل هذا يمتنع صدورُه عن كاذبٍ متعمِّدٍ للكذب مفترٍ على الله يخبر عنه بالكذب الصَّريح، أو مخطئٍ جاهلٍ ضالٍّ يظنُّ أنَّ الله تعالى أرسله ولم يرسله.

وذلك لأنَّ فيما أخبروا به وما أمروا به من الإحكام والإتقان، وكشفِ الحقائق، وهَدْيِ الخلائق، وبيانِ ما يعلمه العقلُ جملةً، ويعجز عن

---

(١) لم تحرر في (م)، وفي (ك): «تخلق»، ولعلها مصحَّفة عن المثبت.
(٢) في (ك): «من»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «تنزل عليه الشياطين» في (م): «ينزل عليه الشيطان»، والمثبت من (ك).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٥) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).

معرفته تفصيلًا= ما يُبيِّن أنَّهم من[(١)] العلم والمعرفة والخبرة في الغاية التي باينوا بها أعلمَ الخلق ممَّن[(٢)] سواهم؛ فيمتنع أن يصدر مثلُ ذلك عن جاهلٍ ضالٍّ.

وفيها من الرَّحمة والمصلحة والهُدَى والخير، ودلالة الخلق على ما ينفعهم، ومنع[(٣)] ما يضرُّهم= ما يُبيِّن أنَّ ذلك صدر عن راحمٍ بَرٍّ يقصد غايةَ الخير والمنفعة للخلق.

وإذا كان ذلك يدلُّ على كمال علمهم، وكمال حسن قصدهم؛ فمَن تمَّ علمه وتمَّ حُسن قصده امتنع أن يكون كاذبًا على الله، يَدَّعي عليه هذه الدَّعوى العظيمة، التي لا يكون أفجر[(٤)] من صاحبها إن كان كاذبًا متعمِّدًا، ولا أجهل منه إن كان مخطئًا.

وهذه الطَّريق تُسلك جملةً في حقِّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، وتفصيلًا في حقِّ واحدٍ واحدٍ[(٥)] بعينه، فيستدلُّ المستدلُّ[(٦)] بما يعلمه من الحقِّ والخير جملةً على علم صاحبه وصدقه، ثُمَّ يستدلُّ بعلمه وصدقه على ما لم[(٧)] يعلمه تفصيلًا.

والعلم بجنس الحقِّ والباطل والخير والشَّرِّ والصِّدق والكذب؛ معلومٌ بالفطرة والعقل الصَّريح، بل جُمَلُ ذلك مما اتَّفق[(٨)] عليه بنو آدم؛ ولذلك

(١) في (م، ك): «في»، والمثبت من (ل).
(٢) في (م): «مما»، وفي (ل): «من»، والمثبت من (ك).
(٣) في (ل): «ويمنع»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك): «أنحس»، والمثبت من (م، ل).
(٥) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل)، ولهذا التركيب نظائر في كلام الشَّيخ. انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ١٥٥، ٢٤٠)، «**الرد على السبكي**» (٢/ ٦١٥، ٦٦٥)، «**الدرء**» (٨/ ٣٤٢)، «**المنهاج**» (١/ ٤٤٤)، «**الصفدية**» (ص٣٧٧).
(٦) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٧) في (م): «لا»، والمثبت من (ك، ل).
(٨) في (ك، ل): «اتفقت»، والمثبت من (م).

يُسمَّى ذلك(١) معروفًا ومنكرًا. فإذا عُلم أنَّه فيما عَلِم النَّاس أنَّه حقٌّ وأنَّه خيرٌ؛ هو أعلم منهم به، وأنصح الخلق فيه(٢)، وأصدقهم فيما يقول= عُلِم بذلك أنَّه صادقٌ عالمٌ ناصحٌ، لا كاذبٌ ولا جاهلٌ ولا غاشٌّ.

وهذه الطَّريق يسلكها كلُّ أحدٍ بحسبه، ولا يحتاج في هذه الطَّريق إلى أن يُعلم أوَّلًا خواصُّ «**النُّبوَّة**» وحقيقتُها وكيفيَّتُها، بل أن يُعلم أنَّه صادقٌ بارٌّ فيما يُخْبِر به ويأمر به، ثُمَّ مِن خَبَره يُعلم حقيقةُ «**النُّبوَّة والرِّسالة**».

وقد سلك آخرون من المتكلِّمة والمتفلسفة والمتصوِّفة وغيرهم طريقًا أخرى تشبه هذه من وجهٍ دون وجهٍ؛ وهو أن يُعلم «**النُّبوَّةُ**» أوَّلًا، وأنَّها موجودةٌ في بني آدم، وأنَّهم محتاجون إليها، ويُعلم صفاتُها، ثُمَّ يُعلم عينُ «**النَّبيِّ**».

ثُمَّ **المتكلِّمون** من المعتزلة وغيرهم يوجبون «**النُّبوَّة**» على الله تعالى على طريقتهم(٣) في إيجاب ما يوجبونه عليه، **والمتفلسفةُ** قد(٤) يوجبون ذلك على طريقتهم فيما يجب وجوده في العالَم، **وغيرُهم** يوجب ذلك لِمَا عُلم من عادته سبحانه في(٥) حكمته ورحمته وإعطائه الخلق ما يحتاجون إليه.

وبالجملة: فيعلمون نوعها في العالَم، ثُمَّ يعلمون الواحد من النَّوع(٦) بثبوت حقيقة النَّوع فيه، وهذه الطَّريق يسلكها كثيرٌ من المتكلِّمة

---

(١) قوله: «يسمى ذلك» في (ك): «سمي»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «هو أعلم منهم به، وأنصح الخلق فيه» في (م): «من هو أعلم به، وأنصح للخلق فيه»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) في (م، ل) -هنا وفي الموضع الآتي-: «طريقهم»، والمثبت من (ك).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) في (م، ك): «ومن»، والمثبت من (ل).
(٦) في (ل): «الجنس»، والمثبت من (م، ك).

والمتصوِّفة[(١)] والمتفلسفة والعامَّة وغيرهم.

لكنَّ المتفلسفة -كابن سينا وأمثالِه- أدركوا من «**النُّبوَّةِ**» بقدر ما أعطتهم موادُّهم الفلسفيَّة، التي علموا بها أنَّ «**النَّبيَّ**» يكون له كمالُ القوَّة العلميَّة، وكمال قوَّة السَّمع والبصر، وكمالُ قوَّة النَّفْس؛ بحيث يعلم ويسمع ويبصر ما يقصر عنه غيره، ويفعل في العالم بهمَّته ما يعجز عنه غيره[(٢)].

[*وهؤلاء يجعلون نفس[(٣)] «النُّبوَّة» ثلاثةَ أمورٍ[(٤)]:

أحدُها: أن تكون له قوَّةٌ عقليَّةٌ قدسيَّةٌ؛ يَنَال بها العلم من غير تَعَلُّمٍ.

والثَّاني: أن تكون له قوَّةٌ خياليَّةٌ؛ يَتَخَيَّل بها الحقائقَ العقليَّةَ من صوَرٍ خياليَّةٍ في نفسه من جنس منام النَّائم، فيرى[(٥)] في نفسه صوَرًا -وذلك هو الملائكة عندهم-، ويسمع أصواتًا -وذلك هو كلامُ الله عندهم-.

الثَّالث: أن تكون لنفسه قوَّةٌ على أن تؤثِّر في العالَم تأثيرًا عجيبًا.

وهذه الأمور الثَّلاثة تحصل لخلقٍ كثيرٍ، هم دون مرتبة[(٦)] الصَّالحين - فضلًا عن «**النُّبوَّة**»-، ولهذا كانت «**النُّبوَّة**» عندهم مكتسَبةً، فصار[(٧)] كثيرٌ

---

(١) قوله: «المتكلمة والمتصوفة» في (م): «المتصوفة والمتكلمة»، وفي (ل): «المتكلمة المتصوفة»، والمثبت من (ك).
(٢) قوله: «عنه غيره... عنه غيره» في (ك): «عنه غيره... غيره عنه»، وفي (ل): «غيره عنه... غيره عنه»، والمثبت من (م).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٤) انظر: «**معارج القدس**» للغزالي (ص١٣٥). وانظر: «**الصفدية**» (ص٥٢)، «**النبوات**» (١/ ٥٠٤) (٢/ ٦٩٥)، «**المنهاج**» (٥/ ٤٣٤) (٨/ ٢٣)، «**الدرء**» (٥/ ٣٥٥)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠٢)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٦٠)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٣)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص١٣٤)، «**الفتاوى**» (٢٧/ ٢٨٢)، «**المنطقيين**» (ص٤٨٦).
(٥) في (م): «فإنه يرى»، والمثبت من (ك). (٦) في (ك): «رتبة»، والمثبت من (م).
(٧) في (م): «وصار»، والمثبت من (ك).

منهم يطلب أن يصير نبيًّا، كما جرى للسُّهْرَوَرْدِي المقتول، ولابن سبعين؛ **ولهذا كان ابنُ سبعين يقول:** «لقد زَرَبَ ابنُ آمنة حيث قال: لا نبيَّ بعدي»(١).

وهؤلاء يجعلون «**النَّبيَّ**» و«**السَّاحرَ**» من جنسٍ واحدٍ، **لكن يقولون:** «بينهما من الفصْل بإرادة النَّبيِّ: الخيرَ، وإرادة السَّاحرِ: الشَّرَّ»، **ويقولون:** «المَلَك والشَّيطان قُوًى، لكن قُوَّة المَلَك قُوَّةٌ صالحةٌ، وقُوَّة الشَّيطان قوَّةٌ فاسدةٌ».

وأمَّا من يقول: «الملائكةُ والجنُّ هم جنسٌ واحدٌ»؛ فذاك يقوله مَن هو مِن هؤلاء من النُّظَّار، ولهم شبهةٌ شرعيَّةٌ وعقليَّةٌ -حيث اختُلف في إبليسَ: هل هو من الملائكة أو ليس منهم؟- لكن قولهم باطلٌ، كما قد ذُكر في غير هذا الموضع(٢).

---

(١) قوله: «لقد زرب ابن آمنة حيث قال: لا نبي بعدي» في (م): «لقد روب ابن أبي أمية حيث قال لا نبي بعدي»، وفي (ك): «لقد زدت في حديث قال: لا نبي بعدي نبي عربي»، ولعل الصواب ما أثبت. وقد ذكرها في: «**المنطقيين**» (ص٤٨٧)، «**الصفدية**» (ص٢٨٣)، «**الدرء**» (١/ ٣١٨) (٥/ ٢٢) (١٠/ ٢٠٤)، «**المنهاج**» (٨/ ٢٥)، «**جامع الفصول**» (١/ ١٤٠)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٥٠٣-٥٠٥). وهي في بعض المصادر: «لقد زَرَبَ ابن آمنة على نفسه حيث قال: لا نبي بعدي»، وفي بعضها -من وجه آخر- أيضًا: «لقد تحجَّر ابن آمنة واسعًا بقوله: لا نبي بعدي»، انظر: «**تاريخ الإسلام**» (١٥/ ١٦٩)، «**العقد الثمين**» (٥/ ٦).

وقوله: «زَرَبَ» كذا في عامَّة المواضع عند الشَّيخ -وعند غيره أيضًا-، **يقال**: «زَرَبْتُ الغنم»؛ **أي**: حظرت حولها بزريبة. وفي «**جامع الفصول**»: «زَرَتَ» -ولعل المراد: حجَّر أو ضيَّق؛ فـ«زَرَتَهُ» من باب «زَرَدَهُ» و«زَعَتَهُ» وزنًا ومعنًى، **أي**: خنقه-، وفي بعض المصادر: «تحجَّر»، والمعنى متقارب. انظر: «**المنجد**» لكراع النمل (ص٢١٩)، «**الأفعال**» لابن الحداد (٣/ ٤٥١)، «**لسان العرب**» (١/ ٤٤٧)، «**تاج العروس**» (٣/ ١١) (٤/ ٥٢٧).

(٢) انظر: «**النبوات**» (١/ ١٣٧، ١٣٨، ٦٠٦، ٦١٠) (٢/ ٧٠١، ٨٣٧، ١٠٤٣)، «**المنطقيين**» (ص٤٨١)، «**الإيمان**» (ص٢٦٠)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٥)، «**الصفدية**» (ص١٦٥، ٥٠٤)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٩٣، ٣٣٧) (١٩/ ١٥٨)، «**الإشارات**» (٤/ ١٥٤-١٥٨)، «**النجاة**» (ص٣٤١).

وهؤلاء يسلِّمون أنَّ*][١] هذا القدرَ يحصل نوعٌ منه لغيرهم من الأولياء، لكن يحصل لهم ما هو دون ذلك. وهذا على طريقة عقلاء المتفلسفة الذين يفضِّلون «**النَّبيَّ**» على «**الفيلسوف**» و«**الوليِّ**»، كابن سينا وأمثاله.

وأمَّا غلاتُهم -كالفارابيِّ وأمثاله- الذين قد يفضِّلون «**الفيلسوفَ**» على «**النَّبيِّ**»، كما يفضِّل أشباهُهم -كابن عربيٍّ الطَّائيِّ صاحبِ «**الفتوحات المكِّيَّة**» و«**فصوص الحِكَم**» وغيرهما-؛ فإنَّهم[٢] يُفَضِّلون «**الوليَّ**» على «**النَّبيِّ**»، [*وكان[٣] يَدَّعي أنَّه يأخذ من المَعْدِن الذي يأخذ منه المَلَك، الذي يُوْحَى به إلى «**النَّبيِّ**»؛ فإنَّ المَلَك -على أصلهم- هو الخيال الذي في نفس «**النَّبيِّ**»، و«**النَّبيُّ**» بزعمهم يأخذ عن ذلك الخيال، والخيالُ يأخذ عن «**العقل**»، ثُمَّ زعم هذا أنَّه يأخذ عن «**العقل**» الذي فوق الخيال، **فلهذا قال**: إنَّه يأخذ من المَعْدِن الذي يأخذ منه المَلَكُ ما يوحى به إلى

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «ما يعجز غيره عنه. وهذا القدر...».

تنبيه: من قوله: «وهؤلاء يجعلون النبي والساحر من جنس واحد...» إلى هنا؛ وقع في هذا الموضع اضطراب في الأصلين (م، ك)؛ ففي (م): «وهؤلاء يجعلون النبي والساحر من جنس واحد، لكن افترقوا بالصفات، فذاك يقوله من هو من هؤلاء من النظار، ولهم شبهة شرعية وعقلية، حيث اختلف في إبليس، هل هو من الملائكة أو ليس منهم، لكن قولهم باطل، كما قد ذكر [في] غير هذا الموضع، وهؤلاء يسلمون أن»، وفي (ك): «وهؤلاء يجعلون النبوة من جنس واحد وقوة النفس في العلم والقدرة، لكن يقول بينهما من الفضل بإرادة النبي الخير، وإرادة الساحر الشر، ويقولون: الملك والشيطان قوى، لكن قوة الملك قوة صالحة، وقوة الشيطان قوة فاسدة، وأما من يقول: الملائكة والجن هم جنس واحد يقر الصفات، وهؤلاء يقولون إن»، وفي الكلام اضطراب ونقص وتحريف، والظاهر أن كلا الناسخين قد كتب بعض ما وقع له من الزيادة ووقع له في أثناء ذلك أيضًا سقط وتحريف واضطراب. ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٣) **أي**: ابن عربي.

«**النَّبيِّ**»[(١)*](٢)= فهؤلاء شاركوهم في أصل طريقهم. لكن عَظُمَ ضلالُهم وجهلُهم بقدر الأنبياء، مع أنَّ أصلَ معرفة هؤلاء بقدر «**النُّبُوَّة**» معرفةٌ ناقصةٌ بَتْراءُ. بل مَن عرف ما جاءت به الأنبياء، وما يذكرونه في قَدْر «**النُّبُوَّة**»؛ عَلِم أنَّهم آمنوا ببعض ما جاءت به الرُّسل وكفروا ببعضٍ، فكما أنَّ اليهود والنَّصارى آمنوا ببعض الأنبياء وكفروا ببعضٍ؛ فهؤلاء آمنوا ببعض صفات «**النُّبوَّة**» وكفروا ببعضٍ؛ ولهذا قد يكون فيهم مَنْ هو أكفرُ من اليهود والنَّصارى، وقد يكون في اليهود والنَّصارى من هو أكفر منهم، بحسب ما آمن به كلٌّ من هؤلاء -ممَّا(٣) جاءت به الرُّسل- وما كفروا به.

وأبو حامدٍ كثيرًا ما يسلك هذه الطَّريق في كتبه، لكنه لا يوافق المتفلسفة على كلِّ ما يقولونه، بل يكفِّرهم ببعضٍ، ويضلِّلهم في بعضٍ(٤)؛ وإن كان في الكتب المضافة إليه ما قد يوافق بعض أصولهم، بل في الكتب التي يقال إنَّها(٥) «**مضنونٌ بها على غير أهلِها**» ما هو فلسفةٌ محضةٌ مخالِفةٌ لدين المسلمين واليهود والنَّصارى، وإن كانت قد عُبِّر عنها بعباراتٍ إسلاميَّةٍ.

لكن هذه الكتب: من(٦) النَّاس من يقول: إنَّها مكذوبةٌ على أبي حامدٍ، **ومنهم من يقول:** بل(٧) رجع عنها(٨).

---

(١) انظر: «**الفصوص**» (ص٦٢، ١٣٥).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) في (م): «هما» -وكأنها محرَّفة عن المثبت-، وفي (ل): «بما»، والمثبت من (ك).
(٤) في (ك، ل): «موضع»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «لها»، والمثبت من (ل)، وفي (م) تحتمل الوجهين.
(٦) في (ل): «في»، والمثبت من (م). (٧) في (م): «إنه»، والمثبت من (ل).
(٨) قال في «**الفتاوى**» (٢٣٨/١٣): (وهذا أقرب الأقوال). وانظر في الكلام على نسبتها: «**الانتصار**» (ص٩٣ ت٢)، «**التعليق على نقض المنطق**» (ص١١٣ ت٢، ١١٥ ت٣).
ومن قوله: «بعبارات إسلامية...» إلى هنا؛ سقط في (ك)، والمثبت من (م، ل).

ولا ريب أنَّه صرَّح في مواضعَ بنقيض ما قاله في هذه الكتب، وأخبر في «**المنقذ من الضَّلال**» وغيره من كتبه؛ بما في ذلك من الضَّلال، وذكر كيف كان طلبه للعلوم أوَّلًا[(١)]؛ **حتَّى قال**[(٢)]: (أقبلتُ بجدٍّ بليغٍ أتأمَّلُ في المحسوسات والضَّروريَّات، وأنظر هل يمكنني أن أشكِّك نفسي فيها؛ فانتهى بي طولُ التَّشكيك[(٣)] إلى أن لم تسمح نفسي بتسليم الأمان في المحسوسات أيضًا، وأخذ يُتْبِعُ الشَّكَّ[(٤)] فيها...)[(٥)]، وذكر بعض شبه السُّوفسطائيَّة في الحسِّيَّات.

إلى أن قال: (فلمَّا خطر لي هذه الخواطرُ وانقدحت في النَّفس؛ حاولتُ لذلك علاجًا فلم يتيسر؛ إذ لم يمكن دفعه إلَّا بدليلٍ، ولم يمكن نَصْبُ دليلٍ إلَّا من تركيب العلوم الأَوَّلِيَّة. وإذا لم تكن مُسَلَّمةً لم يمكن ترتيبُ الدَّليل، فأعضل هذا الدَّاء، ودام قريبًا من شهرينِ، أنا فيها على مذهب السَّفسطة بحكم الحال، لا بحكم المنطق والمقال؛ حتَّى شفى الله تعالى عنِّي ذلك المرض والإعلال، وعادت النَّفس إلى الصِّحَّة والاعتدال، ورجعت الضَّروريَّات العقليَّة مقبولةً موثوقًا بها على أمنٍ ويقينٍ، ولم يكن ذلك بنَظْم دليلٍ وترتيب كلامٍ، بل بنورٍ قذفه الله تعالى في الصَّدر، وذلك النُّور هو مفتاح أكثر المعارف)[(٦)].

(١) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٢) هنا بدأ النقل المطول من «**المنقذ**»، وسأقابل النصوص المنقولة هنا على نسختين عتيقتين: **الأولى**: نسخة شهيد علي (١٧١٢)، وسأشير لها بـ(**ن١**)، **والثانية**: نسخة فيض الله (٢١٢٣)، وسأشير لها بـ(**ن٢**)، وسأقتصر على ذكر أهم الفروق وأبرزها، وذلك لكثرتها وعدم الحاجة إلى أغلبها، وسأوثق النقل بما يوافقه من مطبوعة دار المنهاج.
(٣) في الأصول (م، ك، ل): «التسلسل»، والمثبت من (ن١، ن٢).
(٤) قوله: «يتبع الشك» في (م) يشبه أن تكون: «يوجه النيل» أو: «يوجه الشك»، وفي (ك): «بدرجة الشك»، وفي (ن١): «يتسع للشك»، وفي (ن٢): «يتسع الشك»، والمثبت من (ل).
(٥) «**المنقذ**» (ص٤٨).
(٦) «**المنقذ**» (ص٥١-٥٢).

قال[١]: (فمن ظنَّ أنَّ الكشف موقوفٌ على الأدلَّة المجرَّدة[٢]، فقد ضَيَّقَ رحمةَ الله تعالى الواسعة)[٣].

إلى أن قال: (والمقصود من هذه الحكاية أن يُعلم كمالُ الجدِّ في الطَّلب، حتَّى انتهى إلى طلب ما لا يُطلب؛ لأنَّ الأوَّليَّات ليست مطلوبةً؛ فإنَّها حاضرةٌ، والحاضرُ إذا طُلب؛ بَعُدَ[٤] واختفى)[٥].

قال: (ولمَّا كفاني الله تعالى هذا المرض؛ انحصرت أصنافُ الطَّالبين عندي في **أربع فِرَقٍ**:

- **المتكلِّمون**؛ وهم يَدَّعون أنَّهم أهلُ الرَّأي والنَّظر.
- **والباطنيَّة**؛ وهم يَدَّعون[٦] أنَّهم أصحابُ التَّعليم، والمخصوصون بالاقتباس من الإمام المعصوم.
- **والفلاسفة**؛ وهم يَدَّعون[٧] أنَّهم أصحابُ المنطق والبرهان.
- **والصُّوفيَّة**؛ وهم يَدَّعون[٨] أنَّهم خاصَّة الحضرة، وأهلُ المشاهدة والمكاشفة.

فقلت في نفسي: الحقُّ لا يعدو هذه الأصنافَ الأربعة؛ فهؤلاء هم السَّالكون سبيلَ طلب الحقِّ، فإنْ شَذَّ الحقُّ عنهم؛ فلا يبقى في دَرَك الحقِّ مَطمعٌ)[٩].

---

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك). والكلام متصل بما قبله في المصدر.
(٢) في (ن١): «المحررة».
(٣) «**المنقذ**» (ص٥٢).
(٤) في (ن١): «فُقد»، وفي (م) تحتمل القراءتين، وفي (ن٢): «نفر»، والمثبت من (ك، ل).
(٥) «**المنقذ**» (ص٥٣).
(٦) في (ن١): «يزعمون».
(٧) في (ك، ل، ن١): «يزعمون»، والمثبت من (م، ن٢).
(٨) في (ك): «يزعمون»، والمثبت من (م، ل، ن١، ن٢).
(٩) «**المنقذ**» (ص٥٤).

إلى أن قال: (فانتدبتُ لسلوك هذه الطُّرق، واستقصاءِ ما عند هؤلاء الفرق، مبتَدِئًا بـ«**علم الكلام**»، ومُثَنِّيًا بـ«**طريق الفلسفة**»، ومُثَلِّثًا بـ«**تعليمات الباطنيَّة**»، ومُرَبِّعًا بـ«**طريق الصُّوفيَّة**»)[(١)].

قال: (ثُمَّ إنِّي ابتدأتُ بـ«**علم الكلام**»، فحصَّلْتُه وعقلتُه[(٢)]، وطالعتُ كتب المحقِّقين منهم، وصنَّفْتُ فيه ما أردتُ أن أُصَنِّف، فصادفته علمًا وافيًا بمقصوده، غير وافٍ بمقصودي. وإنَّما المقصود منه حفظُ عقيدة أهل السُّنَّة، وحراستُها عن تشويش المُبْتَدِعة؛ فقد ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله ﷺ عقيدةً هي الحقُّ، على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم، كما نطق بمقدِّماته القرآن والأخبار.

ثُمَّ ألقى الشَّيطان في وساوس المُبْتَدِعة أمورًا مخالِفةً للسُّنَّة، فلَهَجُوا بها، وكادوا يشوِّشون عقيدةَ أهل الحقِّ على أهلها؛ فأنشأ الله تعالى طائفةً من المتكلِّمين، وحَرَّك دواعيهم لنصرة السُّنَّة، بكلامٍ مرتَّبٍ يكشف عن تلبيسات أهل البدع المحدَثة على خلاف السُّنَّة المأثورة)[(٣)].

إلى أن قال: (وكان أكثر خَوضِهم[(٤)] في استخراج مناقَضات الخصوم، ومؤاخَذَتهم بلوازمهم ومسلَّماتهم[(٥)])[(٦)].

إلى أن قال: (فلم يكن الكلام في حقِّي كافيًا، ولا لِدَائِي الذي أشكوه شافيًا)[(٧)].

---

(١) «**المنقذ**» (ص٥٥).
(٢) في (ل، ن١، ن٢): «وعلقته»، والمثبت من (م، ك).
(٣) «**المنقذ**» (ص٥٦).
(٤) في (ل): «حرصهم»، وفي (ك): «خصوصهم»، والمثبت من (م، ن١، ن٢).
(٥) قوله: «بلوازمهم ومسلماتهم» كذا في الأصول (م، ك، ل)، وضبب عليها في (ك)، وفي (ن١، ن٢): «بلوازم مسلماتهم»، وهو الأشبه.
(٦) «**المنقذ**» (ص٥٧).
(٧) «**المنقذ**» (ص٥٧).

إلى أن قال: (فلم يحصل منه ما يمحو[(١)] بالكُلِّيَّة ظلماتِ الحَيْرة في اختلافات[(٢)] الخلق، ولا أُبْعِد أن يكون قد حصل ذلك لغيري، بل لا أشكُّ في حصول ذلك لطائفةٍ، ولكن حصولًا مشوبًا بالتَّقليد في بعض الأمور التي ليست من الأوَّليَّات)[(٣)].

إلى أن قال: (ثُمَّ إنِّي ابتدأتُ بعد الفراغ من «**علم الكلام**»؛ بـ«**علم الفلسفة**»، وعلمتُ يقينًا أنَّه لا يقف على فساد نوعٍ من العلوم من لا يقف على منتهى ذلك العلم، حتَّى يساوي أعلمهم في أصل العلم، ثُمَّ يزيد عليه ويجاوز درجته، فيطَّلِع على ما لا يَطَّلِع عليه صاحبُ العلم من غَوْرٍ وغَائِلَةٍ)[(٤)].

إلى أن قال: (لم أزل... حتَّى اطَّلعتُ على ما فيه من خِدَاعٍ وتلبيسٍ وتحقيقٍ وتخييلٍ؛ اطِّلاعًا لم أشكَّ فيه.

فاسمع الآن حكايته وحكايةَ حاصل علومهم؛ فإنِّي رأيتُهم أصنافًا، ورأيتُ علومَهم أقسامًا، وهم -على كثرة أصنافهم- تلزمهم وصمة الكفر والإلحاد، وإن كان بين القدماء منهم والأقدمين، وبين الأواخر منهم والأوائل، تفاوتٌ عظيمٌ في البُعد عن الحقِّ والقرب منه)[(٥)].

ثُمَّ قال: (اعلم أنَّهم -على كثرة فرقهم- ينقسمون إلى ثلاثة أقسامٍ: الدَّهْرِيُّون، والطَّبائعيُّون، والإلهيُّون.

الصِّنف الأوَّل: الدَّهْرِيُّون؛ وهم طائفةٌ من الأقدَمِين، جحدوا الصَّانع المدبِّر، العالِم القادر، وزعموا أنَّ العالَم لم يزل موجودًا كذلك، ولم

---

(١) في (م، ك، ن١): «يمحق»، والمثبت من (ل، ن٢).
(٢) في (م، ك، ن٢): «اختلاف»، والمثبت من (ل، ن١).
(٣) «**المنقذ**» (ص٥٧-٥٨).
(٤) «**المنقذ**» (ص٥٩).
(٥) «**المنقذ**» (ص٦٠).

يزل الحيوان من نطفةٍ، والنُّطفة من حيوانٍ؛ كذلك كان، وكذلك يكون أبدًا. وهؤلاء هم الزَّنادقة.

الصِّنف الثَّاني: الطَّبائعيُّون[(١)]؛ وهم قومٌ أكثروا[(٢)] بحثهم عن عالم الطَّبيعة، وعن عجائب الحيوان والنَّبات)[(٣)].

إلى أن قال: (إلَّا أنَّ هؤلاء لكثرة بحثهم عن الطَّبيعة، ظهر عندهم لاعتدال المزاج تأثيرٌ عظيمٌ في قِوَام قُوى الحيوان به، فظنُّوا أنَّ القوَّة العاقلة من الإنسان تابعةٌ لمزاجه أيضًا، وأنَّها تبطل ببطلان مزاجه فينعدم، ثُمَّ إذا انعدم فلا يُعقل إعادةُ المعدوم كما زعموا، فذهبوا إلى أنَّ النَّفس تموت ولا تعود، فجحدوا الآخرة، وأنكروا الجنَّة والنَّار والقيامة والحساب، فلم يبق عندهم للطَّاعة ثوابٌ، ولا للمعصية عقابٌ، فانحلَّ عنهم اللِّجام، وانهمكوا في الشَّهوات انهماكَ الأنعام. وهؤلاء أيضًا زنادقةٌ؛ لأنَّ أصل الإيمان هو الإيمان بالله واليوم الآخر، وهؤلاء جحدوا اليوم الآخر، وإن آمنوا بالله وصفاته.

الصِّنف الثَّالث: الإلهيُّون؛ وهم المتأخِّرون مثل سقْراط وهو أستاذُ أفلاطن، وأفلاطُن أستاذ أرسطاطاليس. وأرسطاطاليس هو الذي رتَّبَ لهم المنطق، وهذَّب لهم العلومَ، وخَمَّر لهم ما لم يكن مُخَمَّرًا مِن قَبْل، وأنضج لهم ما كان فِجًّا[(٤)] من علومهم.

وهم بجملتهم ردُّوا على الصِّنْفَين الأَوَّلَين من «**الدَّهريَّة**» و«**الطَّبيعيَّة**»،

---

(١) في (ك، ل، ن١، ن٢): «الطبيعيون»، والمثبت من (م).

(٢) في (ك): «أكثر»، والمثبت من (م، ل، ن١، ن٢).

(٣) «**المنقذ**» (ص٦١).

(٤) قوله: «وأنضج لهم ما كان فجًّا» في (م): «وأوضح لهم ما كان وحمى»، وفي (ك): «وأوضح لهم ما كان»، وفي (ل): «وأنضج لهم ما كان أحجى»، والمثبت من (ن١، ن٢). **والفِجُّ**: النِّيء. انظر: «**تاج العروس**» (٦/ ١٣٧).

وأوردوا في الكشف عن فضائحهم ما أغنوا به غيرهم، وكفى الله المؤمنين القتال بتقاتلهم.

ثُمَّ ردَّ أرسطاطاليس على أفلاطن وسقراط ومن كان قبله من الإلهيِّين ردًّا لم يقصِّر فيه، حتَّى تبرَّأ عن جميعهم؛ إلَّا أنه استبقى أيضًا من رذائل كفرهم وبدعتهم بقايا لم يُوفَّق للنُّزوع عنها.

فوجب تكفيرُهم، وتكفير متَّبعيهم من المتفلسفة الإسلاميِّين، كابن سينا والفارابيِّ وأمثالهما.

على أنَّه لم يقم بنقل علم أرسطاطاليس أحدٌ من المتفلسفة الإسلاميِّين كقيام هذين الرَّجلين. وما نقله غيرُهما ليس يخلو عن تخبيطٍ وتخليطٍ يتشوَّش فيه قلبُ المطالع حتَّى لا يفهم، وما لا يُفْهَم كيف يُرَدُّ أو يُقْبَل؟!

ومجموعُ ما صحَّ عندنا من فلسفة أرسطاطاليس -بحسب نقل هذين الرَّجلين- ينحصر في أقسام: **قسمٌ** يجب التَّكفير به، **وقسمٌ** يجب التَّبديع به، **وقسمٌ** لا يجب إنكاره أصلًا، فلنفصِّله)[١].

ثُمَّ ذكر أنَّها ستَّة أقسام: «**رياضيَّة**»، و«**منطقيَّة**»، و«**طبيعيَّة**»، و«**إلهيَّة**»، و«**سياسيَّة**»، و«**خُلُقِيَّة**». وتَكَلَّم على ذلك بما ليس هذا موضعُه، وقد بيَّنَّا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[٢].

إلى أن قال: (ثُمَّ لمَّا فرغتُ من «**علم الفلسفة**» وتحصيله وتفهُّمِه[٣] وتزييف ما تزيَّف منه= علمتُ أنَّ ذلك أيضًا غيرُ وافٍ بكمال الغرض، وأنَّ العقل ليس مستقلًّا بالإحاطة بجميع المطالب، ولا كاشفًا للغطاء عن

---

(١) «**المنقذ**» (ص٦٢-٦٣).

(٢) انظر: «**البيان**» (٢/ ٤٦٩)، «**الجواب الصحيح**» (٢/ ٢٧٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٤٥٠)، «**الفتاوى**» (٣٥/ ١٣٤).

(٣) في الأصول (م، ك، ل): «وتفهيمه»، والمثبت من (ن١، ن٢).

جميع المعضلات)[١].

ثُمَّ ذكر مذهب الباطنيَّة وتلبيسَهم، **وأنَّه**: (ليس معهم شيءٌ من الشِّفاء المُنْجي من ظلمات الآراء، بل هم -مع عجزهم عن إقامة البرهان على تعيين الإمام المعصوم[٢]- [طالما جرَّبناهم][٣] فصدَّقناهم في الحاجة إلى التَّعليم، وإلى المعلِّم المعصوم، وأنَّه هو الذي عَيَّنُوه، ثُمَّ سألناهم عن العلم الذي تعلَّموه من هذا المعصوم، وعرضنا عليهم إشكالاتٍ فلم يفهموها، فضلًا عن القيام بحلِّها.

فلمَّا عجزوا؛ أحالوا على الإمام الغائب، **وقالوا**: «لا بُدَّ من السَّفر إليه».

والعَجَب أنَّهم ضَيَّعوا عمرهم في طلب المعلِّم والتَّبجُّح بالظَّفر به، ولم يتعلَّموا منه شيئًا أصلًا، كالمضمَّخ بالنَّجاسة يتعب في طلب الماء؛ فإذا وجده لم يستعمله، وبَقِيَ مُضَمَّخًا بالخبائث[٤].

ومنهم من ادَّعى شيئًا من علمهم، وكان حاصلُ ما ذكره شيئًا من ركيك فلسفة فيثاغورس؛ وهو رجلٌ من قدماء الأوائل، ومذهبُه أَرَكُّ[٥] مذاهب الفلاسفة، وقد رَدَّ عليه أرسطاطاليس، بل اسْتَرَكَّ كلامَه واسترذله، وهو المَحْكِيُّ في كتاب[٦] «**إخوان الصَّفا**»، وهو على التَّحقيق حشوُ الفلسفة.

فالعجب ممَّن يَتْعَب طول العمر في طلب العلم، ثُمَّ يقنعُ بمثل

---

(١) «**المنقذ**» (ص٧٩).
(٢) ليست في (ل، ن١، ن٢)، والمثبت من (م، ك).
(٣) من (ن١)، وفي (ن٢): «طالما جاريناهم»، وما سيأتي في (ص٧٠٢): «فهؤلاء أيضًا جربناهم [وفي (م، ك): خبرناهم]» يرجِّح المثبت.
(٤) في (ك): «بالنجاسة»، وفي (ن٢): «بالنجاسة والخبائث»، والمثبت من (م، ل، ن١).
(٥) تحرَّفت في الأصول (م، ك، ل) إلى: «أول»، والتصويب من (ن١، ن٢).
(٦) بعدها في (ل) زيادة: «رسائل».

ذلك(١) العلم الرَّكيك المستَغَثّ، ويظنُّ أنَّه ظَفِر بأقصى مقاصد العلوم.

فهؤلاء أيضًا جرَّبناهم(٢) وسبرنا باطنَهم وظاهرَهم، فرجع حاصلُهم إلى استدراج العوامِّ وضعفاء العقول ببيان الحاجة إلى المعلِّم، ومجادلتهم في إنكارهم الحاجة إلى التَّعليم بكلامٍ قويٍّ مُفْحِمٍ، حتَّى إذا ساعدهم على الحاجة إلى المعلِّم مساعِدٌ، **وقال**: «هات علمه، وأفِدْنا من تعليمه!»= وقف **وقال**: «الآن إذا سلَّمت لي هذا فاطلبه؛ فإنَّما غرضي هذا القدر فقط»؛ إذ عَلِم أنَّه لو زاد على ذلك لافْتَضَح، ولعجَز عن حلِّ أدنى المشكلات، بل عجَز عن فهمه، فضلًا عن جوابه)(٣).

قال: (ثُمَّ إنِّي لمَّا فرغتُ من هذا(٤)؛ أقبلت بهمَّتي على طريق الصُّوفيَّة، وعلمتُ أنَّ طريقهم إنَّما يتمُّ بعلمٍ وعملٍ، وكان حاصلُ علمهم(٥) قطعَ عقبات النَّفس، والتَّنزُّه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة، حتَّى يتوصَّل بها إلى تخلية القلب عن غير الله تعالى، وتحليته بذكر الله.

وكان العلمُ أيسرَ عليَّ من العمل؛ فابتدأتُ بتحصيل علمهم من مطالعة كتبهم، **مثل**: «**قوت القلوب**» لأبي طالبٍ المكِّيِّ، وكتب الحارث المحاسبيِّ، والمتفرِّقات المنثورة(٦) عن الجُنَيْد، والشِّبْليِّ، وأبي يزيدَ البِسْطَامِيِّ -قدَّس الله أرواحهم-، وغير ذلك من كلام المشايخ، حتَّى

---

(١) قوله: «ثم يقنع بمثل ذلك» في (م): «ثم هو متبع لمثل ذلك»، وفي (ك): «يتبع لذلك»، وفي (ل): «ثم يتبع لمثل ذلك»، والمثبت من (ن١، ن٢).

(٢) في (م، ك): «خبرناهم»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

(٣) «**المنقذ**» (ص٨٩-٩١).

(٤) في (ل): «هذه»، وفي (ن١، ن٢): «هذه العلوم»، والمثبت من (م، ك).

(٥) في (ك، ل): «عملهم»، وفي (ن٢): «علومهم»، والمثبت من (م، ن١).

(٦) في (ن١، ن٢): «المأثورة».

اطَّلعتُ على كثيرٍ من[(١)] مقاصدهم العلميَّة، وحَصَّلْتُ ما يمكن أن يُحَصَّل من طريقهم بالتَّعلُّم والسَّماع، وظهر لي أنَّ أخصَّ خواصِّهم ما لا يمكن الوصول إليه بالتَّعلُّم، بل بالذَّوق والحال وتبدُّل الصِّفات.

وكم مِن الفَرق بين أن يَعلم حدَّ الصِّحَّة وحدَّ الشِّبَع وأسبابَهما وشروطَهما وبين أن يكون صحيحًا شبعانَ[(٢)]، وبين أن يَعرف حدَّ السُّكْر -وأنَّه عبارةٌ عن حالةٍ تحصل من استيلاء أبخرةٍ تتصاعد من المعدة إلى معادن الفكر-، وبين أن يكون سكرانَ؛ بل السَّكران لا يعرف حدَّ السُّكر وعلمه، وهو سكرانٌ وما معه من علمه شيءٌ، والطَّبيب يعرف حدَّ السُّكر وأركانَه وما معه من السُّكر شيءٌ، والطَّبيب في حالة المرض يعرف حدَّ الصِّحَّة وأدويتَها وهو فاقدٌ للصِّحَّة.

فكذلك الفرق بين أن تعرف حقيقةَ الزُّهد وشروطَها وأسبابَها، وبين أن يكون حالُك الزُّهد وعزوفُ النَّفس عن الدُّنيا.

فعلمتُ يقينًا أنَّهم أربابُ أحوالٍ، لا أصحابُ أقوالٍ، وأنَّ ما يمكن تحصيلُه بطريق العلم قد حَصَّلْتُه، ولم يبق إلَّا ما لا سبيل إليه بالتَّعلُّم والسَّماع، بل بالذَّوق والسُّلوك. وكان قد حصل معي من العلوم التي مارستُها والمسالك التي سلكتُها -في التَّفتيش[(٣)] عن صنفَيِ العلوم الشَّرعيَّة والعقليَّة- إيمانٌ يقينيٌّ بالله تعالى، وبالنُّبوَّة، وباليوم الآخر.

وهذه الأصول الثَّلاثة كانت رسخت في نفسي بلا دليلٍ مُحَرَّرٍ[(٤)]؛ بل بأسبابٍ وقرائنَ وتجاربَ، لا تدخل تحت الحصر تفاصيلُها، وكان قد

(١) قوله: «كثير من» في (ن١، ن٢): «كنه».
(٢) في (م، ن٢): «شبعانا»، والمثبت من (ك، ل، ن١).
(٣) في (ل): «تفتيشي»، والمثبت من (م، ك، ن١، ن٢).
(٤) في (ك): «مجرد»، وفي (ن١، ن٢): «معين محرر»، والمثبت من (م، ل).

ظهر عندي أنَّه لا مطمع في سعادة الآخرة إلَّا بالتَّقوى، وكفِّ النَّفس عن الهوى، وأنَّ رأس ذلك كلِّه قطع علاقة القلب عن الدُّنيا، والتَّجافي عن دار الغرور، والإنابة إلى دار الخلود، والإقبال بكُنْه الهِمَّة على الله تعالى، وأنَّ ذلك لا يتمُّ إلَّا بالإعراض عن الجاه والمال...)(١).

وذكر حاله في خروجه عن ذلك، ومجيئه إلى الشَّام، ثُمَّ الحجاز؛ **إلى أن قال:**

(وانكشف لي في أثناء هذه الخلوات أمورٌ لا يمكن إحصاؤها واستقصاؤها. والقَدْر الذي أذكره ليُنْتَفع به أنِّي علمتُ يقينًا أنَّ الصُّوفيَّة هم السَّالِكون لطريق(٢) الله الخاصَّة(٣)، وأنَّ سيرتهم أحسنُ السِّيَر، وطريقتَهم(٤) أصوبُ الطُّرق، وأخلاقَهم أزكى الأخلاق؛ بل لو جمع عقل العقلاء، وحكمة الحكماء، وعلم الواقفين على أسرار الشَّريعة من العلماء ليغيِّروا شيئًا من سيرتهم وأخلاقهم، ويبدِّلوه بما هو خيرٌ منه= لم يجدوا إليه سبيلًا؛ فإنَّ جميع حركاتهم وسكناتهم، في باطنهم وظاهرهم؛ مقتبسةٌ من نور مشكاة «**النُّبوَّة**»، فليس وراءَ نور «**النُّبوَّة**» على وجه الأرض نورٌ يُستضاء به)(٥).

إلى أن قال: (وممَّا بان لي بالضَّرورة من ممارسة طريقتهم: حقيقةُ «**النُّبوَّة**» وخاصَّتها)(٦).

ثُمَّ تكلَّم في حقيقة «**النُّبوَّة**» واضطرار كافَّة الخلق إليها؛ **فقال:** (اعلم

(١) «**المنقذ**» (ص٩٢-٩٤).
(٢) في (م، ل): «لطرق»، والمثبت من (ك، ن١، ن٢).
(٣) في (ن١، ن٢): «خاصة».
(٤) في (م، ك): «وطريقهم»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).
(٥) «**المنقذ**» (ص٩٩).
(٦) «**المنقذ**» (ص١٠٢).

أنَّ جوهر الإنسان من أوَّل الفِطْرة خُلِقَ خاليًا سَاذَجًا[(١)]، لا خَبَر معه من عوالم الله تعالى؛ والعوالم كثيرةٌ، لا يحصيها إلَّا الله تعالى؛ كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[(٢)])[(٣)].

ثُمَّ ذكر ما يدركه بالحواسِّ، ثُمَّ بالتَّمييز، (ثُمَّ يترقَّى في طَوْرٍ آخرَ، فيُخْلَق له العقل، فيدرك الواجبات والجائزات والمستحيلات، وأمورًا لا توجد في الأطوار التي قبله. ووراء العقل طَوْرٌ آخرُ تنفتح فيه عينٌ أخرى؛ يبصر بها الغيب، وما سيكون في المستقبل، وأمورًا أُخرى[(٤)] العقلُ معزولٌ عنها كعزل قوَّة [التَّمييز عن إدراك المعقولات، وكعزل قوَّة][(٥)] الحِسِّ عن مُدْرَكات التَّمييز.

وكما أنَّ المميِّز لو عُرِض عليه مُدْرَكاتُ العقل لأباها واستبعدها[(٦)]؛ فكذلك بعضُ العقلاء أَبَوْا مُدْرَكات «النُّبُوَّة» واستبعدوها، وذلك عينُ الجهل؛ إذ لا مستَنَدَ له إلَّا أنَّه طَوْرٌ لم يبلغه، ولم يوجد في حقِّه، فظنَّ أنَّه غير موجودٍ في نفسه. والأَكْمَهُ لو لم يعلم بالتَّواتر والتَّسامعِ الألوانَ والأشكالَ، وحُكِيَ له [ذلك][(٧)] ابتداءً= لم يفهمها ولم يُقِرَّ بها.

وقد قَرَّب الله تعالى ذلك إلى خلقه، بأن أعطاهم أُنْمُوذَجًا من خاصَّة «النُّبوَّة»، وهو النَّائم؛ إذ النَّائم يدرك ما سيكون في الغيب -إمَّا صريحًا، وإمَّا في كِسْوة مِثَالٍ يَكْشِف عنه التَّعبير-.

---

(١) في (ل) ضبطت على الوجهين: «سَاذِجًا». (٢) المدثر: (٣١).
(٣) «المنقذ» (ص١٠٣).
(٤) قوله: «وأمورًا أخرى» في (م، ن٢): «وأمورًا أخر»، وفي (ل): «وأمور أخرى»، وفي (ن١): «وأمور أخر»، والمثبت من (ك).
(٥) من (ن١، ن٢).
(٦) قوله: «لأباها واستبعدها» في الأصول (م، ك، ل): «لأباه واستبعده»، والمثبت من (ن١، ن٢).
(٧) من (ن١)، وفي (ن٢): «صورتها».

وهذا لو لم يجرِّبه الإنسان من نفسه، **وقيل له**: «إنَّ من النَّاس من يسقط مغشيًّا عليه كالميِّت، ويزول إحساسُه وسمعه وبصرُه، فيدرك الغيب»= لأنكره ولأقام البرهانَ على استحالته، **وقال**: «القُوَى الحسَّاسة أسبابُ الإدراك، فمن لا يدرك الشَّيء مع وجودِها وحضورِها؛ فبِأَلَّا يدركَ مع ركودها أَوْلى».

وهذا نوع قياسٍ يكذِّبه الوجود والمشاهدة، فكما أنَّ العقل طَوْرٌ من أطوار الآدميِّ، تحصل فيه عَيْنٌ أخرى يُبْصر بها أنواعًا من المعقولات؛ الحواسُّ معزولةٌ عنها= فـ«**النُّبُوَّة**» أيضًا عبارةٌ عن طَوْرٍ يحصل فيه عينٌ أخرى لها نورٌ، يظهر في نورها الغيبُ وأمورٌ لا يُدْرِكها العقل.

والشَّكُّ في «**النُّبُوَّة**»: إمَّا أن يقع في إمكانها، أو في وجودها ووقوعها، أو في حصولها لشخصٍ معيَّنٍ.

ودليلُ إمكانِها: وجودُها. ودليلُ وجودِها: وجودُ معارفَ في العالم لا يُتَصوَّر أن تُنال بالعقل؛ كعلم الطِّبِّ والنُّجوم، فإنَّ من بحث عنها؛ علم بالضَّرورة أنَّها لا تُدرَك إلَّا بإلهامٍ إلهيٍّ وتوفيقٍ من جهة الله تعالى، ولا سبيلَ إليه بالتَّجربة، فمن الأحكام النُّجوميَّة ما لا يقع إلَّا في كلِّ ألفِ سنةٍ مرَّةً؛ فكيف ينال ذلك بالتَّجربة؟! وكذلك خواصُّ الأدوية.

فتبيَّن بهذا البرهانِ أنَّ في الإمكان وجود طريقٍ لإدراك هذه الأمور التي لا يدركها العقل، وهو المراد بـ«**النُّبُوَّة**»، لا أنَّ[1] «**النُّبُوَّة**» عبارةٌ عنها[2] فقط، بل إدراكُ هذا الجنس الخارج عن مُدْرَكات العقل إحدى خواصِّ «**النُّبُوَّة**»، ولها خواصُّ كثيرةٌ سواها؛ وما ذكرناها[3] فقطرةٌ من بحرها؛

---

(١) قوله: «لا أن» في (م، ك، ن١، ن٢): «لأن»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «عبارة عنها» في (م، ل): «عنها»، وفي (ك): «عينها»، والمثبت من (ن١، ن٢).

(٣) في (م، ك، ن٢): «ذكرناه»، وفي (ن١): «ذكرها»، والمثبت من (ل).

إنَّما ذكرناها لأنَّ معك أُنْمُوذَجًا منها، وهي مُدْرَكاتك في النَّوم، ومعك علومٌ من جنسها في الطِّبِّ والنُّجوم.

فأمَّا **معجزات** الأنبياء؛ فلا[(١)] سبيل إليها للعقلاء ببضاعة العقل أصلًا.

وأمَّا ما عداها من خواصِّ «**النُّبُوَّة**»؛ فإنَّما يُدْرِكه بالذَّوْق من سَلَك طريقَ التَّصوُّف؛ لأنَّ هذا إنَّما فَهِمْتَه بأُنْمُوذَجٍ رُزِقْتَه وهو النَّوم، ولولاه؛ ما صَدَّقتَ به. فإن كان للنَّبيِّ خاصَّةٌ ليس لك منها أُنْمُوذَجٌ[(٢)] فلا تفهمها أصلًا؛ فكيف تُصَدِّق بها؟! وإنَّما التَّصديق بعد التَّفهيم، وذلك الأُنْمُوذج يحصل في أوَّل طريق التَّصوُّف، فيحصل به نوعٌ من الذَّوْق بالقدر الحاصل، ونوعٌ من التَّصديق بما لم يحصل بالقياس إليه، فهذه الخاصَّة الواحدة تكفيك للإيمان بأصل «**النُّبُوَّة**».

فإن وقع لك الشَّكُّ في شخصٍ مُعَيَّنٍ أنَّه نبيٌّ أم لا؛ فلا يحصل اليقينُ إلَّا بمعرفة أحواله -**إمَّا** بالمشاهدة، **أو** بالتَّواتر والتَّسامع-؛ فإنَّك إذا عرفت الطِّبَّ والفقه؛ يمكنك أن تعرف الفقهاء والأطباء **بمشاهدة** أحوالهم، **وسماع** أقوالهم إن لم تشاهدهم؛ فمعرفةُ[(٣)] كون الشَّافعيِّ فقيهًا وكون جالينوس طبيبًا -معرفةً بالحقيقة لا بالتَّقليد- بأن تتعلَّم[(٤)] شيئًا من الطِّبِّ والفقه، وتطالع كتبهما وتصانيفهما؛ فيحصل لك عِلْمٌ ضروريٌّ بحالهما.

(١) قوله: «فأما... فلا» في (م): «وأما... فلا»، وفي (ل): «وهي... فلا»، وفي (ن١، ن٢): «وهي... ولا»، والمثبت من (ك).

(٢) قوله: «منها أنموذج» في (م): «منها أنموذجًا»، وفي (ك): «فيها أنموذج»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

(٣) قوله: «إن لم تشاهدهم فمعرفة» في (ن١، ن٢): «فإن لم تشاهد فلا تعجز أيضًا عن [ليست في (ن٢)] معرفة».

(٤) في (م، ك): «تعلم»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

وكذلك إذا فهمت معنى «**النُّبُوَّة**»؛ فأكْثِر النَّظر في القرآن والأخبار، يحصل لك العلمُ الضَّروريُّ بكونه ﷺ على أعلى درجات «**النُّبُوَّة**»، واعْضُد ذلك بتجربة ما قاله في العبادات، وتأثيرِها في تصفية القلوب، وكيف صَدَقَ في كذا وكذا(١).

فإذا جَرَّبْتَ ذلك في أَلْفٍ وأَلْفَين وآلافٍ؛ حصل لك عِلْمٌ ضروريٌّ لا تتمارى فيه. فمن هذا القبيل طلبُ(٢) اليقين بـ«**النُّبُوَّة**»، لا من قَلْب العصا ثعبانًا، وشقِّ القمر؛ فإنَّ ذلك إذا نظرتَ إليه وَحْدَه ولم تنضمَّ إليه القرائنُ الكثيرة الخارجة عن الحصر؛ ربَّما ظننتَ أنَّه سِحْرٌ وأنَّه تخييلٌ، وأنَّه من الله تعالى إضلالٌ، فإنَّه يُضِلُّ من يشاء ويهدي من يشاء.

وترِد عليك أسولةُ «**المعجزات**»، فإذا كان مستند إيمانك كلامًا منظومًا في(٣) وجه دلالة «**المعجزة**»؛ فينجزم(٤) إيمانُك بكلامٍ مرتَّبٍ من(٥) وجه الإشكال والشُّبَه عليها. فليكن مثل هذه الخوارق إحدى القرائن والدَّلائل في جملة نظرك، حتَّى يحصل لك علمٌ ضروريٌّ لا يمكنك ذكر مستنده على التَّعيينِ(٦)، كالذي يُخْبِره جماعةٌ بخبرٍ متواترٍ؛ لا يمكنه أن يقول: «اليقينُ مستفادٌ من قول واحدٍ مُعَيَّنٍ»؛ بل من حيث لا يدري، ولا يخرج عن جملة ذلك، ولا تتعيَّن الآحادُ، فهذا هو الإيمان القويُّ العلميُّ.

---

(١) قوله: «وكيف صدق في كذا وكذا» في (ن١، ن٢): «وكيف صدق في قوله: من عمل بما علم ورَّثه الله علم ما لم يعلم. وكيف [في (ن١): فكيف] صدق في قوله: من أعان ظالمًا؛ سلطه الله عليه. وكيف صدق في قوله: من أصبح وهمومه هم واحد [في (ن٢): همًّا واحدًا]؛ كفاه الله هموم الدنيا والآخرة».

(٢) قوله: «القبيل، طلب» في (ن١، ن٢): «الطريق اطلب».

(٣) في (م، ك): «من»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

(٤) في (م): «سحرم»، وفي (ك): «ينخرم»، وفي (ل): «فينخزم»، والمثبت من (ن١، ن٢).

(٥) في (ن١، ن٢): «في».

(٦) في (م، ك): «اليقين»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

وأمَّا الذَّوق؛ فهو كالمشاهدة والأخذ باليد، ولا يوجد إلَّا في طريق الصُّوفيَّة)[١].

قال: (ثُمَّ إنِّي واظبتُ على العُزْلة والخَلْوة قريبًا من عشر سنينَ، وبان لي في أثناء ذلك على الضَّرورة من أسبابٍ لا أحصيها، وبان لي من حقيقة الذَّوق[٢] **أنَّ** للإنسان بَدَنًا وقَلْبًا -وأعني بالقلب حقيقةَ روحه التي هي محلُّ معرفة الله تعالى، دون اللَّحم الذي يشاركه فيه الميِّت والبهيمة-، **وأنَّ** البدن له صحَّةٌ بها سعادته، ومرضٌ فيه هلاكه، **وأنَّ** القلب كذلك له صحَّةٌ وسلامةٌ، ولا ينجو إلَّا من أتى الله بقلبٍ سليم، وله مرضٌ فيه هلاكه إن لم يُتَدَارك[٣]، كما قال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[٤]، **وأنَّ** الجهل بالله سُمٌّ مُهْلِكٌ، **وأنَّ** معصية الله تعالى -بمتابعة الهوى- داؤه المُمْرِض، **وأنَّ** معرفة الله تعالى تِرْيَاقه المحيي، وطاعته -بمخالفة الهوى- دواؤه الشَّافي، **وأنَّه** لا سبيل إلى معالجته -بإزالة مرضه وكسب صحَّته[٥]- إلَّا بأدويةٍ، كما لا سبيل إلى معالجة البدن إلَّا بذلك.

وكما أنَّ أدوية البدن تؤثِّر في كسب الصِّحَّة بخاصيَّةٍ فيها لا يدركها العقلاء ببضاعة العقل، بل يجب فيها تقليد الأطبَّاء الذين أخذوها عن الأنبياء الذين اطَّلَعوا بخاصيَّة «**النُّبُوَّة**» على خواصِّ الأشياء= فكذلك بان

(١) «**المنقذ**» (ص١٠٤-١٠٩).

(٢) قوله: «وبان لي من حقيقة الذَّوق» ليس في (ن٢)، وفي (ن١): «مرة بالذوق، ومرة بالعلم البرهاني، ومرة بالقبول الإيماني».

(٣) في (م): «يدَّارك»، والمثبت من (ك، ل، ن٢). وقوله: «إن لم يتدارك» في (ن١): «الأبدي الأخروي».

(٤) البقرة: (١٠).

(٥) قوله: «معالجته بإزالة مرضه وكسب صحته» في (م): «معالجته إلا بإزالة مرضه وليست صحته»، وفي (ك): «معالجته إلا بإزالة سبب مرضه وليست صحته»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

لي على الضَّرورة أنَّ أدوية العبادات بحدودها ومقاديرها المحدودة المقدَّرة من جهة الأنبياء؛ لا يُدْرَك وجهُ تأثيرِها ببضاعة عقل العقلاء، بل يجب فيها تقليدُ الأنبياء الذين أدركوا تلك الخواصَّ [بنور «**النُّبُوَّة**»][(١)]، لا ببضاعة العقل.

وكما أنَّ الأدوية تُرَكَّب من أخلاطٍ مختلفةِ النَّوع والمقدار، وبعضُها ضِعْفٌ لبعضٍ في الوزن، فلا[(٢)] يخلو اختلاف مقاديرها عن سرٍّ من قِبَل الخواصِّ= فكذلك العبادات التي هي أدويةُ القلوب مُرَكَّبةٌ من أفعالٍ مختلفةِ النَّوع والمقدار؛ حتَّى إنَّ السُّجود ضِعْفُ الرُّكوع، وصلاةُ الصُّبح نصف صلاة الظُّهر، ولا يخلو عن سرٍّ من الأسرار، هو من قبيل الخواصِّ التي لا يُطَّلَعُ عليها إلَّا بنور «**النُّبُوَّة**».

ولقد تَحَامَقَ وَتَجَاهَلَ جدًّا من أراد أن يستنبط بطريق العقل لها حكمةً، أو ظنَّ أنَّها ذُكِرَتْ على الاتِّفاق، لا عن سِرٍّ إلهيٍّ فيها يقتضيها بطريق الخاصِّيَّة.

وكما أنَّ في الأدوية أصولًا هي أركانُها، وزوائدَ هي متمِّماتُها، لكلِّ واحدٍ منها خصوصُ تأثيرٍ في إعمال أصولها= كذلك السُّنَن والنَّوافل لتكميل آثار أركان العبادات.

وعلى الجملة: فالأنبياءُ أطِبَّاءُ أمراضِ القلوب؛ وإنمَّا[(٣)] فائدةُ العقل وتصرُّفه أن عرَّفَنا ذلك، وشَهِدَ بِصِدْق «**النُّبُوَّة**»، وبعمى نفسه عن دَرَك ما يُدْرَك بعين «**النُّبُوَّة**»، وأَخَذَنا بأيدينا وسلَّمَنا إليها تسليمَ العُمْيان إلى القائدين، وتسليمَ المَرْضى المُتَحَيِّرين إلى الأطباء المُشْفِقِين. فإلى ههنا

(١) من (ن٢). وقوله: «الخواص بنور النبوة» في (ن١): «تلك النبوة».
(٢) في (ك، ن١): «ولا»، وفي (ن٢): «لا»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في الأصول (م، ك، ل): «وأما»، والمثبت من (ن١، ن٢).

مَجْرَى العقل وعطاؤه، وهو معزولٌ عمَّا بعد[١] ذلك، إلَّا عن تفهيم ما يُلْقيه الطَّبيب إليه.

فهذه أمورٌ عرفناها بالضَّرورة الجارية مجرى المشاهدة في مدَّة الخَلْوة والعُزْلة.

ثُمَّ رأينا فُتُور الاعتقاد في أصل «**النُّبوَّة**»، ثُمَّ في حقيقة «**النُّبوَّة**»، ثُمَّ في العمل بما شرحته «**النُّبوَّة**»، وتحقَّقنا شيوعَ ذلك بين الخَلْق، ونظرتُ إلى أسباب فُتُور الخَلْق، وضَعْف إيمانهم بها= **فإذا هو أربعةٌ**[٢]:

- ❑ سببٌ من الخائضين في علم الفلسفة.
- ❑ وسببٌ من الخائضين في طريق التَّصوُّف.
- ❑ وسببٌ من المنتسبين إلى دعوى التَّعليم.
- ❑ وسببٌ من معاملة المُتَوَسِّمين من العلماء[٣] فيما بين النَّاس.

فإنِّي تتبَّعتُ مُدَّةً آحادَ الخَلْق، أسألُ من يُقصِّر منهم في متابعة الشَّرع، وأسأله عن شُبْهته[٤]، وأبحث عن عقيدته وسِرِّه، وأقول له: ما لَكَ تُقَصِّر فيها؟ فإن كنتَ تؤمن بالآخرة، ولستَ تستعدُّ لها، وتبيعها بالدُّنيا؛ فهذه حَمَاقَةٌ، فإنَّك لا تبيع الاثنين بواحدٍ؛ فكيف تبيع ما لا نهايةَ له بأيَّامٍ معدودةٍ؟! وإن كنت لا تؤمن؛ فأنت كافرٌ، فدبِّر لنفسك في طلب الإيمان، وانظر ما سبب كُفْرك الخَفِيِّ، الذي هو مذهبُك باطنًا، وهو سبب جُرْأَتِك ظاهرًا، وإن كنت لا تصرِّح به، تجمُّلًا بالإيمان، وتشرُّفًا بذكر الشَّرع.

---

(١) في (ك): «وراء»، والمثبت من (م، ل، ن١، ن٢).

(٢) بعدها في (م) زيادة: «أسباب».

(٣) قوله: «المتوسمين من العلماء» في (ن١، ن٢): «الموسومين بالعلماء». وفي «**الفائق**» للزمخشري (٤/ ٥٩) و«**لسان العرب**» (١٢/ ٦٣٦): (المُتَوَسِّم: المتحلِّي بسمة الشيوخ).

(٤) قوله: «عن شبهته» في (م): «وشبهته»، وفي (ك، ل): «شبهته»، والمثبت من (ن١، ن٢).

فقائلٌ يقول: «لو وجبتِ المحافظة عليها؛ لكان العلماء أجدر بذلك، وفلانٌ من المشهورين بين[١] الفضلاء لا يصلِّي، وفلانٌ يشرب الخمر، وفلانٌ يأكل الأموال من الأوقاف وأموالَ اليتامى، وفلانٌ يأكل أدرار السُّلطان ولا يحترز من الحرام، وفلانٌ يأخذ الرِّشوة على القضاء والشَّهادة... وَهَلُمَّ جَرًّا إلى أمثالِه».

وقائلٌ ثانٍ يدَّعي علمَ التَّصوُّف، **فيقول**: «إنِّي بلغتُ مبلغًا ترقَّيتُ عن الحاجة إلى العبادة».

وقائلٌ ثالثٌ تَعَلَّلَ بشبهةٍ أخرى من شبهات أهل الإباحة، وهم الذين ضلُّوا عن طريق التَّصوُّف.

وقائلٌ رابعٌ لقي أهلَ التَّعليم، **ويقول**: «الحقُّ مُشْكِلٌ، والطَّريقُ إليه عسيرٌ مُنْسَدٌّ، والاختلاف فيه كثيرٌ، وليس بعضُ المذاهب أَوْلَى من بعضٍ، وأدلَّة العقول متعارضةٌ، فلا ثقة برأي أهل الرَّأي، والدَّاعي إلى التَّعليم مُتَحَكِّمٌ لا حُجَّة له؛ فكيف نَدَع اليقين بالشَّكِّ؟!».

وقائلٌ خامسٌ يقول: «لستُ أفعل هذا تقليدًا، ولكنِّي قرأتُ علم الفلسفة، وأدركتُ حقيقةَ «**النُّبُوَّة**»، وأنَّ حاصلها يرجع إلى المصلحة والحكمة، وأنَّ المقصود[٢] من تعبُّداتها ضَبْطُ عَوَامِّ الخَلْق، وتقييدُهم عن التَّقاتل والتَّنازع، والاسترسال في الشَّهوات، فما أنا من العَوَامِّ الجُهَّال حتَّى أدخل[٣] في حَجْر التَّكليف، وإنَّما أنا من الحكماء، أتبع الحكمة وأنا بصيرٌ بها، مستغنٍ فيها عن التَّقليد».

---

(١) ليست في (ن٢)، وفي (ل): «من»، والمثبت من (م، ك، ن١).

(٢) قوله: «وأن المقصود» في (ك): «والمقصود»، وفي (ن١): «فإن»، والمثبت من (م، ل، ن٢).

(٣) في (ل): «أدحر»، والمثبت من (م، ك، ن١، ن٢).

هذا منتهى إيمان من قرأ فلسفة **الإلهيِّين** منهم، ويُعلم ذلك من كتب ابن سينا وأبي نصرٍ الفارابيِّ، وهؤلاء هم المتَجمِّلُون منهم بالإسلام.

وربَّما يُرى الواحدُ منهم يقرأ القرآن، ويحضر الجماعات والصَّلوات، ويُعَظِّم الشَّريعة بلسانه، ولكنَّه -مع ذلك- لا يترك شربَ الخمر، وأنواعًا من الفسق والفجور. **وإذا قيل له:** «إن كانت النُّبُوَّة غيرَ صحيحةٍ؛ فلِمَ تصلِّي؟» **فربَّما يقول:** «رياضةُ الجسد، وعادةُ البلد، وحفظُ المال والولد»، **وربَّما قال:** «الشَّريعة صحيحةٌ، والنُّبوَّة حقٌّ»؛ **فيقال له:** «فلم تشرب الخمر؟» **فيقول:** «إنَّما نُهي عن الخمر؛ لأنَّها تورث العداوة والبغضاء، وأنا بحكمتي محترِزٌ عن ذلك، وإنِّي أقصد به تَشْحِيذَ خاطري».

حتَّى أنَّ ابن سينا ذكر في وصيَّةٍ له كتب فيها أنَّه عاهدَ الله تعالى على كذا وكذا، وأن يُعَظِّم الأوضاع الشَّرعيَّة، ولا يُقَصِّر في العبادات الدِّينيَّة، ولا يشرب الخمر تَلَهِّيًا، بل تداويًا وتشفِّيًا.

وكان منتهى حالته في صفاء الإيمان والتزام العبادات، أن استثنى شُربَ الخمر لغرض التَّشفِّي.

فهذا إيمانُ من يدَّعي الإيمان منهم)[١].

إلى أن ذكر أبو حامدٍ[٢] ما رَدَّ به على أهلِ التَّعليم وأهل الإباحة، **قال:** (وأمَّا من أفسد إيمانَه بطريق الفلسفة حتَّى أنكر أصل «**النُّبُوَّة**»؛ فقد ذكرنا حقيقة «**النُّبُوَّة**» ووجودها بالضَّرورة، بدليل وجود خواصِّ الأدوية والنُّجوم وغيرها، وإنَّما قدَّمنا هذه المقدِّمة لأجل ذلك، وأوردنا الدَّليل

(١) «**المنقذ**» (ص١١٠-١١٦).

(٢) قوله: «أبو حامد» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

من خواصِّ النُّجوم والطِّبِّ؛ لأنه من نفس علمهم، ونحن نبيِّن لكلِّ عالمٍ بفنٍّ من العلوم -كالنُّجوم والطِّبِّ والطَّبيعة والسِّحر والطَّلسمات- مثلًا من نفس علمه[١] برهانَ «**النُّبُوَّة**».

وأمَّا من أثبت «**النُّبُوَّة**» بلسانه وسَوَّى أوضاع الشَّرع على الحكمة؛ فهو على التَّحقيق كافرٌ بـ«**النُّبُوَّة**»، وإنَّما[٢] هو مؤمنٌ بحكيم له طالعٌ مخصوصٌ، يقتضي طالعه أن يكون مُتَّبَعًا، وليس هذا من «**النُّبُوَّة**» في شيءٍ، بل الإيمان بـ«**النُّبُوَّة**» أن يقرَّ بإثبات طَوْرٍ وراء العقل تنفتح فيه عينٌ يدرك بها مدركاتٍ خاصَّةً والعقل معزولٌ عنها؛ كعزل اللَّمس عن إدراك الأصوات[٣]، وجميع الحواسِّ عن إدراك المعقولات، فإن لم يُجوِّز هذا؛ فقد أقمنا البرهان على إمكانه، بل على وجوده)[٤].

وأخذ يستدلُّ بالخواصِّ الموجودة في «**الطَّبيعيَّات**» على إمكان خواصَّ ثابتةٍ في «**الشَّرعيَّات**»، وأنَّ تلك إذا لم تُعرف بقياس العقل؛ فكذلك الأخرى.

قال: (وإنَّما تُدرَك هذه الخواصُّ بنور «**النُّبوَّة**»)[٥].

قال: (والعجب أنَّا لو غيَّرْنا العبارة إلى عبارة المُنَجِّمين؛ لصدَّقوا باختلاف[٦] هذه الأوقات؛ **فنقول**: أليس يختلف الحكم والطَّالع بأن تكون الشَّمسُ في وسط السَّماء، أو في الطَّالع، أو في الغارب؟ حتَّى بنوا

(١) بعدها في (ل) زيادة: «لأجل».
(٢) في (ل، ن١): «إنما»، والمثبت من (م، ك، ن٢).
(٣) قوله: «كعزل اللمس عن إدراك الأصوات» كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي (ن١، ن٢): «كعزل السمع عن إدراك الألوان، والبصر عن إدراك الأصوات».
(٤) «**المنقذ**» (ص١٢٠-١٢١).
(٥) «**المنقذ**» (ص١٢٤).
(٦) قوله: «لصدقوا باختلاف» في (م): «باختلاف»، وفي (ل): «لصدقوا اختلاف»، وفي (ن١، ن٢): «لعقلوا اختلاف»، والمثبت من (ك).

على هذا في تسييراتهم اختلافَ الهيلاج[(١)]، وتفاوت الأعمار والآجال، فلا فرق بين الزَّوال وبين كون الشَّمس في وسط السَّماء، ولا بين المغرب وبين كون الشَّمس في الغارب.

فلم يكن لتصديقِه سببٌ، إلَّا أنَّ ذلك سمعه بعبارة مُنَجِّمٍ جرَّب كذبه مئةَ مرَّةٍ ولا[(٢)] يزال يعاود تصديقَه، حتَّى لو قال له المُنَجِّم: «إذا كانت الشَّمس في وسط السَّماء، ونظر إليها[(٣)] الكوكب الفلانيُّ، فلبستَ ثوبًا جديدًا في ذلك الوقت؛ قُتلتَ في ذلك الثَّوب[(٤)]!» فإنَّه لا يلبس الثَّوب في ذلك الوقت، وربَّما يقاسي فيه البرد الشَّديد، وربَّما سمعه من مُنَجِّمٍ قد جَرَّب كذبَه مرَّاتٍ!

فليت شِعْرِي من يتَّسع عقلُه لقَبول هذه البدائع ويضطرُّ إلى الاعتراف بأنَّها خواصُّ -معرفتُها معجزةٌ لبعض[(٥)] الأنبياء-؛ كيف ينكر مثل ذلك فيما يسمعه[(٦)] من قول نبيٍّ صادقٍ، مؤيَّدٍ بـ«**المعجزات**»، لَمْ يُعرف قطُّ بالكذب؟! ولِمَ لا يتَّسع لإمكان هذه الخواصِّ في أعداد الرَّكعات، ورَمْي الجِمَار، وعدد أركان الحجِّ، وسائر تعبُّدات الشَّرع! ولم يجد بينها وبين خواصِّ الأدوية والنُّجوم فَرْقًا أصلًا.

---

(١) **الهيلاج**: دليل العمر. وهي -أي الهيالج- خمسة: الشمس والقمر والطالع وسهم السعادة وجزء الاجتماع أو الاستقبال، وذلك أنها تسير إلى السعود أو النحوس. **والتسيير**: أن ينظر كم بين الهيلاج وكم بين السعد أو النحس فيؤخذ لكل درجة سنة؛ فيقال: تصيبه السعادة أو النكبة إلى كذا وكذا سنة. انظر: «**مفاتيح العلوم**» للخوارزمي (ص٢٥١)، «**مجلة لغة العرب**» (٣/ ٣١٤-٣١٧).

(٢) في (م، ل): «فلا»، والمثبت من (ك، ن١، ن٢).

(٣) في الأصول (م، ك، ل، ن١): «إليه»، والمثبت من (ن٢).

(٤) في (ك): «الوقت»، وفي (ن٢): «اليوم»، والمثبت من (م، ل، ن١).

(٥) في (ل، ن١، ن٢): «بعض»، والمثبت من (م، ك).

(٦) قوله: «فيما يسمعه» في (م): «إذا سمعه»، في (ك): «مما يسمعه»، والمثبت من (ل، ن١، ن٢).

فإن قال: قد جرَّبت شيئًا من النُّجوم، وشيئًا من الطِّبِّ؛ فوجدت بعضه صادقًا؛ فانقدح في نفسي تصديقُه، وسقط عن قلبي استبعاده ونفرته. وهذا لم أجرِّبه؛ فبِمَ أعلمُ وجودَه وتَحَقُّقه، وإن أقررتُ بإمكانه؟!

فأقول: إنَّك لا تقتصر على تصديق ما جَرَّبته، بل سمعت أخبارَ المُجَرِّبين وقَلَّدْتَهم، فاسمع أقوالَ الأولياء فيما قد[1] جرَّبوه، وشاهدوا الحقَّ في جميع ما ورد به الشَّرع، أو اسلُك سبيلَهم، تدرك بالمشاهدة بعضَ ذلك.

على أنِّي أقول: وإن لم تجرِّب؛ فيقضي عقلُك بوجوب التَّصديق والاتِّباع قطعًا؛ فإنَّا لو فَرَضْنا رجلًا بلغَ وعَقَلَ ولم يُجَرِّب ومَرِض، وله والد مشفِقٌ، حاذقٌ بالطِّبِّ، تُسمع دعواه[2] معرفةَ الطِّبِّ منذ عَقَلَ، فعَجَن له والدُه دواءً؛ **وقال**[3]: «هذا يصلح لمرضك، ويشفيك من سَقَمِك»، فماذا يقتضيه عقلُه -وإن كان الدَّواء كريهًا مُرَّ المَذَاق- **أن** يتناول؟ **أو** يُكَذِّب **ويقول:** «أنا لا أعرف مناسبة هذا الدَّواء لتحصيل الشِّفاء، ولم أجرِّبه»؟! فلا أشكُّ أنَّك تَسْتَحْمِقه إن فعل ذلك؛ فكذلك يستحمقك أهلُ البصائر في توقُّفك.

فإن قلت: فبِمَ أعرفُ شفقة النَّبيِّ ومعرفته بهذا الطِّبِّ؟

فأقول: وبِمَ عرفت شفقة أبيك؟ فإنَّ ذلك أمرٌ ليس محسوسًا، بل عرفتها بقرائن أحواله، وشواهد أعماله، في مصادره وموارده، علمًا ضروريًّا لا تتمارى فيه.

ومَن نَظَرَ في أقوال رسول الله ﷺ، وما ورد من الأخبار في اهتمامه

---

(١) قوله: «الأولياء فيما قد»، في (ك): «الأنبياء فيما»، وفي (ل، ن١، ن٢): «الأولياء فقد»، والمثبت من (م).

(٢) بعدها في (ك) زيادة: «في».

(٣) بعدها في (م) زيادة: «له».

بإرشاد الخلق، وتلطُّفه في حقِّ النَّاس بأنواع الرِّفق واللُّطف، إلى تحسين الأخلاق وإصلاح ذات البين، وبالجملة إلى ما يصلح به دينهم ودنياهم= حصل له علمٌ ضروريٌّ بأنَّ شفقته على أمَّته أعظم من شفقة الوالد على ولده.

وإذا نَظَرَ إلى عجائب ما ظهر عليه من الأفعال، وإلى عجائب الغيب التي أخبر عنها في القرآن على لسانِه وفي الأخبار، وإلى ما ذكره في آخر الزَّمان، وظَهَرَ(١) ذلك كما ذَكَرَه= عَلِمَ علمًا ضروريًّا أنَّه بلغ الطَّوْر الذي وراءَ العقل، وانفتحت له العين التي ينكشف(٢) منها الغيب والخواصُّ والأمور التي لا يدركها العقل.

وهذا هو منهاجُ تحصيل العلم الضَّروريِّ بصدق النَّبيِّ ﷺ، وتأمَّلِ القرآنَ وطالعِ الأخبارَ؛ إلى أن تعرف ذلك بالعيان.

وهذا القدر يكفي في تنبيه(٣) المتفلسفة؛ ذكرناه لشدَّة الحاجة إليه في هذا الزَّمان)(٤).

قلتُ: فهذه الطَّريق التي ذكرها أبو حامدٍ وغيرُه تفضي أيضًا إلى العلم من «**النُّبُوَّة**» والتَّصديق منها بأكثر من القدر الذي تقرُّ به المتفلسفة. وما ذكره من «**المشاهدات**» و«**الكشوفات**» التي تحصل للصُّوفيَّة، وأنَّهم يشهدون تحقيقَ ما أخبر به الرَّسول عليه الصلاة والسلام، وَنَفْعَ ما أمر به= فهذا أيضًا حقٌّ في كثيرٍ ممَّا(٥) أخبر به وأمر به، ثُمَّ إذا عَلِم ذلك؛

(١) في (ل، ن١): «وظهور»، والمثبت من (م، ك، ن٢).
(٢) بعدها في (ك) زيادة: «له».
(٣) في (م): «سه»، في (ل): «شبه»، والمثبت من (ك، ن١، ن٢).
(٤) «**المنقذ**» (ص١٢٤-١٢٨).
(٥) قوله: «كثير مما» في (م): «كثير ما»، وفي (ل): «أن مما»، والمثبت من (ك).

صار ذلك[(١)] حُجَّةً على صدقه فيما لم يعلمه؛ كمن قرأ طرفًا[(٢)] من العلم بفنٍّ من الفنون إذا رأى كلام متكلِّم في ذلك العلم ورآه يحقِّق ما عنده ويأتي بزياداتٍ لا يستطيعها؛ فإنَّه يعلَم بما رآه من مزيد تحقيقه لمَّا شاركه في أصل معرفته أنَّه أعلم منه بما وراء ذلك؛ كمن نظر في الطِّبِّ إذا رأى كلامَ أبقراط، ومن نظر في النَّحو إذا رأى كلامَ الخليل وسيبويه، ومن نظر في العلوم الدِّينيَّة إذا رأى كلامَ أئمَّة السَّلف.

وكذلك **من** سلك مسلك الزُّهد والعبادة إذا بلغه سِيَرُ زُهَّاد السَّلف وعبادتُهم، **ومن** ولِيَ النَّاسَ وساسَهم[(٣)] إذا رأى سيرةَ عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ونحوهما.

فهذا كلُّه ممَّا يبيِّن له عَظَمَة قَدْر هؤلاء، وأنَّهم كانوا أئمَّةً في هذه الأمور، وفيما[(٤)] يصلح ويجب من ذلك.

ويَعلم كلُّ أحدٍ الفَرْق **بين** سيرة العُمَرَينِ **و**سيرة الحجاج والمختار بن أبي عبيدٍ ونحوهما؛ بل يَعْلَم الفَرْق **بين** سيرة بني أميَّة وبني العبَّاس **و**بين سيرة بني بُويهٍ وبني عُبيدٍ، وأمثال ذلك. كذلك يَعلم الفَرْق **بين** محمَّدٍ وموسى وعيسى صلواتُ الله عليهم، **و**بين مسيلِمة والأسود العنسيِّ وأمثالِهما بأدنى تأمُّلٍ.

وهذه الطَّريق ينقسم النَّاس فيها إلى عامٍّ وخاصٍّ؛ بسبب علمهم بالخير والشَّرِّ، والصِّدق والكذب، ونحو ذلك. وهذه تفيد العلم القطعيَّ بأنَّ

(١) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «قرأ طرفًا» في (ل): «شدا طرقا» ورمز لها في الطرَّة بـ«ظ»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «وعبادتهم... وساسهم» في (م): «وعبادهم... وساسهم»، وفي (ك): «وعبادتهم... وسياستهم»، والمثبت من (ل).
(٤) في (م): «مما»، وفي (ك): «فيما»، والمثبت من (ل).

الأنبياء أكملُ الخلق وأفضلُهم، وأنَّه لا يصلح لأحدٍ أن يعارضهم برأيه، ولا يخالفهم بهواه. لكن لا يفيد العلم بحقيقة «**النُّبوَّة**» إلَّا أن يعترف أنَّ النَّبيَّ أعلمُ منه[(١)].

فكلٌّ من حصل له من المخاطبات والمشاهدات ما يحصل للأولياء؛ فإنَّه يَعلم أنَّ الذي للأنبياء فوق الذي له من ذلك؛ كعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإنَّه قد ثبت في «**الصَّحيحين**»[(٢)] أنَّه ﷺ، قال: «**إِنَّهُ قَد كَانَ فِي الأُمَمِ قَبلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِن يَكُن فِي أُمَّتِي أَحَدٌ؛ فَعُمَرُ**»، وقال ﷺ: «**إِنَّ اللهَ ضَرَبَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلبِهِ**»[(٣)]، وفي التِّرمذيِّ عنه ﷺ أنَّه قال: «**لَو لَم أُبعَث فِيكُم لَبُعِثَ فِيكُم عُمَرُ**»[(٤)].

وكان عُمَرُ بهذا يعلم أنَّ ما يأتي النَّبيَّ ﷺ من الوحي والملائكة، وما يُخبِرُ به من الغيب، وما يأمُرُ به ويَنهَى عنه= أمرٌ زائدٌ على قدره ومجاوِزٌ لطاقته؛ بل يجد بينه وبين ذلك من التَّفاوت ما يعجز القلب واللِّسان عن معرفتِه وتبيانِه[(٥)].

---

(١) قوله: «إلا أن يعترف أن النبي أعلم منه» في (م): «وإن عرف أن النبي أعلم منه»، وفي (ل): «فلا يمكنه أن يقول هو أعلم منه»، والمثبت من (ك).

(٢) في (ك، ل): «الصحيح»، والمثبت من (م). والحديث مداره على سعد بن إبراهيم الزهري، واختلف عليه من وجهين: فأخرجه البخاري (٣٦٧٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٢٤٧٦) من حديث عائشة، وذكره الدارقطني في «**التتبع**» (٤، ١٨٣) و«**العلل**» (٣٦٥٢)، وانظر: «**فتح الباري**» (٧/ ٥٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٤٠٣٣)، وأحمد (٥١٤٥) من حديث ابن عمر. وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح).

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ عند الترمذي، وإنما أخرجه (٤٠٣٧) من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «**لَو كَانَ نَبِيٌّ بَعدِي لَكَانَ عُمَر**»، وقال: (حسن غريب). وأما اللفظ المذكور فأخرجه القطيعي في زوائده على «**فضائل الصحابة**» (٦٧٦)، وابن عدي (٤/ ٥٧٣) من حديث عقبة بن عامر بنحوه.
وقد حكم ابن عدي بقلب متنه، والمحفوظ هو الأول. انظر: «**الكامل**» (٤/ ٥٧٣).

(٥) في (م، ك): «وبيانه»، والمثبت من (ل).

بل كان عُمَرُ بما حصل[١] له من المكاشفة والمخاطبة؛ يعلم أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ أكملُ منه معرفةً ويقينًا، وأتمُّ صدقًا وإخلاصًا[٢]، وأعلمُ منه بقدر الرَّسول ﷺ؛ فكان خضوعُ عمرَ هذا -الذي هو أفضل الأولياء المحدَّثِين المُلْهَمِين المخاطَبين- لأبي بكرٍ الصِّدِّيق؛ كخضوع مَن رأى غيره من مشاركيه في فنِّه أكمل منه: كخضوع الأخفش لسيبويه، وزُفَر لأبي حنيفة، وابن وهبٍ لمالكٍ، ونحو ذلك، أو خضوع فقهاء المدينة لسعيد بن المُسَيَّب، وعلماء البصرة للحسن البصريِّ، وفقهاء مكَّة لعطاء بن أبي رَبَاحٍ.

وإذا كان هذا مَثَل عمر مع أبي بكرٍ -لأنَّ أبا بكرٍ صدِّيقٌ؛ يأخذ ما يأخذه عن الرَّسول المعصوم، الذي قد عُصِم أن يستقرَّ فيما جاء به خطأٌ-؛ فهو لخبرته بحال صِدِّيق النَّبيِّ ﷺ بهذه المثابة.

وكلُّ من كان عالمًا بالصَّحابة؛ يعلم أنَّ عمر رضي الله عنه كان متأدِّبًا معظِّمًا بقلبه لأبي بكرٍ رضي الله عنه، مشاهِدًا أنَّه أعلى منه إيمانًا ويقينًا؛ فكيف يكون حالُ عمر وغيرِه مع النَّبيِّ ﷺ؟! وإذا كانت[٣] هذه حالُ أفضل المحدَّثين المخاطَبين؛ فكيف حالُ سائرهم؟! فلا ريب أنَّ الرَّجل كلَّما عظُمت ولايته، وعظُم نصيبه من انكشاف الحقائق له؛ كان تعظيمه للنُّبوَّة أعظَم، والنَّاس في هذه الطَّريق متفاوتون بحسب درجاتهم.

لكنْ طريق الصُّوفيَّة لا تنهض بانكشاف جميع ما جاء به الرَّسول، بل ولا بأكثرِه، بل عامَّة ما يخبر به الرَّسول لا يمكن أبا بكرٍ وعمر -فضلًا عن غيرهما- أن يعلمه بدون خَبَره ﷺ، وإن كان عند المُخْبَرِين عِلْمٌ

---

(١) في (م): «حصل جعل»، وفي (ك): «جعل»، والمثبت من (ل).
(٢) في (ك، ل): «وأخلاقًا»، والمثبت من (م).
(٣) في (ك، ل): «كان»، والمثبت من (م).

بجُمَل ذلك أو أصله؛ لكن ما يُخْبِر به من التَّفصيل لا يُعلم بدون خبره أصلًا.

وما يوجد في كلام أبي حامدٍ أو غيره من أنَّ الكشف يُحَصِّل ذلك **وقولِ القائل**: «إنَّ الأولياءَ شاهدوا الحقَّ في جميع ما ورد به الشَّرعُ»= ليس بسديدٍ؛ بل لا يزال الأولياء مع الأنبياء في إيمانٍ بالغيب، ولا يُتصوَّر أنَّ الوليَّ يُعطَى ما أُعطِيَه النَّبيُّ من المشاهدة والمخاطبة.

وأفضلُ الأولياءِ: أبو بكرٍ، وعمرُ، وعثمانُ، وعليٌّ، ونحوُهم؛ وليس في هؤلاء مَن شاهد ما شاهده النَّبيُّ ﷺ ليلةَ المعراج، ولا شاهدَ الملائكةَ الذين كانوا ينزلون بالوحي على النَّبيِّ ﷺ، ولا سمع أحدٌ منهم كلامَ الله الذي كَلَّمَ به نبيَّه ليلةَ المعراج، ولا سمع عامَّةُ الأنبياء -فضلًا عن الأولياء- كلامَ الله كما سمعه موسى بن عمران، ولا كلَّمه تكليمَه[١] لداودَ وسليمانَ، بل ولا لإبراهيمَ وعيسَى[٢]؛ فضلًا عن أن يكون ذلك يَحصُلُ لأحدٍ من الأولياء.

[*]والإيمان بكلِّ ما جاء به الأنبياء واجبٌ؛ فإنَّهم معصومون، ولا يجب الإيمان بكلِّ ما يقوله الوليُّ، بل ولا يجوز؛ فإنَّه ما من أحدٍ من النَّاس إلَّا يُؤْخذُ[٣] من قوله[٤] ويُتْرك، إلَّا رسول الله ﷺ.

ومَن سَبَّ نبيًّا من الأنبياء؛ قُتل وكان كافرًا مرتدًّا، بخلاف الوليِّ، قال الله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ

---

(١) قوله: «ولا كلمه تكليمه» في (ك، ل): «ولا كلم الله تكليمًا»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «ولا لإبراهيم وعيسى» في (م): «ولا إبراهيم وعيسى»، وفي (ك): «ولا إبرهيم ولا عيسى»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م) بالواو: «ويؤخذ»، والمثبت من (ك).
(٤) في (ك): «كلامه»، والمثبت من (م).

وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢﴾[(٣)].

فإن قيل: ففي قراءة ابن عبَّاسٍ: «ولا مُحَدَّثٍ»[(٤)].

قيل[(٥)]: هذه القراءة ليست متواترةً، ولا معلومةَ الصِّحَّة؛ فلا يجوز الاحتجاج بها في «**أصول الدِّين**».

وإن كانت صحيحةً؛ **فالمعنى**: أنَّ المحدَّث ممن كان قبلنا؛ كانوا يحتاجون إليه، وكان يَنْسخ ما يُلقِيه[(٦)] الشَّيطانُ إليه كذلك.

وأُمَّة محمَّدٍ ﷺ لا تحتاج إلى غير محمَّدٍ ﷺ. ولهذا كان أجلَّ الأمم من قبلنا بنو إسرائيلَ، وكان لا يكفيهم[(٧)] نبيٌّ واحدٌ، بل يحيلهم هذا النَّبيُّ في بعض الأمور على النَّبيِّ الآخر، فكانوا يحتاجون إلى عددٍ من

(١) البقرة: (١٣٦).
(٢) البقرة: (٢٨٥).
(٣) الحج: (٥٢).
(٤) أخرجه ابن راهويه (١٠٥٩)، وعبد بن حميد في تفسيره -كما في «**تغليق التعليق**» (٤/ ٦٥)-، وابن أبي داود في «**المصاحف**» (١/ ١٩٣)، والطحاوي في «**مشكل الآثار**» (٤/ ٣٤١)، وابن الأنباري في «**الرد على من خالف مصحف عثمان**» -كما في تفسير القرطبي (١٢/ ٨٠)-.
(٥) انظر: «**الصفدية**» (ص٢٥٧)، «**الفتاوى**» (١١/ ٦٦).
(٦) قوله: «وكان ينسخ ما يلقيه» في (م): «فكان ينسخ ما يلقي»، والمثبت من (ك).
(٧) قوله: «ولهذا كان أجل الأمم من قبلنا بنو إسرائيل، وكان لا يكفيهم» في (ك): «ولهذا كانت الأمم قبلنا لا يكفيهم»، والمثبت من (م).

الأنبياء، ويحتاجون إلى المحدَّثين[(١)].

وأمَّةُ محمَّدٍ أغناهم الله بنبيِّهم محمَّدٍ ﷺ عن غيره من الأنبياء والرُّسل؛ فكيف لا يُغنِيهم عن المحدَّثين؟! ولهذا قال ﷺ: «**إِنَّهُ قَد كَانَ فِي الأُمَم قَبْلَكُم مُحَدَّثُونَ، فَإِن يَكُن فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَعُمَرُ**»[(٢)]؛ فعَلَّق ذلك بالشَّرط[(٣)] ولم يجزم به؛ لأنَّه عَلِمَ استغناءَ أُمَّتِه عن محدَّثٍ، كما استغنت عن غيره من الأنبياء، فجوَّز أن يكون فيها محدَّثٌ، وألَّا يكون؛ وكان[(٤)] ذلك لكمالها برسولها الذي هو أكملُ الرُّسل وأجمعُهم، وهو خاتمُهم، لا تنقص أمَّته عن الأمم قبلهم[(٥)]*][(٦)].

وقد وقع في كلام أبي حامدٍ الغزاليِّ[(٧)] نحوٌ من هذا [*الكلام الذي يُشعر أنَّ الوليَّ قد يَعلم بكشفه ما علمه النَّبيُّ ﷺ*][(٨)]، حتَّى ذكر فيما يُتأوَّل وما لا يُتأوَّل: أنَّ ذلك لا يُعلم إلَّا بتوفيقٍ إلهيٍّ، يُشاهِد به الحقائقَ على ما هي عليه، ثُمَّ يَنْظُر في السَّمع والألفاظ الواردة فيه، فما وافق شهوده؛ أَقَرَّه، وما خالفه؛ تَأَوَّله. وذكر في موضعٍ آخر أنَّ الواحد من الأولياء قد يسمع كلامَ الله سبحانه، كما سمعه موسى بن عمران. وأمثالُ

---

(١) في (ك) -هنا وفي الموضع الآتي-: «المحدث»، والمثبت من (م).
(٢) سبق تخريجه (ص٧١٩).
(٣) في (ك): «بإن»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «فجوز أن يكون فيها محدث وألا يكون وكان» في (ك): «أن يكون فيها محدثا أو لا يكون أو كان»، والمثبت من (م).
(٥) قوله: «وأجمعهم وهو خاتمهم لا تنقص أمته عن الأمم قبلهم» في (ك): «وأجملهم، وهؤلاء كبعض في أمته عن الأمم قبلهم ما»، والمثبت من (م).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). انظر: «**الصفدية**» (ص٢٥٧-٢٦٢).
(٧) ليست في (ل)، وفي (ك): «وغيره»، والمثبت من (م).
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «نحو من هذا في مواضع، حتى ذكر». ووقعت الزيادة في (ك) هكذا: «نحو من هذا الكلام الذي [وبعدها بياض بمقدار كلمتين]». وقوله: «الذي» سقط من (م) فأثبته من (ك).

هذه الأمور[١].

ولهذا تبيَّن له في آخر عمره أنَّ طريقَ الصُّوفية لا تحصِّل مقصودَه، فطلب الهدى من طريق الآثار[٢] النَّبويَّة، وأخذ يشتغل بـ«**البخاريِّ**» و«**مسلم**»، ومات في أثناء ذلك على أحسن أحواله، وكان[٣] كارهًا ما وقع في كتبه من نحو هذه الأمور.

وهذا[٤] ممَّا أنكره النَّاس عليه، **حتَّى قال المازَرِيُّ وغيرُه ما معناه**: «إنَّ كلامه يؤثِّر في الإيمان بالنُّبوَّة، فينقص قدرها»، أو نحو هذا.

وكذلك ما ذكره من أنَّ «**النُّبوَّة**» انفتاح[٥] قوَّةٍ أخرى فوق العقل[٦]؛ فلا ريب أنَّ هذا ممَّا يكون للنَّبيِّ، وليست «**النُّبوَّة**» قوَّةً تُدرَك بها الأمور، وإنَّما يُشْبه هذا أصولَ الفلاسفة الذين يزعمون: «أنَّ الفيض دائمٌ من العقل الفعَّال، وإنَّما يحصل في القلوب بسبب[٧] استعداد الأشخاص، فأيُّ عبدٍ كان استعدادُه أتمَّ؛ كان الفيضُ عليه أتمَّ، من غير أن يكون من الملأ الأعلى سببٌ يخصُّ شخصًا دون شخصٍ بالخطاب والتَّكليم».

وليس هذا مذهبَ المسلمين، بل ولا اليهود ولا النَّصارى، بل هؤلاء كلُّهم -إلَّا من ألحد منهم- متَّفقون على أنَّ الله سبحانه خصَّص موسى

---

(١) انظر: «**الإحياء**» (١/ ١٠٤). ونقله الشَّيْخُ وتعقبه في «**الدرء**» (٥/ ٣٤٧) و«**البيان**» (٦/ ١١٦)، وذكر أنه قد بسط الكلام عليه في «**جواب الاعتراضات**». وأشار إلى طريقة الغزالي وتعقبها في «**التسعينية**» (٣/ ٩٤٤).
(٢) في (ل): «الأثارة»، والمثبت من (م، ك).
(٣) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل). (٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) ليست في (ك)، وفي (م): «حصول»، والمثبت من (ل).
(٦) انظر ما سبق (ص٧٠٥، ٧١٤).
(٧) قوله: «وإنما يحصل في القلوب بسبب» في (ك): «وإنما يحصل من القلوب بسبب»، وفي (ل): «وإنما ذلك بحسب»، والمثبت من (م).

بالتَّكليم، دون هارون وغيره، وأنَّه يخصُّ بـ«**النُّبوَّة**» من يشاء من عباده، لا أنَّه بمجرَّد استعداده تَفيض عليه العلوم من غير تخصيصٍ إلهيٍّ.

وهنا صار النَّاس ثلاثة أصنافٍ:

صنفٌ يقولون: «ليست النُّبوَّة إلَّا مجرَّدَ إنباءِ الله للعبد، وهو تَعلُّقُ كلامه به»؛ **كما يقولون:** «إنَّ الأحكام الشَّرعيَّة ليست إلَّا مجرَّدَ خطاب الله المتعلِّق بأفعال المكلَّفِينَ، من غير أن يكون للفعل في نفسه صفةٌ اقتضت تخصيصَه بالحكم»؛ **وكذلك يقول**[(١)] **هؤلاء:** «ليس للنَّبيِّ في نفسه صفةٌ اقتضت تخصيصَه بالنُّبوَّة». وهذا يقوله طوائفُ من المُتَكَلِّمة أهل إثبات القدر -كأصحاب جهمٍ وأبي الحسن وغيرهما-، الذين[(٢)] يخالفون المعتزلة والفلاسفة فيما يقولونه في فعل الرَّبِّ وحكمته.

إذ المتفلسفة يقولون بالطَّبْع والعِلَّة الموجِبة، والمعتزلة يقولون[(٣)] بالاختيار المتضمن لشريعةٍ عقليَّةٍ ألزموه بها في التَّعديل والتَّجوير ونحو ذلك.

والمنتسبون إلى السُّنَّة والجماعة من الكُلَّابية والأشعريَّة والكَرَّاميَّة، وسائر المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة= يردُّون عليهم الأصول التي فارقوا بها أهلَ السُّنَّة والجماعة [*من التَّكذيب بالقدر، والصِّفات، وتخليد أهلِ الكبائر؛ كما يردُّون على المتفلسفة ما فارقوا به المسلمين*][(٤)].

---

(١) في (ل): «قول»، والمثبت من (م، ك).
(٢) قوله: «من المتكلمة أهل إثبات القدر، كأصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما الذين» في (ك): «من متكلمة أهل الإثبات القدريين، أصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما الذين»، وفي (ل): «من متكلمة أهل الإثبات الذين»، والمثبت من (م).
(٣) في (م، ك): «تقول»، والمثبت من (ل).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

لكن لهؤلاء [*الطوائف المنتسبين إلى السُّنَّة والجماعة*](١) في مسائل الحِكمة والمصالح، وتعليل الأفعال والأحكام، وهل للأفعال صفاتٌ يُدرَك بها حُسْنُها وقُبْحُها= نزاعٌ ليس هذا موضع تفصيله، وإنَّما نذكره مجملًا.

ومعلومٌ أنَّ الإنباء والإرسال من باب كلام الله تعالى(٢)، وكذلك الأمر والنَّهي هو من باب كلام الله تعالى، والأمر متعلِّقٌ بالفعل، والإرسال والإنباء متعلِّقٌ بالرَّسول والنَّبيِّ.

وللنَّاس في هذا وهذا(٣) ثلاثةُ أقوالٍ(٤):

أحدُها: أنَّه(٥) ليس ذلك إلَّا مجرَّد كلام الله تعالى المتعلِّق بذلك، أو تَعَلُّق الخطاب بذلك، وهو من «**الصِّفات النِّسْبِيَّة الإضافيَّة**» عندهم؛ **قالوا:** «لأنَّه ليس(٦) لمتعلَّق القول من القول صفةٌ ثبوتيَّةٌ». وهذا قول هؤلاء(٧).

والقول الثَّاني: أنَّ ذلك يعود إلى صفةٍ قائمةٍ بالنَّبيِّ وبالفعل. وهذا قولُ من يقول ذلك من الفلاسفة والمعتزلة(٨).

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

(٢) قوله: «ومعلوم أن الإنباء والإرسال من باب كلام الله تعالى» في (م، ك): «ومعلوم أن الله تعالى هو الذي أرسل الرسل وأنبأهم [في (ك): ونبأهم] والرسول مبلغ [بعدها في (م): والإرسال] لكلام الله تعالى»، والمثبت من (ل).

(٣) **أي**: في الحكم الشرعي، والرسالة والنبوة.

(٤) انظر: «**جامع الفصول**» (١/ ٢٠٨)، «**الإرشاد**» للجويني (ص٣٥٥)، «**العواصم**» لابن العربي (ص٣٧).

(٥) في (م، ل): «أن»، والمثبت من (ك).

(٦) قوله: «عندهم قالوا لأنه ليس» في (ل): «إذ ليس»، والمثبت من (م، ك).

(٧) **وهم**: المتكلمة المثبتون للقدر من أصحاب جهم وأبي الحسن وغيرهما، كما سبق.

(٨) قوله: «وهذا قول من يقول ذلك من الفلاسفة والمعتزلة» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل).

[*والقول الثَّالث: أنَّ ذلك يتضمَّن الأَمْرَين: فـ«**الحكم الشرعيُّ**» يتضمَّن خطابَ الشَّارع وصفةً قائمةً بالفعل، و«**النُّبُوَّة**» تتضمَّن خطابَ الرَّبِّ وتتضمَّن صفةً قائمةً بالنَّبيِّ أيضًا. وهذا معنى قول السَّلف والأئمَّة وجمهور المسلمين.

والفلاسفة والمعتزلة[١] يثبتون أيضًا صفةً قائمةً بالفعل والنَّبيِّ*][٢]؛ لكن **المعتزلة** يعود عندهم حُسنُ الفعل وقُبحه إلى صفةٍ فيه توجب الحمد والذم، وخطاب الشَّارع كاشفٌ لها، لا مثبتٌ لها. **والمتفلسفة** عندهم يعود ذلك إلى صفةٍ في الفعل توجب كمالَ النَّفس أو نقصَها؛ **ولذلك يقولون**: «إنَّ النُّبُوَّة هي كمالٌ للنَّفس النَّاطقة، تستعدُّ به لأنْ تَفِيْض عليها المعارف من العقل الفَعَّال»، من غير أن يكون هناك خطابٌ حقيقيٌّ لله تعالى؛ **ولكن كلام الله سبحانه عندهم**: هو ما يحدث في نفس النَّبيِّ من أصواتٍ، يسمعُها في نفسه، لا خارجًا عن نفسه. **والملائكةُ**: عبارةٌ عن أشكال نَورانيَّةٍ يراها، تكون في نفسه، لا خارجًا عن نفسه، كما يرى النَّائمُ في منامه صورًا يخاطبها وكلامًا يسمعه وذلك في نفسه. ولهذا جعل أبو حامدٍ هذا طريقًا لهم إلى إثبات «**النُّبوَّة**»، [*كما سلك مثل ذلك ابنُ سينا وغيرُه*][٣].

ولا ريب أنَّ كلَّ ما يقرُّ به مقرٌّ من الحقِّ؛ فإنَّ أهل الإيمان يقرُّون به، لكن يعلمون أشياءَ فوق ذلك لا يعلمُها أهلُ الباطل، فما علمتْه المتفلسفةُ من هذه الأمور لا ينكرُها أهلُ الإيمان، لكن ينكرون عليهم اقتصارَهم في التَّصديق عليها.

---

(١) بعدها في الأصلين (م، ك) زيادة: «أيضًا».
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقوله: «مثل ذلك» ليس في (م).

وقد بسطتُ الكلام على هذا في «**جواب المسألة الخراسانيَّة**»(١)، التي سُئلت فيها عمَّا يتعلَّق بالقرآن وكلامِ الله، وذكرتُ مراتبَ تكليم الله لخلقه، وأنَّها درجاتٌ، وأنَّ المتفلسفة أقرُّوا ببعض الدَّرجات دون بعضٍ، بل لعلَّهم لم يتجاوزوا أدنى الدَّرجات، وهي درجةُ الإلهام وما يناسبُه، وما أَعطَوْا هذه الدَّرجةَ حقَّها.

وأمَّا المعتزلة: فهم خيرٌ منهم؛ فإنَّهم يقرُّون بأنَّ لله **كلامًا** منفصلًا خارجًا عن نفس الرَّسول، كما أنَّ له **ملائكةً** منفصِلِينَ عن نفس الرَّسول، وليست هي «**العقول**» و«**النُّفوس**» التي تدَّعيها(٢) المتفلسفة والقرامطة، بل يقرُّون بما أخبر به القرآنُ من أصناف الملائكة وأوصافهم، لكنَّهم مع هذا لا يقرِّون بأنَّ لله كلامًا قائمًا به؛ **وحقيقةُ**(٣) **مذهبهم:** أنَّ الله سبحانه لا يتكلَّم، وإنَّما يخلق كلامًا في غيره.

ولمَّا ابتدعت الجهميَّة هذه المقالة **كانوا يقولون:** «إنَّ الله لا يتكلَّم»، **أو:** «يتكلَّم مجازًا»، لكن المعتزلة امتنعت من هذا الإطلاق؛ **وقالوا:** «إنَّه متكلِّمٌ»، **أو:** «متكلِّمٌ حقيقةً»؛ لكنْ(٤) فسَّروا ذلك بأنَّه خلق كلامًا في غيره؛ فلم ينازعوا قدماءَ الجهميَّة في حقيقة المذهب، وإنَّما نازعوهم في اللَّفظ.

---

(١) هي «**الكيلانية-الفتاوى**» (١٢/ ٣٢٣-٥٠١)، وكلامه على مراتب التكليم ودرجاته (١٢/ ٣٩٦). وأشار إلى المراتب أيضًا في: «**الدرء**» (١٠/ ٢٠٠)، «**جامع المسائل**» (٥/ ٢٨٤) (٩/ ٢٧)، «**البيان**» (٧/ ٢٦٥) (٨/ ١٢٩)، «**الفتاوى**» (٢/ ٢٢٨) (٦/ ٥٤٠) (١٢/ ١٤، ٣٩، ١٢٩، ٢٧٩، ٣٠٠)، «**السبعينية**» (ص٣٨٥).
تنبيه: خراسان في الإطلاق العام تشمل بلاد العجم جملة، وإن كان لكل ناحية منها اسم منفصل تُعرف به -انظر: «**مشاهير علماء الأمصار**» لابن حبان (ص١٠٠)-، ومن هذا الباب قول الشَّيخ في «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٨٤): (كبعض الخراسانيين من أهل جيلان وغيرهم).

(٢) في (ل): «يزعمها»، والمثبت من (م، ك).

(٣) في (ك): «فحقيقة»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ك): «لكنهم»، والمثبت من (م، ل).

والسَّلف والأئمَّة لمَّا عرفوا حقيقةَ مذهبهم؛ عرفوا أنَّ هذا كفرٌ، وأنَّ هذا في الحقيقة تعطيلٌ للرِّسالة، وأنَّه يمتنع أن يكون متكلِّمًا بكلامٍ لا يقوم به، بل بغيره؛ كما يمتنع أن يكون عالمًا بعلم لا يقوم به، بل بغيره، وأن يكون قادرًا بقدرةٍ لا تقوم به، بل بغيره، وأنَّه لو كان كذلك؛ لكان ما يخلقه من الكلام في مخلوقاته كلامًا له، وقد قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[(١)]؛ وقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ وَتَشۡهَدُ أَرۡجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ٦٥﴾[(٢)]، بل قد ثبت أنَّ الله خالقُ كلِّ شيءٍ؛ فيجب أن يكون -[*على قولهم*][(٣)]- كلُّ كلامٍ في الوجود كلامَه.

وقد أفصح بذلك الاتِّحاديَّةُ، **الذين يقولون**: «الوجود واحدٌ»، كابن عربيٍّ صاحبِ «**فصوص الحكم**» ونحوِه، **وقالوا**[(٤)]:

وكلُّ كلامٍ في الوجود كلامُه ... سواءٌ علينا نثرُه ونظامُه

ومذهبهم منتهَى مذهب الجهميَّة، وهو في الحقيقة تعطيلُ الخالق تعالى، والقولُ بأنَّ هذا الوجودَ هو الوجودُ الواجبُ؛ كما ذكر ذلك أبو حامدٍ عن دَهْريَّة الفلاسفة؛ فإنَّ قول هؤلاء هو قولُ أولئك، وهو قولُ فرعونَ الذي أظهره، لكنَّ فرعونَ وغيرَه من الدَّهريَّة **لا يقولون**: «هذا الوجود هو الله»؛ وهؤلاء لجهلهم[(٥)] **يقولون**: «إنَّ الوجود هو الله».

وقد أضلُّوا طوائفَ من الشُّيوخ الذين لهم عبادةٌ وزَهادةٌ، حتَّى إنَّه كان ببيت المقدس رجلٌ من أعبد النَّاس وأزهدِهم، وكان طولَ ليله **يقول**:

---

(١) فصلت: (٢١).
(٢) يس: (٦٥).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك). وقد وردت في (م) بعد قوله: «كلامه».
(٤) في (م): «قالوا»، والمثبت من (ك، ل). وسبق الكلام على البيت (ص٦٠٧).
(٥) في (م): «بجهلهم»، والمثبت من (ك، ل).

«الوجود واحد، وهو الله؛ ولا أرى الواحد، ولا أرى الله!».

وهؤلاء سلكوا في كثيرٍ من أصولهم ما ذكره أبو حامدٍ، وبنوا على ما في كتابه[(١)] «**المضنون به**» وغيرِه من أصول الفلاسفة المكسوَّة عبارةَ الصُّوفيَّة، فالأمور التي أنكرها عليه علماءُ المسلمين هي ما[(٢)] هؤلاء عليها، حتَّى جعل ابنُ سبعين[(٣)] النَّاسَ **خمسَ** طبقاتٍ: أدناها **الفقيهُ**، ثُمَّ **المتكلِّم الأشعريُّ**، ثُمَّ **الفَيلسوفُ**، ثُمَّ **الصُّوفيُّ**، ثُمَّ الخامس هو **المحقِّق**.

وهؤلاء **يجعلون** ما أشار إليه أبو حامدٍ من «**الكشف**» هو ما حصل لهم، وأنَّه لتقيُّده بالشَّريعة لم يصل إلى القول بـ«**وحدة الوجود**»، وهم **ينتقصونه** بما يَحمده عليه المسلمون من الأقوال التي اعتصم فيها بالكتاب والسُّنَّة، بل ومن الأقوال[(٤)] التي تُعلم صحَّتُها بصريح العقل، **ويرون** أنَّ ذلك هو الذي حجبه عن أن يشهد حقيقتهم التي هي «**وَحْدَة الوجود**»، وإنَّما طمعوا فيه هذا الطَّمَع بما وجدوه في الكلام المضاف إليه ممَّا يوافق أصولَ الجهميَّة المتفلسفة ونحوهم.

والمقصود هنا: أنَّ المعتزلة خيرٌ من المتفلسفة، حيث يثبتون لله كلامًا منفصلًا، **ويقولون**: «إنَّ الرِّسالة والنُّبُوَّة تتضمَّن نزولَ كلامِ الله[(٥)] تعالى، نزل به ملكٌ منفصلٌ عن النَّبيِّ ﷺ[(٦)]»، كما يقول ذلك سائرُ المسلمين، **ثُمَّ قد يقول مَن يقول مِن المعتزلة**: «إنَّ النُّبوَّة جَزَاءٌ على عَمَل مُتَقَدِّمٍ، وإنَّ

---

(١) قوله: «وبنوا على ما في كتابه» في (م، ك): «وغيره في»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «هي ما» في (ك): «مما»، وفي (ل): «ما»، والمثبت من (م).
(٣) كما في كتابه «**بد العارف**». وانظر: «**النبوات**» (١/ ٣٩٥)، «**المنطقيين**» (ص٥٢٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص١٨٩).
(٤) قوله: «ومن الأقوال» في (ك): «والأقوال»، وفي (ل): «وبالأقوال»، والمثبت من (م).
(٥) في (م، ك): «الله»، والمثبت من (ل).
(٦) قوله: «نزل به ملكٌ منفصلٌ عن النَّبيِّ ﷺ» في (ل): «منفصل عن النبي ﷺ ينزل عليه»، والمثبت من (م، ك). وانظر ما سبق (ص٧٢٨).

النَّبيَّ لَمَّا قام بواجباتٍ عقليَّةٍ؛ أكرمه الله تعالى عليها بالنُّبوَّة، مع كون النَّبيِّ متميِّزًا بصفاتٍ خصَّه اللهُ تعالى بها».

وهذا القول موافقٌ في الجملة لقول[١] أكثرِ النَّاس في[٢] **أنَّ** «**النُّبوَّة والرِّسالةَ**» تتضمَّن كلامَ الله الذي يُنزله[٣] على رسوله ونبيِّه، **وأنَّه** مع ذلك مختصٌّ بصفاتٍ اختصَّه الله بها دون غيره[٤] **وأنَّه** لا يكون النَّبيُّ والرَّسول كسائر النَّاس في العقل والخلق وغير ذلك، بل هو مُتَمَيِّزٌ عن النَّاس بذلك، و«**النُّبوَّة**» فضلُ الله يؤتيه من يشاء؛ لكن مع ذلك ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَاتِهِۦ﴾[٥].

وما ذكره أبو حامدٍ من تقرير «**النُّبوَّة**» في الجملة على الأصول التي يسلِّمها المتفلسفة ويعرفونها= فيه ما[٦] يَنْتَفِعُ به من كان مُتَفَلْسِفًا مَحْضًا؛ فإنَّ ذلك يوجب له[٧] أن يدخل في الإسلام نَوْعَ دُخولٍ.

وكلامُ[٨] أبي حامدٍ في هذا ونحوِه؛ يصلح أن يكون بَرْزَخًا بين المتفلسفة وبين أهل الملل من المسلمين واليهود والنَّصارى:

❐ فالمتفلسفة تنتفع به حيث يصيرُ عندهم من الإيمان والعلم ما لا يحصل لهم بمجرَّد الفلسفة.

---

(١) في (ل): «قول»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ل): «وهو»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ك): «ينزل»، والمثبت من (م، ل).
(٤) بعدها في (ل) زيادة: «من الأنبياء»، فإن لم تكن من سهو الناسخ؛ فلعلها محرَّفة عن: «من الناس».
(٥) الأنعام: (١٢٥). وانظر: (ص١٤٢).
(٦) قوله: «من... فيه ما» في (ك، ل): «فيه [في (ك): فيهم] من... ما»، والمثبت من (م).
(٧) ليست في (م، ل)، والمثبت من (ك).
(٨) في (ك): «فكلام»، والمثبت من (م، ل).

❐ وأمَّا من كان مسلمًا يريد أن يستكمل العلم والإيمان؛ فإنَّ ذلك يضرُّه(١) من وجهٍ، ويردُّه عن كثيرٍ من كمال الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، وإن كان ينفعه من حيث يحول بينه وبين الفلسفة المَحْضَة؛ إلَّا أن يكون حَسَنَ الظَّنِّ بالفلسفة دون أصول الإسلام؛ فإنَّه يُخرجه إلى الإلحاد المَحْض، كما أصاب ابنَ عربيٍّ الطائيَّ وابنَ سبعينَ وأمثالَهما.

وقد أخبر هو بما حصل له من السَّفسطة، وأنَّه انحصرت فِرقُ الطَّالبين عنده في أربعِ فرقٍ: المتكلِّمين(٢)، والباطنيَّة، والفلاسفة، والصُّوفيَّة.

ومعلومٌ أنَّ هذه الفرق كلَّها حادثةٌ بعد عصر الصَّحابة، بل وبعد عصر التَّابعين، بل إنَّما ظهرت وانتشرت بعد القرون الثَّلاثة: الصَّحابة، والتَّابعين، وتابعيهم.

ثُمَّ الفلاسفة والباطنيَّة هم كفَّارٌ، كُفْرُهم ظاهرٌ عند المسلمين، كما ذَكَر هو وغيرُه، وكُفْرُهم ظاهرٌ عند أقلِّ من له علمٌ وإيمانٌ من المسلمين؛ إذا عرفوا حقيقةَ قولهم، لكن لا يَعرف كُفْرَهم مَن لم(٣) يعرف حقيقةَ قولهم، وقد يكون قد تشبَّث ببعض أقوالهم مَن لم يعلم(٤) أنَّه كفرٌ؛ فيكون معذورًا لجهله(٥).

لكن المتكلِّمة والصُّوفيَّة؛ فيهم ممَّن(٦) له علمٌ وإيمانٌ طوائفُ كثيرونَ، بل فيمن يُعَدُّ من الصُّوفيَّة -مثل الفضيل بن عياض، وأبي سليمان

---

(١) قوله: «فإن ذلك يضره» في (ل): «فإنه يضره ذلك»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ل): «المتكلمون»، والمثبت من (م، ك).
(٣) ليست في (م)، وفي (ك): «لا»، والمثبت من (ل).
(٤) في (ك): «يعرف»، والمثبت من (م، ل).
(٥) في (م): «بجهله»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) قوله: «لكن المتكلمة والصوفية فيهم ممن» في (م): «ولكن المتكلمون والصوفية فيهم من»، وفي (ل): «ولكن المتكلمون والصوفية ممن»، والمثبت من (ك).

الدَّارَانيِّ، وإبراهيم بن أَدْهم، ومعروفٍ الكَرْخِيِّ، وأمثالِهم- مَن هو من خيار المسلمين وساداتهم عند المسلمين، وفي عصرهم حدث اسمُ «**الصُّوفيَّة**»(١)، وفيه ظهر «**الكلام**» أيضًا(٢).

وكلامُ السَّلف والأئمَّة في ذمِّ البِدَع **الكَلَامِيَّة** في العلم، والبدع المحدَثة في طريقة الزُّهد والعباد= مشهورٌ كثيرٌ مستفيضٌ.

ولم يتنازع أهل العلم والإيمان فيما استفاض عن النَّبيِّ ﷺ من قوله: «**خَيرُ القُرُونِ: القَرنُ الَّذِين**(٣) **بُعِثتُ فِيهِم**(٤)**، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**(٥)»(٦)، وكلُّ مَن له [*في الأمَّة*](٧) لسانُ صدقٍ، ممَّن هو مشهورٌ(٨) بعلمٍ أو دينٍ= معترفٌ بأنَّ خيرَ هذه الأمة هم الصَّحابةُ، وأنَّ المُتَّبِع لهم أفضل من غير المُتَّبِع لهم؛ ولم يكن في زمانهم أحدٌ من هذه الصُّنوف الأربعة.

---

(١) أشار إلى ذلك في «**البيان**» (٢/ ١٧٥)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص٧٣)، «**الفتاوى**» (١١/ ٥٨٠). وانظر: «**اللمع**» للسرَّاج (ص٤٢)، «**الرسالة**» للقشيري (ص١٠٠)، «**تلبيس إبليس**» (ص١٤٥)، «**الموفي**» للأدفوي (ص٣٨)، والمنبجي في «**منهاج السالكين**» (ق١٣).

(٢) قوله: «وفيه ظهر الكلام أيضًا» في (ك): «وظهر الكلام أيضًا»، وفي (ل): «وظهر الكلام»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (ل)، وفي (م، ك) رسمت: «الذي»، ولعل صوابها ما أثبت، وهو الموافق للمصادر.

(٤) في (م): «فيه»، والمثبت من (ك، ل).

(٥) بعدها في (ك) زيادة: «ثم الذين يلونهم»، والظاهر أنها من سهو الناسخ، فهي مخالفة لسائر المواضع التي أورد فيها الشَّيخُ الحديثَ -وهي بالعشرات-. وأما من جهة ثبوتها رواية؛ فقد بسط الكلام عليها في «**الفتاوى**» (٢٠/ ٢٩٥).

(٦) رواه عدد من الصحابة، منهم: **عمران بن حصين**: أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (٢٦١٥/ ٢). **وابن مسعود**: أخرجه البخاري (٣٦٤٢)، ومسلم (٢٦١٣). **وأبو هريرة**: أخرجه مسلم (٢٦١٤).

(٧) ما بين النجمتين من زيادات (م، ك)، وقد وردت في (م) بعد قوله: «لسان صدق».

(٨) قوله: «ممن هو مشهور» في (ك، ل): «من مشهور»، والمثبت من (م).

ولا تجد إمامًا في العلم والدِّين؛ كمالكٍ، والأوزاعيِّ، والثَّوريِّ، وأبي حنيفة، والشَّافعيِّ، وأحمدَ بن حنبلٍ، وإسحاقَ بن راهويه؛ ومثل الفضيل، وأبي سليمان الدَّارانيِّ، ومعروفٍ الكَرْخِيِّ، وأمثالهم= إلَّا وهم مصرِّحون بأنَّ أفضلَ علمهم ما كانوا فيه مُقتدين[(١)] بعلم الصَّحابة، وأفضل عملهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصَّحابة، وهم يرون أنَّ الصَّحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب.

والذين اتَّبَعوهم[(٢)] أهلُ الأَثَارَة[(٣)] النَّبويَّة، وهُم أهلُ الحديث والسُّنَّة، العالمون بطريقهم، المُتَّبعون لها[(٤)]؛ وهم أهلُ العلم بالكتاب والسُّنَّة في كلِّ عصرٍ ومصرٍ= فهؤلاء الذين هم أفضلُ الخلق من الأوَّلين والآخِرين؛ لم يذكرهم أبو حامدٍ!

وذلك[(٥)] لأنَّ هؤلاء لا يَعرف طريقَهم إلَّا من كان خبيرًا بمعاني القرآن، خبيرًا بسنَّة رسول الله ﷺ، خبيرًا بآثار الصَّحابة، فقيهًا في ذلك، عاملًا بذلك؛ وهؤلاء هم أفضل الخلق من المنتسبين إلى العلم والعبادة.

وأبو حامدٍ لم ينشأ بين من كان يَعرف طريقةَ هؤلاء، ولا تلقَّى عن هذه الطَّبقة، ولا كان خبيرًا بطريقة الصَّحابة والتَّابعين، **بل كان يقول عن نفسه**: «أنَا مُزْجَى البضاعة في الحديث»[(٦)].

---

(١) قوله -هنا وفي الموضع الآتي-: «ما كانوا فيه مقتدين» في (م): «ما كانوا مقتدين [سقطت في الموضع الثاني] فيه»، وفي (ل): «أن يكونوا فيه مقتدين»، والمثبت من (ك).

(٢) بعدها في (ل) زيادة: «من».

(٣) في (م): «أثارة»، وفي (ك): «الآثار»، والمثبت من (ل).

(٤) في (ك): «لهم»، والمثبت من (م، ل).

(٥) في (م، ل): «وذاك»، والمثبت من (ك).

(٦) انظر: «**قانون التأويل**» للغزالي (ص٩٣). وذكره الشَّيخ في: «**المنطقيين**» (ص٤٨٣)، «**الدرء**» (١/ ٥)، «**الفتاوى**» (٣٥/ ١٧٦).

ولهذا يوجد في كتبه من الأحاديث الموضوعة، والحكايات الموضوعة، ما لا يَعتمد عليه مَن له علمٌ بالآثار، [*ويوجد فيها من معاني المتفلسفة ما نقده علماءُ الإسلام؛ **حتَّى قال صاحبُه أبو بكرِ ابنُ العربيِّ مع شدَّة تعظيمه له**: «شيخُنا أبو حامدٍ دخل في بطن الفلاسفة، ثُمَّ أراد أن يخرج منهم؛ فما قدر»[(١)]، **وكانوا يقولون**: «أبو حامدٍ أمرضه **الشِّفا**»[(٢)]، **أي**: كتابُ ابنِ سينا. ووقع بينه وبين [أبي][(٣)] نصر ابن القشيري[(٤)] وغيره؛ حتى أنشد أبو نصرٍ الأبياتَ المشهورة[(٥)]:

برئنا إلى الله[(٦)] من معشرٍ ... بهم مرضٌ من كتاب «الشِّفا»
وكم قلتُ: يا قومِ أنتم على ... شفا جُرفٍ من كتاب «الشِّفا»[(٧)]
فلمَّا استهانوا بتنبيهنا[(٨)] ... رجعنا إلى الله حتَّى عفا[(٩)]
[فماتوا][(١٠)] على دين رسطالِسٍ ... وعشنا على ملَّة المصطفى*][(١١)]

ولكن نفعه الله بما وجده في كتب الصُّوفيَّة والفقهاء من ذلك، **ممَّا**

---

(١) ذكره الشَّيخ في: «**الصفدية**» (ص٢١٨، ٢٥٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨٥)، «**المنطقيين**» (ص٤٨٣)، «**الانتصار**» (ص٩٥، ٢٣٢)، «**الدرء**» (١/ ٥).

(٢) ذكره الشَّيخ في: «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**المنطقيين**» (ص٥١٠)، «**بغية المرتاد**» (ص٤٤٩)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٥٥٢) (١٣/ ٢٣٨).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) **هو**: أبو نصر عبد الرحيم بن أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري النيسابوري، أشهر أولاد أبي القاسم القشيري صاحب «**الرسالة**»، فقيه شافعي واعظ، توفي سنة (٥١٤هـ). انظر: «**تبيين كذب المفتري**» (ص٥٦٢)، «**وفيات الأعيان**» (٣/ ٢٠٧)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٩/ ٤٢٤).

(٥) ذكره الشَّيخ في: «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**المنطقيين**» (ص٥١٠)، «**الفتاوى**» (٩/ ٢٥٣).

(٦) قوله: «برئنا إلى الله» في «**الفتاوى**»: «قطعنا الأخوة».

(٧) قوله: «جرف من كتاب الشفا» في «**النبوات**»: «حفرة ما لها من شفا».

(٨) في «**النبوات**»: «بتعريفنا».

(٩) كذا في الأصل (م)، وفي المصادر: «عفا».

(١٠) من المصادر.

(١١) ما بين النجمتين من زيادات (م).

وجده في كتب الحارث المحاسبيِّ، وأبي طالبٍ، و«**رسالة القشيري**» وغير ذلك، **وممَّا** وجده في كتب أصحاب الشَّافعيِّ ونحو ذلك؛ فخيارُ ما يأتي به ما يأخذه من هؤلاء وهؤلاء.

ومعلومٌ(١) أنَّ طريقة أئمَّةِ الصُّوفيَّة وأئمَّةِ الفقهاء أكملُ من طريقة أبي القاسم القشيريِّ، ومن طريقة أبي طالبٍ والحارث، ومن طريقة أبي المعالي وأمثاله. وأولئك الأئمَّةُ كانوا أعلمَ بطريقة الصَّحابة وأتبعَ لها من أتباعهم؛ **فالقاضي** أبو بكرٍ الباقلَانيُّ وأمثالُه أعلمُ بالأصول والسُّنَّة وأتبعُ لها من أبي المعالي وأمثاله، **والأشعريُّ** والقلانسيُّ ونحوُهما أعلى طبقةً في ذلك من القاضي أبي بكرٍ، **وعبد الله** بن سعيد بن كُلَّابٍ والحارثُ المحاسبيُّ أعلى طبقةً في ذلك من هؤلاء، **ومالكٌ** والأوزاعيُّ وحمَّادُ بن زيدٍ واللَّيثُ بنُ سعدٍ وأمثالُهم أعلى طبقةً من هؤلاء، **والتَّابعون** أعلى من هؤلاء، **والصَّحابةُ** أعلى من التَّابعين.

وكذلك أبو طالبٍ المكِّيُّ يأخذ عن شيخه ابن سالمٍ، وابنُ سالمٍ يأخذ عن سَهْل بن عبد الله التُسْتَريِّ، **وسهلٌ** أعلى درجةً عند النَّاس من أبي طالبٍ، **ثُمَّ**(٢) الفضيلُ وأبو سليمانَ وأمثالُهما أعلى درجةً من سهلٍ وأمثالِه، **وأيُّوبُ** السَّخْتِيانيُّ وعبدُ الله بنُ عَونٍ ويونسُ بن عُبيدٍ وغيرُهم من أصحاب الحسن أعلى طبقةً من هؤلاء، **وأُوَيْسٌ** القَرَنيُّ وعامرُ بنُ عبدِ قيسٍ وأبو مُسْلِم الخَوْلانيُّ وأمثالُهم أعلى طبقةً من هؤلاء، **وأبو** ذرٍّ الغفاريُّ وسلمانُ الفارسيُّ وأبو الدَّرداءِ وأمثالُهم أعلى طبقةً من هؤلاء.

ومعلومٌ أنَّ كلَّ مَن سلك إلى الله علمًا وعملًا بطريقٍ ليست مشروعةً موافِقةً للكتاب والسُّنَّة وما كان عليه سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها؛ فلا بُدَّ أن يقع

(١) بعدها في (ل) زيادة: «من».
(٢) في (م، ك): «وكذلك»، والمثبت من (ل).

في بدعةٍ قوليَّةٍ أو عمليَّةٍ؛ فإنَّ السَّائر إذا سار على غير الطَّريق المَهْيَع، فلا بُدَّ أن يسلك بُنَيَّات الطَّريق؛ وإن كان ما يفعله الرَّجل من ذلك قد يكون مجتهدًا فيه، مخطئًا مغفورًا له خطؤه، وقد يكون ذنبًا[(١)]، وقد يكون فسقًا، وقد يكون كفرًا.

بخلاف الطَّريقة المشروعة في العلم والعمل؛ فإنَّها أقومُ الطُّرق، ليس فيها عِوَجٌ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[(٢)]، وقال عبد الله بن مسعودٍ: خطَّ لنا[(٣)] رسولُ الله ﷺ خطًّا، وخطَّ خطوطًا عن يمينه وشماله، ثُمَّ قال: «**هَذَا سَبِيلُ الله، وَهَذِهِ سُبُلٌ، عَلَى كُلِّ سَبيلٍ مِنهَا شَيطَانٌ يَدعُو إِلَيهِ**»؛ ثُمَّ قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[(٤)].

وقال الزُّهْرِيُّ: «كان مَن مضى من علمائنا **يقولون:** الاعتصام بالسُّنَّة نجاةٌ»[(٥)]. **ولهذا قيل:** «مَثَلُ السُّنَّة كمَثَلِ[(٦)] سفينة نوح؛ من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق»؛ [*وهو يُروى عن مالكٍ[(٧)]*][(٨)].

ومَن سلك الطَّريقَ الشَّرعيَّة النَّبويَّة الإلهيَّة: **لم يحتجْ** في إثباتها[(٩)] إلى أن يشكَّ في إيمانِه الذي كان عليه قبل البلوغ، ثُمَّ يُحْدِثَ نَظَرًا يعلم به

(١) في (م): «فعله دينًا»، وفي (ك): «يفعله دينًا»، والمثبت من (ل).
(٢) الإسراء: (٩).
(٣) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٤) الأنعام: (١٥٣). **والحديث:** أخرجه أحمد (٤١٤٢)، والنسائي (١١٢٨٤).
(٥) أخرجه الدارمي (١٠٤)، وأبو عوانة في «**المستخرج**» (١/ ١٩)، وابن بطة في «**الإبانة**» (١/ ٣١٩)، واللالكائي (١٣٦).
(٦) قوله: «مثل السنة كمثل» في (ك): «مثل السنة مثل»، وفي (ل): «مثال السنة مثال»، والمثبت من (م).
(٧) أخرجه الخطيب (٢٤٤١)، والهروي في «**ذم الكلام**» (٨٨٥)، وابن عساكر (٣٣٥٠).
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٩) في (ل): «إثباته»، والمثبت من (م، ك).

وجود الصَّانع، **ولم يحتج** إلى أن يبقى شَاكًّا مُرْتَابًا في كلِّ شيءٍ. وإنَّما كان مِثْلُ هذا يَعْرِض لِمِثْل الجهم بن صفوانٍ وأمثالِه؛ فإنَّهم ذكروا أنَّه بقي أربعين يومًا لا يصلِّي، حتَّى ثبت عنده(١) أنَّ له ربًّا يعبده(٢)؛ فهذه الحال كثيرًا ما تَعْرِضُ(٣) للجهميَّة وأهلِ الكلام الذين ذمَّهم السَّلف والأئمَّة.

وأمَّا المؤمن المحض؛ فيَعْرِضُ له الوَسْواسُ؛ فَتَعْرِضُ له(٤) الشُّكوك والشُّبُهات، وهو يدفعها عن قلبه، فإنَّ هذا لا بُدَّ منه؛ كما ثبت في «**الصَّحيح**» أنَّ الصَّحابة **قالوا**: «يا رسولَ الله، إنَّ أحدنا ليجد في نفسه ما لأن يحترق حتَّى يصير حُمَمَةً، أو يَخِرَّ من السَّماء إلى الأرض، أحبُّ إليه من أن يتكلَّم به»، **فقال**: «**أَوَقَدْ وَجَدتُمُوهُ؟**»، **قالوا**: «نعم»، **قال**: «**ذَلِكَ صَرِيحُ الإِيمَانِ**»(٥).

وفي «**السُّنن**» -من وجهٍ آخرَ- أنَّهم **قالوا**: «إنَّ أحدنا ليجد في نفسه ما يتعاظم أن يتكلَّم به»، **فقال**: «**الحَمدُ لله، الَّذِي رَدَّ كَيْدَهُ إِلَى الوَسْوَسَةِ**»(٦).

قال غيرُ واحدٍ من العلماء: **معناه**: أنَّ ما تجدونه في قلوبكم من كراهة هذا الوَسْواس، والنُّفْرة عنه، وبغضه، ودفعه= هو صريحُ الإيمان.

وهذا من الزَّبَد الذي قال الله فيه: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ

(١) قوله: «ثبت عنده» في (ل): «يثبت»، والمثبت من (م، ك).
(٢) أخرجه الخلال في «**السنة**» (١٦٧٩، ١٦٨٧، ١٦٨٨) عن مروان الفزاري وابن شوذب ويزيد بن هارون وغيرهم.
(٣) قوله: «فهذه... تعرض» في (م): «فهذا... يعرض»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) قوله: «فتعرض له» في (م): «تعرض له»، وفي (ك) كتب أولًا: «لتعرض له»، ثم ضرب على: «له»، وألحقها بعد قوله: «والشبهات»، والمثبت من (ل).
(٥) أخرجه مسلم (١٢٢) من حديث أبي هريرة.
(٦) أخرجه أبو داود (٥١١٢)، وأحمد (٢٠٩٧) من حديث ابن عباس.

ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴿١٧﴾﴾[١].

وهذا مذكورٌ في غير هذا الموضع[٢]، وكلامُ السَّلف والأئمَّة فيما أُحْدِث من الكلام وما أُحْدِث من الزُّهد؛ مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٣].

والمقصود هنا: **أن** تُعرف مراتبُ النَّاس في العلم بـ«**النُّبُوَّة**»، ومعرفةُ قدرها، وتعدُّدُ الطُّرق في ذلك، **وأنَّ** عامَّة الطُّرق التي سلكها النَّاس في ذلك هي طرقٌ مفيدةٌ نافعةٌ، لكن تختلف مقاديرُ فوائدها ومنافعها، وفيها ما يضرُّ من وجهٍ، كما ينفع من وجهٍ، وفيها ما يَنتفع به من كان عديمَ الإيمان أو ضعيفَ الإيمان، فيحصل له[٤] بعضُ الإيمان، أو يقوى إيمانُه؛ وإن كان ذلك يضرُّ من كان قَوِيَّ الإيمان، ويكون رجوعه إليه رِدَّةً في حقِّه؛ بمنزلة من كان معتصمًا بحبلٍ قويٍّ وعروةٍ وُثقى لا انفصامَ لها؛ فاعتاض عن ذلك بحبلٍ ضعيفٍ، يكاد ينقطع به.

وهذا بابٌ يطول وصفُ حالِ النَّاس فيه.

وأمَّا ما ذكره أبو حامدٍ من أنَّ هذه الطَّريقة التي سلكها تفيد العلم الضَّروريَّ بـ«**النُّبوَّة**» دون طريقة «**المعجزات**»[٥]؛ فالإنسان خبيرٌ بما حصل له من العلم الضَّروريِّ وغيرِه، وليس هو خبيرًا بما حصل لغيره من ذلك، وكثيرٌ من أهل النَّظر والكلام يقولون نقيضَ هذا؛ يقولون: «لا يحصل العلم بالنُّبوَّة إلَّا بطريقة المعجزات دون غيرها»، كما قال ذلك

---

(١) الرعد: (١٧).

(٢) انظر: «**جامع المسائل**» (١/ ١٢٦).

(٣) انظر لكلام السلف فيما أحدث من الكلام: ما سبق (ص٦٨٧). وفيما أحدث من الزهد: «**الاستقامة**» (١/ ٣).

(٤) في (ك): «به له»، وفي (ل): «به»، والمثبت من (م).

(٥) انظر: (ص٧٠٨).

كثيرٌ من[(١)] أهل الكلام ومن اتَّبعهم؛ كالقاضي أبي بكرٍ، والقاضي أبي يعلَى، وأبي المعالي، والمازريِّ، وأمثال هؤلاء.

والتَّحقيقُ: ما عليه أكثرُ النَّاسِ؛ أنَّ العلم بـ«**النُّبوَّة**» يحصل بطرقٍ متعدِّدةٍ -«**المعجزات**» وغير «**المعجزات**»-، ويحصل له العلم الضَّروريُّ بها -كما ذكره أبو حامدٍ-، بل يحصل له العلم الضَّروريُّ بـ«**النُّبوَّة**» على الجُمَل -كما ذكره-.

وعامَّةُ من حصر العلم بهذا أو غيره في طريقٍ مُعَيَّنَة وزعم أنَّه لا يحصل بغيرها؛ فإنَّه يكون مخطئًا، وهذا كثيرًا ما يسلكه كثيرٌ من أهل الكلام في إثبات العلم بـ«**الصَّانع**»، أو إثبات «**حدوث العالَم**»، أو إثبات «**التَّوحيد**»، أو العلم بـ«**النُّبوَّة**»، أو غير ذلك= يسلك أحدهم طريقًا يزعم أنَّه لا يحصل العلم إلَّا بها، وقد تكون طريقًا فاسدةً، وربَّما قدح خصومُه في طريقه الصَّحيحة، وادَّعوا أنَّها فاسدةٌ.

وكثيرًا ما يكون سببُ العلم الحاصل في القلب؛ غيرَ الحجَّة الجدليَّة التي يناظر بها غيره؛ فإنَّ الإنسان يحصل له العلم بكثيرٍ من المعلومات بطرقٍ وأسبابٍ قد لا يستحضرها ولا يحصيها، ولو استحضرها لا تواتيه[(٢)] عبارته على بيانها، ومع هذا فإذا طُلب منه بيانُ الدَّليل الدَّالِّ على ذلك؛ قد لا يَعْلم دليلًا يَدُلُّ به غيرَه إذا[(٣)] لم يكن ذلك الغير شاركه في سبب العلم، وقد لا يمكنه التَّعبيرُ عن الدَّليل إن تَصَوَّرَه. فالدَّليل الذي يَعلم به النَّاظرُ شيءٌ، والحُجَّة التي يحتجُّ بها المناظر شيءٌ آخرُ؛

---

(١) قوله: «كثير من» في (م): «كثير»، وفي (ل): «أكثر»، المثبت من (ك).

(٢) في (م، ك): «توافقه»، والمثبت من (ل)، والمعنى متقارب.

(٣) في (ل): «إذ»، والمثبت من (م، ك).

وكثيرًا ما يتَّفقان كما قد[(١)] يفترقان؛ وليس هذا موضع بسط ذلك[(٢)]، **وإنَّما المقصود**: التَّنبيهُ على تعدُّد طرق العلم[(٣)] بـ«**النُّبُوَّة**» وغيرها.

وكلام أكثر النَّاس في هذا الباب ونحوه على درجاتٍ متفاوتةٍ، فيُحْمَد كلام الرَّجُل بالنِّسبة إلى من دونه، وإن كان مذمومًا بالنِّسبة إلى من فوقه؛ إذ الإيمان يتفاضل، وكلٌّ له من الإيمان بقدر ما حصل له منه.

ولهذا كان أبو حامدٍ مع ما يوجد في كلامه من الرَّدِّ على الفلاسفة، وتكفيره لهم، وتعظيم «**النُّبُوَّة**»، وغير ذلك، ومع ما يُوجَد فيه أشياءُ صحيحةٌ حسنةٌ، بل عظيمةُ القدر، نافعةٌ= يُوجد في بعض كلامه مادَّةٌ فلسفيَّةٌ، وأمورٌ أُضيفت إليه توافق أصولَ الفلاسفة الفاسدة؛ المخالِفة **للنُّبُوَّة**؛ بل المخالِفة لصريح العقل[(٤)]؛ حتَّى تكلَّم[(٥)] فيه جماعاتٌ [*من علماء خُراسان والعراق والمغرب*][(٦)]؛ كرفيقه أبي إسحاق المَرْغِيْنَاني[(٧)]،

(١) قوله: «كما قد» في (ك): «ولا»، والمثبت من (م، ل).

(٢) قال في «**جواب الاعتراضات**» (ص٤٤): (وليس كلُّ من وجدَ العلم قدرَ على التعبير عنه والاحتجاج له: فالعلمُ شيءٌ، وبيانه شيء آخر، والمناظرةُ عنه وإقامةُ دليله شيء ثالث، والجواب عن حجة مخالفِه شيء رابعٌ)، وانظر: «**البيان**» (ق١٦٧).

(٣) بعدها في (م، ك) زيادة: «في العلم».

(٤) سيأتي الكلام على مادة الغزالي في كتبه واستمداده (ص٧٤٨، ٧٧٠).
تنبيه: سيستطرد الشَّيخُ بالكلام هنا، ثم يعود إلى الكلام على تعدُّد طرق العلم بالنبوة (ص٧٧٠).

(٥) من قوله: «ولهذا كان...» إلى هنا؛ في (م، ك): «ولهذا لما كان [في (م): ولهذا كان لما كان. وفي (ك): ولهذا كان] أبو حامد يوجد... وغير ذلك مما يوجد فيه أشياء... نافعة، ويوجد في بعض [ليست في (م)] كلامه مادة فلسفية [في (م): فلسفة] وأمور [في (ك): وأمورًا]... العقل= تكلم»، والمثبت من (ل).

(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «جماعات كرفيقه المرغيناني وعلماء العراق». وأشار الشَّيخُ إلى من تكلم فيه في: «**الصفدية**» (ص٢١٦، ٢٥٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨٥)، «**الانتصار**» (ص٩٥)، «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**السبعينية**» (ص٢٨٠)، «**الدرء**» (٦/ ٢٣٩).

(٧) قوله: «أبي إسحاق المرغيناني» في (ك): «أبي الحسن المرغياني»، والمثبت من (م، ل). =

وابن عقيل[(١)]، وبني القُشَيْريِّ[(٢)]، والطُّرْطُوْشي، وابن رشدٍ[(٣)]، والمازَريِّ، [*وجماعاتٍ من الأندلسيِّين*][(٤)]، حتَّى ذكر بعضَ[(٥)] ذلك الشَّيخُ أبو عمرو ابن الصَّلاح فيما جمعه من «**طبقات أصحاب الشَّافعيِّ**»، وكمَّله عنه[(٦)] الشَّيخُ أبو زكريَّا النَّوويُّ؛ قال في هذا الكتاب[(٧)]:

(فصلٌ لبيان أشياءَ مُهِمَّةٍ أُنكرت على الإمام الغزاليِّ في مصنَّفاته، ولم يرتضها أهلُ مذهبه وغيرهم، من الشُّذوذ في تصرُّفاته:

منها: قولُه في مقدمة المنطق في أوَّل «**المستصفى**»[(٨)]: «هذه مقدِّمةُ العلوم كلِّها، ومن لا يحيط بها، فلا ثقة له بعلومه أصلًا».

قال الشَّيخ أبو عمرٍو: سمعتُ الشَّيخ العماد بن يونس يَحْكِي عن

= وكنَّاه في «**النبوات**»: «أبا نصر»، وفي «**الرد على الشاذلي**» -والأشبه أنه تحريف-: «أبا حامد»، وفي عامَّة المواضع -(٦) مواضع-: «أبا الحسن». وقوله هنا «كرفيقه» يوافق ما ذكره عنه في عامَّة المواضع، وهو من أصحاب أبي المعالي وأتباعه كما ذكر في «**الصفدية**». ولم أقف على ذكر له فيما بين يدي من المصادر.
ويحتمل أن تكون صواب النسبة -كما استظهره د.قائد في تحقيقه لـ«**الانتصار**»-: «الأرغياني»؛ وممن في طبقة الغزالي من أصحاب أبي المعالي بهذه النسبة: أبو الفتح الأرغياني (ت: ٤٩٩هـ)، وأبو نصر الأرغياني (ت: ٥٢٨هـ)؛ ولم أقف على من ذكر لقاءهما للغزالي فضلًا عن صحبتهما له.

(١) قوله: «وابن عقيل» ليس في (ل)، وفي (ك): «وأبي الوفا ابن عقيل»، والمثبت من (م).
(٢) قوله: «وبني القشيري» ليس في (م)، وفي (ك): «والقشيري»، والمثبت من (ل). وانظر: «**الصفدية**» (ص٢١٦، ٢٥٢)، «**النبوات**» (١/ ٣٩٢)، «**الرد على الشاذلي**» (ص٨٦).
(٣) قوله: «وابن رشد» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقوله: «الأندلسيين» تحرَّفت في (ك) إلى: «الأولين». **منهم**: ابن حمدين القرطبي (ت: ٥٠٨هـ)، ومحمد بن خلف الإلبيري (ت: ٥٣٧هـ)
(٥) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «وكمله عنه» في (م): «ونقله عنه»، وفي (ل): «وقرره»، والمثبت من (ك).
(٧) في «**طبقات الفقهاء الشافعية**» لابن الصلاح بتهذيب النووي وتبييض المزي (١/ ٢٥٢-٢٥٩).
(٨) «**المستصفى**» (١/ ٧٣).

يوسف الدِّمَشْقي -مدرِّس **النِّظاميَّة** ببغداد، وكان من النُّظَّار المعروفين- أنَّه كان ينكر هذا الكلام؛ ويقول: «فأبو بكرٍ وعمر، وفلانٌ وفلانٌ؟!» يعني أنَّ أولئك السَّادة عظُمت حظوظهم من الثَّلَج واليقين، ولم يحيطوا بهذه المقدِّمة وأسبابِها.

قال الشيخ أبو عمرو: فذكرتُ[1] بهذا ما حكى صاحبُ كتاب «**الإمتاع والمؤانسة**»[2] -يعني أبا حَيَّانَ التَّوْحِيديَّ- أنَّ الوزير ابن الفُرات احْتَفَلَ مجلسه ببغداد بأصنافٍ من الفضلاء، من المتكلِّمين وغيرِهم[3]، وفي المجلس مَتَّى الفيلسوف النَّصرانيُّ[4]؛ فقال الوزير: أريد أن يَنتدب منكم إنسانٌ لمناظرة مَتَّى في قوله: «إنَّه لا سبيل إلى معرفة الحقِّ من الباطل، والحُجَّة من الشُّبْهة، والشَّكِّ من اليقين= إلَّا بما حويناه من **المنطق**، واستفدناه من واضعه على مراتبه».

فانتدب له أبو سعيدٍ السِّيرَافيُّ[5] -وكان فاضلًا في علومٍ غيرِ النَّحو- فكلَّمه في ذلك حتَّى أفحمه وفضحه.

قال أبو عمرٍو[6]: وليس هذا موضعُ التَّطويل بذكره.

---

(١) في (م): «وقد كرت»، وفي (ك): «قد ذكرت»، وفي «**الطبقات**»: «تذكرت»، والمثبت من (ل).

(٢) انظر: «**الإمتاع والمؤانسة**» (ص١٠٨).

(٣) بعدها في بعض نسخ «**الطبقات**» زيادة: «وفيهم الأشعري».

(٤) **هو**: أبو بشر متَّى بن يونس المنطقي النصراني، القُنَّائي -نسبة إلى دير قنى بقرب بغداد-، نزل بغداد واشتهر بها بين سنة (٣٢٠-٣٣٠هـ) في خلافة الراضي، وهو من شيوخ الفارابي، وله كتب في المنطق وغير ذلك، توفي سنة (٣٢٩هـ). انظر: «**تاريخ الحكماء**» للبيهقي (ص٢٨)، «**إخبار العلماء**» (ص٢٤١).

(٥) **هو**: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي القاضي، كان فقيهًا على مذهب العراقيين، ورد إلى بغداد وتولى القضاء بها في الجانب الشرقي، له عدَّة مصنفات، من أشهرها «**شرح كتاب سيبويه**»، توفي سنة (٣٦٨هـ). انظر: «**الفهرست**» للنديم (١/ ١/ ١٨٣)، «**إنباه الرواة**» (١/ ٣٤٨).

(٦) قوله: «أبو عمرو» ليس في (ل)، وفي (ك) تحرف إلى: «أبو محمد»، والمثبت من (م).

قال الشَّيخ أبو عَمرٍو: وغير خافٍ استغناءُ العقلاء والعلماء قبل واضع المنطق أرسطاطاليس وبعده ومعارفهم الجَمَّة عن تَعَلُّم المنطق، وإنَّما المنطق عندهم -بزعمهم-: «آلة قانونيَّةٌ[١] صناعيَّةٌ، تعصم الذِّهن من[٢] الخطأ»، وكل ذي ذهنٍ صحيحٍ منطقيٌّ بالطَّبع.

قال: فكيف غَفَلَ الغزاليُّ عن حال شيخِه إمام الحرمين، ومَن قَبله، مِن كلِّ إمامٍ هو له مُقَدِّمٌ، ولمَحَلِّه في تحقيق الحقائق رافعٌ ومعظِّمٌ، ثُمَّ لم يرفع أحدٌ منهم بالمنطق رأسًا، ولا بنى عليه في شيءٍ من تصرُّفاته أُسًّا. ولقد أتى بخلطه المنطقَ بأصولِ الفقه بدعةً، عظم شؤمها على المتفقِّهة، حتَّى كثر فيهم بعد ذلك المتفلسفة، والله المستعان.

قال: ولأبي عبد الله المازَريِّ، الفقيه، المتكلِّم، الأصوليِّ -وكان إمامًا محقِّقًا، بارعًا في مذهبَي مالكٍ والأشعريِّ، وله تصانيفُ في فنونٍ؛ منها في «**شرحِ الإرشاد**»، و«**البرهان**» لإمام الحرمين- رسالةٌ يذكر فيها حالَ الغزاليِّ وحالَ كتابه «**الإحياء**»، أصدرها في[٣] حَيَاة الغزاليِّ، جوابًا لما كوتب به من الغرب والشَّرق، في سؤاله عن ذلك عند اختلافهم في ذلك؛ فذكر فيها ما اختصارُه:

أنَّ الغزاليَّ كان قد خاض في علومٍ، وصنَّف فيها، واشتهر بالإمامة في إقليمه حتى تضاءل له المنازعون؛ واستبحر في الفقه وفي أصول الفقه، وهو بالفقه أعرفُ.

وأمَّا «**أصول الدين**»؛ فليس بالمستبحر فيه[٤]، شَغَلَه عن ذلك قراءتُه

---

(١) ليست في «**الطبقات**».

(٢) في (م، ك) و«**الطبقات**» -نسخة-: «عن»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

(٣) بعدها في (ك) زيادة: «حال».

(٤) في (ل) و«**الطبقات**»: «فيها»، والمثبت من (م، ك).

علومَ الفلسفة، وكَسَّبَتْه قراءةُ الفلسفة جراءةً على المعاني، وتسهيلًا للهجوم على الحقائق؛ لأنَّ الفلاسفة تمرُّ مع خواطرها، وليس لها شرعٌ يَزَعُها، ولا تخاف من مخالفة أئمَّةٍ تتبعها، فلذلك[١] خامره ضربٌ من الإدلال على المعاني، فاسترسل فيها استرسالَ من لا يبالي بغيره.

قال: وقد عرَّفني بعضُ أصحابه أنَّه كان له عكوفٌ على قراءة «**رسائل إخوان الصَّفا**»؛ وهذه الرَّسائل هي إحدى وخمسونَ رسالةً، كلُّ رسالةٍ مستقلِّةٌ بنفسها؛ وقد ظُنَّ في مؤلِّفها ظنونٌ، وفي الجملة هو -يعني واضعَ الرَّسائل- رجلٌ فيلسوف، قد خاض في علوم الشَّرع، فمزج ما بين العِلْمَين، وحَسَّنَ الفلسفة في قلوب أهل الشَّرع بآياتٍ وأحاديثَ يذكرها عندها.

ثُمَّ إنَّه كان في هذا الزَّمان المتأخِّر فيلسوفٌ يُعرف بابن سينا، ملأ الدُّنيا تواليفَ في علوم الفلسفة، وكان ينتمي إلى الشَّرع، ويتحلَّى بحلية المسلمين، وأَدَّاه قُوَّتُه في علم الفلسفة إلى أن تلطَّف جُهْدَه في ردِّ أصول العقائد إلى علم الفلسفة، وتمَّ له من ذلك ما لم يتمَّ لغيره من الفلاسفة.

قال: ووجدتُ هذا الغزاليَّ يعوِّل عليه في أكثر ما يشير إليه في علوم الفلسفة، حتَّى إنَّه في بعض الأحايين ينقل نَصَّ كلامه من غير تغييرٍ، وأحيانًا يغيِّره وينقله إلى الشَّرعيَّات أكثر ممَّا نَقل ابن سينا؛ لكونه أعلمَ بأسرار الشَّرع منه؛ فعلى ابن سينا ومؤلِّف «**رسائل إخوان الصَّفا**» عَوَّل الغزاليُّ في علم الفلسفة.

قال: وأمَّا مذاهب المتصوِّفة[٢]؛ فلستُ أدري على من عوَّل فيها، ولا من ينتسب إليه في عِلْمِها.

(١) في (م، ك): «فكذلك»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».
(٢) في (م، ك): «الصوفية»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

قال: وعندي أنَّه على أبي حَيَّانَ التَّوحِيدِيِّ الصُّوفيِّ عوَّل في مذاهب الصُّوفيَّة؛ وقد أُعْلِمْتُ أنَّ أبا حَيَّانَ هذا أَلَّف ديوانًا عظيمًا في هذا الفنِّ، ولم يصل إلينا شيءٌ منه.

ثُمَّ ذكر أنَّ في «**الإحياء**» فتاوى مبناها على ما لا حقيقة له؛ مثل ما استحسن في قَص الأظفار[1] أن يبدأ بالسَّبَّابة؛ لأنَّ لها الفضل على بقيَّة الأصابع لكونها المُسَبِّحة، ثُمَّ بالوسطى لأنَّها ناحية اليمين، ثُمَّ باليسرى على هيئة دائرةٍ. وكأنَّ الأصابع عنده دائرةٌ، فإذا أدار أصابعه؛ مرَّ عليها مرورَ الدَّائرة، حتَّى يختم بإبهام اليمنى، هكذا حدَّثني به من أثق به عن الكتاب.

قال: فانظر إلى هذا الخَبَّاط[2] كيف أفاده قراءةُ الهندسة وعلم الدَّوائر وأحكامُها أن نقله إلى الشَّرع، فأفتى به المسلمين؟!

قال: وحمل إليَّ بعضُ الأصحاب حين[3] هذا الإملاء: «**الجزءَ الأوَّلَ**»؛ فوجدته يذكر فيه أنَّ من مات بعد بلوغه ولم يعلم أنَّ الباري قديمٌ؛ مات مسلمًا إجماعًا[4]. ومن تساهل في حكاية الإجماع في مثل هذا، الذي الأقربُ أن يكون فيه الإجماعُ بعكسِ ما قال؛ فحقيقٌ[5] أَلَّا يُوثَق بكلِّ ما نَقَل[6]، وأن يُظَنَّ به التَّساهل في رواية ما لم يثبت عنده صحَّته.

---

(١) انظر: «**الإحياء**» (١/ ١٤١).

(٢) مهملة في (م)، وفي (ك): «الخياط»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

(٣) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك) و«**الطبقات**»، وسيأتي قوله: «إملاءنا هذا».

(٤) انظر: «**الإحياء**» (١/ ٢١).

(٥) في (م): «الحلس»، وفي (ك): «فخليق»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

(٦) قوله: «بكل ما نقل» في (م): «به بكل ما ينقل»، وفي (ك): «بكل ما ينقل»، والمثبت من (ل) و«**الطبقات**».

قال: ثُمَّ تَكَلَّم المازَريُّ في محاسن «**الإحياء**» ومذامِّه، ومنافعه ومضارِّه، بكلامٍ طويلٍ، ختمه بأنَّ من لم يكن عنده من البسطة في العلم ما يَعْتَصِم به من غوائل هذا الكتاب فإنَّ قراءته لا تجوز له، وإن كان فيه ما ينتفع به. ومن كان عنده من العلم ما يأمن به على نفسه من غوائل هذا الكتاب، ويعلم ما فيه من الرُّموز، فيجتنب مقتضى ظواهرها، ويكل أمر مؤلِّفها إلى الله تعالى -إن[١] كانت كلُّها تقبل التَّأويل-= فقراءتُه له[٢] سائغةٌ، وينتفع به؛ اللَّهم إلَّا أن يكون قارئه ممَّن يُقتدى به ويُغترُّ به، فإنَّه يُنهى عن قراءته، وعن مدحه والثَّناء عليه.

قال: ولولا أَنَّا[٣] عَلِمْنا أنَّ إملاءنا هذا إنَّما يقرؤه الخاصَّة ومن عنده عِلمٌ يَأْمن به على نفسه؛ لم نتبع محاسن هذا الكتاب بالثَّناء، ولم نتعرَّض لِذكرها؛ ولكنَّا نحن أَمِنَّا من التَّغرير، ولئلَّا يَظُنَّ أيضًا من يتعصَّب للرَّجل أنَّا جانبنا الإنصاف في الكلام على كتابه، ويكون اعتقادُه هذا فينا سببًا لئلَّا يقبل نصيحتنا.

قال الشَّيخ أبو عمرو: هذا آخر ما نقلناه عن المازَريِّ).

قلت: ما ذكره المازريُّ في مادَّة أبي حامدٍ من الصُّوفيَّة؛ فهو كما قال المازريُّ عن نفسه: «**لم** يَدْرِ على من عوَّل فيها». **ولم** يكن للمازريِّ من الاعتناء بكتب الصُّوفيَّة وأخبارهم ومذاهبهم ما له من الاعتناء بطريقة الكلام وما يتبعه من الفلسفة ونحوها؛ فلذلك لم يعرف ذلك. **ولم** تكن مادَّةُ أبي حامدٍ من كلام أبي حَيَّانَ التَّوْحِيديِّ وَحْدَه، بل[٤] ولا غالبُ

(١) في (ل): «وأن»، والمثبت من (م، ك) و«**الطبقات**».
(٢) في (ل) و«**الطبقات**»: «لها»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ل): «أن»، والمثبت من (م، ك) و«**الطبقات**».
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

كلامه منه؛ فإنَّ أبا حَيَّانَ تَغْلِبُ عليه الخطابةُ والفصاحةُ، وهو مُرَكَّبٌ من فنونٍ أدبيَّةٍ وفلسفيَّةٍ وكلاميَّةٍ وغير ذلك، [*وإن كان قد شَهِد عليه بالزَّندقة غيرُ واحدٍ، وقرنوه بابن الرَّاونديِّ(١)، كما ذكر ذلك ابنُ عقيلٍ وغيرُه*](٢).

وإنَّما كان غالبُ استمداد أبي حامدٍ(٣): من كتاب أبي طالب المكِّيِّ الذي سمَّاه «**قوتَ القلوب**»، ومن كتب الحارث المحاسبيِّ «**الرِّعاية**»، وغيرها، ومن «**رسالة**» القشيريِّ، ومن منثوراتٍ وصلت إليه من كلام المشايخ.

[*وما نقله في «**الإحياء**» عن الأئمَّة من(٤) ذمِّ الكلام(٥)؛ فإنَّه نقله من كتاب أبي عمر ابن عبد البر في بيان(٦) «**فضل العلم وأهلِه**»(٧).

---

(١) **هو**: أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي -أو: الريوندي، أو: الروندي- المرُّوذي، كان معتزليًّا، ثم ترفَّض، ثم صار ينكر النبوات، بل الصانع، لذا يقال له: ابن الرواندي الملحد، وكان لا يستقر على مذهب ولا نحلة، وفي كل مرحلة من تنقلاته بين المذاهب صنَّف مصنَّفات؛ منها: كتاب «**فضيحة المعتزلة**» وهو في الرد على كتاب «**فضيلة المعتزلة**» للجاحظ، وقد نقضه عليه أبو الحسين الخياط في كتابه «**الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد**»، وكتاب «**الإمامة**» وضعه لما كان رافضيًّا، كتاب «**الزمرد**» يحتج فيه على الرسل وإبطال الرسالة، ويقال إنه تاب في آخر عمره، والله أعلم بحقيقة أمره. انظر: «**الفهرست**» (١/ ٢/ ٦٠١)، «**فضل الاعتزال**» (ص٢٩٣)، «**سير أعلام النبلاء**» (١٤/ ٩٤).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٣) انظر في الكلام على مادة الغزالي في كتبه واستمداده: ما سيأتي (ص٧٧٠)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥٤) (١٠/ ٥٥١)، «**الدرء**» (٧/ ١٥٦-١٥٧)، «**السبعينية**» (ص٤٤٩).

(٤) قوله: «الأئمة من» في (ك): «الأمة في»، والمثبت من (م).

(٥) نقله الشَّيخُ في «**الدرء**» و«**البيان**» وعلَّق عليه، وسبق الإحالة عليهما (ص٦٨٧).

(٦) ليست في (ك)، والمثبت من (م). وقال في «**الدرء**» (٧/ ١٥٧): (الذي سمَّاه: «**فضل العلم وأهله، وما يلزمهم في تأديته وحمله**»).

(٧) (٢/ ٩٢٨-٩٥٢).

وما نقله فيه من الأدعية والأذكار[(١)]؛ نقله من كتاب «**الذِّكر**»[(٢)] لابن خزيمة، ولهذا كانت أحاديث هذا الباب جيِّدةً*][(٣)].

وقد جالس من اتَّفق له من مشايخ الطَّريق، لكنه يأخذ من كلام الصُّوفيَّة في الغالب ما يتعلق بالأعمال[(٤)] والأخلاق والزُّهد والرِّياضة والعبادة، وهي التي يسمِّيها «**علوم المعاملة**»؛ وأمَّا التي يسمِّيها «**علوم المكاشفة**»، ويرمز إليها في «**الإحياء**» وغيره، ففيها يستمدُّ من كلام المتفلسفة وغيرهم؛ كما في «**مشكاة الأنوار**» و«**المضنون به على غير أهله**» وغير ذلك.

وبسبب خَلْطِ التَّصوُّف بالفلسفة -كما اخْتَلَطت الأصولُ بالفلسفة-؛ صار يَنتسبُ[(٥)] إلى التَّصوُّف من ليس هو موافقًا للمشايخ المقبولين، الذين لهم في الأمَّة لسانُ صدقٍ رضي الله عنهم، بل[(٦)] يكون مباينًا لهم في أصول الإيمان -كالإيمان بالتَّوحيد والرِّسالة واليوم الآخر-، ويجعلون هذه مذاهب الصُّوفيَّة، كما يَذكر ذلك ابنُ الطُّفَيل -صاحبُ رسالة «**حيِّ بن يَقْظان**»-، وأبو الوليد ابن رُشدٍ الحفيدُ، [*وصاحبُ «**خلع النَّعلين**» ابنُ قَسِيٍّ[(٧)]،

---

(١) انظر: «**كتاب الأذكار والدعوات-الإحياء**» (١/ ٢٩٣).

(٢) وسمَّاه في «**الرد على الشاذلي**» (ص١١): (كتاب الدعاء). ويُعرف بكتاب «**الدَّعوات**»، وشرحه الخطَّابي في كتابه «**شأن الدعاء**» -مطبوع-.

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٤) قوله: «يتعلق بالأعمال» في (ك): «يتكلم بالإيمان»، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «خلط... اختلطت... ينتسب» في (م، ك): «خلطه... خلط... ينسب»، والمثبت من (ل).

(٦) بعدها في (ك) زيادة: «لا»، وهي مفسدة للمعنى.

(٧) **هو**: أبو القاسم أحمد بن الحسين بن قَسِيٍّ الأندلسي، رومي الأصل، وهو أول الثائرين بالأندلس على دولة الملثَّمين، كان من متفلسفة الصوفية وغلاتهم، وادَّعى الولاية أوَّل أمره، وكان ذا حِيلٍ وشَعْبذة، صنَّف «**خلع النعلين في الوصول إلى حضرة الجمعين**» وهو مختصر مشهور في التصوف شرحه محيي الدين ابن عربي، توفي (٥٥١-٥٦٠هـ). =

وأبو الحسن الحرَلِّي[(١)]، وأبو العبَّاس البُوني[(٢)*][(٣)]، وابن عربي صاحب «**الفتوحات**» و«**فصوص الحكم**»، وابن سبعين.

وأمثال هؤلاء ممَّن يتظاهر بمذاهب مشايخ التَّصوُّف وأهل الطَّريق، وهو في التَّحقيق [*مخلِّطٌ قد خلط النُّبوَّة بالفلسفة، أو*][(٤)] منافقٌ زنديقٌ ينتهي إلى القول بالحلول والاتِّحاد، واتِّباع القرامطة أهل الإلحاد، ومذهب الإباحيَّة الرَّافعين للأمر[(٥)] والنَّهي والوعد والوعيد، ملاحظين لحقيقة القَدَر التي لا يُفرَّق فيها بين الأنبياء والمرسلين وبين كلِّ كَفَّارٍ[(٦)] عنيدٍ، أو قائلين مع ذلك بنوع من الحقائق البِدْعِيَّة، غير عارفين بالحقائق الدِّينيَّة الشَّرعيَّة، ولا سالكين مسلكَ أولياء الله الذين هم بعد الأنبياء خيرُ

= انظر: «**الحلة السيراء**» (٢/ ١٩٧)، «**تاريخ الإسلام**» (١٢/ ١٨٨).

(١) **هو**: أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرَالِّي التجيبي المرسي الأندلسي، شيخ أبي العباس البُوْنِي، من متفلسفة الصوفية، اعتنى بعلم الحروف والأسماء، وله فيه مصنفات، وكان يزعم أنه استخرج علم وقت خروج الدجال وطلوع الشمس من مغربها ويأجوج ومأجوج، وصنَّف تفسيرًا ملأه بآرائه وفكره فأتى بعجائب، توفي سنة (٦٣٧هـ). انظر: «**تكملة الصلة**» (٣/ ٢٥١)، «**تاريخ الإسلام**» (١٤/ ٢٤٥).

(٢) **هو**: أبو العباس أحمد بن علي بن يوسف القرشي البُوْنِي المغربي الشافعي، من غلاة الصوفية، صاحب المصنفات في علم الحروف والسحر والشعبذة، من أشهرها: «**شمس المعارف الكبرى**» في السحر، توفي بالقاهرة سنة (٦٢٢هـ). انظر: «**المقفى**» للمقريزي (١/ ٤٦٢)، «**ديوان الإسلام**» (١/ ٣٢٧).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، ووقعت في (ك) ناقصة محرَّفة: «وصاحب خلع العلم». وقوله: «وأبو» وقع في الأصل (م) -في الموضعين-: «وأبي»، وقوله: «الحرلي» كذا في الأصل (م)، وكذا وقع أيضًا في: أصل «**الدرء**» (١٠/ ٢٨٦) وأصل «**النبوات**» (١/ ٤٠٥) وأصل «**جامع المسائل**» (٤/ ٣٩٦)، و«**جزء في الرد على الحرلِّي في مسألة الإمامة**» لأبي بكر ابن شرف الصالحيِّ الحنبليِّ (٦٥٣-٧٢٨هـ) -من أصحاب الشَّيخ-، **والمشهور**: «الحرَالِّي».

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، ووقعت في (ك): «يخلط بالفلسفة أو»، وقوله: «قد» في الأصل (م): «وقد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) قوله: «الرافعين للأمر» في (ك): «الدافعين الأمر»، والمثبت من (م، ل).

(٦) في (م): «كافر»، وفي (ك): «جبار»، والمثبت من (ل).

البريَّة. فهم في نهاية تحقيقهم يُسْقِطون الأمر والنَّهي والطَّاعة والعبادة - مشاقِّين للرَّسول، متَّبعين غيرَ سبيل المؤمنين-، ويفارقون سبيلَ أولياء الله المتَّقين، إلى سبيل أولياء الشَّياطين، ثُمَّ يقولون بالحلول والاتِّحاد، وهو[(١)] غاية الكفر ونهاية الإلحاد.

ولهذا في كلام المشايخ العارفين -كأبي القاسم الجُنَيْد وأمثاله- من بيان أنَّ «**التَّوحيد**» هو إفراد الحدوث عن القِدَم، ونحو ذلك، ومن بيان وجوب اتِّباع الأمر والنَّهي، ولزوم العبادة إلى الموت= ما يَبِيْنُ به أنَّ أولئك السَّادة المهتدين حذروا من طريق هؤلاء الملحدين.

ولهذا تجد[(٢)] هؤلاء -كابن عربيٍّ وابن سبعين وأمثالهما- يردُّون على مثل الجُنَيْد وأمثاله من أئمَّة المشايخ، ويدَّعون أنَّهم ظفروا في التَّحقيق بنهاية الرُّسوخ، وإنَّما ظفروا بتحقيق الإلحاد، والدُّخول في الحلول والاتِّحاد.

وما زال شيوخ الصُّوفيَّة المؤمنون يُحَذِّرون من مثل هؤلاء المُلْبِسين، كما حَذَّر أئمَّة الفقهاء من سبيل أهل البدعة والنِّفاق من أهل الفلسفة والكلام ونحوهم، حتَّى ذكر ذلك أبو نُعَيْم الحافظُ[(٣)] في أوَّل «**حِلْية الأولياء**»، وأبو القاسم القشيريُّ في «**رسالته**»[(٤)]؛ دعْ مَن هو أجلُّ منهما، وأعلمُ منهما[(٥)] بطريق الصُّوفيَّة، وأقلُّ غلطًا، وأبعدُ عن الاعتماد على المنقولات الضَّعيفة، والمقولات المبتدعة.

---

(١) بعدها في (ك) زيادة: «في».
(٢) في (م): «نجد»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) في (م): «الأصفهاني»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) انظر: «**الرسالة**» (ص٨١-٨٣). وانظر لإشارة الشَّيخ إلى تحذيرهما: «**الرد على الشاذلي**» (ص٢٠٨، ٢٢٦)، «**الصفدية**» (ص٢٦٦).
(٥) ليست في (ل)، ووردت في (م) بعد قوله: «والمقولات المبتدعة»، والمثبت من (ك).

قال أبو نُعَيْمٍ في أوَّل «حِلْيَة الأولياء»[(١)]:

(أما بعدُ -أحسنَ الله توفيقك-؛ فقد استعنتُ بالله ﷻ وأجبتُك إلى ما ابتغيتَ من جمع كتابٍ يتضمَّن أساميَ جماعةٍ وبعضَ أحاديثهم وكلامهم؛ من أعلام المتحقِّقين من المتصوِّفة[(٢)] وأئمَّتهم، وترتيب طبقاتهم من النُّسَّاك ومحجَّتهم، مِن قَرْن الصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم ومَنْ بَعْدهم، ممَّن عرف الأدلَّة والحقائق، وباشر الأحوال والطَّرائق، وساكَن الرِّياض والحدائق، وفارق العوارض والعلائق، وتبرَّأ من المُتَنَطِّعِين والمُتَعَمِّقِين، ومن أهل الدَّعاوى من المُتَسَوِّفين، ومن الكُسَالَى والمُتَثَبِّطين، المتشبِّهين بهم في اللِّباس والمقال، والمخالفين لهم في العقيدة والفِعَال.

وذلك لِمَا بَلَغَك من بَسْط أَلْسِنَتنا وأَلْسِنة أهل الفقه والآثار، في كُلِّ القطر والأمصار، في المنتسبين إليهم من الفَسَقَة والفُجَّار، والمُبَاحِيَّة والحُلُولِيَّة الكُفَّار، وليس ما حلَّ بالكَذَبَة من الوقيعة والإنكار، بقادحٍ في منقبة البَرَرَة الأخيار، وواضعٍ من درجة الصَّفوة الأخيار[(٣)]. بل في إظهار البراءة من الكذَّابين، والنَّكيرِ على الخونة[(٤)] البطَّالين، نزاهةٌ للصَّادقين، ورفعةٌ للمتحقِّقين[(٥)].

ولو لم نكشف عن مخازي المُبْطِلين ومساوئهم ديانةً؛ للزمنا إبانتُها وإشاعتُها حَمِيَّةً[(٦)] وصِيَانةً؛ إذ لأسلافِنا في التَّصوُّف العَلَمُ المنشور،

---

(١) «**حلية الأولياء**» (١/٣-٤). وقوله: «حلية الأولياء» في (ك، ل): «الحلية»، والمثبت من (م).

(٢) في (م، ك): «الصوفية»، والمثبت من (ل) و«**الحلية**».

(٣) كذا في الأصول (م، ك، ل)، وفي «**الحلية**»: «الأبرار»، وهو الأليق.

(٤) ليست في (م)، وفي (ل): «الحشوية»، والمثبت من (ك) و«**الحلية**».

(٥) قوله: «للصادقين... للمتحققين» في (م): «الصادقين... المتحققين»، وفي (ك، ل): «الصادقين... المحققين»، والمثبت من «**الحلية**».

(٦) في «**الحلية**»: «حمايةً».

والصِّيتُ والذِّكرُ المشهورُ؛ فقد كان جدِّي محمَّدُ بنُ يوسفَ رَحِمَهُ اللهُ أحدَ من يسَّر[(١)] الله به ذكر بعض المنقطعين إليه، وكيف نستجيز نقيصةَ أولياء الله ومؤذيهم مؤذِنٌ بمحاربَتِه).

ثُمَّ أسند حديثَ أبي هريرة الذي رواه البخاريُّ في «**صحيحه**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إنَّ الله قَالَ: مَن آذَى لِي وَلِيًّا**[(٢)] -وفي الرِّواية الأخرى: **مَن عَادَى لِي وَلِيًّا**- **فَقَد آذَنتُهُ بِالحَربِ، وَمَا تَقرَّبَ إِلَيَّ عَبدِي بِمِثْلِ**[(٣)] **أَدَاءِ مَا افتَرَضتُهُ عَلَيهِ، وَمَا يَزَالُ عَبدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّه، فَإِذَا أَحبَبْتُهُ كُنتُ سَمعَهُ الَّذِي يَسمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبطِشُ بِهَا، وَرِجلَهُ الَّتِي يَمشِي بِهَا؛ فَبِي يَسمَعُ، وَبِي يُبصِرُ، وَبِي يَبطِشُ، وَبِي يَمشِي، وَلَئِن سَأَلَنِي لَأُعطِيَنَّهُ، وَلَئِن استَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدتُ عَن شَيءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَن قَبضِ نَفسِ عَبدِي المؤمِنِ؛ يَكرَهُ الموتَ، وَأَكرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنهُ**»[(٤)].

قلت: فذمُّ أهل العلم والإيمان من أئمَّة[(٥)] العلم والدِّين من جميع الطَّوائف؛ هو لمن خرج عمَّا جاء به الرَّسول ﷺ في الأقوال أو الأعمال باطنًا أو ظاهرًا[(٦)]، ومدحُهم؛ هو لمن وافق ما جاء به الرَّسول ﷺ. ومن كان موافقًا من وجهٍ ومخالفًا من وجهٍ -كالعاصي الذي يعلم أنَّه عاصٍ-؛ فهو ممدوحٌ من جهة موافقته، مذمومٌ من جهة مخالفته. وهذا مذهب

---

(١) في «**الحلية**»: «نشر».
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (م، ل): «بشيء أفضل من»، والمثبت من (ك)، وهو الموافق للفظ الوارد عند الشَّيخ في سائر المواضع.
(٤) سبق تخريجه (ص٣٤٧).
(٥) قوله: «من أئمة» في (م، ك): «وأئمة»، والمثبت من (ل).
(٦) قوله: «أو الأعمال... أو ظاهرا» في (م): «والأعمال... وظاهرا»، وفي (ك): «والأعمال... أو ظاهرًا»، والمثبت من (ل).

سلف الأمَّة وأئمَّتها من الصَّحابة ومن سلك سبيلهم في مسائل «**الأسماء والأحكام**».

والخلاف فيها أوَّلُ خلافٍ حدث في مسائل الأصول؛ حيث كَفَّرت الخوارجُ بالذَّنب، وجعلوا صاحبَ الكبيرة كافرًا مخلَّدًا في النَّار، ووافقتهم المعتزلةُ على زوال جميع إيمانه و[*إسلامه وعلى*](١) خلوده في النَّار، لكن نازعوهم في الاسم، فلم يسموه كافرًا، **بل قالوا**: «هو فاسقٌ لا مؤمنٌ [*ولا مسلمٌ*](٢) ولا كافرٌ؛ نُنَزِّله منزلةً بين المنزلتين»، فهم وإن كانوا في الاسم إلى السُّنَّة أقرب، فهم في الحكم في الآخرة مع الخوارج.

وأصل هؤلاء: هو(٣) أنَّهم ظنُّوا أنَّ الشَّخص الواحد لا يكون مستحقًّا للثَّواب والعقاب، والوعد والوعيد، والحمد والذَّمِّ، بل إمَّا لهذا وإمَّا لهذا؛ فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها، **وقالوا**: «الإيمانُ هو الطَّاعة؛ فيزول بزوال بعض الطَّاعة»، **ثُمَّ تنازعوا**: هل يخلفه الكفر؟ على القولين.

ووافقتهم المرجئة والجهميَّة على أنَّ الإيمان يزول كلُّه بزوال شيءٍ منه، وأنَّه لا يتبعَّض ولا يتفاضل، فلا يزيد ولا ينقص، **وقالوا**: «إنَّ إيمان الفُسَّاق(٤) كإيمان الأنبياء والمؤمنين».

لكن فقهاء المرجئة **قالوا**: «إنَّه: الاعتقاد والقولُ»، **وقالوا**: «إنَّه لا بُدَّ من(٥) أن يدخل النَّار من فُسَّاق المِلَّة من شاء الله»، كما قالت الجماعة؛

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م، ك): «الفاسق»، والمثبت من (ل).
(٥) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

فكان كثيرٌ من خلافهم[١] للجماعة إنَّما هو في الاسم، لا في الحكم.

وقد بسطنا الكلام على ذلك[٢] في غير هذا الموضع[٣]، وبيَّنَّا الفرق بين دلالة الاسم مفردًا ودلالته مقرونًا بغيره، كاسم «**الفقير**» و«**المسكين**»؛ فإنَّه إذا أُفرد أحدهما تناول[٤] معنى الآخر؛ **كقوله** تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٥]؛ فإنَّه يدخل فيهم المساكين، وقوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ﴾[٦]؛ فإنَّه يدخل فيهم الفقراء، **وأمَّا** إذا قُرن بينهما كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَـٰكِينِ﴾[٧]؛ فهما صنفان.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[٨]، يدخل في «**المعروف**» كلُّ واجبٍ، وفي «**المنكر**» كلُّ قبيحٍ. والقبائح هي السَّيِّئات، وهي المحظورات[٩] -كالشِّرك والكذب والظُّلم والفواحش-.

فإذا قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[١٠]، أو قال[١١]: ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾[١٢]؛ فخصَّ بعض أنواع «**المنكر**» بالذِّكر، وعطف أحدهما على الآخر= صارت دلالةُ اللَّفظ عليه نصًّا مقصودًا بطريق **المطابقة**، بعد أن كانت بطريق **العموم والتَّضَمُّن**؛

---

(١) في (ل): «كلامهم»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «هذا»، والمثبت من (م، ل).
(٣) انظر: «**الإيمان**» (ص٤٧، ١٣٠، ٢٨٠)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤٤٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٢١٦).
(٤) في (ك): «يتناول»، وفي (ل): «تناوله»، والمثبت من (م).
(٥) البقرة: (٢٧٣).
(٦) المائدة: (٨٩).
(٧) التوبة: (٦٠).
(٨) الأعراف: (١٥٧).
(٩) قوله: «وهي المحظورات» في (م): «والمحظورات»، والمثبت من (ك، ل).
(١٠) العنكبوت: (٤٥).
(١١) قوله: «أو قال» في (م، ك): «وقال»، والمثبت من (ل).
(١٢) النحل: (٩٠).

سواءٌ قيل: «إنَّه داخلٌ في اللَّفظ العامِّ أيضًا»؛ فيكون مذكورًا مرَّتين، **أو قيل**: «إنَّه باقترانه بالاسم العامِّ تبيَّن أنَّه لم يدخل في الاسم العامِّ؛ لتغيُّر الدَّلالة بالإفراد والتَّجرُّد والاقتران[(١)] والاجتماع»، كما قدَّمنا.

وهكذا اسم «**الإيمان**»؛ فإنَّه:

❒ تارةً يُذكر مفردًا مُجرَّدًا، لا يُقرن بالعمل الواجب؛ فيدخل فيه العملُ الواجب **تضمُّنًا ولزومًا**.

❒ وتارةً يُقرن بالعمل؛ فيكون العمل حينئذٍ مذكورًا **بالمطابقة والنَّصِّ**، ولفظ «**الإيمان**» يكون مسلوبَ[(٢)] الدَّلالة عليه حال الاقتران، أو دالًّا عليه. كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[(٣)]، وقوله لموسى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ ﴿١٤﴾﴾[(٤)]، وقوله: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[(٥)]؛ ونظائر ذلك[(٦)].

فالأعمال داخلةٌ في «**الإيمان**» **تضمُّنًا ولزومًا** في مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾[(٧)]، وفي مثل قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾[(٨)]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا

---

(١) في (ك): «والافتراق»، وفي (ل): «وبالافتراق»، والمثبت من (م).
(٢) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٣) الأعراف: (١٧٠).
(٤) طه: (١٤).
(٥) العنكبوت: (٤٥).
(٦) بعدها في (ك) زيادة: «كثيرة».
(٧) الأنفال: (٢-٤).
(٨) الحجرات: (١٥).

كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ﴾[(١)]، وأمثالِ ذلك في[(٢)] الكتاب والسُّنَّة.

ومن استقرأ ذلك؛ علم أنَّ الاسم الشَّرعيَّ -كالإيمان، والصَّلاة، والوضوء، والصِّيام- لا ينفيه الشَّارعُ عن شيءٍ إلَّا لانتفاء ما هو واجبٌ فيه، لا لانتفاء ما هو مستحبٌّ فيه[(٣)].

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧﴾[(٤)] ونحو ذلك؛ فالعمل مخصَّصٌ بالذِّكر؛ **إمَّا** توكيدًا، **وإمَّا** لأنَّ الاقتران يغيِّر[(٥)] دلالةَ الاسم.

فهذا موقفٌ يزول فيه كثيرٌ من النِّزاع اللَّفظيِّ في ذلك.

وأيضًا: فإنَّ «**الإيمان**» يتنوَّع بتنوُّع ما أمر الله به العبدَ منه[(٦)]؛ فحين بُعث الرَّسول لم يكن «**الإيمان**» الواجب -لا إقرارًا ولا عملًا- مثل «**الإيمان**» الواجب في آخر الدَّعوة؛ فإنَّه لم يكن يجب إذ ذاك الإقرارُ بما أنزله الله بعد ذلك من الإيجاب والتَّحريم والخبر، ولا العمل بموجَب ذلك؛ بل كان «**الإيمان**» الذي أوجبه الله يزيد شيئًا فشيئًا، كما كان القرآن ينزل شيئًا فشيئًا، والدِّين يظهر شيئًا فشيئًا، حتَّى أنزل الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾[(٧)].

وكذلك العبد؛ أوَّلَ ما يبلغه خطابُ الرَّسول إنَّما يجب عليه

---

(١) النور: (٦٢).
(٢) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قرره في: «**الإيمان**» (ص١٥)، «**الاستغاثة**» (ص٣٣٨)، «**الفتاوى**» (٧/ ٦٤٧) (١١/ ٦٥٤) (١٨/ ٢٦٨) (١٩/ ٢٩١) (٢٢/ ٥٣٠).
(٤) البينة: (٧).
(٥) قوله: «لأن الاقتران يغير» في (ك): «لأن الاقتران لا يغير»، وفي (ل): «لأنه بالاقتران تغيرت»، والمثبت من (م).
(٦) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٧) المائدة: (٣).

الشَّهادتان، فإذا مات قبل أن يدخل عليه وقتُ صلاةٍ فلم[(١)] يجب عليه شيءٌ غيرُ الإقرار، ومات= مات مؤمنًا كامل الإيمان الذي وجب عليه؛ وإن كان إيمانُ غيرِه الذي دخلت[(٢)] عليه أكملَ منه.

فهذا إيمانه ناقصٌ كنقص دين النِّساء، حيث قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّكُنَّ نَاقِصَاتُ عَقلٍ وَدِينٍ؛ أَمَّا نُقصَانُ عَقلِكُنَّ فَشَهَادَةُ امرَأَتَينِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ، وَأَمَّا نُقصَانُ دِينِكُنَّ فَإِنَّ إِحدَاكُنَّ إِذَا حَاضَت لَم تُصَلِّ**»[(٣)]، ومعلومٌ أنَّ الصَّلاة حينئذٍ ليست واجبةً عليها، فهذا نقصٌ لا تُلام عليه المرأة، لكن من جُعل كاملًا؛ كان أفضلَ منها، بخلاف مَن نقص شيئًا ممَّا وجب عليه.

فصار النَّقص في الدِّين والإيمان نوعين:

❐ نوعًا لا يُذمُّ العبد عليه؛ **لكونه** لم يجب عليه لعجزه عنه حسًّا أو شرعًا، **وإمَّا لكونه** مستحبًّا ليس بواجبٍ.

❐ ونوعًا يُذمُّ عليه، وهو تركُ الواجبات.

فقولُ النَّبيِّ ﷺ لجارية معاوية بن الحكم السُّلميِّ؛ لما قال لها: «**أَينَ اللهُ؟**» قالت: في السَّماء. قال: «**مَن أَنَا؟**» قالت: أَنتَ رَسُولُ الله. قال: «**أَعتِقهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤمِنَةٌ**»[(٤)]= ليس فيه حجَّةٌ على أنَّ من وجبت عليه العبادات فتركها، وارتكب المحظورات؛ يستحقُّ الاسم المطلق، كما[(٥)] استحقَّته هذه التي لم يظهر منها بَعْدُ تركُ مأمورٍ ولا فعلُ محظورٍ.

ومن عَرف هذا؛ تَبيَّن له[(٦)] أنَّ قول النَّبيِّ ﷺ لهذه: «**إِنَّهَا مُؤمِنَةٌ**» لا

---

(١) في (ل): «ولم»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (م، ك): «وجب»، والمثبت من (ل). **والمراد**: دخل عليه وقت الصلاة.
(٣) أخرجه البخاري (٣٠٨)، ومسلم (٧١) من حديث أبي سعيد الخدري.
(٤) أخرجه مسلم (٥٢٧).
(٥) في (ك): «التي»، والمثبت من (م، ل).
(٦) ليست في (ل، ك)، والمثبت من (م).

ينافي قوله: «**لَا يَزنِي الزَّانِي حِينَ يَزنِي وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلَا يَسرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسرِقُ وَهُوَ مُؤمِنٌ، وَلَا يَشرَبُ الخَمرَ حِينَ يَشرَبُها وَهُوَ مُؤمِنٌ**»(١)؛ فإنَّ ذلك(٢) نفى عنه الاسم لانتفاء بعض ما يجب عليه من ترك هذه الكبائر، وتلك لم تترك واجبًا تستحقُّ بتركه أن تكون هكذا.

ويتبع هذا: أنَّ من آمن بما جاء به الرَّسول(٣) مجملًا، ثُمَّ بلغه مفصَّلًا، فأقرَّ به مفصَّلًا وعمل به= كان قد زاد ما عنده من الدِّين والإيمان بحسب ذلك. ومن أَذْنبَ ثُمَّ تاب، أو غَفَلَ ثُمَّ ذَكَرَ، أو فرَّط ثُمَّ أَقْبل= فإنَّه يزيد دينه وإيمانه بحسب ذلك، **كما قال مَن قال مِن الصَّحابة** -كعُمير بن حَبيب الخَطْميِّ وغيرِه-: «الإيمان يزيد وينقص»، **قيل له:** فما زيادته ونقصانه؟ **قال:** «إذا حَمِدْنا الله وذَكَرْناه وسبَّحْناه فتلك(٤) زيادته، وإذا غَفَلْنَا ونَسِينَا وأَضَعْنا فذلك نقصانُه»(٥)، فذكر زيادته بالطَّاعات وإن كانت مستحبَّةً، ونقصانه بما أضاعه من واجبٍ وغيره.

وأيضًا: فإنَّ تصديق القلب يتبعه عملُ القلب، فالقلب إذا صَدَّق بما يستحقُّه الله من الألوهيَّة، وما يستحقُّه الرَّسول من الرِّسالة؛ تبع ذلك لا محالةَ من محبَّة الله ورسوله، وتعظيمِ الله ورسوله.

والطَّاعة لله ورسوله أمرٌ لازمٌ لهذا التَّصديق، لا يفارقه إلَّا لعارضٍ(٦) من كِبْرٍ أو حسدٍ ونحو ذلك من الأمور التي توجب الاستكبار عن

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٩)، ومسلم (٤٩) من حديث أبي هريرة
(٢) في (ل): «ذاك»، والمثبت من (م، ك).
(٣) في (ك، ل): «الرسل»، والمثبت من (م).
(٤) في (ك): «فذلك»، والمثبت من (م، ل).
(٥) أخرجه ابن سعد (٥/ ٢٩٩)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٣٩)، وعبد الله بن أحمد في «**السنة**» (٦٢٤)، والخلال في «**السنة**» (١١٤١)، والآجري (٢١٥)، وابن بطة (٢/ ٨٤٥).
(٦) في (ل): «لمعارض»، والمثبت من (م، ك).

عبادة الله والبغض لرسوله، ونحو ذلك من الأمور التي توجب الكفر؛ ككفر إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، وكفَّار مكَّة، وغير هؤلاء من المعاندين الجاحدين(١).

ثُمَّ هؤلاء إذا لم يُتْبِعوا التَّصديق بموجَبِه من عمل القلب واللِّسان وغير ذلك؛ فإنَّه قد يُطبع على قلوبهم حتَّى يزول عنها التَّصديق؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْۖ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾(٢)، فهؤلاء كانوا عالمين، فلمَّا زاغوا؛ أزاغ الله قلوبهم.

وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾﴾(٤) إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾(٥).

وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَاۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾(٦)، فَبَيَّن سبحانه أنَّ مجيء الآيات لا يوجب الإيمان. وقال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾؛ **أي**: فتكون هذه الأمور الثَّلاثة: **أن** لا يؤمنوا، **وأن** نقلِّب أفئدتهم وأبصارهم، **وأن**

---

(١) في (ك): «الخائضين»، والمثبت من (م، ل).
(٢) الصف: (٥).
(٣) الإسراء: (١٠٢).
(٤) غافر: (٣٧).
(٥) غافر: (٣٥).
(٦) الأنعام: (١٠٩-١١٠).

نذرهم[(١)] في طغيانهم يعمهون. [*أي: وما يدريكم أنَّ الآيات إذا جاءت تحصل هذه الأمور الثَّلاثة؟

وبهذا المعنى تبيَّن أنَّ قراءة الفتح أحسنُ[(٢)]، وأنَّ من قال «أنَّ» المفتوحة بمعنى «لعلَّ»، وظنَّ أنَّ قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ كلامٌ مبتدأٌ= فلم يفهم معنى الآية.

وإذا جُعل ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾ داخلًا في خبر «أن»؛ تبيَّن معنى الآية؛ فإنَّ كثيرًا من النَّاس يؤمنون ولا تُقلَّب قلوبُهم، لكن[(٣)] قد يحصل تقليبُ أفئدتهم وأبصارِهم وقد لا يحصل؛ أي: فما يدريكم أنَّهم لا يؤمنون. والمراد: وما يشعركم أنَّها إذا جاءت لا يؤمنون، بل نقلِّب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أوَّل مرَّةٍ. والمعنى: وما يدريكم أنَّ الأمر بخلاف ما تظنُّونه من إيمانهم عند مجيء الآيات، ونذرهم في طغيانهم يعمهون*][(٤)]؛ فيعاقبون على ترك الإيمان أوَّل مرَّة بعد وجوبه عليهم؛ إمَّا لكونهم عرفوا الحقَّ وما أقرُّوا به، أو تمكَّنوا من معرفته فلم يطلبوا معرفته، ومثل هذا كثيرٌ.

والمقصود هنا: أنَّ ترك ما يجب من العمل بالعلم[(٥)] الذي هو مقتضى التَّصديق والعلم؛ قد يفضي إلى سلب التَّصديق والعلم؛ كما قيل: «العلم

---

(١) قوله: «فتكون هذه الأمور الثلاثة... وأن نذرهم» في (م): «فيكون هذان الأمران... وأن نذرهم» -ولذا أصلح: «وأن نقلب» إلى: «ونقلب»-، وفي (ل): «فيكون هذان الأمران... كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم»، والمثبت من (ك).

(٢) وهي قراءة الجمهور، وقرأ ابن كثير والبصريَّان وخلف بالكسر: ﴿إِنَّهَا﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٦١).

(٣) في (م): «ولكن»، والمثبت من (ك).

(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

(٥) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

يَهْتِف بالعمل، فإن أجابه؛ وإلَّا ارتَحَل»[(١)]، **وكما قيل**: «كنَّا نستعين على حفظ العلم بالعمل به»[(٢)].

فما في القلب من التَّصديق بما جاء به الرَّسول[(٣)] إذا لم يَتْبَعهُ موجَبُه ومقتضاه من العمل= قد يزول؛ **إذ وجود العِلَّة يقتضي وجودَ المعلول، وعدمُ المعلول يستلزم**[(٤)] **عدم العلَّة**، فكما[(٥)] أنَّ العلم والتَّصديق سببُ الإرادة[(٦)] والعمل؛ فعدمُ الإرادة والعمل يدلُّ على عدم[(٧)] العلم والتَّصديق.

[*ثُمَّ: إن كانت **العلَّةُ تامَّةً**؛ فعدمُ المعلول دليلٌ قطعيٌّ على[(٨)] عدمها، **وإن كانت سببًا**[(٩)] قد يتخلَّف[(١٠)] معلولُها؛ كان[(١١)] تخلُّفُهُ أمارةً على عدمها*][(١٢)].

---

(١) روي عن علي وجماعة من السلف، انظر: «**قوت القلوب**» (١/ ٢٧١، ٢٩٧)، «**اقتضاء العلم العمل**» (٤٠، ٤١)، «**جامع بيان العلم**» (١٢٧٤)، «**تاريخ دمشق**» (٥٦/ ٦٦)، «**بغية الطلب**» (٩/ ٤٢٢٤).

(٢) روي عن جماعة من السلف، انظر: «**المخلصيات**» (١٦٠٢)، «**شعب الإيمان**» (١٦٥٩)، «**اقتضاء العلم العمل**» (١٤٩)، «**الاستذكار**» (٨/ ٥٨١)، و«**التمهيد**» (٢٢/ ١٨)، «**أخبار لحفظ القرآن**» لابن عساكر (١١).

(٣) في (ك): «الرسل»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ك): «يدل على»، وفي (ل): «يقتضي»، والمثبت من (م).

(٥) في (م، ك): «كما»، والمثبت من (ل).

(٦) في (ل): «للإرادة»، والمثبت من (م، ك).

(٧) قوله: «يدل على عدم» في (م): «يدل على»، وفي (ل): «سبب لعدم»، والمثبت من (ك).

(٨) قوله: «قطعي على» في (ك): «يقتضي»، والمثبت من (م).

(٩) وهي العلة المقتضية -أو: القاصرة، أو: الناقصة-.

(١٠) في (ك): «تخلف»، والمثبت من (م). (١١) بعدها في (ك) زيادة: «له».

(١٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقد وقع خلل وتكرار في هذا الموضع، والظاهر أن الناسخ لم يضبط الزيادة ولم يُحكم الموضع -كما تكرر هذا في مواضع-، فقد ورد آخرها هكذا: «...أمارة على عدم المعلول قد يتخلف مدلولها»، =

وأيضًا[(١)]: فـ«**التَّصديقُ الجازم**» في القلب يَتْبَعُه موجَبُه بحسب الإمكان، كـ«**الإرادة الجازمة**» في القلب. فكما أنَّ «**الإرادة الجازمة**» في القلب إذا اقترنت بها القدرةُ؛ حصل بها المراد -أو المقدورُ من المراد- لا محالة، ومتى كانت القدرةُ حاصلةً ولم يقع الفعل؛ كان الحاصل همًّا، لا إرادةً جازمةً -وهذا هو الذي عُفِيَ عنه-= فكذلك «**التصديق الجازم**» إذا حصل في القلب؛ تَبِعَهُ عملٌ من عمل[(٢)] القلب لا محالة، لا يُتَصَوَّر أن ينفكَّ عنه، بل يتبعه الممكن[(٣)] من عمل الجوارح، فمتى لم يتبعه شيءٌ من عمل القلب؛ عُلم أنَّه ليس بتصديقٍ جازمٍ، فلا يكون إيمانًا.

لكنَّ التَّصديق الجازم قد لا يَتْبَعُه عمل القلب بتمامه؛ لعارضٍ[(٤)] من الأهواء -كالكِبْر والحَسَد ونحو ذلك من أهواء النَّفس-، لكنْ: الأصلُ أنَّ التَّصديقَ يَتْبَعُه الحُبُّ، [*فإذا[(٥)] تَخَلَّفَ الحُبُّ؛ كان لضَعْف التَّصديق الموجِب له؛ **ولهذا قال الصَّحابة**: «كلُّ من عصى الله؛ فهو جاهلٌ»[(٦)]، **وقال ابن مسعودٍ**: «كفى بخشية الله علمًا، وكفى بالاغترار بالله جهلًا»[(٧)]*][(٨)].

= ولعل الصواب ما أثبت. انظر: «**البيان**» (ق٣٥١)، «**المنطقيين**» (ص٤٠٠)، «**جامع المسائل**» (٢/ ١٨٥) (٦/ ٢٠٧) (٩/ ٤٤٥-٤٥٠)، «**الفتاوى**» (٢٠/ ١٦٧) (٢١/ ٣٥٦).

(١) انظر: «**الإيمان**» (ص٢٣٩)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤٩٢)، «**الصارم**» (ص٥٢٤)، «**الفتاوى**» (٧/ ٦٧٢).

(٢) قوله: «من عمل» ليس في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «يتبعه الممكن» في (ك): «معه ما أمكن»، والمثبت من (م، ل).

(٤) في (ل): «لمعارض»، والمثبت من (م، ك).

(٥) في (ك): «وإذا»، والمثبت من (م).

(٦) أخرجه الطبري (٦/ ٥٠٧)، وابن المنذر في تفسيره (١٤٨٠).

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٢٥٢)، والطبراني (٩/ ١٨٩)، والبيهقي في «**شعب الإيمان**» (٧٣٢).

(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

ولهذا كان التَّكلُّم بالكفر من غير إكراهٍ كُفرًا في نفس الأمر عند الجماعة وأئمَّة الفقهاء حتَّى المرجئة، خلافًا للجهميَّة ومن اتَّبعهم. **ومن هذا الباب:** سبُّ الرَّسول وبغضه، وسبُّ القرآن وبغضه، وكذلك سبُّ الله وبغضه، ونحو ذلك ممَّا ليس من باب التَّصديق والتَّكذيب، بل من باب الحبِّ والتَّعظيم والموالاة، أو البغض والمعاداة والاستخفاف.

ولما كان إيمان القلب له موجَبَات في الظَّاهر؛ كان الظَّاهر دليلًا على إيمان القلب ثبوتًا وانتفاءً؛ كقوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾[١] الآية، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[٢]، وأمثال ذلك.

وبعد هذا: فنزاع المنازع في أنَّ «**الإيمان**» في اللُّغة هل هو اسمٌ لمجرَّد التَّصديق دون مقتضاه، أو اسمٌ للأمرين= يؤول إلى نزاعٍ لفظيٍّ؛ **وقد يقال:** إنَّ الدَّلالة تختلف بالإفراد والاقتران.

والنَّاس منهم مَن يقول: إنَّ أصل «**الإيمان**» في اللُّغة: التَّصديق، **ثُمَّ يقول:** والتَّصديق يكون باللِّسان ويكون بالجوارح، والقول يسمَّى تصديقًا والعمل يسمَّى تصديقًا؛ لقول[٣] النَّبيِّ ﷺ: «**العَينَانِ تَزنِيَانِ وَزِنَاهُمَا النَّظَرُ، وَالأُذُنُ تَزنِي وَزِنَاهَا السَّمعُ، وَاليَدُ تَزنِي وَزِنَاهَا البَطشُ، وَالرِّجلُ تَزنِي وَزِنَاهَا المَشيُ، وَالقَلبُ يَتَمَنَّى وَيَشتَهِي، وَالفَرجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَو يُكَذِّبُهُ**»[٤]، **وقال الحسن البصريُّ:** «ليس الإيمانُ بالتَّمنِّي ولا بالتَّحلِّي[٥]، ولكن بما

---

(١) المجادلة: (٢٢).
(٢) المائدة: (٨١).
(٣) في (م): «كقول»، والمثبت من (ك، ل).
(٤) أخرجه البخاري (٦٢٤٩)، ومسلم (٢٧٤٩) من حديث أبي هريرة.
(٥) قوله: «بالتمني ولا بالتحلي» في (ك): «بالتحلي ولا بالتمني»، والمثبت من (م، ل).

وقر في القلب، وصدَّقه العمل»[١].

ومنهم من يقول: بل الإيمان هو الإقرار، وليس هو مرادفًا للتَّصديق؛ فإنَّ التَّصديق يقال على كلِّ خَبَرٍ عن شهادةٍ أو غيبٍ، وأمَّا الإيمان فهو أخصُّ منه؛ فإنَّه قد قيل لخَبَر إخوة يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[٢]، وقيل: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]؛ إذ الإيمان بالشَّيء[٤] تصديقٌ به، والإيمان له تصديقٌ له؛ ذلك في الخَبَر، وهذا في المُخْبِر.

ويقال لمن قال: الواحد نصفُ الاثنين، والسَّماء فوق الأرض: «قد صَدَّقتُه»، **ولا يقال:** «آمنتُ له»، **ويقال:** «أصَدِّق بهذا»، **ولا يقال:** «أؤمن به»؛ إذ لفظ «**الإيمان**» إفْعَال من «الأَمْن»، فهو[٥] يقتضي طمأنينةً وسكونًا فيما من شأنه أن يستريب فيه القلب فيخفق ويضطرب، وهذا إنَّما يكون في الإخبار بالمغيَّبات، لا بالمشاهدات. والكلام على هذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[٦].

وإنَّما المقصود[٧]: أنَّ فقهاء المرجئة، خلافُهم مع الجماعة خلافٌ يسيرٌ، وبعضُه لفظيٌّ، ولم يُعرف بين الأئمَّة المشهورين بالفتيا خلافٌ إلَّا في هذا؛ فإنَّ ذلك قول طائفةٍ من فقهاء الكُوفِيِّين: كحمَّاد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة، وأصحاب أبي حنيفة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٩٤٥)، وأحمد في «**الزهد**» (١٤٨٣)، وابن بطة (٢/ ٨٠٥).

(٢) يوسف: (١٧). (٣) التوبة: (٦١).

(٤) في (م) تحتمل: «بالنبي» وهو الموافق لـ(ك، ل)، وتحتمل المثبت وهو الأشبه. وانظر: الإحالات الآتية.

(٥) في (م): «فهي»، وفي (ك): «وهو»، والمثبت من (ل).

(٦) انظر: «**الإيمان**» (ص٢٢٧)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٤١٣)، «**الفتاوى**» (١٠/ ٢٧٠)، «**التسعينية**» (٢/ ٦٥٢)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٢٢٠).

(٧) انظر: «**الإيمان**» (ص١٧٣، ٢٣٣، ٣٠٨)، «**الإيمان الأوسط**» (ص٣٦٦، ٤٨١)، «**الفتاوى**» (٦/ ٤٧٩)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٢١٨).

وأمَّا قول الجهمية -وهو أنَّ «**الإيمان**» مجرَّد تصديق القلب دون اللسان-؛ فهذا لم يقله أحدٌ من المشهورين بالإمامة، ولا كان قديمًا يُضاف هذا إلى المرجئة، وإنَّما وافق الجهميَّةَ عليه طائفةٌ من المتأخِّرين من أصحاب الأشعريِّ، وأمَّا ابن كُلَّابٍ؛ فكلامُه يوافق كلامَ المرجئة، لا الجهميَّة.

وآخِرُ الأقوال حدوثًا في ذلك قولُ الكَرَّامية: أنَّ «**الإيمان**» اسمٌ للقول باللِّسان، وإن لم يكن معه اعتقادُ القلب. وهذا القول أفسدُ الأقوال، لكن أصحابه لا يخالفون في الحُكْم؛ **فإنَّهم يقولون**: إنَّ هذا «**الإيمان**» باللِّسان دون القلب هو إيمانُ المنافقين، وإنَّه لا ينفع في الآخرة.

وإنَّما أوقع هؤلاء كلَّهم ما أوقع الخوارجَ والمعتزلةَ في ظنِّهم أنَّ «**الإيمان**» لا يتبعَّض، بل إذا ذهب بعضُه ذهب كلُّه. ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنَّه يتبعَّض، وأنَّه ينقص ولا يزول جميعُه[(١)]، كما قال النَّبيُّ ﷺ: «**يَخرُجُ مِنَ النَّارِ مَن كَانَ فِي قَلبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن إِيمَانٍ**[(٢)]»[(٣)].

فالأقوالُ في ذلك ثلاثةٌ:

❁ **الخوارج والمعتزلة** نازعوا في الاسم والحكم، فلم يقولوا بالتَّبعيض؛ لا في الاسم، ولا في الحكم، فرفعوا عن صاحب الكبيرة اسمَ «**الإيمان**» بالكُلِّيَّة، وأوجبوا له الخلود في النَّار[(٤)].

---

(١) في (ل): «كله»، وكتب في الطرَّة المثبت وصحح عليه ورمز له بـ«ص»، وهو الموافق لـ(م، ك).

(٢) في (م، ك): «الإيمان»، والمثبت من (ل).

(٣) أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (٣/١٨٣) من حديث أنس.
وأخرجه البخاري (٢٢)، ومسلم (١٧٥) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) قوله: «اسم الإيمان بالكلية... النار» في (م): «بالكلية اسم الإيمان... النار»، وفي (ل): «بالكلية اسم الإيمان... النيران»، والمثبت من (ك).

۞ **وأمَّا الجهميَّة والمرجئة؛** فنازعوا في الاسم، لا في الحكم؛ **فقالوا:** يجوز أن يكون مُثابًا معاقبًا، محمودًا مذمومًا، لكن لا يجوز أن يكون معه بعضُ الإيمان دون بعضٍ.

وكثيرٌ مِن المرجئة والجهميَّة مَن يقف في «**الوعيد**»، فلا يجزم بنفوذ «**الوعيد**» في حقِّ أحدٍ من أرباب الكبائر، كما قال ذلك من قاله من مرجئة الشِّيعة والأشعريَّة؛ كالقاضي أبي بكرٍ وغيرِه، ويُذكر عن غُلاتهم أنَّهم نفوا «**الوعيد**» بالكُلِّيَّة، لكن لا أعلم مُعَيَّنًا معروفًا أذكر عنه هذا القول، [*وقد[1] حُكي هذا عن مقاتل بن سليمان، والأشبه أنه كذِبٌ عليه*][2].

۞ **وأمَّا أئمة السنة والجماعة؛** فعلى إثبات التَّبعيض في الاسم والحكم، فيكون مع الرَّجل بعضُ «**الإيمان**» لا كلُّه، ويَثبت له من حكم أهل «**الإيمان**» وثوابهم بحسب ما معه، كما يثبت له من العقاب بحسب ما عليه، ووَلايةُ الله بحسب إيمان العبد وتقواه؛ فيكون مع العبد من وَلاية الله بحسب ما معه من «**الإيمان**» و«**التَّقوى**»[3]؛ فإنَّ أولياءَ الله هم المؤمنون المتَّقون؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣﴾[4].

وعلى هذا[5]: فالمتأوِّل الذي أخطأ في تأويله، في المسائل الخَبَرِية والأَمْرِية، وإن كان في قوله بدعةٌ يخالف بها نصًّا أو إجماعًا قديمًا، وهو

---

(١) في (ك): «ولكن»، والمثبت من (م).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) هنا انقطعت نسخة (ك)، وستعود في (ص٧٧١).
(٤) يونس: (٦١-٦٢).
(٥) انظر: «**الاقتضاء**» (٢/ ٨٤، ١١٨)، «**الاستقامة**» (١/ ٢٧٩)، «**المنهاج**» (٥/ ١٤٦، ٢٣٩)، «**الصفدية**» (ص٢٦٤).

لا يعلم أنَّه يخالف ذلك، بل قد أخطأ فيه، كما يخطئ المفتي والقاضي في كثيرٍ من مسائل الفتيا والقضاء باجتهاده= يكون أيضًا مثابًا من جهة اجتهاده الموافق لطاعة الله، غيرَ مثابٍ من جهة ما أخطأ فيه، وإن كان معفوًّا عنه.

ثُمَّ قد يحصل منه تفريطٌ في الواجب أو اتِّباعٌ لهوًى يكون ذنبًا منه، وقد يَقْوى فيكون كبيرةً، وقد تقوم عليه الحُجَّةُ التي بعث الله بها رسوله(١) ويعاندها، مشاقًّا للرَّسول من بعد ما تبيَّن له الهدى، متَّبعًا غيرَ سبيل المؤمنين؛ فيكون مرتدًّا منافقًا، أو مرتدًّا ردَّةً ظاهرةً؛ فالكلامُ في الأشخاص لا بُدَّ فيه من هذا التَّفصيل.

وأمَّا الكلام في أنواع الأقوال والأعمال باطنًا وظاهرًا من الاعتقادات والإرادات وغير ذلك؛ فالواجب فيما تُنُوزِعَ فيه من ذلك أن يُرَدَّ إلى الله والرَّسول، فما وافق الكتاب والسُّنَّة فهو حقٌّ، وما خالفه فهو باطلٌ، وما وافقه من وجهٍ دون وجهٍ فهو ما اشتمل على حقٍّ وباطلٍ. فهذا هذا(٢).

والمقصود هنا: أنَّ أهل العلم والإيمان، في تصديقهم لما يُصَدِّقون به، وتكذيبهم لما يُكَذِّبون به، وحمدهم لما يحمدونه، وذمِّهم لما يذمُّونه= متَّفقون على هذا الأصل. فلهذا يوجد أئمَّة أهلِ العلم والدِّين من المنتسبين إلى الفقه والزُّهد؛ يذمُّون البدع المخالفة للكتاب والسُّنَّة في الاعتقادات والأعمال، من أهل الكلام والرَّأي والزُّهد والتَّصوُّف ونحوهم؛ وإن كان في أولئك من هو مجتهدٌ، له أجرٌ على اجتهاده، وخطؤه مغفورٌ له.

---

(١) في (ل): «رسله»، والمثبت من (م).

(٢) من قوله: «وما خالفه فهو باطل...» إلى هنا؛ في (م): «وباطل ففيه وباطل بحسب ذلك»، والظاهر أنَّ ثمَّ زيادة في هذا الموضع إلا أنَّ النَّاسخ لم يحكمها، والمثبت من (ل).

وقد ثبت عن النَّبيِّ ﷺ من غير وجهٍ أنَّه قال: «**خَيرُ القُرُونِ القَرنُ الَّذِي بُعِثتُ فِيهِم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم**»[(١)]؛ فكان القرن الأوَّل من كمال العلم والإيمان على حالٍ لم يصل إليها القرن الثَّاني، وكذلك الثَّالث.

وكان ظهور البدع والنِّفاق بحسب البُعْد عن السُّنَن والإيمان، فكلَّما كانت البدعةُ أشدَّ تَأَخَّرَ ظهورُها، وكلَّما كانت أَخَفَّ كانت إلى الحدوث أقربَ. فلهذا حَدَثَ أوَّلًا بدعةُ الخوارج والشِّيعة، ثُمَّ بدعةُ القدريَّة والمرجئة، وكان آخرُ ما حدث بدعةَ الجهميَّة، حتَّى قال ابن المبارك، ويوسف بن أسباطٍ، وطائفةٌ من العلماء من أصحاب أحمدَ وغيرِهم: «إنَّ الجهميَّة ليسوا من الثِّنتين وسبعين فرقة، بل هم زنادقةٌ»[(٢)].

وهذا مع أنَّ كثيرًا من بِدَعهم دخل فيها قومٌ ليسوا زنادقةً، بل قبلوا كلام الزَّنادقة جهلًا وخطأً؛ قال الله تعالى: ﴿لَوۡ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمۡ إِلَّا خَبَالٗا وَلَأَوۡضَعُواْ خِلَٰلَكُمۡ يَبۡغُونَكُمُ ٱلۡفِتۡنَةَ وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ﴾[(٣)]؛ فأخبر أنَّ في المؤمنين من هو مستجيبٌ للمنافقين، فما يقع فيه بعضُ أهل الإيمان من أمور بعض المنافقين؛ هو من هذا الباب.

والمقصود هنا: أن يُعْلم أنَّه لم يزل في أمَّة محمَّدٍ ﷺ من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وأنَّ أمَّته لا تتَّفق[(٤)] على ضلالةٍ، بل إذا وقع منكرٌ مِن لَبْس حقٍّ بباطلٍ أو غير ذلك؛ فلا بُدَّ أن يُقيم الله من يميِّز

---

(١) سبق تخريجه (ص٧٣٣).

(٢) انظر: «**النبوات**» (١/ ٥٧٧) (٢/ ٦١٨)، «**الدرء**» (٥/ ٣٠٢) (٧/ ١١٠)، «**المنطقيين**» (ص١٤٦)، «**الفرقان بين الحق والبطلان**» (ص٣٦٢)، «**التسعينية**» (٢/ ٦٩٤)، «**المنطقيين**» (ص١٤٥)، «**الصفدية**» (ص٤٩٤)، «**الفتاوى**» (٣/ ٣٥٠) (٤/ ١٩٤) (١٧/ ٤٤٧) (٣٥/ ٤١٤).

(٣) التوبة: (٤٧).

(٤) في (ل): «تبقى»، والمثبت من (م).

ذلك. فلا بُدَّ من بيان ذلك، ولا بُدَّ من إعطاء النَّاس حقوقَهم؛ كما قالت عائشةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أمرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُنزل النَّاس منازلَهم»، رواه أبو داودَ وغيره[(١)].

وهذا الموضع لا يحتمل السَّعَة في كلام[(٢)] النَّاس في مثل هذه الأمور التي وقعت ممَّن وقعت منه، **بل المقصود: التَّنبيهُ على جُمَلِ ذلك**؛ لأنَّ هذا محتاجٌ إليه في هذه الأوقات؛ فكُتُبُ الزُّهد والتَّصوُّف فيها من جنس ما في كتب الفقه والرَّأي؛ وفي كلاهما[(٣)] منقولاتٌ صحيحةٌ وضعيفةٌ، بل وموضوعةٌ، ومقالاتٌ صحيحةٌ وضعيفةٌ، بل وباطلةٌ.

وأمَّا كتب «**الكلام**»؛ ففيها من الباطل أعظمُ من ذلك بكثيرٍ، بل فيها أنواعٌ من الزَّندقة والنِّفاق.

وأمَّا كتب «**الفلسفة**»؛ فالباطل غالبٌ عليها، بل الكفر الصَّريح كثيرٌ فيها.

وكتابُ «**الإحياء**» له حكمُ نظائره؛ ففيه أحاديثُ كثيرةٌ صحيحةٌ، وأحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ أو موضوعةٌ؛ فإنَّ مادَّة مُصَنِّفه في الحديث[(٤)] والآثار وكلام السَّلف وتفسيرهم للقرآن؛ مادَّةٌ ضعيفةٌ. وأجودُ ما له من الموادِّ: المادَّةُ الصُّوفيَّة، ولو سلك فيها مسلكَ الصُّوفيَّة[(٥)] أهل العلم بالآثار النَّبويَّة، واحترز عن[(٦)] تصوُّف المتفلسفة الصَّابئين= لحصَّل مطلوبَه، ونال مقصودَه؛ لكنَّه في آخر عمره سلك هذه السَّبيل.

---

(١) سبق تخريجه (ص٥٩٠).
(٢) قوله: «السعة في كلام» في (ل): «من السعة وكلام»، والمثبت من (م).
(٣) كذا في الأصلين (م، ل)، وهو معهودٌ في لسان الشَّيخ وثابتٌ بخطِّه، انظر: (ص٢٥٦).
(٤) في (م): «الأحاديث»، والمثبت من (ل).
(٥) في (م): «صوفية»، والمثبت من (ل). (٦) في (م): «من»، والمثبت من (ل).

وأحسنُ ما في كتابه -أو من أحسن ما فيه- ما يأخذه من كتاب أبي طالبٍ في مقامات العارفين ونحو ذلك؛ فإنَّ أبا طالب أَخْبَرُ بذَوْق الصُّوفيَّةِ حَالًا، وأعلمُ بكلامهم وآثارهم سماعًا، وأكثر مباشرةً لشيوخهم الأكابر[١].

والمقصود هنا[٢]: أنَّ طُرق العلم بصدق النَّبيِّ ﷺ، بل وتفاوت الطُّرق في معرفة قَدْر «**النُّبُوَّة**» و«**النَّبِيِّ**»= متعدِّدةٌ تعدُّدًا كثيرًا؛ إذ النَّبيُّ ﷺ يُخْبِر عن الله أنَّه قال ذلك: إمَّا إخبارًا من الله، وإمَّا أمرًا ونهيًا[٣]. ولكلٍّ من[٤] حال **المُخْبِر**، **والمُخْبَر عنه**، **والمُخْبَر به**، بل ومن حال **المخبَرِين** مصدِّقهم ومكذِّبهم[٥]= دلالةٌ على المطلوب، سوى ما ينفصل عن ذلك من الخوارق، وأخبار الأوَّلين، والهَوَاتف، والكُهَّان، وغير ذلك.

فالمُخْبِر -مطلقًا- يُعْلَم[٦] صدْقُه وكَذِبُه بأمورٍ كثيرةٍ؛ لا يحصل العلم بآحادِها كما يحصل العلم بمُخْبَر[٧] الأخبار المتواترة، بل بمُخْبَر الخبر[٨] الواحد الذي احتفَّ بخَبَرِه قرائنُ أفادت العلمَ.

ومن هذا الباب: علمُ الإنسان بعدالة «**الشَّاهد**» و«**المحدِّث**» و«**المُفْتي**»، حتَّى يُزَكِّيهم ويفتي بخبرهم ويحكم بشهادتهم، وحتَّى لا

---

(١) سبق الكلام على مادة الغزالي في كتبه واستمداده (ص٧٤١، ٧٤٨).
(٢) هنا عاد الكلام إلى تعدُّد طرق العلم بالنبوة، وسبق الإشارة إلى بداية الاستطراد (ص٧٤١).
(٣) في (م): «أو نهيا»، والمثبت من (ل).
(٤) قوله: «ولكل من» في (م): «وفي كل»، والمثبت من (ل).
(٥) هنا عادت نسخة (ك)، حيث انقطعت (ص٧٦٧).
(٦) قوله: «فالمخبر مطلقًا يعلم» ضبط في (ل): «فالمُخْبَرُ مطلقًا يَعلم».
(٧) قوله: «كما يحصل العلم بمخبر» في (م): «كما لا يحصل بمخبر»، والمثبت من (ك، ل).
(٨) قوله: «بمخبر الخبر» في (ك): «مخبر الخبر»، وفي (ل): «بمخبر المخبر»، والمثبت من (م).

يحتاج الحاكمُ في عدالة كلِّ شاهدٍ إلى تزكيةٍ[١]؛ فإنَّه لو احتاج كُلُّ مُزَكٍّ إلى مُزَكٍّ؛ لزم «**التَّسلسل**». بل يُعلم صدق الشَّخص **تارةً** باختباره ومباشرته، **وتارةً** باستفاضة صدقه بين النَّاس.

ولهذا قال العلماء[٢]: إنَّ التَّعديل لا يحتاج إلى بيان السَّبب؛ فإنَّ كون الشَّخص عدلًا صادقًا لا يَكْذِب؛ لا يتبيَّن بذكر شيءٍ معيَّنٍ، بخلاف الجرح؛ فإنه لا يُقبل إلَّا مُفَسَّرًا عند جمهور العلماء؛ **لوجهين**:

أحدُهما: أنَّ سبب الجرح ينضبطُ.

الثَّاني: أنَّه قد يُظنُّ ما ليس بجرحٍ جرحًا.

وأمَّا كونُه صادقًا مُتَحَرِّيًا للصِّدق لا يَكْذِب؛ فهذا لا يُعرف بشيءٍ واحدٍ حتَّى يُخْبَر به، وإنَّما يُعرف ذلك مِن خُلُقِه وعادته، بطول المباشرة له والخِبرة له، ثُمَّ إذا استفاض ذلك عند عامَّة مَن يعرفه؛ كان ذلك طريقًا إلى العلم[٣] لمن لم يباشره، كما يَعْرِف الإنسان عدلَ عمر بن الخطَّاب وعمر بن عبد العزيز، وظُلْمَ الحَجَّاج. **ولهذا قال الفقهاء**: «إنَّ العدالة والفسق يثبت بالاستفاضة»، **وقالوا في الجرح المفسَّر**: «يجرحه بما رآه أو سمعه أو استفاض عنه»[٤].

وصدقُ الإنسان في العادة مستلزمٌ لخصال البِرِّ، كما أنَّ كذبه مستلزمٌ لخصال الفجور، كما ثبت في «**الصَّحيحين**» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**عَلَيكُم بِالصِّدقِ؛ فَإِنَّ الصِّدقَ يَهدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهدِي إِلَى الجَنَّةِ،**

---

(١) في (ك): «تزكيته»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «قال العلماء» في (ل): «اتفق العلماء على»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «إلى العلم» في (ك، ل): «للعلم»، والمثبت من (م).
(٤) انظر: «**الذخيرة**» (١٠/ ٢٥١)، «**تبصرة الحكام**» (١/ ٤٢٦)، «**التلخيص**» للجويني (٢/ ٣٦٤-٣٦٥)، «**مقدمة ابن الصلاح**» (ص١٠٥)، «**روضة الطالبين**» (١١/ ١٧١)، «**البحر المحيط**» (٦/ ١٦٨)، «**الشرح الكبير**» لابن أبي عمر (٢٨/ ٤٩٥)، «**الفتاوى**» (٣٥/ ٤١٢).

وَلَا[(١)] يَزَالُ الرَّجُلُ يَصدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدقَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ صِدِّيقًا؛ وَإِيَّاكُم وَالكَذِبَ؛ فَإِنَّ الكَذِبَ يَهدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكتَبَ عِندَ اللهِ كَذَّابًا»[(٢)].

وكما أنَّ الخبرَ المتواترَ يُعلم لكونه أخبر [به] من يمتنع في العادة اتِّفاقُهم وتواطؤُهم على الكذب، والخبرَ المُنْكَرَ المُكَذَّبَ يُعلم لكونه[(٣)] لم يُخْبِر به من يمتنع في العادة اتِّفاقُهم على الكتمان= فخُلُق الشَّخص وعادتُه في الصِّدق والكذب يمتنع في العادة أن يخفى على النَّاس، فلا[(٤)] يُوجَد أحدٌ يُظْهِر تَحَرِّي الصِّدق وهو يكذب إذا أراد؛ إلَّا ولا بُدَّ أن يَتَبَيَّن كذبُه[(٥)].

فإنَّ الإنسان حيوانٌ ناطقٌ؛ فالكلام له وصفٌ لازمٌ ذاتيٌّ لا يفارقه، **والكلام**: إمَّا **خبرٌ** وإمَّا **إنشاءٌ**. **والخبرُ** أكثرُ من **الإنشاء** وأصلٌ له، كما أنَّ **العِلْم** أعمُّ من **الإرادة** وأصلٌ لها، والمعلوم أعظمُ من المراد؛ **فالعلم** يتناول الموجودَ والمعدومَ، والواجبَ والممكنَ والممتنعَ، وما كان وما سيكون، وما يختاره العالِم وما لا يختاره. وأمَّا **الإرادة** فتختصُّ ببعض الأمور دون بعضٍ.

والخبر يطابق **العِلم**، فكلُّ ما يُعْلَم؛ يُمْكِنُ الخَبَر به، **والإنشاء** يطابق

---

(١) في (ل) -هنا وفي الموضع الآتي-: «وما»، والمثبت من (م، ك).

(٢) سبق تخريجه (ص٦٦٠).

(٣) من قوله: «أخبر [به] من يمتنع...» إلى هنا؛ سقط في «**النسخ الشامية**» (م، ك) -وهو انتقال نظر-، والمثبت من (ل)، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في (م، ل): «ولا»، والمثبت من (ك).

(٥) في (م): «كذبه صدقه» كذا، وفي (ل): «صدقه»، والمثبت من (ك).

الإرادة، فإنَّ **الأمر**: إمَّا **محبوبٌ** يُؤْمَر به، أو[(١)] مكروهٌ يُنْهَى عنه. وأمَّا ما ليس بمحبوبٍ ولا مكروهٍ؛ فلا يُؤْمَر به ولا يُنْهَى عنه.

وإذا كان كذلك: فالإنسان إذا كان مُتَحَرِّيًا للصِّدق؛ عُرف ذلك منه، وإذا كان يَكْذِب أحيانًا لغرضٍ من الأغراض لجلب ما يهواه أو دفع ما يبغضه أو غير ذلك؛ فإنَّ ذلك لا بُدَّ أن يُعْرَف منه، وهذا أمرٌ جرت به العادات كما جرت بنظائره، فلا تجد أحدًا بين طائفةٍ من الطَّوائف طالت مباشرتهم له؛ إلَّا وهم يعرفونه: هل يَكْذِب أو لا يَكْذِب.

ولهذا كان من سُنَّة القُضاة إذا شَهِد عندهم من لا يعرفونه؛ كان لهم «**أصحاب مسائلَ**»، يسألون عنه جيرانَه ومُعامليه ونحوهم ممَّن له به خِبْرَةٌ، فمن خَبَر شخصًا خِبْرَةً باطنةً؛ فإنَّه[(٢)] يعلم من عادته علمًا يقينيًّا أنَّه لا يكذب، لا سيَّما في الأمور العِظَام.

ومَن خَبَرَ عبدَ الله بن عمر، وسعيدَ بن المسيَّب، وسفيان الثَّوريَّ، ومالك بن أنسٍ، وشُعْبَةَ بن الحَجَّاج، ويحيى بن سعيدٍ القطَّانَ، وأحمدَ بن حنبلٍ، وأضعافَ أضعافِهم= حصل عنده علمٌ ضروريٌّ من أعظم العلوم الضَّروريَّة أنَّ الواحد من هؤلاء لا يتعمَّد[(٣)] الكذب على رسول الله ﷺ. ومن تواترت عنده أخبارُهم من أهل زماننا وغيرهم؛ حصل له هذا العلم الضَّروريُّ، ولكن قد يجوز على أحدهم الغَلَط الذي يليق به.

ثُمَّ خبر الفاسق والكافر، بل ومن عُرِف بالكذب؛ قد تقترن به قرائنُ تفيد علمًا ضروريًّا أن المُخْبِر صادقٌ [*في هذا الخبر؛ فكيف بمن عُرف

(١) في (م): «وإما»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) في (م، ك): «فقد»، والمثبت من (ل).
(٣) في (م، ك): «يعتمد»، والمثبت من (ل).

بالصِّدق دائمًا*][(١)؟!

فمن كان خبيرًا بحال النَّبيِّ ﷺ -مثل زوجته خديجة، وصَدِيقه أبي بكرٍ-؛ إذا أخبره النَّبيُّ ﷺ بما رآه أو سمعه= حَصَلَ له علمٌ ضروريٌّ بأنَّه صادقٌ في ذلك، ليس هو كاذبًا في ذلك.

ثُمَّ(٢) النَّبيُّ لا بُدَّ أن يَحْصُلَ له علمٌ ضروريٌّ بأنَّ ما أتاه صادقٌ أو كاذبٌ، فيصير إخبارُه عمَّا عَلِمَه بالضَّرورة كإخبار أهل التَّواتر عمَّا علموه بالضَّرورة.

وأيضًا: فالمتنبئ الكذَّابُ -كمسيلِمة والعَنْسي ونحوهما- يَظهرُ لمخالطيه(٣) من كذبه في أثناء الأمور أعظمُ ممَّا يَظهرُ مِن كذب غيره؛ فإنَّه إذا كان الإخبار عن الأمور المشاهدة لا بُدَّ أن يظهر فيه كذب الكاذب؛ فما الظَّنُّ بمن يُخبر عن الأمور الغائبة التي تُطلب منه؟!

ومن لوازم النَّبيِّ التي لا بُدَّ منها: الإخبارُ عن الغيب الذي أنبأه الله به؛ فإنَّ مَن لم يُخْبِر عن غيبٍ لا يكون نبيًّا.

فإذا أخبرهم المتنبِّئ(٤) عن الأمور الغائبة عن حواسِّهم(٥) من الحاضرات والمستقبلات والماضيات؛ فلا بُدَّ وأن يَكْذِب فيها، ويظهر لهم كذبه؛ وإن كان قد يصدق أحيانًا في شيءٍ، كما يظهر كذب الكُهَّان والمُنَجِّمِين ونحوهم، وكذب المدَّعِين للدِّين والوَلاية والمَشْيَخَة بالباطل؛ فإنَّ الواحد من هؤلاء وإن صَدَق في بعض الوقائع؛ فلا بُدَّ وأن يَكْذِب

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقد وقعت في (ك): «في ذلك الخبر فكيف ممن عرف منه الصدق في الأشياء»، والسياق في (ل): «صادق، ومن».
(٢) بعدها في (ك) زيادة: «إن».
(٣) في (ك): «بمخالطته»، والمثبت من (م، ل).
(٤) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) في (م، ك): «مشاهدتهم»، والمثبت من (ل).

في غيرها، بل يكون كذبه أغلبَ من صدقه، بل تتناقض أخبارُه وأوامرُه، هذا أمرٌ جرت به سُنَّةُ الله التي لن تجد لها تبديلًا؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ۝٨٢﴾[(١)].

وأمَّا النَّبيُّ الصَّادق المصدوقُ[(٢)]؛ فهو فيما يُخْبِر به من[(٣)] الغيوب توجد أخبارُه صادقةً مطابقةً، وكلَّما زادت أخبارُه؛ ظهر صدقه، وكلَّما[(٤)] قويت مباشرته وامتحانُه؛ ظهر صدقه؛ كالذَّهب الخالص الذي كُلَّما سُبِكَ؛ خَلُصَ وظَهَر جوهرُه، بخلاف المغشوش؛ فإنَّه عند المحنة ينكشف ويظهر أنَّ باطنه خلافُ ظاهره.

ولهذا جاء في «**النُّبُوَّات**» المتقدِّمة أنَّ الكذَّاب لا يدوم أمرُه أكثر من مدَّةٍ قليلةٍ -إمَّا ثلاثين سنةً، وإمَّا أقلَّ-؛ فلا يوجد مدَّعي «**النُّبوَّة**» كذَّابٌ إلَّا ولا بُدَّ أن ينكشف سِتْرُه ويظهر أمرُه؛ والأنبياء الصَّادقون لا يزال يظهر صدقُهم، بل الذين يُظهرون العلم ببعض الفنون، والخِبْرةَ ببعض الصِّناعات، والصَّلاحَ والدِّينَ والزُّهدَ؛ لا بُدَّ وأن يتميَّز هذا من هذا وينكشف؛ فالصَّادقون يدوم أمرُهم، والكذَّابون[(٥)] ينقطع أمرُهم. هذا[(٦)] أمرٌ قد[(٧)] جرت به العادةُ وسُنَّةُ الله التي لن تجد لها تبديلًا.

وأما المُخْبَر به عنه[(٨)]: فالنَّبيُّ يُخْبِر عن الله تعالى بـ«أنَّه أَخْبَر بكذا» أو

---

(١) النساء: (٨٢).
(٢) في (ك): «والمصدوق»، وفي (ل): «المصدَّق»، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «عن»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (ك): «وإذا»، والمثبت من (م، ل).
(٥) في (م): «والكاذبون»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) في (م): «فهذا»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) قوله: «أمر قد» في (ك): «مما»، وفي (ل): «أمر»، والمثبت من (م).
(٨) قوله: «به عنه» في (م): «به وعنه»، وفي (ك): «عنه وبه»، وفي (ل): «عنه»، ولعل الصواب ما أثبت.

«أنَّه[١] أمر بكذا»؛ فلا بُدَّ وأن يكون خَبَرُه صِدْقًا وأمرُه عَدْلًا؛ ﴿وَتَمَّتْ كلمات رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٢].

والأمور التي يُخبِر بها ويأمر بها:

۞ تارةً تُنَبِّه العقولَ على الأمثال والأدلَّة العقليَّة التي يُعلم بها صحَّتُها، فيكون ما علمته العقولُ بدلالته وإرشاده -من الحقِّ الذي أخْبَر به، والعدل الذي أمر به- شاهدًا بأنَّه هادٍ مرشدٌ مُعَلِّمٌ للخير، ليس بمُضِلٍّ ولا مُغْوٍ ولا مُعَلِّمٍ للشَّرِّ.

وهذه حال الصَّادق البَرِّ دون الكاذب الفاجر؛ فإنَّ الكاذب الفاجر لا يُتَصَوَّر أن يكون ما يأمر به عدلًا، ولا ما[٣] يُخْبِر به حَقًّا. وإذا كان أحيانًا يُخْبِر ببعض الأمور الغائبة لشيطانٍ يقترن به[٤] يُلْقِي إليه ذلك أو غير ذلك؛ فلا بُدَّ وأن يكون كاذبًا فاجرًا؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾﴾[٥]، وهذا[٦] لأنَّ الذي يأتيه مَلَكٌ لا شيطانٌ؛ فإنَّ الشَّيطان لا يَنْزِل على الصَّادق البارِّ ما دام صادقًا بارًّا؛ إذ لا يحصل مقصوده بذلك، وإنَّما يَنْزِل على من يناسبه في التَّشيطُن؛ **وهو** الأفَّاك[٧] الأثيم.

---

(١) قوله: «بكذا أو أنه» في (م): «بكذا وكذا وأنه»، والمثبت من (ك، ل).
(٢) لم ترد الآية في (ل)، والمثبت من (م، ك). وسبق الكلام على القراءة الواردة في الآية (ص٦١٣).
(٣) قوله: «ولا ما» في (ك، ل): «وما»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «لشيطان يقترن به» في (م): «لشيطان يقرن به»، وفي (ك): «كشيطان يعتريه»، والمثبت من (ل).
(٥) الشعراء: (٢٢١-٢٢٣).
(٦) بعدها في (ك، ل) زيادة: «بيان»، ويحتمل أنها كانت في طرَّة الأصل المنقول منه تنبيهًا وبيانًا لكلمة انطمست في الصلب ونحو ذلك؛ فوهم بعض النساخ وظنها لحَقًا فأدخلها في صلب الكلام.
(٧) في (ل): «الكاذب»، والمثبت من (م، ك).

والأفَّاك: الكَذَّاب[(١)]، **والأثيم**: الفاجر.

۞ وتارةً يُخْبِرُ النَّبيُّ[(٢)] بأمورٍ ويأمر بأمورٍ؛ لا يَتَبَيَّن للعقول[(٣)] صِدْقُها ومَنْفَعَتُها في أوَّل الأمر، فإذا صَدَّق الإنسانُ خَبَرَه وأطاع أمرَه؛ وجد في ذلك من البيان للحقائق والمنفعة والفوائد ما يَعْلَمُ به أنَّ عنده من عظيم العلم والصِّدق والحِكمة ما لا يعلمه إلَّا الله؛ أعظم ممَّا يتَبَيَّن به[(٤)] صدقُ الطَّبيب إذا استعمل ما يصفه من الأدوية، وصدقُ[(٥)] المُشِيْر إذا استعمل ما يراه من الآراء، وأمثال ذلك؛ **وحينئذٍ**: فيحصل[(٦)] للنُّفوس علمٌ ضروريٌّ بكمال عقله وصدقه.

فإذا أخبر بعد ذلك عن أمورٍ ضروريَّةٍ يراها أو يسمعها؛ حصل للنُّفوس علمٌ ضروريٌّ بأنَّه صادقٌ لا يتعمَّد الكذب، وأنَّه مُتيَقِّنٌ[(٧)] لما أخبر به -ليس فيه خطأٌ ولا غلطٌ-؛ أعظم ممَّا يَتَبَيَّن به صدقُ مَن أخبر عمَّا رآه من الرُّؤيا، أو عمَّا رآه من العجائب، وأمثال ذلك.

فإنَّ المخبِرَ[(٨)] إنَّما تأتيه الآفةُ مِن:

١- تَعَمُّد الكذب.

٢- أو الخطأ -بأن يَظُنَّ الأمر على خلافِ ما هو عليه-.

---

(١) قوله: «والأفاك الكذاب» ليس في (ل)، وفي (م): «والأفاك الكاذب»، والمثبت من (ك).

(٢) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «لا يتبين للعقول» في (ك): «لا تتبين العقول»، والمثبت من (م، ل).

(٤) قوله: «يتبين به» في (م): «يبين»، وفي (ل): «يتبين له»، والمثبت من (ك).

(٥) بعدها في (ك) زيادة: «العقل»، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعلها محرَّفة عن «العاقل». وانظر: «**المنهاج**» (٣/ ١٧١، ١٨٨).

(٦) قوله: «وحينئذ فيحصل» في (ك): «فحينئذ يحصل»، والمثبت من (م، ل).

(٧) في (ل): «متبين»، والمثبت من (م، ك).

(٨) في (ك): «الخبر»، والمثبت من (م، ل).

۞ فما كان من العلوم الضَّروريَّة التي كُلَّما دامت قويت وظهرت وزادت= يزول معه[(١)] احتمال الخطأ.

۞ وما كان من تحرِّي الصِّدق الذي يُعلم معه بالضَّرورةِ انتفاءُ تَعَمُّد الكذب؛ [*هو وغيره من الأمور التي يُعلم معها انتفاءُ تَعَمُّد[(٢)] الكذب[(٣)]= يزول معه احتمال تعمُّده.

وأمَّا العِلْمُ بالعدل المفصَّل فيما يأمر به، وبالصِّدق المفصَّل فيما يأمر به[(٤)]*][(٥)]= فهذا يُعلم **تارةً** بما يُبَيِّنُه من الأدلَّة العقليَّة، ويَضْرِبُه من الأمثال -وهذا هو الغالب على ما يذكره الأنبياء من «**أصول الدِّين**» علمًا وعملًا-، **وتارةً** يظهر ذلك بالتَّجربة والامتحان، **وتارةً** يُستَدَلُّ بما عُلم على ما لم يُعْلَم.

وأيضًا: فقد عُلِمَ أنَّ العالَم ما زال فيه نبوَّةٌ من آدم إلى محمَّدٍ ﷺ؛ فالنَّبيُّ الثَّاني يُعْلَمُ صدقُه **بأمورٍ**:

۞ **منها**: إخبارُ النَّبيِّ الأوَّل به، كما بَشَّرَ بمحمَّدٍ ﷺ الأنبياءُ قَبْلَه، وكذلك بَشَّر بالمسيح الأنبياءُ قَبْلَه.

۞ **وتارةً يُعْلَم صدقه** بأن يأتي بمثل ما أتوا به من الخبر والأمر؛ فإنَّ الكَذَّاب الفاجر لا يُتَصَوَّر أن يكون -في أخباره وأوامره- موافقًا[(٦)]

(١) قوله: «يزول معه» في (ك): «ويزول معه»، وفي (ل): «زال»، والمثبت من (م).
(٢) في (م): «قصد قصد»، والمثبت من (ك).
(٣) بعدها في (م) زيادة: «الذي».
(٤) من قوله: «وأما العلم...» إلى هنا؛ في (ك): «وأما العلم بالعدل فيما يؤمر به وبالعدل الفضل فيما يأمره»، والمثبت من (م).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «تعمد الكذب فأخباره وأوامره تعلم تارة...».
(٦) في (م): «موافقة»، والمثبت من (ك، ل).

للأنبياء، بل لا بُدَّ وأن يخالفهم في الأصول الكُلِّيَّة التي اتَّفق عليها الأنبياءُ؛ كـ«**التَّوحيد**» و«**النُّبوَّات**» و«**المَعَاد**». كما أنَّ القاضي الجاهل أو الظَّالم لا بُدَّ وأن يخالف سُنَّة القضاة العالِمين العادِلين، وكذلك المفتي الجاهل أو الكاذب، والطَّبيب الكاذب[1] أو الجاهل؛ فإنَّ كلَّ هؤلاء لا بُدَّ وأن يَبِينَ كَذِبُهم أو جَهْلُهم بمخالفتهم[2] لما مضت به سُنَّة أهل العلم والصِّدق؛ وإن كان قد يخالف بعضُهم بعضًا في أمورٍ اجتهاديَّةٍ؛ فإنَّه يُعلم الفرق بين ذلك وبين المخالفة في الأصول الكُلِّيَّة التي لا يمكن انخرامُها[3].

ولهذا يُمَيِّز النَّاسُ في الأمراء والحُكَّام والمُفْتِين والمُحَدِّثِين والأطبَّاء وسائر الأصناف؛ بين العالِم الصَّادق -وإن خالف غيرَه من أهل العلم والصِّدق في أشياءَ-، وبين من يكون جاهلًا أو كاذبًا ظالمًا، ويُفَرِّقُون بين هذا وهذا، كما أنَّهم يعلمون من سيرة أبي بكرٍ وعمر من العلم والعدل ما لا يرتابون فيه، وإن كان بينهما منازعاتٌ في أمورٍ اجتهاديَّةٍ؛ كالتَّفضيل في العطاء ونحو ذلك.

وأيضًا: فإذا أخبر اثنان عن قضيَّةٍ طويلةٍ ذاتِ أجزاءٍ وشُعَبٍ، لم يتواطئا عليها، ويمتنع في العادة اتِّفاقُهما فيها على تعمُّد الكذب أو الخطأ[4]= علمنا صِدقَهما؛ مثل أن يشهد رجلانِ واقعةً من وقائع الحروب، أو يشهدَا الجُمُعَة أو العِيْد، أو موتَ مَلِكٍ أو تَغيُّرَ دَوْلَةٍ ونحو ذلك، أو يشهدَا خُطْبَة خطيبٍ، أو كِتَابًا لبعض الوُلَاة، أو يُطَالِعَا كتابًا من

(١) في (ل): «الحاذق»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «لمخالفتهم»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (ك): «انخراقها»، والمثبت من (م، ل).
(٤) قوله: «على تعمد الكذب أو الخطأ» في (م): «على الكذب خطأ أو عمدًا»، وفي (ك): «على الكذب إن عمدًا علمنا صدقهما أخطأ»، والمثبت من (ل).

الكتب أو يحفظَاه[١]، ويُعلم أنَّهما لم يتواطئا، ثُمَّ يجيء أحدُهما، فيُخْبِر بذلك كلِّه مُفَصَّلًا شيئًا فشيئًا، ويُخْبِر الآخر بمثل ما أخبر به الأوَّل مُفَصَّلًا شيئًا فشيئًا، من غير تواطئ= فيُعْلَم أنهما صادقان.

حتَّى لو كان رجلان يحفظان بعضَ قصائد العرب -كقصيدة امْرئ القيس أو غيرها- وهناك من لا يحفظها، وهناك شخصان لا يعرف أحدهما الآخر، **فقال الذي لا يحفظها لأحدهما**[٢]: «أنشدنيها»، فأنشدها، ثُمَّ طلب الآخر، **وقال له**: «أنشدنيها»[٣]، فأنشدها كما أنشد الأوَّل= عَلِمَ المستمعُ أنَّها هي هي[٤]. بل وكذلك كتب الفقه والحديث واللُّغة والطِّبِّ وغير ذلك.

ولو بعث بعضُ الملوك رُسُلًا له[٥] إلى أمرائه ونُوَّابه في أمرٍ من الأمور، ثُمَّ أخْبَر أَحدُ الرَّسولَين بأنَّه أمَرَ بكذا[٦] -بِأمْرٍ ذَكَرَه وفَصَّلَه-، وأخبرَ الآخرُ بمثل ذلك للقوم الذي[٧] أُرْسِل إليهم، من غير عِلْم منه بإرسال الآخر= لعُلِمَ قطعًا أنَّ ذلك الأمر هو الذي أَمَرَ به المُرْسِل، وأنَّهما صادقان؛ فإنَّه يُعْلَم علمًا ضروريًّا أنَّه يمتنع في الكذب والخطأ أن يُتَّفَق في مثل هذا.

---

(١) قوله: «أو يشهدا... أو يشهدا... أو يطالعا... أو يحفظاه» في (م، ك): «أو يشهد... أو يشهدا [في (م): أو يشهد]... أو يطالعا... أو يحفظاه [في (ك): أو يحفظا]»، وفي (ل): «أو يشهدان... أو يشهدان... أو يطالعان... أو يحفظانه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) قوله: «الذي لا يحفظها لأحدهما» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٣) قوله: «وقال له أنشدنيها» في (م): «وقال أنشدنيها»، وفي (ل): «وقيل: أنشدها»، والمثبت من (ك).

(٤) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل).

(٥) قوله: «رسلًا له» في (ك): «رسالة»، والمثبت من (م، ل).

(٦) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٧) قوله: «للقوم الذي» في (ل): «القوم الذين»، والمثبت من (م، ك).

ومعلومٌ أنَّ موسى وغيرَه من الأنبياء كانوا قبل محمَّدٍ، وقد[(١)] أخبروا عن الله من توحيده[(٢)] وأسمائه وصفاته وملائكته وأمره ونهيه ووعده ووعيده وإرساله؛ بما أخبروا به، **ومعلوم أيضًا** لمن علم حالَ محمَّدٍ ﷺ أنَّه كان رجلًا أُمِّيًّا، نشأ بين قوم أُمِّيِّين، ولم يكن يقرأ كتابًا، ولا يكتب بخطِّه شيئًا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾[(٣)]؛ وأنَّ قومَه الذين نشأ بينهم لم يكونوا يعلمون علومَ[(٤)] الأنبياء، بل كانوا من أشدِّ النَّاس شِرْكًا وجَهْلًا وتَبْدِيلًا وتَكْذِيبًا بـ«**المعاد**»[(٥)]، وكانوا من أبعد الأمم عن **توحيد الله**، ومن أعظم الأمم **إشراكًا بالله**= ثُمَّ إذا تدبَّرت القرآن والتَّوراة وجدتهما يتَّفقان في عامَّة المقاصد الكُلِّيَّة، من «**التَّوحيد**» و«**النُّبوَّات**»، والأعمال الكُلِّيَّة، والأسماء[(٦)] والصِّفات.

ومن كان له عِلْمٌ بهذا؛ عَلِمَ عِلْمًا ضروريًّا **ما قاله النَّجَاشيُّ**: «إنَّ هذا والذي جاء به موسى لَيخرج من مشكاةٍ واحدةٍ»[(٧)]، **وما قاله وَرَقة بن نَوْفَلٍ**: «إنَّ هذا هو النَّاموس الذي كان يأتي موسى»[(٨)].

قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾[(٩)]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ

---

(١) في (ك): «قد»، والمثبت من (م، ل).
(٢) قوله: «من توحيده» في (م): «بتوحيده»، وفي (ل): «في توحده»، والمثبت من (ك).
(٣) العنكبوت: (٤٨).
(٤) في (ك): «علم»، والمثبت من (م، ل).
(٥) قوله: «شركًا وجهلًا وتبديلًا وتكذيبًا بالمعاد» في (م): «شركًا بالله وتكذيبًا بالمعاد»، وفي (ك): «شركًا وجهلًا وتكذيبًا بالمعاد»، والمثبت من (ل).
(٦) في (ك): «وسائر الأسماء»، والمثبت من (م، ل).
(٧) سبق تخريجه (ص٦٦٧).
(٨) سبق تخريجه (ص٦٦٧).
(٩) الأحقاف: (١٠).

فَسْئَلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٤٣﴾﴾[(٢)]، وأمثالُ ذلك ممَّا يُذكر فيه شهادةُ الكتب المتقدِّمة بمثل ما أخبر به محمَّدٌ ﷺ.

وهذه الأخبار منقولةٌ عند أهل الكتاب بالتَّواتر، كما نقل عندهم بالتَّواتر **معجزاتُ** موسى وعيسى، وإن كان كثيرٌ ممَّا يدَّعُونه من دِقِّ الأمور لم يتواتر عندهم، لانقطاع التَّواتر فيهم؛ فالفرق بين الجُمَل الكُلِّيَّة المشهورة التي هي أصولُ الشَّرائع التي يعلمها أهلُ الملل كلُّهم، وبين الجزئيَّات الدَّقيقة التي لا يعلمها إلَّا خواصُّ النَّاس= ظاهرٌ.

ولهذا كان وجوبُ الصَّلواتِ الخمسِ، وشهرِ[(٣)] رمضان، وحجِّ البيت، وتحريمُ الفواحش والكذب، ونحو ذلك= متواترًا عند عامَّة المسلمين؛ وأكثرُهم لا يعلمون تفاصيل الأحكام والسُّنن المتواترة عند الخاصَّة.

فإذا كان في الكتب التي بأيدي أهل الكتاب وفيما ينقلونه بالتَّواتر؛ ما يوافق ما أخبر به محمَّدٌ ﷺ= **كان في ذلك فوائدُ جليلةٌ** -هي من بعض حِكْمةِ إقرارهم بالجزْيَة-:

أحدها: أنَّه إذا عُلِمَ اتِّفاق الرُّسل على مثل هذا؛ عُلِمَ صدقُهم فيما أخبروا به عن الله، حيث أخبر محمَّدٌ بمثل ما أخبر به موسى من غير تواطئ ولا تشاعر.

الثَّاني: أنَّ ذلك دليلٌ على اتِّفاق الرُّسل كلِّهم في «**أصول الدِّين**»، كما يُعلم أنَّ رُسُلَ الله قبله كانوا رجالًا من البَشَر، لم يكونوا ملائكةً، فلا يُجْعل محمَّدٌ وَحْدَه هو الذي جاء بها؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا

---

(١) يونس: (٩٤). (٢) الرعد: (٤٣).
(٣) كذا في الأصول (م، ك، ل)، والتقدير: «وصوم -أو: وصيام- شهر رمضان».

مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالًا يوحى إِلَيۡهِم
مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن
قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۗ أَفَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ
ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِّبوا جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُنجِي مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ
ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١١٠﴾ لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثٗا
يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ
لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾[(٢)].

الثَّالث: أنَّ هذه آيةٌ[(٣)] على **نبوَّة** محمَّدٍ ﷺ، حيث أخبر بمثل ما[(٤)] أخبرت به الأنبياءُ من غير تَعَلُّم من بَشَرٍ، وهذه الأمور هي من الغيب، قال تعالى: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ مَا كُنتَ تَعۡلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوۡمُكَ مِن قَبۡلِ هَٰذَاۖ فَٱصۡبِرۡۖ إِنَّ ٱلۡعَٰقِبَةَ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۖ وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ إِذۡ أَجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَهُمۡ وَهُمۡ يَمۡكُرُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[(٦)].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ إِذۡ قَضَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلۡأَمۡرَ وَمَا كُنتَ
مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأۡنَا قُرُونٗا فَتَطَاوَلَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡعُمُرُۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيٗا
فِيٓ أَهۡلِ مَدۡيَنَ تَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ﴿٤٥﴾ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ
ٱلطُّورِ إِذۡ نَادَيۡنَا وَلَٰكِن رَّحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن
قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٤٦﴾ وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ
فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٧﴾
فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا قَالُواْ لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ

(١) الأحقاف: (٩).
(٢) سبق الكلام على القراءة الواردة في الآية (ص٦٨٣).
(٣) قوله: «أن هذه آية» في (م): «أن هذه»، وفي (ك): «أن الدليل»، والمثبت من (ل).
(٤) قوله: «بمثل ما» في (م، ك): «بما»، والمثبت من (ل).
(٥) هود: (٤٩).
(٦) يوسف: (١٠٢).

بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُۖ قَالُواْ ساحران[1] تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ ﴿٤٨﴾ قُلْ فَأْتُواْ بِكِتَٰبٖ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٩﴾ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥١﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُواْ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٥٤﴾ وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُواْ عَنْهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٥٥﴾﴾[2].

وكثيرٌ[3] من أهل الكتاب آمنوا بمثل هذه الطَّريق[4]؛ قال تعالى: ﴿قُلْ ءَامِنُواْ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدٗا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولٗا ﴿١٠٨﴾ وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعٗا ﴿١٠٩﴾﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَۖ وَمِنَ ٱلْأَحْزَابِ مَن يُنكِرُ بَعْضَهُۥۚ قُلْ إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ وَلَآ أُشْرِكَ بِهِۦٓۚ إِلَيْهِ أَدْعُواْ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴿٣٦﴾﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾[7].

ولا ريب أنَّ منكري «النُّبوَّات» لهم شُبَهٌ: منها: إنكار أن يكون

---

(١) قرأ الكوفيُّون: ﴿سِحْرَانِ﴾، وقرأ الباقون: ﴿ساحران﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٣٤١).
(٢) القصص: (٤٤-٥٥).
(٣) في (م، ل): «فكثير»، والمثبت من (ك).
(٤) في (ل): «الطرق»، والمثبت من (م، ك).
(٥) الإسراء: (١٠٧-١٠٩).
(٦) الرعد: (٣٦).
(٧) سبأ: (٦).

رسولُ الله بَشَرًا، **ومنها:** دعوى أنَّ الذي يأتيه شيطانٌ لا مَلَك. وغير ذلك.

وكل ذلك قد أجاب الله عنه في القرآن، وقرَّر ذلك بأبلغ تقريرٍ؛ لكن **جواب هذا السُّؤال** لا يتَّسع لبسط ذلك.

قال تعالى: ﴿الٓرۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ۝١ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا ۝٩٤ قُل لَّوۡ كَانَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَلَٰٓئِكَةٞ يَمۡشُونَ مُطۡمَئِنِّينَ لَنَزَّلۡنَا عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكٗا رَّسُولٗا ۝٩٥﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبٗا فِي قِرۡطَاسٖ فَلَمَسُوهُ بِأَيۡدِيهِمۡ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ مُّبِينٞ ۝٧ وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ۝٩﴾[3]، بَيَّن سبحانه أنَّ الرَّسول لو كان مَلَكًا؛ لكان في صورة رَجُلٍ؛ إذ لا يستطيعون الأخذ عن المَلَك على صورته، ولو كان في صورة رجلٍ؛ لعاد اللَّبْس، **وقالوا:** أبعث الله بشرًا رسولًا!

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ۝٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾[5]، وقال تعالى:

---

(١) يونس: (١-٢).
(٢) الإسراء: (٩٤-٩٥).
(٣) الأنعام: (٧-٩).
(٤) سبق الكلام على القراءة الواردة في الآية (ص٦٨٣).
(٥) النحل: (٤٣-٤٤). انظر ما سبق (ص٦٨٣).

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٧ وَمَا جَعَلۡنَٰهُمۡ جَسَدٗا لَّا يَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُواْ خَٰلِدِينَ ٨﴾[1]، فأمر سبحانه بمسألة أهل الذِّكر؛ إذ ذلك ممَّا تواتر عندهم أنَّ الرُّسل كانوا رجالًا، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ وَجَعَلۡنَا لَهُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَذُرِّيَّةٗۚ﴾[2].

وبالجملة: فتقريرُ[3] «**النُّبُوَّات**» من القرآن أعظم من أن يُشرح في هذا المقام؛ إذْ ذلك هو عمادُ الدِّين، وأصلُ الدَّعوة النَّبَويَّة، وينبوعُ كلِّ خيرٍ وجِمَاعُ كلِّ هُدًى.

وأمَّا[4] حال المخبِرِ عنه[5]: فإنَّ[6] «**النَّبيَّ والرَّسول**» يُخْبِر عن الله بأنَّه أرسله[7]، ولا[8] أعظمَ فِرْيَةً ممَّن يَكْذِب على الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ﴾، ذكر هذا[9] بعد قوله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٖ مِّن شَيۡءٖۗ قُلۡ مَنۡ أَنزَلَ ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورٗا وَهُدٗى لِّلنَّاسِۖ يجعلونه قَرَاطِيسَ يُبۡدُونَهَا ويُخفون[10] كَثِيرٗاۖ وَعُلِّمۡتُم مَّا لَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنتُمۡ وَلَآ ءَابَآؤُكُمۡۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ ۞ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ مُّصَدِّقُ

(١) الأنبياء: (٧-٨). انظر ما سبق (ص٦٨٣).
(٢) الرعد: (٣٨).
(٣) في (ل): «تقرير»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م، ك): «وأيضًا»، والمثبت من (ل).
(٥) ليست في (ك)، وفي (م): «عنه وبه»، والمثبت من (ل).
(٦) في (م): «أن»، والمثبت من (ك، ل).
(٧) قوله: «بأنه أرسله» ليس في (م، ل)، والمثبت من (ك).
(٨) في (م، ل): «فلا»، والمثبت من (ك).
(٩) قوله: «ذكر هذا» في (م): «ذكرها»، والمثبت من (ك، ل).
(١٠) كذا قرأ ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون: ﴿تَجۡعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبۡدُونَهَا وَتُخۡفُونَ﴾. انظر: «**النشر**» (٢/ ٢٦٠).

﴿ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۞ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ﴾[١].

فَنَقَضَ سبحانه دعوى الجاحد النَّافي **للنُّبوَّة** بقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾؛ وذلك لأنَّ تنزيل ذلك الكتاب[٢] ظهر معه من الآيات البيِّنات، واتَّبعه من الأنبياء والمؤمنين، وحصل له[٣] ما لم يحصل لغيره؛ فكانت البراهين والدَّلائل على صدقه أكثر وأظهر من أن تُنْكَر[٤]، بخلاف الإِنْجِيل وغيره[٥].

[*]**وأيضًا**: فإنَّه أَصْلٌ والإنْجِيل تَبَعٌ له[٦] -إلَّا فيما أحلَّه المسيح عليه الصَّلاة والسَّلام-؛ ولهذا يقرن[٧] سبحانه بينه وبين القرآن في مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَـٰهَرَا﴾[٨]؛ **أي**: القرآن والتَّوراة، وفي القراءة الأخرى[٩]: ﴿قالوا ساحران﴾؛ **أي**: محمَّدٌ وموسى.

---

(١) الأنعام: (٩٢-٩٤).
(٢) قوله: «لأن تنزيل ذلك الكتاب» في (ك) موضعه بياض بمقدار كلمتين، وفي (ل): «الكتاب»، والمثبت من (م).
(٣) في (ل): «فيه»، والمثبت من (م، ك).
(٤) في (م): «ينكر»، وفي (ك): «تذكر»، والمثبت من (ل).
(٥) قوله: «بخلاف الإنجيل وغيره» ليس في (ك)، والمثبت من (م، ل)، إلا قوله: «وغيره» في (م): «وغيرها». **تنبيه**: قوله: «بخلاف الإنجيل وغيرها» ورد في (م) بعد قوله: «...إلا لعظيم صلاة»، **أي**: بعد الزيادة الآتية الواردة في «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والصواب أن موضع هذه الزيادة بعد هذه الجملة، لكن لعله التبس على ناسخ (م) -أو أصله المنقول منه- فألحق الزيادة بتمامها قبل هذه الجملة.
(٦) بعدها في (ك) زيادة: «فمن ذلك الخبر به وعنه»، ويشبه أن تكون لحَقًا في غير موضعه. ولعل صواب موضعه عند قوله -كما سيأتي (ص٧٩٠)-: «وأما المخبر عنه...»؛ حيث سقطت من ذلك الموضع.
(٧) في الأصلين (م، ك): «يقول»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) القصص: (٤٨). (٩) انظر ما سبق (ص٧٨٥).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا ﴿١٦﴾﴾[(١)]، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةًۚ﴾[(٢)]، وكذلك قول الجنِّ: ﴿إِنَّا سَمِعۡنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلۡحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٣٠﴾﴾[(٣)].

ولهذا كانت قصَّة موسى هي أعظمَ قصصِ الأنبياء المذكورة[(٤)] في القرآن، وهي أكبر من غيرها، وتُبسَط أكثر من غيرها؛ **قال عبد الله بن مسعودٍ:** «كان رسول الله ﷺ عامَّة نهاره يحدِّثنا عن بني إسرائيل لا يقوم إلَّا لعظيم صلاةٍ»[(٥)*][(٦)].

ولمَّا قرَّر سبحانه الصِّدق؛ بيَّن حال الكذَّابين بأنَّهم[(٧)] ثلاثةُ أصنافٍ؛ إذ لا يخلو الكَذَّابُ من:

١- أن يضيف الكذب إلى الله تعالى **ويقول:** «إنَّه أنزله».

٢- أو يحذف فاعله ولا يضيفه إلى أحدٍ.

٣- أو أن **يقول:** «إنَّه هو الذي وضعه معارضًا».

---

(١) المزمل: (١٥-١٦).
(٢) هود: (١٧).
(٣) الأحقاف: (٣٠).
(٤) في (ك): «المذكورين»، والمثبت من (م).
(٥) لم أقف عليه مسندًا من حديث ابن مسعود، وعلَّقه ابن عدي (٩/ ٢٦٩). وقد اختلف في إسناده على ثلاثة أوجه؛ فروي عن ابن مسعود وعن عمران بن حصين وعن عبد الله بن عمرو، ورجَّح أحمد وأبو حاتم والأثرم والبزار أنه من حديث عبد الله بن عمرو، انظر: «**العلل**» (٢/ ٣٧٧)، والبزار (٩/ ٦٧)، «**فتح الباري**» لابن رجب (٥/ ١٦٢). وقد أخرجه من طريقه أبو داود (٣٦٦٣)، وأحمد (١٩٩٢٢).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٧) في (م، ك): «فإنهم»، والمثبت من (ل).

فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾[١].

وأمَّا المخبَر عنه: فإنَّه الله تعالى[٢]؛ ولا ريب أنَّه يُعلم من أمور الرَّبِّ سبحانه بما نَصَبَه من الأدلَّة المعايَنَة الحِسِّيَّة التي يُعقل بها بنفسها وبالأمثال المضروبة وهي الأقيسة العقليَّة= ما يمتنع معه خفاءُ كَذِبِ الكاذب، بل يمتنع معه خفاءُ صِدقِ الصَّادق.

فالدَّجَّالُ -مثلًا- قد عُلم بوجوهٍ متعدِّدةٍ ضروريَّةٍ[٣] أنَّه ليس هو الله، وأنَّه كافرٌ مفترٍ. وإذا كانت دعواه معلومًا كذبُها ضرورةً؛ لم يكن ما يأتي به من الشُّبُهات مُصَدِّقًا لها؛ إذ العلوم الضَّروريَّةُ لا تقدح فيها الطُّرق النَّظريَّةُ؛ فإنَّ الضَّروريَّات أصلُ النَّظريَّات، فلو قُدح بها فيها؛ لزم إبطالُ الأصل بالفرع، فيبطلانِ جميعًا.

وأيضًا: فإنَّه يظهر[٤] من عجزه ما ينفي دعواه.

وكذلك من أباح الفواحش والمظالم والشِّرك والكذب مدَّعيًا **للنُّبوَّة**؛ يُعلم بالاضطرار كذبُه؛ للعلم الضَّروريِّ بأنَّ الله لا يأمر بهذا؛ **سواءٌ قيل:** «إنَّ العقل يُعلم به حُسْنُ الأفعال وقُبْحُها»، **أو:** «لا يُعلم به». فليس كلُّ ما أمكن في العقل وقوعُه وكان الله قادرًا عليه؛ يُشكُّ في وقوعه؛ بل نحن نعلم بالضَّرورة أنَّ البِحَار لم تنقلب دَمًا، وأنَّ الجبال لم تنقلب يواقيتَ، وأمثال ذلك من المعارف[٥]، وإن لم يُسند ذلك إلى دليلٍ مُعَيَّنٍ،

---

(١) الأنعام: (٩٣).

(٢) قوله: «وأما المخبر عنه فإنه الله تعالى» ليس في (ك) -انظر التنبيه السابق (ص٧٨٨)-، وفي (م): «وأيضًا فمن حال المخبر عنه أن الرسول يخبر عن الله تعالى»، والمثبت من (ل).

(٣) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «وأيضًا فإنه يظهر» في (ك): «وأيضًا فإنه يظهر أيضًا»، وفي (ل): «فإنه يظهر أيضًا»، والمثبت من (م).

(٥) في (ل): «المعادن»، والمثبت من (م، ك).

وإن كنَّا عالمينَ بأنَّ الله قادرٌ على قَلْب ذلك، **لكن العلم بالوقوع وعدمِه شيءٌ، والعلم بإمكانِ ذلك في**[(١)] **قدرة الله شيءٌ**[(٢)].

وكُلُّ ذي فِطْرةٍ سليمةٍ يَعلم بالاضطرار أنَّ الله لا يأمر عباده بالكذب والظُّلم والشِّرك والفواحش وأمثال ذلك ممَّا قد يأتي به كثيرٌ من الكذَّابين، بل يَعلم بفطرته السَّليمة ما يناسب حال **الرُّبوبيَّة**.

وهذا بابٌ واسعٌ، ليس هذا موضع بسطه، ولكن نذكر ما أشار إليه **مصنِّف هذه العقيدة المشروحة**، وهو الاحتجاج بـ«**المعجزات**»[(٣)].



(١) في (ل): «من»، والمثبت من (م، ك).

(٢) انظر: ما سبق (ص٦٦٥)، «**النبوات**» (٢/ ٩٣٦)، «**المنهاج**» (٣/ ٢٢١)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٤).

(٣) من قوله: «ولكن نذكر...» إلى هنا؛ ليس في (ك)، وفي (ل): «ولكن نذكر ما أشار إليه مصنف العقيدة»، والمثبت من (م).

فصلٌ

وهذه[١] الطَّريق سلكها أكثرُ أهل الكلام وغيرهم؛ ولهم في تقرير دلالة «**المعجزة**» على الصِّدق طُرُقٌ:

أحدها[٢]: أنَّ إظهار «**المعجزة**» على يدي المتنبِّئ الكذَّاب قبيحٌ، والله تعالى منزَّهٌ عن فعل القبيح. وهذه الطَّريق سلكها المعتزلة وغيرُهم ممَّن يقول بـ«**التَّحسين والتَّقبيح**»، وطَعَنَ فيها مَن يُنكر ذلك.

ثُمَّ إنَّ المعتزلة جعلوا هذه أصلَ دينهم، والتزموا لها لوازمَ خالفوا بها نصوص الكتاب والسُّنَّة، بل وصريح العقل في مواضعَ كثيرةٍ.

وحقيقةُ أمرِهم: أنَّهم لم يُصَدِّقوا الرَّسول إلَّا بتكذيب بعض ما جاء به، وكأنَّهم قالوا: «لا يمكن تصديقُه في البعض إلَّا بتكذيبه في البعض»، لكنَّهم لا يقولون: «إنَّهم يكذِّبونه في شيءٍ»، بل **تارةً** يطعنون في النَّقل، **وتارةً** يَتَأَوَّلون المنقول، ولكن يُعلم بطلانُ ما ذكروه: إمَّا ضرورةً وإمَّا نظرًا.

وذلك أنَّهم قالوا: «**السَّمع** مبنيٌّ على صدق الرَّسول، وصدقُه مبنيٌّ على أنَّ الله منزَّهٌ عن فعل القبيح -فإنَّ تأييد الكذَّاب بالمعجز قبيحٌ، والله منزَّهٌ عنه-».

---

(١) في (ل): «فهذه»، والمثبت من (م، ك).
(٢) وهو طريق المعتزلة، وسيأتي الكلام على الطريق الثاني -طريق الأشعري ومن وافقه- (ص٧٩٥).

قالوا: «**والدَّليل على أنَّه منزَّهٌ عنه**: أنَّ القبيحَ لا يفعله إلَّا جاهلٌ بقبحه أو محتاجٌ إليه؛ والله منزَّهٌ عن الجهل والحاجة.

والدَّليل على ذلك: أنَّ المحتاج لا يكون إلَّا جِسْمًا؛ والله تعالى ليس بجسمٍ.

والدَّليل على أنَّه ليس بجسمٍ: هو ما دلَّ على حدوث العالَم.

والدَّليل على حدوث العالَم: أنَّه أجسامٌ وأعراضٌ؛ وكلاهما محدَثٌ.

والدَّليل على حدوث الأجسام: أنَّها لا تخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ.

والدَّليل على ذلك: أنَّها لا تنفكُّ عن الحركة والسُّكون، وهما حادثان؛ لامتناع حوادثَ لا أوَّل لها».

ثمَّ التزموا لذلك حدوثَ كلِّ موصوفٍ بصفةٍ؛ لأنَّ الصفات هي الأعراض، والأعراض لا تقوم إلَّا بِجِسْم، وقد قام الدَّليل على حدوث الجِسْم؛ فالتزموا لذلك: **ألَّا** يكون لله علمٌ ولا قدرةٌ، **وألَّا** يكون متكلِّمًا قام به الكلام، بل يكون القرآن وغيرُه من كلامه مخلوقًا، خلقه في غيره، **ولا** يجوز أن يُرى لا في الدُّنيا ولا في الآخرة، **ولا** هو مباينٌ للعالَم ولا محايثٌ، **ولا** داخلٌ فيه ولا خارجٌ عنه.

ثُمَّ قالوا أيضًا: «لا يجوز أن يشاء خلافَ ما أمر به، ولا[1] أن يخلق أفعال عباده، ولا يقدر -عندهم[2]- أن يَهديَ ضالًّا، ولا يُضِلَّ مهتديًا؛ لأنَّه لو كان قادرًا على ذلك وقد أمر به ولم يُعِن عليه، لكان قبيحًا منه».

فركَّبُوا عن هذا الأصل: التَّكذيبَ بـ«**الصِّفات**» والتَّكذيبَ بـ«**القدر**»،

(١) بعدها في (م) زيادة: «يمكن»، وفي (ك): «يمكنه».

(٢) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

وسمَّوْا أنفسهم «**أهلَ التَّوحيد والعدل**»، وسمَّوْا من أثبت «**الصِّفات**» و«**القدر**» من سلف الأمَّة وأئمَّتها: «**مُشَبِّهةً**» و«**مُجَسِّمَةً**» و«**مُجْبِرةً**» و«**حَشْوِيَّةً**»، وجعلوا مالكًا وأصحابَه، والشَّافعيَّ وأصحابه، وأحمدَ وأصحابه، وغيرَهم؛ من جملة[(١)] هؤلاء «**الحَشْوِيَّة**»، إلى أمثال هذه الأمور التي بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع[(٢)].

وأصل ضلالِهم في «القَدَر»: أنَّهم شَبَّهوا المخلوق بالخالق؛ فهم مُشَبِّهة الأفعال.

وأمَّا أصلُ ضلالهم في «الصِّفات»: فظنُّهم أنَّ الموصوف الذي تقوم به الصِّفات لا يكون إلَّا محدَثًا. وقولُهم من أبطل الباطل:

۞ فإنَّهم يسلِّمون أنَّ الله «**حيٌّ**» «**عليمٌ**» «**قديرٌ**»؛ ومن المعلوم أن حَيًّا بلا حياةٍ، وعليمًا بلا عِلْمٍ، وقديرًا بلا قدرةٍ، مِثْلُ مُتَحَرِّكٍ بلا حركةٍ، وأبيضَ بلا بياضٍ، وأسودَ بلا سوادٍ، وطويلٍ بلا طولٍ، وقصيرٍ بلا قِصَرٍ، ونحو ذلك من الأسماء المشتقَّة التي يُدَّعى فيها[(٣)] نفيُ المعنى المشتقِّ منه، وهذا مكابرةٌ للعقل والشَّرع واللُّغة.

۞ الثَّاني: أنَّه أيضًا من المعلوم أنَّ الصِّفة إذا قامت بمحلٍّ؛ عاد حكمُها على ذلك المحلِّ لا على غيره، فإذا خلق ﷻ كلامًا في محلٍّ؛ وجب أن يكون ذلك المحلُّ هو المتكلِّمَ به، فتكون الشَّجرة هي القائلة لموسى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾[(٤)]، ويكون كلُّ ما أنطقه الله

---

(١) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).

(٢) بسطها في «**قاعدة في تفضيل مذهب الإمام أحمد**» -قيد النشر-. وقررها أيضًا في: «**البيان**» (٦/ ٤٨٥)، «**الفتاوى**» (٣/ ١٨٥)، «**المنهاج**» (٢/ ٥٢٠).

(٣) قوله: «يدعى فيها» في (ك): «تدعى عليها»، والمثبت من (م، ل).

(٤) طه: (١٤).

من المخلوقات؛ كلامه كلامًا لله. وبسط هذا له موضعٌ آخر[(١)] غير هذا[(٢)] **والمقصود هنا** ما يتعلَّق بتقرير[(٣)] «**النُّبُوَّة**».

[*وقد سلك طوائفُ آخرون من نُظَّار المسلمين تقريرَ «**النُّبوَّة**» بـ«**المعجزة**»؛ بناءً على أنَّ الله تعالى لا يؤيِّد الكذَّاب بـ«**المعجزة**»، وأنَّه منزَّهٌ عن ذلك= من غير موافقةٍ للمعتزلة على التَّكذيب بـ«**القدر**».

ثُمَّ هؤلاء يقول كثيرٌ منهم: إنَّ الله منزَّهٌ عن الظُّلم وفعل القبيح، وإنَّ تأييد[(٤)] الكذَّاب بـ«**المعجزة**» من ذلك، بخلاف «**القدر**» فإنَّه ليس بقبيحٍ ولا ظلمٍ.

ومنهم من يقول: قد نعلم سنَّة الله في عباده وما اطَّردت به عادته، وإن كنَّا نجوِّز عليه عقلًا أن يفعل خلاف ذلك، ونعلم من سنَّته وعادته بأنَّه لا يؤيِّد الكذَّاب بـ«**معجزةٍ**»، كما نعلم من سنَّته وعادته شيئًا غير هذا.

وهؤلاء يقولون*][(٥)]: يُمكن تقرير كونه سبحانه منزَّهًا عن تأييد الكذَّاب بـ«**المعجزة**» من غير بناءٍ على أصل المعتزلة. [*وقد سلك ذلك طوائفُ من أصحاب أبي حنيفةَ ومالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ، ومن النُّظَّار: الكرَّاميَّة وغيرهم ممَّن يُثبِت «**القدر**».

وتقرير هذه الطريق*][(٦)]: بما عُلم من حِكمة الله تعالى في مخلوقاته،

---

(١) قوله: «له موضع آخر» في (م): «الموضع»، وفي (ل): «له موضع»، والمثبت من (ك).

(٢) انظر: ما سبق (ص١٣١)، «**التسعينية**» (١/ ٢٧١) (٢/ ٤٤١، ٦١٢، ٦٨٧) (٣/ ٩٦٢)، «**قلب الدليل**» (ص١١٧)، «**المنهاج**» (٥/ ٤٢٣)، «**الفتاوى**» (٦/ ٥١٨) (١٢/ ٥٠٢).

(٣) في (م): «بتقريره»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) رسمت في الأصل (م): «سابد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (ك): «بتقرير النبوة وقد سلك طوائف آخرون من نظار المسلمين تقرير النبوة بالمعجزة يمكن تقرير...»، وفي (ل): «بتقرير النبوة وقد يقال يمكن تقرير...».

(٦) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (ك): «أصل المعتزلة بما علم»، وفي (ل): «أصل المعتزلة إما لما علم».

ورحمته ببريَّته، وسُنَّته[(١)] في عباده؛ فإنَّ ذلك دليلٌ على أنَّه لا يؤيِّد كذَّابًا بـ«**معجزةٍ**» لا معارض لها.

ويمكن بسطُ هذه الطَّريقة وتقريرُها بما ليس هذا موضعه؛ فإنَّه كما عُلم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنَّه عالِمٌ، وبما فيها من التَّخصيص أنَّه مريدٌ؛ فيُعْلَم بما فيها من النَّفْع للخلائق أنَّه رحيمٌ، وبما فيها من الغايات المحمودة أنَّه حكيمٌ.

والقرآن يُبيِّن[(٢)] **آياتِ** الله الدَّالَّة على قدرته ومشيئته، **وآياتِه** الدَّالَّة على إنعامه ورحمته وحِكمته؛ ولعلَّ هذا أكثر في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[(٣)]. وقوله: ﴿أَفَرَءَيۡتُم مَّا تُمۡنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحۡنُ قَدَّرۡنَا بَيۡنَكُمُ ٱلۡمَوۡتَ وَمَا نَحۡنُ بِمَسۡبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمۡثَٰلَكُمۡ وَنُنشِئَكُمۡ فِي مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأُولَىٰ فَلَوۡلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَفَرَءَيۡتُم مَّا تَحۡرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمٗا فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغۡرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلۡ نَحۡنُ مَحۡرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلۡمَآءَ ٱلَّذِي تَشۡرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمۡ أَنزَلۡتُمُوهُ مِنَ ٱلۡمُزۡنِ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا فَلَوۡلَا تَشۡكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمۡ أَنشَأۡتُمۡ شَجَرَتَهَآ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحۡنُ جَعَلۡنَٰهَا تَذۡكِرَةٗ وَمَتَٰعٗا لِّلۡمُقۡوِينَ ﴿٧٣﴾ فَسَبِّحۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾[(٤)]. وقوله: ﴿أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ مِهَٰدٗا ﴿٦﴾ وَٱلۡجِبَالَ أَوۡتَادٗا ﴿٧﴾ وَخَلَقۡنَٰكُمۡ أَزۡوَٰجٗا ﴿٨﴾ وَجَعَلۡنَا نَوۡمَكُمۡ سُبَاتٗا ﴿٩﴾ وَجَعَلۡنَا ٱلَّيۡلَ لِبَاسٗا ﴿١٠﴾

---

(١) في (ك): «ومشيئته»، والمثبت من (م، ل).
(٢) في (م): «بين»، والمثبت من (ك، ل).
(٣) البقرة: (٢١-٢٢).
(٤) الواقعة: (٥٨-٧٤).

وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴿١٣﴾ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴿١٥﴾ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾﴾[(١)]. وقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٢﴾﴾[(٢)]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾[(٣)].

وهو سبحانه في سورة الرَّحمن يقول في عَقِب كلِّ آيةٍ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وهو يَذْكر فيها ما يَدُلُّ على خَلْقه وعلمه وقدرته ومشيئته، وما يَدُلُّ على إنعامه ورحمته وحكمته.

وكذلك ذكر في مخاطبة الرُّسل للكفَّار؛ كقوله: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾﴾[(٤)]. ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وما نُظِرَ[(٥)] فيه من المخلوقات دلَّ على ذلك، وفي نفس الإنسانِ عِبْرةٌ تامَّةٌ؛ فإنَّ مَن نَظَرَ في خَلْق أعضائه وما فيها من المنافع له، وما في تركيبها من الحِكْمة والمنفعة؛ مثل كون ماء العين مِلْحًا[(٦)] ليحفظ شَحْمة

(١) النبأ: (٦-١٦).
(٢) عبس: (٢٤-٣٢).
(٣) السجدة: (٢٧).
(٤) طه: (٤٩-٥٤).
(٥) في (ل): «فطر»، والمثبت من (م، ك).
(٦) في (ك): «مالحا»، والمثبت من (م، ل).

العين من أن تذوب، وماء الأذن مُرًّا ليمنع الذُّباب من الولوج، وماء الفم عذبًا ليطيب ما يمضغ من الطَّعام، وأمثال ذلك= عَلِمَ عِلْمًا ضروريًّا بأنَّ[(١)] خالق ذلك له من الرَّحمة والحكمة ما يبهر العقول، مع ما في ذلك من الدَّلالة على المشيئة.

ثُمَّ إذا استقرأ ما يجده في نوع الإنسان؛ مِن أنَّ كلَّ **مَنْ** عَظُمَ ظُلْمُه للخلق وإضراره لهم؛ كانت عاقبتُه عاقبةَ سوءٍ، [*وأُتْبِعَ اللَّعنةَ والذَّمَّ*][(٢)]، **وَمَنْ** عَظُمَ نَفْعُه للخلق وإحسانه إليهم كانت عاقبته عاقبة خيرٍ، [*وأُتبع المدح والثَّناء والدُّعاء*][(٣)]، وأمثال ذلك= استدلَّ بما عَلِمَ على ما لم يَعْلَم؛ حتَّى يَعْلَمُ أنَّ الدَّوْلَة ذات الظُّلم والجُبْن والبُخْل سريعةُ الانقضاء؛ كما قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا﴾[(٤)]، وقـال: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَـٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾[(٥)].

كذلك سنَّته في الأنبياء الصَّادقين وأتباعِهم[(٦)] المؤمنين، وفي الكذَّابين والمكذِّبين بالحقِّ= أنَّ هؤلاء ينصرهم ويُبْقِي لهم لسانَ صِدقٍ في الآخِرين، وأولئك ينتقم منهم ويجعل عليهم اللَّعنة.

---

(١) في (ل): «أن»، والمثبت من (م، ك).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وفي (ك) ورد أولها: «واسع» - كذا- فقط، وسقط بقية الكلام. وقوله: «والثناء» تحرف في الأصل (م) إلى: «والانسا». وانظر: «**الفتاوى**» (١٠/ ٧٢٧).
(٤) التوبة: (٣٨-٣٩).
(٥) محمد: (٣٨).
(٦) بعدها في (ك) زيادة: «من».

فبهذا وأمثاله يُعلم أنَّه لا يؤيِّد كذَّابًا بـ«**معجزةٍ**» لا معارِض لها؛ لأنَّ في ذلك من الفساد والضَّرر بالعباد ما تمنعه رحمته، وفيه من سوء العاقبة ما تمنعه حكمته، وفيه من نقض سنَّته المعروفة وعادته المطَّردة ما تمنعه[(١)] مشيئته.

قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾[(٣)]. وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ﴾ ثُمَّ قال: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾[(٤)]. وقال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ۚ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾[(٦)]، ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴿٤٩﴾﴾[(٧)].



---

(١) في (م): «نعلم»، وفي (ك): «يعلم به»، وفي (ل): «تعلم به»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٢) الحاقة: (٤٤-٤٧).
(٣) الإسراء: (٧٤-٧٥).
(٤) الشورى: (٢٤).
(٥) الأنبياء: (١٨).
(٦) الإسراء: (٨١).
(٧) سبأ: (٤٩).

فصلٌ

وهذه الطَّريق لم يسلكها أبو الحسن الأشعريُّ وأصحابُه ومَن وافقه مِنْ فقهاء المذاهب؛ كالقاضي أبي يعلى وابن عقيلٍ -[*في بعض المواضع*](١)- وابن الزَّاغونيِّ، والأستاذِ أبي المعالي وصاحبِه الأنصاريِّ والشهرستانيِّ وأمثالِهم(٢)، وأبي الوليد الباجيِّ والمازَريِّ ونحوهم= بناءً على أنَّهم لا يرون تنزيه الرَّبِّ عن فِعْلٍ من الأفعال؛ لأنَّهم قد علِموا أنَّ له أن يفعل ما يشاء، **وهم لا يقولون** بـ«**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّين**» **حتَّى يقولوا**: «إنَّ الفعل الفلانيَّ قبيحٌ، وهو مُنَزَّهٌ عن فعل القبيح»؛ بل عندهم أنَّ «الظُّلم» غير مقدورٍ؛ [*إذ حقيقةُ «الظُّلم» عندهم أمرٌ(٣) ممتنعٌ لذاته في حقِّ الله تعالى(٤)، وأمَّا(٥) كلُّ ما يَقدِر عليه؛ فليس شيءٌ منه ظُلمًا*](٦)؛ **إذ «الظُّلم» عندهم**(٧): «التَّصرُّف في مُلْك غيره»، فمهما فَعَلَ(٨)؛ كان تَصَرُّفًا في مُلْكه، فلم يكن ظلمًا.

بل يقولون: «إنَّه يجوز أن يأمر بكلِّ شيءٍ ويَنْهى عن كلِّ شيءٍ»، ولا يجعلون للأفعال صفاتٍ باعتبارها يكون «**الحُسْنُ والقُبْح**»، [*بل(٩)

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) ليست في (ك)، والمثبت من (م، ل). (٣) ليست في (ك)، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «حق الله تعالى» في (ك): «سنة الله»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «وأن»، والمثبت من (م).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٧) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٨) في (م): «فعله»، والمثبت من (ك، ل).
(٩) بعدها في (ك) زيادة: «معين»، فإن لم تكن مقحمة؛ فلعلها محرَّفة عن: «معنى».

«**القبيح**» **عندهم**: «هو المنهيُّ عنه»، والله لا ينهاه أحدٌ[(١)]، **ويقولون**: «إنَّ ما عُلم أنَّه لا يفعله؛ فإنَّما[(٢)] نعلمه **بالخبر** فقط لا بمجرَّد **العقل**»، ولكنَّهم قد يحتجون أيضًا على الواقع بعادته في خلقه وأمره.

وأصلُ قولهم: أنَّهم سلكوا في إثبات «**القدر**» نحوًا من مسلك الجهم -كما فعل ذلك أبو الحسن، وإن كان ينازعهم في بعض الأمور: إمَّا[(٣)] نزاعًا لفظيًّا أو غيرَه-، ولكن لم يوافقوا جهمًا على نفي «**الصِّفات**»، بل أثبتوها؛ وكان أبو الحسن وأئمَّة أصحابه يثبتونها تارةً **بالعقل**، وتارةً **بالسَّمع**[*][(٤)]، وانتهى ما أثبتوه من «**الصِّفات**» **بالعقل** إلى أنَّه: **حيٌّ عليمٌ قديرٌ**[(٥)] **مريدٌ**، وأثبت قدماؤهم وجمهورهم مع ذلك **بالعقل** أنَّه[(٦)]: **سميعٌ بصيرٌ متكلِّمٌ**.

فأمَّا **الرَّحمة والحِكْمة** ونحو ذلك؛ فلم يثبتوها **بالعقل**، بل قد ينفون **الحِكْمة** التي هي الغايات والمقاصد في أفعاله، ويمنعون أن يفعل شيئًا لأجل شيءٍ، كما قد بُسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع[(٧)]. **فإنَّ المقصود هنا**: التَّنبيه على طُرق النَّاس في «**النُّبُوَّة**»، والكلام عليها بحسب العدل والإنصاف، لا بسطُ الكلام في كلِّ ما تنازعوا فيه.

ومسألة «**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّين**» هي ممَّا تنازع فيها عامَّة

---

(١) قوله: «ينهاه أحد» في (ك): «يُنهى»، والمثبت من (م).
(٢) في (ك): «فإنا»، والمثبت من (م).
(٣) في (ك): «إنما يبقى»، والمثبت من (م).
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٥) في (م): «قادر»، والمثبت من (ك، ل).
(٦) قوله: «وأثبت قدماؤهم وجمهورهم بالعقل أنه»، وفي (ك): «وأثبتوا مع ذلك بالعقل أنه»، في (ل): «وأثبتوا مع ذلك أنه»، والمثبت من (م).
(٧) انظر: «**جامع المسائل**» (٢/ ٢٧٧)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٦٦) (١٦/ ١٣٠)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠١)، «**المنهاج**» (١/ ٤٦٤) (٣/ ٩٥)، «**النبوات**» (٢/ ٩٥٤).

الطَّوائف(١)، فقال بكلٍّ من القولين طوائفُ من المالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة. **وممَّن قال بالإثبات: من الحنبليَّة:** أبو الحسن التَّميميُّ، وأبو الخطَّاب، [***ومن الشَّافعيَّة:** أبو عليٍّ ابنُ أبي هريرةَ وأبو بكرٍ القفَّالُ الشَّاشِيُّ*](٢). **وممَّن قال بالنَّفي:** أبو عبد الله ابن حامدٍ، وصاحبُه القاضي أبو يعلى وأكثرُ أصحابه.

ومسألة «**حكم الأعيان قبل ورود الشَّرع**» هي في الحقيقة من فروعها(٣)، وقد قال فيها بالحظر أو الإباحة أعيانٌ من هذه الطوائف.

وأمَّا الحنفيَّة؛ فالغالب عليهم القول بـ«**التَّحسين والتَّقبيح العقليَّين**»، وذكروا ذلك نصًّا عن أبي حنيفة.

وأهلُ الحديث فيها أيضًا على قولين؛ **وممَّن قال بالإثبات:** أبو نصرٍ السِّجْزيُّ، وصاحبُه الشَّيخ أبو القاسم سعد بن عليٍّ الزَّنجانيُّ.

فأمَّا ما اختصَّت به القدريَّةُ؛ فهذا لا يوافقهم عليه أحدٌ من هؤلاء، ولكن هؤلاء هم وجمهور الفقهاء -بل وجمهور الأمَّة- يرون أنَّ للأفعال صفاتٍ تَعَلَّقَ(٤) الأمرُ والنَّهيُ بها لأجلها.

وملخَّص ذلك: أنَّ الله إذا أَمَرَ بأَمْرٍ؛ فإنَّه حَسَنٌ بالاتِّفاق، وإذا نَهَى عن شيءٍ؛ فإنَّه قبيح بالاتِّفاق. **لكن حُسْن الفعل وقُبْحه:**

- إمَّا أن ينشأ من نفس الفعل، والأمرُ والنَّهيُ كاشفان.
- أو ينشأ من نفس تَعَلُّقِ الأمر والنَّهي به(٥).
- أو من المجموع.

---

(١) انظر: ما سبق (ص٥٣٥).

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وقوله: «وأبو بكر القفال الشاشي» ليس في (ك).

(٣) انظر ما سبق (ص٥٣٨).

(٤) في (م، ك): «تتعلق» -وهي مهملة في (م)-، والمثبت من (ل).

(٥) ليست في (م)، وفي (ك): «بها»، والمثبت من (ل).

فالأوَّل: هو قولُ المعتزلة، ولهذا لا يجوِّزون نسخ العبادة قبل دخول وقتها؛ لأنَّه يستلزم أن يكون الفعل الواحدُ حسنًا قبيحًا. وهذا قول أبي الحسن التَّميميِّ من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء(١).

والثَّاني: قول الأشعريَّة ومن وافقهم من الظَّاهريَّة وفقهاء الطَّوائف؛ وهؤلاء(٢) يجعلون علل الشَّرع مجرَّد **أماراتٍ**، ولا يثبتون بين العلل والأفعال **مناسباتٍ**.

لكن(٣) هؤلاء الفقهاء متناقضون في هذا الباب، فتارةً يقولون بذلك موافقةً للأشعريَّة المتكلِّمين(٤)؛ وهم في أكثر تصرُّفاتهم يقولون بخلاف ذلك! كما يوجد مثل هذا(٥) في كلام فقهاء المالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة(٦).

[*]ومن أثبت **المناسبات** في علل الشَّرع من متأخِّريهم(٧) مع قوله بأنَّ الله لا يأمر بشيءٍ لشيءٍ؛ **فإنَّه يقول**: «عَلِمنا ذلك بالاستقراء، وأنَّ ذلك عادةُ الشَّارع»، كما يقال مثل ذلك في استقراء عادته في الخلق، **فيقولون**: «عَلِمنا أنَّ نفع الخلق مَقْرُونٌ بما خلقه من المنافع(٨)؛ مع قولنا: إنَّه لم

---

(١) انظر: «**التمهيد**» لأبي الخطاب (٢/ ٣٥٥)، «**الجواب الصحيح**» (١/ ٤٧١-٤٧٤)، «**البيان**» (٢/ ٤٧-٥٠)، «**شرح المختصر**» للجرَّاعي (٣/ ١٤٥).

(٢) في (ك): «فهؤلاء»، والمثبت من (م، ل).

(٣) قوله: «والأفعال مناسبات لكن» في (ل): «والأفعال مناسبة لكن»، وفي (ك): «والأقوال مناسبات ولكن»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «والمتكلمين»، والمثبت من (ك، ل).

(٥) في (ك): «ذلك»، والمثبت من (م، ل).

(٦) انظر: «**الاستغاثة**» (ص٢١٩)، «**الصفدية**» (ص١٦٥)، «**جامع المسائل**» (٢/ ٢٨٠)، «**الفتاوى**» (٨/ ٤٨٥).

(٧) قوله: «من متأخريهم» في (ك): «في مناظرتهم»، والمثبت من (م). انظر: «**النبوات**» (١/ ٤٦٥).

(٨) قوله: «بما خلقه من المنافع» في (ك): «بالحكمة من الشارع»، والمثبت من (م).

يخلق المنافع لينتفع بها العباد»، **ويقولون**: «عَلِمنا أنَّ حصول المصالح في الشَّريعة مَقْرُونٌ بامتثال أمر الشَّارع؛ وإن كنَّا نقول: إنَّه لم يشرع الشَّريعة لمصالح العباد»، وهذا قول حُذَّاقهم كالآمديِّ وغيره[١].

وأمَّا الضَّرب الثَّالث -أنَّ ذلك ناشئٌ*][٢] من الأمرين-: وهذا مذهب الأئمَّة، وعليه تجري تصرُّفات الفقهاء في الشَّريعة[٣]:

۞ فتارةً يُؤمر بالفعل لحكمةٍ تنشأ من نفس «**الأمر**» دون «**المأمور به**»، وهذا هو الذي يجوز نسخُه قبل التَّمكُّن من الفعل[٤] -كما نُسخت الصَّلاةُ ليلةَ المعراج من خمسين إلى خمسٍ، وكما نُسخ أمرُ إبراهيمَ بذبح ابنِه-.

۞[*وتارةً[٥] لحكمةٍ تنشأ من «**الفعل**» نفسِه، ولو فُعل بدون «**الأمر**»[٦] لحصلت الحكمةُ من الفعل[٧].

۞ وكثيرًا[٨] ما يجتمع في «**الفعل**»[٩] الحكمة النَّاشئة **منه** ومن «**أمر الشَّارع**» به.

---

(١) انظر: «**المحصول**» للرازي (٥/ ١٥٧-١٩٩)، «**الإحكام**» للآمدي (٣/ ٢٨٥-٢٩٤).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «والشافعية والحنبلية. وإما أن يكون ذلك ناشئًا من الأمرين...».
(٣) انظر: «**تنبيه الرجل العاقل**» (ص١٠٨، ٤٩٦)، «**الفتاوى**» (١٧/ ٢٠١)، «**المسودة**» (ص٦٣)، «**مفتاح دار السعادة**» (٢/ ٩٥٨، ١٠١١).
(٤) قوله «قبل التمكن من الفعل» في (ل): «قبل التمكين»، والمثبت من (م، ك).
(٥) بعدها في (م) زيادة: «تنشأ».
(٦) قوله: «ولو فعل بدون الأمر» في (ك): «أن الأمر وتارة»، والمثبت من (م).
(٧) قوله: «لحصلت الحكمة من الفعل» في الأصلين (م، ك): «الحكمة من الفعل حصلت بالأمر»، ولعل الصواب ما أثبت، **أو**: «لكانت الحكمة من الفعل قد حصلت بدون الأمر».
(٨) في (م): «وكثير»، والمثبت من (ك).
(٩) بعدها في (ك) زيادة: «من».

وإذا قيل: ليس لمتعلَّق القول من القول صفةٌ ثبوتيَّةٌ[(١)].

قيل: «**القولُ**» **نوعان**: **طلبيٌّ، وخبريٌّ**:

فأمَّا الخبريُّ: فلا يؤثِّر[(٢)] في المخبَر[(٣)] عنه صفةً لم تكن.

وأمَّا المأمور به: فقد يكسبه «**الأمرُ**» صفةً. أمَّا في أمر **التَّكوين**؛ فظاهرٌ، وأمَّا أمرُ **التَّشريع**؛ فهو كذلك في أمر الشَّارع، وقد يُوجد ذلك في أمر غيره. وهذا كتنازع النَّاس في «**العلم**» أو في «**علم الرَّبِّ**» تعالى: هل هو فعلٌ يؤثِّر في المعلوم، أو أنَّه انفعالٌ لا يؤثِّر في المعلوم؟

۞ فكثيرٌ من المتفلسفة يدَّعي أنَّ «**العلم**» فعليٌّ، وعلى هذا جعلوا نفس **عنايته ومشيئته** هي مجرَّد علمه بنظام العالم، وأنَّ ذلك العلم بالنِّظام هو الموجب للنِّظام.

۞ وأكثر أهل الكلام **يقولون**: بل «**العلم**» يطابق المعلوم ولا يُكسِبه صفةً، كما يقوله من تقدَّم ذكره في «**القول**»[(٤)].

۞ **والتَّحقيق**: أنَّ «**العلم**» **نوعانِ**:

❐ **عِلمُ العالِم بما ليس مقدورًا له** -كعِلمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله وآياته-؛ فهذا «**العلم**» مطابقٌ للمعلوم، لا يكسبه صفةً ولا يؤثِّر فيه. وإن حصل لنا بهذا «**العلم**» محبَّةٌ للمعلوم، وحصل بذلك محبَّتُه لنا ورضاهُ وإثابتُه= فنفسُ «**العلم**» ليس مؤثِّرًا في وجود المعلوم.

❐ **والنَّوع الثَّاني**: **عِلمُنا بما نقدر عليه من أفعالنا**؛ فهذا «**العلم**» مؤثِّرٌ[(٥)] في المعلوم، وهو شرطٌ في وجوده. ولَوْلا تصوُّرنا لأفعالنا الاختياريَّة؛ لما فعلناها.

---

(١) انظر: ما سبق (ص٧٢٦)، «**جامع الفصول**» (١/ ٢١٠)، «**الدرء**» (١/ ٣٤٩)، «**المنهاج**» (٣/ ١٧٨)، «**الفتاوى**» (١١/ ١٤٧).

(٢) في (ك): «يورث»، والمثبت من (م).

(٣) في (ك): «الخبر»، والمثبت من (م).

(٤) في (م): «الأول»، والمثبت من (ك).

(٥) في (ك): «يؤثر»، والمثبت من (م).

و«**علمُ الرَّبِّ**» تعالى بمخلوقاته له تأثيرٌ فيها، وهو شرطٌ في وجودها؛ فإنَّه ﷻ خلق الأشياء بإرادته؛ و«**الإرادةُ**» لا تكون إلَّا ممَّن[(١)] يَتصوَّرُ مرادَه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾[(٢)]. ولكن ليس مجرَّد «**العلم**» موجِبًا لوجود المعلوم بدون المشيئة والقدرة، كما يقول ذلك ابن سينا ونحوه من المتفلسفة؛ حيث يجعلون نفس[(٣)] «**العلم**» هو نفس «**القدرة**» و«**الإرادة**»، ويجعلون «**العلم**» و«**القدرة**» و«**الإرادة**» هي نفس الرَّبِّ العالِم القادر المختار، فيجعلون هذه الصِّفة هي الأخرى، ويجعلون الصِّفات هي الموصوف[(٤)]؛ فإنَّ التَّصوُّرَ التَّامَّ لهذا القول يوجب العلم القطعيَّ بأنَّه باطلٌ.

وأمَّا «**علم الرَّبِّ**» تعالى بنفسه المقدَّسة؛ فهذا «**العلم**»[(٥)] يطابق المعلوم، لا يؤثِّر في[(٦)] وجوده.

فالقول في أنَّ[(٧)] متعلَّق «**القول**»؛ هل له من القول صفةٌ ثبوتيَّةٌ؟ ومتعلَّق «**العلم**»؛ هل له من العلم صفةٌ ثبوتيَّةٌ؟= يفصَّل فيه بين نوعٍ ونوعٍ؛ فلا يُنفَى نفيًا عامًّا، ولا يُثبَت إثباتًا عامًّا*][(٨)].

وبالجملة: فجمهور الأئمَّة على أنَّ الله مُنَزَّهٌ عن أشياءَ هو قادرٌ عليها، لا يوافقون هؤلاء[(٩)] على أنَّه لا يُنَزَّهُ عن مقدورٍ. و«**الظُّلم**» الذي نزَّه الله

(١) في (ك): «في حي»، فإن لم تكن «حي» مقحمة؛ فلعلها محرَّفة عن: «من حي»، والمثبت من (م).
(٢) الملك: (١٤).
(٣) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٤) في (ك): «الموصوفات»، والمثبت من (م).
(٥) في (ك): «علم»، والمثبت من (م).
(٦) ليست في (م)، والمثبت من (ك).
(٧) قوله: «فالقول في أن» في (م): «فالقول إن»، وفي (ك): «في القول في أنه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٩) **أي**: الأشعري ومن وافقه، كما سبق (ص٨٠٠).

عنه نفسَه في القرآن، وحرَّمه على نفسه= هو قادرٌ عليه؛ وهو هضم الإنسان من حسناته، أو حمل سيِّئات غيره عليه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾[(١)].

وهؤلاء الجمهور لا يوافقون[(٢)] المعتزلةَ **على قولهم**: «إنَّ الله لم يخلق أفعال العباد، ولا شاء الكائنات»، **بل يقولون**: «إنَّ الله خلق كلَّ شيءٍ، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن»، لكنهم مع هذا يثبتون لفعله حكمةً، وينزِّهونه عمَّا نزَّه نفسه عنه[(٣)].

وهذا قول الكَرَّامِيَّة وغيرِهم من أهل الكلام أيضًا، وهو قول أكثر الصُّوفيَّة، وأكثر أهل الحديث وجمهور السَّلف والأئمَّة، وجمهور المسلمين والنُّظَّار[(٤)]، لكن ليس هذا موضع بسطه.

وهؤلاء يسلكون في إثبات «**النُّبُوَّة**» ما سلكه ابنُ عقيلٍ وغيرُه [*في مواضع إذا أثبت لله تعالى **الحكمة***][(٥)]؛ **حيث قال**[(٦)]: (**النُّبوَّاتُ** واسطةٌ بين الله تعالى وبين خلقه في الأفعال والتُّروك المتضمِّنة لمصالح المكلَّفين، والثِّقةُ بها طريقُها ما سبق في علومِنا، باستدلالنا على أنَّ الباري حكيمٌ لا يؤيِّد كذَّابًا بـ«**المعجز**»[(٧)]، ولا يمكِّن من **معجزاته** إلَّا من صَدَقَ فيما يُخْبِر به عنه.

(١) طه: (١١٢).
(٢) قوله: «وهؤلاء الجمهور لا يوافقون» في (ك): «وهؤلاء الجمهور يوافقون»، وفي (ل): «وهؤلاء يوافقون»، والمثبت من (م).
(٣) قوله: «عما نزه نفسه عنه» في (ك): «عما نزه الله عنه»، وفي (ل): «عن القبائح»، والمثبت من (م).
(٤) قوله: «وجمهور السلف والأئمة وجمهور المسلمين والنظار» في (م، ل): «وجمهور الفقهاء والعامة»، والمثبت من (ك).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، ونصها في (ك): «في مواضع أخر إذا أثبت لله الحكم».
(٦) انظر: «**الإرشاد**» (ص٥٠٠)، «**الواضح**» (١/ ١٩، ٣٤٦، ٤٥٩) (٥/ ١٧٢، ٤٩١).
(٧) في (ك): «بالمعجزة»، والمثبت من (م، ل).

فلمَّا علمنا ذلك وتحقَّقناه؛ حصلت لنا الثِّقةُ بمن تكاملت فيه شرائطُ «**النُّبُوَّة**»، وعلمنا أنَّه سفيرٌ فيما بيننا وبين الله وأنَّه رسولُه، فما[(١)] أخبرنا به عنه؛ قبلناه من غير تكشُّفٍ عليه بعقولنا، ولا نضرب له الأمثال بآرائنا وعاداتنا، بل نعتقد أنَّه جاء مِن عند مَنْ حِكْمَتُه فوق حِكْمَتِنا، وتدبيره فوق تدبيرنا.

ولا يمتنع في **العقل** ولا تمنع **الحكمةُ** من أن يُجعل الأنبياء مُذَكِّرِين للعقلاء، وموقظين لهم، ومرشدين إلى الأصلح الذي لا يُدرَك **بالعقل**، ولا يُبلَغ كنهُه بالرَّأي والفحص، وما هذا إلَّا كما جعل بعضُ العقلاء حكيمًا واعظًا مذكِّرًا مؤدِّبًا، وبعضهم يحتاج إلى مُذَكِّرٍ ومؤدِّبٍ، ولا أحدَ مَنَعَ من ذلك= فلا يجوز منعُ[(٢)] الرِّسالة **بالعقل**.

ولأنَّ لله تعالى في الأفعال والتُّروك أسرارًا من المصالح التي لا يعلمها العقلاء ولا يدركونها بعقولهم؛ فاحتاجوا إلى «**النُّبوَّات**».

قلتُ[(٣)]: **والمقصود هنا**: أنَّ مَن لم ينزِّهه عن فعلِ مقدورٍ له، بل جَوَّزَ[(٤)] أنْ يفعل كلَّ ما يمكن، ولم يُثبِت لفعله وأمره حكمةً، بل لم يثبت سوى نسبةٍ متعلِّقةٍ بالمخلوقات، وحُكْمٍ شرعيٍّ متعلِّقٍ بأفعال العباد[(٥)]= فإنَّه احتاج في دلالة «**المعجزة**» على الصِّدق إلى غير تلك الطَّريق؛

---

(١) في (م، ك): «فيما»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «فلا يجوز منع» في (ك): «ولا يجوز مع»، وفي (ل): «فثبت حسن»، والمثبت من (م).

(٣) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).

(٤) قوله: «بل جوَّز» في (ل): «وجوَّز»، والمثبت من (م، ك).

(٥) من قوله: «ولم يثبت لفعله...» إلى هنا؛ في (ك): «ولم يثبت لفعله وأمره، بل لم يثبت سوى نسبة متعلقة وحكمة يتعلق بالمعنى المعتاد»، وفي (ل): «ولم يُثبت لفعله حِكْمة، غير تَعَلُّق الحُكْم بالمفعولات، وتَعَلُّق المشيئة بها»، والمثبت من (م).

فسلكوا طريقين[١] -سلك كلًّا منهما طائفةٌ من أهل الكلام والفقه من أصحاب مالكٍ والشَّافعيِّ وأبي حنيفة وأحمد-:

أحدهما[٢] -وهي طريقة[٣] أكثر شيوخهم المتقدمين-: أنَّ وجه دلالة «**المعجزة**» على صدق مُدَّعِي «**النُّبُوَّة**»؛ امتناعُ تعجيز الإله عن نصب الدَّلالة على صدق الرُّسل؛ فإنَّ تصديقهم ممكنٌ، وذلك معلومٌ بالضَّرورة والاستدلال، ولا دليل إلى التَّصديق إلَّا خَلْق «**المعجزات**»؛ وظهورُها على يد الكذَّاب يُبطل دليل صدقهم، فلا يبقى في المقدور طريقٌ يُصَدَّقون به، فيلزم عجز الإله عن الممكن، وذلك ممتنعٌ.

وقد عَوَّل على هذه الطَّريقة أبو الحسن الأشعريُّ وأصحابُه -كالأستاذينِ أبي إسحاق، وأبي بكر ابن فُورَك-، وكذلك القاضي أبو بكرٍ في مواضع من كتبه، وكذلك القاضي أبو يعلى، وأبو الحسن ابن الزَّاغونيِّ[٤].

الطَّريق الثَّاني -وهي التي اختارها أبو المعالي وأتباعُه، **وقال**: «إنَّها الطَّريقة المَرْضيَّة عند القاضي أبي بكرٍ»، وهي الَّتي أشار إليها أبو الحسن في «**الأمالي**»[٥]، وهي طريقة أبي محمَّدٍ الصَّابونيِّ ونحوه من الحنفيَّة[٦]-:

(١) أشار إلى الطريقين في: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٣)، «**الدرء**» (٩/ ٤٠).
(٢) في (ل): «إحداهما»، والمثبت من (م، ك).
(٣) قوله: «وهي طريقة» في (ل): «وهي قول»، والمثبت من (م، ك).
(٤) انظر: «**الإنصاف**» للباقلاني (ص٥٨)، «**أصول الدين**» للغزنوي (ص١٢٢)، «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٣)، «**النبوات**» (١/ ١٣٥، ٢٣٤، ٥٥٠)، «**الدرء**» (٩/ ٤٠).
(٥) لم أقف على من ذكره قبل الشَّيخ، وذكره أيضًا في «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٥٠٤). ونقل عنه كذلك ابن القيم في «**اجتماع الجيوش الإسلامية**». وانظر: «**الإمام أبو الحسن الأشعري ومؤلفاته**» لعبد الواحد جهداني (ص٨٧).
(٦) انظر: «**الإرشاد**» (ص٣٠٧)، «**النظامية**» (ص٦٧) كلاهما للجويني، «**بحر الكلام**» (ص١٨٧)، «**التمهيد**» (ص٧٦) كلاهما للنسفي، «**البداية**» (ص٧٤)، «**الكفاية**» (ص١٨٨) كلاهما للصابوني، «**المطالب العالية**» (٨/ ٦١).

أنَّ «**المعجزات**» تدلُّ من حيث نُزِّلَتْ[(١)] منزلةَ التَّصديق بالقول، والعلمُ بذلك يقع ضروريًّا بقرائن أحوالٍ؛ كالعلم بخَجَل الخَجِل، ووَجَل الوَجِل، وغضب الغضبان، وجُرْأَة الجَسُور، وفحوى كلام المخاطب المتكلِّم؛ ولا يتوقَّف العلم بما هذا سبيلُه على نظرٍ واستدلالٍ فيُقبل عليه اعتراضٌ.

قالوا: ووجه ذلك: أنَّ الفعل الخارق للعادة؛ إذا عُلم أنَّه من قِبَل الله تعالى، وأنَّه خارقٌ للعادة، وأنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فَعَلَه عند دعوى الرِّسالة والطَّلب، أو عند قولٍ جارٍ مجرى الطَّلب -إمَّا مُعَيَّنًا وإمَّا غيرَ معيَّن من «**المعجزات**»-، وأنَّه مُتَعَلِّقٌ بالدَّعوى ومطابِقٌ لها، وأنَّ الله تعالى سامعٌ لدعوى «**النُّبُوَّة**» عليه، وعالمٌ بها في مُوَاضَعَة أهل لغة الرَّسول، ثُمَّ فَعَل ما يدَّعيه الرَّسولُ أنَّه له[(٢)] مِن فِعْله= عُلم أنَّه قاصدٌ بذلك إلى تصديقه، وأنَّ ما يفعله من الآيات في مثل هذه الحال قائمٌ مقامَ تصديقه له بالقول: «صَدَقَ، أنا أرسلتُه» على وجهٍ يُفهِم الأُمَّةَ -التي يدَّعي فيها «**النُّبُوَّة**»- أنَّه قولٌ صُدِّقَ به من قِبَلِه.

بل التَّصديقُ له بالفعل أبعدُ من دخول الشُّبهة والاحتمال فيه، وهو جَارٍ مجرى قول مدَّعي الرِّسالة على زيدٍ: «إن كنتُ رسولَك وصاحبَك؛ فاكتب بذلك رُقعةً، أو ارْكَب، أو قُم، أو اقْعُد» وما جرى مجرى ذلك من الأفعال الظَّاهرة للحواسِّ، التي يُعلم تصديقه بها إذا فعلها، فإذا فعل زيدٌ ذلك؛ قام مقام قوله: «صَدَقَ، هو رسولي وصاحبي»، الذي يُعلِمُ ضرورةً قَصْدَه إلى تصديقِه به؛ هذا واجبٌ لا محالةَ.

قالوا: وليس يمكن أن تدلَّ «**المعجزاتُ**» على صِدْق الرُّسل[(٣)] إلَّا على

(١) في (ل): «تنزلت»، والمثبت من (م، ك).
(٢) في (ك): «ليس»، والمثبت من (م، ل).
(٣) في (م): «الرسول»، والمثبت من (ك، ل).

هذه الطَّريقة، فهي كذلك جاريةٌ مجرى أدلَّة الأقوال[١].

هذا حاصل كلام القاضي أبي بكر ابن الباقلَانيِّ في أحد[٢] قوليه، وأبي المعالي [*وأتباعه -كالرَّازي وغيره*][٣]-، وضربوا لذلك مثلًا؛ **فقالوا**[٤]:

(إذا تَصدَّى مَلِكٌ للنَّاس، وتَصَدَّرَ[٥] لِتَلِجَ عليه رعيَّتُه، واحْتَفَل المجلس واحْتَشَد، وقد أرهق النَّاس شُغْلٌ شَاغِلٌ، فلمَّا أخذ كُلٌّ مجلسَه وترتَّب النَّاس على مراتبهم؛ انتصب واحدٌ من خواصِّ النَّاس، **وقال**: «معاشرَ الأشهاد! قد حزبكم أمرٌ عظيمٌ، وأظلَّكم خطبٌ جسيمٌ، وأنا رسولُ الملك إليكم، ومؤتَمنُه لديكم، ورقيبه عليكم، ودعواي هذه بمرأًى من الملك ومَسْمَعٍ، فإن كنتُ أيُّها الملك صادقًا في دعوايَ؛ فخالِف عادتَك، وجانِب سجيَّتك، وانتصب قائمًا من خِدرك -أو سترك[٦]-، ثُمَّ اقعد»، فَفَعَلَ الملك ذلك على وَفْق دعواه، وموافقة هواه[٧]؛ فيتيقَّن الحاضرون عِلْمَ الضَّرورة بتصديقِ الملك إيَّاه، وتنزيلِ الفعلِ الصَّادرِ منه منزلةَ القول المصرِّح بالتَّصديق.

---

(١) في (ك): «الأفعال»، والمثبت من (م، ل).

(٢) في (ل): «إحدى»، والمثبت من (م، ك).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، وقد وردت في (ك) بعد قوله: «رعيته»، فالظاهر أنها كانت لحَقًا فألحقت في غير موضعها، وقوله: «كالرازي» موضعه بياض في (ك) بمقدار كلمة. والسياق في (ل): «وأبي المعالي ونحوهما وضربوا».

(٤) في «**شرح الإرشاد**» للأنصاري (٣/ ١٧٣-١٧٤)، وأصله في «**الإرشاد**» للجويني (ص٣٢٥) -سوى قوله: «فإن تعسف...» إلى آخر النقل-.

(٥) في (م): «وتصدى»، والمثبت من (ك، ل) و«**شرح الإرشاد**».

(٦) قوله: «وانتصب قائمًا من خدرك أو سترك» في (ك): «وانتصب في خدرك قائمًا»، وفي (ل): «وانتصب في خدرك وسهرك»، وفي «**شرح الإرشاد**»: «وانتصب في صدرك وبهوك»، والمثبت من (م).

(٧) قوله: «وموافقة هواه» ليس في (م)، وفي (ك): «وموافقته هواه»، والمثبت من (ل) و«**شرح الإرشاد**».

فهذه العمدة في ضرب المثال.

فإن تعسَّف متعسِّفٌ في الصُّورة التي فرضنا الكلام فيها[١] وزعم أنَّه لا يحصل العلم بتصديق المَلِك لمن يَدَّعي الرِّسالة؛ كان ذلك جحدًا منه لما عُلم اضطرارًا؛ فإنَّا نعلم ببديهة العقول عندما قدَّمناه من القرائن حالًا ومقالًا: أنَّ أحدًا من الذين شهدوا وشاهدوا لا يستريب في تصديق المَلِك لمدَّعي الرِّسالة، ولا يَعرِضُ أحدٌ[٢] منهم بعد ظهور الأمارات على تشكيك النَّفس وترديد القول، ولا تُحوِجُهم قضيَّة الحال إلى سَبْرٍ ونَظَرٍ وإطالةِ فِكْرٍ، بل يستوي النُّظَّار والذين[٣] لا خِبْرة لهم في النَّظَر).



(١) في (ك): «عليها»، والمثبت من (م، ل) و«**شرح الإرشاد**».

(٢) قوله: «يعرض أحد» في (م): «يعرض لأحد»، وفي «**شرح الإرشاد**»: «يعرج أحد»، والمثبت من (ك، ل).

(٣) في (م): «الذي»، وفي (ك، ل): «الذين»، والمثبت من «**شرح الإرشاد**».

فصلٌ

﴿ قال المصنِّف: ﴿والدَّليل على نُبُوَّة الأنبياءِ: المعجزاتُ. والدَّليل على نُبُوَّة نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ: القرآنُ، المعجِزُ نظمُه ومعناه﴾.

قلتُ: قد تَبَيَّن أنَّ «**النُّبوَّة**» تُعلم بـ«**المُعْجِزات**» وبغيرها على أصحِّ الأقوال. وأمَّا «**نُبُوَّة**» نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ؛ فإنَّها تُعْلم بطرقٍ كثيرةٍ؛ منها «**المُعْجِزات**»؛ **ومعجزاتُه**: منها القرآنُ ومنها غيرُ القرآن، والقرآنُ **معجِزٌ** بلفظه ونظمه ومعناه. **وإعجازُه يُعلم بطريقين**: جُمْلِيٍّ وتفصيليٍّ.

أمَّا الجُمْلِيُّ؛ فهو أنَّه قد عُلم بالتَّواتر أنَّ محمَّدًا ﷺ ادَّعى «**النُّبُوَّة**» وجاء بهذا القرآن، وأنَّ في القرآن آيات التَّحدِّي والتَّعْجِيز؛ كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ ۝٣٠ قُلْ تَرَبَّصُوا۟ فَإِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُتَرَبِّصِينَ ۝٣١ أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَٰمُهُم بِهَٰذَآ ۚ أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ۝٣٢ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ۝٣٣ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ۝٣٤﴾[(١)]، فتحدَّاهم هنا أن يأتوا بمثله. وقال في موضعٍ آخر: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾[(٢)]، وقال في موضعٍ آخر: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[(٣)].

وأخبر مع ذلك أنَّهم لن يفعلوا، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا

---

(١) الطور: (٣٠-٣٤).
(٢) هود: (١٣). في الأصول (م، ك، ل): «فليأتوا».
(٣) البقرة: (٢٣). في الأصول (م، ك، ل): «فليأتوا».

عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[1]، بل أخبر أنَّ جميع الإنس والجنِّ إذا اجتمعوا لا يأتون بمثله، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴿٨٨﴾﴾[2].

وقد **عُلِمَ** أيضًا بالتَّواتر أنَّه دعا قريشًا خاصَّةً والعرب عامَّةً، وأنَّ جمهورهم في أوَّل الأمر كَذَّبُوه وآذَوه، وآذَوا أصحابَه، وقالوا فيه أنواعَ القول -**مثل قولهم**: هو «ساحرٌ» و«شاعرٌ» و«كاهنٌ» و«معلَّمٌ» و«مجنونٌ» وأمثال ذلك-، **وعُلم** أنَّهم لم يعارضوه[3] ولم يأتوا بسورةٍ مِن مِثْلِه= وذلك يدلُّ على عجزهم عن معارضته؛ لأنَّ الإرادة الجازمة لا يتخلَّف عنها الفعلُ مع القدرة.

ومعلومٌ أنَّ إرادتهم كانت من أشدِّ الإرادات على تكذيبه وإبطال حُجَّته، وأنَّهم كانوا أحرصَ النَّاس على ذلك، حتَّى قالوا فيه ما يُعلم أنَّه باطلٌ بأدنى نَظَرٍ، وفيلسوفهم الكبير الوحيد ﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾﴾[4]، ﴿ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدۡبَرَ وَٱسۡتَكۡبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا سِحۡرٞ يُؤۡثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾[5].

وليس هذا موضع ذكر جزئيَّات القَصَصِ؛ **إذ المقصود** ذِكْرُ ما عُلِمَ بالتَّواتر من أنَّهم كانوا من أشدِّ النَّاس حرصًا ورغبةً على إقامة حجَّةٍ يُكَذِّبونه بها، حتَّى كانوا يَتَعَلَّقون بالنَّقض مع وجود الفَرْق؛ فإنَّه لمَّا نزل:

---

(١) البقرة: (٢٣-٢٤). (٢) الإسراء: (٨٨).
(٣) قوله: «لم يعارضوه» في (ك): «لا يعارضوه»، وفي (ل): «كانوا يعارضونه»، والمثبت من (م).
(٤) المدثر: (١٨). (٥) المدثر: (٢١-٢٥).

﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[(١)] عارضوه بالمسيح، حتَّى فرَّق الله بينهما بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ﴿١٠١﴾﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾[(٣)].

فمن عارضوا خَبَرَه[(٤)] بمثل هذا كيف يدَّعُون معارضة القرآن وهم يقدرون على ذلك.

[*]وقوله: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ﴾ خطابٌ للمشركين، لم يدخل فيه أهل الكتاب، ولا تناول اللَّفظُ المسيحَ، كما يَظُنُّه طائفةٌ من الغالطين، بل هم عارضوه بالمسيح من باب القياس؛ **يقولون**: «إذا كانت آلهتُنا[(٥)] من حصب جهنَّم لأنَّها معبودةٌ؛ فكذلك المسيحُ»؛ ولهذا قال تعالى[(٦)]: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا﴾؛ فإنَّهم جعلوه مَثَلًا لآلهتهم، لم يوردوه[(٧)] لشمول اللَّفظ له كما يظنُّ ذلك بعض المصنِّفين في **الأصول**؛ ولهذا بَيَّن الله الفرق بين المسيح وبين آلِهَتهم بأنَّ المسيح عبد الله يستحقُّ الثَّواب، فلا يُعاقب بذنب غيره، بخلاف الحجارة؛ فإنَّ في جعلها حَصَبَ جهنَّم إهانةً لعابدها من غير ظلمٍ لها[*][(٨)].

(١) الأنبياء: (٩٨). (٢) الأنبياء: (١٠١).
(٣) الزخرف: (٥٧-٥٨).
(٤) قوله: «عارضوا خبره» في (م): «عارض خبره»، وفي (ك): «عارض أخبره»، والمثبت من (ل).
(٥) في (ك): «الأنبياء»، والمثبت من (م).
(٦) قوله: «ولهذا قال تعالى» في (ك): «وهذا كما قال تعالى»، والمثبت من (م).
(٧) قوله: «لم يوردوه» في (م): «لم يوروده» كذا، ولعل صوابها ما أثبت، وفي (ك): «لم يورده».
(٨) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك). وانظر: «**الدرء**» (٧/ ٥٥-٦٠)، =

ثُمَّ انتشرت دعوته في أرض العرب، ثُمَّ في سائر الأرض، إلى هذا الوقت؛ وآياتُ التَّحدي قائمةٌ متلوَّةٌ= وما قَدَر أحدٌ أن يعارضه بما يظنُّ أنَّه مِثْلٌ.

ولما جاء مُسَيْلِمةُ ونحوه بما أتوا به يزعمون أنَّهم أتوا بمِثْله؛ كان ما أتوا به من المَضاحك، التي لا تحتاج[1] المعرفةُ بانتفاء مماثلتها إلى نَظَرٍ، وذلك[2] كمن جاء إلى الرَّجل الفارس الشُّجاع ذي اللَّأْمَة التَّامَّة؛ فأراد أن يبارزه بصورةٍ مُصَوَّرةٍ رَبَطَها على الفرس! **كقول مُسَيْلمة**: «يا ضِفْدَع بنتَ ضِفْدَعِينْ، نِقِّي[3] كم تَنِقِّينْ، لا الماءَ تُكَدِّرين، ولا الشَّارب تَمْنَعِين، رأسُكِ في الماء، وذَنَبُكِ في الطِّين»، **وقوله أيضًا**: «الفيلُ وما أدراك ما الفيلُ، له زَلُّومٌ طويلٌ، إنَّ ذلك من خَلْق ربِّنا الجليل»، وأمثال ذلك[4].

ولهذا لمَّا قَدِم وَفْدُ بَنِي حَنِيْفَة على أبي بكرٍ، وسألهم أن يقرؤوا له شيئًا من قرآن مُسَيْلِمة، فاسْتَعْفَوه فأبى أن يُعْفِيَهم، حتَّى قرأوا شيئًا من هذا؛ **فقال لهم الصِّدِّيق**: «وَيْحَكم! أين يُذْهَب بعقولكم! إنَّ هذا كلامٌ لم يخرُج من إلٍّ»[5]، **أي**: من رَبٍّ.

فاستفهمهم استفهام المنكر عليهم؛ لِفَرْط التَّباين، وعدم الالْتِبَاس، وظهور الافتراء على هذا الكلام، وأنَّ الله لا يتكلَّم بمثل هذا الهَذَيَان.

= «**الصفدية**» (ص١٦٣)، «**الإخنائية**» (ص٢٠٧)، «**الفتاوى**» (١٤/ ٦٧) (١٦/ ٤٠) (٢٠/ ٥٤٠).

(١) بعدها في (ك) زيادة: «في».

(٢) ليست في (ك، م)، والمثبت من (ل).

(٣) في (م): «إلى»، والمثبت من (ك، ل).

(٤) انظر: «**بيان إعجاز القرآن**» (ص٥٥)، «**المنهاج في شعب الإيمان**» (١/ ٢٦٥-٢٦٧)، «**كشف المشكل**» لابن الجوزي (٣/ ٣٢٠)، «**غاية المرام**» للآمدي (ص٣٤٤).

(٥) سبق تخريجه (ص١٢٩).

[*وأمَّا الطُّرق التَّفصيليَّة؛ فكثيرةٌ جدًّا، متنوِّعةٌ من وجوهٍ. وليس كما يظنُّه بعض النَّاس أنَّ **معجزته** من جهة صرف الدَّواعي عن معارضته، **وقول بعضهم**: إنَّه من جهة فصاحته، **وقول بعضهم**: من جهة إخباره بالغيوب. إلى أمثال ذلك= فإنَّ كُلًّا من النَّاظِرين قد يرى وَجْهًا من وجوه الإعجاز تقوم به الحُجَّة وإن لم ير غيرُه ذلك الوجهَ؛ واستيعابُ الوجوه ليس هو ممَّا يتَّسع له **شرحُ هذه العقيدة المختصرة**(١)*](٢).



(١) ليست في (ك)، والمثبت من (م).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).

فصلٌ

﴿قال المُصَنِّف: ﴿ثُمَّ نقول: كلُّ ما أخبر به محمَّدٌ ﷺ؛ من عذاب القبر، ومُنْكرٍ ونَكِيرٍ، وغير ذلك من أحوال القيامة، والصِّراط، والمِيْزان، والشَّفَاعة، والجَنَّة والنَّار= فهو حقٌّ؛ لأنَّه مُمْكنٌ، وقد أخبر به الصَّادق؛ فيلزم صِدقه﴾.

قلتُ[1]: والكلام على هذا في فصولٍ:

أحدُها: أن يقال: هذه **العقيدة** اشتملت على الكلام في الإيمان بالله سبحانه وبرسله[2] وباليوم الآخر، ولا ريب أنَّ هذه الأصول **الثَّلاثة** هي أصول الإيمان الخَبَرِيَّة العِلْمية، وهي جميعُها داخلةٌ في كلِّ مِلَّةٍ، وفي إرسال كلِّ رسولٍ؛ فجميعُ الرُّسل اتَّفقت عليها، كما اتَّفقت على أصول الإيمان العمليَّة أيضًا، مثل: إيجاب عبادة الله وحده لا شريك له، وإيجاب الصِّدق والعدل وبرِّ الوالدين، وتحريم الكذب والظُّلم والفواحش؛ فإنَّ هذه الأصول الكُلِّيَّة عِلْمًا وعَمَلًا هي الأصول التي اتَّفقت عليها الرُّسل كلُّهم.

والسُّوَرُ التي أنزلها الله على نبيِّه قبل الهجرة، التي يقال لها: «السُّوَر المكيَّة»، تضمَّنت تقرير هذه الأصول؛ كسورة الأنعام، والأعراف، وذوات: ﴿الٓر﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿طسٓ﴾، ونحو ذلك.

---

(١) ليست في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٢) في (ك): «ورسوله»، والمثبت من (م، ل).

والإيمان بالرُّسل يتضمَّن الإيمان بالكتب، وبمن نزل بها من الملائكة.

وهذه الخمسة هي أصول الإيمان المذكورة في قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[(١)]، وفي قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾[(٢)].

وهي التي أجاب بها النَّبيُّ ﷺ لمَّا جاءه جبريلُ في صورة أعرابيٍّ، وسأله عن الإيمان؛ فقال: «**الإيمَانُ أَن تُؤمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالبَعثِ بَعدَ المَوتِ، وَتُؤمِنَ بِالقَدَرِ خَيرِه وَشَرِّهِ**»، والحديث قد أخرجاه في «**الصَّحيحين**» من حديث أبي هريرة[(٣)]، وأخرجه مسلمٌ من حديث عمر بن الخطاب[(٤)]، وهو من أصحِّ الأحاديث، فتلك **الثَّلاثة** تتضمَّن هذه **الخمسة**.

والله تعالى أنزل سورةَ البقرة -التي هي سَنَامُ القرآن[(٥)]-، وجمع فيها معالمَ الدِّين أصولَه[(٦)] وفروعَه، ولمَّا ذَكَر في أوَّلها أصنافَ الخلق -**وهم ثلاثةٌ**: مؤمنٌ، وكافرٌ، ومنافقٌ-؛ أخذ بعد ذلك يُقرِّرُ «**أصولَ الدين**»، **فَقَرَّرَ هذه الأصول الثَّلاثة**: الإيمان بالله، ثُمَّ الرِّسالة، ثُمَّ اليوم الآخر.

[*]**فإنَّه** سبحانه أنزل أربعَ آياتٍ في صفة المؤمنين، وآيتينِ في صفة الكافرين، وبضع عشرة آيةً في صفة المنافقين، **ثُمَّ** قال تعالى في تقرير «**التَّوحيد**»: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلى

(١) البقرة: (١٧٧).
(٢) النساء: (١٣٦).
(٣) أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٢).
(٤) أخرجه مسلم (١).
(٥) أخرجه الترمذي (٣١١٠) من حديث أبي هريرة. وقال: (حديث غريب).
وأخرجه أبو يعلى (٧٥٥٤)، والطبراني (٦/ ١٦٣) من حديث سهل بن سعد.
(٦) في (ل): «وأصوله»، والمثبت من (م، ك).

قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[(١)].

فإنَّه ذكر التَّحدِّي المقرِّر للنُّبوَّة في هذا الموضع، ثُمَّ ذكر سبحانه اليوم الآخر بقوله: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾[(٢)] إلى آخر الآية*][(٣)]، وهكذا في غير موضع من القرآن.

الفصل الثَّاني: أنَّ مسائل «ما بعد الموت» ونحو ذلك؛ الأشعريُّ[(٤)] وأتباعُه ومن وافقهم من أهل المذاهب الأربعة؛ من الحنفيَّة والمالكيَّة والشَّافعيَّة والحنبليَّة= يسمُّونها «السَّمْعِيَّات»، بخلاف باب «الصِّفات» و«القدر».

وذلك بناءً على أصلين:

أحدُهما: أنَّ هذه لا تُعْلَم إلَّا بالسَّمْع.

والثَّاني: أنَّ ما قَبْلَها يُعلم بالعقل.

وكثيرٌ منهم -أو أكثرُهم[(٥)]- يضمُّ إلى ذلك أصلًا آخر؛ وهو: أنَّ السَّمْع لا تُعلم صِحَّتُه إلَّا بتلك الأصول التي يسمُّونها[(٦)] «العقليَّات»، مثل إثبات «حدوث العالَم» ونحو ذلك.

وأمَّا محقِّقوهم؛ فيقولون: «إنَّ العلم بحدوث العالَم ليس من الأصول

---

(١) البقرة: (٢١-٢٣). (٢) البقرة: (٢٤-٢٥).

(٣) ما بين النجمتين من زيادات «النسخ الشامية» (م، ك)، وسياقه في (ك): «فإنه أنزل أربع آيات في المؤمنين وآيتين في صفة الكافرين وبضعة عشرة آية في صفة المنافقين ثم قال تعالى تقريرًا للنبي ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ فإنه ذكر التحدي هكذا...».

(٤) في (م، ك): «فالأشعري»، والمثبت من (ل).

(٥) قوله: «أو أكثرهم» ليس في (ك)، وفي (م): «أكثرهم»، والمثبت من (ل).

(٦) في (م، ك): «سموها»، والمثبت من (ل).

التي تتوقَّف صحَّةُ **السَّمْع** عليها، بل يمكن العلمُ بصحَّة **السَّمع**، ثُمَّ يُعلم **بالسَّمع** خَلْقُ السَّموات والأرض ونحو ذلك».

وأمَّا الأصلان الأولان: فنازعهم فيهما طوائفُ، مثل أمر «**المعاد**»؛ فإنَّه قد ذهب طوائفُ إلى أنَّه يُعلم **بالعقل** أيضًا، وهذا قاله طوائفُ من المعتزلة [*والكرَّاميَّة وغيرهم، ومن أهل الحديث والتَّفسير والفقه والتَّصوُّف وغيرهم، وطوائف*](١) من أتباع الأئمَّة الأربعة، حتَّى(٢) من أصحاب أحمد؛ كابن عقيلٍ [*والقاضي أبي خازم ابن القاضي أبي يعلى وغيرهما*](٣).

والفلاسفةُ الإلهيُّون يثبتون «**معاد النُّفوس**» **بالعقل**، وقد وافقهم على إثبات «**معاد الأرواح**» **بالعقل** طوائفُ من أهل الكلام والتَّصوُّف وغيرهم؛ وإن كان هؤلاء يثبتون «**معادَ الأبدان**» أيضًا -إمَّا **بالسَّمع** وإمَّا **بالعقل**-؛ **فالمقصود** أنَّ **العقل** عندهم قد يُعلم به إمَّا «**معادُ الأرواح**» وإمَّا «**المعادُ**» مطلقًا.

وأمَّا إنكار الفلاسفة لـ«**معاد الأبدان**»؛ فهذا ممَّا اتَّفق أهلُ الملل على إبطاله.

الفصل الثَّالث: أنَّ من انتسب إلى الملل من الفلاسفة -إلى(٤) المسلمين واليهود والنَّصارى-؛ هم مضطربون فيما جاءت به الأنبياء في(٥) «**المعاد**»:

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «من المعتزلة ومن غير المعتزلة أيضًا من أتباع».
(٢) ليست في (م، ك)، والمثبت من (ل).
(٣) ما بين النجمتين من زيادات (م)، والسياق في (ك، ل): «كابن عقيل وغيره والفلاسفة».
(٤) قوله: «من الفلاسفة إلى» في (ك): «من الملكية إلى» وبعدها بياض يسير، وفي (ل): «منهم من»، والمثبت من (م).
(٥) في (م، ك): «من»، والمثبت من (ل).

۞ فالمحقِّقون منهم يعلمون أنَّ حججهم على «**قِدَم العالَم**» ونفي «**معاد الأبدان**» ضعيفةٌ؛ فيقبلون[(١)] عن الرسل ما جاؤوا به.

۞ ومنهم قومٌ واقِفَةٌ مُتَحَيِّرون؛ لتعارض الأدلَّة وتكافئها عندهم.

۞ ومنهم قومٌ أصرُّوا على التَّكذيب بـ«**معاد الأبدان**»[(٢)]؛ ثُمَّ زعموا أنَّ ما جاءت به الرُّسل هو أمثالٌ مضروبةٌ لتفهيم[(٣)] «**المعاد الرَّوحانيِّ**».

وهؤلاء إذا حُقِّقَ عليهم الأمر؛ صَرَّحوا بأنَّ الرُّسل تَكْذِبُ لمصلحة العالَم، وإذا حَسَّنُوا العبارة **قالوا**: «إنهم يُخَيِّلُون الحقائق في أمثال خياليَّةٍ[(٤)]»، **وقالوا**: «إنَّ خاصَّة النُّبُوَّة تخييلُ الحقائق للمُخاطَبين[(٥)]، وإنَّه لا يمكن خطاب الجمهور إلَّا بهذا الطَّريق»، كما يزعم ذلك الفارابيُّ [*وابنُ سينا وأمثالُهما*][(٦)].

مع أنَّ الفارابيَّ له في «**معاد الأرواح**» ثلاثةُ أقوالٍ متناقضةٍ[(٧)]:

❐ **تارةً يقول**: «لا تُعاد»، وينكر المَعَاد بالكُلِّيَّة.

❐ **وتارةً يقول**: «إنَّها تُعاد»[(٨)].

❐ **وتارةً** يُفَرِّق بين الأنفُس العالِمة والجاهلة؛ فيُقِرُّ بمعاد[(٩)] العالِمة دون

---

(١) في (م): «فيقولون»، في (ك): «فينقلون»، والمثبت من (ل).
(٢) قوله: «بمعاد الأبدان» ليس في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٣) في (م، ل): «لتفهم»، والمثبت من (ك).
(٤) قوله: «الحقائق في أمثال خيالية» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٥) ليست في (ل)، والمثبت من (م، ك).
(٦) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «الفارابي وأمثاله».
(٧) انظر: «**الجواب الصحيح**» (٤/ ٢٣٢)، «**المنطقيين**» (ص٤٥٨)، «**الصفدية**» (ص٥١٨)، «**الانتصار**» (ص٢٩٧)، «**الفتاوى**» (٢/ ٨٦).
(٨) قوله: «لا تعاد... وتارة يقول: إنها تعاد» في (م): «لا معاد... وتارة: إن لها معاد»، والمثبت من (ل). وقوله: «لا تعاد... إنها» سقط في (ك) -وهو انتقال نظر-.
(٩) بعدها في (م) زيادة: «الأنفس».

الجاهلة. [*وهذا قولُ طائفةٍ منهم*][(١)].

ولهم في تفضيل «النَّبيِّ» على «الفيلسوف» أو بالعكس نزاعٌ[(٢)]:

- ❏ فعقلاؤهم -كابن سينا وأمثاله- يُفَضِّل «النَّبيَّ» على «الفَيلسوف».
- ❏ وأمَّا غُلَاتُهم فيفضِّلون «الفيلسوف» على «النَّبيِّ»[(٣)].

ولا ريب أنَّ أوَّلِيهِم ليس لهم في «النُّبوَّات» كلامٌ مُحَصَّلٌ؛ [*فإنَّه ليس في كتب أرسطو كلامٌ في «النُّبوَّات»، ولا في «القوَّة القدسيَّة»، ولا في الخواصِّ الثَّلاث[(٤)]، ولا في ذكر الملائكة، ولا نحو ذلك؛ وإنَّما يوجد هذا في كلام ابن سينا وأمثاله ممَّن رام أن يجمع بين ما جاءت به الأنبياء وبين كلام سلفه المشَّائين*][(٥)].

وكلامُ أوَّليهم في «الإلـهيَّات» قليلٌ، وإنَّما تَوَسَّع القومُ في الأمور «الطَّبيعيَّة» و«الرِّياضيَّة»، ومصنَّفاتُ معلِّمهم الأوَّل أرسطو؛ عامَّتُها من[(٦)] ذلك، والذي فيها من «الإلـهيَّات» أمرٌ في غاية القِلَّة مع اضطرابه وتناقضه[(٧)].

فإذا عُرِفَ ذلك: فما جاء به **السَّمع** من أمر «**المعاد**»؛ قرَّره عليهم النُّظَّار من جهة **السَّمع**[(٨)] **بطريقين:**

---

(١) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٢) سبق الإشارة إلى ذلك (ص٦٩٣).
(٣) قوله: «على النبي» ليس في (ك، ل)، والمثبت من (م).
(٤) سبق ذكر الخواص الثلاث للنبي عندهم (ص٦٩١).
(٥) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «كلام محصل، وكلامهم في الإلهيات...».
(٦) قوله: «عامتها من» في (م، ك): «موجودة في»، والمثبت من (ل).
(٧) انظر: ما سبق (ص٣٩٤)، «**المنهاج**» (٨/ ٢٤).
(٨) قوله: «من جهة السمع» ليس في (ل)، والمثبت من (م، ك).

أحدُهما: ببيان الكلام الصَّريح في إثبات «**معاد الأبدان**»، وتفاصيل ذلك.

والثَّاني: أنَّ العِلْم بأنَّ الرُّسل جاءت بذلك عِلْمٌ ضروريٌّ، فإنَّ كلَّ من سمع القرآن والأحاديث النَّبويَّة المتواترة وتفسيرَ الصَّحابة والتَّابعين لذلك= عَلِمَ بالاضطرار أنَّ الرَّسول ﷺ أَخبر بـ«**معاد الأبدان**»، وأنَّ القَدْح في ذلك كالقَدْح في أنَّه جاء بالصَّلوات الخمس، وصومِ شهرِ رمضانَ، وحجِّ البيت العتيق، ونحو ذلك.

والقرامطة الباطنيَّة -وهم من الفلاسفة- أنكروا هذا وهذا، وزعموا أنَّ هذه كلَّها رموزٌ وإشاراتٌ إلى علومٍ باطنةٍ؛ **كما يقولون:** «إنَّ الصَّلاة معرفة أسرارنا، والصِّيام كتمان أسرارنا، والحجُّ زيارة شيوخنا المُقَدَّسِين»، ونحو ذلك ممَّا هو مذكورٌ في الكتب المؤلَّفة في كشف أسرارهم وهتك أستارهم(١).

ولهؤلاء القرامطةِ صُنِّفت «**رسائلُ إخوان الصَّفا**»؛ [*]صنِّفت لبني عُبيدٍ لمَّا بَنَوا القاهرة في ذلك. ومن زعم أنَّها مأخوذةٌ عن جعفر بن محمَّدٍ؛ فهو جاهلٌ؛ فإنَّ جعفر بن محمَّدٍ توفِّي سنةَ ثمانٍ وأربعين ومئةٍ، وهذه

---

(١) **منها:** كتاب «**كشف الأسرار وهتك الأستار**» للباقلاني، وكتاب «**فضائح الباطنية**» للغزالي.
وأشار الشَّيخ إلى تصنيف له في ذلك في: «**المنهاج**» (٣/ ٢٩٧)، «**الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**» (ص١٥٦)، «**جامع الفصول**» (١/ ١٦٧). وقد أفرد فيهم -في الرد على الاتحادية- عدَّة رسائل ومصنفات، **منها:** «**بغية المرتاد**»، «**حقيقة مذهب الاتحاديين**» الفتاوى (٢/ ١٣٤-٢٨٥)، «**الحجج العقلية والنقلية فيما ينافي الإسلام من بدع الجهمية والصوفية**» الفتاوى (٢/ ٢٨٦-٣٦١)، «**الرد الأقوم على ما في فصوص الحكم**» الفتاوى (٢/ ٣٦٢-٤٥١)، «**رسالة إلى نصر المنبجي**» الفتاوى (٢/ ٤٥٢-٤٧٩)، «**رسالة إلى الشَّيخ قطب الدين في الكلام على ابن عربي وطائفته**» جامع المسائل (٩/ ٦٣-٨٠)، «**فصل في الكلام على الاتحادية**» جامع المسائل (٩/ ٨١-٨٩).

«**الرَّسائل**» صنَّفها جماعةٌ متأخِّرون[(١)] بعد أَخذِ النَّصارى بعضَ سواحلِ الشَّام، كما ذُكر ذلك في «**الرَّسائل**»، وكان ذلك في أثناء المئة الرَّابعة لمَّا ظهرت دولةُ بني بويهٍ وبني عُبيدٍ، واضطرب كثيرٌ من أمراء الإسلام.

وبنو عُبيدٍ[*][(٢)] هم الذين يقال لهم: «**الإسماعيليَّةُ**»؛ لانتسابهم إلى محمَّد بن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ. **قال ابنُ سينا:** (كان أبي وأخي من أهل دعوتهم، ولهذا اشتغلتُ بالفلسفة)[(٣)].

وأمَّا الفلاسفة الذين لم يدخلوا في القَرْمَطَة المَحْضَة؛ فهم لا ينكرون العبادات والشَّرائع العمليَّة؛ بل قد يوجبون اتِّباعها والعمل بها، لا سيَّما مَن دخل مِنهم في التَّصوُّف أو الكلام. لكن منهم من يوجب اتِّباعها على العامَّة دون الخاصَّة، أو يوجبها من غير الوجه الذي أوجبها الرَّسول، كما يُجَوِّزون أن يكون بعد محمَّدٍ ﷺ من يأتي بشريعةٍ أخرى، **ويقولون:** «إنَّ أحدهم يخاطبه الله تعالى كما خاطب موسى بنَ عمران، ويُعْرَج به كما عُرِج بالنَّبيِّ ﷺ»، وأمثال هذه المقالات التي كثرت لمَّا ظهرت الفلسفة التي أفْسَدَتْ طوائفَ من أهل التَّصوُّف والكلام.

[*]وكذلك أئمَّة القرامطة يوجبون الشَّرائع على عامَّتهم؛ لكنْ مقرونةً

(١) في الأصلين (م، ك): «متأخرين»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك)، والسياق في (ل): «إخوان الصفا، وهم الذين...».

(٣) قال ابن سينا: (كان أبي ممن أجاب داعي المصريين، ويعدّ من الإسماعيلية، وقد سمع منهم ذكر النفس والعقل على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه هم، وكذلك أخي، وكانوا ربما تذاكروا ذلك بينهم وأنا أسمعهم وأدرك ما يقولونه ولا تقبله نفسي، وابتدأوا يدعونني إليه، ويجرون على ألسنتهم ذكر الفلسفة والهندسة وحساب الهند، ثم كان يوجهني إلى رجل يبيع البقل قيِّم بحساب الهند؛ فكنت أتعلم منه...إلخ)، وذكر مبدأ تعلمه الحساب والفلسفة والمنطق والطب وغيرها من العلوم. انظر: «**عيون الأنباء**» (ص٤٣٧)، «**إخبار العلماء**» (ص٣٠٣)، «**نكت في أحوال ابن سينا**» للكاشي (ص١٠).

بالرَّفض، **فهم كما قال فيهم أبو حامدٍ:** (ظاهر مذهبهم الرَّفضُ، وباطنه الكفرُ المحضُ)[(١)*][(٢)].

الفصل الرَّابع: إنَّه إذا ثبتت «**الرِّسالة**»؛ ثبت ما أخبر به الرَّسول ممَّا ينكره بعضُ أهل البدع[(٣)]؛ كعذاب القبر وسؤال منكرٍ ونكيرٍ، وكالصِّراط، والشَّفاعة والحوض، ونحو ذلك ممَّا استفاضت به الأحاديث الصَّحيحة عن النَّبيِّ ﷺ.

وقد يُسْتَدلُّ عليه بدلائل من القرآن أيضًا، لكن ليس التَّصريح به في القرآن كالتَّصريح بالجَنَّة والنَّار، وقيام القيامة، وحشر الخلق؛ ولهذا لم ينكر «**القيامةَ**» و«**معادَ الأبدان**» أحدٌ من أهل القِبْلَة، وأنكر هذه الأمور -التي جاءت بها الأحاديث المستفيضة، بل المتواترة عند علماء أهل الحديث [*كأحاديث الشَّفاعة والحوض ونحو ذلك*][(٤)]- طوائفُ من أهل البدع؛ إمَّا من المعتزلة، وإمَّا من الخوارج، وإمَّا من غيرهما.

الفصل الخامس: أنَّ هذا **المصنِّف** وأمثالَه، إنَّما يذكرون الإيمان بـ«**السَّمعيَّات**» على طريق الإجمال، وأمَّا العلم بتفصيل ذلك؛ فإنَّما يعرفه من عرف الأحاديث الصَّحيحة في هذا الباب، وما جاء في ذلك من آيات القرآن[(٥)]، وتفسيرها الثَّابت عن الصَّحابة والتَّابعين ونحوهم.

الفصل السَّادس: أنَّه إذا عُلِم أنَّ محمَّدًا رسول الله، وأنَّ الله مُصَدِّقُه في قوله: «إنِّي رسولُ الله إليكم» -فالرَّسول هو المخبِر عن المرسِل بما

---

(١) انظر: «**فضائح الباطنية**» (ص٣٧).
(٢) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٣) بعدها في (م) زيادة: «على بعض».
(٤) ما بين النجمتين من زيادات «**النسخ الشامية**» (م، ك).
(٥) انظر لما ذكره الشَّيخُ من حال الأصبهاني في الباب: ما سبق في ترجمته (ص١٦).

أمره أن يُخبِر به-؛ عُلم بذلك أنَّه صادقٌ فيما يُخبِر به عن الله؛ إذ الكاذب فيما يُخْبِر به ليس برسولٍ في ذلك، كما أنَّ الذي لم يُرْسَل بشيءٍ قط هو كاذبٌ في كلِّ ما يُخْبِر به عمَّن زعم أنَّه أرسله بالأمر، كما قال ﷺ: «**إِذَا حَدَّثْتُكم عَنِ اللهِ، فَلَن أَكذِبَ عَلَى اللهِ**»(١).

وكما يُعلم أنَّه صادقٌ في **قوله**: «إني رسول الله إليكم»؛ يُعلم أنَّه صادقٌ في **قوله**: «إنَّ الله يقول لكم كذا، ويأمركم بكذا»؛ فتكذيبه في هذا الخبر المعيَّن كتكذيبه في الإخبار بأصل «**الرِّسالة**».

والطُّرق التي بها يُعلم صدقُه في المطلق؛ يُعلم بها صدقُه في المعيَّن وأَوْلى؛ فإنَّ ما دلَّ على الصِّدق في كلِّ ما يُخْبِرُ به عن الله؛ دلَّ على الصِّدق في هذا الخبر المعيَّن، كـ«**المُعْجِزَة**»؛ فإنَّ «**المُعْجِزَة**» دلَّت على صدقه في دعواه؛ ودعواه: «إنِّي صادقٌ على الله فيما أُخْبِرُ به عنه»، لم يَدَّع الصِّدْقَ عليه في بعض الأمور التي يُخْبِر بها عنه دون بعضٍ.

بل قال الله تعالى فيما أخبر به عنه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾، ثُمَّ قال: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَاطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٢٤﴾﴾(٣). وقال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٥﴾ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

(١) أخرجه مسلم (٢٤٣٦) من حديث طلحة بن عبيد الله.
(٢) الحاقة: (٤٤-٤٦).
(٣) الشورى: (٢٤).

﴿...﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾[(٢)]، ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ﴾[(٣)].

والرَّسول الذي يكذب على مُرْسِله في بعض الأمور؛ مثل الذي يكذب في أصل «**الرِّسالة**»، والله عالمٌ بحقائق الأمور؛ فلا فرق بين إظهار «**المعجزة**» على يد من يَكْذِب في أصل «**الرِّسالة**» أو يَكْذِب فيما يُخْبِر به عن مُرْسِله.

الفصل السَّابع: أنَّه إذا ثَبَتَ صِدْقُه في كلِّ ما يُخْبِر به عن الله؛ **فممَّا أَخبر** به عنه: القرآنُ؛ فإنَّه قد عُلم بالاضطرار أنه بَلَّغَ القرآنَ عن الله، **وأَخبر** أنَّ القرآن كلامُ الله، لا كلامُه.

وممَّا أَخبر الله به في القرآن:

❑ أنَّ الله أنزل عليه «**الكتاب**» و«**الحِكْمَةَ**».

❑ وأنَّه أمر أزواجَ نبيِّه أن يَذْكُرْنَ ما يُتْلَى في بيوتهنَّ من «**آيات الله**» و«**الحِكْمةِ**».

❑ وأنَّه امْتَنَّ على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولًا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكِّيهم ويعلِّمهم «**الكتاب**» و«**الحكمة**».

ومن المعلوم أنَّ ما يُذْكَرُ في بيوت أزواج النَّبيِّ: **إمَّا** القرآنُ، **وإمَّا** ما يقوله من غير القرآن؛ وذلك هو «**الحِكْمة**»، وهو «**السُّنَّة**»= فثبت أنَّ ذلك

---

(١) يونس: (١٥-١٦).
(٢) الإسراء: (٧٣-٧٥).
(٣) الأعراف: (١٠٤-١٠٥).

ممَّا أنزله الله تعالى وأمر بذكره[(١)].

وقد أمر الله بطاعته في القرآن في آياتٍ كثيرةٍ، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾[(٣)]، وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[(٤)]. فهذا وأمثاله يُبيِّنُ أنَّ الله أوجب اتِّباعَه فيما يقوله وإن لم يكن من القرآن.

وأيضًا: فرسالته اقتضت صِدْقَه فيما يُخْبِر به عن الله من القرآن وغير القرآن؛ فوجب بذلك تصديقه فيما أخبر به وإن لم يكن ذلك من القرآن[(٥)].



(١) انظر: «**إجازة ابن تيمية لمهذَّب الدين**» (ص٧)، «**الفتاوى**» (١/ ٦) (٣/ ٣٦٦) (٥/ ١٦٢) (١٩/ ١٧٥)، «**جامع المسائل**» (٣/ ٧٠) (٤/ ١٦٢)، «**جواب الاعتراضات المصرية**» (ص١٣، ٥٨).

(٢) النساء: (٨٠).

(٣) النجم: (١-٤).

(٤) الحشر: (٧).

(٥) بعدها في (م): «تم شرح العقيدة. والحمدُ لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم. يوم السبت خامس عشر شوال سنة خمس وعشرين وسبع مئة»، وفي (ك): «والله سبحانه وتعالى أعلم»، وفي (ل): «تم الشرح الصغير وهو الجواب المختصر [والحمد] لله الذي بنعمته تتم الصالحات [وعلى نبينا محمد] أفضل الصلوات وعلى آله وأصحابه».

الفهارس

- الفهارس اللفظية
- الفهارس العلمية

الفهارس اللفظية

- ❒ فهرس الآيات
- ❒ فهرس الأحاديث والآثار
- ❒ فهرس الشعر
- ❒ فهرس الأعلام
- ❒ فهرس الفرق والطوائف والقبائل
- ❒ فهرس الأماكن والبلدان
- ❒ فهرس الكتب
- ❒ فهرس المراجع

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾	[٢ – ٣]	٣٤٥، ٥٦٩
﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾	[٤]	٣٤٥
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾	[٥]	٣٤٦
﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾	[٦]	٣٤٦
﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾	[٧]	٤٢٦، ٤٤٦، ٥١٢
سورة البقرة		
﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾	[١٠]	٧٠٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٧٧﴾	[٢٠]	١٢٤
﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾	[٢١]	١٤٠، ٢٨٨، ٧٩٦، ٨١٩
﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾	[٢٢]	١٤٠، ٧٩٦
﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾	[٢٢]	١٣٧، ٣١٧، ٥١٩
﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾	[٢٣]	٨١٣، ٨٢٠
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾	[٢٤]	٨١٤، ٨٢٠
﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾	[٢٦]	٢٨٥
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾	[٢٨]	٣٤١
﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾	[٢٩]	٣٠٨
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	[٣٠ – ٣٣]	٥٠٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُۚ﴾	[٧٤]	٢٨٦
﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِۗ﴾	[٨٧]	٢٢٦
﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِۚ﴾	[١١٥]	٣٣٢
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ﴾	[١١٧]	٣٣٧
﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾	[١٢٨]	٥٠٥
﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾	[١٣٦]	٧٢١
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْۖ﴾	[١٤٦]	٦٦٦
﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا﴾	[١٥١]	٥٩٣
﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾	[١٥٢]	٣٣٩
﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾	[١٦٣]	١٢٤، ٢٠٤
﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾	[١٦٤]	٢١٤، ٢٨٥
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾	[١٦٥]	٢٣٣
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾	[١٧٧]	٨١٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾	[١٨٣]	٢٨٧
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾	[١٨٥]	١٢٦، ٢٨٧
﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌۖ﴾	[١٨٦]	٣٣٨
﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾	[١٩٠]	١٤٥
﴿يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾	[١٩٥]	١٣٨
﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾﴾	[٢٠٥]	١٤٤
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾	[٢١٠]	٣١١، ٣٣٢، ٣٣٧
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾	[٢١٤]	٦٧٤
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْۖ﴾	[٢١٦]	٥٠٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾	[٢٢٢]	٣٣٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ٢٢٧﴾	[٢٢٧]	٦٢٩
﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾	[٢٣٣]	٢٨٦
﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ﴾	[٢٥٣]	٤٩٠، ٥٧٢
﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم﴾	[٢٥٣]	٣٦٦
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾	[٢٥٥]	١٢٤، ٥٢٠، ٥٢٢، ٥٢٣، ٦٥٣
﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾	[٢٦١]	٢٨٧
﴿كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ﴾	[٢٦٤]	٢٨٧
﴿كَمَثَلِ جَنَّةِۢ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ﴾	[٢٦٥]	٢٨٧
﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	[٢٧٣]	٧٥٥
﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾	[٢٨٤]	٥٦٠
﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾	[٢٨٥]	٧٢٢

سورة آل عمران

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٍ ٤﴾	[٤]	٥١٣
﴿قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ﴾	[١٣]	٦٨٢
﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ﴾	[٢٨]	٣٣٣
﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾	[٣١]	٣٣٩
﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٢﴾	[٣٢]	١٤٤
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾	[٥٩]	٣٣٦
﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ﴾	[٧٣ - ٧٤]	٥٠٥
﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	[٧٧]	٣٣٣، ٣٣٥
﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾	[٩٧]	٥٦٤
﴿وَكُنتُمۡ عَلَىٰ شَفَا حُفۡرَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنۡهَاۗ﴾	[١٠٣]	٥٤٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَثَلِ رِيحٍ﴾	[١١٧]	٢٨٧
﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ وَأَنتُمۡ أَذِلَّةٞۖ﴾	[١٢٣]	٦٧٥
﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ﴾	[١٢٦]	٢٨٧
﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣٩﴾	[١٣٩ - ١٤١]	٦٧٢
﴿وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٤١﴾	[١٤١]	٦٧٥
﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ﴾	[١٤٢]	٦٧٤
﴿يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٦﴾	[١٤٦]	١٣٨
﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾	[١٦٦ - ١٦٨]	٦٧٣
﴿إِنَّمَا نُمۡلِي لَهُمۡ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِثۡمٗاۚ﴾	[١٧٨]	٦٧٤
﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾	[١٧٩]	٦٧٣
﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُ﴾	[١٨١]	٣٣٥، ٣٣٩

سورة النساء

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾	[٤٨]	٢٢٠
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾	[٥٨]	٦٢٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾	[٥٩]	١٢٠، ٣١٠
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾	[٦٥]	١٢٠
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾	[٨٠]	٨٢٩
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾	[٨٢]	٥١٧، ٥٢٩، ٧٧٦
﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ٨٧﴾	[٨٧]	٣٣٩، ٦١٤
﴿وَمَن يَقۡتُلۡ مُؤۡمِنٗا مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾	[٩٣]	٣٤٠
﴿إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾	[١٠٨]	١٤٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ﴾	[١١٣]	٥٩٣
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ﴾	[١٣٥]	٥٩٠
﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾	[١٣٦]	٨١٩
﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾	[١٦٤]	٦١٣
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾	[١٦٥]	٢٨٨، ٥٤٠
﴿وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ﴾	[١٧١]	٦١٤

سورة المائدة

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾	[٣]	٧٥٧
﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ ١٥﴾	[١٥ – ١٦]	٢٨٥
﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	[٥٤]	١٣٨، ١٤١، ٣٤١، ٥٠٦
﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾	[٦٤]	٣٣٢
﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾	[٦٤]	٦٤٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾	[٦٧]	٤٦٩
﴿وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾	[٨١]	٧٦٤
﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطۡعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾	[٨٩]	٧٥٥
﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾	[٩٧]	٢٨٨
﴿ٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٩٨﴾	[٩٨]	٥١٣
﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾	[١١٥]	٦١٣
﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾	[١١٦]	٣٣٣
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ ١٢٠﴾	[١٢٠]	٢٢٨

سورة الأنعام

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَوۡ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ كِتَٰبٗا فِي قِرۡطَاسٖ﴾	[٧ – ٩]	٧٨٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾	[١٩]	٢٣٦
﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾	[٤٠ – ٤١]	٢٣٦
﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ﴾	[٤٦]	٢٣٠، ٢٣٦
﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾	[٥٤]	٣٣٣
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ﴾	[٧٣]	٣٣٦
﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾	[٧٣]	٦١٤
﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ٧٦﴾	[٧٦]	٢٦٥
﴿فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ٧٨﴾	[٧٨ – ٨١]	٢٣٤
﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾	[٩١]	٤١١، ٧٨٧
﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾	[٩٢]	٧٨٧
﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾	[٩٣]	٧٨٧، ٧٨٩
﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	[٩٤]	٢٣٣
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا﴾	[٩٧]	٢٨٩
﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾	[١٠٠ – ١٠٣]	٥٨٨
﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾	[١٠٣]	٥٢٣
﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾	[١٠٩ – ١١٠]	٧٦٠
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾	[١١٢]	٣٦٦، ٥٧٢
﴿وَتَمَّتْ كلمات رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾	[١١٦]	٦١٣، ٧٧٧
﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾	[١٢٢]	٥٤٠
﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾	[١٢٥]	١٤٢، ٧٣١
﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾	[١٥١]	٥٥٣
﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ﴾	[١٥٣]	٧٣٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	[١٥٨]	٣٣٧، ٦٢٠
﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾﴾	[١٦٥]	٥١٣

سورة الأعراف

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾	[٥٤]	٣٣٧، ٦٢٠
﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾	[٥٤]	٦١٥
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾	[٥٧]	٢٨٤، ٢٨٦
﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾	[٦٥]	٣٣٦
﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾	[٧٥ – ٧٦]	٦٧٠
﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾	[٨٨ – ٨٩]	٦٧٠
﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾﴾	[١٠٤ – ١٠٥]	٨٢٨
﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾	[١٤٣]	٦١٣
﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾	[١٤٨]	٦٥٥
﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾	[١٤٨]	٦٢٧
﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا﴾	[١٥٥]	٤٨٣
﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾	[١٥٦]	١٣٨
﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾	[١٥٧]	٧٥٥
﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾	[١٧٠]	٧٥٦
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾	[١٨٠]	٦٣٥
﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾	[١٨٥]	٣٣٩
﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٠٠﴾﴾	[٢٠٠]	٦٢٩

سورة الأنفال

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾	[٢ – ٤]	٧٥٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة التوبة		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾	[٤]	١٣٨
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	[٦]	٤٧٠
﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾	[١٤]	٢٨٥
﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ﴾	[٢٥ - ٢٦]	٦٧٥
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾	[٣٨ - ٣٩]	٧٩٨
﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾	[٤٧]	٧٦٩
﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾	[٦٠]	٧٥٥
﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾	[٦١]	٧٦٥
﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾	[٦٢]	١٢٠
﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ﴾	[٧٥ - ٧٧]	٦٧٦
﴿قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ﴾	[٩٤]	٦١٤
﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ﴾	[١٠٥]	٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٧
سورة يونس		
﴿الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾	[١ - ٢]	٧٨٦
﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾	[٥]	٢٨٩
﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾	[١٤]	٣٣٧
﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾	[١٥ - ١٦]	٨٢٧
﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾	[١٨]	٢٣٢
﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾	[١٨]	٥٢١
﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾	[١٩]	٦١٣
﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾	[٢٤]	٢٨٧
﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾	[٦٢ - ٦٣]	٧٦٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكّٖ مِّمَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ﴾	[٩٤]	٧٨٢

سورة هود

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٥٠﴾	[٤]	٢٢٨
﴿فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ﴾	[١٣]	٨١٣
﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتۡلُوهُ شَاهِدٞ مِّنۡهُ﴾	[١٧]	٧٨٩
﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٨﴾	[١٨]	٣٥١
﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾	[٢٧]	٦٧٠
﴿وَهِيَ تَجۡرِي بِهِمۡ فِي مَوۡجٖ كَٱلۡجِبَالِ﴾	[٤٢]	٢٨٦
﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾	[٤٤]	٢٨٦
﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهَآ إِلَيۡكَۖ﴾	[٤٩]	٧٨٤
﴿وَمَا ظَلَمۡنَٰهُمۡ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡۖ﴾	[١٠١]	٥٦٣
﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗۖ﴾	[١١٨]	٥٧٢

سورة يوسف

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾	[٢]	٢٨٩
﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾	[٣]	٦١٤
﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾	[١٧]	٧٦٥
﴿ذَٰلِكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ نُوحِيهِ إِلَيۡكَۚ﴾	[١٠٢]	٧٨٤
﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ١٠٦﴾	[١٠٦]	٢٠٥
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا يُوحِيٓ إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ﴾	[١٠٩ – ١١١]	٦٨٣، ٧٨٦

سورة الرعد

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ﴾	[١١]	٣٣٧
﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾	[١٧]	٧٣٨
﴿كَذَٰلِكَ أَرۡسَلۡنَٰكَ فِيٓ أُمَّةٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهَآ أُمَمٞ﴾	[٣٠]	٦٣٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾	[٣٥]	٣٧٧، ٤٤١
﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَۖ﴾	[٣٦]	٧٨٥
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَٰجًا وَذُرِّيَّةًۚ﴾	[٣٨]	٧٨٧
﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْۚ﴾	[٤٣]	٧٨٣

سورة إبراهيم

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾	[٤]	٢٨٩
﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦۖ﴾	[١١]	٥٠٦
﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ﴾	[٤٠]	٥٠٥
﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾﴾	[٤٨]	٢٥٩

سورة الحجر

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾	[٢٢]	٢٨٦
﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾	[٤٩ - ٥٠]	٥١٣
﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ ﴿٧٣﴾﴾	[٧٣ - ٧٩]	٦٨١

سورة النحل

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُۚ﴾	[١]	٦١٥
﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾	[١٧]	٤٩٧
﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾	[٣٦]	٢٠٥
﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ﴾	[٣٨]	٥٥٩
﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوحَىٰٓ إِلَيْهِمْۚ﴾	[٤٣ - ٤٤]	٧٨٤، ٧٨٦
﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۖ﴾	[٥١]	٢٠٤
﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ﴾	[٥٣]	٦١٤
﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾	[٥٨ - ٦٢]	٤٧٥، ٦٥٣
﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰۚ﴾	[٦٠]	٥٧٨
﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَۚ﴾	[٧٤]	٥١٩
﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾	[٧٥]	٤٩٧، ٦٥٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾	[٧٦]	٤٩٧، ٦٢٧، ٦٥٤
﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا﴾	[٨١]	٢٨٦
﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾	[٩٠]	٧٥٥
سورة الإسراء		
﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾	[٩]	٧٣٧
﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾	[١٥]	٥٤٠
﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾	[١٦]	٣٢٧، ٣٣٧
﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾	[٦٠]	٢٨٩
﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾	[٧٣ - ٧٤]	٨٢٨
﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾	[٧٤ - ٧٥]	٧٩٩
﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾	[٨١]	٧٩٩
﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾	[٨٨]	٨١٤
﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾	[٩٤ - ٩٥]	٧٨٦
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	[١٠٢]	٣٩١، ٧٦٠
﴿قُلْ ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوْ لَا تُؤْمِنُوٓا۟ ۚ﴾	[١٠٧ - ١٠٩]	٧٨٥
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾	[١١٠]	٦٣٥
﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾	[١١١]	٢٥٨
سورة الكهف		
﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ﴾	[٥]	١٢٨
﴿هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ﴾	[١٥]	٢٣٣
﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ﴾	[٣٣]	٢٨٧
﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾	[٦٩]	٣٣٨
﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾	[٧٧]	٣٦٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾	[١٠٩]	٣٧٦

سورة مريم

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (١٧)﴾	[١٧]	٦١٥
﴿يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾	[٤٢]	٦٥٥
﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا (٥٢)﴾	[٥٢]	٦١٣
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا (٦٥)﴾	[٦٥]	١٣٦، ٥١٩
﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَٰنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا (٩٢)﴾	[٩٢]	٥٦٣
﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾	[٩٧]	٢٨٩

سورة طه

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ (٥)﴾	[٥]	٣٠٨، ٣٣٢
﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَىٰ (١١)﴾	[١١ - ١٣]	٣٣٦
﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾	[١٤]	١٣١، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٩، ٧٥٦، ٧٩٤
﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ (٤٦)﴾	[٤٦]	٣٣٥، ٣٣٩، ٦٢٩
﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ (٤٩)﴾	[٤٩ - ٥٤]	٧٩٧
﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ (٥٠)﴾	[٥٠]	٢٦٠
﴿فَقَالُوا هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ (٨٨)﴾	[٨٨]	٦٥٥
﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا (٨٩)﴾	[٨٩]	٦٢٧، ٦٥٥
﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾	[١١١]	١٢٤
﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا (١١٢)﴾	[١١٢]	٨٠٧

سورة الأنبياء

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا يُوحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾	[٧ - ٨]	٧٨٧
﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾	[١٨]	٧٩٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾	[٢٢]	٢٢٠، ٢٢٩
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ﴾	[٢٥]	٢٠٤، ٢٣٣
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦﴾	[٢٦]	٥٦٣
﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾	[٧٣]	٥٠٥
﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾	[٩٨]	٨١٥
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾	[١٠١]	٨١٥
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾	[١٠٧]	٥١٥
سورة الحج		
﴿ٱهۡتَزَّتۡ وَرَبَتۡ وَأَنۢبَتَتۡ مِن كُلِّ زَوۡجِۭ بَهِيجٖ ٥﴾	[٥]	٢٨٥
﴿مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ﴾	[٥]	٢٨٩
﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٖ جَعَلۡنَا مَنسَكٗا لِّيَذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلۡأَنۡعَٰمِۗ﴾	[٣٤]	٢٨٩
﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَثَمُودُ ٤٢﴾	[٤٠ – ٤٤]	٦٧٩
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾	[٥٢]	٧٢٢
﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾	[٧٥]	٤٦٨
سورة المؤمنون		
﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ١٢﴾	[١٢ – ١٤]	٣٤٠
﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ﴾	[٤٤]	٣٤١
﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨٤﴾	[٨٥ – ٩٠]	٢٠٥، ٢٣٠
﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ﴾	[٩١]	٢٣٨، ٢٥٤، ٢٥٨
﴿وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾	[١١٧]	٢٣٣
سورة النور		
﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ وَأَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم﴾	[٢٤ – ٢٥]	٦٠٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	[٦٢]	٧٥٦
سورة الفرقان		
﴿وَلَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾	[٢]	٥٢٠
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ﴾	[٣٢]	٢٨٨
﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا (٣٣)﴾	[٣٣]	٥٩٠
﴿وَلَوۡ شِئۡنَا لَبَعَثۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٖ نَّذِيرٗا (٥١)﴾	[٥١]	٥٧٢
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْۤ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾	[٦٠]	٦٣٥
سورة الشعراء		
﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗۖ وَمَا كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّؤۡمِنِينَ (٨)﴾	[٨ – ٩]	٦٨٠
﴿وَإِذۡ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئۡتِ ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ (١٠)﴾	[١٠]	٣٣٦، ٦١٤
﴿فَٱذۡهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ (١٥)﴾	[١٥]	٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٩
﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ (٢٣)﴾	[٢٣]	٣٩١
﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ (٦١)﴾	[٦١ – ٦٨]	٦٨٠
﴿قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ (٧٢)﴾	[٧٢ – ٧٤]	٦٥٥
﴿قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ (٧٥) أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ (٧٦)﴾	[٧٥ – ٧٧]	٢٣٤
﴿قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ (١١١)﴾	[١١١]	٦٧٠
﴿فَأَخَذَهُمۡ عَذَابُ يَوۡمِ ٱلظُّلَّةِۚ﴾	[١٨٩ – ١٩١]	٦٨٠
﴿ٱلَّذِي يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ (٢١٨) وَتَقَلُّبَكَ فِي ٱلسَّٰجِدِينَ (٢١٩)﴾	[٢١٨ – ٢١٩]	٣٣٥
﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ (٢٢١)﴾	[٢٢١ – ٢٢٣]	٦٦١، ٧٧٧
﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّهُمۡ فِي كُلِّ وَادٖ يَهِيمُونَ (٢٢٥)﴾	[٢٢٥ – ٢٢٦]	٦٦٢
سورة النمل		
﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنۡ حَوۡلَهَا﴾	[٨]	٣٣٦
﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾	[١٤]	٣٩١
﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓۗ﴾	[٦١ – ٦٣]	٢٣٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾	[٦٠]	٢٣٠
﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾	[٨٨]	٥١٢

سورة القصص

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾	[١٣]	٢٨٨
﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾	[٢٧]	٣٣٨
﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ﴾	[٣٠]	٣٣٦
﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾	[٣٨]	٣٩١
﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِىِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ﴾	[٤٤ – ٥٥]	٧٨٤
﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾	[٤٨]	٧٨٨
﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾	[٦٢]	٦١٣
﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦٥﴾﴾	[٦٥]	٣٣٦، ٦١٤، ٦٢٠
﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾	[٦٨]	٤٨٣
﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾	[٧٣]	٢٨٩
﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾	[٨٨]	٣٣٢

سورة العنكبوت

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟﴾	[١ – ٣]	٦٧٣
﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ﴾	[٨]	٢٨٦
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ﴾	[١٠ – ١١]	٦٧٣
﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾	[٣٧ – ٤٣]	٦٨٠
﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾	[٤٥]	٧٥٥، ٧٥٦
﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾	[٤٨]	٧٨٢
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	[٦١]	٢٢٩
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾	[٦٣]	٢٢٩

سورة الروم

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟﴾	[٩]	٤٨١

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾	[٢٧]	٣٤٠، ٥٠٨
﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾	[٢٨]	٤٧٥، ٦٥٣
﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾	[٣٠ - ٣٦]	٢٣٣
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾	[٥٠]	٢٢٨
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾	[٥٤]	٤٨٢

سورة لقمان

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	[٢٥]	٢٠٥، ٢٢٩
﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾	[٢٧]	٣٧٦

سورة السجدة

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾	[٧]	٥١٢
﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾	[١٣]	٣٦٦، ٤٩٠، ٥٧٢
﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾	[١٣]	٦١٤
﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴿٢٢﴾﴾	[٢٢]	٥١٣
﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟﴾	[٢٤]	٤٥٢
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ﴾	[٢٧]	١٤٠، ٧٩٧

سورة الأحزاب

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾	[٤]	٦١٣
﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾	[٦]	١٢٠

سورة سبأ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾	[٣]	٥٥٩
﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾	[٣]	٥٢٣، ٦٥٣
﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾	[٦]	٥٩٠، ٧٨٥
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾	[٢٣]	٣١٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَـٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ ﴿٤٩﴾﴾	[٤٩]	٧٩٩
سورة فاطر		
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ﴾	[٣٢]	٣٤١
﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾﴾	[١٩ - ٢٢]	٤٩٧
﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾﴾	[١٩ - ٢٣]	٥٤٠
سورة يس		
﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾	[٢٢ - ٢٥]	٢٣٣
﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾	[٤١ - ٤٢]	٦٨٤
﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ﴾	[٦٥]	٧٢٩
﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَـٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾	[٧٨ - ٧٩]	٤٧٥
﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ﴾	[٨١]	٤٧٥
﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾	[٨٢]	٣٢٨، ٣٣٧، ٣٦٧، ٣٦٨، ٦٢٠
سورة الصافات		
﴿سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾	[١٠٢]	٣٣٨
﴿وَإِنَّ لُوطًا لَّمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٣٣﴾﴾	[١٣٣ - ١٣٨]	٦٨٢
سورة ص		
﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾﴾	[٥]	٢٣٦
﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾﴾	[١٢ - ١٤]	٦٨٠
﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	[٢٨]	٥٣٦
﴿إِنَّ هَـٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ﴿٥٤﴾﴾	[٥٤]	٣٧٧، ٤٤١
﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ﴾	[٧٥]	٣٣٢
سورة الزمر		
﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾	[٣]	٢٣٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾	[٦]	٣٤٠
﴿إِن تَكۡفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ﴾	[٧]	١٤٤، ٣٣٩، ٥٠٤
﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ﴾	[٩]	٤٩٧
﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾	[٢٣]	٣٣٩
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾	[٣٨]	٢٢٩
﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ﴾	[٦٢]	٥١٢
﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾	[٦٧]	٣٣٢
سورة غافر		
﴿كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۖ﴾	[٥]	٦٧٩
﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ﴾	[٧]	٣٣٣
﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾	[٧]	١٣٧
﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ﴾	[١٥ - ١٦]	١٢٤
﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾	[٢١ - ٢٢]	٦٧٩
﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ ٣١﴾	[٣١]	١٢٦
﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ٣٥﴾	[٣٥]	٧٦٠
﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾	[٣٦ - ٣٧]	٣٩١
﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾	[٣٧]	٧٦٠
﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ ٥١﴾	[٥١]	٦٧٩
﴿لَخَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَكۡبَرُ مِنۡ خَلۡقِ ٱلنَّاسِ﴾	[٥٧]	٥٠٨
﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلٗا مِّن قَبۡلِكَ مِنۡهُم مَّن قَصَصۡنَا عَلَيۡكَ﴾	[٧٨]	٦٧٩
﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾	[٨٢ - ٨٥]	٦٨٠
سورة فصلت		
﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ﴾	[١١]	٣٣٧، ٦٢٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾	[١٥]	٤٨١
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾	[٢٠]	٦٠٨
﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾	[٢١]	١٣٢، ٧٢٩
﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾	[٣٦]	٦٢٩
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾	[٤٦]	٥٦٣، ٦٥٣
﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾	[٥٣]	١٤٤
سورة الشورى		
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٥٠﴾﴾	[٩]	٢٢٨
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾	[١١]	١٢٤، ١٣٦، ٣٣٢، ٥١٩، ٥٩١
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾	[٢٤]	٧٩٩، ٨٢٧
﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾﴾	[٣٤ – ٣٥]	٢٨٨
﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾	[٥٢]	٢٢٦
﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾	[٥٢]	٢٨٥
سورة الزخرف		
﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾	[٩]	٢٢٩
﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾﴾	[٢٦ – ٢٨]	٢٣٤
﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾	[٤٥]	٢٣٣
﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾	[٥٥]	٣٣٩
﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾	[٥٧ – ٥٨]	٨١٥
﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم﴾	[٨٠]	٣٣٩

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الدخان		
﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾﴾	[٣٠ – ٣٢]	٤٨٣
سورة الجاثية		
﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُۚ﴾	[١٤]	٢٨٩، ٦١٤
﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾	[١٨]	٣٤١
﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾	[٢١]	٥٣٦
سورة الأحقاف		
﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾	[٩]	٧٨٣
﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ﴾	[١٠]	٧٨٢
﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾	[٢٥]	٢٨٦
﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْقُرَىٰ﴾	[٢٧ – ٢٨]	٦٨١
﴿قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ﴾	[٣٠]	٧٨٩
سورة محمد		
﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿١﴾﴾	[١ – ٣]	٥٢٩
﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾	[٤ – ٦]	٥٠٨
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضْوَٰنَهُۥ﴾	[٢٨]	٣٣٩
﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْۚ﴾	[٣٠]	٦٦٤
﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾	[٣٨]	٧٩٨
سورة الفتح		
﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْۚ﴾	[١٠]	٣٣٢
﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾	[٢٧]	٣٢٧، ٣٣٨
﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾	[٢٩]	٢٨٧
سورة الحجرات		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾	[٢]	٤٧٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصۡوَٰتَهُمۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ﴾	[٣]	٤٧٠
﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾	[٧]	٥٠٥
﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	[١٥]	٧٥٦
﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ﴾	[١٧]	٥٠٥

سورة ق

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَنَزَّلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ مُّبَٰرَكٗا فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ جَنَّٰتٖ﴾	[٩ – ١١]	٢٨٥
﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ١٦﴾	[١٦]	٣١١
﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّن قَرۡنٍ هُمۡ أَشَدُّ مِنۡهُم بَطۡشٗا﴾	[٣٦ – ٣٧]	٦٧٩
﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾	[٣٨]	٥٢٣

سورة الذاريات

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ٢﴾	[١ – ٣]	٢٨٦
﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥﴾	[٣٥ – ٣٧]	٦٨٢
﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ٥٨﴾	[٥٨]	٤٨٢

سورة الطور

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَمۡ يَقُولُونَ شَاعِرٞ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيۡبَ ٱلۡمَنُونِ ٣٠﴾	[٣٠ – ٣٤]	٨١٣
﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ٣٥﴾	[٣٥]	١٥٩
﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ﴾	[٤٨]	٣٣٢

سورة النجم

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ٢﴾	[١ – ٤]	٨٢٩
﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ ٥ ذُو مِرَّةٖ فَٱسۡتَوَىٰ ٦﴾	[٥ – ٦]	٤٨٢
﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ٢٦﴾	[٢٦]	٥٢١
﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ بِٱلۡحُسۡنَى ٣١﴾	[٣١]	٢٨٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الرحمن		
﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ (١٠)﴾	[١٠]	٢٨٩
﴿فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (١٣)﴾	[١٣]	١٤٠
﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ (٢٩)﴾	[٢٩]	٣٣٨
سورة الواقعة		
﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ (٥٨)﴾	[٥٨ - ٧٤]	٧٩٦
سورة الحديد		
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٥٠)﴾	[٢]	٢٢٨
﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾	[٣]	٣٧٧
﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ﴾	[٢٥]	٥٩٠
﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ﴾	[٢٩]	٢٨٨
سورة المجادلة		
﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	[١]	٣٣٥، ٣٣٩
﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	[٢٢]	٧٦٤
﴿أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾	[٢٢]	٢٢٦
سورة الحشر		
﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ﴾	[٢]	٦٨٢
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾	[٧]	٢٨٨
﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾	[٧]	١٢٠
﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾	[٩]	٣٤٦
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ﴾	[١١ - ١٢]	٦٧٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الممتحنة		
﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾	[٤]	٢٣٥
سورة الصف		
﴿يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّٗا كَأَنَّهُم بُنۡيَٰنٞ﴾	[٤]	١٣٨
﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ لِمَ تُؤۡذُونَنِي﴾	[٥]	٧٦٠
سورة التغابن		
﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١﴾	[١]	٢٢٨، ٥٦٩
﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾	[٧]	٥٥٩
﴿وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ١٧ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾	[١٧ – ١٨]	١٢٤
سورة الطلاق		
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ وَمِنَ ٱلۡأَرۡضِ مِثۡلَهُنَّ﴾	[١٢]	٢٨٨
سورة الملك		
﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ١﴾	[١]	٢٢٨
﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ﴾	[٩ – ١٠]	٥٣٩
﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾	[١٠]	٤٠٩، ٤٣٤
﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾	[١٤]	٤٧٥، ٤٧٦، ٨٠٦
سورة القلم		
﴿أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ٣٥﴾	[٣٥ – ٣٦]	٥٣٦
سورة الحاقة		
﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهۡلِكُواْ بِٱلطَّاغِيَةِ ٥﴾	[٥ – ٦]	٢٨٦
﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ ١١﴾	[١١ – ١٢]	٢٨٦، ٦٨٤
﴿وَيَحۡمِلُ عَرۡشَ رَبِّكَ فَوۡقَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ ثَمَٰنِيَةٞ ١٧﴾	[١٧]	٣٣٢
﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩﴾	[١٩]	٣٥١

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ (١٩)﴾	[٤٠ – ٤٣]	٤٦٨
﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ (٤٥)﴾	[٤٤ – ٤٨]	٧٩٩، ٨٢٧
سورة نوح		
﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا..﴾	[٢٣ – ٢٤]	٢٣١
سورة الجن		
﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾	[١٠]	٥١٢
﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾	[٢٨]	٤٦٩
سورة المزمل		
﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ﴾	[١٥ – ١٦]	٧٨٩
سورة المدثر		
﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا (١١)﴾	[١١ – ٢٥]	١٨٤، ٤٦٩
﴿فَكَّرَ وَقَدَّرَ (١٨)﴾	[١٨]	٨١٤
﴿ثُمَّ نَظَرَ (٢١) ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ (٢٢)﴾	[٢١ – ٢٥]	٨١٤
﴿لِيَسۡتَيۡقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾	[٣١]	٢٨٨
﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ﴾	[٣١]	٧٠٥
سورة المرسلات		
﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا (١) فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا (٢)﴾	[١ – ٤]	٢٨٦
﴿أَلَمۡ نُهۡلِكِ ٱلۡأَوَّلِينَ (١٦) ثُمَّ نُتۡبِعُهُمُ ٱلۡأٓخِرِينَ (١٧)﴾	[١٦ – ١٧]	٣٤٠
سورة النبأ		
﴿أَلَمۡ نَجۡعَلِ ٱلۡأَرۡضَ مِهَٰدٗا (٦)﴾	[٦ – ١٦]	٧٩٦
سورة النازعات		
﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ (١٥) إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾	[١٥ – ١٦]	٣٣٦
﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ (٢٤)﴾	[٢٤]	٣٩١، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٨
﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا (٢٧)﴾	[٢٧ – ٣١]	٣٤١

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة عبس		
﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ۝١٩﴾	[١٩ – ٢٦]	٣٤٠
﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ۝٢٤﴾	[٢٤ – ٣٢]	٧٩٧
سورة التكوير		
﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩﴾	[١٩ – ٢١]	٤٦٨، ٤٨٢
سورة الانشقاق		
﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨﴾	[٨]	٣٤٠
سورة الأعلى		
﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾	[١ – ٥]	٢١٣، ٢٦٠
سورة الفجر		
﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾	[٢٢]	٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٣٢، ٣٣٧
سورة الليل		
﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾	[٧]	٣٤٠
﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾	[١٠]	٣٤٠
﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾	[١٤]	٢٨٦
سورة الضحى		
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾	[٥]	٣٤٠
سورة العلق		
﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾	[١ – ٥]	٢١٤، ٢٦٠
﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝٧﴾	[٦ – ٧]	٦٧٤
سورة البينة		
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧﴾	[٧]	٧٥٧
سورة الزلزلة		
﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾	[٢]	٢٨٥

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة الفيل		
﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ ١﴾	[١ – ٥]	٦٨٢
سورة قريش		
﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ١﴾	[١ – ٤]	٦٨٢
سورة المسد		
﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾	[١]	٦٤٥
سورة الفلق		
﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢﴾	[٢]	٥١٣
سورة الإخلاص		
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾	[١]	١٦٨، ٢١٠، ٣٠٩، ٥١٩، ٦٠٤
﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢﴾	[٢]	٢١٠، ٣٠٩، ٥١٩
﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾	[٣]	٢١٠، ٣٠٩، ٥١٩
﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾	[٤]	١٣٧، ٢١٠، ٣٠٩، ٥١٩

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	الراوي	الصفحة
اشتد غضب الله على قوم	أبو هريرة	٣٤٩
أبلغوا قومنا أنا لقينا ربنا فرضي عنا	أنس بن مالك	٣٤٨
أتدرون ماذا قال ربكم الليلة	زيد بن خالد	٣٤٣، ٦٢٠
أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله ارض عني	عمرو بن مالك الرؤاسي	٣٤٨
أدركت مشايخنا منذ سبعين سنة*	سفيان بن عيينة	٦١٠
إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت*	عبد الله بن مسعود	٣١٦، ٣١٨
إذا حدثتكم عن الله فلن أكذب على الله	طلحة بن عبيد الله	٨٢٧
إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه*	الفضيل بن عياض	٣١٠
إذا قالوا للمريض اللهم ارحمه*	–	٦٧٥
إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها	أبو هريرة	٣١٨، ٣٤٣
إذا مضى نصف الليل – أو ثلثا الليل – ينزل الله إلى السماء الدنيا	رفاعة بن عرابة الجهني	٣٣١
أربع من كن فيه كان منافقا خالصا	عبد الله بن عمرو	٦٧٦
﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارتفع إلى السماء*	ابن عباس	٣٠٨
﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: ارتفع*	أبو العالية	٣٠٨
﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: علا على العرش*	مجاهد بن جبر	٣٠٨
﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ أي صعد*	الفراء	٣٠٨
أسئلة هرقل لأبي سفيان عن رسول الله ﷺ ودعوته	عبد الله بن عباس	٦٦٨
أصدق الأسماء الحارث وهمام	أبو وهب الجشمي	٢٢٠
أرى عرشا على الماء	أبو سعيد الخدري	٦٦١

الحديث	الراوي	الصفحة
أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق	خولة بن حكيم	٥٢٦
ألا أبعثك على ما بعثني به رسول الله ﷺ	علي بن أبي طالب	٢٣١
ألا أخبركم عن هؤلاء النفر	أبو واقد الليثي	٣٤٧
أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم	عائشة	٥٩٠، ٧٧٠
إن الرب بفعله وتكوينه وقوله غير مخلوق*	البخاري	٣٦٨
إن القرآن يسرى به*	حذيفة بن اليمان	١٢٨
إن الله ضرب الحق على لسان عمر وقلبه	عبد الله بن عمر	٧١٩
إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها	أبو ثعلبة الخشني	٣٢٣
إن الله قال: من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب	أبو هريرة	٧٥٣
إن الله قدر مقادير الخلائق	عبد الله بن عمرو	٣٧٧
إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم	أبو هريرة	٣٤٦
إن الله يحدث من أمره ما يشاء	عبد الله بن مسعود	٣٤٣
أن الناس قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة	أبو هريرة، أبو سعيد الخدري	٣٤٤
أن النبي ﷺ قرأ على المنبر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾	أبو هريرة	٦٢٩
إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا	عائشة	٢٣٢
إن ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله	أبو هريرة	٣٤٣
أن سليمان قال: لأطوفن الليلة تسعين امرأة	أبو هريرة	٣٣٨
إن عمرو بن لحي بن قمعة بن خندف هو أول من غير دين إبراهيم	أبو هريرة	٢٣٠
إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب*	عمر بن الخطاب، عمران بن حصين	٥٥٦
إن لله تسعة وتسعين اسما	أبو هريرة	٥١٣
إن لله ملائكة فضلا عن كتاب الناس	أبو هريرة	٣٥٠
إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد	جندب بن عبد الله	٢٣٢

الحديث	الراوي	الصفحة
إن هذا كلام لم يخرج من إل*	أبو بكر الصديق	١٢٩، ٨١٦
إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة	أم سلمة	٦٦٧، ٧٨٢
أن يهوديا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد إن الله يمسك السموات على إصبع	عبد الله بن مسعود	٥٢٨
إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية*	عبد الله بن المبارك	٦٠٤
أنت الأول فليس قبلك شيء	أبو هريرة	٣٧٧
الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن	البراء بن عازب	٣٤٨
إنكم ترون ربكم كما ترون هذا القمر	جرير بن عبد الله	٤٥٥
إنكن ناقصات عقل ودين	أبو سعيد الخدري	٧٥٨
إنما الأعمال بالنيات	عمر بن الخطاب	٤٧٠
إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون	أبو هريرة	٧١٩، ٧٢٣
إني لأعرف حجرا بمكة كان يسلم علي	جابر بن سمرة	١٣٢
إني قد خشيت على عقلي	عائشة	٦٦٥
أول ما خلق الله العقل	-	٥٥١
أوقد وجدتموه	أبو هريرة	٧٣٨
أولست قد أعطيت العهود والمواثيق	أبو هريرة	٣٤٤
أومخرجي هم	عائشة	٦٦٧، ٧٨٢
آية المنافق ثلاث	أبو هريرة	٦٧٦
الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته	أبو هريرة، وعمر بن الخطاب	٨١٩
الإيمان يزيد وينقص*	عمير بن حبيب	٧٥٩
أين الله؟ قالت: في السماء	معاوية بن الحكم	٧٥٨
الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه	سلمان الفارسي	٣٢٣
الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة	عبد الله بن عباس	٧٣٨
خط لنا رسول الله ﷺ خطا	عبد الله بن مسعود	٧٣٧

الحديث	الراوي	الصفحة
خير القرون القرن الذي بعثت فيهم	عمران بن حصين	٧٣٣، ٧٦٩
الدنيا حلوة خضرة	أبو سعيد الخدري	٣٤٦
ذلك هو عرش الشيطان	أبو سعيد الخدري	٦٦١
زينوا القرآن بأصواتكم	البراء بن عازب	٣١٧، ٤٧٠
سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾: ارتفع*	بشر بن عمر	٣٠٨
سئل ﷺ أي أشد الناس بلاء	سعد بن أبي وقاص	٦٧٤
صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد*	عبد الله بن عباس	٢٣١
عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر	عبد الله بن مسعود	٦٦٠، ٧٧٢
العليم الكامل في علمه*	عبد الله بن عباس	٥١٩
العينان تزنيان وزناهما النظر	أبو هريرة	٦٧٤
فتناول النبي ﷺ سبع حصيات	أبو ذر الغفاري	١٣٢
فرب حامل فقه غير فقيه	زيد بن ثابت	٤٧٠
فيقول الله: يا ابن آدم أترضى أن أعطيك الدنيا ومثلها معها	عبد الله بن مسعود	٣٤٥
قد خبأت لك خبيئا	عبد الله بن عمر	٦٦١
قراءة (ولا محدث)	عبد الله بن عباس	٧٢٢
القرآن كلام الله ليس بمخلوق*	جعفر بن محمد	٦١٢
القرآن كلام الله من قال: إنه مخلوق؛ فهو كافر*	علي بن المديني	٦١١
كان رسول الله ﷺ عامة نهاره يحدثنا عن بني إسرائيل	عبد الله بن مسعود، عمران بن حصين، عبد الله بن عمرو بن العاص	٧٨٩
كان الله ولم يكن شيء قبله	عمران بن حصين	٣٧٧
كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة	جابر بن عبد الله	٤٨٢
كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة*	الزهري	٧٣٧
كفى بخشية الله علما*	عبد الله بن مسعود	٧٦٣

الحديث	الراوي	الصفحة
كل من عصى الله فهو جاهل*	–	٧٦٣
الكلام أوسع من أن يكذب ظريف*	ابن سيرين	٥٥٧
كيف أرحمه من شيء به أرحمه*	سلام بن مطيع	٦٧٥
كيف تصنعون بـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾*	يحيى بن سعيد	٦٠٤
لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء	أبو هريرة	٥٢١
لا تستخفوا بقولهم: القرآن مخلوق*	وكيع بن الجراح	٦٠٥
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	أبو هريرة	٧٥٩
لبيك وسعيد والخير كله بيديك	علي بن أبي طالب	٥١٤
لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورهم أنبيائهم مساجد	عائشة، وعبد الله بن عباس	٢٣٢
لقد ضحك الله الليلة أو قال: عجب	أبو هريرة	٣٤٦
لكل شيء سنام وإن سنام القرآن سورة البقرة	أبو هريرة، وسهل بن سعد	٨١٩
لله أشد فرحًا بتوبة عبده المؤمن ممن أضل راحلته	أنس بن مالك، والبراء بن عازب، وأبو هريرة، وعبد الله بن مسعود	٣٤٤
لما قضى الله الخلق كتب في كتاب	أبو هريرة	٣٤٩
اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك	عائشة	٣٤٩، ٥٢٦
لو لم أبعث فيكم لبعث عمر	عقبة بن عامر	٧١٩
ليدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه؛ فيقول: عملت كذا وكذا	عبد الله بن عمر	٣٥١
ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلي*	الحسن البصري	٦٧٤
ليس لنا أن نتوهم في الله كيف وكيف *	الفضيل بن عياض	٣٠٩
ليس منا من لم يتغن بالقرآن	أبو هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأبو لبابة، وابن عباس	٣١٦

الحديث	الراوي	الصفحة
ما الذين قالوا: إن لله ولدا أكفر من الذين قالوا: إن الله لا يتكلم*	علي بن عاصم	٦١١
ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه	أبو أمامة الباهلي	١٢٩
ما كنتم تقولون في هذا النجم الذي يرمى به	عبد الله بن عباس	٣١٨
ما جلس قوم يذكرون الله إلا حفت بهم الملائكة	أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري	٣٥٠
ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه	عدي بن حاتم	٣٥٠
مثل السنة مثل سفينة نوح*	مالك بن أنس	٧٣٧
مثل المؤمن كمثل الخامة من الزرع	كعب بن مالك	٦٧٤
مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم	أبو موسى الأشعري	٥٤٠
من أحب لقاء الله أحب لقاءه	عبادة بن الصامت	٣٤٨
من أسعد الناس بشفاعتك	أبو هريرة	٥٢٢
من حلف فقال: إن شاء الله	عبد الله بن عمر	٣٣٨
من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي	أبو هريرة	٣٣٩
من زعم أن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ على خلاف ما تقرر في قلوب العامة؛ فهو جهمي*	يزيد بن هارون	٣١٠
من قال ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ مخلوق فهو كافر*	عبد الله بن المبارك	٦٠٣
من قال: القرآن مخلوق فهو كافر*	سليمان بن داود الهاشمي	٦٠٤
من قال: القرآن مخلوق؛ فهو كافر*	أبو الوليد الطيالسي	٦١١
مه القرآن كلام الله ليس بمربوب*	عبد الله بن عباس	١٢٩
نضر الله امرأ سمع منا حديثا فبلغه	عبد الله بن مسعود	٤٧٠
نظرت في كلام اليهود والنصارى*	البخاري	٦١١
والذي نفسي بيده لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيرا له	صهيب الرومي	٦٧٢
ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بأمر يتلى*	عائشة	٣٠٩، ٦١٦

الحديث	الراوي	الصفحة
والله لا أقول لك كلمة واحدة إن كنت صادقا فأنت أجل*	–	٦٥٩
وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم*	أنس بن مالك	٣٠٩
ويحكم القرآن كلام الله*	سفيان بن عيينة	٦٠٩
يا ابن آدم البلاء يجمع بيني وبينك	–	٦٧٤
يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم	أبو ذر الغفاري	٥١٤
يا عدي ما يفرك	عدي بن حاتم	٢٥٨
يا فاطمة بنت رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا	أبو هريرة	٥٢٢
يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار	أبو هريرة	٣٤٩
يحشر الله العباد فيناديهم	عبد الله بن أنيس	٣١٧
يخرج من النار من كان في قلبه ذرة من إيمان	أنس بن مالك، وأبو سعيد الخدري	٧٦٦
يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر	أبو هريرة	٣٤٤
يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه	أبو هريرة	٣٥٠
يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي	أبو هريرة	٣٤٥
يقول الله يوم القيامة: يا آدم. فيقول: لبيك ربنا وسعديك	أبو سعيد الخدري	٣١٨
يقول الله: من عادى لي وليا	أبو هريرة	٣٤٧
يمين الله ملأى لا يغيضها النفقة	أبو هريرة	٥١٤
ينزل الله إلى السماء الدنيا	أبو هريرة	٣١٠، ٣١٢، ٣٣٠، ٣٤٦
ينظر إليكم أزلين قنطين فيظل يضحك	أبو رزين	٣٤٥

فهرس الشعر

صدر البيت	الشاعر	الصفحة
برئنا إلى الله من معشر	أبو نصر	٧٣٥
زيد الطويل الأسود ابن مالك	–	٣٧٢
في يده سيف نضاه فانتضى	–	٣٧٢
لو لم تكن فيه آيات مبينة	حسان بن ثابت	٦٦٠
نبئت أن رسول الله أوعدني	كعب بن زهير	٥٦٠
وإني وإن أوعدته ووعدته	عامر بن الطفيل	٥٦٠
وكل كلام في الوجود كلامه	ابن عربي الطائي	٦٠٧، ٧٢٩

فهرس الأعلام

آدم عليه السلام: ٣٤٣، ٣٣٦
الآمدي= علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي الآمدي
إبراهيم عليه السلام: ٢٢٦، ٢٦٥، ٦٠١، ٦٥٥، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٤، ٦٨٨، ٧٢١، ٨٠٤
إبراهيم بن أبي صالح: ٣١٣
إبراهيم بن أبي طالب النيسابوري: ٣١١
إبراهيم بن أدهم: ٧٣٢
إبراهيم بن إسحاق الحربي: ٤٤٩
إبراهيم بن سيار النظام= النظام: ٢٦٦، ٢٨٠، ٤٥٧، ٤٨٥، ٦١٠
إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (أبو إسحاق الشيرازي): ٣٢٧
إبراهيم بن معضاد الجعبري: ٢٠٩، ٢١٠
إبراهيم بن محمد الإسفرايني (أبو إسحاق الإسفراييني): ١٣٥
أبقراط: ٦٨٥، ٧١٨
ابن أبي حاتم الرازي= عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي
ابن بطة= عبيد الله بن محمد بن محمد بن بطة العكبري
ابن تومرت= محمد بن عبد الله بن تومرت
ابن الجوزي= عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي
ابن حامد= الحسن بن حامد الحنبلي
ابن حزم= علي بن أحمد بن سعيد بن حزم
ابن الراوندي= أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي
ابن رشد الحفيد= محمد بن أحمد بن محمد بن رشد
ابن سبعين= عبد الحق بن إبراهيم بن محمد الرقوطي
ابن سريج= أحمد بن عمر بن سريج
ابن سينا= الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي ابن سينا
ابن صياد: ٦٦١
ابن الطفيل= محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسي المغربي
ابن عبد البر= يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
ابن عربي الطائي= محمد بن علي بن محمد بن عربي الطائي
ابن عقيل= علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي
ابن الفارض= عمر بن علي بن المرشد بن علي
ابن فورك= محمد بن الحسن بن فورك
ابن كلاب= عبد الله بن سعيد بن كلاب

أبو إسحاق الإسفراييني= إبراهيم بن محمد الإسفراييني
أبو إسحاق الشيرازي= إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
أبو إسحاق المرغيناني: ٧٤١
أبو إسماعيل الأنصاري= عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي
أبو البركات هبة الله بن ملكا: ١٨٧، ١٩٦، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٩٥، ٥٤٩، ٥٧٥، ٦١٨
أبو بكر الأثرم= أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم
أبو بكر الأعين: ١٣٠
أبو بكر الباقلاني= محمد بن الطيب بن محمد بن الباقلاني
أبو بكر ابن مردويه= أحمد بن موسى بن مردويه
أبو بكر الخلال= أحمد بن محمد بن هارون
أبو بكر الصديق: ١٢٩، ٢٣٢، ٤٥٣، ٦٤٥، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٤٣، ٧٧٥، ٧٨٠، ٨١٦
أبو بكر الصيرفي= محمد بن عبد الله الصيرفي
أبو بكر الطرطوشي= محمد بن الوليد بن محمد الفهري الطرشوشي
أبو بكر عبد الله بن أحمد= عبد الله بن أحمد الزاذقاني
أبو بكر المروذي= أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي
أبو حاتم الرازي= أحمد بن حمدان الرازي
أبو حاتم الرازي= محمد بن إدريس بن المنذر الرازي
أبو حامد الإسفراييني= أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني
أبو حامد الغزالي= محمد بن محمد الغزالي
أبو الحسن الأشعري= علي بن إسماعيل الأشعري
أبو الحسن التميمي= عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي
أبو الحسن ابن الزاغوني= علي بن عبيد الله الزاغوني
أبو الحسين البصري= محمد بن علي بن الطيب البصري
أبو حنيفة= النعمان بن ثابت
أبو حيان التوحيدي= علي بن محمد العباس التوحيدي
أبو الخطاب الكلوذاني= محفوظ بن أحمد الكلوذاني
أبو داود السجستاني= سليمان بن الأشعث السجستاني
أبو الوليد الطيالسي= هشام بن عبد الملك الطيالسي
أبو الدرداء: ٧٣٦
أبو ذر الغفاري: ٧٣٦
أبو زرعة الرازي= عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي
أبو الزناد: ٥١٤
أبو زيد المروزي= محمد بن أحمد الفاشاني المروزي
أبو سعيد الخدري: ٣١٨

أبو سعيد السيرافي= الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي
أبو سليمان الداراني= عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي الداراني
أبو سليمان الدمشقي: ٤٦٨
أبو سفيان: ٦٦٨، ٦٧٧
أبو الشيخ الأصبهاني= عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني
أبو طالب المكي= محمد بن علي بن عطية المكي
أبو العالية: ٣٠٨
أبو العباس بن سريج= أحمد بن عمر بن سريج
أبو العباس القلانسي= أحمد بن عبد الرحمن القلانسي
أبو العباس الناشئ= عبد الله بن محمد الناشئ الأكبر
أبو عبد الله ابن مجاهد (صاحب الأشعري)= محمد بن أحمد بن محمد بن مجاهد الطائي
أبو علي الجبائي= محمد بن عبد الوهاب الجبائي
أبو عمرو ابن الصلاح= عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح
أبو عيسى الوراق= محمد بن هارون الوراق
أبو الفضل التميمي= عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي
أبو القاسم ابن عساكر= علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر
أبو القاسم الأنصاري= سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري
أبو القاسم الطبراني= سليمان بن أحمد الطبراني
أبو القاسم القشيري= عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك القشيري
أبو القاسم الكعبي= عبد الله بن أحمد الكعبي
أبو محمد الدمشقي: ٤٦٨
أبو محمد ابن اللبان= عبد الله بن محمد
أبو مسلم الخولاني= عبد الله بن ثوب الخولاني
أبو معاذ التومني: ٤٧١، ٦١٨
أبو المعالي الجويني= عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني
أبو نصر السجزي= عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي
أبو نصر ابن القشيري= عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري
أبو هاشم الجبائي= عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي
أبو الهذيل العلاف= محمد بن الهذيل بن عبد الله العبدي
أبو هريرة: ٣٥٠، ٥٢٢
أبو الهياج الأسدي= حيان بن حصين الأسدي
أبو واقد الليثي: ٣٤٧
أبو الوليد الباجي= سليمان بن خلف الباجي
أبو يزيد البسطامي= طيفور بن عيسى البسطامي
أبو يوسف (صاحب أبي حنيفة)= يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري

أحمد بن أبي طاهر الإسفراييني (أبو حامد الإسفراييني): ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٤٥٠، ٧١٣

أحمد بن الحسين البيهقي (أبو بكر البيهقي): ٣٠٨، ٣١٣، ٦٣٧

أحمد بن الحسين بن قسي: ٧٤٩

أحمد بن حمدان الرازي (أبو حاتم الرازي): ٣٥٧، ٣٥٨

أحمد بن سعيد الرباطي: ٣١١

أحمد بن عبد الرحمن القلانسي الرازي (أبو العباس القلانسي): ١٣٤، ١٣٥، ٦١٨، ٦٢٨، ٦٣٧، ٧٣٦

أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (أبو نعيم الأصبهاني): ٧٥١، ٧٥٢

أحمد بن عمر بن سريج (أبو العباس بن سريج): ٤٥٠

أحمد بن علي بن يوسف البوني (أبو العباس البوني): ٧٥٠

أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي (أبو بكر المروذي): ٣١٦

أحمد بن محمد النيسابوري ابن الشرقي (أبو حامد ابن الشرقي): ٣٢٣

أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني: ١٣٥، ١٧٤، ١٨٤، ٢١٨، ٢٥٨، ٢٦٤، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣٦، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٢، ٥٢٦، ٥٧٦، ٥٧٨، ٦١٠، ٦١٧، ٦١٩، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٨٧، ٧٣٤، ٧٧٤

أحمد بن محمد بن سالم البصري (ابن سالم): ٧٣٦

أحمد بن محمد الطلمنكي (أبو عمر الطلمنكي): ٣٠٨

أحمد بن محمد بن هارون الخلال (أبو بكر الخلال): ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٥، ٤٥٠، ٦١٩

أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الأثرم (أبو بكر الأثرم): ٣٠٩

أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني البخاري (أبو محمد الصابوني): ٨٠٩

أحمد بن موسى بن مردويه (أبو بكر ابن مردويه): ٣٠٧

أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي (ابن الراوندي): ٧٤٨

الأخفش= سعيد بن مسعدة المجاشعي

أرسطو= أرسطاليس: ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١١، ٤١٣، ٥٧٥، ٦٣٠، ٦٨٥، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٤٤، ٨٢٣

إسحاق عليه السلام: ١٥٨

إسحاق بن أحمد السجستاني أبو يعقوب: ٦٤٠

إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه: ٢٦٤، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٤٤٩، ٧٣٤

إسماعيل عليه السلام: ٣٣٨

إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني (أبو عثمان الصابوني النيسابوري): ٣١١، ٣١٣
إسماعيل بن علي بن إسحاق بن نوبخت: ٦٥٠
إسماعيل بن يحيى المزني: ٤٤٩، ٤٥٣
الأسود العنسي: ٤١١، ٧١٨، ٧٧٥
الأعمش= سليمان بن مهران الأسدي
أفلاطون/ أفلاطن: ٢٩٦، ٦٣٠، ٦٨٥، ٦٩٩، ٧٠٠
امرؤ القيس: ٧٨١
أنبد قليس: ٢٩٦
أنس بن مالك: ٣٠٩، ٣٤٨
أنكسمانس: ٢٩٧
أويس بن عامر القرني: ٧٣٦
أيوب السختياني: ٧٣٦
بابا الرومي: ٤١١
البراء بن عازب: ٣٤٨
بشر بن السري: ٣١٠
بشر بن عمر بن الحكم الزهراني: ٣٠٨
بشر بن غياث المريسي: ٣٢٢، ٣٣٣، ٦٠٩، ٦١٠
بطليموس: ٦٨٥
البغوي= الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي
بقي بن مخلد القرطبي: ٣٠٧، ٣١٤
بلاطرخس: ٢٩٦
تاليس: ٢٩٦، ٢٩٧
الترمذي= محمد بن عيسى بن سورة الترمذي
جالينوس: ٦٨٥
جبريل عليه السلام: ٣٢٥، ٤٦٧، ٤٦٨
الجعد بن درهم: ١٣٢، ٣٢٩، ٤٥٧، ٦٠١
جعفر الصادق: ٦١٢
الجنيد بن محمد الخزاز: ٧٠٢، ٧٥١
جهم بن صفوان: ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٢٩، ٣٨٨، ٤٨٤، ٤٩١، ٥٠٣، ٥٧١، ٧٢٥، ٧٣٨،
الحارث بن أسد المحاسبي: ١٣٤، ١٣٥، ٣٢٧، ٦١٨، ٧٠٢، ٧٣٦، ٧٤٨
الحارث الدمشقي: ٤١١
الحجاج بن يوسف الثقفي: ٧١٨
حرب بن إسماعيل الكرماني: ٣١٣
حسان بن ثابت: ٦٦٠
الحسن بن إبراهيم بن شاذان: ٦٣٧
الحسن بن حامد الحنبلي (أبو عبد الله ابن حامد): ٣٢٠، ٤٧٢، ٦١٩، ٨٠٢
الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (أبو سعيد السيرافي): ٧٤٣
الحسن بن يسار البصري: ٧٢٠
الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي ابن سينا: ١٥٢، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٧٠، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٤، ٤١٥، ٤٣٢، ٤٣٥، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥١، ٥٨٤، ٥٨٥، ٦٤٨، ٦٩٣، ٧٠٠، ٧١٣، ٧٢٧، ٧٣٥، ٧٤٥، ٨٢٢، ٨٢٣
الحسين بن علي بن أبي منصور: ٦٤٩

حسين بن محمد النجار: ٤٥٠
الحسين بن محمد المروروذي الشافعي (القاضي حسين): ٤٥٠
الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي: ٣٠٨
الحسين بن منصور الحلاج: ٦٥٠
حفص الفرد: ٤٥٠، ٤٥١
الحكم بن محمد الطبري: ٦١٠
حماد بن أبي سليمان: ٧٦٥
حماد بن زيد: ٢٦٤، ٣١٠، ٧٣٦
حماد بن سلمة: ٢٦٤
حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (أبو سليمان الخطابي): ٦١٨
حنبل بن إسحاق بن حنبل: ٣١٥
حيان بن حصين الأسدي (أبو الهياج الأسدي): ٢٣١
خالد بن عبد الله القسري: ٦٠١
خباب بن الأرت: ١٣٠
خديجة بن خويلد: ٦٦٥، ٦٦٦، ٧٧٥
الخطابي= حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي: الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٠٨، ٧١٨
الخوارزمي= محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي
داود عليه السلام: ٧٢١
داود الظاهري: ٦٣٦
داود بن علي الأصفهاني: ٦١٩
دحيم= عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو
دلف بن جعفر الشبلي: ٧٠٢
ديمقراط: ٢٩٧، ٣٥٢
الرازي (أبو بكر محمد بن زكريا)= محمد بن زكريا الرزاي
الرازي (أبو حاتم الرازي)= أحمد بن حمدان الرازي
الرازي (أبو حاتم الرازي)= محمد بن إدريس بن المنذر الرازي
الرازي (أبو زرعة الرازي)= عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي
الرازي (فخر الدين الرازي)= محمد بن عمر بن الحسين الرازي
الرازي (أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي)= عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي
رزق الله بن عبد الوهاب التميمي: ٦٣٧
رفاعة بن عرابة الجهني: ٣٣١
زفر بن الهذيل: ٤٤٩، ٧٢٠
زهير الأثري: ٤٧٢
زيد بن خالد الجهني: ٣٤٣
زينون: ٢٩٧
سعد بن علي الزنجاني: ٥٣٥، ٨٠٢
سعد بن علي بن الحسين العجلي: ٣٢٧
سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش): ٧٢٠
سعيد بن المسيب بن حزن: ٧٢٠، ٧٧٤
سعيد بن منصور: ٣١٤
سفيان الثوري: ٣٢٥، ٧٣٤، ٧٧٤
سفيان بن عيينة: ٣٢٥، ٦٠٩
سقراط: ٢٩٦، ٦٨٥، ٦٩٩، ٧٠٠
سلمان الفارسي: ٧٣٦
سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري (أبو القاسم الأنصاري): ٨٠٠

سليمان عليه السلام: ٣٣٨، ٧٢١
سليمان بن أحمد الطبراني (أبو القاسم الطبراني): ٣٠٧
سليمان بن الأشعث السجستاني (أبو داود السجستاني): ٤٤٩
سليمان بن حرب: ٣١٠
سليمان بن خلف الباجي (أبو الوليد الباجي): ٣٠٥، ٤٧٢، ٨٠٠
سليمان بن داود الهاشمي: ٦٠٤
سليمان بن مهران الأسدي الأعمش: ٦٠٩
السهروردي المقتول= يحيى بن حبش بن أميرك
سهل بن عبد الله التستري: ٤٥٠، ٧٣٦
سيبويه= عمرو بن عثمان بن قنبر
شريح القاضي: ٥٥٧
شعبة بن الحجاج: ٧٧٤
شعيب عليه السلام: ٦٧٠
شعيب بن أبي حمزة: ٥١٤
صاحب مدين: ٣٣٨
صاحب يس: ٢٣٣
صالح عليه السلام: ٦٧٠، ٦٨١
صدقة بن الحسين: ٦٣٧
صفية عمة رسول الله: ٥٢٢
ضرار بن عمرو: ٤٥٠، ٥٩٩
طليحة بن خويلد الأسدي: ٤١١
طيفور بن عيسى البسطامي (أبو يزيد البسطامي): ٧٠٢
عائشة رضي الله عنها: ٢٣٢، ٦١٦، ٧٧٠
عامر بن عبد الله بن عبد قيس: ٧٣٦
عامر بن الطفيل: ٥٦٠
العباس بن عبد المطلب
عبد الحق بن إبراهيم بن محمد الرقوطي (ابن سبعين): ٤١١، ٥٨٥، ٦٤٩، ٦٩٢، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٥١
عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو (دحيم): ٣٠٧
عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي (أبو محمد ابن أبي حاتم الرازي): ٣٠٧
عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي الداراني (أبو سليمان الداراني): ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٦
عبد الرحمن بن عفان: ٦٠٩
عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي ابن الجوزي: ٦٣٧
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي: ٣٢٥، ٧٣٤، ٧٣٦
عبد الرحمن بن القاسم: ٤٥٠
عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري (أبو نصر ابن القشيري): ٧٣٥
عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني: ٣٠٧
عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (أبو هاشم الجبائي): ٢٨٠، ٤٨٥، ٥٩٨
عبد العزيز بن جعفر بن أحمد (أبو بكر، غلام الخلال): ٣٢١، ٤٥٠، ٤٧٢، ٦١٧
عبد العزيز بن الحارث بن أسد بن الليث التميمي (أبو الحسن التميمي): ٦٣٧، ٨٠٢، ٨٠٣

عبد العزيز بن يحيى المكي الكناني: ٥٧٦
عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك القشيري (أبو القاسم القشيري): ٧٣٦، ٧٤٨، ٧٥١
عبد الملك بن حبيب: ٤٥٠
عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (أبو المعالي الجويني): ١٣٤، ١٥٠، ١٩٣، ٣٠٥، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٩، ٤٦٨، ٤٧٢، ٤٩٤، ٥٩٨، ٧٣٦، ٧٤٠، ٧٤٤، ٨٠٠، ٨٠٩، ٨١١
عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (أبو الفضل التميمي): ٦٣٧
عبد الوهاب الوراق: ٣١٦
عبد الله بن أحمد الزاذقاني (أبو بكر): ٣٢٥
عبد الله بن أحمد الكعبي (أبو القاسم الكعبي): ٦٣٣
عبد الله بن أحمد بن حنبل: ٣١٦، ٣٢١
عبد الله بن أنيس: ٣١٧
عبد الله بن ثوب الخولاني (أبو مسلم الخولاني): ٧٣٦
عبد الله بن الزبير الحميدي: ٣١٤
عبد الله بن سعيد بن كلاب (أبو محمد ابن كلاب): ١٣٤، ١٣٥، ٣٠٥، ٣٢٤، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٢، ٥٧٦، ٥٩٠، ٥٩٧، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٢٨، ٧٣٦، ٧٦٦
عبد الله بن طاهر بن الحسين (الأمير): ٣١١، ٣١٢، ٣١٣
عبد الله بن عباس: ١٢٩، ٢٣١، ٣١٨، ٥٢٣
عبد الله بن عمر بن الخطاب: ٧٧٤
عبد الله بن عمرو بن العاص: ٣٧٧
عبد الله بن عون: ٧٣٦
عبد الله بن المبارك: ٢٦٤، ٣١٢، ٣١٣، ٤٧٢، ٦٠٣، ٦٠٨، ٦١٩
عبد الله بن محمد (أبو محمد ابن اللبان): ٦٣٧
عبد الله بن محمد الأكبر (أبو العباس الناشئ): ١٦٢
عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (أبو الشيخ الأصبهاني): ٣٠٧
عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي: ٣٠٧
عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (أبو إسماعيل الأنصاري): ٣٢٢، ٣٢٤، ٤٥٠، ٦١٩
عبد الله بن مسعود: ٣١٨، ٣٤٩، ٥٢٨، ٦٦٠، ٧٣٧، ٧٨٩
عبد الله بن وهب: ٧٢٠
عبد بن حميد: ٣٠٧
عبيد الله بن سعيد الوائلي السجزي (أبو نصر السجزي): ٥٣٥، ٨٠٢
عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (أبو زرعة الرازي): ٣٢٥
عبيد الله بن محمد بن محمد بن بطة العكبري: ٤٥٠
عثمان بن سعيد الدارمي: ٣٣٠، ٣٣٤، ٦١٩

عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (أبو عمرو ابن الصلاح): ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤
عثمان بن عفان: ٤٥٣، ٧٢١
عدي بن حاتم: ٣٥٠
العز بن عبد السلام: ٨١٠
عطاء بن أبي رباح: ٧٢٠
عكرمة: ٣١٨
علي بن أبي طالب: ٢٣١، ٤٥٣، ٦٤٥، ٧٢١
علي بن أبي علي بن محمد الثعلبي الآمدي (سيف الدين أبو الحسن الآمدي): ١٣٦، ١٥٨، ١٦٢، ١٧٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٧٢، ٢٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٤، ٥٣٤، ٦٢٣، ٨٠٤
علي بن أحمد بن سعيد بن حزم: ٦٣٤، ٦٣٦
علي بن أحمد الحرالي (أبو الحسن الحرالي): ٧٥٠
علي بن أبي طلحة الوالبي: ٥١٩
علي بن إسماعيل الأشعري (أبو الحسن الأشعري): ١٣٥، ١٦٢، ١٧٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٥، ٣١٠، ٣١١، ٣٢٦، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٦، ٥٣٥، ٥٧٦، ٥٩٠، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٦، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٨، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٧٢٥، ٧٣٦، ٧٤٤، ٨٠٠، ٨٠٩
علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (أبو القاسم ابن عساكر): ٤٥٦
علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: ٣١٨
علي بن عاصم الواسطي: ٦١١
علي بن عبد الله المديني: ٦١١
علي بن عبيد الله الزاغوني (أبو الحسن ابن الزاغوني): ٣٢٤، ٦١٨، ٨٠٠، ٨٠٩
علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي: ١٩٢، ١٩٣، ٣٢٤، ٦١٨، ٦٣٧، ٧٤٢، ٧٤٨، ٨٠٠، ٨٠٧
علي بن عيسى: ٣١٥
علي بن محمد العباس التوحيدي (أبو حيان التوحيدي): ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٤٨
علي بن محمد بن مهدي الطبري= أبو الحسن الطبري: ١٣٥
علي بن محمد بن موسى الفرات: ٧٤٣
عمر بن الخطاب: ٤٥٣، ٦٤٥، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١
عمر بن عبد العزيز: ٧١٨، ٧٧٢
عمر بن علي بن المرشد بن علي (ابن الفارض): ٦٤٩
عمران بن حصين: ٣٧٧
عمرو بن دينار الجمحي: ٦٠٩، ٦١٠
عمرو بن عبيد: ٦٠٩، ٦١٠
عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه): ٧١٨، ٧٢٠
عمرو بن عثمان المكي: ٤٥٠
عمرو بن لحي: ٢٣٠
عمرو بن مالك الرؤاسي: ٣٤٨
عمير بن حبيب الخطمي: ٧٥٩
عيسى عليه السلام: ٦١٤، ٦٨١، ٧١٨، ٧٢١

الغزالي= محمد بن محمد الغزالي
غلام الخلال= عبد العزيز بن جعفر بن أحمد
فاطمة بنت رسول الله: ٥٢٢
فرعون: ١٥٢، ٢١٩، ٣٩١، ٥٢٧، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٨٤، ٧٦٠
فشتكين: ٦١١
الفضيل بن عياض: ٣٠٩، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٦
فيثاغورس: ٢٩٦، ٢٩٧، ٧٠١
القاسم بن سلام البغدادي (أبو عبيد): ٦٠٤، ٦١١
القاضي أبو يعلى= محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء
القاضي حسين= الحسين بن محمد المروروذي الشافعي
كسماليس: ٢٩٦
كعب بن زهير: ٥٦٠
لقيط بن عامر (أبو رزين): ٣٤٥
لوط عليه السلام: ٦٨١
لوقبوس: ٢٩٦
الليث بن سعد: ٣٢٥، ٧٣٦
المأمون: ٦١٠
المؤتمن بن أحمد الساجي: ٣٢٦
مالك بن أنس: ٢٦٤، ٤٤٩، ٧٢٠، ٧٣٤، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٩٤
المتوكل: ١٢٩
متى بن يونس النصراني: ٧٤٣
مجاهد بن جبر: ٣٠٨
محفوظ بن أحمد الكلوذاني (أبو الخطاب الكلوذاني): ٥٣٧، ٧٢٠، ٨٠٢
محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (أبو بكر ابن المنذر): ٣٠٧
محمد بن أحمد الفاشاني المروزي (أبو زيد المروزي): ٤٥٠
محمد بن أحمد الأصبهاني (أبو منصور): ٣٢٥
محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (ابن رشد الحفيد): ١٥٨، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٩٤، ٤١٣، ٥٧٥، ٧٤٢، ٧٤٩
محمد بن أحمد بن محمد بن مجاهد الطائي (أبو عبد الله ابن مجاهد، صاحب الأشعري): ١٣٥، ٦٣٧
محمد بن إدريس الشافعي: ٢٦٤، ٣٠٩، ٣٢٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٦، ٦٠٠، ٧٠٧، ٧٣٤، ٧٩٤
محمد بن إدريس بن المنذر الرازي (أبو حاتم الرازي): ٣٢٥
محمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج: ٣٢٣
محمد بن إسحاق بن خزيمة (أبو بكر ابن خزيمة): ٣٢٢، ٣٢٣، ٦١٩، ٧٤٩
محمد بن إسحاق بن محمد القونوي الرومي: ٦٤٩
محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (أبو عبد الله ابن منده): ٣٠٧
محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي: ٣١٨
محمد بن إسماعيل البخاري: ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٧، ٣١٩، ٣٦٨، ٤٤٩، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٩، ٦١١، ٦١٩، ٧٢٤، ٧٥٣

محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق: ٨٢٥
محمد بن جرير الطبري: ٣٠٧
محمد بن حبان بن أحمد البستي (أبو حاتم البستي): ٦١٨
محمد بن الحسن ابن الهيثم: ٢٦٦
محمد بن الحسن بن فورك (أبو بكر ابن فورك): ١٣٥، ٦١٧، ٨٠٩
محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري (أبو بكر الآجري): ٣٠٧
محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (القاضي أبو يعلى): ١٣٤، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٤٦٨، ٦١٧، ٦١٨، ٧٣٩، ٨٠٢، ٨٠٩
محمد بن الحسين بن محمد السلمي (أبو عبد الرحمن السلمي): ٤٥٠
محمد بن خفيف (أبو عبد الله ابن خفيف): ٤٥٠
محمد بن زكريا الرزاي (أبو بكر الرازي): ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٩
محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (أبو بكر الباقلاني): ١٣٥، ٢٤٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٦٣٧، ٧٣٦، ٧٤٠، ٨١١
محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (صفي الدين الهندي): ٣٨٤
محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: ١٦٢، ٨٠٠
محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (أبو عبد الله الحاكم): ٣١١
محمد بن عبد الله الصيرفي (أبو بكر الصيرفي): ٤٥٤
محمد بن عبد الله بن تومرت (أبو عبد الله ابن تومرت): ٢٠٤
محمد بن عبد الملك الكرجي (أبو الحسن الكرجي): ٣٢٥، ٣٢٦
محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسي المغربي (ابن الطفيل): ٧٤٩
محمد بن عبد الوهاب الجبائي (أبو علي الجبائي): ٥٩٨
محمد بن علي بن بحر: ٣١٥
محمد بن علي بن الطيب البصري (أبو الحسين البصري): ١٦٢، ٣٨٣، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٩٨
محمد بن علي بن عطية المكي (أبو طالب المكي): ٧٠٢، ٧٣٦، ٧٤٨، ٧٧١
محمد بن علي بن عمر التميمي المازري: ٧٢٤، ٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٤، ٧٤٧
محمد بن علي بن محمد بن عربي الطائي: ٢٠٩، ٥٨٥، ٦٩٣، ٧٣٥، ٧٥٠، ٧٥١
محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد: ٦٠٠، ٦٣٨
محمد بن عمر بن الحسين الرازي (فخر الدين، أبو عبد الله، الرازي): ١٣٤، ١٣٦، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٦٣، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٥٢، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١١، ٥١٦، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٦،

٥٣٨، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٦١، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٩١، ٥٩٥، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦١٨، ٦٢٣، ٨١١

محمد بن عيسى (برغوث): ٤٥٠

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: ٢٥٨، ٥١٣

محمد بن كرام: ٤٥٦، ٤٥٧، ٥٧٦، ٥٩٠

محمد بن محمد بن الحسن (النصير الطوسي): ١٩٤، ٣٩٤، ٤٠٨

محمد بن محمد الفارابي: ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧١، ٣٦٠، ٣٩٥، ٦٩٣، ٧٠٠، ٧١٣، ٨٢٢

محمد بن محمد الغزالي (أبو حامد الغزالي): ١٧٠، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٣، ١٩٦، ٢٨٣، ٤٥٠، ٥٥١، ٥٩٨، ٦٩٤، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٧، ٧٤٨، ٨٢٦

محمد بن محمد الماتريدي: ٣٠٥

محمد بن محمود بن محمد الأصبهاني (صاحب العقيدة): ٥٤٦، ٥٩١، ٥٩٩، ٧٩١

محمد بن مسلم الصالحي: ٦٣٣

محمد بن مسلم بن عبد الله الزهري: ٣١٨

محمد بن مقاتل المروزي: ٦٠٣

محمد بن المنكدر: ٦٠٩

محمد بن هارون الوراق (أبو عيسى الوراق): ٢٩٦

محمد بن الهذيل بن عبد الله العبدي (أبو الهذيل العلاف): ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٥٧، ٥٠٣، ٦١٠

محمد بن الهيصم: ٣٢٨، ٣٣٠

محمد بن الوليد بن محمد الفهري الطرشوشي (أبو بكر الطرطوشي): ٧٤٢

محمد بن يزيد ابن ماجه: ٥١٤

محمد بن يوسف الأصبهاني (جد والد أبي نعيم الأصبهاني لأمه): ٧٥٣

محمد بن يونس بن محمد بن منعة (العماد بن يونس): ٧٤٢

محمود بن أبي بكر الأرموي (سراج الدين الأرموي): ٣٥٦

محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي: ٤٨٦

المختار بن أبي عبيد الثقفي: ٧١٨

مروان بن محمد (الخليفة): ٦٠١

مسعر بن كدام: ٦٠٩

مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري: ٣١٨، ٤٤٩، ٧٢٤

مسيلمة الكذاب: ٤١١، ٧١٨، ٧٧٥، ٨١٦

معاوية بن الحكم السلمي: ٧٥٨

معاوية بن عمار: ٦١٢

المعتصم (الخليفة): ٤٥٩

معروف الكرخي: ٧٣٢، ٧٣٤

مقاتل بن سليمان: ٧٦٧

منصور بن المعتمر: ٦٠٩

موسى عليه السلام: ٢٢٦، ٣٢٩، ٣٩١، ٤١١، ٦٠١، ٦٠٩، ٦١١، ٦٦٧، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٤، ٦٨٨، ٧١٨، ٧٢٣، ٧٦٠، ٧٨٢

النجاشي: ٦٦٧، ٧٨٢
النصير الطوسي= محمد بن محمد بن الحسن
النظام= إبراهيم بن سيار
النعمان بن ثابت (أبو حنيفة): ٢٦٤، ٤٤٩، ٥٣٧، ٧٣٤
نعيم بن حماد: ٣١٩
النمرود: ٦٨٤
نوح: ٦٨٠، ٦٨١
هارون: ٣٣٩، ٦٢٩
هرقل: ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٧
هشام بن الحكم: ٦١٠
هشام بن عبد الملك الطيالسي (أبو الوليد الطيالسي): ٦١١
هود عليه السلام: ٦٨١
الوالبي= علي بن أبي طلحة
ورقة بن نوفل: ٦٦٧، ٧٨٢
وكيع بن الجراح: ٦٠٥
الوليد بن مسلم: ٥١٤
الوليد بن المغيرة المخزومي: ١٨٤
يحيى بن حبش بن أميرك (السهروردي المقتول): ١٥٨، ٢٦٦، ٢٧٢، ٣٩٤، ٤١١، ٦٩٢
يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء (أبو زكريا الفراء): ٣٠٨
يحيى بن سعيد القطان: ٦٠٤، ٧٧٤
يحيى بن شرف بن مري النووي: ٧٤٢
يحيى بن محمد العنبري: ٣١١
يزيد بن هارون: ٣١٠
يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري (أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة): ٢٦٤، ٤٤٩، ٧٦٥
يعقوب بن إسحاق بن بختان: ٣١٥
يوسف بن أسباط: ٧٦٩
يوسف الدمشقي (مدرس النظامية ببغداد): ٧٤٣
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد الله النمري= أبو عمر ابن عبد البر: ٤٥٠، ٦١٩، ٧٤٨
يوسف بن موسى: ٣١٥
يوسف بن يحيى البويطي: ٤٤٩
يونس عليه السلام: ٦٨١
يونس بن عبيد: ٧٣٦

فهرس الفرق والطوائف والقبائل

الأئـمـة: ١٣٠، ١٧٤، ٣٢٦، ٣٨٣، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٣، ٦١٨، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٩، ٦٥٣، ٨٠٤
الأئمة الأربعة/الأئمة الأربعة وأتباعهم: ٢٦٤، ٥٤٤
أئمة الإسلام، أئمة الدين: ٢٦٤، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣١٠، ٣٢٧، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٩
أئمة الإسلام والسنة: ٢٦٥
أئمة الأشاعرة: ٥٩٨، ٦٣٧
أئمة أهل الحديث: ٤٤٢، ٦٣٧
أئمة أهل السنة والحديث: ٢٩٥
أئمة أهل السنة: ٤٦٦، ٤٨٥
أئمة أهل الكلام: ٣٩٣
أئمة أهل الملل: ٤١١
أئمة الحديث: ٢٤٣
أئمة الزهد والتصوف: ٧٦٨
أئمة السلف: ٤٨٦، ٧١٨
أئمة السنة= أئمة السنة والجماعة: ٢١٨، ٣٧٤، ٥٢٦، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٣٨، ٧٦٧
أئمة السنة والحديث: ٣٦٨، ٤٤٣
أئمة السنة والحديث والفقه: ٤٥٢
أئمة الشافعية: ٣٢٦، ٤٩٦
أئمة شيوخ المعرفة: ١٤١
أئمة الصفاتية المتقدمون: ١٣٥
أئمة الصوفية: ٧٣٦، ٧٥٢
أئمة الطوائف الكبار من أهل الملل: ٢٩٥
أئمة العلم: ٣١٣
أئمة العلم والدين: ٧٥٣، ٧٦٨
أئمة الفقهاء: ٧٣٦، ٧٥١، ٧٦٤
أئمة الفلاسفة= أساطين الفلاسفة
أئمة الفلاسفة القدماء الأساطين= أساطين الفلاسفة
أئمة القرامطة: ٦٤٠
أئمة المالكية: ٤٩٦
أئـمـة الـمـسـلـمـيـن: ١٢٨، ٢٦٤، ٤٤٨، ٤٥٦، ٥٤٦، ٥٤٩
أئمة المعتزلة: ٤٥٤
أئمة النظار من أهل الكلام والمتفلسفة: ١٨٨
ابن حزم وأمثاله: ٦٣٦
ابن سينا وأمثاله/وأتباعه: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٧٠، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢١١، ٢١٦، ٢٧٢، ٣٦٣، ٣٧١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٩، ٤١٤، ٦٩١، ٦٩٣، ٨٢٣
ابن كلاب وأتباعه: ٦١٨
أبو الحسن الأشعري وأتباعه/وأصحابه/ومن وافقه: ٤٨٨، ٤٩١، ٦٠٦، ٦٢٣، ٦٣٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٨٠٠، ٨٠٩، ٨٢٠

أبو المعالي الجويني وأمثاله/ وأتباعه: ٧٣٦، ٨٠٩
الاتحادية= أهل وحدة والوجود
أرباب العقائد الفاسدة: ١٩٩
أرسطو وأتباعه/ وأصحابه/ وأمثاله/ وشيعته: ١٥٢، ١٩٤، ٢١٧، ٣٠٠، ٣٦٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٢، ٣٩٣، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٨٥
أزواج النبي ﷺ: ٨٢٨
أساطين الفلاسفة القدماء المتقدمين/ أساطين الفلسفة/ الفلاسفة الأساطين قبل أرسطو/ الفلاسفة الأساطين/ أساطين الفلسفة/ أئمة الفلاسفة القدماء الأساطين/ أئمة الفلاسفة: ١٨٦، ١٨٩، ١٩٦، ٢٤٣، ٢٦٧، ٣٠٠، ٣٧٣، ٣٩٣، ٤١١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٦١٨
الأسباط: ٧٢٢
الإسماعيلية: ٨٢٥
الأشعري وأئمة أصحابه: ٦٣٧
الأشعرية: ١٧٤، ٣٢٧، ٣٨٤، ٤٦٣، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٧٢٥، ٨٠٣
أصحاب أبي حنيفة: ٥٣٧، ٧٦٥، ٧٩٥، ٨٠٩
أصحاب الأثر: ٣١٤
أصحاب أحمد: ٣٢١، ٤٧٢، ٦٠٦، ٦١٧، ٦١٩، ٧٦٩، ٧٩٤، ٨٠٣، ٨٠٩، ٨٢١
أصحاب الأشعري: ٣٢٩، ٤٩٦، ٦٣٧
أصحاب الأشعري المتأخرون: ٦٣٧، ٧٦٦
أصحاب الأصبهاني: ٥٩٨
أصحاب الأيكة: ٦٨٠، ٦٨٢
أصحاب الحجر: ٦٨٤
أصحاب رسائل إخوان الصفا: ٥٨٥
أصحاب الشافعي: ٤٧٢، ٦٠٦، ٧٣٦، ٧٤٢
أصحاب الفيل: ٦٨٢، ٦٨٤
أصحاب مالك: ٤٥٦، ٤٧٢، ٦٠٦
أصحاب مالك والشافعي وأحمد: ٢٨١، ٤٦٨، ٥٣٨، ٦٠٦، ٧٩٥، ٨٠٩
أصحاب مدين= أهل مدين
أصحاب موسى: ٦٨٠
الأطباء: ٣٨٢، ٤٣٦، ٧٠٩، ٧٨٠
الإلهيون من الفلاسفة الإسلاميين: ١٥٢
الأمة/ أمة محمد ﷺ: ٣٢٥، ٤٥٣، ٤٦١، ٤٦٦، ٧٢٢، ٧٦٩
الأمراء والحكام: ٧٨٠
أنبياء بني إسرائيل: ٦٨١
الأنبياء/ النبيون عليهم السلام: ٤٤٢، ٥٥٥، ٥٩٣، ٦٥٧، ٦٧١، ٧١٠، ٧٢١، ٧٨٢
الأنبياء وأتباعهم: ٦٨٥، ٦٨٦، ٧٩٨
الأنصار: ٣١٨، ٣٤٨
أهل الوحدة/ أهل وحدة الوجود/ الاتحادية: ١٥٢، ٥٨٥، ٦٤٩، ٦٥٠، ٧٢٩
أهل الإباحة/ الإباحية: ٧١٢، ٧١٣، ٧٥٠
أهل الأثارة النبوية: ٧٣٤
أهل الإثبات/ المثبتون: ١٣٩، ٦٢١، ٦٢٨
أهل الإجماع: ٤٩٥
أهل الإسلام/ المسلمون: ٢٩٥، ٥٧٢، ٥٨١، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٢٦

أهل الإلحاد/ الملاحدة: ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٦٧، ٣٢٧، ٤٥٩، ٤٦١، ٥٨٥، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٨، ٧٥٠
أهل البدع/ المبتدعون/ المبتدعة: ٢٨٣، ٣٢٨، ٤٤٨، ٤٥٩، ٦٩٧، ٨٢٦
أهل البدع الكبار: ٤٦٤
أهل البدعة والنفاق: ٧٥١
أهل التأويل: ١٣٤
أهل الجنة: ٣١٧، ٤٤١
أهل الحديث/ المحدثون: ٢٨١، ٣٠٥، ٣١١، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٩٦، ٥١٦، ٦٢٧، ٦٣٦، ٦٣٧، ٧٨٠، ٨٠٢، ٨٠٧
أهل الفقه والحديث: ١٣٤
أهل الذكر: ٧٨٦، ٧٨٧
أهل الرأي: ٣٠٥، ٤٥٧، ٧١٢
أهل الزهد والتصوف: ٧٦٨
أهل السنة/ أهل السنة والجماعة/ أهل الجماعة/ أهل السنة والحديث/ أهل الحديث والسنة/ أهل السنة وأصحاب الحديث: ١٤٨، ١٦٠، ٢٦١، ٢٩١، ٢٩٥، ٣١٠، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٧٦، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٥٧، ٤٦٦، ٤٧٢، ٤٨٥، ٤٩١، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٤٧، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٩٨، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٩٧، ٧٢٥، ٧٣٤
أهل السنة والإثبات/ أهل السنة المثبتون للصفات والقدر: ٤٥٤، ٤٥٧
أهل الشك/ الشاكون: ٤٥٧
أهل الضلال/ الضالون/ الضلال: ٦٢٥
أهل الطبع والنجوم: ٢٨٢
أهل العلم بالسنة المحضة والحديث وأقوال السلف: ٥١٧
أهل العلم بالكتاب والسنة: ٧٣٤
أهل العلم والإيمان: ٧٣٣، ٧٥٣، ٧٦٩
أهل العلم والصدق: ٧٨٠
أهل الفقه والأثر: ٧٥٢، ٧٦٨
أهل القبلة: ٨٢٦
أهل الكبائر: ١٤٨، ٧٢٥
أهل الكتاب: ٢٥٤
أهل الكلام/ المتكلمون/ المتكلمة: ١٥٣، ١٦٩، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٥، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٧٤، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٣، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٦، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٥٠، ٥٧٩، ٥٨٥، ٥٩٥، ٦١٠، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٤٨، ٦٩٠، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٢٥، ٧٣٢، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٩٢
أهل الكلام والرأي: ٧٦٨، ٨٠٧
أهل الكلام والفقه: ٨٠٩
أهل الكلام ومن اتبعهم: ٧٤٠
أهل الكهف: ٢٣٣
أهل مدين/ أصحاب مدين: ٦٧٩، ٧٨٤
أهل مكة: ٦١٠، ٦٨٠
أهل الملة: ٢٨٣
أهل الملل: ١٨٩، ٢١٩، ٢٦١، ٢٨٣، ٢٩٥، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٩٣،

٤١٣، ٤١٤، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٣٩، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٩٥، ٦٨٤، ٦٨٤، ٦٨٥، ٧٣١، ٨٢١

أهل النار: ٣١٧

أهل النظر والكلام/أهل الكلام والنظر: ١٩٢، ٢٢٢، ٢٢٦، ٧٣٩

أهل النفي والتجهم: ٤٥٤

أهل اليمن: ٣٧٧

أولو العزم من الرسل: ٣٤٣

الأولياء: ٧٢٠، ٧٢١

الباطنية: ١٨٥، ٦٣٩، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٣٢، ٨٢٤

البربر: ٢٣٠

بنو إسرائيل: ٧٢٢

بنو أمية: ٧١٨

بنو بويه: ٧١٨، ٨٢٥

بنو العباس: ٧١٨

بنو عبيد: ٧١٨، ٨٢٤، ٨٢٥

بيت الفراء: ٤٦٥

بيت القشيري/بنو القشيري: ٤٦٥، ٧٤٢

تابعو التابعين: ٦١٩، ٧٣٢، ٧٥٢

الترك: ٢٣٠

الثنوية: ٢٢٢، ٢٣٧، ٢٦١

الجبرية/المائلون إلى الجبر: ٢٨٢

جماهير العقلاء: ١٥٨، ٢٥٤، ٣٥٢، ٣٧٠، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤١٣، ٥٣٧

جمهور أئمة الحديث: ٦١٩

جمهور الأئمة: ٨٠٦

جمهور أهل الإثبات: ١٣٠

جمهور السلف والأئمة: ٨٠٧

جمهور العقلاء: ١٥٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٦، ٣٦٣، ٣٨٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٤٨، ٤٦٣

جمهور الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم: ٤٩٠

جمهور الفقهاء: ٨٠٢

جمهور المسلمين: ٤٩٦، ٥١٢، ٥٢٦، ٥٦٩، ٦٠٦، ٧٢٧، ٨٠٧

جمهور الناس: ٢٦٤

جمهور النظار: ٢٧١، ٨٠٧

الجن: ٢٣٢

الجهال/الجهلة: ٢٣٧، ٧١٢

الجهم وأتباعه/الجهم وأمثاله/الجهم ومن وافقه: ٤٩١، ٧٣٨

الجهمية: ١٣٠، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٨، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٨، ٢٩٥، ٣١٦، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٨٣، ٣٨٨، ٤١٠، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٧، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٩٦، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٥٨، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٨، ٧٥٤، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٦٧

الجهمية المتفلسفة: ٧٣٠

الجهمية المجبرة: ٥٦٩

الجهمية وأتباعهم/ الجهمية من الفلاسفة والمعتزلة وغيرهم/ الجهمية من المعتزلة وغيرهم: ١٢٧، ١٢٨، ١٤٨، ١٨٥، ١٨٩، ٢١٧، ٣٢٩، ٣٨٣، ٤٨٨، ٥٩٦، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٥٨، ٧٢٤، ٧٦٤
المشائين: ٣٦٠، ٣٩٢، ٣٩٣
حذاق النظار: ١٧٤
الحرنانيون/ الحرنانية: ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٦٣
الحلولية: ٧٥٢
حملة العرش/ أهل العرش: ٣١٤، ٣١٩
الحنبلية: ٤٩٦، ٥٣٩، ٨٠٢، ٨٠٣
الحنفية: ٤٩٦، ٥٣٩، ٨٠٢
الخاصة: ٧٤٧، ٧٨٣، ٨٢٥
خزاعة: ٢٣١
الخلفاء الأربعة/ الخلفاء الراشدين: ١٤٨، ٤٥٣
الخلق/ المخلوقون/ المخلوقات: ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٣٣، ٣٣٤، ٤٧٦، ٧٩٧، ٨١٩
الخوارج: ١٤٨، ٤٥٦، ٧٥٤، ٧٦٦، ٧٦٩، ٨٢٦
خيار المسلمين وساداتهم/ السادة: ٧٣٣، ٧٤٣
الدهرية: ٢٣٧، ٢٦٤، ٢٦٦، ٣٧٤، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥، ٦٢٤، ٦٩٨، ٦٩٩
الدهرية الإلهيون: ٣٧١
الدهرية المحضة: ١٥٢
رؤوس علماء الكلام/ رؤوس الكلام/ رؤوس الكلام المحدث: ١١٩، ٤٥٠، ٤٥٧
الرازي وأمثاله: ٤٣٦، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩١
الرافضة: ١٤٨، ٤٥٧، ٤٦٤، ٤٦٥، ٦١٠
الرسل، المرسلون: ٢٣٦، ٢٦٨، ٤٠٩، ٤٥٨، ٥١٩، ٥٥٥، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٦، ٦٦٣، ٦٧٠، ٦٧٢، ٦٧٧، ٦٨٣، ٦٨٧، ٧٢٣
الزنادقة: ٦٤١، ٦٤٤، ٦٩٩
زهاد السلف: ٧١٨
الزهيرية: ٦١٨
السالكون: ٢٣٥، ٧٠٤
السالمية: ١٣٥، ٤٦١، ٤٦٦، ٤٧٢
السفهاء: ٣٣١
سلف الأمة: ١٢٧، ١٤٦، ٢٦٧، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٣، ٤٠٢، ٥٢٦، ٦٨٥
سلف الأمة وأئمتها وجماهيرها: ٥٠٣، ٥١٥
السلف: ١٢٨، ١٧٤، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٠٧، ٤٥٠، ٤٨٧، ٤٩٠، ٥١٧، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٧٨، ٥٩٦، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦٣٩، ٧١٨، ٧٧٠
السلف أهل السنة/ سلف الأمة وأهل السنة: ٢٩١، ٤٠٢
السلف والأئمة/ سلف الأمة وأئمتها: ١٢٧، ١٣٤، ١٣٥، ٣٥٢، ٣٨٣، ٣٨٨، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٧، ٥١٨، ٥٢٨، ٥٧٦، ٥٨٩، ٦٢٥، ٦٣٦، ٦٥٣، ٦٥٨، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٣، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٥٤، ٧٩٤

السلف والأئمة الكبار: ٥٩٨
السلف والأئمة وأتباعهم: ١٤٥
السلف والأئمة وجمهور الخلق: ٤٨٤
السوفسطائية: ٦٩٥
الشافعية: ٨٠٢، ٨٠٣
الشعراء: ٦٦٢
شيعة أفلاطون: ٦٣٠، ٦٣١
الشيعة: ١٤٨، ٢٢٠، ٥١٧، ٥٣٨، ٦٥٠، ٧٦٩
الشيعة المتأخرون: ١٣٣
شيوخ المسلمين: ٤٥٠
الصفاتية: ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٩١، ١٩٥، ٥٢٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦١٧، ٦٢١، ٦٢٨
الصفاتية المتأخرون/ متأخرو الصفاتية: ١٣٥
الصوفية/ المتصوفة/ أهل التصوف: ١٣٤، ١٤١، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٨١، ٣٠٥، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٦١، ٤٩١، ٤٩٦، ٥١٦، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٢، ٧٠٤، ٧٠٩، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٤، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٥، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥١، ٨٢٥
الضرارية: ٢٠٤، ٣٨٢، ٤٥١
طوائف الإثبات: ١٣٥
طوائف الكلام والفلسفة: ٢٩٠
طوائف النظار: ٤٩٠
الظاهرية: ١٦٢، ٤٩١، ٦٣٦، ٦٣٨
العامة: ٣١٠، ٤٩١، ٦٩١، ٨٢٥
عقلاء المتفلسفة: ٦٩٣، ٨٢٣
العقلاء/ العقلاء المعتبرون: ١٦٤، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٩٤، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٧، ٣٩٣، ٤٠٦، ٤١٥، ٤٨٥، ٤٨٩، ٥٣٤، ٥٤٤، ٥٦٢، ٥٩٥، ٦٣٠، ٦٣٢، ٧٠٥، ٧٠٩، ٧١٠، ٧٤٤، ٨٠٨
علماء أهل الحديث: ٨٢٦
علماء البصرة: ٧٢٠
علماء الحديث: ٢١٩
علماء الحديث والسنة: ٤١١
علماء خراسان والعراق والمغرب: ٧٤١
علماء الدين/ علماء الإسلام: ٣٠٧
علماء الطب والنجوم والفلسفة اليونانية: ٦٨٥
العوام: ٧٠٢، ٧١٢
غالية الجهمية الاتحادية: ٦٠٧
غلاة المتفلسفة: ٦٩٣، ٨٢٣
الفارابي وأمثاله: ٦٩٣
فضلاء الفلاسفة: ٤٨٥
الفقهاء: ١٣٤، ١٧٦، ٢٨١، ٣٢٢، ٣٣٨، ٣٨٢، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٠٩، ٥١٥، ٥٣٨، ٧٣٥، ٧٥١، ٧٧٢
الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة: ١٣٤، ١٧٤
فقهاء الأمصار: ٣٢٥
فقهاء الكوفيين: ٧٦٥
فقهاء المدينة: ٧٢٠
فقهاء المرجئة: ٧٥٤، ٧٦٥
فقهاء مكة: ٧٢٠

الفلاسفة/أهل الفلسفة: ١٣٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٨٧، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢١٧، ٢٣٧، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٧، ٣٧٢، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤١٣، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩٦، ٥١٦، ٥١٨، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٦٧، ٥٧٩، ٥٩٧، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٩٦، ٧٠١، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٤١، ٧٤٥، ٨٢١، ٨٢٤

الفلاسفة الأساطين قبل أرسطو/الفلاسفة الأساطين= أساطين الفلاسفة

الفلاسفة الإلهيون: ٦٩٩، ٧١٣، ٨٢١

الفلاسفة الدهرية: ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٧٦، ٣٩٠، ٧٢٩

الفلاسفة الطبيعيون
٦٩٩

الفلاسفة المتأخرون: ١٥٨، ١٨٧، ٤٠٩، ٤٤٤

الفلاسفة المشاؤون: ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤

الفلاسفة الملاحدة: ٤٥٨، ٤٦١

الفلاسفة اليونانيون: ١٥٢، ٢١١، ٢١٥

الفيثاغورية: ٦٣١

القدرية: ١٤٨، ٢٦١، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤، ٣٧٤، ٣٧٦، ٤١٠، ٤٥٦، ٤٦٥، ٤٧١، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٧٦٩، ٨٠٢

قدماء أهل الكلام: ٣٩٣، ٤٥٧

قدماء الجهمية: ١٣٢، ٧٢٨

قدماء الرافضة: ٦١٠

قدماء الصفاتية: ٦٠٢، ٦٠٣

قدماء الفلاسفة/الفلاسفة القدماء: ١٨٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٩٣، ٤١٤

قدماء المعتزلة: ٦٢٨

القرامطة: ١٥٢، ٤٦٠، ٤٦١، ٦٣٤، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٢، ٧٢٨، ٧٥٠، ٨٢٤، ٨٢٥

قريش: ٢٣١، ٦٦٧

القضاة: ٧٧٤، ٧٨٠

الكرامية: ١٣٤، ١٣٥، ٢٠٤، ٣٢١، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٩، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٩٠، ٥١٦، ٥٣٨، ٥٤٤، ٦٠٢، ٦١٨، ٦٢٦، ٧٢٥، ٧٦٦

المجبرة: ٥٦٩، ٧٩٤

الكلابية: ١٧٤، ٢٠٤، ٢٦٣، ٣٢٩، ٣٧٤، ٣٨٢، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٢، ٥٤٦، ٥٤٨، ٦٠٢، ٧٢٥

الكهان: ٣١٩، ٦٦١، ٧٧١، ٧٧٥

المالكية: ٨٠٢، ٨٠٣

المانوية: ٢٢٢، ٢٦١

مبتدعة المتكلمين: ٢٨٣

متأخرو الأشاعرة/متأخرو الأشعرية: ٥٩٥، ٥٩٨

متأخرو أهل الحديث: ٦١٨
متأخرو أهل الكلام: ١٤٢
متأخرو الفلاسفة: ٦١٩
متأخرو الفلاسفة المنتسبون للإسلام: ٢١٥، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٩
متأخرو النظار/المتأخرون من النظار: ١٦٨، ١٨٦، ٢٠٩، ٢٦٢
المتأخرون من الكلابية: ١٥٠
المتصوفة= الصوفية
متصوفة الجهمية: ٢٢٠
متصوفة الفلاسفة: ٢١٦
المتفقهة: ٣٢٧، ٤٤٨، ٤٥١، ٧٤٤
المتفلسفة: ١٦٩، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١١، ٢٥٥، ٢٧٢، ٢٨٣، ٣٠٥، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٧١، ٤٠٩، ٤١٣، ٤٤٧، ٤٧٦، ٤٧٩، ٥٠١، ٥١٦، ٥١٧، ٥٧٤، ٥٩٠، ٥٩٦، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٤، ٧٠٠، ٧١٧، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣١، ٧٣٥، ٧٤٤، ٨٠٥
المتفلسفة الدهرية: ٣٧١
المتفلسفة الصابئون: ٧٧٠
متكلمة أهل الإثبات: ٦٣٧، ٧٢٥
متكلمة الجهمية: ٢٢٠
متكلمة الجهمية والقدرية: ٣٧٦
متكلمة الظاهرية: ٦٣٤
المتكلمون الصفاتية/ متكلمة الصفاتية: ١٣٤، ٤٩١، ٥٧٦، ٥٩٠، ٥٩٩
مثبتة الحال: ٦٥٠
مثبتة الصفات/أهل الإثبات للصفات: ١٧٩، ٢٠٢
مثبتة الصفات الذين ينفون الأفعال الاختيارية القائمة بالله تعالى: ٦٢٢
مثبتة القدر: ٢٨٣، ٥٤٥
المثبتة لقيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى: ٦٢٤
المثبتة للصفات الخبرية: ١٩٣
المثبتة للصفات والقدر: ٥١٧
المثبتة المتكلمون: ٥١٧
المجوس: ٢٢٢، ٢٦١، ٣٥٧، ٦١١
المحدثون: ٤٥١
مذهب السلف والأئمة: ١٣٥، ٦١٩
مرجئة الأشعرية: ٧٦٧
مرجئة الشيعة: ٧٦٧
المرجئة: ١٤٨، ٧٥٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٩
مسيلمة ونحوه: ٨١٦
مشايخ الأصول: ٥٠١
مشايخ الصوفية: ٧٠٢، ٧٢٩، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١
المشبهة: ٣١٣، ٥٧٩
مشركو الأمم من الهند والترك والبربر: ٢٣٠
مشركو العرب/المشركون من العرب: ٢٢٩، ٢٣٨، ٥٨٩، ٦٤٤
المشركون: ٢٠٥، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٥٤، ٥٢١، ٥٧٩، ٦٣٥، ٦٨٧، ٨١٦
المصنفون في العقائد: ١٤٨
المصنفون في الفلسفة: ٣٩٤
المعاذية: ٦١٨

المعتزلة: ١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٥، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٩٥، ٣٢٩، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٣، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧١، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٥١٥، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٧٩، ٥٨٢، ٥٨٥، ٥٩٠، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٥، ٦٥٨، ٦٩٠، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٥٤، ٧٦٦، ٧٩٥، ٨٠٣، ٨٢٦

المعتزلة البصريون: ٥٤٨، ٥٩٧، ٦٢٨، ٦٣٣، ٦٣٨، ٦٣٩، ٧٢٥

المعتزلة البغداديون: ١٣٣، ٥٤٨

المعطلة/ أهل التعطيل: ١٩٣، ٢٨٣

المفتون: ٧٨٠

المفسرون/ أهل التفسير: ٣٠٨، ٤٩١

الملائكة: ٢٣٢، ٣٢٦، ٥٨٩، ٦٤٦

الملاحدة الباطنية: ٣٩٦، ٤٥٩

ملاحدة الفلاسفة: ٢٨٣، ٣٩٦

ملوك الروم: ٦٨٦

ملوك الفرس: ٦٨٥، ٦٨٦

المنتسبون إلى الأئمة الأربعة: ٢٦٤

المنتسبون إلى الإسلام: ٢١٥، ٢٢٠، ٣٩٣، ٣٩٤

المنتسبون إلى الأشعرية: ٦٠٠، ٦٣٩

المنتسبون إلى الإمام أحمد: ٤٦٦، ٦٣٧، ٦٣٩

المنتسبون إلى الرأي: ٤٥٧

المنتسبون إلى الزهد: ٧٦٨

المنتسبون إلى السنة: ٢٨١، ٢٨٤، ٤٥٦، ٤٥٧، ٦٣٩، ٧٢٥

المنتسبون إلى العبادة: ٧٣٤

المنتسبون إلى الفقه: ٧٦٨

المنتسبون إلى الملل: ٣٧١، ٨٢١

المنجمون: ٧١٤، ٧٧٥

منكرو الصانع: ١٥٢

الموحدون: ١٨٤، ٢٠٤

النجارية: ٢٠٤، ٣٢٩، ٣٨٢، ٤٥١، ٥٩٩

النصارى: ١٨٩، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣١، ٢٩٥، ٣٩٣، ٤٠٨، ٤٦٤، ٥٨٩، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦٤٤، ٦٤٨، ٦٧١، ٦٩٤، ٧٣١، ٨٢١

النظار/ أهل النظر: ١٧٦، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٥، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٣٠٥، ٣٧١، ٣٨٢، ٤٤٥، ٥٤٨، ٥٧٣، ٥٧٧، ٥٩٢، ٦٨٦، ٧٤٣

نظار أهل الإسلام/ نظار المسلمين: ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٧٨، ١٩٨، ٣٩٣، ٤٤٥، ٥١٦، ٧٩٥

نظار أهل السنة: ٤٠٥

نظار أهل الملل/ نظار المسلمين وأهل الملل: ١٨٩، ٣٩٣

نظار الكرامية: ٧٩٥
نظار المتكلمين والفلاسفة: ١٨٩ : نظار المسلمين والفلاسفة: ٤٣٦
نفاة الصفات/ النفاة للصفات: ١٧٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٩، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٤٥٨، ٥٢٥، ٥٨٥
نفاة القياس: ٤٩١
النفاة: ١٣٩، ١٤٦، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٨، ٢١٩، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٦، ٥٣٥، ٦١٩، ٦٢١، ٦٥٨
النفاة المعطلة: ١٩٣
الهشامية: ٢٠٤، ٣٨٢، ٣٨٩، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٧١، ٦١٨
الواقفة/ الواقفة في الصفات/ الوافقية: ١٩٣، ٥٩٩، ٦٣٧، ٨٢٢
اليهود: ١٨٩، ٢٣٢، ٢٩٥، ٣٩٣، ٤٠٨، ٥٢٨، ٥٨٩، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦١١، ٦٤٤، ٦٤٨، ٦٩٤، ٧٣١، ٧٦٠، ٨٢١

فهرس الأماكن والبلدان

الأحساء: ٤٦٣
أرض البلقاء: ٢٣١
أرض الحبشة: ٢٣٢
أرض الحجر: ٦٨٤
أرض العرب: ٨١٦
بحر القلزم: ٦٨٤
البصرة: ٧٢٠
بغداد: ٤٦٥، ٦٥٠، ٧٤٣
البيت الحرام/ المسجد الحرام: ٢٣١
بيت المقدس: ٧٢٩
جامع المنصور: ٣٢٦
الجزيرة: ٦٨١
الحجاز: ٣١٤، ٧٠٤
الحجر: ٦٨١
الحديبية: ٣٤٣، ٦٢٠
خراسان: ٧٤١
الزوزني: ٣٢٦
سجستان: ٤٥٦
سواحل الشام: ٨٢٥
الشام: ٢٣١، ٣١٤، ٥١٤، ٦٨١، ٧٠٤
العراق: ٣١٤، ٦٨١، ٧٤١
غزة: ٦٦٨
قطيعة الكرخ: ٣٢٦
المدينة: ٧٢٠
مصر: ٦٨١
المغرب: ٧٤١
مكة: ٤٢٦، ٤٣٠، ٦١٠، ٦٨١، ٧٢٠
نيسابور: ٣٢٢
الهند: ٢٣٠، ٦٨٦
واسط: ٦٠١
اليمن: ٣٧٧، ٦٨١
اليونان: ٦٨٥، ٦٨٦

فهرس الكتب

الإبانة: ٣٠٧
الإبانة عن أصول الديانة: ٤٥٦
إحياء علوم الدين: ٤٥٠، ٧٤٤، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٧٠
الأربعين في أصول الدين: ١٨٧، ٤٤٦، ٤٩١
الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: ٣٨٦، ٣٨٩، ٥٩٨
الإشارات والتنبيهات: ١٩٤، ٤٠٨، ٥٤٨
الأصول (الوصول إلى معرفة الأصول): ٣٠٨
أصول الدين: ٣٢٠، ٤٦٥
الأقاليد الملكوتية: ٦٤٠
الأمالي: ٨٠٩
الإمتاع والمؤانسة: ٧٤٣
الإنجيل: ٣٥٢، ٤٥٥، ٥٩٥، ٦٦٧، ٧٨٨
إيضاح البيان في مسألة القرآن: ٣٢١
البرهان، للجويني: ٧٤٤
تبيين كذب المفتري: ٤٥٦
تفسير أبي الشيخ الأصفهاني: ٣٠٧
تفسير أحمد بن حنبل: ٣٠٧
تفسير إسحاق بن راهويه: ٣٠٧
تفسير أبي بكر عبد العزيز: ٣٠٧
تفسير البغوي: ٣٠٨
تفسير بقي بن مخلد: ٣٠٧
تفسير سورة الإخلاص: ١٦٨، ٥١٩
تفسير ابن جرير الطبري: ٣٠٧
تفسير عبد الرزاق الصنعاني: ٣٠٧
تفسير عبد الرحمن بن إبراهيم: ٣٠٧
تفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم: ٣٠٧
تفسير عبد بن حميد: ٣٠٧
تفسير ابن مردويه: ٣٠٧
تفسير ابن المنذر: ٣٠٧
تهافت التهافت: ٢٩٤
تهافت الفلاسفة: ١٧٠، ١٧٧، ١٩٦
التوراة: ٣٥٢، ٤٥٥، ٥٩٥، ٧٨٨
جامع بيان العلم وفضله: ٤٥٠، ٧٤٨
جامع الترمذي: ٧١٩
جمل الكلام: ٣٢٨
جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تعدل ثلث القرآن: ١٦٨
جواب المسألة الخراسانية: ٧٢٨
حلية الأولياء: ٧٥١
حي بن يقظان: ٧٤٩
خلع النعلين: ٧٤٩
خلق أفعال العباد: ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٧، ٦٠٣
الذكر: ٧٤٩
ذم الكلام: ٤٥٠
ذم الكلام وأهله: ٤٥٠

رد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي= نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي
الرد على الزنادقة والجهمية: ١٨٤، ٣٢٢، ٤٦٤، ٦١٠
الرد على الجهمية، للدارمي: ٣٠٨
الرد على الجهمية، عبد الله الجعفي: ٣٠٧
الرد على الغالطين في المنطق (الرد على المنطقيين): ٥٧٧
رسائل إخوان الصفا: ٥٨٥، ٧٠١، ٧٤٥، ٨٢٤
رسالة أحمد إلى المتوكل: ١٢٩
الرسالة القشيرية: ٧٣٦، ٧٤٨، ٧٥١
رسالة أبي عثمان النيسابوري في السنة= عقيدة السلف وأصحاب الحديث
الرعاية: ٧٤٨
زبدة الكلام في علم الكلام: ٣٨٤
الزينة: ٣٥٧
السنة للأثرم: ٣٠٧
السنة لأبي بكر الخلال: ١٣٠، ٣٠٧، ٣١٥
السنة لأبي داود: ٣٠٧
السنة لأبي الشيخ الأصبهاني: ٣٠٧
السنة لأبي عبد الله بن منده: ٣٠٧
السنة للطبراني: ٣٠٧
السنة لحنبل بن إسحاق: ٣٠٧
السنة لعبد الله بن أحمد: ٣٠٧
السنن: ٣٤٣، ٧٣٨
سنن الترمذي: ٢٥٩، ٥١٣
شرح الإرشاد، للمازري: ٧٤٤
شرح الإرشاد، للأنصاري: ٨١١
شرح البرهان: ٧٤٤
شرح الإشارات والتنبيهات، للرازي: ٥٤٨
شرح الإشارات والتنبيهات، للطوسي: ١٩٤، ٤٠٨
الشريعة: ٣٠٧
الشفا: ٧٣٥
الصحاح: ٣٤٣
الصحيحان: ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٥١٤، ٥٢٨، ٥٤٠، ٦٦٠، ٦٧٤، ٦٧٦، ٧١٩، ٧٧٢، ٨١٩
صحيح البخاري: ٢٣٢، ٣٠٨، ٣١٨، ٣٤٧، ٣٧٧، ٤٨٢، ٦١٩، ٧٥٣
صحيح مسلم: ٢٣٢، ٣١٨، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٧٧، ٦٦١، ٦٧٢، ٧٣٨، ٨١٩
الصفات الكبير: ٦١٧
طبقات أصحاب الشافعي: ٧٤٢
العقيدة البرهانية: ٥٩٨
عقيدة السلف وأصحاب الحديث: ٣١١
العقيدة القدسية: ٥٩٨
الفتوحات المكية: ٦٩٣، ٧٥٠
الفصوص (فصوص الحكم): ٦٠٧، ٦٤٩، ٦٩٣، ٧٢٩، ٧٥٠
الفصول في الأصول الأئمة الفحول: ٣٢٥
فهم القرآن: ٣٢٧
قوت القلوب: ٧٠٢، ٧٤٨
كليلة ودمنة: ٥٠٧
لباب الأربعين: ٣٥٦
المباحث المشرقية: ٣٩٥، ٤١٧

المحصل (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين): ١٥٨ ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩٨
المحصول: ٥٤٣
المرشدة: ٢٠٤
مسألة في توحيد الفلاسفة: ١٧١
مسائل أحمد وإسحاق: ٣١٣
المسانيد: ٣٤٣
المستصفى: ٧٤٢
مسند أحمد: ١٢٩
مسند الشافعي: ٣٠٩
مشكاة الأنوار: ٧٤٩
المضنون به على غير أهله: ٧٣٠، ٧٤٩
المطالب العالية: ٢٩٤، ٣٥٢
المعتبر: ١٨٧، ٢٩٨، ٣٧٠، ٣٩٥، ٥٤٦، ٦١٩
المقالات - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين): ٣١٠، ٤٥٦، ٥٩٨، ٦١٨
مقالة اللام: ٢١٦، ٣٩٢
المقنع: ٣٢١
منازل السائرين: ٢٣٥
مناقب الإمام أحمد: ٣٢٢
منتخب طبقات الشافعيين: ٧٤٢
المنقذ من الضلال: ٦٩٥
نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي: ٣٠٨، ٣٣٠
نهاية العقول في دراية الأصول: ١٩٠

فهرس المراجع

١ ـ **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، لأبي الريحان محمد بن أحمد البيروني الخوارزمي، تحقيق: برويزاذ كائي.

٢ ـ **آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي**، جمع وتحقيق: مجموعة من الباحثين، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٤هـ.

٣ ـ **الآحاد والمثاني**، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم الشيباني، تحقيق: د. باسم الجوابرة، دار الراية، ط١، ١٤١١هـ.

٤ ـ **الإبانة الكبرى= الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، لعبيد الله بن محمد ابن بطة العكبرى، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٥ ـ **أبكار الأفكار**، لسيف الدين أبي الحسن علي التغلبي الآمدي، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية.

٦ ـ **إجازة شيخ الإسلام ابن تيمية لمهذب الدين الأصبهاني**، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان.

٧ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي.

٨ ـ **إحياء علوم الدين**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة.

٩ ـ **إخبار العلماء بأخبار الحكماء**، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٠ ـ **أخبار لحفظ القرآن**، لأبي القاسم علي بن الحسن هبة الله ابن عساكر، تحقيق: خير الله الشريف، دار الفرائد للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م.

١١ ـ **اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن**، لضياء المقدسي أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الله الجديع، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢ ـ **الإخنائية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. فواز العوضي، مكتبة النهج الواضح، ط١، ١٤٣٧هـ.

١٣ ـ **الأدب المفرد**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ.
١٤ ـ **الأربعين في أصول الدين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٣٥٣هـ.
١٥ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى/علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ.
١٦ ـ **الإرشاد في الاعتقاد**، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: هشام غنيم، ط١، ١٤٤٣هـ.
١٧ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد الله بن دجين السهلي، دار المنهاج، ط٣، ١٤٣١هـ.
١٨ ـ **الأسماء والصفات**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ.
١٩ ـ **الإشارات والتنبيهات (مع شرح نصير الدين الطوسي)**، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، ط٣، ١٩٨٣م.
٢٠ ـ **أصول الدين**، لجمال الدين أحمد بن أحمد الغزنوي، تحقيق: عمر الداعوق، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤١٩هـ.
٢١ ـ **الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (ومعه العقود الدرية)**، لأبي حفص عمر بن علي البزار، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.
٢٢ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: جماعة من المحققين، دار الفكر المعاصر/دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٣ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: ناصر العقل، دار كنوز إشبيليا، ط٢، ١٤١٩هـ.
٢٤ ـ **اقتضاء العلم والعمل**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩٧هـ.
٢٥ ـ **أقسام اللذات**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أيمن شحادة.

٢٦ ـ **الإلزامات والتتبع**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل الوادعي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢٧ ـ **الإمام أبو الحسن الأشعري ومؤلفاته**، لعبد الواحد جهداني.

٢٨ ـ **الإمتاع والمؤانسة**، لعلي بن محمد التوحيدي البغدادي= أبو حيان التوحيدي، صححه وضبطه وشرح غريبه: أحمد أمين وأحمد الزين. تصوير: المكتبة العصرية، بيروت.

٢٩ ـ **الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم، ط٢، ١٤١٦هـ.

٣٠ ـ **إنباه الرواة على أنباه الرواة**، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٣١ ـ **الانتصار لأهل الأثر**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن قائد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.

٣٢ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ.

٣٣ ـ **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ.

٣٤ ـ **الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية**، لجمال الدين مقداد بن عبد الله السيوري الحلي، تحقيق: علي حاجي آبادي/ عباس جلالي نيا، ط٢.

٣٥ ـ **أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري**، لأبي حذيفة نبيل بن منصور البصارة، مؤسسة السماحة/ مؤسسة الريان، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٦ ـ **الإيمان الأوسط**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي الزهراني، دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ.

٣٧ ـ **الإيمان= الإيمان الكبير**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤١٦هـ.

٣٨ ـ **بحر الكلام**، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: محمد السيد البرسيجي، دار الفتح، ط١، ١٤٣٥هـ.

٣٩ ـ **البحر المحيط**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٤٠ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط٣، ١٤٣١هـ.

٤١ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠١٠م.

٤٢ ـ **البداية في أصول الدين**، لنور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، اعتنى به: محمد زاهد كامل جول، منشورات الجمل، ط١، ٢٠١١م.

٤٣ ـ **البداية والنهاية**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٤ ـ **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان**، لأبي الفضل عباس بن منصور السكسكي الحنبلي، تحقيق: د. بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، ط٢، ١٤١٧هـ.

٤٥ ـ **البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٣٠هـ.

٤٦ ـ **البصائر والذخائر**، لأبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٧ ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لكمال الدين عمر بن أحمد ابن العديم، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر.

٤٨ ـ **بيان إعجاز القرآن**، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد خلف الله/ محمد زغلول، دار المعارف، ط٣، ١٩٧٦م.

٤٩ ـ **بيان الدليل على بطلان التحليل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٥هـ.

٥٠ ـ **البيان والتبين**، أبو عثمان عمرو بن بحر، الشهير بالجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٥١ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني= مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٥٢ ـ **تاريخ الإسلام**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

٥٣ ـ **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ.
٥٤ ـ **تاريخ الحكماء= تاريخ حكماء الإسلام**، لظهير الدين علي بن زيد البيهقي، تحقيق: محمد كرد علي.
٥٥ ـ **تاريخ دمشق**، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ.
٥٦ ـ **تاريخ الرسل والملوك= تاريخ الطبري**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥.
٥٧ ـ **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.
٥٨ ـ **تاريخ مختصر الدول**، لأبي الفرج غريقوريوس بن أهرون ابن العبري، تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي، دار الشرق، ط٣، ١٩٩٢م.
٥٩ ـ **تأسيس التقديس**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أنس الشرفاوي/أحمد الخطيب، دار نور الصباح، ط١، ٢٠١١م.
٦٠ ـ **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومنهاج الأحكام**، لبرهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون اليعمري، مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٦هـ.
٦١ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي، دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٦٢ ـ **تجريد العقائد**، لنصير الدين الطوسي، تحقيق: د. عباس سليمان، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.
٦٣ ـ **تحفة المتكلمين**، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: حسن أنصاري/ويلفرد مادلونك.
٦٤ ـ **تحفة الوصول إلى علم الأصول**، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي الحنبلي (= ابن المبرد)، دار المقتبس، ط١، ١٤٣٩هـ.
٦٥ ـ **التدمرية**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد السعوي، مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢١هـ.
٦٦ ـ **تذكرة طاهر الجزائري**، لطاهر بن صالح السمعوني الجزائري، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٣هـ.
٦٧ ـ **التسعينية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ.

٦٨ ـ **تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي**، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي، تحقيق: د. سيد عبد العزيز/ د. عبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، توزيع المكتبة المكية، ط١، ١٤١٨هـ.

٦٩ ـ **التعريفات**، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ.

٧٠ ـ **التعليقات السعدية على قطعة من العقيدة السفارينية**، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي.

٧١ ـ **تغليق التعليق**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد بن عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي/ دار عمار، بيروت/ عمان، ط١، ١٤٠٥هـ.

٧٢ ـ **تفسير ابن جرير= جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي بالتعاون مع دار هجر، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٧٣ ـ **تفسير ابن كثير= تفسير القرآن العظيم**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: سامي السلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٧٤ ـ **تفسير الرازي= مفاتيح الغيب**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي خطيب الري، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٧٥ ـ **تفسير الماتريدي= تأويلات أهل السنة**، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي، تحقيق: مجدي با سلوم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ.

٧٦ ـ **تفسير المنار**، لمحمد رشيد بن علي رضا القلموني الحسيني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

٧٧ ـ **التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (محمد بن عبد الله القضاعي البلنسي)**، تحقيق: عبد السلام الهراس، عدد الأجزاء: ٤، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ.

٧٨ ـ **تلبيس إبليس**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢١هـ.

٧٩ ـ **التلخيص في أصول الفقه**، لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد الله النبالي/ بشير العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٨٠ ـ **التمهيد**، لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق: محمد الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث.

٨١ - **التمهيد في أصول الفقه**، لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني الحنبلي، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة/ محمد بن علي بن إبراهيم، عدد الأجزاء: ٤، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي؛ جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦هـ.

٨٢ - **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي/ محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٨٣ - **تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس/ علي العمران، دار عطاءات العلم، ط٣، ١٤٤٠هـ.

٨٤ - **تهافت التهافت**، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (= ابن رشد الحفيد)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف.

٨٥ - **تهافت الفلاسفة**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، ط٩، ٢٠٠٧م.

٨٦ - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ.

٨٧ - **التوحيد**، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: سمير الزهيري، دار المغني، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٨٨ - **توضيح المقاصد شرح الكافية نونية ابن القيم**، لأحمد بن إبراهيم بن حمد ابن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٨٩ - **جامع الرسائل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩٠ - **جامع العلوم والحكم**، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب السلامي البغدادي الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط/ إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٢هـ.

٩١ - **جامع الفصول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، ط١، ١٤٤١هـ.

٩٢ - **الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر**، جمع وتحقيق: عادل آل حمدان، دار المنهج الأول، ط١، ١٤٣٦هـ.

٩٣ ـ **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**، جمعه: محمد عزير شمس ود. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٥، ١٤٤٠هـ.

٩٤ ـ **جامع المسائل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس وآخرين، دار عالم الفوائد.

٩٥ ـ **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين**، لخير الدين أبي البركات نعمان بن محمود الآلوسي، مطبعة المدني، ١٤٠١هـ.

٩٦ ـ **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.

٩٧ ـ **جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.

٩٨ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ٥، مركز تأصيل للدراسات والبحوث، ط١، ١٤٤١هـ.

٩٩ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد النشيري، دار عطاءات العلم، ط٤، ١٤٤٠هـ.

١٠٠ ـ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة**، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٠١ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء العربية، البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٨٧هـ.

١٠٢ ـ **الحلة السيراء**، لمحمد بن عبد الله ابن الأبار القضاعي البلنسي، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٥م.

١٠٣ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة.

١٠٤ ـ **الحماسة البصرية**، لصدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت.

١٠٥ ـ **الحموية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. حمد التويجري، دار الصميعي، ط٢، ١٤٢٥هـ.

١٠٦ ـ **الخطط المقريزية= المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، ط١، ١٤١٨هـ.

١٠٧ ـ **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. فهد الفهيد، دار أطلس الخضراء، ط٢، ١٤٣٠هـ.

١٠٨ ـ **الخمسون= المسائل الخمسون**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أحمد حجازي السقا، دار الجيل/المكتب الثقافي، ط٢، ١٤١٠هـ.

١٠٩ ـ **الدر الفريد وبيت القصيد**، محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق: كامل الجبوري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٣٦هـ.

١١٠ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ.

١١١ ـ **دلائل النبوة**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: محمد رواس قلعه جي/عبد البر عباس، دار النفائس، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١١٢ ـ **دلائل النبوة**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ.

١١٣ ـ **ديوان الإسلام**، لشمس الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ.

١١٤ ـ **ديوان عامر بن الطفيل**، رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب، دار صادر، ١٣٩٩هـ.

١١٥ ـ **ديوان كعب بن زهير**، حققه وشرحه وقدم له: علي فاخور، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١١٦ ـ **الذخيرة**، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: مجموعة باحثين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٤م.

١١٧ ـ **ذم التأويل**، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

١١٨ ـ **ذم الكلام وأهله**، لعبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، تحقيق: عبد الله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٩ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن السلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٢٠ ـ **الذيل لطبقات الفقهاء الشافعية**، لعفيف الدين عبد الله بن محمد المطري، تحقيق: كريم محمد زكي، دار الفتح، ط١، ١٤٤٣هـ.

١٢١ ـ **ذيل مرآة الزمان**، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن محمد اليونيني، عناية: وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٢٢ ـ **رؤية الله**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: إبراهيم العلي/أحمد الرفاعي، مكتبة المنار، الأردن، ١٤١١هـ.

١٢٣ ـ **ربيع الأبرار ونصوص الأخيار**، لجار الله الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، ط١، ١٤١٢هـ.

١٢٤ ـ **الرد على الجهمية**، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، ط٢، ١٤١٦هـ.

١٢٥ ـ **الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله**، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: دغش العجمي، دار الإمام البخاري، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٢٦ ـ **الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله المزروع، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٢٧ ـ **الرد على الشاذلي في حزبيه**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٧هـ.

١٢٨ ـ **الرد على المنطقيين**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، إدارة ترجمان السنة، ط٤، ١٤٠٢هـ.

١٢٩ ـ **الرد على من قال بفناء الجنة والنار**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد السمهري، دار بلنسية، ط١، ١٤١٥هـ.

١٣٠ ـ **الرسائل المتبادلة بين جمال الدين القاسمي ومحمود شكري الآلوسي**، جمع وتحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣١ ـ **رسائل فلسفية لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي**، جمعها وصححها: ب. كراوس، جامعة فؤاد الأول - كلية الآداب، ١٩٣٩م.
١٣٢ ـ **الرسالة القشيرية**، لزين الإسلام أبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري الشافعي، تحقيق: أنس الشرفاوي، دار المنهاج، ١٤٣٨هـ.
١٣٣ ـ **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
١٣٤ ـ **الرياض المونقة في آراء أهل العلم**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: أسعد جمعة.
١٣٥ ـ **الزهد**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، عناية: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٣٦ ـ **زهر الفردوس= الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جمعية البر، ط١، ١٤٣٩هـ.
١٣٧ ـ **السبعينية= بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والإتحاد**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ط٣، ١٤٢٢هـ.
١٣٨ ـ **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.
١٣٩ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.
١٤٠ ـ **السنة**، لأبي بكر أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، تحقيق: محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ.
١٤١ ـ **السنة**، لعبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عادل آل حمدان، ١، ط١، ١٤٣٣هـ.
١٤٢ ـ **السنة**، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ.
١٤٣ ـ **السنة**، لأبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، تحقيق: عادل آل حمدان، دار اللؤلؤة، ط١، ١٤٢٥هـ.
١٤٤ ـ **السنن**، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عصام موسى هادي، عدد الأجزاء: ١، دار الصديق، الجبيل، ط١، ١٤٣٤هـ.
١٤٥ ـ **السنن**، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، عدد الأجزاء: ١، دار الصديق، الجبيل، ومؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١هـ.

١٤٦ ـ **السنن**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، عدد الأجزاء: ٥، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٤٧ ـ **السنن**، لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني، تحقيق: د. سعد الحميد، دار الصميعي، ط١، ١٤١٧هـ.

١٤٨ ـ **السنن= الجامع الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، عدد الأجزاء: ٥، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.

١٤٩ ـ **السنن الكبير**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٥٠ ـ **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

١٥١ ـ **الشامل في أصول الدين**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: علي سامي النشار وآخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦٩م.

١٥٢ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي= ابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٥٣ ـ **شرح الإرشاد**، لأبي القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري النيسابوري، تحقيق: خالد العدواني، دار الضياء، ط١.

١٥٤ ـ **شرح الإشارات والتنبيهات**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: علي رضا.

١٥٥ ـ **شرح الأصبهانية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، عدد الأجزاء: ١، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٥٦ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، لهبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، عدد الأجزاء: ٤، دار طيبة، ط٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٥٧ ـ **الشرح الجديد= شرح تجريد العقائد**، لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، تحقيق: محمد حسين الزارعي الرضابي.

١٥٨ ـ **شرح حدود ابن عرفة= الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية**، لأبي عبد الله محمد بن قاسم الرصاع التونسي، المكتبة العلمية، ط١، ١٣٥٠هـ.

١٥٩ ـ **شرح حديث النزول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٨هـ.

١٦٠ ـ **شرح السنة**، لمحيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود ابن الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٦١ ـ **شرح الشفا**، لنور الدين أبي الحسن علي بن محمد الملا الهروي القاري= ملا علي قاري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦٢ ـ **شرح القصيدة في السنة= قطعة من شرح القصيدة في السنة (طبع مع الأصول المجردة لابن البناء)**، لسعد بن علي الزنجاني، تحقيق: حسام بن محمد سيف، دار طيبة، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٦٣ ـ **شرح الكافية الشافية**، لمحمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ط١، ١٤٣٥هـ.

١٦٤ ـ **الشرح الكبير على المقنع (المطبوع مع المقنع والإنصاف)**، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد الله التركي/د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦٥ ـ **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله ابن المرزبان السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي/علي سيد، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.

١٦٦ ـ **شرح المختصر في أصول الفقه**، لتقي الدين أبي بكر بن زيد الجرَّاعي المقدسي الحنبلي، دار لطائف، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٦٧ ـ **شرح مشكل الآثار**، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦٨ ـ **شرح منازل السائرين**، لعفيف الدين سليمان بن علي التلمساني، تحقيق: محسن بيدارفر.

١٦٩ ـ **شرح وصية أبي حنيفة**، لأكمل الدين البابرتي الحنفي، تحقيق: محمد العايدي وحمزة البكري، دار الفتح، ط١، ٢٠٠٩م.

١٧٠ ـ **الشريعة**، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٧١ ـ **شعب الإيمان**، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: مختار الندوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٧٢ ـ **الشفا**، لأبي علي ابن سينا، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ١٠.

١٧٣ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. أحمد الصمعاني/ د. علي العجلان، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٧٤ ـ **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

١٧٥ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٧٦ ـ **صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، عدد الأجزاء: ١٠، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

١٧٧ ـ **صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، لمسلم بن حجاج القشيري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، عدد الأجزاء: ٨، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

١٧٨ ـ **الصفدية= قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي وأيمن بن عارف الدمشقي، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٧٩ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٨٠ ـ **الضعفاء**، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: مازن السرساوي، دار مجد الإسلام، دار ابن عباس، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٨١ ـ **الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق**، لسليمان بن سمحان الخثعمي، تحقيق: عبد السلام بن برجس، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ط٥، ١٤١٤هـ.

١٨٢ ـ **طبقات الأولياء**، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن الشافعي المصري، تحقيق: نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٥هـ.

١٨٣ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٨٤ ـ **طبقات الشافعية**، لتقي الدين أبي بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة الدمشقي، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٨٥ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: د. محمود الطناحي/د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٨٦ ـ **طبقات الشافعيين**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم/د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

١٨٧ ـ **طبقات الفقهاء الشافعية**، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م.

١٨٨ ـ **الطبقات الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ.

١٨٩ ـ **طبقات المعتزلة= فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين**، للقاضي عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدآبادي، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر.

١٩٠ ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي، دار عالم الفوائد.

١٩١ ـ **العباب الزاخر واللباب الفاخر**، لرضي الدين الحسن بن محمد العمري القرشي الصغاني الحنفي.

١٩٢ ـ **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٣ ـ **العظمة**، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٩٤ ـ **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

١٩٥ ـ **العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

١٩٦ ـ **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**، لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق: د. ناصر الجديع، دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٩٧ ـ **العلل**، لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد الدباسي، عدد الأجزاء: ١٠، مؤسسة الريان، ط٣، ١٤٣٢هـ.

١٩٨ ـ **العلل**، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٩٩ ـ **العلل الكبير**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ.

٢٠٠ ـ **العلل المتناهية**، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، عدد الأجزاء: ٢، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ.

٢٠١ ـ **العلل ومعرفة الرجال - رواية المروذي وغيره -**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٠٢ ـ **العواصم من القواصم**، لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، تحقيق: د. عمار طالبي، مكتبة دار التراث.

٢٠٣ ـ **العواصم والقواصم**، لابن الوزير.

٢٠٤ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**، لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي= ابن أبي أصيبعة، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة.

٢٠٥ ـ **غاية الأماني في الرد على النبهاني**، لأبي المعالي محمود شكري الآلوسي، تحقيق: الداني آل زهوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٠٦ ـ **غاية المرام في علم الكلام**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، المجلس الأعلى للشئون، ١٣٩١هـ.

٢٠٧ ـ **الفائق في أصول الدين**، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونغ/مارتين مكدرمت.

٢٠٨ ـ **الفائق في غريب الحديث**، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي/محمد أبو الفضل، دار المعرفة، ط٢.

٢٠٩ ـ **الفاضل**، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ط٣، ١٤٢١هـ.

٢١٠ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

٢١١ ـ **الفتوحات المكية**، لمحيي الدين محمد بن علي ابن عربي الطائي الحاتمي، تحقيق: عبد العزيز سلطان المنصوب، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٧م.

٢١٢ ـ **الفرقان بين الحق والبطلان**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. حمد العصلاني، دار أجيال التوحيد، ط١، ١٤٤٢هـ.

٢١٣ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن اليحيى، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢١٤ ـ **فصوص الحكم**، لمحيي الدين محمد بن علي ابن عربي الطائي الحاتمي، تحقيق: أبي العلا عفيفي، الحلبي، ١٣٦٥هـ.

٢١٥ ـ **فضائح الباطنية**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية، ١٣٨٣هـ.

٢١٦ ـ **فضائل الصحابة**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٢١٧ ـ **الفنون**، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: جورج المقدسي، دار المشرق، ١٩٧٠م.

٢١٨ ـ **فهرس مخطوطات مكتبات غانا**، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.

٢١٩ ـ **الفهرست**، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم، تحقيق: د. أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط٢، ١٤٣٥هـ.

٢٢٠ ـ **الفهرست**، لنصير الدين أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٢٢١ ـ **فهم القرآن**، للحارث بن أسد المحاسبي، تحقيق: حسين القوتلي، دار الفكر، ط١، ١٣٩١م.

٢٢٢ ـ **فوات الوفيات**، لصلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون ابن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، ط١.

٢٢٣ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: ربيع المدخلي، مكتبة الفرقان، عجمان، ١٤٢٢هـ.

٢٢٤ ـ **قاعدة في توحيد الله= قاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادة واستعانة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد الله البصيري، دار العاصمة، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٢٥ ـ **قانون التأويل**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: محمد بيجو.

٢٢٦ ـ **قلب الدليل= قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع ففيه دليل على بطلان قوله**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، ط٢، ١٤٤٥هـ.

٢٢٧ ـ **القواعد الكلية في جملة من الفنون العلمية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمود للأصبهاني، تحقيق: منصور كوشينكاغ/ بلال تاشقين، وقف الديانة التركي/ دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٩هـ.

٢٢٨ ـ **قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد**، لأبي طالب محمد بن علي بن عطي المكي، تحقيق: عاصم الكيالي، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٢٦هـ.

٢٢٩ ـ **الكاشف عن المحصول**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمود للأصبهاني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٣٠ ـ **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٣٢هـ.

٢٣١ ـ **كشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس**، لسليمان بن سحمان الخثعمي، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الزير آل حمد، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٣٢ ـ **كشف التمويهات في شرح الإشارات والتنبيهات**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي.

٢٣٣ ـ **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون**، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني= حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

٢٣٤ ـ **كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد**، لجمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، تحقيق: حسن مكي العاملي، دار الصفوة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٣٥ ـ **كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد**، لجمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي.

٢٣٦ ـ **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

٢٣٧ ـ **الكفاية في الهداية**، لنور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني، تحقيق: د. محمد آروتشي، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٣٨ ـ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي، تحقيق: عدنان درويش/ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٣٩ ـ **كليلة ودمنة**، لعبد الله بن المقفع، المطبعة الأميرية ببولاق، ط١٧، ١٣٥٥هـ.

٢٤٠ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٤١ ـ **لباب الأربعين في أصول الدين**، لسراج الدين أبي الثناء محمد بن أبي بكر الأرموي، تحقيق: محمد يوسف إدريس وبهاء الخلايلة، الأصلين للدراسات والنشر، ط١، ١٤٣٧هـ.

٢٤٢ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لعز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم ابن الأثير الشيباني الجزري، دار صادر، بيروت.

٢٤٣ ـ **لسان العرب**، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٤٤ ـ **لسان الميزان**، لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٤٥ ـ **اللمع**، لأبي نصر السرّاج، تحقيق: عبد الحليم محمود/ طه سرور، دار الكتب الحدثة/ مكتبة المثنى.

٢٤٦ ـ **لمعة الاعتقاد**، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ.

٢٤٧ ـ **لوائح الأنوار السنية ولواقح الأفكار السنية**، لمحمد بن أحمد السفاريني، تحقيق: عبد الله بن محمد البصيري، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٤٨ ـ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية**، لمحمد بن أحمد السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٤٩ ـ **المباحث المشرقية**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، ط١، حيدر آباد ١٣٤٣هـ.

٢٥٠ ـ **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي، تحقيق: د. حسن محمد الشافعي، مكتبة وهبة، ط٣، ١٤٣٠هـ.

٢٥١ ـ **مثالب ابن أبي بشر**، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي، تحقيق: محمد بن عبد الحميد العويطي، دار الذخائر، ط١، ١٤٣٩هـ.

٢٥٢ ـ **المجالسة وجواهر العلم**، لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق: أبي عبيد مشهور آل سلمان، جميعة التربية الإسلامية، البحرين/ دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.

٢٥٣ ـ **مجلة البحوث الإسلامية (مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد)**.

٢٥٤ ـ **مجلة لغة العرب (مجلة شهرية أدبية علمية تاريخية)**، وزارة الأعلام بالجمهورية العراقية، مديرية الثقافة العامة/ مطبعة الآداب.

٢٥٥ ـ **مجلة المنار**، مجموعة من المؤلفين/ محمد رشيد رضا.

٢٥٦ ـ **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، لكمال الدين أبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٥٧ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٥٨ ـ **المحصل= محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. حسين أتاي، منشورات الشريف الرضي.

٢٥٩ ـ **المحصول**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ.

٢٦٠ ـ **المختصر الكلامي**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة التونسي المالكي، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، ط١، ١٤٣٥هـ.
٢٦١ ـ **مختصر المعتمد في أصول الدين**، للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. محمد بن سعود السفياني ود. مشاعل بنت خالد باقاسي، دار طيبة الخضراء، ط١، ١٤٤٠هـ.
٢٦٢ ـ **المخلصيات**، لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩هـ.
٢٦٣ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، دار عالم الفوائد.
٢٦٤ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بدران، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ.
٢٦٥ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، لعفيف الدين أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، عناية: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٦٦ ـ **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، لشمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي= سبط ابن الجوزي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٤هـ.
٢٦٧ ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي، مؤسسة دار الهجرة.
٢٦٨ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٦٩ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، عدد الأجزاء: ١، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٣٥هـ.
٢٧٠ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح**، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٧١ ـ **المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم/ دار المنارة، ط١، ١٤٠٧هـ.
٢٧٢ ـ **مسائل حرب الكرماني للإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه**، لأبي محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، تحقيق: د. فايز حابس، عدد الأجزاء: ٣.

٢٧٣ ـ **مسألة حدوث العالم**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: يوسف بن محمد الأوزبكي المقدسي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٣٦هـ.

٢٧٤ ـ **مسألة في تحقيق القول في أن عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله= تحقيق القول في مسألة عيسى كلمة الله والقرآن كلام الله**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، دار الصحابة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٧٥ ـ **مسألة في توحيد الفلاسفة**، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله الغزي/ فارس العجمي، دار ابن النديم/ دار الروافد الثقافية، ط١، ٢٠٢٠م.

٢٧٦ ـ **المسالك في الخلافيات بين المتكلمين والحكماء**، لعبد الله بن عثمان بن موسى أفندي= مستجي زاده، تحقيق: د. سيد باغجوان، دار صادر، ط١، ١٤٢٨هـ.

٢٧٧ ـ **المستخرج= المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم**، لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٥هـ.

٢٧٨ ـ **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٧٩ ـ **المستصفى من علم الأصول**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، دار الفضيلة، ط١، ١٤٣٤هـ.

٢٨٠ ـ **المسند**، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٨١ ـ **المسند**، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٨٢ ـ **مسند البزار= البحر الزخار**، لأحمد بن عمرو العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل سعد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩/ ١٤٣٠هـ - ١٩٨٨/ ٢٠٠٩م.

٢٨٣ ـ **المسوَّدة في أصول الفقه**، لمجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية وولده شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم وحفيده شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.

٢٨٤ ـ **مشاهير علماء الأمصار**، لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، ١٤١١هـ.

٢٨٥ ـ **مشاهير علماء نجد**، لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله، دار اليمامة، ط١، ١٣٩٢هـ.
٢٨٦ ـ **المصاحف**، لأبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني، تحقيق: محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٢٨٧ ـ **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.
٢٨٨ ـ **المصنف**، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: د. سعد الشثري، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
٢٨٩ ـ **المطالب العالية من العلم الإلهي**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، عدد الأجزاء: ٩، المكتبة الأزهرية للتراث.
٢٩٠ ـ **المطالع البدرية في المنازل الرومية**، لبدر الدين أبي البركات محمد بن محمد الغزي العامري، تحقيق: المهدي عيد الرواضية، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي/المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٩١ ـ **معارج القدس في مدراج معرفة النفس**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٥م.
٢٩٢ ـ **معالم أصول الدين**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: نزار حمادي، دار الضياء، ط١، ١٤٣٣هـ.
٢٩٣ ـ **المعالم الدينية في العقائد الإلهية**، ليحيى بن حمزة العلوي الزيدي، تحقيق: سيد مختار محمد أحمد حشاد، دار الفكر المعاصر، ط١، ١٤٠٨هـ.
٢٩٤ ـ **المعتبر**، لأبي البركات هبة الله بن علي بن ملكا، ط١، حيدر آباد، ١٣٥٧هـ.
٢٩٥ ـ **المعتمد في أصول الدين**، لركن الدين محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، تحقيق: ويلفرد مادلونغ.
٢٩٦ ـ **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٩٧ ـ **المعجم الأوسط**، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.
٢٩٨ ـ **معجم الشيوخ**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٩٩ ـ **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٣٠٠ ـ **معجم ما طبع من مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية**، لمحمد يسري سلامة، دار التوحيد للتراث، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٠١ ـ **المعلم بفوائد مسلم**، لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية، ط٢.

٣٠٢ ـ **المغني**، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله التركي/د. عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب، ط٦، ١٤٢٨هـ.

٣٠٣ ـ **مفاتيح العلوم**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف البلخي الخوارزمي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢.

٣٠٤ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن قائد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

٣٠٥ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٣٠٦ ـ **مقالة اللام (ضمن أرسطو عند العرب)**.

٣٠٧ ـ **المقاليد الملكوتية**، لأبي يعقوب إسحاق بن أحمد السجستاني، تحقيق: إسماعيل قربان حسين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٣٢هـ.

٣٠٨ ـ **مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عدد الأجزاء: ٦، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

٣٠٩ ـ **المقتفي لتاريخ أبي شامة**، لعلم الدين القاسم بن محمد البرازلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين/د. تركي آل سعود/د. بشار عواد، دار ابن حزم، ط١، ١٤٤٠هـ.

٣١٠ ـ **مقدمة ابن الصلاح**= معرفة علوم الحديث، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا/دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ

٣١١ ـ **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي، قبرص، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣١٢ ـ **المقفى الكبير**، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٢٧هـ.

٣١٣ ـ **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٣١٤ ـ **الملاحن (مطبوع ضمن درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)**، لأبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، ط١، ١٤١٧هـ.

٣١٥ ـ **الملخص في المنطق والحكمة**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري.

٣١٦ ـ **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد بن فتح الله بدران، مطبعة الأزهر، ط١.

٣١٧ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: يحيى الثمالي، دار عالم الفوائد.

٣١٨ ـ **منازل الأئمة الأربعة**، لأبي زكريا يحيى بن إبراهين بن أحمد السلماسي، تحقيق: محمود بن عبد الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣١٩ ـ **منازل السائرين**، لشيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، ط١، ١٣٢٦هـ.

٣٢٠ ـ **مناقب الأئمة الأربعة**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سليمان الحرش، دار المؤيد، ١٤١٦هـ.

٣٢١ ـ **مناقب الإمام أحمد**، لجمال الدين عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٣٢٢ ـ **مناقب الشافعي**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة التراث، ط١، ١٣٩٠هـ.

٣٢٣ ـ **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا/مصطفى عبد القادر عطا، عدد الأجزاء: ١٩، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ.

٣٢٤ ـ **المنقذ من الضلال**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المنهاج، ط١، ١٤٣٤هـ.

٣٢٥ ـ **منهاج أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٢٦ ـ **المنهاج في شعب الإيمان**، لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ.

٣٢٧ ـ **موسوعة الآثار الكاملة لمحمد الخضر حسين.**

٣٢٨ ـ **الموضوعات**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، ط١.

٣٢٩ ـ **الموطأ. لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي الحميري**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ.

٣٣٠ ـ **الموفي بمعرفة التصوف والصوفي**، لكمال الدين أبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي، تحقيق: محمد عيسى صالحية، دار العروبة، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٣١ ـ **الناسخ والمنسوخ**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٣٣٢ ـ **النبوات**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ.

٣٣٣ ـ **النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية**، لأبي علي ابن سينا، ط٢، ١٣٥٧هـ.

٣٣٤ ـ **نجم المهتدي ورجم المعتدي**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن المعلم القرشي، تحقيق: بلال السقا، دار التقوى، ط١، ١٤٤١هـ.

٣٣٥ ـ **النجم الوهاج في شرح المنهاج**، لمحمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، المحقق: لجنة علمية، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣٣٦ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي؛ دار الكتب، مصر نزهة الأنام، لابن دقماق.

٣٣٧ ـ **النشر في القراءات العشر**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع.

٣٣٨ ـ **النظامية**، لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، المكتبة الأزهرية للتراث.

٣٣٩ ـ **النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل**، لكمال الدين محمد بن محمد الغزي العامري، تحقيق: محمد مطيع الحافظ/نزار أباظة، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ.
٣٤٠ ـ **نقد المحصّل= تلخيص المحصل**، لنصير الدين أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محسن بيدارفر.
٣٤١ ـ **نقض الدارمي= نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد**، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: أبي مالك أحمد بن علي القفيلي الرياشي، دار النصيحة، ط١، ١٤٣٣هـ.
٣٤٢ ـ **النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن المعلمي**، لأبي أنس إبراهيم الصبيحي، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣١هـ.
٣٤٣ ـ **نكت في أحوال الشيخ الرئيس ابن سينا**، ليحيى بن أحمد الكاشي، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٢م.
٣٤٤ ـ **نهاية العقول في دراية الأصول**، لفخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي= فخر الدين الرازي/ابن خطيب الري، تحقيق: د. سعيد فودة، دار الذخائر، الأولى، ١٤٣٦هـ.
٣٤٥ ـ **الواضح في أصول الفقه**، لأبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي الحنبلي، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٣٤٦ ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، عدد الأجزاء: ٣٠، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ٢٠٠٩م.
٣٤٧ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لشمس الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي الإربلي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر.

الفهارس العلمية

- فهرس علوم القرآن والتفسير
- فهرس الحديث وعلومه
- فهرس أصول الفقه
- فهرس المنطق
- فهرس القواعد الكلية والأصول والتنبيهات المنهجية
- فهرس الأمور العامة والطبيعيات
- فهرس العقيدة
- فهرس تاريخ مقالات الطوائف والموازنة بينها والكلام في الرجال والكتب
- فهرس المصطلحات والألفاظ المتكلم عليها
- فهرس المتفرقات
- فهرس الموضوعات الإجمالي
- فهرس الموضوعات التفصيلي

فهرس علوم القرآن والتفسير

الموضوع	الصفحة
قاعدة في كمال الطريقة القرآنية في الاستدلال على «**الإلهيات**»	١٥٣، ٢٩٠، ٥٨٩
بيان أن طريقة القرآن الاستدلال بالآيات وقياس الأولى	٣٨٠، ٤٧٣، ٤٧٥، ٦٥٣
بيان مسلك القرآن في الحجاج العقلي	٢٣٧
بيان أن دلالة القرآن لا تقتصر على الإخبار المحض	٢٩٠
بيان مسلك القرآن في بيان الحجج على إفراد الله بالعبادة	٢٢٩، ٢٣٥ - ٢٣٧
بيان علة كون سورة العلق أول ما نزل من القرآن	٢٦٠
السور المكية تضمنت تقرير الأصول المشتركة بين الرسل	٨١٨
بيان جملي لما في سورة البقرة من تقرير لمعالم الدين وأصوله وفروعه	٨١٩
الكلام على قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾	٢٦٠
الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشۡعِرُكُمۡ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠٩ وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ﴾	٧٦٠
الكلام على قوله تعالى: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ٢٢١﴾	٧٧٧
الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا﴾	٧٨٦
الكلام على آيات الأنعام ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ...﴾ الآيات وما فيها من الاستدلال على النبوة	٧٨٧
تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾	٥٢٣
تفسير الميت في قوله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾	٥٤٠
بيان الدليل العقلي المستفاد من قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍ...﴾	٢٣٨ - ٢٦٢
بيان بطلان احتجاج طائفة من الكلابية بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ٤٠﴾ على أن ألفاظ القرآن من تأليف محمد ﷺ	٤٦٨
بيان غلط استنباط دليل التمانع من قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾	٢٢٩
بيان معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ﴾ وبيان من غلط في تفسيرها	٨١٥

الموضوع	الصفحة
بيان أن قوم إبراهيم عليه السلام لم يكونوا معطلة للصانع بما يبين غلط تقرير أن الاحتجاج بالأفول أُورد للاستدلال على إثبات الصانع	٢٣٤
بيان بطلان دعوى استدلال إبراهيم عليه السلام بدليل الحدوث الكلامي	٢٦٥
ذكر الآيات الدالة على إثبات قوى الأشياء	٢٨٤ - ٢٨٧
ذكر الآيات الدالة على إثبات حكمة الله وتعليل أفعاله	٢٨٧ - ٢٨٩
بيان بعض الأدلة القرآنية على عدم فعل الرب لبعض ما يقدر عليه	٤٩٠
بيان دلالة القرآن على تنزه الله عن بعض الأفعال والأوامر	٥٦٣
الدليل القرآني على أن الرب يأمر بما يحبه ويرضى به وأنه يحب ويرضا فعل العبد للمأمور	٥٠٤
بيان الآيات القرآنية الدالة على قدرة الله ومشيئته وإنعامه ورحمته وحكمته	٧٩٦
قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ ودلالته على إثبات القدر والحكمة	٥٦٩
بيان حقيقة الظلم في القرآن وأنه من المقدورات لله مع تنزهه عن فعله	٨٠٦
الشواهد القرآنية على ما يقع من تخصيصات في الخلق	٥٠٥ - ٥٠٦
الدليل القرآني على تفرد الرب بالعلم التام بحكمته في خلقه وأمره	٥٠٦
بيان دلالة الاستفهام الإنكاري الوارد في عدد من الآيات على ثبوت التحسين والتقبيح العقلي	٥٣٦
معنى الاستفهام في قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢٣﴾	٣٩١
بيان نسخ قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ﴾	٥٦٠
منع إضافة الشر لله مع كونه شرا وبيان أوجه ذكره في القرآن	٥١٢
تنبيه لمعنى المصدر بحسب ما يضاف إليه والتمثيل بالآيات لذلك	٢١٤
بيان أن الرب لم ينف عن نفسه إلا ما يتضمن أمرًا وجوديًّا وبيان ذلك من آية الكرسي	٥٢٠، ٦٥٣
ذكر الأدلة القرآنية على إثبات الصفات الاختيارية	٣٣٦ - ٣٤١، ٦١٩
الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ١٤﴾ على قيام الكلام بالله	٦٠٧
بيان الأدلة القرآنية على كون الله تعالى متكلمًا	٦١٣ - ٦٢٥
معنى «الأمر» في الوحي على نوعين	٦١٥
علة ذكر السمع في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٢٧﴾	٦٢٩
بيان وجه وضع النبي ﷺ إبهاميه على أذنيه وسبابتيه على عينيه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ٥٨﴾	٦٢٩

الموضوع | الصفحة

بيان الاستدلال بقياس الأولى في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا﴾ ٦٥٣
بيان ما جاء من الآيات في نصر الله لرسله وأتباعهم وحسن عاقبتهم وعقوبته الكافرين ودلالة ذلك على صدقهم عليهم الصلاة والسلام ٦٧٨
التعليق على القراءة الشاذة المروية عن ابن عباس «ولا محدث» ٧٢٢
قول مختصر في شبه منكري النبوات وبيان أجوبة القرآن عليها ٧٨٥
بيان علة الأمر بمسألة أهل الذكر من أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا...﴾ ٧٨٧
بيان علة قرن التوراة بالقرآن ٧٨٨
بيان كون قصة موسى عليه الصلاة والسلام أعظم قصص القرآن وعلة ذلك ٧٨٩
الشواهد القرآنية على اليمين الذي يأتي على الخبر المحض تصديقًا وتكذيبًا ٥٥٩
القول في إعجاز القرآن .... ٨١٣ - ٨١٧
بيان الطريق الإجمالي للعلم بإعجاز القرآن .... ٨١٣ - ٨١٦
بيان الطريق التفصيلي والقول الجملي في جهات إعجاز القرآن ٨١٧

فهرس الحديث وعلومه

الموضوع | الصفحة

بيان رتبة الحديث المروي في تعيين التسعة وتسعين اسمًا ٥١٣
حديث «**أول ما خلق الله العقل**» مكذوب، وعلى تقدير صحته فهو يناقض قول الفلاسفة في العقول ٥٥١
ذكر الخلاف في ترجيح أي اللفظين «**ديني ومعاشي وعاقبة أمري**» أم «**عاجل آمر وآجله**» ٤٨٣
بيان وجه وضع النبي ﷺ إبهاميه على أذنيه وسبابتيه على عينيه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ٥٨﴾ ٦٢٩
التعليق على حديث «**إنه قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فعمر**» ٧٢٣
بيان أن الوسواس يعرض للمؤمن المحض وشرح الحديث الوارد في ذلك ٧٣٨
بيان طريق العلم بالعدالة ٧٧١
بيان الفرق بين العلم بالعدالة والعلم بالجرح ٧٧٢
بيان علة كون الجرح لا يقبل إلا مفسرًا عند الجمهور ٧٧٢

فهرس أصول الفقه

الموضوع | الصفحة

حقيقة الحكم الشرعي عند أهل السنة ٧٢٧
حقيقة الحكم الشرعي عند الأشعرية ومن وافقهم ٧٢٥
استلزام قاعدة امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة للأخذ بظواهر النصوص
الواردة في صفة الكلام ٦١٦
أهمية بحث دلالات الألفاظ ٦٠٣
الكلام في المشتقات ١٣٠
قاعدة في الفرق بين دلالة الإسم مفردًا ودلالته مقرونًا بغيره .... ٧٥٥ - ٧٥٦
الاسم الشرعي لا ينفيه الشارع إلا لانتفاء ما هو واجب فيه ٧٥٧
التحليل الأصولي لخص بعض أنواع العام بالذكر بعد ذكر اللفظ العام .... ٧٥٥ - ٧٥٦
تعريف مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة عند العلماء ٣٢٤
منع المعتزلة نسخ العبادة قبل دخول وقتها تفريعا على التحسين والتقبيح العقلي ٨٠٣
ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الإنشاء قال كثير من السلف أنه يجوز نسخه ٥٦٠
موازنة بين العلم والإرادة من حيث العموم والخصوص وصلتهما بالخبر والإنشاء ٧٧٣
بيان أن أدلة ثبوت نبوة النبي ﷺ دالة على وجوب تصديقه في كل ما أخبر به
عن الله .... ٨٢٦ - ٨٢٨
تقرير القول بحجية السنة ووجوب تصديق الرسول في كل ما أخبر به عن الله .... ٨٢٨ - ٨٢٩
الجواب عن إشكال ورود الدور في تعريف الخبر بأنه ما يقبل التصديق والتكذيب ٤٣٧
الكلام على خبر الواحد وإفادته العلم بالقرائن ٦٦٣
بيان الأمور التي يعلم بها صدق المخبر .... ٧٧١ - ٧٧٦
بيان العلم بصدق المخبر بالعلم بقرائن أحواله ٧٧٤
بيان أن العادة يعلم بها صدق الخبر المتواتر وكذب الخبر الذي يتمنع التواطؤ
على كتمان نقله ٧٧٣
خبر الفاسق والكافر بل والكاذب قد يقترن به ما يفيد صدقه ٧٧٤
إنكار القياس بدعة مخالفة للمأثور عن السلف ٦٣٩

الموضوع | الصفحة

العلة التعبدية عند بعض الفقهاء ٣٩٧
قول عامة الفقهاء بتعليل الأحكام بعلل قائمة بالفعل مناسبة يدل على قولهم بالتحسين والتقبيح ٥٣٨
بيان تناقض نفاة التحسين والتقبيح العقلي والتعليل في كلامهم في علل الشرع ٨٠٣
بيان مسلك نفاة التعليل في إثبات المناسبات في علل الشرع ٨٠٣
بيان مسلك نفاة التعليل في تقرير القول بالمصلحة ٥١٥
قاعدة في تقرير مراعاة الشريعة لصلاح العباد في المعاش والمعاد ٥١٥
مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع من فروع مسألة التحسين والقبيح العقلي .... ٥٣٨، ٨٠٢
تنزيه الله عن الكذب والتعريض والتلبيس في خطابه ٥٥٨
بيان وجه صحة النسخ قبل التمكن من الفعل مع القول بالتحسين والتقبيح العقلي ٨٠٤
الجواب عن القول بأنه ليس لمتعلق القول من القول صفة ثبوتية ٨٠٥

فهرس المنطق

الموضوع — الصفحة

بيان ما يراد بالحد ٤٣٨
الكلام في أنواع الأقيسة وأقسامها وصلة بعضها ببعض وإفادتها لليقين .... ٧٧٦ – ٧٧٧
إبطال قول من قال قياس الشمول هو المفيد لليقين دون قياس التمثيل ٥٧٧
قياس الشمول حقيقته هي حقيقة قياس التمثيل ٤٧٣
الكلام في قياس الأولى ٥٧٨
بيان الفرق بين الآيات والمقاييس ٤٧٣
الكلام على ما يدعيه المناطقة من التركيب من الجنس والفصل .... ١٧١، ١٧٨، ٢٠٢
الكلام على ما يذكره المناطقة من الفرق بين الذاتي المقوم الداخل في الماهية والعرضي اللازم للماهية الخارج عنها ١٧٨
التنبيه لبطلان تفريق المناطقة في الصفات اللازمة للموصوف بين الذاتيات المقومة الداخلة في الماهية وبين العرضية اللازمة للماهية وبين العرضية اللازمة لوجود الماهية ٤٠١
بيان عودة ما يسميه المناطقة تمام الماهية ومجموع الماهية وكمال الماهية وجزء الماهية ولازم الماهية إلى المدلول عليه بالمطابقة والتضمن والالتزام ٤٠٢
اضطراب المناطقة في الصفات هل يكون فيها ما هو مقوّم للموصوف متقدم عليه أو لا؟ وذكر ما فرعوه على ذلك ٤٠٣
بيان القسمة الصحيحة للصفات القائمة بالموصوف ٤٠٣
بيان أقسام الشرطية المنفصلة عند المناطقة .... ٦٤٨ – ٦٤٩
بيان المناطقة لكون المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد في الخارج .... ٥٨٣، ٥٨٥
بيان تقابل النقيضين وما في معناه .... ٦٥٠ – ٦٥١
بيان ما وقع لأرسطو وشيعته من الخلط بين الذهني والخارجي في قولهم بماهيات كلية مقارنة لأشخاصها ٦٣١
قاعدة في الدليل وتنوع عباراته وتراكيبه ٥٧٦
الفرق بين لازم الدليل وما يتوقف عليه الدليل ٥٦٧
قاعدة في الاستغناء عن تقرير المقدمات الضرورية كامتناع الدور والتسلسل عند بيان الأدلة .... ٢٤٣ – ٢٤٤
العلوم الكلية غير مغروزة في الفطرة ابتداء بدون العلم بالجزئيات ٥٨٠

فهرس القواعد الكلية والأصول والتنبيهات المنهجية

الموضوع	الصفحة
تنبيه في أن طرق القرآن أكمل الطرق العقلية	١٥٣
كمال دلالة القرآن على الطرق العقلية على ما يسمى بأصول الدين	٥٧٦
قاعدة في كمال الطريقة القرآنية في الاستدلال على الإلهيات وأن كل من كان أقرب إليها كان أولى بالحق	٥٨٩
بيان مسلك القرآن في الحجاج العقلي	٢٣٧
بيان أن القرآن هدى للأدلة على أتم الوجوه وأن دلالته لا تقتصر على الإخبار المحض	٢٩٠
بيان القياس المستعمل في الإلهيات	٢٩٠، ٤٧٧ - ٤٧٨، ٥٧٨، ٦٥٢
بيان أوجه بطلان استعمال الأقيسة المستلزمة لتسوية الرب والخلق في الإلهيات	٥٧٩
قاعدة في الدليل وتنوع عباراته وتراكيبه	٥٧٦
الطرق الشرعية تنقسم لسمعية وعقلية	٥٩٠
قاعدة فيما تخبر به الرسل وأنهم يخبرون بمحارات العقل لا بمحالاتها	٥٩٣
بيان الاتفاق بين المسلمين على وجوب تصديق خبر الرسول	٥٩٩
قاعدة في الاستدلال بالخفي على الجلي والأحوال في ذلك	١٥٦
تنبيه في انتفاع بعض الناس بالطرق الطويلة	٣٧٩
قاعدة فيما يورد على الحق والأدلة من شبه سفسطائية	١٦٧
قاعدة في بيان النهج الصحيح في ذكر الأدلة وتقصير المصنف في ذلك	١٥٠
قاعدة في أن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر وتنزيل ذلك على أدلة توحيد الربوبية	٢٣٧
بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدلول	٤٤٦
قاعدة في أن التصديق بما أخبر به الوحي لا يتوقف على قيام دليل عقلي خاص على مضمون الخبر	١٤٢
الفرق بين لازم الدليل وما يتوقف عليه الدليل	٥٦٧
كل باطل يستلزم جمع النقيضين أو رفعهما	٦٥٠

الموضوع | الصفحة

قاعدة في الاستغناء عن تقرير المقدمات الضرورية كامتناع الدور والتسلسل عند بيان الأدلة .... ٢٤٣ - ٢٤٤
بيان اشتباه الضروري على بعض الناس لعدم التصور التام ٢٤٤
أصل في غلط القدح بالضروريات بالطرق النظرية ٧٩٠
قول جملي في سبب نشوء العلم في القلب واختلاف الناس في التمكن من الإبانة عنه ٧٤٠
قاعدة في حصول العلم بمجموع القرائن ٦٧٨
قاعدة في أن ما علم بالسمع يكفي فيه الإمكان الذهني ٥٩٢
قاعدة: ليس كل ما علم إمكانه جوز وقوعه ٦٦٥
قاعدة في أنه ليس كل ما أمكن في العقل يشك في عدم وقوعه ٧٩٠
التنبيه لما يقع من حيرة ووقف للمتكلمين لتعارض ما يظنونه أدلة عقلية ١٩٢
قاعدة في انتساب المخالف للسنة والأئمة لهم ٦٣٩
بيان منهج أهل السنة في إحقاق الحق والرحمة بالخلق ١٤٧
قاعدة فيما يمدح ويذم في الاستدلال على الحق وغلط بعض أهل الحديث والصوفية والمتفقهة في ذلك ٤٤٨
قاعدة في الحكم على المقالات والأشخاص ٤٦٦
قاعدة في ميزان ذم الأعيان ومدحهم ٧٥٣
بيان الواجب في الأمور المتنازع فيها ٧٦٨
بيان حال أهل العلم والإيمان في المدح والذم ٧٦٨
قاعدة في أنه لم يزل في الأمة من يأمر بالمعروف وينهى المنكر ويحق الحق ولا يظلم الخلق ٧٦٩
استقراء نوع الإنسان دال على أن كل من عظم ظلمه وإضراره كانت له عاقبة السوء ومن عظم نفعه كانت عاقبته الخير ٧٩٨
التنبيه لكون الإشكالات الواردة في المطالب الإلهية إنما تنحل بالاعتصام بالكتاب والسنة ٥١٧
بيان استغناء أمة الإسلام بنبينا محمد ﷺ عن غيره ٧٢٢
بيان أن الهدى في سلوك مسلك السلف وذكر سبيل معرفة مسلكهم ٧٣٣
بيان غنية السالك للطريق الشرعية عن الشك ٧٣٧
كل من سلك إلى الله طريقا غير مشروع واقع في البدعة ٧٣٦
أحوال الواقع في البدعة ٧٣٧

الموضوع	الصفحة
التنبيه لكون ما كان بدعة في الشرع أو باطلًا في العقل ليس من الدين في شيء	٤٤٨
قاعدة في أن كل طائفة كانت إلى النبوات أقرب كانت أقل اختلافًا	٥١٧
الاحتراز بالقيد العدمي لا يستلزم أن يكون الموصوف فيه عدم	٥٥٣

فهرس الأمور العامة والطبيعيات

الموضوع	الصفحة
الكلام على موضوع علم ما بعد الطبيعة عند الفلاسفة وبيان أن غايته العلم بأمر كلي	٢١٢
الوجوب والإمكان والحدوث والقدم	
بيان استعمالات لفظ «التركيب» وما يبطل منها في الوجود الواجب وفي الوجود الممكن	١٧٧، ٢٠١ – ٢٠٤، ٤٠٥
بيان أن الممكن يفتقر إلى العلة في وجوده لا في عدمه	١٥٥
لوازم واجب الوجود لا تعدم إلا بعدم ذاته	٢٤٦ – ٢٤٧
القول في علة الافتقار إلى المؤثر	١٥٥
تقرير الطرق المبينة لكون الممكن لابد له من واجب	١٥٨
طريق العلم بالإمكان	٥٩٢
بيان دليل الأصفهاني على استحالة وجود الممكنات بممكن آخر وأنه تبع الرازي في مسلكه	١٦٥
بيان أن العلم بافتقار الممكنات للواجب يعمها كلها على كل تقدير	١٦٦، ٢٥٥
الممكن يجب وجوده عند وجود السبب التام المستلزم له خلافا لمن قال يكون الوجود أولى به	٤٨٦
بيان لزوم الفقر للمخلوقات حال الحدوث وحال البقاء وغلط من خصه بأحدهما	١٦٨
بيان أثر احتجاج الفلاسفة على إمكان الأجسام بالتركيب	١٧٢
بيان عدم منافاة وجوب الوجود لما سماه الفلاسفة تركيبا	١٧٢
التعليق على الكلام الرازي في «**الأربعين**» في مقدمتي الوجوب والإمكان والكمال والنقص وبيان أن مقدمة الكمال والنقص أشرف	١٨٨
بيان مبدأ سلوك مسلك الوجوب والإمكان وتلقي النظار له	١٨٩
بيان الأجوبة على قول الأصفهاني الذي وافق فيه الفلاسفة: (**لو كان اثنان واجبا وجود للزم تركيبهما مما به الاشتراك وما به الامتياز وإلا لزم عدم التعين**)	٢٠٧

الموضوع | الصفحة

بيان أن القول في الوجوب كالقول في التعين في أخذ أحدهما مشتركًا أو مختصًا ٢٠٧
بيان التلازم بين الإمكان والحدوث ورد كلام ابن سينا وأتباعه في ذلك ٢٧٠
بيان التلازم بين المفعولية والحدوث ٣٦٣
القول في تلازم أزلية الإمكان وإمكان الأزلية وإبطال تفريق المتكلمة وإبطال احتجاج الفلاسفة بذلك على قدم معين مع الله .... ٣٧٤ - ٣٧٨

مسائل الوجود والعدم ومسائل الماهية ولواحقها

القول في مسألة زيادة الوجود على الماهية وبيان قول نظار أهل السنة وفرقه عن قول ابن سينا .... ١٦٠، ٢١٢، ٢٧١، ٤٠٢، ٦٣١
بيان الفرق بين مراد ابن سينا وبين مراد نظار أهل السنة في القول بأن وجود الواجب عين ماهيته ٤٠٥
مسألة في أن المعدوم لا شيء في الخارج ٢١٢
الفلاسفة كثيرا ما يجعلون الذهني خارجيا والخارجي ذهنيا وبيان ذلك بالأمثلة ... ٤١٧
الحواس الخمس يجوز أن تتعلق بكل موجود عند الأشعري ومن وافقه كالقاضي أبي يعلى والجويني ٤٦٧
تقرير الاشتراك المعنوي في الوجود ٥٢٨
المشتركان في الوجود لا يتميز أحدهما عن الآخر إلا بقيد وجودي .... ٥٨٤ - ٥٨٥
ما لا اختصاص له بصفة وقدر لا وجود له في الخارج ٥٧٥
القول في الأحوال ٦٥٠

مسائل العلة والمعلول

إبطال تسلسل العلل ٢٥٦
تفصيل القول في التلازم في الوجود بين الأشياء وأحوال ذلك من حيث العلية والمعلولية ١٧٥
بيان امتناع الدور القبلي وجواز الدور المعي .... ١٩٩ - ٢٠٠، ٢٣٩ - ٢٤٠
الدور القبلي ممتنع في الإيجاد والإعدام ٢٥٢
امتناع اقتران فعل الشيء المعين بفاعله .... ٢٦٩، ٢٧٧
العدم المستمر لا يفتقر لمرجح .... ٢٧١، ٤١٣، ٤٤٢
بطلان الاستشهاد بالشعاع مع الشمس والصوت مع الحركة وحركة اليد والخاتم على مقارنة الفاعل للمفعول ٢٧٢

الموضوع | الصفحة

لزوم وجود القدرة والإرادة وسائر شروط الفعل عند وجود الفعل ٢٩١
امتناع كون العدم من تمام المؤثر ٢٩٢
لزوم القدم للغنى عن الفاعل ٣٦٣
بيان أن القائلين بالقديم المعلول أخرجوا الفاعل عن كونه فاعلًا ٣٦٩
بيان أن امتناع المفعول الأزلي ثابت سواء كان الفاعل فاعلًا بالاختيار أم بالطبع . ٣٦٩
بيان الدليل العقلي على امتناع وجود العلة التامة الأزلية الملازمة للمعلول المقارن للحوادث .... ٤١٢ - ٤١٤
بيان أن العلة الوجودية يصح أن تكون مشروطة بأمر عدمي ٥٥٤
القول في تخصيص العلة ٥٥٤
بيان امتناع وجود متكافئين ليس فوقهما غيرهما ٢٦٠
الاستفصال في لفظ «**العلة**» ٢٧٣
يمتنع كون المعلول وجوديا وعلته عدمية ٤٣٢
بيان عدم استقلال شيء من المخلوقات في صدور أمر عنها .... ٥٨٦ - ٥٨٧

الجواهر والأعراض

ما يثبته المتفلسفة من المجردات مرجعه لأمور ذهنية ٣٦٠
بطلان إثبات دهر غير مقدار الحركة وبطلان وجود الخلاء ٣٦٢
بيان أن المشاهد هو حدوث الأعيان لا محض حدوث الصفات خلافا للقائلين بالجوهر الفرد ٣٨٠
بطلان القول بتركب الأجسام من الجواهر الفردة والقول بتركبها من جوهرين قائمين بأنفسهما هما: المادة والصورة وبيان الصواب في ذلك .... ٣٨١، ٤٣٦
بيان أن أكثر أهل الكلام والفلسفة يذكرون في مسألة تركب الأجسام وغيرها عدة أقوال ليس فيها الصواب وأثر ذلك ٣٨٢
بيان أن القول بأن الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق مرجعه لإثبات الجوهر الفرد .... ٣٨٣، ٤٤٦
الكلام على مسلك القائلين بأن الجسم لا يخلو عن كل جنس من أجناس الأعراض في تقريرهم دليل الحدوث الكلامي .... ٣٨٤، ٤٤٨، ٦٣٣
الجويني عمدته في تقرير عدم خلو الجسم عن كل جنس من أجناس الأعراض على تناقض الخصم ٣٨٦
بيان قول السلف وأهل السنة في تركب الإنسان من البدن والنفس ٤٠٢
بيان قول السلف وأهل السنة في الروح .... ٤٠٢ - ٤٠٣

الموضوع | الصفحة

ذكر استدلال الفلاسفة على وجود النفس الناطقة بقيام العلم بما لا ينقسم ورد المتكلمة عليهم .... ٤٤٧ - ٤٤٨
بيان بطلان القول بتركب الإنسان من جواهر عقلية ٤٠٣
الكلام على قول أرسطو وشيعته في الإنسان وتركبه من الحيوانية والناطقية ٦٣٢
القول في كلام ابن سينا في الحركة الذي قرر فيه عدم وجود الحركة المتصلة في الخارج ووجود ما سماه التوسط ليصحح صدور المتغير عن غير المتغير ٤١٤
بيان الفرق بين الحركة المتصلة الموجودة في الخارج والحركة الكلية المعقولة في الذهن ٤١٨
بيان الفرق بين الوجود المجتمع والوجود المتتالي الذي يتضح به تلبيس ابن سينا في نفيه وجود الحركة المتصلة في الخارج .... ٤١٩، ٤٣٩
الفرق بين نوع الحركة ونوع غيرها ٤٤٠
بيان الأنواع التي تقع الحركة فيها عند الفلاسفة ٤٢٠
بيان الفرق بين العلم بالشيء المتتالي كالحركة وبين وجوده في الخارج ٤٢٢
الكلام في معنى وجود الحركة في الزمان ونقد كلام ابن سينا في ذلك .... ٤٣١ - ٤٣٢
ذكر إشكال الرازي على كلام ابن سينا في التوسط والتعليق عليه ٤٣٢
الحجة التي أوردها الرازي في رده على كلام ابن سينا في الحركة تنافي ما يحتج به على إثبات الجوهر الفرد ٤٣٥
القول بامتناع الحركة على الجسم يلزم منه إبطال دليل الحدوث الكلامي ٣٨٩
الكلام على مسألة وجودية السكون وبيان أنه على القول بعدميته يبطل دليل الحدوث الكلامي ٤٤٥
الكلام على مسلك من قال الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق في تقرير دليل الحدوث الكلامي وارتباط ذلك بإثباتهم للجوهر الفرد .... ٣٨٣، ٤٤٦
بطلان القول بأن العرض لا يبقى زمانين بالضرورة .... ٤٤٨، ٦٢٢ - ٦٢٣
بيان التزام من أثبت الجوهر الفرد تفكك الفلك والرحى دائما عند الدوران ٤٨٩
بيان التزام من أثبت الخلاء وجود خلاء في البحر لا ماء فيه ٤٨٩
تفصيل القول في قيام العرض بالعرض ٥٣٤
التنبيه لبطلان وجود جوهر خال عن جميع الأعراض .... ٦٣٠، ٦٣٢
بطلان القول بوجود مادة خالية عن جميع الصور ٦٣٠

الموضوع | الصفحة

بيان أن شيعة أفلاطون جعلوا ما يوجد في الذهن موجودا في الخارج في إثباتهم مادة خالية عن الصور وخلاء موجود غير الأجسام وصفاتها ومدة موجودة هي جوهر غير الأجسام وصفاتها والمثل الأفلاطونية ٥٨٥
العدد أمر ذهني بخلاف توهم الفيثاغورية ٦٣١
بيان ما وقع لأرسطو وشيعته من خلط بين الذهني والخارجي في قولهم بمادة مغايرة للجسم وصفاته وفي قولهم بماهيات كلية مقارنة لأشخاصها ٦٣١

فهرس العقيدة

العقيدة — الصفحة

جوامع العقيدة

بيان الأصول التي تذكر في مختصرات العقائد ولم يذكرها الأصفهاني ... ١٤٨ - ١٤٩، ٥٩٨
بيان أن العلم بالله أعلى العلوم وإرادة وجهه أعلى الإرادات ... ٢١٣ - ٢١٥

إثبات الصانع

بيان طريقة القرآن في إثبات الصانع ... ٤٧٣
بيان طريقة القرآن في الاستدلال بحدوث الأعيان على الصانع ... ٣٨٠
بيان طرق المتكلمين في الاستدلال على إثبات الصانع وما فيها من حق وباطل ... ٣٧٩
بيان سعة طرق إثبات الصانع بالتقاسيم المتعددة ... ١٦٧
القول في مسألة فطرية الإقرار بالصانع ... ٣٩٢، ٤٧٣
بيان الدليل على إثبات الصانع ... ٥٢٧، ٦٥٥ - ٦٥٦
بيان طريقة المعتزلة في إثبات الصانع وأثر ذلك على تقريرهم للتوحيد وتأثر ابن سينا بهم ... ٢١٦
بيان استغناء العلم بالصانع عن الطرق المبتدعة ... ٤٤٨
بيان الطريق الأصح والأبين لإثبات وجود الممكنات ... ١٥٣
بيان أن الاستدلال بوجود المحدث على المحدث أبين وأقصر من الاستدلال بوجود الممكن على الواجب ... ١٥٤
بيان أن الاستدلال بالحادث على المحدث أبين من الاستدلال بالمخصص على المخصص ... ١٥٦
الوجود من حيث هو وجود يشهد بوجود واجب ... ٥٨٤
التحقيق أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بنقيض قول المصححين لدليل الحدوث الكلامي ... ٤٥٨
الكلام على دليل الإمكان ... ١٥١
طرق إبطال قول الدهرية المحضة ... ٣٩١

الموضوع | الصفحة

الكلام على طريقة ابن سينا وأتباعه في إثبات الواجب ٣٩٣
بيان أن مجرد إثبات وجود واجب وجود لا يعني إثبات الصانع المباين للعالم ١٥١

إبطال توحيد الفلاسفة

الكلام على دليل التوحيد الفلسفي وبيانه .... ١٧٠، ٢٠٥
بيان استمداد الأصفهاني دليل التوحيد الفلسفي من الرازي الذي سلك فيه مسلك الفلاسفة ١٧٠
بيان مقصود الفلاسفة فيما يدعونه من التوحيد ١٧٠
الكلام على قول الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ... ١٧١، ٥٧٤، ٥٨٠ - ٥٨٩
بيان أن الواحد الذي أثبته الفلاسفة لا حقيقة له ٤٠٠
بيان تناقض الفلاسفة في احتجاجهم بحجة التركيب مع قولهم بالتلازم في الوجود بين الواجب والممكن .... ١٧٧، ١٨٠، ٣٩٩
الكلام على قول الفلاسفة الواحد لا يكون فاعلا وقابلا .... ١٨١، ١٨٦
بيان أن الفلاسفة أثبتوا وجودا مطلقا لا يختص بحقيقة ثبوتية تميزه ١٨٣
نقل كلام الرازي في إبطال حجة التركيب في كتابه نهاية العقول، وبيان أن معارضته للفلاسفة برهانية ١٩٠
تناقض الفلاسفة في إثبات وجودية مقولة أن يفعل مع قولهم بنفي قيام الفعل والصفات عن الواجب ٣٩٩
امتناع صدور الأمور المختلفة عن الذات البسيطة ٤٠٠
موازنة بين قول السجستاني بأن الواجب بسيط مطلق بشرط الإطلاق وقول ابن سينا أنه مطلق بشرط نفي كل أمر ثبوتي وبيان بطلانهما ٤٠٠
تناقض ما قرره الفلاسفة في المنطق بأن الشيئين إذا اشتركا بأمر وجودي لم يتميز أحدهما إلا بأمر وجودي مع قولهم في وجود رب العالم ٤٠١
بيان بطلان قول ابن سينا في أن وجود الواجب مقيد بسلب كل أمر ثبوتي والتنبيه لمنشأ قوله ٤٠٤
الواحد المجرد من جميع الأمور الثبوتية الذي يقال إنه مبدأ العالم لا يتصور إلا في الأذهان ولذا أنكر القول به بعض الفلاسفة ونفوا نسبة القول به لأرسطو ٥٧٥
إبطال قول الفلاسفة في كون الأمور المضافة لله سلوب أو إضافات محضة ٥٨١
إبطال القول بأن الواجب وجود مطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية أو لا بشرط ٥٨٢
ما يجعله الفلاسفة موضوع العلم الإلهي أمر ذهني لا يوجد في الخارج ٥٨٣

الموضوع | الصفحة

جوامع التوحيد

بيان التوحيد الذي بعث الله به الرسل .... ٢٠٤، ٢١٧
بيان ما يتضمنه الكلام في التوحيد وما أدخله الناس في مسماه .... ٢١١، ٢١٩

توحيد الربوبية

التنبيه لاضطراب كثير من النظار كالآمدي والأصفهاني في معرفة أدلة توحيد الربوبية العقلية .... ٢٠٩، ٢٦٢
الكلام على توحيد الربوبية وبيان أنه لم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال بصانعين متماثلين في الصفات والأفعال .... ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٧
إبطال قول النصارى بالتثليث والحلول وبيان منشأ ضلالهم .... ٢٢٢ - ٢٢٦
معنى الأب والابن والروح القدس المذكور في كتاب النصارى على تقدير صحة النقل .... ٢٢٥ - ٢٢٦
التنبيه لأحوال المتكلمين في الاستدلال على توحيد الربوبية ٢٢٦
بيان التقرير المشهور لدليل التمانع ٢٢٦
الجواب على سؤال جواز اتفاق الإلهين المورد على دليل التمانع .... ٢٢٧، ٢٥٧
الجواب على اعتراض الآمدي على دليل التمانع .... ٢٢٨ - ٢٢٩
بيان غلط استنباط دليل التمانع من قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ ٢٢٩
بيان غلط من جعل توحيد الربوبية غاية السالكين كأبي إسماعيل الهروي .... ٢٣٥ - ٢٣٧
بيان الدليل العقلي المستفاد من قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ﴾ .... ٢٣٨ - ٢٦٢
بيان امتناع أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران متماثلان مستقلان في التأثير وبيان دلالة ذلك على امتناع وجود خالقين .... ٢٣٨، ٢٤٥ - ٢٤٦، ٢٥٧
بيان دلالة ارتباط المخلوقات ببعضها على التوحيد ٢٥٣
التنبيه للتلازم بين القهر والوحدانية ٢٥٩
بيان التمانع بالنظر للقدرة .... ٢٣٨ - ٢٥٠
بيان التمانع من جهة الإرادة ٢٦٠
بيان الدليل على فساد قول الثنوية من المجوس والمانوية ٢٦١

توحيد الألوهية

البرهان على لزوم انتهاء المرادات إلى مراد لنفسه وهو الرب تعالى ٢٢٠

الموضوع | الصفحة

بيان الملازمة بين إثبات السمع والبصر والكلام وبين كون الرب ﷻ معبودًا ٦٥٥
تفسير الشفاعة وبيان ما يثبت منها وما ينفى ٥٢٠
معنى الشفاعة عند الفلاسفة ٥٨٩
ذكر شرك عباد الكواكب وعباد الملائكة وعباد الجن ٢٣٢
بيان أثر مقالة النفاة على حالهم في العبادة .... ٢٢٠ - ٢٢١

الأسماء الحسنى

ضابط الأسماء الحسنى ١٢٥
القول في الأسماء كالقول في الصفات في إثباتها مع التنزيه ٥٢٧
بيان أنه ليس في أسماء الله اسم يذكر وحده يتضمن الشر ٥١٢
ليس من أسماء الله الحسنى المتكلم والمريد وبيان علة ذلك ١٢٤
معنى اسم «الصمد» ٥١٩
معنى اسم «الأحد» ٥١٩
القول في نوع الاشتراك في الأسماء التي تسمى بها الخالق والمخلوق ١٦١
بيان غلط نسبة القول بالاشتراك اللفظي للأشعري وأبي الحسين البصري ومنشأه .. ١٦٢
الرد على من ينفي الأسماء ٥٢٧
الرد على ابن حزم في جعله الأسماء الإلهية بمنزلة الأعلام .... ٦٣٤، ٦٣٩

الصفات

جوامع باب الصفات

بيان أن الأصفهاني تبع الرازي في إثباته القدرة والإرادة والحياة بالعقل والسمع والبصر والكلام بالسمع ومخالفته في ذلك طريقة السابقين من الأشعرية ومتكلمة الصفاتية والسلف. ١٣٤
بيان علة اقتصار متأخري الصفاتية على إثبات الصفات السبع ومناقشة مأخذهم في ذلك .... ١٣٥، ١٤٤، ١٤٩
إبطال مذهب نفاة قيام الصفات بالله .... ١٩٨، ٤٠٧، ٤٨٥، ٥١٧، ٥٢٦، ٥٥٢، ٥٨٥، ٧٩٤، ٨٠٦
البيان الجملي لمقالة السلف في الصفات ١٣٦
قاعدة في أن الرسل جاؤوا بإثبات مفصل ونفي مجمل وبيان الدلائل القرآنية على ذلك ٥١٩

الموضوع | الصفحة

بيان طريقة القرآن في إثبات الصفات ونفيها وبيان كمالها وسلامتها من التناقض .... ٥١٨، ٥٢٩
بيان ما يتضمنه التنزيه ٥١٨
بيان الدليل العقلي على نفي المثل لله .... ١٣٧، ٥٢٨
بيان أن الرب لم ينف عن نفسه إلا ما يتضمن أمرا وجوديا وبيان ذلك من آية الكرسي .... ٥٢٠، ٦٥٣
بيان مباينة مسلك الوحي في تنزيه الرب عما افترته اليهود عن مسلك المتكلمين ... ٥٢٨
بيان إقرار النبي ﷺ لليهود إذا ذكروا الصفات المأثورة عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ٥٢٨
بيان الأدلة على علم الله وإرادته ورحمته وحكمته ٧٩٥
بيان الآيات القرآنية الدالة على قدرة الله ومشيئته وإنعامه ورحمته وحكمته ٧٩٦
بيان دلالة خلقة الإنسان على حكمة الله ورحمته ومشيئته ٧٩٧
بيان فساد طريقة أهل الكلام المحدث في النفي وتناقضها ٥٢٤
بيان أن أهل الكلام المحدث يلزمهم التعطيل المحض أو إبطال مسلكهم في النفي ٥٢٤
تقرير دليل الأصفهاني على إثبات كون الرب حيا بلزوم الحياة للعلم والقدرة ٥٧٣
قاعدة فيما أضيف إلى الله أو ذكر أنه منه ٦١٤
الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل .... ٦٠٣، ٦٠٥ - ٦٠٦
تقرير قاعدة ما جاز لله وجب على إثبات الكمالات والاستدلال بقياس الأولى على الكمال والاستدلال بإفادة الكمال على الكمال .... ٤٤٣، ٦٥٢
صفات الكمال إما وجودية أو سلبية مستلزمة لأمور وجودية .... ٦٥٣ - ٦٥٤
الجويني والرازي جعلا مدرك نفي النقص عن الله الإجماع لا العقل ٤٩٤
بيان أن نفي النقص عن الله مدرك بالعقل والسمع وأن ذلك يقتضي فعله للغايات المحبوبة لها في حينها ٤٩٥
القول فيما يثبته المعتزلة من الأمور المضافة لله ٥٩٧
قول جملي في أصل ضلال المعتزلة في الصفات والقدر ٧٩٤
رد قول المعتزلة بأن الصفة لو كانت قديمة للزم أن تكون إلها لمشاركتها لله في أخص صفاته ٢١٨
إشارة لامتناع وجود ذات عرية عن الصفات ووجود موجود مطلق لا يتعين ٢٠٣

الموضوع | الصفحة

ذكر كلام السجستاني القرمطي في تقريره رفع النقيضين عن الله وبيان استطالته على المعتزلة وغيرهم لمشاركتهم له في بعض باطله .... ٦٤٠ - ٦٤٨
بيان بطلان كلام السجستاني في تقريره رفع النقيضين عن الله .. ٦٣٩ - ٦٤٠، ٦٤٨ - ٦٥١

صفة العلم

بيان الأدلة العقلية على إثبات العلم لله ٤٧٦
الاستدلال على العلم بالإيجاد المستلزم للإرادة المستلزمة للعلم ٤٧٦
الاستدلال بالإتقان على العلم ٤٧٧
الاستدلال بقاعدة الكمال على العلم ٤٧٧
الطريق الأول في تقرير الاستدلال بالكمال على العلم المبنى على ضرورية أكملية الخالق على المخلوق ٤٧٧
الطريق الثاني مفيد الكمال أولى بالاتصاف به ٤٧٧
القول في تجدد علم الله ومذاهب الناس فيه .... ١٩٥ - ١٩٦
الاستفصال في كون العلم فعلي أم انفعالي وبيان فساد مقالة الفلاسفة في علم الله ٨٠٥
التعليق على ما نسبه الرازي للفلاسفة من إثبات علمه تعالى بالكليات دون الجزئيات المتغيرة وقولهم بإثبات صور المعلومات وبيان تناقض ابن سينا في ذلك وفساد ما اختاره الطوسي في المسألة ومنشأ مقالة الفلاسفة وجواب نظار المسلمين عليها ١٩٤

صفة القدرة

تقرير دليل الأصفهاني على صفة القدرة المبني على الملازمة بين القدرة والفعل بالاختيار ٤٧٩
التنبيه على الملازمة الضرورية بين الفاعلية والقادرية وبيان اعتراف فضلاء الفلاسفة بذلك .... ٢٥٤، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٩، ٥٥٠
بيان أن الصانع لابد أن تكون له قدرة من لوازم ذاته غير مستفادة من غيره ..... ٢٤٢ - ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦
اسم القدرة والقوة والفرق بينهما وشاهد ذلك من الكتاب والسنة ٤٨١
الاستدلال على إثبات القدرة لله بقياس الأولى ٤٨٤
إثبات القدرة من جهة الكمال ٢٥٥
بيان امتناع عدم قدرة واجب الوجود .... ٢٤٦ - ٢٤٨
القول في عموم تعلق القدرة الإلهية ٤٨٩

الموضوع الصفحة

القول في قدرة الرب على ما اقتضى علمه أو حكمته عدم وقوعه ٤٩٠
بيان بعض الأدلة القرآنية على عدم فعل الرب لبعض ما يقدر عليه .... ٤٩٠، ٥٠٨
فعل الفعل بغير لوازمه ممتنع لا تتعلق به القدرة ٥٠٦
الفرق بين الممتنع لذاته الذي لا تتعلق به القدرة والمقدور الممتنع لغيره من جهة مخالفة العلم أو الحكمة .... ٥٦٤، ٥٧٠
التنبيه لضعف بحث الرازي في مسألة القادر المختار .... ٤٨٦ - ٤٨٧، ٥٤٧
إبطال قول الرازي: «الحكمة مفرعة على كونه قادرًا» ٥٦٧
ما ذكره الرازي في التنافي بين القدرة وامتناع الفعل منقوض بعصمة الأنبياء وعصمة أهل التواتر ٥٧١
الفرق بين القدرة المستلزمة للفعل والقدرة المصححة له وشاهد لذلك من القرآن .. ٥٦٤

صفة الكلام

بيان أقسام الكلام وبيان ما يوصف الله به منهما وما يتضمنه كل قسم ١٢٦
الإنشاء نوعان إنشاء تكوين وإنشاء تشريع وبيان ما يتضمنه ويستلزمه كل نوع ١٢٦
القول في مسمى الكلام وبيان دخول المعنى فيه وغلط القائلين بقدم الحرف والصوت في ذلك ٤٦٢
بيان مقالة السلف في صفة الكلام التي حكاها غلام الخلال وابن حامد عن أصحاب أحمد ٤٧٢
طريقا السلف والأئمة في إثبات كونه تعالى متكلما ٥٧٦
بيان الأدلة القرآنية على كون الله تعالى متكلما .... ٦١٣ - ٦٢٥
بيان معنى قول السلف كلام الله منزل غير مخلوق منها بدأ وإليه يعود وأنه لا يدل على أن الكلام يفارق المتكلم ١٢٧
بيان قول السلف في القرآن ومعنى قولهم منه بدأ وإليه يعود ٤٥٣
بيان أن أحمد بن حنبل وغيره بينوا أن الصوت الذي تكلم به الله ليس هو الصوت المسموع من العباد ٣١٦
بيان حجة السلف على فساد القول بخلق القرآن ١٣٠
بيان أن السلف وجمهور أهل الإثبات طردوا الاحتجاج في مسألة الكلام بأن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها إليه واشتق منها اسم له في صفات الأفعال وأن غيرهم قد تناقض في ذلك ١٣٠
بيان قول قدماء الجهمية في الكلام وحقيقته وما حدث من تغير في قول خلفهم ... ١٣٢

الموضوع | الصفحة

بيان تلبيس من قال بأن الله متكلم حقيقة مع تفسيره ذلك بأنه خالق للكلام في غيره ١٣٣
التفصيل في لفظ إضافة السكوت للرب ﷻ ورد تأويل القاضي أبي يعلى وابن عقيل لما ورد عن الإمام أحمد وغيره في ذلك ٣٢٣
ذكر نزاع القائلين بأن الكلام واحد بالعين في حقيقة الكلام ٣٠٦
من القائلين بقدم الحروف من قال بدخول ما لا نهاية له في الوجود في آن واحد ٣٠٦
ذكر حال الطوائف المنتسبة للسنة التي خالفت الجهمية والكلابية في صفة الكلام مع قولها بامتناع أن الله لم يزل يتكلم بمشيئته وقدرته ٤٦١
ذكر قول السالمية ومن وافقهم في صفة الكلام ٤٦٢
جمهور العقلاء يخالفون الكلابية في إثباتهم الطلب المباين للإرادة والحكم النفسي المباين للعلم ٤٦٣
اختلاف القائلين بالكلام النفسي القديم في تعدد المعاني القديمة أو إرجاع أحدها للآخر أو إرجاع الخبر للعلم ٣٠٦
تناقض من قال بقدم الحرف والصوت في إثباتهم المعنى المخالف للعلم والإرادة مع إنكارهم ذلك على الكلابية ٤٦٣
بيان افتراق من يظنون أن معنى قول السلف القرآن غير مخلوق أنه قديم العين في القديم ما هو؟ ٤٦٥
التنبيه لمخالفة قول السالمية وقول الكلابية لقول أحمد وسائر أئمة السنة ٤٦٦
بيان تنازع القائلين بقدم الصوت المعين في الصوت المسموع من القراء ٤٦٦
بيان تنازع الكلابية في القرآن العربي كلام من هو ومن أحدثه ٤٦٧
بيان اتفاق القائلين بقدم الكلام العيني بأن الله لم يكلم من كلمهم من ملائكة وأنبياء بكلام تكلم به حين كلمهم بل تأولوا ذلك بإسماع الكلام القديم ٤٦٧
ذكر خلاف الحنابلة في تعلق الكلام بالمشيئة وبيان أنه لم يقل أحد منهم بمقالة الكرامية .... ٣٢٠ - ٣٢٢
بيان اختلاف الكلابية في الكلام المسموع ٤٦٧
بيان بطلان احتجاج طائفة من الكلابية بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾﴾ على أن ألفاظ القرآن من تأليف محمد ﷺ ٤٦٨
إشارة لما جرى بين أبي حامد الإسفراييني والباقلاني لقوله في مسألة الكلام ... ٣٢٦ - ٣٢٧
القول في مسألة التلاوة أهي عين المتلو؟ ٤٧١
بيان اختلاف الطوائف القائلة بمنع حوادث أول لها في صفة الكلام ٤٧١

الموضوع | الصفحة

بيان دليل الأصبهاني على إثبات كون الرب متكلما المبني على الاستدلال بالأمر والنهي ٥٩١
التنبيه لكون الأصفهاني لم يثبت من الكلام ما يفارق به المعتزلة والفلاسفة ٥٩٥
بيان الفرق بين مسلك الأصفهاني في إثبات الكلام وبين مسلكه في إثبات السمع والبصر ٥٩١
القول في توقف العلم بتصديق الرسول على إثبات الكلام ٥٩٢
الاستدلال على ثبوت الكلام بكونها صفة كمالية ملزومة للحياة الثابتة لله ٥٩٤
الاستدلال بالخبر على كون الرب متكلما ٥٩٤
التنبيه لبطلان إرجاع الكلام للخبر أو للأمر والنهي ٥٩٥
بيان الدليل على إثبات أن الرب متكلم بكلام قائم بنفسه ٦٠١
بيان احتجاج القائلين بقدم الكلام على قولهم بامتناع السكوت ٣٢٥
تأريخ بدء ظهور الخلاف في مسألة الكلام وتطوره ٦٠١
حقيقة قول من قال بخلق القرآن أن الله لا يتكلم .... ٦٠٢، ٦٠٩
بيان غلط الرازي في قوله: «أن البحث في حقيقة المتكلم بحث لفظي قليل الفائدة» ٦٠٣
بيان ردود السلف وأئمة أهل الحديث على الجهمية في مسألة الكلام المبنية على قاعدتهم في أن الصفة لابد من قيامها بالموصوف ٦٠٣
الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ على قيام الكلام بالله ٦٠٧
لو كان من يخلق الكلام في غيره متكلما لكان كل كلام في الوجود كلام الله ٦٠٧
الاستدلال بإنطاق الله للمخلوقات على كون المتكلم لابد أن يقوم به الكلام ٦٠٨
السلف كانوا يقصدون بمجرد قولهم: «القرآن كلام الله» الرد على الجهمية؛ لأن حقيقة قولهم نفي أن القرآن كلام الله ٦٠٩
بيان وجه تشبيه ابن عيينة مذهب الجهمية في الكلام بقول النصارى في عيسى عليه السلام ٦١٠
الاستدلال بأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على الأخذ بظاهر النصوص الواردة في صفة الكلام ٦١٦
بيان أن حقيقة المتكلم من قام به الكلام بمشيئته وقدرته .... ٦١٦، ٦١٩ - ٦٢١
ذكر نزاع الصفاتية في القول بأن الكلام من الصفات الاختيارية أم لا .... ٦١٧، ٦٢٦
ما تحتج به المعتزلة على خلق القرآن لا يدل إلا على أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته ٦٢٠

الموضوع ... الصفحة

بيان الطرق العقلية على إثبات صفة الكلام ... ٦٢٦ - ٦٢٧
الاستدلال على الكلام بالنظر لكون نفيه من النقص ... ٦٥٥
معنى الكلام الإلهي عند الفلاسفة والمعتزلة ... ٥٩٦
حقيقة مذهب المعتزلة والجهمية أن الله لا يتكلم وبيان استلزامه تعطيل الرسالة ... ٧٢٨
بيان امتناع أن يكون كلام المتكلم قائما بغيره والرد على الجهمية في ذلك ... ٦١٦، ٧٢٩
النقل عن أئمة أهل الحديث في بيان موقفهم من القائل بخلق القرآن ... ٦١١ - ٦١٢
نقل كلام ابن كلاب في حكاية الخلاف حقيقة الكلام ... ٦١٧
النقل في مسألة الكلام عن غلام الخلال من كتابه المقنع بواسطة كتاب إيضاح البيان في مسألة القرآن لأبي يعلى والتعليق عليه ... ٣٢١ - ٣٢٢، ٦١٧
النقل عن كتاب أصول الدين لابن حامد في مسألة الكلام والتعليق عليه ... ٣٢١
النقل عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي من كتابه مناقب الإمام أحمد كلامه في مسألة القرآن وذكره إنكار ابن خزيمة قول من قال لا يتكلم بعد ما تكلم ... ٣٢٢ - ٣٢٣
النقل عن أبي الحسن الكرجي الشافعي من كتابه الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول في مسألة الكلام ... ٣٢٥ - ٣٢٧
النقل عن جمل الكلام لابن الهيصم في مسألة صفة الكلام ... ٣٢٨ - ٣٢٩

صفة الإرادة

بيان أقوال الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الشيعة في الإرادة ... ١٣٣
بيان فساد القول بإرادة لا في محل ... ١٣٣
التعليق على استبعاد ابن ملكا قول أحد بأن المرادات تصدر عن إرادة واحدة وبيان قول كثير من النظار بذلك في الإرادة ونظيره في العلم والكلام ... ٣٠٥
تجويز قدم الإرادة يستلزم تجويز قدم التكوين ... ٥٠١
معنى إضافة الإرادة للجمادات ... ٣٦٧
معنى الموجب بالذات عند الفلاسفة ... ٥٤٦
معنى الفاعل بالاختيار عند المعتزلة والجهمية ... ٥٤٦
الاستفصال في معنى الموجب بالذات وبيان ما يصح وما يبطل من معانيه ... ٥٤٦، ٥٤٨
الاستفصال في معنى القادر المختار ... ٤٨٦، ٥٤٩
بيان لفظ الاختيار في الكتاب والسنة وكلام السلف وما يقتضيه من تفضيل للمختار على غيره ... ٤٨٣
معنى الاختيار موافق للقول بأن القادر المختار لا يرجح أحد مقدوريه إلا بمرجح ... ٤٨٣

الموضوع | الصفحة

بيان مسلك الرازي في الخوض في مسألة القادر المختار واتباعه في ذلك لقول بعض القدرية ٤٨٥
بيان اختلاف قول الرازي في خوضه في مسألة القادر المختار في مناظرته للفلاسفة ومناظرته للقدرية ٤٨٦
بيان فساد خوض الرازي في مسألة القادر المختار والموجب بالذات ٥٤٦
خلو كثير من كتب الفلاسفة والمتكلمين عن القول الحق في القادر المختار ٥٤٨
بيان أن الإشكالات تزول على قول السلف في القادر المختار ٤٨٧
بيان قول أهل السنة في وجوب وقوع الفعل مع القدرة التامة والإرادة الجازمة ٤٨٥
بيان أن الصواب أنه مع القدرة التامة والداعي التام يجب المقدور .. ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٧١
بيان قول أبي الحسين البصري في الداعي والإرادة ٥٤٧
الفرق بين ما يريد الرب فعله وما يريد من خلقه فعله ٥٠٤
بيان الإرادة الكونية والشرعية وصلتهما بالأمر والمحبة والرضا والحكمة ٥٠٤
الشواهد القرآنية على ما يقع من تخصيصات في الخلق .... ٥٠٥ - ٥٠٦
إبطال قول من أثبت الإرادة ونفى المحبة والرحمة والرضا والغضب ٥٢٤
التنبيه لتفريع ابن سينا نفيه لاختيار الباري على نفيه للصفات وغفلة الرازي عن ذلك ٥٤٨
تقرير دلالة التخصيص على إثبات الإرادة لله ٥٧٣
إبطال كون التخصيص لمحض اختلاف القوابل ٥٧٤

صفات الأفعال

بيان بطلان تأويل صفتي الرحمة والمحبة وإبطال قول نفاتها وبيان دلائل ثبوتها ١٣٧
بيان بطلان إرجاع الرحمة والمحبة والرضا والغضب إلى الإرادة وبطلان تأويلات النفاة لها ١٤٤
إبطال قول من أثبت الإرادة ونفى المحبة والرحمة والرضا والغضب ٥٢٤
بيان أقوال الناس في مسألة المحبة وقول السلف في ذلك ١٤١
ذكر الخلاف في مسألة الصفات الاختيارية ٦١٨
بيان اختلاف الفلاسفة في القول بقيام الأمور الاختيارية بذات الله والنقل عن الوراق وابن ملكا في ذلك .... ٢٩٥ - ٣٠٥
نقل اتفاق أئمة الإسلام وأهل الملل على إثبات الصفات الاختيارية ٢٩٥
مذهب السلف إثبات قيام الصفات الفعلية بالله وأن الخلق غير المخلوق وبيان دليل ذلك من السنة ٥٢٦

الموضوع | الصفحة

ذكر الأدلة السمعية على إثبات الصفات الاختيارية ٦١٩
بيان الأدلة العقلية على قيام الأمور الاختيارية بذات الله .... ٤٤٣ - ٤٤٤، ٦٢١، ٦٢٦
بيان الآيات الدالة على ثبوت الصفات الاختيارية ونظائر بعضها في الأحاديث . ٣٣٦ - ٣٤١
بيان الأحاديث الدالة على ثبوت الصفات الاختيارية .... ٣٤٣ - ٣٥١
بيان ثبوت الصفات الاختيارية بناء على ما قرره الفلاسفة في مقولة أن يفعل ٣٧٢
الاستدلال بالكمال على ثبوت قيام الأفعال الاختيارية ٤٤٣
وجوب ثبوت الكمال الممكن لله يقتضي إثبات الكمالات التي تحدث شيئا بعد شيء ٤٩٥
القول في كمالية الفاعلية ٤٩٦
بيان الأدلة القرآنية على كمالية الفاعلية ٤٩٧
بيان أن من قال الفاعلية ليست بنقص ولا كمال لا يصح له أن يحتج بالاستكمال على نفي التعليل ٤٩٧
نسبة الأشعري في المقالات معنى قول حماد بن زيد: «يقرب من خلقه كيف شاء» لأهل الحديث .... ٣١٠ - ٣١١
بيان الكتب التي نقلت مقالة السلف وأهل الحديث في الصفات الاختيارية ونقل بعض النقولات في بيان مقالتهم .... ٣٠٧ - ٣٣٥
النقل عن الخلال والبخاري والبغوي والبيهقي والشافعي والأثرم وأبي عثمان النيسابوري الصابوني وعبد الله بن أحمد وابن حامد والدارمي وغيرهم المرويات عن الأئمة والسلف في إثبات الصفات الاختيارية .... ٣٠٨ - ٣١٩
النقل عن كتاب أصول الدين لابن حامد في مسألة الصفات الاختيارية والتعليق عليه ٣٢١
النقل في الصفات الاختيارية عن غلام الخلال من كتابه «**المقنع**» بواسطة كتاب «**إيضاح البيان في مسألة القرآن**» لأبي يعلى والتعليق عليه .... ٣٢١ - ٣٢٢
النقل عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي من كتابه مناقب الإمام أحمد كلامه في مسألة القرآن وذكره إنكار ابن خزيمة قول من قال لا يتكلم بعد ما تكلم .... ٣٢٢ - ٣٢٣
النقل عن أبي الحسن الكرجي الشافعي من كتابه «**الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول**» في مسألة الكلام والصفات الاختيارية .... ٣٢٥ - ٣٢٦
النقل عن الحارث المحاسبي حكاية الاختلاف في الصفات الاختيارية بين أهل السنة .... ٣٢٦ - ٣٢٧
النقل عن جمل الكلام لابن الهيصم في مسألة الصفات الاختيارية .... ٣٢٧ - ٣٢٨

الموضوع | الصفحة

بيان أن حجة الاستكمال تنتقض بالإحداث ٤٩٦
الكلام على كون الخلق غير المخلوق وذكر الأجوبة على استدلال من قال: «الخلق هو المخلوق» على قوله بلزوم قدم العالم أو التسلسل على القول بأن الخلق غير المخلوق ٣٤١
قول الكرامية والهشامية بأن الباري جسم قديم لم يكن متحركًا ثم صار متحركًا وما يلزمه ٣٨٩
بيان أن منشأ الضلال قول الجهمية والقدرية بمنع أن الله لم يزل فاعلا بمشيئته ٤٧١
القول في قدم الفعل بالعين أو النوع كالقول بقدم الحكمة بالعين أو النوع ٥٠١
الجمع بين استجابة الدعاء والإثابة على العمل وقبول الشفاعة مع نفي تأثير غير الرب به ٥٢٠
الرد على معارضة المعتزلة والجهمية قاعدة كون الصفة تقوم بالموصوف بالصفات الفعلية وبيان تناقض نفاة قيام الصفات الاختيارية في ذلك ٦٠٦
تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية مع نفي قيام الأفعال الوجودية بالله تلبيس فإن حقيقة قول نفاة قيام الأفعال الوجودية نفي الصفات الفعلية ٦٠٧
بيان ما يحتج به نفاة الصفات الاختيارية على نفيها ٦٢١
الرد على القول بأنه لو قامت الحوادث بالله لم يخل عنها لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ٦٢٢
القول في أزلية الصفات الاختيارية ٦٢٦
تجويز قدم الإرادة يستلزم تجويز قدم التكوين ٥٠١

السمع والبصر

بيان من قال بإثبات كون الرب سميعًا بصيرًا ٦٢٨
بيان طرق الناس في إثبات كون الرب سميعًا بصيرًا .... ٦٢٨ – ٦٥٦
ذكر الأدلة السمعية على إثبات السمع والبصر ٦٢٨
بيان غلط تفسير السمع والبصر بمجرد العلم ٦٢٨
علة ذكر السمع في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٢٧﴾﴾ ٦٢٩
بيان وجه وضع النبي ﷺ إبهاميه على أذنيه وسبابتيه على عينيه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ ٦٢٩
الاستدلال على السمع والبصر بكون الحياة مصححة للاتصاف بهما فلو لم يتصف بهما للزم الاتصاف بضدهما وهو محال .... ٦٣٠ – ٦٥١
تقرير الاستدلال بالكمال على إثبات السمع والبصر لله .... ٦٥١ – ٦٥٥

الموضوع	الصفحة

الاستدلال على إثبات السمع والبصر والكلام بالنظر لكون نفيها من النقص ٦٥٥

الصفات الخبرية

بيان أن أئمة الصفاتية يثبتون الصفات الخبرية خلافا للمصنف ١٣٥

مسألة حدوث العالم

علة عدم ذكر الأصفهاني مسألة حدوث العالم في عقيدته ٢٦٣
القول في أن حدوث العالم يمكن علمه بالسمع والرد على من قال أن معرفة الصانع موقوفة عليه .... ٢٦٣ - ٢٦٥
بيان مواقف الناس من دليل الحدوث الكلامي ودعوى تعين سلوكه لمعرفة الله . ٢٦٣ - ٢٦٥
إبطال دعوى أن أول واجب على المكلف النظر في دليل حدوث العالم .. ٢٦٣ - ٢٦٤
التنبيه لكون دليل الحدوث الكلامي دال على نقيض مقصود المستدل به ٢٦٥، ٦٢٤ - ٦٢٥
بيان بطلان دعوى استدلال إبراهيم عليه السلام بدليل الحدوث الكلامي ٢٦٥
بيان استطالة الفلاسفة على المتكلمين بالمعضلة الزباء لسلوكهم المسلك الباطل في الاستدلال على حدوث العالم .... ٢٦٦ - ٢٦٧، ٦٢٣
مواقف الناس من إمكان حوادث لا تتناهى ٢٦٧
الاستدلال على وجوب حوادث لا أول لها بامتناع الترجيح بغير مرجح ٢٧٤
الجواب الجامع التام على المعضلة الزباء ٢٦٨
قول كلي في بيان أن غاية ما تدل عليه حجج الفلاسفة قدم نوع الفعل ولا تدل على قولهم بقدم أعيان مع الله .... ٢٦٩، ٣٧٤، ٤١٠
الأدلة على امتناع قدم شيء مع الله .... ٢٧٠ - ٢٧٦
بيان الدليل على حدوث العالم - قدم شيء من العالم يستلزم كون الواجب علة تامة أزلية وهذا ممتنع فقدم العالم ممتنع - وتقرير مقدماته ٢٧٠
الدليل على المقدمة الأولى «لزوم العلة التامة الأزلية للمعلول القديم» ٢٧٠
الدليل على المقدمة الثانية «امتناع كون الواجب علة تامة أزلية» ٢٧٤
بيان امتناع قدم العالم على قول من قال من الفلاسفة بقيام الصفات الاختيارية بالواجب ٢٧٦
بيان بطلان جواب الفلاسفة بأن علة تأخر الحوادث توقف ذلك على حدوث القوابل والاستعدادات وبيان أن حقيقة قولهم نفي المحدِث ٢٧٧
موازنة بين قول الفلاسفة في حركات الأفلاك وقول القدرية في أفعال العباد .... ٢٧٨، ٣٩٧
تلخيص الوجوه المبطلة لمقالة الفلاسفة بقدم العالم ٢٧٩

الموضوع | الصفحة

التنبيه لتفريع ابن سينا قدم العالم على نفي الصفات وعدم تفطن الرازي لذلك .. ٥٤٨ – ٥٤٩
بطلان تعليل الفلاسفة تأخر صدور الحوادث عن الذات البسيطة بتأخر شرطها ٢٩١
موازنة بين الفلاسفة والمتكلمة في الجواب على سؤال ترجيح وقوع الحوادث ٢٩٣
بيان الجواب التام على سبب ترجيح الحوادث على مقالة السلف في إثبات الصفات الاختيارية .... ٢٩٣، ٢٩٥، ٦٢٤
بيان تحير نفاة الصفات الاختيارية في إسناد التغير إلى مؤثر لا يتغير وعلة ذلك ونقل كلام الرازي في المطالب في ذلك ٢٩٤
أول من قال بقدم العالم أرسطو ٣٠٠
القول في مذهب الحرانيين الذي قال به الرازي الطبيب وإبطاله على أصل السلف في إثبات الصفات الاختيارية .... ٣٥٢ – ٣٦٥
الكلام على الجواب الباهر الذي قال به الرازي والأرموي .... ٣٥٦ – ٣٦٠
الجواب على سؤال مرجح وقوع الحوادث المعينة .... ٣٦٥ – ٣٦٩
الكلام على مثل المسافر الذي يقطع المسافة ومثل الحجر الذي يهبط المذكور لتقرير صدور الحادث عن الفاعل الواحد لانقضاء الحوادث المتقدمة .... ٢٧٦، ٢٩١ – ٢٩٢، ٣٦٧
بيان امتناع إسناد الحوادث لغير العلة القديمة الموجبة بحسب أصل الفلاسفة ٢٧٩
الاستدلال على حدوث كل ما سوى الله بكون المعلولية ملازمة للمخلوقية ٣٧٠
بيان نزاع الفلاسفة في هل تنتهي المحركات لمحرك لا يتحرك أم لمحرك يتحرك؟ ٣٧٣
فساد ما ناظر به المتكلمة المانعين لتسلسل الحوادث الفلاسفة وذكر لوازم قولهم .... ٣٧٤ – ٣٧٨
أصل كلام الجهمية القول بتوقف العلم بإثبات الصانع على إثبات حدوث الأجسام ٣٨٣
الكلام على دليل المتكلمين على حدوث الأجسام «الجسم لا يخلو من الحوادث وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث» ٣٨٣
الكلام على المقدمة الأولى «الجسم لا يخلو عن الحوادث» لدليل الحدوث واختلاف المتكلمين في تقريرها .... ٣٨٣، ٤٤٥
الكلام على المقدمة الثانية «كل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث» وبيان ما فيها من إجمال ٣٨٦
أقوال الناس في دوام الحوادث ٣٨٨

الموضوع | الصفحة

إلزام العلاف جواز خلو الجسم عن الحوادث في الأزل لقوله بخلوه عنها في الأبد ٣٨٩
بيان المغالطة في مثال الدرهم الذي ضربه الجويني للتفريق بين التسلسل في الماضي والتسلسل في المستقبل ٣٨٩
بيان بطلان ما اعتمده الفلاسفة المنتسبين للإسلام في قولهم بقدم العالم ونفي اختيار الواجب ٣٩٥
قول الفلاسفة المشائين بقدم العالم ونفي اختيار الواجب مخالف للمعلوم بالضرورة من دين الرسل ٣٩٥
بيان الدليل العقلي على بطلان قول الفلاسفة بالعلة التامة الأزلية التي يلزمها معلولها الأزلي ٣٩٦
بيان أن حقيقة قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم أن جميع الحوادث تحدث بغير محدث ..... ٢٧٨، ٢٩١، ٣٩٧
بيان اللوازم التي التزمها الفلاسفة لتصحيح قولهم بقدم العالم كالقول بالممكن القديم والقول بمقارنة الفاعل لمفعوله ٣٩٨
قول الفلاسفة في الفعل والحركة يستلزم امتناع وجود المفعول القديم ٤٠٠
بيان غلط الفلاسفة في تصحيحهم لقولهم بمحض إبطال قول المتكلمة بامتناع حوادث لا أول لها ٤١٠
بيان أن الواجب الغني لا يمتنع عليه دوام الفعل بخلاف الممكن المفتقر فيمتنع أن تقارنه الحوادث على سبيل الدوام ٤١١
مجرد العلم بالمفعولية يستلزم العلم بالحدوث وبيان الأقوال في المعلول القديم .. ٤١٢ – ٤١٤، ٤٤٣
قيام الأمور الاختيارية بذات الواجب يستلزم حدوث مفعولاته ٤١٤
بيان أن علة إنكار ابن سينا لوجود الحركة المتجددة المتصلة في الخارج تصحيح قوله بقدم العالم عن علة موجبة وأن حقيقة قوله إنكار وجود الحوادث وأن الله لم يحدث أي شيء ..... ٤٣٢، ٤٤١
بيان امتناع قدم شيء مع الله على مقالة أئمة أهل الحديث وأساطين الفلاسفة القدماء القائلين بأن الرب لم يزل فاعلًا ٤٤٢
التفصيل المميز للحق من الباطل في مسألة دوام الحوادث لا يعرفه لا الفلاسفة المحدثون ولا المتكلمون المبتدعون ٤٤٤
الكلام على دليل التخصيص في الاستدلال على حدوث العالم ٤٤٨

الموضوع الصفحة

الجهمية ومن وافقهم يرون أن دليل الحدوث الكلامي أصل العلم بالدين ٤٥١
بيان اللوازم التي التزمها الجهمية لدليل الحدوث الكلامي .... ٤٥١، ٦٢٥
استطالة الفلاسفة على المتكلمين المصححين لدليل الحدوث الكلامي ٤٥٨
إبطال قول الفلاسفة في قولهم بصدور الأمور الملازمة للواجب عنه ٥٨٦
حقيقة قول الفلاسفة في صدور الممكنات عن الواجب قول بالتولد العقلي ٥٨٨
الرد على القول بأنه لو قامت الحوادث بالله لم يخل عنها لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ٦٢٢
بيان أن الجواب على الفلاسفة إنما يتم على قول من أثبت الصفات الاختيارية ٦٢٣
قول محققي الأشعرية أن السمع لا تتوقف صحته على العلم بحدوث العالم ٨٢٠

القدر

منع إضافة الشر لله مع كونه شرا وبيان أوجه ذكره في القرآن ٥١٢
بيان أن فعل الرب دائر بين الفضل والعدل ٥١٤
بيان معنى الظلم ٥٥٣
بيان كمال طريقة أهل السنة في إثبات القدرة والحكمة وتقصير القدرية والجبرية في ذلك ٥٦٩

مسألة خلق أفعال العباد

موازنة بين مقالة القدرية ومقالة الفلاسفة ٢٨٢
موازنة بين قول الفلاسفة في حركات الأفلاك وقول القدرية في أفعال العباد .... ٢٧٨، ٣٩٧
الموازنة بين قول جهم والأشعري في فعل العبد ونفيهما الفاعلية الحقيقية عن العباد ٤٨٤
القول في قول الأشعري ومن وافقه في الكسب ونفي تأثير قدرة العبد ...... ٢٨٠ - ٢٨٢
بيان قول المعتزلة ومن وافقهم في فعل العبد ٢٨١
قول أكثر المعتزلة في الأفعال المتولدة ٢٨١
قاعدة في عدم استقلال مخلوق بالتأثير .... ٢٨٠، ٢٨٢، ٥٨٦
الدليل على أن الله خالق كل شيء كما يتناول الأعراض القائمة بالجماد يتناول أفعال الحيوان ٢٨٤
بيان أثر قول الجهمية والقدرية بمنع أن الله لم يزل فاعلا بمشيئته في اختلافهم في القدر ٤٧١
ذكر الخلاف في وجوب المقدور مع القدرة والداعي وبيان القول الصحيح ٥٦٥
معنى الداعي عند أبي الحسين البصري .... ٥٤٧ - ٥٤٨

الموضوع — الصفحة

قول الرازي بأن وجوب وقوع الفعل يقتضي الجبر ينتقض بفعل الله وبيان بطلان ما ذكره في دفع هذا اللزوم .... ٥٤٥، ٥٧١ - ٥٧٢
بيان تناقض الرازي في منعه الترجيح بغير مرجح عند رده على المعتزلة وتجويزه ذلك عند الرد على الفلاسفة ٥٤٧
بيان تناقض الرازي في قوله بأن وجوب الفعل يستلزم ألا يكون الفاعل قادرا مع قوله بوجوب الفعل عند القدرة والداعي ٥٧١
بيان معنى الجبر والاستفصال فيه .... ٥٤٥، ٥٦٨
إبطال احتجاج الرازي بكون الفعل موقوف على الداعي على الجبر ٥٦٨

مسألة القوة المودعة

القول في أن الله يخلق بالأسباب وللحكم ٤٨٧
بيان أن مذهب السلف إثبات قوى الأشياء وأن الرب يخلق بها ٤٨٣
ذكر الآيات الدالة على إثبات قوى الأشياء .... ٢٨٤ - ٢٨٧
مقالة بعض المنتسبين للسنة في نفي تأثير القوى ٢٨٤
بعض المعتزلة ينفون ما في الأجسام من القوة الطبيعية غير الإرادية ٢٨٢
القول في مسألة القوى المودعة عند الفلاسفة والمتكلمة .... ٢٥٥، ٢٨٠، ٢٨٢
اضطراب مبتدعة المتكلمين وملاحدة الفلاسفة في كلامهم في أسباب الحوادث ... ٢٨٣
معنى الاستفهام في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢٣﴾ ٣٩١

مسألة التحسين والتقبيح العقلي:

معنى الحسن والقبح في محل النزاع هو معناه في محل الإجماع ٥٤٤
الكلام في الملاءمة والمنافرة وإرجاع معاني الحسن والقبح إليهما وأنه لا يعرف بعضها إلا بالشرع .... ٥٣٨، ٥٤٤
بيان تلازم معاني الحسن والقبح ٥٦٢
الاتفاق واقع على أن بعض الأفعال لا يدرك حسنها أو قبحها إلا بالشرع ٥٣٩
الاتفاق واقع من القائلين بالتحسين والتقبيح العقلي على أن العقل كاشف لا مثبت ٥٣٩
بحث الحسن والقبح يعود لمسألة التعليل وهو يعود لإثبات المحبة والفرح والبغض والغضب ٥٦٢
بيان أن القول بالتحسين والتقبيح العقلي قول جماهير العقلاء ٥٣٧
القول بنفي الحسن والقبح العقلي لم يعرف عن السلف ٥٣٥

الموضوع الصفحة

الإشارة لحكاية السجزي والزنجاني أن نفي التحسين والتقبيح العقلي بدعة عرفت عن الأشعري ٥٣٥
قول عامة الفقهاء بتعليل الأحكام بعلل قائمة بالفعل مناسبة يدل على قولهم بالتحسين والتقبيح ٥٣٨
ذكر من قال بالتحسين والتقبيح العقلي ومن نفاه من أعيان الطوائف ٨٠١
ذكر الأدلة على التحسين والتقبيح العقلي ٥٣٤
بيان دلالة الاستفهام الإنكاري الوارد في عدد من الآيات على ثبوت التحسين والتقبيح العقلي ٥٣٦
بيان الأدلة على قبح أفعال أهل الجاهلية قبل البعثة ٥٤٠
تحرير محل النزاع في مسألة التحسين والتقبيح والمقالات في كونه هل ينشأ من الفعل أو الأمر والنهي أو من المجموع ٨٠٢
بيان تنازع القائلين بالتحسين والتقبيح في معاقبة الرب للعباد قبل إرسال الرسل ٥٣٩
مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع متفرعة عن التحسين والتقبيح العقلي .... ٥٣٨، ٨٠٢
ذكر مقالة نفي التحسين والتقبيح ومن قال بها وأثر ذلك في تقرير وجه دلالة المعجزة ٨٠٠
الرد على قول الرازي بأن امتناع فعل الله للقبيح يلزم منه نفي كونه قادرًا مختارًا ٥٦٣ - ٥٧٢
إبطال احتجاج الآمدي بأن العرض لا يقوم بالعرض على إبطال اتصاف الأفعال بالحسن والقبح ٥٣٤
الجواب على احتجاج الرازي بشبهة الجذر الأصم على نفي التحسين والتقبيح العقلي .... ٥٥٨ - ٥٦١
إبطال قول الرازي أن المعلوم بالضرورة من الحسن والقبح مجرد الرغبة والنفرة . ٥٦١ - ٥٦٣
القول فيما ذكره الرازي في مسألة التحسين والتقبيح في كتاب الأربعين .... ٥٣٦ - ٥٦٣
إبطال احتجاج الرازي على نفي التحسين والتقبيح وإثبات الجبر بأن أفعال العباد إما أن تكون اضطرارية أو اتفاقية وعلى التقديرين يتم المطلوب .... ٥٤١ - ٥٥١
إلزام الرازي امتناع وصف فعل الله بالحسن لتقريره منافاة الوجوب للاختيار وإبطال الفرق الذي ذكره في ذلك ٥٤٥
إبطال حجة الرازي على نفي التحسين والتقبيح العقلي بكون ذلك يستلزم تعليل الحكم الوجودي بالعلة العدمية .... ٥٥٢ - ٥٥٥
إبطال احتجاج الرازي على نفي قبح الكذب بلزوم فعله لتخليص الرسل عليهم السلام ... ٥٥٥ - ٥٥٨
التعريض ممكن ولا يحتاج إلى الكذب بحال ٥٥٦

الموضوع | الصفحة

إبطال احتجاج الرازي بالجبر على نفي تنزه الله عن القبائح ٥٦٨
الأفعال قبيحة ممن قامت به لا ممن خلقها لحكمة ٥٦٨
الفطرة دالة على تنزه الرب عن الأمر بالقبائح ٧٩١
بيان مقالة جمهور الأمة المثبتين للحكمة والتحسين والتقبيح وخلق أفعال العباد في تنزيه الله عن فعل بعض مقدوراته ٨٠٦
بيان حقيقة الظلم في القرآن وأنه من المقدورات لله مع تنزهه عن فعله ٨٠٦
حقيقة الظلم عند نفاة التحسين والتقبيح ٨٠٠
أصل مقالة نفاة التحسين والتقبيح سلوكهم في القدر نحو مسلك الجهم ٨٠١
منع المعتزلة نسخ العبادة قبل دخول وقتها تفريعا على التحسين والتقبيح العقلي ٨٠٣
إخلاف الوعيد محمود عند العقلاء ٥٦٠

الحكمة والتعليل

ذكر الآيات الدالة على إثبات حكمة الله وتعليل أفعاله .... ٢٨٧ – ٢٨٩
الاستدلال بكمال الله ونفي النقص عنه على أنه لا يفعل إلا لأجل حكمه ٤٩٨
القول في أن الله يخلق بالأسباب وللحكم ٤٨٧
بيان أقوال الناس في مسألة الحكمة والتعليل ٤٩٠
نفي الأشعري ومن وافقه الحكمة المرجحة للفعل ٢٨١
بيان مقدورية ما خالف الحكمة دون الممتنع لذاته ٣٦٦
بيان بطلان ما أورده الرازي في الأربعين من الحجج على نفي تعليل أفعال الله وأحكامه ٤٩١
بيان بطلان حجة الاستكمال الموردة لنفي فعل الرب لأجل الحكمة .... ٤٩٢ – ٥٠٠
بيان أن نفي النقص عن الله مدرك بالعقل والسمع وأن ذلك يقتضي فعله للغايات المحبوبة له في حينها ٤٩٥
بيان أن من قال الفاعلية ليست بنقص ولا كمال لا يصح له أن يحتج بالاستكمال على نفي التعليل ٤٩٧
بيان أن تجويز نفاة التعليل فعل الرب لكل ممكن ينافي احتجاجهم بالاستكمال على نفي التعليل ٤٩٨
قول جامع في رد حجة الاستكمال على نفي التعليل ٥٠٠
الرد على حجة لزوم قدم العالم أو التسلسل من القول بتعليل أفعال الله .... ٥٠٠ – ٥٠٧
القول في قدم الفعل بالعين أو النوع كالقول بقدم الحكمة بالعين أو النوع ٥٠١

الموضوع | الصفحة

بيان التنافي بين قول الأشاعرة بأن الخلق غير المخلوق مع ما احتجوا به على نفي التعليل .... ١٣٥، ١٣٩ - ١٤٠
انتهاء المرادات المحبوبة لمراد محبوب لنفسه يبطل قول نفاة التعليل .... ٥٠٢، ٥١١
القول في الخلق بالأسباب كالقول في الخلق للحكم في انتهاء كل منهما لسبب وحكمة ليس بعدهما سبب وحكمة ٥٠٣
قول نفاة التعليل بأن كل مخلوق مراد لنفسه يستلزم تجويز كون بعضها مراد لنفسه وبعضها مراد لأجل المراد بنفسه ٥٠٣
تجويز وجود مراد عدمه ووجوده سواء بالنسبة للمريد يلزم منه تجويز فعل لحكمة وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء ٤٩٨
الجواب على تسليم لزوم التسلسل من إثبات التعليل وبيان أنه التسلسل في المستقبل المتفق على جوازه بين الجماهير .... ٥٠٣، ٥١١
الدليل القرآني على تفرد الرب بالعلم التام بحكمته في خلقه وأمره ٥٠٦
بيان الله لحكمته في ترك فعل بعض الأشياء ٥٠٨
عدم علم العباد بحكمة الرب في خلقه وأمره لا يستلزم عدمها .... ٥٠٦ - ٥٠٧
العلة التعبدية عند بعض الفقهاء ٥٠٩
غاية ما نعرفه الحكمة الكلية وبعض الحكم ٥٠٩
اقتضاء الحكمة ترجيح الخير الكثير أو دفع الشر الكثير وإن لزم تفويت خير قليل أو تحصيل شر قليل ٥١٦
إثبات الحكمة دال على بطلان تفسير القادر بالذي يقع منه الفعل الممكن بدون المؤثر التام ٥٦٧
إبطال احتجاج الرازي على نفي تعليل أفعال الله بأن توسيط الوسائط في تحصيل الحكم عبث لإمكان تحصيلها بدونها .... ٥٠٧ - ٥١٠
بيان أن الرازي يحتج بما لا يفيد إلا منع وجوب التعليل ولا ينتج مقالته بمنع جوازه .... ٥٠٩، ٥١١
الحق أن كل أفعال الرب معللة خلافا لمن قال بتعليل بعضها دون بعضها من الفقهاء ٥٠٩
إبطال احتجاج الرازي على نفي تعليل أفعال الله بامتناع تعليل اختصاص حدوث كل حادث بوقته .... ٥١٠ - ٥١١
إبطال احتجاج الرازي بخلق الله لأفعال العباد على نفي رعايته تعالى للمصالح .... ٥١١ - ٥٢٩
الرب لا يسأل عما فعله لحكمته وعلمه لا لمجرد قدرته ومشيئته ٥١٤

الموضوع	الصفحة
القول في الصلاح والأصلح في أحكام الله الأمرية والخلقية والمصلحة من خلق الكافر وبيان الفرق بين رعاية الصلاح لجملة العالم ورعاية مصلحة كل معين	٥١٥
بيان مقاربة الفلاسفة لطريقة مثبتي الحكمة من أهل الحديث والفقه والكلام	٥١٦
بيان تناقض الفلاسفة في إثباتهم الحكمة من غير إرادة وتناقض الجهمية في إثبات الإرادة بغير حكمة	٥١٦، ٥٦٧
ذكر اعتراض الرازي على حجة المعتزلة على وجوب رعاية الله للحكمة	٥٣٠ – ٥٧٢
بيان دلالة القرآن على تنزه الله عن بعض الأفعال والأوامر	٥٦٣
قوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ ودلالته على إثبات القدر والحكمة	٥٦٩
الأفعال قبيحة ممن قامت به لا ممن خلقها لحكمة	٥٦٨
بيان مقالة الأشاعرة في التعليل والحكمة	٨٠١

النبوات

الموضوع	الصفحة
بيان اختلاف النظار في طرق العلم بالنبوة واختلافهم في حصر هذه الطرق بالمعجزات	٦٥٧
بيان أن العلم بالنبوة ممكن بغير المعجزات	٦٥٨
التزام بعض من حصر طريق العلم بالنبوة بالمعجزات إنكار الخوارق غيرها كالكرامات والسحر	٦٥٧
بيان سعة طرق العلم بالنبوة وذكر جملة منها	٦٨٧
الاستدلال على النبوة بصدق أخبارهم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم	٦٨٧
الاستدلال على النبوة بنصر الله لهم وإهلاك عدوهم على وجه يعلم به تصديقه له	٦٨٨
الاستدلال على النبوة بمضمون ما جاء الأنبياء به وأحوالهم	٦٨٨
الاستدلال على النبوة بما تستلزم من العلوم والأعمال التي يتصف بها النبي	٦٦٢
الاستدلال على نبوة النبي بموافقته لجنس جاءت به الأنبياء وجنس أحوالهم	٦٦٣، ٦٦٦
بيان استدلال خديجة رضي الله عنها بأحوال النبي ﷺ على صدقه	٦٦٥
بيان معلومية جنس الحق والباطل والخير والشر والصدق والكذب بالفطرة والعقل والصريح وتوظيف ذلك في الاستدلال على النبوة	٦٨٩
بيان مسلك الاستدلال على النبوة بمعرفة النبوة وخواصها ثم تنزيل ذلك على أعيان الأنبياء	٦٩٠
بيان استدلال النجاشي وورقة بن نوفل بـ«**المسلك النوعي**» أي إتيان النبي ﷺ بجنس ما أتت به الرسل على صدقه	٦٦٧

الموضوع | الصفحة

بيان استدلال هرقل بـ«**المسلك الشخصي**» الناظر للأحوال الخاصة بالنبي ﷺ ودعوته ومطابقتها لأحوال الرسل على صدقه ٦٦٧
التنبيه لفساد اعتراض المازري وغيره على طريقة هرقل في الاستدلال على صدق مدعي النبوة ٦٧٧
بيان الاستدلال على معرفة النبي الصادق بالفرق بين أحوال الصادقين وأحوال الكاذبين .... ٦٥٩ - ٦٦٢
بيان ما جاء الكتاب والسنة من أحوال الكهنة والشعراء والكذبة التي يعلم صدق الأنبياء بانتفائها عنهم ٦٦٠
قاعدة في أنه لابد من ظهور القرائن المبينة لصدق أو كذب مدعي النبوة ٦٦٤
بيان الوجهين التي يؤتى منهما الكاذب وكيفية العلم بنفيهما ٦٦٥
العلم بصدق النبي بموافقته لصفات النبي المنتظر ٦٦٦
الاستدلال بنصر الله لرسله وأتباعهم وحسن عاقبتهم وعقوبته الكافرين على صدقهم عليهم الصلاة والسلام وبيان ما جاء من الآيات في ذلك ٦٧٨
بيان كيفية العلم بما وقع من نصرة للمرسلين وعقوبة الكافرين ٦٨٣
بيان تواتر نقل أخبار نصر الرسل وعقوبة الكافرين ٦٨٥
بيان حصول العلم التفصيلي من حال أمتنا الموجب لحصول العلم الضروري بصدق نقلهم ٦٨٥
بيان إخبار الأنبياء أن المتنبئ الكاذب لا يدوم إلا مدة يسيرة ٦٧١
بيان الحِكَم في إدالة العدو على النبي وأتباعه في بعض الأحوال ٦٧٣
الكلام على إيجاب المعتزلة والفلاسفة النبوة على الله ٦٩٠
بيان أقوال الناس في حقيقة النبوة ٧٢٥
قول الفلاسفة في النبوة والرسالة ٤٥٨
حقيقة النبوة أصلها القول في حقيقة التكليم الإلهي ٧٢٦
إشارة لأقوال الناس في الاختيار والحكمة والتعليل والحسن والقبح المؤثرة في قولهم في حقيقة النبوة ٧٢٥
بيان حقيقة النبوة عند المتفلسفة كابن سينا وما يفرقون به بين النبي والساحر ٦٩١
النبوة عند الفلاسفة مكتسبة ولذا طلبها بعضهم كابن سبعين والسهروردي ٦٩١
بيان اختلاف الفلاسفة والمتصوفة في المفاضلة بين النبي والولي والفيلسوف ٦٩٣
بيان عظم ضلال الفلاسفة بقدر الأنبياء وحقيقة النبوة ٦٩٤
بيان دخول مادة الفلاسفة الفاسدة في الكلام على النبوة على الغزالي ٦٩٤

الموضوع | الصفحة

موازنة بين مسلك الغزالي ومسلك الفلاسفة في إثبات النبوة ٧١٧
التعليق على استدلال الغزالي بالكشوفات التي تحصل للصوفية على النبوة ٧١٧
بيان غلط ما وقع في كلام الغزالي في كون الولي قد يقع له ما يعلمه النبي وجعله ذلك ميزانا لتأويل الوارد عن الأنبياء ٧٢٣
نقد ما قرره الغزالي من القول بأن النبوة قوة فوق قوة العقل وبيان مشابهة ذلك لكلام الفلاسفة في الفيض من العقل الفعال ٧٢٤
بيان أن النبوة مع كونها فضل إلهي فإنه يعتبر بها اتصاف الأنبياء بكمالات تميزهم ٧٣٠
بيان أن مسلك الغزالي في تقرير النبوة ينتفع به المتفلسف المحض ويتضرر المسلم ٧٣١
قول جملي في مراتب الناس في العلم بالنبوة وطرقهم في ذلك وتفاوت منافعها ... ٧٣٩
بيان غلط من حصر طريق العلم بالنبوة بالمعجزات أو من قدح بها كما فعل الغزالي ٧٣٩
بيان تفاوت الناس في العلم بالنبوة ٧٧١
قاعدة في امتناع خفاء خلق الشخص وعادته في الصدق والكذب وصلة ذلك بمعرفة النبي الصادق ٧٧٣
علم النبي ﷺ بنبوته علم ضروري فينزل خبره عن ذلك منزلة الخبر المتواتر ٧٧٤
المتنبئ الكاذب المخبر عن المغيبات لابد أن يظهر كذبه أعظم مما يظهر به كذب غيره ٧٧٥
تقرير العلم بصدق الأنبياء بصدق إخبارهم بالمغيبات ٧٧٥
الفرق بين إخبار الأنبياء بالغيب وإخبار الكهان وغيرهم ٧٧٥
فرق ما بين النبي والمتنبئ الكاذب في داوم أمرهم ٧٧٦
الذين يظهرون العلم والصلاح لابد من انكشاف حالهم ٧٧٦
بيان العلم بصدق النبوة بالعلم بما يخبر ويأمر به .... ٧٧٦ - ٧٨٧
الكلام على قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَـٰطِينُ ۝٢٢١﴾ ٧٧٧
العلم بصدق النبوة بما يظهر بعد خفاء من الحقائق والمنافع التي حصلت بتصديقهم في خبرهم وطاعتهم في أمرهم ٧٧٧
تقرير طرق العلم بصدق النبي ﷺ بالاستدلال بالنبوات السابقة ٧٧٩
العلم بنبوة النبي بالبشارة السابقة به ٧٧٩
العلم بنبوة النبي بموافقته لما أتى به من سبقه من الأنبياء ٧٧٩

الموضوع	الصفحة

العلم بنبوة النبي بموافقته من سبقه في أخبار تفصيلية يستحيل فيها التواطؤ واستفادة أحدهما من الآخر ٧٨٠
قول جملي فيما تواتر من أخبار أهل الكتاب وما لم يتواتر ٧٨٣
بيان فوائد موافقة ما في كتب أهل الكتاب وأخبارهم المتواترة لما أتى به النبي ﷺ ٧٨٣
قول مختصر في شبه منكري النبوات وبيان أجوبة القرآن عليها ٧٨٥
الكلام على قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ⑨﴾ ٧٨٦
بيان علة الأمر بمسألة أهل الذكر من أهل الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا﴾ ٧٨٧
الاستدلال على النبوة بحال المخبر بالوحي .... ٧٨٧ - ٧٩٠
الكلام على آيات الأنعام ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ. . .﴾ الآيات وما فيها من الاستدلال على النبوة ٧٨٧
الاستدلال على النبوة بما يعلم من أمور الرب سبحانه .... ٧٩٠ - ٧٩١
بيان طرق الناس في تقرير وجه دلالة المعجزة على تصديق مدعي النبوة .... ٧٩٢ - ٨١٢
بيان طريق المعتزلة في تقرير دلالة المعجزة على تصديق مدعي النبوة .... ٧٩٢ - ٧٩٥
بيان أن المعتزلة بنوا تقرير دلالة المعجزة على النبوة على أصولهم الفاسدة في نفي الصفات والتكذيب بالقدر ٧٩٢
بيان طريقة من جمع بين إثبات القدر والحكمة وتنزيه الله عن تأييد مدعي النبوة الكاذب في تقرير دلالة المعجزة على النبوة بتقرير حكمة الرب ورحمته وعادته في خلقه .... ٧٩٥ - ٧٩٩
الاستدلال بسنة الله في نصر الأنبياء الصادقين وأتباعهم وفي الانتقام من الكاذبين والمكذبين بالحق على أنه لا يؤيد كذابا بمعجزة ٧٩٨
ذكر كلام ابن عقيل في تقرير وجه دلالة المعجزة على الصدق على أصل من أثبت التحسين والقبيح والحكمة مه قوله بخلق أفعال العباد ٨٠٧
ذكر مسلكي نفاة التحسين والتقبيح العقلي في تقرير دلالة المعجزة .... ٨٠٨ - ٨١٢
ذكر مسلك أكثر المتقدمين من نفاة التحسين والتقبيح العقلي في تقرير دلالة المعجزة بناء على امتناع تعجيز الإله عن نصب الدلالة على صدق الرسل ٨٠٩
ذكر مسلك الجويني ومن وافقه في تقرير دلالة المعجزة بناء على وقوع العلم الضروري بالتصديق ٨٠٩

الموضوع | الصفحة

تقرير الاستدلال بالمعجزة على نبوة نبينا محمد ﷺ .... ٨١٣ - ٨١٧
القول في إعجاز القرآن .... ٨١٣ - ٨١٧
بيان الطريق الإجمالي للعلم بإعجاز القرآن .... ٨١٣ - ٨١٦
ذكر مسيلمة ونحوه من المتنبئين الكذبة وبيان ظهور افتراء وهذيان ما أتوا به ٨١٦
بيان الأصول التي اشترك بها الرسل .... ٨١٨ - ٨٢٠
بيان قول ابن عربي في تفضيل الولي على النبي ٦٩٣
ذكر اختلاف الفلاسفة في تفضيل النبي على الفيلسوف ٨٢٣
بيان أنه ليس لقدماء الفلاسفة كلام في النبوات وأن الكلام فيها إنما يوجد في كلام ابن سينا وأمثاله ٨٢٣
بيان قول بعض الفلاسفة ببعث نبي بعد نبينا ﷺ ٨٢٥
أمثلة على مدعي النبوة الكذابين ٤١١

مسائل اليوم الآخر

بيان أن المعاد من الأمور المدركة بالعقل عند السلف وغيرهم بخلاف طريقة الأصفهاني .... ١٣٤، ٨٢١
بيان أن العلم التفصيلي بمسائل ما بعد الموت يعرف بالأحاديث والآيات وتفسير السلف لها ٨٢٦
تقرير القول بما استفاضت به الأحاديث من مسائل ما بعد الموت مما أنكره بعض أهل البدع ٨٢٦
بيان مسلكي تقرير معاد الأبدان من جهة السمع ٨٢٣
بيان سبب تسمية الأشعري ومن وافقه مسائل ما بعد الموت بالسمعيات .... ٨٢٠ - ٨٢١
بيان منشأ جعل الرازي وغيره الجوهر الفرد أصلا للعلم بالمعاد والتنبيه لبطلان ذلك ٤٤٦
بيان مذهب السلف في معاد الروح والبدن ٤٤٧
القول فيما يثبته المعتزلة في أحوال المعاد المدركة بالسمع ٥٩٩
بيان مقالة الفلاسفة في المعاد وما فيها من باطل ٨٢١
ذكر اختلاف الفلاسفة في مسائل المعاد .... ٨٢١ - ٨٢٦
ذكر قول الفارابي وابن سينا في تقرير القول بالتخييل في نصوص معاد الأبدان ٨٢٢
ذكر اختلاف أقوال الفارابي في المعاد ٨٢٢
بيان إنكار وتحريف الباطنية لنصوص معاد الأبدان وللشرائع ٨٢٤
منشأ قول الجهم بفناء الجنة والنار ٣٨٨

الموضوع	الصفحة
قول العلاف بسكون أهل الجنة طردا لمنع حوادث لا نهاية لها والرد عليه	٣٨٨ - ٣٨٩
باب الأسماء والأحكام	
ذكر مبدأ الخلاف بين الأمة في مسائل الأسماء والأحكام	٧٥٤
بيان الأقوال في التبعيض في الاسم والحكم	٧٦٦
بيان وقف كثير من المرجئة كالباقلاني في الوعيد	٧٦٧
ما يذكر عن غلاة المرجئة في نفي الوعيد لا يعلم معين قال به والأظهر غلط نسبة ذلك لمقاتل	٧٦٧
الكلام معنى الإيمان في اللغة	٧٦٤
بيان الأصل الفاسد المشترك بين الخوارج والمعتزلة والمرجئة في مسألة الإيمان	٧٥٤، ٧٦٦
بيان حقيقة الخلاف بين الجماعة ومرجئة الفقهاء ومباينته للخلاف مع الجهمية ومن وافقهم	٧٦٤
بيان قول مرجئة الفقهاء وأن خلافهم إنما هو في الاسم دون الحكم	٧٥٤
قول ابن كلاب في الإيمان موافق لقول مرجئة الفقهاء	٧٦٦
بيان غلط نسبة القول بخلود المنافق في الجنة إلى ابن كرام	٤٥٦
بيان مقالة الكرامية في الإيمان	٧٦٦
قاعدة في الفرق بين دلالة الاسم مفردا ودلالته مقرونا بغيره وتطبيقها على الإيمان وقرنه بالعمل وعلى اسمي الفقير والمسكين واسم المنكر وقرنه بالفحشاء والبغي	٧٥٥
بيان معنى قرن الإيمان بالعمل الواقع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧﴾	٧٥٧
بيان تنوع الإيمان بتنوع ما أمر الله به وبحسب توالي نزول الوحي	٧٥٧
اختلاف الإيمان بحسب ما يبلغ من الخطاب الشرعي	٧٥٧
بيان زيادة الإيمان بحسب ما يبلغ المرء من الوحي وبحسب عمله	٧٥٩
الكلام عن نقص دين النساء الوارد في الحديث	٧٥٨
النقص في الإيمان ينقسم لما يذم عليه وما لا يذم	٧٥٨
الكلام على قول النبي ﷺ في حديث الجارية إنها مؤمنة والجمع بينه وبين نفي اسم المؤمن عن صاحب الكبيرة	٧٥٨
بيان الملازمة بين تصديق القلب وعمله إلا لعارض	٧٥٩
قاعدة في أن عدم اتباع التصديق بما يقتضيه من العمل قد يكون سببا في زواله	٧٦٠
بيان أن نفس التكلم بالكفر من غير إكراه من الكفر في نفس الأمر خلافا للجهمية	٧٦٤

الموضوع	الصفحة
بيان التلازم بين الإيمان وموجباته الظاهرة	٧٦٤
الاستقراء دال على أن الشرع لا ينفي الاسم الشرعي إلا لانتفاء ما هو واجب فيه	٧٥٧
الكلام على قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾	٧٦٠
إخلاف الوعيد محمود عند العقلاء	٥٦٠
بيان أن كلام الزنادقة قد يدخل على بعض المؤمنين	٧٦٩
قاعدة في خطأ المتأول واختلاف أحواله في الإعذار والمؤاخذة	٧٦٧
قد يكون من تمسك ببعض أقوال الباطنية ممن يعذر بجهله	٧٣٢

فهرس تاريخ مقالات الطوائف والموازنة بينها والكلام في الرجال والكتب

الموضوع | الصفحة

بيان الكتب التي استمد منها الأصفهاني عقيدته، وأثر ذلك عليها .... ١٣٤، ١٥٣
بيان حال الاعتقاد المشروح وموازنة بعقائد البصريين من المعتزلة وعقائد أئمة الأشعرية ٦٣٧
الأصفهاني لم يثبت في عقيدته الأمور التي امتاز الصفاتية والمنتسبون للسنة بإثباتها عن غيرهم ٥٩٧
بيان ما بنى عليه الأصفهاني بحوثه في التوحيد وغيره ٦٠٠
بيان أن الأصفهاني تبع الرازي في إثباته القدرة والإرادة والحياة بالعقل والسمع والبصر والكلام بالسمع ومخالفته في ذلك طريقة السابقين من الأشعرية ومتكلمة الصفاتية والسلف ١٣٤
بيان أن أئمة الصفاتية يثبتون الصفات الخبرية خلافا للمصنف ١٣٥
بيان علة اقتصار متأخري الصفاتية على إثبات الصفات السبع ومناقشة مأخذهم في ذلك .... ١٣٥، ١٤٤، ١٤٩
أصحاب الأصفهاني لا يثبتون ما تثبه الأشعرية في الصفات ٥٩٨
الكلام على حال صاحب الأصفهاني (= ابن دقيق العيد) .... ٦٠٠، ٦٣٨
بحوث الرازي تعطي الوقف والحيرة في إثبات الصفات والكلام والرؤية بخلاف القدر فإنه جازم به ٥٩٩
شَبَه طريقة الرازي بطريقة الواقفية ٥٩٩
قول جملي في تأريخ ظهور البدع ٧٦٩
بيان ما أثبته الأشعري من الصفات واختلاف أصحابه فيما يدرك بالعقل أو بالسمع منها ٨٠١
ذكر مقالة بعض المنتسبين للسنة في نفي تأثير القوى والحكمة والرحمة والمحبة والرضا والسخط ٢٨٤

الموضوع	الصفحة
بيان مقالة ابن تومرت في الصفات	٢٠٤
بيان أن قوم إبراهيم عليه السلام لم يكونوا معطلة للصانع بما يبين غلط تقرير أن الاحتجاج بالأفول أُورد للاستدلال على إثبات الصانع	٢٣٤
بيان قلة كلام قدماء الفلاسفة في الإلهيات وتوسعهم في الطبيعيات	٢١١، ٢١٦، ٣٩٤، ٤٠٩، ٨٢٣
التنبيه لكون جماهير أساطين الفلاسفة القدماء يثبتون الصفات والأفعال القائمة به تعالى وموافقة ابن ملكًا لهم	١٨٦
التنبيه على الفرق بين مسلك ابن سينا في الإلهيات وموازنته بمسلك قدماء الفلاسفة اليونانيين	٢١١، ٢١٥
تأريخ القول بالممكن القديم	٣٧١
ليس في كتب أرسطو إلا القول بإثبات علة غائية للفلك	٣٧١، ٣٧٣، ٣٩٢، ٤٠٨
بيان مسلك أتباع أرسطو من المنتسبين للإسلام فيما سموه بالعلم الإلهي ومخالفتهم لقدماء الفلاسفة وقدماء	٣٩٣
عمدة المتأخرين من المصنفين بالفلسفة على ابن سينا	٣٩٤
بيان ما زاده ابن سينا من علوم على قدماء الفلاسفة	٣٩٤
القول في علوم قدماء المشائين فيما سموه علم ما بعد الطبيعة	٣٩٤
بيان علوم قدماء الفلاسفة القدماء وما فيها من ضلال ونقص	٤٠٨ - ٤٠٩
بيان أصلحه وزاده متأخرو الفلاسفة كابن سينا على متقدميهم	٤٠٩
بيان ذم السلف والأئمة لأهل الكلام المحدث	٤٤٩
بيان ذم أهل السنة المحضة لجميع رؤوس أهل الكلام المحدث	٤٥٧
وجه ذم السلف لأهل الكلام المحدث	٦٢٥
بيان علة ذم السلف والأئمة للكلام المبتدع	٦٥٨
التعليق على كلام الإمام أحمد في ذم المتكلمين	٦٨٧
الشك يعرض كثيرا لأهل الكلام كالجهم	٧٣٨
ذكر محنة خلق القرآن	٤٥٢
ذكر الفتنة الواقعة بين بيت الفراء وبيت القشيري	٤٦٥
ذكر حال ابن كلاب وما رد به على الجهمية	٤٥٣
ابن كلاب أول من ظهر عنه القول بأن القرآن قديم	٤٥٣
ذكر حال الأشعري وما رد به على المعتزلة	٤٥٤
بيان المقالات التي أنكرها أهل السنة والإثبات على الأشعري	٤٥٤

الموضوع | الصفحة

إشارة لما جرى بين أبي حامد الإسفراييني والباقلاني لقوله في مسألة الكلام ... ٣٢٦ - ٣٢٧
ذكر حال ابن كرام وتفرده في مقالته في الإيمان وغلط نسبة القول بخلود المنافق في الجنة إليه ... ٤٥٦
ذكر بدء ظهور مقالة الباطنية ... ٤٥٩
ذكر ما ألزم به الباطنية أهل الكلام المحدث ... ٤٥٩
بيان سبب استطالة الباطنية على أهل الكلام المحدث ... ٤٦١
ذكر أخذ بعض المنتسبين للسنة ما يذكره المعتزلة من عيب الكلابية وما يذكره الكلابية من عيب المعتزلة ... ٤٦٣
بيان غلط المنتسبين للسنة في أخذهم افتراءات المعتزلة على ابن كلاب والأشعري ... ٤٦٣
نسبة قول ابن كلاب والأشعري للنصارى من افتراء الجهمية على مثبتي الصفات ... ٤٦٤
بيان حال ابن كلاب والأشعري والموازنة بين أحوالهما ... ٤٦٤
بيان أن الأشعري أقرب للمنقول والمعقول من مخالفيه من الجهمية والمعتزلة والرافضة مع ما في قوله من مخالفة للسنة ... ٤٦٥
خفاء أصل الجهمية على الأشعري وأثر ذلك ... ٤٦٥
بيان تلبيس الفلاسفة في استعمالهم العبارات الإسلامية للمعاني الباطلة الفلسفية ... ٥٥٠
توافق النصارى والجهمية على كتمان حقيقة أقوالهم عن أتباعهم ... ٢٢٢ - ٢٢٣
قول الفلاسفة شر من قول مشركي العرب ... ٥٨٩
لم يقل الشافعي بالاكتفاء بمجرد التصديق الجملي بكون ما أخبر به الرسول حق ... ٦٠٠
بدعة المعتزلة كانت في البدء في الوعيد والقدر وذكر حدوث نفي الصفات فيهم ... ٦٠٩
قدماء الرافضة لم يقولوا بنفي الصفات ... ٦١٠
الكلام عن بشر المريسي وتصنيفه في نفي الصفات ... ٦١٠
الكلام عن الحلاج ... ٦٥٠
بيان حال أبي حيان التوحيدي ... ٧٤٨
بيان مذهب داود الأصفهاني وتفرق أتباعه ... ٦٣٦، ٦٣٩
موازنة بين الرازي والنجار وضرار ... ٥٩٩
موازنة بين حال ابن حزم والأشعري ... ٦٣٦
موازنة بين الأشعري وبعض الحنابلة كابن عقيل وابن الجوزي ... ٦٣٧
موازنة بين التميميين وابن عقيل وابن الجوزي ... ٦٣٧
موازنة بين المتقدمين من الأشعرية والمتأخرين ... ٦٣٧

الموضوع | الصفحة

موازنة بين مذهب القرامطة ومذهب أهل الوحدة ٦٤٩
موازنة بين أعلام المتكلمة المنتسبين للسنة وأعلام المنسوبين للصوفية ٧٣٦
موازنة بين كتب الفقه والرأي وكتب الزهد وكتب الكلام وكتب الفلسفة من حيث ما فيها من حق وباطل ٧٧٠
قول جملي في كتاب الإحياء للغزالي ٧٧٠
ذكر بعض تأويلات القرامطة ٦٤٥
بيان تقصير أكثر المتكلمين في الاحتجاج للتوحيد والنبوة وأثر ذلك ٦٨٦
الكتب المضنون بها على غير أهلها والكلام في نسبتها للغزالي لما فيها من فلسفة محضة ٦٩٤
النقل عن المنقذ من الضلال للغزالي ما أخبر به عن أحواله وموقفه من الفلاسفة والباطنية والمتكلمين والصوفية وما ارتضاه من الطرق في الاستدلال على النبوة .... ٦٩٥ - ٧١٧
بيان الحال الذي كان عليه الغزالي آخر عمره ٧٢٤
بيان مسلك ابن سبعين وموقفه من الغزالي ٧٣٠
التعليق على ما ذكره الغزالي في حاله مع الباطنية والفلاسفة والمتكلمة والصوفية وبيان قصور معرفته عن طريقة أهل الحديث الحقة .... ٧٣٢ - ٧٣٤
في المتكلمين والصوفية كثيرون ممن له علم وإيمان وفيمن ينسب للصوفية سادات وخيار المسلمين ٧٣٢
بيان رتبة الغزالي في العلم بالحديث والأثر ٧٣٤
بيان دخول المواد الفلسفية في كلام الغزالي وتعقب علماء الإسلام له في ذلك ٧٣٥
بيان أن خيار ما عند الغزالي ما أخذه من كتب الصوفية كالمحاسبي وأبي طالب المكي والقشيري وكتب الفقهاء أصحاب الشافعي ٧٣٥
قول جملي في محاسن ومساوئ كلام الغزالي وذكر من تكلم فيه ٧٤١
نقل كلام ابن الصلاح في الأمور المنكرة على الغزالي ٧٤٢
نقل كلام المازري في الغزالي وكتابه الإحياء وفي الكتب التي استمد وتأثر الغزالي بها ٧٤٤
بيان المصادر التي استمد منها الغزالي في كتابه الإحياء وغلط المازري في قوله أنه عول على التوحيدي ٧٤٧
بيان الأثر السيء الذي سببه خلط التصوف بالفلسفة ٧٤٩

الموضوع	الصفحة

ذكر حال أعيان المتصوفة الذين مزجوا التصوف بالفلسفة ومباينتهم للصوفية الأوائل ٧٤٩
بيان تحذير شيوخ الصوفية المؤمنين من الضلال المنتسبين إليهم والنقل عن أبي نعيم في ذلك ٧٥١
ذكر رسائل إخوان الصفا وجهل من نسبها لجعفر الصادق ٨٢٤
اشتغال ابن سينا بالفلسفة لاتصال والده بالباطنية ٨٢٥
بيان مقالة الفلاسفة الذين لم يدخلوا في القرمطة المحضة في الشرائع العملية ٨٢٥
أئمة القرامطة يوجبون الشرائع العملية على أصحابهم مقرونة بالتشيع ٨٢٥

فهرس المصطلحات والألفاظ المتكلم عليها

الموضوع — الصفحة

الكلام على الاصطلاحات في اسم «**الغير**» ١٧٣
الكلام على لفظ «**الدور**» وإطلاقاته ١٧٦
تفصيل القول في لفظ «**التركيب**» ..... ١٧٧، ٢٠١ - ٢٠٤، ٤٠٥
الاستفصال في لفظ «**الافتقار**» وبيان أنه استعمل في حجة التركيب الفلسفية بمعنى التلازم ١٧٥
الاستفصال في لفظ «**القديم**» وبيان ما نشأ من باطل للإجمال الواقع في استعماله ١٨٣
الاستفصال في لفظ «**واجب الوجود**» ..... ١٨٥، ١٩٦، ٢١٨
الاستفصال في الإخبار عن الصفات بوجوب الوجود ١٨٦
الاستفصال في تنزه الواجب عن الكثرة ١٩٧
الاستفصال فيما يقوله المتفلسفة من كونه تعالى موجبا بذاته وبيان الأدلة على بطلان الإيجاب بمجرد الذات العرية عن الصفات ٢٥٥
الاستفصال في معاني التوسط الذي أثبته ابن سينا وبيان الذهني والخارجي من تلك المعاني ٤٢٣
الاستفصال في لفظ التغير والاستمرار المضاف للحركة ٤٢٧
الاستفصال في قول الرازي في حجة الاستكمال «كان ناقصا بذاته» ٤٩٣
الاستفصال في قول الرازي في «مستكملا بغيره» ٤٩٤
الاستفصال في لفظ «**الامتناع**» ٥٦٤
الاستفصال في لفظ «**الموجب بالذات**» و«**الفاعل بالاختيار**» ..... ٤٨٦، ٥٤٦ - ٥٥٠، ٥٦٦
الاستفصال في لفظ «**العلة**» ٢٧٣

فهرس المتفرقات

الموضوع	الصفحة
بيان كلام الفلاسفة وغيرهم في الفرق بين الملك والشيطان	٦٩٢
إشارة لمسألة كون إبليس من الملائكة أم لا	٦٩٢
بيان الوجهين التي يقع عليهما اليمين وما يتصل بهما من حكم فقهي والتمثيل للأول بما ورد في القرآن	٥٥٩ - ٥٦٠
بيان حال عمر بن الخطاب مع أبي بكر الصديق	٧١٩
بيان قصور طريق الصوفية عن كشف أكثر ما جاء به الرسول وغلط الغزالي في كلامه عن الكشف الصوفي	٧٢٠
بيان وجوب المتابعة التامة للرسل دون الأولياء	٧٢١
موازنة بين قول المعتزلة وقول الفلاسفة في حقيقة النبوة والكلام الإلهي وما يقوم بالفعل من صفات حسن أو قبح	٧٢٧
الكلام على مذهب أهل الوحدة وأثره في الناس وبيان أن حقيقته تعطيل الخالق واستمدادهم مما وقع في الكلام المضاف للغزالي	٧٢٩
بيان شيء من حكمة إقرار أهل الكتاب بالجزية	٧٨٣
قول جملي في العلم الضروري بكفر الدجال وانتفاء إلهيته	٧٩٠

فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع — الصفحة

مقدمة التحقيق ..... ٥ – ١١٦
* التَّعريف بالنَّص المحقَّق ..... ٩ – ١١٦
* التَّعريف بالمتن (العقيدة) ومؤلِّفه ..... ١١ – ٢٤
ترجمة الأصبهانيِّ ١٣
التَّعريف بالمتن المشروح (العقيدة) ٢١
* التعريف بالكتاب (الشَّرح) وأصولِه الخَطِّيَّة المعتمدة ..... ٢٥ – ١١٦
توثيق نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مؤلِّفه ٢٧
تحرير عنوان الكتاب ٢٩
تاريخ النَّصِّ المحقَّق ٣١
قيمة الكتاب العلميَّة ومنزلته ٤٨
موضوعات الكتاب ٥٥
منهجه ٥٨
موارده ٦٠
الأصول الخَطِّيَّة للكتاب ٦٦
النَّشرات السَّابقة للكتاب ٨٩
منهج التَّحقيق ٩٦
نماذجُ من صور الأصول الخَطِّيَّة المعتمدة ..... ١٠٥ – ١١٦

النَّصُّ المحقَّق ..... ١١٧ – ٨٢٩
مقدمة، وفيها الإشارة إلى سبب التأليف ومكانه وتاريخه ١١٩
متن العقيدة الأصبهانية ١٢١

الموضوع	الصفحة
بداية الشرح	١٢٣
❊ الكلام على مقدمة الأصبهاني المتضمنة إثبات الخالق وذكر وحدانيته وأسمائه الدالة على صفاته السبع	١٢٣ - ١٥٠
❊ **الكلام على «العقيدة» إجمالا، وأوجه قصورها، والكلام على أسماء الله وصفاته والمذاهب فيها**	١٢٣ - ١٥٠
فصل= بيان ما يذكره المصنفون في **العقائد المختصرة** من الأصول والعقائد المميزة لأهل السنة عن غيرهم، والإشارة لإغفال الأصبهاني لذلك وعدم استيفائه لأدلة ما ذكره من مسائل، ومناقشة ما يمكن أن يكون عذرًا له	١٤٨
❊ شرح دليل الأصبهاني على وجود الخالق	١٥١ - ١٦٩
❊ **الكلام على دليل الأصبهاني على وجود الخالق (= دليل الإمكان)**	١٥١
بيان الطريق الأصح لإثبات وجود الممكنات	١٥٣
❊ **الكلام على دليل الأصبهاني على استحالة وجود الممكنات بممكن آخر**	١٦٥
بيان سعة طرق إثبات الصانع بالتقاسيم المتعددة	١٦٧
❊ شرح دليل الأصبهاني على الوحدانية	١٧٠ - ٤٧٥
الكلام على دليل الأصبهاني على الوحدانية (= **دليل التركيب**)	١٧٠
❊ **بيان فساد حجة التركيب من وجوه**	١٧٢ - ٢٠٥
الوجه الأول	١٧٢
الوجه الثاني	١٧٣
الوجه الثالث= الكلام على الاصطلاحات في اسم «الغير»	١٧٣
الوجه الرابع= الاستفصال في لفظ «الافتقار» وبيان أنه استعمل في حجة التركيب بمعنى التلازم	١٧٥
الوجه الخامس= امتناع أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر وجواز أن يكون شيئان كل منهما شرط في الآخر	١٩٩
الوجه السادس	٢٠١
الوجه السابع	٢٠١
بيان التوحيد الذي بعث الله به الرسل	٢٠٤
عودة للكلام على دليل الأصبهاني على الوحدانية (= **دليل التركيب**)	٢٠٥

الموضوع | الصفحة

الجواب عن قول الأصبهاني: (**لو كان اثنان واجبا وجود للزم تركيبهما مما به الاشتراك وما به الامتياز وإلا لزم عدم التعين**) ٢٠٧
التنبيه لاضطراب كثير من النظار في معرفة أدلة التوحيد العقلية ٢٠٩
* **فصل= الكلام على «التوحيد» وأقسامه وأدلته وبيان ذلك، والكلام على النوع الأول (= توحيد الصفات) وانحراف النفاة فيه** .... ٢١١ - ٢٢١
* **الكلام على النوع الثاني (= توحيد الربوبية) وفيه الكلام على «دليل التمانع»** ٢٢٢ - ٢٦٢
القرآن مملوءٌ من تقرير «**توحيد الربوبية**» وبيانه وضرب الأمثال له؛ ومن ذلك: أنه يقرِّر «**توحيدَ الرُّبوبيَّة**» ويبيِّن أنَّه مستلزمٌ «**توحيدَ الإلهية**» ٢٣٥
بيان الدليل العقلي المستفاد من قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ ٢٣٨
بيان امتناع أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران متماثلان مستقلان في التأثير وبيان دلالة ذلك على امتناع وجود خالقين ٢٣٨
أوجه امتناع وجود خالقين ٢٤٤
الوجه الأول ٢٤٤
الوجه الثاني ٢٤٨
الوجه الثالث ٢٤٩
إذا قُدِّر رَبَّان؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدُهما مختصًّا بقدرةٍ لا يماثله فيها الآخر؛ وحينئذٍ: فيلزم: ١ - أن يذهب كلُّ إله بما خَلَقَ، ٢ - ويعلوَ بعضهم على بعضٍ. ٢٥٠
الكلام على اللازم الأول (= ذهاب كل إله بما خلق) ٢٥٠
الكلام على اللازم الثاني (= علو بعضهم على بعض) ٢٥٨
* **الكلام على مسألة «حدوث العالم»** .... ٢٦٣ - ٣٧٨
بيان امتناع قِدم شيءٍ مع الله تعالى من وجوه؛ منها: أن قدم شيء من العالم يستلزم كون الواجب علة تامة أزلية وهذا ممتنع فقدم العالم ممتنع ٢٧٠
الكلام على المقدمة الأولى (= لزوم العلة التامة الأزلية للمعلول القديم) ٢٧٠
الكلام على المقدمة الثانية (= امتناع كون الواجب علة تامة أزلية) ٢٧٤
* **أوجه بطلان القول بأن العالَم معلول علّة قديمة وحوادثه بسبب حركة الفلك** ٢٧٩ - ٣٧٨

الموضوع الصفحة

* **الكلام على الوجه الأوَّل** (= أنَّهم جعلوا جميعَ الحوادث لا سببَ لها إلا حركةَ الفلك) .... ٢٧٩ - ٢٩٠

* **الكلام على الوجه الثاني** (= أنَّهم لم يثبتوا لحركة الفلك الممكنة القائمة بممكنٍ محدِثًا أحدثها) .... ٢٩١ - ٣٦٩

* **بيان فساد مذهب الحرنانيين من وجوه** .... ٣٦٠ - ٣٦٥

الوجه الأول ٣٦٠

الوجه الثاني ٣٦١

الوجه الثالث ٣٦٢

الوجه الرابع ٣٦٣

الوجه الخامس ٣٦٤

* **الكلام على الوجه الثالث** (= أنَّهم أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا) ٣٦٩ - ٣٧٨

* **الكلام على طرق أهل الكلام في «إثبات الصانع»** .... ٣٧٩ - ٤٧٢

بيان طرق المتكلمين في الاستدلال على إثبات الصانع وما فيها من صحيح وباطل ٣٧٩

بيان طريقة القرآن في الاستدلال بحدوث الأعيان على الصانع ٣٨٠

الكلام على دليل المتكلمين على «**حدوث الأجسام**» (= الجسم لا يخلو من الحوادث، وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) ٣٨٣

الكلام على المقدمة الأولى (= الجسم لا يخلو من الحوادث) لدليل الحدوث واختلاف المتكلمين في تقريرها ٣٨٣

الكلام على المقدمة الثانية (= كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) وبيان ما فيها من إجمال ٣٨٦

* **أقوال الناس في دوام الحوادث** .... ٣٨٨ - ٤٤٤

القول الأول في دوام الحوادث= امتناع دوام الحوادث مطلقًا، أو في الماضي دون المستقبل ٣٨٨

القول الثاني في دوام الحوادث= جواز دوام الحوادث مطلقًا، وجواز دوام ما تقوم به الحوادث، وما تقارنه من الأجسام وغيرها أزلًا وأبدًا ٣٩٠

الموضوع | الصفحة

القول الثالث في دوام الحوادث= جوازه على الواجب الغني، وامتناعه على الممكن المفتقر ٤١١

عودة إلى الكلام على المقدمة الأولى لدليل الحدوث الكلامي (= الجسم لا يخلو عن الحوادث) ٤٤٥

الكلام على مسألة وجودية السكون وبيان أنه على القول بعدميته يبطل دليل الحدوث الكلامي ٤٤٥

الكلام على مسلك من قال الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق ٤٤٦

الكلام على مسلك من قال الجسم مستلزم لكل نوع من الأعراض وأن العرض لا يبقى زمانين ٤٤٨

* **الكلام على طريقة القرآن في «إثبات الصانع»** ..... ٤٧٣ - ٤٧٥

* **شرح دليل الأصبهاني على العلم** ..... ٤٧٦ - ٤٧٨

* **شرح دليل الأصبهاني على القدرة** ..... ٤٧٩ - ٥٧٢

الكلام على دليل الأصبهاني على القدرة، المبني على الملازمة بين القدرة والفعل بالاختيار ٤٧٩

* **الكلام على حكمة الرب ومشيئته سبحانه، والتحسين والتقبيح العقلي، ومذاهب الناس فيهما، ومناقشة نفاتهما؛ من خلال نقل كلام الرازي في كتابه «الأربعين» وحججه، ومناقشتها وبيان بطلانها** ..... ٤٩٠ - ٥٧٢

* **نقل كلام الرازي في «المسألة السادسة والعشرين» في «الأربعين»، وبيان بطلان ما أورده من الحجج على نفي تعليل أفعال الله وأحكامه** ..... ٤٩١ - ٥٣٦

* **الكلام على «الحجة الأولى» (= حجة الاستكمال) والجواب عنها من وجوه** ٤٩٢ - ٥٠٠

الوجه الأول= الاستفصال في قول الرازي في حجة الاستكمال «كان ناقصًا بذاته» ٤٩٣

الوجه الثاني= الاستفصال في قول الرازي في حجة الاستكمال «مستكملا بغيره» ... ٤٩٤

الوجه الثالث= غلط الرازي في توظيف الإجماع على نفي النقص عن الله لنفي فعل الرب لحكمه ٤٩٤

الوجه الرابع= نفي النقص عن الله مدرك بالعقل والسمع وأن ذلك يقتضي فعله للغايات المحبوبة لها في حينها ٤٩٥

الموضوع | الصفحة

الوجه الخامس= وجوب ثبوت الكمال الممكن لله يقتضي إثبات الكمالات التي تحدث شيئا بعد شيء ٤٩٥

الوجه السادس= حجة الاستكمال تنتقض بالإحداث ٤٩٦

الوجه السابع= الاستدلال بكمال الله ونفي النقص عنه على أنه لا يفعل إلا لأجل حكمه ٤٩٨

الوجه الثامن= تجويز نفاة التعليل فعل الرب لكل ممكن ينافي احتجاجهم بالاستكمال على نفي التعليل ٤٩٨

الوجه التاسع ٤٩٩

الوجه العاشر= قول جامع في رد حجة الاستكمال على نفي التعليل ٥٠٠

❊ **الكلام على «الحجة الثانية» (= حجة لزوم قدم العالم أو التسلسل من تعليل أفعال الله) والجواب عنها من وجوه** .... ٥٠٠ - ٥٠٧

الجواب الأول= القول في قدم الفعل بالعين أو النوع كالقول بقدم الحكمة بالعين أو النوع ٥٠١

الجواب الثاني= القول في الخلق بالأسباب كالقول في الخلق للحكم في انتهاء كل منهما لسبب وحكمة ليس بعدهما سبب وحكمة ٥٠٣

الجواب الثالث= قول نفاة التعليل بأن كل مخلوق مراد لنفسه يستلزم تجويز كون بعضها مراد لنفسه وبعضها مراد لأجل المراد بنفسه ٥٠٣

الجواب الرابع= تسليم لزوم التسلسل من إثبات التعليل وبيان أنه التسلسل في المستقبل المتفق على جوازه بين الجماهير ٥٠٣

❊ **الكلام على «الحجة الثالثة» (= توسيط الوسائط في تحصيل الحِكم عبث لإمكان تحصيلها بدونها) والجواب عنها من وجوه** .... ٥٠٧ - ٥١٠

الوجه الأول ٥٠٧

الوجه الثاني ٥٠٨

الوجه الثالث ٥٠٨

الوجه الرابع ٥٠٩

الوجه الخامس= احتاج الرازي بما لا يفيد إلا منع وجوب التعليل ولا ينتج مقالته بمنع جوازه ٥٠٩

الموضوع | الصفحة

❊ الكلام على «الحجة الرابعة» (= امتناع تعليل اختصاص حدوث كل حادث بوقته) والجواب عنها من وجوه .... ٥١٠ - ٥١١

الوجه الأول= تسليم لزوم التسلسل من إثبات التعليل وبيان أنه التسلسل في المستقبل المتفق على جوازه بين الجماهير ٥١١

الوجه الثاني= انتهاء المرادات المحبوبة لمراد محبوب لنفسه يبطل قول نفاة التعليل ٥١١

الوجه الثالث= احتجاج الرازي بما لا يفيد إلا منع وجوب التعليل ولا ينتج مقالته بمنع جوازه ٥١١

❊ الكلام على «الحجة الخامسة» (= الاحتجاج بخلق الله لأفعال العباد على نفي رعايته تعالى للمصالح) والجواب عنها .... ٥١١ - ٥٢٩

❊ فصل= نقل اعتراض الرازي على حجة المعتزلة على وجوب رعاية الله للحكمة في «المسألة السادسة والعشرين» في «الأربعين»، ومناقشته وبيان بطلانه ٥٣٠ - ٥٧٢

❊ الكلام على ما ذكره الرازي عن «المقدمة الأولى» من حجة المعتزلة، وأنها مبنية على أن الحسن والقبح إنما يثبتان لوجوه عائدة إلى الفعل، ودعواه أنه أبطل هذه القاعدة في «المسألة الخامسة والعشرين» من «الأربعين» .... ٥٣٠ - ٥٦٣

❊ نقل كلام الرازي في «المسألة الخامسة والعشرين» في «الأربعين»، وبيان بطلان ما أورده من الحجج على نفي التحسين والتقبيح العقلي .... ٥٣٦ - ٥٦٣

❊ الكلام على «الحجة الأولى» للرازي وهي عمدته على إثبات الجبر ونفي التحسين والتقبيح العقليين (= أن أفعال العباد إما أن تكون اضطرارية أو اتفاقية وعلى التقديرين يتم المطلوب)، والجواب عنها من وجوه .... ٥٤١ - ٥٥١

الوجه الأول ٥٤٣

الوجه الثاني ٥٤٤

الوجه الثالث= قول الرازي بأن وجوب وقوع الفعل يقتضي الجبر ينتقض بفعل الله، وبيان بطلان ما ذكره من الفرق ٥٤٥

❊ الكلام على «الحجة الثانية» للرازي على نفي التحسين والتقبيح العقليين (= كون ذلك يستلزم تعليل الحكم الوجودي بالعلة العدمية)، والجواب عنها من وجوه .... ٥٥٢ - ٥٥٥

الوجه الأول ٥٥٢

الموضوع | الصفحة

الوجه الثاني ٥٥٣
الوجه الثالث ٥٥٤
* الكلام على «الحجة الثالثة» للرازي على نفي قبح الكذب (= لزوم فعله لتخليص الرسل عليهم السلام)، والجواب عنها .... ٥٥٥ – ٥٥٨
* الكلام على «الحجة الرابعة» للرازي على نفي التحسين والتقبيح العقليين (= شبهة/ مغلطة الجذر الأصم)، والجواب عنها .... ٥٥٨ – ٥٦١
* نقل اعتراض الرازي (= أن المعلوم بالضرورة من الحسن والقبح مجرد الرغبة والنفرة)، وبيان بطلانه .... ٥٦١ – ٥٦٣
* تتمة الكلام على اعتراض الرازي على حجة المعتزلة على وجوب رعاية الله للحكمة في «المسألة السادسة والعشرين» في «الأربعين»، ومناقشته وبيان بطلانه= الكلام على ما ذكره الرازي عن «المقدمة الثانية» من حجة المعتزلة، ودعواه أن امتناع فعل الله للقبيح يلزم منه نفي كونه قادرا مختارا .... ٥٦٣ – ٥٧٢
* شرح دليل الأصبهاني على الحياة ٥٧٣
* شرح دليل الأصبهاني على الإرادة .... ٥٧٣ – ٥٧٥
* شرح دليل الأصبهاني على كونه متكلمًا .... ٥٧٦ – ٦٢٧
* بيان موافقة طرق السلف للطرق العقلية التي دل عليها القرآن، ونقد أقيسة أهل الكلام والفلسفة .... ٥٧٦ – ٥٩٠
* الكلام على دليل الأصبهاني على كون الله متكلمًا .... ٥٩١ – ٦١٢
بيان دليل الأصبهاني على إثبات كون الرب متكلما المبني على الاستدلال بـ«الأمر والنهي»، والفرق بين مسلكه في إثبات الكلام وبين مسلكه في إثبات السمع والبصر ٥٩١
القول في توقف العلم بتصديق الرسول على إثبات الكلام، **والجواب عنه من وجهين** ٥٩٢
الوجه الأول= ما علم بالسمع وقوعه يكفي فيه الإمكان الذهني ٥٩٢
الوجه الثاني= الاستدلال على ثبوت الكلام بكونها صفة كمالية ملزومة للحياة الثابتة لله ٥٩٤
* الكلام على الطرق الأخرى للناس في إثبات كون الله متكلمًا .... ٦١٣ – ٦٢٧

الموضوع | الصفحة

* **ذكر الطرق السمعية على كون الله تعالى متكلما** .... ٦١٣ - ٦٢٥
* **ذكر الطرق العقلية على كون الله تعالى متكلما** .... ٦٢٦ - ٦٢٧
الطريق الأول ٦٢٦
الطريق الثاني ٦٢٦
الطريق الثالث ٦٢٧
* **شرح دليل الأصبهاني على السمع والبصر** .... ٦٢٨ - ٦٥٦
الكلام على دليل الأصبهاني على السمع والبصر ٦٢٨
* **طرق الناس في إثبات كون الرب سميعًا بصيرًا** .... ٦٢٨ - ٦٥٦
* **الطريق الأول**= السمع .... ٦٢٨ - ٦٢٩
* **الطريق الثاني**= الاستدلال على السمع والبصر بكون الحياة مصححة للاتصاف بهما فلو لم يتصف بهما للزم الاتصاف بضدهما وهو محال ٦٣٠ - ٦٥١
* **الطريق الثالث**= الاستدلال بالكمال على إثبات السمع والبصر لله .... ٦٥١ - ٦٥٥
* **الطريق الرابع**= الاستدلال على إثبات السمع والبصر والكلام بأن نفي هذه الصفات من النقائص .... ٦٥٥ - ٦٥٦
* **شرح دليل الأصبهاني على نبوة الأنبياء** .... ٦٥٧ - ٨١٢
* **الكلام على دليل الأصبهاني على إثبات نبوة الأنبياء (= الاستدلال بالمعجزات)، والتنبيه على تعدد طرق إثباتها، وبيان بعض هذه الطرق** .. ٦٥٧ - ٦٩٠
اختلاف النظار في طرق العلم بالنبوة واختلافهم في حصر هذه الطرق بـ«**المعجزات**» ٦٥٧
الاستدلال بـ«**المسلك النوعي**» (= إتيان النبي ﷺ بجنس ما أتت به الرسل على صدقه) ٦٦٧
الاستدلال بـ«**المسلك الشخصي**» (= الناظر للأحوال الخاصة بالنبي ﷺ ودعوته ومطابقتها لأحوال الرسل على صدقه) ٦٦٧
بيان سعة طرق العلم بـ«**النبوة**» وذكر جملة منها ٦٨٧
الطريق الأول= الاستدلال على «**النبوة**» بصدق أخبارهم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم ٦٨٧

الموضوع الصفحة

الطريق الثاني= الاستدلال على «**النبوة**» بنصر الله لهم وإهلاك عدوهم على وجه يعلم به تصديقه ٦٨٨

الطريق الثالث= الاستدلال على «**النبوة**» بمضمون ما جاء الأنبياء به وأحوالهم ٦٨٨

❊ **ذكر الطريق التي سلكها الفلاسفة وكثير من المتكلمين في إثبات «النبوة»، والتنبيه على سلوك الغزالي لهذه الطريق، ونقل نصوصه من «المنقذ» والتعليق عليه** .... ٦٩٠ - ٧٥٣

❊ **ذكر الخلاف في مسائل «الأسماء والأحكام» ومسمى «الإيمان»** .... ٧٥٣ - ٧٧١

❊ **تتمة الكلام على تعدد طرق إثبات «النبوة»، وبيان بعضها** .... ٧٧١ - ٧٩١

تفاوت الناس في العلم بـ«**النبوة**» ٧٧١

❊ **دلالة حال المخبِر مطلقًا**= الأمور التي يعلم بها صدق المخبِر .... ٧٧١ - ٧٧٦

❊ **دلالة حال المخبَر به**= العلم بصدق «**النبوة**» بالعلم بما يخبر ويأمر به ... ٧٧٦ - ٧٨٧

تقرير طرق العلم بصدق النبي ﷺ بالاستدلال بـ«**النبوات**» السابقة ٧٧٩

الطريق الأول= العلم بنبوة النبي بالبشارة السابقة به ٧٧٩

الطريق الثاني= العلم بنبوة النبي بموافقته لما أتى به من سبقه من الأنبياء ٧٧٩

الطريق الثالث= العلم بنبوة النبي بموافقته من سبقه في أخبار تفصيلية يستحيل فيها التواطؤ واستفادة أحدهما من الآخر ٧٨٠

❊ **دلالة حال المخبِر عنه**= الاستدلال على «**النبوة**» بحال المخبِر بالوحي .. ٧٨٧ - ٧٩٠

❊ **دلالة حال المخبَر عنه**= الاستدلال على «**النبوة**» بما يعلم من أمور الرب سبحانه .... ٧٩٠ - ٧٩١

❊ **فصل**= **في بيان طرق أهل الكلام في تقرير دلالة «المعجزة» على الصدق** ...... ٧٩٢ - ٨١٢

طريق المعتزلة في تقرير دلالة «**المعجزة**» على تصديق مدعي «**النبوة**» ...... ٧٩٢ - ٧٩٥

طريقة من جمع بين إثبات القدر والحكمة وتنزيه الله عن تأييد مدعي «**النبوة**» الكاذب في تقرير دلالة «**المعجزة**» على النبوة بتقرير حكمة الرب ورحمته وعادته في خلقه .... ٧٩٥ - ٧٩٩

فصل= بيان مخالفة نفاة الحسن والقبح العقلي للطريق الأول، والكلام على طريقتهم في تقرير دلالة «**المعجزة**» .... ٨٠٠ - ٨١٢

الموضوع | الصفحة

ذكر مقالة نفاة التحسين والتقبيح العقلي ومن قال بها وأثر ذلك في تقرير وجه دلالة «**المعجزة**» ٨٠٠

تحرير محل النزاع في مسألة التحسين والتقبيح والمقالات في كونه هل ينشأ من الفعل أو الأمر والنهي أو من المجموع ٨٠٢

طريقة نفاة التحسين والتقبيح العقلي في تقرير دلالة «**المعجزة**» .... ٨٠٨ - ٨١٢

ذكر مسلك أكثر المتقدمين من نفاة التحسين والتقبيح العقلي في تقرير دلالة «**المعجزة**» بناء على امتناع تعجيز الإله عن نصب الدلالة على صدق الرسل ٨٠٩

ذكر مسلك الجويني ومن وافقه في تقرير دلالة «**المعجزة**» بناء على وقوع العلم الضروري بالتصديق ٨٠٩

* **شرح دليل الأصبهاني على نبوة محمد ﷺ** .... ٨١٣ - ٨١٧

* **الكلام على دليل الأصبهاني على نبوة نبينا محمد ﷺ، والكلام على إعجاز القرآن** .... ٨١٣ - ٨١٧

* **الطريق الإجمالي للعلم بإعجاز القرآن** .... ٨١٣ - ٨١٦

بيان الطريق التفصيلي والقول الجملي في جهات إعجاز القرآن ٨١٧

* **الكلام على ما ذكره الأصبهاني من مسائل «المعاد»** .... ٨١٨ - ٨٢٩

* **الفصل الأول**= بيان الأصول التي اشترك بها الرسل .... ٨١٨ - ٨٢٠

* **الفصل الثاني**= بيان سبب تسمية الأشعري ومن وافقه مسائل ما بعد الموت بـ«**السمعيات**» .... ٨٢٠ - ٨٢١

* **الفصل الثالث**= ذكر اختلاف الفلاسفة في مسائل «**المعاد**» .... ٨٢١ - ٨٢٦

* **الفصل الرابع**= تقرير القول بما استفاضت به الأحاديث من مسائل ما بعد الموت مما أنكره بعض أهل البدع ٨٢٦

* **الفصل الخامس**= بيان أن العلم التفصيلي بمسائل ما بعد الموت يعرف بالأحاديث والآيات وتفسير السلف لها ٨٢٦

* **الفصل السادس**= بيان أن أدلة ثبوت نبوة النبي ﷺ دالة على وجوب تصديقه في كل ما أخبر به عن الله .... ٨٢٦ - ٨٢٨

* **الفصل السابع**= تقرير القول بحجية السنة ووجوب تصديق الرسول في كل ما أخبر به عن الله .... ٨٢٨ - ٨٢٩

الموضوع	الصفحة
❊ **الفهارس**	٨٣١ - ١٠٢٤
❊ **الفهارس اللفظية**	٨٣٣ - ٩٢٢
فهرس الآيات	٨٣٥
فهرس الأحاديث والآثار	٨٦١
فهرس الشعر	٨٦٨
فهرس الأعلام	٨٦٩
فهرس الفرق والطوائف والقبائل	٨٨٢
فهرس الأماكن والبلدان	٨٩٢
فهرس الكتب	٨٩٣
فهرس المراجع	٨٩٦
❊ **الفهارس العلمية**	٩٢٣ - ١٠٢٤
فهرس علوم القرآن والتفسير	٩٢٥
فهرس الحديث وعلومه	٩٢٨
فهرس أصول الفقه	٩٢٩
فهرس مسائل المنطق	٩٣١
فهرس القواعد الكلية والأصول والتنبيهات المنهجية	٩٣٢
فهرس الأمور العامة والطبيعيات	٩٣٥
فهرس العقيدة	٩٤٠
فهرس تاريخ مقالات الطوائف والموازنة بينها والكلام في الرجال والكتب	٩٦٨
فهرس المصطلحات والألفاظ المتكلم عليها	٩٧٣
فهرس المتفرقات	٩٧٤
فهرس الموضوعات الإجمالي	٩٧٥
فهرس الموضوعات التفصيلي	٩٨٧

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥ - ١١٦
* التَّعريف بالنَّص المحقَّق	٩ - ١١٦
* التَّعريف بالمتن (العقيدة) ومؤلِّفه	١١ - ٢٤
ترجمة الأصبهانيِّ	١٣
التَّعريف بالمتن المشروح (العقيدة)	٢١
* التعريف بالكتاب (الشَّرح) وأصولِه الخَطِّيَّة المعتمدة	٢٥ - ١١٦
توثيق نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مؤلِّفه	٢٧
تحرير عنوان الكتاب	٢٩
تاريخ النَّصِّ المحقَّق	٣١
قيمة الكتاب العلميَّة ومنزلته	٤٨
موضوعات الكتاب	٥٥
منهجه	٥٨
موارده	٦٠
الأصول الخَطِّيَّة للكتاب	٦٦
النَّشرات السَّابقة للكتاب	٨٩
منهج التَّحقيق	٩٦
نماذجُ من صور الأصول الخَطِّيَّة المعتمدة	١٠٥ - ١١٦
النَّصُّ المحقَّق	١١٧ - ٨٢٩
مقدمة، وفيها الإشارة إلى سبب التأليف ومكانه وتاريخه	١١٩
متن العقيدة الأصبهانية	١٢١

الموضوع	الصفحة

بداية الشرح ١٢٣
* **الكلام على مقدمة الأصبهاني المتضمنة إثبات الخالق وذكر وحدانيته وأسمائه الدالة على صفاته السبع** .... ١٢٣ - ١٥٠
* **الكلام على «العقيدة» إجمالا، وأوجه قصورها، والكلام على أسماء الله وصفاته والمذاهب فيها** .... ١٢٣ - ١٥٠
بعض ما ذكره الأصبهاني من مسائل هو حق في الجملة ١٢٣
الكلام على تسميته سبحانه بـ«**المريد**» و«**المتكلم**» ١٢٤
ضابط للأسماء الحسنى ١٢٥
بيان أقسام الكلام، وبيان ما يوصف الله به منهما وما يتضمنه كل قسم ١٢٦
الإنشاء نوعان: إنشاء تكوين وإنشاء تشريع، وبيان ما يتضمنه ويستلزمه كل نوع ١٢٦
اتَّفق السَّلف على أنَّ الله تعالى متكلِّمٌ بكلام قائم به، وأنَّ كلامه غير مخلوقٍ، وأنَّه مريدٌ بإرادةٍ قائمةٍ به، وأنَّ إرادته ليسَت مخلوقةً، وأنَّ القرآن كلام الله، منزَّلٌ غير مخلوقٍ، منه بَدَأَ وإليه يعود ١٢٧
معنى قول السَّلف: «منه بَدَأَ وإليه يعود» ١٢٧
ذكر بعض الأوجه التي بيَّن بها السَّلف فساد القول بخلق القرآن ١٣٠
النُّصوص جاءت باسم «**العليم**» و«**القدير**» و«**السَّميع**» و«**البصير**»، ولم تأت باسم «**المريد**» و«**المتكلِّم**» بما يدلُّ على مطلق الإرادة والكلام، وإنَّما جاءت بما يدلُّ على الكلام المحمود، والإرادة المحمودة، لا باسمٍ يشترك فيه المحمود والمذموم ١٣١
تاريخ القول بإنكار كلام الله وإرادته وأطواره ومراحله ١٣٢
بيان تلبيس من قال بأن الله متكلم حقيقة مع تفسيره ذلك بأنه خالق للكلام في غيره ١٣٣
ذكر أقوال الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الشيعة في الإرادة ١٣٣
بيان فساد القول بإرادة لا في محل ١٣٣
الإشارة إلى إحسان الأصبهاني في احترازه عن مذهب الجهمية ١٣٤
الإشارة إلى اختصار الأصبهاني لهذه «**العقيدة**» من كتب متكلمة الصفاتية، ومتابعته للرازي ١٣٤
مناقشة من فرق بين الصفات فأثبت بعضها وتأول الأخرى ١٣٨

الموضوع | الصفحة

أقوال الناس في محبة الله ١٤١
التصديق بما أخبر به الوحي لا يتوقف على قيام دليل عقلي خاص على مضمون الخبر ١٤٢
بطلان إرجاع الرحمة والمحبة والرضا والغضب إلى الإرادة وبطلان تأويلات النفاة لها ١٤٤
فصل= بيان ما يذكره المصنفون في **العقائد المختصرة** من الأصول والعقائد المميزة لأهل السنة عن غيرهم، والإشارة لإغفال الأصبهاني لذلك وعدم استيفائه لأدلة ما ذكره من مسائل، ومناقشة ما يمكن أن يكون عذرًا له ١٤٨
* **شرح دليل الأصبهاني على وجود الخالق** .... ١٥١ - ١٦٩
* **الكلام على دليل الأصبهاني على وجود الخالق** (= دليل الإمكان) ١٥١
مجرد إثبات وجود واجب وجود لا يعني إثبات الصانع المباين للعالم ١٥١
بيان الطريق الأصح لإثبات وجود الممكنات ١٥٣
الاستدلال بوجود المحدث على المحدث أبين وأقصر من الاستدلال بوجود الممكن على الواجب ١٥٤
الممكن يفتقر إلى العلة في وجوده لا في عدمه ١٥٥
الاستدلال بالحادث على المحدث أبين من الاستدلال بالمخصص على المخصص ١٥٦
الاستدلال بالخفي على الجلي والأحوال في ذلك ١٥٦
الكلام على تلازم الإمكان والحدوث ١٥٧
تقرير الطرق المبينة لكون الممكن لابد له من واجب ١٥٨
مسألة زيادة الوجود على الماهية ١٦٠
نوع الاشتراك في الأسماء التي تسمى بها الخالق والمخلوق ١٦١
التنبيه على غلط الرازي في نسبة القول بالاشتراك اللفظي للأشعري وأبي الحسين البصري ومنشأه ١٦٢
* **الكلام على دليل الأصبهاني على استحالة وجود الممكنات بممكن آخر** ١٦٥
العلم بافتقار الممكنات للواجب يعمها كلها على كل تقدير ١٦٦
بيان سعة طرق إثبات الصانع بالتقاسيم المتعددة ١٦٧
* **شرح دليل الأصبهاني على الوحدانية** .... ١٧٠ - ٤٧٥

الموضوع	الصفحة

الكلام على دليل الأصبهاني على الوحدانية (= **دليل التركيب**) ١٧٠

الإشارة إلى استمداد الأصبهاني دليل التوحيد الفلسفي (= **دليل التركيب**) من الرازي الذي سلك فيه مسلك الفلاسفة ١٧٠

الكلام على قول الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ١٧١

احتجاج الفلاسفة بالتركيب على إمكان الأجسام ونفي الصفات ١٧٢

❊ **بيان فساد حجة التركيب من وجوه** .... ١٧٢ - ٢٠٥

الوجه الأول ١٧٢

الوجه الثاني ١٧٣

الوجه الثالث= الكلام على الاصطلاحات في اسم «الغير» ١٧٣

الوجه الرابع= الاستفصال في لفظ «الافتقار» وبيان أنه استعمل في حجة التركيب بمعنى التلازم ١٧٥

الكلام على لفظ «**الدور**» وإطلاقاته ١٧٦

أنواع «**التركيب**» عند الفلاسفة ١٧٧

الكلام على لفظ «**المركب**» وإطلاقاته ١٧٩

بيان تناقض الفلاسفة في احتجاجهم بحجة التركيب مع قولهم بالتلازم في الوجود بين الواجب والممكن ١٨٠

الكلام على قول الفلاسفة الواحد لا يكون فاعلًا وقابلًا ١٨١

الكلام على لفظ «**الكثرة**» ١٨٢

الاستفصال في لفظ «**القديم**» و«**تعدد القدماء**» وبيان ما نشأ عنه من باطل للإجمال الواقع في استعماله ١٨٣

الاستفصال في لفظ «**واجب الوجود**» ١٨٥

جماهير أساطين الفلاسفة القدماء يثبتون الصفات والأفعال القائمة به تعالى وموافقة ابن ملكا لهم ١٨٦

اضطراب كثير من النظار كالرازي والآمدي في حجة «**التركيب**» فتارة يقررونها وتارة يبينون فسادها ١٨٧

التعليق على الكلام الرازي في «**الأربعين**» في مقدمتي «الوجوب والإمكان» و«الكمال والنقص»، وبيان أن مقدمة «الكمال والنقص» أشرف ١٨٨

الموضوع | الصفحة

نقل كلام الرازي في إبطال حجة «**التركيب**» في كتابه «**نهاية العقول**»، وبيان أن معارضته للفلاسفة برهانية ١٩٠
التنبيه لما يقع من حيرة ووقف للمتكلمين لتعارض ما يظنونه أدلة عقلية ١٩٢
مذهب الفلاسفة في علم الله ١٩٤
الكلام على لفظ «**واجب الوجود**» ومعانيه ١٩٦
الاستفصال في تنزه «**الواجب**» عن «**الكثرة**» ١٩٧
الوجه الخامس= امتناع أن يكون شيئان كل منهما علة للآخر وجواز أن يكون شيئان كل منهما شرط في الآخر ١٩٩
الوجه السادس ٢٠١
الوجه السابع ٢٠١
الإشارة لتسميتهم نفي التركيب توحيدًا وإدخالهم في ذلك نفي الصفات ٢٠٤
بيان التوحيد الذي بعث الله به الرسل ٢٠٤
عودة للكلام على دليل الأصبهاني على الوحدانية (= **دليل التركيب**) ٢٠٥
الجواب عن قول الأصبهاني: (**لو كان اثنان واجبا وجود للزم تركيبهما مما به الاشتراك وما به الامتياز وإلا لزم عدم التعين**) ٢٠٧
التنبيه لاضطراب كثير من النظار في معرفة أدلة التوحيد العقلية ٢٠٩
❊ **فصل= الكلام على «التوحيد» وأقسامه وأدلته وبيان ذلك، والكلام على النوع الأول (= توحيد الصفات) وانحراف النفاة فيه** .... ٢١١ - ٢٢١
بيان ما يتضمنه الكلام في «**التوحيد**»، وما أدخله الناس في مسماه ٢١١
الفرق بين مسلك ابن سينا في «**الإلهيات**» وموازنته بمسلك قدماء الفلاسفة اليونانيين ٢١١
الكلام على موضوع علم ما بعد الطبيعة عند الفلاسفة وبيان أن غايته العلم بأمر كلي عام ٢١٢
بيان أن العلم بالله أعلى العلوم وإرادة وجهه أعلى الإرادات ٢١٣
بيان طريقة المعتزلة في «**إثبات الصانع**» وأثر ذلك على تقريرهم للتوحيد وتأثر ابن سينا بهم ٢١٦
الرد المعتزلة في قولهم بأن الصفة لو كانت قديمة للزم أن تكون إلها لمشاركتها لله في أخص صفاته ٢١٨

الموضوع | الصفحة

بيان أثر مقالة النفاة على حالهم في العبادة ٢٢٠
البرهان على لزوم انتهاء المرادات إلى مراد لنفسه وهو الرب تعالى ٢٢٠
* **الكلام على النوع الثاني (= توحيد الربوبية) وفيه الكلام على «دليل التمانع»** ٢٢٢ - ٢٦٢
الكلام على «**توحيد الربوبية**» وبيان أنه الغاية عند كثير من النظار، وأنه لم يعرف عن أحد من الطوائف أنه قال بصانعين متماثلين في الصفات والأفعال ٢٢٢
الإشارة إلى قول النصارى بالتثليث، وبيان منشأ ضلالهم وتناقضهم ٢٢٢
الكلام على «**دليل التمانع**» والإشارة لصحته، وبيان وجه تقريره المشهور، وغلط الآمدي وغيره في الاعتراض عليه ٢٢٦
الجواب على سؤال جواز اتفاق الإلهين المورد على «**دليل التمانع**» ٢٢٧
بيان غلط استنباط «**دليل التمانع**» من قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ ٢٢٩
بيان شرك العرب، وإقرارهم في الجملة بتوحيد الربوبية ٢٢٩
غالب شرك الأمم عائد إلى سببين: السبب الأول ٢٣٠
السبب الثاني من أسباب الشرك ٢٣٢
قول إبراهيم عليه السلام لم يكونوا معطِّلةً للصَّانع سبحانه وتعالى، ولا كان استدلالُ إبراهيم بالأُفول على إثبات الصَّانع ٢٣٤
القرآن مملوءٌ من تقرير «**توحيد الربوبية**» وبيانه وضرب الأمثال له؛ ومن ذلك: أنه يقرِّر «**توحيدَ الرُّبوبيَّة**» ويبيِّن أنَّه مستلزمٌ «**توحيدَ الإلهية**» ٢٣٥
بيان الدليل العقلي المستفاد من قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ ٢٣٨
بيان امتناع أن يجتمع على الأثر الواحد مؤثران متماثلان مستقلان في التأثير وبيان دلالة ذلك على امتناع وجود خالقين ٢٣٨
أوجه امتناع وجود خالقين ٢٤٤
الوجه الأول ٢٤٤
الوجه الثاني ٢٤٨
الوجه الثالث ٢٤٩
إذا قُدِّر رَبَّان؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدُهما مختصًّا بقدرةٍ لا يماثله فيها الآخر؛ وحينئذٍ: فيلزم: ١ - أن يذهب كلُّ إله بما خَلَقَ، ٢ - ويعلوَ بعضهم على بعضٍ ٢٥٠

الموضوع | الصفحة

الكلام على اللازم الأول (= ذهاب كل إله بما خلق) ٢٥٠
الاستفصال فيما يقوله المتفلسفة من كونه تعالى موجبًا بذاته، وبيان الأدلة على بطلان الإيجاب بمجرد الذات العرية عن الصفات ٢٥٥
الكلام على اللازم الثاني (= علو بعضهم على بعض) ٢٥٨
فساد قول الثنوية ٢٦١
❊ الكلام على مسألة «حدوث العالم» .... ٢٦٣ - ٣٧٨
علة عدم ذكر الأصبهاني مسألة حدوث العالم في عقيدته ٢٦٣
مواقف الناس من دليل الحدوث الكلامي ودعوى تعين سلوكه لمعرفة الله ٢٦٣
بيان بطلان دعوى المتكلمين بأن دليل الحدوث الكلامي طريقة إبراهيم عليه السلام المذكورة في قوله تعالى: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ ٢٦٥
استطالة الفلاسفة على المتكلمين بهذه الطريق ٢٦٦
بيان فساد حجة الفلاسفة التي يسمُّونها المعضلة الزَّبَّاء والدَّاهية الدَّهياء ٢٦٨
بيان امتناع قِدم شيءٍ مع الله تعالى من وجوه؛ منها: أن قدم شيء من العالم يستلزم كون الواجب علة تامة أزلية وهذا ممتنع فقدم العالم ممتنع ٢٧٠
الكلام على المقدمة الأولى (= لزوم العلة التامة الأزلية للمعلول القديم) ٢٧٠
بيان التلازم بين الإمكان والحدوث، ورد كلام ابن سينا وأتباعه في ذلك ٢٧٠
الكلام على المقدمة الثانية (= امتناع كون الواجب علة تامة أزلية) ٢٧٤
بيان امتناع قدم العالم على قول من قال من الفلاسفة بقيام الصفات الاختيارية بالواجب ٢٧٦
بيان بطلان جواب الفلاسفة بأن علة تأخر الحوادث توقف ذلك على حدوث القوابل والاستعدادات وبيان أن حقيقة قولهم نفي المحدِث ٢٧٧
❊ أوجه بطلان القول بأن العالَم معلول علَّة قديمة وحوادثه بسبب حركة الفلك .... ٢٧٩ - ٣٧٨
❊ الكلام على الوجه الأوَّل (= أنَّهم جعلوا جميعَ الحوادث لا سببَ لها إلا حركةَ الفلك) .... ٢٧٩ - ٢٩٠
القول في مسألة القوى المودعة عند الفلاسفة والمتكلمة ٢٨٠
اضطراب مبتدعة المتكلمين وملاحدة الفلاسفة في كلامهم في أسباب الحوادث ٢٨٣
ذكر الآيات الدالة على إثبات قوى الأشياء وإثبات حكمة الله وتعليل أفعاله .... ٢٨٤ - ٢٨٩

الموضوع | الصفحة

الإشارة إلى إرشاد القرآن إلى الأدلة على أتم الوجوه بما ضرب فيه من الأمثال وسنه من البراهين العقلية، وأن دلالته لا تقتصر على الإخبار المحض ٢٩٠
بيان القياس المستعمل في «**الإلهيات**» ٢٩٠
* **الكلام على الوجه الثاني** (= أنَّهم لم يثبتوا لحركة الفلك الممكنة القائمة بممكنٍ محدِثًا أحدثها) .... ٢٩١ - ٣٦٩
بيان وجه كون الفلاسفة لم يثتبوا للحوادث محدثا ٢٩١
بطلان تعليل الفلاسفة تأخر صدور الحوادث عن الذات البسيطة بتأخر شرطها ٢٩١
الموازنة بين الفلاسفة والمتكلمة في الجواب على سؤال ترجيح وقوع الحوادث، وبيان الجواب التام على مقالة السلف ٢٩٣
الإشارة إلى تحير نفاة الصفات الاختيارية في إسناد التغير إلى مؤثر لا يتغير وعلة ذلك ونقل كلام الرازي في «**المطالب العالية**» في ذلك ٢٩٤
اتفاق أئمة الإسلام وأهل الملل على إثبات الصفات الاختيارية، وبيان اختلاف الفلاسفة في القول بقيام الأمور الاختيارية بذات الله والنقل عن الوراق وابن ملكا في ذلك ٢٩٥
التعليق على استبعاد ابن ملكا قول أحد بأن المرادات تصدر عن إرادة واحدة، وبيان قول كثير من النظار بذلك في الإرادة ونظيره في العلم والكلام ٣٠٥
الإشارة إلى الكتب التي نقلت مقالة السلف وأهل الحديث في الصفات الاختيارية، ونقل بعض النقولات في بيان مقالتهم .... ٣٠٧ - ٣٣٥
النقل عن الخلال والبخاري والبغوي والبيهقي والشافعي والأثرم وأبي عثمان النيسابوري الصابوني وعبد الله بن أحمد وابن حامد والدارمي وغيرهم المرويات عن الأئمة والسلف في إثبات الصفات الاختيارية .... ٣٠٨ - ٣١٩
نسبة الأشعري في المقالات معنى قول حماد بن زيد «يقرب من خلقه كيف شاء» لأهل الحديث .... ٣١٠ - ٣١١
بيَّن الإمامُ أحمدُ وغيرُه من السلف أن الصوت الذي تكلم به الله ليس هو الصوت المسموع من العباد ٣١٦
النقل عن كتاب أصول الدين لابن حامد في مسألة الصفات الاختيارية والتعليق عليه ٣٢١
النقل في الصفات الاختيارية عن غلام الخلال من كتابه «**المقنع**» بواسطة كتاب «**إيضاح البيان في مسألة القرآن**» لأبي يعلى والتعليق عليه .... ٣٢١ - ٣٢٢

الموضوع | الصفحة

النقل عن أبي إسماعيل الأنصاري الهروي من كتابه مناقب الإمام أحمد كلامه في مسألة القرآن وذكره إنكار ابن خزيمة قول من قال لا يتكلم بعد ما تكلم ...... ٣٢٢ - ٣٢٣
أخبر الإمامُ أحمدُ بدوام كلامه سبحانه، ولم يُخبر بدوام تكلُّمه بالقرآن، بل قال: «والقرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ» ٣٢٢
التفصيل في لفظ السكوت وإضافته للرب عَزَّ وَجَلَّ، ورد تأويل القاضي أبي يعلى وابن عقيل لما ورد عن الإمام أحمد وغيره في ذلك ٣٢٣
النقل عن أبي الحسن الكرجي الشافعي من كتابه «**الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول**» في مسألة الكلام والصفات الاختيارية ...... ٣٢٥ - ٣٢٦
النقل عن الحارث المحاسبي حكاية الاختلاف في الصفات الاختيارية بين أهل السنة ...... ٣٢٦ - ٣٢٧
النقل عن جمل الكلام لابن الهيصم في مسألة الصفات الاختيارية ...... ٣٢٧ - ٣٢٨
ذكر الآيات الدالة على ثبوت الصفات الاختيارية ونظائر بعضها في الأحاديث ٣٣٦
الكلام على كون الخلق غير المخلوق وذكر الأجوبة على استدلال من قال: «الخلق هو المخلوق» على قوله بلزوم قدم العالم أو التسلسل على القول بأن الخلق غير المخلوق ٣٤١
ذكر الأحاديث الدالة على ثبوت الصفات الاختيارية ٣٤٣
بيان بطلان مذهب الحرنانيين بهذا الأصل العظيم (= ثبوت الصفات الاختيارية) ٣٥٢
الكلام على «**الجواب الباهر**» ...... ٣٥٦ - ٣٦٠
❊ **بيان فساد مذهب الحرنانيين من وجوه** ...... ٣٦٠ - ٣٦٥
الوجه الأول ٣٦٠
الوجه الثاني ٣٦١
الوجه الثالث ٣٦٢
الوجه الرابع ٣٦٣
الوجه الخامس ٣٦٤
الجواب على سؤال مرجح وقوع الحوادث المعينة ٣٦٥
بيان مقدورية ما خالف الحكمة دون الممتنع لذاته، والكلام على مثل المسافر الذي يقطع المسافة ومثل الحجر الذي يهبط المذكور لتقرير صدور الحادث عن الفاعل الواحد لانقضاء الحوادث المتقدمة، ومعنى إضافة الإرادة للجمادات ٣٦٦

الموضوع	الصفحة
* **الكلام على الوجه الثالث** (= أنَّهم أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا)	٣٦٩ - ٣٧٨
بيان وجه كونهم أخرجوا الفاعل عن أن يكون فاعلًا	٣٦٩
امتناع المفعول الأزلي ثابت سواء كان الفاعل فاعلا بالاختيار أم بالطبع	٣٦٩
الاستدلال على حدوث كل ما سوى الله بكون المعلولية ملازمة للمخلوقية	٣٧٠
تأريخ القول بالممكن القديم	٣٧١
ثبوت الصفات الاختيارية بناء على ما قرره الفلاسفة في مقولة أن يفعل	٣٧٢
نزاع الفلاسفة في المحركات هل تنتهي لمحرك لا يتحرك أم لمحرك يتحرك؟	٣٧٣
بيان فساد ما ناظر به المتكلمة المانعين لتسلسل الحوادث الفلاسفة وذكر لوازم قولهم	٣٧٤
القول في تلازم أزلية الإمكان وإمكان الأزلية وإبطال تفريق المتكلمة وإبطال احتجاج الفلاسفة بذلك على قدم معين مع الله	٣٧٤
* **الكلام على طرق أهل الكلام في «إثبات الصانع»**	٣٧٩ - ٤٧٢
بيان طرق المتكلمين في الاستدلال على إثبات الصانع وما فيها من صحيح وباطل	٣٧٩
بيان طريقة القرآن في الاستدلال بحدوث الأعيان على الصانع	٣٨٠
طريقة القرآن الاستدلال بالآيات وقياس الأولى	٣٨٠
المشاهد هو حدوث الأعيان لا محض حدوث الصفات خلافا للقائلين بالجوهر الفرد	٣٨٠
بطلان القول بتركب الأجسام من الجواهر الفردة والقول بتركبها من جوهرين قائمين بأنفسهما هما: المادة والصورة، وبيان الصواب في ذلك	٣٨١
أكثر أهل الكلام والفلسفة يذكرون في مسألة تركب الأجسام وغيرها عدة أقوال ليس فيها الصواب وأثر ذلك	٣٨٢
أصل كلام الجهمية القول بتوقف العلم بإثبات الصانع على إثبات حدوث الأجسام	٣٨٣
الكلام على دليل المتكلمين على «**حدوث الأجسام**» (= الجسم لا يخلو من الحوادث، وكل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث)	٣٨٣
الكلام على المقدمة الأولى (= الجسم لا يخلو من الحوادث) لدليل الحدوث واختلاف المتكلمين في تقريرها	٣٨٣

الموضوع	الصفحة
ذكر اعتراض الهندي وغيره على الآمدي في بنائه مسألة «**حدوث الأجسام**» على أنَّ العَرَض لا يبقى زمانين	٣٨٤
الكلام على المقدمة الثانية (= كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث) وبيان ما فيها من إجمال	٣٨٦
* **أقوال الناس في دوام الحوادث**	٣٨٨ - ٤٤٤
القول الأول في دوام الحوادث= امتناع دوام الحوادث مطلقًا، أو في الماضي دون المستقبل	٣٨٨
القول الثاني في دوام الحوادث= جواز دوام الحوادث مطلقًا، وجواز دوام ما تقوم به الحوادث، وما تقارنه من الأجسام وغيرها أزلًا وأبدًا	٣٩٠
أصحاب هذا القول نوعان	٣٩٠
النوع الأول: دهرية معطلة محضة	٣٩٠
طرق إبطال قول الدهرية المحضة	٣٩١
النوع الثاني: الدهرية الإلهيون	٣٩٢
مسلك أتباع أرسطو من المنتسبين للإسلام فيما سموه بـ«**العلم الإلهي**» ومخالفتهم لقدماء الفلاسفة والمتكلمين	٣٩٣
بطلان ما اعتمده الفلاسفة المنتسبين للإسلام في قولهم بقدم العالم ونفي اختيار الواجب	٣٩٥
الدليل العقلي على بطلان قول الفلاسفة بالعلة التامة الأزلية التي يلزمها معلولها الأزلي	٣٩٦
حقيقة قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم أن جميع الحوادث تحدث بغير محدث وأن ما يبطل به قول المتكلمين يبطل به قولهم وزيادات	٣٩٧
بيان اللوازم التي التزمها الفلاسفة لتصحيح قولهم بقدم العالم كالقول بالممكن القديم والقول بمقارنة الفاعل لمفعوله	٣٩٨
تناقض الفلاسفة في نفيهم للصفات لاقتضاء ذلك الملازمة الأزلية لها - التي سموها افتقارا - مع إثباتهم ملازمة الواجب الأزلية لمفعوله الممكن، وتناقضهم في إثبات وجودية مقولة «أن يفعل» مع قولهم بنفي قيام الفعل والصفات عن الواجب	٣٩٩
قول الفلاسفة في الفعل والحركة يستلزم امتناع وجود المفعول القديم	٤٠٠

الموضوع	الصفحة

امتناع صدور الأمور المختلفة عن الذات البسيطة ٤٠٠
الواحد الذي أثبته الفلاسفة لا حقيقة له ٤٠٠
الموازنة بين قول السجستاني بأن الواجب بسيط مطلق بشرط الإطلاق وقول ابن سينا أنه مطلق بشرط نفي كل أمر ثبوتي وبيان بطلانهما ٤٠٠
تناقض الفلاسفة فيما قرروه في المنطق بأن الشيئين إذا اشتركا بأمر وجودي لم يتميز أحدهما إلا بأمر وجودي مع قولهم في وجود رب العالم ٤٠١
بطلان تفريق المناطقة في الصفات اللازمة للموصوف بين الذاتيات المقومة الداخلة في الماهية وبين العرضية اللازمة للماهية وبين العرضية اللازمة لوجود الماهية ٤٠١
مسألة زيادة الوجود على الماهية ٤٠٢
قول السلف وأهل السنة في تركب الإنسان من البدن والنفس ٤٠٢
بطلان القول بتركب الإنسان من جواهر عقلية ٤٠٣
اضطراب المناطقة في الصفات هل يكون فيها ما هو مقوّم للموصوف متقدم عليه أو لا؟ وذكر ما فرعوه على ذلك ٤٠٣
بيان القسمة الصحيحة للصفات القائمة بالموصوف ٤٠٣
بطلان قول ابن سينا في أن وجود الواجب مقيد بسلب كل أمر ثبوتي والتنبيه لمنشأ قوله ٤٠٤
الفرق بين مراد ابن سينا ومراد نظار أهل السنة في القول بأن وجود الواجب عين ماهيته ٤٠٥
استعمالات لفظ «**التركيب**» وما يبطل منها في الوجود الواجب وفي الوجود الممكن ٤٠٥
بطلان قول الفلاسفة بعينية الصفات ٤٠٧
علوم قدماء الفلاسفة القدماء وما فيها من ضلال ونقص، وما أصلحه وزاده متأخرو الفلاسفة كابن سينا على متقدميهم ٤٠٨
غلط الفلاسفة في تصحيحهم لقولهم بمحض إبطال قول المتكلمة بامتناع حوادث لا أول لها ٤١٠
القول الثالث في دوام الحوادث= جوازه على الواجب الغني، وامتناعه على الممكن المفتقر ٤١١

الموضوع | الصفحة

الواجب الغني لا يمتنع عليه دوام الفعل بخلاف الممكن المفتقر فيمتنع أن تقارنه الحوادث على سبيل الدوام ٤١٢
ذكر الأقوال في المعلول القديم، وبيان الدليل العقلي على امتناع وجود العلة التامة الأزلية الملازمة للمعلول المقارن للحوادث ٤١٢
قيام الأمور الاختيارية بذات الواجب يستلزم حدوث مفعولاته ٤١٤
نقل كلام ابن سينا في الحركة، الذي قرر فيه عدم وجود الحركة المتصلة في الخارج ووجود ما سماه التوسط ليصحح صدور المتغير عن غير المتغير ٤١٤
الفلاسفة كثيرا ما يجعلون الذهني خارجيا والخارجي ذهنيا بيان ذلك بالأمثلة ٤١٧
الفرق بين الحركة المتصلة الموجودة في الخارج والحركة الكلية المعقولة في الذهن ٤١٨
الفرق بين الوجود المجتمع والوجود المتتالي الذي يتضح به تلبيس ابن سينا في نفيه وجود الحركة المتصلة في الخارج ٤١٩
الأنواع التي تقع الحركة فيها عند الفلاسفة ٤٢٠
الفرق بين العلم بالشيء المتتالي كالحركة وبين وجوده في الخارج ٤٢٢
الاستفصال في معاني التوسط الذي أثبته ابن سينا وبيان الذهني والخارجي من تلك المعاني ٤٢٣
الاستفصال في لفظ التغير والاستمرار المضاف للحركة ٤٢٧
الكلام في معنى وجود الحركة في الزمان ونقد كلام ابن سينا والرازي في ذلك ٤٣١
بيان علة إنكار ابن سينا لوجود الحركة المتجددة المتصلة في الخارج تصحيح قوله بقدم العالم عن علة موجبة، وأن حقيقة قوله إنكار وجود الحوادث وأن الله لم يحدث أي شيء ٤٣٢
ذكر إشكال الرازي على كلام ابن سينا في التوسط والتعليق عليه ٤٣٢
الحجة التي أوردها الرازي في رده على كلام ابن سينا في الحركة تنافي ما يحتج به على إثبات الجوهر الفرد ٤٣٥
الجواب عن إشكال ورود الدَّور في تعريف الخبر بأنه ما يقبل التصديق والتكذيب، وبيان ما يراد بالحد ٤٣٧
تمام الكلام عن الفرق بين الوجود المجتمع والوجود المتتالي الذي يتضح به تلبيس ابن سينا في نفيه وجود الحركة المتصلة في الخارج ٤٣٩

الموضوع | الصفحة

امتناع قدم شيء مع الله على مقالة أئمة أهل الحديث وأساطين الفلاسفة القدماء القائلين بأن الرب لم يزل فاعلا ٤٤٢
الاستدلال بالكمال على ثبوت قيام الأفعال الاختيارية ٤٤٣
عودة إلى الكلام على المقدمة الأولى لدليل الحدوث الكلامي (= الجسم لا يخلو عن الحوادث) ٤٤٥
الكلام على مسألة وجودية السكون وبيان أنه على القول بعدميته يبطل دليل الحدوث الكلامي ٤٤٥
الكلام على مسلك من قال الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق ٤٤٦
بيان منشأ جعل الرازي وغيره الجوهر الفرد أصلا للعلم بـ«**المعاد**»، والتنبيه على بطلان ذلك، وبيان مذهب السلف في معاد الروح والبدن ٤٤٦
الكلام على مسلك من قال الجسم مستلزم لكل نوع من الأعراض وأن العرض لا يبقى زمانين ٤٤٨
استغناء العلم بالصانع عن الطرق المبتدعة ٤٤٨
ذم السلف والأئمة لأهل الكلام المحدث ٤٤٩
اللوازم التي التزمها الجهمية لدليل الحدوث الكلامي ٤٥١
ذكر محنة خلق القرآن ٤٥٢
ذكر حال ابن كلاب وما رد به على الجهمية ٤٥٣
ابن كلاب أول من ظهر عنه القول بأن القرآن قديم ٤٥٣
قول السلف في القرآن ومعنى قولهم: «منه بدأ وإليه يعود» ٤٥٣
ذكر حال الأشعري وما رد به على المعتزلة ٤٥٤
المقالات التي أنكرها أهل السنة والإثبات على الأشعري ٤٥٤
ذكر حال ابن كرام وتفرده في مقالته في الإيمان وغلط نسبة القول بخلود المنافق في الجنة إليه ٤٥٦
ذم أهل السنة المحضة لجميع رؤوس أهل الكلام المحدث ٤٥٧
التحقيق أنه لا يمكن معرفة الصانع إلا بنقيض قول المصححين لدليل الحدوث الكلامي ٤٥٨
استطالة الفلاسفة على المتكلمين المصححين لدليل الحدوث الكلامي ٤٥٨

الموضوع | الصفحة

بدء ظهور مقالة الباطنية، وما ألزم به الباطنية أهل الكلام المحدث ٤٥٩
سبب استطالة الباطنية على أهل الكلام المحدث ٤٦١
حال الطوائف المنتسبة للسنة التي خالفت الجهمية والكلابية في صفة الكلام مع قولها بامتناع أن الله لم يزل يتكلم بمشيئته وقدرته ٤٦١
قول السالمية ومن وافقهم في صفة الكلام ٤٦٢
القول في مسمى الكلام وبيان دخول المعنى فيه وغلط القائلين بقدم الحرف والصوت في ذلك ٤٦٢
تناقض من قال بقدم الحرف والصوت في إثباتهم المعنى المخالف للعلم والإرادة مع إنكارهم ذلك على الكلابية ٤٦٣
غلط بعض المنتسبين للسنة في أخذهم ما يذكره المعتزلة من عيب الكلابية وما يذكره الكلابية من عيب المعتزلة، وافتراءات المعتزلة على ابن كلاب والأشعري ٤٦٣
حال ابن كلاب والأشعري والموازنة بينهما ٤٦٤
افتراق من يظنون أن معنى قول السلف القرآن غير مخلوق أنه قديم العين في القديم ما هو؟ ٤٦٥
مخالفة قول السالمية وقول الكلابية لقول أحمد وسائر أئمة السنة ٤٦٦
تنازع القائلين بقدم الصوت المعين في الصوت المسموع من القراء، وتنازع الكلابية في القرآن العربي كلام من هو ومن أحدثه، واتفاق القائلين بقدم الكلام العيني بأن الله لم يكلم من كلمهم من ملائكة وأنبياء بكلام تكلم به حين كلمهم بل ذلك تأولوا ذلك بإسماع الكلام القديم ٤٦٦
اختلاف الكلابية في الكلام المسموع ٤٦٧
بطلان احتجاج طائفة من الكلابية بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠﴾ على أن ألفاظ القرآن من تأليف محمد ﷺ ٤٦٨
منشأ الضلال قول الجهمية والقدرية بمنع أن الله لم يزل فاعلا بمشيئته وأثر ذلك في اختلافهم في القدر ٤٧١
اختلاف الطوائف القائلة بمنع حوادث أول لها في صفة الكلام، وبيان مقالة السلف ٤٧١
❊ **الكلام على طريقة القرآن في «إثبات الصانع»** .... ٤٧٣ - ٤٧٥

الموضوع | الصفحة

طريقة القرآن في إثبات الصانع ٤٧٣
الفرق بين الآيات والمقاييس ٤٧٣
قياس الشمول حقيقته هي حقيقة قياس التمثيل ٤٧٣
طريقة القرآن استعمال قياس الأولى ٤٧٥
* شرح دليل الأصبهاني على العلم .... ٤٧٦ - ٤٧٨
الكلام على دليل الأصبهاني على العلم ٤٧٦
الأدلة العقلية على إثبات العلم لله ٤٧٦
الاستدلال على العلم بالإيجاد المستلزم للإرادة المستلزمة للعلم ٤٧٦
الاستدلال بالإتقان على العلم ٤٧٧
الاستدلال بقاعدة الكمال على العلم ٤٧٧
* شرح دليل الأصبهاني على القدرة .... ٤٧٩ - ٥٧٢
الكلام على دليل الأصبهاني على القدرة، المبني على الملازمة بين القدرة والفعل بالاختيار ٤٧٩
التنبيه على الملازمة الضرورية بين الفاعلية والقادرية ٤٨١
اسم القدرة والقوة والفرق بينهما وشاهد ذلك من الكتاب والسنة ٤٨١
مذهب السلف إثبات قوى الأشياء وأن الرب يخلق بها ٤٨٣
لفظ «الاختيار» في الكتاب والسنة وكلام السلف وما يقتضيه من تفضيل للمختار على غيره ٤٨٣
الاستدلال على إثبات القدرة لله بقياس الأولى ٤٨٤
الملازمة بين الفاعلية والقادرية وبيان اعتراف فضلاء الفلاسفة بذلك ٤٨٤
الموازنة بين قول جهم والأشعري في فعل العبد ونفيهما الفاعلية الحقيقية عن العباد ٤٨٤
التنبيه على مسلك الرازي في الخوض في مسألة القادر المختار واتِّباعه في ذلك لقول بعض القدرية ٤٨٥
قول أهل السنة في وجوب وقوع الفعل مع القدرة التامة والإرادة الجازمة ٤٨٥
الاستفصال في معنى «**الموجب بالذات**» و«**القادر المختار**» ٤٨٦
اختلاف قول الرازي في خوضه في مسألة القادر المختار في مناظرته للفلاسفة ومناظرته للقدرية ٤٨٦

الموضوع | الصفحة

بيان أن الإشكالات تزول على قول السلف في القادر المختار ٤٨٧
القول في أن الله يخلق بالأسباب وللحِكم ٤٨٧
الكلام على عموم تعلق القدرة الإلهية، وأن الرب لا يفعل ما خالف علمه أو حكمته مع قدرته على ذلك ٤٨٩
❊ **الكلام على حكمة الرب ومشيئته سبحانه، والتحسين والتقبيح العقلي، ومذاهب الناس فيهما، ومناقشة نفاتهما؛ من خلال نقل كلام الرازي في كتابه «الأربعين» وحججه، ومناقشتها وبيان بطلانها** .... ٤٩٠ - ٥٧٢
❊ **نقل كلام الرازي في «المسألة السادسة والعشرين» في «الأربعين»، وبيان بطلان ما أورده من الحجج على نفي تعليل أفعال الله وأحكامه** .... ٤٩١ - ٥٣٦
❊ **الكلام على «الحجة الأولى» (= حجة الاستكمال) والجواب عنها من وجوه** .. ٤٩٢ - ٥٠٠
الوجه الأول= الاستفصال في قول الرازي في حجة الاستكمال «كان ناقصًا بذاته» ٤٩٣
الوجه الثاني= الاستفصال في قول الرازي في حجة الاستكمال «مستكملا بغيره» ... ٤٩٤
الوجه الثالث= غلط الرازي في توظيف الإجماع على نفي النقص عن الله لنفي فعل الرب لحكمه ٤٩٤
الوجه الرابع= نفي النقص عن الله مدرك بالعقل والسمع وأن ذلك يقتضي فعله للغايات المحبوبة لها في حينها ٤٩٥
الوجه الخامس= وجوب ثبوت الكمال الممكن لله يقتضي إثبات الكمالات التي تحدث شيئا بعد شيء ٤٩٥
الوجه السادس= حجة الاستكمال تنتقض بالإحداث ٤٩٦
الفاعلية صفة كمال أو نقص؟ ٤٩٦
من قال الفاعلية ليست بنقص ولا كمال لا يصح له أن يحتج بالاستكمال على نفي التعليل ٤٩٧
الوجه السابع= الاستدلال بكمال الله ونفي النقص عنه على أنه لا يفعل إلا لأجل حكمه ٤٩٨
الوجه الثامن= تجويز نفاة التعليل فعل الرب لكل ممكن ينافي احتجاجهم بالاستكمال على نفي التعليل ٤٩٨
الوجه التاسع ٤٩٩

الموضوع | الصفحة

الوجه العاشر= قول جامع في رد حجة الاستكمال على نفي التعليل ٥٠٠
❊ **الكلام على «الحجة الثانية» (= حجة لزوم قدم العالم أو التسلسل من تعليل أفعال الله) والجواب عنها من وجوه** .... ٥٠٠ - ٥٠٧
الجواب الأول= القول في قدم الفعل بالعين أو النوع كالقول بقدم الحكمة بالعين أو النوع ٥٠١
انتهاء المرادات المحبوبة لمراد محبوب لنفسه يبطل قول نفاة التعليل ٥٠٢
الجواب الثاني= القول في الخلق بالأسباب كالقول في الخلق للحكم في انتهاء كل منهما لسبب وحكمة ليس بعدهما سبب وحكمة ٥٠٣
الجواب الثالث= قول نفاة التعليل بأن كل مخلوق مراد لنفسه يستلزم تجويز كون بعضها مراد لنفسه وبعضها مراد لأجل المراد بنفسه ٥٠٣
الجواب الرابع= الجواب على تسليم لزوم التسلسل من إثبات التعليل وبيان أنه التسلسل في المستقبل المتفق على جوازه بين الجماهير ٥٠٣
الإرادة الكونية والشرعية وصلتهما بالأمر والمحبة والرضا والحكمة ٥٠٤
❊ **الكلام على «الحجة الثالثة» (= توسيط الوسائط في تحصيل الحِكم عبث لإمكان تحصيلها بدونها) والجواب عنها من وجوه** .... ٥٠٧ - ٥١٠
الوجه الأول ٥٠٧
الوجه الثاني ٥٠٨
الوجه الثالث ٥٠٨
الوجه الرابع ٥٠٩
الوجه الخامس= احتاج الرازي بما لا يفيد إلا منع وجوب التعليل ولا ينتج مقالته بمنع جوازه ٥٠٩
الحق أن كل أفعال الرب معللة خلافا لمن قال بتعليل بعضها دون بعضها من الفقهاء ٥٠٩
❊ **الكلام على «الحجة الرابعة» (= امتناع تعليل اختصاص حدوث كل حادث بوقته) والجواب عنها من وجوه** .... ٥١٠ - ٥١١
الوجه الأول= تسليم لزوم التسلسل من إثبات التعليل وبيان أنه التسلسل في المستقبل المتفق على جوازه بين الجماهير ٥١١

الموضوع — الصفحة

الوجه الثاني= انتهاء المرادات المحبوبة لمراد محبوب لنفسه يبطل قول نفاة التعليل ٥١١

الوجه الثالث= احتجاج الرازي بما لا يفيد إلا منع وجوب التعليل ولا ينتج مقالته بمنع جوازه ٥١١

❊ **الكلام على «الحجة الخامسة» (= الاحتجاج بخلق الله لأفعال العباد على نفي رعايته تعالى للمصالح) والجواب عنها** ..... ٥١١ - ٥٢٩

منع إضافة الشر لله مع كونه شرا وبيان أوجه ذكره في القرآن ٥١٢

أنه ليس في أسماء الله اسم يذكر وحده يتضمن الشر ٥١٢

رتبة الحديث المروي في تعيين التسعة وتسعين اسما ٥١٣

فعل الرب دائر بين الفضل والعدل ٥١٤

القول في الصلاح والأصلح والمصلحة من خلق الكافر، وبيان الفرق بين رعاية الصلاح لجملة العالم ورعاية مصلحة كل معين، ومراعاة الشريعة لصلاح العباد والمعاد ٥١٥

تناقض الفلاسفة في إثباتهم الحكمة من غير إرادة وفي قولهم في عينية الصفات، وتناقض الجهمية في إثبات الإرادة بغير حكمة ٥١٦

بيان طريقة القرآن في إثبات الصفات ونفيها وبيان كمالها وسلامتها من التناقض ٥١٨

تفسير الشفاعة وبيان ما يثبت منها وما ينفى ٥٢٠

فساد طريقة أهل الكلام المحدث في النفي وتناقضها، وبيان أنه يلزمهم التعطيل المحض أو إبطال مسلكهم في النفي ٥٢٤

إبطال قول من أثبت الإرادة ونفى المحبة والرحمة والرضا والغضب ٥٢٤

إبطال مذهب نفاة قيام الصفات بالله، وبيان أن مذهب السلف إثبات قيام الصفات الفعلية بالله وأن الخلق غير المخلوق وبيان دليل ذلك من السنة ٥٢٦

القول في الأسماء كالقول في الصفات في إثباتها مع التنزيه ٥٢٧

الرد على من ينفي الأسماء والصفات ٥٢٧

❊ **فصل**= **نقل اعتراض الرازي على حجة المعتزلة على وجوب رعاية الله للحكمة في «المسألة السادسة والعشرين» في «الأربعين»، ومناقشته وبيان بطلانه** ..... ٥٣٠ - ٥٧٢

الموضوع | الصفحة

* **الكلام على ما ذكره الرازي عن «المقدمة الأولى» من حجة المعتزلة، وأنها مبنية على أن الحسن والقبح إنما يثبتان لوجوه عائدة إلى الفعل، ودعواه أنه أبطل هذه القاعدة في «المسألة الخامسة والعشرين» من «الأربعين»** ...... ٥٣٠ - ٥٦٣

إبطال احتجاج الآمدي بأن العرض لا يقوم بالعرض على إبطال اتصاف الأفعال بالحسن والقبح ٥٣٤

ذكر الأدلة على التحسين والتقبيح العقلي، وأن القول بنفيه لم يعرف عن السلف ٥٣٤

دلالة الاستفهام الإنكاري الوارد في عدد من الآيات على ثبوت التحسين والتقبيح العقلي ٥٣٦

* **نقل كلام الرازي في «المسألة الخامسة والعشرين» في «الأربعين»، وبيان بطلان ما أورده من الحجج على نفي التحسين والتقبيح العقلي** ...... ٥٣٦ - ٥٦٣

القول بالتحسين والتقبيح العقلي قول جماهير العقلاء ٥٣٧

مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع متفرعة عن التحسين والتقبيح العقلي ٥٣٨

الكلام في الملاءمة والمنافرة وإرجاع معاني الحسن والقبح إليهما وأنه لا يعرف بعضها إلا بالشرع ٥٣٨

الاتفاق واقع على أن بعض الأفعال لا يدرك حسنها أو قبحها إلا بالشرع، وواقع من القائلين بالتحسين والتقبيح العقلي على أن العقل كاشف لا مثبت، وتنازع القائلين بالتحسين والتقبيح في معاقبة الرب للعباد قبل إرسال الرسل ٥٣٩

* **الكلام على «الحجة الأولى» للرازي وهي عمدته على إثبات الجبر ونفي التحسين والتقبيح العقليين (= أن أفعال العباد إما أن تكون اضطرارية أو اتفاقية وعلى التقديرين يتم المطلوب)، والجواب عنها من وجوه** ...... ٥٤١ - ٥٥١

الوجه الأول ٥٤٣

الوجه الثاني ٥٤٤

الوجه الثالث= قول الرازي بأن وجوب وقوع الفعل يقتضي الجبر ينتقض بفعل الله، وبيان بطلان ما ذكره من الفرق ٥٤٥

معنى الجبر ٥٤٥

فساد خوض الرازي في مسألة «**القادر المختار**» و«**الموجب بالذات**» ٥٤٦

معنى «**الموجب بالذات**» عند الفلاسفة، معنى «**الفاعل بالاختيار**» عند المعتزلة والجهمية ٥٤٦

الموضوع	الصفحة
الصواب أنه مع القدرة التامة والداعي التام يجب المقدور	٥٤٧
قول أبي الحسين البصري في الداعي والإرادة	٥٤٧
خلو كثير من كتب الفلاسفة والمتكلمين عن القول الحق في القادر المختار	٥٤٨
الاستفصال في معنى «**الموجب بالذات**» وبيان ما يصح وما يبطل من معانيه	٥٤٨
التنبيه لتفريع ابن سينا نفيه لاختيار الباري على نفيه للصفات وغفلة الرازي عن ذلك	٥٤٨
الاستفصال في معنى «**الفاعل المختار**»	٥٤٩
بيان تلبيس الفلاسفة في استعمالهم العبارات الإسلامية للمعاني الباطلة الفلسفية	٥٥٠
حديث «**أول ما خلق الله العقل**» مكذوب وعلى تقدير صحته فهو يناقض قول الفلاسفة	٥٥١
* **الكلام على «الحجة الثانية» للرازي على نفي التحسين والتقبيح العقليين (= كون ذلك يستلزم تعليل الحكم الوجودي بالعلة العدمية)، والجواب عنها من وجوه**	٥٥٢ – ٥٥٥
الوجه الأول	٥٥٢
الوجه الثاني	٥٥٣
معنى الظلم	٥٥٣
الاحتراز بالقيد العدمي لا يستلزم أن يكون الموصوف فيه عدم	٥٥٣
الوجه الثالث	٥٥٤
القول في كون العلة الوجودية مشروطة بأمر عدمي	٥٥٤
تخصيص العلة	٥٥٤
* **الكلام على «الحجة الثالثة» للرازي على نفي قبح الكذب (= لزوم فعله لتخليص الرسل** عليهم السلام**)**، والجواب عنها	٥٥٥ – ٥٥٨
التعريض ممكن ولا يحتاج إلى الكذب بحال	٥٥٦
تنزيه الله عن الكذب والتعريض والتلبيس والاضطرار في خطابه	٥٥٨
* **الكلام على «الحجة الرابعة» للرازي على نفي التحسين والتقبيح العقليين (= شبهة/ مغلطة الجذر الأصم)، والجواب عنها**	٥٥٨ – ٥٦١
ما كان لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الإنشاء قال كثير من السلف إنه يجوز نسخه	٥٦٠

الموضوع | الصفحة

* نقل اعتراض الرازي (= أن المعلوم بالضرورة من الحسن والقبح مجرد الرغبة والنفرة)، وبيان بطلانه .... ٥٦١ - ٥٦٣
بحث الحسن والقبح يعود لمسألة التعليل وهو يعود لإثبات المحبة والفرح والبغض والغضب ٥٦٢
* تتمة الكلام على اعتراض الرازي على حجة المعتزلة على وجوب رعاية الله للحكمة في «المسألة السادسة والعشرين» في «الأربعين»، ومناقشته وبيان بطلانه= الكلام على ما ذكره الرازي عن «المقدمة الثانية» من حجة المعتزلة، ودعواه أن امتناع فعل الله للقبيح يلزم منه نفي كونه قادرًا مختارًا .... ٥٦٣ - ٥٧٢
الفرق بين الممتنع لذاته الذي لا تتعلق به القدرة والمقدور الممتنع لغيره من جهة مخالفة العلم أو الحكمة، والفرق بين القدرة المستلزمة للفعل والقدرة المصححة له ٥٦٤
بطلان قول الرازي «الحكمة مفرعة على كونه قادرا» ٥٦٧
الفرق بين لازم الدليل وما يتوقف عليه الدليل ٥٦٧
بطلان احتجاج الرازي على الجبر بكون الفعل موقوف على الداعي، واحتجاجه بالجبر على نفي تنزه الله عن القبائح ٥٦٨
الاستفصال في معنى الجبر ٥٦٨
الأفعال قبيحة ممن قامت به لا ممن خلقها لحكمة ٥٦٨
كمال طريقة أهل السنة في إثبات القدرة والحكمة وتقصير القدرية والجبرية في ذلك ٥٦٩
ما ذكره الرازي في التنافي بين القدرة وامتناع الفعل منقوض بعصمة الأنبياء وعصمة أهل التواتر ٥٧١
الصواب أنه مع القدرة التامة والداعي التام يجب المقدور ٥٧٢
* شرح دليل الأصبهاني على الحياة ٥٧٣
الكلام على دليل الأصبهاني على الحياة، وتقرير دليل الأصبهاني على إثبات كون الرب حيا بلزوم الحياة للعلم والقدرة ٥٧٣
* شرح دليل الأصبهاني على الإرادة .... ٥٧٣ - ٥٧٥

الموضوع | الصفحة

الكلام على دليل الأصبهاني على الإرادة، وتقرير دلالة التخصيص على إثبات الإرادة لله ٥٧٣
بطلان كون التخصيص لمحض اختلاف القوابل ٥٧٤
بطلان قول الفلاسفة لا يصدر عن الواحد إلا واحد ٥٧٤
※ شرح دليل الأصبهاني على كونه متكلمًا .... ٥٧٦ - ٦٢٧
※ **بيان موافقة طرق السلف للطرق العقلية التي دل عليها القرآن، ونقد أقيسة أهل الكلام والفلسفة** .... ٥٧٦ - ٥٩٠
للسلف والأئمة في إثبات كونه تعالى متكلما طريقان ٥٧٦
كمال دلالة القرآن على الطرق العقلية على ما يسمى بـ«**أصول الدين**» ٥٧٦
تنوع الدليل في عباراته وتراكيبه ٥٧٦
بطلان قول من قال: قياس الشمول هو المفيد لليقين دون قياس التمثيل ٥٧٧
الكلام على «**قياس الأولى**»، وبيان أنه الذي يصح استعماله في «**الإلهيات**»، وبيان أوجه بطلان استعمال الأقيسة المستلزمة لتسوية الرب والخلق في «**الإلهيات**» ٥٧٨
نقد أقيسة أهل الكلام والفلسفة ٥٧٩
بطلان قول الفلاسفة: الواحد لا يصدر عنه إلا الواحد ٥٨٠
العلوم الكلية المطابقة للخارج غير مغروزة في الفطرة ابتداء بدون العلم بالجزئيات ٥٨٠
بطلان قول الفلاسفة في كون الأمور المضافة لله سلوب أو إضافات محضة ٥٨١
بطلان قول الفلاسفة بأن الواجب وجود مطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الأمور الثبوتية أو لا بشرط ٥٨٢
ما يجعله الفلاسفة موضوع «**العلم الإلهي**» أمر ذهني لا يوجد في الخارج ٥٨٣
الوجود من حيث هو وجود يشهد بوجود واجب ٥٨٤
لازم قول النفاة التعطيل المحض ٥٨٥
بطلان قول الفلاسفة بصدور الأمور الملازمة للواجب عنه ٥٨٦
ليس في الممكنات ما يستقل بالتأثير ٥٨٦
حقيقة قول الفلاسفة في صدور الممكنات عن الواجب قول بالتولد العقلي، وهو شر من قول مشركي العرب ٥٨٨

الموضوع | الصفحة

معنى الشفاعة عند الفلاسفة ٥٨٩
كمال الطريقة القرآنية في الاستدلال على «**الإلهيات**»، وبيان أن كل من كان أقرب إليها كان أولى بالحق ٥٨٩
الطرق الشرعية تنقسم إلى سمعية وعقلية ٥٩٠
❊ **الكلام على دليل الأصبهاني على كون الله متكلمًا** .... ٥٩١ - ٦١٢
بيان دليل الأصبهاني على إثبات كون الرب متكلما المبني على الاستدلال بـ«الأمر والنهي»، والفرق بين مسلكه في إثبات الكلام وبين مسلكه في إثبات السمع والبصر ٥٩١
القول في توقف العلم بتصديق الرسول على إثبات الكلام، **والجواب عنه من وجهين** ٥٩٢
الوجه الأول= ما علم بالسمع وقوعه يكفي فيه الإمكان الذهني ٥٩٢
الوجه الثاني= الاستدلال على ثبوت الكلام بكونها صفة كمالية ملزومة للحياة الثابتة لله ٥٩٤
الاستدلال بـ«الخبر» على كون الرب متكلِّمًا ٥٩٤
بطلان إرجاع الكلام للخبر أو للأمر والنهي ٥٩٥
التنبيه على كون الأصبهاني لم يثبت من الكلام ما يفارق به المعتزلة والفلاسفة، ولم يثبت في عقيدته الأمور التي امتاز الصفاتية والمنتسبون للسنة بإثباتها عن غيرهم ٥٩٥
بيان الأصول التي تذكر في مختصرات العقائد وأغفلها الأصبهاني ٥٩٨
أصحاب الأصبهاني لا يثبتون ما تثبه الأشعرية في الصفات ٥٩٨
بحوث الرازي تعطي الوقف والحيرة في إثبات الصفات والكلام والرؤية بخلاف القدر فإنه جازم به ٥٩٩
الموازنة بين الرازي والنجار وضرار ٥٩٩
بيان ما بنى عليه الأصبهاني بحوثه في التوحيد وغيره ٦٠٠
الرسل أخبرت أنه سبحانه متكلم بكلام قائم بنفسه ٦٠١
تأريخ بدء ظهور الخلاف في مسألة الكلام وتطوره ٦٠١
حقيقة قول من قال بخلق القرآن أن الله لا يتكلم ٦٠٢

الموضوع | الصفحة

قول الرازي إن البحث في حقيقة المتكلم بحث لفظي قليل الفائدة، **وبيان غلطه من وجهين** ... ٦٠٣
الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل ... ٦٠٣
بيان ردود السلف وأئمة أهل الحديث على الجهمية في مسألة الكلام المبنية على قاعدتهم في أن الصفة لابد من قيامها بالموصوف ... ٦٠٣
أربع مسائل في الصفة إذا قامت بمحل: مسألتان عقليَّتان، ومسألتان سمعيَّتان لغويَّتان ... ٦٠٥
الرد على معارضة المعتزلة والجهمية لقاعدة كون الصفة تقوم بالموصوف بالصفات الفعلية، وبيان تناقض نفاة قيام الصفات الاختيارية في ذلك ... ٦٠٦
تقسيم الصفات إلى ذاتية وفعلية مع نفي قيام الأفعال الوجودية بالله تلبيس فإن حقيقة قول نفاة قيام الأفعال الوجودية نفي الصفات الفعلية ... ٦٠٧
الاستدلال بقوله تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤﴾ على كون الكلام قائم بالله ... ٦٠٧
لو كان من يخلق الكلام في غيره متكلما لكان كل كلام في الوجود كلام لله ... ٦٠٧
الاستدلال بإنطاق الله للمخلوقات على كون المتكلم لابد أن يقوم به الكلام ... ٦٠٨
بدعة المعتزلة كانت في البدء في الوعيد والقدر، ونفي الصفات حادث فيهم، وقدماء الرافضة لم يقولوا بنفي الصفات ... ٦٠٩
الكلام عن بشر المريسي وتصنيفه في نفي الصفات ... ٦١٠
تشبيه ابن عيينة مذهب الجهمية في الكلام بقول النصارى في عيسى عليه السلام ... ٦١٠
* **الكلام على الطرق الأخرى للناس في إثبات كون الله متكلمًا** ... ٦١٣ - ٦٢٧
* **ذكر الطرق السمعية على كون الله تعالى متكلمًا** ... ٦١٣ - ٦٢٥
قاعدة فيما أضيف إلى الله أو ذكر أنه منه ... ٦١٤
معنى «الأمر» في الوحي على نوعين ... ٦١٥
الاستدلال بالسمعيات على صفة الكلام أكمل من الاستدلال بها على إثبات السمع والبصر ... ٦١٥
الرد على الجهمية في جعلهم المتكلم يتكلم بكلام خلقه في غيره ... ٦١٦
ذكر نزاع الصفاتية في القول بأن الكلام من الصفات الاختيارية أم لا ... ٦١٧

الموضوع | الصفحة

ذكر الخلاف في مسألة الصفات الاختيارية ٦١٨
ذكر الأدلة السمعية على إثبات الصفات الاختيارية ٦١٩
بيان الأدلة العقلية على قيام الأمور الاختيارية بذات الله ٦٢١
بيان ما يحتج به نفاة الصفات الاختيارية على نفيها ٦٢١
رد المثبتة للصفات الاختيارية على ما احتج به النفاة على نفيها ٦٢٢
بيان أن الجواب على الفلاسفة إنما يتم على قول من أثبت الصفات الاختيارية ٦٢٣
سبب ذم السلف لأهل الكلام المحدث ٦٢٥
❊ **ذكر الطرق العقلية على كون الله تعالى متكلمًا** .... ٦٢٦ – ٦٢٧
الطريق الأول ٦٢٦
الطريق الثاني ٦٢٦
ذكر نزاع الصفاتية في القول بأن الكلام من الصفات الاختيارية أم لا؟ ٦٢٦
الصفات الاختيارية هل لها مبدأ؟ ٦٢٦
الطريق الثالث ٦٢٧
التنبيه على الفرق بين الطريقين الثاني والثالث ٦٢٧
❊ **شرح دليل الأصبهاني على السمع والبصر** .... ٦٢٨ – ٦٥٦
الكلام على دليل الأصبهاني على السمع والبصر ٦٢٨
❊ **طرق الناس في إثبات كون الرب سميعا بصيرا** .... ٦٢٨ – ٦٥٦
❊ **الطريق الأول**= السمع .... ٦٢٨ – ٦٢٩
غلط تفسير السمع والبصر بمجرد العلم ٦٢٨
بيان وجه وضع النبي ﷺ إبهاميه على أذنيه وسبابتيه على عينيه عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ ٦٢٩
❊ **الطريق الثاني**= الاستدلال على السمع والبصر بكون الحياة مصححة للاتصاف بهما فلو لم يتصف بهما للزم الاتصاف بضدهما وهو محال .... ٦٣٠ – ٦٥١
التنبيه على بطلان وجود جوهر خال عن جميع الأعراض، وبطلان القول بوجود مادة خالية عن جميع الصور ٦٣٠
مسألة زيادة الوجود على الماهية ٦٣١

الموضوع	الصفحة
الكلام على قول أرسطو وشيعته في الإنسان وتركبه من الحيوانية والناطقية	٦٣٢
هل يستلزم الجسم كل جنس من أجناس الأعراض؟	٦٣٣
الحي القابل للسمع والبصر والكلام إما أن يتصف بذلك أو بضده	٦٣٣
الرد على ابن حزم في جعله الأسماء الإلهية بمنزلة الأعلام	٦٣٤
الموازنة بين حال ابن حزم والأشعري	٦٣٦
مذهب داود الأصفهاني وتفرق أتباعه	٦٣٦
الموازنة بين الأشعري وبعض الحنابلة كابن عقيل وابن الجوزي، وبين التميميين وابن عقيل وابن الجوزي، وبين المتقدمين من الأشعرية والمتأخرين	٦٣٧
حال الاعتقاد المشروح وموازنته بعقائد البصريين من المعتزلة وعقائد أئمة الأشعرية، والكلام على حال صاحب الأصبهاني (= ابن دقيق العيد)	٦٣٧
قاعدة في انتساب المخالف للسنة والأئمة لهم	٦٣٩
بيان حال ابن حزم وأمثاله من الظاهرية الذين ينتسبون إلى الحديث والسُّنَّة، وأنهم مع دعوى الظَّاهر يقرمطون في توحيد الله وأسمائه ويسفسطون في العقليات	٦٣٩
نقل كلام السجستاني القرمطي في «**الأقاليد المكلوتية**» في تقريره رفع النقيضين عن الله وبيان استطالته على المعتزلة وغيرهم لمشاركتهم له في بعض باطله	٦٤٠ - ٦٤٨
بيان بطلان كلام السجستاني في تقريره رفع النقيضين عن الله	٦٤٨ - ٦٥١
الموازنة بين مذهب القرامطة ومذهب أهل الوحدة، والإشارة إلى الحلاج	٦٤٩
كل باطل فهو يستلزم جمع النقيضين أو رفعهما	٦٥٠
قول مثبتة الأحوال شعبة من مذهب القرامطة، وكل من رام نظير ذلك من السلب كان من جنس القرامطة الرافعة للنقيضين، والتنبيه على أن التناقض قد يظهر باللفظ وقد يظهر بالمعنى	٦٥٠
* **الطريق الثالث**= الاستدلال بالكمال على إثبات السمع والبصر لله	٦٥١ - ٦٥٥
الكلام على قياس الأولى وإعماله في «**الإلهيات**»	٦٥٢
كلُّ كمال لا نقص فيه بوجه ثبت للمخلوق فالخالق أحقُّ به، **من وجهين**	٦٥٤
* **الطريق الرابع**= الاستدلال على إثبات السمع والبصر والكلام بأن نفي هذه الصفات من النقائص	٦٥٥ - ٦٥٦

الموضوع | الصفحة

التنبيه على الفرق بين الطريقين الثالث والرابع ٦٥٦

*** شرح دليل الأصبهاني على نبوة الأنبياء** .... ٦٥٧ - ٨١٢

*** الكلام على دليل الأصبهاني على إثبات نبوة الأنبياء (= الاستدلال بالمعجزات)، والتنبيه على تعدد طرق إثباتها، وبيان بعض هذه الطرق** .. ٦٥٧ - ٦٩٠

اختلاف النظار في طرق العلم بالنبوة واختلافهم في حصر هذه الطرق بـ«**المعجزات**» ٦٥٧

ذم السلف والأئمة للكلام المبتدع، والتنبيه على اللوازم الفاسدة التي التزمها الجهمية لمسلكهم الفاسد في إثبات حدوث العالم ٦٥٨

العلم بالنبوة ممكن بغير «**المعجزات**» ٦٥٨

الاستدلال على معرفة النبي الصادق بالفرق بين أحوال الصادقين وأحوال الكاذبين، وذكر ما جاء الكتاب والسنة من أحوال الكهنة والشعراء والكذبة التي يعلم صدق الأنبياء بانتفائها عنهم ٦٥٩

الاستدلال على النبوة بما تستلزم من العلوم والأعمال التي يتصف بها النبي، والاستدلال على نبوة النبي بموافقته لجنس جاءت به الأنبياء وجنس أحوالهم . ٦٦٢

الكلام على خبر الواحد وإفادته العلم بالقرائن ٦٦٣

لابد من ظهور القرائن المبينة لصدق أو كذب مدعي النبوة ٦٦٤

بيان الوجهين الذين يُؤتى منهما الكاذب وكيفية العلم بنفيهما ٦٦٥

ليس كل ما علم إمكانه جُوِّز وقوعه ٦٦٥

استدلال خديجة رضي الله عنها بأحوال النبي ﷺ على صدقه ٦٦٥

العلم بصدق النبي بموافقته لصفات النبي المنتظر ٦٦٦

استدلال النجاشي وورقة بن نوفل بـ«**المسلك النوعي**» (= إتيان النبي ﷺ بجنس ما أتت به الرسل على صدقه) ٦٦٧

استدلال هرقل بـ«**المسلك الشخصي**» الناظر للأحوال الخاصة بالنبي ﷺ ودعوته ومطابقتها لأحوال الرسل على صدقه ٦٦٧

إخبار الأنبياء أن المتنبئ الكاذب لا يدوم إلا مدة يسيرة ٦٧١

من الحكم في إدالة العدو على المؤمنين ٦٧٣

الموضوع | الصفحة

التنبيه على فساد اعتراض المازري وغيره على طريقة هرقل في الاستدلال على صدق مدعي النبوة ٦٧٧
حصول العلم بمجموع القرائن ٦٧٨
الاستدلال بنصر الله لرسله وأتباعهم وحسن عاقبتهم وعقوبته الكافرين على صدقهم عليهم السلام وبيان ما جاء من الآيات في ذلك ٦٧٨
كيفية العلم بما وقع من نصرة للمرسلين وعقوبة الكافرين ٦٨٣
تواتر أخبار نصر الرسل وعقوبة الكافرين، وحصول العلم التفصيلي من حال أمتنا الموجب لحصول العلم الضروري بصدق نقلهم ٦٨٥
تقصير أكثر المتكلمين في الاحتجاج لـ«**التوحيد**» و«**النبوة**» وأثر ذلك ٦٨٦
بيان سعة طرق العلم بـ«**النبوة**» وذكر جملة منها ٦٨٧
الطريق الأول= الاستدلال على «**النبوة**» بصدق أخبارهم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم ٦٨٧
الطريق الثاني= الاستدلال على «**النبوة**» بنصر الله لهم وإهلاك عدوهم على وجه يعلم به تصديقه ٦٨٨
الطريق الثالث= الاستدلال على «**النبوة**» بمضمون ما جاء الأنبياء به وأحوالهم ٦٨٨
العلم بجنس الحق والباطل والخير والشر والصدق والكذب معلوم بالفطرة والعقل والصريح، وتوظيف ذلك في الاستدلال على «**النبوة**» ٦٨٩
❊ **ذكر الطريق التي سلكها الفلاسفة وكثير من المتكلمين في إثبات «النبوة»، والتنبيه على سلوك الغزالي لهذه الطريق، ونقل نصوصه من «المنقذ» والتعليق عليه** .... ٦٩٠ - ٧٥٣
مسلك الاستدلال على «**النبوة**» بمعرفة النبوة وخواصها ثم تنزيل ذلك على أعيان الأنبياء ٦٩٠
إيجاب المعتزلة والفلاسفة «**النبوة**» على الله ٦٩٠
حقيقة «**النبوة**» عند المتفلسفة كابن سينا وأمثاله ٦٩١
«**النبوة**» عند الفلاسفة مكتسبة ولذا طلبها بعضهم كابن سبعين والسهروردي ٦٩١
الفرق بين النبي والساحر، والملك والشيطان؛ عند الفلاسفة ٦٩٢
اختلاف الفلاسفة والمتصوفة في المفاضلة بين النبي والولي والفيلسوف ٦٩٣
عظم ضلال الفلاسفة بقدر الأنبياء وحقيقة «**النبوة**» ٦٩٤

الموضوع	الصفحة

دخول مادة الفلاسفة الفاسدة في الكلام على «**النبوة**» على الغزالي، والكلام في نسبة الكتب «المضنون بها على غير أهلها» للغزالي لما فيها من فلسفة محضة ٦٩٤
النقل عن «**المنقذ من الضلال**» للغزالي ما أخبر به عن أحواله وموقفه من الفلاسفة والباطنية والمتكلمين والصوفية وما ارتضاه من الطرق في الاستدلال على «**النبوة**» ..... ٦٩٥ - ٧١٧
الموازنة بين مسلك الغزالي ومسلك الفلاسفة في إثبات «**النبوة**»، والكلام على استدلال الغزالي بـ«**الكشوفات**» التي تحصل للصوفية على «**النبوة**» ٧١٧
قصور طريق الصوفية عن كشف أكثر ما جاء به الرسول وغلط الغزالي في ذلك، وبيان وجوب المتابعة التامة للرسل دون الأولياء، واستغناء أمة الإسلام بنبيها محمد ﷺ عن غيره ٧٢٠
غلط ما وقع في كلام الغزالي في كون الولي قد يقع له ما يعلمه النبي وجعله ذلك ميزانا لتأويل الوارد عن الأنبياء ٧٢٣
نقد ما قرره الغزالي من القول بأن «**النبوة**» قوة فوق قوة العقل وبيان مشابهة ذلك لكلام الفلاسفة في الفيض من العقل الفعال ٧٢٤
بيان أقوال الناس في حقيقة «**النبوة**»، وحقيقة الحكم الشرعي، والإشارة إلى أقوال الناس في الاختيار والحكمة والتعليل والحسن والقبح العقلي المؤثرة في قولهم في حقيقة «**النبوة**»، وإلى أن حقيقة «**النبوة**» أصلها القول في حقيقة «**التكليم الإلهي**» ٧٢٥
الموازنة بين قول المعتزلة وقول الفلاسفة في حقيقة «**النبوة**» و«**الكلام الإلهي**» وما يقوم بالفعل من صفات حسن أو قبح ٧٢٧
حقيقة مذهب المعتزلة والجهمية أن الله لا يتكلم وبيان استلزامه تعطيل الرسالة، وبيان امتناع أن يكون كلام المتكلم قائما بغيره ٧٢٨
الكلام على مذهب أهل «**الوحدة**» وأثره في الناس وبيان أن حقيقته تعطيل الخالق واستمدادهم مما وقع في الكلام المضاف للغزالي ٧٢٩
«**النبوة**» مع كونها فضل إلهي فإنه يعتبر بها اتصاف الأنبياء بكمالات تميزهم ٧٣٠
مسلك الغزالي في تقرير «**النبوة**» ينتفع به المتفلسف المحض ويتضرر المسلم ٧٣١
نقد الغزالي في حصره فرق الطالبين في أربع فرق: المتكلِّمين والباطنيَّة والفلاسفة والصُّوفيَّة، وبيان حال هذه الفرق، وقصور الغزالي في معرفته بطريقة أهل الحديث الحقة ٧٣٢

الموضوع | الصفحة

الهدى في سلوك مسلك السلف ٧٣٣
رتبة الغزالي في العلم بالحديث والأثر، ودخول المواد الفلسفية في كلامه وتعقب علماء الإسلام له في ذلك، وبيان أن خيار ما عنده هو ما أخذه من كتب الصوفية كالمحاسبي وأبي طالب المكي والقشيري وكتب الفقهاء أصحاب الشافعي ٧٣٤
الموازنة بين أعلام المتكلمة المنتسبين للسنة وأعلام المنسوبين للصوفية ٧٣٦
كل من سلك إلى الله طريقا غير مشروع فهو واقع في البدعة، وأحوال الواقع فيها ٧٣٦
بيان غنية السالك للطريق الشرعية عن الشك، وأن الشك يعرض كثيرا لأهل الكلام، وأن الوسواس يعرض للمؤمن المحض وشرح الحديث الوارد في ذلك ٧٣٧
مراتب الناس في العلم بـ«**النبوة**» وطرقهم في ذلك وتفاوت منافعها، وغلط من حصر طريق العلم بـ«**النبوة**» بـ«**المعجزات**» أو من قدح بها كما فعل الغزالي ٧٣٩
سبب نشوء العلم في القلب واختلاف الناس في التمكن من الإبانة عنه ٧٤٠
يُحْمَد كلام الرَّجُل بالنِّسبة إلى من دونه، وإن كان مذمومًا بالنِّسبة إلى من فوقه؛ إذ الإيمان يتفاضل، وكلٌّ له من الإيمان بقدر ما حصل له منه؛ ولذا تكلم العلماء على الغزالي لما اشتمل كلامه على أشياء حسنة ومنكرة ٧٤١
نقل كلام ابن الصلاح في الأمور المنكرة على الغزالي ٧٤٢
نقل كلام المازري في الغزالي وكتابه «**الإحياء**» والكتب التي استمد منها ٧٤٤
بيان المصادر التي استمد منها الغزالي في كتابه «**الإحياء**» وغلط المازري في قوله أنه عول على التوحيدي ٧٤٧
الأثر السيء الذي سببه خلط التصوف بالفلسفة، وذكر حال أعيان المتصوفة الذين مزجوا التصوف بالفلسفة ومباينتهم للصوفية الأوائل ٧٤٩
بيان المشايخ العارفين للتوحيد ووجوب الاتباع ولزوم العبادة حتى الممات، وتحذير السادة المهتدين وشيوخ الصوفية المؤمنين من هؤلاء الملحدين الضلال الملبسين المنتسبين إليهم، والنقل عن أبي نعيم في ذلك ٧٥١
اتفاق أئمة العلم والدين من جميع الطوائف على ذم من خرج عما جاء به الشرع ومدحهم لمن وافقه، وبيان أن من اجتمع فيه الموافقة من وجه والمخالفة من وجه آخر فإنه ممدوح من جهة موافقته ومذموم من جهة مخالفته كما هو مذهب سلف الأمة وأئمتها من سلك سبيلهم في مسائل «**الأسماء والأحكام**» ٧٥٣

الموضوع | الصفحة

* **ذكر الخلاف في مسائل «الأسماء والأحكام» ومسمى «الإيمان»** .... ٧٥٣ - ٧٧١

ذكر مبدأ الخلاف بين الأمة في مسائل «**الأسماء والأحكام**» ٧٥٤

بيان الأصل الفاسد المشترك بين الخوارج والمعتزلة والمرجئة في مسألة «**الإيمان**» ٧٥٤

بيان قول مرجئة الفقهاء وأن خلافهم إنما هو في الاسم دون الحكم ٧٥٤

الفرق بين دلالة الاسم مفردا ودلالته مقرونا بغيره وتطبيقها على «**الإيمان**» وقرنه بالعمل، وعلى اسمي الفقير والمسكين، واسم المنكر وقرنه بالفحشاء والبغي . ٧٥٥

الاستقراء دال على أن الشرع لا ينفي الاسم الشرعي إلا لانتفاء ما هو واجب فيه ٧٥٧

تنوع «**الإيمان**» بتنوع ما أمر الله به وبحسب توالي نزول الوحي، واختلافه بحسب ما يبلغ من الخطاب الشرعي ٧٥٧

النقص في «**الإيمان**» ينقسم لما يذم عليه وما لا يذم ٧٥٨

زيادة «**الإيمان**» بحسب ما يبلغ المرء من الوحي وبحسب عمله ٧٥٩

بيان الملازمة بين تصديق القلب وعمله إلا لعارض ٧٥٩

عدم اتباع التصديق بما يقتضيه من العمل قد يكون سببا في زواله ٧٦٠

نفس التكلم بالكفر من غير إكراه؛ كفرٌ في نفس الأمر خلافا للجهمية ٧٦٤

بيان التلازم بين «**الإيمان**» وموجباته الظاهرة ٧٦٤

الكلام معنى «**الإيمان**» في اللغة ٧٦٤

بيان حقيقة الخلاف بين الجماعة ومرجئة الفقهاء ومن وافقهم كابن كلاب، ومباينته للخلاف مع الجهمية ومن وافقهم ٧٦٤

بيان مقالة الكرامية في «**الإيمان**»، وأنها آخر الأقوال حدوثًا ٧٦٦

الأقوال في التبعيض في الاسم والحكم ٧٦٦

وقف كثير من المرجئة كالباقلاني في الوعيد ٧٦٧

ما يذكر عن غلاة المرجئة في نفي الوعيد لا يعلم معين قال به والأظهر غلط نسبة ذلك لمقاتل ٧٦٧

قاعدة في خطأ المتأول واختلاف أحواله في الإعذار والمؤاخذة ٧٦٧

اتفاق أهل العلم والإيمان على هذا الأصل في المدح والذم، وهو أن من اجتمع فيه الموافقة من وجه والمخالفة من وجه آخر فإنه ممدوح من جهة موافقته ومذموم من جهة مخالفته ٧٦٨

الموضوع | الصفحة

تأريخ ظهور البدع، وبيان أن كلام الزنادقة قد يدخل على بعض المؤمنين، وأنه لم يزل في الأمة من يأمر بالمعروف وينهى المنكر ويحق الحق ولا يظلم الخلق ٧٦٩

الموازنة بين كتب الفقه والرأي وكتب الزهد وكتب الكلام وكتب الفلسفة من حيث ما فيها من حق وباطل، وحال كتاب «**الإحياء**» للغزالي ٧٧٠

* **تتمة الكلام على تعدد طرق إثبات «النبوة»، وبيان بعضها** .... ٧٧١ - ٧٩١

تفاوت الناس في العلم بـ«**النبوة**» ٧٧١

* **دلالة حال المخبِر مطلقًا**= الأمور التي يعلم بها صدق المخبِر .... ٧٧١ - ٧٧٦

بيان طريق العلم بالعدالة، والفرق بين العلم بالعدالة والعلم بالجرح، وعلة كون الجرح لا يقبل إلا مفسرا عمد الجمهور ٧٧١

استلزام الصدق لخصال البر والكذب لخصال الفجور ٧٧٢

امتناع خفاء خلق الشخص وعادته في الصدق والكذب وصلة ذلك بمعرفة النبي الصادق، وبيان أن العادة يعلم بها صدق الخبر المتواتر وكذب الخبر المنكر الذي يمتنع كتمان نقله ٧٧٣

العلم بصدق المخبر بالعلم بقرائن أحواله ٧٧٤

خبر الفاسق والكافر بل والكاذب قد يقترن به ما يفيد صدقه ٧٧٤

علم النبي بنبوته علم ضروري فينزل خبره عن ذلك منزلة الخبر المتواتر ٧٧٤

المتنبئ الكاذب المخبر عن المغيبات لابد أن يظهر كذبه أعظم مما يظهر به كذب غيره ٧٧٥

تقرير العلم بصدق الأنبياء بصدق إخبارهم بالمغيبات، والفرق بين إخبار الأنبياء بالغيب وإخبار الكهان وغيرهم ٧٧٥

الفرق ما بين النبي والمتنبئ الكاذب في داوم أمرهم ٧٧٦

الذين يظهرون العلم والصلاح لابد من انكشاف حالهم ٧٧٦

* **دلالة حال المخبَر به**= العلم بصدق «**النبوة**» بالعلم بما يخبر ويأمر به .... ٧٧٦ - ٧٨٧

العلم بصدق «**النبوة**» بما يظهر بعد خفاء من الحقائق والمنافع التي حصلت بتصديقهم في خبرهم وطاعتهم في أمرهم ٧٧٧

تقرير طرق العلم بصدق النبي ﷺ بالاستدلال بـ«**النبوات**» السابقة ٧٧٩

الموضوع	الصفحة

الطريق الأول= العلم بنبوة النبي بالبشارة السابقة به ٧٧٩
الطريق الثاني= العلم بنبوة النبي بموافقته لما أتى به من سبقه من الأنبياء ٧٧٩
الطريق الثالث= العلم بنبوة النبي بموافقته من سبقه في أخبار تفصيلية يستحيل فيها التواطؤ واستفادة أحدهما من الآخر ٧٨٠
ما تواتر من أخبار أهل الكتاب وما لم يتواتر ٧٨٣
بيان فؤائد موافقة ما في كتب أهل الكتاب وأخبارهم المتواترة لما أتى به النبي ﷺ ٧٨٣
حكمة إقرار أهل الكتاب بالجزية ٧٨٣
شبه منكري «**النبوات**» وبيان أجوبة القرآن عليها ٧٨٥
❊ **دلالة حال المخبِر عنه**= الاستدلال على «**النبوة**» بحال المخبِر بالوحي .... ٧٨٧ - ٧٩٠
الكلام على آيات الأنعام ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ . . .﴾ الآيات وما فيها من الاستدلال على «**النبوة**» ٧٨٧
علة قرن التوراة بالقرآن ٧٨٨
قصة موسى عليه السلام أعظم قصص القرآن وعلة ذلك ٧٨٩
❊ **دلالة حال المخبَر عنه**= الاستدلال على «**النبوة**» بما يعلم من أمور الرب سبحانه .... ٧٩٠ - ٧٩١
امتناع خفاء كذب الكاذب وصدق الصادق، وكفر الدجال وانتفاء إلهيته معلوم بوجوه متعددة ضرورية ٧٩٠
غلط القدح بالضروريات بالطرق النظرية ٧٩٠
العلم بكذب المتنبئ بما يأمر به من القبائح ٧٩٠
ليس كل ما أمكن في العقل؛ يجوز وقوعه ٧٩٠
الفطرة دالة على تنزه الرب عن الأمر بالقبائح ٧٩١
❊ **فصل**= **في بيان طرق أهل الكلام في تقرير دلالة «المعجزة» على الصدق** .... ٧٩٢ - ٨١٢
طريق المعتزلة في تقرير دلالة «**المعجزة**» على تصديق مدعي «**النبوة**» .... ٧٩٢ - ٧٩٥
المعتزلة بنوا تقرير دلالة «**المعجزة**» على «**النبوة**» على أصولهم الفاسدة في نفي الصفات والتكذيب بالقدر ٧٩٢
أصل ضلال المعتزلة في الصفات والقدر ٧٩٤

الموضوع | الصفحة

طريقة من جمع بين إثبات القدر والحكمة وتنزيه الله عن تأييد مدعي «**النبوة**» الكاذب في تقرير دلالة «**المعجزة**» على النبوة بتقرير حكمة الرب ورحمته وعادته في خلقه .... ٧٩٥ - ٧٩٩
بيان الأدلة على علم الله وإرادته ورحمته وحكمته ٧٩٥
دلالة القرآن على الآيات الدالة على قدرة الله ومشيئته وإنعامه ورحمته وحكمته ٧٩٦
دلالة خلقة الإنسان على حكمة الله ورحمته ومشيئته ٧٩٧
استقراء نوع الإنسان دال على أن كل من عظم ظلمه وإضراره كانت له عاقبة السوء ومن عظم نفعه كانت عاقبته الخير ٧٩٨
الاستدلال بسنة الله في نصر الأنبياء الصادقين وأتباعهم وفي الانتقام من الكاذبين والمكذبين بالحق على أنه لا يؤيد كذابا بمعجزة ٧٩٨
فصل= بيان مخالفة نفاة الحسن والقبح العقلي للطريق الأول، والكلام على طريقتهم في تقرير دلالة «**المعجزة**» .... ٨٠٠ - ٨١٢
ذكر مقالة نفاة التحسين والتقبيح العقلي ومن قال بها وأثر ذلك في تقرير وجه دلالة «**المعجزة**» ٨٠٠
حقيقة الظلم عند نفاة التحسين والتقبيح ٨٠٠
أصل مقالة نفاة التحسين والتقبيح سلوكهم في القدر نحو مسلك الجهم ٨٠١
ما أثبته الأشعري من الصفات واختلاف أصحابه فيما يدرك بالعقل أو بالسمع منها ٨٠١
مقالة الأشاعرة في التعليل والحكمة ٨٠١
ذكر من قال بالتحسين والتقبيح العقلي ومن نفاه من أعيان الطوائف ٨٠١
مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع من فروع مسألة التحسين والقبيح العقلي ٨٠٢
تحرير محل النزاع في مسألة التحسين والتقبيح والمقالات في كونه هل ينشأ من الفعل أو الأمر والنهي أو من المجموع ٨٠٢
منع المعتزلة نسخ العبادة قبل دخول وقتها تفريعا على التحسين والتقبيح العقلي ٨٠٣
تناقض نفاة التحسين والتقبيح والتعليل في كلامهم في علل الشرع ٨٠٣
مسلك نفاة التعليل في إثبات المناسبات في علل الشرع ٨٠٣
وجه صحة النسخ قبل التمكن من الفعل مع القول بالتحسين والتقبيح العقلي ٨٠٤

الموضوع — الصفحة

الجواب عن القول بأنه ليس لمتعلق القول من القول صفة ثبوتية ٨٠٥
الاستفصال في كون العلم فعلي أم انفعالي وبيان فساد مقالة الفلاسفة في علم الله ٨٠٥
فساد قول الفلاسفة بعينية الصفات ٨٠٦
مقالة جمهور الأمة المثبتين للحكمة والتحسين والتقبيح وخلق أفعال العباد في تنزيه الله عن فعل بعض مقدوراته ٨٠٦
حقيقة الظلم في القرآن وأنه من المقدورات لله مع تنزهه عن فعله ٨٠٦
ذكر كلام ابن عقيل في تقرير وجه دلالة المعجزة على الصدق على أصل من أثبت التحسين والقبيح والحكمة مع قوله بخلق أفعال العباد ٨٠٧
طريقة نفاة التحسين والتقبيح العقلي في تقرير دلالة «**المعجزة**» .... ٨٠٨ – ٨١٢
ذكر مسلك أكثر المتقدمين من نفاة التحسين والتقبيح العقلي في تقرير دلالة «**المعجزة**» بناء على امتناع تعجيز الإله عن نصب الدلالة على صدق الرسل ٨٠٩
ذكر مسلك الجويني ومن وافقه في تقرير دلالة «**المعجزة**» بناء على وقوع العلم الضروري بالتصديق ٨٠٩
* **شرح دليل الأصبهاني على نبوة محمد ﷺ** .... ٨١٣ – ٨١٧
* **الكلام على دليل الأصبهاني على نبوة نبينا محمد ﷺ، والكلام على إعجاز القرآن** .... ٨١٣ – ٨١٧
* **الطريق الإجمالي للعلم بإعجاز القرآن** .... ٨١٣ – ٨١٦
معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ﴾ وبيان من غلط في تفسيرها ٨١٥
ذكر مسيلمة ونحوه من المتنبئين الكذبة وبيان ظهور افتراء وهذيان ما أتوا به ٨١٦
بيان الطريق التفصيلي والقول الجملي في جهات إعجاز القرآن ٨١٧
* **الكلام على ما ذكره الأصبهاني من مسائل «المعاد»** .... ٨١٨ – ٨٢٩
* **الفصل الأول**= بيان الأصول التي اشترك بها الرسل .... ٨١٨ – ٨٢٠
السور المكية تضمنت تقرير الأصول المشتركة بين الرسل ٨١٨
بيان جملي لما في سورة البقرة من تقرير لمعالم الدين وأصوله وفروعه ٨١٩
* **الفصل الثاني**= بيان سبب تسمية الأشعري ومن وافقه مسائل ما بعد الموت بـ«**السمعيات**» .... ٨٢٠ – ٨٢١
قول محققي الأشعرية أن السمع لا تتوقف صحته على العلم بحدوث العالم ٨٢٠

الموضوع | الصفحة

بيان أن «**المعاد**» يعلم بالعقل وذكر من قال بذلك ٨٢١
* **الفصل الثالث**= ذكر اختلاف الفلاسفة في مسائل «**المعاد**» .... ٨٢١ - ٨٢٦
ذكر قول الفارابي وابن سينا في تقرير القول بالتخييل في نصوص معاد الأبدان، واختلاف أقوال الفارابي في «**المعاد**» ٨٢٢
اختلاف الفلاسفة في تفضيل النبي على الفيلسوف ٨٢٣
ليس لقدماء الفلاسفة كلام في «**النبوات**» وإنما يوجد في كلام ابن سينا وأمثاله، وبيان قلة كلام قدماء الفلاسفة في «**الإلهيات**» وتوسعهم في «**الطبيعيات**» ٨٢٣
بيان المسلك في تقرير «**المعاد**» من جهة السمع ٨٢٣
إنكار وتحريف القرامطة الباطنية لنصوص «**المعاد**» و«**الشرائع**» ٨٢٤
بيان مقالة الفلاسفة الذين لم يدخلوا في القرمطة المحضة في «**العبادات والشرائع العملية**» ٨٢٥
قول بعض الفلاسفة ببعث نبي بعد نبينا ﷺ ٨٢٥
أئمة القرامطة يوجبون «**الشرائع العملية**» على أصحابهم مقرونة بالتشيع ٨٢٥
* **الفصل الرابع**= تقرير القول بما استفاضت به الأحاديث من مسائل ما بعد الموت مما أنكره بعض أهل البدع ٨٢٦
* **الفصل الخامس**= بيان أن العلم التفصيلي بمسائل ما بعد الموت يعرف بالأحاديث والآيات وتفسير السلف لها ٨٢٦
* **الفصل السادس**= بيان أن أدلة ثبوت نبوة النبي ﷺ دالة على وجوب تصديقه في كل ما أخبر به عن الله .... ٨٢٦ - ٨٢٨
* **الفصل السابع**= تقرير القول بحجية السنة ووجوب تصديق الرسول في كل ما أخبر به عن الله .... ٨٢٨ - ٨٢٩
* **الفهارس** .... ٨٣١ - ١٠٢٤
* **الفهارس اللفظية** .... ٨٣٣ - ٩٢٢
فهرس الآيات ٨٣٥
فهرس الأحاديث والآثار ٨٦١
فهرس الشعر ٨٦٨
فهرس الأعلام ٨٦٩

الموضوع | الصفحة

فهرس الفرق والطوائف والقبائل ٨٨٢
فهرس الأماكن والبلدان ٨٩٢
فهرس الكتب ٨٩٣
فهرس المراجع ٨٩٦
❊ **الفهارس العلمية** .... ٩٢٣ - ١٠٢٤
فهرس علوم القرآن والتفسير ٩٢٥
فهرس الحديث وعلومه ٩٢٨
فهرس أصول الفقه ٩٢٩
فهرس مسائل المنطق ٩٣١
فهرس القواعد الكلية والأصول والتنبيهات المنهجية ٩٣٢
فهرس الأمور العامة والطبيعيات ٩٣٥
فهرس العقيدة ٩٤٠
فهرس تاريخ مقالات الطوائف والموازنة بينها والكلام في الرجال والكتب ٩٦٨
فهرس المصطلحات والألفاظ المتكلم عليها ٩٧٣
فهرس المتفرقات ٩٧٤
فهرس الموضوعات الإجمالي ٩٧٥
فهرس الموضوعات التفصيلي ٩٨٧